

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٩٨٦

الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب

لأبي عبد الله الرصاع (ت ٨٩٤ هـ)



تحقيق ودراسة

من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الرعد

رسالة مقدمة لنيل درجة " الدكتوراه " في اللغة العربية

إعداد الطالب

جمعان بن بنوس بن جمعان السيكالي

الرقم الجامعي ٨٧٧٦٦ - ٤١٧

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد بن عبيد الشيتي

١٤٢٤ - ١٤٢٥ هـ

المكتبة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

مُلَخَّصُ الرِّسَالَةِ

عنوان الرسالة : «الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب لأبي عبد الله محمد الأنصاري الرصّاع ، ت ٨٩٤ هـ» .

موقع البحث من مقاصد التصنيف : «تحقيق ، ودراسة ، من أوّل سورة آل عمران إلى آخر سورة الرّعد» .

اسم الباحث : جمعان بن بنيوس بن جمعان السيّالي .

الدرجة : الدكتوراه في النّحو والصّرف .

الجامعة : أمّ القرى .

هدف الموضوع : المشاركة في نشر التّراث ، والتّعريف بمؤلّف الكتاب ، ومكانته العلميّة .

ودراسة المسائل النّحويّة في الكتاب ، ونشر الكتاب خدمة للعلم وطلّابه .

خطة الموضوع : اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين يسبقهما مقدّمة عرضت فيها لأهداف البحث ، وخطته ، ويقفوهما خاتمة ، بيّنت فيها أهمّ النتائج ، ثمّ ألحقت البحث بفهارس فنيّة تخدمه .

فجاء القسم الأوّل للدراسة وقسمته إلى ثلاثة فصول : الفصل الأوّل تحدّث فيه عن المؤلّف ؛ اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ونشأته ، وشيوخه ، ووفاته ، وتلاميذه ، وآثاره . والفصل الثّاني تحدّث فيه عن كتاب الجمع الغريب فحقّقت اسمه ، ووُثّقت نسبته ، وذكرت موضوعه ، وبيّنت منهجه ، وشواهد ، ومصادره . ثمّ عرّفت بقيمته العلميّة ، ونسخه . وجاء الفصل الثّالث دراسة للنّصّ المحقّق ، بيّنت فيه موقف الرّصّاع من العلماء من خلال نصوصه . ثمّ عرضت آراءه وتوجيهاته . وفصّلت الخلاف النحوي في الجمع الغريب ، ثمّ أوردت شيئاً من المباحث البلاغيّة في الكتاب ، ووضّحت منهجي في التحقيق .

أما القسم الثّاني ، فخصّصته للنّصّ المحقّق ، حاولت فيه إخراج الكتاب في أقرب صورها يريدّها المؤلّف . ثمّ أتبع النّصّ بخاتمة بيّنت فيها نتائج البحث الّتي من أهمّها :

نتائج البحث :

١ - أنّ كتاب الجمع الغريب ذو صلة بالقرآن الكريم ، فهو جمع وترتيب لشواهد مغني اللبيب القرآنيّة ، مع إيراد الآراء الّتي تحضره في الآية للمعريين والمفسّرين ، ومناقشتها .

٢ - أنّه مصدر من مصادر القراءات ، فاهتمام المؤلّف بها كثير .

٣ - أنّ مؤلّفه ذو مكانة علميّة كبيرة .

٤ - أنّ به مسائل نحويّة وصرفيّة قمّة بالدراسة والبحث .

٥ - التّعرف من خلاله على أعلام وأسماء كتب ، لم تعرف من قبل .

رئيس قسم الدراسات العليا

د . عليّان الحازمي

المشرف على البحث

أ.د/ عياد بن عيد الثّبيتي

الطالب

جمعان بن بنيوس بن جمعان السيّالي



المقدمة

(الحمد لله الذي وفقنا لخدمة كتابه ، ومعرفة شيء من حكمه وأحكامه ، وآدابه ، وألهمنا تدبر بعض معانيه ووجوه إعرابه ، وعرفنا تفنن أساليبه ، من حقيقته ومجازه ، وإيجازه وإطنابه ، أحمدته حمداً يليق بجنابه على الاعتصام بأمتن أسبابه) ^(١) ، المعجز في نظمته وخطابه ، المتفرد في بيانه ، وإعرابه ، مجملاً ومفصلاً ، حسب الوقائع والأسباب منزلاً ، الذي يقول فيه الحق : ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الشعراء : ١٩٢] ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء : ١٩٥] . المتعهد بحفظه مع تشابه معانيه وتشابه لفظه ، ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت : ٤٢] . قال عنه : ﴿ إِذَا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، المبرز في فصاحته وفصل خطابه ، ناظم حبل الحق بعد انقضائه ، وجامع شمل الدين بعد انشعابه (صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه) ما استطار برق في أرجاء سحابه ، واضطرب بحر بموجه وعبابه ^(١) ، صلاة نذخرها ليوم يفر فيه المرء من عشيرته وأحبابه ، جعلنا ممن يقفوا أثره ، ويسير في ركابه ، ناجين من عذاب الله وعقابه .

ثم أما بعد :

فإن اللغة هي الأساس الذي تقوم عليه حياة المجتمعات ؛ إذ أنها وسيلة التفاهم والاتصال بين الأفراد والجماعات في مختلف الأقطار والجهات ، مع اختلاف الصفات وبعد المسافات .

واللغة العربية خصها الله بصفات ، وميزها بمميزات جعلتها أفضل اللغات في الأصوات واللهجات ، والتراكيب ، وبناء الكلمات ، وتوظيف المفردات للمعاني بين الأضداد والمترادفات ، على مقتضى الحال من إيجاز وإطناب ، بجمل وتراكيب يكون فيها فصل الخطاب للإعراب .

ذلك الهاجس الذي شغل الخلفاء ، عندما لمسوا تفشّي اللحن بعد انتشار الفتوحات الإسلامية ، واختلاط العرب بغيرهم من الشعوب ، فأنكروا اللحن على من لحن ، وأمروا ألا يقرئ كتاب الله إلا حاذق فطن ، فبدأ التنافس بالجمع والتأليف في أحضان القرآن الكريم ، بالنقط والإعجام .

(١) اقتباس من مقدمة التبيان في إعراب القرآن .

ثم طوّرت هذه الجهود وبورك فيها ، واتسعت ، ونشأت بجانبها دراسات متعدّدة مستمّدة مادّتها من كتاب الله ، ومن الصحيح ممّا روي عن نبينا محمد ﷺ ، ومن فصيح أقوال العرب شعراً ونثراً - على صفوة من خلقه في كلّ زمان ومكان ، جيلاً بعد جيل ، واضعين نصب أعينهم هدفاً نبيلاً هو خدمة العلم وطلّابه ، بما يسرّ الله لهم من همم عالية ، وذكاء متوقّد مكنّهم من القدرة على الاستنباط والتأليف ، فتركوا لنا تراثاً ضخماً في جميع ميادين المعرفة ، تقصّر دونه الخطى ، وتعجز عن إدراكه الرؤى . والواجب علينا لنحتفظ بعراقنا ، أن نقف على هذا التراث المجيد وقفة إجلال ، وإكبار داعين الله أن يرحم السّابقين ، وينفع بعلمهم اللاحقين إلى يوم الدّين .

ومن أجل هذا وذاك بعد أن يسّر الله لي القبول في مرحلة الدكتوراه ، وفتح لي نافذة على الإسهام في خدمة العلم وطلّابه ، أحسست أنّ من الواجب عليّ أن أقف على تراث السّابقين ؛ لأسهّم في كشف اللّثام عمّا طوته صفحة الأيام ممّا أملت تلك القرائح على الأقلام ؛ لأسهّم في نشره لذوي الأفهام . فطفقت أنتهب الخطى متيمّماً الأماكن القمّة بهذا من خزائن الكتب ، من خلال فهارس المكتبات والأعلام ، وأسأل أهل العلم في هذا الفنّ ، مستأنساً بآرائهم ، وآخذاً بأقوالهم ...

حتّى أرشدني أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / عياد بن عيد الثّبيتي ، إلى أنّ ثمة كتاباً يتعلّق بكتاب الله من جهة ، وبكتاب مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب من جهة أخرى ، وهو :

« كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللّبيب » لأبي عبد الله الرّصاع المتوفى سنة ٨٩٤ هـ ، وأخبرني - جزاه الله خيراً - بأنّ منه نسختين في مركز البحث العلمي بجامعة أمّ القرى ، وأنّ ثمة باحثة عُثيت بتحقيق قسم منه بإشرافه حفظه الله .

فعكفت على الكتاب أقلبُ صفحاته ، وأتبع آراءه ومصادره ، والمادّة العلميّة فيه ، فوجدته قيماً بأنّ يُسجّل رسالة علميّة تستحقّ الجهد والوقت ؛ لتضاف إلى المكتبة العربيّة ، مشتملة على علم غزير ، أسأل الله أن ينفع به ، ويثيب عليه .

والقيت مؤلّفه من المبرّزين في عصره ، يتميّز بثقافة واسعة ، وشخصيّة علميّة متميّزة .

فعزمت على تسجيله تحقيقاً ودراسة ، يدفعني إلى ذلك أسبابٌ من أهمّها :

١ - الإسهام في نشر التراث العربيّ .

٢ - أنّ هذا الكتاب ذو صلة بكتاب الله الكريم ، فهو جمعٌ لشواهد مغني اللّبيب القرآنيّة ، ومن

ثمّ ترتيبها حسب السّور ، مع ذكر أماكن الاستشهاد بها في المغني .

- ٣ - يُعدُّ مصدرًا في القراءات ، إذ أنَّه يهتم بعزو القراءة ، وبيان درجتها وتوجيهها .
 - ٤ - أنَّه دراسة لمسائل كتاب من أجل كتب النحو ، وهو كتاب مغني اللبيب .
 - ٥ - أنَّ كتاب الجمع الغريب يضمُّ كثيرًا من آراء المفسِّرين ، والمُعربين ، التي تُساعد على فهم القرآن ، ودقَّة التوجيه النحوي ، ولطائف التفسير ، ودقائقه .
 - ٦ - أنَّه يحتوي على كثيرٍ من آراء النحاة ، والبلاغيين وغيرهم ممَّا لم يرد في آثارهم المطبوعة .
 - ٧ - التعرّف من خلاله على أعلام لم تأخذ نصيبها من الشهرة .
 - ٨ - ذكره لأسماء كتب لم يسبق ذكرها ، ولم يُكتب لها النشر .
 - ٩ - منهجه المتفرّد الذي لم يُسبق إليه على حدِّ علمي المتواضع ، إذ جمع شواهد المغني القرآنية من مباحثه المتنوّعة ، وربّتها على السّور القرآنية ، ثمَّ ذكر ما استحضره من آراء المعربين والمفسرين في الآية ، مع الردّ والاستنتاج ، والترجيح .
- واقترضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين ، يسبقهما مقدّمة ، ويتلوها خاتمة ، وفهارس فنيّة علميّة :

- القصر الأول : خصّصته للدراسة ، وجاء في ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأوّل : يشتمل على :

أولاً : تمهيد يتضمّن عرضاً موجزاً للدراسات التي سبقتني عن المؤلّف وبعض آثاره .

ثانياً : أبو عبد الله الرّصاع : أ. (اسمه ، ونسبه) ، ب. (مولده ونشأته) .

- المبحث الثاني : حياة المؤلّف العلميّة والاجتماعيّة ، وفيه :

أولاً : طلبه العلم ورحلاته .

ثانياً : شيوخه .

ثالثاً : ثقافته ، ومكانته العلميّة .

رابعاً : مكانته الاجتماعيّة .

- المبحث الثالث ، وفيه :

أولاً : وفاته .

ثانيًا : تلاميذه .

ثالثًا : مؤلفاته .

الفصل الثاني : كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب . وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول يشتمل على :

أولًا : توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الرصاع .

ثانيًا : موضوع الكتاب .

ثالثًا : منهج كتاب الجمع الغريب .

- المبحث الثاني يشتمل على :

أولًا : مصادر كتاب الجمع الغريب .

ثانيًا : شواهد كتاب الجمع الغريب .

ثالثًا : القيمة العلمية لكتاب الجمع الغريب .

- المبحث الثالث يشتمل على :

أولًا : نسخ تحقيق كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب .

ثانيًا : منهجي في التحقيق :

الفصل الثالث : دراسة النصّ ، ويشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

- المبحث الأول : موقف أبي عبد الله الرصاع من العلماء ، وفيه :

أولًا : موقف أبي عبد الله الرصاع من ابن هشام .

ثانيًا : موقف الرصاع من بعض العلماء الآخرين .

- المبحث الثاني : آراؤه وتعليقاته ، وفيه :

أولًا : الرصاع وعبارة ابن هشام .

ثانيًا : آراؤه في الحروف والأدوات .

ثالثًا : آراؤه في الإعراب والتراكيب .

- (المبحث الثالث : الخلاف النحوي في كتاب الجمع الغريب ، وفيه :

١. الخلاف في الحروف والأدوات .

٢. الخلاف في بنية الكلمة .

٣. الخلاف في الجمل والتراكيب .

٤. الخلاف في التوجيه النحوي .

٥. الخلاف في التعليل .

٦. الخلاف في التاويل .

٧. الخلاف في فهم النص .

- (المبحث الرابع : المباحث البلاغية في كتاب الجمع الغريب .

- القصر الثاني : تحقيق النص :

- ثم كتبت خاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي استنتجتها بعد الدراسة والتحقيق ، متبعا ذلك بفهارس فنية متعددة لازمة لخدمة الكتاب ؛ بغية الوصول إلى مباحثه ، ومساائله دون عناء ومشقة .

وبعد ، فهذا جهد المقل ، حاولت أن أبذل فيه ما أستطيع ، فإن أصبت ، فذاك توفيق من الله وحده ، وله الحمد والمنة ، وإن أخطأت فعذري أنني واحد من البشر الخطائين ، وحسي أنني لم أتعمد ذلك ، ولا أدعي الكمال ؛ لأنه لا ينبغي إلا لله وحده جل شأنه .

وختاماً فبعد شكر الله عز وجل ، وعملاً بقول النبي ﷺ : « لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ » ^(١) فإنني أرفع أكف الضراعة لله ﷻ : أن يرحم أبي ويسكنه فسيح جناته ، ويمتّع والدتي بالصحة والعافية .

ثم الشكر لأستاذي الفاضل سعادة الأستاذ / عياد بن عيد الشبيبي المشرف على الرسالة ، الذي استنرت بتوجيهاته النيرة ، وأفدت من ملحوظاته القيّمة ، فقد رعى الموضوع حتى استوى على سوقه ، لم يأل جهداً في ذلك ، ولم يَضِنُّ بوقت ، جعل الله ذلك في موازين حسناته .

(١) مسند الإمام أحمد ٢/٢٩٥ ، ٣/٧٤ .

ثم أتوجه بالشكر لصاحبي السعادة عضوي لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور / محمد بن عوض السهلي .

والأستاذ الدكتور / محسن بن سالم العميري .

على تفضلهما بقبول مناقشة هذا العمل ، وتسديد خلله - رغم مشاغلهما - شكر الله لهما ، وأجزل لهما المثوبة .

ولا يفوتني أن أشكر جامعة أمّ القرى ، وعمادة الدراسات العليا ، وأخص بالذكر كُلية اللغة العربية ممثلة في عميدها وأساتذتها الأفاضل ، وجميع منسوبيها ، وإن كان من شكر مخصوص فيأتي أوجهه إلى قسم الدراسات العليا ممثلاً في رئيسه السابق الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد ورئيسه الحالي الأستاذ الدكتور / عليان الحازمي .

ثم لا يفوتني أن أشكر وزارة التربية والتعليم التي أتاحت لي مواصلة الدراسة ، ولجميع زملائي في كُلية المعلمين بالطائف ، بدءاً بزملائي في قسم اللغة العربية ، وجميع أساتذتي ، وكلّ من أعانني على إتمام هذا البحث ، فأسدى إلى نصّحاً ، أو أعارني كتاباً ، فلهم جميعاً مني خالص الشكر والتقدير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وكتبه الطالب / جمعان بن بنيوس بن جمعان السيالي

الرقم الجامعي : ٤١٧٠٨٧٧٦٦



القِسْمُ الْأَوَّلُ

الدِّرَاسَةُ

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : أبو عبد الله الرصاع .

الفصل الثاني : كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب .

الفصل الثالث : دراسة النص .

الفصل الأول

أبو عبد الله الرضائي

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : أولاً : عرض موجز للدراسات السابقة .

ثانياً : أبو عبد الله الرضائي .

المبحث الثاني : حياته العلمية .

المبحث الثاني : أولاً : وفاته .

ثانياً : تلاميذه .

ثالثاً : مؤلفاته .

المبحث الأول

أولاً : عرض موجز للدراسات السابقة عن المؤلف وآثاره

حريٌّ بكلِّ أمةٍ عريقةٍ تريد أن تحتفظ بعراقتها أن تقف على تراثها ، وقفة متأملٍ مقدِّرٍ لجهود من سبقه ، مُوظِّفٍ ما يتهدى له من الظروف ، ناشدٍ الأهداف التي تخدم ذلك التراث .

كان هذا هو هاجسي عندما يسرَّ الله لي تسجيل موضوعي لهذه المرحلة بعنوان :

(الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب) لأبي عبد الله الرصَّاع (ت ٨٩٤ هـ)

تحقيق ودراسة ، من أوَّل سورة آل عمران إلى آخر سورة الرعد .

فطفقتُ أنتهب الخطي ، أتتبع آثار الرُّجل في كتب التراجم والآثار ، فوجدتُ أنني مسبوق بجهودٍ مشكورةٍ عُنت بما أنا معنيّ به من دراسةٍ وتحقيقٍ بعض آثار أبي عبد الله الرصَّاع .

أمَّا الجهد الأوَّل فهو جهد الأستاذ محمَّد العنابي الذي قام بتحقيق فهرست الرصَّاع ، وطبع الكتاب بالمكتبة العتيقة بتونس عام ١٩٦٧ م .

إذ نُشر الكتاب في ٢٩٠ صفحة من القطع المتوسط تقريباً . قدَّم المحقِّق للكتاب بمقدمة علميَّة أفدتُ منها كثيراً ، إذ عرَّج المحقِّق على دور الرُّحلة في تثقيف وتنشئة العقل البشري ، وتحدَّث عن فهارس العلماء وقيمتها ، وأنواعها .

ثمَّ انتقل إلى التعريف الموجز بأبي عبد الله الرصَّاع ، اسمه ، ونسبه ، وحياته العلميَّة والعمليَّة ، وآثاره ، ووفاته .

وألح إلى الحياة الحضاريَّة والعلميَّة بتونس في عهد الرصَّاع ، ثمَّ النص المحقِّق الذي دَّيَّله بفهارس متنوِّعة حسب ما اقتضته طبيعة الكتاب .

أمَّا الجهد الآخر فيتمثَّل في تحقيق الأثر الثاني من آثار أبي عبد الله الرصَّاع ، وهو (شرح حدود ابن عرفة) الموسوم بالهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية) .

إذ صدر الكتاب عن دار الغرب في طبعته الأولى عام ١٩٩٣ م بتحقيق كلّ من : الأستاذ / محمّد أبو الأحفان ، والأستاذ / الطاهر المعموري .

فجاء الكتاب في مجلدين مجموع صفحاتهما ٧٤٢ صفحة من القطع المتوسط ، مع المقدّمة ، والفهارس .

تناول المحققان في المقدّمة التعريف بالكتاب ، وبالمؤلف . واعتمدا على فهرست الرصّاع في جوانب عدّة من التعريف به ، واستأنسا بكتب التراجم الأخرى ^(١) .

إذ تناولوا اسمه ونسبه ، ونشأته في تلميسان ، ورحلته إلى تونس ، ثمّ ذكرا بعض شيوخه وتلاميذه ، وبعض المناصب التي تقلّدها .

وبسطا الحديث عن آثاره ، والتعريف بها ، وبأماكن وجود ما تيسّر منها ، فجاء عملهما أكثر ترتيبيّاً وتحقيقاً وشموليّة من سابقهما . فظننت أنني كُفيتُ في ذلك ، حتّى قرأت فهرست الرصّاع وبعض كتب التراجم ذات الصّلة بالمؤلف وعصره ، فوجدت أنّ ثمة مباحث تحتاج إلى إعادة نظر .

من هذه المباحث : جوانب تتعلّق باسمه ونسبه ، جاءت مقتضبة عند السّابقين ، فبسطت القول فيها ، وعرضتها على مظانّها ما أمكنني ذلك ، وتحدّثت عن حياة الرصّاع العلميّة باختصار .

ثمّ أتيت إلى شيوخه ، فوجدت العنابي أغفل ذكرهم ، وذكر منهم محققاً حدود ابن عرفة ثلاثة عشر شيخاً فقط ، فأغفلاً كثيراً منهم ، وبعضهم اقتصر على اسمه دون نسبه ، والجوانب الأخرى من ترجمته ، لا لعدم شهرتهم ، ولا لعدم تلمذ الرصّاع عليهم ، ولكنهما أثرا الاختصار .

كما أنّ الأستاذ العنابي أغفل ذكر تلاميذ الرصّاع ، وذكر منهم محققاً (حدود ابن عرفة) اثنين فقط .

وأما الجهد الثالث فهو للطّالبة / نوال أحمد الصّالح ، التي قامت بتحقيق القسم الأوّل من الكتاب إلى آخر سورة البقرة ؛ لنيل درجة الدكتوراه من كلّية التربية بالريّاض .

هذا بالإضافة إلى ما وقع عندهم جميعاً من تصحيف وتحريف في الأعلام ، وفي آثار أبي عبد الله الرصّاع - أشرت إلى كلّ في موضعه .

كلّ هذه الأمور - بعد الاستقراء والتّبع - أملت عليّ أنّ من حقّ البحث العلميّ إعادة النّظر فيما

(١) شرح حدود ابن عرفة ١٢/١ .

كُتِبَ عن الرّصاع ؛ لاستدراك ما أغفل ، أو تصحيح ما رأيته يحتاج إلى تصحيح ، ولا أدعي أنني أتيتُ على كلّ ما تركوا ، فقد عانيت كثيرًا ممّا عاناه السّابقون من اقتضاب العبارة ، وذكر بعض الأعلام بالشّهرة التي يشترك فيها أكثر من علم ، والاستطرادات ، وضمن المصادر ببعض التراجم ، خاصّة أنّ الرّصاع بحر لا شاطئ له .

فقد لا أكونُ أحسنَ حظًا من السّابقين لي ، فقد حيل بيني وبين ما أنشده من الدّقة والاستقصاء ، راجيًا من الله أن يأتي يومٌ أستدرك فيه أنا أو غيري ما قصّرت خطاي وخطى السّابقين عنه . وصدق القائل :

لا يعرف الشّوق إلّا من يكابده * ولا الصّباة إلّا من يعانيتها



ثانيًا : أبو عبد الله الرّصاع

أولًا : اسمه ونسبه ^(١) :

أبو عبد الله محمّد بن قاسم الرّصاع ^(٢) ، الأنصاريّ ، التّلمسانيّ ^(٣) ، التّونسي . وزاد السّخاويّ : المغربيّ المالكيّ ^(٤) .

(١) فهرست الرّصاع ص ٨ ، والضوء اللامع ٢٨٧/٨ ، وتوشيح الدّياج ص ٢١٦ ، ونيل الابتهاج ص ٥٦٠ ، وكفاية المحتاج ص ٤٤٢ ، وشجرة النور الزكية ٢٥٩/١ ، والحلل السندسيّة ٦٧٣/١ ، وتراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٨/٢ ، ومقدّمة شرح حدود ابن عرفة ١٤/١ .

(٢) (الرّصاع) مهملتين وتشديد ، نسبة لجده الرّابع من الوالد الذي كان تجارًا يرصّع المناير ، ويزيّن السقوف المفاخر .

فهرست الرّصاع ص ١٦ ، والضوء اللامع ٢٨٧/٨ ، والحلل السندسيّة ٦٧٣/٢ ،

(٣) نسبة إلى (تلمسان) بالثاء المثناة ، وكسرتين ، وسكون اللام ، وسين مهملة ، وبعضهم يقول : (تتمسان) بالنون عوضًا من اللام . مدينة مشهورة من ولاية وهران بالمغرب .

انظر معجم البلدان ٤٥٤/٢ .

(٤) الضوء اللامع ٢٨٧/٨ .

وفي تراجم المؤلفين التونسيين : (محمد بن أبي القاسم بن أبي يحيى بن أبي الفضل بن محمد ...)^(١) .

ثانيًا : مولده ونشأته :

نشأ في تلمسان وتونس ، في فترة من أخصب الفترات في ذلك القطر ؛ ازدهرت فيها الثقافة بما توفر لها من أسباب النشاط .

تراه يتحدث عن نفسه قائلاً : (التلمساني مولداً ، التونسي تربية ، ومنزلاً ، وقراءة ...)^(٢) .
إلا أنه لم يذكر شيئاً عن تاريخ ولادته .

ويقول : (لما بلغ السنّ مني سنّ من يعقل منّ الله عليّ برجل من العباد ، ... قرأت عليه ابتداء كتاب الله تعالى ، ومبادئ ما تتوقف القراءة عليه ، ثمّ سافر المؤدّب ، وخلا المكتب ، ... ، ثمّ لما توفيّ المعلّم الأوّل ؛ انتقلت إلى مسيد آخر عند سوق القبابين ... ثمّ انتقلت إلى زاوية البنا ؛ لأنّه قدم عليها رجل يقال له : أحمد بن يحسن ... ، وكان متفناً في القراءة والرّسم ... ورأيت الشّيخ ... قد قرأ البيعة بالجامع الأعظم بالبلدة ، وحضرتُ فقهاء وقتها وعلماء عصرها ...)^(٣) .

ثمّ انتقل إلى تونس ، وبين سنة خروجه من تلمسان بقوله :

(ثمّ لما كانت سنة إحدى وثلاثين رحلتُ من بلدة تلمسان إلى حضرة تونس المحروسة ... فخرجنا مع الهداية مع الوالدة ... وكان الوالد - رحمه الله - قد سبق إلى الحضرة العليّة قبل ذلك بعامين ... ولما قدمتُ الحضرة العليّة ، وأنا قد حفظت القرآن ثانيًا بقراءة نافع ... حضرتُ للقراءة على مؤدّب آخر ...)^(٤) .

فأخذ يتنقل بين حلّق الذكر حتّى حقق الله له ما أراد من مكانة علميّة واجتماعيّة .



(١) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٥٨/٢ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ٨ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ١٤ - ٣٠ .

(٤) فهرست الرّصاع ص ٤٣ ، ٥٦ .

المبحث الثاني

حياة المؤلف العلمية والاجتماعية

أولاً : طلبه العلم ورحلاته :

الفترة الزمنية التي ظهر فيها الرّصاع كانت فترةً مُشرقةً ، ازدهرت فيها الثقافة بما توفر لها من أسباب ، حتّى سما العلم ورقى الأدب ؛ وذلك بفضل الله ، ثمّ بتشجيع الولاة والأمراء للعلماء ، وبالتنافس الشديد بين العلماء في الحرص على حضور حلق الذكر والتأليف .

وكان أبو عبد الله الرّصاع ممّن من الله عليهم بذلك ، إذ يتحدّث عن نفسه قائلاً :

(لما بلغ السنّ مني سنّ من يعقل منّ الله عليّ برجل من العباد ، ... ، مؤدّب لكتاب الله بمسيده عند المغاربة ، وهو المكتب الذي كنتُ أسكن فيه ...) (١) .

ثمّ أخذ - رحمه الله - يتنقل في حلق الذكر ، حتّى ختم القرآن مرّتين على يد الشّيخ الفقيه أبي العباس أحمد بن يحسن (٢) في حدود عام ٨٣٠ هـ (٣) .

ثمّ انتقل إلى تونس مع والدته ، وأبيها ، أمّا والده فقد سبق إلى تونس قبل هذا بعامين (٤) .

وقد حدّد الرّصاع سنة رحلته إلى تونس بقوله : (ثمّ لما كانت حدود إحدى وثلاثين رحلتُ من بلدة تلمسان إلى حضرة تونس المحروسة ...) (٥) .

حرص - رحمه الله - فيها على حضور مجالس أكابر العلماء ، وتلمذ عليهم ، يحدوه إلى ذلك همّة

(١) فهرست الرّصاع ص ١٤ .

(٢) سيأتي التعريف به ضمن شيوخ الرّصاع .

(٣) انظر : فهرست الرّصاع ص ١٦ ، ١٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٤) فهرست الرّصاع ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٥) فهرست الرّصاع ص ٤٣ ، وانظر تراجم المؤلفين التونسيين ٣٨٥/٢ ، ومقدمة شرح حدود ابن عرفة ١٥/١ .

عاليه ، وذكاء متوقّد ، وقوّة حفظ ، وسعة ثقافة ؛ أهله للإجازة من عدد كبير من علماء الحضرة العلية .



ثانيًا : شيوخه

كنتُ أودُّ ترتيب شيوخ أبي عبد الله الرّصّاع على حسب تاريخ الوفاة ، الأوّل فالأوّل ، إلّا أنّني رأيتُ هذا المنهج غير منضبط ؛ بسبب عدم معرفة تاريخ وفاة بعض هؤلاء الشّيوخ ، ولعدم معرفة جوانب متعدّدة من حياة بعض الشّيوخ ، ولاكتفاء المصادر بالشّهرة للشّيوخ ، كما أغفلت المصادر بعض هؤلاء الشّيوخ ؛ ممّا جعلني أقنصر في التعريف ببعضهم على ما جاء في فهرست الرّصّاع . ولعلّ هذه الأسباب هي التي جعلت محقّق فهرست الرّصّاع يُغفلُ مبحث شيوخ الرّصّاع في المقدّمة .

وإن قيلَ : إنّ محمّد العنابي اكتفى بذكر الشّيوخ في متن الفهرست .

أقول : وكذلك أغفل ترجمة بعض الشّيوخ في النّصّ ، واكتفى بما ذكره الرّصّاع ^(١) .

وكذلك صنع محقّقنا شرح حدود ابن عرفة ؛ إذ اقتصرنا على التعريف الموجز بثلاثة عشر شيخاً من شيوخ الرّصّاع ^(٢) .

وذكرنا سبعة آخرين بالاسم فقط ^(٣) .

والبعض الآخر لم يعرّجنا عليه مع تصريح الرّصّاع بتلمذه عليهم .

(١) فهرست الرّصّاع ص ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٩٠ ، ... ، ١٣٦ ، ١٦٦ ، ... وغيرها .

(٢) شرح حدود ابن عرفة ١/١٦ - ٢٤ .

(٣) شرح حدود ابن عرفة ١/٢٥ .

ولعلّ عملي هذا مكملٌ للدراسات السابقة بما فيه من الاستدراك والإضافة حسب ما توافر لي من مصادر ومعلومات ، فسأعرّف بكلّ من صرّح الرّصاعُ بالأخذ عنه ، والتّلمذ عليه .

وبعد قناعتي بعدم انضباط المنهج السّابق ، عقدتُ العزم على ترتيب شيوخ الرّصاع وفق ذكره لهم في كتابه (فهرست الرّصاع) ؛ لأنّه هو المصدر الرئيس في التعريف بهم ، ولكن حيل بيّني وبين هذا المنهج بمنهج الرّصاع في كتابه ، فقد يورد اسم شيخ ويذكر تلمذه عليه في بدايات انضمامه لحلق العلم ، ثمّ يستطرد بذكر خواطر ، وذكريات ، أو مسائل ، ومناقشات ، يتعرّض فيها لذكر شيوخ متأخرين في التّلقي عنهم ، ثمّ يعيد الحديث عنهم مرّاتٍ عدّة .

فرايتُ أنّ ترتيب شيوخ الرّصاع على هذا المنهج لا يسلّم من الخلط والتّكرار ، ويوقع القارئ في حيرة ، فيفتح باب تعقب واستدراك .

ولعلمي أنّ كتاب فهرست الرّصاع غير متوافر لدى الجميع بصورة يسهل الرجوع إليه إذا دعت الحاجة .

وبعد هذه وتلك أملت عليّ طبيعة البحث - والمادّة العلميّة في هذا المبحث - ترتيب شيوخ الرّصاع وفق الحروف الهجائية ، ولا أدعي أنني سأقدّم تعريفاً وافياً لكلّ من هؤلاء الشيوخ ، فقد لا تُسعفني المصادر التي تمكّنت من الاطلاع عليها بما ينشده القارئ وما تنوق النفس إليه من الدقّة والاستقصاء .
راجياً من الله أن يأتي يوم فيكشف السّتر عن أسدِل عليه الآن ، فيظهر من قصرت عنه الخطي ، وأهمّلته كتب التراجم ، وأنباء الزّمان .

وبعد معرفة شيوخ الرّصاع ، ورحلاته ، وتنقله بين حلق العلم ، وملازمة بعض الشيوخ ، وطرق تلقّيه العلم ، وسعيه وراء مشاهير كلّ فنّ يمكن تصنيف هؤلاء الشيوخ إلى ثلاث مراحل ، أو فترات :

- ١ - فترة الكتاب ، وهي التي حفظ فيها القرآن ، وتلقّى مبادئ العربيّة ، وهذه يتلمّسان ^(١) .
- ٢ - فترة التّلقّي والمنافسة بالتعلّم والتّعليم ، والمناقشات والتّأليف . وهذه المرحلة تبدأ من انتقاله إلى تونس في حدود سنة ٨٣١ هـ إلى وفاته - رحمه الله - ^(٢) .

- ٣ - فترة الاستئناس والاقتداء بحضور بعض مجالس أقرانه وأنداده بعد تصدّره للقضاء والإفتاء ^(٣) .

(١) فهرست الرّصاع ص ١٤ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٦/١ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ٤٣ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ١٤٨ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ...

أولاً : في تلمّسان :

١ - أبو العبّاس بن يحسن ^(١) :

أحمد بن يحسن ، تلمذ عليه الرّصّاع ، ويُنّ ذلك بقوله : (ثُمَّ إِنِّي انتقلت إلى زاوية ابن البنا ؛ لأنّه قدم عليها رجل يقال له الشّيوخ الفقيه الصّالح أحمد بن يحسن ، ... ، وكان متفنّاً في القراءة والرّسم بالكتابين المباركين ابن بري ^(٢) ، والخرازي ^(٣) ، فلازمته حتّى ختمت القرآن عليه مرّتين في حدود عام ثلاثين ...) ^(٤) .

٢ - أبو عليّ بن مخلوف ^(٥) :

أبو عليّ الحسن بن مخلوف بن مسعود بن سعد المزيلي الرّاشديّ ، الشّهير بـ « أبركان » ، أحد الفقهاء العاملين ، كان من جملة مشاهير الصّالحين الذين حضر الرّصّاع مجالسهم اقتداء بهم . توفي سنة ٨٥٧ هـ .

٣ - أبو مدين شعيب ^(٦) :

قال الرّصّاع : (لما بلغ السنّ منّي سنّ من يعقل منّ الله عليّ برجل من العباد ، ... ، وليّ الله العارف بالله سيّدي أبي مدين ، - نفع الله به ، ورضي عنه - مؤدّب لكتاب الله ، قرأت عليه ابتداء كتاب الله ، ومبادئ ما تتوقّف القراءة عليه ، ثُمَّ سافر المؤدّب ، وخلّا المكتب ...) ^(٧) .

(١) ترجمته في فهرست الرّصّاع ص ٣٠ ، وجاء في مقدّمة شرح حدود ابن عرفة ١٦/١ : (بحسن) بالميم .

(٢) أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن الحسين الرباطي ، المغربي ، المالكي ، المعروف بابن بري ، ولد سنة ٦٦٠ هـ ، وتوفي سنة ٧٣٠ هـ ، من آثاره الكافي في علم القوافي ، وحاشية على المعرّب ، منظومة الدّر اللوامع في قراءة نافع .

ترجمته في : هديّة العارفين ٧١٦/١ ، ومعجم المؤلّفين (كحالة) ٥١٨/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٦/١ .

(٣) أبو عبد الله محمّد بن محمّد الشريشي ، الشّهير بالخراز ، توفي سنة ٧١٨ هـ ، من آثاره : مورد الظّمآن في رسم أحرف القرآن ، عمدة البيان ، ...

وقد خلط محققا شرح حدود ابن عرفة بين آثاره ، وآثار ابن بري السّابق .

ترجمته في شجرة النور ٢١٥/١ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٦/١ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ٣٠ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ٤٣ ، وانظر شجرة النور ٢٦٢/١ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

وقد اجتهد الأستاذ محمد العنابي في تحقيقه لفهرست الرّصّاع ، وعرف بأبي مدين شعيب بن الحسين ، وهذا غير ذاك ، إذ أنّ شعيباً الذي ترجم له العنابي توفي سنة ٥٩٤ هـ ^(١) .

فلا يمكن أن يتلمذ عليه الرّصّاع .

وجاء في الدرر الكامنة : (شعيب بن محمد بن جعفر ... ، وبلغتنا وفاته سنة ٧٧٠ هـ) ^(٢) .

وعنه نقل القرافي ^(٣) .

وهذا أيضاً غير المراد بالمشيخة إذا استندنا إلى عبارة الرّصّاع السابقة .

ولعلّ هذا هو السّبب في عدم التعريف به من قبل مُحَقِّقِي شرح حدود ابن عرفة .

وسأكتفي بما ذكره الرّصّاع عنه ؛ لأنّي لم أتمكّن من الزّيادة عليه ^(٤) .

ثانيًا : الرّصّاع في تونس :

٤ - أبو إسحاق الأخضري ^(٥) :

إبراهيم بن محمد الأخضري التونسي ، شيخها وعالمها الكبير ، أخذ عن الأخوين القلشانيين ^(٦) ، وغيرهما . توفي سنة ٨٧٩ هـ .

نعتة الرّصّاع بالشيخ الصّالح المتخلّق العازف ، ووصفه بحسن السّيرة ، وطيب السّريّة ، ولازمه طويلاً ^(٧) .

(١) انظر نيل الابتهاج ص ١٩٣ ، وشجرة النور الزكية ص ١٦٤ .

(٢) الدرر الكامنة ١١٣/٢ .

(٣) توشيح الدياج ص ١٠٧ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ ، وشجرة النور ٢٥٩/١ .

(٦) (أحمد وعمر) ويأتي التعريف بهما .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ .

٥ - أبو العباس البسيلي ^(١) :

أحمد بن محمد بن أحمد البسيلي ، العالم المحصل ، أخذ عن ابن عرفة ^(٢) ، وأبي الحسن البطرني ^(٣) ، وغيرهما . توفي سنة ٨٣٠ هـ .

٦ - أبو القاسم البرزلي ^(٤) :

أبو القاسم أحمد بن محمد بن إسماعيل البلوي البرزلي ، نزيل تونس ، وأحد أئمة المالكية ببلاد المغرب ، توفي سنة ٨٤٣ هـ ، وقيل : ٨٤٤ هـ .

من آثاره : فتاوى في مجلدين . بدأ الرصاع القراءة عليه في حدود عام ٨٣٤ هـ ، فقرأ عليه القرآن أفراداً وجمعاً ، وتجويداً ، وعرض عليه حرز الأمانى ووجه التهاني ^(٥) ، وأتراب القصائد في رسم المصحف ^(٦) . قال الرصاع : (ثُمَّ لَمَّا خَتَمْتُ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى ، ... ، رَوَيْنَا عَلَيْهِ الْكُتُبَ السَّتَةَ ، ... ، وَالْمَوْطَأَ ، وَكُتِبَ لِي بِذَلِكَ إِجَازَةٌ خَاصَّةٌ وَعَامَّةٌ ...) ^(٧) .

٧ - أبو العباس القلشاني ^(٨) :

أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد القلشاني المغربي المالكي ^(٩) .

(١) انظر فهرست الرصاع ص ١٧٥ ، وتوشيح الديباج ص ٥٨ ، ونيل الابتهاج ص ١١٥ ، وكفاية المحتاج ص ٥٧ ، والحلل السندية ٦٣٣/١ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٣/١ .

(٢) ابن عرفة هو : أبو عبد الله محمد بن محمد الورغمي ، الشهير بابن عرفة التونسي إمامها وعالمها ، لازم حلة الشيوخ كابن عبد السلام ، والسطي ، وابن الحباب ، برع في شتى علوم المعرفة ، له آثار عجيبة ، منها : المختصر الفقهي ، وكتاب في المنطق ، وله آمال في الحديث والقرآن ، تتلمذ عليه خلق كثير كالزليدي وابن علوان وغيرهما . توفي سنة ٨٠٣ هـ .

ترجمته في الضوء اللامع ٢٤٠/٩ ، وتوشيح الديباج ص ٢٥١ ، ونيل الابتهاج ص ٤٦٣ .

(٣) أبو الحسن هو : محمد بن أحمد البطرني الأنصاري التونسي ، كان إماماً راوية ، أخذ عن والده ، وابن سلطان الشاذلي ، وأجازه أبو النور بن فرحون ، والعز بن جماعة ، وأخذ عنه البسيلي والوانوغي ، توفي سنة ٧٩٣ هـ .

ترجمته في الدرر الكامنة ٣٧٠/٣ ، وكفاية المحتاج ص ٣٥٩ ، ونيل الابتهاج ص ٤٦١ ، وشجرة النور ٢٢٦/١ .

(٤) فهرست الرصاع ص ٥٦ ، والضوء اللامع ١٣٣/١١ ، وتوشيح الديباج ص ٢٦٦ .

(٥) الشاطبية الكبرى في القراءات السبع للقسام بن فيرة الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) .

(٦) قصيدة للشاطبي في خمسمائة بيت ، وهي الشاطبية الصغرى .

(٧) فهرست الرصاع ص ٦٠ .

(٨) ترجمته في فهرست الرصاع ص ١٥٧ ، ١٨٣ ، والضوء اللامع ١٣٧/٢ ، وتوشيح الديباج ص ٦٣ .

(٩) كذا ورد اسمه في الضوء اللامع ١٣٧/٢ .

وفي توشيح الديباج : (أحمد بن عبد الله القلشاني) (١) .

أخذ عن ابن عرفة ، وعيسى الغبريني (٢) ، وغيرهما .

شرح ابن الحاجب والرّسالة (٣) ، وولي قضاء الجماعة بتونس ، تتلمذ عليه الرّصّاع بعد وفاة ابن عقاب (٤) ، ولازمه عشرة أعوام إلى أن توفي (٥) .

٨ - أبو العباس أحمد السّلامي (٦) :

كعادته الرّصّاع لم يكتف بتلقّيه عن شيخ واحد ، فهِمَّتْهُ العالية ، وطموحه المتجدّد قاده إلى التّلمذ على هذا الشّيخ عندما جلس مع جماعة من أقرانه ، وتذاكروا ، فوجد عندهم زوائد بحث ، وغرائب نُكِّت ، سأل أشدّهم مشاركة ، فدله على الحضور عند الشّيخ المذكور ، فحضر عنده في علم العربيّة ، إذ كان يقرئ المقرّب ، والمتع ، وارتشاف الضرب ، ولامية الأفعال . وذكر أنّ له عليها شرحاً .

قال الرّصّاع : فلازمته حتّى ختمتُ عليه المرادي بلفظي ، ... ، وحصل لي من علم العربيّة ما يكفي ، وهو من أفضل الشّيوخ وأكثرهم تواضعاً ... (٧) .

ومن المشايخ الذين ذكر الرّصّاع أنّه حضر مجالسهم للتبرّك ، وقرأ عليهم ، وبدأ الحديث عنهم بقوله : (ومَن أدركنا من مشايخ الحقيقة التّابعين للطّريقة) (٨) .

٩ - أبو العباس أحمد الصّبّاغ (٩) :

حضر عليه الرّصّاع ابن الحاجب الفرعي ، والمختصر الدّيني لابن عرفة ، ولازمه ، وكان يشيد بعلم الرّصّاع ونبوغه (١٠) .

(١) توشيح الديباج ص ٦٣ .

(٢) الغبريني هو : أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمّد بن محمّد الغبريني التونسي ، قاضي الجماعة . توفي سنة ٨١٥ هـ .

الضّوء اللامع ١٥١/٦ ، توشيح الديباج ص ١٣٨ ، نيل الابتهاج ص ٢٩٧ .

(٣) الرّسالة من أشهر كتب الفقه المالكي للشّيخ محمّد بن عبد الله النفري القيرواني .

(٤) سيّاتي التعريف به في تربيته من شيوخ الرّصّاع ص ١٨ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ١٥٧ ، ١٨٣ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٢٢ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٢٦ .

(٨) فهرست الرّصّاع ص ١٩٢ .

(٩) فهرست الرّصّاع ص ١٩٢ .

(١٠) فهرست الرّصّاع ص ١٩٢ .

١٠ - أبو العباس أحمد القطروالي ^(١) :

حضر عليه الرّصاع الفرائض ، والحساب ، وبين هذا بقوله : (وقد حضرت أيضًا الفرائض على الشيخ الفقيه الحيسوبي الفرضي أبي العباس القطروالي ، المصري . وكان إمامًا عالمًا بهذا الفنّ ، له منزلة علميّة ، وقوة ملكة راسخة ، وله في علم الحساب تأليف يدلّ على قوّته ومكانته ، وأنه لا يُجارى في زمنه ...) ^(٢) .

١١ - أبو العباس أحمد الماكري ^(٣) :

الشيخ الصّالح الولي أبو العباس أحمد الماكري ، نزل بالحضرة العليّة ، واستضافه والد الرّصاع في منزله ، وقرأ عليه ، وتبرّك به ^(٤) . وهو من مشايخ الحقيقة التابعين للطريقة ^(٥) .

١٢ - أبو عثمان سعيد السفريولي ^(٦) :

قال الرّصاع : (ومن الأشياخ الذين شاهدناهم بالحضرة العليّة سيّدي سعيد السفريولي ... ، حضرنا مجلسه ، وكلمته ، ورغبت دعاءه ، وسمعت تفسيره ...) ^(٧) .

١٣ - أبو محمّد البحيري ^(٨) :

عبد الله بن سليمان بن قاسم البحيري ^(٩) التونسي ، قاضي الأنكحة ، العلامة ، من معاصري ابن عقاب ، أخذ عن ابن عرفة وغيره .

حضر الرّصاع مجلسه في قراءة العربيّة ، والفقه ، والأصول ، والتفسير ، والحديث ، ورواية البخاريّ ، ونعته بالشيخ الفقيه العالم الفيّاض المفتي ^(١٠) .

(١) فهرست الرّصاع ص ١١٩ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ١١٩ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ١٩٢ .

(٤) أي دعاء له بالبركة .

(٥) فهرست الرّصاع ص ١٩٢ .

(٦) فهرست الرّصاع ص ١٩٤ .

(٧) فهرست الرّصاع ص ١٩٤ .

(٨) فهرست الرّصاع ص ١٧٨ ، ونيل الابتهاج ص ٢٣٢ ، وكفاية المحتاج ص ١٦٨ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٤/١ .

(٩) في نيل الابتهاج ص ٢٣٢ : (الجيري) بالجيم المعجمة ، وبعده : التونسي بن أبي الرّبيع .

(١٠) فهرست الرّصاع ص ١٧٨ .

١٤ - أبو زيد السنوسي ^(١) :

عبد الرحمن السنوسي الرفعي ، المالكي ، من علماء تلمسان ، له منظومة في الفقه ، حضر مجلسه الرّصاع تبرّكاً ، وكان حيّاً سنة ٨٥٣ هـ .

١٥ - أبو القاسم العبدوسي ^(٢) :

عبد العزيز بن موسى بن معطي العبدوسي ، الفقيه ، العلامة الحدّث ، الحافظ ، أخذ عن أبيه ، توفي سنة ٨٣٧ هـ . حضر الرّصاع مجلسه ، وسمع تفسيره ^(٣) .

١٦ - أبو محمّد الغرياني ^(٤) :

عبد الواحد بن محمّد بن عبد الله الغرياني ، أخذ عن ابن عرفة ، وأجازه ، وصفه الرّصاع بالشيخ الفقيه الحدّث الرّواية ، حضر مجلس تفسيره ، ولم يذكر تاريخ وفاته ^(٥) .

١٧ - أبو الحسن عليّ الجبالي ^(٦) :

حضر عليه الرّصاع التّفسير والفرائض ، ونعته بقوله : (الشيخ الزّاهد العابد المتخلق النّاسك ، الذي أدرك التّابعين في زهده وورعه ...) ^(٧) . توفي سنة ٨٤٨ هـ .

١٨ - أبو الحسن عليّ العلوي :

ذكره الرّصاع عرضاً بعد أبي المواهب ، وذكر أنّه توفي سنة ٨٤٨ هـ ^(٨) .

١٩ - أبو حفص الرّكراكي ^(٩) :

عمر الرّكراكي ، من جملة الشّيوخ الذين أخذ عنهم الرّصاع ، فسمع تفسيره ، وحضر مجلسه .

(١) فهرست الرّصاع ص ٣٠ ، ومعجم المؤلّفين ٨٩/٢ .

(٢) ترجمته في فهرست الرّصاع ص ١٩١ ، والضّوء اللامع ١٤٠/١١ ، وتوشيح الدّياج ص ٢٦٧ ، ونيل الابتهاج ص ٢٧٠ ، وكفاية المحتاج ص ١٩٩ ، وشجرة النّور ص ٢٥٢ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ١٩١ .

(٤) فهرست الرّصاع ص ١٧٧ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٤/١ .

(٥) فهرست الرّصاع ص ١٧٧ .

(٦) فهرست الرّصاع ص ١٩٦ ، والحلل السندسيّة ١٩٨/٢ .

(٧) فهرست الرّصاع ص ١٩٧ .

(٨) فهرست الرّصاع ص ١٩٩ .

(٩) فهرست الرّصاع ص ١٩٧ .

٢٠ - أبو حفص القلشاني ^(١) :

عمر بن محمد بن عبد الله الباجي التونسي ، عُرف بالقلشاني ، الفقيه الإمام العلامة ... ، أخذ عن والده ، وعيسى الغبريني ، وابن مرزوق ، ولي قضاء الأنكحة ببلده ، وأقرأ الفقه والأصلين ، والمعاني والبيان ، والعريّة ، والبخاريّ ، وله شرح على فرعي ابن الحاجب ، وصف بالحسن . توفي سنة ٨٤٨ هـ .

وقد لازمه الرّصاع كثيرًا ، وكان يفتخر بحضور مجلسه ، وقال عنه : (شيخ الإسلام العلامة المحقق ... ، وحيد عصره ، وفريد دهره ، سيدنا وشيخنا الفقيه القاضي ... ، كان إذا تكلم في علم من العلوم أسكت الحاضرين بعلمه وفصاحته ، وحسن تفسيره ...) ^(٢) .

٢١ - أبو المواهب الخوارزمي ^(٣) :

فتح الله العجمي الخوارزمي ، وجاء في الحلل السندية : (أفق المواهب العجمي) ^(٤) . كان الرّصاع يجلس عنده ؛ ليشهد بركته ، وذكر أنّه توفي قبل عام ٨٤٨ هـ ^(٥) .

٢٢ - أبو القاسم العقباني ^(٦) :

أبو الفضل ، قاسم بن سعيد بن محمد ^(٧) العقباني التلمساني ، شيخ الإسلام ، أخذ عن والده أبي عثمان ، وغيره ، وأحرز قصب السبق في العلم ، حجّ سنة ٨٣٠ هـ ، وحضر إملاء ابن حجر بمصر ، واستجازه ، فأجازه ، له تعليق على فرعي ابن الحاجب ، وله مصنف في أصول الدين ، وفي التفسير وغيرها . توفي سنة ٨٥٤ هـ . حضر مجلسه الرّصاع بالحضرة العلية ^(٨) .

(١) ترجمته في فهرست الرّصاع ص ١٨٦ ، والضوء اللامع ١٣٧/٦ ، وتوشيح الديباج ص ١٢٨ ، ونيل الابتهاج ص ٣٠٥ ، وكفاية المحتاج ص ٢٣٠ ، وشجرة النور ٢٤٥/١ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ١٨٦ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ١٩٨ ، والحلل السندية ٨٨/٣ .

(٤) الحلل السندية ٨٨/٣ .

(٥) فهرست الرّصاع ص ١٩٩ .

(٦) ترجمته في فهرست الرّصاع ص ٣٩ ، ١٧٧ ، والضوء اللامع ١٨١/٦ ، وتوشيح الديباج ص ١٨٩ ، ونيل الابتهاج ص ٣٦٥ ، وكفاية المحتاج ص ٢٨١ ، وشجرة النور ٢٥٥/١ .

(٧) في توشيح الديباج (عثمان) مكان (محمد) .

(٨) فهرست الرّصاع ص ١٧٧ .

٢٣ - أبو عبد الله بن أبي بكر ^(١) :

أبو عبد الله محمد ، قال عنه الرّصّاع : (وأوّل المشايخ الذين فتحنا عليهم الكتاب في قراءة علم العربيّة ، وعلم القراءة بالشّاطبيّة ، ... ، أمّا الشّاطبيّة الكبرى فقرأت كثيراً منها بشرحها للشارح الفاسي ^(٢) ، ففهمنا معاني رمزها ، وأعرّبنا ذلك منها على الشّيخ الفقيه الصّالح محمد بن أبي بكر ، وكان ممّن نزل الحضرة العليّة ، ... ، أدرك مشايخ شيوخنا ، وأخذ عنهم ، أدرك الشّيخ الفقيه النحوي المكوذي ^(٣) ، ... ، والشّيخ الفقيه سيّدي عيسى بن علّال ^(٤) ، ... وأخذ عن علماء تلمسان ، وأدرك بها الشّيخ ، ... سعيد العقباني ^(٥) ، وكان عالماً بالعربيّة ، ويعروض الشّعْر ، والحساب ، وبالفرائض ، وقد أخذنا عنه ، وحضرنا مجلسه ، وقُرأت عليه بلفظي كتاب ابن البنا ^(٦) مرتين بشرحه ، ... ، وأجازني في ذلك كلّ بلفظه وخطّه ، وأذن لي في التحدّث عنه ، وعن أشياخه ...) ^(٧) .

(١) فهرست الرّصّاع ص ٥٦ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٩/١ .

(٢) الفاسي هو : أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد بن يوسف ، جمال الدّين ، عالم بالقراءات ، ولد بفاس ، وانتقل إلى مصر ، ثمّ أقام بحلب إلى أن توفّي بها سنة ٦٥٦ هـ .

ومن آثاره : اللّآلي الفريدة في شرح الفريدة (شرح الشّاطبيّة) ، والدّيل على الرّوضتين .

ترجمته في البداية والنهاية ٢٣٠/١٣ ، ومعجم المؤلّفين (كحالة) ٢٦٨/٢ ، والأعلام ٨٦/٦ .

(٣) المكوذي هو : عبد الرحمن بن عليّ بن صالح الفاسي ، أبو زياد ، وقيل : أبو زيد ، غويّاً بارعاً متفتّناً ، أخذ عن عبد الله المغيلي ، وأخذ عنه الحفيد ابن مرزوق ، توفّي سنة ٨٠١ هـ ، وقيل : ٨٠٧ هـ . له شرح على الألفيّة ، وغيرها .

ترجمته في الضّوء اللامع ٩٧/٤ ، وتوشيح الدّيباج ص ١١٥ ، ونيل الابتهاج ص ٢٥٠ .

(٤) ابن علّال هو : أبو مهدي عيسى المصمودي ، إمام جامع القرويين ، له تعلّيق على مختصر ابن عرفة ، توفّي سنة ٨٢٠ هـ .

ترجمته في الضّوء اللامع ١٥٥/٦ ، وتوشيح الدّيباج ص ١٣٩ .

(٥) العقباني هو : أبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد العقباني التّلمساني ، تتلمذ على الأبي السّطي . توفّي سنة ٨١١ هـ .

ومن آثاره : شرح الخوئي في الفرائض ، وشرح التّلخيص لابن البنا ، وغيرها .

ترجمته في الدّيباج المذهب ص ٢٠٤ ، وشجرة النور الزكية ص ٢٥٠ .

(٦) ابن البنا هو : أبو العبّاس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي العلوي المراكشي ، أخذ العربيّة عن القاضي محمد بن عليّ الشّريف ، وقرأ على العطار كتاب سيبويه ، والجزوليّة . توفّي سنة ٦٥٤ هـ . ومن آثاره : اللوازم العقليّة في مدارك العلوم ، والرّوض المربع في صناعة البديع ، منتهى السّؤل في علم الأصول .

ترجمته في نيل الابتهاج ص ٨٣ ، والحلل السّندسيّة ٦٢٠/١ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٩/١ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١١٤ .

٢٤ - أبو عبد الله البطرني ^(١) :

محمد بن سالم بن حسن البطرني ^(٢) الزناتي ^(٣) ، كان من خيار أصحاب ابن عرفة ، حضر عليه الرّصاع كثيراً في تفسيره وروايته . توفي سنة ٨٤٨ هـ .

قال عنه الرّصاع : (كان له قبول ، وحرمة قويّة ، وقضاء حاجة ، وإكرام لأهل العلم ، ...) ^(٤) .

٢٥ - أبو عبد الله المغربي ^(٥) :

محمد بن عبد الله ، حضر عليه الرّصاع أياماً ، ولم يذكر عنه إلا أنّه من تلاميذ الشيخ عيسى ^(٦) .

٢٦ - أبو عبد الله بن عقاب ^(٧) :

محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي التونسي ، قاضي الجماعة ، أخذ عن ابن عرفة وغيره ، وأخذ عنه محمد بن عمر القلشاني ، وابن مرزوق ، وتلمذ عليه الرّصاع بالمدرسة المنتصريّة ، واستمرّ ملازماً له ثلاثة عشر عاماً ، حتّى توفي - رحمه الله - عام ٨٥٢ هـ ^(٨) .

بدأ الأخذ عنه بالتفسير ، ثمّ قرأ عليه كتاب مسلم ، وبعض شروحه ، وسمع عليه الموطأ ، والرّسالة ، وكثيراً من ابن الحاجب ، وكان له معه مناقشات نحوية ولغويّة (٩) ، وعيّنه معيداً بالمدرسة المنتصريّة .

قال عنه الرّصاع : (كان إماماً عالماً مشاركاً متفقهاً في العلوم ، وكتّاباً للرّسوم ، مدرّكاً ^(١٠))

(١) فهرست الرّصاع ص ١٦٨ ، والضوء اللامع ٢٤٧/٧ ، وتوشيح الديباج ص ٢٠٦ ، ودرة الحجال ٢٩٠/٢ ، ونيل الابتهاج ص ٥٢٧ .

(٢) في درة الحجال : (البطرني) .

(٣) في نيل الابتهاج : (الزياتي) بالياء التحتيّة .

(٤) فهرست الرّصاع ص ١٧٠ ، ١٨٠ .

(٥) فهرست الرّصاع ص ١٣٦ .

(٦) انظر ص ١٣ .

الضوء اللامع ١٥١/٦ ، وتوشيح الديباج ص ١٣٦ .

(٧) فهرست الرّصاع ص ١٤٠ ، وتوشيح الديباج ص ٢٦٩ ، ونيل الابتهاج ص ٥٢٧ ، وكفاية المحتاج ص ٤١٣ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٢/١ .

(٨) كذا في فهرست الرّصاع ، وفي نيل الابتهاج ٨٥١ هـ .

(٩) فهرست الرّصاع ص ١٥٧ .

(١٠) في الأصل (داركاً) ، ولعلّ الصواب (مدرّكاً) ؛ لأنّ الوصف على (مُفْعِل) .

للفهوم ، صَبَّارًا شَكَارًا قَوَّامًا ... له يد طائلة في علم الفرائض والحساب ، محقق لعلم المنطق والأصليين ، عارفًا بالعربية ، والفقه والطب ... (١) .

٢٧ - أبو عبد الله الزنديوي (٢) :

محمد بن محمد بن عيسى العقوي (٣) المغربي (٤) المالكي ، كان عالمًا من أصحاب ابن عرفة ، ولي قضاء الأنكحة بتونس ، صنّف في فنون عدّة ، منها : تفسير القرآن ، وشرح على المختصر ، وغيرها . عمّر حتّى زاد على المئة ، وتوفي سنة ٨٨٢ هـ (٥) .

تتلمذ عليه الرّصّاع في فترتين من الزّمان ، الأولى عندما حضر بالمدرسة العثمانية في ابتداء بنائها ، قبل التّلمذ على ابن عقاب ، والقلشاني . والفترة الثانية بعد وفاة أحمد القلشاني (٦) .

٢٨ - أبو القاسم القسنطيني (٧) :

محمد بن محمد بن أحمد القسنطيني ، الوشتاتي ، قاضي الجماعة بتونس ، أخذ عن موسى الغريبي وغيره ، ولي قضاء الجماعة بتونس ، وإمامة جامع الزيتونة . توفي سنة ٨٤٧ هـ .

حضر مجلسه الرّصّاع لتفسيره ، وروايته ، ولقراءة البيان والطبّ عليه ، وكان ينعته بالشّيخ الفقيه العالم القاضي (٨) .

(١) فهرست الرّصّاع ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) كذا في فهرست الرّصّاع ص ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٨١ ، بالزاي المعجمة وبعدها نون ، ومثله في شجرة النّور ٢٥٩/١ .

وفي الضّوء اللامع ١٧٩/٩ (الزلديوي) بلام بعد الزاء ، ومثله في نيل الابتهاج ص ٥٤٠ .

وفي توشيح الدّيّاج ص ٢٢٠ (الدارنوي) .

وفي كفاية المحتاج ص ٤٢٥ (الزيدوي) .

(٣) كذا في الضّوء اللامع ١٧٩/٩ ، بلفاء المعجمة وبعدها واو .

و (العقوي) (بالقاف) في توشيح الدّيّاج ص ٢٢٠ ، ومثله في نيل الابتهاج ص ٥٤٠ ، وكفاية المحتاج ص ٤٢٥ .

و (العقدي) (بالقاف والبدال) في شجرة النّور الزكيّة ٢٥٩/١ .

(٤) في شجرة النّور : (التونسي) .

(٥) وفاته في شجرة النّور ٨٧٤ هـ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٧) ترجمته في فهرست الرّصّاع ص ١٩١ ، والضّوء اللامع ١٤٠/١١ ، وتوشيح الدّيّاج ص ٢٦٧ ، وشجرة النّور ٢٤٥/١ .

(٨) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ .

٢٩ - أبو عبد الله محمد الجرار ^(١) :

ذكر الرّصاع أنّه تتلمذ عليه بالحضرة العليّة ، ووصفه بقوله : (كان متقنًا لقراءة السّبعة ، وعارفًا بالشّاطبيّة ، ... ، فأمرني بحفظ الشّاطبيّتين الصّغرى والكبرى ، وحفظ الرّسالة ^(٢) ، وأعدت القرآن باللوح مرّة أخرى ...) ^(٣) .

٣٠ - أبو عبد الله محمد الزنجاري ^(٤) :

كان يسكن بدار بمفرق الطّرق ، ويجتمع عنده أولياء ، ذكر الرّصاع أنّه شاهده ، وجالسه ، ورأى منه عجائب وغرائب ^(٥) .

٣١ - أبو عبد الله محمد الرّملي ^(٦) :

أخذ المشيخة عن ابن عرفة ، فقرأ عليه ألفيّة ابن مالك ، وختمها عليه ، وأخذ عنه علم أصول الفقه ، وأصول الدّين ، وعلم البيان ، ودولاً في الفقه ، ورواية البخاريّ مراراً ، وسمع عليه قراءة البردة ، والشّقراطسيّة ^(٧) .

لازمه أربع سنين ، من عام ٨٣٦ هـ إلى ٨٤٠ هـ .

٣٢ - أبو عبد الله محمد القلعي ^(٨) :

ذكر الرّصاع أنّه كان كثير الزّهد والمعرفة ، والأدب ، وأنّه توفّي سنة ٨٤٨ هـ .

(١) الجرار بفتح الجيم ، نسبة لقبيلة من العرب بسوس الأقصى مدينتها طرقة .

وانظر ترجمته في فهرست الرّصاع ص ٥٦ ، ونيل الابتهاج ص ٥٩٦ .

(٢) فهرست الرّصاع ص ٥٦ .

(٣) فهرست الرّصاع ص ٥٦ .

(٤) فهرست الرّصاع ص ١٩٩ .

(٥) فهرست الرّصاع ص ١٩٩ .

(٦) فهرست الرّصاع ص ١١٩ ، ١٤٠ .

(٧) الشّقراطسيّة ، قصيدة لأبي محمد عبد الله بن يحيى الشّقراطيسي ، أنشدتها بالمدينة تجاه الرسول ﷺ .

انظر شجرة النور ١١٧/١ ، فهرست الرّصاع ص ١٢٤ ، هامش رقم ٦ ، وشرح حدود ابن عرفة ٢٠/١ .

(٨) فهرست الرّصاع ص ١٩٩ .

٣٣ - أبو عبد الله محمد المدغري ^(١) :

كان يُقَرِّئ كتاب سيبويه ، والجمل ، والمقرب ، وجدَّ الرِّصَّاع عنده بغيته ، ولازمه ، وأخذ عنه العربية ^(٢) .

٣٤ - أبو عبد الله الواصلي ^(٣) :

محمد الواصلي التونسي ، كان فقيهاً إماماً علماً ، مدققاً ، قرأ عليه الرِّصَّاع في الأصول قراءة تحقيق وبيان ، وكذلك مسائل مشكلة في علم المنطق ^(٤) ، كان حياً عام ٨٥٤ هـ ^(٥) .

٣٥ - أبو يوسف يعقوب المصمودي ^(٦) :

بعد أن حصل الرِّصَّاع ما يكفيه من علم العربية ؛ تآقت نفسه إلى تعلُّم المنطق ، إلاَّ أنَّه ظلَّ حائراً عمَّن يأخذ هذا العلم ؛ وذلك لقلَّة شيوخه ، حتَّى قدم الشَّيخ المصمودي من المغرب عام ٨٤٢ هـ ، فلازمه الرِّصَّاع في علم المنطق حتَّى ختم عليه الجمل بشرحه ، وقرأ عليه مقدِّمة ابن الحاجب بشرحها مرتين ، أو ثلاث ، وقرأ عليه أصول الفقه لابن الحاجب .

أقام - رحمه الله - مدَّة طويلة بالحضرة العليَّة ، ثمَّ ارتحل إلى المشرق ، وأقام بالشَّام ، وتوفي في حدود ٨٥٠ هـ ^(٧) .

وثمة علماء ، ومشايخ قرأ عليهم الرِّصَّاع - رحمه الله - والبعض منهم أصغر سنّاً من السابقين ؛ لما لمسه منهم من علم ورواية ، وفهم وتخلُّق ، ومنزلة وديانة ، كان قد شارك بعضهم في الأخذ عن المشايخ ، وهذا دليل على تواضعه ، وحبِّه للاستفادة ، وطلب العلم ، والتأدّب مع أصحابه ، وقد أخرجتهم في الترتيب لعدم معرفة أسمائهم ، واكتفيت بالكنية واللقب ، كما ذكرت المصادر ، وهم :

(١) فهرست الرِّصَّاع ص ١٨٢ .

(٢) فهرست الرِّصَّاع ص ١٨٢ .

(٣) فهرست الرِّصَّاع ص ١٩١ ، ونيل الابتهاج ص ٥٤١ ، وكفاية المحتاج ص ٢٢ .

(٤) فهرست الرِّصَّاع ص ١٩٢ .

(٥) كفاية المحتاج ص ٤٢٢ .

(٦) فهرست الرِّصَّاع ص ١٢٦ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢١/١ .

(٧) فهرست الرِّصَّاع ص ١٣٦ .

٣٦ - أبو عبد الله البانسي^(١) :

قال الرّصّاع : (وقدّم إلى الحضرة العليّة رجل من الأندلس يقال له : الفقيه الأجلّ النحوي ، ... ، له يد كبيرة في علم العربيّة ، يقوم بكتب ابن أبي الرّبيع ، ويذكر سيبويه ، وجلس للإقراء ، وأقام مدّة ، وحضرنا مجلسه ...)^(٢) .

٣٧ - أبو عبد الله الوانوعي :

الّذي ترجمت له كتب التّراجم هو / محمّد بن أحمد بن عثمان بن عمر الوانوعي ، المتوفى سنة ٨١٩ هـ^(٣) .

وهذا سابق لسنّ التّلقّي عند الرّصّاع ، ولدخوله تونس .

وأما الوانوعي الّذي تتلمذ عليه الرّصّاع فلم أجد عنه أكثر ممّا ذكر الرّصّاع ، ولم يلازمه طويلاً^(٤) .

٣٨ - أبو الفضل المعلق^(٥) :

قال عنه الرّصّاع : (كان أحفظ أهل زمانه ، لا يُجارى في حفظه في فقهه وأصله ، حضرت مجلسه ، وكان كثير الحفظ في الإرشاد وشرحه ، وابن الحاجب وشرحيه ، ومختصر ابن عرفة ..)^(٦) .

٣٩ - أبو القاسم الغرناطي^(٧) :

أخذ الرّصّاع عنه علم البيان ، وغيره .

(١) فهرست الرّصّاع ص ١٣٦ . وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢١/١ .

(٢) فهرست الرّصّاع ص ١٣٦ .

(٣) فهرست الرّصّاع ص ١٨١ ، والضوء اللامع ٣/٧ ، وتوشيح الدياج ص ١٧٣ ، درّة الحجال ٢/٣٨ ، نيل الابتهاج ص ٤٨٥ ، وكفاية المحتاج ص ٣٧٩ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ١٧٩ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٩١ .

(٧) فهرست الرّصّاع ص ١٢٦ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢١/١ .

٤٠ . أبو النور الأوجادي ^(١) :

أثبت الرّصّاع تتلمذه عليه بقوله : (ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ حُدُودُ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ رَحَلَتْ مِنْ بَلَدِ تَلْمِيسَانَ إِلَى حَضْرَةِ تُونِسَ ، ... ، وَلَمَّا قَدِمْتُ الْحَضْرَةَ الْعَلِيَّةَ ، وَأَنَا قَدْ حَفِظْتُ الْقُرْآنَ ، ... ، حَضَرْتُ الْقِرَاءَةَ عَلَى مُؤَدِّبٍ آخَرَ بِالْحَضْرَةِ الْعَلِيَّةِ إِمَامًا صَالِحًا وَرِعًا ، وَهُوَ الشَّيْخُ الصَّالِحُ سَيِّدِي أَبُو النَّورِ الْأَوْجَادِي مِنْ أَحْفَادِ الشَّيْخِ سَيِّدِي سُلَيْمَانَ وَلِيِّ اللَّهِ الْأَوْجَادِي ، فَكَنتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ...) ^(٢) .



ثالثاً : ثقافته ، ومكانته العلميّة

كانت عائلة الرّصّاع من كرائم عائلات الأنصار بمدينة تلميسان ، عُرف أفرادها بالفضل والمجد والنباهة .

والحقبة التي ظهر فيها أبو عبد الله الرّصّاع كانت حقبة مشرقة بتونس ، ازدهرت فيها الثقافة العامّة بما توافر لها من أسباب النشاط البالغ ، المتمثّل في عناية الملوك والوزراء بالعلماء والأدباء والمفكرين ، والعطف عليهم ، وإحلالهم بالمكان الأرفع ، كلّ هذه الرّوافد أنشأت روح التنافس بين العلماء ، فبدعوا يتنافسون في التّأليف ، والتّزاحم على حلق العلم ، فسمت مكاتبتهم في نظر العموم ، حتّى أصبحوا المرجع ، وعليهم المعوّل ^(٣) ، ففي هذا المحيط العلميّ نشأ العلماء ، ومن هؤلاء العلماء أبو عبد الله محمّد بن قاسم الرّصّاع ، إذ لازم أقطاب العلم منذ حداثة سنّه ، يظهر ذلك من قوله : (لَمَّا

(١) فهرست الرّصّاع ص ٥٦ ، وفيه : (الأوجادي) بالواو . وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٧/١ .

قلتُ : ولعلّها نسبة إلى قبائل (الأغو) (يجو) الحبشيّة ، أو نسبة إلى إقليم أوجادين .

وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٧/١ .

(٢) فهرست الرّصّاع ص ٤٣ ، ٥٦ .

(٣) اقتباس من مقدّمة تحقيق فهرست الرّصّاع ص ١٤ .

بلغ السنُّ مني سنَّ من يعقل ، مَنْ اللهُ عليَّ برجل من العباد ، ... ، مؤدّب لكتاب الله ... قرأت عليه كتاب الله ... (١) .

وقد بينتُ حرصه على التَّنَقُّل بين حِلَقِ الذِّكْرِ ، ومنابع العلم عند وقفاتنا عند كلِّ شيخ من شيوخه ، ودلّلت على ذلك بنصوص له .

ولعلَّ ممَّا يُجَلِّي مكانة الرِّصَّاع العلميّة ؛ إجازة المشايخ له ، وقد مضى كلّ هذا .

وممَّا يشهد له ؛ قول تلميذه أبو زيد المريني : (وبعد لما كان العِلْمُ أسنى المفاخر ، وأجلَّ ما تنفق فيه الذِّخائر ، ... ، بحث مني صدق الهمة على تحصيل هذه الفضائل الجمّة ، وكثيراً ما كنت أوامر نفسي ، وأشاور الأولياء من أبناء جنسي ، ... ، فرتبت المقدمات على أولى الأشكال انتاجاً ، وأقدمها منهاجاً ، فكانت نتيجة هذه الأنظار ؛ علامة هذه الأقطار ، سيّد علماء عصره على الإطلاق ، ... ، الحبرُ الهمام ، ... ، الرّأوية المجيد المفيد ، صدر الصدور ، سيّدنا أبا عبد الله محمّد بن الشَّيخ الأجلّ المحروم ... أبي الفضل قاسم الرِّصَّاع ، ولما مازجته ؛ علمت أنّه محطّ رحلي ، ومطمع أُملي ... له ذهن يكشف الغامض وإن خفا ، ويحيي رسم المشكل وإن عفا ... ، إمام ، إن خاض في بحر الأصول ؛ وقفت عند ساحله الجهابذة الفحول ... ، وإن تمَّنطق ؛ كشف الأسرار ، وأتى بالجميل التي تحار دونها الأفكار ... ، وإن خاض بحار المعاني والبيان ؛ فتح المقفلات ، واختصّ بإيضاح المشكلات ... ، وإن أعرب أغرب ... ، لا يلحق له في عروضه باع ، ولا يكشف له عن رائق الأدب قناع ، وإن تكلم في الفقه فمحاسنه الواضحة أصبحت فيه مدوِّنة ، وفضائله المجموعة التي وجد الطالب بها المعونة هينة ، فأكرم به من موطن الأكناف ، منتقي الأوصاف .

وبالجملة محاسنه لا يفي بذكرها القلم واللسان ، ولا يحصرها جنان ، فهو الواحد الذي لا يجارى في ميدان السِّباق ، والعَلَمُ الذي ارتفع لدرجات [تقربُ] (٢) من الكمال عند النداء بالاستحقاق (٣) .

وبعد هذه الرّحلة مع الرِّصَّاع تبين أنّه عالم فذُّ منحه اللهُ بصراً ثاقباً ، وذكاءً خارقاً ، وهمةً عاليةً ، وصبراً وجلدًا مكنته من تلقّي العلم من منابع عدّة في شتى فنون المعرفة المعقول منها والمنقول .

(١) فهرست الرِّصَّاع ص ١٤ .

(٢) زيادة للاحتراز .

(٣) فهرست الرِّصَّاع ص ٢١٣ ، ٢١٤ .

ورزقه الله القبول والإقبال حتى تصدر للتدريس في الفقه وأصوله ، والمنطق ، والعريّة ، ولا أدلّ على هذا وذاك من آثاره ^(١) ، وما تناقلته كتب التراجم التي ترجمت له .

فذاك السّخاوي قال عنه : (... ، متصدياً للإفتاء ، وإقراء الفقه ، وأصول الدّين ، والعريّة ، والمنطق ، وغيرها) ^(٢) .

وهذا التنبكي يقول عنه : (... ، الفقيه العالم العلامة الصّالح المفتي ...) ^(٣) .

وقال عنه الشّيخ مخلوف : (الفقيه ، الإمام ، النظّار ، العلامة ، المؤلّف ، المحقّق ، الشّيخ الصّالح ، الفهامة ...) ^(٤) .

وفي تراجم المؤلّفين التونسيين : (وكان إماماً محقّقاً ضليعاً من الفقه ، والمعقول ، والمنقول ، واستفقي من خارج تونس ، وله فتاوى بعضها في المعيار ، والمازونية) ^(٥) .



رابعاً : مكانته الاجتماعية

تقدّم لنا إضاءات حول المكانة الاجتماعية التي حظي بها آل الرّصّاع في تلمسان وفي تونس ، وما اشتهر به جدّه الرّابع من البراعة في الصّناعة والدّقة في ترصيع المناير ، وقد أضاف الرّصّاع إلى هذه المكانة مكانة علميّة جعلته يتقلّد عدداً من المناصب ، منها :

ـ قضاء المحلّة سنة ٨٦٥ هـ ^(٦) .

(١) سيأتي الحديث عنها مفصلاً .

(٢) الضّوء اللامع ٢٨٧/٨ ، وانظر الحلل السّنديّة ٦٧٣/١ .

(٣) نيل الابتهاج ص ٥٦٠ .

(٤) شجرة النور الزكيّة ٢٦٠/١ .

(٥) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٩/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ١٤/١ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ١٤٨ ، وانظر الضّوء اللامع ٢٨٧/٨ .

- ثمّ ولي قضاء الأنكحة سنة ٨٧٥ هـ ^(١) .

- ثمّ تولّى قضاء الجماعة بتونس ، ثمّ اقتصر على إمامة جامع الزيتونة بعد الشّيخ محمّد بن عمر القلشاني ، وكان ذلك سنة ٨٨٦ هـ تقريباً ^(٢) .

وهذه المناصب لم تشغل الرّصّاع عن تلقّي العلم وتعليمه وتصدّره للإفتاء والإقراء رحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح جنّاته .



(١) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٨٥/٢ ، وانظر شرح حلود ابن عرفة ٢٦/١ .

(٢) شجرة النور الزكية ٢٦٠/١ ، وانظر شرح حلود ابن عرفة ٢٧/١ .

المبحث الثالث

أولاً : وفاته

توفي - رحمه الله - بتونس ، سنة ٨٩٤ هـ ^(١) ، ويقال : إنه مقبور بالمسجد الجوفي الشمالي الكائن بنهج الوصفان قرب سوق النحاس ^(٢) .



ثانياً : تلاميذه

من اطلع على مؤلفات الرّصّاع يدرك أنّه إمام عالم مُجيد ، علامة مفيد ، عالي الهمة ، كان حريصاً على ملازمة المشايخ ، متواضعاً ، يتنقل من بلد إلى آخر ؛ طلباً للعلم ، ومن شيخ في أوّل النهار إلى آخر في وسطه ، وإلى ثالث في آخر النهار ، ولا شك أنّ علماً عاش ما يقرب من ثمانين عاماً يكون له طلبة كثر ، وإن ضنّت المصادر التي اطلعتُ عليها بأسمائهم ، كما ضنّت بترجمة كثير من شيوخه ، ومن هؤلاء التلاميذ :

١ - أبو العباس زروق ^(٣) :

أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي ، الشهير بزروق ، أخذ عن أئمة من

(١) الضّوء اللامع ٢٨٨/٨ ، وتوشيح الدّياج ص ٢١٧ ، ونيل الابتهاج ص ٥٦١ ، والخلل السّندسيّة ٦٧٣/١ .

وفي هديّة العارفين ٢١٦/٦ أنّ وفاته كانت في حدود ٨٩٥ هـ .

(٢) فهرست الرّصّاع (ش) ، وانظر تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٩/٢ .

(٣) ترجمته في الضّوء اللامع ٢٢٢/١ ، وتوشيح الدّياج ص ٦٠ ، ونيل الابتهاج ص ١٣٠ ، وكفاية المحتاج ص ٧١ ، وشجرة النّور

٢٦٧/١ ، وتراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٨/٢ . وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٥/١ .

أهل المشرق والمغرب ، منهم الرّصّاع ... ، له شرح على أسماء الله الحسنى ، وتعليق على البخاريّ ، وشرح على مختصر خليل ، وغيرها .

وهو من أئمة الصّوفيّة المحقّقين ، الجامعين لعلميّ الشّريعة والحقيقة ^(١) . مولده سنة ٨٤٦ هـ ، وتوفي سنة ٨٩٩ هـ .

٢ - أبو النّور أحمد السّوسي ^(٢) :

قرأ عليه أجوبته على الأسئلة الغرناطيّة الّتي وجهها له محمّد بن يوسف المواق ^(٣) .

٣ - أبو زيد المريني ^(٤) :

عبد الرّحمن بن محمّد بن زكريا بن محمّد المريني . لم تذكره المصادر الّتي ترجمت للرّصّاع ، إلّا أنّني وجدت له إملاء مذيلاً بفهرست الرّصّاع ، ذكر فيه تتلمذه على الرّصّاع وملازمته له عشرة أعوام . واستجازته ، وإجازة الرّصّاع له ، بدأها بقوله : (الحمد لله الّذي جعل قلوب العلماء مشرقاً لشموس المعارف ، ...) ^(٥) ، وأجازه الرّصّاع شعراً ونثراً ^(٦) .

٤ - أبو القاسم بن عليّ ^(٧) :

محمّد بن فرج بن عثمان السّبّتي الأصل ، الوادي آشي الأندلسي المالكي ، ولد في آخر سنة ٨٦٥ هـ ، ودخل تونس في سنة سبع وثمانين ، فأخذ عن الرّصّاع في الفقه ، وغيره ، كان حيّاً سنة ٨٩٨ هـ .



(١) أي الأخبار . انظر : توشيح الدّياج ص ٦٠ .

(٢) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٩/٢ .

(٣) أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري ، توفي سنة ٨٩٧ هـ .

ترجمته في الضّوء اللامع ٩٨/١ ، وتوشيح الدّياج ص ٢٣٤ ، ونيل الابتهاج ص ٥٦١ . وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٥/١ .

(٤) فهرست الرّصّاع ص ٢١٢ .

(٥) فهرست الرّصّاع ص ٢١٢ .

(٦) فهرست الرّصّاع ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٧) الضّوء اللامع ١٣٦/١١ .

ثالثاً : مؤلفاته

أثبتت المصادر التي ترجمت للرّصاع أنّه ترك مؤلّفات نفيسة ، في فنون ومعارف شتى ^(١) .
وقد جمعها ووصفها محفوظ ومحققا شرح حدود ابن عرفة وصفاً دقيقاً ، فجزاهم الله خير الجزاء ^(٢) .
وسأقتصر - بعد اطلاعي على ما قاموا به - على ذكر اسم الكتاب ، ومكان وجوده إن تيسّر ذلك ، معتمداً في ترتيبها ترتيب الألف بائي .

١ . الأجوبة التونسية على الأسئلة الغرناطية ^(٣) .

توجد منه نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية ، تقع في سبع وتسعين ورقة تحت رقم ١٩٤٦/ أصلها من المكتبة الثورية ...

٢ . أحكام ((لو)) :

جزء في كرّاسين أو ثلاثة ، توجد منه نسخة مخطوطة ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية ^(٤) .

٣ . أسماء الأجناس وأحكامها :

ذكره السراج ^(٥) .

٥ . تحفة الأخيار في فضل الصلّاة على النّبي ﷺ ^(٦) :

ومنه نسخ بالمكتبة الوطنية تحت الأرقام (١٢) عدد الأوراق ١٥٨ ، وأخرى برقم (٢٠١٧) عدد أوراقها ١٦٥ .

(١) راجع مراجع الترجمة .

(٢) شرح حدود ابن عرفة ٢٨/١ .

(٣) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٥٩/٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ٢٩/١ .

(٤) الحلل السّندسية ٦٧٣/١ ، وانظر تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ٣٢/١ ، ومقدمة فهرست الرّصاع (ش) .

(٥) الحلل السّندسية ٦٧٣/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣٢/١ ، ومقدمة فهرست الرّصاع (ش) .

(٦) هدية العارفين ٢١٦/٢ ،

٤ - إعراب كلمة الشهادة ^(١) :

يوجد ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بتونس ^(٢) .

٦ - تذكرة المحبين في أسماء سيّد المرسلين ^(٣) :

توجد منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس ، تحت رقم (٣٨) تقع في ٢٥٤ ورقة .

٧ - التسهيل والتقريب والتصحيح لرواية الجامع الصحيح ^(٤) :

وهو تعليق مختصر على صحيح البخاريّ ، اختصره من فتح الباري لابن حجر . توجد منه نسخة كاملة بالمكتبة العامة بالرباط . ومنها جزءان في المكتبة الوطنية ^(٥) .

٨ - الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب :

وهو الكتاب الذي نحن بصدد تحقيق قسم منه ، وسيأتي له حديث مفصّل

٩ - شرح جمل الخونجي في المنطق ^(٦) :

منه نسخة مخطوطة ضمن مخطوطات مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ، تحت رقم ١٨١٩٤ .

١٠ - شرح وصيّة الشيخ الظريف ^(٧) :

منه نسخة بالمكتبة الوطنية ضمن مجموع رقم ١٥٤٥٦ ، ونسخة أخرى بخزانة الشيخ الشاذلي النيفر .

١١ - صرف أبي هريرة ^(٨) :

ذكره السراج .

(١) نيل الابتهاج ص ٥٦١ ، والحلل السندسيّة ٦٧٣/٢ ، وتراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وشرح حدود ابن عرفة ٣١/١ .

(٢) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣١/١ .

(٣) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦٠/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٢٩/١ .

(٤) الضوء اللامع ٢٨٧/٨ ، وتوشيح الديباج ص ٢١٧ ، ونيل الابتهاج ص ٥٦١ ، تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦٠/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣١/١ .

(٥) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦٠/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣١/١ .

(٦) شرح حدود ابن عرفة ٣٣/١ .

(٧) تراجم المؤلفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣٣/١ .

(٨) الحلل السندسيّة ٦٧٣/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣٢/١ .

١٢ - فهرست الرّصّاع :

طُبِعَ الكتاب بتونس سنة ١٩٦٧ م ، بتحقيق الأستاذ محمّد العنابي . وقد عوّلت بعد الله عليه ، واستفدت منه كثيراً ، وتقدّمت الإشارة إلى ذلك .

١٣ - كتاب في الصّلاة على النّبي ﷺ :

يتضمّن ذلك دعاء ربّه إثر صلواته المذكورة . توجد منه نسخة ضمن مجموع الكتب بالمكتبة الوطنيّة ^(١) .

١٤ - الهداية الكافية الشّافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة (شرح حدود ابن عرفة) :

وقد طبع الكتاب بدار الغرب عام ١٩٩٣ م في جزأين بتحقيق الأستاذين الفاضلين / محمّد أبو الأجفان ، والطّاهر المعموري .

هذا ما استطعت الإيحاء إليه من آثار الرّصّاع رحمه الله ، وأسأل الله أن يجمع شتاتها لطلاب العلم .



(١) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٦١/٢ ، وانظر شرح حدود ابن عرفة ٣٣/١ .

الفصل الثاني

كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : أولاً : توثيق اسم الكتاب ونسبته .

ثانياً : موضوعه .

ثالثاً : منهجه .

المبحث الثاني : أولاً : مصادر الكتاب .

ثانياً : شواهد .

ثالثاً : قيمته العلمية .

المبحث الثالث : أولاً : نسخ الجمع الغريب .

ثانياً : منهجي في التحقيق .

المبحث الأول

أولاً : توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الرّصاع

بعد هذه الرحلة العلميّة الممتعة مع أبي عبد الله الرّصاع لمعرفة أخباره وتتبع آثاره ، لا يساورني شكّ في أنّ كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّيب لأبي عبد الله محمّد بن قاسم الأنصاري الرّصاع (ت ٨٩٤ هـ) .

مستندي في هذا الحكم ما يأتي :

أولاً : إثبات اسم الكتاب على الصّفحة الأولى من كلّ نسخة من نسخه ، كما سيأتي في وصف النسخ (١) .

ثانياً : تصريح الرّصاع نصّاً باسمه ، وبسنة تأليفه ، إذ يقول في المقدّمة :

(أمّا بعد : فإنّي لما كنتُ في القديم مولعاً بالنظر في كتاب الشّيخ الإمام العالم العلامة جمال الدّين عبد الله بن هشام - قدّس الله روحه ، وبرّد ضريحه - فحتمته مراراً ، واعتكفت عليه ليلاً ونهاراً ، ... ، ولقد كنتُ عام أحد وأربعين أو ما قاربه أخذتُ آيات الشّيخ وجمعتها ، ... ، فهممتُ أن أرتبها حسب التّلاوة ، وأذكر كلّ سورة وما فيها ، ... ، وسمّيته كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّيب ...) (٢) .

ثالثاً : ما ختم به حديثه في آخر سورة النّاس ، وقد أثبتّه في وصف نسخة الأصل .

رابعاً : توثيق النّاسخ في آخر الجزء الأوّل ، وآخر الجزء الثّاني من النسخة الأصليّة ، الذي ضمّنه اسم الكتاب وتاريخ نسخه .

وقد أثبتّه في وصف نسخة الأصل .

(١) ص ٥٨ من البحث .

(٢) مقدّمة النسخ الثّلاث .

خامسًا : أجمع العلماء الذين ترجموا للرّصّاع على أنّه ألف كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب ، فذكره السّخاوي بقوله : « وأفرد الشواهد القرآنيّة من المغني لابن هشام ورتّبها على السّور ، وتكلّم عليها »^(١) ، وكذا القرافي^(٢) ، والتنبكي^(٣) ، والسراج^(٤) ، والبغدادى^(٥) ، ومخلوف^(٦) ، ومحفوظ^(٧) .

سادسًا : الباحثون الذين كان لهم عناية بالرّصّاع وتحقيق بعض آثاره^(٨) ، أثبتوا أنّ الرّصّاع له كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب .



ثانيًا : موضوع الكتاب

كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب - لأبي عبد الله الرّصّاع - جمع وترتيب لشواهد مغني اللّبيب القرآنيّة ، مع التّعليق على ما ذكر من مسائل نحويّة مستأنسًا بأراء العرب والمفسّرين والبلاغيين ، وفي الكتاب اهتمامات خاصّة بالقراءات القرآنيّة عزوًا ، وتوجيهًا ، أفصح عنه الرّصّاع بقوله : (أمّا بعد حمد الله ، فإنّي لما كنتُ مولعًا بالنّظر في كتاب الشّيخ الإمام العالم العلامة جمال الدّين عبد الله بن هشام ، قدّس الله روحه ، وبرّد ضريحه ، فختّمته مرارًا ، واعتكفت عليه ليلاً ونهارًا ؛ لاشتّهار علمه وفضله ... ، ولقد كنتُ عام أحد وأربعين أو ما قاربه أخذتُ آيات

(١) الضّوء اللامع ٢٨٨/٨ .

(٢) توشيح الدّيباج ص ٢١٧ .

(٣) نيل الاتّهاج ص ٥٦٠ ، وكفاية المحتاج ص ٤٤٢ .

(٤) الحلل السّندسيّة ٦٧٣/١ .

(٥) هديّة العارفين ٢١٦/٦ .

(٦) شجرة النّور الزكيّة ، ص ٢٦٠/١ .

(٧) تراجم المؤلّفين التونسيين ٣٥٨/٢ .

(٨) انظر مقدّمة تحقيق فهرست الرّصّاع (ق) ، ومقدّمة تحقيق شرح حدود ابن عرفة ٣١/١ ، ومقدّمة رسالة الطالبة نوال الصّالح .

الشيخ - رحمه الله - فجرّدتها وجمعتها ، فهمتُ أن أرّبها على حسب التلاوة ، وأذكر كلّ سورة وما فيها ممّا وقع له - رحمه الله - ... ، وسمّيته كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب (^١) .



ثالثاً : منهج كتاب الجمع الغريب

بعد التعرّف على موضوع كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب ، وإثبات شيء من نصوص الرّصاع الّتي بيّن فيها أهداف التّأليف ، وكما أنّه بيّن موضوع الكتاب ودوافع التّأليف ، فقد بيّن المنهج الّذي سار عليه في مقدّمته ، ويمكن تلخيصه في النقاط التّالية :

١ - ربّ مادّة الكتاب على حسب ترتيب السّور القرآنيّة ، وجمع آيات كلّ سورة وما فيها ، وربّتها وفق ترتيب المصحف بادئاً بسورة الفاتحة ، ومنتهاً بسورة الناس .

وقد بيّن ذلك بقوله : (ولقد كنّْتُ عام أحد وأربعين أو ما قاربه أخذتُ آيات الشيخ - رحمه الله - فجرّدتها وجمعتها ، فكانت تسهل في النظر في مواضع التّفسير ، فهمتُ أن أرّبها على حسب التلاوة ، وأذكر كلّ سورة وما فيها ممّا وقع له - رحمه الله - ... ، ولعمري أنّي عمّتُ بحراً ، وليس لي دراية بالعلوم ...) (^٢) .

ومن اطّلع على النّصّ المحقّق يتبيّن له هذا .

٢ - يذكر الآية وفق ترتيبها في سورتها ، ثمّ يذكر أماكن ورودها في المغني ، وفق مباحث المغني ، ثمّ يأتي بنصّ ابن هشام في كلّ موضع إمّا تصرّيحاً ، أو تلويحاً بالمعنى .

٣ - يميّز السّور بعضها عن بعض بالآتي :

أ - يجعل اسم السّورة عنواناً .

ب - يبدأ بالبسملة ، ويثني بالصّلاة والسّلام على النّبي ﷺ .

(١) الجمع الغريب ٢/١ ، ب .

(٢) الجمع الغريب ١/٢ ، ب .

ج - يبدأ الحديث عن السّورة بقوله : (قال الفقير إلى ربّه : هذه السّورة الكريمة ذكر الشّيخ فيها آيات أولها ...) ^(١) .

وفي بعض الأحيان يذكر عدد الآيات في أوّل السّورة ^(٢) .

٤ - يميّز آيات كلّ سورة عن الأخرى بأمور ، منها :

أ - تصريحه غالباً بانتهاء آيات السّورة قائلاً : (وهذا آخر ما رأيته من هذه السّورة الكريمة أعاد الله علينا بركتها) .

ب - يختتم كلّ سورة بالصّلاة والسّلام على النّبي ﷺ .

٥ - يورد بعض نصوص المعريين والمفسّرين ، والبلاغيين ، وقد ذكر هذا في مقدّمته قائلاً : (... ومع هذا فتناولت نفسي بفضولها إلى كتب المفسّرين والمعريين ، وأذكر مع كلّ آية ما يليق بها من الأبحاث العربيّة ، ... ولا يعترض معترض عليّ في إدخال بعض مسائل ضروريّة من علم البيان ، أو غيره ... ، لأنّ الشّيخ في آخر الكتاب أجاب عن نفسه بما يصلح جواباً عني) ^(٣) .

(قال : لأنّ كتابه وضعه لإعانة المفسّر على أمور ضروريّة من البيان وغيره ...) ^(٤) .

٦ - يذكر بعض القراءات القرآنيّة ، ويعزوها للقارئ في الغالب .

٧ - يورد آراء الفقهاء في بعض المسائل ، وكذا آراء الأصوليين ، وعلماء المنطق .

٨ - استيعاب الرّصاع لنصّ المغني ، وآراء الآخرين ، وحضوره الذّهنيّ جعله يتجنّب التّكرار في كثير من المباحث ، فلا يُعيد ما تقدّم بحثه ، ولا يقدّم ما موضعه التّأخير ، وقد يشير إلى موضع الآية إن تقدّمت ويطلب نقلها إلى مكانها الطبيعي .

فجاء النصّ مرتبطاً أوّله بآخره بالإيحاءات التي تُغني عن الإعادة في التشابه من المباحث والأقوال .

فكان كثيراً ما يردّد : (وقد تقدّم ذلك في سورة ... آية ...) ، أو (سيأتي الحديث عن ... في سورة ...) ، أو نحو هذا .

(١) انظر : النصّ المحقّق .

(٢) انظر : بدء حديثه عن سورة آل عمران ، وغيرها .

(٣) الجمع الغريب ١/٢/ب . وراجع النصّ المحقّق .

(٤) الجمع الغريب ١/٢/ب .

٩ - نبه الرصاع - رحمه الله - على أنه قد يندُّ عليه آياتٌ مما استشهد به ابن هشام ، أو مثل به ، فقال في آخر سورة البقرة : (وهذا مجموع ما رأيتُ من الآي في سورة البقرة في كلام الشيخ ابن هشام - رحمه الله تعالى - وإن سقط بعض آي من ذلك ، فإنها قليلة نادرة ...) (١) .

وقال في آخر سورة آل عمران : (وإن وقعت بعض آي قد أشار إليها الشيخ - رحمه الله - إشارة المثل غيره ، فلم أذكرها ، ولعلي ألحقها إن شاء الله تعالى ...) (٢) .

وبالجملة ، فكتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب واحة غناء ، وارفعة الظلال ، تضمُّ مباحث وآراء نحويّة ، وصرفيّة ، وبلاغيّة ، ومسائل فقهيّة ، وآراء أصوليّة ومنطقيّة ، ومباحث في علم القراءات القرآنيّة ، ولا غرابة في ذلك ، فهو دراسة تتعلّق بالقرآن الكريم الذي نشأت وترعرعت في ظلّه الدّراسات العربيّة والمباحث الإسلاميّة .

ولا غرابة في ذلك ؛ فمؤلفه الحبرُ الهمام ، العلامة ، المفتي ، الفقيه ، قاضي الجماعة ، أبو عبد الله الرصاع ، له مؤلّفات في علوم شتى ، وله تتلمذ وحضور على مشاهير العلماء في عصره ، وله مناقشات وآراء تنمُّ عن همّة عالية ، وبصيرة ثاقبة . ناهيك وأنّ هذا الكتاب بقي بين يديه وتحت نظره ثلاثة وخمسين عاماً ، حافلة بالجدِّ والعطاء ، والقراءة والإقراء ، فحذف وأضاف ، وألحّ ولخصّ ، يتّضح ذلك من قوله : (ولقد كنتُ في عام واحد وأربعين أو ما قاربه أخذت آيات الشيخ - رحمه الله - فجردتها وجمعتها ... ، فاقتصرت عن ذلك الخاطر ، واختصرت بعض جمل للنّاظر ، فلا أذكر إلاّ الآيات الّتي ذكر الشيخ ، مع بعض ما نستحضره من غير كلفة إن فتح الله بشيء ، وقد قيّدتُ كلاماً طويلاً واختصرت أكثره ، وقصدي - والله أعلم - التّقريب لمثلي وأنظاري ، ... ، إلاّ أنّي خفت الطّول والملل في أكثر الأماكن ، فحذفت الكلام ... ، وسمّيته الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ...) (٣) .

وغرابته تأتي من سبقه إلى هذا المنهج ، وإلى جمع وترتيب شواهد مغني اللبيب القرآنيّة ، وكونه جمعاً لما تضمّنه من مباحث وآراء في شتى فنون المعرفة .

وبهذا تكون تسميته متحقّقة ، وبإذن الله موفّقة ، والله أعلم .



(١) الجمع الغريب (ح) ١٠٦/١ .

(٢) الجمع الغريب (ح) ١٣٤/١ ، وقد أشرت إليها في مواضعها من النّص المحقّق .

(٣) الجمع الغريب ٢/١ ، ب .

المبحث الثاني

أولاً : مصادر كتاب الجمع الغريب

كَرَّمَ اللهُ أبا عبد الله الرَّصَّاعَ بفضائل ، منها :

ذكاء متوقّد ، وبصيرة ثاقبة ، وولع شديد بالعلم والعلماء ، كلّ هذه الفضائل كوَّنت للرَّصَّاع ثقافة واسعة متنوّعة في معارف شتّى جعلت كتاب الجمع الغريب يجيء حديقة غناء ، وارفعة الظلال ، أكُلها طيّب ، كيف لا يكون ذاك ، وأوّل مصدر من مصادره مصدر التشريع الأوّل وهو القرآن الكريم .

بما أنّ الكتاب دراسة للشّواهد القرآنيّة فمادّة الكتاب قائمة على الشّواهد القرآنية في معني اللّيب ، وقد تقدّم عرض هذا في المبحث السّابق .

أمّا مصادره الأخرى الّتي اعتمد عليها فجاءت لساناً ناطقاً بثقافة واسعة يتمتّع بها الرَّصَّاع ، وأمانة علميّة ، وصدق في الأخذ والإحالة ، فقد لا يكبو فرسه ، ولا ينبو سيفه في الأخذ والإحالة .

فقد اعتمد الرَّصَّاع في كتابه الجمع الغريب على مصادر متنوّعة ، وثمرات عقول ناضجة ، فاعتمد على كتب الحديث ، والقراءات ، والنحو ، واللّغة ، والإعراب ، والتفسير ، والبلاغة ، والمنطق ، والفقه وأصوله .

المصدر الثاني : الحديث :

إنّ المتبّع لنصّ أبي عبد الله الرَّصَّاع يتبيّن أنّه من المؤيدين للاستشهاد بالحديث في تقرير قواعد نحويّة ، ولغويّة ، ولم تستهوه النداءات الّتي سبقت عصره داعية إلى عدم الاستشهاد بالحديث ، ولا غرابة في هذا ، فهو مرتبط بنصّ المغني الّذي جاء حافلاً بشواهد متعدّدة من الحديث ، ثمّ إنّ الرَّصَّاع نفسه له اهتمامات خاصّة بالحديث قراءة وتألّيفاً ، وقد بيّنتُ هذا في مبحث آثاره ، ومما يؤيد ما ذهبت إليه قول الرَّصَّاع - بعد قوله صلّى الله عليه وسلّم : (لا ينفع ذا الجَدِّ ..) - (... وذكر

الجوهريَّ أنَّ « مِنْ » في الحديث بمعنى « عند » ، وأنَّ « الجَدَّ » بمعنى « الغنى » ... قلتُ : قرينة إضافته للباري سبحانه تدلُّ على أنَّه حسن ... (١) .

■ وقال الرَّصَّاع في الأحكام المتعلقة بالأعداد المعدولة :

(الثاني : قول الزَّخَشَرِيِّ : (اقتسموا هذا المال درهمين درهمين) ، ومثله ما وقع في الحديث : « وَنَقَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » (...) (٢) .

ثمَّ إنَّه قد يأتي في المسألة رأيان متعارضان ، فينصُّ عليهما ، ويستشهد بما يحفظ من الحديث فيها ، ويذكر مصادرها ، من هذا قوله :

قلتُ : لا شكَّ في ضعف هذا البيت (٣) ، مع زيادة ارتكاب بناء المصدر لاسم المفعول ، وما أضيف إليه نائب عن الفاعل في المعنى ، فإنَّ هذه المسألة سيئويه بمنعها ، والأخفش يبيِّنها ، ولهذا حملوا الحديث في قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » على قول الأخفش على بُعْدٍ . وهذه المسألة هي الَّتِي أشار إليها الشَّيْخ ابن عبد السَّلام في كتاب الصَّيْد ... وانظر الشَّيْخ الأبي ... (٤) .

■ وقد يستشهد ابن هشام بالحديث على قاعدة نحوية ، فيذكر الرَّصَّاع الحديث ، وتعليق ابن هشام ويستحسنه .

من هذا استشهاد ابن هشام على إجراء « ثُمَّ » مَجْرَى « الفاء » بقوله ﷺ : « لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ ... » . ثُمَّ عَقَّب الرَّصَّاع بقوله : (وما ذكر الشَّيْخ هُنَا جَلِيٌّ ...) (٥) .

هذه بعض التَّمَاذِج ، وانظر ص ١٣ ، ٢٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٩٠ ، ٥٤٣ من البحث ، وراجع فهرس الحديث .

(١) الجمع الغريب ١٢ .

(٢) الجمع الغريب ٢٣٨ .

(٣) يقصد قول الشَّاعِر :

بسط ذراعيه لعظم كلبا

انظره ص ٢٤٤ .

(٤) الجمع الغريب ٢٤٧ .

(٥) الجمع الغريب ٢٨٨ .

ثالثاً : مصادر متنوعة :

أما بقية مصادر الكتاب فجاءت متنوعة ، سأورد نماذج منها للإيضاح ، مرتباً إياها هجائياً بأسماء المؤلفين ، وذلك لسببين :

أحدهما : أنَّ الرَّصَّاع لا يذكر - غالباً - إلا اسم المؤلف ، وقد بيَّنتُ مصادر هذه الآراء ، في أماكنها من التحقيق .

والثاني : أنَّ الرَّصَّاع يصرِّح بالنقل أحياناً عن أكثر من كتاب لمؤلف واحد ، وسأذكر بعض ما صرَّح باسمه من المصادر ، مع إثبات نماذج من النصوص ، وأستغني عن البعض الآخر بالفهارس .

١ - الأُبْذِي (ت/٦٨٠ هـ) :

- بعد أن نقل الخلاف في « أو » ، ونقل نصَّ ابن عصفور على أنَّ « أو » إذا جاز فيها الجمع بين المتعاطفين ... جاز جمع الضمير وإفراده .

قال الرَّصَّاع : (هذا هو التحقيق ، ونصَّ عليه الأُبْذِي ...) ^(١) .

وقد يستأنس برأي في مسألة خلافة ، مصرِّحاً بصاحبه ، جاعلاً ذلك الرأي مرجحاً لما يذهب إليه . من هذا قوله : (الآية ، وما أشبهها من دلالة الاقتضاء ، ولا إجمال في ذلك ، ولا عموم للمقتضي على الصحيح ... وما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - حسن ، وانظر الأُبْذِي ...) ^(٢) .
وانظر ص ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ .

٢ - الأَخْفَش (ت/٢١٥ هـ) :

ذهب الأَخْفَش إلى وصف النكرة بالنكرة ، فحكاه عنه ابن هشام ، وعقب الرَّصَّاع بقوله : (قُلْتُ : أمَّا قول الأَخْفَش فهو معلوم ...) ^(٣) .

استدلَّ ابن هشام على أنَّ « على » تستعمل حرفاً يجاوز حذفها ، ونسب هذا للأَخْفَش ، فحكاه الرَّصَّاع ، وقدَّر المحذوف ^(٤) .

وانظر من هذا ص ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٣٩٥ .

(١) الجمع الغريب ٣٠٣ .

(٢) الجمع الغريب ٣١١ .

(٣) الجمع الغريب ٣٥٩ ، وانظر رأي الأَخْفَش في معاني القرآن ٢٩٠/١ .

(٤) الجمع الغريب ٤٦٦ ، وانظر معاني القرآن ٢٣١/١ .

٣ - ابن جنِّي (ت/٣٩٢ هـ) :

أجاز ابن هشام حذف الجواب في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا ﴾ .
 فعَلَّقَ الرَّصَّاعُ بقوله : (قُلْتُ : أَمَّا حَذْفُ الْجَوَابِ فِي الْآيَةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ فَقَدْ أَجَازَهُ ابْنُ جَنِّي ...) ^(١) .
 - قال ابن هشام : (وفي تذكرة أبي الفتح أنَّ تقديم « كُلِّ » في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا هَذَا ﴾
 أحسن من تأخيره .

فعقَّبَ الرَّصَّاعُ بقوله : (قُلْتُ : هَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ لَمْ أَرَ مِنْ نَبْهٍ عَلَيْهِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ
 الشَّيْخِ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَهُ ...) ^(٢) .

ونقل عنه في أماكن متعدّدة ، انظر ص ٢٧٧ ، ٤٠٦ ، ٤١٨ .

٤ - ابن الحاجب (ت/٦٤٦ هـ) :

من المصادر التي اعتمد عليها الرَّصَّاعُ مؤلّفات ابن الحاجب النحويّة ، والأصوليّة ، وأكثر من النقل
 عنه ، ومن ذلك قوله :

قال ابن الحاجب في الأمالي : (قوله ﴿ كَلَّا ﴾ : ﴿ غَدُوْهَا شَهْرٌ ... ﴾ ...

لأنَّ الضَّمِيرَ إِنَّمَا يَعُودُ بِاعْتِبَارِ خُصُوصِيَّةِ الْمُنْقَدِّمِ ...) .

وعقَّبَ بقوله : (قُلْتُ : فَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنَّ النَّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةٌ فَهِيَ غَيْرُ
 الْأُولَى ...) ^(٣) .

- ذهب ابن هشام إلى أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُعْطَى حُكْمٌ غَيْرُهُ لِمِشَابَهَتِهِ لَهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ بِنَاءُ (حَاشَا) ،
 وعقَّبَ بقوله :

(وزعم بعضهم أنَّهَا فَعْلٌ حَذَفَ مَفْعُولُهُ) .

فعَلَّقَ الرَّصَّاعُ بقوله : (هَذَا الْبَعْضُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ...) ^(٤) .

وانظر بقيّة النّقول ص ١٠٤ ، ١٢٧ ، ٢٩٤ ، ٣٣١ ، ٤٩٤ ، ٥٤٠ .

(١) الجمع الغريب ٢٦٨ ، وانظر المختص ١٩٣/١ .

(٢) الجمع الغريب ٤٠٧ .

(٣) الجمع الغريب ٢٩٧ ، وانظر الأمالي النحويّة ١٤٥/١ .

(٤) الجمع الغريب ٦٨٧ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٣/٢ .

٥ - ابن الصائغ (ت/٦٨٠ هـ) :

ذهب ابن مالك إلى أنَّ الباء للاستعلاء في قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقَبْطَارٍ ﴾ .
فعقَّب الرِّصَّاع بقوله : (قُلْتُ : « الباء » في الآية لا تتعين للاستعلاء ، ... ، قال ابن الصائغ :
هذا الكلام أخذه من كلام ابن أم قاسم ...) (١) .

- اختلف في كون الدَّعاء يكفي في حصول الطَّلَب ، أم لا ، فعقَّب الرِّصَّاع بقوله : (قُلْتُ : وقال
ابن الصائغ : (التَّناء قد يُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الطَّلَب ، مثل قوله :

إِذَا أَتَيْتُهَا الْمَرْءَ يَوْمًا ⊗ ... ، ... ، ... (٢)

ونقل عنه غير هذا كثيرًا ، انظر ص ١٦٠ ، ١٧٦ ، ٣٦٨ ، ٥٥٦ ، ٥٩٥ ، ٧١٠ .

٦ - ابن عبد السلام (ت/٦٦٠ هـ) :

اختلف في بناء المصدر لاسم المفعول ، وما أضيف إليه نائب عن الفاعل في المعنى ، فعقَّب الرِّصَّاع
بقوله : (وهذه المسألة هي التي أشار إليها الشيخ ابن عبد السلام في كتاب الصيد ...) (٣) .

- ذهب ابن هشام إلى إجراء النفي مع التقرير مُجَرِّى النفي المجرَّد ، وعقَّب الرِّصَّاع بقوله : (قال
الشيخ ابن عبد السلام : وذلك جارٍ على العرف ، لا اللِّغة ، وإن كان بعض النحويين سوَّى
بينها ...) (٤) .

وانظر بقية النقل عنه ص ٢٤٧ ، ٥١٤ ، ٦٧٥ .

٧ - ابن عرفة (ت/٨٠٣ هـ) :

استشهد ابن هشام بقول الشَّاعِر :

مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتُ : سَوْفَ أَنَالُهُ ⊗ وَذَلِكَ ، مِنْ تَلْقَاءِ مِثْلِكَ ، رَائِعٌ

وعلَّقَ عليه ، ثُمَّ عَقَّبَ الرِّصَّاع بقوله : (قُلْتُ : وهو غير بعيد ، وكثيرًا ما يجيب به النحويون ،

(١) الجمع الغريب ١٤٢ .

(٢) الجمع الغريب ٣١٤ .

(٣) الجمع الغريب ٢٤٧ .

(٤) الجمع الغريب ٥١٤ .

وقد ردّ بمثل ذلك شيخ الشيوخ ابن عرفة - رحمه الله - في مختصره الأصولي ، على بعض النحويين ... (١) .

ـ اختلف في الجواب إذا اعترض شرط على الآخر ، فعقّب الرّصّاع بقوله : (هذه المسألة أطال الناس الكلام فيها ، وهي من المسائل التي تُنبئ عليها أحكام فرعية ، ... ، ولولا الطّول لأتينا بكلام ابن عرفة - رحمه الله - في : « أنت طالق إن شاء الله » ، فإنّه أطال في المسألة ...) (٢) .

وانظر بقية النّقول ص ١٨٧ ، ٢٥٧ ، ٢٩٨ ، ٣٢٧ ، ٦٣٢ .

٨ - ابن عصفور (ت/ ٦٦٩ هـ) :

من المصادر الرئيسة للجمع الغريب مؤلّفات ابن عصفور ، فقد أكثر النّقل عنه ، ومن هذا اختلافهم في وصف المصدر ، فعلق الرّصّاع بقوله : (الذي ذكروه في المصدر أنّ الصّفة إذا كانت بعد تمام العمل جازت ، وإلا فلا ، ولم أر من نّه على الخلاف ، نعم نقل ابن عصفور في شرح المقرب الخلاف في المصدر المعرّف بالألف واللام بين الكوفيين ، وجماعة من أهل البصرة ...) (٣) .

ـ اختلف في وقوع الفصل بين الحال وصاحبها ، فعلق الرّصّاع بقوله : (والتّخريج الأوّل الذي ذكره الشّيخ أشار إليه ابن عصفور في شرح المقرب ...) (٤) .

ونقل عنه كثيراً ، انظر نظائر هذا ص ١٣٦ ، ١٥٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٣ ، ٦٦٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٤ .

٩ - ابن عطية (ت/ ٥٤٦ هـ) :

من المصادر التي عوّل عليها الرّصّاع المحرّر الوجيز لابن عطية ، ومما نقله عنه قوله - بعد أن ساق اختلاف العلماء في المقدّر في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَعِبُونَ أَنْ تَكْفُوهُنَّ ﴾ ، وعقّب الرّصّاع بقوله : (قلت : هذا يوهمه كلام ابن عطية ، فتأمّله) (٥) .

(١) الجمع الغريب ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

(٢) الجمع الغريب ٦٣٠ .

(٣) الجمع الغريب ٣٢١ .

(٤) الجمع الغريب ٦٤٨ .

(٥) الجمع الغريب ٢٩١ .

= نقل ابن هشام أنّ « لولا » تكون للنفي ، وذكر نصّ الرّخشيّ في ذلك ، ثمّ عقّب الرّصاع بقوله : (وما ذكره من كلام الرّخشيّ قريب منه في كلام ابن عطية ...)^(١) .

وانظر بقية النقول ص ١١١ ، ١١٦ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ، ٢٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٨٨ ، ٤٣٦ .

١٠ - ابن مالك (ت/٦٧٢هـ) :

لقيت مؤلفات ابن مالك قبولاً خاصاً عند النّحاة عامّة ، وعند الرّصاع خاصّة ، وأكثر من النّقل عنها الموجود منها والمفقود ، ومن ذلك ما نقله عنه بعد أن ذكر أقوال العلماء في الواو الدّاخلية على الجملة الاسميّة الحاليّة ، وعقّب بقوله : (وتأمّل كلام ابن مالك في أوّل التّسهيل ...)^(٢) .

= ونقل عنه في الأشياء الّتي يكتسبها الاسم بسبب الإضافة ، وذكر من ذلك تأنيث المذكّر وعكسه ، ثمّ قال : (ومن ثمّ ردّ ابن مالك في التّوضيح قول أبي الفتح ...)^(٣) .

= وتحدّث الرّصاع عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال « إنّ » عمل « ليس » وعقّب بقوله : (انظر ابن مالك في شرح التّسهيل ...)^(٤) .

وانظر من هذا ص ١١١ ، ١٥٦ ، ٢٢٠ ، ٢٩٩ ، ٤٠٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣٢ .

١١ - ابن مرزوق (ت/٨٤٢هـ) :

تكلم الرّصاع عن زيادة « من » في المفعولات ، وعقّب بقوله : (وتأمّل كلام القرافي في ذلك ، وكلام ابن الحاجب وما فيه من الإشكال ، وكلام الشّيخ ابن مرزوق في « انتهاز الفرصة » فإنّه أطال في ذلك ...)^(٥) .

١٢ - ابن المنير (ت/٦٨٣هـ) :

اختلف في مرّجع الضّمير في قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا ﴾ .

فقال الرّصاع : (الأوّل : على « الشفا » ، أو على « الحفرة » ، ورجّحه ابن المنير بأنّ الإنقاذ

(١) الجمع الغريب ٦٢١ ، وانظر المحرّر الوجيز ٩٣/٩ .

(٢) الجمع الغريب ٢٠٤ ، وانظر التّسهيل ص ٣ ، ٤ .

(٣) الجمع الغريب ٤٥٤ .

(٤) الجمع الغريب ٥٢٩ ، وانظر شرح التّسهيل ٣٧٤/١ .

(٥) الجمع الغريب ٣٩٨ .

منها أبلغ ... (١) .

ومما نقله عنه بعد قول الدماميني في قوله تعالى : ﴿ قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ ﴾ .

أنه اجتمع فيها ثمان ميمات متصلات في اللفظ ، ثم قال : (قال ابن المنير : وهذا من الغرائب أن تكون ثمانية أحرف ولا يحس اللسان فيه بثقل ، ولا ينبو عنه سمع ، وذلك من خصائص القرآن ...) (٢) .

وانظر ص ٤١١ ، ٦٦٥ .

١٣ - أبو البقاء (ت/ ٦١٦ هـ) :

من المصادر الأساسية لكتاب الجمع الغريب كتب أبي البقاء على وجه العموم ، وكتاب التبيان على وجه الخصوص ، وقد نقل عنه كثيراً ، ومن جملة هذه النقول :

عقب الرصاع بعد قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَفْقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، وما نقله ابن هشام فيها من نصوص بقوله : (وذكر أبو البقاء احتمال أن تكون نكرة موصوفة ...) (٣) .

ومن ذلك أن أبا البقاء ذهب إلى أن قوله تعالى : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ حال من الضمير في ﴿ الْقَاعِدُونَ ﴾ فردّ عليه المختصر ، وعقب الرصاع بقوله : (ولعل أبا البقاء أشار إلى أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى لا يرفع الضمير المستتر ...) (٤) .

وانظر من هذه النقول ص ١٣٤ ، ١٦٣ ، ٢٠٤ ، ٢٤٨ ، ٣٩٧ .

١٤ - أبو حيان (ت/ ٧٤٥ هـ) :

اعتمد أبو عبد الله الرصاع على مؤلفات أبي حيان عامة اعتماداً كلياً ، ونقل من البحر المحيط خاصة ، فقد لا يخلو الحديث عن آية من نقل أو إحالة ، وكثيراً ما يختم المسائل بقول أبي حيان . وقد بينت هذا في مواضعه من التحقيق ، ومما نقل عنه :

(١) الجمع الغريب ١٧٨ ، وانظر حاشية الكشف ٤٥١/١ .

(٢) الجمع الغريب ٦٦٥ .

(٣) الجمع الغريب ١٦٤ ، وانظر التبيان ٢٧٩/١ .

(٤) الجمع الغريب ٢٨٤ ، وانظر التبيان ٣٨٣/١ .

- في أول سورة آل عمران عند حديثه عن الحروف المقطعة ساق كثيراً من الأقوال ، وعقب بقوله : (واستيفاء ذلك قد تكفل به الزخشي في الكشاف ، وأبو حيّان ، فتأمل ذلك ...) ^(١) .
- وفي حذف ألف « ما » الاستفهامية بعد دخول الجارّ عليها ، عقب بقوله : (قف هنا على كلام أبي حيّان ، فإنه نقل الخلاف في تعلق باء القسم بالجواب ، وهو غريب ...) ^(٢) .
- وفي روابط الجملة الواقعة خبراً بعد أن ذكر ردّ ابن هشام على الأخفش عقب الرّصاع بقوله : (وقال الشيخ في حاشية التسهيل ... مما يمكن أن يستدلّ به لأبي الحسن قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ﴾ الآية ...) ^(٣) .

وانظر ص ٩٨ ، ١١١ ، ١٣٧ ، ٢١١ ، ٣٣١ ، ٥٥٠ ، ٧٠٠ ...

١٥ - التفتازاني (ت/٧٩٢هـ) :

- من المصادر التي أكثر النقل عنها الرّصاع مؤلفات التفتازاني ، ومن ذلك ما علّق به على قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ ، إذ قال : (وانظر كلام بعض المفسرين ، ... ، والتفتازاني في حاشيته ...) ^(٤) .
- ونقل الرّصاع أقوال العلماء في الخفض على الجوار ، وعقب بقوله : (وانظر كلام التفتازاني في حاشيته فلولا الطول جلبناه هنا ...) ^(٥) .

وانظر غير هذا ص ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٨٤ ، ٢٧٤ ، ٣٤٧ ، ٦٦١ ...

١٦ - الجوهري (ت/٣٩٣هـ) :

- لم يكتف الرّصاع ببحث المسألة في كتب النحو والإعراب ، بل كان يهتم بتأصيل المباحث اللغوية ، ومن ذلك ما نقله عن الجوهري قائلاً : (وذكر الجوهري أنّ « مِنْ » في الحديث بمعنى « عند » ، وأنّ « الْجَدَّ » بمعنى « الغنى » ...) ^(٦) . وانظر ص ١٠٧ ، ٤٧٧ .

(١) الجمع الغريب ١٠٠ ، وانظر البحر المحيط ٣٧٣/٢ .

(٢) الجمع الغريب ٤٦٦ ، وانظر البحر ٢٧٥/٤ .

(٣) الجمع الغريب ٥٠٨ .

(٤) الجمع الغريب ١٠٥ .

(٥) الجمع الغريب ٣٣٢ .

(٦) الجمع الغريب ١٠٧ ، وانظر الصحاح (جدد) .

١٧ - الرَّمْخَشَرِيُّ (ت/٥٢٨هـ) :

من المصادر المهمة التي اعتمد عليها أبو عبد الله الرَّصَّاع كتب الرَّمْخَشَرِيِّ ، وبالأخص كتاب الكشَّاف ، ومما نقله عنه بعد أن ذكر أقوال العلماء في الحروف المقطَّعة قوله : (وتوجيه هذه الأقوال ، واستيفاء ذلك قد تكفل به الرَّمْخَشَرِيُّ في الكشَّاف ...)^(١) .

■ ومن ذلك تعليقه بعد أن تكلم عن مسوغات المبتدأ ، وعقب بقوله : (وبالجمل لا تخلو عبارة صاحب الكشَّاف من تسامح ، وإن صحَّ المعنى من جهة البيان ...)^(٢) .

وانظر غير هذا ص ٩٩ ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٢ ، ٥١٥ ، ٦٦٠ ...

١٨ - الدَّمَامِينِي (ت/٨٢٧هـ) :

نظراً لصلة الدَّمَامِينِي بمغني اللَّيْب واهتمامه به ، فقد جاءت آثاره مصادر أساسية للجمع الغريب ، نقل عنه الرَّصَّاع كثيراً ، واستشهد بأقواله وآرائه ، ومن هذه الأقوال :

■ علَّق الرَّصَّاع بعد ذكر أقوال العلماء في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ ﴾ قائلاً : (قُلْتُ : ما أشار إليه المصنّف - رحمه الله - من أنَّ التفسير لا يتقرَّر في الآية إلا باعتبار المعنى ظاهر ، وإن كان الدَّمَامِينِي قد اعترض عليه ، بأن قال : « التفسير راجع إلى اللفظ ... »)^(٣) .

ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ قائلاً : (ثُمَّ إِنَّ الدَّمَامِينِي نقل عن الشَّيْخ كلاماً في حاشية التسهيل ، فإنه ذكر أنَّ ابن عصفور نصَّ على أنَّ « أَوْ » إذا جاز فيها الجمع بين المتعاطفين نحو : « الحسن أو ابن سيرين جالس ، أو جالسهما » جاز جمع الضمير وإفراده ...)^(٤) .

وانظر بقية النصوص ص ١٠٨ ، ١٣٠ ، ٢٤٥ ، ٣٠٢ ، ٧١٦ ...

١٩ - السُّبْكِيُّ (ت/٧٧٣هـ) :

ذكرتُ مراراً أنَّ مصادر الرَّصَّاع متنوعة ، ولم يحصر مباحثه في فن واحد ، ومما نقله عن كتب البلاغة بعد حديثه عن النكرة إذا أعيدت نكرة ، فهل هي عين الأولى ، أو غيرها ؟ ثُمَّ عقب بقوله :

(١) الجمع الغريب ١٠٠ ، وانظر الكشَّاف ١/٤١١ .

(٢) الجمع الغريب ٣٨٢ ، وانظر الكشَّاف ٤/٢ .

(٣) الجمع الغريب ٣٤ ، وانظر تحفة الغريب ١٥٤/أ .

(٤) تحفة الغريب ص ٢٠٧ .

(وقد نقل السُّبكي في شرح التلخيص قولين في هذا القسم الرابع ...)^(١) .

ومن ذلك قوله : (الفائدة الثالثة : قال الشيخ السُّبكي : (هذه القاعدة ذكرها الحنفية ، وبنوا عليها أموراً ...)^(٢) .

وانظر ص ٢٩٥ ، ٢٩٧ .

٢٠ - سيبويه (ت/١٨٠هـ) :

يُعدُّ الكتاب مصدراً أساسياً لكتب النحو والصرف عامة ، وكتاب الجمع الغريب خاصة ، فقد ضمَّ آراءً ونقلاً متعددة ، منها ما جاء في التقييد ، ومنها ما جاء في التنظير والترجيح ، ومن هذه النقول قول الرِّصَّاع : (قُلْتُ : ما نقله الشيخ في : ﴿ أَلَمْ ﴾ إِنَّ الحركة فيها لالتقاء الساكنين ؛ قيل : هذا مذهب سيبويه في ذلك ...)^(٣) .

وقد يختلف الرِّصَّاع مع بعض النحاة في فهم وتفسير نصِّ سيبويه كاختلافه مع ابن الصَّائغ الذي ذكر أنَّ سيبويه قد نصَّ على أنَّ المصدر لا يعمل ، فردَّ عليه بأنَّ ما نصَّ عليه سيبويه هو في المصدر المنحل ؛ لأنه يُؤدِّي إلى حذف الموصول ، وإبقاء بعض صلته^(٤) .

= ونقل أقوال النحاة في افتراق الحال والتمييز ، ثُمَّ عَقَّبَ بقوله : (وما أشار إليه في : (نعم الرجل رجلاً زيد) معلوم أنَّ في المسألة ثلاثة أقوال ، ... ، ... ، ومذهب سيبويه المنع ...)^(٥) .

وانظر ص ١٢٤ ، ١٦٨ ، ١٩٦ ، ٢٨١ ، ٥٩٧ ، ٦٦٠ .

٢١ - الشَّاطِبيّ (ت/٥٩٠هـ) :

حظيت نصوص الشَّاطِبيّ بعناية خاصة من أبي عبد الله الرِّصَّاع ، وذلك لما تضمَّنه الجمع الغريب من القراءات وتوجيهها التي يدلّ ذكرها وعزوها وتخرجها ودرجاتها على عمق ثقافة وسعة دراية وإطلاع ، ومن هذه النصوص قوله في تخريج القراءات في قوله تعالى : ﴿ لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ ﴾ بتشديد (لَمَّا) ، وعَقَّبَ بقوله : (وأحسن منه أن تكون « لَمَّا » بمعنى « حين » على قول .

(١) الجمع الغريب ٢٩٤ ، وانظر عروس الأفراح ٣١٢/١ .

(٢) الجمع الغريب ٢٩٧ ، وانظر عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٣) الجمع الغريب ٩٨ ، وانظر الكتاب ١٥٤/٤ .

(٤) الجمع الغريب ١٧٦ ، وانظر الكتاب ١٨٩/١ .

(٥) الجمع الغريب ٥٦٩ ، وانظر الكتاب ١٧٦/٢ .

والقراءتان الأوليان هما سبعيتان ، وإليهما أشار الشاطبي بقوله :

وَكَسَنَرُ لِمَا فِيهِ ، ... * ... ، ... ، ... ، البيهقي

وانظر الفاسي (...)^(١) .

ومن ذلك تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى ... ﴾ قائلًا : (هذه الآية الكريمة فيها قراءتان سبعيتان : بتشديد الياء ، وهي قراءة نافع ، وبتخفيفها ، وهي قراءة الجماعة ، وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله :

عَلَيَّ عَلَى خَصُّوا ، ... ، ...)^(٢) *

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا يُوَفِّيهِمْ ﴾ : (قلتُ : لا بُدَّ من بيان هذه القراءة ؛ ليظهر لك الاعتراض على لفظ الشيخ ، فأقول : هذه الآية الكريمة يتحصل فيها أربع قراءات ، ... ، وهذه القراءات قد اشتمل عليها كلام الشاطبي - رحمه الله - في بيت ونصف ...)^(٣) .

وانظر بقية النقول ص ١٢٦ ، ٢٥٦ ، ٣٦٠ ، ٤٦٩ ، ٥٠٦ ، ٦٨٣ ...

٢٢ - الفارسي (ت/٣٧٧هـ) :

تعدُّ كتب أبي عليّ الفارسي من أهمّ المصادر التي اعتمد عليها الرّصاع ، ونقل عنها كثيراً ، ومن هذه النّقول ما علّق به على قول الشّاعر :

« كما شَرِقَتْ صدرُ القنّاةِ من الدّم »

قائلًا : (قيل : وأبو عليّ الفارسيّ في التّعاليق رأى أنّ ذلك من الضّرورات ، والذي له في الإيضاح خلاف ذلك ...)^(٤) .

ومن هذه النصوص قوله بعد أن نقل الخلاف في تقديرات المعربين في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَكَّنَ لَكَبِيرٌ ... ﴾ : (غاية ما في ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ومن ضاق عليه التّأويل أدّى به ذلك إلى الطّعن في التّنزيل ، ... ، فإنّ القرآن حجّة على غيره ، وليس غيره حجّة

(١) الجمع الغريب ١٥٧ ، وانظر حرز الأمان ص ١٢٦ .

(٢) الجمع الغريب ٤٩٥ ، وانظر حرز الأمان ص ١٤٥ .

(٣) الجمع الغريب ٦٦٤ ، وانظر حرز الأمان ص ١٥٧ .

(٤) الجمع الغريب ١٧٧ ، وانظر التعلّيق ٨٢/١ ، ٨٦ ، والإيضاح ص ٢٧٨ .

عليه ، وأكثر ما تجد الاعتراض على القراءات من أبي عليّ الفارسي ... (١) .

والنماذج من هذه النصوص كثيرة ، وانظر ص ١١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٨٦ ، ٦٣٢ ، ٦٨٠ ، ٧٠١

٢٣ - الفخر الرازي (ت/ ٦٠٦ هـ) :

من المصادر التي اعتمد عليها الرّصّاع في الجمع الغريب كتب الأصول ، وآراء الأصوليين ، ومن ذلك ما نقله عن الفخر الرازي في مسألة النّكرة إذا أعيدت نكرة ، قائلاً : (قُلْتُ : قال الفخر في باب الأمر : (إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « صَلِّ رَكَعَتَيْنِ ، صَلِّ الرَّكَعَتَيْنِ » إِنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ أَوَّلًا هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ ثَانِيًا ...) (٢) .

ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى : ﴿ آيَةٌ ﴾ ، وذكر أقسام « أم » ، وعقّب بقوله : (وقد أجاب بذلك الشّيخ في نظير المسألة ، ووقع للفخر ، وغيره كثيرٌ من ذلك ...) (٣) .

وانظر نماذج من هذا ص ١٨٣ ، ٢٠٩ ، ٤٢٨ ، ٦١٠ .

٢٤ - القرافي (ت/ ٦٨٤ هـ) :

من المصادر الرئيسة لكتاب الجمع الغريب آثار القرافي ، ومما نقله عنه قوله في الجمل بعد المعارف عند قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ : (والجواب من أوجه :

الثاني : أنَّ السّكران أطلق مجازاً على مبدأ السّكر) .

ثمّ عقّب بقوله : (قُلْتُ : وهذا لا يتمشّي على أصل القرافي : إذا كانت الصّفة متعلّق بالحكم ، فإنّه يزعم أنها إنّما تُطلق حقيقة ، وجعل ذلك قاعدة مطّردة ...) (٤) .

ـ ومثله قوله : (قال القرافي في قواعده : « أنشد ابن مالك النّحوي على اجتماع الشّرطين ... ») (٥) .

وانظر نماذج من هذا ص ١٦٦ ، ٢٥١ ، ٣٢٦ ، ٥١٥ ،

(١) الجمع الغريب ٤٣٦ ، وانظر الحجة ٤١١/٣ .

(٢) الجمع الغريب ٢٩٤ ، وانظر الحصول في علم الأصول ١٥٠/٢ .

(٣) الجمع الغريب ٧١٥ ، وانظر التفسير الكبير ٢٦/٧ .

(٤) الجمع الغريب ٢٥٧ ، وانظر نفائس الأصول ٩/٣ .

(٥) الجمع الغريب ٦٣٢ ، وانظر الفروق ١٨٤/١ .

٢٥ - الْمُخْتَصِر (الصفاسي) (ت/٧٤٢هـ) :

كثيراً ما تردّد هذا الاسم في الجمع الغريب ، وهو / إبراهيم الصفاسي ، صاحب كتاب الجيد في إعراب القرآن الجيد ، وقد اعتمد عليه الرّصّاع بدرجة تأتي بعد البحر المحيط ، والدّرّ المصون ، ومما نقل عنه قوله : (قُلْتُ : وتأمّل ما وقع للمُختَصِر في ردّه على أبي حيّان في السؤال الأوّل الذي في كلام الزّمخشرّي ، فإنّ المُختَصِر زعم أنّ الكسر إذا ثبت في واحد ، اثنان ، فيحتمل أن تكون لالتقاء الساكنين ...)^(١) .

ومن هذه النّماذج تعليقه على قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ... ﴾ بعد ذكره لأقوال العلماء ، قائلاً : (واختار المختصر البذل من ﴿ الْقِسْطِ ﴾ ...)^(٢) .

ومن ذلك ما نقله عنه في الجواب إذا اجتمع شرط وقسم قائلاً : (والعجب من الصفاسي هنا لم يجب بهذا مع كونه أجاب بما ذكرت عن الزّمخشرّي في أوّل الأنعام لما اعترض المُعَرّب عليه ...)^(٣) . وانظر من هذه النّماذج ص ١٢٢ ، ٢٠٤ ، ٤١٠ ، ٦٣٧ .

٢٦ - المُعَرَّب (السّمين الحلبي) (ت/٧٥٦هـ) :

جاء كتاب الدّرّ المصون على رأس مصادر كتاب الجمع الغريب ، فأكثر الرّصّاع من الإحالة عليه ، ومن النّقل عنه ، واعتمد عليه في تعدّد الأوجه الإعرابية ، ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ قائلاً : (وقد حصّل المُعَرَّب في ذلك ستّة أوجه ...)^(٤) .

ومن هذه النّقول ما نقله تعليقا على قوله تعالى : ﴿ آتَاخُذُونَهُ بُهْتَانًا ﴾ قائلاً : (وما وقع للزّمخشرّي في الآية من جواز أن يكون (بُهْتَانًا) مفعولاً من أجله ، ... ، وهو ضعيف ؛ بما ذكره المُعَرَّب هنا ، فإنّ شروط المفعول من أجله لم تتوفر ...)^(٥) .

ومما علّق به على قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ ﴾ قوله : (قُلْتُ : معلوم أنّ في الآية

(١) الجمع الغريب ١٠٠ .

(٢) الجمع الغريب ١١٦ .

(٣) الجمع الغريب ١٥٦ .

(٤) الجمع الغريب ١١٠ ، وانظر الدّرّ المصون ٧٥/٣ .

(٥) الجمع الغريب ٢٥٠ ، وانظر الدّرّ المصون ٦٣٤/٣ .

أعاريب ، فلا يتعين ما ذكر ، انظر المُعَرَّب ... (١) .

ومن هذه النماذج ما جاء ص ١٢٧ ، ٢٠٨ ، ٣٣٣ ، ٦٥٤ ، ٧٠٧ ...

هذه نماذج من المصادر التي اعتمد عليها أبو عبد الله الرَّصَّاع في كتاب الجمع الغريب ، للتمثيل فقط ، وليس للحصر ، فقد تركت كثيرًا من المصادر ، والعلماء ؛ خشية الطول ، واستغناء بما سيثبت في الفهارس الفنية - إن شاء الله - كما أنني لا أدعي أنني أتيت على كلِّ النقول لمن دونت ؛ للأسباب نفسها ، والله أسأل التوفيق والسداد .



ثانيًا : شواهد كتاب الجمع الغريب

من السّمات التي اتّسم بها كتاب الجمع الغريب ارتباطه بكتاب (المغني) فجاءت شواهد المغني شواهد لكتاب الجمع الغريب ، إضافة إلى ما يستحضره ممّا يراه يلائم المقام من شواهد وأقوال أخرى للبلاغيين ، والأصوليين ، وغيرهم ...

أولًا : شواهد من القرآن الكريم :

مما لا يحتاج إلى إيضاح وبيان أنّ كتاب الجمع الغريب جمع وترتيب لشواهد مغني اللبيب القرآنية ، وليس هنالك حاجة تدعو إلى إيراد نماذج من هذا ، إلاّ أنّه ممّا يُحمد لأبي عبد الله الرَّصَّاع في هذا المبحث أمران :

١ - أحدهما : عنايته بالقراءات القرآنية ، نسبًا وتوثيقًا وتوجيهًا ، المتواتر منها والشاذّ ، وذكر بعض مصادرها . وقد ذكرت نماذج من هذا في مبحث المصادر .

٢ - والثاني : إدراكه للمتشابه من الآيات ، يكمن ذلك في ربطه بين أبواب الكتاب ، ومباحثه ، ومن ذلك :

(١) الجمع الغريب ٥٨٦ ، وانظر الدرّ المصون ١٢٩/٦ .

أ - قوله في الآية الأولى من آل عمران : (ذكرها - رحمه الله - في الجهة الرابعة استطرادًا ، وقد أشرنا إلى ذلك في ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ في الفاتحة ، فلا نعيده ...)^(١) .

ب - ومن هذا تعليقه على قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنُجْزِيَنَّاهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [آل عمران : ١٠] قائلا : (ذكرها في « الميم » في موضع منها في التدريب لما أن تكلم في فصل التدريب على آية أبي لهب ، وذكرناها في محلها ...)^(٢) .

ج - وقال تعليقا على قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ [المائدة : ٦] : (ذكرها في فصل خروج « إذا » عن الاستقبال ، وتكون للحال ، لما أن تكلم على قوله : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [الليل : ١] ، وقد ذكرناه في محله ...)^(٣) .

د - وفي سياق حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [يوسف : ١٠٩] : عقب بقوله : (ذكرها في حذف الموصوف ، انظر سورة الأنعام ، وانتقل الآية من ثم إلى هنا ...)^(٤) .

هذه نماذج للتمثيل ، وسأترك الحديث عن البقية للنصّ المحقق .

ثانيًا : شواهد من الحديث :

لأبي عبد الله الرّصّاع عناية خاصّة بالحديث ، إذ أنه اعتنى بالتأليف فيه ، فاختصر شرح البخاري ، وشرح الأسماء النبويّة ، وغير ذلك .

إضافة إلى هذا ارتباطه بنصّ المغني الذي ضمّ ما يقرب من سبعين حديثًا ، فجاء كتاب الجمع الغريب حافلاً بعددٍ من الأحاديث ، ومن ذلك :

١ - استشهد ابن هشام على أن « من » تكون للبدل بقوله ﷺ : « لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » ... فعلق الرّصّاع قائلا : (قال الفقير إلى ربه : أمّا الموضع الأوّل فظاهر ، والتنظير الذي أشار إليه من جهة المعنى ... ، وما ذكره في الحديث أشار إليه أبو حيّان ، والإعراب الذي أشار إليه ظاهر ...)^(٥) .

(١) الجمع الغريب ١/٢ ، ٩٨ من البحث .

(٢) الجمع الغريب ١٠٦ .

(٣) الجمع الغريب ٣٢٤ .

(٤) الجمع الغريب ٧٠٥ .

(٥) الجمع الغريب ١٠٧ .

٢ - وجاء في سبب منع صرف الأعداد المعدولة قوله : (الثاني : قول الرَّخْشَرِيِّ :) اقتسموا هذا المال درهمين درهمين ، ومثله ما وقع في الحديث : « وَنُقُلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » . وقد تكلّموا في إعراب ذلك ، وحصل فيه النقاوسي في شرح المنفرجة ثمانية أقوال ... (١) .

٣ - استشهد ابن هشام بقول الشاعر :

يبسط للأضياف وجهاً رَحْباً * بسط ذراعيه لعظم كلباً

وعلق الرَّصَّاع بقوله : (قُلْتُ : لا شك في ضعف هذا البيت ، مع زيادة ارتكاب بناء المصدر لاسم المفعول وما أضيف إليه نائب عن الفاعل في المعنى ، فإنَّ هذه المسألة سيويه يمنعها ، والأخفش يميزها ، ولهذا حملوا الحديث في قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » على قول الأخفش على بُعد ... (٢) .

هذه بعض النماذج ، وسأترك الحديث عن بقية الشواهد من الحديث لفهرس الأحاديث .

ثالثاً : شواهد الشعر :

شواهد الشعر في كتاب الجمع الغريب كثيرة ، ولعلَّ ذلك يرجع إلى سببين :

أحدهما : أنَّ الكتاب جمع وترتيب للشواهد القرآنية .

والثاني : اهتمامه بالتوجيهات النحوية ، والأوجه الإعرابية ، ومع هذا فالشواهد التي جاءت ، منها ما جاء يتعلّق باللغة ، ومنها ما يتعلّق بالتراكيب ، وأخرى شواهد لتوجيه نحوي ، أو إضافة قاعدة نحوية ، وغير ذلك ممّا حفل به الكتاب ، ومن هذه الشواهد :

١ - ذهب ابن هشام إلى أنَّ (رَحَب) ضُمَّتْ مَعْنَى (وَسِع) في : (رَحِبْتُمْ الدار) ، فعلق الرَّصَّاع بقوله : (فَإِنَّ بعضهم قال : إِنَّهُ على إسقاط الخافض ، أي : (رَحِبْتُمْ بكم) ، كقوله :

..... * ... لَوَلَا الْأَسَى لَقَضَّائِي

لأنَّ التّضمين ليس بقياس ، وباب حذف الخافض أكثر ، وفي هذا الدليل نظر ... (٣) .

(١) الجمع الغريب ٢٣٨ .

(٢) الجمع الغريب ٢٤٧ .

(٣) الجمع الغريب ١٨٧ .

٢ - يرى ابن هشام أنه يكثر حذف المفعول بعد شاء ، فعَلَّقَ الرَّصَّاعُ بقوله : (وَنَصَّ أَهْلَ الْبَيَانِ عَلَى أَنَّهُ يُذَكَّرُ إِذَا كَانَ غَرِيبًا مِثْلَ قَوْلِهِ :

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دُمًّا ...)^(١) ❊

٣ - استشهد الرَّصَّاعُ عَلَى بَحْيٍ « الَّذِي » مَصْدَرِيَّةٌ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَقْرَحُ أَكْبَادُ الْمَحْيَيْنِ بِالَّذِي

أَرَى كَبِيدِي مِنْ حُبِّ مِئَةٍ يَقْرَحُ ؟

ونقله عن كثير من النحويين^(٢) .

٤ - استشهد الرَّصَّاعُ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ نُونِ التَّوَكُّيدِ عَلَى الْمَاضِي إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

دَامَنْ سَغَدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مَتِيماً ...^(٣) ❊

٥ - استشهد الرَّصَّاعُ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطِ

غَلَسَ الظُّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خِيَالاً^(٤)

٦ - استشهد الرَّصَّاعُ لِدُخُولِ « أَمْ » عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَنْتَى جَزَوْا عَامراً سُوءَى بِفَعْلِهِمْ

أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ ؟

ثُمَّ ذَكَرَ الْأَوْجَهَ فِي كَلِمَةِ (رُثْمَانِ) ، وَالْمُنَاطَرَةَ الَّتِي وَقَعَتْ بِسَبَبِ هَذَا^(٥) .

هذه بعض شواهد كتاب الجمع الغريب ، وثمة شواهد من أقوال العرب ، وغماذج نحوية ، سأكتفي بالإحالة على أماكنها في الفهارس ؛ خشية الاستطرادات ، والتكرار .



(١) الجمع الغريب ٤٤٠ .

(٢) الجمع الغريب ٥٨٠ .

(٣) الجمع الغريب ٦٠١ .

(٤) الجمع الغريب ٧١١ .

(٥) الجمع الغريب ٧١٢ .

ثالثاً : القيمة العلمية لكتاب الجمع الغريب

ظهر واشتهر بين الناس كتابان يتصلان بشواهد المغني الشعريّة :

أحدهما : شرح شواهد المغني للسيوطي (ت ٩١١ هـ) .

والثاني : شرح أبيات المغني للبغدادلي (ت ١٠٩٣ هـ) .

وهما مسبوقان فكرة وزمناً بأبي عبد الله الرّصاع ، وكتابه الجمع الغريب الذي تبين لي من خلال التحقيق والدّراسة أنّه ذو قيمة علميّة تكمن في :

١ - أنّ هذا الكتاب ذو صلة بكتاب الله الكريم ، فهو جمع وترتيب لشواهد مغني اللّيب القرآنيّة .

٢ - أنّه ذو صلة بكتاب مغني اللّيب الذي قال عنه مؤلّفه : (فدونك كتاباً تُشدُّ الرّحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرّجال ولا يعدونه ، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسجٌ على منواله) ^(١) .

٣ - كونه الكتاب الوحيد لشواهد مغني اللّيب القرآنيّة ، فهو السّابق في منهجه ، المتفرّد في مادّته .

٤ - جمع فيه صاحبه آراء المفسّرين ، وتوجيهات المُعربين ، وأقوال النّحاة ، والبلاغيين ، وغيرهم .

٥ - تنوّع مباحثه المستمدّة من النّصّ القرآني .

٦ - كثرة آراء العلماء فيه ، والنّقل عنهم ، مع التّنبية إذا كان لأحدهم أكثر من رأي في المسألة .

٧ - أنّه يضمُّ آراء وأقوالاً من كتب مفقودة ، وأخرى مخطوطة لم تر النور بعد .

٨ - كما أنّه يرد فيه آراء وأقوال لعلماء ، طبع بعض كتبهم ولم ترد فيها .

٩ - اهتمامه بالقراءات القرآنيّة تأصيلاً وتوجيهاً .

١٠ - اهتمامه بالاحتجاج ، والتّأويل ، والترجيح ، والتّعليل .

١١ - إحاطته بالمتشابه من الآيات يظهر ذلك من عدم الخلط في التّصنيف والترتيب .

١٢ - إحاطته بمباحث مغني اللّيب ، وأماكن الاستشهاد بالآية الواحدة في مباحث متعدّدة .

١٣ - الفترة الزمنية التي أُلّف فيها هذا الكتاب تُعدُّ فترة ازدهار للعلم في تونس بخاصّة ، وفي جميع الأقطار بعامة ، يظهر ذلك من كثرة العلماء والكتب المؤلّفة ، وقد أفاد الرّصّاع من أولئك العلماء ، وتلك الكتب ، وبالأخصّ كتب النّحو والتّفسير ، وكتب الإعراب والقراءات ، والبلاغة ، ...

١٤ - سهولة منهجه في ترتيب الآيات على السّور وفق ترتيب المصحف ، ومن ثمّ جمع كلّ ما قيل في الآية الواحدة من مباحث متعدّدة .

١٥ - خلوّه من الشُّبه العقائديّة ، والمذاهب الفكريّة الضالّة .

نفع الله به ، ورحم مؤلّفه ، وغفر لمن أسهم في قراءته ونشره ، راجياً من الله أن ييسّر لي استكمال تحقيقه في أقرب وقت ونشره ؛ خدمة للنّصّ القرآني على وجه الخصوص ، وللعلم وطلّابه على وجه العموم .



المبحث الثالث

أولاً : نسخ الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب

اعتمدت عند تسجيلي الموضوع على نسختين من كتاب الجمع الغريب ، لأبي عبد الله الرّصّاع ، ووصف كل منها يتلخّص في الآتي :

النسخة الأولى :

■ نسخة مصوّرة عن المكتبة الوطنيّة بتونس تحت رقم (١٣٧٣٠) ، ومصوّرتها في مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى تحت رقم (٨٥٤) نحو ، بعد المطبوع ، وعدد لوحاتها ثمان وخمسون ومثنا لوحة (٢٥٨) ، وفي كلّ لوحة ثلاثون سطرًا ، وعدد كلمات كلّ سطر عشرون كلمة ، خطّها مغربيّ رديء فيه آثار طمس من أرضة ورطوبة .

■ وتقع هذه النسخة في جزأين ، ينتهي الجزء الأوّل منهما بنهاية سورة الرّعد ، ويقع في مئة وإحدى وخمسين لوحة (١٥١) ، بدأت بقوله : (قال الشّيخ الفقيه الإمام العلامة أبو عبد الله محمّد ابن الشّيخ الفقيه الإمام العلامة أبي القاسم الأنصاريّ شهر الرّصّاع) ^(١) .

■ ثمّ مقدّمة المؤلّف التي بدأها بالحمد ، وضمّنها سبب التّأليف ، واسم الكتاب ، ومنهجه ، وسنة تأليفه التي ذكر أنّها سنة ٨٤١ هـ .

■ بها سقط من أوّل البسملة إلى الآية الحادية والأربعين من سورة البقرة ، يقع في اثنتين وثلاثين لوحة .

■ وسقط آخر عند حديثه عن الآية السّادسة والأربعين بعد المتتين من سورة البقرة ، يبدأ مع نهاية اللّوحة الثّالثة والستّين / ب ، وهذا السّقط يشتمل على حديثه عن ثلاث وعشرين آية ممّا استشهد به ابن هشام من سورة البقرة إلى آخرها . وإحدى عشرة آية من سورة آل عمران . ثمّ يبدأ الموجود من

(١) الجمع الغريب ١/٢/٢ .

سورة آل عمران من ٦٣/ب عند منتصف حديثه عن الآية رقم (١٨) ، وقد بيّنتها في مواضعها من النصّ .

■ ختم الجزء الأوّل بنهاية سورة الرّعد .

إذ بيّن النّاسخ نهاية الجزء الأوّل ، وبداية الجزء الثاني ، وتاريخ النّسخ بقوله : (كمل الجزء الأوّل من الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللّبيب بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه أواسط شعبان المكرّم من عام ستّة وتسعين وتسعمائة ، على يد كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمّد بن إبراهيم بن يوسف ابن محمّد الأنصاريّ الأندلسيّ ، وفقه الله وسدّده ، وإلى كلّ خير وصالح ألهمه وأرشده ، بجاه سيّد المرسلين ، وأفضل خلق الله أجمعين ، يتلوّه إن شاء الله في الجزء الثاني سورة إبراهيم عليه السلام ، وصلى الله على سيّدنا ومولانا محمّد ، وعلى آله عدد ما ذكره الذّاكرون ، وعدد ما غفل عن ذكره الغافلون .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم) (١) .

■ أمّا الجزء الثاني فيبدأ بأوّل سورة إبراهيم عليه السلام ، وينتهي بآخر سورة النّاس ، ويقع في سبع ومئة لوحة (١٠٧) ، وبه سقط يشتمل على : سورة غافر ، وسورة فصلّت ، وسورة الشّورى ، وسورة الزّخرف .

■ وجاء في آخر لوحة قوله : (وقد تمّ مقصدنا ، وتمّ مرامنا ، والحمد لله ، ورحم الله من رأى عيياً فستره ، أو خللاً فجهره ، وقد حذفت كلاماً يتعلّق بالبيان في كثير من المواضع من كلام من لم يتعرّض للتّفسير ، وحذفت من كلام الشّيخ في غير هذا الكتاب خوف السّامة .

وبالحمد ابتدأت وبه ختمت ، وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليمًا .

وقد كنت وعدت بإلحاق ما قيّدته في كلمة « لو » بآخر الكتاب ؛ ليسهل على الناظر في كثير من الآي تلخيص البحث فيها ؛ لانتشاره (٢) ، والله الموفّق ، وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليمًا) (٣) .

■ ثمّ ختم الكتاب بقول النّاسخ : (كمل هذا الكتاب المبارك بحمد الله وحسن توفيقه الشّامل ، وبمنه في ضحى الاثنين ثامن عشر من شهر القعدة من عام سبعة وتسعين وتسعمائة على يد العبد الفقير

(١) الجمع الغريب ١/ ١٥١/ب .

(٢) فصل هذا التلخيص من الكتاب ، وقد بيّنت ذلك في مبحث آثار الرّصاع .

(٣) الجمع الغريب ٢/ ١٠٧/أ .

إلى الله تعالى محمد بن إبراهيم بن يوسف بن محمد الأنصاري الأندلسي ، أصلحه الله وتاب عليه ، وغفر له ولوالديه ، ولؤلّفه وقارئه ، ولجميع المسلمين ، آمين .

وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمد خاتم النبيّين والمرسلين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .
وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً للأسباب التالية :

١ - أنها أكمل نسخة للكتاب على الوجه الذي أراده المؤلّف إذا استثنينا السّقطات الّتي أشرت إليها .

٢ - سلامتها من التّصحيف والتّحريف .

٣ - تحديد تاريخ نسخها . ٩٩٧ هـ .

٤ - معرفة النّاسخ .

٥ - كانت طبعة بحثي قبل تعديل الخطّة تحقيق الكتاب كاملاً ، فاعتمدت عليها بعد الله ؛ لشمولها للكتاب ، ونسختها كاملة ، فوجدتها قيمة بأن تكون هي الأصل .

النسخة الثانية :

وهي الّتي رمزت لها بـ « ح » ، وجعلتها مساعدة للمقابلة .

= وهي نسخة تقع في سفيرين ، تيسّر لي الوقوف على السّفر الأوّل من مصوّره بمركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى .

= تحت رقم (٨٢٨) (نحو) بعد المطبوع .

= عن نسخة أصليّة بمكتبة الزاوية الحمزاويّة ، تحت رقم (٨٩) ، ويضمّ الموجود منها سبعاً وتسعين ومائتي صفحة ، وفي كلّ صفحة واحد وثلاثون سطراً ، وفي كلّ سطرٍ خمس وعشرون كلمة .

= وخطّها مغربيّ متأخّر دقيق صعب ، وتنتهي في أواخر سورة النّور عند الآية رقم (٤٠) .

= وجاء في الصّفحة الأولى اسم الكتاب : كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّيب [...] ^(١) ، للرّصّاع - رحمه الله - ونفع به [...] ^(٢) آمين .

(١) طمس بمقدار كلمة .

(٢) طمس بمقدار كلمة .

يتلوه تعليق يتحدث عن معاني القرآن عامّة ، والفتحة خاصّة ، يظهر أنّه من تعليق النّسّاخ ، وإضافاتهم .

= ثمّ يأتي في الصّفحة الثانية : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ .

قال الشيخ الإمام الرّصاع رحمته ، وأرضاه ، ونفعنا بعلومه آمين ... ، ثمّ يبدأ المقدّمة .

= وتمثّل هذه النّسخة السّفَر الأوّل من الكتاب ، وفق ما هو مثبت على الصّفحة الأولى .

= وتنتهي بحديثه عن قوله تعالى : ﴿ ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ [النور : ٤٠] في الصّفحة الثامنة والتّسعين بعد المتّين .

= وبعدها صفحة بياض ، كُتب عليها :

مكتبة الزّاوية الحمزاوية

رقم الكتاب ٨٩

النهاية .

= وجاءت النّسخة غُفلاً من تاريخ النّسخ ، واسم النّاسخ ^(١) .

النسخة الثالثة :

بعد مُضيّ سنة تقريباً على تسجيل الموضوع أرشدني أفاضل الأستاذ الدكتور / عياد الثّبيتي إلى وجود نسخة من الجمع الغريب بدار الكتب المصريّة .

فرايت أنّ الأمانة العلميّة تلزمني بالاطّلاع على تلك النّسخة ، فانتقلت إلى القاهرة ، وبمّنت تلك الدّار العامرة ، فوجدت كرم الضّيافة ، وحسن الاستقبال من القائمين على تلك الدّار .

إذ بسطوا لي صدورهم ، وأطلعوني على تلك النّسخة ، فوجدتها تحت رقم (٣٧٤ ، نحو ، تيمور) . وأكرموني بتصويرها .

= والنّسخة تقع في ثمان وسبعين صفحة فقط ، وفي كلّ صفحة خمسة وعشرون سطراً ، وفي كلّ سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً .

= تبدأ من أوّل الكتاب ، وتنتهي عند الحديث عن الآية الخامسة والعشرين من سورة البقرة : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .

(١) الجمع الغريب (ح) ٢ ، ٣ .

- خطّها نسخ معتاد .

- جاء العنوان على أوّل ورقة :

كتاب الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللبيب . تأليف الإمام المحقق قاضي الجماعة بالحضرة التونسية أبي عبد الله محمد بن الشيخ أبي الفضل قاسم الرصاص نفعا الله ببركه ، آمين .

- وبدأ المقدمة بقوله : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْحَبِيبِ ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

قال الشيخ الفقيه العالم ... ، قاضي الجماعة بالحضرة التونسية ... ، أبو عبد الله محمد بن الشيخ الأبرّ الأفضّل ... ، أبو الفضل قاسم الرصاص) .

وثنى بالحمد لله ، والصلاة على النبيّ ، ثمّ الحديث عن الكتاب كالنسختين السابقتين .

- وجاءت كسابقتها (ح) غفلاً من تاريخ النسخ واسم الناسخ .

وبما أنّ طبيعة بحثي تبدأ من أوّل سورة آل عمران فلم اعتمدها في التحقيق ، وإنّما قصدت التعريف بها ، وقد كان ذلك موضوع رسالة دكتوراة للطالبة / نوال الصالح ، بإشراف أستاذنا الدكتور / عياد الثبيتي .



ثانيًا : منهجي في التحقيق

١ - قوّمتُ النصّ ، واجتهدت في إخراجهِ إخراجاً سليماً ، قريباً من الصورة الّتي أرادها مؤلّفه .

٢ - حرّرتُ النصّ وفق القواعد الإملائية الحديثة المعروفة لنا اليوم .

٣ - قابلتُ نسختي الكتاب على بعضها ، ووضعت التكملة من (ح) بين معقوفين ، ونّهت على ما كان فيه سقط أو تحريف في النسختين في الحاشية .

٤ - ما أضفته من عندي لاستقامة العبارة أو لبيان نصٍّ وتمييزه وضعته بين معقوفين ، وعبرت عنه بكلمة (زيادة) .

٥ - خرّجتُ جميع الشواهد القرآنية الواردة في الكتاب ، فعزوت الآيات لسورها بأرقامها .

ووثقت القراءات القرآنية من مصادرها ، واجتهدت في عزوها .

- ٦ - خرّجتُ الأحاديث النبويّة ، واكتفيت - غالباً - بالصحيحين .
- ٧ - خرّجتُ الأبيات الشعريّة من مصادرها بدءاً بدواوين أصحابها ، ومن ثمّ المصادر المتعدّدة ، مجتهداً في عزوها لأصحابها ، ذاكرّاً المصادر الّتي ورد فيها البيت منسوباً أولاً . والّتي جاءت فيها بلا نسبة ثانياً ، وعزوت الأبيات إلى بحورها العروضيّة .
- ٨ - خرّجتُ كذلك الأمثال والحكم العربيّة ، والنّماذج النّحويّة من مظانّها المتعدّدة .
- ٩ - حقّقت الآراء النّحويّة والبلاغيّة والأصوليّة والفقهيّة الّتي نسبها المؤلّف إلى من سبقه ، وذلك بالرجوع إلى مؤلّفات أصحابها ما أمكن ، أو إلى أمّهات الكتب القمّة بتلك الآراء .
- ١٠ - اجتهدت في إيضاح العبارة عند الضّرورة .
- ١١ - ترجمت للأعلام الّذين وردت أسماؤهم في النّصّ ، عدا المشهورين منهم .
- ١٢ - ضبطتُ ما أراه مشكلاً في النّصّ .
- ١٣ - ربطتُ أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، وبيّنت مواضع الإحالات .
- ١٤ - أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بوضع خطّ مائل قبل أوّل كلمة من الصّفحة هكذا / مع وضع رقم اللّوحة ، ورمزها بين معقوفين في الهامش المقابل . حتّى يتيسّر الرجوع إلى الأصل إذا دعت الحاجة .
- ثمّ جعلتُ رقم اللّوحة ورمزها في أعلى كلّ صفحة من النّصّ حتّى تنتهي تلك الصّفحة ، وانتقل إلى تاليتها ؛ لأسهّل على القارئ عناء تقليب الصّفحات بحثاً عن بداية الصّفحة في المخطوط .
- ١٥ - اعتمدت في توثيق نصوص ابن هشام نسخة مغني اللّبيب بتحقيق الدّكتور مازن المبارك ، ومحمّد عليّ حمد الله ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني . المطبوعة بدار الفكر عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م (الطّبعة الأولى) جاعلاً الإحالة على نصّ ابن هشام عند بداية حديثه غالباً ، وذلك لأنّ الرّصاع يستطرد أحياناً ، ويتدخل في النّصّ ، ويذكره بالمعنى أحياناً أخرى .
- ١٦ - ذيلت البحث بخاتمة لخصّص فيها بعض النّتائج الّتي خرّجتُ بها من تحقيق ودراسة كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللّبيب لأبي عبد الله الرّصاع .
- ١٧ - ختمتُ البحث بفهارس علميّة فنيّة تسهّل على الباحث الاستفادة من البحث بيسر وسهولة .



الفصل الثالث

دراسة النصّ

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : موقف أبي عبد الله الرضا عن العلماء .

المبحث الثاني : آراؤه وتعليقاته .

المبحث الثالث : الخلاف النحوي في كتاب الجامع الغريب .

المبحث الرابع : المباحث البلاغية في الكتاب .

المبحث الأول

أولاً : موقف أبي عبد الله الرضا عن ابن هشام

العلاقة بين ابن هشام ، وأبي عبد الله الرضا علاقة حميمة ، هدفها سام ، ونتائجها مثمرة ، وقد بين الرضا هذا بقوله في المقدمة : (... فَإِنِّي لَمَّا كُنْتُ فِي الْقَدِيمِ مَوْلِعًا بِالنَّظَرِ فِي كِتَابِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَّامَةِ ... قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ، وَبَرَّدَ ضَرْيَجَهُ ، فَخْتَمْتَهُ مَرَارًا ، وَاعْتَكَفْتُ عَلَيْهِ لَيْلًا وَنَهَارًا ؛ لِاشْتِهَارِ عِلْمِهِ وَفَضْلِهِ ... وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا تَأْلِيفَهُ الْمَغْنِي ، فَانْبَاؤُهُ عَنْ عِلْمِهِ يَغْنِي ، فَقَدْ حَازَ فِيهِ قَصَبُ السَّبْقِ ، يَقْرُّ لَهُ بِذَلِكَ مَنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ ...) (١) .

ويبرهن على هذه العلاقة تعليقات أبي عبد الله الرضا على مسائل الكتاب ، والتي جاء منها :

١ - استشهد ابن هشام على أنَّ « كيف » تكون شرطاً بقوله تعالى : ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [آل عمران : ٦] فعلق الرضا بقوله : (ما ذكر من أنَّ « كَيْفَ » شرطٌ صحيح ...) (٢) .

٢ - الجمهور على أنَّ « إذ » لا تخرج عن الظرفية ، واستشهد على عدم اطراد هذا بقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ ﴾ [الأعراف : ٨٦] ، ورجح ذلك .

فعلق الرضا بقوله : (ما أشار إليه من الترجيح بالآية حسن ...) (٣) .

٣ - كما أنَّ الرضا يرجح رأي ابن هشام على غيره إذا تعددت الآراء في المسألة ، ومن ذلك :

أنَّ ابن هشام دَلَّلَ على أنَّ الباء تكون ظرفية بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بَيْدَرٍ ... ﴾ [آل عمران : ١٢٣] . فعلق الرضا بقوله : (قُلْتُ : ما ذكره في الآية هو الظاهر ، وجوزوا فيها أن تكون للمصاحبة ، وهو بعيدٌ ...) (٤) .

(١) الجمع الغريب ٢/٢ .

(٢) الجمع الغريب ١٠٣ .

(٣) الجمع الغريب ١٧٥ .

(٤) الجمع الغريب ١٩٢ .

٤ - استشهد ابن هشام على حذف الخبر بقول الشاعر :

..... ، ، ، ، فَاِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ ﴿٢٠﴾

فعلّق الرّصاع بقوله : (فَإِنْ قُلْتَ : قد أشار غير الشّيخ من أهل البيان إلى أَنَّ الخير هُنا ، وهو
المسند إنما حذف لأجل الاختصار ، فهل هذا مناف لما ذكر الشّيخ هُنا ؟

قُلْتُ: لا منافاة ؛ لأنَّ الشَّيْخَ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ جَعْلِ الْمَذْكُورِ خَبْرًا عَنْ (قِيَّار) مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ ... (^(١)) .

٥ - استشهد ابن هشام في روابط الجملة الاسمية الواقعة خيراً بقوله تعالى : ﴿ وَكَبَّاسُ الثَّقْوَى ذَلِكْ خَيْرٌ... ﴾ [الأعراف : ٢٦] .

فعلّق الرّصّاع بقوله : (فَإِنْ قُلْتَ : الآية الكرمة فيها قراءتان سبعيتان ، قراءة الرّفْع في السّين ، وقراءة النّصب ، فما بال الشّيخ أجمل ذلك ؟ !

قُلْتُ: ليس في كلامه إجمال ؛ لأنَّهُ أمر ظاهر ، وَأَنَّ الشَّاهد في الآيةِ إِنَّمَا هو على قراءة أبي عمرو وعاصم ، وحمزة ... (٢) .

٦ - إيضاحاً لما قد يتوهمه الناظر في هذه النماذج من أَنَّ الرَّصَّاع تابع لابن هشام في كل ما يقول ؛ أقول : إِنَّ الرَّصَّاع ذو شخصية علمية قادرة على النقد والتحليل ، وله آراء تفرّد بها ، واستدركها على ابن هشام ، كما أَنَّ له شروحاً وتعليقات زادت النصَّ إيضاحاً وبياناً .

ومن ذلك: أَنَّ ابن هشام ذكر عددًا من الأوجه في قوله ﷺ: «فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

فعلّق الرّصاع بقوله : (قُلْتُ : هذه الأوجه أكثرها فيه ضَعْفٌ ، والصّواب الوجه الأخير ، وهو الذي اختاره أبو حيّان ، بل يُقالُ : إِنَّهُ لا محيد عنه ؛ لحَفَّتْهُ ...) (٣) .

هذه نماذج ذكرت للتّمثيل والإيضاح ، ولا أدعي أنني أتيت على كلّ ما في الكتاب ، ففي مباحثه ومسائله زيادة بيان وتفصيل .



(١) الجمع الغريب ٣٤٧ .

(٢) الجمع الغريب ٤٦٩ .

(٣) الجمع الغريب ٧٠٢ .

ثانياً : موقف الرّصاع من بعض العلماء

بما أنّ الفترة الزّمنية الّتي عاش فيها أبو عبد الله الرّصاع سُبقت بدراسات متعدّدة حول المغني ، وبما أنّ موضوع الجمع الغريب هو الشّواهد القرآنيّة في مغني اللّيب ، فقد حظي القرآن باهتمامات خاصّة ، فيما يتعلّق بقراءاته ، وتوجيهها ، وتراكيبه ، وبلاغته ، وأحكامه ، ... ، وبما أنّي بيّنت ذلك في مباحث سابقة ، وبيّنت مصادر الجمع الغريب ، فسأقتصر على ما أراه يُشكّل ظاهرة اعتراض تتمر عن إيضاح مبهم ، أو تصحيح خطأ ، أو بسط مختصر ، ... ، ونحو ذلك ، وسأقتصر على بعض من لهم دراسات حول المغني ، أو عن إعراب القرآن ، وقراءاته ، وسأرتّب العلماء حسب تاريخ الوفاة .

موقف الرّصاع من الزّمخشري (ت ٥٢٨ هـ) :

يعدّ كتاب الكشّاف من المصادر الرّئيسة الّتي اعتمد عليها الرّصاع في كتابه الجمع الغريب ، فنقل عنه كثيراً ، ووافقه في كثير من آرائه ، واعترض عليه ، وخطّاه في بعضها ، ومّا وافقه فيه :

١ - عدّد الرّصاع الأوجه ، وذكر الأقوال في الأحرف المقطّعة ، ثمّ أنهى المسألة بقوله : (واستيفاء ذلك قد تكفّل به الزّمخشري في الكشّاف ، ... ، فتأمّل ذلك ...)^(١) .

٢ - ومع أنّ الرّصاع وافق الزّمخشري في أكثر أقواله ، إلّا أنّه قد يقسو عليه أحياناً في الردّ ، ومن ذلك قوله - بعد تعليقه على قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] - : (وانظر كلام أهل السنّة هنا في ردّهم على الزّمخشري في تعصّبه - لا جزاء الله خيراً - في جسارته ...)^(٢) .

غفر الله للرّصاع ، إذ لا حاجة لهذه الجِدّة .

٣ - وثمّة مسائل يلحظ فيها صدق تعقبات أبي حيّان للزّمخشري ، فيعدّد فيها الرّصاع بما ذهب إليه أبو حيّان ، ومنها :

- استشهد ابن هشام في العطف على المعنى بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [هود : ٧١] ، وذكر رأي الزّمخشري ، وكلام غيره ، فعلق الرّصاع بقوله : (قلت : كلام الزّمخشري

(١) الجمع الغريب ١٠٠ ، وانظر الكشّاف ٤١٠/١ .

(٢) الجمع الغريب ١٠٩ .

قد ردَّ عليه أبو حيَّان ، وجملة كلام الشيخ ذكرها أبو حيَّان ... (١) .

وبالجملة ، فقد أفاد الرصاع من الزخشي وآثاره ، نفع الله بعلمهما ، وغفر لنا ولهما .

موقف الرصاع من المختصر (الصفاقي) ت ٧٤٢ هـ :

يعدّ كتاب الجيد في إعراب القرآن الجيد من المصادر الرئيسة لكتاب الجمع الغريب ، فنقل عنه كثيرًا من الأقوال ، إلا أنّ هذه النقول لم تسلم من تعقّب الرصاع ، ومن ذلك .

١ - اختلف في التاء المحذوفة من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ... ﴾ [آل عمران : ٦٣] هل المحذوفة التاء الأولى أم الثانية ، وأبو البقاء يرى أنّ تاء المضارعة لا تحذف ، وردّ عليه المختصر بأنّ ذلك جائز ؛ لاجتماع المثليين .

فعلّق الرصاع بقوله : (... وما تأوّل به المختصر ما أبعد ...) (٢) .

٢ - ومن ذلك أنّ ابن هشام تكلم على أنّ الإضافة توجب البناء في الأسماء المبهمة ، وتأوّل بعض الآيات ، فعلق الرصاع بقوله : (وأمّا التأويل الثاني ، فوقع في كلام الزخشي ، وبحث معه أبو حيَّان ، وانتصر له المختصر ، والظاهر عندي ما قال أبو حيَّان ، وما أشار إليه المختصر فيه تجوز كثير ، فانظره ...) (٣) .

وثمّة مسائل أخرى ، وآراء عدّة ، وافق فيها الرصاع المختصر عليها ، واكتفى بقوله ، ومنها :

٣ - اختلف النحاة إذا اجتمع شرط وقسم ، فلا يّ منهما يكون الجواب ؟

فزعم أبو البقاء أنّ الجواب للشرط ، ورد عليه المختصر ، فعلق الرصاع بقوله : (والردّ متمكّن ...) (٤) .

٤ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهِمْ مِنْهَا سُبْحٌ وَأَمْسٌ وَسَمُومٌ وَطَبِيبٌ مُنِيبٌ ﴾ [هود : ٤٨] وذكر بعض الأقوال فيها ، وعلّق بقوله : (قلت : وتأمل كلام المختصر ، فإنّه منع إقامة الضمير نائبًا ، وقد قدّمنا في البقرة شروط ذلك ...) (٥) .

(١) الجمع الغريب ٦٤٠ .

(٢) الجمع الغريب ١٣٤ .

(٣) الجمع الغريب ٤١٠ ، وانظر الكثاف ٣٦/٢ ، والبحر المحيط ١٨٣/٤ .

(٤) الجمع الغريب ٤٣٠ .

(٥) الجمع الغريب ٦٣٧ .

موقف الرصاص من أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) :

اعتمد الرصاص على آثار أبي حيان ، وأخذ بآرائه وتوجيهاته في كثير من مسائل الكتاب بقناعة تامة ، وعبارة مؤدبة ، ومن ذلك :

١ - ذهب ابن هشام إلى أنَّ « مِنْ » تكون للبدل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [آل عمران : ١٠] .

فعلّق الرصاص بقوله : (فأبو حيان حصل في الآية أربعة أوجه ... وما ذكره في الحديث أشار إليه أبو حيان ...)^(١) .

٢ - اعترض أبو حيان أن يكون ﴿ قَائِمًا ﴾ صفة لقوله تعالى : ﴿ لَا إِلَهَ ﴾ [آل عمران : ١٨] ، وعلّل بأنّ فيه الفصل بأجنبي ... ، فعلق الرصاص بقوله : (قلتُ : واعتراضه ظاهر ، وما اعترض به الدماميني على أبي حيان ليس بصحيح ، فإنه زعم أنّ ما اعترض به أبو حيان قد احترز منه الزمخشري ، واستحضره ، واستند في ذلك إلى كلام التفتازاني ، وفسّر به كلامه ، ولا يصحّ شيء مما ذكرنا ، بل الصواب ما قال أبو حيان ...)^(٢) .

٣ - اختلف في (بَيِّن) هل هي ظرف متصرف ، أو أنّها اسم صريح .

فساق الرصاص آراء العلماء ، وأدلتهم ، ثمّ علّق قائلاً : (وأمّا التأويل الثاني ، فوقع في كلام الزمخشري وبُحِث معه أبو حيان ، وانتصر له المختصر ، والظاهر عندي ما قال أبو حيان ، وما أشار إليه المختصر فيه تجوّز كثير ، فانظره ...)^(٣) .

موقف الرصاص من المغرب (السمين الحلبي) ت ٧٥٦ هـ :

قدّمت في مبحث المصادر اعتماد أبي عبد الله الرصاص على كتاب الدرّ المصون ، وبيّنت أنّه نقل منه كثيراً ، وأخذ بآرائه وتوجيهاته ، ومع هذا فقد استدرك عليه ، وعلّق ، ورجّح بعض الآراء على رأيه ، ومن ذلك :

١ - استشهد ابن هشام في أقسام الحال بقوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران : ١٨] ، فعلق الرصاص بقوله : (وقد حصل المغرب في ذلك ستة أوجه ، وتتبّع كلّ وجه منها يطول ، فلننبّه

(١) الجمع الغريب ١٠٧ ، وانظر البحر المحيط ٣٨٧/٢ .

(٢) الجمع الغريب ١١٤ ، وانظر الدرّ المصون ٧٥/٣ .

(٣) الجمع الغريب ٤١٠ .

على زيادة لم تقع في كلام المُعَرَّب أو نظر فيه ... (١) .

٢ - أجاز ابن هشام أنَّ الجملة الاعتراضية يصح أن تكون إنشائية . واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] . فعقَّب الرصاع بقوله : (قلتُ : ما أشار إليه في الآية من الاعتراض لم يذكره المُعَرَّب ، والاعتراض فيها ظاهر ...) (٢) .

٣ - أجاز الزَّخْشَرِيُّ ، وتبعه ابن الحاجب إعراب ﴿ بُهْتَانًا ﴾ مفعول لأجله في قوله تعالى : ﴿ آتَاخُذُوهُ بُهْتَانًا ﴾ [النساء : ٢٠] ، فعقَّب الرصاع بقوله : (وهو ضعيف ؛ بما ذكر المعرب هنا ، فإنَّ شروط المفعول من أجله لم تتوفر ...) (٣) .

٤ - استشهد ابن هشام على أنَّهم يعبرون بالفعل عن الإرادة بقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ... ﴾ [الأعراف : ٤] ، وذكر عددًا من المباحث فيها ، والآراء ، فعلق الرصاع بقوله : (وتأمَّل كلام المُعَرَّب ، فإنَّ في بعضه نظرًا ...) (٤) .

موقف الرصاع من ابن الصائغ (ت ٦٧٦ هـ) :

نظرًا للعلاقة الحميمة بين كتاب المغني وبين ابن الصائغ الذي أعدَّ حاشية عليه ، فقد اطلع الرصاع على هذه الحاشية ، ونقل عنها ، وناقش صاحبها في بعض آرائه مرجحًا كفة ابن هشام في أغلبها ، ومن هذا :

١ - استشهد ابن هشام على أنَّ الباء تكون للاستعلاء بقوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَقِطَارٌ ﴾ [آل عمران : ٧٥] ، فعلق الرصاع بقوله : (قال ابن الصائغ : « هذا الكلام أخذه من كلام ابن أم قاسم ») .

قلتُ : ما أولعه بالردِّ عليه ، وهذا ليس بردٌ ؛ فإنَّ الشَّيْخَ ذكر ذلك دليلاً ، ... ، وهي فائدة أشار إليها ، وأظهرها ...) (٥) .

٢ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَاتِلٌ عَلَى ... ﴾ [الرعد : ٣٣] على أنَّ

(١) الجمع الغريب ١١٠ ، وانظر الدرّ المصون ٧٥/٣ .

(٢) الجمع الغريب ١٩٣ ، وانظر الدرّ المصون ٣٩٦/٣ .

(٣) الجمع الغريب ٢٥٠ ، وانظر الدرّ المصون ٦٣٤/٣ .

(٤) الجمع الغريب ٤٧٢ ، وانظر الدرّ المصون ٢٤٨/٥ .

(٥) الجمع الغريب ١٤٢ .

الهمزة لها الصّدر ، وجاء في جملة كلامه : (ولتعدّر ذلك) . فنقل الرّصاع تعليق ابن الصّائع : (لا يلزم من تعدّره عليك تعدّره على غيرك ؛ لإمكانه عند غيرك ...) .

قال الرّصاع : (ثُمَّ دعا بتيسير الفهم والعلم) .

ثُمَّ علّق بقوله : (قُلْتُ : هذا كلّ تهويل ، ودعاؤه بتيسير الفهم يلوح عليه التعريض بالشيخ ، وأين الثرى من الثريا ... ؟) ^(١) .

٣ - استشهد ابن هشام على أنّ « إذ » لا تخرج عن الظرفيّة ، بقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا لِعِمَّةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، وحكى ذلك عن الجمهور .

ونقل الرّصاع قول ابن الصّائع : (وما ذكر عن الجمهور معترض ؛ لأنّ سيويوه قد نصّ على أنّ المصدر المقدّر لا يعمل ، وهذا المقدّر هنا الظاهر أنّه مصدر ...) .

ثُمَّ علّق الرّصاع بقوله : (قُلْتُ : هذا اعتراض ضعيف ؛ لأنّ هذا المصدر لم ينحلّ إلى « أن » والفعل ، ولم يعمل عملاً صريحاً من النّصب والرفع ، وغير ذلك ، بل ظرف تعلق به ، والظروف من المعلوم أنّها تتعلّق بما فيه رائحة الفعل ، فكيف بالمصدر ، وما نصّ عليه سيويوه إنّما هو في المصدر المنحلّ ؛ لأنّه يؤدّي إلى حذف الموصول ، وإبقاء بعض صلته ، والله أعلم ...) ^(٢) .

٤ - ذهب ابن هشام إلى أنّ الهمزة للإنكار بمنزلة النّفي في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ أَرْجُلْ يَمْشُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٩٥] ، فعقّب الرّصاع بقوله : (ولما أنّ ذكر ابن الصّائع الثلاثة الأقسام ، قال : (سبحان الله ... !) ، جعل الهمزة في قوله : ﴿ أَلَمْ أَرْجُلْ ﴾ الآية للاستفهام الذي بمعنى النّفي ، وقابله بالقسم الأوّل ، ثُمَّ قال في : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ : إنّهُ استفهام بـ « هل » ، فظاھرهُ أنّه استفهام حقيقي ، وليس كذلك ، بل للإنكار مثل الهمزة هناك ، فهل هذا كلام من يصلح أن يردّ على كلام العلماء ... ؟

قُلْتُ : وهذا تشنيع وتبشيع لا طائل تحته ، فإنّ الشّیخ ليس في كلامه ما يقتضي أنّ « هل » هنا ليس معناها الاستفهام الحقيقي ، نعم غايته أنّ يُقال له : كيف تجعل هذا قسيماً للذي قبله مع أنّه قسم منه ؟ فله أنّ يقول : إنّما جعلته قسيماً له باعتبار أنّ ما قبله أتى فيه بالهمزة ، وهذا أتى فيه بـ « هل » ، وأحكامها مختلفة ، فلذلك صحّ أنّ يُجعل قسيماً له ...) ^(٣) .

(١) الجمع الغريب ١٦١ .

(٢) الجمع الغريب ١٧٦ ، وانظر الكتاب ١٨٩/١ .

(٣) الجمع الغريب ٧١٠ .

موقف الرصاص من الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) :

اهتم أبو عبد الله الرصاص بالكتب ذات العلاقة بكتاب مغني اللبيب ، وبكتب إعراب القرآن وقراءاته ، ومن هذه الكتب كتاب (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب) للدماميني وحاشيته على الكشف .

فنقل عنه ، وشرح ، وعلّق على بعض آرائه ، وردّ عليه في بعض اعتراضاته على الزّحشريّ ، وابن هشام ، ومن ذلك :

١ - ذكر ابن هشام أنّ « أن » تكون نافية كـ « إنّ » المكسورة ، فعلق الدماميني بقوله : (هذا هو كلام الزّحشريّ) ... ، (والشيخ لم يعترض عليه ، فإنّ فيه عمل ما قبل « إلا » فيما بعدها في غير المواضع المستثناة ...) .

ثمّ عقّب الرصاص بقوله : (قلتُ : أما في الموضع الأوّل ، فلم يعترض ، كما قال : ولعله لم يعترض له هنا ؛ لأنّه لم يذكره قصداً ، وإنّما تخلّص به من الوقوع في ادعاء أنّ « أن » بمعنى النفي ، ولم يستحضر الدماميني كلام الشيخ في الجزء الثاني في الموضع الذي ذكرنا عنه ...) (١) .

٢ - إذا تقدّمت النكرة على المعرفة ، فهل المبتدأ النكرة أم المعرفة ؟ مسألة خلافية أوردها ابن هشام ، واختار جواز الوجهين ، ودلّل على ذلك بأنّهما شبيهان بمعرفتين تأخّر الأخصّ منهما .

فاعترض الدماميني بأنّ هذا الدليل منافيّ للتحقيق عنده من أنّ الأخصّ يجب أن يكون مبتدأ . فعلق الرصاص بقوله : (قلتُ : وفي هذا الاعتراض نظر ؛ لأنّه إنّما قال ذلك تفرّعا على الخلاف المتقدّم الذي صدر به ، وبنى هذا الإلزام على مذهب الجمهور ، ولم ينبّه على تحقيقه ...) (٢) .

٣ - ذكر ابن هشام أنّ من الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، الجملة الواقعة بعد « الفاء » ، أو « إذا » (٣) جواباً لشرط جازم .

فعلق الرصاص بقوله : (كان ظهر لي أنّ هذا الكلام مشكل ، ثمّ وقفتُ على كلام الدماميني ، وأطال في البحث ، فلتذكّر بعض ما يمّسّ من كلامه ...) (٤) .

(١) الجمع الغريب ١٣٩ ، وانظر تحفة الغريب ١١/ب .

(٢) الجمع الغريب ١٧٨ ، وانظر تحفة الغريب ٧٩/٢ .

(٣) (إذا) التي للمفاجأة .

(٤) الجمع الغريب ٥٢٣ ، وانظر تحفة الغريب ١٦٤/ب .

٤ - ذهب ابن هشام إلى أنّ الهمزة للاستفهام الإنكاريّ في قوله تعالى : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ [الرّعد : ١٦] .

فاعترض الدّماميني بأنّه لا مانع أن تكون الهمزة للاستفهام التّوبيخي ، فعلق الرّصّاع بقوله : (قُلْتُ : وقريب من هذا الاعتراض اعترض عليه ابن الصايغ ، ...

إِنْ قُلْتُ : أيّ الكلامين أجرى على ما أسّسه الشّيخ في الفروق بين التّوبيخ والإنكار ؟ قُلْتُ : ما ذكره الدّماميني أظهر ؛ لأنّهم قد جعلوا شريكًا ، وهي الأصنام ، ونحتوها بأيديهم ، فهم قد وقع منهم ذلك ، ...

فإنّ قُلْتُ : ما سرُّ عدول الشّيخ عمّا ذكرناه ؟ قُلْتُ : لعلّه إنّما عدل عن ذلك ؛ لأنّ الإنكار والتّوبيخ في الغالب إنّما يكونان مع مخاطب ، وليس في الآية خطاب ... (١) .

هذه بعض النّماذج الّتي آمل أن تكون الصّورة اتّضحت بها لموقف الرّصّاع من العلماء ، فقد كان ينشد الصّواب ، ويتّبع الحقائق خدمة للعلم ، مع أمانة علميّة تحترم نصوص العلماء بكلّ دقّة ووضوح . وقد تركت كثيرًا من العلماء لم أعرض نماذج من مناقشات الرّصّاع لهم كسيبويه ، والتفتازاني ، والشّمّني ، وغيرهم ؛ استغناء بما ذكرت ، وبما سأذكر في المباحث اللاحقة إن شاء الله .



(١) الجمع الغريب ٧١٠ ، ٧١١ ، وانظر تحفة الغريب ١/١٤١ ب .

المبحث الثاني

آراؤه وتعليلاته

إنَّ من عايش كتاب «الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب» لأبي عبد الله الرِّصَّاع يتبيَّن له أنَّه إمام عالم فذٌّ ، ذو بصر ثاقب ، وشخصية علمية تكمن في تأصيل مسأله ، وتوظيف آراء السابقين توظيفاً حسناً ، مكَّنه من ذلك ثقافته الواسعة في معارف شتى ، وحده ذكاء ، مع قوة حفظ ، استطاع بموجبها أن يميِّز الآراء بكلِّ أمانة علمية ، فيعزوها لأصحابها ، ويضع المقال المناسب في المكان المناسب ، مع النقد والاستدراك والترجيح ، فبيَّن ما رآه غامضاً ، وبسط ما رآه مقتضياً ، وفصل ما كان مجملاً ، وربط المباحث النحوية والأوجه الإعرابية بالمسائل البلاغية ، والأصولية ، ...

فاستطاع بتوفيق من الله أن يقوم بجمع وترتيب آي مغني اللبيب خير قيام ، مع ما يحيط بطبيعة البحث من غموض ، يكمن في أنَّه سلك طريقاً لم تسلك من قبل فيما أعلم .

فمنهجه غريب لم يسبق إليه .

ومباحثه متشعبة ، ذات صلة بأفكار عقائدية ، وآراء فقهية ، وبلاغية ، مصادرها كتب الإعراب والتفسير ، ومادتها القرآن الكريم وقراءاته .

فاستطاع أبو عبد الله الرِّصَّاع أن يجمع ما افترق من الطرق ، مُجَلِّياً كلَّ ذلك بالتأصيل والدراسة ، بمنهج يقوم على الحوار ، والاستنتاج ، مع الاستدراك ، والتعليل والترجيح .



أولاً : الرّصاع وعبارة ابن هشام

كان أبو عبد الله الرّصاع فطناً دقيقاً ، يتنبّه على الخطأ في النصّ ، مع التصحيح والتعليل ، ومن ذلك :

١ - قال ابن هشام : (وقد اجتمعت التعدية بالباء ، وبالتضعيف في قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ... وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ ... ﴾ [آل عمران : ٣] ^(١) .

فعلّق الرّصاع بقوله : (كذا رأيته في النسختين ، وهو فساد لا شكّ فيه ، وصوابه : (وقد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف ، وهو الذي يناسب الآية ، ويكون في كلامه لفٌ ونشر باعتبار الآية معكوس ...) ^(٢) .

وما ذكره الرّصاع هو الصّواب ، وقد نبّه عليه محققا المغني ، فلعلّ الوهم من النسخ .

والخلاف في الفرق بين (نَزَّلَ) و (أنزل) معلوم ، وراجع في النصّ المحقّق ^(٣) .

٢ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ [آل عمران : ٢٨] فذهب إلى أنّ « مِنْ » للبيان ، والمعنى : ليس في شيء من ولاية الله ... ^(٤) .

فنقل الرّصاع أقوال العلماء في هذا ، وعلق بقوله : (والشيخ - رحمه الله - أطلق البيان على التبيين ، وهو كثير في كلامه ، وأظنّ أنّي وقفت على الفرق بين البيان والتبيين ...) ^(٥) .

وأقول وبالله التوفيق : إنّ جميع المصادر عبّرت بكلمة بيان ^(٦) و « بان » و « تبيين » تدور معانيها حول الظهور والوضوح .

وجاء في لسان العرب : (وقالوا : بان الشيء واستبان ، وتبين ، وأبان وبين بمعنى واحد) ^(٧) .



(١) المغني ص ٦٧٩ .

(٢) الجمع الغريب ١٠٢ ، وانظر المطوّل ص ٦٥٥ .

(٣) الجمع الغريب ١٠١ ، وانظر الكشاف ٤١٠/١ ، والبحر المحيط ٣٩/٢ ، والدّر المصون ٢١/٣ .

(٤) المغني ص ٤٢٢ .

(٥) الجمع الغريب ١١٨ .

(٦) انظر الأزهية ٢٣٢ ، وابن يعيش ١٠/٤ ، ١٠/٨ ، ورفض المباني ص ٣٣٨ .

(٧) اللسان (بين) .

ثانياً : آراؤه في الحروف والأدوات

١ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بَعِطَارٌ ﴾ [آل عمران : ٧٥] على أنَّ « الباء » للاستعلاء ^(١) .

فعلّق الرّصّاع بقوله : (قُلْتُ : « الباء » في الآية لا تتعيّن للاستعلاء ، بل قيل فيها بغير ذلك ...) ^(٢) .

وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام قال به الكوفيون ^(٣) ، إذ ذهبوا إلى أنّها بمعنى (على) ، ورجّحه ابن مالك ^(٤) .

٢ - ذهب ابن هشام إلى أنَّ « الواو » للمعّة في قوله تعالى : ﴿ يَالَيْتَنَانُرْدُ وَلَا نَكْذِبَ ... ﴾ [الأنعام : ٢٧] . ورجّح قوله على قول من قال : إنّها للتعليل ^(٥) .

فعلّق الرّصّاع بقوله : (الخوج لادعاء أنَّ « الواو » للتعليل في الآية ما فيها من الإشكال في قراءة النَّصْب في ﴿ وَنُكُونَ ﴾ ...) ^(٦) .

وما ذهب إليه الرّصّاع قال به الزّحشرى ^(٧) ، وفصل الأقوال فيها السّمين ^(٨) ، فراجع ذلك .

٣ - ذهب ابن هشام إلى أنَّ « اللام » الجارة تكون بمعنى « في » ^(٩) في قوله تعالى : ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقَّتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ [الأعراف : ١٨٧] .

(١) المغني ص ١٤٢ .

(٢) الجمع الغريب ١٤٢ .

(٣) معاني الأخفش ٢٢٤/١ ، وانظر الارتشاف ١٦٩٩/٤ ، والمساعد ٢٦٤/٢ ، والجمع ١٦١/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٢/٣ .

(٥) المغني ص ٤٦٩ .

(٦) الجمع الغريب ٣٩٢ .

(٧) الكشف ١٣/٢ .

(٨) الدرّ المصون ٥٩٠/٤ .

(٩) المغني ص ٢٨١ .

فعلّق الرّصّاع بقوله : (وهو جليّ ، ويحتمل أن تكون بمعنى (عند) ، فلا يتعيّن الاستدلال في الآية لما ذكروا ، والله أعلم ...)^(١) .

نعم ذكر مجيء اللام بمعنى « عند » ابن جنّي^(٢) ، وابن مالك^(٣) ، وأبو حيّان^(٤) ، والمرادي^(٥) .



ثالثاً : آراؤه في الإعراب والتراكيب

١ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ آيَاتٌ يِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران : ٩٧] ثمّ علّق بقوله : (وقول الزّمخشريّ في ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ : « إِنَّهُ عطف بيان »)^(٦) .

فعلّق الرّصّاع بقوله : (قلتُ : عطف البيان الصّحيح أنّه لا يكون إلّا في المعارف ، وقيل لا يكون إلّا في أخصّ معرفة ، وهي العلم ، وقيل : يجوز أن يكون في النّكرات ، وجمهور البصريين على الأوّل خلافاً لمن قال : (إنّ البصريين كلّهم قالوا ذلك))^(٧) .

الذي اختاره الرّصّاع هنا هو رأي جمهور البصريين^(٨) ، وأمّا الكوفيون فأجازوه في النّكرة^(٩) ، ووافقهم في ذلك الفارسيّ^(١٠) ، وابن جنّي^(١١) ، واختاره ابن عصفور^(١٢) ، وابن مالك^(١٣) .

(١) الجمع الغريب ٥٢٦ .

(٢) المحتسب ٢٨٢/٢ .

(٣) شرح التّسهيل ١٤٤/٣ .

(٤) ارتشاف الضّرْب ١٧٠٨/٤ .

(٥) الجنّي الداني ص ١٠١ .

(٦) المغني ص ٥٩٤ .

(٧) الجمع الغريب ١٧١ (بتصرّف) .

(٨) شرح التّسهيل ٣٢٦/٣ ، والارتشاف ١٩٤٣/٤ ، والمساعد ٤٢٣/٢ .

(٩) الارتشاف ١٩٤٣/٤ ، والأشْمُوني ٣٥٦/٢ .

(١٠) الحجّة ٢٥٨/٣ .

(١١) الارتشاف ١٩٤٣/٤ ، والأشْمُوني ٣٥٧/٢ .

(١٢) المقرب ص ٢٤٤ .

ومثلوا بقوله تعالى : ﴿ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ ﴾ [النور : ٣٥] . وما ذهب إليه الزّخشي في الآية مخالف للبصريين والكوفيين ؛ لأنّ فيه ردّ الأسماء من الأجناس على الأسماء ^(١) .

٢ - من المسائل التي تتجلى فيها آراء الرّصاع أنّ ابن هشام استشهد بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً ﴾ [آل عمران : ١٢٠] . في قراءة من قرأ بتشديد الراء مع ضمّها . ثمّ علّق بقوله : (والصّواب أنّه مجزوم ، وأنّ الضمّة إتباع كالضمّة في : « لم يشدّ » ، و « لم يرُدّ » ...) ^(٢) .

ثمّ علّق الرّصاع بقوله : (هذه القراءة ذكروا فيها أوجهها كلّها ضعيفة ، أقربها ما قال المصنّف ...) ^(٣) .

وما اختاره ابن هشام ورجّحه الرّصاع هو اختيار ابن الأنباري فيما حكاه أبو حيّان ^(٤) . وتخرّج سيبويه وجمهور البصريين ، إذ يرون أنّ الفعل مرتفع ، وليس بجواب للشرط ، وإنّما هو دالّ على جواب الشرط ، وذلك على نيّة التقديم ^(٥) .

وذهب المبرّد إلى أنّ الفعل ارتفع لوقوعه بعد فاء مقدّرة هي وما بعدها الجواب في الحقيقة ^(٦) . وأجاز الأوجه الثلاثة الفراء ^(٧) .

٣ - ومما رجّحه الرّصاع وعلّل له توجيهه ابن هشام لقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عَيْدًا ﴾ [المائدة : ١١٤] فذكر أنّ جملة ﴿ تَكُونُ لَنَا عَيْدًا ﴾ صفة لمائدة ، وذكر وجهاً آخر ، وهو احتمال أن تكون حالاً ^(٨) .

(١٣) شرح التسهيل ٣/٣٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٣ ، وانظر الارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والمساعد ٢/٤٢٤ .

(١) الكشف ١/٤٤٧ ، والمفصل ص ١٢١ ، وانظر الارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والأشعوني ٢/٣٥٧ .

(٢) المغني ص ٧١٧ .

(٣) الجمع الغريب ١٩١ .

(٤) الارتشاف ٤/١٨٧٣ ، وانظر الأشعوني ٣/٢٦١ .

(٥) الكتاب ٣/٦٦ ، وانظر الدّر المصون ٣/٣٧٤ .

(٦) انظر المقتضب ٢/٦٩ ، والبحر المحيط ٣/٦٣ ، والارتشاف ٤/١٨٧٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٣٢ ، وانظر الدّر المصون ٣/٣٧٦ .

(٨) المغني ص ٥٥٤ .

فعلّق الرّصاع بقوله : (أمّا إعراب الصّفة ، فهو ظاهر ، وأمّا إعراب الحال ففيه بُعد معنّى ...)^(١) .

وما اختاره الرّصاع هو اختيار أبي حيّان^(٢) .

٤ - ذهب ابن هشام إلى أنّ التمييز قد يأتي مشتقاً ، وأنّ الحال قد يأتي جامداً^(٣) ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ تُيُوتًا ﴾ [الأعراف : ٧٤] فردّد عليه الرّصاع بقوله : (هذا على خلاف الأصل ، وما سُمِعَ من ذلك لا يُقاس عليه ...)^(٤) .

الجمهور يشترطون اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تكلفوا ردّه بالتأويل إلى المشتقّ ، وعلّلوا ذلك بأنّه في معنّى الصّفة ، وهو اختيار الرّصاع . إلّا أنّ الحال تقع جامدة غير مؤوّلّة بالمشتقّ في سبع مسائل : أن تكون موصوفة ، أو دالّة على عدد ، أو على سعر ، أو طور ، أو تكون نوعاً لصاحبها ، أو فرعاً له ...^(٥) .

٥ - اختلف في إعمال « إنّ » النّافية ، فمنعه بعضهم ، وأجازه آخرون ، فحكى هذا الخلاف ابن هشام ، ناسباً المنع لسيبويه ، والفراء ، والإعمال للكسائي والميرد .

فعلّق الرّصاع بقوله : (جمهور البصريين على المنع في إعمال « إنّ » عمل « ليس » ، واختلف النّقل عن سيبويه ، وأكثر أهل الكوفة على المنع ...)^(٦) .

أقول وبالله التّوفيق : إنّ ما نسبته الرّصاع لسيبويه هو الصّواب ، فقد جاء في الكتاب :

(حدّثنا من نثق به أنّه سمع من العرب من يقول : (إنّ عمرًا لمنطلق) يخفّفون وينصبون)^(٧) ، فهذا نصٌّ على إعمالها .

وجاء فيه على إعمالها عمل ليس قوله : (وتكون « إنّ » في معنّى ليس)^(٨) .

(١) الجمع الغريب ٣٦١ .

(٢) البحر المحيط ٥٦/٤ .

(٣) المغني ص ٦٠٣ .

(٤) الجمع الغريب ٤٨٠ .

(٥) انظر هذا في ارتشاف الضّرْب ١٥٥٧/٣ ، والتّصريح ٦٠٩/٢ .

(٦) الجمع الغريب ٥٢٩ .

(٧) الكتاب ١٠٤/٢ ، ٢٢١/٤ .

(٨) الكتاب ٢٢٢/٤ .

وجاء دليلاً على عدم إعمالها قوله : (وحَدَّثني من لا أَتَهُمُ ، عن رجل من أهل المدينة موثق به ، أَنَّهُ سمع عربياً يتكلّم بمثل قولك : (إِن زَيْدٌ لِّذَاهِبٍ) ، وتكون في مَعْنَى (ما) ، قال الله ﷻ : ﴿ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ ^(١) أي : ما الكافرون إِلَّا في غرور ، وتصرف الكلام الى الابتداء ...) ^(٢) .
ومنع الفراء ^(٣) إعمالها .

وأجازه الكسائي ^(٤) ، والميرد ^(٥) ، وابن السراج ^(٦) .

هذه بعض نماذج من مسائل الكتاب الّتي تجلّت فيها آراء أبي عبد الله الرّصّاع ، وحقيقة الأمر أنّني تعمّدت الاختصار ؛ لأترك النصّ يتحدّث عن نفسه ، فكلّ مسألة تصلح للبحث ، وقد اجتهدت في التّعليق على المسائل أثناء التّحقيق ، والله أسأل التّوفيق والسّداد .



(١) الملك ، آية (٢٠) .

(٢) الكتاب ١٥٢/٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٤٥/٢ ، وانظر الارتشاف ١٢٠٧/٣ .

(٤) انظر رأيه في أمالي ابن الشّجري ، وشرح التّسهيل ٣٧٥/١ .

(٥) المقتضب ٣٥٩/٢ ، وشرح التّسهيل ٣٧٥/١ .

(٦) الأصول ٩٥/١ ، ١٩٥/٢ .

وانظر في المسألة الارتشاف ١٢٠٧/٣ ، والتّصريح ٦٦٥/١ .

المبحث الثالث

الخلاف النحويّ في كتاب الجمع الغريب

الخلافُ بين النحويين قديمٌ قدّم النحو نفسه ، ولا غرابة في هذا ؛ لأنّ الاختلاف طبعي بين الناس ، فكما يختلفون في الشكل واللّون ، واللّغة ، فإنّهم يختلفون في طريقة التفكير والقدرة على الاطلاع ، والاستيعاب ، والاستنباط والحفظ .

وليس هذا هو السبب الوحيد في نشوء الخلاف بين النحويين ، بل هناك عواملٌ نفسيّةٌ أوجدها ما جُبِلَتْ عليه النّفسُ البشريّة من حبّ الغلبة والظهور .

وأسابٍ أخرى اجتماعيّة ، كالتعصّب لمذهب معيّن ، أو لبلد ، أو لشخص ، وغير ذلك من الأسباب . فكان لهذا الخلاف نتائجٌ طيئةٌ مثمرة منها :

١ - ازدهار فنّ النّحو بخاصّة ، والفنون الأخرى بعمامة ، الّذي من عوامله التّنافس الشّديد بين العلماء ، وتشجيع الولاة والخلفاء لهم ، فاشتهر كثير من العلماء في كثير من الأقطار .

٢ - كثرة المؤلّفات الّتي أحاطت بمسائل العربيّة في حدود إنتاج واستيعاب العقل البشريّ .

٣ - طواعية اللّغة العربيّة ومرونتها ، وما تميّز به من المرونة والسعة والقوّة .

يكمن ذلك في طرح الآراء ، وعرض المسائل ، حتّى يُعبّر كلّ شخصٍ عن غرضه بما يناسب المقام بإيجاز أو إطناب ، أو باستخدام كلمة مكان أخرى ، فكثرت الآراء والتّوجيهات في المسألة الواحدة .

فبيّني كلّ منهم حكمه على قاعدة ، أو استنتاج ، أو ذوق سليم يحتكمون إليه .

فاتّسعت دائرة الخلاف النّحويّ ، حتّى أصبح لكلّ قطر مذهبٌ له سماتٌ تميّزه عن الآخر ، فنشأت المدارس النّحويّة ، وتميّزت اجتماعيّاً وجغرافيّاً .

ويكون الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة لكلّ منهم منهج وطريقة تخضع لطريقة تفكيره ووضعه الاجتماعيّ .

ولا أدلّ على ذلك من كثرة المؤلفات التي ألفت في الخلاف بين النحويين قديماً وحديثاً .

كما أنّ ثمة مسائل خلافية وآراء نحوية جاءت مبثوثة في المصادر النحوية على اختلاف أحجامها ، وأزمانها ، ومناهجها ، ومادتها العلمية .

ولعلّ من أهمّ هذه الكتب - التي جمعت كثيراً من مسائل الخلاف بين النحاة ، وحفظت كثيراً من آرائهم - كتاب مُغْنِي اللَّيْب عن كتب الأعراب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ .

وما أكثر الكتب التي عُنيّت بدراسته ، ومناقشاته ، فشرحه علماء مشاهير لهم قدم راسخة وباع طويل في فنّ النحو بخاصة ، وفي اللغة بعامة ، ومنهم الدماميني ، وابن الصائغ ، والسيوطي ، وابن الملاء ، ... وغيرهم .

وفريق آخر صرف همه لشرح شواهد الشعرية تأصيلاً ودراسة ، ومنهم السيوطي ، والبغداديّ .

وكتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب لأبي عبد الله الرّصاع (ت ٨٩٤ هـ) من الكتب التي عُنيّت بالمغني عناية خاصّة ، إذ إنّه جمع وترتيب لشواهد القرآنية من مباحث المغني ومسائله ، وترتيبها وفق ترتيب سور القرآن الكريم ، جمع فيه مؤلفه ما رآه متصلاً بالآية الواحدة في ترتيبها من آراء ومباحث نحوية وبلاغية ومنطقية وفقهيّة ، ... ، مستنده في ذلك كتب التّقييد ، والتّفسير ، والإعراب ، والقراءات ، والبلاغة ، وكتب الفقه ، وأصوله ، ... وغيرها .

ومن المسلم به عند من عُني بالبحث العلميّ ومسائل الخلاف كثرة الآراء والتّوجيهات والتّعليلات ، فقد يكون للشخص الواحد أكثر من رأي في مسألة واحدة ، وقد ينقسم علماء المدرسة الواحدة إلى فريقين مختلفي التّوجيه والتّعليل في المسألة أيضاً .

وبعد تسليمنا بهذا ، فمن الطّبعيّ أن نُسلم أنّ كتاب الجمع الغريب يحتوي على مسائل خلاقيّة تُبنى على خلاف في فنّ آخر ، فثمة مسائل تختلف فيها التّوجيه النَّحْوِيّ بسبب التّفسير ، وأخرى بسبب اختلاف القراءة ، وثالثة بسبب رواية شعر ، أو بسبب ذوق بلاغيّ ، أو قاعدة أصوليّة ، ... أو عكس ذلك .

وبعد دراسة كتاب الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب تبين لي أنّ الخلاف يمكن أن يُصنّف في المباحث التالية :

١- الخلاف في الحروف والأدوات :

أ - الكاف حرف على مذهب الجمهور ، ولا تخرج عن الحرفيّة إلاّ في الضّرورة .

• وذهب الفارسيّ والأخفش إلى القول باسميّتها في الاختيار .

• وهي عند ابن مضاء اسم أبداً ^(١) .

ب - ذهب الجمهور إلى أنّ « كَأَيْنَ » مركّبة من كاف التشبيه ومن « أي » الاستفهاميّة .

• وذهب ابن عصفور إلى أنّ الكاف زائدة .

• ويرى الجمهور أنّ تمييزها يكثر جرّه ، خلافاً لابن عصفور الذي يوجب جرّه بـ « من » ^(٢) ..

ج - ذهب ابن مالك إلى أنّ الواو قد تأتي للتقسيم .

• وذهب الرّمحشيريّ إلى أنّها للإباحة ، نحو : (جالس الحسن وابن سيرين) .

• وأجاز آخرون أن تكون بمعناها في التخيير .

فاعترض على ذلك ابن هشام عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنِّي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ ﴾ [النساء : ٣] بقوله : (قولهم : إنّ الواو فيها نائية عن « أو » لا يُعرَفُ ذلك في اللغة ، وإنّما يقوله بعضُ ضعفاء العرب والمفسّرين ، وأمّا الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهانيّ في كتابه المُسمّى بـ « الرّسالة المعربة عن شرف الإعراب » : القول بأنّ الواو في الآية بمعنى « أو » عجزٌ عن درك الحقّ ...) ^(٣) .

وتبعه الرّصاع بقوله : (ولا شكّ أنّهم ليس لهم دليلٌ قويّ على ذلك) ^(٤) .

ومجيء الواو بمعنى « أو » يراه كثير من النّحويين ^(٥) .

والخلاف في مثل هذا كثير في الجمع الغريب كالخلاف في :

• مجيء الباء للاستعلاء ، ص ١٤١ .

(١) انظر : الكتاب ٤٠٨/١ ، وارتشاف الضرب ١٧١٣/٤ ، والجنى الداني ص ٧٨ ، والمغني ص ٢٣٨ ، والجمع الغريب ص ٣٣ .

(٢) انظر المسألة في : شرح الحمل لابن عصفور ٥١/٢ ، والارتشاف ٧٨٩/٢ ، والمغني ص ٢٤٧ ، والجمع الغريب ص ١٠٢ .

(٣) المغني ص ٨٥٧ ، ٨٥٨ .

(٤) الجمع الغريب ٢٣٥ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ٣٦٣/٣ ، والجنى الداني ص ١٦٦ ، والمجمع ٢٢٩/٥ .

- وفي معاني اللام ، ص ٢٥١ .
- وفي مجيء « لو » بمعنى « إن » ، ص ٣٥٨ .
- والخلاف في « مهما » أهي اسم أم « لا » ، ص ٤٩٨ .
- والخلاف في مجيء « على » بمعنى اللام ، ص ٧٠٨ .

٢- الخلاف في بنية الكلمة :

أ - من شواهدا لمغني قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَلَمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [آل عمران : ١ ، ٢] ،
ثم نقل ابن هشام الخلاف فيها ، أنه قيل :

هي حركة الساكنين ، وإنما لم يكسروا ؛ حفظاً لتفخيم اللام ^(١) .

وقيل : هي حركة الهمزة نقلت . وأردف قائلاً :

(وكلّ هذا خروج عن الظاهر لغير داع ، والصواب أن كسرة الميم إعرائية ، ... ، وليس لهمزة
الوصل ثبوت في الدرج ، فتنتقل حركتها إلّا في ندور ...) ^(٢) .

فنقل الرصاع خلافاً طويلاً ، وذكر آراء وتعليقات متعدّدة يمكن أن تلخص في الآتي :

١ - أن سيويه قال : تحريك « الميم » لالتقاء الساكنين مع « اللام » ، ووقع الفتح
للتخفيف ؛ لأجل وجود الياء قبل ، كما قيل في « أين » ، ولأجل تفخيم اللام ^(٣) ،
وهذا هو الذي نقل ابن هشام .

٢ - أن الفتح لأجل النقل ، قال به الفراء ^(٤) ، والزّمخشري ^(٥) .

٣ - جواز الوجهين ، قاله الزّجاج ، ونقله عن أهل البصرة ^(٦) .

ب - من شواهد مغني اللبيب قوله تعالى : ﴿ لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خَبَالًا ﴾ [آل عمران : ١١٨] . فذكر
الرّصاع ما فيها من حيث الإعراب ، ثم قال :

(١) المراد حركة الميم في : ﴿ أَلَمْ يَلَمْ لَا ﴾ .

(٢) المغني ص ٧١٩ .

(٣) الكتاب ١٥٤/٤ .

(٤) نقل أبو حيان في البحر المحيط ٣٧٤/٢ ، وانظر الدرّ المصون ٧/٢ .

(٥) الكشاف ٤١٠/١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/١ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١٤٨/١ ، والكشاف ٤١٠/١ ، والتبيان ٢٣٥/١ ، والبحر
المحيط ٣٧٣/٢ ، والدرّ المصون ٧/٢ .

(تنبيه : وقع بيني وبين بعض الأصحاب مذاكرة ... ، باعتبار التصريف ، والحاصل أنّهما مادّتان مختلفتان : (آلى) بالمد ، أو (ألا) بالقصر ، فتصريف الأوّل ظاهر ؛ لأنّ مضارعه (يُؤلي) بضمّ الياء ، فحذفت الهمزة الأولى جرّياً على القاعدة المعلومة في ذلك ؛ لأجل النّقل مع همزة المتكلم ، وحذف الباقي حملاً عليه ، ثمّ قلب ما بعدها واواً ؛ لأجل الضمّ قبلها ، والمصدر (إيلاء) على القياس في (أفعل) على وزن (إفعال) واسم الفاعل (مولى) حذف الهمزة أيضاً حملاً على المضارع .

واسم المفعول (مؤلى منه) ، واسم الزّمان ، واسم المكان كذلك .

وأما تصريف (ألا) فهو ثلاثي على وزن (فعل) (واوي اللام لقولهم : (ألوت) .

والمضارع (يألوا) بمعنى (قصّرت) .

والمصدر (أُلوا) مثل (عُتوا) قياساً .

واسم الفاعل : (آل) ، واسم الزّمان ، والمكان : (مآل) على وزن (مفعّل) ، فإذا دخل الهمز على ذلك وقع تسهيل الثانية على القاعدة ، وتصريف هذا من الأمور المعلومة في باب التصريف ...)^(١) .

ج - ومن هذا الخلاف في تصغير (لَيْلَة) في بيت المتنبي :

أَحَادُ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَابِ * لَيْلَاتُنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي

إذ صُغِّرَتْ عَلَى (لَيْلَة) ، والمسموع (لَيْلِيَّة) بزيادة ياء بعد اللام^(٢) .

وما عدّه ابن هشام جهلاً من المتنبي في البيت سبق إليه الحريري^(٣) ، وبيان المسألة في تصغير (لَيْلَة) .

أنّ الوزنيين واردان فيها ، أحدهما مقيس وهو (لَيْلَة) ، والثاني سماع على غير قياس حكاه سيويه في قوله : (ومّا يحقرّ على غير بناء مُكَبَّرَه المستعمل في الكلام (إِنْسَانٌ) ، فتقول : (أُنَيْسيانٌ) ... ، ومثل ذلك (لَيْلَة) تقول : (لَيْلِيَّة) ، كما قالوا : ليالٍ ...)^(٤) .

ونسبه ابن منظور للفرّاء في قوله : (وتصغير (ليلة) : (لَيْلِيَّة) أخرجوا الياء الأخيرة من مخرجها في الليالي ، ... ، وقال الفرّاء :

(١) الجمع الغريب ١٨٨ .

(٢) المغني ص ٨٥٨ ، وانظر الجمع الغريب ٢٣٦ .

(٣) درّة الغواص ص ١٨٤ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢٧١/١ .

(٤) الكتاب ٤٨٦/٣ .

(لَيْلَةٌ) كانت في الأصل (لَيْلِيَّةٌ) ؛ ولذلك صُغِّرَتْ (لَيْلِيَّةٌ) ... (١) .

وقال الرضوي : (وقالوا في تصغير (لَيْلَةٌ) (لَيْلِيَّةٌ) كما في (أنيسيان) وكأنه تصغير (ليلاه) ... (٢) ، وقال في موضع آخر : (وكذا قياس (ليالٍ) أن يكون جمع (ليلاه) ، ومثله في التصغير (لَيْلِيَّةٌ) ... (٣) .

وفي الهمع : وقد يُستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب الشمس (مغيربان) ... ، وفي (لَيْلَةٌ) (لَيْلِيَّةٌ) ، وفي (رَجُلٌ) (رَوَيْجِلٌ) ... (٤) .

وقال البغدادي : (وتصغير (لَيْلَةٌ) على (لَيْلِيَّةٌ) هذا هو القياس ، ومثله ما رآه بعض النحويين جائزاً ، على أن منهم من ذهب إلى أن (لَيْلِيَّةٌ) ليس مصغراً (لَيْلَةٌ) ، وإنما هو مصغر (ليلاه) ، وعليه جمع (ليالٍ) ومثل هذا لا يُعدُّ لحناً ... (٥) .

والغرض من هذا التصغير التعظيم (٦) .

وانظر نماذج من هذا ص ١٩١ ، ١٩٥ ، ٦٥٩ ، ... وغيرها .

٢- الخلاف في الجمل والتراكيب :

أ - أجاز الزمخشري أن تكون « إذ » في محل رفع (٧) في قوله تعالى : ﴿ إِذْ بَعَثَ ﴾ [آل عمران :

١٦٤] .

فرد ابن هشام بقوله (فمقتضى هذا أن « إذ » مبتدأ ، ولا نعلم لذلك قائلاً ...) (٨) .

فعلق الرصاع بقوله : (... ، والحاصل أن الخبر يجب حذفه ، ونيابة الحال عنه بشرط أن يكون المبتدأ مصدراً ، أو في حكم المصدر بإضافة إلى ما تحصل به المصدرية ، ويكون ذلك المصدر عاملاً في

(١) اللسان (ليل) .

(٢) شرح الشافية ٢٧٧/١ .

(٣) شرح الشافية ٢٠٦/٢ ، وانظر التصريح ١٥٢/٥ .

(٤) الهمع ١٤٨/٦ .

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ١٧٣/١ .

(٦) معجز أحمد ٢٩٨/١ ، وشرح مشكل شعر المتنبي ص ٧٣ .

(٧) الكشاف ٤٧٧/١ .

(٨) المغني ص ١١٢ .

صاحب الحال ... ثم إنهم يقدرون الخبر « إذ كان » في الماضي ، و « إذا كان » في المستقبل ... ، واستدلوا على ذلك في محله بدخول الواو على تلك الجملة السادة مسدّ الخير في قوله ﷺ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » ... (١) .

ب - اختلف في عمل اسم الفاعل إذا وصف في الاختيار ، فمنعه جماعة من النحويين ، وأجاز ابن هشام الوصف بعد العمل (٢) .

والحاصل أن النحويين اختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه إذا وصف بطل عمله سواء أكان ذلك بعد العمل أم قبله ، وهو مذهب الجمهور (٣) .
والثاني : جواز العمل مطلقاً (٤) .

والثالث : التفصيل ، وهو الذي ذهب إليه ابن هشام (٥) .

فعلّ الرّصاع بقوله : (ووجه الأقوال أن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل ، فإذا وصف ضَعُفَ الشَّبه ؛ لأجل وجود ما لا يمكن وجوده في الفعل ، فإن راعينا ذلك قلنا بمنع العمل ...) (٦) .

ج - ومن هذا أن الزّخشيّ أجاز الاعتراض بين ركبي الجملة بسبع جمل ، وعدّها ابن مالك أربع جُمْل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ ... ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٥ - ٩٧] ، وفصل القول ابن هشام في هذا (٧) .

فعلّق الرّصاع بقوله : (ما ذكره الزّخشيّ بناء على أصل الجمهور في صحّة الاعتراض بأكثر من جملة ، خلافاً للفراسي) (٨) .

(١) الجمع الغريب ٢١٢ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١ ، وشرح التسهيل ٢٨٠/١ ، والارتشاف ١٠٩٢/٣ ، والمساعد ٢١٠/١ ، والتّصريح ٥٧٦/١ .

(٢) المغني ص ٥٩٢ .

(٣) شرح التسهيل ٧٤/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، والتّصريح ٢٧١/٣ ، والصبان ٢٩٣/١ .

(٤) يُنسب هذا للكسائي في شرح التسهيل ٧٤/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ .

(٥) قاله ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٤/١ ، وتبعه أبو حيّان في الارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، وابن هشام في المغني ص ٧٦٦ .

(٦) الجمع الغريب ٣٢٠ .

(٧) المغني ص ٥٩٢ .

(٨) الجمع الغريب ٤٨٦ ، ٥٩٦ .

وانظر في المسألة شرح التسهيل ٣٧٨/٢ ، والمساعد ٥٣/٢ .

إِلَّا أَنَّ الَّذِي فِي كُتُبِ الْفَارْسِيِّ لَا يَفِيدُ هَذَا ^(١) .

وللّذمّامين مناقشة لطيفة في هذه المسألة ، فانظرها هناك ^(٢) .

والنّماذج في هذا المبحث كثيرة ، منها :

- الخلاف في دخول « حتّى » على الجملة الاسميّة ، ص ٢٠٠ .
- والخلاف في لزوم النّون للام القسم ، ص ٢٠٨ .
- والخلاف في تقديم الحال على عاملها ، ص ٢٢٥ .
- والخلاف في حذف مفعولي ظنّ وأخواتها ، ص ٢٢٦ .
- والخلاف في الخفض على الجوار في النّعت والتّأكيد ، ص ٣٢٩ ، ٣٣١ .
- والخلاف في أوّل المتنازعين ، ص ٤٤١ ، ... وغير ذلك .

٤- الخلاف في التّوجيه النّحويّ :

تعدّد الأوجه الإعرابيّة من أهمّ المباحث النّحويّة الّتي اهتمّ بها ابن هشام في المغني ، وأورد نماذج متعدّدة لاختلاف الآراء في هذا ، ذكر هذه الأوجه الرّصاع ، وأضاف إليها آراء وتوجيهات بالاختيار والتّرجيح ، أو بالاجتهاد والاحتجاج ، وتما ورد في الجمع الغريب من هذا :

أ - اختلف العربون في موقع المصدر من الإعراب في قولهم : (عسى زيد أن يقوم) .

فذكر ابن هشام فيها أربعة أوجه :

- النّصب على الخبريّة ، وقيل : على المفعول ، وقيل : على إسقاط الخافض ، وقيل : بدل من

المرفوع وسدّ مسدّ الجزأين ^(٣) .

واختار الرّصاع الأوّل ، وذكر أنّ سبب تعدّد الأوجه لثلاثين بالمصدر عن الجثة ^(٤) .

ب - ومن هذا اختلافهم في إعراب ﴿ كَلَالَةٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ ﴾

(١) الحجّة ٢٧٥/٦ ، والمسائل الخليّات ص ١٤١ .

(٢) تعليق الفرائد ٢٧٢/٦ ، وانظر الجمع الغريب ص ٣٩٢ .

(٣) المغني ص ٤٣ .

(٤) الجمع الغريب ٢١٦ .

يُورَثُ كَلَالَةً... ﴿ [النساء : ١٢] . فذكر ابن هشام فيها ثلاثة أوجه ^(١) ، ووافقه الرصاع ^(٢) ، ونقل عن أبي حيان غيرها ^(٣) ، وضعف بعضها الرصاع ، وانظر المسألة في الدرّ المصون وأقوال العلماء فيها ^(٤) .

ج - ومن ذلك اختلافهم في إعراب ﴿ الصَّابُؤْنَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابُؤْنَ وَالنَّصَارَى ﴾ [المائدة : ٦٩] .

فذكر ابن هشام الأوجه فيها ، وذكر شروط العطف على المحل ^(٥) . وذكر بعض الشواهد ، وأفاض الرصاع في التوجيه والتعليل وآراء العلماء ، وإن كان عدّ بعضها مرجوحاً ^(٦) . والنماذج من هذا أكثر من أن تُحصى ، وانظر ص ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٧٣ ، ٣٦٠ ، ٣٩٧ ، ... إلى آخره .

هـ - الخلاف في التعليل :

أ - قرئ في النساء [٩٥] ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ .

وفي سورة الحديد [١٠] ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ بالرفع .

وعلل بأن السرّ في ذلك أنّ آية النساء قبلها جملة فعلية ؛ فساوى بين الجملتين في الفعلية ^(٧) .

وفسر هذا التعليل الرصاع بقوله : (فكأنّه يقول : إنّما اتفقوا على النصب في سورة النساء ؛ لأجل التشاكل في الجمل الفعلية ...) ^(٨) .

ب - اختلف في سبب البناء في اسم الزّمان في قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ ... ﴾ [المائدة :

١١٩] أهو لشبه الحرف فقط ، أو لشبه الحرف ، وغيره من المبنيات ^(٩) ؟

(١) المغني ص ٦٨٤ .

(٢) الجمع الغريب ٢٤٣ .

(٣) البحر المحيط ١٨٨/٣ .

(٤) الدرّ المصون ٦٠٦/٣ .

(٥) المغني ص ٦١٧ .

(٦) الجمع الغريب ٣٤٥ - ٣٥٠ ، وانظر البحر المحيط ٥٣١/٣ ، والدرّ المصون ٣٥٣/٤ .

(٧) المغني ص ٧٤٧ .

(٨) الجمع الغريب ٢٨٦ .

(٩) الجمع الغريب ٣٧٣ .

فالبصريون علّلوا البناء بالمشاكلة ^(١) .

فعلّق الرّصاع بقوله : (قُلْتُ : هي علّة باطلة ؛ إذ لو كانت موجبة للبناء لئني ما أضيف إلى الضمير ؛ لأجل التشاكل ...) ^(٢) .

واختار ابن مالك علّة أخرى وهي شبه الحرف ^(٣) .

فردّ الرّصاع بقوله : (قُلْتُ : وما قاله باطل ؛ لأنّه يلزم على قوله لزوم البناء في جميع حالات الإضافة ...) ^(٤) .

ج - اختلف في التاء من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ [آل عمران : ٦٣] .

فذهب أبو البقاء إلى أنّ الفعل ماض ، وعلّل بأنّ حرف المضارعة لا يُحذف ^(٥) .

فخطأه ابن هشام ، وذكر أنّ المحذوف التاء الثانية ، واستدلّ بكثرته في القرآن ^(٦) .

وتابعه الرّصاع قائلاً : (الآية وما أشبه ذلك يدلّ على أنّ ثمّ حذفاً ، وأنّه مضارع لا ماضٍ ، إذ لو كان ماضياً للزم دخول « التاء » في الفعل) ^(٧) .

وانظر من أمثلة هذا ص ٢٠٥ ، ٢٦١ ، ٣٢١ ، ٤٣٥ ، ٥٢٧ ، ... إلى آخره .

٦- الخلاف في التأويل :

أ - من شواهد المغني قوله تعالى : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ... ﴾ [النساء : ٩] .

قال ابن هشام : أي : وَلِيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ شَارَفُوا أَنْ يَتْرَكُوا ... وإنما أولّنا التّرك بمشارفة التّرك ؛ لأنّ الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجّه إليهم قبل التّرك ؛ لأنّهم بعده أموات ...) ^(٨) .

(١) البيان ٣١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٧/٣ ، وابن يعيش ١١٨/٤ .

(٢) الجمع الغريب ٣٧٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢٥٥/٣ .

(٤) الجمع الغريب ٣٧٤ .

(٥) التبيان ٢٦٨/١ .

(٦) المغني ص ٨٠٨ ، وانظر الكتاب ٤٧٦/٤ ، والتصريح ٤٨٣/٥ .

(٧) الجمع الغريب ١٣٤ .

(٨) المغني ص ٣٤٧ .

وذكر الرّخشي أنّ سبب تأويل التّرك بالمشاركة ؛ ليرتّب الجواب على ذلك ^(١) ، واستحسنه الدّماميني ^(٢) ، وأنكر ابن الحاج وبدر الدّين ابن مالك ^(٣) مجيء « لو » للتّعليق في المستقبل ^(٤) .

فعلق الرّصاع بقوله : (يتقرّر هذا التّأويل ؛ لأجل هذا المعنى على كلّ قول ، سواء قلنا الخطاب للأوصياء ، أو لغيرهم ...) ^(٥) .

ب - ومن هذا اختلافهم في التّضمن في الأمور الّتي يتعدّى بها الفعل القاصر . إذ قال ابن هشام : (ومن ذلك التّضمن مثل : « رحبتكم الدار » ؛ لتضمّنها معنى « وسع » ...) ^(٦) .

وذهب بعضهم إلى أنّه نُصب على نزع الخافض ، أي : رحبت بكم . مستدلاً بأنّ التّضمن ليس بقياس وباب حذف الخافض أكثر ^(٧) .

قال أبو عبد الله الرّصاع : (وفي هذا الدّليل نظر) ^(٨) .

ج - من شواهد المغني قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ... ﴾ [الأعراف : ١٧٢] .

قال ابن عبّاس وغيره : لو قالوا : « نعم » لكفروا .

قال ابن هشام : (ووجهه : أنّ « نعم » تصديق للخير بنفي أو إيجاب ؛ ولذا قال جماعة من الفقهاء : (إذا قال : (أليس لي عندك ألف) إذا قال : (بلى) لزمته ، ولو قال : (نعم) لم تلزمه ...) .

وقال آخرون : لم تلزمه فيها ، جرّوا في ذلك على مقتضى العرف ، لا اللّغة ...) ^(٩) .

(١) الكشاف ٥٠٤/١ .

(٢) تحفة الغريب ٩٨/ب .

(٣) انظر رأيه في الارتشاف ١٨٩٨/٤ ، والمغني ٣٤٧ .

(٤) شرح الألفيّة ص ٧١١ .

(٥) الجمع الغريب ٢٤٠ .

(٦) المغني ص ٦٨١ .

(٧) انظر : المقتصد ٦١٦/١ ، وشرح التّسهيل ١٥٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٥/١ ، وارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤ ، والهمع ٩/٥ .

(٨) الجمع الغريب ١٨٨ .

(٩) المغني ص ١٥٣ .

ونازع السُّهيليّ وغيره في المحكيّ عن ابن عباس في الآية ، متمسّكين بأنّ الاستفهام التقريري خير موجب ^(١) .

ومن النّماذج على هذا انظر ص ٢٣٤ ، ٣٩٦ ، ٦٠٠ ، ٦٥٤ ، ... وغيرها .

٧- الخلاف في فهم النصّ :

أ - « بلى » حرف جواب يختصّ بالنفي ، ويفيد إبطاله ، سواء أكان مجرداً ، أم مقروناً بالاستفهام الحقيقيّ ، أو التقريري .

ولذا اختلف في قول ابن عباس في تفسير قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ... ﴾ [الأعراف : ١٧٢] .
إذ قال ابن عباس : (لو قالوا : « نعم » لكفروا) .

قال ابن هشام : (ونازع السُّهيليّ وغيره في المحكيّ عن ابن عباس ، متمسّكين بأنّ الاستفهام التقريري خير موجب) ^(٢) .

فعقّب الرّصاع قائلاً : (قلتُ : قول السُّهيليّ هذا يدلّ على أنّ المراد عنده بالتقرير الإنكار ، ولا يتقرّر فهم كلامه إلّا على ذلك ، وهذا قدّمناه عن صاحب التلخيص ، وهو الذي فهم التفتازاني عليه كلام صاحب التلخيص ...) ^(٣) .

ب - قدّرت الواو في قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَفْسُهُمْ ﴾ [آل عمران : ١٥٤] بـ « إذ » .
قال سيبويه : كأنّه قال : إذ طائفة في هذه الحال ، فإنّما جعله وقتاً ، ولم يرد أن يجعله واو عطف ، وإنّما هي واو الابتداء ...) ^(٤) .

فعقّب ابن هشام بقوله : (وقدّرها سيبويه والأقدمون بـ « إذ » ولا يريدون أنّها بمعناها ، بل يريدون أنّها مع الفعل قيد في الفعل السّابق ...) ^(٥) .

(١) أمالي السُّهيليّ ص ٤٤ ، وانظر شرح المقدّمة الجزوليّة ١١٥٩/٣ ، وشرح الجمل ٤٨٥/٢ ، والرّضيّ ٤٢٦/٤ ، والجنّي الدّاني ص ٤٢٢ ، والارتشاف ٢٣٦٩/٥ .

وانظر المسألة في موضعها من الجمع الغريب ٥٠٩ .

(٢) المغني ص ١٥٣ ، وانظر أمالي السُّهيليّ ص ٤٤ .

(٣) الجمع الغريب ٥١٤ .

(٤) الكتاب ٩٠/١ .

(٥) المغني ص ٤٧١ ، وانظر حروف المعاني ص ٣٦ ، ومعاني الحروف ص ٦٠ ، والصاحبيّ ص ١٥٧ ، والأزهية ص ٢٣٣ .

وتأول المختصر أنها بمعناها في الظرفية .

وانظر بسط هذا في محله من البحث ^(١) .

ج - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران : ٣٥] فقال :
(يجوز في الضمير المنفصل ثلاثة أوجه :

الفصل ، وهو أرجحها ، وأضعفها الابتداء ويختص بلغة تميم ، والتوكيد ...) ^(٢) .

فانتقد الدماميني عبارة الشيخ بأن فيها تناقضاً ، وعلل بأنه إذا كان أرجحها الفصل كان الابتداء راجحاً ، وقد صرح بأنه أضعفها ، وهذا يقتضي المشاركة في الضعف مع الرجحان) ^(٣) .

فرد الرصاع بقوله : (وهو اعتراض لا طائل تحته ، والمعنى جلي عن هذا كله ...) ^(٤) .

وانظر من النماذج في هذا المبحث ص ٥٢٠ ، ٥٢٧ ، ٦١٠ ، ٦٥٢ ، ... وغير ذلك .



(١) الجمع الغريب ٢٠٢ .

(٢) المغني ص ٧٢٢ .

(٣) تحفة الغريب ل ٢٢٤ / ٢ .

(٤) الجمع الغريب ١٢٥ ، وانظر في المسألة : الكتاب ٣٩٢ / ٢ ، والنوادر ص ١٥٤ ، والارتشاف ٩٥٩ / ٢ ، ولغة تميم ص ٥١٦ .

المبحث الرابع

المباحث البلاغية في كتاب الجمع الغريب

أدّى ولع أبي عبد الله الرّصاع بالمغني ومباحثه ، وطبيعة شواهد ، وآراء البلاغيين وتطبيقاتهم إلى الجمع بين الحسنيين ، فبيّن ذلك في المقدمة قائلاً :

(ولا يعترض معترض عليّ في إدخال بعض مسائل ضرورية من علم البيان ، أو غيره) ، ويقول : (إنهم نصّوا على أنّ إدخال علم في علم من التّخليط ؛ لأنّ الشّيخ في آخر الكتاب أجاب عن نفسه بما يصلح جواباً عني ، قال : لأنّ كتابه وضعه لإعانة المفسّر على أمور ضرورية من علم البيان ، ...) ^(١) .

١ - استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ [آل عمران : ٣٦] لما أنّ ذكر الاعتراض بأكثر من جملة ، فعلق الرّصاع - بعد أن ذكر أقوال العلماء - بقوله : (ولا حاجة إلى هذا كلّ إن جوّزنا الاعتراض بأكثر من جملة ... والظاهر ما ذكر صاحب التّليخيص ...) ^(٢) .

ثمّ تحدّث بعد ذلك عن سرّ التّأكيد في الآية بـ « إِنَّ » فذكر أنّ التّفنّازاني علّل هذا بإظهار التحسّر على فقد ما طلبته .

ثمّ علّق بقوله : (تأمل هذا الكلام ، وكثيراً ما يشير أهل البيان إلى نوع من هذا ، وهي أمور غير مطّردة لهم في غالب الحال ، والله أعلم ، وإنّما هي بحسب المقال ، والحال ...) ^(٣) .

٢ - قال ابن هشام : (والخطاب في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ [آل عمران : ٨٠] على القراءتين ، التفات) .

(١) الجمع الغريب ٢/ب .

(٢) الجمع الغريب ١٢٧ ، وانظر التّليخيص ٤٠ ، ٦٣ ، وانظر المطوّل ص ٥٠٠ .

(٣) الجمع الغريب ١٢٧ ، وانظر المطوّل ص ١٧٩ .

ثمّ نقل قول التفتازاني : (ورجّح حذف المبتدأ بأنّه أكثر ما يُحمَل عليه أولى ، وبأنّ سوق الكلام للمدح لحصول الصبر له ، والإخبار بأنّ الصبر الجميل أمثل لا يدلّ على حصوله ...) .

فعلّق الرّصاع بقوله : (وما قيل إنّ الأولى حذف المبتدأ لحصول فائدة الحصر ، فكلام ساقط ؛ لأنّ الآية ليس فيها ما يوجب حصراً ، فتأمّله . وما رجّح به التفتازاني لا يخلو من بحث ...)^(١) .

هذه بعض النّماذج من المباحث البلاغية في كتاب الجمع الغريب تدلّ على تمكّن الرّصاع وطول باعه في الإحاطة بمصادر المسائل البلاغية .

أسأل الله أن يزيدنا فهماً لكتابه ، وأنّ يعلمنا منه ما جهلنا ، ويذكّرنا ما نسينا .



(١) الجمع الغريب ٦٧٤ ، وانظر التلخيص ص ١٠٣ ، والمطول ص ١٤٢ ، وعروس الأفراح ٤٠٥/١ .

القِسْمُ الثَّانِي

النَّصُّ الْمُحَقَّقُ

[illegible]

الموصلة الأخيرة من الجزء الأول

[illegible]

كلية الشريعة الإسلامية
جامعة القاهرة

جميع جيع هذا الكتاب ورونة
إذن نأمل زاوية إحصاءة

١٥٠

المرفقة الاثني في (ح)

٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

المستوفى

[illegible]

التي هي من سائر

قال الشيخ الامام

والشيخ ابو جعفر

الحاكم القمي انه لم يلقه الا في بلاد الشام وادركه حلة واحدة شريفة من اهل البيت

ورأى على ابي القاسم والامام في كنفه وروى عنه في كتابه في مناقب اهل البيت

والاعلام والرجال في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

بالاسلام في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

مطابق ما في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

اعين بالشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

وروى عن ابي القاسم في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

الشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

والشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

والشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

والشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

والشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

والشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

والشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

والشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

والشيخ الامام في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

في كتابه في مناقب اهل البيت في كتابه في مناقب اهل البيت

المعرفة الشافية في (ح)

[illegible][illegible]

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ *

١٠٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، (صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ) .

قال الفقير إلى ربه :

هذه السورة الكريمة العظيمة ذكر الشيخ - رحمه الله - فيها آيات كثيرة تقرب من المنة ، فأولها :

قوله تعالى : ﴿ آلم ... ﴾ [١] ^(١) .

ذكرها - رحمه الله - في الجهة الرابعة استطراداً ^(٢) ، وقد أشرنا إلى ذلك في : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ في الفاتحة ^(٣) ، فلا نعيده ^(٤) .

والحاصل من كلامه أَنَّ فتح « الميم » هُنا في الوصل من ﴿ آلم ﴾ على خلاف الأصل ، فإنَّ الأصل في التقاء الساكنين الكسر على الصحيح ، وإنَّما فُتِحَتْ « الميم » هُنا ؛ لأجل تفخيم « اللام » .
هكذا نقل الشيخ - رحمه الله - في الآية .

قلتُ : ما نقله الشيخ في : ﴿ آلم ﴾ إِنَّ الحركة فيها لالتقاء الساكنين ؛ قيل : هذا مذهب سيويه في ذلك ^(٥) ، إلاَّ أَنَّ أبا حيان نسب لسيويه مع كونه قال : إِنَّما حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين مع لام ﴿ اللّهُ ﴾ ^(٦) .

فإنَّ قلتُ : لأيِّ شيءٍ فَرَّ من ذلك ، وهلاً قال : إِنَّ الساكنين مع حرف اللين الذي قبلها ؟

* من أوَّل السورة إلى آخر الحديث عن الآية رقم ١٨ ، لم ترد في النسخة الأصل ، وأثبت من (ح) .

(١) وبَعْدَها : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ [٢] .

(٢) المغني ص ٧١٩ .

(٣) آية (١) .

(٤) الجمع الغريب (ح) ص ١١ .

(٥) الكتاب ١٥٤/٤ .

(٦) البحر المحيط ٣٧٤/٢ .

قُلْتُ: لعلَّ سيوييه - رحمه الله - رأى أَنَّ سكون الميم اغتفر مع ما قبله من الساكن في هذه الكلمات ، فإذا لاقاه سكون آخر في حالة الوصل لم يغتفر ذلك ؛ لأجل ثلاث سواكن ، فحرَّك الميم لأجل الثقل بالفتح . ووقع في كلام الزمخشري ما يوهم أَنَّ السَّكون في « الميم » وما شابهه سكون عارض ، ذكر ذلك في جوابه عن سؤاله الثاني حيث قال : (إِنَّ التَّقاء الساكنين لا يُبَالِي به في الوقف ، كـ « إبراهيم » ، و « داود » ...)^(١) .

فمثاله بـ « داود » و « إبراهيم » أوهم أَنَّ سكون « ميم » من « أَلِف لام ميم » كسكون « داود » و « إبراهيم » . قُلْتُ: وسلَّم أبو حيَّان هذا^(٢) ، وكذلك المختصر^(٣) .

ولقائل أن يقول : هذه الأحرف المقطعة ، والأعداد أواخرها ساكن وصلًا ووقفًا ، فكيف يُقال : سكونها عارض لأجل الوقف ، ولا يعقل العروض إلا فيما طرأ على الشيء بعد تلبس الكلمة بشيء آخر ؟ وهكذا السَّكون لازم لهذه الكلمات .

فإن قلنا : إنها مبنية ، فلا إشكال أن سكونها لازم ، فهي أيضًا مسكنة ، فالسَّكون أيضًا لازم . فإن قُلْتُ : إذا كان كما زعمت ، فهلاً حرَّكت « الميم » في جميع حالات النطق بالكسر ؛ لأجل التَّقاء الساكنين وهما الياء والميم الساكنة كما قلت في « كَيْفَ » و « أَيْنَ » وقع التحريك بالفتح كما وقع في « كَيْفَ » وما أشبهها ؛ لأجل التخفيف ، ولا يحتاج إلى هذا الاضطراب حتَّى ارتكب النقل من همزة الوصل ، أو ادَّعاء التَّقاء الساكنين مع اللام ؟

قُلْتُ: كان الأصل بعد هذا الذي أشرت إليه ، إلا أَنَّهُم نصَّوا على أَنَّ هذه الأسماء المقطعة ، والأعداد لا يُنطَق بها إلا فيه لُحْنَة^(٤) ، وصلًا ، ووقفًا ، وأنَّهُم اغتفروا فيها التَّقاء الساكنين . فإن قُلْتُ : يلزم منه وجود التَّقاء الساكنين على غير حدِّهما .

(١) الكشاف ٤١٠/١ .

(٢) البحر ٣٧٥/٢ .

(٣) المختصر هو : إبراهيم بن محمَّد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي الصفاقسي المالكي ، برهان الدِّين ، أبو إسحاق ، الإمام العلامة ، أخذ عن أبي حيَّان ، واختصر كتابه « البحر المحيط » في كتاب سماه « المجيد في إعراب القرآن المجيد » ، وغير هذا . توفي سنة ٧٤٢ هـ . ترجمته في الديباج المذهب ص ١٥٠ ، والذَّرع الكامنة ٣٨/١ ، وبغية الوعاة ٤٢٥/١ ، وانظر مقدِّمة تحقيق كتابه « المجيد في إعراب القرآن المجيد » ٢٢/١ .

(٤) لم أتمكَّن من معرفة صاحب هذا القول .

وانظر معاني القرآن للأحفش ١٩/١ ، والطَّيْرِي ١١٨/١ ، والكشاف ٧٦/١ ، والتفسير الكبير ٢٤٩/١ .

قُلْتُ: أجازته الكوفيون ^(١) ، وقد ثبت ذلك في قراءة سبعة ^(٢) ، إلا أنَّ الأكثر في كلامهم خلاف ذلك ، حتى زعم بعضهم أنَّه إذا كان على غير حدّه ، فليس يمكن النطق به أصلاً ^(٣) .

قُلْتُ: وتأمل ما وقع للمختصر في ردّه على أبي حيّان في السؤال الأوّل الذي في كلام الزّخشي ، فإنَّ المختصر زعم أنَّ الكسر إذا ثبت في (واحد ، اثنان) / . فيحتمل أن تكون للنقل ، ويحتمل أن تكون لالتقاء الساكنين ، فيقال له : إذا احتمل ^(٤) سقط الاستدلال ، فكيف يستدلّ به الزّخشي ؟

قُلْتُ: وتلخيص النقل في هذه المسألة أن سيويوه قال : تحريك « الميم » لالتقاء الساكنين مع « اللام » ، ووقع الفتح للتخفيف ؛ لأجل وجود الياء قبل كما قيل في : « أين » ^(٥) ؛ ولأجل بقاء تفخيم اللام ، وهذا هو الذي نقل الشيخ ابن هشام .

قُلْتُ: ولا يبعد أنَّ ذلك للعتين معاً .

والقول الثاني : أنَّ الفتح لأجل النقل ، وقال به الفراء ^(٦) والزّخشي ^(٧) .

والقول الثالث : قول الزّجاج ، ونقله عن أهل البصرة أنَّه يجوز الوجهان ^(٨) ، وتوجيه هذه الأقوال ، واستيفاء ذلك قد تكفّل به الزّخشي في الكشف ، وأبو حيّان ، فتأمل ذلك ، فإنَّ في بعضه بحثاً ، وانظر ما تقدّم لنا في : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ ^(٩) مع هذا المحلّ ، فإنَّ ما تقدّم شبيه بهذا الموضع ، والله أعلم ^(١٠) .

(١) انظر : الارتشاف ٧٢٠/٢ ، والمساعد ٣٣٧/٣ .

(٢) قرأ الجمهور ﴿ أَلَمْ اللَّهُ ﴾ بفتح الميم وإسقاط همزة لفظ الجلالة .

ويروى عن عاصم (أَلَمْ اللَّهُ) على خلاف في النقل .

انظر : السبعة ص ٢٠٠ ، والحنة لأبي عليّ ٦/٣ ، والكشف ٣٣٤/١ ، والكشاف ٤١٠/١ ، والدرّ المصون ٦/٣ .

وقرأ عمرو بن عبيد : (أَلَمْ اللَّهُ) بكسر الميم . حكاه عنه الزّخشي في الكشف ٤٠٠/١ ، وردّها . وحكاها ابن عطية عن الرواسي . انظر : المحرر الوجيز ٨/٣ . وأجازها الأخفش . انظر : معاني القرآن ٢٢/١ .

(٣) انظر : شرح الشافية ٢١٠/٢ ، والبحر المحيط ٣٧٥/٢ ، والدرّ المصون ٩/٣ .

(٤) كلمة « احتمل » في الأصل مكرّرة .

(٥) الكتاب ١٥٤/٤ ، واللفظ للرّصاع .

(٦) لم أحده في معاني القرآن . وانظر البحر المحيط ٣٧٤/٢ ، والدرّ المصون ٧/٢ .

(٧) الكشف ٤١٠/١ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٣/١ .

(٩) الجمع الغريب (ح ص ٣) .

(١٠) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٧٧/١ ، ومشكل إعراب القرآن ١٤٨/١ ، والكشف ٦٤/١ ، والتبيان ٢٣٥/١ ، والبحر المحيط

٣٧٣/٢ ، والدرّ المصون ٧/٢ .

تنبيه :

ما وقع لهم من إعراب ﴿ آلم ﴾ إنما يصحّ على قول من يقول : إنّ معناها معرب ، وأمّا على قول من يقول : إنّ فواتح السور من المتشابه ، فلا يجوز الإعراب ^(١) . نصّ على ذلك الشيخ في أوّل الجهة الأولى ، فانظره ^(٢) .

* [... ، ...] ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ... ﴾ الآية [٣] ^(٤) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في تعدية الفعل القاصر ، لما أنّ تكلم على أنّ التعدي يكون « بالبا » والتضعيف ^(٥) في قوله : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ الآية .

ثمّ قال : وزعم الزّخشي أنّ بين التعديتين فرقاً ، قيل : فإذا قيل : ﴿ نَزَّلَ ﴾ : أي : منجّماً . وإذا قيل : (أنزل) أي جملة ، فلذلك قال : ﴿ نَزَّلَ ﴾ في أوّل الآية ، و ﴿ وَأَنْزَلَ ﴾ في آخرها ^(٦) . قال الشيخ : وإنما قال في أوّل خطبته :

(الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً ، ونزله بحسب المصالح منجّماً ؛ لأنّه أراد في الأوّل إنزاله من اللوح إلى سماء الدنيا ، وهو الإنزال المذكور في سورة البقرة ، وبالثاني تنزيله من سماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ في ثلاث ^(٧) وعشرين سنة ...) ^(٨) .

ثمّ قال : ويشكل على الزّخشي قوله ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾ ^(٩) فقدّر ﴿ نَزَّلَ ﴾ بجملة .

(١) جامع البيان في تفسير القرآن ١١٨/١ ، معاني القرآن وإعرابه للزّجاج ٧٩/١ ، والمحرّر الوجيز ٩٤/١ ، والبحر المحيط ٣٥/١ .

(٢) المغني ص ٦٨٤ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٢) في المغني ص ٧٧١ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) وبعدها : ﴿ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ . مِنْ قَبْلُ هَذَا لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ . [آية : ٣ ، ٤]

(٥) المغني ص ٦٧٩ .

(٦) الكشاف ٤١١/١ .

(٧) في الأصل « ثلاثة » .

(٨) الكشاف ٣/١ بتصرّف ، وقد نسب السمين للواحدي . الدّر المصون ٢١/٣ .

(٩) الفرقان ، آية (٣٢) .

وقوله : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ ^(١) الآية . وهي آية واحدة ، [وهي قوله تعالى] ^(٢) :
﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴾ ^(٣) الآية .

ثم نقل الشيخ بعد ذلك خلافاً في التضعيف ، هل هو سماعي أو قياسي ، فانظره ^(٤) .

قلتُ : قوله : (وقد اجتمعت التعدية بالباء ، وبالتضعيف) [إلى آخره] .

كذا رأيته في نسختين ، وهو فساد لا شك فيه ^(٥) ، وصوابه : (وقد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف . وهو الذي يناسب الآية ، ويكون في كلامه لفً ونشر باعتبار الآية معكوس ، وقد تقدم لنا - عند قوله : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ ^(٦) - التنبيه على آية البقرة ، وما ردَّ به الشيخ على الزمخشري في الآية الأولى ظاهر ^(٧) .

لا يُعَالُ للزمخشري : أن يقول : إني لا أقول بأن الكلمة تدلّ على ما ذكرته نصاً حتى يلزم ألا يجتمع مع جملة ، بل تدلّ على التّفخيم ظاهراً ، فإذا ورد ما يرفع الظاهر حملناها على خلاف الظاهر ؛ لأننا نقول : وإن رفعت بهذا التناقض ، فيلزمك استعمال الكلمة في غير ما وضعت له ، فتكون مجازاً . أو استعمالها فيما وضعت له ، فتكون مشتركاً ، وكلٌّ من المجاز ، والاشتراك على خلاف الأصل ، وأمّا الردُّ بالآية فظاهر أيضاً .

قلتُ : وكذلك قوله ﴿ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ^(٨) فإنها لم تُنَزَلْ جملة ، وإنما نُزِلَتْ مرتبةً بحسب المصالح ، وكذلك قوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ ^(٩) إنما كان بعد نزوله إليه ، وقد قال فيه : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ وآيات كثيرة تدلّ على خلاف قوله .

(١) النساء ، آية (١٤٠) . وبعدها : ﴿ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْذَرُ بِهَا وَيُسْتَفْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

(٢) زيادة يتضح بها النص .

(٣) الأنعام ، آية (٦٨) . وبعدها : ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

(٤) المغني ٦٨٠ .

(٥) في الأصل : « فيها » .

(٦) البقرة ، آية (١٨٥) . وبعدها : ﴿ الَّذِي أَنْزَلَ فِيهِ الْقُرْآنَ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ... ﴾ .

(٧) البحر المحيط ٢/٣٣٦ ، ٣٧٨ .

(٨) النور ، آية (١) . وبعدها : ﴿ وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَاهَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ .

(٩) النساء ، آية (١٠٥) .

قوله تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [٦] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « كيف » ^(١) لما أن قال : إنما تكون شرطاً ، ومثل ذلك بقوله :

﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ الآية . وذكر آيات .

قال : والجواب محذوف ، قال : وبهذا يستشكل قول النحويين : إن جوابها لا بُدَّ أن يكون موافقاً لشرطها ^(٢) .

قلتُ : ما ذكر من أن « كَيْفَ » شرط صحيح ، وتقرّر الجواب في الآية : (كيف يشاء تصويركم صوركم) فجاءت المغايرة كما ذكر الشيخ ، إلا أن يُجَابَ بأن التصوّر يستلزم المشيئة ، فكان الجواب يستلزم ما يوافق الشرط ، فيتأوّل قولهم على أن الجواب إما يوافق أو يستلزم الموافق .

فإن قلت : هل يرد قول من قال بأن جوابها موافق لشرطها إن الجواب لا بُدَّ من حصول فائدة فيه زائدة ؟

قلتُ : مراد القائل إنما هي موافقة الفعل لا الجملة ، وإن كان لفظه محتملاً ، ولم يتفطن أبو حيّان لما أشار إليه الشيخ هنا من الإشكال .

تنبيه :

قول الشيخ أبي حيّان : وللوضع بجملة ﴿كَيْفَ يَشَاءُ﴾ وإن كانت متعلقة بما قبلها في المعنى ، كتعلّق : « إن فعلت » بـ « أنت ظالم » إلى آخره ^(٣) .

هذا التّنظير فيه نظر ، إن كان قوله : « فأنت » بالفاء ، وصوابه « بأنت » ، وكذا رأيت في نسخ أخرى ، وهو عندي صواب ؛ لأنّ به يتقرّر التشبيه ، وذلك إن معنى ما أشار إليه ؛ إن ﴿كَيْفَ يَشَاءُ﴾ مع ما قبله تقدّم له أنّه مثل قولنا : « أنت ظالم إن فعلت » فما قبله دليل الجواب ، ولا محلّ لجملة « إن فعلت » وإن كانت مرتبة بما قبلها ، فكذلك يُقال في جملة « كيف يشاء » : أنّها لا محلّ لها ، وإن تعلّقت بما قبلها ، كتعلّق « إن فعلت » بـ « أنت ظالم » المشبه به ، وهذا صواب ^(٤) .

(١) المغني ص ٢٧١ .

(٢) الكتاب ٦٠/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤ ، ١٩٥/٢ ، وارتشاف الضرب

١٨٦٨/٤ ، والمساعد ١٥٧/٣ .

(٣) البحر المحيط ٣٨٠/٢ .

(٤) انظر : الكشاف ٤١١/١ ، والتفسير الكبير ١٣٤/٣ ، والمحرر الوجيز ١٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٨٠/٢ ، والدرّ المصون ٢٢/٣ .

قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ ...﴾ الآية [٧] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «أما» لما أن قال : (التفصيل هو غالب حالها ، وقد يترك تكرارها استغناء / بأحد قسميها عن الآخر ، وبكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم) ^(٢) .

فذكر في هذا القسم الثاني : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ﴾ الآية .

قال : أي : وأما غيرهم فيؤمنون ويكلون معناها إلى ربهم .

قال : ويدل على ذلك : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ...﴾ أي : كل من المتشابه والمحكم من عند ربنا ، والإيمان بهما واجب ، وكأنه قيل : (وأما الراسخون في العلم فيقولون) .

قال : وهذه الآية في [أما] ^(٣) المفتوحة نظير قولنا في [إما] ^(٤) المكسورة : «إِذَا أَنْ تَنْطِقْ بِخَيْرٍ ، وَإِلَّا فَاسْكُتْ» هكذا ظهر لي .

قال : وعلى هذا فالوقف على : ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ .

قال : وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة .

قلت : لم يذكر أبو حيان شيئاً من هذا في الآية ^(٥) ، والكلام الذي قام مقام ما أشار إليه هو قوله : ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ وقوله على هذا ، فالوقف على قوله : ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ ^(٦) إنما قال ذلك لكي يتم له المعنى الذي أشار إليه ؛ لأجل أن المعنى الذي ذكر يدل على أن في القرآن متشابهاً لا يعلم معناه إلا الله .

وهذا خلاف ما اختار ابن الحاجب ، فإنه اختار أن الوقف على قوله : ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾

(١) وبعبارة : ﴿... عَلَيْكَ الْكِتَابُ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ .

(٢) المغني ص ٨١ .

(٣) زيادة يتضح بها النص .

(٤) زيادة يتضح بها النص .

(٥) البحر المحيط ٣٨٣/٢ .

(٦) المكفي في الوقف والابتداء ص ١٤٠ ، والقطع والانتصاف ١٢٤/١ ، والكشاف ٢٣٨/١ ، والبحر المحيط ٣٨٤/٢ ، والتصريح ٤٢٤/٤ .

قال : إذ الخطاب بما لا يفهم بعيد ^(١) ، وفي كلامه بحث .

وقوله : (هذا المعنى) [إلى آخره] .

أشار إلى قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ الآية ، فكأنه ردّ آية البقرة ^(٢) إلى هذه الآية بالتأويل المذكور ، وهو مسبوق بهذا التأويل ، وانظر كلام بعض المفسرين هنا مثل : الطيبي ^(٣) ، والتفتازاني ^(٤) في حاشيته ، فإنهم ذكروا أنّ في الآية جمعا وتفريقا وتقسيما ، وقد استشكلت ذلك على قاعدته ، ورأيت في الطيبي جوابه ، ولولا الطول لجلسته هنا ، وفي الطيبي هنا زيادات حسنة نحوًا وبيانًا ، وانظر الأعراب التي وقعت في : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ وما فيها من الاضطراب ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ... ﴾ الآية [٨] ^(٦) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إذ » لما أنّ قال ^(٧) : إنها تستعمل ظرفًا ، وهو الأصل ، وتستعمل اسمًا ، وتستعمل مضافًا إليها .

قال : والجمهور أنها لا تستعمل إلا ظرفًا ، أو مضافًا إليها اسم زمان ، مثل قوله : ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا ﴾ بعد أن ذكر أنّ اسم الزمان إذا أضيف إليها على قسمين : صالح للاستغناء عنه

(١) شرح المقدمة الكافية ١٠٠٥/٣ ، وانظر شرح كافي ابن الحاجب لابن جمعة ١/٢ - ٧ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ... ﴾ [البقرة :

[٢٦] .

(٣) هو : الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ، الإمام العلامة في المعقول والعربية ، ... ، كان مقبلاً على نشر العلم ، متواضعاً ، حسن المعتقد ، شديد الرد على الفلاسفة ... ، صنف شرح الكشاف ، التبيان في المعاني والبيان وشرحه ، شرح المشكاة . توفي سنة ٧٤٣ هـ .

ترجمته في الدرر الكامنة ٣٩/٢ ، والبغية ٥٣٣/١ .

هذا ولم أتمكن من الاطلاع على شيء من كتبه .

(٤) التفتازاني هو : مسعود بن عمر بن عبد الله ، الشيخ سعد الدين ، الإمام العلامة ، عالم بالنحو والتصريف ، والمعاني والبيان .. له شرح العضد ، شرح التلخيص ، وحاشية على الكشاف ، وغيرها . توفي سنة ٧٩١ هـ ، وقيل ٧٩٢ هـ .

انظر : الدرر الكامنة ٢١٤/٤ ، والبغية ٢٨٥/٢ . وانظر : حاشيته على الكشاف ١٣٥/ب .

(٥) انظر : الطبري ١٨٢/٣ ، والمحزر الوجيز ٢٠/٣ ، والتبيان ٢٢٨/١ ، والبحر المحيط ٣٨٤/٢ ، وابن كثير ٦٨٣/٢ .

(٦) وبعدها : ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا ﴾ .

(٧) المغني ص ١١٢ .

مثل : (يومئذ) ، وغير صالح مثل : الآية . هذا معنى ما ذكر .

وذكرها بعد لما أَنَّ تَكَلَّمَ على قوله : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ ﴾ ^(١) الآية . لما أَنَّ قَالَ : (وقيل التقدير : (بَعْدَ أَنْ ظَلَمْتُمْ) ^(٢) .

قال : وليس هذا التقدير مخالفا لما قَدِّمَتْ في الآية ؛ لأنَّ المَدْعَى هناك أنها لا تستغني عن معناها كما يجوز الاستغناء عن (يوم) في (يومئذ) لا أنها تحذف ^(٣) لدليل (انظره .

قُلْتُ : « إذ » من الظروف اللازمة للإضافة إلى الجمل ، ولو أخرجت عن الظرفية .

وما أشار إليه الشيخ من صلاحية الاستغناء في قولنا : (يومئذ) ظاهر ؛ لأنَّ المعنى تام بعد إسقاط « اليوم » بخلاف ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ فَإِنَّ المعنى يتغير ، وأحكام « إذ » وما يتعلق بها كثيرة ، فانظرها في محلها ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ ... ﴾ [٩] ^(٥) .

ذكرها في الجمل التي لها محل ، لما أَنَّ تَكَلَّمَ على التابعة لمفرد ، فذكر الآية ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ ... ﴾ الآية [١٠] ^(٧) .

ذكرها في « الميم » في موضع منها في التدريب ^(٨) لما أَنَّ تَكَلَّمَ في فصل التدريب على آية أبي لهب ^(٩) ، وذكرناها في محلها ^(١٠) ، قال : (والآية في هذا نظير هذه الآية) .

(١) الزعرور ، آية (٣٩) . وبعدها : ﴿ ... الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ١١٥ .

(٣) في المغني : « لأنها لا تحذف لدليل » .

(٤) انظر : الكتاب ٢٨٥/٣ ، ٢٢٩/٤ ، والمقتضب ٥٣/٢ ، وابن يعيش ٢٩/٣ ، ٩٥/٤ ، ووصف المباني ص ١٤٨ ، والجنى الداني ص ١٨٥ ، وارتشاف الضرب ١٤٠٢/٣ ، والمساعد ٤٩٩/١ .

(٥) وبعدها : ﴿ النَّاسُ لِيَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ ﴾ .

(٦) المغني ص ٥٥٤ .

(٧) وبعدها : ﴿ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ... ﴾ .

(٨) المغني ص ٤١٥ .

(٩) المسد ، آية (٢) ﴿ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾ .

(١٠) الجمع الغريب ١٠٦/٢ ل / أ .

وَالثَّانِي: لَمَّا أَنْ ذَكَرَ أَنَّ «مِنْ» تَكُونُ لِلبَدَلِ، وَذَكَرَ الْآيَةَ ^(١)، أَي: (بَدَلِ طَاعَةِ اللَّهِ، أَوْ رَحْمَةِ اللَّهِ)، وَمِنْهُ: «لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» ^(٢)، أَي لَا يَنْفَعُ ذَا الْحِظِّ حِظَّهُ مِنَ الدُّنْيَا بِذَلِكَ، أَي: بَدَلِ طَاعَتِكَ، أَوْ بَدَلِ حِظِّهِ مِنْكَ. وَقِيلَ: ضَمَّنَ «يَنْفَعُ» مَعْنَى «يَمْنَعُ»، وَمَتَى عُلِّقَتْ «مِنْ» بِ«الْجَدِّ» انْعَكَسَ الْمَعْنَى.

الثَّالِثُ: لَمَّا أَنْ ذَكَرَ أَنَّ «مِنْ» تَأْتِي بِمَعْنَى «عِنْدَ» ذَكَرَ الْآيَةَ ^(٣)، قَالَ: (قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي الْآيَةِ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ لِلْبَدَلِ) ^(٤).

قال الفقير إلى ربه:

أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَالتَّنْظِيرُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.
وَأَمَّا الثَّانِي، فَأَبُو حَيَّانٍ حَصَلَ فِي الْآيَةِ أَرْبَعَةُ أَوَاجِهٍ ^(٥)، وَكَوْنُ الشَّيْخِ مَرَّةً عَلَى الْبَدَلِ فِي الْآيَةِ خِلَافَ مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ^(٦).

وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحَدِيثِ أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانٍ، وَالْإِعْرَابُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ظَاهِرٌ، وَذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ «مِنْ» فِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى «عِنْدَ»، وَأَنَّ «الْجَدَّ» بِمَعْنَى «الْغِنَى»، أَي: لَا يَنْفَعُ ذَا الْغِنَى غِنَاهُ عِنْدَكَ ^(٧).
قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِ«يَنْفَعُ»، أَوْ بِ«الْجَدِّ»، وَتَكُونُ «مِنْ» لِلْإِبْتِدَاءِ ^(٨).
قَالَ الدَّمَامِينِيُّ ^(٩): (وَلَا أَدْرِ كَيْفَ يَنْعَكُسُ الْمَعْنَى الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ، بَلِ الْمَعْنَى صَحِيحٌ؛

(١) المغني ص ٤٢٢.

(٢) البخاري ٨٠٨، باب الذكر بعد الصلاة، ٥٩٧١، ٦٢٤١، والاعتصام برقم ٦٨٦٢. وأخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة واستحباب الذكر بعد الصلاة برقم ٥٩٣.

(٣) المغني ص ٤٢٤.

(٤) مجاز القرآن ٨٧/١.

(٥) البحر المحیط ٣٨٧/٢، وانظر: الدرّ المصون ٣٥/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٢٢٥/٤، والمقتضب ١٨٢/١، وشرح التسهيل ١٣٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٧٩٦/٢، وارتشاف الضرب ١٧٢٠/٤، والدرّ المصون ٣٥/٣، والمساعد ٢٤٦/٢.

(٧) الصّحاح (جديد).

(٨) المغني ص ٤٢٢.

(٩) هو: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر... القرشي المخزومي الإسكندراني المالكي، النحوي الأديب، من آثاره: تحفة الغريب، وشرح البخاري، وتعليق الفرائد، وغيرها. توفي سنة ٨٧٢.

انظر: الضوء اللامع ١٨٥/٧.

لأنَّ الحظَّ المراد منه الحظُّ الدنيوي (١).

قلتُ: قرينة إضافته للباري سبحانه تدلُّ على أنَّه حسن ، وإن كان يصحَّ ما ذكر ، إلا أنَّه فيه بعض بُعد . قال التفتازاني : وأما توهم أنَّ الفاعل مُقدَّر ، و « مِنْكَ الْجَدَّ » مبتدأ وخبر ، فبعيد (٢) ، انظر ابن دقيق العيد (٣) في هذا الحديث .

* [...، ...، ...] (٤) .

قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ ... ﴾ الآية [١٨] (٥) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - في أقسام الحال لما قسمها إلى لازمة ، ومتقلة ، وذكر في اللازمة ثلاثة أقسام ، ثم قال : (وتقع اللازمة في غير ما ذكر من الجمود ، والتأكيد ، وما دلَّ عاملها على تجدد صاحبها بالسَّماع ، مثل قوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ إذا / أعرب حالاً (٦) .

وقول جماعة : إنها مؤكدة في الآية وهم ؛ لأنَّ معناها غير مستفاد مما قبلها .

وذكر قوله : ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ في أول الكتاب لما أنَّ ذكر سبب الطول في التواليف ، وذكر منها التكرار (٧) .

قلتُ: هذه الآية الكريمة قد أطال المعربون فيها الكلام ، ونشئ إلى بعض زيادة لم تقع في كلام أبي حيَّان ، أو إلى نظر في كلامه بعد أن نشير إلى لفظ الشيخ بما وقع فيه من البحث .

فأقول قوله : (مثل قوله ...) إلى آخر كلامه - رحمه الله - دلَّ أنَّ ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ حال

(١) تحفة الغريب ١/ ١٢٢/أ ، وعبارته محتملة .

(٢) حاشية التفتازاني على الكشاف ١/ ١٣٦/أ ، وانظر : تحفة الغريب ١/ ١٢٢/أ .

(٣) هو : الإمام محمد بن علي بن وهب تقي الدين ، المعروف بابن دقيق العيد . من أكابر العلماء بالأصول ، له إحكام الأحكام ، والإمام في شرح الإمام . توفي سنة ٧٠٢ هـ .

ترجمته في الدرر الكامنة ٩١/٤ ، والأعلام ٢٨٣/٦ . وانظر رأيه في هذا : إحكام الأحكام ٣٢١/١ .

(٤) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٣) في المغني ص ٩١٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٥) وبعبدا : ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلَكُ وَالْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ .

(٦) المغني ص ٦٠٥ .

(٧) المغني ص ١٥ ، وذكرها في « إسقاط الجارِّ توسُّعاً » ص ٦٨٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

وذكرها في « حذف حرف العطف » ص ٨٣٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

لازمة بالسَّماع ، وليس من شيء مما قدّم من الأقسام ، ثُمَّ أَنَّهُ وَهَمَ مَنْ قَالَ : إِنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ بِمَا أَشار إليه ^(١) .

قال الدَّمَامِينِي : (قوله : « لَأَنَّ معناها غير مستفاد مما قبلها » بل هو مستفاد ؛ لَأَنَّ صاحب الحال هو الإله الحقّ الواجب الوجود ، الجامع لصفات الكمال ، فالقائم بالقسط مأخوذ منها) ^(٢) .

قُلْتُ : فكأنه يقول : فقد دلّ لفظ « الله » على ذلك ، فصارت الحال مؤكدة مثل : ﴿ وَلَى مُدَبِّرًا ﴾ ^(٣) وكأنه يقول : القيام بالقسط دلّ عليه لفظ الجلالة باعتبار مدلوله عقلاً ، والصواب : أَنَّ القيام بالقسط إن فهم منه مراعاة الصّلاح والأصلح في حقّ العباد ، فذلك غير لازم عقلاً ؛ لَأَنَّهُ لا يجب شيء ، وإنما أُناب الطّائع ، وألزم ذلك نفسه سمعاً . فإن فهم على هذا صحّ كلام الشّيخ ، فإن فهم أَنَّ المراد بالقسط العدل في أفعاله ، وهو أن يفعل ما صحّ له أن يفعله صحّ كلام الدَّمَامِينِي ؛ لَأَنَّهُ لا يجوز ضدّ العدل عليه سبحانه ، ولا يعقل ذهنًا ، والله أعلم .

وانظر كلام أهل السُّنَّة هنا في ردّهم على الزّخشي ^(٤) في تعصّبه - لا جزاء الله خيراً - في جسارته ^(٥) .

نعم يُقال : النزاع عند أهل العربيّة في الحال المؤكدة : ما معناها ؟
هل المستفادة مما قبلها مطلقاً إفادة عقلية أو سمعية ؟ وهو ظاهر إطلاقاتهم .
أو استفادة عقلية ؟ وهو ظاهر كلام الشّيخ هنا . فتأمل ذلك ^(٦) .
وقول الشّيخ : (إذا أعرب حالاً) ^(٧) .

(١) ردّ أبو حيان معللاً بأنّ « قائماً » ليس بمعنى شهد ، ولا مؤكّد لمضمون الجملة . البحر المحيط ٤٠٣/٢ ، والدرّ المصون ٧٥/٣ .

(٢) تحفة الغريب لـ ١٨٤/١ .

(٣) النمل ، آية (١٠) ، والقصاص ، آية (٣١) .

(٤) الكشف ٤١٧/١ ، وانظر في الردّ عليه : الانتصاف بهامش الكشف ٤١٨/١ ، والبحر المحيط ٤٠٥/٢ ، وحاشية التفਤازاني لـ ١٣٩/١ ، وتحفة الغريب لـ ١٨٤/١ .

(٥) غفر الله للجميع .

(٦) انظر : الكتاب ٣٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٤٠/٣ ، ونتائج الفكر ص ٣٩٧ ، والارتشاف ١٥٦٢/٣ ، والمساعد ١٣/٢ ، والتّصريح ٦٠١/٢ ، والهمع ٣٩/٤ .

(٧) المغني ص ٦٠٥ .

أشار بهذا الشرط إلى أَنَّ ﴿قَائِمًا﴾ فيه أعراب ، وقد حصَّل المُعَرَّبُ ^(١) في ذلك ستَّة أوجه ^(٢) ، وتتبع كلَّ وجه منها يطول ، فلننبه على زيادته لم تقع في كلام المُعَرَّب ، أو نظر فيه .

تنبيهات :

الأوَّل : ظاهر كلام أبي حيَّان قريب مما ذكر الشيخ هنا ، فإنه نقل القول الأوَّل أَنَّهُ حال لازمة ، ثُمَّ قال : وقال الرَّخْشَرِيُّ : مؤكدة ، ثُمَّ إِنَّهُ اعترض على قول الرَّخْشَرِيِّ بالتأكيد ، وإذا ردَّ عليه التقسيم بأنها ليست مؤكدة لعاملها ، ولا لمضمون الجملة ، فهذا مما يدل على موافقته للشيخ فيما ذكر ، فالحال المؤكدة عنده مثل ما ذكر الشيخ ^(٣) .

فإن قلت : قد ردَّ عليه المختصر بأن قيامه بالعدل يؤكِّد مضمون الشهادة ، فهي حال مؤكدة لمضمون الجملة ، فهل يقرب مما قال الدماميني ؟

قلت : هو غير موافق له إذا تأملت ذلك ، فإنَّ الصَّفَاقِسي صرَّح بأنها مؤكدة لمضمون الجملة ^(٤) ، والدماميني ظاهر كلامه - فيما يظهر منه - أنها مؤكدة لصاحبها ، وهو اسم الجلالة ، ولا مانع من ذلك .

وقد قال الشيخ في فصل الحال : الحال المؤكدة يكون التأكيد فيها عاملها ، ولمضمون الجملة ، ولصاحبها ، مثل : « جاء القوم طرأ » ^(٥) ، وقوله [تعالى] ^(٦) : ﴿لَا مَن مِّنْ فِي الْأَرْضِ كُلِّهَا جَمِيعًا﴾ ^(٧) (...) ^(٨) .

ثُمَّ قال : (وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها) فانظره .

وسيبين لك بعدُ الحال المؤكدة لمضمون الجملة .

(١) هو : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود ، المعروف بالسَّمين الحلبي . أخذ عن أبي حيَّان ، والتقي

الصَّانِع ، وغيرهما . من مؤلفاته : الدَّر المصون ، شرح التسهيل ، شرح الشَّاطِبيَّة . توفي سنة ٧٥٦ هـ .

انظر : الدَّر الكامنة ٣٦٠/١ ، والبغية ٤٠٢/١ ، ومقدمة تحقيق الدَّر المصون ١٣/١ .

(٢) التي في الدَّر المصون أربعة فقط . انظره ٧٥/٣ .

(٣) البحر المحيط ٤٠٤/٢ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٢٩ لآ .

(٥) طرأ : جميعًا ، وانظر الكتاب ٣٧٦/١ ، ١٣/٢ ، والصَّحاح (طرر) ، ولسان العرب (طرر) .

(٦) زيادة يتضح بها النص .

(٧) يونس ، آية (٩٩) .

(٨) المغني ص ٦٠٦ .

الثاني : القول الثاني الذي ذكر المُعَرَّبُ ^(١) ، ونَسَبَهُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ ^(٢) ، وابن عطية ^(٣) ، صرَّحَ الزَّمْخَشَرِيُّ بِأَنَّهُ أَوْجَهُ من القول الأول ، ومن الانتصاب على المدح .

قال التفتازاني : (إِنَّمَا قَالَ أَوْجَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَأَدْلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ ؛ لِدُخُولِ التَّعْدِيلِ تَحْتَ التَّوْحِيدِ ، وَأَرْفَقُ بِمَا عَلَيْهِ غَالِبُ الِاسْتِعْمَالِ مِنْ كَوْنِ الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ بَعْدَ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ ، حَتَّى ذَهَبَ كَثِيرُونَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا كَذَلِكَ ..) ^(٤) .

قُلْتُ : فكلامه هذا يدلُّ على أَنَّ الْحَالِ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مُؤَكَّدَةٌ لِلْجُمْلَةِ ، كما يضعف اعتراض أبي حَيَّانِ الْمُتَقَدِّمِ ، وكلام الزَّمْخَشَرِيِّ صريح فيما فهمه التفتازاني فتأمله .

الثالث : لَمَّا أَنَّ أَنْجَرَ بَنَى الْكَلَامُ فِي الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ ، وكثيراً ما تقع في كلام المُعَرَّبِينَ ، ويتساحون فيها ، فلنشيرُ إلى ما فيها من الكلام إشارة جميلة ؛ لكي يظهر الصواب - إن شاء الله - .

فقال ابن مالك : (الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ شَرْطُهَا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْيَنٍ لَازِمٍ ، أَوْ شَبِيهِ بِهِ فِي كَوْنِ الْعِلْمِ قَدْ حَصَلَ قَبْلَ ذِكْرِهَا ...) ^(٥) .

وشروطها : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ مَعْرِفَتَيْنِ جَامِدَيْنِ جَمُودًا مُحَضًّا ^(٦) ، فمهما اختلَّ شرط من هذه صارت مُؤَكَّدَةً لِعَامِلِهَا .

والعامل في هذه الحال فعل مقدَّر ، يجب تقديره ، ولا يجوز ظهوره ، ولا يجوز تقديم هذه الحال .
والعامل المقدَّرُ إِنْ كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرَ «أَنَا» مِثْلَ : «أَنَا أَبُوكَ عَطُوفًا» قَدَّرْتُ الْعَامِلَ «حَقَّقَنِي» أَوْ «اعْرِفْنِي» بِالْأَمْرِ .

وإِنْ كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ غَيْرَ ضَمِيرِ «أَنَا» مِثْلَ : «زَيْدُ أَبُوكَ عَطُوفًا» قَدَّرْتُ : «حَقُّهُ» ، وَاَعْرِفْهُ ^(٧) بِغَيْرِ أَمْرٍ . هَكَذَا قَالُوا ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَعْدِيَةِ فِعْلِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ

(١) الذرّ المصون ٧٧/٣ .

(٢) الكشاف ٤١٧/١ .

(٣) لم ينسبه المعرب لابن عطية ، والذي في الحرر الوجيز ٤١/٣ ، نصبه على الحال .

(٤) حاشية التفتازاني على الكشاف ل ١٣٩/ب .

(٥) شرح التسهيل ٣٥٨/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣٥٧/٢ ، وشرح الكافية ٧٥٥/٢ .

(٧) في شرح التسهيل ٣٥٨/٢ «أحقَّ» أو «أعرف» بالهمزة ، ومثله في شرح الألفية لابن النّاطم ص ٣٣٦ ، وفي المساعد ٤٢/٢ .

المتصل إن لم يقع التقدير على ما ذكر ، والله أعلم ^(١) .

قلتُ: ووقع في كلام بعضهم ما يقتضي اشتراط الجملة الاسمية من غير زائد على ذلك ^(٢) .

ووقع في كلام صاحب الكشف ما يقتضي عدم اشتراط شيء في ذلك ، بل يجوز أن يكون /
بعد الجملة الفعلية ^(٣) .

فتلخص في المسألة ثلاثة أقوال :

أضيقها الأول : وهو قول ابن مالك ، وجماعة ، وتعرضوا لتوجيهه . ولسر كل شرط مما ذكروا في
كلامهم عندي بحث .

والقول الثاني : هو أوسع من الأول وأعم .

والقول الثالث : أوسع من الجميع .

ومنهم من تأول عن الزخشي القول بذلك ، وجعله قد تسامح في عبارته ، وأطلق المؤكد
لمضمون الجملة على غير معناه .

قلتُ: فإذا تقرر لنا هذا ؛ عرفت كلام أبي حيّان في اعتراضه أولاً على الزخشي أنه إنما مبناه
على القول الأول ، لا على الثاني .

وجواب الصفاقسي إنما يتم على قول الزخشي الثالث ^(٤) ، لا على قول الجمهور ، ولا يخفى
عليك ضعف الثالث .

وإنما نبّهت على هذه المسألة هنا لأنني كنت - في زمن الشيخ الإمام علم الأئمة الأعلام شيخنا
أبي عبد الله محمد بن عقاب ^(٥) - رحمه الله ، وبرّد ضريحه - حين كان يفسر قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقًا
لِّمَا يَنْدِي مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا ﴾ ^(٦) فذكروا كلام الزخشي ^(٧) في قوله : ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ وكلام

(١) انظر : المساعد ٤٠/٢ .

(٢) لعله يشير إلى ما نسب للزجاج من أن العامل فيها هو الخير ، ولابن خروف أن العامل المبتدأ . انظر : شرح التسهيل لابن
مالك ٣٥٨/٢ ، والمساعد ٤٣/٢ ، والدرّ المصون ٧٧/٣ .

(٣) الكشف ٤١٧/١ .

(٤) وهو : النصب على المدح .

(٥) من شيوخ الرصاع ، تقدّمت ترجمته .

(٦) الصف ، آية (٦) . وبعدها : ﴿ بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ .

(٧) الكشف ٩٩/٤ .

أبي حيان ^(١) ، وأنّ هذه الحال مؤكّدة لمضمون الجملة ، فأخذ بعض الحاضرين من طلبة المغرب يقرّر ذلك ، ويعربُ به للشيخ - - رحمه الله - فاستسحن الشيخ كلامه ، فقلت له : يا سيّدي ما قاله ليس بصحيح ، وذكرت له شروط الحال المؤكّدة ، فأنكر عليّ - رحمه الله - أنّ هذه شروط ، وأنهم إنّما ذكروا ذلك على سبيل البيان ، وأنّها تبيّء بعدما ذكرت ، لا أنّها تعرف بذلك . فراجعت في ذلك ، وذكرت له توجيه ما ذكره بما ذكره ابن مالك ، والحجّة عليه ، واستشهدتُ بقوله :

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي ^(٢) ❊

فلم يقبل مني ذلك .

ثمّ بعد ذلك راجعت النّظر في المسألة ، فوجدتُ ما قلته عليه الأكثر ^(٣) ، ووجدت قريباً ممّا كان الشيخ - رحمه الله - يتأوّل وقع في كلام بعضهم ، وقد نقله التفتازاني في طرّته على الرّخشي ^(٤) .

وكتبت في ذلك ، وتعرضت للعلل الّتي أشار إليها أهل القول الأول ، وضعفت فيها ما ضعفت ، والله الموفق للصّواب بمثّه .

الرّابع : كان يظهر لي سؤال على أبي حيان ، والرّخشي ، وذلك أنّ الرّخشي جعل صاحب الحال في الآية في القول الثّاني هو الضّمير المذكور ، وجعل العامل في الحال هو الفعل المقدّر ^(٥) ، والقاعدة : أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحب الحال في الآية إنّما

(١) البحر المحيط ٢٦١/٨ ، ٢٦٢ .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط ، لسالم بن دارة اليربوعي ، وعجزه :

❊ وهل بدارة ياللتاس من عار

وقد جاء منسوباً له في الكتاب ٧٩/٢ ، والخصائص ٢٦٨/٢ ، ٣١٧ ، ٦٠/٣ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/٢ ، وابن يعيش ٦٤/٢ ، والمساعد ٤١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٦٨/١ ، ١٤٥/٢ ، ٢٦٥/٣ ، والمعجم المفصّل ٤١٠/١ .

وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٧٧/١ ، والأشموني ٢٨/٢ ، والجمع ٤٠/٤ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٤٠٣/٢ ، والدّر المصون ٧٥/٣ .

(٤) حاشية التفتازاني على الكشاف ل ١٣٩ ب .

(٥) الكشاف ٤١٧/١ ، وانظر : المحرر الوجيز ٤١/٣ .

العامل فيه المبتدأ على قول سيويه ^(١) ، أو لا على القول الآخر ^(٢) . فتأمل ذلك ، فإنَّ أبا حيان سلَّم ذلك ^(٣) .

قلتُ: ويظهر في الجواب أنَّ هذه القاعدة لم يَتَّفِقْ عليها النحويون ، بل قال كثير : بأنَّ العامل في الحال ليس هو العامل في صاحبها ^(٤) ، ولعلَّه أعرب على هذا القول . ثُمَّ إِنَّ هذا السؤال أورده ابن هشام في آيات ، وأجاب بجواب ضعيف تبَّهت عليه في غير هذا ^(٥) ، والله أعلم .

الخامس : اعترض أبو حيان الوجه الخامس من الإعراب ، وهو أن يكون ﴿ قَائِمًا ﴾ صفة ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ الآية .

* قال : لأنَّ فيه الفصل بأجنبي ، ولا يجوز ذلك في كلام العرب ، وما نظَّر به من المثال ليس كذلك ، لأنَّ المثال ليس فيه أجنبي بخلاف الآية ^(٦) .

قلتُ: واعتراضه ظاهر ، وما اعترض به الدماميني على أبي حيان ليس بصحيح ، فإنَّه زعم أنَّ ما اعترض به أبو حيان قد احترز منه الرَّخْشَرِيُّ ، واستحضره ، واستند في ذلك إلى كلام التفتازاني ، وفسَّر به كلامه ^(٧) .

ولا يصحَّ شيء مما ذكرنا ، بل الصَّواب ما قال أبو حيان ، فإنَّ كلام الرَّخْشَرِيِّ إنما تعرَّض لجواز مطلق فصل بين الصِّفة والموصوف ، وغفل عن الفصل بالأجنبي في الآية .

وتأمل كلام أبي حيان هنا ، وما بحث به في المثال ظاهر ؛ لأنَّه قال : (يلزم فيه تقديم البدل على الصِّفة) .

قلتُ: إِلَّا أَنْ يُقَالَ : معلوم من أصل الرَّخْشَرِيِّ أَنَّهُ لا يقول بالبدلية في قولنا : « لا إله إلا الله »

(١) الكتاب ٢٧٣/١ ، ٧٨/٢ ، ٧٩ .

(٢) لعلَّه يشير إلى ما نُسب للرَّجَّاج أنَّ العامل هو الخبر .

وانظر : شرح التسهيل ٣٥٨/٢ ، والارتشاف ١٦٠١/٣ ، والمساعد ٤٣/٢ ، والجمع ٤٠/٤ .

(٣) البحر المحيط ٤٠٤/٢ .

(٤) المسائل البصريَّات ٧٧٨/٢ ، والارتشاف ١٩٥٩/٣ ، ١٦٠٠ ، والمساعد ٣٥/٢ ، والتَّصريح ٦٢٤/٢ ، والجمع ٣٥/٤ .

(٥) انظر ص ٢٥٢ من البحث عند آية النساء (٢٨) ، وغيرها مما ورد في المغني ص ٦٠٥ ، ٦٠٦ .

* من هُنا يبدأ النصُّ في نسخة الأصل .

(٦) البحر المحيط ٤٠٥/٢ .

(٧) تحفة الغريب ١٨٤/٢ .

بل بالتقديم والتأخير على ما تقدّم لنا تقريره في سورة البقرة في : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ^(١) فتأمل ذلك ^(٢) مع ما هُنا ، وقد أطلتُ الكلام ، وخرجت عن مقصودنا ، فلنقتصر على ما ذكرت ، والله الموفق المعين .

ولنختم بتبنيه سادس ، فنقول : أورد بعضهم سؤالاً على إعراب الزّخشيّ بالصّفة ، فقال : يلزم على ذلك أن يقول القائل : (لا إله قائماً بالقسط معبود إلا الله) .

فمفهوم ذلك أنّ ثمّ إلهاً معبوداً غير قائم بالقسط ، وأيضاً القيد إذا تسلّط عليه النفي فإنما ينتفي المقيد لا القيد ، ولا يصحّ أن يُقال هُنا بأنّ هذه الصّفة للمدح ؛ لأنها سيقّت مساق النفي .

قيل : الجواب عن ذلك أنّ هذه الصّفة إنّما تُقدّر بعد التّوحيد ، والشّهادة تعلّقت بمجموع الأمرين . قلّت : وهذا جواب لا يصحّ ؛ لأنّه راعى المعنى ولم يراع الصّناعة ، بل المحذور ثابت ، ولا جواب إلاّ أن يُقال : المفهوم هُنا معطلّ قام على بطلانه الدّليل العقليّ ، فلا عبرة بالمفهوم هُنا ، واستحضّر ما قيل في قوله :

على لاحب لا يهنّدى بمنّاره * ... ، ... ، ... ، البييت ^(٣)
وقوله : ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ ^(٤) .
وما نُقل عن أهل العربيّة فيه ، مع الشّيخ عبد القاهر ^(٥) .
نعم ، فيقاس ذكر هذه الصّفة في هذا المقام ^(٦) .

(١) آية (٢٥٥) .

(٢) الجمع الغريب (ح ص ٩٧) .

(٣) صدر بيت من الطّويل ، وهو لامريء القيس في ديوانه ص ٦٦ ، وعجزه :

* إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيَّ جَزَجْرَا

وجاء منسوباً له في الخصائص ١٦٥/٣ ، ٣٢١ ، والدّرّ المصون ٦٢٣/٢ ، والخزانة ١٩٣/١٠ .

واللاحب : الطّريق الواسع الواضح ، وسافه : شمه ، والعود : الجمل المسنّ ، وجزجرا : صوت يردّده البعير في حنجرته .

(٤) البقرة ، آية (٢٧٣) .

(٥) دلائل الإعجاز ص ٦٦ ، ص ٢٤٩ .

(٦) انظر : الكامل ٣٣٥/١ ، والبيان والتبيين ٢٨٥/١ ، والخصائص ١٦٤/٣ ، ٣٢٠ ، وآمالى ابن الشجري ٢٩٧/٣ ، ٣٢٠ ،

والمثل السائر ٢٥٧/٢ ، والخزانة ١٩١/١٠ - ١٦٤ .

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(١) ... ﴿الآية [١٩] .

ذكرها في موضعين :

أحدهما : في حذف حرف العطف ، قال ^(٢) :

(وبابه الشعر) فذكر أموراً ، ثُمَّ قال : (وخرج على ذلك آيات ، منها : هذه في قراءة فتح

الهمزة ^(٣) ، وَأَنَّ ذلك عطف على ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ ^(٤) ..) .

قال : (ويبيده أَنَّ فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب ، وبين المنصوبين بالمرفوع) .

قال : (وقيل : بدل من « أَنَّ » الأولى وصلتها ^(٥) ، أو من ﴿الْقِسْطِ﴾ ^(٦) ، أو معمول

لـ ﴿الْحَكِيمِ﴾ على أَنَّ أصله (الحاكم) ، ثُمَّ حَوَّلَ للمبالغة ^(٧) .

والموضع الثاني : في آخر الباب الرابع لما أَنَّ ذكر إسقاط الجار توسعاً ، ذكر الآية ^(٨) .

قلتُ : أمّا الموضع الأوّل ، فالمُخْرَجُ الَّذِي أشار إليه الشَّيْخُ هو الطَّيْرِي ^(٩) ، وجعل في كلامه ابن

عطية نظراً ^(١٠) ، ولم يبينه ، وبينه أبو حيَّان بما ذكر الشَّيْخُ ^(١١) .

والقائل بالبدل الفارسي ، وضَعَّفَ بالفصل بأجنبيٍّ ، واختار المختصر البدل من ﴿الْقِسْطِ﴾ ^(١٢) ،

(١) كلمة « الإسلام » ليست في (ج) .

(٢) المغني ص ٨٣٢ .

(٣) قرأ الكسائي يفتح الهمزة ، والباقون بكسرها ، السبعة ص ٢٠٢ ، والكشف ٣٣٨/١ ، والنزّ المصون ٨٣/٣ ، وزاد في البحر ابن عباس ، ومحمد بن عيسى الأصبهاني ٤٠٧/٢ .

(٤) آل عمران ، آية (١٨) .

(٥) في قوله تعالى : ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران : ١٨] ، وبه قال الفارسي في الحجة ١٩/٣ .

(٦) انظر : التعليق السابق .

(٧) ذكره أبو حيَّان في البحر ٤٠٩/٢ ، وانظر التعليق عليه في النزّ المصون ٨٧/٣ .

(٨) المغني ص ٦٨٢ ، والمستشهد به آية ١٨ .

(٩) الطيري ٢٠٩/٣ .

(١٠) المحرّر الوجيز ٤١/٣ .

(١١) البحر المحيط ٤٠٨/٢ .

(١٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٢٩/٢ .

وإنما تأوّل الشيخ [أَنَّ] ^(١) ﴿الْحَكِيمُ﴾ معدولٌ عن «الحاكم» ؛ لأنَّ العدل عن الرباعي قليل ^(٢) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿أَسْلَمْتُمْ﴾ [٢٠] .

ذكرها الشيخ ^(٣) في الهمزة ، لما ذكر [أَنَّ] ^(٤) من معناها (الأمر) مثل الآية ، أي : (أسلموا) ^(٥) ، وتأمله .

قوله تعالى : ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ الآية [٢٦] ^(٦) .

ذكرها الشيخ في الباب السادس ، لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّ المعرفة إذا أُعيدت ، فهي غير الأولى ، وردَّ عليهم بهذه الآية ؛ لأنَّ الأوّل عام ، والثاني خاصّ ^(٧) .

قلتُ : هذه المسألة قسمتها رباعية ^(٨) ، وفيها طول ، وأشرنا إلى كلّ آية في محلّها ، وانظر قوله [تعالى] ^(٩) : ﴿وَالصَّلَاحُ خَيْرٌ﴾ ^(١٠) فإنّا قد أطلنا فيه .

(١) زيادة من (ج) .

(٢) انظر : الكشف ٣٠٧/١ ، والبحر ٣٦٤/١ ، والارتشاف ٢٢٨٢/٥ ، والدرّ المصون ٨٧/٣ ، والمساعد ١٩٣/٢ .

(٣) « الشيخ » ليست في (ج) .

(٤) زيادة من (ج) .

(٥) المغني ص ٢٧ .

(٦) وبعدها : ﴿تَوَتَّى الْمُلْكُ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكُ مِمَّنْ تَشَاءُ ...﴾ .

(٧) المغني ص ٨٦٣ .

(٨) يشير إلى آية الروم (٥٤) . في الجمع الغريب ٥٥٥/٢ أ .

وآية النساء (١٢٨) سيأتي الحديث عنها ص ٢٩٢ .

وآية النساء (١٥٣) سيأتي الحديث عنها ص ٣٠٧ من البحث .

وذلك عند قولهم : « إِنَّ النِّكَرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةٌ كَانَتْ غَيْرَ الْأُولَى ، وَإِذَا أُعِيدَتْ مَعْرِفَةٌ ، أَوْ أُعِيدَتْ الْمَعْرِفَةُ مَعْرِفَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ

كَانَ الثَّانِي عَيْنَ الْأَوَّلِ » . المغني ص ٨٦١ .

(٩) ما بين المعقوفين زيادة يتميز بها النص .

(١٠) النساء ، آية (١٢٨) .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الآية [٢٨] ^(١) .

ذكرها في « لا » مثلاً للطلب بها ^(٢) .

قوله تعالى : / ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ الآية [٢٨] .

ذكرها في « الفاء » مثلاً لوجوب دخول الفاء في الفعل الغير متصرف ، إذا كان جواباً ^(٣) ، وهذه مواضع جليّة ، والله أعلم .

وذكرها أيضاً في « مِنْ » التي للبدل ، قال :

(وأما هذه الآية ، فليس من هذا خلافاً لبعضهم ؛ بل « مِنْ » للبيان ^(٤) ، والمعنى ليس في شيء من ولاية الله) ^(٥) .

قلتُ : قال الدماميني : (ما ذكر الشيخ دعوى من غير دليل ، وما المانع من أن تكون « من » للبدل في الآية ؟ ...) ^(٦) .

قلتُ : وهذا لا يحتاج إلى دليل ؛ لظهور فساد المعنى على ذلك ، وهو جليّ ؛ لأنّ من فعل ذلك ، فقد أتى ببدل ولاية الله ^(٧) ، وكيف ^(٨) يصحّ أن يُقال : ليس في شيء من بدل ولاية الله ؟ والشيخ - رحمه الله - أطلق البيان على التبيين ^(٩) ، وهو كثير في كلامه ، وأظنّ أنني وقفت على الفرق بين البيان والتبيين .

(١) وبعدها : ﴿ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ... ﴾ .

(٢) المغني ص ٣٢٤ . والمراد : أنها ناهية للطلب ، لا النافية للخبريّة .

(٣) المغني ص ٢١٧ . أي : إذا كان جواب الطلب جامداً ، فإنه يجب اقترانه بالفاء .

(٤) أي : بيان الجنس .

(٥) المغني ص ٤٢٢ .

(٦) تحفة الغريب ل ١٢٢ / ٢ .

(٧) انظر : شرح التسهيل ١٣٤ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩٦ / ٢ ، الجنى الداني ص ٣١٠٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٣٩ ، والارتشاف ١٧٢٠ / ٤ ، والمساعد ٢٤٦ / ٢ .

(٨) في (ج) « فكيف » بالفاء .

(٩) انظر : جواهر الأدب ص ٣٣٥ .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ الآية [٣٠] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - في فصل « لو » لما أنْ تَكَلَّمَ على « لو » ^(٢) المصدرية ، قال ^(٣) :

(وأكثرهم لم يثبتها) ^(٤) ، ثُمَّ قال : (ويُشكل عليهم دخولها على « أن » في الآية الكريمة) ، قال :

(والجواب أن « لو » إنما دخلت على [فعل] ^(٥) محذوفٍ مُقدَّر بعد « لو » .

وذكر الشيخ - رحمه الله - هذه الآية في الجزء الثاني في الجهة الثانية ^(٦) : (أن يراعي المُعَرَّبُ معنى صحيحاً ، ولا يراعي صناعة) ^(٧) ثُمَّ ذكر آية « غافر » ^(٨) ، ثُمَّ قال :

(ونظير ذلك قول من زعم في : ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾ أنه ظرف لـ ﴿يُحَذِّرُكُمُ﴾ حكاة مكِّي [وقال] ^(٩) : وفيه نظر) ^(١٠) .

قال الشيخ : (والصواب الجزم بأنه خطأ ؛ لأنَّ التحذير في الدنيا لا في الآخرة ، ولا يكون مفعولاً [به] ^(١١) لـ ﴿يُحَذِّرُكُمُ﴾ ؛ لأنه قد أخذ مفعوليه ^(١٢) ، وإنما نُصِبَ بمحذوف تقديره : ﴿وَاذْكُرُوا﴾ ^(١٣) ثُمَّ ذكر ما يتعلق بآية « غافر » .

وذكرها أيضاً - رحمه الله - في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما بعده ، وذلك أنه لما أنْ

(١) وبعبارة : ﴿ مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ مُخَصَّراً وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ هَسَةً وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴾ .

(٢) في الأصل : « ما » ، والصواب ما أثبت .

(٣) المغني ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٤) منع كونها مصدرية مذهب الجمهور ، وذهب الفراء ، والتبريزي وأبو البقاء ، وابن مالك إلى القول بمصدريتها . انظر :

التيان ٩٦/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٠٢/١ ، والجنى الداني ص ٢٨٨ ، والارتشاف ٩٢٢/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٦) في الأصل : « الثالثة » ، والصواب ما أثبت .

(٧) المغني ص ٦٩٩ .

(٨) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُبَادِلُونَ لَمَقَّتْ اللَّهُ أَبْكَرُ مِنْ مَقِّكُمْ أَهْسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [آية : ١٠] .

(٩) تكملة من المغني ص ٥٩٥ .

(١٠) سبق للقول به الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ، ورجحه ٣٩٧/١ ، مشكل إعراب القرآن ١٥٥/١ .

(١١) زيادة من (ح) .

(١٢) انظر : التيان ١٩٩/١ ، والدرّ المصون ١١٤/٣ .

(١٣) انظر : الطبري ٢٣٠/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٥٥/١ ، والتيان ١٩٩/١ ، والدرّ المصون ١١٥/٣ .

رَدَّ عَلَى أَبِي حَيَّانٍ فِي الْآيَةِ الْآتِيَةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ [الَّذِينَ] ... ﴾ ^(٣) .

قال بعد ذلك : (ومن الغريب أنَّ أبا حَيَّانَ صاحبَ هذه المقالة ، وقعَ له منعُ عودِ الضَّميرِ على ما ^(٣) تقدَّمَ لفظاً ^(٤) ، وأجازَ عوده على ما تأخَّرَ لفظاً ورتبة ...) ^(٥) .

قال : (أمَّا الأوَّلُ ، فقد منع في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ ﴾ كونَ « ما » شرطيةً ^(٦) .

قال : (لأنَّ ﴿ تَوَدُّ ﴾ يكونُ دليلَ الجواب ، لا جواب ؛ لكونه مرفوعاً ، فتكون في نية التقديم .

قال : (فيكون الضَّميرُ في ﴿ بَيْنَهُ ﴾ عائداً على [متأخراً لفظاً ورتبة ^(٧)] ، قال : وهذا عجيبٌ ؛ فإنَّ الضَّميرَ الآنَ [^(٨) عائداً على متقدِّمٍ [لفظاً] ^(٩) ، ولو قدَّم ﴿ تَوَدُّ ﴾ لغيرَ التركيبِ . ويلزمه ^(١٠) أن يمنع « ضرب زيداً غلامه » .

قال : وقد ^(١١) استشعر ورود ذلك وفرقَ بينهما بما لا معولَ عليه ...) ^(١٢) .

قال : (وأمَّا الثاني : فلائنه قال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ ﴾ ^(١٣) الآية : إِنَّ الضَّميرَ عائداً

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ج) .

(٢) آل عمران ، آية (١٨٨) . وبعدها : ﴿ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيَجُوبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارََةِ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٣) في الأصل : « إلى ما » ، وما أثبت من (ج) ، والسياق يقتضيه .

(٤) تعقَّب أبو حَيَّانَ الرَّخْشَرِيَّ في هذه المسألة في مواضع عدَّة . انظر : البحر المحيط ١١٢/٣ ، ١٢٤/٣ ، ١٣٧/٣ .

(٥) المغني ص ٦٤٠ . وانظر : البحر المحيط ٤٢٧/٢ .

(٦) منعه الرَّخْشَرِيَّ ، وتبعه ابن عطية . الكشف ٤٢٣/١ ، والمحرَّر الوجيز ٥٨/٣ ، وانظر : البحر المحيط ٤٢٨/٢ .

(٧) قال أبو حَيَّانَ : (والأولى عوده على ﴿ مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ ﴾ لأنَّ أقربَ مذكور ... البحر المحيط ٤٢٧/٢ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) زيادة من المغني يتضح بها النص .

(١٠) في الأصل « يلزم » ، وما أثبت من (ج) .

(١١) في (ج) « ولو » وما أثبت من الأصل هو الذي في المغني .

(١٢) المغني ص ٦٤١ .

(١٣) يوسف ، آية (٣٥) . وبعدها ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَا يَسْتَجِئْنَهُ حَتَّىٰ حِينَ ﴾ .

على « السَّجْن » المفهوم من ﴿ لَيْسَبْجُنَّةٌ ﴾ ... (١) . هذا معنى ما ذكر (٢) .

وذكر أيضًا : ﴿ تَوَدُّ ﴾ إلى آخره ، في الجهة الرابعة في المثال السابع منها استطرادًا ، لما أن تكلم على قوله : ﴿ لَا يَصْرُوكُمْ كِيدُهُمْ شَيْنًا ﴾ (٣) .

قال : (وقد منع الرَّخْشَرِيُّ أن تكون « ما » شرطية في الآية) (٤) ، قال : (مع أنه صرَّح في المفصل بجواز ذلك في المثال (٥) ؛ لأننا ننزه القرآن عن قلة ذلك) (٦) .

قُلْتُ :

أما الموضع الأول ، فقد تقدّم لنا الكلام على بعضه في سورة البقرة (٧) ، وقد استوفينا ذلك في التعليق الذي لنا في هذا الحرف (٨) ، فانظر الآية في هذه الأماكن .

وأما الموضع الثاني ، فما أشار إليه الشَّيْخ من الخطأ متعين ، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك ، وذكر أنه معمول للمصدر ، وضعفه بالفصل بين المصدر ومعموله (٩) .

قُلْتُ : والتضعيف بهذا ضعيف ؛ لأنهم يتساحون في الظرف أكثر من هذا .

ونقل أيضًا أنه معمول ﴿ الْقَدِيرُ ﴾ (١٠) ، وردّه بأن قدرته لا تختصّ بذلك اليوم (١١) .

قُلْتُ والردّ بهذا ضعيف جدًا ، بل هذا أصوب الأقوال وأحفها تكلفًا ، وما ذكره مانعًا

(١) البحر المحيط ٣٠٧/٥ .

(٢) المغني ص ٦٤١ .

(٣) آل عمران ، آية (١٢٠) . وقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو (يَصْرُوكُمْ) بكسر الضاد وحزم الراء ، وقرأ الباقون ﴿ يَصْرُوكُمْ ﴾ بضم الضاد وتشديد الراء وضمها . السبعة ص ٢١٥ ، الكشف ٣٥٥/١ .

(٤) المغني ص ٧١٨ . والمثال هو : « إن قام زيد أقوم » . والمراد آية آل عمران (٣٠) : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ ﴾ .

(٥) المفصل ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٦) المغني ص ٧١٨ . والمراد الوجه المرجوح ، وهو رفع الجزاء إذا وقع الشرط ماضيًا ، وإن كان غيره يراه حسنًا . وبعد ماض رفعك الجزاء حسن .

(٧) عند الآية رقم ٩٦ ، الجمع الغريب ١/٣٤ .

(٨) « أحكام لو » لأبي عبد الله الرصاع ، ولم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٩) البحر المحيط ٤٢٦/٢ .

(١٠) قاله أبو بكر الأنباري في البيان ١٩٩/١ ، وتبعه أبو البقاء في التبيان ٢٥٢/١ .

(١١) وردّه أبو حيان في البحر ٤٢٦/٢ .

لا يصلح مانعاً ، بدليل قوله : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(١) .
فالجواب في تلك الآية هو الجواب هنا ^(٢) .

ولنا أن نقول : لا سؤال إلا إذا قلنا بمفهوم الظرف ، وهو ضعيف سلّمناه ، لكن عارضه معارض عقلي ، فتأمل .

وما ذكر عن الزمخشري / غير بعيد ^(٣) ، واستحضاره لتلك القاعدة حسن ^(٤) ، ويأتي في محلها ما فيها .

وما اختاره الشيخ هنا : (إنَّ العامل مقدَّر) ضعّفه أبو حيّان بأنَّ الإضمار على خلاف الأصل ^(٥) .

قلتُ : وما قاله لا يصحّ الردُّ به إلا إذا كان هنا وجه ليس فيه قادح ، [و] ^(٦) أمّا إذا كان في كلّ وجه ذكره قادح ، فما يبقى النّظر إلا في ارتكاب أخفّ الضّرورات ، ولك النّظر في ذلك .
قلتُ : وأمّا الموضع الثالث فقول المصنّف :

(فرّق بينهما بما لامعول عليه) ^(٧) صحّح ، وقد ردّ عليه الصفاقسي ^(٨) ، وتبعه المصنّف هنا ، وكذلك الدّماميني ^(٩) . وأنا أقول : إنّ أبا حيّان أراد أن يقصر عود الضّمير على ما قبله في اللفظ لا في النّية على ما إذا كان ذلك في جملة واحدة ، مثل : « ضرب زيداً غلامه » ، وما أشبه ذلك ^(١٠) .

(١) الفاتحة ، آية (٤) .

(٢) الجمع الغريب (ح ص ١٠ ، ١١) .

(٣) الكشاف ٤٢٣/١ .

(٤) أي : أن يكون الفاعل ضميراً يعود على شيء متّصل بمعمول الفعل نحو : « ثوبي أخويك يلبسان » . انظر شرح التسهيل ١٣٤/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٤٩/٣ ، والمساعد ٤٠٦/١ .

(٥) البحر المحيط ٤٢٦/٢ .

(٦) الواو زيادة من (ج) .

(٧) المغني ص ٦٤١ .

(٨) المجيد في إعراب القرآن المجيد ل/١٤٠/٢ .

(٩) تحفة الغريب ١٩٩/٢ .

(١٠) البحر المحيط ٤٢٦/٢ .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ ^(١) مِنْ جَهْلَتَيْنِ ، أَوِ الْعَامِلِ قَدْ اخْتَلَفَ ، فَلَا يَجُوزُ ، وَاسْتَدَلَّ بِعَكْسِ الْمَسْأَلَةِ ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ أَجَازَ : « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » ، وَاتَّفَقُوا عَلَى مَنَعٍ : « ضَرَبَ غُلَامَهَا جَارُ هَنْدٍ » ^(٢) ، وَلَا فَارِقَ إِلَّا اخْتِلَافَ الْعَامِلِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ صُورَةِ اتِّحَادِ فِيهَا الْعَامِلِ ، وَقِيلَ فِيهَا بِالْجَوَازِ مِثْلَ قَوْلِنَا : « ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ » أَنْ يُقَالَ بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا ، وَدَلِيلُهُ التَّفْرِيقُ الْمَشَارِ إِلَى فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ ، فَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ يُقَالُ : لَا مَعْمُولٌ عَلَى مَا فَرَّقَ بِهِ ؟

فَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يُقَابَلُ إِلَّا بِنَصٍّ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، أَوْ اسْتِنَادٍ إِلَى قَاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ .

نَعَمْ يَبْقَى سِرُّ الْإِتِّفَاقِ وَالْإِخْتِلَافِ فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا ، فَإِنَّ كَانَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَقِيلٍ ^(٣) فِيمَا قَدَّمْنَا فِي قَوْلِنَا : « فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا » فَقَدْ تَقَدَّمَ ضَعْفُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قُلْتُ : وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي آيَةِ يُوسُفَ ، فَلَا يُقَالُ ^(٤) لَهُ : قَدْ أَجَزْتَ أَنْتَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ ^(٥) .

فَإِنَّكَ اخْتَرْتَ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ ﴿ تَبَيَّنَ ﴾ ^(٦) فَمَا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ مَوْجُودَ مِنْكَ ؛ [لِأَنَّ الْمَوْجُودَ مِنْهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِنَّمَا هُوَ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى مَا فَهِمَ مِنْ فَعْلِ الْفَاعِلِ نَفْسَهُ ، لَا أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ] ^(٧) .

إِلَّا أَنْ لِلشَّيْخِ ^(٨) أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا أَنْكَرْتُ عَلَيْهِ كَوْنَهُ قَالَ بِشَيْئَيْنِ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ ، فَإِنَّهُ مَنَعَ الضَّمِيرَ أَنْ يَعُودَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَفْظًا ، وَأَجَازَ أَنْ يَعُودَ عَلَى التَّأَخَّرِ لَفْظًا وَرَتَبَةً ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ مِنْ قَوْلِهِ .

قُلْتُ : وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ : فَقَوْلُهُ : « نُنَزِّهُ الْقُرْآنَ عَنْ ذَلِكَ » مُرَدُّدٌ بِمَا نَصَّوْا عَلَيْهِ مِنْ وَقْعِهِ ، وَكَثْرَتِهِ نَظْمًا وَنَثْرًا ، وَقَدْ أَطَالَ أَبُو حَيَّانَ الْإِسْتِشْهَادَ فِي ذَلِكَ ^(٩) .

(١) وقع في الأصل انتقال نظر فكر المثل والتعليق عليه .

(٢) التسهيل ص ٢٨ ، وشرح التسهيل ١/١٦٠ ، والارتشاف ٢/٩٤٤ ، والدرر المصون ٣/١٢٢ ، والمساعد ١/١٢٢ ، ٤٠٧ .

(٣) المساعد ١/١١٢ ، ١١٣ ، ٤٠٧ .

(٤) في (ج) « فيقال » بحذف « لا » ، والنص به التواء .

(٥) البقرة ، آية (٢٥٩) .

(٦) البحر المحيط ٢/٢٩٥ .

(٧) من قوله : « لَأَنَّ » إلى قوله « ما بعده » ليس في (ج) .

(٨) في الأصل : « وللشيخ » ، وما أثبت من (ج) .

(٩) البحر المحيط ٢/٤٣٩ ، وانظر الدرر المصون ٣/١١٩ .

تنبيهات :

الأول : حقق أبو حيان هنا النقل فيما يتعلق بجواز الجزم بعد الماضي في الجزاء ، والقول الثالث الذي خصص الجزم بـ « كان » مشكل ؛ لأنه وجهه بأن « كان » أصل للأفعال .

قلتُ : وأنت ترى ضعف هذا التعليل ، ولو لم يكن إلا أنها لا مصدر لها على قول الجمهور ^(١) ، وقد قيل فيها بالحرفية على ما نقله بعض المتأخرين ^(٢) ، فكيف يُقال : إنها ^(٣) أصل للأفعال ، ثم إنَّ العمل ليس للشرط ، وإنما هو لأداة الشرط على الصحيح فيه ^(٤) .

الثاني : أورد هنا سؤالاً ، وذلك أنهم قالوا : مذهب سيويه في المضارع المرفوع بعد الماضي ليس هو الجواب ^(٥) خلافاً للميرد ^(٦) ، بل الجواب مقدر ، وقالوا : مذهب سيويه في المضارع المرفوع بعد المضارع إن كان قبله ما يمكن أن يطلبه ، فالأولى أن يكون على حذف « الفاء » وجوز فيه عكس ذلك ^(٧) ، فيقال على أصل سيويه : ما السرُّ في كونه فصل في إحدى الصورتين دون الأخرى ؟ وفرق بعضهم بتفريق ليس بذلك ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ ﴾ ^(٩) الآية [٣١] ^(١٠) .

ذكرها في موضعين :

الأول : في « الفاء » لما أن عدد المواضع التي يجب فيها ذكر الفاء في جواب الشرط ، فذكر من ذلك كون الجواب إنشائياً مثل الآية ^(١١) .

(١) في اللسان « كون » : « والمصدر : كونا ، وكيانا » .

(٢) الجمهور على أنها فعل ، انظر : الأصول ٨٢/١ ، والارتشاف ١١٤٦/٣ ، والجنى الداني ص ٤٩٤ ، والمساعد ٢٤٨/١ .

(٣) كلمة « إنها » ليست في (ج) .

(٤) انظر : الكتاب ٦٢/٣ ، والارتشاف ١٨٧٧/٤ ، والمساعد ١٥٢/٣ ، والتصريح ٣٧٣/٤ .

(٥) الكتاب ٦٧/٣ ، ٦٩ .

(٦) المقتضب ٦٩/٢ .

(٧) الكتاب ٦٧/٣ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ١٦١٨/٣ ، والارتشاف ١٨٧٥/٤ .

(٩) لفظ الجلالة ليس في (ج) .

(١٠) وبعدها : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(١١) المغني ص ٢١٧ .

الثاني : لما أن ذكر حذف جملة الشرط في آخر الباب الخامس ، قال : وهو مطرّد بعد الطلب ، مثل الآية ، أي : (فَإِنْ تَبِعُونِي يُحْبِبْكُم) ^(١) .

قلت : الموضع الأوّل ظاهر .

والثاني : مضى الشيخ على أحد الأقوال / الأربعة ^(٢) ، وقد بيّناها في غير هذا الموضع ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [٣٥] :

ذكرها الشيخ في أوّل الكتاب لما أن ذكر سبب التأليف ، وأنّ سبب الطّول في التّوَاليف أمور ، منها : التّكرار ، ثمّ قال : (فحيث جاءهم مثل الضّمير في الآية ذكروا ثلاثة أوجه ، ويكرّرون ذلك من نظيره ...) ^(٤) .

وذكرها أيضًا في الجهة الخامسة ، وحمل الآية ثلاثة أوجه ، فقال : (الفصل أرجحها ، وأضعفها الابتداء ويختصّ بلغة تميم ^(٥) ، والتأكيد ...) ^(٦) .

قلتُ : إنّما كان أرجحها الفصل ؛ لأنّه أبلغ في المعنى ، وانتقد الدّماميني على عبارة الشيخ ، قال : (لأنّ فيها تناقضًا ؛ لأنّه إذا كان أرجحها الفصل ، كان الابتداء راجحًا ، وقد صرح بأنّه أضعفها ، وهذا يقتضي المشاركة في الضّعف مع الرّجحان ...) ^(٧) .

قلتُ : وهو اعتراض لا طائل تحته ، والمعنى جليٌّ عن هذا كلّ ^(٨) .

(١) المغني ص ٨٤٧ .

(٢) حصل في « الفاء » أربعة أقوال : زيادتها ، داخله في جواب الشرط ، عاطفة ، جواب أمر مقدّر . وانظر المغني ٢١٩ .

(٣) الجمع الغريب ح ص ٤٩ عند آية البقرة (٤٠) .

وانظر ما سيأتي من البحث ص ٤٥٣ عند آية الأنعام (١٥٧) .

(٤) المغني ص ١٤ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، النوادر ص ١٥٤ ، والارتشاف ٩٥٩/٢ ، والمساعد ١٢٤/١ ، ولغة تميم ص ٥١٦ .

(٦) المغني ص ٧٢٢ .

(٧) تحفة الغريب ل ٢٢٤/أ .

(٨) انظر حاشية الدسوقي ٢٣٥/٣ .

قوله تعالى: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ^(١) ﴾ الآية [٣٦] ^(٢) .

ذكرها في جملة الاعتراض ، لما أن ذكر الاعتراض بأكثر من جملة ^(٣) ، وجعل الآية منه على قراءة من سَكَنَ ثَاءً ﴿ وَضَعْتُ ﴾ ^(٤) لأنَّ الجملتين المصدرتين بـ ﴿ إِنِّي ﴾ من قولها ، والمعنى : « ليس الذكر الذي طلبت ، كالأُنْثَى التي وُهِبَ لها » .

قال : (قال الزَّخْشَرِيُّ : « جملتان معترضتان ، مثل قوله : ﴿ لَقَسَمُ ﴾ ^(٥) » الآية ..) .

قال الشَّيْخُ : (وفي التنظير نظر ؛ لأنَّ الذي في الآية الثانية اعتراضان بجملتين ^(٦) ، لا اعتراض واحد بجملتين) .

قال الفقير إلى ربه: القراءة التي أشار إليها سبعية ، وهي قراءة غير ابن عامر ، وعاصم ، ويفهم ذلك من قول الشَّاطِطِيِّ - رحمه الله - :

وَكَفَّلَهَا الْكَوْفِي ثَقِيلًا وَسَكَنُوا

وَضَعْتُ وَضَعُوا سَاكِنًا صَحَّ كَفَّلَا ^(٨)

وهذه من الآيات التي لم يرتب فيها الشَّيْخُ التَّلَاوَةَ .

فأما قراءة عاصم ، وابن عامر ، فلا اعتراض ، وأما الباقر ، فقليل كما قال الزَّخْشَرِيُّ .

وقيل : إنَّ ذلك من قول مريم ، وأصل الكلام : « وأنت أعلم بما وضعت أمتك » ثُمَّ عدل إلى ما ذكر في الآية ^(٩) .

(١) ﴿ أُنْثَى ﴾ ليست في (٢) .

(٢) وبعدها : ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُكَ بِكَ وَذُرِّيَّتَهُمَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

(٣) المغني ص ٥١٤ .

(٤) قرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وابن عامر (بِمَا وَضَعْتُ) بضم الثاء وإسكان العين . وقرأ الباقر : ﴿ وَضَعْتَ ﴾ بفتح العين وإسكان الثاء ، وبها قرأ حفص عن عاصم . السبعة ص ٢٠٤ ، والحجة ٣/٣٢ ، والكشف ١/٣٤٠ .

(٥) الواقعة ، آية (٧٦) . والآية : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَوَعَّلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ .

(٦) الكشاف ١/٤٢٥ .

(٧) أحدهما : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ ﴾ ، والثاني : ﴿ لَوَعَّلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ .

(٨) حرز الأمان ص ١٢٤ .

(٩) الحجة ٣/٣٢ ، والكشاف ١/٤٢٥ .

وقيل : إِنَّ الجملة الأولى من كلام الله ^(١) ، والثانية من كلامها ، فالاعتراض بجملة واحدة .
 قُلْتُ : ولا حاجة إلى هذا كله إن جَوَّزنا الاعتراض بأكثر من جملة ^(٢) ، وما ردَّ به على الزمخشريّ
 موجود في كلام المُعَرَّب ^(٣) ، وانظر كلام صاحب الأمالي في الآية ^(٤) ، مع كلام صاحب تلخيص
 المفتاح ، والظاهر ما ذكر صاحب التلخيص ، فانظره ^(٥) .

تنبيه :

ذكر التفتازاني أَنَّ سرَّ التأكيد في الآية بـ « إِنَّ » لأجل التحسّر على فقد ما طلبته ^(٦) .
 قُلْتُ : تأمل هذا الكلام ، وكثيراً ما يشير أهل البيان إلى نوع من هذا ، وهي أمور غير مطّردة لهم
 في غالب الحال ، والله أعلم ، وإنما هي بحسب المقال ، والحال .

* [... ، ...] ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾ الآية [٤٤] ^(٨) .

ذكرها - رحمه الله - في فصل « عند » قال : (تعاقب « عند » كلمتان ، إحداهما : « لدى »
 مطلقاً) ^(٩) ، ومثّل بآيات ، منها : هذه الآية ^(١٠) .

(١) على قراءة ابن عباس (وضعت) بكسر التاء .

انظر : الكشف ٤٢٥/١ ، والبحر ٤٣٩/٢ .

(٢) الفارسي لا يرى الاعتراض بأكثر من جملة ، والزمخشريّ يحيزه . انظر : الكشف ٤٢٥/١ ، ٥٢٦/٤ ، وشرح التسهيل
 ٣٧٨/٢ ، والارتشاف ١٦١٧/٣ .

(٣) الدرّ المصون ١٣٧/٣ ، نقلاً عن البحر ٤٤٠/٢ .

(٤) لم أجد هذه الآية في أمالي ابن الحاجب .

(٥) التلخيص ص ٤٠ ، ٦٣ .

وانظر : عروس الأفراح ٢٣٤/١ ، ٢٨٥ ، والأطول ٢٤٣/١ ، ٩٦/٢ ، ٩٨ .

(٦) المطوّل في شرح تلخيص المفتاح ص ٤٣ .

(٧) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٤١) في المغني ص ٨٥٦ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٨) وبعبارة : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ .

(٩) والثانية « لَدُن » ، وانظر في هذا التعارض ارتشاف الضرب ١٤٥٢/٣ - ١٤٥٥ ، والمساعد ٥٣١/١ .

(١٠) المغني ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

وذكرها بعد ذلك بيسير استطراداً ، وجواباً عن سؤال مقدّر ، يردّ عليه في قوله : ﴿ ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا ﴾ الآية (١) .

فإنّه زعم أنّه يصحّ الاتيان بـ « عند » في الآية ، أو بـ « لدن » لكن لم يؤت بذلك مخافة التكرار (٢) ؛ فكأنّ قائلًا يقول له : قد ورد ذلك في آية آل عمران ، فأجاب عن ذلك بأنّ طول ما بين الكلمتين سوّغ ذلك فتأملّه ، فإنّ فيه نظرًا ، فإنّ توجيه الشيخ - رحمه الله - لِمَا ذكر يوهّم أنّ إيقاع الظاهر موقع المضمر لا يجوز ، ولا قائل به عندهم ، بل هو من المستحسنات في مواضع ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ أَفْلَأَمْهَمَ إِلَهُهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ الآية [٤٤] .

ذكرها في الجملة الثالثة من التي لها محلّ ، لما أنّ ذكر التعليق ، قال في أثناؤه : واختلف في الآية (٤) .

ف قيل : التقدير : « ينظرون أيّهم » .

وقيل : يتعرّفون ، وقيل : يقولون (٥) .

فالتقدير الأوّل : الجملة فيه من المفعول المقيّد بالجار (٦) .

وعلى الثاني : في موضع المفعول به المُسَرَّح (٧) .

وعلى الثالث : ليس ممّا نحن فيه ألّبتة ، انظره .

* [﴿ ... ، ... ﴾] (٨) .

(١) الكهف ، آية (٦٥) . وبعدها : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ .

(٢) المغني ص ٢٠٨ .

(٣) ﴿ إِلَهُهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ ليس في من (ح) .

(٤) المغني ص ٥٤٤ .

(٥) انظر في هذه التقديرات : مشكل إعراب القرآن ١٥٩/١ ، والكشاف ٤٣٠/١ ، والبحر ٤٥٩/٢ ، والدرّ المصون ١٧٢/٣ .

(٦) في (ح) « بالحال » والصواب ما أثبت .

(٧) المُسَرَّح : أي غير مقيّد بالجار . كذا في المغني .

(٨) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٤٧) في المغني ص ٩٠٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخْضُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا ^(١) بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٤٩] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « الكاف » لما أن تكلم على / اسميتها ^(٢) ، وأنه خلاف قول
سيبويه ^(٣) ، قال :

(وكثيراً ما يقع في كلام العرب منهم الزّخشيّ ، قال في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْضُ فِيهِ ﴾ :
الضمير عائد على « الكاف » في قوله : ﴿ كَيْفَةَ الطَّيْرِ ﴾ ^(٤) ... ^(٥) .

قلتُ : وكذلك مرّ عليه أبو حيّان ، بل وقع في كلام أبي حيّان تنبيه نصّاً ^(٦) ، فإنه قال : (الكاف
اسم على مذهب الأخفش ، فهي مفعولة ...) ^(٧) .

ثمّ قال : (وحرف على مذهب الجمهور ، فهي صفة لموصوف محذوف ...) ^(٨) ، وهذا فيه
تسامح ؛ فإنّها إذا كانت حرفاً ، فليست بصفة قطعاً .

فتأمّله ، ولعلّه قصد أنّ الجار مع مجروره صفة ، وهذا لا بُدَّ منه ، والله أعلم .

* [... ، ... ، ...] ^(٩) .

(١) في (ح) ﴿ طائراً ﴾ وهي قراءة نافع . السبعة ص ٢٠٦ ، والكشف ٣٤٥/١ .

(٢) المغني ص ٢٣٩ .

(٣) الكتاب ٤٠٨/١ ، وانظر في هذه المسألة : البغداديات ص ٣٩٩ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢٨١/١ ، ورصف المباني ص ٢٧٢ ،
وارتشاف الضرب ١٧١٣/٣ ، والجنى الداني ص ٧٨ .

(٤) آل عمران ، آية (٤٩) ، وقبله ﴿ أَلَيْسَ أَلْقَى أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ ... ﴾ .

(٥) الكشاف ٤٣١/١ .

(٦) في (ح) « تضاد » والصواب ما أثبت .

(٧) البحر المحيط ٤٦٦/٢ .

هذا وقد ذهب أبو الحسن إلى القول بزيادة الكاف .

انظر معاني القرآن ١٩٧/١ ، وانظر المسائل البغداديات ص ٤٠٠ ، والجنى الداني ص ٧٩ ، وانظر الدرّ المصون ١٥٤/١ .

(٨) انظر التعليق السابق .

(٩) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٥٢) في المغني ص ١٠٤ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ ﴾ الآية [٥٩] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجملة التفسيرية ، قال : (الثاني) ^(٢) : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى ﴾ الآية ، ف ﴿ خَلَقَهُ ﴾ وما بعده تفسير ل ﴿ مَثَلَ ءَادَمَ ﴾ لا باعتبار ما يعطيه لفظ الجملة من كونه قدّر جسداً من طين ، ثم كَوْن ، بل باعتبار المعنى ، أي : شأن عيسى عند الله كشأن آدم في الخروج عن مستقر ^(٣) العادة ، وهو التوالد بين الأبوين ...) ^(٤) .

قلتُ : ما أشار إليه المصنّف - رحمه الله - من أنّ التفسير لا يتقرّر في الآية إلاّ باعتبار المعنى ظاهر ، وإن كان الدماميني قد اعترض عليه ، بأن قال : (التفسير راجع إلى اللفظ ، والمصنّف قصد إلى كلام الرّخشي ، ولم يوف به ...) ^(٥) ، ثمّ أتى بنصّ الرّخشي ^(٦) .

وقصد الدماميني ، والله أعلم : أنّ كلام المصنّف : أنّ التفسير إذا كان ل « مثل عيسى » ، وهو المشبه به ، فيصح أن يكون تفسيراً لفظياً ، ولم يحتج إلى ما ذكر المصنّف ، وتكون الآية لم يذكر فيها وجه التشبيه ، وفهم عن الرّخشي أنّه جعل التفسير لوجه التشبيه ، فيحتاج إلى تأويله بما ذكر في جواب سؤاله ، وأن يكون التفسير معنوياً ، لا لفظياً ، هذا الذي ظهر من قوله .

والمصنّف قصد إلى كلام الرّخشي ، ولم يوف به . فتأمل كلام الرّخشي ، فإنه قال : (﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ الآية جملة مفسرة لما له شبه ﴿ عِيسَى ﴾ بـ ﴿ ءَادَمَ ﴾ ، أي : خلق آدم من تراب ، ولم يكن ثمّ أب ، ولا أم ، فكذاك حال ﴿ عِيسَى ﴾) ^(٧) .

قلتُ : فلو قررنا أنّ التفسير بالجملة اللفظية ، لأدّى ذلك إلى المحال في كلام الباري ؛ ولهذا أورد بعد ذلك سؤالاً في أنّ ﴿ ءَادَمَ ﴾ لا أب له ، ولا أم بخلاف عيسى ، فكيف يصحّ التشبيه ؟ وأجاب بأنّه ماثله في أحد الطرفين ، ولا يمنع اختصاصه بطرف آخر ؛ لأنّ الماثلة مشاركة في بعض الأوصاف .

(١) وبعدما : ﴿ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٢) في الأصل : « الثالث » ، والصواب ما أثبت .

(٣) في (ج) « مستمر » .

(٤) المغني ص ٥٢٢ .

(٥) تحفة الغريب ٢/١٥٤/أ .

(٦) الكشف ١/٤٣٣ .

(٧) الكشف ١/٤٣٣ .

ثم قال في جواب آخر : (ولأنه شبه به في كونه وجد وجودًا خارقًا للعادة ، وهما في ذلك نظيران ..)^(١) .

قلتُ : فكلام الزمخشري في قوله : (لعله ...) [إلى آخره]^(٢) . ظاهر في وجه الشبه ، وأن التفسير وقع له ، وهذا يخالف كلام ابن هشام ، فإن التفسير عنده إنما وقع للمثل^(٣) المشبه به ، وتقدم لنا إشكال كلام الزمخشري ، بأنه إذا كان تفسيراً لوجه الشبه ، فيكون كما إذا قلت : « زيد كالأسد في الشجاعة » فقد تقرر الشبه في الشجاعة فيلزم من ذلك أن يكون عيسى شاركة^(٤) في كونه خُلِق من تراب ، من غير أب ، ولا أم .

فكيف يقول : إنه ماثله في أحد الطرفين ، ولا يمنع اختصاصه بطرف آخر ، مع أن المشاركة لا بُدَّ منها في وجه الشبه ؟

والصواب^(٥) تفسير وجه الشبه بما ذكره في الجواب الثاني ، وكلام الزمخشري في التقدير أولاً يوهم ما قاله الدماميني ، مع جوابه الأول .

وكلامه آخرًا يدل على أن التشبيه إنما هو في الأمر الخارق للعادة المشترك بينهما ، [وليست الجملة هي المشتركة بينهما]^(٦) ، ولعل الشيخ لم يقصد إلى كلام الزمخشري ، بل قرّر ذلك من تلقاء نفسه ، وتقديره حسن ، ويكون سرُّ الإتيان بالجملة المذكورة ، وإن لم تكن وجه شبه أنها^(٧) تدلّ على وجه الشبه ، وهو أقوى^(٨) في الردّ على النصارى ؛ لأنهم سلموا حال آدم الذي هو أغرب ، فكيف يقولون في عيسى ما يقولون ، وينفون ما أخبر الله به ، فكأنهم نبّهوا بهذه الجملة إلى ما تقوم به الأخرى في الردّ عليهم^(٩) .

(١) الكشاف ٤٣٣/١ .

(٢) في الأصل (إلخ) . وأثبتها بالصورة المثبتة في البحث .

(٣) كلمة « المثل » ليست في (ج) .

(٤) في (ج) « يشاركه » .

(٥) في (ج) « فالصواب » بالفاء .

(٦) من قوله : « وليست » إلى « بينهما » سقط من (ج) .

(٧) في (ج) « لأنها » باللام .

(٨) في (ج) « وهو قوي » .

(٩) انظر في هذه المسألة : الطبري ٢٩٣/٣ ، والكشاف ٤٣٣/١ ، والتفسير الكبير ٢٤٣/٣ ، والبحر المحيط ٤٧٧/٢ ، والدّر

المصون ٢١٨/٣ .

وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ الْجُمْلَةَ حَالِيَةً مِنْ ﴿عَادَمَ﴾ ، فَلَا يَبْعُدُ ^(١) ، وَيَكُونُ قَرِيبًا تَمَّا قَرَرْنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ الزَّجَّاجَ ضَعَّفَ ذَلِكَ صِنَاعَةً ^(٢) .

فائدة :

من جهة علم البيان ، اعلم أَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ إِذَا أَنْ تَدَخَّلَ عَلَى الْمَشَبِّهِ بِهِ تَحْقِيقًا ، أَوْ تَقْدِيرًا ، فَالتَّحْقِيقُ / مِثْلُ : (زَيْدٌ كَالْأَسَدِ) .

وَالْتَّقْدِيرُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ ^(٣) الْآيَةُ ^(٤) لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : « أَوْ كَذَوِي صَيِّبٍ » عَلَى مَا تَقَرَّرَ هُنَاكَ ^(٥) .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَيِّ قِسْمٍ هِيَ ؟

قُلْتُ : يَظْهَرُ لِي أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي عَلَى لَفْظِ « مِثْلُ » هَذَا هَلْ هِيَ بِمَعْنَى الشَّبَّهِ ، أَوْ بِمَعْنَى الْحَالِ ؟

فَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الشَّبَّهِ ، فَتَكُونُ الْكَافُ صِلَةً ، أَوْ « الْمِثْلُ » صِلَةً عَلَى مَا قَرَّرَهُ الْمُعَرَّبُونَ هُنَا ^(٦) ، وَيَكُونُ ثُمَّ مَقْدَّرٌ هُوَ الْمَشَبَّهِ بِهِ ، أَيْ : إِنَّ صِفَةَ عَيْسَى كَ « صِفَةِ آدَمَ » . وَإِنْ جَعَلْتَ « الْمِثْلُ » بِمَعْنَى الْحَالِ ، أَوْ الصِّفَةِ ، فَتَكُونُ الْكَافُ دَخَلَتْ تَحْقِيقًا ، مِثْلُ مَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ ^(٧) .

لِأَنَّ الْمَشَبَّهِ بِهِ إِنَّمَا هُوَ الْحَالَةُ شُبِّهَتْ بِحَالَةٍ . وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ عِنْدِي ^(٨) ، وَإِنْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ « الْمِثْلُ » بِمَعْنَى « الصِّفَةِ » ^(٩) .

(١) لم أتمكن من معرفة صاحب هذا الرأي ، غير أَنَّ أبا حَيَّانَ عَزَّاهُ إِلَى أَبِي مُسْلِمٍ مَعَاذَ الْهَرَاءِ ، وَلَمْ أَتَّبِعْهُ ، الْبَحْرُ ٤٧٨/٢ .

وَبِهِ قَالَ الرَّخْشَرِيُّ فِي الْكَشَّافِ ٤٣٣/١ ، وَانْظُرْ : الدَّرَ الْمَصُونُ ٢١٨/٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٨/١ ، وَتَبِعَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي الْمَحَرَّرِ ١٠٩/٣ ، وَانْظُرْ : الْبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٠٦/١ .

وَهَذَا الْمَنْعُ عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ إِذْ يَمْنَعُونَ وَقُوعَ الْمَاضِي حَالًا بِدُونِ « قَدْ » ، وَأَجَازَهُ الْأَخْفَشُ وَعَامَّةُ الْبَصَرِيِّينَ إِذَا كَانَتْ مَعَهُ . الْمُقْتَضَبُ ١٢٤/٤ ، وَالْإِنْصَافُ ٢٥٢ م ٣٢٢ ، وَالْبَحْرُ الْخِطُّ ٤٧٧/٢ ، وَالْمَجْمَعُ ٤٥/٤ .

(٣) البقرة ، آية (١٩) .

(٤) كلمة « الْآيَةُ » لَيْسَتْ فِي (ج) .

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ١٥٧/٥ ، وَفِيهِ « أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ » ، وَانْظُرْ عُرُوسَ الْأَفْرَاحِ ٣١٢/٢ ، وَالْأَطُولُ ١٧٨/٢ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٢/١ ، وَالْكَشَّافُ ٤٣٣/١ ، وَالْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ ١٠٩/٣ ، وَالْبَحْرُ ٤٧٧/٢ ، وَالدَّرَ الْمَصُونُ ٢٢١/٣ .

(٧) البقرة ، آية (١٧١) . وَبَعْدَهَا : ﴿بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ صُمُّ بِكُمْ غَمٌّ فَهُمْ لَا يَتَقَلَّبُونَ﴾ .

(٨) لَعَلَّهِ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ سَيَّوِيهِ ٢١٢/١ .

وَحَكَاهُ أَبُو حَيَّانَ عَنِ الرَّاعِبِ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ ، وَانْظُرْ الْبَحْرَ الْخِطُّ ٤٨٣/١ .

(٩) لَعَلَّهِ الْمَفْهُومُ تَمَّا فِي الْحَلِيَّاتِ ص ٢٤٨ ، وَانْظُرْ الدَّرَ الْمَصُونُ ٢٢١/٣ .

فائدة ثانية :

فإن قلت : وجه الشبه المذكور ، هل هو حسي ، أو عقلي ، مركب ، أو مفرد ، طرفاه مركبان ، أو مفردان ؟

قلتُ : أمّا الطرفان فإنّهما مفردان عقليّان ، وأمّا وجه الشبه ، فالظاهر أيضًا أنّه مفرد عقليّ^(١) ؛ لأنّ معناه على ما قرّرنا ، وهو الوجود الخارق للعادة .

فإن قلتُ : قولك في الآية : إنّ الطرفين مفردان باطلٌ ، بل هما مركبان ؛ لأنّ صفة آدم مركبة ، وصفة عيسى مركبة .

وقولك : إنّ وجه الشبه مفرد باطل أيضًا ؛ لأنّ الوجود الخارق للعادة مركب ، لا أنّه مفرد . قلتُ : بل الطرفان مفردان ، والوجه مفردٌ .

أمّا الطرفان ، فلاّتهم نصّوا على أنّ المراد بالتركيب عندهم أخذ أشياء مجموعة لها مدخل في الشبه لا مطلق تركيب في ذات المشبه والمشبه به ، وإلاّ لزم خروج أمور كثيرة عن ذلك ، كقولنا : « زيد يشبه الأسد » ، وغير ذلك ، فإنّ التركيب موجود قطعًا ، إلاّ أنّ ذلك غير مقصود في الشبه .

وأمّا الوجه ، فهو أيضًا في الآية مفرد ، وما ذكرت إنّما هو تقييد لا تركيب ، والتركيب عندهم لا ينافي الإفراد ، على أنّي ما زلت أستشكل تفريقهم في ذلك ، فانظره في محله^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [٥٩] .

تقدّم نظيرها في البقرة^(٣) ، انظرها هناك^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ... ﴾ الآية [٦٣]^(٥) .

ذكرها - رحمه الله - في الحذف إذا دار الأمر بين أن يكون المحذوف ثانيًا ، أو أولًا ، ثم ذكر

(١) في (ج) « حسي » .

(٢) انظر : أسرار البلاغة ص ٢٤٩ ، والكشاف ١/ ١٩٤ ، والأطول في شرح التلخيص ٢/ ٣١٦ .

(٣) البقرة ، آية (١١٧) .

(٤) المغني ص ٢٢٣ ، وانظر الجمع الغريب ل ٤٠/ ٢ ، ب .

(٥) بعدها : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ .

مسائل ، فقال ^(١) : (وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ الآية : يضعفُ كونُ ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ فعلاً مضارعاً ؛ لأنَّ حرف المضارعة لا يُحذفُ ...) ^(٢) .

قال الشيخ : (وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ المحذوف [التاء] ^(٣) الثانية ، وهو قول الجمهور ^(٤) ، والمخالف في ذلك هشام الكوفي ^(٥) ، ثُمَّ التَّنْزِيلُ يحتوي على جواز مواضع كثيرة ، لا شكَّ فيها ، نحو قوله : ﴿ نَارًا تَلَطَّى ﴾ ^(٦) وغير ذلك ...) .

قُلْتُ : نقله عن أبي البقاء صحيح ^(٧) ، واعترض عليه المختصرُ : بأنَّ ذلك جائزٌ ؛ لاجتماع المثلين ، وهما « تاء المضارعة » و « تاء تفعل » ^(٨) .

قُلْتُ : فظاهره أنَّ المحذوف إنما هي الأولى ، وكلام الشيخ هنا يردُّ عليه ؛ فإنَّ ذلك إنما هو مذهب هشام ، وما تأوَّل به المختصر ما أبعد ^(٩) .

قال : (فلعلة اعتقد أنها « ياء » المضارع لا « تاؤه » ...) ^(١٠) .

وَأَمَّا قول الشيخ : (والتَّنْزِيلُ ...) [إلى آخره] . فظاهر ؛ لأنَّ قوله [تعالى] : ﴿ نَارًا تَلَطَّى ﴾ الآية وما أشبه ذلك يدلُّ على أنَّ ثُمَّ حذفًا ، وأنه مضارع لا ماضٍ ، إذ لو كان ماضياً للزم دخول « التاء » في الفعل ^(١١) .

فإنَّ قُلْتُ : لقائل أن يقول : الفاعل ليس بحقيقي التأنيث .

(١) المغني ص ٨٠٨ .

(٢) التبيان ٢٦٨/١ .

(٣) زيادة يتضح بها النص . والأصل « تتولوا » .

(٤) الكتاب ٤٧٦/٤ ، والمساعد ٢٧٩/٤ ، والتصريح ٤٨٣/٥ .

(٥) هو : هشام بن معاوية أبو عبد الله الضَّرِير الكوفي ، له كتاب الحدود ، وكتاب المختصر ، ... توفي سنة ٢٠٩ هـ .

(٦) بغية الوعاة ٣٢٨/٢ ، وانظر رأيه في البحر ٢٩١/١ ، والتصريح ٤٨٣/٥ .

(٧) الليل ، آية (١٤) .

(٨) قال بمضارعة أبو جعفر النحاس . معاني القرآن ٣٨٣/١ .

(٩) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٣٩ ب .

(١٠) وانظر تعدد القراءات في مثل هذا في الحجة ١٣١/٢ ، ١٥٢ ، والدرر المصون ٤٧٨/١ .

(١١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٣٩ ب .

(١٢) ومن ذلك آية البقرة (٨٥) ، والأنعام ، آية (١٥٢) ، والقدر ، آية (٤) . والمراد دخول تاء التأنيث في آخر الفعل الماضي (تَلَطَّت) .

قُلْتُ: هذا غلط فاحش ؛ لأنَّ المسند ^(١) إلى ضمير المؤنث ، ولو كان مجازياً يتنزل منزلة الحقيقي ^(٢) ، وقد أشار الشيخ إلى نظير هذا في باب الإضافة ، فانظره هنالك ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ ﴾ [٦٤] ^(٤) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في النوع الثاني من الجهة السادسة ، فذكر مسائل ، ثُمَّ قال ^(٥) : (وقول أبي البقاء في قوله تعالى : ﴿ تَعَالَوْا ^(٦) إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ ﴾ الآية [إِنَّ] ^(٧)) (« أَنْ » وصلتها بدل من سواء) ^(٨) .

قال : (وبدل الصفة صفة ، والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة ، فلا يقع صفة للنكرة ...) .

ثُمَّ ذكر أموراً / ثُمَّ قال بعد ذلك : (والصواب في الآية أَنَّها على تقدير مبتدأ ، فانظره) ^(٩) .

قُلْتُ: ما ذكره الشيخ عن أبي البقاء نقله المختصر ^(١٠) ، قال : (فيه نظر) ، ولعلَّ النظر الذي أشار إليه هو هذا الذي ذكره الشيخ ، وما اختاره الشيخ حملوه في الآية وذكروا وجهاً آخر ، وضعفه أبو حيَّان ^(١١) ، وهو كما قال ^(١٢) .

تنبيهان :

الأول : قال الدماميني : (أستفيد من كلام الشيخ أَنَّ كلَّ حرفٍ مصدرى هو مع ما بعده

(١) في الأصل : « المستند » بالتاء ، وما أثبت من (ح) .

(٢) شرح التسهيل ١/١١١ ، والبيضاوي ٢٦٥/١ ، والتصريح ٢٧٠/٢ .

(٣) المغني ص ٧٤١ .

(٤) وبعبارة : ﴿ سَوَاءٌ يَتَيْنَا وَيَتَيْنَكُمُ لَا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ ﴾ .

(٥) المغني ص ٧٤٦ .

(٦) كلمة ﴿ تَعَالَوْا ﴾ ليست في (ح) .

(٧) زيادة من المغني يستقيم بها النص .

(٨) التبيان ١/٢٦٩ .

(٩) المغني ص ٧٤٧ .

(١٠) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٣٩ ب ، ١/١٤٠ .

(١١) البحر المحيط ٢/٤٨٣ ، ولم يذكر قول أبي البقاء المشار إليه ، وإنما ضعف قول من قال : إنها مبتدأ ، والخبر قوله : ﴿ يَتَيْنَا وَيَتَيْنَكُمُ ﴾ .

(١٢) انظر : الدرر المصون ٣/٢٣٣ ، فقد جمع فيها ستة أوجه .

بمنزلة المعرفة ^(١) ، فهو أهم فائدة ، كما ذكر الشيخ في غير هذا الموضع ...) .

قال : (وأستفيد - أيضاً - من كلامه أَنَّ الفاعل إذا كان نكرة فلا يكون هذا الحكم كذلك ، فإذا قُلْتُ : « يعجني أن ضرب رجل » لا يُدعى فيه ما قاله هنا ...) ^(٢) .

قال : (وهو مأخوذ من قوله : « في نحو ذلك » ؛ لأنَّ المذكور في الآية إنما هو فعل مستند إلى المعرفة) ^(٣) .

قُلْتُ : أمَّا الطرف الأول ، فأشار إليه غير الشيخ كـ « ابن عصفور » ^(٤) ، وغيره ^(٥) .

وأمَّا الطرف الثاني ، فلا أذكره من غيره ، ووجهه حسن ، إلاَّ أَنَّهُ يلزم أن يكون ذلك خاصاً بما كان الفاعل فيه ضميراً ؛ لأنَّه إنما أخذ هذا من قول الشيخ : (في نحو ذلك) ، فإن راعينا التشبيه في جميع ما ذكر فيلزم أن يكون كلام الشيخ خاصاً بما كان الفاعل فيه ضميراً ، وليس كذلك ، بدليل ما نصوا عليه في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ [آيَةٌ] ^(٦) ... ﴾ ^(٧) الآية .

الثاني : كثيراً ما نستشكل ^(٨) كلام الشيخ ابن هشام - رحمه الله تعالى - حيث راعى أَنَّ البدل يحل محلَّ المبدل منه ، فيلزم وصف النكرة بالمعرفة .

وكذلك توهيم أبي البقاء في سورة الكهف في قراءة من قرأ ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ ^(٩) في كونه جعل ﴿ سِنِينَ ﴾ بدلاً ^(١٠) .

(١) المغني ص ٤١ .

(٢) تحفة الغريب ٢٣٦/ب ، والعبارة للرصاص . ومثال الدماميني « لا يعجني أن يكذب أحد » .

(٣) تحفة الغريب ٢٣٦/ب .

(٤) شرح الجمل ١/٣٥٤ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣/١٥٥ ، وشرح التسهيل ١/٣٥٦ ، وابن يعيش ٧/٩٥ ، وارتشاف الضرب ٣/١١٧٥ .

(٦) ما بين المعقوفين تنمة للآية من (ج) .

(٧) الشعراء ، آية (١٩٧) . وبعدها : ﴿ أَنْ يَقْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ .

(٨) في (ج) « يستشكل » .

(٩) الكهف ، آية (٢٥) . قرأ حمزة والكسائي (مائة) بغير تنوين مضافاً إلى ﴿ سِنِينَ ﴾ ، وقرأ الباقون بتوניהا ، وجعلوا ﴿ سِنِينَ ﴾ بدل من ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ ﴾ .

انظر : السبعة ص ٣٩٠ ، والحجة ٥/١٣٦ ، والنشر ٢/٣٠٠ ، والبحر المحيط ٦/١١٧ ، والدّر المصون ٧/٤٧٠ .

(١٠) انظر : التبيان ٢/٨٤٤ ، وقد حكاه ، ولم يختاره ، والتوجيه نقل ابن هشام عن الأخفش ، ولم يأت بذكر العكيري . انظر :

المغني ص ٦٩٦ ، وليس في معاني القرآن شيء من هذا .

فالْحَاصِلُ أَنَّهُ جَعَلَ الْأَمْرَ الْمَقْدَّرَ كَالْمَوْجُودِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِ .

فيقال له : كيف تردُّ على الرَّخْشَرِيِّ في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ^(١) الآية .
وذلك أَنَّ الرَّخْشَرِيَّ زَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ : ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ لا يصلح أن يكون بدلاً من الضمير ؛ لأنَّ
البدل يحل محلَّ المبدل منه ، ولو حلَّ محلُّه لَبَقِيَ الموصول بلا عائد ... ^(٢) .

فقال له الشَّيْخُ : (لو لزم إعطاء حكم المنوي بالطرح حكم المطروح ، للزم إعطاء منوي التأخير
حكم المؤخَّر ، وذلك باطل بالإجماع ، ونصَّ القرآن ...) ^(٣) .

فيقال للشَّيْخِ هُنَا كذلك : فلو لزم إعطاء منوي ما حلَّ محلَّ الشَّيْءِ حكم الشَّيْءِ ، للزم إعطاء
منوي التأخير حكم المؤخَّر .

والثَّانِي باطل ، وما تقرَّر به الملازمة في الرَّدِّ على الرَّخْشَرِيِّ تقرَّر به في الرَّدِّ عليه ^(٤) .
قُلْتُ : وسيأتي إن شاء الله في سورة المائدة ما يجاب به عن ذلك ، وما يُقرَّر به هذا الدَّلِيلُ ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ مَا أَنتُمْ ﴾ [٦٦] ^(٦) .

ذكرها في « الهاء » لَمَّا أَنَّ تَكَلَّمَ على « هاء » التَّنْبِيهِ ، فذكر أَنَّ « هاء » التَّنْبِيهِ ^(٧) تأكيد للأولى ^(٨) .
قُلْتُ : وفيه نظر ظاهر ، وسيأتي بعد ما يناسبها ^(٩) ، وانظر كلام أبي حيان في إعرابه هُنَا ^(١٠) ،
مع ما تقدَّم له في سورة البقرة في قوله [تعالى] ^(١١) : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾ ^(١٢) .

(١) المائدة ، آية (١١٧) .

(٢) الكشاف ٦٥٦/١ .

(٣) المغني ص ٤٩ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٧٢١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٦١/٤ ، والدَّرِّ المصون ٥١٤/٤ .

(٥) سيأتي هذا ص ٣٦٤ من البحث .

(٦) وبعبارة : ﴿ هَؤُلَاءِ حَاجِبَتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٧) في (ج) « الثانية » .

(٨) المغني ص ٤٥٦ .

(٩) سيأتي شيء من هذا عند حديثه للآية رقم (١١٩) من آل عمران ، ص ١٨٩ من البحث .

(١٠) البحر المحيط ٤٨٥/٢ ، ٤٨٦ ، وانظر الدَّرِّ المصون ٢٣٥/٣ .

(١١) زيادة يتميَّز بها النص .

(١٢) البقرة ، آية (٨٥) . وانظر البحر المحيط ٢٩٠/١ ، والدَّرِّ المصون ٤٧٤/١ .

قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ... ﴾ [٧٣] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « أن » لما أن ذكر لها معاني ، قال : (وقيل : « إنها تكون نافية كـ « إن » المكسورة » . كقوله تعالى : ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾ أي : (ما يؤتى أحد) . قال : (وقيل : إنما المعنى : ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيت من الكتاب إلا لمن تبع دينكم ، وجملة القول اعتراض ..) ^(٢) .

وذكرها أيضًا في الجملة الاعتراضية لما أن تكلم على « أن » المعارضة تشبه بالحالية ، وإنما يمتاز « أن » بأمور .

أحدها : أن تكون غير خيرية ، كالأمرية في : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ ﴾ الآية . قال : (كذا مثل ابن مالك وغيره ، بناء على أن ﴿ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ ﴾ متعلق بـ ﴿ تُؤْمِنُوا ﴾ ، وأنَّ المعنى : ولا تظهروا تصديقكم بأنَّ أحدًا يؤتى من كتب ^(٣) الله مثل ما أوتيتم ، وبأنَّ ذلك : الأحد يحاجونكم عند ربكم يوم القيامة بالحق فيغلبونكم إلا لأهل دينكم ، فإنَّ ذلك لا يغير اعتقادهم . بخلاف المسلمين ، فإنَّ ذلك يزيدهم ثباتًا .

وبخلاف المشركين فإنَّ ذلك يدعوهم إلى الإسلام .

قال : (ومعنى الاعتراض حيث أنَّ الهدى بيد الله ، فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم) ^(٤) .

قال : (والآية محتملة لغير ذلك ، وهو أن يكون الكلام قد تمَّ عند الاستثناء ، والمراد : ولا تظهروا الإيمان / الكاذب الذي توقعونه وجه النهار ، وتنقضونه آخره ، إلا لمن كان منكم ، ثمَّ أسلم ؛ وذلك لأنَّ إسلامهم كان أغبط لهم ، ورجوعهم كان عندهم أقرب ^(٥) .

وعلى هذا فـ ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ من كلام الله تعالى ، وهو متعلق بمحذوف مؤخر ، أي : لكرهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد ، قال : وهذا الوجه أرجح لوجهين :

(١) والآية بوبعدها : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٢) المغني ص ٥٤ .

(٣) في (ج) « كتاب » .

(٤) المغني ص ٥١٦ ، ٥١٧ .

(٥) في الأصل : « أقوى » ، وما أثبت أرجح ، وهو الذي في المغني ، والتكملة منه .

أحدهما : الموافقة لقراءة ابن كثير ﴿ أُنْ يُؤْتَى ﴾^(١) بهمزتين ، أي لكرهية أن يؤتى قلت ذلك .

الثاني : أنَّ في الوجه الأول عمل ما قبل « إِلَّا » فيما بعدها ، وليس من المواضع الثلاثة^(٢) المذكورة ...^(٣) .

قال الفقير إلى ربه : قوله في الموضع الأول : (وقيل ...) [إلى آخره] .

قال الدماميني : (هذا هو كلام الزمخشري)^(٤) ، ثم أتى بكلامه^(٥) . ثم قال : (والشيخ لم يعترض عليه ، فإنَّ فيه عمل ما قبل « إِلَّا » فيما بعدها في غير المواضع المستثناة)^(٦) .

قلتُ : أما في الموضع الأول ، فلم يعترض ، كما قال : ولعله لم يعترض له هنا ؛ لأنه لم يذكره قصداً ، وإنما تخلص به من الوقوع في ادعاء أنَّ « أن » بمعنى النفي ، ولم يستحضر الدماميني كلام الشيخ في الجزء الثاني في الموضع الذي ذكرنا عنه الآن^(٧) .

فإنَّه ضعف هذا الوجه بما ذكر .

وقوله في الموضع الثاني : (كذا مثل ابن مالك وغيره)^(٨) .

قلتُ : هذا هو القول الثاني في الموضع الأول ، وهو معنى كلام الزمخشري^(٩) .

وقوله : (ومعنى الاعتراض) [إلى آخره] .

قلتُ : ظاهر كلام الشيخ أنَّ الاعتراض لا يتقرَّر إلا على هذا الإعراب ، فنقول : هذا على مذهب أهل النحو صحيح ، وعلى أحد أقوال أهل البيان ، وأمَّا على بعض الأقوال فيتقرَّر ذلك ، وقد تقدَّم لنا

(١) السبعة ص ٢٠٧ ، والكشاف ٣٤٧/١ ، والبحر ٤٩٤/٤ ، والذَرِّ المصون ٢٥٧/٣ .

(٢) في (ج) « الثلاث » .

(٣) المغني ص ٥١٧ .

(٤) تحفة الغريب ل ١١/ب .

(٥) الزمخشري تابع للفرأء والهروري ، وانظر : معاني القرآن ٢٢٢/١ ، والأزهية ص ٧٤ ، والكشاف ٤٣٧/١ ، والجنى الداني ص ٢٢٤ .

(٦) تحفة الغريب ١١/ب .

(٧) المغني ص ٥١٦ .

(٨) المغني ص ٥١٦ ، وانظر كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٣٧٥/٢ ، والجنى الداني ص ٢٢٤ .

(٩) الكشاف ٤٣٧/١ .

في سورة البقرة الكلام على ذلك لما أن ردَّ الشَّيْخ على أبي حَيَّان في قوله : ﴿ وَحَنُّهُ مُسْتَطَمُونَ ﴾ ^(١) .

وقد بينَّ الشَّيْخ - رحمه الله - في هذه الآية غاية البيان ، وهو بسط ما وقع في كلام الزَّخَشَرِيِّ ^(٢) .

وقوله ^(٣) : (والآية محتملة لغير ذلك) [إلى آخره] .

أشار إلى أنَّ في الآية أقوالاً ذكر أبو حَيَّان نحو التسعة أوجه على تعليق ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ بالقول ، وثلاثة على تعلُّقه بـ ﴿ تَوَمَّنُوا ﴾ وأكثرها فيه تكلف ، وضعف .

وهذا الوجه الَّذي اختار الشَّيْخ هو الَّذي بدأ به أبو حَيَّان ، وتأمل كلام أبي حَيَّان ^(٤) ، فإنَّ فيه مواضع فيها بحث مع كلام ابن عطية ^(٥) .

وقوله : (لموافقته) [إلى آخره] .

قلتُ : قراءة ابن كثير لا يقع الترجيح بها إلا لو اتَّفَق أنَّ هذه الجملة من كلام الله ، كما أشار إليه الشَّيْخ ، وأمَّا إن كان الاحتمال واقعاً ، هل هي من كلام الله ، أو من كلام أهل الكتاب ؟ فلا يقع بذلك ترجيح .

وقد قال أبو عليِّ الفارسيّ في هذه القراءة : (إنها من قول الطائفة) ^(٦) .

فإنَّ قلتُ : لعلَّ الشَّيْخ إنما رجَّح بهذه القراءة أنَّ قوله : ﴿ أَنْ يُؤْتَى ﴾ ليس مرتبطاً بما قبله ؛ لوجود الاستفهام في قراءة ابن كثير ، وكونه من كلام الله ، أو من كلام أهل الكتاب شيء آخر .

قلتُ : هذا إن أراد صحیح ، إلا أنَّ قوله فيما تقدّم : (وعلى هذا فالجملة من كلام الله [تعالى] ^(٧) لا يتعيّن ذلك ؛ لأنّه قد قيل في هذه القراءة : إنّ الجملة من كلام الكفار ، لكن الظاهر

(١) البقرة ، آية (١٣٣) . وانظر المغني ص ٥٢١ ، والجمع الغريب ل ٤٣ / ١ .

(٢) وانظر الكشف ٣١٤ / ١ ، والبحر المحيط ٤٠٣ / ١ .

(٣) في (ج) « قوله » بدون واو .

(٤) ٤٩٤ / ٢ - ٤٩٩ .

(٥) المحرر الوجيز ١٢٢ / ٣ - ١٢٩ .

(٦) الحجّة ٥٢ / ٣ .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة من (ج) .

خلاف ما قاله أبو عليّ ، وأنَّ الجملة من كلام الله لا من كلام الطائفة ^(١) .

وأما قوله : (عَمِلَ ما قبل «إِلَّا») [إلى آخره] . فهذا ظاهر ، وهو تنبيه حسن .

والمواضع الثلاثة ^(٢) : أن يكون مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو بدلاً من مستثنى ^(٣) .

وقد ذكر الشيخ ذلك في آيات ، منها قوله [تعالى] : ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ في سورة النحل ^(٤) .

فردّ بهذا على من زعم أنه متعلق بـ ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾ ^(٥) وهو جليّ ، وتتبع الأقوال هنا التي أشار إليها المعرّب يطول ^(٦) ، ويخرج عن المراد ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ فَيَنْطَارِ ﴾ [٧٥] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الباء دليلاً على أنها تكون للاستعلاء ^(٧) بدليل قوله : ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ ^(٨) .

قال : ومن ذلك قوله :

أَرَبُ يَبُولُ الثُّغَابَانَ بِرَأْسِهِ ^(٩) *

قال : يدلّ عليه ما بعد :

* لقد ذلّ من بالّت ، عليه ، الثُّعَالِبُ !

(١) انظر : المحرّر الوجيز ١٢٧/٣ ، والدّر المصون ٢٥٩/٣ .

(٢) في (ح) « الثلاث » .

(٣) الكشف ٤٣٧/١ ، والمحرّر الوجيز ١٢٩/٣ ، والبيان ٣٧٠/١ ، والدّر المصون ٢٥٢/٣ ، ٢٥٥ .

(٤) آية (٤٤) .

(٥) النحل ، آية (٤٣) . والاعراض لابن مالك في شرح التسهيل ٣٧٨/٢ . وانظر المغني ص ٥١٦ .

(٦) الدّر المصون ٢٥٢/٣ .

(٧) المغني ص ١٤٢ .

(٨) يوسف ، آية (٦٤) .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للعبّاس بن مرداس في ملحّ ديوانه ص ١٥١ .

ولأبي ذرّ في لسان العرب (ثعلب) ، ولراشد بن عبد ربّه في شرح شواهد المغني ٣١٧/١ ، وشرح أبيات المغني ٣٠٤/٢ .

وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ١٠٣ ، والجمع ١٦١/٢ .

وانظر المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية ٧٢/١ .

قُلْتُ: «الباء» في الآية لا تتعين للاستعلاء^(١)، بل قيل فيها بغير ذلك^(٢)، وما استدلل به الشيخ ظاهر.

قال ابن الصائغ^(٣): هذا الكلام أخذه من كلام ابن أم قاسم^(٤).

قُلْتُ: ما أولعه بالرد عليه، وهذا / ليس برد؛ فإن الشيخ ذكر ذلك دليلاً، وأعم من كونه ظهر له، أو لغيره. وهي فائدة أشار إليها، وأظهرها.

فأراد هذا أن يطمس في وجهها، وليس بهذا تعرف الرجال، وإنما تُعرف بالحق.

وابن أم قاسم قيل: إنه هو المرادي^(٥).

وظاهر كلامه أن الشيخ ينقل عنه^(٦).

قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى...﴾ الآية [٧٦] ^(٧).

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - فيما يحتاج إلى رابط لما أن تكلم على الشرط، فذكر الآية، وغيرها^(٨).

ثم قال: (قال الزخشري: «إنَّ الرّابط فيها العموم؛ لعموم ﴿الْمُتَّقِينَ﴾»^(٩)....).

(١) يُنسبُ هذا للكوفيين، وصححه ابن مالك، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٤/١، وشرح التسهيل ١٥٢/٣، والارتشاف ١٦٩٩/٤، والجنى الداني ص ٤٢، والمساعد ٢٦٤/٢، والهمع ١٦١/٢.

(٢) لم يذكر المالقي هذا المعنى للباء، وانظر رصف المباني ص ٢٢٠، والارتشاف ١٦٩٩/٤، والمساعد ٢٦٤/٢.

(٣) هو: محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردّي، الشيخ شمس الدين بن الصائغ الحنفي النحوي، ولد قبل سنة ٧١٠ هـ، أخذ عن ابن المرحل، وأبي حيّان، برع في النحو والفقه، ... له شرح الألفية وصف بالحسن، والتذكرة في النحو، والمباني في المعاني، وله حاشية على المغني لم تتمّ ... توفي سنة ٧٧٦ هـ.

ترجمته في البغية ١٥٥/١.

(٤) هو: المرادي.

(٥) المرادي هو: بدر الدين، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، توفي سنة ٧٤٩ هـ.

انظر: البغية ٥١٧/١.

وانظر رؤية في الجنى الداني ص ٤٢.

(٦) المرادي مسبوق إلى هذا بالزخشري في الكشاف ٤٣٨/١.

(٧) وبعدها: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾.

(٨) المغني ص ٦٥٩.

(٩) الكشاف ٤٣٨/١.

قال : (والظاهر أنه لا عموم فيها ، وأنَّ « المتقين » متساوون لما تقدّم ذكره ...) .

قال : (وإنما الجواب محذوف ، ومثله قوله :

فَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أُعْجِبَتْهُ

فأي رجالٍ باديةٍ ترانا ^(١)

وفي البيت : فلسنا على صفته ...) ^(٢) انتهى مختصراً بالمعنى .

قلتُ : ما ذكر الزمخشري في الآية جوّزه ، وجوّز حذف الجواب ، والعجب من أبي حيّان ، كيف جوّز ذلك ^(٣) مع أنه تقدّم له في سورة البقرة أنه لا يصحّ الرّبط بالعموم ؟ واستشكل ذلك ، وأورد صوراً ^(٤) .

قال : (فيلزم أنه يُجوّزُ : زيد مات كلُّ الناس ، وغير ذلك ممّا لا يحصى) ^(٥) .

إلا أن يُقالَ : مرّ هنا على مذهب النحويين ، وذلك إنّما هو إشكال منه ، لا قول بخلاف مذهبهم . وقد استشكل الشيخ أيضاً ذلك في الفعل الذي يقع الرّبط به ، وألزم هذا الإلزام بعينه ، فانظره هناك ^(٦) .

تنبيه ^(٧) :

قلتُ : يُقالُ : الحَضَارَةُ بالفتح ، وبالكسر في « الحاء » وهي ضدّ البادية ^(٨) .

(١) بيت من الوافر ، وهو للقطامي عمير بن شبيب ، والكمال ٨٦/١ ، وشرح أبيات إصلاح المنطق ص ٢٨١ ، والصّحاح (حضر) ، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٢٨٧ ، واللسان (حضر) ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٩٥/٧ ، والمعجم المفصّل في شواهد النحو الشعريّة ٩٦٢/٢ .

وبلا نسبة في إصلاح المنطق ، ص ١١١ ، ولسان العرب (بدا) .

(٢) المغني ص ٦٦٠ .

(٣) البحر المحيط ٥٠١/٢ .

(٤) البحر المحيط ٩٠/٢ ، ٩١ ، وأجازه في ارتشاف الضرب على رأي الجمهور ١١١٦/٣ .

(٥) الذي في المغني ص ٦٥١ : « زيد مات الناس ، وعمرو كلُّ الناس يموتون ، وخالد لا رجلٌ في الدار » .

(٦) المغني ص ٦٥١ .

(٧) تنبيه « ليست في (ح) » .

(٨) انظر : إصلاح المنطق ص ١١١ ، والصّحاح (حضر) .

وعدها الأنباري من الأضداد . انظر الأضداد ص ٣٦٥ .

قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ ﴾ الآية [٧٩] ^(١) .

إلى قوله [تعالى] ^(٢) : ﴿ أَرْبَابًا ﴾ [٨٠] ^(٣) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في حرف « اللام » ، لما أن تكلم على « لا » الزائدة ، قال :
(وقد اختلف في التنزيل في زيادتها في مواضع) فذكر آيات ، ثم قال : (الموضع الخامس قوله تعالى ^(٤) : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ الآية .

قال : (قُرِيء برفع ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ وينصبه) ^(٥) .

قال : (فمن رفع قطعه عما قبله ، وجعل الضمير الفاعل لـ « الله » أو لـ « رسوله » قال :
(ويؤيد الاستئناف قراءة ﴿ وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ ﴾ ^(٦) .

قال : (ولا نافية ^(٧) في هذه القراءة ، لا غير) .

قال : (ومن نصب ، فهو معطوف على ﴿ يُؤْتِيَهُ ﴾) .

قال : (ولا زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق) .

وقيل : (بل العطف على ﴿ يَقُولَ ﴾ ...) .

قال : (واقتصر الرّخشي على هذا ، وذكر في « لا » الزيادة) .

قال : والمعنى : (ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادة ربه ، وترك الأنداد ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ، ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة أرباباً ^(٨) ...) ^(٩) .

(١) وبعدها : ﴿ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّاتِنِ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ ... ﴾ .

(٢) زيادة يتضح بها النص .

(٣) وبعدها : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٣٣٣ .

(٥) قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحزمة بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع . السبعة ص ٢١٣ ، والحجة ٥٧/٣ ، والكشف ٣٥٠/١ ، والبحر المحيط ٥٠٧/٢ . وكان أبو عمرو يختلس حركة الراء تخفيفاً بالتسكين .

(٦) قرأ بها ابن مسعود . انظر : الحجة ٥٨/٣ ، والكشف ٣٥١/١ ، والكشاف ٤٤٠/١ ، والبحر ٥٠٧/٢ .

(٧) في الأصل : « ناهية » ، وما أثبت من (ج) . وهو الصواب .

(٨) في الأصل « أنداداً » وما أثبت هو نص الآية . وهو الذي في (ج) ، والكشاف والمغني .

(٩) الكشاف ٤٤٠/١ ، وانظر المغني ص ٣٣٣ .

قال : (وذكر أن تكون غير زائدة) .

قال : (ووجه ذلك بأن النبي ﷺ كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة ، وأهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى ، فلما أن قالوا له : « أنتخذك رباً » قيل لهم : « ما كان لبشر أن يستنبهه الله ، ثم يأمر الناس بعبادته ، وينهاهم عن عبادة الملائكة ، والأنبياء .. ») .

قال الشيخ : (وإنما فسر الزمخشري « لا يأمر » بـ « ينهى » لأنها حالته ﷺ ، وإلا فانتفاء الأمر أعم من النهي ، والسكوت عنه ، والمراد النهي . وهي الحالة التي يكون ^(١) البشر متناقضاً بها ؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين ، فلا يستحقون العبادة ، وهو شريكهم في كونه مخلوقاً ، فكيف يلزمهم بعبادته ؟

قال : (والخطاب في [قوله تعالى] ^(٢) : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ على القراءتين ، التفات ...) ^(٣) انتهى وبعضه ^(٤) بالمعنى .

قلتُ : ما ذكره أولاً في القراءة الأولى ^(٥) ، كذلك ذكر ^(٦) غيره ^(٧) .

وقوله : (ويؤيد الاستئناف) [إلى آخره] .

لا شك أن اتفاق القراءات أولى ، والقراءة بـ « لن » تعين الاستئناف ، وهذا الترجيح أشار إليه أبو حيان أيضاً ^(٨) ، والقراءات المذكورة هي ^(٩) التي أشار إليها الشاطبي ^(١٠) بقوله : ورفع ولا يأمركم رُوحه سما ^(١١) .

(١) بالأصل تكون بالتاء الفوقية .

(٢) زيادة يتميز بها النص .

(٣) المغني ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٤) في الأصل : « بعضه » بدون الواو .

(٥) في الأصل كررت هذه العبارة مرتين .

(٦) في الأصل « ذكره » .

(٧) الكتاب ٥٢/٣ ، والحجة ٥٨/٣ ، والكشف ٣٥١/١ ، والبحر ٥٠٧/٢ ، والدرّ المصون ٢٧٩/٣ .

(٨) من قوله : « والقراءة » إلى قوله : « أيضاً » ليس في (ج) .

(٩) في الأصل : « وهي » ، وما أثبت من (ج) . وبه تستقيم العبارة .

(١٠) في (ج) « أشار الشاطبي إليها » .

(١١) من حرز الأماني ص ١٢٥ ، وفي الأصل « وجه » مكان « روحه » .

فمن أشار إليه رمزاً ، هو ^(١) الكسائي ، ونافع ، وابن كثير وأبو عمرو ، قرأوا برفع الراء ، وغيرهم بالنصب . وانظر كلام الفارسي هنا ، فإنه تكلم كلاماً حسناً ^(٢) ، والله الموفق .

وقوله : (بالعطف على ﴿ أَنْ يُؤْتِيَهُ ﴾) .

لم يذكر ابن عطية غيره ، ومنع ما أشار إليه من العطف على ﴿ يَقُولَ ﴾ وجعل المعنى يفسر به ^(٣) .

ومن بين ذلك وتعرض إلى ذلك أبو حيان ، فانظره ^(٤) .

واعترضه المختصر ^(٥) بما قرّر الزمخشري في الآية ^(٦) وأنه صحيح كما قرره أحسن تقرير ، ثم ألزم المختصر ابن عطية ^(٧) الإشكال في قوله : (بالعطف) / على : ﴿ أَنْ يُؤْتِيَهُ ﴾ إن كانت « لا » لغير التأكيد ^(٨) .

قلت : أبو علي ، وابن عطية قررا العطف على : ﴿ أَنْ يُؤْتِيَهُ ﴾ مع كون « لا » لتأكيد النفي ، ولا إشكال في هذا .

وظاهر كلامهما لا يجوز في ذلك عدم التأكيد ، وإن كان ابن عطية لم يصرح إلا أنه سبب المعنى عليه ، وله أن يقول بالإلزام إذا كانت لغير التأكيد .

قوله : (وإنما فسر الزمخشري) [إلى آخره] .

هذا جواب عن سؤال يرد على الزمخشري ، فيقال له : لأي شيء فسرت ﴿ لَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ بينهاكم عن عبادة الملائكة ، ومعلوم أن نفي الأمر أعم من النهي عن الشيء ، أو السكوت عنه ، والأعم لا إشعار له بالأخص ؟

(١) في الأصل : « وهو » ، والعبارة تستقيم بدنها .

(٢) الحجة ٥٧/٣ .

(٣) المحرر الوجيز ١٤١/٣ .

(٤) البحر المحيط ٥٠٧/٢ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٤١ ب .

(٦) الكشاف ٤٤٠/١ .

(٧) في الأصل : « ثم ألزم المختصر الزمخشري في الآية ابن عطية » ، وبها التواء ، وصحتها ما أثبت من (ج) .

(٨) الحجة ٥٨/٣ ، والمحرر الوجيز ١٤١/٣ .

فأجاب الشيخ بأنّ الواقع منه ~~الشيء~~ هو ذلك في القضية الواقعة .

قوله : (وهي الحالة التي يكون ^(١) بها البشر) [إلى آخره] .

قُلْتُ : أشار بذلك إلى إقامة الحجّة عليهم ، والرّد في كونهم قالوا : « أتتخذك ربّاً » ، مع كونه كان ينهاهم عن عبادة الأنبياء ، فكأنّه ~~كان~~ أراد أن يستدلّ [عليهم] ^(٢) بقوله : « لو صحّ نهّي لكم عن عبادة غير الله مع أمري لكم بعبادتي للزم التناقض مني .

والتالي باطل ، فالمتقدّم مثله بيان الملازمة أنّ النهي إنّما سببه أنّ المخلوق لا يستحقّ العبادة ، وهذا قدرٌ مشترك بيني ، وبين من نهيت عنه .

فلو صحّ النهي لأجل هذا القدر ، والأمر بالعبادة مع وجود هذا القدر لزم الجمع بين التقيضين) .

قُلْتُ : هذا بسطٌ أشار إليه الشيخ - رحمه الله - ^(٣) وجريه على الصّناعة ^(٤) المنطقية ^(٥) .

فإن قُلْتُ : هل هذا مغاير لما فهم المختصر ، أو موافق له ، فإنّه لما نقل كلام الزّخشيّ قال : (وإيضاح ^(٦) ما كان له أمر الناس بعبادته وعدم الأمر بعبادة الملائكة ، والأنبياء ، إذ لو أمر بعبادته لأمر بعبادة الملائكة ، والأنبياء ؟

قُلْتُ : هما متغايران في التقدير ، وكلام المختصر هو أقرب لما اقتضته الصّناعة النّحويّة ، فسبكه هو أولى ، فكان النفي إنّما تسلّط على مجموع أمرين :

أحدهما : عدم ، وهو الثاني ؛ لأنّ « لا » غير زائدة ، فتقدّر بعدم ، فكأنّه قال : لم يقع الأمر منه بعبادته ، وعدم الأمر بعبادة غيره ؛ إذ لو وقع الأمر بعبادته لوقع بعبادة غيره .

والتالي باطلٌ ، فالمتقدّم ^(٧) مثله بيان الملازمة ، لمنافاة المخلوق أن يكون معبوداً .

وكلام ابن هشام أقرب إلى مراعاة المعنى ^(٨) ، وإلى لفظ الزّخشيّ ، وإلى الواقع في القضية كما ذكر ، والله أعلم .

(١) في الأصل « تكون » بالتاء الفوقية . وما أثبت من (ح) وهو الذي في المغني .

(٢) زيادة من (ح) .

(٣) البحر المحيط ٥٠٧/٢ .

(٤) في (ح) « على القواعد » .

(٥) انظر الطّبري ٧٩/٣ ، والتفسير الكبير ٢٦٩/٣ .

(٦) في (ح) « وإفصاحه » .

(٧) في (ح) « فالمتقدّم » بدون تاء .

(٨) في (ح) « اللَّفْظ » .

وقوله : (والخطاب) [إلى آخره] .

لَا شَكَّ أَنَّ الالتفات موجود في الآية على القراءتين من الغيبة إلى الخطاب ، وهو ظاهر على كل قول [من] ^(١) السكاكي ^(٢) ، وغيره ^(٣) .
وانظر كلام الدماميني هنا ^(٤) ، وما نقله عن التفتازاني ^(٥) ، فإنه عندي رجع ^(٦) إلى كلام المصنّف بالمعنى .

قوله [تعالى] ^(٧) : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ [٨٠] .

ذكرها في العطف على المعنى استطراداً لما أَنَّ تَكَلَّمَ على قوله [تعالى] ^(٨) : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ ^(٩) .

قال : (وقيل : الجزم إنما هو تخفيف ، مثل الآية) ^(١٠) .

قُلْتُ : الشيخ - رحمه الله - ذكر ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ ولم يعين الآية ، والظاهر أَنَّهُ قصد هذه ، وفيها قراءتان سبعتان ، برفع الرءاء ، ونصبها . وأشار إليها الشاطبي - رحمه الله - فأين التخفيف الذي أشار إليه الشيخ ، إلاَّ أَنَّ يشير إلى ما وقع لأبي عمرو في الاختلاس ، والله أعلم .

(١) زيادة من (ج) ، وبها يستقيم النص .

(٢) السكاكي هو : يوسف بن أبي بكر بن محمد أبو يعقوب سراج الدين الخوارزمي ، إمام في العربية ، والمعاني ، ... له مفتاح العلوم . توفي سنة ٦٢٦ هـ .

عن البغية ٣٦٤/٢ ، وانظر مقدّمة المفتاح (و) .

وانظر رأيه في مفتاح العلوم ص ١٩٩ .

(٣) الإيضاح ص ٧٥ ، عروس الأفراح ٣٧٣/١ .

(٤) تحفة الغريب ١/ل ٩٤/ب .

(٥) كتاب المطوّل ص ١٢٩ ، وحاشيته على الكشف .

(٦) في (ج) « يرجع » .

(٧) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٨) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٩) يوسف ، آية (٩٠) . وبعدها : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

قرأ قُتِلَ « يتقي » بإثبات الياء وصلّاً ووقفاً . والباقون بحذفها فيهما .

السبعة ص ٣٥١ ، والبحر ٣٥٢/٥ ، والدّر المصون ٥٥٢/٦ .

(١٠) المغني ص ٦٢١ .

قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا ءَاتَيْتُكُمْ﴾^(١) ... ﴿الآية [٨١]﴾^(٢) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى ^(٣) - في مواضع :

في حرف « اللام » لما أن تكلم على « لام » التعليل^(٤) ، فذكر أموراً ، ثم قال : (وقراءة حمزة^(٥) : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾ الآية .

أي : لأجل إيتائي بعض الكتاب ، ثم لحىء الرسول ﷺ ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لُتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ .
قال : (فما مصدرية ، واللام للتعليل ، وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظروف ، كما قال الأعشى :

... ، ... ، ... ، ... ، عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ^(٦)

ويجوز كون « ما » موصولاً اسمياً .

قال : فإن قلت : فأين العائد في الجملة المعطوفة في قوله : ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ ؟

(١) ما بين المعرفين زيادة من (ح) . وفيها « آتيناكم » .

(٢) وبعدها : ﴿ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لُتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلِنَنْصُرُهُ قَالُوا أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالُوا فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾ .

(٣) « تعالى » ليست في (ح) .

(٤) المغني ص ٢٧٦ .

(٥) قرأ العامة ﴿لَمَّا﴾ بفتح اللام ، وتخفيف الميم .

وقرأ حمزة على كسر اللام . انظر السبعة ص ٢١٣ ، والحجة ٦٢/٣ ، والكشف ٣٥١/١ ، والبحر المحيط ٥٠٩/٢ .

(٦) قطعة من بيت من الطويل ، وقامه :

رَضِيعَتِي لِبَنَانٍ لِّدُنِّي أَمْ تَقَاسِمَا ۝ بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

انظر : ديوان الأعشى ص ٣٨٢ ، والجمال للزجاجي ص ٧٥ ، والخصائص ٢٦٥/١ ، والصاحي ص ٢٣٥ ، والخليل ص ١٠٤ ، والإنصاف ٤٠١/١ ، واللسان (عوض) ، وشرح أبيات المغني ٢٧٧/٢ ، ٣٢٧/٣ ، ٢٤٦ ، والخزانة ١٣٨/٧ ، ١٤٣ ، والمعجم المفصل ٥٩١/٢ .

وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢١٨/٣ ، وابن يعيش ١٠٧/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/٣ ، والارتشاف ١٧٨٧/٤ .

ويروى في الإنصاف بجر « ندي » ونصبها . و « عوض » تروى بالضم والفتح في الصاحي ، وشرح المفصل .

والبيان : بالكسر لبن المرأة . و أسحم داج : الليل . وعوض : الدهر . وقيل فيها غير هذا .

قال : الجواب : إِنَّ ﴿ مَا مَعَكُمْ ﴾ هو نفس ﴿ مَا أَتَيْتُكُمْ ﴾ ^(١) ، فكأنه قيل : « مصدق له » ^(٢) .

قال : وقد يضعف هذا لقلته في نحو قوله :

..... ، ، ، ، وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ ^(٣)

وقد يترجح بأنَّ الثواني يتجاوز فيها ، ويتسامح كثيراً .

قال : (وأما قراءة الباقيين بالفتح ؛ فاللام لام التوطئة ، و « ما » شرطية .

أو « اللام » للابتداء ، و « ما » موصولة / أي الذي آتيناكموه ، وهي مفعولة على الأول ، ومبتدأ على الثاني ...) ^(٤) .

الموضع الثاني : في « من » الزائدة لما أن ذكر عن الكوفيين أنهم لا يشترطون تقدم نفي ،

أو ما أشبهه ^(٥) .

قال : (وخرج الكسائي على زيادتها : [قوله ﷺ] ^(٦) : « إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ » ^(٧) .

(١) في النسختين « آتيناكم » ، وهي قراءة نافع . السبعة ص ٢١٤ ، والكشف ٣٥١/١ ، والنشر ٣٥١/١ . وزاد في المبسوط أبا جعفر ص ١٤٦ .

(٢) في الأصل : قال : « مصدقاً له » .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، ينسب لمجنون بني عامر ، وليس في ديوانه ، وصدره :

فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ☉

وقد جاء منسوباً له في شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٧٦/٤ .

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/١ ، وشرح التسهيل ١٨٦/١ ، والارتشاف ٩٩٨/٢ .

(٤) المغني ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٥) المغني ص ٤٢٨ .

(٦) زيادة يتميز بها النص .

(٧) أخرجه البخاري في باب اللباس (٥٦٠٦) ، ولفظه : « إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ » . البخاري

٢٢٢٠/٥ .

ومسلم في كتاب اللباس (٢١٠٩) ، ولفظه بدون « مِنْ » . مسلم ١٦٧٠/٣ .

وابنُ جَنِّي قراءة بعضهم : ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ﴾ ^(١) بتشديد «لَمَّا» ^(٢) ، قال : «وأصله «لن ما» أدغم ، ثم حذفت ميم «من» ، ثم ذكر عن الجمهور تأويل ذلك ^(٣) .

الموضع الثالث : في الجزء الثاني في الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها ، وذلك

أنه قال ^(٤) :

(وقع لمكي ^(٥) ، وأبي البقاء ^(٦) وهم في جملة الجواب ، فذكرَ وهم أبي البقاء في الآية الكريمة ، قال : « فإنه قال في قراءة مَنْ فَتَحَ السَّلامَ : «يجوز في «ما» أن تكون موصولة مبتدأ ، والخير إما مِنْ كِتَابٍ ﴾ أي : للذي آتيناكموه ^(٧) من الكتاب ، أو : ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾ .

قال : (واللام جواب القسم) .

قال : (لأنَّ أخذ الميثاق قسم ، و ﴿جَاءَكُمْ﴾ عطف على ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ ، والأصل «ثمَّ جَاءَكُمْ به» فحذف عائد «ما» ، والأصل «مصدق له» ثمَّ ناب الظاهر عن المضمَر . أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلقت به «مع» .

قال : ويجوز أن تكون شرطية ، واللام موطئة ، وموضع «ما» نصب على المفعول الأول ، والمفعول الثاني ضمير المخاطبين .

و ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ مثله ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ في قوله : ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ ^(٨) (...) ^(٩) .

(١) في النسختين : «آتيناكم» .

(٢) في المحتسب ١٦٤/١ قراءة الأعرج ، وفي الكشف ٤٤١/١ ، وتفسير الفخر ٢٧٥/٣ سعيد بن جبير ، وزاد في البحر ٥٠٩/٢ الحسن . وفي الدرر المصون ٢٨٤/٣ سعيد بن جبير والحسن .

(٣) المحتسب ١٦٤/١ ، وانظر البحر ٥٠٩/٢ .

(٤) المغني ص ٥٣٢ .

(٥) النشر ٣٥٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٣/١ ، عند آية الأنعام (٥٤) .

(٦) التبيان ٢٧٥/١ ، ٢٧٦ .

(٧) هكذا في النسختين ، والذي في المغني «آتينكموه» .

(٨) البقرة ، آية (١٠٦) .

(٩) التبيان ٢٧٦/١ .

قال الشيخ : وفيه أمور :

الأول : إجازته ^(١) أن يكون من ﴿ مِنْ كِتَابٍ ﴾ خيراً ، وفيه الإخبار عن الموصول قبل الكمال في الصلة ؛ لأنَّ ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ ﴾ عطف على الصلة .

الثاني : تجويزه كون ﴿ لَتُؤْمِنَنَّ ﴾ خيراً ، يقتضي أن يكون له محلّ ، وكونه جواب قسم لأخذ الميثاق ، « يقتضي » ^(٢) لا محلّ له .

قال : (وحقه أن يكون ^(٣) جواباً لقسم محذوف ، والجميع خير) .

ثمّ اعتذر الشيخ عنه بأن قال : (قد يُقال : إنّما أراد بقوله : « لأنّ اللام جواب قسم » لأنّ أخذ الميثاق دالٌّ على جملة قسم مقدّرة ، ومجموع الجملتين الخير ...) ^(٤) .

قال : (وإنّما سمّي ﴿ لَتُؤْمِنَنَّ ﴾ خيراً ؛ لأنّه الدالّ على المعنى بالأصالة ، لا أنّه وحده هو الخير بالتحقيق ، وأنّه ^(٥) لا قسم مقدّر) .

ثمّ قال : (وقد يُقال : لو أراد هذا لم ينحصر الدليل فيما ذكره ^(٦) ؛ لأنّ المضارع المفتوح باللام المؤكّد بنون التأكيد ^(٧) اتّفق على أنّه وحده دالّ على القسم ، وإن لم يكن معه أخذ الميثاق مذكوراً ...) ^(٨) .

ثمّ قال : الوهم الثالث : أنّه جوّز كون الضمير المفرد عائداً إلى شيئين ، فإنّ ضمير « استقر » عائداً إلى الموصول ، فكيف يصحّ عوده على المبتدأ ؟) ^(٩) .

الرابع : أنّه جوّز حذف العائد المجرور مع عدم جرّ الموصول .

قال : (فإن قيل : لعله اكتفى بكلمة ﴿ بِهِ ﴾ الثانية ؟

(١) في (ح) « إجازة » ، والعبارة قلقة . وعبارة المغني : إجازة كون ﴿ مِنْ كِتَابٍ ﴾ خيراً ، فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته ، ...

(٢) في الأصل « يقتضي » ، والصواب ما أثبت من (ح) .

(٣) في (ح) « أن يقدره » .

(٤) المغني ص ٥٣٣ .

(٥) في (ح) « ولا أنّه » وما أثبت موافق لما في المغني .

(٦) في (ح) « ذكر » .

(٧) في الأصل « بالنون » ، وما أثبت من (ح) .

(٨) المغني ص ٥٣٣ .

(٩) المغني ص ٥٣٣ .

قيل : كيف ، وهو قد جَوَّزَ على هذا الوجه جَعَلَ [الضَّمير] ^(١) عائداً على الرسول لا إلى « ما » ... ؟

الخامس : أَنَّهُ سَمِيَ مفعول ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ وهو الضَّمير [مفعولاً] ^(٢) ثانياً ، وهو أَوَّل (^(٣)) .

الموضع الرابع : في اللام الزائدة غير العاملة ، فذكر لها أمثلة ، ثُمَّ قال ^(٤) :

الرَّابع : (اللام الدَّاخِلة على أداة شرط للإيذان بأنَّ ما بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثُمَّ تُسمَّى اللام المؤذنة بالقسم ، والموطئة ..) .

ثُمَّ ذكر آيات ذكرناها في محلِّها ، ثُمَّ قال :

(وعلى هذا فالأحسن في الآية أَنَّ « اللام » لا تكون موطئة ، و « ما » شرطية ، بل للابتداء ، و « ما » موصولة . لَأَنَّهُ حَمَلٌ على الأكثر ...) .

قال الفقير إلى ربه : ما ذكره ^(٥) الشَّيْخ في الموضع الأوَّل في توجيه قراءة حمزة هو قول الزَّخَشَرِيِّ ^(٦) .

وقوله : (وتعلَّقت) [إلى آخره] .

أشار بذلك إلى سؤال أوردَ على الزَّخَشَرِيِّ ، وهو أَنَّ لامَ الجواب لها الصِّدر ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فأجاب الشَّيْخ بما رأيتَ ، والبيت المشار إليه معلوم ، وأوله :

رَضِيعِي لِإِنِّ ثَدِي أَمْ تَخَالَفَا

بِأَسْنَحَمٍ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

قُلْتُ : وهذا الجواب قال به بعضهم ، وهو خلاف مذهب الجمهور ^(٧) ، وقد تقدَّم للشَّيْخ في

(١) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٣) المغني ص ٥٣٤ .

(٤) المغني ص ٣١١ .

(٥) في (ج) « ما ذكر » .

(٦) الكشاف ٤٤١/١ .

(٧) انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٥/١ ، ٤١٢/٢ ، ومجاز القرآن ١٨٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣ ، والحلل ص ١٠٩ ، وشرح التسهيل ٢١٨/٣ ، والبسيط في شرح الجمل ٩٤٧/٢ ، والارتشاف ١٧٨٧/٤ ، والمساعد ٣٢٧/٢ .

فصل « إذ » الرَّدُّ على ابن الحاجب في هذا المعنى ^(١) ، وقال له :

(إنَّ مثل هذا لا يخرِّج عليه الكتاب العزيز ، فكيف سلَّم ذلك هنا ؟) ^(٢) .

قوله : (ويجوز أن تكون « ما » موصولة) [إلى آخره] .

بهذا أعربه أبو حيَّان ^(٣) .

وما أورده المصنّف من السؤال أجاب / غيره عنه بأنَّ العائد محذوف مجرور ^(٤) . أي : (جاءكم

به) .

[قال] ^(٥) قال أبو البقاء : (لدلالة ما بعده عليه) ^(٦) .

قلتُ : ذكر هذا أبو البقاء في قراءة فتح اللام ، ولا فرق ، ولم يضعّف أحدٌ فيما رأيْتُ من المعربين هذا الجواب بأنَّ شروط حذف العائد المجرور لم تتوفّر ، وهو حقيق بالرَّدِّ ، ولعلَّ الشَّيخَ إنّما عدل عنه إلى ما ذكر من الجواب لضعفه عنده .

وقد تعرّض الشَّيخُ للرَّدِّ على أبي البقاء في الجزء الثاني ^(٧) ، استحضرتُه بعد الكتب لهذا الموضوع .

وقوله : (يتسامح في الثواني كثيراً) ^(٨) .

قلتُ : هذه طريقة ابن عصفور أنّ الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل ^(٩) ، إلّا أنّ الشَّيخَ في غير هذا الموضع لم يعض على ذلك ، وإنَّ كان قد بوّب فصلاً على ذلك في آخر تأليفه ^(١٠) .

قوله : (وأمّا قراءة) ^(١١) [إلى آخره] .

(١) الأمالي النحوية ١/٣٣ ، ٣٤ .

(٢) المغني ص ١١٤ ، ذكره ابن هشام إجمالاً ، وفصل القول فيه في فصل « إذا » ص ١٣٣ .

(٣) البحر المحيط ٢/٥١١ ، وجاء في التبيان ١/٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٤) لعله المفهوم من نصّ الكتاب ٣/١٠٧ ، وانظر الدرّ المصون ٣/٣٨٩ .

(٥) زيادة يتطلّبها النصّ .

(٦) التبيان ١/٢٧٦ .

(٧) المغني ص ٥٣٢ .

(٨) المغني ص ٢٧٧ .

(٩) المقرب ١/٢٦٢ ، وضرائر الشعر ص ١٩١ .

(١٠) المغني ص ٩٠٩ ، وانظر التصريح ٤/٣١١ .

(١١) المغني ص ٢٧٧ .

قُلْتُ: هذه القراءة حصلوا فيها أربعة أعراب (١)، وأظهرها هذان الإعرابان اللذان ذكر الشيخ .

فإن قُلْتُ: إذا قلنا بالموصولة في هذه القراءة ، فالمعطوف أيضاً لا رابط فيه (٢) .

قُلْتُ: الجواب ما ذكر الشيخ أولاً ، أو (٣) العائد محذوف على ما ذكر غيره .

قوله : (« ما » شرطية) (٤) [إلى آخره] .

اجتمع في الآية على هذا التأويل شرط ، وقسم ، فالجواب للمتقدم منهما على الصحيح ، ووقع في كلام بعضهم تفصيل لا يظهر (٥) ، وعليه مضى صاحب الأمالي ، فانظره (٦) .

إلا أنهم قالوا : إذا تقدم ما يطلب الخبر ، فإنه يتعين أن يكون الجواب للشرط على ما نص عليه في التسهيل (٧) ، أو يختار على ما نص عليه ابن عصفور (٨) ، وسر ذلك أشار إليه ابن مالك في شرحه (٩) ، فانظره .

ووقع للزحشري هنا أن الجواب سد مسد الجواين (١٠) . قال الدماميني : (فهو (١١) مشكل ..) (١٢) .

قُلْتُ: ما أشار إليه من الإشكال أشار إليه أبو حيان ، وبينه بأنه يلزم أن يكون له محل ، ولا محل له (١٣) .

قُلْتُ: وليس يعني الزحشري أنه جواب لهما معاً حتى يورد عليه ما ذكروا من الإشكال ، بل

(١) جمع المعرب فيها خمسة أوجه . الدرّ المصون ٢٨٤/٣ .

(٢) في الأصل « فيها » .

(٣) في (ج) « والعائد » بدون « أو » .

(٤) المغني ص ٢٧٧ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٥٥/١ ، والكشاف ٤٤١/١ .

(٦) الأمالي النحوية ٦٤/١ .

(٧) التسهيل ص ١٥٣ .

(٨) شرح الجمل ٥٢٩/١ ، ٥٣٠ .

(٩) شرح التسهيل ٢١٦/٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ٨٨٨/٢ .

(١٠) الكشاف ٤٤١/١ .

(١١) في (ج) « وهو » بالواو .

(١٢) تحفة الغريب ١/١ ل ٧٩/ب .

(١٣) البحر المحيط ٥١١/٢ .

عندي أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ فِي اللَّفْظِ أَحَدَ الْجَوَابِينَ ، وَقَدْ تَمَّ الْمَعْنَى . وَإِنْ رَاعَيْتِ الصَّنَاعَةَ ، فَتَمَّ مَقْدَرُ ^(١) ،
وَالْعَجَبُ مِنَ الصَّفَاقْسِيِّ هُنَا لَمْ يَجِبْ بِهَذَا مَعَ كَوْنِهِ أَجَابٌ بِمَا ذَكَرْتَ عَنِ الزَّخْمَشَرِيِّ فِي أَوَّلِ الْأَنْعَامِ ^(٢) ،
لَمَّا اعْتَرَضَ الْمُعَرِّبُ عَلَيْهِ ^(٣) ، فَانْظُرْهُ ^(٤) .

وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ « مَا » مَوْصُولَةً ، فَخَبِّرْهَا الْقِسْمَ ، وَالْجَوَابَ ، وَيَكُونُ فِيهَا رَدٌّ عَلَى ثَلَاثِ الْمَانِعِ
لَوْ قُوعِ الْقِسْمِ خَيْرًا ^(٥) ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ بِنَظِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ^(٦) ، نَاقِلًا الرَّدَّ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ ^(٧) ، وَهِيَ
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ ﴾ ^(٨) .

فَإِنْ قُلْتُ : وَأَيْنَ غُفِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ؟

قُلْتُ : هَذِهِ الْآيَةُ مُحْتَمَلَةٌ لِلشَّرْطِيَّةِ ، وَالْمَوْصُولِيَّةِ ، فَلَا تَصْلُحُ لِلرَّدِّ ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَرُدَّ بِهَا ابْنُ مَالِكٍ
بِخِلَافِ آيَةِ ابْنِ مَالِكٍ ^(٩) ، فَإِنَّهَا قَوِيَّةٌ فِي الرَّدِّ ، وَإِنْ كَانَ الْمَصْنُفُ ذَكَرَ فِيهَا تَأْوِيلًا زَعَمَ أَنَّهُ لَطِيفٌ ،
وَهُوَ عِنْدِي ضَعِيفٌ ، فَانْظُرْهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ^(١٠) .

قُلْتُ : هَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَحَذَفَ مِنْ لَفْظِهِ مَا لِلنَّاضِرِ فِيهِ بِحِثِّ ، فَإِنْ
بَعْضُ عِبَارَتِهِ فِيهَا انتِقَادٌ .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي :

فَمَا نَقَلَ ^(١١) عَنْ ابْنِ جَنِّي يَعْنِي فِي قِرَاءَةِ مَنْ شَدَّدَ « لَمَّا » وَهِيَ قِرَاءَةُ شَاذَّةٌ ^(١٢) .

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٥١١/٢ .

(٢) آيَةُ رَقْمِ (١٢) .

(٣) انْظُرْ : الْكَشَافَ ٨/٢ ، وَالْمَجِيدَ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ١٤١/١ ب .

(٤) لَمْ أَجِدْ رَدَّ الْمُعَرِّبِ عَلَى الصَّفَاقْسِيِّ ، وَانْظُرِ الذَّرَّ الْمَصُونِ ٥٤٩/٤ ، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثَ عَنْهَا ص ٣٨٦ مِنَ الْبَحْثِ .

(٥) انْظُرْ رَأْيَ ثَعْلَبٍ فِي التَّسْهِيلِ ص ٤٨ ، وَشَرْحَهُ لِابْنِ مَالِكٍ ٣٠٩/١ ، وَالْإِرْتِشَافَ ١١١٥/٣ ، وَالْمُسَاعَدَ ٢٣٠/١ .

(٦) الْمَغْنِي ص ٥٣١ .

(٧) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٠٩/١ .

(٨) الْعَنَكُوتُ ، آيَةُ (٥٨) .

(٩) الَّتِي فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣٠٩/١ ، آيَةُ النَّحْلِ (٤١) .

(١٠) الْمَغْنِي ص ٥٣١ .

(١١) فِي (ج) « نَقَلَهُ » .

(١٢) رَاجِعْ تَخْرِيجَهَا فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ .

وأحسن منه أن تكون «لما» بمعنى «حين» على قول (٣).

وما ذكر الشيخ من الاعتذار عنه قريب ، ومعارضته للاعتراض ^(١٠) بقوله : (وقد يُقال : لو

(١٠) في الأصل: « للاعتذار » .

أراد ... (١) [إلى آخره] لا تصح ؛ لأنَّ الشَّيء يكون عليه دليلاً ، غاية الأمر أنَّه اكتفى بأحد الدليلين عن الآخر ، وسكت عنه ، وسكوته عنه لا ينفي كونه دليلاً (٢) .

والاعتراض الثالث ظاهر .

والاعتراض الرابع قد تقدّم أنَّه ظهر لي ، ووقفت عليه بعد ذلك (٣) .

وما ذكر الشيخ من السؤال لا يُحتاج إليه ، فإنَّ في لفظه ما ينفيه .

وأما الخامس فهو غلط من أبي البقاء ظاهر (٤) .

فإنَّ قُلْتُ : هذه (٥) الاعتراضات يُردُّ على الشيخ بعضها ؛ لأنَّه أعرب « ما » موصولة مبتدأ ، أو شرطاً ، كما قال أبو البقاء كما رأيت في الموضع الأوَّل .

قُلْتُ : لا يردُّ عليه شيء ؛ لأنَّه لم يعين الخبر ، وما جاءت أكثر هذه الاعتراضات إلّا من تعيين أبي البقاء الخبر ، والله درُّ الشيخ في استحضار هذه الردود في الآية الكريمة ، والله سبحانه الموفق (٦) .

وتأمل كلام أبي حيَّان هنا مع كلام الشيخ ، فإنَّ فيه ما يقبل البحث . [والله سبحانه الموفق] (٧) .

قوله تعالى : ﴿ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ [٨١] .

ذكرها في الحروف التي لا تتعلّق ، وبين أنَّ اللام المقويّة مثل الآية يصحّ فيها التعلّق ؛ لِما تحيل في العامل من الضّعف ، انظره (٨) ، وقد قدّمنا نظير ذلك في البقرة (٩) .

(١) المغني ص ٥٣٣ .

(٢) قال الدسوقي في الحاشية ٤٥٤/٢ : « هناك دليل قاطع دالّ على القسم ، وهو اللام والتوكيد بالنون ، بخلاف ما ذكره ، فإنَّه دليل ظنيّ » .

(٣) انظر ما سبق ص ١٥٤ .

(٤) انظر البحر المحيط ٥٠٩/٢ ، والدّر المصون ٢٨٦/٣ .

(٥) في الأصل « هذا » وما أثبت من (ج) .

(٦) « والله سبحانه الموفق » ليست في (ج) .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٨) التي في المغني آية البقرة (٩١) : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ .

(٩) الجمع الغريب ١ / ٣٥ ب .

قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ ﴾ [٨٣] ^(١).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « الهمزة » لما أن تكلم على أن لها صدر الكلام ^(٢) ، واستدل على ذلك بتقدمها على حرف العطف ، وذكر مذهب الجماعة ، ومذهب الزمخشري في ذلك ، ثم إنه قال : (وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقول الجماعة) ^(٣) .

وذكر المواضع ، ثم قال : (وجوز الوجهين في موضع ، فذكر هذه الآية ، قال : (فإنه قد قال : دخلت الهمزة للإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ، ثم توسّطت الهمزة بينهما) .

قال : (ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره : « أتتولّون ، فغير دين الله تبغون » ...) .

قلتُ : ذكر الشيخ هنا آيات ، فلنؤخر الكلام عليها محلّها ^(٤) ، ونذكر هنا من كلامه ما هو مشترك بين الآيات التي أشار إليها ، والحاصل من كلامه أن الجمهور يقدّرون الهمزة معطوفة على ما قبلها ، إلا أنها تقدّمت على العاطف ؛ لأنّها لها صدر الكلام ^(٥) .

وقال جماعة أولهم الزمخشريّ : إنّ الهمزة في المواضع المذكورة في محلّها ، وإنّ العطف على جملة مقدّرة بينها ، وبين العاطف بحسب ما يدلّ عليه السياق ^(٦) .

قال الشيخ : (يضعف قولهم ما فيه من التكلف ؛ لأنهم ادّعوا حذف الجملة ، فإنّ أجيب عن هذا بأن يُقال : يقابله تقدّم بعض المعطوف ، فيقال : ما ادّعاه الجمهور أسهل ؛ لأنّ التجوّز فيه أقلّ لفظاً) .

قال : (مع أنّ في هذا التجوّز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء ؛ لأنّ الهمزة أصلها التصدّر ^(٧) ...)

قال : (ويضعف أيضاً قولهم بعد اطراد ذلك في قوله : ﴿ أَفَمَنْ هُوقَاتُمْ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ ^(٨)) ^(٩) .

(١) وبعدها : ﴿ يَتَّبِعُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ٢٤ .

(٣) المغني ص ٢٣ ، وانظر الكشاف ٩٨/٢ .

(٤) منها آية الأعراف (٩٥) ، وسيأتي الحديث عنها ص ٤٨٥ من البحث . وآية الواقعة (٤٧) . انظر الجمع الغريب ٨٢/٢ ب .

(٥) ارتشاف الضرب ١٨٦١/٤ ، والجنى الداني ص ٣٠ ، والدّر المصون ٣٢٨/١ .

(٦) الكشاف ٤٤١/١ .

(٧) في (ج) « الصدر » .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) الرّعد ، آية (٣٣) .

[قُلْتُ : قال ابن الصائغ : « قوله : أولهم الزمخشري » ليس كذلك ، بل وقع في كلام المازني ما يقتضي أنه قال ^(١) كذلك] ^(٢) .

قُلْتُ : وهذا الاعتراض فيه نظر ؛ لأنه فهم أن الأولية [في] ^(٣) التقدّم في الزمان ، وليس كذلك ؛ لجواز أن يكون أولهم فيما رأى ^(٤) .

قال : (وقوله : لأنّ التجوّز فيه أقلّ لفظاً) [إلى آخره] .

قال : يعارضه أنّ المتجوّز فيه حرف ، والحروف لا تحتل ذلك) .

قُلْتُ : الحروف لا تجوّز فيها فيما يتعلّق بالعمل ، وأمّا تقديمها عن محلّها ، أو تأخيرها ، فلا أكثر من ذلك فيها ، ولو لم يكن إلّا لام الابتداء الدّاخلّة على خبر « إنّ » فإنّهم قالوا : إنّ أصلها أن تكون مقدّمة ، فأخّرت لمعنى ذكره ^(٥) ، وغير ذلك ، فكيف يقول : الحروف لا يجوز فيها ذلك ^(٦) ؟ وهذه المعارضة لا أضعف منها .

قال : (قوله : مع ما في هذا الوجه من التّنبية) .

قال : يعارضه ما في الآخر من الاختصار ، [...] ^(٧) وغير ذلك) ^(٨) .

قُلْتُ : المصنّف أشار إلى تنبيه يختصّ بالحرف ، وهذا كثيراً ^(٩) ما يراعيه ^(١٠) أهل النحو ، والمعتزّ أشار إلى ما يعتبره أهل البيان ، فأين الاعتبار من الاعتبار ؟ والذي يحسّ المحلّ ما قاله الشّيخ - رحمه الله -

(١) لم أتمكّن من الوقوف على رأي المازني ، والمصادر تنسب هذا للزمخشري . وانظر الارتشاف ٤/ ١٨٦٢ ، والجنى الداني ص ٣١ .

ولم أتمكّن من الوقوف على قول ابن الصائغ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) انظر حاشية الدسوقي ٤٢/١ .

(٥) هو التوكيد .

(٦) انظر : شرح الجمل ١/ ٤٢٩ ، والاتشاف ٣/ ١٢٦٢ ، والجنى الداني ص ١٢٨ ، والمساعد ١/ ٣١٩ .

(٧) في (ج) طمس بمقدار كلمة .

(٨) لعلّ هذا لابن الصائغ .

(٩) في (ج) « كثير » .

(١٠) في (ج) « يراعيه » .

واشتغل الدماميني بالناقشة في لفظ / الشَّيْخ في قوله : (ثُمَّ تَوَسَّطْتَ) وانتقد بما لا طائل تحته ^(١) ، فانظره ^(٢) .

قوله : (وَلْتَعَذَّرْ ذَلِكَ) [إلى آخره] .

قال ابن الصَّائغ : (لا يلزم من تعذره عليك تعذره على غيرك ؛ لإمكانه عند غيرك ، فيكون التقدير : « أيتنفي المدبر ، فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت » ^(٣) لا يمكن ذلك ، بل المدبر قائم ...) ^(٤) ثُمَّ دعا بتيسير الفهم والعلم .

قُلْتُ : هذا كله تهويل ، ودعاؤه بتيسير الفهم يلوح عليه التعريض بالشيخ ، وأين الثرى من الثريا ... ؟

ثُمَّ ما غاص عليه في زعمه خرج به عن الصَّنَاعَةِ النَحْوِيَّةِ ، فَإِنَّ جُمْلَةَ ما ذكر من الآي ، فالتقدير فيها عند أهل هذا القول لم يوقع تغييراً ^(٥) في الجملة المعطوفة بوجه . وهو قد غيَّر التركيب إلى تركيب آخر ، وكفى به ذلك .

ولم يعنِ الشَّيْخُ أَنَّهُ لا يتأتى ذلك أصلاً ، فَإِنَّ هذا لا يفهمه أحدٌ ، بل لا يتأتى كما ذكروه من بقاء الجملة المعطوفة على حالها .

هذا الذي ينبغي أن يفهم عن الشَّيْخ - رحمه الله عليه - ^(٦) وما يشكُّ أَنَّ له اليد الطُولى ، وكلَّ منصف يُقرُّ بذلك ، وحاله أجلى من هذا كله ، وما يُنازع أَنَّ بعض كلامه قابل للبحث ، بل الإنسان محلَّ النسيان .

وقد صدر بهذا أول كتابه فقال : (وَإِنَّ الجواد قد يكبو ، وَإِنَّ الصَّارِمَ قد ينبو) ^(٧) - رحمه الله ونفعه بما علِمَ وعِلِمَ -

(١) تحفة الغريب ١/٥٠ ب .

(٢) في (ح) « انظره » بدون الفاء .

(٣) « بما كسبت » ليست في (ح) .

(٤) لم أتمكن من الاطلاع على شيء من آثاره .

(٥) في (ح) « تفسيراً » والصواب ما أثبت .

(٦) في (ح) « رحمه الله » .

(٧) المغني ص ١٣ .

فَإِنْ قُلْتَ : ما وقع للجماعة وللزَّخْشَرِيِّ في هذه الآيات يلزم عليه أن يكون من عطف الخير على الإنشاء ، وهو لا يُجِيزُهُ ^(١) .

قُلْتُ : لا يلزم ذلك ؛ لأنَّ أكثر هذه الآي الهمة فيها للإنكار ، وهي إذا كانت للإنكار ليس فيها إنشاء ، نعم إن وقعت في بعض المواضع على معناها يلزمها ^(٢) ذلك .

فَإِنْ قُلْتَ : هل يتلخَّص من كلام الزَّخْشَرِيِّ ، ثلاثة أقوال في المواضع الَّتِي عدَّدها الشَّيْخ ، أو يكون جرى في ذلك على مذهب الجمهور ؟

قُلْتُ : لا يصحَّ إثبات القول إلا بالتصريح به ، لا بالاحتمال ، فلعلَّه أجرى الآية على مذهب الجمهور ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَتَيْنَا بِهِ ﴾ [٩١] .

ذكرها في حرف جواب الشرط ، فذكر آيات منها هذه ^(٣) ، أي ما تقبل منه ، وهو جلي ، ولم يشر الشَّيْخ — رحمه الله — إلى ما في هذه الآية ، وفيها أبحاث من كلام الزَّخْشَرِيِّ ، وغيره ^(٤) ، فانظرها ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ ﴾ الآية [٩٢] ^(٦) .

ذكرها الشَّيْخ — رحمه الله [تعالى] ^(٧) . في مسائل الموصول ، إذا قُلْتَ : (أعجبني ما صنعت) يجوز فيه كون « ما » بمعنى الذي ، وكونها نكرة موصوفة ^(٨) .

قال : (وعليها فالعائد محذوف) .

قال : (وكونها مصدرية ، فلا عائد) .

(١) المغني ص ٦٢٧ ، وليس فيه صريح منع .

(٢) في الأصل « يلزمك » وما أثبت من (ح) .

(٣) المغني ص ٨٢٩ .

(٤) انظر : الكشف ٤٤٣/١ ، والبحر المحيط ٥٢٠/٢ ، والذَّر المصون ٣٠٦/٣ .

(٥) في (ح) « انظرها » بدون الفاء .

(٦) وبعدها : ﴿ حَتَّى تَفْقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) المغني ص ٧٣٧ .

ثُمَّ قَالَ : (ونحو ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ ﴾) يحتمل الموصولة ، والحرفية ، دون المصدرية ؛ لأنَّ الحجة لا يُنْفَقُ منها ، فَإِنْ ذَهَبَتْ إِلَى تَأْوِيلِ ذَلِكَ بِالمصدر وتأويل المصدر بالمفعول فقد تعسَّفت من غير حُجُوجٍ إِلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا عَنْ أَبِي حَيَّانٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ يُنْكَرُ « مَا » النكرة الموصوفة ^(١) ، وتأوَّلَ مَا يُوْهِمُ ذَلِكَ ، وَرَدَّهُ ^(٢) الشَّيْخُ عَلَيْهِ ، فَاَنْظُرْهُ .

وذكرها أيضًا في القاعدة السابعة من الباب الثامن ، لما أَنَّ ذَكَرَ أَنَّ اللَّفْظَ قد يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ ، وَذَلِكَ الْمَقْدَّرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ ^(٣) ، فَذَكَرَ أَمُورًا ، ثُمَّ قَالَ : (وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي الْآيَةِ : « يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ كَوْنُ « مَا » مَصْدَرِيَّةً ، وَالْمَصْدَرُ فِي تَأْوِيلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ » ^(٤) ...) .

قَالَ : (وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ أَبِي عَلِيٍّ لَا يُجِيزُ ذَلِكَ) ^(٥) .

[قُلْتُ] ^(٦) : وَذَكَرَهَا أَيْضًا فِي حَرْفِ « مِنْ » وَأَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ ، وَعَلَامَتُهَا أَنْ يَسُدَّ « بَعْضُ » مَسَدَهَا ^(٧) .

قَالَ : (كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْآيَةِ) ^(٨) .

قُلْتُ : أَمَا قَوْلُهُ : (أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ) [إِلَى آخِرِهِ] . فَاحْتِمَالُ مَا ذَكَرَهُ صَحِيحٌ .

وَقَوْلُهُ : (وَكَوْنُهَا مَصْدَرِيَّةً ، فَلَا عَائِدَ) .

يَعْنِي عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ ^(٩) ، وَاحْتِمَالُ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ خِلَافًا لِأَبِي حَيَّانٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ،

(١) انظر : البحر المحيط ٥٢٤/٢ .

(٢) في (ح) « رَدُّ » بِدُونِ « الْهَاءِ » .

(٣) المغني ص ٩٠٧ ، ٩٠٨ .

(٤) التبيان ٢٧٩/١ ، وانظر رأي أبي عليٍّ في الحليَّات ص ١٨٣ .

(٥) المغني ص ٩٠٨ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) المغني ص ٤٢٠ .

(٨) قرأ ابن مسعود : « حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ » .

انظرها في البحر المحيط ٥٢٤/٢ .

وفي الدرّ المنصون ٣١٠/٣ : « وَهَذِهِ عِنْدِي لَيْسَتْ قِرَاءَةً ، بَلْ تَفْسِيرٌ مَعْنَى » .

(٩) انظر : الجنى الداني ص ٣٣٢ .

فإنّه قال : (لم يسمع ذلك) ^(١) ، وقد أشرنا إلى كلامه في البقرة ^(٢) ، وما ذكر في الآية صحيح .

وذكر أبو البقاء احتمال أن تكون نكرة موصوفة .

قلتُ : وتأمّل كلام الشيخ في قوله : (يحتمل الموصولة ، والحرفية دون المصدرية) .

ما يعني بهذه الحرفية في كلامه ؟

[ولم يذكر ذلك غيره ، وكذا وجدته في نُسختين ، ولعلّه تصحيف ، ولعلّه قصد « ما » المهيئة ^(٣) ،

وتأمّل المعنى على هذا التقدير ، ولو قال : الموصوفة ، لكان أحسن ، وذكره أبو حيّان ^(٤)] ^(٥) .

ولم يذكروا هنا المهيئة ، ولا الكافة ، وحمله على ذلك بعيد ، وقد ذكر ابن الشجري في قول

الشاعر :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ / الْكَبْشَ ضَرْبَةً ^(٦) ⊗

أَنَّ « ما » كافة [للبنا] ^(٧) وردّ عليه لاحتمال المصدرية ، ووجد في نُسخ (الموصوفة) وهو

الصواب .

وقوله : (وقد تعسّفت من غير محوج إلى ذلك) .

(١) انظر : البحر المحيط ٣٩/١ ، ٥٢ .

(٢) في الآية رقم (٣) : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ . الجمع الغريب (ح ص ٢٣ ، ٢٩) .

(٣) المهيئة نوع من أنواع الكافة لـ « إِنَّ » وأخواتها ، ولـ « رَبُّ » إذا وليها الفعل ، فكل مهيئة كافة ، ولا عكس . الجنى الداني ص ٣٣٥ .

(٤) البحر المحيط ٥٢/١ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) صدر بيت من الطويل لأبي حية النميري ، وعجزه :

⊗ على رأسه تلقى اللسان من الفم

وجاء منسوباً له في الكتاب ١٥٦/٣ ، والنكت ٧٨٨/٢ ، وأما ابن الشجري ٥٦٧/٢ ، والمغني ص ٤٠٩ ، وشرح شواهد المغني ٧٢/١ ، ٧٣٨/٢ ، وخزانة الأدب ٢١٥/١٠ ، ٢١٧ .

وبلا نسبة في المقتضب ١٧٤/٤ ، والخلييات ص ٢٠٠ ، وكتاب الشعر ٣٩٢/٢ ، والجنى الداني ص ٣١٥ ، والمغني ص ٤٢٤ ، والمجمع ٢١٥/٤ .

والكبش : سيد القوم .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

أشار بهذا إلى ما عاداته يذكر أَنَّ الفعل يجوز أن يتأوَّل بالمصدر ، والمصدر [باسم] ^(١) المفعول . قال ذلك في قوله تعالى : (﴿ مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ^(٢) مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾) ^(٣) ... ^(٤) .

لأجل المحوج إلى ذلك ، إلاَّ إن قلنا بجواز : « زَيْدٌ عَدَلَ » من غير تأويل للمبالغة . وهذا الذي ذكره هنا فيه ردُّ على أبي البقاء ، فإنه جَوَّز ذلك في الآية ، مع أنَّ الموصولة محتملة فيها . والله أعلم .

وما أشار إليه في الموضع الثاني ظاهر ، إلاَّ أنَّ الفهم الذي فهم عن أبي البقاء لا أدري من أين فهم كونه خاصاً به ، فلعله من مفهوم الظرف ، وهو ضعيف .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ ﴾ الآية [٩٢] ^(٥) .

ذكرها في « إذا » لما أنَّ تَكَلَّمَ على العامل فيها ^(٦) ، وتكلم على آية سبأ ^(٧) ، وقرَّر أنَّ الجواب المصدر بالناسخ لا بُدَّ فيه من « الفاء » كآلية .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ نَبِيٍّ وَضِعَ لِلنَّاسِ ﴾ الآية [٩٦] ^(٨) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في أوَّل الباب الرابع لما أنَّ تَكَلَّمَ على أنَّ النكرة إذا تقدَّمت على المعرفة ، وكان لها مسوِّغ ، فنقل عن الجمهور أنه يجب أن تكون المعرفة هي المبتدأ ، ونقل عن سيويه أنَّ النكرة هي المبتدأ ، نحو (كم مالك) و (خيرٌ منك زيدٌ) ^(٩) .

قال : (ووجه ذلك أنَّ الأصل عدم التقديم والتأخير) .

قال : (وأنَّهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخصَّ منهما ، مثل « الفاضل أنت » ...) .

(١) ما بين المعرفين تكملة من (ج) .

(٢) ﴿ أَنْ يُفْتَرَى ﴾ ليس في (ج) .

(٣) يونس ، آية (٣٧) .

(٤) المغني ص ٩٠٧ .

(٥) وبعدها : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ .

(٦) المغني ص ١٣٥ .

(٧) رقم (٧) : ﴿ إِذَا مَرَّ قَتَمٌ كُلُّ مَرَّقٍ إِنْكُمْ لَفَى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ .

(٨) وبعدها : ﴿ لِلَّذِي بِيَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ .

(٩) المغني ص ٥٨٩ .

واختار الشيخ جواز الوجهين .

قال : (إعمالاً للدليلين) .

قال : (ويشهد للابتداء ^(١) بالنكرة قوله [تعالى] ^(٢) : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيِّنَةٍ ﴾ الآية ، و ﴿ إِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾ ^(٣) ...) ، ثُمَّ ذكر أدلة أخرى ، فانظرها .

قُلْتُ : هذا الفصل لخص الشيخ فيه تلخيصاً حسناً ، ولا شك أنَّ المبتدأ ، والخبر ، إمَّا معرفتان ، أو نكرتان ، أو الأوَّل معرفة ، والثاني نكرة ، أو العكس .

فالمعرفتان الخلاف فيهما كما ذكر الشيخ ثلاثة ^(٤) أقوال ، والذي عيَّن الخبر في المشتق هو الفخر ^(٥) ، وهل وقع ^(٦) حصر ، أم لا ؟

فيه تفصيل ، وطول ، انظر : ابن الحاجب ^(٧) ، والقراfi ^(٨) ، والتفتازاني ^(٩) تجد في الجميع اضطراباً ، ولعله يأتي ما يناسب الحل .

وأما إن كانا نكرتين لهما مسوِّغ ، فانظر هل يجري الخلاف المتقدم ؟

وأما النكرة بلا مسوِّغ ، فلا يصحَّ الابتداء بها .

(١) في (ج) « الابتدائية » .

(٢) زيادة يتميَّز بها النص .

(٣) الأنفال ، آية (٦٢) .

(٤) وانظر الكتاب ٤٩/١ ، ٥٠ ، والمقتصد ٣٠٥/١ ، والارتشاف ١٠٩٩/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ .

(٥) انظر نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ١٥٧ ، وتحفة الغريب ١٧٩/٢ آ .

(٦) في (ج) « يقع » .

(٧) شرح المقدمة الكافية ٣٦٤/٢ ، وشرح الوافية ص ١٧٢ .

(٨) هو : أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي ، تتلمذ على ابن الحاجب ، وأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام وغيرهما . برع في الفقه وأصوله ، والعربية ، والعلوم العقلية . من آثاره الاستغناء في أحكام الاستثناء ، والقواعد الثلاثون ، والذخيرة ، وتنقيح الفصول في اختصار الحصول . توفي سنة ٦٨٤ هـ .

ترجمته في : الوافي بالوفيات ٢٣٣/٦ ، والديباج المذهب ٢٣٦/١ ، ومقدمة الاستغناء في أحكام الاستثناء ص ٦ ، ومقدمة تحقيق القواعد الثلاثون ص ٩ .

وانظر رأيه في القواعد الثلاثون ص ٧٧ .

(٩) شروح التلخيص ٣٨٩/١ ، ٤٤٧ ، ٣/٢ .

وهل يستحيل عقلاً ، أم يبعد ؟ قولان ^(١) .

والظاهر أنه يبعد فقط ، وهو مختار التفتازاني ^(٢) ، وردّ على القول بالإحالة .

وإن كانت المعرفة مع نكرة لها مسوَّغ ، فهي التي ذكر الشيخ ، وإن كان لا مسوَّغ لها فلا يجوز إلا إذا جوَّزنا القلب اللفظي ^(٣) ، انظر فصل القلب في التفتازاني ^(٤) ، والتحقيق المذكور في الكتاب هو مذهب أهل البيان ^(٥) ، وانظر التفتازاني ، فإنه زاد ^(٦) .

قُلْتُ : قوله : (ووجه ذلك ...) [إلى آخره] .

هذا توجيه لكلام سيبويه في كونه قدّم النكرة التي لها مسوَّغ على المعرفة ^(٧) .

أمّا الدليل الأوّل ، فظاهر .

وأمّا الثاني ، وهو قوله : (لأنهما شبيهان) [إلى آخره] .

فمعناه كما قلتم : إنه يجب أن تكون المعرفة الأولى هي المبتدأ ، مع أنّ الأخصّ قد تأخّر ، فكذاك يلزمكم أن تقولوا كذلك في النكرة التي لها مسوَّغ ؛ لأنها شبيهة بالمعرفة .

قُلْتُ : وهذا إنما هو على القول الأوّل الذي قال : (يجب أن تكون المعرفة هي المبتدأ) وهو قول الجمهور ^(٨) ، وقد حصل في المسألة ثلاثة أقوال .

وهذا الدليل الثاني فيه نظر ؛ لأننا نقول : لا يلزم من كونهم قالوا ذلك في المعرفة أن يقولوا ذلك في النكرة التي لها مسوَّغ ؛ لأنّ المعرفة أقوى ، فكيف يقاس الأضعف على الأقوى ؟

واعترض الدماميني كلام الشيخ في هذا الدليل من جهة أخرى . قال : (وذلك أنّ هذا منافٍ للتحقيق عنده الذي ذكر قبل من أنّ الأخصّ يجب أن يكون مبتدأ ، ولو تأخّر .

(١) شرح التسهيل ٢٨٩/١ ، وابن يعيش ٩٨/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ ، والجمع ٢٨/٢ .

(٢) انظر : المطول ص ٥١ ، ٨٨ .

(٣) أجازة ابن مالك في غير هذا . انظر شرح الكافية الشافية ٣٦٤/١ .

(٤) المطول ص ١٣٧ .

(٥) الكتاب ٥٠/١ ، ٥٤ ، ١٢٦ ، وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١٩٣ ، وعروس الأفراح ٣٨٨/١ ، والقلب في القصّة ص ٣٢ .

(٦) وانظر : عروس الأفراح ٣٨٨/١ .

(٧) الكتاب ٤٧/١ ، ٤٨ ، ٥٤ .

(٨) شرح التسهيل ٢٨٩/١ ، وابن يعيش ٩٨/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٢/١ ، والجمع ٢٨/٢ .

فكيف يقول : الأخصّ إذا تأخّر شبيهه بتأخير المعرفة عن النكرة ، فإنّ صحّ هذا ، فينتج له وجوب جعل المعرفة هي المبتدأ ، وهو قول الجمهور لا قول سيبويه (١) .

قلتُ : وفي هذا الاعتراض نظر ؛ لأنّه إنّما قال ذلك تفرّيعاً على الخلاف المتقدّم الذي صدر به ، وبني هذا الإلزام على مذهب الجمهور ، ولم ينبّه على تحقيقه .

لا يُقالُ : / قوله هُنا : (ويتّجه عندي) [إلى آخر ما ذكر] (٢) يقوي عليه الاعتراض ، ويدلّ أنّه بناه على حقيقة ؛ لأنّا نقول : ليس في قوله (يتّجه عندي) مناقضة لما أسّسه أولاً من التحقيق ؛ لأنّه يحتمل أن يكون قال ذلك على أصل الجمهور من وجوب تقديم الأوّل في الابتدائية ، لا على تحقيقه ؛ فإنّه مناف لذلك قطعاً .

وقد وقفت على كلام الشُّمْنِي (٣) - رجل من المعاصرين شرح كتاب الشَّيْخ - فأجاب بقريب ممّا ذكرت (٤) .

فإن قلتُ : قوله إعمالاً (للدليلين) (٥) :

ما يعني بهذين الدليلين ، والشَّيْخ إنّما ذكر دليلين لقول سيبويه ، ولا يقول القائل : إعمالاً للدليلين إلاّ إذا ذكر دليلين لقولين مختلفين ، ولم يقع ترجيح في أحدهما ، فإذا أمكن إعمالهما ، فإعمالهما أولى ، وهُنا كيف يتقرّر ذلك ؟

قلتُ : الشَّيْخ - رحمه الله - لم يذكر دليل الجمهور ؛ لجلائه ، واشتهاره ؛ ولأنّه المتبادر إلى الذّهن ، وقول سيبويه غريب ، فتعرّض للقول الغريب ، فوجّهه .

ووجه قول الجمهور أنّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، فإنّه لا يقع الإخبار إلاّ عن معلوم .

وكون المبتدأ نكرة لها مسوّغ على خلاف الأصل ؛ لأنّه (٦) أشبه بالنكرة من المعرفة ، ويدلّ على

(١) تحفة الغريب ١٢/٧٩/١ . وانظر الكتاب ١٢٧/١ ، ٣٢٨ ، والتّصريح ٥٤١/١ ، والجمع ٢٧/٢ .

(٢) « ما ذكر » تكملة من (ج) .

(٣) الشُّمْنِي : بضمّ المعجمة والميم ، ثُمَّ نون مشدّدة هو : أحمد بن محمّد بن محمّد بن حسن بن عليّ بن يحيى بن محمّد ... ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ ، ... أخذ النّحو عن الشّمس الشّنطوني ، وبرع في العلوم .

صنّف : شرح المغني لابن هشام ، وسمّاه « المنصف من الكلام على مغني ابن هشام » ، وتعليقاً . توفي سنة ٨٨٢ هـ .

ترجمته في الضوء اللامع ١٧٤/٢ ، والبيغة ٣٧٥/١ .

(٤) انظر : المنصف ٣٨٤/١ . رسالة ماجستير ، إعداد أحمد الرّفاعي . وانظر حاشية الدّسوقي ٦/٣ ، ٧ .

(٥) في الأصل « لدليلين » وما أثبت من (ج) .

(٦) في (ج) « لأنّها » .

ذلك أَنَّ النكرة التي لها مسوِّغ توصف بالنكرة ، ولا يجوز وصفها بالمعرفة على الصحيح ^(١) ، فلو جعلنا المبتدأ هنا النكرة لخالفنا الأصل .

والقائل الآخر يقول : لو جعلنا الثاني هو المبتدأ لخالفنا الأصل في التقديم [والتأخير ، مع إمكان الابتداء بالنكرة هنا ، فتقابل الدليلان ، فيجوز الأمران إعمالهما معاً] ^(٢) .

فإن قلت : ما ذكرت من التقابل صحيح ، لكن الشيخ ذكر لسيبويه دليلين ، فدليل منهما قابل دليل الجمهور ، وبقي [لسيبويه] ^(٣) دليل آخر ، وهو الثاني في كلام الشيخ ، فيترجح قول سيبويه لذلك .

قلت : لعل الشيخ رأى ذلك دليلاً ضعيفاً ؛ ولهذا إنما ذكره تبعاً لغيره ، والله أعلم .

قوله : (ويشهد للابتداء بالنكرة) [إلى آخره] .

قلت : الاستدلال بهذه الآية منفردة لا يتم ؛ لأنها للنكرة فيها مسوِّغان ، وماله مسوِّغان أقوى مما له مسوِّغ واحد ، والدعوى عامة ، وهذا دليل خاص ، إلا أن يقال : القائل قائلان ، وليس ثم من فصل هذا التفصيل ، ولعل هذا هو الذي أوجب للمصنّف تكثيره الأدلة هنا فيما فيه مسوِّغ ، ومسوِّغان ، فانظره .

وانظر ما ذكر أبو حيّان هنا ، في « إن » فإن ظاهره أنها تفيد التسوية ، وذكر ما وقع لسيبويه في ذلك ^(٤) ، وهو قريب مما نقل التفتازاني : (أَنَّ « إن » تسوِّغ الابتداء بالنكرة) ^(٥) فتأمله .

وتأمل ما وجه التخصيص بـ « إن » على القول بذلك ، ولعله من جهة تأكيد النسبة للسامع ، ولا يقع التأكيد إلا إذا طلب السامع ذلك ، وأنكره ، فذلك يدل على معرفة السامع بالمسند إليه ، والله أعلم .

* [.....] ^(٦) .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٤/١ ، والتصريح ٥٤٢/١ ، والجمع ٢٩/٢ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) انظر الكتاب ١٤٢/٢ ، والبحر المحيط ٦/٣ ، والدرّ المصون ٣١٤/٣ .

(٥) المطول ص ١٧٨ .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٩٦) في المغني ص ٧٤٦ ، ولم ترد في الجمع الغريب . والموضع مرتبط بالسابق .

قوله تعالى : ﴿ آيَاتُ نَبَاتٍ مِّمَّا مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [٩٧] ^(١) .

ذكرها الشيخ في الجهة السادسة في النوع الثاني منها .

قال : (وقول الرَّخْشَرِيِّ في ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ : « إِنَّهُ عطف بيان على ﴿ آيَاتُ نَبَاتٍ ﴾ ... » ^(٢) مخالف لاتفاق النحويين : إِنَّ المِئِنَّ والبيان لا يختلفان ^(٣) تعريفاً وتكثيراً ... » ^(٤) .

قال : (وقد يكون عبر بعطف البيان عن البدل ؛ لتأخيها) .

قال : (ويؤيد هذا التأويل قوله في قوله [تعالى] ^(٥) : ﴿ أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ ^(٦) الآية : إِنَّ ﴿ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان لقوله : ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ﴾ وتفسير له .

قال : و ﴿ مِنْ ﴾ تبعية حذف بعضها ، أي : « أَسْكُنُوهُنَّ مكاناً من مسكنكم مما تطيقون » ^(٧) .

قال : (وإنما يريد هنا ^(٨) البدل ؛ لأنَّ الخافض لا يعاد إلا معه) وهذا إمام الصنّاعة سيويه يسمي التوكيد صفة ^(٩) ، وعطف البيان صفة ^(١٠) .

وذكرها قبل ذلك في الفرق بين البدل ، والعطف ، وهو أَنَّ العطف لا يخالف المتبوع في التعريف والتكثير .

قال : (وأما قول الرَّخْشَرِيِّ في الآية : « إِنَّ المَقَامَ عطف بيان ... » ^(١١) فسهو) ^(١٢) .

(١) ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

(٢) الكشاف ٤٠٧/١ .

(٣) في (ج) « يتخالفان » .

(٤) المغني ص ٧٤٨ .

(٥) زيادة يتميز بها النص .

(٦) الطلاق ، آية (٦) .

(٧) الكشاف ١٢١/٤ .

(٨) في (ج) « هذا » .

(٩) الكتاب ٣٧٧/١ .

(١٠) الكتاب ٨/٢ ، ٩ .

(١١) الكشاف ٤٤٧/١ .

(١٢) المغني ص ٥٩٤ .

قُلْتُ: عطف البيان الصحيح أنه لا يكون إلا في المعارف ، وقيل لا يكون إلا في أخص معرفة ، وهي العلم ^(١) .

وقيل : يجوز أن يكون في النكرات ^(٢) ، وجمهور / البصريين على الأول خلافاً لمن قال : (إنَّ البصريين كلهم قالوا ذلك) .

وأما تخالفهما في التعريف والتنكير ، فقالوا : إنهم أجمعوا على منعه ^(٣) .

ولهذا المتأخرون كلهم خالفوا الزمخشري ، وشنعوا عليه ^(٤) . وصرح الشيخ - رحمه الله - بهم الزمخشري ، وسهوه ^(٥) في الفروق التي ذكر بين عطف البيان والبدل ، فهذا من جملتها .

قال : (ووقع له مثل هذا في قوله [تعالى] ^(٦) : ﴿ أَعْظُمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا ﴾ ^(٧) ...) ^(٨) فانظره .

فإن قُلْتُ : قد ذكروا في المخالفة في التعريف ، والتنكير في الصفة ثلاثة أقوال : الأول : المنع ، وهو المشهور ^(٩) .

الثاني : الجواز بشرط وصف النكرة ، وهو قول الأخفش ^(١٠) .

- (١) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والمساعد ٢/٤٢٣ .
 - (٢) انظر : المفصل ص ١٢١ ، والمقرب ١/٢٤٨ ، وشرح الجمل ١/٢٩٤ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢٧ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٩٣ ، وشفاء العليل ٢/٧٦٦ .
 - (٣) انظر : شرح الجمل ١/٢٩٧ ، وشرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والمساعد ٢/٤٢٤ .
 - (٤) ما قال به الزمخشري يُنسب للفارسي في شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والدرّ المصون ٧/٨٠ ، ٨/٤٠٨ . وانظر في الرد على الزمخشري شرح التسهيل ٣/٣٢٦ ، والارتشاف ٤/١٩٤٣ ، والمساعد ٢/٤٢٤ .
 - (٥) في (ح) بياض بمقدار الكلمة .
 - (٦) زيادة يتميز بها النص .
 - (٧) سبأ ، آية (٤٦) .
 - (٨) المغني ص ٥٩٤ .
 - (٩) الكتاب ٦/٢ ، وابن يعيش ٣/٥٤ ، والارتشاف ٤/١٩٠٨ ، والمساعد ٢/٤٠٢ .
 - (١٠) ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٨ ، والمساعد ٢/٤٠٢ .
- والذي في معاني القرآن ١/٢٠٩ عند قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ [المائدة : ١٠٧] قوله : (فقال : ﴿ الْأَوَّلِيَّانِ ﴾ فأجرى المعرفة عليهما بدلاً .

الثالث : الجواز بشرط أن تكون الصفة خاصة بالموصوف (١) .

وقد قالوا : (إنَّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق) (٢) .

فهؤلاء الذين قالوا بجواز التخالف في الصفة يلزمهم أن يقولوا بذلك في عطف البيان ، ويكون الزمخشري قد صادف قولاً من تلك الأقوال .

قلتُ : هذه القاعدة التي أشرت إليها فيها نزاع وخلاف ، وليست مسلمة .

نعم ، يرِدُ السؤال على الأخفش في كونه أجاز في الصفة ذلك ، ويحتاج إلى الجواب ، ونقلهم للإجماع (٣) في هذه المسألة يمنع من تخريج القول بما ذكرت (٤) ، وأمّا تأويل الشيخ هنا على الزمخشري ، فقد أشار إليه الصفاقسي (٥) .

قلتُ : وهو عندي تخليط للحقائق المختلفة ، وفتح باب في خلط الأبواب بعضها ببعض ، وكون سبويه وقع له ذلك إمّا مرّة ، أو مرتين ، ليس بالذي يُفتح به هذا الباب ، إلا أن يُقال : احتيج إلى هذا هنا للضرورة ، وهي مخالفة القاعدة ، ولا يلزم ذلك في غير الضرورة .

قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ... ﴾ الآية [٩٧] (٦) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - في الجهة الأولى ، في مراعاة الصناعة دون المعنى ، فذكر أموراً ، ثم قال (٧) : (وقول ابن السيد في قوله تعالى : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ : « إِنَّ » « مَنْ » فاعل بالمصدر (٨) « ... » (...) .

(١) ذهب إلى هذا ابن الطراوة . الارتشاف ١٩٠٩/٤ ، والمساعد ٤٠٢/٢ ، والأشموني ٣١٨/٢ ، وابن الطراوة النحوي ص ٢٠٦ .

(٢) شرح الجمل ٢٩٤/١ ، والارتشاف ١٩٤٣/٤ .

(٣) في (ج) « الإجماع » .

(٤) في (ج) « ذكرنا » .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٤٥/١ ب .

(٦) وبعدها : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَرِهَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنَىٰ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

(٧) المغني ص ٦٩٤ .

(٨) الذي في الحُلل ص ١٥٨ بيت الأقيشر الآتي ، ولم ترد الآية ضمن شواهد ابن السّيد في هذا الموضع . وانظر البسيط في شرح

الجمل ٤٠٢/١ .

ونسبه أبو حيّان لبعض البصريين وردّه . البحر المحيط ١١/٣ ، وانظر الدرّ المصون ٣٢١/٣ .

قال : يرده أنَّ المعنى حيثُ : (والله على الناس أن يحجَّ المستطيع ، فيلزم تأييم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج) .

قال : (وفيه شيء آخر من جهة الصنعة ؛ لأنَّ الإتيان بالفاعل مع إضافة المصدر إلى المفعول شاذَّ حتى قيل : إنَّه ضرورة في قوله :

أَفَنى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفَوَاهُ الْأَبَارِيقِ ^(١)

فيمن رفع أفواه ^(٢) .

قال الشيخ : والحقُّ جواز ذلك في النثر ، إلاَّ أنَّه قليل ^(٣) ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنَّه مروى بالرفع مع التمكن من النصب ، وهي الرواية الأخرى .

قال : (وصحَّ الوجهان ؛ لأنَّ كلاَّ منهما قارع ومقروع ...) .

قال : (وقد جاء في النثر في قوله ^(٤) : « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ^(٥)) .

قال : (ولا يتأتَّى فيه ذلك الإشكال المتقدِّم ؛ لأنَّه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس ...) ^(٦) .

قال : (والمشهور في الآية أنَّ ﴿ مَنْ ﴾ بدل من ﴿ النَّاسِ ﴾ بدل بعض ^(٧) ، وجوز

(١) البيت من البسيط للأقشير الأسدي في ديوانه ص ٦٠ ، وروايته « أفواه » بالنصب . والشعر والشعراء ص ٥٦١ ، واللسان (قفز) ، والتصريح ٢٦٢/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢ ، والخزانة ٤٩١/٤ .

وبلا نسبة في المقتضب ٢١/١ ، والإنصاف ص ٢٢٣ ، وروايته « أفواه » بالنصب ، والمقرب ١٣٠/١ ، وجمع الهوامع ٧٤/٥ . والتلاد : المال القديم ، والنشَب : المال الثابت ، والقواقيز : جمع قاقوزة وهي إناء يشرب فيه الخمر .

(٢) انظر : التصريح ٢٦٢/٣ ، وشرح أبيات المغني ١٥٧/٧ .

(٣) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ١١٣/٣ .

(٤) « سيلا » ليست في (ج) .

(٥) جاء في البخاري ١٢/١ (كتاب الإيمان) : « بني الإسلام على خمس : ... ، والحجُّ ، .. » برقم ٨ .

وفي صحيح مسلم (باب بيان أركان الإسلام) برقم ١٦ ، ٤٥/١ : « ... ، وصيام رمضان ، والحجُّ » ، وفي رواية « وحجَّ البيت » ، ورواية ابن هشام هي التي في شرح التسهيل ١١٣/٣ .

(٦) المغني ص ٦٩٥ .

(٧) انظر : الكتاب ١٥٢/١ ، والمقتضب ١٦٥/١ ، والطبري ٣٦٧/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ١٧٩/١ ، والبيان ٢٨١/١ ، والبحر المحيط ١١/٣ ، والدَّر المصون ٣٢١/٣ .

الكسائي كونه ^(١) مبتدأ ، فإن كانت موصولة ، فخيرها محذوف ، أو شرطية ، فالحذوف الجواب ، والتقدير عليهما : (من استطاع فليحج) ، وعليهن فالعموم مخصوص إما بالبدل ، أو بالجملة .

قُلْتُ : ما أشار إليه الشيخ في الردّ على ابن السيد أشار إليه أبو حيّان ، وردّ عليه بمثل ما ذكر الشيخ من جهة المعنى ، والصناعة ^(٢) .

فإن قُلْتُ : لابن السيد أن ينفصل عن ذلك بأنّ ثم ضميراً عائداً على « الناس » تقديره : (والله على الناس أن يحج البيت الذي استطاع منهم) ، ويكون الناس مخصوصاً بالضمير العائد ، وهذا الضمير قدر مشترك بين من يقول بالبدل ، وبين هذا القول ؛ لأنّ من قال بالبدل ففي بدل البعض لا بُدّ من ضمير مقدّر على الصحيح .

قُلْتُ : هذا ممكن إلا أنّ التخصيص يعود الضمير ضعيف ، وفيه نزاع ^(٣) .

وقول الشيخ : (ودليل الجواز هذا البيت) ^(٤) [إلى آخره] .

الشيخ - رحمه الله - بنى هذا الدليل على أنّ الضرورة هي التي لا يجوز للشاعر أن يعدل عمّا نطق به ، بل يضطر إلى ما نطق به ، وهذا الأصل فيه نزاع / بين ابن مالك ^(٥) ، وغيره ^(٦) .

قوله : (ولا يتأتى الإشكال) [إلى آخره] .

الإشكال هو الوارد في الآية على ابن السيد من جهة المعنى ^(٧) .

قوله : (والمشهور) .

هذا صحيح ، إلا أنّه يحتاج إلى ضمير على الصحيح ، وهو مقدّر ، أي : (من استطاع منهم) ^(٨) .

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١٧٩/١ ، والبيضاوي ٤٠٤/١ ، والبحر المحيط ١١/٣ .

(٢) البحر المحيط ١١/٣ ، وانظر نتائج الفكر في هذه المسألة ص ٣٠٩ - ٣١١ - ففيها بحث نفيس -

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٩٦٦/٤ ، والدّر المصون ٣٢١/٣ ، والتّصريح ٦٣٧/٣ .

(٤) المغني ص ٦٩٤ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٠٠/١ ، وشرح التسهيل ٢٠٢/١ ، ٥٩/٤ . ولعله المفهوم من كلام سيويه ٢٦/١ ، ٨٥ . وبه

قال ابن عصفور في أحد قوليّه في شرح الجمل ٥٤٩/٢ . وانظر الضرائر ص ٥ .

(٦) يرى ابن مالك أنّ الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه ، وغيره يراها ما وقع في الشعر وإن كان التخلّص منه ممكناً .

وانظر : ارتشاف الضرب ٢٤٥٢/٥ ، والنكت ص ٣٠٠ ، والخزانة ٣٣/١ ، ٣٤ ، وموارد البصائر ص ١٥ ، ١٦ . ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في الأصول ١٣١٢/٣ ، ١٣١٣ .

(٧) انظر : نتائج الفكر ص ٢١٠ .

(٨) وانظر : التّصريح ٦٣٧/٣ .

وقوله : (فإن كانت موصولة ...) [إلى آخره] .

قُلْتُ : غيره حملها وجهين :

إمّا أنها خبر مبتدأ ، أو مبتدأ والخبر محذوف ، وهذا أصل مختلف فيه ، يعني إذا تعارض حذف المبتدأ ، أو الخبر ^(١) .

قوله : (وعليهن) .

أي : وعلى الأعراب الثلاثة ، فلا يرد إشكال من جهة المعنى ؛ لأن الآية مخصوصة على كل إعراب ، كما ذكر ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ ﴾ ^(٢) ... ﴿ الآية [١٠١] ﴾ ^(٣) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الهزمة لما أن تكلم على أن الهزمة يجب تقديمها ، كما تقدم لنا ، وذكر أن ذلك خاص بها ، فذكر أن هذه الآية تدل على ذلك ^(٤) .

فإن الاستفهام قد تأخر عن حرف العطف على الأصل ، وكان ذلك خاصاً بالهزمة ؛ لقوتها في التصدير ^(٥) ؛ لأنها أمّ الباب ، هذا معنى ما ذكر ، وهذا ظاهر جلي .

قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ ﴾ [١٠٣] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إذ » لما أن تكلم على قول الجمهور ^(٦) ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، ذكر هذه الآية دليلاً على أن ما ورد من قوله : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ ﴾ ^(٧) أنه على حذف مفعول ، أي : (نعمة الله) يدل على ذلك هذه الآية .

قُلْتُ : ما أشار إليه من الترجيح بالآية حسن ؛ لأن الأصل في الآيات القرآنية أن يشهد بعضها لبعض .

(١) انظر : شرح الجمل ٣٥٣/١ ، وابن يعيش ٩٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٠٨٦/٣ ، والتصريح ٥٦٢/١ .

(٢) ﴿ تُتْلَى ﴾ ليست في (ح) .

(٣) وبعدها : ﴿ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ ﴾ .

(٤) المغني ص ٢٢ .

(٥) في (ح) « التصدير » .

(٦) المغني ص ١١٢ .

(٧) الأعراف ، آية (٨٦) .

قال ابن الصائغ : (وما ذكر عن الجمهور معترض ؛ لأنَّ سيويوه قد نصَّ على أنَّ المصدر المقدَّر لا يعمل ، وهذا المقدَّر هُنا الظَّاهر أنَّه مصدر) (١) .

قُلْتُ : هذا اعتراض ضعيف ؛ لأنَّ هذا المصدر لم ينحلَّ إلى « أن » والفعل ، ولم يعمل عملاً صريحاً من النَّصب والرفع ، وغير ذلك ، بل ظرف تعلق به ، والظُّروف من المعلوم أنَّها تتعلَّق بما فيه رائحة الفعل ، فكيف بالمصدر ، وما نصَّ عليه سيويوه إنَّما هو في المصدر المنحلَّ ؛ لأنَّه يؤدي إلى حذف الموصول ، وإبقاء بعض صلته (٢) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ [١٠٣] .

ذكرها الشَّيخ في باب ما يكتسب الاسم من الإضافة .

قال : من ذلك : (تأنيث المذكر ، نحو (٣) : « قطعت بعض أصابعه » (٤) ، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ . أي : من الشِّفا ...) (٥) .

قال : (ويحتمل أن يكون الضَّمير عائداً على النَّار ، ثُمَّ ذكر شواهد على هذه القاعدة ، ثُمَّ أشار إلى يَتِيٍّ (٦) ابن حزم الظَّاهري (٧) في قوله :

تَجَنَّبَ صَدِيقًا مِثْلَ « مَا » ، واحذر الذي

يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ غَرِبٍ وَأَعْجَمٍ

(١) لم أتمكن من الوقوف عليه .

(٢) الكتاب ١٨٩/١ ، وانظر شرح التَّسهيل ١٢٦/٣ ، وارتشاف الضرب ٢٢٥٣/٥ .

(٣) في (ج) « مثل » .

(٤) في الكتاب ٥١/١ : « ذهب بعض أصابعه » ويلفظ المغني في التصريح ١٢٦/٣ ، والجمع ٢٧٩/٤ .

(٥) المغني ص ٦٦٦ ، واستشهد بها ابن هشام ص ١١٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٦) في النسختين « بيت » ، والصَّواب ما أثبت .

(٧) هو : أبو محمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الأندلسي الظَّاهري ، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ ، قرأ على أبي عمر أحمد بن الحسين ، ومسعود الظَّاهري ، وغيرهما . وروى عنه أبو عبد الله الحميدي صاحب جذوة المقتبس ، وغيره ، كان عالماً حافظاً ، عرف بالجدل والمناظرة . توفي - رحمه الله - سنة ٤٥٦ هـ . ومن آثاره : الإحكام في أصول الأحكام ، وجمهرة أنساب العرب ، وطوق الحمامة ، وغيرها .

ترجمته في جذوة المقتبس ، ص ٢٩٠ ، ووفيات الأعيان ٣٢٥/٣ ، وانظر مقدِّمة جمهرة الأنساب ص ٥ .

فإنَّ صديقَ السُّوءِ يُزري ، وشاهدي

(١) « كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِّ »

قال ^(٢): أشار بعجز البيت ، أي عجز بيت سبيويه في قوله :

[illegible]

وانظر بقية فوائده .

قلتُ: ما أشار إليه في الآية من الاحتمال ذكره الطبري^(٤)، وردَّ عليه ابن عطية بأنَّه لا ضرورة تدعو إليه^(٥).

وردّ علیہ أبو حیّان ، وردّہ حسن ، فانظرہ ^(۶) .

وشرط تأنيث المضاف بالإضافة موجود ؛ لأنه يصح الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه ،
والزَّخْشَرِيّ جَوَّز الوجهين في الآية ^(٧) .

وظاهر كلام الشيخ هنا ، وكذلك الزمخشري ، وأبي حيّان أنَّ الشرط إذا توفرت يجوز تأنيث المضاف قياساً .

قيل : وأبو عليّ الفارسيّ في التّعليق رأى أنّ ذلك من الضّرورات ^(٨) ، والذي له في الإيضاح خلاف ذلك ^(٩) .

(١) الغيث المسجوم ٤٠٩/١ ، وشرح آيات مغني اللبيب ١٠٨/٧ ، والخزانة ١٠٦/٥ .

(۲) من قوله : « قال ... » إلى « الدم » ليس في (ح) .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل للأعشى في ديوانه ، صدره :

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أُنْعِثُهُ ⑤

وجاء منسوبا له في الكتاب ٥٢/١ ، وشرح آيات شيبويه ٥٤/١ ، والأزهية ص ٣٢٨ ، ولسان العرب (صدر) و (شرق) ،
والخزانة ١٠٦/٥ .

وبلا نسبة في المقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، والجمع ٢٧٩/٤ .

(٤) جامع البيان ٣/٣٨٤ .

(٥) المحرّر الوجيز ١٨٦/٣ .

(٦) البحر المحيط ١٩/٣ .

(٧) الكشف ٤٥١/١ .

(٨) التعلّيق ٨٢/١ ، ٨٦ .

(٩) الإيضاح العضدي ص ٢٧٨ .

تنبيه :

قيل : الضمير في الآية يحتمل ثلاثة أوجه :

الأوّل : على « الشفا » ، أو على « الحفرة » ^(١) ، ورجّحه ابن المنير ^(٢) بأنّ الإنقاذ منها أبلغ ؛ لأنّ الكون على « الشفا » في الغالب يستلزم الهوي في الحفرة ، أو عائد على النار ^(٣) .

تنبيه :

ثاني ما أشار إليه ابن حزم في بيته ظاهر كما أشار إليه الشيخ وقع في كلامه أنّ « ما » كناية عن الرجل الناقص .

قال الدماميني : ليس ذلك من باب الكناية ، بل هو من باب تشبيه الصديق المجتنب بـ « ما » الناقصة ، ثم أكثر من كلام الشعراء في ذلك ، فانظره ^(٤) .

وليس مراد الشيخ بقوله الكناية المعلومة عند أهل البيان ، بل الكناية اللغوية ، يُقال : كُتبت عن كذا إذا لم تصرّح به ، ومقصده ظاهر ، فلا معنى للردّ عليه ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ ^(٥) الآية [١٠٦] ^(٦) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « أمّا » لما أنّ تكلم على « الفاء » الداخلة في الجواب أنّه لا يجوز

(١) الكشاف ٤٥١/١ .

(٢) ابن المنير هو : أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر الجروي الجذامي الإسكندراني المالكي ، ناصر الدين أبو العباس بن المنير ، كان إماماً في النحو والأدب ، والأصول ، والتفسير ... ولد ثالث ذي القعدة سنة عشرين وستمائة ، أخذ العلم عن ابن الحاجب ، وعن أبيه محمد بن منصور ، وغيرهما . وأخذ عنه خلق كثير ، منهم عبد الوهاب بن شرف بن المنير ، وأبو حيّان .

من آثاره : البحر الكبير في بحث التفسير ، الانتصاف من الكشاف ، والتيسير العجيب في تفسير الغريب . توفي سنة ثلاث وثمانين وستمائة .

ترجمته في : فوات الوفيات ١٤٩/١ ، والديباج المذهب ص ١٣٢ ، وبغية الوعاة ٣٨٤/١ .

(٣) حاشية الكشاف ٤٥١/١ .

وفي إعراب القرآن للنحاس : « على النار أو على الحفرة » ٣٩٨/١ ، ومثله في التبيان ٢٨٣/١ .

(٤) تحفة الغريب ل ٢٠٨/٢ .

(٥) ﴿ وُجُوهُهُمْ ﴾ ليست في (ح) .

(٦) وبعدما : ﴿ أَهْرُتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ .

حذفها إلا في الشعر ^(١) ، كقوله :

[ف] أَمَا ^(٢) الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ^(٣) ⊗

ثم أورد سؤالاً ، فقال :

(فإن قيل : حُذِفَتْ فِي التَّنْزِيلِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ ^(٤) ...) الآية .

وأجاب ^(٥) بأنَّ الأصل : (فيقال لهم : أكفرتم) .

فحذف القول استغناء عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف ^(٦) ، وربَّ شيء يصحَّ تبعاً ، ولا يصحَّ استقلالاً ، كالحاجَّ عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحَّ على الصحيح ، هذا قول الجمهور ^(٧) .

قال : (وزعم بعض المتأخرين أنَّ فاء جواب « أَمَا » لا تحذف لغير ضرورة ^(٨) أصلاً ، وأنَّ الجواب في الآية / : ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ ^(٩) .

والأصل : فيقال لهم : (ذوقوا) فحذف القول ، وانتقلت الفاء للمقول ، وأنَّ ما بينهما اعتراض ...)

(١) المغني ص ٨٠ .

(٢) في الأصل « أَمَا » ، بدون الفاء ، والذي في (ج) وجميع المصادر « فَأَمَّا » .

(٣) صدر بيت من الطويل للحارث بن خالد المخزومي ، وتماه :

⊗ ولكن سيرا في عراض المواكب

وجاء منسوباً له في الخزانة ٤٥٢/١ .

وبلا نسبة في الإيضاح ص ١٢٧ ، والمقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٣/٢ ، ١٣٢/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣ ، والجمع ٣٥٦/٤ ، وشرح شواهد المغني ١٧٧/١ .

ونسبه القيسي في شرح شواهد الإيضاح ١٢٩/١ للوليد بن نهيك . وللكميت بن معروف .

(٤) ﴿ وَجُوهُهُمْ ﴾ ليست في (ج) .

(٥) في (ج) « فَأَجَابَ » بالفاء .

(٦) في الأصل « في الجواب » ، وما أثبت من (ج) .

(٧) انظر : المقتضب ٦٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٤٨/٣ ، وابن عقيل ٥٥/٢ ، والتصريح ٤٢٩/٤ ، والجمع ٣٥٦/٤ .

(٨) في (ج) « في غير الضرورة » .

(٩) نسبة أبو حيَّان في البحر ٢٣/٣ ، لكامل الدين الأنصاري صاحب كتاب نهاية التأويل في أسرار التنزيل . ولم أتمكن من الإطلاع عليه .

قُلْتُ: قد تقدّم لنا في البقرة بعض الكلام على «أَمَّا»^(١)، وتكلم الشيخ هنا على حذف الفاء في جوابها، والحاصل أنّه قد يكون كثيراً وقليلاً، وضرورة، فالكثير الحذف مع القول كالأية، والقليل الحذف من غير قول مثل قوله الطَّيِّبَاتِ: «أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ»^(٢). والضرورة مثل البيت المتقدم الذي ذكر الشيخ.

وقول الشيخ: (ربّ شيء يصحّ تبعاً) [إلى آخره].

قُلْتُ: نظير ذلك من جهة العربية ما لا يُحصَى^(٣).

الأوّل: حذف العائد المجرور وحده لا يجوز، وجوازه مع الجار.

الثاني: حذف الضمير المضاف إليه العائد لا يجوز.

ومع المضاف سُمع، ومنه: قوله: (أعوذ بالله من باب من يغلق من خارج) أي: بابه.

الثالث: الفاعل لا يجوز حذفه، ويجوز حذفه مع الفعل.

وإنما أكثر الأمثلة؛ لأنّ ابن الصائغ اعترض على الشيخ، فقال: (لو مثل الشيخ بياء «فَعِيلَةٌ» في النسب لكان أنسب، ...) قال: (لأنّ «فَعِيلَةٌ» تحذف ياؤها تبعاً لتأنيها بخلاف «فَعِيلٌ» ...) (٤).

قُلْتُ: اقتصره على ما أعرب به قصور منه، ثمّ اعترضه على الشيخ ليس بصائب؛ فإنّ الشيخ إنّما لم يمثل بمثل من العربية؛ لأنّه رأى ذلك فيها أكثر، ولا يستغرب فيها.

فذكر ما يستغرب فيه ذلك في الأمور الشرعيّة التي هي أقوى في التّعبّد؛ فلهذا هرع إلى هذا المثال، والله أعلم.

وباقى الكلام ظاهر، وانظر أبا حيّان هنا^(٥)، وما نقل عن صاحب أسرار التنزيل، ولعلّه المتأخّر الذي ذكر الشيخ.

(١) الجمع الغريب ح ص ٤٥ عند الآية رقم (٢٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المساجد، باب البيع على المنبر، برقم ٤٤٤، ١٧٤/١، وفي كتاب البيوع، برقم ٢٠٦، ٧٥٩/٣.

(٣) انظر: المغني ص ٧٨٦.

(٤) وانظر الكتاب ٣٣٩/٣، والتكملة ص ٢٤٥، وشرح الكافية الشافعية ١٩٤٤/٤، وشرح الشافعية ٢٠/٢، ٦١٢/٢، والمساعد ١٤٥/٣.

(٥) البحر المحيط ٢٣/٣، ٢٤.

قوله تعالى : ﴿لَيْسُوا سَوَاءً...﴾ [١١٣] ^(١).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في السِّين لما أنْ تَكَلَّمَ على ﴿سَوَاءً﴾ فقال ^(٢) :

(يُخَيَّرُ «بسواء» ^(٣) التي بمعنى «مُسْتَوٍ» عن الواحد فما فوقه ، نحو : ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ .

قال : (لأنها في الأصل مصدر بمعنى الاستواء) .

قلتُ : قد تقدّم لنا الكلام على ما يشبه هذا في سورة البقرة في قوله [تعالى] ^(٤) : ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ^(٥)﴾ ^(٦) .

والذي ذهب إليه الشيخ في الآية هو الظاهر ، خلافاً لمن زعم أنَّ الواو في : ﴿لَيْسُوا﴾ ^(٧) إنما هي علامة ، وليست بضمير ، وإنما ^(٨) الفاعل ﴿أُمَّةٌ﴾ ^(٩) .

وهو قولٌ بعيدٌ ؛ ولهذا شنع عليه ابن عطية ^(١٠) ، وإن كان قد ثبت نظير ذلك في القرآن ، وهي فصيحة . لكن الأصل عدم ذلك ^(١١) .

قوله تعالى : ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ [فلن] ^(١٢) ... الآية [١١٥] ^(١٣) .

ذكرها في «الفاء» مثلاً لوجوب دخولها في جواب الشرط إذا كان مقروناً بالاستقبال ^(١٤) .

(١) وبعدها : ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ أَنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْتَجُونَ﴾ .

(٢) المغني ص ١٨٨ ، ٢٦٢ .

(٣) فقال : يُخَيَّرُ بسواء « ليس في (ج) » .

(٤) زيادة يتميز بها النص .

(٥) ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ليست في (ج) .

(٦) آية (٦) . وانظر الجمع الغريب (ح) ص ٢٥ .

(٧) في (ج) «وأن» .

(٨) قاله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١٠١/١ .

(٩) المحرر الوجيز ١٩٩/٣ .

(١٠) انظر : الدرّ المصون ٣٥٤/٣ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٢) وبعدها : ﴿فَلَنْ يَكْفُرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ .

(١٣) المغني ص ٢١٨ ، واستشهد بها ابن هشام ص ٨٩٨ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا^(١) لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً ...﴾ الآية [١١٨] ^(٢) .

ذكرها - رحمه الله - في ثلاثة مواضع :

في الجملة المستأنفة لما أن قال : (قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره من غير احتياج إلى تقدير معه) وذكر الآية الكريمة ^(٣) .

قال : (قال الزّخشي : الأحسن والأفصح أن تكون جملاً مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتّخاذهم بطانة من دون المسلمين) ^(٤) .

قال : (ويجوز أن يكون ﴿لَا يَأْلُوكُمْ﴾ و ﴿قَدْ بَدَتِ﴾ صفتين ، أي : « بطانة غير مانعتكم فساداً بادية بغضاؤهم ») .

قال : (ومنع الواحدي ^(٥) هذا الوجه ؛ لعدم [وجود] ^(٦) حرف العطف بين الجملتين ، وزعم أنه لا يُقال : لا تتخذ صاحباً يؤذك أحبّ مفارقتك) .

قال : (والذي يظهر أنّ الصّفة تتعدّد بغير عاطف ، وإن كانت جملة كما في الخير ^(٧) ، نحو : [قوله تعالى] ^(٨) : ﴿الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ ^(٩) ...) .

(١) كلمة ﴿ءَامَنُوا﴾ لم ترد في الأصل .

(٢) وبعبارة : ﴿مِن ذُرِّيَّتِكُمْ لَا يَأْلُوكُمْ خَبَالًا وَذُؤَامًا عِثْمٌ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ تَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ .

(٣) المغني ص ٥٠٤ .

(٤) الكشف ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٥) هو : علي بن أحمد بن محمد بن علي ، الإمام أبو الحسن الواحدي ، إمام مصنف مفسّر ، نحوي ، تلمذ لأبي الفضل العروضي ، وقرأ على أبي الحسن الضّري ، صنف البسيط ، والوسيط ، والوجيز في التفسير ، وشرح ديوان المتنبّي ، والإغراب في علم الإعراب . توفي سنة ٤٦٨ هـ .

انظر : البغية ١٤٥/٢ .

(٦) تَمَّة يستقيم بها النصّ .

(٧) وانظر : ارتشاف الضّرب ١٩٢٨/٤ .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يتميّز بها النصّ .

(٩) الرحمن ، آية (١ - ٤) .

قال : (وحصل للإمام ^(١) في تفسير هذا ^(٢) سهو ، فإنه سأل : ما السرّ في تقديم ﴿ مِنْ دُونِكُمْ ﴾ على ﴿ بَطَانَةً ﴾ ... ؟

وأجاب بأنّ محطّ النهي هو ﴿ مِنْ دُونِكُمْ ﴾ لا ﴿ بَطَانَةً ﴾ فقدّم الأهمّ ... ^(٣) .
قال : (وليست التلاوة كما ذكر) ^(٤) .

[قال] ^(٥) : (ونظير هذا أنّ أبا حيان فسّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿ زُبُرًا ﴾ ^(٦) بعد قوله ^(٧) : ﴿ وَتَقَطَّعُوا ﴾ ^(٨) ، وإنّما هي في سورة المؤمنين ^(٩) ، وترك تفسيرها هناك ^(١٠) ، وتبعه على ذلك رجلا ^(١١) لخصّا من تفسيره إعراباً ...) .

وذكر أيضاً قوله [تعالى] ^(١٢) : ﴿ وَدُّوْا مَا عَمِلْتُمْ ﴾ في فصل « ما » لما أنّ تكلم على أنّها تكون مصدرية ، قال : (وتكون غير زمانية ، مثل الآية) ^(١٣) .

وذكر الشيخ أيضاً قوله : ﴿ لَا يَأْلُوْنَكُمْ ﴾ في آخر الباب الرابع ، في الأمور التي يتعدّى بها / الفعل .

قال : (من ذلك التّضمين مثل : « رحبتكم الدار » ^(١٤) ؛ لتضمّنها معنى « وسع » ...) ^(١٥) .

(١) فخر الدّين الرّازي .

(٢) في (ح) « في تفسير هذه الآية » .

(٣) التفسير الكبير ٣/ ٣٤٠ .

(٤) أي : فلم تتقدّم ﴿ مِنْ دُونِكُمْ ﴾ على بطانة .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ح) .

(٦) البحر ٦/ ٤٠٩ .

(٧) في (ح) « كلمة » مكان « قوله » .

(٨) آية (٩٣) . وبعدها : ﴿ أَمَرَهُمْ بِتَيْنَهُمْ كُلَّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ ﴾ .

(٩) آية (٥٣) ، ونصّها : ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمَرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ .

(١٠) البحر المحيط ٦/ ٣٣٨ ،

(١١) سيأتي التعريف بهما ضمن المتن ص ١٨٧ .

(١٢) ما بين المعقوفين تمة يتميّر بها النصّ .

(١٣) المغني ص ٣٩٩ .

(١٤) في الصّحاح (ر ح ب) : (رحبت الدار) ، ومثله في لسان العرب (ر ح ب) .

(١٥) المغني ص ٦٨١ .

قال : (ويختصّ التّضمين عن ^(١) غيره بأنّه قد ينقل الفعل [إلى] ^(٢) أكثر من درجة ، فلذا عُدي « أَلَوْتُ » بقصر الهمزة إلى مفعولين بعدما كان قاصراً ، قالوا : « لا آلوك جهداً » ^(٣) ضُمّن معنى : « لا أمنعك » ومنه الآية الكريمة ... ^(٤) .

قال الفقير إلى ربّه : قوله في الموضع الأوّل : (والأفصح والأبلغ ...) [إلى آخره] .
الشيخ - رحمه الله - لم يبيّن ما يبان الأفصحية ، والأبلغية . قال التفتازاني : (بيان الأبلغية أنّ الصّفة توهم المفهوم ؛ لأنّ النّهي إنّما تسلّط على المفيد .

وأيضاً لما في الاستئناف من تكثير الفوائد باعتبار الاطلاع على عللها ، وغير ذلك ... ^(٥) .
قال التفتازاني : (وهذه الجمل التعليل فيها يحتمل وجهين : الأوّل : أن تكون كلّ جملة علّة للنّهي ، أي لا تتخذوا بطانة من دونكم ؛ لأنّهم يريدون وقوعكم في الفساد ، ولأنّ البغضاء بادية منهم لكم ، ولأنّنا قد بينّا لكم العداوة منهم ... ^(٦) .
قال : (وسرّ الإتيان بـ « ما » مفصولة التّنبية على أنّ كلّ جملة صالحة للتعليل ، وأنّها مستقلة بذلك ...) .

قال : (ويجوز أن يكون التعليل في هذه الجمل مرتّباً ، فالجملة الأولى علّة للنّهي .
والثّانية : علّة في الجملة قبلها ...) .
قال : (فيكون النّهي معللاً بعلّة واحدة) .
قال : (إلّا أنّ التعليل في : ﴿ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ ﴾ لا يتقرّر في الجملة الّتي قبلها ، ويتقرّر للنّهي ^(٧) .

(١) في (ح) « على » والصّواب ما أثبت .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المغني يقتضيها السّياق .

(٣) السجستاني يعدّ هذا خطأ . اللسان (أ) .

(٤) ما ذكر ابن هشام ذكره الرّغزبيري في الكشّاف ٤٥٨/١ ، وتبعه أبو حيّان في البحر ٣٩/٣ .

(٥) حاشية التفتازاني ل ١٥٢ ب .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) المصدر نفسه .

فإن قلت : هذه الآية الكريمة اشتملت على خمس جمل بعد قوله : ﴿ بَطَانَةٌ ﴾ إلى قوله : ﴿ تَعْقِلُونَ ﴾ .

والشيخ ابن هشام - رحمه الله - لم يبين في كلام الزمخشري ما هي الجمل التي تحتمل الاستئناف والصفة .

وقوة كلام الشيخ تقتضي أن الجمل هي قوله : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ ، ﴿ وَدُّوْا مَا عَمِلْتُمْ ﴾ ، ﴿ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَمَاتُخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ ، فإنه إلى هنا انتهى في التلاوة ، وهو الذي يعطيه كلام أبي حيان ، فإنه حمل هذه الجمل [على] الاستئناف وغيره ^(١) ، والذي قرّر التفازاني في كلام الزمخشري خلاف ذلك ، وإن الجمل هي قوله : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ و ﴿ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ ﴾ و ﴿ قَدْ يَنَالُكُمْ ﴾ .

قال : (وأما جملة : ﴿ وَمَاتُخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ فهي جملة حالية من الجملة التي قبلها ، فالجميع جملة واحدة .

وأما قوله : ﴿ وَدُّوْا مَا عَمِلْتُمْ ﴾ فهي بيان لما قبلها وتأكيد ، فالجميع جملة واحدة ...) ^(٢) .

ورجح هذا بأن الزمخشري لما أن عدد المواضع ، وفصلها لم يذكر إلا هذه الجمل ، وألغى باقيها ؛ لأنها داخلية في ضمناها ، فكيف الجمع بين كلام التفازاني وابن هشام ؟

قلت : أما الشيخ ابن هشام فإنه تكلم في هذا الفصل على ما يحتمل الاستئناف وغيره من الإعراب ، فأتى بكلام الزمخشري ذلك . [بما يمسُّ المحلَّ منه ، وهو الموضع الذي حمّله وجهين ، فذكر الجملتين اللتين ^(٣) حملهما الزمخشري ذلك] ^(٤) .

وأما الجملة الأخرى ، وهي قوله : ﴿ قَدْ يَنَالُكُمْ ﴾ فقد عيّنها الزمخشري للاستئناف ، فكلام الشيخ ابن هشام غايته صحيح أنه تعرّض للجملة الوسطى ، وهي قوله : ﴿ وَدُّوْا مَا عَمِلْتُمْ ﴾ وجوز

(١) البحر المحيط ٣/٣٨ ، ٣٩ .

(٢) حاشية التفازاني على الكشف ل ١٥٢/ب .

(٣) في (ج) « اللذين » .

(٤) ما بين المقوفين تنمة من (ج) .

فيها الوجهين تبعاً لأبي حيان ، ولم يترك الكلام عليها تبعاً للزحشري ، فيحتمل أن يكون تأكيداً كما قال التفازاني ^(١) .

أو حالاً كما قال أبو حيان فتلخص من هذا أنَّ الجملة الأخيرة تتعين للاستئناف .
وقوله [تعالى] ^(٢) : ﴿ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ ﴾ تتعين للحال ، و ﴿ وَدُّوْا مَا عَمِلْتُمْ ﴾ تتعين للتفسير على زعم التفازاني ، ومحتملة للاستئناف ، والصِّفَةُ لـ الـ ﴿ بِطَانَةٍ ﴾ ، أو للحالية من الضمير في : ﴿ يَا لَوْنَكُمْ ﴾ على ما قرره أبو حيان ^(٣) .

فعلى هذا يكون في الآية أربع جمل مستأنفات على تأويل ، أو ثلاث على تأويل .
والجملة الأخيرة فقط على تأويل .

فإن قلت : هذا الاستئناف هنا هل هو بياني ، أو غيره ؟
وإذا قلت ^(٤) : بالاستئناف البياني ، فمن أي أقسامه ؟ هل من الذي وقع السؤال فيه عن الحكم ، أو عن السبب الخاص ، أو عن غيرهما كما قرره أرباب علم البيان ؟ ^(٥) .

[قلت : الاستئناف بياني ، والسؤال المقرر عن سبب الحكم ، أي : لِمَ وقع النهي عن اتخاذ البطانة عن غيرهم ، هذا على تأويل ، ويمكن غير ذلك ، إلا أنَّ فيه طولاً ، والله الموفق ...] ^(٦) .

قلت : وما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - من السهو في الآيتين جلي ، والرجلان اللذان أشار إليهما / لم يزل السؤال يقع عنهما في المجالس ، وقد شاهدت مجالس التفسير تكرر فيها ذلك ، منها مجلس شيخنا الإمام قاضي الجماعة بتونس الشيخ أبو الفضل بلقاسم القسنطيني ^(٧) - برّد الله ضريحه - سأله عنه الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد المنهلي ^(٨) عند تفسير هذه الآية ، فلم يقع انفصال عن ذلك ،

(١) في الأصل : « كما قال أبو حيان ، بل التفازاني » والصواب ما أثبت .

(٢) زيادة يميز بها النص .

(٣) البحر المحيط ٣/٣٨ .

(٤) في (ج) « قلنا » .

(٥) انظر : دلائل الإعجاز ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، والإيضاح ص ١٥٦ ، والمطول ص ٢٥٩ .

(٦) ما بين المعقوفين تمة من (ج) .

(٧) سبق التعريف به في مبحث الشيوخ .

(٨) لم أتمكن من الوقوف على ترجمته .

فيما أظنّ ، وقد سألت جماعة من الشيوخ عن ذلك ، فلم يجيبني عنه إلا بعض شيوخنا من تلامذة الشيخ سيدي الفقيه ابن عرفة ^(١) ، قال : سمعت من شيخنا الإمام قاضي الجماعة أبي مهدي عيسى - رحمه الله - أنه قال : الرجلان هما الصفاقسي ^(٢) وأخوه ^(٣) ، فإنهما كانا فقيهين ، فاستعانا على تلخيص كلام الشيخ أبي حيّان ^(٤) . قال : وجزاها الله خيراً عن ذلك ، ولولاها لما ذكر إعراب أبي حيّان ، قال : مع أنّ أبا حيّان لما [أنّ] ^(٥) بلغه ما فعلا كان ينكر أن [يكون] ^(٦) هذا كلامه ، والله الموفق .

وأما الموضع الثاني في كلامه ، فأقول : الآية هذه ^(٧) ليس فيها زمان ، بخلاف قولنا : « أكرمتها ما دام حياً » أي مدّة دوامه ، فهذه مصدرية ظرفية ، وهي القسم الثاني في كلامه ، وتعيّن في الآية ما ذكر ؛ لأنهم يؤدون العتة لازمه .

قال الفقير إلى ربه : وأما قوله في الموضع الثالث : (رحبتكم الدار) فليس يمتثل عليه ، فإنّ بعضهم قال : إنّه على إسقاط الخافض ، أي : (رحبت بكم) ، كقوله :

⊗ ... ، لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَّائِي ^(٨)

(١) سبق التعريف به ص ١٢ .

(٢) سبق التعريف به ص ٥١ .

(٣) هو : شمس الدّين محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم ، له تصنيف على مختصر ابن الحاجب في العروض ، وشرح لمختصر ابن الحاجب في الأصول . توفي سنة ٧٤٤ هـ .
الدرر الكامنة ٩٣/٤ .

(٤) وتابعه السّمين الحلبي في الدرّ المصون ١٩٦/٨ ، ولعله أحد الرّجلين ، والآخر إبراهيم الصفاقسي ، لأنهما عنيا بالإعراب .

(٥) ما بين المعقوفين تنمة من (ح) .

(٦) ما بين المعقوفين تنمة من (ح) .

(٧) في (ح) « هذه الآية » .

(٨) قطعة من بيت من الطويل لعروة بن حزام ، وتمامه :

تَجِنُّ قَتْبِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ ⊗ وَأَخْفِي الَّذِي ... ، ... ، ...

وجاء منسوباً له في شرح شواهد المغني ٤١٤/١ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٨ .

ولرجل من بني خُلاف في تخلص الشواهد ص ٥٠٤ ، وللكلابي في لسان العرب (غرض) (قضى) .

وبلا نسبة جاء في المسائل العسكرية ص ١٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٧/١ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٥/٤ ، والمغني ص ٢٤٤ .

لأنَّ التَّضْمِينَ ليس بقياس ، وباب حذف الخافض أكثر ، وفي هذا الدليل نظر ^(١) .

قوله : (ويختص) [إلى آخره] .

أشار بذلك إلى أَنَّ الْمُعْدَى بالهمزة ، أو بالحرف ، أو بالتضعيف إنما يعدّى درجة درجة ؛ فإن كان قاصراً عُدّي إلى واحد ، وإن كان متعدّياً إلى واحد عُدّي إلى اثنين بخلاف ما زعم في هذا .

قُلْتُ : وما استدللّ به لا يصحّ ؛ لأنّه محتمل لأوجه ، فأما المثال ، فيحتمل أن يكون الثاني نصباً على الحال . أو على التمييز المنقول من المفعول ، أو على إسقاط الخافض ، وأما الآية ، فقد قيل فيها بكلّ ما ذكرنا في المثال .

والمصنّف تبع الرّخشريّ ، فإنّه هو الذي ذكر ما ذكر الشّيخ ، ثمّ قول الشّيخ : ضُمّن معنى : (لا أفعل) ...) فيه تسامح .

وحقّه أن يقول : ضُمّن معنى (لا أُنعم) ؛ لأنّه أحصّ من (لا أفعل) وهو الذي عُدّي إلى اثنين ^(٢) .

تنبيه :

وقع بيني وبين بعض الأصحاب مذاكرة في قوله : ﴿ يَا لَوْنَكُمْ ﴾ باعتبار التّصريف ، والحاصل أنّهما مادّتان مختلفتان (آلى) بالمد ، أو (ألا) بالقصر ، فتصريف الأوّل ظاهر ؛ لأنّ مضارعه (يُؤْلِي) بضمّ الياء ، فحذفت الهمزة الأولى جرّياً على القاعدة المعلومة في ذلك ؛ لأجل النّقل مع همزة المتكلم ، وحذف الباقي حملاً عليه ^(٣) ، ثمّ قلب ما بعدها واواً ؛ لأجل الضمّ قبلها ، والمصدر (إيلاء) على القياس في (أفعل) على وزن (إفعال) واسم الفاعل (مولٍ ^(٤)) حذفت الهمزة أيضاً حملاً على المضارع .

واسم المفعول (مؤلّى منه) ، واسم الزّمان ، واسم المكان كذلك .

(١) انظر : المقتصد ٦١٦/١ ، وشرح التّسهيل ١٥٠/٢ ، وشرح الجمل ٣٠٥/١ ، وارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤ ، والمساعد

٤٤٥/١ ، والجمع ٩/٥ .

(٢) انظر : نتائج الفكر ص ٢٣٢ ، والجمع ١٢/٥ .

(٣) يقصد المضارع المبذوء بالياء والتاء ، والنون .

(٤) أو (مولٍ) .

وأما تصريف (ألا) فهو ثلاثي على وزن (فعل) (واوي اللام لقولهم : (ألوت) والمضارع (يألو) بمعنى (قَصَّرَ) .

والمصدر (أُلُوًّا) مثل (عُتُوًّا) قياسًا .

واسم الفاعل : (آل) ، واسم الزَّمان والمكان (مَالِي^(١)) على وزن (مَفْعَل) ، فإذا دخل الهمز على ذلك وقع تسهيل الثانية على القاعدة ، وتصريف هذا من الأمور المعلومة في باب التصريف^(٢) ، لا تخفى ، وإنما أشرت إلى ذلك هنا ؛ لأنه وقع فيه نزاع في بعض المجالس .

قوله تعالى : ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ [١١٩]^(٣) .

ذكرها في أوَّل «الهاء» لما أن ذكرَ أنَّ^(٤) «ها» تكون للتنبية ، وهي تلي ضمير الجمع المخبر عنه باسم الإشارة ، مثل الآية^(٥) .

قال : (وقيل : إنما كانت داخلة على الإشارة ، فقدّمت ، فردَّ بنحو : ﴿ هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾^(٦) فأجاب بأنها أعيدت توكيدًا ...)^(٧) .

قلتُ : ادّعاء التوكيد على خلاف الأصل ، والله أعلم .

(١) في (ج) «مالا» .

(٢) (آل) ، أي : حَلَفَ ، والإيلاء : الحلف ، مصدر (آلى) (يُولِي) ، نحو : (أَكْرَمَ ، يُكْرِمُ ، إِكْرَامًا) .

والأصل : (إِلَاء) فأبدلت الهمزة الثانية (ياء) ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، نحو (إِيْمَان) ، ويُقال : (تَأَلَى) ، و (اتَّلى) على (افعل) . والأصل (إَتَلَى) فقلبت الثانية لما تقدّم .

و (أَلَا) يقال : (ألا في الأمر يَأْلُو فيه ، أي : (قَصَّرَ) ، نحو : (غَزَا ، يَغْزُو) .

و (الألو) بزنة التقصير .

وقد يتحد اللفظان ، فيقال : (آل) (يُولِي) بزنة (أكرم) فأبدلت الهمزة الثانية ألفًا .

ويقال : (اتلَى ، يَأْتَلِي) بزنة (اكتسب) (يَكْتَسِب) .

شرح التصريف للثماميني ص ٣٨٠ ، والممتع ٤٢٦/٢ ، وشرح الملوكي ص ٣٤١ ، وانظر : الصحاح (ألا) ، ومفردات القرآن ص ٢٢ ، والمحرر الوجيز ١٨٩/٢ ، والدّر المصون ٢٣٤/٢ ، ٣٣٦/٣ ، واللسان (ألا) .

(٣) وبعدها : ﴿ تُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّوكُمْ ﴾ .

(٤) في (ج) «أنها» .

(٥) المغني ص ٤٥٦ .

(٦) آل عمران ، آية (٦٦) .

(٧) قاله ابن مالك في التسهيل ص ٤٠ ، وشرحه ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

وقول الشيخ: (قد تلي ضمير الجمع)^(١) .

يقتضي أنَّ ضمير الواحد لا تليه^(٢) ، وهو خلاف ما نصَّ عليه غيره^(٣) ، وخلاف ما وقع في الأحاديث^(٤) .

ورأيت في بعض النسخ ضمير الرَّفع المخبر عنه باسم الإشارة ، فعلى / هذا لا انتقاد عليه .

وقوله: (المخبر عنه باسم الإشارة) .

ظاهر في أنَّه لا بُدَّ من كون الخبر إشارة ، وظاهر كلام ابن مالك عدم اشتراطه^(٥) ، وإن كان الشيخ قد انتقد عليه في غير هذا الكتاب ، وحكم بشذوذ ما ورد من ذلك^(٦) .

وتأمل ما وقع للزَّخْشَرِيِّ هُنا من نقل : أن «أولا» موصول^(٧) . فظاهره عدم اشتراط الشرط المذكور ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا﴾ الآية [١٢٠]^(٨) .

ذكرها الشيخ في الجهة الرَّابعة في التَّخريج على الأمور البعيدة^(٩) ، فذكر الآية في قراءة من قرأ بتشديد الرَّاء من ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ مع ضمِّها^(١٠) .

(١) عبارة ابن هشام : « ضمير الرَّفع المخبر عنه باسم إشارة » .

وبهذا لا يرد عليه اعتراض الرِّصَّاع .

(٢) في (ج) « يليه » بالياء التحتية .

(٣) انظر في المسألة الكتاب ٣٥٣/٢ ، وشرح التَّسهيل ٢٤٤/١ ، وارتشاف الضرب ٩٧٦/٢ ، والجنى الداني ص ٣٤٧ ، والدَّرِّ المصون ٤٧٤/١ ، ٢٣٥/٣ .

(٤) منها : « ها أنا ذا يا رسول الله » .

استشهد به ابن مالك في شرح التَّسهيل ٢٤٥/١ ، وانظر ارتشاف الضرب ٩٧٨/٢ ، والمساعد ١٨٧/١ .

(٥) شرح التَّسهيل ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

(٦) وعده شاذاً أبو حيان في الارتشاف ٩٧٧/٢ .

(٧) الكشَّاف ٤٣٦/١ . وهذا رأي الكوفيين .

انظر : المقتضب ٢٥٨/٤ ، وابن يعيش ١٥/٢ ، والدَّرِّ المصون ٤٧٧/١ .

(٨) وبعدها : ﴿لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ .

(٩) المغني ص ٧١٧ .

(١٠) قرأ بها ابن عامر وعاصم وحمره والكسائي . السبعة ص ٢١٥ ، والحجة ٧٤/٣ ، والكشف ٣٥٥/١ ، والبحر المحيط ٤٣/٣ .

قال : (قيل : إنها على حدّ قوله :

❖ إِنَّكَ إِنْ يُصْنَرَعِ أَخُوكَ تُصْنَرَعُ ..)^(١)

قال : (وهذا لا يصحّ ، لأنّه خرّج القراءة على شيء لا يجوز إلّا في الشعر) .

قال : والصواب أنّه مجزوم^(٢) ، وأنّ الضمّة إتياع كالضمّة في : « لم يشدّ » ، و « لم يرد » .

وذكرها - أيضًا - في « من الزائدة » استطرادًا^(٣) ، لما أن تكلم على قوله [تعالى]^(٤) : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٥) . . . الآية^(٦) . قال : أي : (تفريطًا) مثل الآية ، أي : (لا يضرّكم ضرًا شيئًا) .

قلتُ : هذه القراءة ذكروا فيها أوجهًا كلّها ضعيفة ، أقربها ما قال المصنّف ، فإنّ ما ذكره من المثال أجازوا فيه أوجهًا ، أحدها : ما ذكر ، وهي لغة ثابتة^(٧) ، وهذا الوجه أشار إليه أبو حيّان^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [١٢١] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إذ » في كونها تلزم الإضافة إلى الجملة إمّا اسميّة ، أو فعليّة ، فذكر للفعليّة هذه الآية ، وغيرها ، وهو ظاهر لا يحتاج إلى بيان^(٩) .

(١) هذا عجز بيت من مشطور الرجز ، وقبله :

يا أقرع بن حابس يا أقرع ❖

وقد نسب لجريز بن عبد الله البجليّ في الكتاب ٦٧/٣ ، والنكت ٧٣٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٤ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/٢ .

ولعمرو بن خثارم البجليّ في الخزانة ٢٠/٨ .

وبلا نسبة في المقتضب ٧٢/٢ ، والأصول ١٩٢/٢ ، وضرورة الشعر للسيراني ص ١١٥ ، والارتشاف ١٨٧٤/٤ ، والمساعد ١٤٨/٢ .

(٢) اختاره ابن الأنباري . انظره في الارتشاف ١٨٧٣/٤ ، والأشعوني ٢٦١/٣ .

(٣) المغني ص ٤٢٦

(٤) ما بين المعقوفين تنمة يتميّز بها النصّ .

(٥) ما بين المعقوفين تنمة من (ج) .

(٦) الأنعام ، آية (٣٨) .

(٧) انظر : الكتاب ٦٥/١ ، ٦٧ ، والمقتضب ٦٩/٢ ، والارتشاف ١٨٧٥/٤ ، والدّر المصون ٣٧٤/٣ .

(٨) البحر المحيط ٦٣/٣ ، وانظر الارتشاف ١٨٧٢/٤ - ١٨٧٥ .

(٩) المغني ص ١١٦ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِدَرِّ ﴾ [١٢٣] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في حرف « الباء » لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّ « الباء » تكون ظرفية ، فذكر هذه الآية الكريمة ^(٢) .

قُلْتُ : ما ذكره في الآية هو الظاهر ^(٣) ، وجوزوا فيها أن تكون للمصاحبة ^(٤) ، وهو بعيد ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ ... أَلَّنْ يَكْفِيَكُمْ ﴾ الآية [١٢٤] ^(٦) .

ذكرها في « الهاء » لما أَنَّ تَكَلَّمَ على « هل » وأنها مختصة بالإيجاب ، ويمتنع : « هل لم يقم » بخلاف الهمزة ، فذكر الآية ^(٧) .

* [... ، ...] ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [١٣٥] ^(٩) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في افتراق الجملة الحالية من الاعتراضية ، وأَنَّ الاعتراضية يصحَّ أَنْ تكون إنشائية ^(١٠) .

قال : (ومثل ابن مالك بهذه الآية) ^(١١) .

قال : (ولا يصح ؛ لأنه قد نصَّ هو وغيره على أَنَّ الاستفهام فيها بمعنى النفي ، فالجملة خبرية ...) ^(١٢) .

(١) وبعدها : ﴿ وَأَتَمَّ أَذْلَهُ فَأَتَفَقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ١٤١ .

(٣) لأنها تكون بمعنى « في » .

(٤) ذكره السمين الحلبي في الدرّ المصون ٣/ ٣٨٣ .

(٥) لأنها هي تعطي معنى « مع » . وانظر رصف المباني ص ٢٢٢ .

(٦) وبعدها : ﴿ أَنْ يُعَذِّبَكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴾ .

(٧) المغني ص ٤٥٧ .

(٨) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٣٠) في المغني ص ٧٩٨ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٩) وبعدها : ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ ... وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ .

(١٠) المغني ص ٥١٨ .

(١١) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٠ .

(١٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٨٠ ، والدرّ المصون ٣/ ٣٩٦ ، وشفاء العليل ١/ ٤٩٩ .

وذكرها أيضًا في « مَنْ » الاستفهامية التي أُشربت معنى النفي مثل الآية ^(١) .

قال : (ولا يختص ذلك بوقوعها بعد الواو ، خلافا لابن مالك) ^(٢) .

قُلْتُ : ما أشار إليه في الآية من الاعتراض لم يذكره المُعَرَّب ^(٣) ، والاعتراض فيها ظاهر ؛ لأنَّ فيها حثًا على الاستغفار ظاهرًا ، وما ردَّ به على ابن مالك ظاهر ، وقد تقدَّم لنا في غير هذه الآية قريبٌ منه ^(٤) .

فإنَّ قُلْتُ : الشيخ يناقض قوله ما نصَّ عليه بعد في الجملة التفسيرية في قوله [تعالى] ^(٥) : ﴿ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ... ﴾ ^(٦) فإنه نصَّ فيها على أنها إنشائية ، مع أنَّ النفي فيها معلوم ^(٧) ؛ لأجل الاستثناء ^(٨) ، فقد صرَّح بأنَّ الاستثناء لا ينافي الاستفهام إذا كان بمعنى ^(٩) النفي .

قُلْتُ : لا يبعد الردُّ عليه بتلك الآية ، ويمكن أن يُجاب عنه بجواب عندي فيه نظر ، فتأمَّله .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [١٣٩] .

هذه الآية لم يذكرها الشيخ ، وكنت أظنُّ أنه ذكرها ، وما ذكر إلا ما يشبهها ، وهو [قوله تعالى] ^(١٠) : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(١١) ، وغير ذلك من الآي . ذكر ذلك في فصل « إِنْ » ^(١٢) وأنه نقل عن أهل الكوفة أنها تكون بمعنى « إِذ » واستدلوا بهذه الآيات ^(١٣) .

(١) المغني ص ٤٣١ .

(٢) لم يقيد ابن مالك هذا التقيد فيما رأيته .

وانظر : شرح التسهيل ٨٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٩٤/١ .

(٣) الدرّ المصون ٣٩٦/٣ .

(٤) عند آية آل عمران (٧٣ ، ٧٤) . انظر ص ١٣٨ من البحث .

(٥) زيادة يتميز بها النص .

(٦) الأنبياء ، آية (٣) .

(٧) المغني ص ٥٢١ ، ٥٢٤ .

(٨) في (ح) « الإنشاء » .

(٩) في (ح) « في معنى » .

(١٠) زيادة يتميز بها النص .

(١١) المائدة ، آية (٥٧) .

(١٢) المغني ص ٣٩ .

(١٣) انظر : رصف المباني ص ١٩٢ ، والجنى الداني ص ٢١٢ .

قال الشيخ : (ولا حجة في قوله [تعالى] ^(١) : ﴿ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ لأنه من باب التهيج ، كما تقول لولدك : (إن كنت ولدي ، فبترني ^(٢)) .

قلتُ : ولو ذكر هذه الآية لكان أوجه ؛ لأن الخطاب فيها مع المؤمنين من الصحابة ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ إِن يَمَسُّكُمْ ... ﴾ الآية [١٤٠] ^(٣) .

ذكرها في حذف الجواب بعد أن قال ^(٤) :

(التحقيق أن من حذف الجواب آياتٍ) فذكر منها هذه ، أي : (فاصبروا فقد مسَّ) .

قلتُ : أشار إلى ذلك أبو حيَّان ، قال : (ومن زعم أن الجواب : « فقد مسَّ » فقد غلط ؛ لأن الجواب لا يصح أن يكون ماضيًا ، وهو ظاهر / ...) ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا ﴾ الآية [١٤٢] ^(٦) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في فصل الواو الناصبة ، وذكر الآية دليلاً على ذلك ^(٧) .

وذكرها قبل بيسير لما أن نقل أنها قد تكون للتعليل كما قيل في الآية ، قال : (والصواب أنها ناصبة بإضمار « أن » بعدها ، وأنها عاطفة) ^(٨) . هذا معنى ما ذكر ، بعد أن ذكر مذهب أهل الكوفة ^(٩) .

واعترض الدماميني على لفظه ^(١٠) ، بل واختار قول الرضي ^(١١) ، وهو قول خارج عن قول أهل

(١) زيادة يتميز بها النص .

(٢) الذي في المغني : « إن كنت ابني فلا تفعل كذا » .

(٣) وبعدها : ﴿ قَرَحَ فَقَدَمَسَ الْقَوْمَ قَرَحَ مَثْلَهُ ﴾ .

(٤) المغني ص ٨٥٠ ، ٨٥١ .

(٥) البحر المحيط ٦٢/٣ .

(٦) وبعدها : ﴿ مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾ .

(٧) المغني ص ٤٧٢ .

(٨) المغني ص ٤٦٩ .

(٩) وانظر : رصف المباني ص ٤٨٣ - ٤٨٥ ، وارتشاف الضرب ١٦٧٧/٤ ، والجنى الداني ص ١٥٧ .

(١٠) قال الدماميني : « والذي يظهر أن التحقيق ما قاله الرضي ... » . تحفة الغريب ١/١٣٩ أ .

(١١) الرضي ٧٩/٤ .

البصرة والكوفة^(١) ، وانظر ما ذكرنا في سورة الشورى^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ [مِنْ] ^(٣) ... ﴾ [١٤٣] ^(٤) .

ذكرها مثلاً لما حُذِفَتْ فيه إحدى التائين^(٥) من الفعل في فصل : (إذا دار الأمر بين كون المحذف أولاً ، أو ثانياً)^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ... ﴾ الآية [١٤٤] ^(٧) .

ذكرها في « أَنْ » المشددة بالفتح^(٨) ، راداً بها على أبي حيّان في إنكار قصر القلب^(٩) بحسب المقام على لازم استدلاله بأنّ صفته ^(١٠) غير منحصرة في الرسالة ، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنّهم أثبتوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتباره ، فانظره .
وإنكار أبي حيّان ليس بصحيح^(١١) ، فإنّه معلوم من علم البيان أنّ القصر على ثلاثة أقسام^(١٢) ، والله أعلم .

(١) انظر : الكتاب ٢٨/٣ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ ، وابن يعيش ٢١/٧ . وانظر : ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ ففيه ما يغني عن غيره .

(٢) عند قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُوقِنَ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَبِيرٍ . وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [آية : ٣٣ ، ٣٤] . والسورة سقطت من نسخ الجمع الغريب .

(٣) ما بين المعقوفين تنمة من (ح) .

(٤) وبعدها : ﴿ قَبْلَ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ .

(٥) في (ح) « حذف فيه أحد التائين » .

(٦) المغني ص ٨٠٨ ، ٨٠٩ .

(٧) وبعدها : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾ .

(٨) المغني ص ٦٠ .

(٩) البحر المحيط ٣٤٤/٦ .

(١٠) في (ح) « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(١١) وردّ على أبي حيّان السمين الحلبي في الدرّ المصون ٢١٥/٨ .

(١٢) قصر حقيقي ، وإضافي ، قصر باعتبار الطرفين ، وقصر باعتبار حال المخاطب .

انظر : دلائل الإعجاز ص ٣٢٨ ، ومفتاح العلوم ص ٢٨٨ ، والإيضاح ص ١٢٣ ، وعروس الأفراح ٦٥/١ ، وعلم المعاني ص ١٤٨ .

قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ...﴾ الآية [١٤٤] ^(١).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في أول الهمة لما أن تكلم على أنها يجب تقديمها على حرف العطف ^(٢).

ونقل مذهب الجمهور ، ومذهب الزمخشري ^(٣).

قال : (فقال الزمخشري في الآية : « أفتمنون به في حياته ، فإن مات انقلبتم ... ») ^(٤).

قلت : تقدم ما في ذلك من البحث عند قوله [تعالى] ^(٥) : ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ ^(٦) ، فراجع ذلك ^(٨) ، وأبو حيان أعاد هنا الكلام ^(٩).

تنبيه :

ما أشار إليه أبو حيان هنا من الخلاف في الاستفهام إذا دخل على جملة شرطية ، قيل : إنه مشكل ؛ لأنه نقل من قول سيويه : (أن الاستفهام دخل على الشرط والمشروط جميعاً) ^(١٠).

وقيل : (إنما هو في التقدير داخل على الجزاء) ^(١١).

أما الثاني فظاهر ؛ لأن الاستفهام لا يقع إلا فيما يليه على ما نص عليه أهل النحو ، وأهل البيان ^(١٢).

(١) وبعدما : ﴿أَقْلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ .

(٢) المغني ص ٢٣ .

(٣) الزمخشري له قولان في المسألة ، أحدهما موافق للجمهور . الكشف ٤٧٧/١ ، ٩٨/٢ ، والثاني ما ذكره ابن هشام من أنه يقتدر معطوف عليه بعد الهمة . وانظر الكشف ٤٦٨/١ .

وانظر في المسألة : ارتشاف الضرب ١٨٦١/٤ ، والجنى الداني ص ٣٠ ، والدرّ المصون ٤١٦/٣ .

(٤) الكشف ٤٦٨/١ .

(٥) زيادة يتميز بها النص .

(٦) ﴿يَبْغُونَ﴾ ليست في (ح) .

(٧) آل عمران ، آية (٨٣) .

(٨) انظر : ص ١٥٩ من البحث .

(٩) البحر المحيط ٦٨/٣ .

(١٠) الكتاب ١٨٧/٣ ، ١٨٨ .

(١١) يحكي هذا عن يونس . التبيان ٢٩٦/١ ، والدرّ المصون ٤١٦/٣ .

(١٢) انظر : رصف المباني ص ١٣٥ ، والإيضاح ص ١٣٥ ، والجنى الداني ص ٣٠ ، والمغني ص ٢٠ .

وأما القول الأول فقد تقدّم لنا أنّ جملة الشرط تقييد للجزاء^(١) ، فما وقع الإنكار إذاً إلا على القيد وحده ، كما إذا قلت : « أعندك صليت » . فما وقع الإنكار إلا على العندية ، إلا أن يُقال : قول سيويوه هو الظاهر ؛ لأنّه قال : الاستفهام وقع على المجموع ، وهو جارٍ على القاعدة ؛ لأنّ الشرط إذا كان قيداً ، فما وقع الإنكار إلا عليه مع القيد ، كما إذا قلت : « أعندك صليت » ، فإنّ الإنكار ليس لمطلق عندية ، بل لوقوع الصّلاة عنده ، فتأمّله ، فإنّه نظير تقييد الشرط بالمشروط والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ ﴾ الآية [١٤٦]^(٢) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « الكاف » لما أن تكلم على « كآين »^(٣) ، وأنّ تمييزها الأكثر فيه أن يُجرّ ، لا أنّه واجب^(٤) خلافاً لابن عصفور^(٥) ، وردّ عليه ؛ لأنّه سمع خلاف قوله .

قال : (ومن الأكثر قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ ﴾ [قَاتِلَ]^(٦) ...) ، وذكرها أيضاً في هذا الفصل ، وهو ظاهر .

وذكر الشيخ أيضاً قوله [تعالى]^(٧) : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ ﴾ الآية . في الجهة الخامسة لما أن ذكر المسائل التي يتمرن بها .

قال في الرابعة منها^(٨) ما معناه : إذا قلت : « زَيْدٌ ضَرَبَ فِي الدَّارِ أَخُوهُ » فيجوز في « أخوه » أن يكون فاعلاً بالظرف ؛ لاعتماده على ذي الحال ، وهو ضمير « زيد » المقدّر ، وأنّ يكون نائباً عن فاعل « ضرب » [و]^(٩) على تقديره خالياً من الضمير ، وأنّ يكون مبتدأ خبره الظرف ، والجملة حال .

(١) انظر ص ١٥٩ من البحث في الآية (٨٣) ، وانظر ارتشاف الضرب ١٨٦٩/٤ ، والمساعد ١٤٣/٣ ، والتّصريح ٣٧٣/٤ .

(٢) وبعدها : ﴿ قَاتِلْ مَعَهُ رَيْثُونٌ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لَمَّا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ .

(٣) انظر أقوال العلماء في تركيبها في الارتشاف ٧٨٩/٢ ، والدّر المصون ٤٢١/٣ .

(٤) المغني ص ٢٤٧ .

(٥) شرح الجمل ٥١/٢ ، والمقرب ٣١٣/١ .

(٦) ما بين المعرفين تنمّة من (ج) .

(٧) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٨) المغني ص ٧٢٤ .

(٩) الواو تنمّة من (ج) .

ومنع الفراء^(١) والزَّخَشَرِيَّ هذا الوجه وجعله رديًّا^(٢) ؛ خلَوَ الجملة الاسميّة الحاليّة من الواو ، ويوجبان الفاعليّة في : « جاء زيدٌ عليه جُبّة »^(٣) . وليس كما زعما^(٤) ، والأوجه الثلاثة في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ ﴾ الآية .

قال : قيل : وإذا قرئ بتشديد (قُتِلَ)^(٥) لزم ارتفاع ﴿ رِيثُونَ ﴾ بالفعل ؛ لأنّ التّكثير لا ينصرف إلى الواحد^(٦) ، وليس بشيء ؛ لأنّ (النّبي) هنا متعدّد لا واحد^(٧) ، بدليل ﴿ كَانِ ﴾ ، وإنّما أفرد الضّمير بحسب / لفظها ...)^(٨) .

قلتُ : هذا كلام جارٍ على القواعد ، وأكثره اشتمل عليه كلام المُعَرِّب ، وزاد ، فانظره^(٩) .

وانظر ما وقع لصاحب الكشّاف عند قوله : ﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾^(١٠) فإنّه جعل الجملة الحاليّة^(١١) ، فهو خلاف مذهبه ، وما أشار إليه الشّيخ في الرّدّ على ابن عصفور كذلك قال غيره^(١٢) . وأبو حيّان هنا استوفى الكلام على هذه اللفظة^(١٣) أكثر من الشّيخ ، فإنّ الشّيخ لم يستوف فيها اللّغات والأقوال في تركيبها وبساطتها ، ومن أيّ شيء هي مركّبة ؟^(١٤) .

(١) انظر رأي الفراء في ارتشاف الضرب ١٦٠٦/٣ ، والمساعد ٤٦/٢ ، والجمع ٤٧/٤ .

(٢) المفصل ص ٦٤ ، والارتشاف ١٦٠٦/٣ ، والجمع ٤٧/٤ ، ورجع في الكشّاف إلى قول الجمهور ٤٦٩/١ .

(٣) في المفصل ص ٦٤ : « لقيته عليه جُبّة » .

(٤) انظر تعليل هذا في المساعد ٤٦/٢ .

(٥) قرأ بها قتادة ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو « قُتِلَ » مبنياً للمفعول بدون تشديد .

(٦) وقرأ الباقر ﴿ قَاتِلْ ﴾ . انظر : السبعة ص ٢١٧ ، والمختص ١٧٣/١ ، والكشف ٣٥٩/١ ، والبحر ٧٢/٣ ، والدّر المصون ٤٢٨/٣ ، ٤٢٩ .

(٧) قاله ابن جنّي . المختص ١٧٣/١ .

(٨) لعله المفهوم من كلام أبي البقاء في التبيان ٢٩٨/١ .

(٩) المغني ص ٧٢٤ .

(١٠) الدّر المصون ٤٢٦/٣ .

(١١) البقرة ، آية (٣٦) .

(١٢) الكشّاف ٢٧٤/١ ، إلّا أنّه لم يصرّح بالحاليّة .

(١٣) منهم أبو حيّان . انظر : ارتشاف الضرب ٧٨٩/٢ .

(١٤) أي ﴿ كَانِ ﴾ .

(١٥) البحر المحيط ٧٢/٣ ، ٧٣ .

والحاصل فيه خمس لغات ، انظر المرادي في النسخ الصحيحة ، فإنه أحسن من لخصها ^(١) .
وانظر شرح التسهيل ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ الآية [١٥٢] ^(٢) .

ذكرها في حذف جملة القسم بعد أن ذكر آيات منها هذه ^(٣) ، ونقل الخلاف في : (لزيد قائم)
و (إنَّ زيدا قائم) ^(٤) هل يجب أن يكون جواباً لقسم ، أو لا ^(٥) ... ؟
قلتُ : وهو نقل غريب ، والمعروف أنَّ ^(٦) الجمل الاسمية التي أريد بها الثبوت ، هل يجوز القسم
عليها ، أم لا ؟

أما أنه يجب ، فلم أره ، ولا وجه لوجوب ذلك فيما يظهر ^(٧) ، وكلام أهل البيان يدل على
خلافه ، فتأمل ^(٨) . ولقد ذكرت بعض من له عارضة قوية ، ومشاركة تامة ، وذهن ثاقب ^(٩)
- قدس الله روحه - من فقهاء بجاية ^(١٠) . فراجعته في وجه هذا النقل ، واستغرب النقل مع حفظه في
هذا الفن ، وذكر أوجهها لم يتم له وجهها ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ الآية [١٥٢] ^(١١) .

(١) لم يذكر شيء عنها في الجنى الداني المطبوع ، وانظر توضيح المقاصد ٣٣٤/٤ ، ووصف المباني ص ٢٨١ ، وارتشاف الضرب
٧٨٩/٢ ، والمساعد ١١٥/٢ ، والمجمع ٣٨٨/٤ .

(٢) في (ج) جاءت هذه الآية بعد الموضع الأول من الآية (١٥٤) .

(٣) المغني ص ٨٤٦ .

(٤) في (ج) « وأزيدا قائم » والصواب ما أثبت .

(٥) في (ج) « أم » مكان « أو » ، وما أثبت موافق لما في المغني .

(٦) كلمة « أن » ليست في (ج) .

(٧) في (ج) « من كلام » .

(٨) انظر في المسألة شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٢/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/٣ ، والإيضاح ص ٢١ ، وارتشاف الضرب
١٧٨٨/٤ ، وعروس الأفراح ٣٧/١ ، ٣٨ ، والمساعد ٣٢٧/٢ .

(٩) في (ج) « صائب » .

(١٠) عدم التصريح باسمه حال بيني وبين معرفته .

وبجاية بالكسر وتخفيف الجيم وألف وياء وهاء ، مدينة على ساحل البحر بين إفريقية والمغرب ... معجم البلدان ٢٧٠/١ .

(١١) وبعدها : ﴿ وَتَنَارُ عَذَابٍ فِي الْأَمْرِ وَعَصِيَّتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرَأَيْتُمْ مَا تَحِثُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يَرِثُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يَرِثُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ
لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « حتّى » الابتدائية لما أن قال : (تدخل على كل من الجملة الاسمية والفعلية) ^(١) .

قال : (وزعم ابن مالك أنها في الفعلية جارة ، وأن « أن » مقدرة ...) ^(٢) .

قال الشيخ : (ولا أعلم له في ذلك موافقاً ...) ^(٣) .

وكذلك زعم في حتّى الداخلة على « إذا » في قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾ أنها جارة ، وأن « إذا » في محل خفض ^(٤) .

قال : (وهذه المقالة قال بها الأخفش ^(٥) ، وهي خلاف قول الجمهور ^(٦) ، وما زعم من حذف « أن » فالأصل عدمه ، لغير محوَج إلى ذلك ، والجمهور في الآية على أن « إذا » شرطية ، وجوابها محذوف دلّ عليه السياق ^(٧) .

أي : (امتحنتم أنفسكم ، أو انقسمتم قسمين ، بدليل قوله [تعالى] ^(٨) : ﴿ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ .

قال : (وزعم بعضهم أن الجواب في قوله [تعالى] ^(٩) : ﴿ وَعَصَيْتُمْ ﴾) ^(١٠) .

قال : (وهذا إنما يجيء على [قول] ^(١١) من جَوَز زيادة الواو في الجواب) .

قلتُ : قوله : (إن « حتّى » تدخل ^(١٢) على الجمل الاسمية) .

(١) المغني ص ١٧٤ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٣ ، ٢٣/٤ ، والجنى الداني ص ٥٤٣ .

(٣) ردّ عليه أبو حيّان في الارتشاف ١٧٥٥/٤ ، وانظر الجنى الداني ص ٥٤٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢١٠/٢ .

(٥) لم أجد هذا للأخفش ، وإنما أجازهُ الزّحشرى في الكشاف ١٩٣/٣ ، ١٤٧/٤ ، واختاره ابن مالك .

(٦) انظر : الجنى الداني ص ٣٧١ ، والارتشاف ١٤١١/٣ ، والمساعد ٥٠٩/١ .

(٧) الكشاف ٤٧١/١ ، والمحرّر الوجيز ٢٦٣/٣ ، والتبيان ٣٠١/١ ، والبحر ٧٩/٣ ، والدّرّ المصون ٤٣٨/٣ .

(٨) زيادة يتميَّز بها النصّ .

(٩) زيادة يتميَّز بها النصّ .

(١٠) لم أتمكّن من نسبته .

(١١) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النصّ .

(١٢) في (ج) « دخلت » .

قال الرضي : (بشرط أن يكون الخبر فيها للمبتدأ من جنس الفعل المتقدم ، فلا يجوز : « ركب القوم حتى الأمير ضاحك » ، بل تقول : « حتى الأمير راكب » ...) ^(١) .

قُلْتُ : هذا الذي قال خلاف قولهم : « مرض حتى أنهم لا يرجونه » ^(٢) ، وكذلك البيت المعلوم في قوله :

.... ، حتى ماء دجلة أشكل ^(٣)

فتأمله .

وما نقله الشيخ عن ابن مالك وضعفه به صحيح .

قال الدماميني : (بل جارٍ على القواعد ؛ لأن ذلك بعد « حتى » كثيراً ...) ^(٤) .

قُلْتُ : (وهي دعوى غريبة عن الدليل) ^(٥) ، وما ذكر الشيخ من التأويل في الآية فيه أقوال ^(٦) .

وأبو حيّان استوفى ذلك .

والتقدير الثاني في قوله : (انقسمتم قسمين) اختاره أبو حيّان ^(٧) ، ونظّره بقوله [تعالى] ^(٨) :

﴿ فَلَمَّا بَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ ﴾ ^(٩) ، أي : انقسموا قسمين ، كما نظّره الشيخ بعد هذا .

(١) الرضي ٢٧٨/٤ .

(٢) انظر : المثال في الكتاب ١٨/٣ ، والارتشاف ١٦٦٦/٤ ، والتصريح ٣١٨/٤ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل لجرير بن عطية في ديوانه ١٤٣/١ ، صدره :

فما زالت القتلى تمجّ دماءها * بدجلة ، ... ، ... ، ...

وجاء منسوباً له في الأزهية ص ٢١٦ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والجنى الداني ص ٥٥٢ ، والمغني ص ٢٠٧ ، ٧١٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٧٧/١ ، والممع ١٦٩/٤ ، والخزانة ٤٧٧/٨ ، ٤٧٩ .

وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧ ، والرضي ٢٧٨/٤ ، واللسان (شكل) .

تمجّ : تقذف ، وفي الديوان : « تمور دماؤها » أي تسيل . وأشكل : حمرة مختلطة ببياض .

(٤) تحفة الغريب ١/٤٣ أ .

(٥) هذا أيضاً من نصّ الدماميني .

(٦) انظرها في الدرّ المصون ٤٣٦/٣ .

(٧) البحر المحيط ٧٩/٣ .

(٨) ما بين المعرفين زيادة يتميز بها النصّ .

(٩) لقمان ، آية (٣٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [١٥٤] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله [تعالى] ^(٢) - في « الواو » لما أن تكلم على أنها تدخل على الجملة الاسمية الحالية ، مثل : « جاء زيد والشمس طالعة » .

قال : (وتسمى هذه الواو واو الابتداء) ^(٣) .

قال : (وقدرها سيويه ، والأقدمون بـ « إذ » ^(٤) ولا يريدون أنها معناها ، بل يريدون أنها مع الفعل قيد في الفعل السابق ^(٥) ؛ لأن الحرف لا يرادف الاسم ...) .

ثم قال : (ووهم أبو البقاء في قوله [تعالى] ^(٦) : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ .

فإنه قال : (الواو للحال ، وقيل : بمعنى « إذ » ^(٧)) .

قال : (وسبقه إلى ذلك مكّي) .

قال : (وزاد عليه ، فقال : (« الواو » للابتداء ، وقيل للحال ، وقيل بمعنى « إذ » ...) ^(٨)) .

قال : (والثلاثة بمعنى واحد ...) .

قال : (فإن أراد بالابتداء الاستئناف ، فقولهما سواء ...) .

وذكر الشيخ هذه الآية أيضاً في الجزء / الثاني في المسوغات حيث تكلم على قول النحويين : (إن من المسوغات وقوع المبتدأ بعد واو الحال) .

قال : (الصواب أن يقولوا : المبتدأ أول جملة الحال ...) ^(٩) . لأن العادة لا تقتضي أن مع الفعل

(١) وبعدهما : ﴿ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ ... ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

(٣) المغني ص ٤٧١ .

(٤) الكتاب ٩٠/١ ، وحروف المعاني ص ٣٦ ، ومعاني الحروف ص ٦٠ ، والصاحي ص ١٥٧ ، والأزهية ص ٢٣٣ ، وانظر

رصف المباني ص ٤٨٠ ، والجنى الداني ص ١٦٤ .

(٥) في الأصل : « مع الفعل السابق قيد في الفعل » ، والعبارة بها التواء ، وما أثبت من (ح) .

(٦) زيادة يتميز بها النص .

(٧) التبيان ص ٣٠٣ ، وأنكره بقوله : « وليس بشيء » .

(٨) مشكل إعراب القرآن ١٧٧/١ .

(٩) المغني ص ٦١٣ .

كالخروج ، أو الدخول ، لا بُدَّ من حصول مقارنة أمر من الأمور .

ثُمَّ نَظَرُ ذَلِكَ بِمَا وَقَعَ لَابْنِ عَصْفُور ^(١) ، ثُمَّ أَنَّهُ قَالَ : (ومثل ابن مالك هذا بقوله تعالى :
﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ ...) ^(٢) .

قال : (ولا دليل في الآية ؛ لأنَّ الصِّفَةَ مقدَّرة في الآية ، أي : (من غيركم) بدليل [قوله
تعالى] ^(٣) : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ ﴾ ^(٤) انتهى بالمعنى ^(٥) .

وذكر هذا أيضًا في الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب لما أن قال :

(الثالث : أن يُعَرَّبَ شيئًا طالبًا لشيء ، ويهمل النظر في المطلوب ، كمن يذكر فعلاً ، ولا
[يذكر] ^(٦) فاعلاً . أو مبتدأ ولا خيراً ...) ^(٧) .

قال بعد : (فإن قلت : هل من ذلك قول الزَّخَشَرِيِّ في الآية : ﴿ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ ﴾ صفة ، لـ ^(٨)
﴿ طَائِفَةٌ ﴾ ، و ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ صفة أخرى ، أو حال بمعنى « وطائفة قد أهتمتهم ظانين » ،
أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ، و ﴿ يَقُولُونَ ﴾ بدل من ﴿ يَظُنُّونَ ﴾ ...) ^(٩) .
فكأنه نسي المبتدأ ، فلم يجعل من هذه الجُمْلُ شَيْئًا خَيْرًا له ...) .

قال : (قلتُ : لعله رأى أنَّ خيره محذوف ، أي : « ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت » .

والظاهر أنَّ الجملة الأولى خير ، والذي سَوَّغَ الابتداء بالنكرة صفة مقدَّرة ، أي : « وطائفة من
غيركم » ، مثل : « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ » ^(١٠) .

(١) قال ابن عصفور : (تكسر « إن » إذا وقعت بعد واو الحال ...) . شرح الجمل ٤٦٠/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٩٠/١ ، وفيه بعد التمثيل بالآية : (وجاز الابتداء بها لأنها موصوفة بمقدَّر) .

(٣) زيادة يتميز بها النص .

(٤) من أوَّل الآية (١٥٤) ، وقبله : ﴿ ثُمَّ أَزَلَّ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً ظَاهِرًا ... ﴾ .

(٥) المغني ص ٦١٤ .

(٦) زيادة يلتم بها النص .

(٧) المغني ص ٨٨١ ، ٨٨٢ .

(٨) في الأصل : و ﴿ طَائِفَةٌ ﴾ بالواو ، والصواب ما أثبت .

(٩) الكشاف ٤٧٢/١ ، ٤٧٣ .

(١٠) انظر : الأصول ٧٧/١ ، ٣١٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥١/١ ، وشرح التسهيل ٢٩٠/١ ، والبسيط ٥٦٨/١ ،

وارتشاف الضرب ١١٢٠/٣ ، والتصريح ٥٢٨/١ .

أو اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث : « دَخَلَ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ » ^(١)) .
 قُلْتُ : أَمَّا الموضع الأوَّل فقولُه : « جاء زيدٌ والشَّمْسُ طالعة » ^(٢) . مرَّ هُنا على الصَّحيح من
 القول : إِنَّ هذه « الواو » واو الحال ، وهذه الجملة هي المشكلة في الحال ، فَإِنَّها لا يحلّ المفرد محلَّها ،
 ولم تبيِّن هيئة في الفاعل ، ولا المفعول ، ولا مؤكَّدة ، وليس فيها ضمير ؛ ولهذا اضطربوا فيها
 اضطرابًا شديدًا .

انظر الشَّيخ في فصل الحال ، فَإِنَّه حَصَلَ في التَّأويل نحو الأربعة أقوال ^(٣) .

قوله : (ولا يريدون) [إلى آخر ما ذكر] .

فإِنْ قُلْتُ : تَسْتَشْكِل هذه العلة ، أو الدَّلِيل الَّذِي ذكر بقولهم : (قَبِضْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) ^(٤) ، أي :
 (بعض الدَّرَاهِمِ) و (زيد كعمرو) أي : (مثل عمرو) وغير ذلك من الأحرف الَّتِي تُوَدِّي هذه
 المعاني ، فكيف يقول : (لَأَنَّ الحرف لا يُرادف الاسم) .

قُلْتُ : ما أشار إليه الشَّيخ - رحمه الله - هو الأصل . وما ذكرت من السؤال معلوم ، وليس خاصًّا
 بهذا الحَلِّ ، وجوابه ذكره في باب حدِّ الحرف ، وفيه نظر . وأحسن من حرَّر هذا ابن الحاجب ^(٥) .

وتأمل كلام ابن مالك في أوَّل التَّسهيل ^(٦) .

ولا يرد أيضًا السؤال ؛ لَأَنَّ جميع ما ذكر السَّائل ، ليس مدلول الحرف ، بل تفسير للمعنى ،
 فانظره .

قوله : (ووهم أبو البقاء) [إلى آخره] .

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح (باب الحُرَّة تحت العبد) برقم ٤٨٠٩ ، ١٩٥٩/٥ .

وأخرجه مسلم في باب الولاء لمن أعتق ، برقم ١٥٠٤ ، ١١٤٤م٢ .

والبرمة : قدر متخذ من حجر ، وفي اللسان : (القدر مطلقًا) .

(٢) بلفظه في ارتشاف الضرب ١٦٠٥/٣ .

وفي رصف المباني ص ٤٨٠ ، وفي الجنى الداني ص ١٦٤ : (والأكثر اقتضاه « بقد » نحو : « جاء زيد وقد طلعت الشمس ») .

(٣) المغني ص ٥٣٦ ، ٦٠٦ ، والارتشاف ١٦٠٥/٣ ، والذَّر المصون ٤٤٦/٣ ، والتصريح ٦٧٠/٢ .

(٤) انظر : شرح الوافية ص ٣٨٠ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٤١/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٠/١ ، ١٠١ .

(٥) شرح الوافية ص ٣٧٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٣٧/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٩٣٨/٣ .

وانظر في حدِّ الحرف : الصاحبي ص ٩٥ ، والحلل ص ٧٥ ، وأسرار العربية ص ١٢ ، والجنى الداني ص ٢٠ .

(٦) التَّسهيل ص ٣ ، ٤ ، وانظر : شرح التَّسهيل ١٠/١ .

قُلْتُ: قد أشار إلى ذلك المختصر لكن تأول أنهم فهموا أن قول سيويه بمعنى «إذ» أنها بمعناها في الطريقة^(١).

قال: (ولهذا قال أبو البقاء: «وليس بشيء»^(٢) ...^(٣)).

وقوله في الموضع الثاني: (والصواب أن يقولوا: [إلى آخره]).

وممن عبر بوقوع المبتدأ بعد واو الحال أبو حيان هنا، ونقله عن بعضهم^(٤).

وقد ذكر الشيخ هذه العبارة نفسها في الباب السابع في الآية نفسها فيما يذكره بعد^(٥).

والانتقاد وارد عليه.

وما انتقد به على ابن مالك قال الدماميني: (لا يصح؛ لأن ابن مالك لم يذكر الآية دليلاً، وإنما

ذكرها مثلاً ...^(٦)).

وأما الموضع الثالث فما أشار إليه الشيخ آخر كلامه قريب مما تقدم في الموضع الثاني.

وقوله: (أو واو الحال).

تقدم أنه اعترض ذلك.

قال الدماميني: (ذكر مثل هذا الكلام في هذا المحل عن^(٧) الرّخشيّ فيه من الازدراء بمقامه

ما لا يخفى، وعلوّ منزلته معروفة في علم اللسان^(٨) ...^(٩)).

قُلْتُ: الظنّ بالشيخ خلاف ذلك، فلعله أورد كلام الرّخشيّ سؤالاً على ما أسّسه،

فكأنه يقول: ما أسّسه لا يصحّ، بدليل أنه وقع في كلام هذا الإمام، إلا أنه بالإنصاف بعيد.

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٥٠/ب.

(٢) التبيان ٣٠٣/١.

(٣) المغني ص ٤٧١.

(٤) ارتشاف الضرب ١١٠١/٣.

(٥) المغني ص ٨٨٢.

(٦) تحفة الغريب ل ١٨٩/٢.

وانظر ما أشار إليه الدماميني في شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٠/١.

(٧) في (ج) «من».

(٨) في الأصل «البيان» مكان «اللسان»، والسياق يقتضي ما أثبت، وهو الذي في تحفة الغريب.

(٩) تحفة الغريب ل ٢٧١/٢.

تأمل أيضاً كيف صحَّ إيراد ذلك هنا ، فإنَّ الرَّخْشَرِيَّ لم يذكر المبتدأ ، وسكت عن خبره ، فتأمله ، والله الموفق .

ولعله يقول : المقدَّر مبتدأ ، والخبر ﴿ طَاهَةٌ ﴾ أو ﴿ طَاهَةٌ ﴾ مبتدأ ، والمقدَّر الخبر ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ^(٢) [١٥٤] ^(٣) .

ذكرها الشيخ في أوَّل روابط الجملة لما أنَّ تكلَّم على الروابط ^(٤) ، فاستطرد ذلك إلى أن قال : (وقول أبي النجم :

عليّ ذنباً كله لم أصنع ^(٥)

فحذف العائد على المبتدأ ، ثمَّ قال : ولا يجوز نصب « كلَّ » في البيت ؛ لأنَّه لا يصحَّ تأكيد « الذَّنْب » ^(٦) ؛ لأنَّ « ذنباً » نكرة ، ولا يصحُّ مفعولاً ؛ لفساد المعنى كما بيَّناه في فصل « كلَّ » .. ^(٧) . قال : (وأيضاً لضعفه صناعة ؛ لأنَّ « كلاً » لا تستعمل في الغالب إذا اتَّصل بها الضمير إلّا مبتدأ ، أو تأكيداً ...) .

ثمَّ ذكر الآية : ﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ على القراءتين ، قراءة الرِّفْع ، والنَّصْب ^(٨) .

وأشار إليها أيضاً في « كلَّ » لما أنَّ قسمها إلى ثلاثة أقسام إذا أضيفت ، فتارة إلى الظَّاهر ، أو إلى ضمير مقلِّد ، أو إلى ضمير مذكور كالآية .

(١) انظر : الكشف ٤٧٣/١ ، والبحر المحيط ٨٧/٣ ، والدَّر المصون ٤٥٠/٣ .

(٢) ﴿ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾ ليست في (ح) .

(٣) وبعدها : ﴿ مَا لَا يَبْتَئُونَ لَكَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٦٤٧ .

(٥) هذا الرجز لأبي النجم في ديوانه ص ١٥٠ ، وفي الكتاب ٨٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤/١ ، ٤٤١ ، والمختسب ٢١١/١ ، وابن يعيش ٩٠/٦ ، وشرح شواهد المغني ٥٤٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٠/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ .

وبلا نسبة في الكتاب ١٢٧/١ ، ١٣٧ ، والمقتضب ٢٥٢/٤ ، والخصائص ٦١/٢ ، والخزانة ٢٠/٣ ، ٢٧٢/٦ .

(٦) كلمة « الذَّنْب » ليست في (ح) .

(٧) المغني ص ٢٥٨ .

(٨) قرأ الجمهور : ﴿ كُلُّهُ ﴾ بالنصب ، وقرأ بالرفع أبو عمرو . وانظر السبعة ص ٢١٧ ، والحجة ٩٠/٣ ، والكشف ٣١٦/١ ، والبحر ٨٧/٣ ، والدَّر المصون ٤٤٩/٣ .

وفي إعراب القرآن للنحاس ٤١٣/١ : « أبو عمرو وابن أبي ليلي وعيسى » .

فالأكثر أن ترفع بالابتداء كقراءة الرَّفْع ^(١) .

قُلْتُ: أمَّا قوله: (فحذف العائد على المبتدأ إذا كان منصوبًا) فظاهر كلام الشَّيْخ جوازه ^(٢) ؛ ولهذا حَرَجَ عليه قراءة: ﴿ وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْتَى ﴾ ^(٣) بالرفع ^(٤) ، وابن عصفور خصَّص ذلك بالضرورة ^(٥) ، وأنشد عليه :

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتَنَا ❀ البيت ^(٦)

والصَّحيح كلام الشَّيْخ ؛ لأجل القراءة السبعية .

وما ذكر من منع التأكيد في التنكير ليس متفقًا عليه ، بل فيه ثلاثة أقوال ، ثالثها : يجوز إن كانت النكرة مؤقَّنة ^(٧) ، لكن مذهب البصريين المنع ^(٨) .

وقوله: (لفساد المعنى) [إلى آخره] .

قُلْتُ: أشار إلى مذهب أهل البيان أنَّ « كلاً » إذا كانت في حيز النفي ، أو النفي في حيزها [أفادت العموم] ^(٩) ، وسيأتي لذلك - إن شاء الله - ما يناسب من الآيات في كلامه ، ونشيع الكلام عليه ^(١٠) .

(١) المغني ص ٢٥٨ .

(٢) الجواز ليس على إطلاقه . انظر : الارتشاف ١١١٨/٣ ، ١١١٩ ، والبحر ٣٣٣/٣ .

(٣) جاءت في النساء ، آية (٩٥) ، وفي الحديد ، آية (١٠) .

(٤) القراءة برفع « كُلُّ » لابن عامر ، وقراءة الجمهور بالنصب . وانظر : السبعة ص ٦٢٥ ، والحجة ٢٦٦/٦ ، والبحر ٢١٩/٨ ، والدر المصون ٢٣٨/١٠ .

(٥) ضرائر الشعر ص ١٧٦ ، والمقرب ٨٤/١ .

(٦) قطعة من بيت من السَّريع للأسود بن يعفر ، شاعر جاهليّ ، وعجزه :

❀ بالحق لا يحمَدُ بالباطل

وقد جاء منسوبيًا له في ضرائر الشعر ص ١٧٦ ، والمقرب ٨٤/١ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٨٠/٧ ، ٢٨٢ .

وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٣/١ ، ١٦٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤٨٢/٣ ، والبحر المحيط ٣٥٤/١ .

(٧) النكرة المؤقَّنة مثل : (كصمت شهرًا كلّه) .

(٨) وانظر المسألة في شرح التسهيل ٢٩٦/٣ ، وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤ ، وشفاء العليل ٧٣٩/٢ ، والمساعد ٣٩٢/٢ .

(٩) زيادة يلصم بها النصّ .

وانظر في المسألة دلائل الإعجاز ص ٢٨٤ ، والمغني ص ٢٦٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٧١ ، وعروس الأفراح ٣٦٠/١ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢٤٠/٤ .

(١٠) الجمع الغريب ٢/ل ٨٤/ب عند حديثه عن آية الحديد رقم (٢٣) .

وانظر في المسألة دلائل الإعجاز ص ٢٨٤ ، والمغني ص ٢٦٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٧١ ، وعروس الأفراح ٣٦٠/١ ، وانظر شرح أبيات المغني ٢٤٠/٤ .

وما ذكره في الآية ظاهر إلا أنه يجوز أن يكون على قراءة الرفع التأكيد لحل « إِنَّ » [مع اسمها] ^(١) وهو ظاهر ^(٢) .

وأما الموضع الثاني ففي الآية قراءتان سبعيتان ، وقراءة الرفع [قراءة] ^(٣) أبي عمرو ، وما ذكر الشيخ هو الذي مر عليه المعرب ، وجوز البديل على قوله : « على الحل » ^(٤) .

قلتُ : والنظر الذي أشار إليه المختصر في جواز البديل في قراءة النصب ^(٥) ظاهر ؛ لأن « كلاً » إذا أضيفت إلى الضمير تتعين للتأكيد ، أو ترفع بالابتداء ، والله أعلم ^(٦) .

وانظر كلام التفتازاني على بيت أبي النجم في باب المسند إليه ، فإن ظاهره منع استعمال « كل » المضافة إلى الضمير في غير ما ذكر ^(٧) ، وظاهر ما هنا يجوز ، إلا أنه غير غالب ، [والله أعلم] ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ ﴾ الآية [١٥٨] ^(٩) .

ذكرها في « اللام » غير العاملة لما أن قال ^(١٠) : (وقول من قال : « إِنَّ لَامَ الْقِسْمِ مَعَ الْمَضَارِعِ لَا تَفَارِقُ النَّوْنَ » ^(١١) ممنوع ، بل تارة تجب اللام ، وتمتنع النون ، وذلك مع التنفيس ، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل ، مثل الآية ، ومع كون الفعل للحال ...) ^(١٢) .
انظر بقية كلامه ، وقد وزعناه على الآيات .

(١) زيادة يلتم بها النص .

وانظر في المسألة دلائل الإعجاز ص ٢٨٤ ، والمغني ص ٢٦٥ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ٧١ ، وعروس الأفراح ١/٣٦٠ ، وانظر شرح أبيات المغني ٤/٢٤٠ .

(٢) نسبة السمين في الدرّ المصون ٣/٤٤٩ للزجاج والجزمي . والذي في معاني القرآن وإعرابه ١/٤٨٠ : « ومن رفع فعلى الابتداء » .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من (ج) ، والذي في الأصل : « قراءة الرفع لأبي عمرو » .

(٤) الدرّ المصون ٣/٤٤٩ .

(٥) قاله الأخفش . انظر : معاني القرآن ١/٢٣٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤١٣ ، والدرّ المصون ٣/٤٤٩ .

(٦) « والله أعلم » ليست في (ج) .

(٧) المطول ص ١٢٢ - ١٢٦ ، وحاشيته على الكشاف ل ١٥٧/أ .

(٨) ما بين المعقوفين تنمة من (ج) .

(٩) وبعدها : ﴿ لَيْلَى اللَّهِ تَحْشُرُونَ ﴾ .

(١٠) المغني ص ٣٠٣ .

(١١) حكاها ابن هشام عن الزمخشري ، وانظر : الكشاف ٤/٢٦٤ ، والمفصل ص ٣٣١ ، وانظر التخمير ٤/١٨٨ .

(١٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٣/٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٢٦ ، والارتشاف ٤/١٧٧٨ ، والدرّ المصون ٣/٤٥٨ ،

٣٧/١١ ، والمساعد ٢/٣١٦ .

قلتُ: تأمل سرَّ عدم الإتيان بالنون ، فإنه ضعيف ، وتأمل كلام الفارسي ، فإنه منقوض بفعل الحال ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ... ﴾ الآية [١٥٩] ^(٢) .

ذكرها الشيخ في فصل « ما » الزائدة الداخلة على حرف الجرِّ غير الكافَّة ، وذكر الآية في ذلك ^(٣) .

وذكرها في « ما » الاستفهامية لما أن قال : (إذا دخل عليها حرف الجرِّ حذف ألفها) ^(٤) .
فذكر أوهاماً لبعض النحويين ، ثم قال :

(وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ : (إنها للاستفهام التعجبي) ^(٥) يردّه ثبوت الألف ، وخفض ﴿ رَحْمَةٍ ﴾ حيث لا يمكن ؛ لأنه لا تصح فيه البدلية من « ما » لوجوب اقترائه باستفهام ...) .

قال : (ولا الوصفية ؛ لأن « ما » النكرة الواقعة في غير الاستفهام ^(٦) ، والشرط لا تستغني عن الوصف إلا في بابي ^(٧) التعجب ، و « نعم » .

ولا تصح هنا الصفة ، ولا عطف البيان ؛ لأن ما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف البيان ، ولا الإضافة ؛ لأن أسماء الاستفهام وما أشبهها لا يضاف منها إلا « أي » و « كم » انتهى مختصراً ، وبعضه بالمعنى .

وذكرها في مسائل الموصول من الجهة الخامسة ، لما أن قال : (ولا أعلمهم زادوا « ما » بعد

(١) لم أجد رأي الفارسي في كتبه المطبوعة ، وجاء في الدرّ المصون ٤٦٠/٣ : قال الفارسي : (دخلت النون فرقاً بين لام اليمين ، ولام الابتداء ، ولام الابتداء لا تدخل على الفضلة ، فبدخول لام اليمين على الفضلة حصل الفرق ، فلم يحتج إلى النون ، وبدخولها على « سوف » حصل الفرق أيضاً ، فلا حاجة إلى النون ، ولام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالاً ، أو مستقبلاً) .

(٢) وبعدها : ﴿ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ ﴾ .

(٣) المغني ص ٤١١ ، وذكرها قبل هذا في (حرف الخاء) ص ١٧٩ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) المغني ص ٣٩٤ .

(٥) التفسير الكبير ٤٠٦/٣ ، ونقله أبو حيان في البحر ٩٨/٣ ، عن ابن خطيب الري ، وردّ عليه .

(٦) في الأصل : « الاستفهامية » ، والصواب ما أثبت .

(٧) في الأصل : « باب » ، والسياق يقتضي التثنية ، وهو الذي في المغني .

«إِلاَّ ومعناها السَّبَب» كآلَاية^(١) . انظر أوَّل البقرة^(٢) .

وأشار إليها أيضًا في فصل التَّدْرِيب في «ما» وذكر أنها زيدت للتَّقْوِية^(٣) .

قُلْتُ: بعض هذه الأوجه وقعت في كلام أبي حَيَّان^(٤) لكن المصنَّف استوفى / الأقسام . وهي ردود جليَّة^(٥) .

وانظر بحث الدَّمَامِينِي هُنَا ، ونَصُّه فيما رأيت بعد : قول الشَّيْخ : (ولأنَّ «ما» النُّكْرَة) [إلى آخره] .

هذا الاعتراض لا مدخل له ؛ لأنَّ مُدَّعَى الإمام : أنَّ «ما» للاستفهام التعجِّي ، فلا يَرِدُ عليه أنَّ «ما» إذا لم تقع استفهاميَّة وجب وصفها إلاَّ في الأبواب الثلاثة ...^(٦) .

ثمَّ قال : (فإنَّ قُلْتُ : يتقرَّر الاعتراض بأن يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي ...) .

قُلْتُ: (لو أراد ذلك لانتقض بصور كثيرة ، كقوله [تعالى]^(٧) : ﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى ﴾^(٨) ، فإنَّ الاستفهام فيه غير حقيقي ، ولم توصف «ما» فيه بشيء ...^(٩) .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٦٤]^(١٠) .

ذكرها الشَّيْخ - رحمه الله - في «إذ» لما أنَّ نقل عن الجمهور ، أنها^(١١) لا تكون إلاَّ ظرفًا ،

(١) المغني ص ٧٣٨ .

(٢) في الآيات رقم (٣ ، ٨) ، وانظر الجمع الغريب ح ١٦ ، ٢٢٨ .

(٣) المغني ص ٣٢٩ ، ٤١٧ ، وانظر الجمع الغريب (ح) ص ٢١ ، ٢٨ .

(٤) البحر المحيط ٩٨/٣ .

(٥) وانظر الدرّ المصون ٣/٤٦٠ ، ٤٦١ ، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٣/١٦٧٤ .

(٦) تحفة الغريب ١/١٣١ .

وانظر المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٣/١٦٧٤ .

(٧) زيادة يتميَّز بها النصّ .

(٨) طه ، آية (١٧) .

(٩) تحفة الغريب ١/١٣١ .

وانظر المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٣/١٦٧٤ .

(١٠) وبعدها : ﴿ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا ﴾ .

(١١) في الأصل : «وأنَّها» وما أثبت من (ح) .

أو مضافاً إليها خلافاً لمن جَوَّز نصبها على المفعوليّة ، قال بعد هذا ^(١) :

(ومن الغريب أنّ الرّخشريّ قال في قراءة من قرأ : ﴿ لَمِنْ مَنْ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ...) ^(٢)

(أنّه يجوز أن يكون [التّقدير] مِنْهُ ﴿ إِذْ بَعَثَ ﴾ ، ويجوز أن تكون « إذ » في محلّ رفع ،

كـ « إذ » في قولنا : « أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ إذا كان قائماً » ^(٣) ، قال : أي : « لَمِنْ مَنْ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وقت بعثه » ^(٤) ...) .

قال الشّيخ : (فمقتضى هذا أنّ « إذ » مبتدأ ، ولا نعلم لذلك قائلاً ...) ^(٥) .

قال : (ثُمَّ تنظيره بالمثال ليس شيئاً ؛ لأنّ الكلام في « إذ » لا في « إذا » ، وكان حقّه أن يقدّر في

المثال : « إذا كان » لأنّهم يقدّرون في المثال « إذ » مرّة ، و « إذا » أخرى بحسب المعنى ...) ^(٦) .

ثمّ قال : (ظاهره أنّ المثال يتكلّم به كذا) .

قال : (والمشهور أنّ حذف الخبر واجب ، وكذا أيضاً المشهور أنّ « إذا » المقدّرة في ذلك في

موضع نصب ، لا رفع . [و] ^(٧) لكن جَوَّز عبد القاهر في المثال كونها في موضع رفع ^(٨) ، وتمسّك

بقول بعضهم : (أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة) بالرفع ، وقاس ^(٩) الرّخشريّ « إذ » على

« إذا » ، والمبتدأ على الخبر ^(١٠) .

قلتُ : ما أشار إليه من التّضعيف لكلام الرّخشريّ مثله ذكر أبو حيّان ^(١١) ، ويظهر لنا المثال بعد

(١) المغني ص ١١٢ .

(٢) قرئ ﴿ لَمِنْ مَنْ اللَّهِ ﴾ ولم تنسب .

انظر : الكشاف ٤٧٧/١ ، والبحر المحيط ١٠٣/٣ ، والدرّ المصون ٤٧١/٣ .

(٣) انظر المثال في الكشاف ٤٧٧/١ ، والدرّ المصون ٤٧١/٣ ، والتّصريح ٥٧٧/١ .

(٤) الكشاف ٤٧٧/١ ، وانظر المغني ص ١١٢ .

(٥) وردّ عليه أبو حيّان في البحر ١٠٤/٣ ، وانظر : الجنى الداني ص ١٨٧ .

(٦) المغني ص ١١٢ .

(٧) « الواو » تتمّة من (ح) .

(٨) المقتصد في شرح الإيضاح ٣٢٣/١ .

(٩) في (ح) « فقام » بالفاء .

(١٠) الكشاف ٤٧٧/١ .

(١١) البحر المحيط ١٠٤/٣ .

تقرّر حكمه ، والمصنّف قد أطلّ فيه في غير هذا الفصل ^(١) ، والحاصل أنّ الخير يجب حذفه ، ونيابة الحال عنه بشرط أن يكون المبتدأ مصدرًا ، أو في حكم المصدر بإضافة إلى ما تحصل به المصدرية ، ويكون ذلك المصدر عاملاً في صاحب الحال المفعول ، مثال ذلك : « ضربني زيداً قائماً » ، أو : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ سَاجِدًا » ^(٢) ؛ لأنّه في حكم المصدر ، ثمّ إنهم يقدّرون الخير « إذ كان » في الماضي ، و « إذا كان » في المستقبل ، ثمّ إنّ « كان » المقدّرة تامّة ، لا ناقصة ^(٣) .

واستدلّوا على ذلك في محله لدخول ^(٤) الواو على تلك الجملة السّادة مسدّ الخير في قوله **الْعَبْدُ** : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » .

وذكروا هنا أحكاماً وعللاً يطول ذكرها .

فقول الشيخ : (كان حقّه أن يقدّر « إذ » لا « إذا كان » [إلى آخره] .

أشار به إلى أنّ المناسب في التقدير في المثال « إذ » ؛ لأنّه شبيه الآية عنده ، والتقدير بذلك صحيح كما ذكرنا الآن .

وقوله : (ظاهره) [إلى آخره] .

أشار إلى وجوب حذف الخير المقدّر خلافاً للأخفش ^(٥) .

وقوله : (و « إذا » المقدّرة) [إلى آخره] .

مقابل ^(٦) المشهور ما ذكره عبد القاهر ^(٧) .

(١) المغني ص ١٢٨ .

(٢) أخرجه مسلم في (باب في ما يقال : في الركوع والسجود) ٣/٣٥٠ ، ولفظه : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ، فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ » .
وانظر الجامع الصغير ١/٥٢ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٢ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٠ ، وعمدة الحافظ ١/١٧٦ ، وارتشاف الضرب ٣/١٠٩٢ ، والمساعد ١/٢٠١ ، والتصريح ١/٥٧٦ .

(٤) في (ح) « بدخول » بالواو .

(٥) انظر رأيه في شرح التسهيل ١/٢٨٠ ، والرضي ١/٢٧٧ ، والارتشاف ٣/١٠٩٣ ، والتصريح ١/٥٧٦ ، والجمع ٢/٤٧ .

(٦) في (ح) « مقابلة » .

(٧) في (ح) « ما نقل عن عبد القاهر » .

قوله تعالى : ﴿ أَوْلَمَّا أَصَابَتْكُمْ ... ﴾ الآية [١٦٥] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى ^(٢) - في الهمزة لما أن ذكر أنها تدخل على الإثبات والنفي ، وأن ذلك من خصائصها ، فذكر هذه الآية للنفي ^(٣) ، ذكره عن بعضهم .

وذكر أن « أم » تشاركها في ذلك .

قلتُ : هذا جلي لا يحتاج إلى بيان غير أن الدماميني اعترض عليه هنا ، وقال : (إن هذا سهو من الشيخ ، فإن « لما » هنا وجودية ، ولا يتصور أن تكون للنفي أصلاً ...) ^(٤) .

ونقل عن بعضهم في الجواب أن الاستفهام هنا لما أن كان للإنكار ، فهو في المعنى نفي ، قال : (وليس هذا الجواب بشيء ؛ لأن الإنكار المراد منه التوبيخ ، لا الإبطال) ^(٥) .

قلتُ : ظاهر كلام الدماميني أن الاستفهام لو كان للإنكار الإبطالي لصحّ جواب بعضهم ، وليس كذلك ؛ لأن النفي إنما وقع في المغني بالهمزة ، والمطلوب أن تدخل هي على نفي مقدّر قبلها ^(٦) نحو [قوله تعالى] ^(٧) : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ... ﴾ ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِيْ ﴾ الآية [١٦٩] ^(٩) .

(١) وبعدها : ﴿ مُصِيبَةٌ ﴾ .

(٢) « تعالى » ليست في (ح) .

(٣) المغني ص ٢١ .

(٤) تحفة الغريب ١/ ١٥٠ .

(٥) تحفة الغريب ١/ ١٥٠ .

(٦) احتج الشُّمْنِي لابن هشام بأمرين :

الأول : إذا كان مدخول الهمزة نفي ، ومعناها الإنكار ، فهي في نفسها نفي لا مدخولها .

والثاني : أن العاطف بعد الهمزة يعطف على جملة مقدّرة بينه وبين الهمزة . المنصف ١/ ٣٢٣ .

(٧) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٨) الشرح ، آية (١) .

(٩) كلمة « في » تتمّة من (ح) .

(١٠) وبعدها : ﴿ سَبِيلَ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ .

في قراءة هشام ^(١) بالغية ^(٢) ذكرها الشيخ في المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر ^(٣) .
فنقل عن الزمخشري أَنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ فاعل ، والضمير المنصوب محذوف ، أي : « ولا يحسبهم
الذين » ^(٤) (...) .

وردَّ عليه أبو حيان يعود الضمير على متأخر ^(٥) / ...

وردَّ عليه الشيخ بأنه يعود لفظاً لا رتبة ^(٦) .

قُلْتُ : سيعاد ^(٧) ذلك عند قوله [تعالى] ^(٨) : ﴿فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ..﴾ ^(٩) .
ونتكلَّم عليه أشبع من هذا (إن شاء الله) ^(١٠) .

قوله تعالى : ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ ...﴾ [١٧٢] ^(١١) .

ذكرها في « من » التي لبيان الجنس ، وأنَّ « من » في ﴿ مِنْهُمْ ﴾ لبيان الجنس ؛ لأنَّ كلَّهم
محسن ، ولا يصحَّ التبعض ؛ لئلا يؤدي إلى الطعن في الصحابة ^(١٢) .
قُلْتُ : هذا ظاهر ، وقد صرح الزمخشري أنَّها في الآية للتبيين ^(١٣) .

(١) هو : هشام بن عمار بن نصير بن أبان السلميّ الدمشقيّ ، يكنى أبا الوليد ، من رواة ابن عامر ، إمام أهل دمشق وخطيبهم ، أخذ
القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، ... ، وروى القراءة عنه أبو عبيد بن القاسم بن سلام ، وأحمد بن يزيد الحلواني . توفي سنة ٢٤٥ هـ .
الإقناع ١٠٦/١ ، ومعرفة القراءة ١٦٠/١ .

(٢) « يحسن » بياء الغيبة .

انظر قراءته في البحر ص ١١٢ ، والدّر المصون ٤٨٠/٣ .

(٣) المغني ص ٦٤٠ .

(٤) الكشف ٤٧٩/١ .

(٥) البحر المحيط ١١٢/٣ .

(٦) المغني ص ٦٤٠ .

(٧) في (ح) « سيأتي » .

(٨) زيادة يتميز بها النص .

(٩) آل عمران ، آية (١٨٨) .

(١٠) سيأتي ص ٢٢٤ من البحث .

(١١) وبعدها : ﴿وَاتَّقُوا أَجْرَ عَظِيمٍ﴾ .

(١٢) المغني ص ٤٢١ .

(١٣) الكشف ٤٨٠/١ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ . . . ﴾ الآية [١٧٥] ^(١) .

ذكرها الشيخ في حذف حرف الجرّ ، ونصب المجرور ، أي : (بأوليائه) ^(٢) .

قلتُ : بنى الشيخ ما ذكر على أنّ « خاف » قاصر ، وأنه متعدّ بحرف الجرّ ، وقد ذكر غيره أنّه متعدّ إلى مفعول بنفسه ^(٣) ، ثمّ عُدّي في الآية بالتّضعيف ، وهذا هو الصّواب ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ ﴾ ^(٤) و ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾ ^(٥) ، وغير ذلك ، إلّا أنّه ورد فيه التعدي بحرف الجرّ في قوله ^(٦) : « مَنْ خَافَ مِنَ النَّارِ لَهَا عَنِ الشَّهَوَاتِ » ^(٦) .

وأبو حيّان هنا مضى على ما قرّره ^(٧) ، ولا يُقال فيه : أنّه يتعدّى تارة ، وتارة ؛ لأنّ ذلك خاصّ بأفعال معلومة ، وإن سلّم ذلك ، فلا يشهد للشيخ ؛ لأنّ الذي ذكره إنّما هو في الفعل القاصر المتعدّي بحرف الجرّ ، فانظره ^(٨) .

وإذا قلنا في الآية أنّه يتعدّى إلى مفعولين ، فجوّزوا ^(٩) في : (أولياء) أنّ يكون أوّلاً ، وأن يكون ثانيًا ، فإن كان أوّلاً فالمراد بالأولياء المنافقون نسبوا إلى ضمير الشيطان ، والمفعول الثاني مقدر ، تقديره : (شرّ الكفار) ، [وقد فسّره (بأوليائه) ، ولا دليل فيها أيضًا للشيخ] ^(١٠) ، وإن كان (أوليائه) ثانيًا فالمفعول الأوّل مقدر ، تقديره : (يخوف المؤمنين شرّ أوليائه ، وهم الكفار) ^(١١) . وقد قرئ (بأوليائه) ^(١٢) ، ولا دليل فيها [أيضًا] ^(١٣) للشيخ ، فإنهم خرّجوها على أحد

(١) وبعدما : ﴿ يُخَوِّفُ أَوْلِيَائَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٢) المغني ص ٨٣٨ .

(٣) انظر : الدّرّ المصون ٤٩٣/٣ ، واللسان (خوف) .

(٤) الرّحمن ، آية (٤٦) .

(٥) النّور ، آية (٣٧) ، والإنسان ، آية (٧) .

(٦) لم أتمكن من الوقوف عليه .

(٧) البحر المحيط ١٢٠/٣ .

(٨) شرح الجمل ٣٠٠/١ ، وارتشاف الضرب ٢٠٨٨/٤ ، والجمع ٢٤٨/٢ .

(٩) في الأصل : « فيجوّزوا » ، وما أثبت من (ج) .

(١٠) من قوله : « قد » إلى قوله : « للشيخ » ساقط من (ج) .

(١١) انظر : تفسير الطبري ٥٢٥/٣ ، والتفسير الكبير ٤٣٥/١ ، والبحر المحيط ١٢٠/٣ ، والدّرّ المصون ٤٩٣/٣ .

(١٢) نسبها أبو حيّان لأبي ، والنّحوي في البحر ١٢٠/٣ ، وانظر الدّرّ المصون ٤٩٣/٣ .

(١٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

وجهين : إمّا على زيادة الباقي المفعول ، وإمّا على أن تكون (للسبب) والمفعول الثاني محذوف ، أي : (يخوفكم الشرّ بأوليائه) ، وقد حمل بعضهم قراءة الجمهور على هذا ، أعني على حذف الباء .

والمفعول الثاني ، أي : يخوفكم الشرّ بأوليائه ، وهو بعيد ^(١) . وإن قصد الشيخ ما قصده هذا البعض ، فهو تعسف ^(٢) ، وأظنّ أنّه لم يرد كلام أبي حيّان هنا ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا تُمَلِّ لَهُمْ ﴾ [١٧٨] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - لما أن تكلم على « أن » المخففة ، وتكلم على (عسى زيد أن يقوم) وحصل أربعة أقوال في ^(٣) : (أن يقوم) قيل : نصب على الخبرية ، وهو المشهور ، وقيل على المفعول ، وقيل على إسقاط الخافض ، أو على التضمنين ، وقيل : بدل من المرفوع ، وسدّ مسدّ الجزأين [قال] ^(٤) : كما سدّ - في قراءة حمزة ^(٥) في قوله [تعالى] ^(٦) : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ^(٧) الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية - مسدّ المفعولين .

وذكرها أيضاً في « عسى » ، ونقل الخلاف في هذا التركيب . والقول الرابع مثل ما ذكر هنا ^(٨) .

والقول الثالث في الموضع الأوّل هو الثاني في الموضع الثاني . وكذلك ما ذكر في الأوّل من المشهور ، وهو للجمهور في الموضع الثاني .

قلتُ : هذه الأقوال التي ذكر الشيخ ، أحسنها القول الأوّل ، وهو أسلمها ، وإنما هربوا منه ،

(١) انظر : البيان ٢٣١/١ ، والتفسير الكبير ٤٣٥/٣ ، والبحر المحيط ١٢٠/٣ ، والدرّ المصون ٤٩٣/٣ .

(٢) البحر المحيط ١٢٠/٣ .

(٣) المغني ص ٤٣ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) هو : أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات الفرضي التميمي ، مولد لهم ، ... ، ولد سنة ٨٠ هـ ، قرأ على الأعمش وابن أبي ليلى ، وهو إمام القراءة بعد عاصم والأخفش . من رواه خلف ، وخلاد . توفي سنة ١٥٦ هـ .

ترجمته في السبعة ص ٧٣ ، والإقناع ١٢٥/١ .

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يتميّر بها النص .

(٧) قرأ الجمهور : ﴿ يَحْسَبَنَّ ﴾ بالغيبة ، وقرأ حمزة (تحسبن) بالخطاب ، وانظر السبعة ص ٢١٩ ، والحجة ١٠١/٣ ، والكشف ٣٦٥/١ ، والبحر ١٢٣/٣ ، والدرّ المصون ٤٩٦/٣ .

(٨) المغني ص ٢٠٢ .

والله أعلم^(١) ؛ لأنَّ « عسى » ناسخة للمبتدأ والخبر ، فلو قدر خبراً لزم الإخبار بالمصدر عن الجثة ، وهو لا يجوز إلا مبالغة^(٢) .

[فَإِنْ]^(٣) قُلْتَ : عادة الشيخ في نظير ذلك أن يقول : (يؤول المصدر المأخوذ من الفعل مع « أَنْ » بصفة ، كما قال في قوله : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾^(٤) ...)^(٥) .
فيقال كذلك في هذا المثال .

قُلْتَ : إذا أوَّلَه بذلك يقع في محذور آخر ، وهو أنَّ خبر « عسى » لا يصحَّ أن يكون اسماً ؛ فلهذا تقوَّى الإشكال في المثال ، وجاء الخلاف^(٦) .

ولنا أن نقول : لا يلزم من كون الشيء مقدراً أن يصحَّ النطق به ، فيصحَّ أن يكون المصدر في تأويل الاسم ، ولا يصحَّ التصريح بالاسم ، وله في ذلك نظائر لولا الطول لتبعناها ، وباقي الأقوال قد ضَعَّفها المصنّف ، فانظره .

قُلْتَ : والقول الرابع الذي ذكره الشيخ : أنه بدل^(٧) ، وسدَّ مسدَّ الجزأين مشكل جداً ؛ لأنَّ الجزأين هنا لا معنى لهما إلا المبتدأ والخبر ، أو ما أصله المبتدأ والخبر ، كهذه المسألة / ف « عسى » إذا قلت فيها : « عسى أن يقوم زيد » .

قالوا : « أَنْ » وما دخلت عليه سدَّت^(٨) مسدَّ الجزأين ، وهو ممَّا غلب فيه اللفظ على المعنى إذا كانت « عسى » ناقصة ، وإن كانت تامة ، فلا إشكال ، وفيها خلاف بين النحويين على أنَّ قيام

(١) انظر هذه المسألة في الكتاب ١٥٧/٣ ، والمقتضب ٦٩/٣ ، والجمل ص ٢٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، والارتشاف ١٢٢٦/٣ ، والمساعد ٢٩٨/١ .

(٢) وهي : أو بتقدير مضاف ، أو بتأويل الجامد بالمشتق في نحو : « زيدٌ عدل » .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) يونس ، آية (٣٧) .

(٥) المغني ص ٢٠١ ، ٧٠٩ ، ٩٠٧ .

(٦) عدُّ ما جاء منه ضرورة ، أو على التأويل .

الكتاب ٥١/١ ، ١٥٩ ، وشرح الجمل ١٧٨/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩٣/١ ، والارتشاف ١٢٢٨/٣ .

(٧) يُنسب هذا للكوفيين ، واختاره ابن مالك ، انظر معاني القرآن للقرآء ٢٤٨/١ ، والتسهيل ص ٥٩ ، وارتشاف الضرب

١٢٢٩/٣ ، وشفاء العليل ٣٥٤/١ ، والدرّ المصون ٤٩٧/٣ .

(٨) في (ج) « سدَّ » بدون تاء .

الشيء مقام المرفوع والمنصوب فيه نظر واضح ، وبحث معلوم ^(١) .

فإذا جئنا لمسألتنا ، يُقَالُ ^(٢) : كيف يقول سدّت مسدّ الجزأين مع أنّ أحد الجزأين موجود قطعاً ، وهو اسم « عسى » .

فعلى قوله : (يلزم أن يكون لها اسمان) وهو باطل . غاية ما يُقَالُ : إنّه غلب الأمر التقديري على الموجود ، ونوى الطرح في المبدل منه لفظاً ومعنى .

وأنت تعلم ما في هذا الأصل من الإشكال ، والاضطراب ، فلا يخلو هذا من تسامح ^(٣) .

ولولا الطول لتكلّمنا على ما يتعلّق بهذا الفصل ، فإنّ فيه اضطراباً شديداً في هذا التركيب إذا قدّمت « أن » وما دخلت عليه على الاسم الظاهر ، وتقدّمت « عسى » أو توسّطت بعد الاسم الظاهر ، أو غير ذلك . فانظر ^(٤) محلّ ذلك ... ^(٥)

وأما قول الشيخ : (كما سدّ في قراءة حمزة) [إلى آخره] .

فإن قلت : لأيّ شيء خصص ذلك بقراءة حمزة .. ؟

قلت : أمّا على قراءة نافع فظاهر ؛ لأنّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ فاعل ، و « أن » وما دخلت عليه سدّت مسدّ المفعولين ، هذا هو المشهور المتصور .

وأما ما نقل هنا أبو حيّان ^(٦) ، فلا يخفى ضعفه ، ولا وجه له . وانظر الفاسي شارح الشاطبية ^(٧) .

فإن قلت : ولأيّ شيء هرب المصنّف إلى هذا التّأويل في قوله ^(٨) : (قراءة حمزة) ... ؟

وهلاً قال : بأنّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ المفعول الأوّل ، و ﴿ أَمَّا تَعْلَى لَهُمْ ... ﴾ المفعول الثّاني ؟

(١) انظر : الكتاب ١٥٨/٣ ، وشرح الجمل ١٧٨/٢ ، والارتشاف ١٢٣٠/٣ ، والمساعد ٢٩٨/١ .

(٢) في (ج) « فيقال » بالفاء .

(٣) حكى أبو عمر الزّاهد عن ثعلب : « عسى زيد قائم » على أنّ اسم « عسى » ضمير الشأن . انظر : ارتشاف الضّرب ١٢٢٨/٣ ، والمساعد ٢٩٨/١ .

(٤) في (ج) « وانظر » .

(٥) انظر : شرح الجمل ١٧٦/٢ ، وارتشاف الضّرب ١٢٣٠/٣ ، والمساعد ٢٩٩/١ ، والجمع ١٤٢/٢ .

(٦) البحر المحيط ١٢٢/٣ .

(٧) اللّآلئ الفريدة ٦٨٦/٣ ، وانظر كثر المعاني « شرح شعله » ص ٢٠٢ .

(٨) قوله « ليست في (ج) » .

قُلْتُ: لأجل الإشكال الذي صدرت به في: «عسى زيد أن يقوم» [والبحت المتقدم يأتي هنا، إلا أن كلام المصنف في الآية مشكل أيضاً من الوجه الذي أشرت إليه في «عسى زيد أن يقوم» مشكل] ^(١) فَإِنَّ ﴿الَّذِينَ﴾ يعربه مفعولاً قطعاً، فكيف يقول: سدّ مسدّ المفعولين، ثم أن هذا النقل الذي قاله الشيخ في الآية لم يقل به أحد فيما رأيت من المُعَرِّبين، والمُعَرِّب قد جمع الأوجه المذكورة، ولم يذكر هذا الوجه ^(٢).

فإن قيل: كيف تقول: لم يقل به أحد وقد صرح الفراء ^(٣) وغيره ^(٤) بذلك، وابن الباذش ^(٥)، والزّخشي ^(٦)، فإنّ الجميع قالوا في الآية بالبدلية.

قُلْتُ: نعم قالوا بالبدلية، وحذف المفعول الثاني؛ لأنّ البديل سدّ مسدّ المفعولين، كما زعم الشيخ؛ ولهذا اعترض بعضهم على الزّخشي القائل بجواز حذف المفعول هنا، وليس فيه اعتراض في الحقيقة، فإنه زعم أنه حذف اختصاراً لا اقتصاراً، نعم، الجاري على قول ابن ملكون ^(٧) المنع، فإنه يمنع الحذف اختصاراً في أحد الجزأين ^(٨).

وبالجمل فكلّام الشيخ عندي مشكل - والله أعلم - لقوله ^(٩): (وقراءة حمزة). أوجبت له هذا الإشكال، وليس فيها إشكال؛ لأنّ حذف المفعول اختصاراً جائز على الصّحيح، وبدلية الاشتمال ظاهرة في الآية.

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج).

(٢) الدّر المصون ٤٩٦/٣.

(٣) معاني القرآن ٣٤٨/١.

(٤) منهم الزّجاج في معاني القرآن ٥٠٧/١.

(٥) هو: أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أحد الأعلام المشاهير بالأندلس. صنف شرح كتاب سيويه، وشرح

المقتضب، ... حدث عن القاضي عياض وغيره، وأخذ عنه خلق كثير، منهم ابنه أبو جعفر أحمد صاحب الإقناع. توفي سنة ٥٢٨ هـ.

انظر: إنباه الرواة ٢٢٧/٢، والجمع ١٤٢/٢.

وانظر رأيه في البحر المحيط ١٢٢/٣، والدّر المصون ٤٩٧/٣.

(٦) الكشاف ٤٨٢/١.

(٧) هو: إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي، أبو إسحاق، أستاذ نحوي، روى عن أبي الحسن بن

شريح، ... وروى عنه ابن خروف والثّلويين. من آثاره: شرح الحماسة، والنكت على تبصرة الصيمري، وغيرها.

عن البغية ٤٣١/١.

(٨) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢٠٩٨/٤، والتّصريح ١٩٩/٢.

وَأَمَّا مَا وَقَعَ هُنَا لِأَبِي حَاتِمٍ ^(١) فَضِيقُ عَطَنِ ، يَقُومُ مَقَامَ الْكُفْرِ ، فَإِنَّهُ نَسَبَهَا إِلَى اللَّحْنِ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ قَوْلِهِ .

وهذا أبو حاتم هو الذي تقدّم التعريف به في سورة البقرة عند قوله [تعالى] ^(٢) : ﴿ تَتَّبِعُ الْأَرْضُ ﴾ [٧١] ^(٣) .

قوله [تعالى] ^(٤) : ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ^(٥) الآية [١٧٩] .

ذكرها في « من » التي للفصل ، قال : (وهي الدّاخلّة على ثاني المتضادين ...) ^(٦) ، وقد قدّمنا ذلك في البقرة ^(٧) ، ومنه الآية عند ابن مالك ^(٨) .

قال : (وفيه نظر ؛ لأنّ الفصل مستفاد من العامل ، فإنّ « مازَ » « يَمِيزُ » بمعنى « فَصَلَ » ^(٩) ، والعلم صفة توجب التمييز ، والظاهر أنّ « من » في الآية للابتداء ، أو بمعنى « عن » ...) ^(١٠) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ [١٧٩] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في لام الجحود ، قال ^(١١) : (قال النحاس : « والصواب أن تُسمّى لام

(٩) في (ح) « بقوله » بالياء .

(١) هو : سهل بن محمّد بن عثمان بن القاسم السجستاني ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة ، قرأ كتاب سيويه على الأخفش ، وروى عن أبي عبيدة وغيره . صنّف إعراب القرآن ، ولحن العامة ، ... ، توفي سنة ٢٥٥ هـ (تقريباً) .

عن البغية ٦٠٦/١ .

(٢) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٣) الجمع الغريب ل ٣٤ / أ .

(٤) ما بين المعقوفين تنمّة من (ح) .

(٥) ﴿ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾ ليست في (ح) .

(٦) المغني ص ٤٢٥ .

(٧) الجمع الغريب ١/٥٩ أ ، عند حديثه عن الآية ٢٢٠ .

(٨) شرح التسهيل ١٣٧/٣ .

(٩) جاء في اللسان : (ميز) : « الميّرُ : التمييز بين الأشياء ، تقول : ميّرتُ بعضه من بعض فأنا أميزه ميّراً ، وقد أماز بعضه من بعض ، وميّرته الشيء أميزه ميّراً ، عزلته وفرزته ، وكذلك ميّرتُه تميّراً فأنماز ... » .

(١٠) قرأ حمزة والكسائي : (يُمِيزُ) بالتشديد ، والباقون : ﴿ يَمِيزُ ﴾ بالتخفيف . السبعة ص ٢٢٠ ، والحجّة ١١٠/٣ ، والبحر المحيط ١٢٦/٣ ، والدرّ المصون ٥٠٩/٣ .

(١١) المغني ص ٢٧٨ .

النَّفْيِ ؛ لِأَنَّ لَامَ النَّفْيِ أَعْمٌ ؛ لِأَنَّ الْجُحُودَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يَعْلَمُ ... » ^(١) .

وعَبَّرَ الشَّيْخُ عَنْهَا بِأَنَّهَا لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ ، وَقَدَّرَ التَّأْكِيدَ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ بِتَقْدِيرِ يَغَايِرُ مَذْهَبَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، فَانْظُرْهُ ^(٢) .

قُلْتُ : تَقَدَّمَ لَنَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِذِهِ اللَّامُ ، وَنَبِّهْنَا عَلَى أَنَّهَا حَالَةٌ بَيْنَ حَالَتَيْنِ ^(٣) ، فَأَشْبَهَتِ الزَّائِدَةُ مِنْ جِهَةِ التَّأْكِيدِ ، وَأَشْبَهَتِ غَيْرَ الزَّائِدَةِ مِنْ جِهَةِ التَّعَلُّقِ / عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ ، فَانْظُرْ مَحَلَّ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٤) : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ [٩١] .
فَإِنِّي أَطَلْتُ فِي ذَلِكَ ، وَذَكَرْتُ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ الْمُرَادِيِّ ^(٥) ، وَمَا يُجَابِ عَنْهُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ ، وَاخْتَصَرْتُ الْكَلَامَ هُنَا ؛ لِأَجْلِ الطَّوْلِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [١٨٥] .

ذَكَرَهَا فِي « كَلِّ » لِأَنَّ ذِكْرَ أَنَّهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُؤَنَّثٍ يُرَاعَى مَعْنَاهَا ، إِنْ كَانَتْ مُضَافَةً كَالْآيَةِ ^(٦) .

قال : (نصَّ عليه ابن مالك ^(٧) ، وَرَدَّه أَبُو حَيَّانَ ^(٨)) بقول عنزة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ... ❊ البيت ^(٩)

(١) إعراب القرآن ٤٢٠/١ ، ومعاني القرآن ٥١٤/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٧/٣ ، والإنصاف ٥٩٣/٢ ، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤ ، والجنى الداني ص ١١٦ ، والمساعد ٧٧/٣ .

(٣) الجمع الغريب ١/ل ٣٥ ب .

(٤) زيادة يتميز بها النص .

(٥) الجنى الداني ص ١١٨ .

(٦) المغني ص ٢٦١ .

(٧) شرح التسهيل ٢٤٥/٣ ، ٣٠٠ .

(٨) ارتشاف الضرب ١٨١٩/٤ .

(٩) البيت من الكامل في ديوان عنزة ص ١٩٦ ، وتماه :

..... ، ، ثَمَرَةٌ ❊ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالذَّرْهِمِ

وجاء منسوبا له في الكامل ٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٨١/١ ، والارتشاف ١٨١٩/٤ ، وشواهد المغني ٤٨٠/١ ، ٥٤١/٢ .

وبلا نسبة في البحر المحيط ١٦٠/١ ، والأشمونى ١٣٦/٢ ، والجمع ٣٨٢/٤ .

واختار الشيخ خلاف قولهما ، وفصل في ذلك بين أن يراد الكلية ، أو الكل ، ففي الأول يراعى الإفراد ، وفي الثاني الجمع .

وذكرها في أول « كل » مثلاً للإضافة إلى نكرة ، وأنها للعموم في الأفراد ^(١) .
 قلتُ : قد تكرر لنا الكلام في ذلك في آيات ، فلا نعيده ، في البقرة عند قوله [تعالى] ^(٢) :
 ﴿ كَلَّمَآرْزُقُوا مِنَهَا ^(٣) مِنْ ثَمَرَةٍ ^(٤) ﴾ [٢٥] ^(٥) .
 وانظر قوله تعالى : ﴿ عَلَى ^(٦) كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ... ﴾ ^(٧) ، ... ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ ﴾ [١٨٥] ^(٩) .

ذكرها في [إنما] ^(١٠) راداً على أبي حيّان في كونه قال : (لا يجوز انفصال الضمير بعد « إنما » ، وما ورد فشاذ ، بدليل الآية ، وغيرها ...) ^(١١) .

قال الشيخ : (هذا وهم ؛ لأنّ الحصر في الآية باعتبار الظرف ...) ^(١٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾ [١٨٥] .

ذكرها في حذف الموصوف ^(١٣) دليلاً لابن الشّجري : أنّ الموصوف في سورة

(١) المغني ص ٢٥٥ .

(٢) زيادة يتمييز بها النصّ .

(٣) ﴿ مِنَهَا ﴾ تنمة من (ح) .

(٤) ﴿ مِنْ ثَمَرَةٍ ﴾ ليست في (ح) .

(٥) الجمع الغريب (ح) ٤٢ .

(٦) كلمة ﴿ عَلَى ﴾ تنمة من (ح) .

(٧) غافر ، آية (٣٥) .

(٨) سورة غافر ساقطة من النسختين .

(٩) وبعدها : ﴿ أَجُورُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ .

(١٠) في الأصل : « ما » ، وما أثبت من (ح) .

(١١) ارتشاف الضرب ٩٣٦/٢ .

(١٢) المغني ص ٤٠٧ .

(١٣) المغني ص ٨١٧ .

النَّحْلُ : ﴿ وَلَذَارُ الْآخِرَةِ ﴾ ^(١) الحياة الآخرة ^(٢) [انظره] ^(٣) .

* [...،...،...] ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ ... ﴾ الآية [١٨٧] ^(٥) .

ذكرها الشيخ ^(٦) في الجملة الجاب بها القسم لما ذكر أنَّ [من] ^(٧) جملة القسم ما يخفى ، فذكر
آية البقرة : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [٨٣] الآية ^(٨) .

قال : (ويؤيده الآية) ^(٩) . انظر البقرة ^(١٠) .

قوله تعالى : ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [١٨٧] .

ذكرها في الأشياء المحتاجة إلى روابط ، وأنَّ منها جملة الحال ، وقد يحصل فيها الربط بالضمير
وحده ، خلافاً للزخشي .

قال : (ويرد عليه مواضع في التنزيل ، منها هذه) ^(١١) ، وقد تقدّم ذلك عند قوله [تعالى] ^(١٢) :
﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ^(١٣) .

(١) آية (٣٠) . وبعدها : ﴿ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴾ .

(٢) انظر : أمالي ابن الشجري ٦٨/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين تنمة من (ح) .

(٤) استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ﴾ [١٨٦] في المغني ص ٤٠٧ ، ٧٧٤ ،
ولم ترد في الجمع الغريب .

(٥) وبعدها : ﴿ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْمُلُوهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَسَّ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ .

(٦) كلمة « الشيخ » ليست في (ح) .

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٨) هذا وفي النسختين (وإذ أخذ الله) ، والصواب ما أثبت .

(٩) المغني ص ٥٢٨ .

(١٠) انظر : الجمع الغريب ١/١ ل ٣٥/١ .

(١١) المغني ص ٦٠٦ .

(١٢) ما بين المعقوفين تنمة من (ح) .

(١٣) البقرة ، آية (٣٦) . وانظر الجمع الغريب (ح) ص ٤٩ .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ ﴾ الآية [١٨٨] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله [تعالى] ^(٢) : - في فصل الجملة الاعتراضية فيما يقع التفريق به بينها ، وبين الحالية ^(٣) ، فذكر أمورا ، ثم ذكر قوله سبحانه : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ ﴾ على قراءة ضم الباء ^(٤) .

وإنما ذكرها استطرادا في أنَّ تعدي فعل المضمر المتصل [إلى ضميره المتصل] ^(٥) خاص بأفعال القلوب ، لا في غيرها ^(٦) ، فما وقع لبعضهم في آية النحل ^(٧) لا يصح ، فانظره .

وذكر أيضا - رحمه الله - الآية في عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، فذكر أمورا ، ثم قال ^(٨) : (وقال الزمخشري في قوله [تعالى] ^(٩) : ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ الآية . وفي قراءة أبي عمرو بالغيبة ، وضم الباء في الفعل .

الثاني : إنَّ الفعل مسند لضمير « الذين » ...) . قال : (وهو واقع على ضميرهم محذوفا ، والأصل : (لا يحسبهم الذين يفرحون بما) ^(١٠) ، أي : (لا يحسب أنفسهم الذين يفرحون فائزين) و (فلا يحسبهم) تأكيده ^(١١)) ...) .

(١) وبعدها : ﴿ أَنْ يُحْمَلُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تنمة من (ج) .

(٣) المغني ص ٥١٨ .

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو : (لَا يَحْسَبَنَّ ، ... فَلَا يَحْسَبَنَّهُمْ) بالياء فيهما ، ورفع « باء » (يَحْسَبَنَّهُمْ) .

وقرأ الكوفيون بقاء الخطاب ، وفتح الياء فيهما معاً .

ونافع وابن عامر « بياء » الغيبة في الأول ، وبالخطاب في الثاني ، وفتح الباء فيهما .

الحجة ١٠١/٣ ، والكشف ٣٧١/١ ، والقرطبي ٢٩٨/٤ ، والبحر ١٣٧/٣ ، والدرر المصون ٥٢٥/٣ .

وقريء شاذاً بقاء الخطاب ، وضم الباء فيهما معاً ، وقريء بيا الغيبة فيهما وفتح الباء فيهما . انظرها في القرطبي ٢٢٩/٤ .

(٥) زيادة لإيضاح النص .

(٦) المغني « في باب ظن ، وفقد ، وعدم » .

(٧) آية (٧٥) : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ .

(٨) المغني ص ٦٤٠ .

(٩) زيادة يتميز بها النص .

(١٠) ﴿ بِمَا ﴾ ليست في (ج) .

(١١) الكشف ٤٨٦/١ .

ثُمَّ قَالَ : (وكذا قال في قراءة هشام ^(١) في قوله [تعالى] ^(٢) : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا ﴾ الآية (بالغيبة) ^(٤) .

ثُمَّ قَالَ : (وردّه أبو حيّان باستلزامه عود الضمير على المؤخر ^(٥) ... ^(٦) .

قال الشيخ : (وهذا غريب جداً ؛ فإنّ هذا المؤخر مقدّم الرتبة) ^(٧) .

ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ وَهْمًا آخَرَ نَظِيرَ هَذَا فِي قَوْلِنَا : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا) ^(٨) .

قال : (فتقديم الحال هنا على عاملها [وهو : (ذاهبة)] ^(٩) ممتنع ؛ لأنّ فيه تقديم المضمّر على مفسره) ^(١٠) .

قال الشيخ : (ولا شكّ أنّه لو قدّم لكان نظير : « غلامه ضرب زيد » ...) ^(١١) .

قال : (وسها ابن مالك في هذا المثال سهواً آخر ، وهو أنّه منع التقديم لكون العامل صفة) ^(١٢) .

قال الشيخ : (ولا خلاف في تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف) ^(١٣) .

ثُمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ مَا هُوَ أَغْرَبَ مِنْ هَذَا لِأَبِي حَيَّانَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا عِنْدَ قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(١٤) : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ ^(١٥) فراجعه ^(١٦) .

(١) هشام بن عمار ، أحد رواة ابن عامر ، وتقدّم التعريف به ، وانظر قراءته في البحر المحيط ١١٢/٣ ، والدّر المصون ٤٨٠/٣ .

(٢) زيادة يتميّر بها النصّ .

(٣) آل عمران ، آية (١٦٩) .

(٤) أي (يحسبن) .

(٥) في (ج) « على متأخر » .

(٦) البحر المحيط ١١٢/٣ ، ١٣٧/٣ .

(٧) المغني ص ٦٤٠ .

(٨) لم أجد هذا الرأي للزمخشريّ في كتبه ، وانظر المثال في شرح التسهيل ٣٤٣/٢ ، والارتشاف ١٥٨٣/٣ ، وشفاء العليل ٥٣٢/٢ .

(٩) زيادة يتّضح بها النصّ .

(١٠) المغني ص ٦٤٠ .

(١١) انظر في المسألة شرح الجمل ١٦٤/١ ، والارتشاف ١٤٧١/٣ ، والمساعد ٤٣٧/١ .

(١٢) شرح التسهيل ٣٤٣/٢ .

(١٣) انظر : ارتشاف الضرب ١٩٣٦/٤ ، والجمع ١٨٥/٥ .

(١٤) زيادة يتميّر بها النصّ .

(١٥) آل عمران ، آية (٣٠) . وبعدها : ﴿ مَا عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ مُخْتَصَرًا ... ﴾ .

(١٦) البحر المحيط ٤٢٧/٣ ، وانظر ما سبق من البحث ص ١١٩ .

وذكر أيضاً^(١) قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْسِبْنَهُم ﴾ في الجهة الأولى في المثال السابع استطراداً في تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وأنّ منه الآية في قراءة من ضمّ « الباء »^(٢) .

قلتُ : قول الشيخ - رحمه الله - في الموضع الأوّل / (على قراءة [ضمّ]^(٣) الباء) يعني مع الغيبة على ما سيجيء ، وسرّ جواز ذلك في أفعال القلوب دون غيرها قد أشار ابن عصفور إلى علته ، وهي ظاهرة^(٤) .

وأما علّة ابن عطية هنا فهي ضعيفة ، فتأملها^(٥) .

وقوله في الموضع الثاني : (في قراءة أبي عمرو بالغيبة^(٦)) [إلى آخره] .

[هذه]^(٧) هي القراءة التي قدّمنا في الموضع الأوّل ، وهذه القراءة قرأ بها أبو عمرو وابن كثير ، وهي التي أشار إليها الشاطبي بقوله :

وَحَقٌّ بِضَمِّ الْبَاءِ فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ * وَغَيْبٍ وَفِيهِ الْعُطْفُ أَوْ جَاءَ مُبْدَلاً^(٨)

وباقى القراءات بيّنة من شطر البيت التي قبل هذه^(٩) . ومن مقابلة هذه ، وقد استوفى ذلك أبو حيّان ، فلا نُطِيلُ بها^(١٠) .

نعم نُشير إلى قاعدة تجري عليها هذه القراءات ، وذلك : أنّ حذف مفعولي « ظنّ » وأخواتها ،

(١) من قوله : « تعالى » إلى قوله : « أيضاً » سقط في (ج) .

(٢) المغني ص ٦٨٩ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق ، وهي في المغني .

(٤) قال ابن عصفور : « والسبب في ذلك أنّ المفعول الثاني من باب (ظننت) ... هما في الأصل مبتدأ وخبر) . انظر : شرح الجمل ٣١٧/١ ، وانظر ارتشاف الضرب ٢١٢٢/٤ .

(٥) علّل هذا ابن عطية : بأنّ هذه الأفعال وما في معناها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر ، أشبهت « إنّ وأخواتها » . المحرّر الوجيز ٣١٧/٣ .

(٦) بالغيبة « ليست في (ج) » .

(٧) هذه « تنمّة من (ج) » .

(٨) قوله :

صفا حقّ غيب يكتُمون يَبِينُنَّ * نَ لَا تَحْسِبُنَّ الْغَيْبَ كَيْفَ سَمَا اعْتَلَا

حرز الأمان ص ١٢٨ ، وانظر كثر المعاني ص ٢٠٣ .

(٩) حرز الأمان ص ١٢٨ .

(١٠) البحر المحيط ١٣٧/٣ ، وسبق تخريج القراءات في أوّل المسألة .

أو أحدهما يجوز اختصاراً اتفاقاً في الطرف الأول ، وعلى المشهور في الطرف الثاني .
 وأمّا حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز اتفاقاً ؛ لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر .
 وأمّا حذفهما اقتصاراً فحصلوا في ذلك أربعة أقوال ، انظر ابن عصفور ، وغيره ^(١) .
 والاختصار : الحذف لدليل بخلاف الاختصار ، فلنرجع للآية الكريمة ، فنقول :
 أمّا قراءة نافع ومن وافقه فالفعل الأول حذف مفعولاه اختصاراً ، وأمّا الثاني ، فذكر فيه معاً .
 وأمّا قراءة حمزة ومن وافقه فحذف المفعول الثاني من الأول اختصاراً ^(٢) .
 وأمّا هذه القراءة ^(٣) التي نحن بصدددها ، فالفعل الأول حذف مفعولاه معاً ، والثاني عكسه .
 نعم فيه تعدي (فعل) المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وهو الذي أشار إليه الزّخشي ^(٤) .
 ثُمَّ إِنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ [تعالى] ^(٥) : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ حملوها وجهين : الزيادة ^(٦) ،
 وفاء العطف ^(٧) .
 وعلى الزيادة إمّا أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى ، أو تأكيداً ، وإلى هذا ذهب الزّخشي ^(٨) .
 ويظهر هذا في قراءة أبي عمرو ، وهل الفعل الأول فاعله ﴿ الَّذِينَ ﴾ أو ضمير يعود
 على الرسول .
 فإن كان الأول كانت الفاء زائدة ، والجملة الثانية إمّا بدل ، أو تأكيد ، وإن كان الفاعل
 « الرسول » ، فالفاء للعطف ، وزيادة « الفاء » في البدل ، أو التأكيد عندي لم تثبت ^(٩) .

- (١) انظر : الكتاب ٤١/١ ، والمقتضب ١٢٢/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٠/١ ، وشرح التسهيل ٧٣/٢ ، وارتشاف الضرب ٢١٣٤/٤ ، والمساعد ٣٨١/١ ، والتصريح ١٩٤/٢ ، والجمع ٢٥٠/٢ .
- (٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١٨٢/١ ، والبيان ٣١٩/١ ، والبحر المحيط ١٣٧/٣ ، والدّرّ المصون ٥٢٥/٣ .
- (٣) في الأصل : « القراءات » .
- (٤) الكشف ٤٨٦/١ .
- (٥) زيادة يتميز بها النصّ .
- (٦) قال بزيادتها الأخفش . معاني القرآن ٢٤٢/١ ، وأبو عليّ في الحجة ١٠٥/٣ .
- (٧) قال به الجمهور على قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر : البحر المحيط ١٣٧/٣ ، والدّرّ المصون ٥٢٥/٣ ، ٥٢٦ .
- (٨) قال بالتأكيد فيها مكّي في المشكل ١٨٢/١ ، وانظر الكشف ٤٨٦/١ .
- (٩) منعوا البدلية والتأكيد لاختلاف الفاعلين . انظر : الدّرّ المصون ٥٢٩/٣ .

وقولهم هُنا : (يمنع البدل) ^(١) دعوى من غير دليل . وإلى هذا المعنى أشار الشَّاطِبيّ - رحمه الله - بقوله :

وفيه العطف أو جاء مبدلاً

فـ « أو » في كلام الشَّاطِبيّ للتنويع ، لا للتخيير .

قُلْتُ : هكذا قيل ، ولا مانع عندي أن تكون للتخيير ، إلاَّ أنَّ مقصده نقل الأقوال في التوجيه ، فتكون « أو » للتنويع ، هذا لُبُّ ما قيل هُنا ^(٢) ، وإن قيل هُنا من الاحتمالات في الآية الكريمة غير هذا ، فهي ضعيفة ، وقد بُهِّتَكَ إلى أصل المسألة ، وأنت بالخيار فيما يظهر لك .

وقول الشَّيْخ في قراءة أبي عمرو : (إِنَّ الفعل مسند) [إلى آخره] . يعني الفعل الثاني .

قوله : (وهو واقع على ضمير هم) أي : و ﴿ الَّذِينَ ﴾ واقع على ضمير هم .

أشار بذلك إلى أنَّ الفعل الثاني مسند إلى ضمير ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، وإنَّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ في المعنى هو الضَّمير المحذوف من الفعل الأوَّل ، وهو ضمير هم ، فقد تعدَّى الفعل الثاني الذي هو فعل المضمر المتصل ، وهو ضمير ﴿ الَّذِينَ ﴾ إلى ضميره المتصل ، وهو الضَّمير المتصل به في اللفظ .
وإنما بيَّنته ؛ لأنَّ لفظ الشَّيْخ فيه بعض إجمال ^(٣) .

وأما الوهم الثاني الذي أشار إليه في كلام أبي حيان فظاهر .

وأما وهم ابن مالك أيضاً فظاهر .

فإنَّ معنى قولهم : (معمول الصِّفة لا يتقدّم) .

معناه : على الموصوف ، وهنا قالوا : إنَّ تقديم معمول يؤذن بتقديم العامل ، والعامل لا يتقدّم ، وهو الصِّفة .

فالمعمول لا يتقدّم ، فيقال : يلزم أيضاً ذلك في مسائل منها : « زيد قام في الدَّار » أن يقولوا : يمنع تقديم « في الدَّار » على « زيد » وهو إلزام ظاهر ، وقد قال به بعضهم ^(٤) ، ويلزم غير هذا ، فتأمّله .

(١) في (ج) « لا يمنع ... » .

(٢) انظر : الدَّر المصون ٥٢٣/٣ .

(٣) انظر : الحجّة ١٠٠/٣ ، والمحَرَّر الوجيز ٣١٦/٣ ، والدَّر المصون ٥٢٤/٣ .

(٤) أجازته الرَّحْشَرِيّ في الكشَّاف ٥٢٧/١ ، وحكاه أبو حيان عن الكوفيين . انظر : الارتشاف ١٩٣٦/٤ .

تنبيه:

وقع هنا لأبي عليّ الكلام على حذف الواو في قراءة (حَقُّ) ^(١) .

وأورد سؤالاً : لأيّ شيء لم تثبت ؟

وأجاب : إنّما حذفت هنا للحمل على الخفيفة ^(٢) .

قلتُ : هذا يظهر لنا بعد قاعدة قد تقدّم التنبيه هنا لنا عليها ^(٣) ، وهي الجمع بين الساكنين يجوز في الألف بشرط أن يكون بعدها حرف مضعّف مثل (تضرباً) ويجوز في الواو ، والياء كذلك ، وبشرط أن يكون / الحرف المضعّف أصله الحركة .

هذا هو الصحيح في ذلك ، قالوا :

[(وإنما جاز ذلك في حروف اللين ؛ لأجل خفائها بالمدّ] ^(٤) ، والحرف المضعّف كأنّهُ محرّك ، فكأنّهم لم يجمعوا بين ساكنين ، وفرّقوا بين الألف ، والواو فيما ذكرت ؛ لأنّ الألف أخفّ ؛ فلذلك جاز معهما مع المضعّف من غير قيد ، بخلاف الواو ، والياء ، فلذلك اشترط فيهما أن يكون الحرف المضعّف أصله الحركة ^(٥) ، فلنرجع إلى الآية فنقول : قوله : (يَحْسُبُنْهُمْ) في قراءة (حَقُّ) أصله : (يحسبونهم) [بثلاث نونات ، إن قلنا بالإعراب ، فيما لحقته نون التوكيد ، وإن قلنا : بالبناء ، فأصله : (يحسبونهم)] ^(٦) فالتقى ساكنان بعد حذف نون الإعراب على القول الأوّل ، ومطلقاً على الثاني ، فحذف الأوّل منهما ، وبقيت الضمة دليلاً على الواو .

فبعد ظهور ما قرّرناه من القاعدة ، فكيف يرِدُ سؤال أبي عليّ في الآية ؟

فإنّ الساكنين هنا لا يصحّ اجتماعهما لأجل أنّ هذه النون ليس أصلها الحركة ، فالظاهر أنّ الآية جاءت على أصلها ^(٧) في حذف الواو ، فلا سؤال فيها .

(١) يشير إلى قول الشاطبي :

صفا (حَقُّ) غيب يكتُمون يَنْتَنُونَ ٥ ن لا تحسبن الغيب كيف سما اعتلا

حرز الأمان ص ١٢٨ .

(٢) الحجة ١٠٦/٣ ، وعلل بدخول النون الثقيلة .

(٣) الجمع الغريب ٢ ، ٣ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٥) انظر : مسألة التقاء الساكنين في : الكتاب ٤/٤٣٧ ، وشرح الشافية ٢/٢٣٢ ، والمقرب ٢/٣٦٩ ، وشرح الجمل لابن

عصفور ٢/٤٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٥ ، والارتشاف ٢/٧١٧ ، والمساعد ٣/٣٣٤ .

(٦) ما بين المعقوفين تتمّة من (ج) .

(٧) من قوله : « الحركة » إلى قوله : « أصلها » سقط في (ج) .

وإن كان المختصر فعل ذلك وسلّمه ^(١) ، إلا أن يقول أبو علي بعدم اشتراط الشرط الذي ذكرنا . والله الموفق بمنه وفضله .

وانظر كلام التفتازاني لما ذكر وجه القصر في : « ما قام إلا زيد » وذكر أن الضمير قد يكون عائداً على ما دلّ عليه الفعل ، فذكر هذه الآية في قراءة الغيبة دليلاً على ذلك ، وهو لا يخلو من ضعف ، ثم في كلامه ضعف ظاهر في كونه أعرب ما بعد « إلا » بدلاً في التفرغ ، انظره ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ مَتَاعٌ قَلِيلٌ ... ﴾ [١٩٧] ^(٣) .

ذكرها مثلاً لحذف المبتدأ ^(٤) .

قلتُ : وهذا آخر ما رأيته من الآيات في هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها في كمال المرام ، والمقصود التأم ، وإن وقعت بعض آي قد أشار إليها الشيخ - رحمه الله - إشارة المثال غيره ، فلم أذكرها ، ولعلي ألحقها - إن شاء الله تعالى - وصلى الله تعالى على سيدنا [ومولانا] ^(٥) محمد ، وآله وصحبه وسلّم تسليمًا ^(٦) .



(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٥٤/١ أ .

(٢) انظر : المطول ص ٢٢٢ .

(٣) وبعدها : ﴿ ثُمَّ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَيَنْسَ الْمِهَادُ ﴾ .

(٤) المغني ص ٨٢٣ ، ٨٢٤ .

(٥) ما بين المعقوفين تتمّة من (ج) .

(٦) من قوله : « وآله » إلى قوله : « تسليمًا » ليست في (ج) .

سورة

النساء

سورة النساء

قال الفقير إلى ربه: ذكر الشيخ في هذه السورة الكريمة بضعا وخمسين آية مما رأيت في ذلك ،
وربما سقطت ^(١) منها بعض آيات .

أثابني الله وأعاني على المقصد إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا...﴾ الآية [٢] .

ذكرها - رحمه الله - في القاعدة الثالثة من الباب الثامن لما أن ذكر التضمين ^(٢) ، وفائدته : أن
تؤدى كلمة مؤدى كلمتين .

قال الزخشي : ألا ترى كيف رجع ^(٣) معنى : ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ﴾ ^(٤) إلى : ولا تقتحمهم
عينك متجاوزين إلى غيرهم ^(٥) .

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ﴾ ؛ أي : ولا تضموها إليها آكلين .

قلت : هذا المعنى تقدم لنا في سورة البقرة مرارا ، منها : قوله : ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ...﴾ ^(٦) ،
ومنها قوله : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾ ^(٧) .

واحتيج ذلك في الآية ؛ لأن الأكل لا يتعدى بـ « إلى » ، وهو جلي .

(١) سقطت من (ج) .

(٢) المغني ص ٨٩٨ .

(٣) في (ج) « يرجع » .

(٤) الكهف ، آية (٢٨) .

(٥) الكشاف ٤٨١/٢ .

(٦) البقرة ، آية (٢٥٩) .

(٧) البقرة ، آية (١٥١) .

قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ...﴾ الآية [٣] .

ذكرها في موضعين : الأول : في « ما » لما أن ذكر أنها قد ترد لمن يعقل ، فذكر الآية ^(١) .
الثاني : في الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، فذكر أموراً ، ثم قال :
الحادي عشر : قوله تعالى : ﴿فَانكِحُوا...﴾ الآية .

قال : قولهم : إنَّ الواو فيها نائبة عن « أو » [لا يُعرف ذلك في اللغة ، وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين] ^(٢) ، قال ، وقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني ^(٣) في كتابه المسمى بـ « الرسالة العربية عن شرف الإعراب » ^(٤) : القول بأنَّ الواو في الآية بمعنى « أو » عجز عن درك الحق ، قال : وأعلموا أنَّ الأعداد التي تجمع قسمان : قسم يؤتى به ليضمَّ بعضه إلى بعض ، وهو الأعداد الأصول ، نحو : ﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ^(٥) ، ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ...﴾ ^(٦) الآية .

وقسم يؤتى به لا ليضمَّ بعضه إلى بعض ، وإنما يُراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدولة ، كهذه الآية ، وآية فاطر ^(٧) .

أي منهم جماعة ذوو جناحين / جناحين ، وذوو أربعة أربعة ، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة ، وكل جنس منفرد يُعَدُّ ، قال الشاعر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ * ذُنَابُ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ ^(٨)

(١) المغني ص ٤٠٦ .

(٢) من قوله « لا يُعرف » إلى قوله : « والمفسرين » سقط من (ج) .

(٣) الذي ترجمت له المصادر هو : حمزة بن الحسين المؤدب الأصفهاني ، كان من فضلاء الأدباء ، صاحب التاريخ الكبير لأصفهان ، له مؤلفات في اللغة والأدب . توفي قبل ٣٦٠ هـ . بغية الوعاة ٥٤٧/١ .

والذي في شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٦٥/١ قوله : « وأغرب أبو القاسم عبيد الله بن عبد الرحيم الأصفهاني فيما كتبه على شرح ابن جني ... » .

(٤) لم أتمكن من الاطلاع على هذا الكتاب .

(٥) البقرة ، آية (١٩٦) .

(٦) الأعراف ، آية (١٤٢) .

(٧) قوله تعالى : ﴿... جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرَبَاعٍ...﴾ [آية : ١] .

(٨) البيت من الطويل ، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي ؛ شاعر مخضرم ، انظره في شرح أشعار الهذليين ١١١٥/٣ ، ١١١٦ ، وهو من شواهد الكتاب ٢٢٦/٣ ، والمقتضب ٣٨١/٣ ، والمغني ص ٨٥٨ ، واللسان (شرع) ، وشرح أبيات المغني ١٥/٨ ،

ولم يقولوا : ثلاث وخمّاس يريدون ثمانية .

قال : وللجهل بموقع هذه الألفاظ استعمالها المتنبي في غير موضع التقسيم ، فقال :

أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ * لِيَيْتَلْتَنَا الْمَنُوطَةُ بِالتَّنَادِي (١)

انتهى بعضه بالمعنى (٢) ، ثم ذكر الشيخ - رحمه الله - كلام الرَّخْشَرِيِّ هنا بنصّه ، فلنذكره ، قال : قال الرَّخْشَرِيُّ : فَإِنْ قُلْتُ : الَّذِي أَطْلُقُ لِلنَّكَاحِ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثٍ ، أَوْ أَرْبَعٍ ، فَمَا مَعْنَى التَّكْرِيرِ فِي مَثْنٍ وَثَلَاثٍ وَرَبَاعٍ ؟ قال : قُلْتُ : الْخُطَابُ لِلْجَمْعِ ، فَوَجِبَ التَّكْرِيرُ ؛ لِيَصِيبَ كُلَّ نَاكِحٍ يَرِيدُ الْجَمْعَ مَا أَرَادَ مِنَ الْعَدَدِ الَّذِي أُطْلِقَ لَهُ ، كَمَا تَقُولُ لْجَمَاعَةِ : اقْتَسِمُوا هَذَا الْمَالُ دَرَهْمَيْنِ دَرَهْمَيْنِ ، وَأَرْبَعَةً أَرْبَعَةً ، وَثَلَاثَةً ثَلَاثَةً ، وَلَوْ أَفْرَدْتُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى .

قال : (فَإِنْ قُلْتُ : لِمَ جَاءَ الْعُطْفُ « بِالْوَاوِ » دُونَ « أَوْ » ؟ قُلْتُ : كَمَا جَاءَ بِهِ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ، وَلَوْ جِئْتُ « بِأَوْ » لَأَعْلَمْتُ أَنَّهُمْ لَا يَسُوغُ لَهُمْ أَنْ يَقْتَسِمُوا إِلَّا عَلَى أَحَدِ أَنْوَاعِ الْقِسْمَةِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَهَا ، فَيَجْعَلُوا بَعْضَ الْقِسْمَةِ عَلَى تَثْنِيَةٍ ، وَبَعْضَهَا عَلَى تَثْلِيثٍ ، وَبَعْضَهَا عَلَى تَرْبِيعٍ ، وَذَهَبَ مَعْنَى تَجْوِيزِ الْجَمْعِ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْقِسْمَةِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، وَتَحْرِيرُهُ أَنَّ الْوَاوَ دَلَّتْ عَلَى إِطْلَاقِ أَنْ يَأْخُذَ النَّكَاحُونَ مَنْ أَرَادُوا نِكَاحَهَا مِنَ النِّسَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ ، إِنْ شَاءُوا مُخْتَلِفِينَ فِي تِلْكَ الْأَعْدَادِ ، وَإِنْ شَاءُوا مُتَّفَقِينَ فِيهَا ؛ مَحْظُورًا عَلَيْهِمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ..) (٣) انتهى .

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ - رحمه الله - (كُونِ الْوَاوُ نَائِبَةً ...) [إِلَى آخِرِهِ] (٤) . ذكر

والمعجم المفصل ٢١٣/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٨١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ ، وابن يعيش ٦٢/١ ، والجنى الثاني ص ٦١٩ .

(١) البيت من الوافر ، وهو في الديوان ٢٢٣/١ ، وانظر أمالي ابن الحاجب ٦٧٦/٢ ، والمغني ص ٦٩ ، ٨٥٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦٥/١ .

والمُنُوطَةُ : الْمُتَعَلِّقَةُ ، وَالتَّنَادِي : يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، أَوْ يَوْمُ لِقَاءِ الْأَعْدَاءِ .

انظر : معجز أحمد ٢٩٨/١ ، وشرح مشكل شعر المتنبي لابن سيدة ص ٧٣ .

وَأَمَّا عَنْ اتِّهَامِ الْأَصْفَهَانِيِّ وَغَيْرِهِ لِلْمُتَنَبِّيِّ بِالْخَطَا ، فَيَنْظُرُ فِيهِ شَرْحُ أَبِياتِ الْمَغْنِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ٢٦٥/١ .

(٢) المغني ص ٨٥٧ .

(٣) الكشاف ٢٩٢/١ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

(٤) فِي الْأَصْلِ « إِنْ » ، وَاتَّبَعَتْ مِنْ (ح) فِي كُلِّ نَظَائِرِهِ .

الشيخ في حرف الواو خلافاً في الواو : هل يصح أن تكون للتقسيم أو للتخيير ، أو للإباحة ، وذكر ما تمسك به القائل وضعفه ^(١) .

ولا شك ^(٢) أنهم ليس لهم دليل قوي على ذلك ، ولم يُشر إلى هذه الآية بوجه .

قوله : (قال أبو طاهر ...) [إلى آخره] ، إن ^(٣) قال قائل : كيف يقول هذا القائل : إنما يُراد بها الانفراد ، لا الاجتماع ، والانفراد دون الاجتماع يناسب « أو » لا « الواو » ؛ لأنَّ « الواو » تفيد الاجتماع ، فكيف بينى الشيء على ما ينافيه ؟ قيل له : بل كلامه صحيح ؛ فإنَّ الجمعية المنفية إنما هي راجعة لمفهوم الأعداد المعدولة ؛ فإنَّ مدلولاتها غير مضمومة بعضها إلى بعض ، ولا مضافة إليها ، وأمَّا الواو فتفيد معنى الجمعية باعتبار الحكم ، لا باعتبار مدلول المتعاطفين ، ومدلول المتعاطفين ^(٤) هنا معناه عدم الاجتماع . فإذا قلت : رأيتُ الناس « ثلاث ورباع » ، أي : رأيتهم حال ^(٥) كونهم اجتمع فيهم أصناف الثلاث وأصناف التربع ، ففيهم ثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة .

وأما قوله : (وهذه الألفاظ استعملت ...) [إلى آخره] .

قلتُ : بيت المتنبي قد تقدّم للشيخ الكلام عليها ^(٦) ، ولحنه فيها من أوجه :

الأوّل : ما أشار إليه هنا أبو طاهر من أنه استعمل ألفاظ العدول في غير معناها ، فاستعمل (أحاد) بمعنى (واحد) ، و (سداس) بمعنى (ستة) .

(١) المغني ص ٤٦٨ .

ورود الواو بمعنى « أو » يراه كثير من النحويين ، وعدّوا منه قول عمرو بن براقه :

وَنَقْصَرُ مَوْلَانَا ، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ۖ كَمَا النَّاسُ ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وقد عدّوا منه قول القائل : الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف .

انظر : التبيان ٢٥٧/١ ، وشرح التسهيل ٣٦٣/٣ ، والجنى الداني ص ١٦٦ ، وجمع المواع ٢٢٩/٥ ، ٢٣٠ .

إلا أنَّ ابن هشام يرى أنها على معناها الأصلي ، معللاً بأنَّ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس .

ونصَّ الرَّعْشَرِيُّ على أنَّ الواو قد تجيء للإباحة ، نحو « جالس الحسن وابن سيرين » ؛ إلاَّ أنَّه ينفي كونها للإباحة في الآية .
الكشاف ٣٤٥/١ .

(٢) في (ج) « ولا نشك » بالنون .

(٣) في (ج) « فإن » بزيادة الفاء .

(٤) « مدلول المتعاطفين » سقط من (ج) .

(٥) في (ج) « حالة » بالتاء .

(٦) هكذا في النسختين ؛ بصيغة الموث .

الثاني : تصغير (لَيْلَة) على (لَيْلَة) ، والمسموع إنما هي (لَيْلِيَّة) بزيادة ياء بعد اللام ^(١) .

الثالث : استعمال سداس ، وأكثرهم يمنعه . انظر كلام الشيخ ؛ فإنه تكلم على البيت كلاماً حسناً على « أم » هل هي متصلة أو منقطعة ، وعلى معنى البيت ^(٢) .

وقوله : (وقال الزُّخَشْرِيُّ ...) [إلى آخره] .

فإن قلت : لأي شيء أتى الشيخ - رحمه الله - بكلام الزُّخَشْرِيِّ نصّاً ، مع أنّ عادته يُنْقَلُ منه ما يَمَسُّ المحلَّ ويختصره ، ولأي شيء ذكر كلام الزُّخَشْرِيِّ مع أنّه قريب من معنى ما أشار إليه أبو طاهر ؟

قلتُ : إنما أتى بنصّ الزُّخَشْرِيِّ هنا لاشتماله على تقرير حسن ، ومعنى دقيق كما رأيت ، وأيضاً لتقوم الحجة من كلام هذين الإمامين على إبطال أنّ الواو في الآية بمعنى « أو » ، وأفاد هذا الكلام أنّ الزُّخَشْرِيَّ ، وهذا ^(٣) أبو طاهر ليسا من ضعفاء هذا الفن ؛ بل ثمن يستدلّ بكلامهما ، ونصّهما ما رأيت ، فهذا أقوى في الردّ والتنكيت على من زعم خلاف ذلك ، وأيضاً كلام الزُّخَشْرِيِّ فيه زيادة على كلام أبي طاهر لم يتفطن إليها .

وكلام الزُّخَشْرِيِّ / هنا في غاية التحرير .

فإن قلتُ : قول الزُّخَشْرِيِّ : (أطلقت للناكح ...) [إلى آخره] .

جوابه ، ما خلاصة ما يُفهمُ منه من الجواب ؟

قلتُ : خلاصة ما يُفهمُ منه أنّ التكرير في الآية واجب ، ولا يتأتى إلاّ بألفاظ العدول ومعناها ؛ لأنّ الخطاب لجماعة .

فلو لم يقل كما في الآية لقل انكحوا اثنتين ، وثلاثاً ، وأربعاً ^(٤) ، من غير عدول ، ولو قيل كذلك من غير عدول لما صحّ هذا المعنى هنا ، ولم يؤدّ المعنى المقصود الذي قرّره ، بل يؤدّي إلى محذور شرعيّ ، ويبانه ما تقدّم في كلام أبي طاهر ، إلّا أنّه يرِدُ على هذا سؤال ، فيقال : إنّما جاء هذا المحذور

(١) والمسموع تصغير على غير قياس ، انظر الكتاب ٤٨٦/٣ ، وشرح الشافية ٢٧٧/١ ، والتّصريح ١٥٢/٥ ، والمجم ١٤٨/٦ .

(٢) ابن هشام يرى فيها الاتّصال والانقطاع ، ولكنه يرجّح كونها متصلة ؛ لسلامة الاتّصال من الاحتياج إلى تقديرات منها :

تقدير مبتدأ لسداس ، ومنها الاعتراض بجملة « أم هي سداس بين الخبر (أحاد) والمبتدأ (ليلتنا) » المغني ص ٦٩ .

(٣) هكذا في الأصل ، والكلام يستقيم بهذا (هذا) .

(٤) (ج) « ثلاثة وأربعة » بالتاء .

من جهة الواو ، وأمّا لو عطفنا « بأو » مع غير العدول فلا محذور ، فيصحّ أن يقال : انكحوا اثنتين ، أو ثلاثاً ، أو أربعاً ، فكلّ من تمسك بنوع منها صحّ له ذلك ، لا يقال : لو صحّ هذا لأدّى أيضاً إلى المحذور في بعض الصّور ؛ لأنّه أباح له الشرع اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو الجمع بينها .

والجمع لا يصحّ كما تقول : خذ من مالي ديناراً أو درهماً ؛ لأننا نقول : إنّما يصحّ ذلك على « أو » التي للإباحة لا التي للتخيير ، فكأنّه قد خيّر المخاطبين بين الإتيان بأحد هذه الأعداد ، والتّخيير لكلّ شخص شخص .

فقول الزّخشي : (يجب التّكرير) [إلى آخره] . لا يلزم إلّا في الواو ، وأمّا في « أو » التي للتّخيير مع الأعداد غير المعدولة فلا ، فتأمّله .

وانظر سرّ العدول عن ذلك إلى ما في الآية ، وما أشار إليه الزّخشي من السؤال الأخير بعدّ ظاهر .
قوله في آخر كلامه : (وتحريره ...) [إلى آخره] .

فإن قلت : كيف يقول : إنّ الواو دلّت على مجموع ما ذكر ، ومن جملة ما ذكر الحظر على الزّيادة في الأربع ؟

قلت : ليس ذلك عنده من إفادة الواو ، وإنّما أفادت الواو إطلاق أن يأخذ النّاكحون شيئاً مقيداً بما ذكر ، وذلك الحظر إنّما جاء من جهة المفهوم أو الإجماع وغير ذلك ، والله أعلم .

تنبيهان ^(١) :

الأوّل : أحكام ما يتعلّق بهذه الأعداد المعدولة كثيرة ، ويتحصّل من كلام أبي حيّان هنا وكلام المختصر وكلام الزّخشيّ سبعة أقوال في سبب منع الصّرف ، واعتراض أبي حيّان على الزّخشيّ في كونه ذكر علّة ^(٢) لم يذكرها غيره فيه نظر من وجهين : أمّا الأوّل : فلأنّ كلام الزّخشيّ غير بعيد

(١) في (ج) « تنبيه » .

(٢) قال الزّخشيّ : (مثني وثلاث ورباع ، معدولة من أعداد مكرّرة ، وإنّما منعت الصّرف لما فيها من العدلين ؛ عدلها عن صيغها ، وعدلها عن تكرّرها ، وهي نكرات يعرفن بلام التعريف ...) الكشاف ٤٩٦/١ .

والأقوال التي أشار إليها المؤلّف هي :

العدل مع الوصف ، أو العدل مع التعريف بنية الألف واللام . أو تكرار العدل .

وانظر بسط هذه الآراء وعزوها إلى أصحابها في : الكتاب ٢٢٥/٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٥٤/١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ ، واللباب ٥١٤/١ ، والبحر المحيط ١٦٢/٣ .

من القول الرابع الذي ذكره أبو حيان ، بل يرجع إليه فيما يظهر .

وَأَمَّا ثَانِيًا : فَلأنَّ أكثر هذه الأقوال فيها نظر ، وليست علة واحدة متفقاً عليها .

فغاية الزمخشري أَنَّهُ أَبْدَى علةً أخرى ، وهو من أهل ذلك في هذا الفن .

نعم حَقُّ الزمخشري أَن يُنبه على عللهم ، ويقول : ويظهر لي غير ذلك ، والله أعلم .

وانظر إذا سُمِّيَ بهذه الأعداد ، ثُمَّ نَكَّرَتْ ، وما يتعلّق بذلك في بابه ، وما يَرِدُ على كُلِّ قول ، انظره ^(١) .

الثاني : قول الزمخشري : (اقتسموا هذا المال درهمين درهمين) ^(٢) ، ومثله ما وقع في الحديث : « وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » ^(٣) .

وقد تكلموا في إعراب ذلك ، وحصل فيه النقاسي ^(٤) في شرح المنفرجة ثمانية أقوال ، فانظرها ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا [مِنْ خَلْفِهِمْ] ... ﴾ الآية [٩] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في موضعين : في الثاني من أقسام « لو » أنها تكون حرف شرط في المستقبل ؛ إلا أنها لا تجزم ، كقوله :

وَلَوْ تَلَقَّيْنَا أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا * وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَنَسَبُ

لِظُلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَةً * لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرَبُ ^(٧)

(١) المقتضب ٣/٣٨٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ ، والمذكر والمؤنث ص ٣٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢١٩ ، وابن يعيش ١/٦٢ ، والتصريح ٤/٢٢٧ .

(٢) الكشاف ١/٤٩٧ .

(٣) أخرجه البخاري ، كتاب فرض الخمس ، حديث رقم ٣١٣٤ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ نُجَيْدٍ ، فَغَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً ، فَكَانَتْ سِيَاهُهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا ، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا ، وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا » .

(٤) النقاسي هو : أبو العباس أحمد البجاني النقاسي ، إمام محقق ، جمع بين علمي المنقول والمعقول . من تلاميذه عبد الرحمن الثعالبي . توفي في أوائل القرن التاسع .

ترجمته في نيل الابتهاج ص ١١١ ، ٢٢٨ .

(٥) لم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٦) ما بين المعقوفين تنمة من (ح) .

(٧) البيتان من الطويل يُنسبان لأبي صخر الهذلي ، عبد الله بن سلمة السهمي . وهما في شرح أشعار الهذليين ص ٩٣٨ ، وفيه : (منكب) مكان (سَنَسَبُ) .

ثُمَّ ذَكَرَ شَوَاهِدَ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ : (وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴾ الْآيَةَ . قَالَ : أَيْ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ شَارَفُوا أَنْ يَتْرَكُوا ، قَالَ : وَإِنَّمَا أَوَّلْنَا التَّرِكَ بِمَشَارَفَةِ التَّرِكَ ؛ لِأَنَّ الْخُطَابَ لِلأَوْصِيَاءِ ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ قَبْلَ التَّرِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَهُ أَمْوَاتٌ ، وَمِثْلُهُ : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ ^(١) أَيْ حَتَّى يَشَارَفُوا ...) ، ثُمَّ تَكَلَّمَ الشَّيْخُ عَلَى هَذِهِ بِمَا نَذَكَرَهُ فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٢) .

ثُمَّ قَالَ : وَأَنْكَرَ ابْنُ الْحَاجِّ ^(٣) فِي نَقْدِهِ عَلَى الْمُقَرَّبِ بِجِيءِ « لَوْ » لِلتَّعْلِيقِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، قَالَ : وَلِهَذَا لَا يَقُولُونَ : (لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ فَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ ، كَمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي : إِنْ قَامَ) ^(٤) .

وَكَذَلِكَ أَنْكَرَهُ ^(٥) بَدْرُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ ^(٦) ، وَزَعَمَ أَنَّ إِنْكَارَ ذَلِكَ قَوْلَ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ / ، قَالَ : (وَغَايَةُ مَا فِي أدَلَّةٍ مِنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ أَنَّ مَا جُعِلَ شَرْطًا لـ « لَوْ » مُسْتَقْبَلٌ فِي نَفْسِهِ ، أَوْ مُقَيَّدٌ بِالْمُسْتَقْبَلِ ، وَذَلِكَ لَا يَنَافِي امْتِنَاعَهُ فِيمَا مَضَى ؛ لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ ، وَلَا مَحْجُوزٍ لِإِخْرَاجِ « لَوْ » عَمَّا ثَبَتَ فِيهَا مِنَ الْمَعْنَى ...) ^(٧) .

وينسب ابن مخنون بني عامر ؛ قيس بن الملوّح ، وهما في ديوانه ص ٣٩ ، وكذا في التصريح ٤٠٦/٤ .

وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠٢/٣ ، ومغني اللبيب ص ٣٤٤ .

(١) الشعراء ، آية (٢٠١) .

(٢) الجمع الغريب ٤٦٢/٢ ب .

(٣) ابن الحاج هو : أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي ، تعلم على كبار علماء عصره ، كالثعلبي والدباج ، فروع في علوم كثيرة ، وبرز في العربية . له : إملاء على كتاب سيبويه ، وحواش على مشكلات الإيضاح ، ونقد على المقرب ، وغيرها . توفي سنة ٦٥١ هـ تقريباً . وقيل غير ذلك .

ترجمته في : البلغة ص ٣١ ، والذيل والتكملة القسم الأول ٣٨٦/١ ، وبغية الوعاة ٣٥٩/١ .

(٤) قال ابن عصفور : (... و « لَوْ » الَّتِي هِيَ حَرْفٌ لَمَّا كَانَ سِقَاقُ لَوْ قَوْعٍ غَيْرِهِ ، أَوْ بِمَعْنَى « إِنْ » ، وَالَّتِي بِمَعْنَى « إِنْ » تَخْلُصُ الْفِعْلَ لِلْإِسْتِقْبَالِ ...) . المقرب ص ٩٠ .

وانظر : نقد ابن الحاج في : الارتشاف ١٨٩٨/٤ ، والتصريح ٤٠٦/٤ .

(٥) في (ج) « أَنْكَرَ » بِإِسْقَاطِ الْهَاءِ .

(٦) هو : محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المشهور بابن النّاطم . أخذ عن والده ، وكان - رحمه الله - إماماً فهِمّاً ذَكِيّاً . له شرح الألفية ، وشرح الكافية ، وتكملة شرح التسهيل . توفي سنة ٦٨٦ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٢٢٥/١ .

(٧) انظر : شرح الألفية ص ٧١١ .

وبجيء « لَوْ » بِمَعْنَى « إِنْ » قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ . انظر : الكتاب ٢١٩/١ ، والكامل ٣٩١/١ ، تذكرة النحاة ص ٣٨ ، والجنى الداني ص ٢٧٨ .

قال الشَّيْخُ : وفي كلامه نظر في مواضع ، ثُمَّ عَدَّدَ المواضع ، وأطال في ذلك ؛ ممَّا لا تَعَلَّقُ له بالآية ؛ إِلَّا أَنَّهُ قال بعد ذلك في جملة الاعتراضات على ابن مالك : إِنَّ تَأْوِيلَهُ يَطْرُدُ في بعض الآي دون بعض ، فمن الآي الَّتِي يُمْكِنُ فيها الآية المذكورة إذ لا يستحيل أن يقال : لو شارفت فيما مضى أَنَّك تخلف ذرَّةً ضعافاً خلفت عليهم ، لكنَّك لم تشارف ذلك فلم تحف ، فانظره ^(١) .

الموضع الثاني : في القاعدة الخامسة من الباب الثامن لما أن ذكر أنهم يعبرون بالفعل عن أمور ، منها : مشارفته ، فذكر من ذلك آيات منها هذه ، أي : (لو شارفوا أن يتركوا) ^(٢) ، وقد مضت في فصل « لو » . انظره .

قُلْتُ : هذه الآية الكريمة ، ما ذكر الشَّيْخُ فيها هو قول ابن مالك ، ومن وافقه ، ولا شك إن كانت ثم قرينة تدلّ على الاستقبال ، فتكون « لو » للاستقبال كالبيتين اللذين ذكر الشَّيْخُ .

وقد أشار أبو حيان إلى الوجهين في الآية ^(٣) ، وتأويل الشَّيْخُ « التَّرك » بالمشاركة ظاهر بناء على ما ذكر من الخطاب على أَنَّ الآية حملوا من المخاطب بها [على] ^(٤) وجهين ، انظر المفسرين ^(٥) . وذكر الرَّمَحْشَرِيُّ أَنَّ سبب تأويل التَّرك بما ذكرنا إنما هو ليرتب الجواب على ذلك ^(٦) .

قال الدَّمَامِيُّ : (وهذا هو الظاهر) ^(٧) .

قُلْتُ : إنما قال : هو الظاهر ؛ لأنه يتقرّر هذا التأويل لأجل [هذا] ^(٨) المعنى على كل قول ، سواء قلنا الخطاب للأوصياء أو لغيرهم ، وإنكار بدر الدين تبعه الشَّيْخُ في مواضع ، وقد استوفينا ما يتعلّق بالمسألة ، وبألفاظ الشَّيْخُ في تقييدنا في ^(٩) هذا الحرف ^(١٠) ، ولولا الطّول جلبنا ذلك هنا ،

(١) انظر : المغني ص ٣٤٧ .

(٢) المغني ص ٩٠٢ .

(٣) البحر المحيط ١٧٧/٣ .

(٤) زيادة يستقيم بها النص .

(٥) انظر : الطّبري ٦١١/٣ ، والكشاف ٥٠٣/٣ ، والبحر ١٧٧/٣ .

(٦) الكشاف ٥٠٤/١ .

(٧) تحفة الغريب ٩٨/ب .

(٨) ما بين المعقوفين تنمّة من (ج) .

(٩) « في » سقط من (ج) .

(١٠) هذا الكتاب يذكره الرصاع كثيراً ، ولم أتمكن من الاطلاع عليه .

وقد ألحقته بآخر التأليف ^(١) ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ ... ﴾ الآية [١١] ^(٢) .

* [... ، ...] ^(٣) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجمل التي لها محل من الإعراب ، لما أن قال ^(٤) : (وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة مواضع ، فالأول : الحكاية بالقول أو مرادفه . فقال : إنَّ الثاني نوعان : ما معه حرف التفسير ، ومالا .

فذكر الآية في القسم الثاني بعد أن ذكر آيات ، ثمَّ قال : قال الكوفيون : النَّصب في هذه الجمل بالفعل المذكور ، وقال ^(٥) البصريون بقَوْلٍ مقدَّر ، ثمَّ قال : وقول أبي البقاء في قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ ﴾ الآية : إنَّ الجملة الثانية في موضع نصب بـ (يوصي) ، قال : لأنَّ المعنى يَفْرِضُ لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم إنما يصحَّ على قول الكوفيين ...) .

قال : وقال الزَّحَّشِيُّ : (إنَّ الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل) ^(٦) ، فظاهره أنَّها عنده مفسَّرة لا محلَّ لها ، وهو الظاهر) .

قلتُ : قد تقدَّم لنا ^(٧) أنَّ مذهب البصريين والكوفيين [إن] ^(٨) تعارض فيه الإضمار والتَّضمين ،

(١) لم يرد في النسختين .

(٢) وبعبارة : ﴿ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي مِثْلُ حَظِّ الْأَتَّحِينَ ﴾ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية في المغني ص ٢٧٥ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) المغني ص ٥٣٨ .

(٥) « قال » لم ترد في (ح) .

(٦) الكشف ٥٠٥/١ .

(٧) ذكر شيئاً من هذا عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ... وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ ... ﴾ [البقرة : ١٨٥] ، فقال : (ظاهر كلام الشيخ هنا أنَّ من معاني (على) التعليل ، أمَّا البصريون ، فالتَّضمين عندهم في الأحرف غير قياس ، والتَّضمين عنده في الفعل أولى ، وإن كان الجميع على خلاف الأصل ...) الجمع الغريب ٥٤/ب .

وذكر شيئاً من هذا الخلاف عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ... فَأَمَّا اللَّهُ فَمِائَةٌ عَامٌ ... ﴾ [البقرة : ٢٥٩] . انظر : الجمع الغريب (ح ٩٩ ، ١٠٠) .

(٨) زيادة يستقيم بها النص .

فمنهم مَنْ رَجَّحَ الحذف ، وهو قول البصريين ، ومنهم من رَجَّحَ الآخر ، وهو قول الكوفيين ^(١) ، وهو قريبٌ من الخلاف بين أهل الأصول في تعارض المجاز والإضمار أيهما يُقَدَّم ^(٢) ، وفي ذلك قولان ، وأسلم ما في الآية قول الرُّخْشَرِيِّ ؛ ولهذا اختاره الشيخ .

لا يقال : كون الجملة لها محلّ هو الأولى ؛ لأننا نقول : هذا المحلّ يؤدي إلى الإخلال بأصل ، والأصل عدمه ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ... ﴾ الآية [١١] .

ذكرها في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة ، لما أن ذكر الوهم في حذف الفاعل .

ونقل عن ابن مالك [ذلك] ^(٣) في أفعال الاستثناء ، أنه ^(٤) كلمة « بعض » مضافة إلى ضمير مَنْ تقدّم ^(٥) .

قال : (والصواب أنه مضمّر ، عائد إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير في الآية على البنات ، المفهوم ^(٦) من الأولاد في الوصية ^(٧) . وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ^(٨) ، أي : لا يكون هو - أي قائم - زيداً ، كما جاء ^(٩) : « لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ^(١٠) . وإمّا على المصدر المفهوم من الفعل ^(١١) ، انظره .

(١) انظر : شرح التسهيل ١٦٣/٣ ، والارتشاف ١٧٣٤/٤ ، والمساعد ٥٦٠/١ .

(٢) انظر : المحصول في علم أصول الفقه ٣٥١/١ ، وشرح المنهاج ٢٥٩/١ .

(٣) ما بين المعقوفين تنمّة من (ج) .

(٤) في (ج) « وأنه » بزيادة الواو ، والصواب ما أثبت .

(٥) شرح التسهيل ٣١١/٢ .

(٦) في (ج) « المفهومة » ، وكذا في المغني ص ٧٧٠ .

(٧) عند أكثر البصريين ، انظر : ابن يعيش ٧٨/٢ ، والتصريح ٣٦٢/١ . وعلل اختياره ابن يعيش بأنه أقلّ إضماراً .

(٨) ينسب هذا للخليل في الكتاب ٢٤٨/٢ .

(٩) في (ج) « كما في » .

(١٠) الحديث في صحيح البخاريّ ، كتاب المظالم ، ج ١٧٨/٣ .

ومسلم ، كتاب الإيمان ، برقم ١٠٠ ، ج ٧٦/١ .

(١١) ينسب هذا للكوفيين ، وانظر بسط المسألة في ابن يعيش ٧٨/٢ ، والارتشاف ١٥٣٨/٣ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٢٦/٢ ،

والتصريح ٥٨٤/٢ .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ... ﴾ ^(١) الآية [١١] .

ذكرها في اللام مثلاً للام الاختصاص ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ ... ﴾ الآية [١٢] .

ذكرها / الشَّيْخ - رحمه الله - في الجهة الأولى : (أن يراعي الصَّنَاعَة دون المعنى) .

فذكر من ذلك مسائل حذر منها ، وذكر قضيتته مع أبي حَيَّان في [الحقلد] ^(٣) .

وذكر وَهَمَ بعض المشايخ في بيت المِفْصَل ^(٤) ، ثُمَّ قال : وقال الشَّلَوِيْن : حُكِي لي أَنَّ نَحْوِيًّا من كبار طلبية الجزولي سُئِلَ عن إعراب ﴿ كَلَالَةٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾ .

فقال : أخبروني ما الكلاله ؟

فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ، وابن فما سَفَل .

فقال : هي إذا تميز .

(١) لم ترد هذه الآية في (ح) .

(٢) المغني ص ٢٧٥ .

(٣) طمس في الأصل ، وما أثبت من (ح) .

والمراد بيت زهير :

تَقِي ، نَقِي ، لَمْ يَكْثُرْ غَيْمَةٌ ۝ بَنَهَكَ ذِي قُرْنَى ، وَلَا بِحَقْلِدِ

انظر ديوانه ص ١٩٠ ، وانظر المغني ص ٦٨٥ ، وشرح أبياته للبغدادي ١٤٦/٧ ، ١٤٧ .

وَالنَّهْكَ : النقص والاضطرار . اللسان (ن ه ك) .

والحقلد : البخل السيء الخلق . اللسان (ح ق ل د) .

(٤) المراد قول المرقش الأكبر :

لَا يَنْعِدُ اللَّهَ التَّلْبُوبَ وَالْـ ۝ غَارَات ، إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ : نَعَمْ

والبيت من السَّرِيع له في المفضليات ص ٢٤٠ .

وانظر : إصلاح المنطق ص ٦٠ ، وابن يعيش ٩٤/١ ، واللسان (ع م) ، وشرح شواهد المغني ٨٨٩/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٤٢/٧ .

وفي شرح شواهد إصلاح المنطق ص ١٨٣ : ويروى للأصفر .

والتَّلْبُوبُ : لبس السلاح ، والخميس : الجيش ، ونعم ، أي : هذا نعم .

قال الشيخ : وتوجيه قوله : أن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه كلاله ، وبُني الفعل للمفعول ، فارتفع الضمير ، فاستتر ، ثم جيء بكلالة تمييزاً .

قال : ولقد أصاب هذا التحوي في سؤاله ، وأخطأ في جوابه ؛ فإنَّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف ^(١) لأجله ، وتراجع عما بُنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل : (ضُرب أخوك رجلاً) ، قال : وأمّا قراءة من قرأ : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ ^(٢) ، قال : ومثل إعراب هذا المعرب « كلاله » إعراب بعضهم في قوله :

ييسط للأضياف وجهاً رخباً * بسط ذراعيه لعظم كلباً ^(٣)

فجعل « كلباً » نصباً على التمييز ، والأصل : كما بسط كلبٌ ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر ، وأسند للمفعول فرفع ، ثم أضيف إليه وجيء بالفاعل تمييزاً .

قال : والصواب في الآية أنَّ « كلاله » بتقدير مضاف ، أي : ذا كلاله ، وهو إمّا حالٌّ من ضمير (يُورَث) ، وكان ناقصةً ؛ ويورث خبراً ، أو تامةً ؛ ويورث صفة ، وإمّا خبر ؛ فيورث صفة .

ومن فسر الكلاله بالميت الذي لم يترك ولداً ، ولا والدًا ؛ فهي أيضاً حال أو خبر ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف .

ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله .

وأما البيت فتخرجه على القلب ، أي : كما بسط ذراعاها كلباً ، ثم جيء بالمصدر وأضيف إلى الفاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلباً على المفعول المقلوب عن الفاعل ^(٤) .

قلتُ : انظر قضية أبي حيّان مع الشيخ في البيت الذي ذكر ، فإنّي اختصرت خوف الطول ؛ ولشهرتها .

(١) في (ح) بزيادة « فيه » .

(٢) النور ، آية (٣٦) .

وقرأ بها : ابن عامر برواية أبي بكر . انظر : السبعة ص ٤٥٦ ، والكشف ١٣٩/٢ ، والبحر ٤٥٨/٦ .

(٣) الشاهد من الرجز ، وهو في التهذيب للقعقاع الشكري ؛ شاعر جاهليّ .

وبلا نسبة في المغني ص ٦٨٥ ، والأشباه والنظائر ١٨٠/٣ ، وشرح أبيات المغني ١٥١/٧ .

(٤) انظر : المغني ص ٦٨٤ - ٦٨٦ .

وما أشار إليه الدماميني^(١) من كون الشيخ قصد التنكيت على الشيخ أبي حيان فلا يحل^(٢) تأويل هذا على العلماء^(٣) ، ولا سيما وهذه غيبة لا يحل ذكرها .

وما الظن بالعلماء ذلك ، وتحسين الظن واجب .

وقول المجيب : (وهُم^(٤) الورثة إذا لم يكن ...) [إلى آخره] .

الكلالة ، قيل : اسم للوارث ، كما أشار إليه هذا المجيب ، وقيل : اسم للموروث ، وقيل : اسم للمال^(٥) ، وعلى هذه الأقوال تختلف الأعراب على ما نشير إلى بعضه .

قوله : ولهذا لا يوجد في كلامهم « ضُرب أخوك رجلاً » .

قلتُ : يعني به الشيخ أن يكون أصل التركيب : « ضَرَبَ رجلٌ أخاك » ، ثُمَّ يُنْبِي للمفعول ؛ فحذف الفاعل ، وناب المفعول [عنه]^(٦) وهو الأخ ، ثُمَّ وقع تفسير الفاعل بعد ذلك ، فحذف الفاعل ؛ لأجل المعاني التي ذكروا يُنَافِي ذكره بعد الحذف ، هذا معنى ما أشار إليه .

قال الدماميني : (لقاتل أن يقول : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّ أَصْلَ المِثَالِ : « ضَرَبَ أَخَاكَ رجلاً » حتّى بنيتم عليه ما ذكرتم ؟ بل الأصل : « ضرب أخاك [فلان]^(٧) المعين » ثُمَّ حذف الفاعل ؛ لأجل مسوِّغ من المسوِّغات^(٨) ، فوقع اللبس هل الفاعل عاقل أو غيره ، ذَكَرَ أو أَثْنَى ؟ فمَيَّزَ بواحد من جنسه ، وذلك لا يناقض الغرض المقصود من حذف الفاعل ؛ لأنَّ المراد من حذف الفاعل في المثال إبهام عين الفاعل لا جنسه ، وذلك باقٍ بعد ذكر التمييز ، وإذا بطلت المناقضة جازت الجامعة ...)^(٩) .

فإن قلتُ : التمييز لا يخرج عن كونه تمييزاً لذات مُبْهَمَة ، بحسب الوضع ، أو لكونه تفسيراً للنسبة ، ولا شيء منهما يصحّ اعتباره في المثال فامتنع التمييز .

(١) تحفة الغريب لـ ٢١٤/أ .

(٢) في (ح) « لا يحل » بإسقاط الفاء .

(٣) في (ح) « تأويل مثل هذا عن العلماء » ، بزيادة (مثل) و (عن) مكان على .

(٤) في (ح) « هم » بإسقاط الواو .

(٥) انظر بسط هذه الأقوال في معاني القرآن للقراء ٢٥٧/١ ، ومعاني القرآن للنحاس ٣٤/٢ ، ٣٥ ، والكشاف ٥١٠/١ ، وسفر

السعادة ٨١٣/٢ ، والبحر ١٨٨/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) في (ح) « لأجل مسوِّغ من مسوِّغات الحذف » .

(٩) تحفة الغريب لـ ٢١٤/ب .

قُلْتُ: ما منعه من التمييز في الصورة صحيح ؛ لأنه لا يصح تمييزاً للنسبة المذكورة ، وليس ثم ذاتٌ مبهمة يقع تفسيراً لها ^(١) ، فبطل كونه تمييزاً كما أشار إليه ، ولا يقال : ظاهر كلام الشيخ ابن هشام جواز التمييز في مثل ذلك ؛ لأنَّ علّة المنع عنده ليست موجودة هنا ؛ لأننا نقول : لا يلزم ذلك ؛ لأنَّ منع الشيء قد يكون معللاً بشيئين / فلا يلزم من كون الشيخ تعرض لإحدى العلتين وسكت عن الأخرى ألا يقول بالأخرى .

وقد ردَّ الشيخ بمثل هذا على الصفار فيما تقدّم ^(٢) في سورة البقرة عند قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [٢٥] .

قوله : (وأما قراءة من قرأ ...) [إلى آخره] .

هذا جواب عن سؤال أورده عليه ، فأجاب عنه بما رأيت ، قال الدماميني : (لقائل أن يقول : وإن افترق الآية والمثال فيما ذكر ، فقد اشتركا في تفسير المعول على أطراحه ، وذلك هو المقصود) ^(٣) . وكون التفسير وقع في جملة أو في جملتين لا يؤثر ، قال : والجواب أن تفسير المعول على أطراحه في الآية وقع في محله ؛ لأنه جواب عن سؤال مقدّر ، فهو مكان يحقّ فيه التفسير ؛ لوقوع مقتضيه ، وليس الأمر كذلك ^(٤) في المثال .

قُلْتُ: قوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ ^(٥) ذكره الشيخ في مواضع سيأتي - إن شاء الله - الكلام عليها بما يخصّها في محلّها ^(٦) .

وقوله : (ومثل إعراب هذا ...) [إلى آخره] .

(١) في (ج) « يقع تفسيرها » .

(٢) انظر : المغني ص ٦٢٧ ، والجمع الغريب ص ٣٧ من نسخة (ح) ، أمّا نسخة الأصل فساقت منها الصفحات التي تتضمن هذه الآية .

إذ أنّ ابن هشام يمنع عطف الخبر على الإنشاء ، والصفار يجيزه ، وما ذهب إليه ابن هشام هو مذهب ابن مالك . انظر : التسهيل ص ٩٩ ، وشرحه ٢٥٠/٢ .

وانظر رأي الصفار في تحفة الغريب ل ٢١٤/أ .

(٣) تحفة الغريب ل ١١٤/ب .

(٤) في (ج) « لك » مكان كذلك .

(٥) النور ، آية (٣٦) .

(٦) الجمع الغريب ل ٤١/٢ ب .

قُلْتُ: لا شك في ضعف هذا البيت ، مع زيادة ارتكاب بناء المصدر لاسم المفعول وما أضيف إليه نائب عن الفاعل في المعنى ، فإنَّ هذه المسألة سيويه يمنعها ، والأخفش يجيزها ، ولهذا حملوا الحديث في قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » ^(١) [على] ^(٢) قول الأخفش على بُعْدٍ .

وهذه المسألة هي التي أشار إليها الشيخ ابن عبد السلام ^(٣) في كتاب الصَّيْد ، في عطية القوم على قدر أقدارهم ، حيث أعطى ذلك الشخص شيئاً قليلاً من خبز ، فقال : (عطية القوم على قدر أقدارهم) ، فقال الشخص المعطى : والإضافة إلى المفعول ، فقال المعطى : هذا خلاف قول سيويه) ، قُلْتُ: أشار إلى الخلاف الذي قرّرناه الآن ، والله أعلم .

ولم يشر إلى المسألة المعلومة في تقسيم المصدر بإضافته إلى الفاعل أو ^(٤) إلى المفعول ، فإنَّ النقل من خارج لا يساعده عن الإمامين ، بل يساعده ما ذكرنا ، ذكره ابن عصفور وأبو حيان ، وانظر الشيخ الأبي ^(٥) عند قوله ﷺ : « مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ » .

وقول الشيخ : (والصواب [أن تخرّج الآية] ^(٦) ...) [إلى آخره] .

جرى في إعراب (كلاله) على ثلاثة أقوال مما ذكرنا في تفسيرها ، وانظر أبا حيان فإنه ذكر هنا أوجهها وأجراها على تفسير الكلاله ، وفي بعض الأوجه ضعف لا يخفى ، فانظره ^(٧) . وما ادّعاه الشيخ من القلب في البيت ، لا يبعد ؛ فإنه كثير في كلام العرب ، خصوصاً الشعر ، بل قد يجعل في علم البيان لمعانٍ يؤتى به لأجلها .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الحوالات ، برقم ٢١٦٦ ، ج ٢/٧٩٩ ، ومسلم في المساقاة ، برقم ١٥٦٤ ، ج ٣/١١٩٧ .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها النص .

(٣) هو : محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير ، قاضي الجماعة بتونس ، كان إماماً حافظاً ، سمع من أبي العباس البطرني ، تخرّج من يديه جماعة من العلماء ، منهم ابن عرفة ، وله تقايد وشرح على مختصر ابن الحاجب . توفي سنة ٧٤٩ هـ . انظر ترجمته في الديباج المذهب ص ٤١٨ ، ونيل الابتهاج ص ٤٠٦ .

(٤) في (ح) « وإلى » .

(٥) هو : محمد بن خُلَقة بن عمر الأبي الوشتاتي المالكي ، عالم بالحديث ، من أهل تونس . له : إكمال المعلم لفوائد كتاب مسلم ، وغير ذلك . مات بتونس سنة ٨٢٧ هـ .

انظر ترجمته في البدر الطالع ١٦٩/٢ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) انظر : البحر ١٨٨/٣ ، والدر المصون ٦٠٦/٣ .

قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ...﴾ الآية [١٨] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجهة الثامنة ^(١) « أَنْ يَحْمِلَ [المعرب] ^(٢) على شيء وفي الموضع ما يدفعه » ، ثُمَّ ذكر في المثال الثاني من ذلك قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ الآية ، قال : (ذكر فيها الأخفش ^(٣) وتبعه أبو البقاء أَنَّ اللام للابتداء ، و « الَّذِينَ » مبتدأ ، والجملة بعده خبر) . قال : ويدفعه أَنَّ الرَّسْم « لا » وذلك يقتضي أَنَّهُ مجرور بالعطف على الَّذِينَ ﴿يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ ^(٤) [١٨] . لا مرفوع بالابتداء .

قال : (والذي حملهما على الخروج عن الظاهر أَنَّ المَيِّت على الكفر لا توبة له ؛ لفوات زمن التكليف) .

قال : (ويمكن أَنْ يُدْعَى أَنَّ الألف في « لا » زائدة كالألف في ﴿لَا أَذْبَحْنَهُ﴾ ^(٥) فَإِنَّهَا زائدة في الرَّسْم ، وكذا ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ ^(٦) .

قال : والجواب أَنَّ هذه الجملة لم تذكر لتفيد معناها بمجرده ؛ بل لِيَسَوِيَ بينها وبين ما قبلها ، أي : أَنَّهُ لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت ، وبين من مات على الكفر ، كما نفى الإثم عن المتأخر في قوله : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ^(٧) مع أَنَّ حكمه معلوم ؛ لَأَنَّهُ أَخَذَ بالعزيمة . بخلاف المتعجل فَإِنَّهُ أَخَذَ بالرُّخْصَةِ ، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل ، وحملُ الرَّسْم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد .

(١) المغني ص ٧٧٧ .

(٢) زيادة يلصق بها النص .

(٣) لم أجده في معاني القرآن .

(٤) وقد ذكر هذا الوجه العكري قبل الآخر . البيان ٢٦٤/١ .

والوجه الذي رجحه ابن هشام اقتصر عليه الفراء في معانيه ٢٥٩/١ ، والزَّخَشَرِيُّ في الكشاف ٥١٣/١ ، والهمداني في الفريد ٧٠٨/١ .

ورخص ابن الأنباري الوجه الثاني بقراءة من قرأ (ولَّذِينَ) . البيان ٢٤٧/١ .

(٥) سورة النمل ، آية (٢١) ، ورسم المصحف ﴿لَاَذْبَحْنَهُ﴾ بوضع الهمزة على الألف الأولى ، وحذف الثانية .

(٦) سورة التوبة ، آية (٤٧) ، ورسم المصحف ﴿وَلَاَوْضَعُوا﴾ من قوله تعالى : ﴿وَلَاَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ...﴾ .

(٧) البقرة ، آية (٢٠٣) . وانظر : الجمع الغريب ، ل : ١/٥٧ .

وفي (ح) ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ فقط .

قُلْتُ: قوله: (والذي حملها ...) [إلى آخره] . كأنه يقول : من المعلوم أنَّ من مات على الكفر فلا يتعقل في حقه تكليف بعد الموت ، ومن لا تكليف في حقه فلا تتعقل منه توبة ، فأَيُّ شيء أفادت هذه الجملة ؟

هذا سبب ما ذكر الأخفش . /

قوله: (ويمكن أن يُدعى ...) [إلى آخره] .

ذكره جواباً عما أورد ^(١) عليهم من خطأ المصحف .

قوله: (والجواب ...) [إلى آخره] .

جواب عن الذي أوجب عليهم ما ارتكبوه .

فالشيخ - رحمه الله - أورد إشكالاً عليهم ، أولاً : بخطّ المصحف . ثمَّ أجاب بما رأيت ، ثمَّ ذكر علّتهم ، ثمَّ أجاب عنها بما شرع فيه الآن ، ونظير هذا الجواب هنا ما أجابوا به في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ ﴾ ^(٢) الآية .

فإنَّ السؤالَ ثمَّ كالسؤال هنا ، والجواب كالجواب ، على أنَّ آية البقرة التي أشار إليها الشيخ ؛ فيها احتمال آخر ، وذلك أنهم قالوا : كانت الجاهلية انقسمت قسمين : منهم من يؤثَّم المتعجل ، ومنهم من يؤثَّم المتأخر .

فعلى هذا لا يتمُّ ما ادّعاه الشيخ فيها ، وهو ظاهر .

قوله: (... وحمل الرّسم ...) . تضعيف للجواب المتقدم الذي أجاب به عن الرّدِّ

برسم المصحف .

قُلْتُ: وكثيراً ما يعتمد الشيخ على الرّدِّ برسم المصحف ، وذكره في مواضع : في حرف اللام ^(٣) ، وهُنا ، وفي مواضع آخر ، ونوقش فيه بأنَّ رسم المصحف سنّة تتبّع ؛ لا تجري على قياس ، فلا يصحّ الرّدُّ به ، وفيه نظرٌ أشرنا إليه في سورة البقرة عند قوله : ﴿ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [٢٣٣] ^(٤) .

(١) في الأصل : « ورد » ، وما أثبت من (ح) .

(٢) الأعراف ، آية (٣٤) . وليست من شواهد المغني .

(٣) المغني ص ٢٧٦ .

(٤) وذلك في قوله : (... قلت : وهو جواب ضعيف ؛ لأنَّ الأصل موافقة القواعد للمصحف ، إلّا ما خرج عن النظر ، فيحفظ ولا يقاس عليه ...) . الجمع الغريب ل ٦٠ / أ .

فَإِنْ قُلْتُ : وقد تقدّم للشيخ في سورة البقرة في قوله : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ... ﴾^(١) أن أصله (أن يتموا) ثم حذف الواو ، ورسم المصحف يرد عليه ذلك .
قلت : تقدّم لنا الردّ عليه في سورة البقرة بما ردّ هنا ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ^(٢) ﴾ [٢٠] .

ذكرها في الهمزة مثلاً لهمزة التّويع ، انظره ^(٣) ، وما وقع للزّخشي في الآية من جواز أن يكون (بُهْتَانًا) مفعولاً من أجله ، وقع لابن الحاجب ^(٤) كذلك ، وهو ضعيف ؛ بما ذكر المعرب هنا ^(٥) ، فإنّ شروط المفعول من أجله لم تتوفّر ^(٦) .

* [.....] ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ [٢٣] .

ذكرها في أماكن الحذف في حذف المضاف ^(٧) . قلت : وهو لا بُدّ منه باتّفاق من العقلاء ، وقد تنازع أهل الأصول في هذا المقدّر ، هل فيه إجمال أم لا ؟ والصّحيح أنّه لا إجمال ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ ... ﴾ ^(٩) الآية [٢٤] .

(١) « مينا » سقط في (ج) .

(٢) المغني ص ٢٦ .

(٣) انظر : الكشاف ٤١٥/١ ، والأمالى النحوية ١٢٥/١ .

(٤) انظر : الدرّ المصون ٦٣٤/٣ .

والراجح جعل (بُهْتَانًا) حالاً من الواو في (أَتَأْخُذُونَهُ) .

(٥) وانظر : معاني القرآن المنسوب للزجاج ٣١/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٤/١ ، والبيان ٢٤٨/١ ، والبحر المحيط ٢٠٧/١ .
(٦) لعلّ الشرط الذي لم يتحقّق كونه علّة .

وانظر بسط هذه الشّروط في الارتشاف ١٣٨٣/٣ ، والتّصريح ٤٨٩/٢ .

(٧) في المغني ص ٨٩٨ قوله تعالى : ﴿ ... وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ... ﴾ [٢١] ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٨) المغني ص ٨١١ .

(٩) انظر : المحصول في علم أصول الفقه ٣١٢/٢ ، ١١٣/٣ ، ١٦١ ، ٣٨٣/٥ ، وإحكام الفصول في أحكام الأصول م ٢٣٥٠ ص ٢٩١ .

(٩) في (ج) بحذف « به » .

ذكرها الشيخ في « ما » لما أن تكلم على أنها تكون شرطية اسمية وظرفية ، ومثل لكل واحدة ، قال :
(وهي محتملة في قوله : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ ﴾ الآية ، إلا أن « ما » هذه مبتدأ لا ظرف ، والهاء من « به »
راجعة إليها ، ويجوز فيها الموصولية ، والفاء داخلة في الخبر ، والعائد محذوف ، أي لأجله (١) .
قلت : ما أشار إليه في الآية ظاهر لا يحتاج إلى بيان ، وتأمل هل توفرت شروط دخول الفاء في
خبر المبتدأ على ما قرره ابن عصفور (٢) .

* [﴿ ﴾] (٣) [٢٥] .

قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾ [٢٦] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] (٤) في اللام الزائدة ، فذكر شواهد ، ثم قال : (واختلِفَ في اللام
في قوله : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٥) ، وكذا قول الشاعر :
أريدُ لأنسى ذكرها ؛ فكأنما * تخيل لي ليلي بكل سبيل (٦)
ف قيل : اللام زائدة ، وقيل : للتعليل ، فقيل : المفعول محذوف ، أي : يُريدُ الله التبيين ؛ ليبين
لكم ، ويهديكم ، أي : ليجمع لكم بين الأمرين ، وأمرنا بما أمرنا به ؛ لنسلم .
وأريد السلو ؛ لأنسى .

قال : وقال الخليل وسيبويه ، ومن تابعهما (٧) : الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء ،
واللام وما بعدها خبر . أي : إرادة الله التبيين ، وأمرنا بالإسلام ، وعلى هذا فلا مفعول للفعل (٨) .

(١) انظر : المغني ص ٣٩٨ .

(٢) قال ابن عصفور : (...) ويجوز دخول الفاء في الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة عامة ، بشرط أن تكون
الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً ، أو جملة فعلية غير شرطية ، يكون الفعل منها على هيئة لا تنافي أداة الشرط ، وبشرط أن يكون
الخبر مستحقاً بالصلة ، أو الصفة (المقرب ٨٦/١) .

(٣) في المغني ص ٤١ قوله تعالى : ﴿ الآية ﴾ [٢٥] . وهي مما استشهد به ابن هشام ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) ما بين المعقوفين تنمة من (ج) .

(٥) الأنعام ، آية (٧١) .

(٦) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٧٦ ، وانظر الكامل ١٠٠٠/٢ ، واللسان (رود) ، والخزانة ٣٢٩/١٠ ،
والمعجم المفصل ٨١٠/٢ . وبلا نسبة في المختص ٣٢/٢ ، ووصف المباني ص ٣١٩ ، والجنى الداني ص ١٢١ ، والمغني ص ٢٨٥ .

وفي المصادر (تمثل) مكان (تخيل)

(٧) في (ج) « ومن تابعهم » بالجمع .

(٨) المغني ص ٢٨٥ .

قُلْتُ: أَمَا قول الشيخ: اللام زائدة، فقال به الرَّخْشَرِيُّ^(١)، وَرَدَّ عليه أبو حَيَّان، فانظره^(٢).

وأما ما ذكره الشيخ من أَنَّ اللام للتعليل، فقال ابن عطية: (إنه مذهب سيويه^(٣))، وَأَنَّ المفعول مقدر...^(٤).

وما نسبته الشيخ لسيويه والخليل نسبته ابن عطية لبعضهم، وهذه الأقوال سببها تعارض زيادة اللام في مفعول الفعل المتأخر، فمن منع قال: اللام للتعليل، والمفعول مقدر.

ومن أجاز قال: الأصل^(٥) عدم الحذف / وقد ورد، فَيَحْفَظُ على ما هو عليه، وَأَمَّا من جعل الفعل يُقَدَّرُ بالمصدر، وهو مبتدأ، فهو بعيد؛ لأنَّ الفعل لا يُسَبِّكُ كذلك إِلَّا مع أَنَّ المصدرية، وإن كان قد سُمِعَ من ذلك: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّيِّ ...)^(٦)، و ﴿أَنْذَرْتَهُمْ [أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ]...﴾^(٧)...^(٨)، الآية، إِلَّا أَنَّهُ قليل جداً، وعلى خلاف الأصل. انظر باقي الأقوال لأبي^(٩) حَيَّان^(١٠).

قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا...﴾ [٢٨].

ذكرها الشيخ في موضعين:

الأَوَّلُ في «أل» لما أن تكلم على أنها تكون للاستغراق، قال: وهي التي تخلفها كل حقيقة، مثل قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ أي: كُلُّ إنسان^(١١).

(١) الكشاف ٥٢١/١، وقال بهذا كثير من النحاة، منهم ابن جني في المحتسب ٣٢/٢، والعكبري في التبيان ١٢٦/١، والرضي في شرح الكافية ٦٢/٤.

(٢) البحر المحيط ٢٢٥/٣.

(٣) الكتاب ١٦١/٣.

(٤) المحرر الوجيز ٨٨/٤.

(٥) في الأصل: «والأصل» بزيادة الوار، وما أثبت من (ج).

(٦) من أمثال العرب، وانظر: مجمع الأمثال للميداني ٢٢٧/١، وقامه: (خير من أن تراه).

وانظر توجيهه في الكتاب ٤٤/٤، والخصائص ٤٣٤/٢، وضرائر الشعر ص ٢٦٥، والبسيط ١٦٦/١، والتصريح ١٣/٤.

ويروى (أن تسمع) و (لأن تسمع).

(٧) ما بين المعقوفين تنمة من (ج).

(٨) البقرة، آية (٦). وبعدها: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٩) في الأصل: «في أبي حَيَّان».

(١٠) البحر المحيط ٢٢٥/٣، وانظر اللامات ص ١٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٥/٢ - (٧٩م).

(١١) المغني ص ٧٣.

الموضع الثاني : لما أن تكلم على أقسام الحال ، قال : (الثالثة التي دلَّ عاملها على تجدد صاحبها ، نحو : ﴿ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ ، و (خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَّافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا) ^(١) . قال : الحال : « أطول » ، و « يديها » بدل بعض ، ثم تكلم على آية الأنعام ^(٢) ، وبينَ وهم ابن المصنف فيها ...) ^(٣) ، وفي ذلك بحث سيأتي إن شاء الله تعالى ^(٤) .

قلتُ : الموضع الأول ما أشار إليه فيه من أن اللام للاستغراق صحيح ، وأما قوله : إنَّ « ضعيفاً » حال ، فهذا هو الصحيح في الإعراب ، وقيل غير هذا من الأعراب الضعيفة ^(٥) ، وهي حال لازمة ، والله أعلم .

[قوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ ... ﴾ [٣٦] ...] ^(٦) .

ذكرها في جمل الاعتراض لما أن ذكر الفرق بينها وبين الحالية ^(٧) ، وذكر من ذلك أن الحالية لا تقع إلا خيرية ، وذكرَ وَهَمَ بعضهم في قوله :
أَطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ ^(٨) *

وأجاز في البيت أن تكون فتحة الراء للتركيب ، وأصله مؤكّد بالنون ، وهو من عطف النهي على الأمر ^(٩) ، ومثّل بالآية ^(١٠) ، ...

(١) الكتاب ١٥٥/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٣/٢ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/١ ، والبيوط في شرح الجمل ٥١٤/١ ، والتصريح ٦٠٢/٢ .

(٢) قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ... ﴾ [الأنعام : ١١٤] .

(٣) المغني ص ٦٠٥ .

(٤) انظر ص ٤٢٥ من البحث .

(٥) منها : انتصابه على التمييز ، وقيل على إسقاط حرف الجرّ ، والتقدير : وقيل : مفعول ثانٍ على اعتبار أن « خلق » بمعنى (جعل) . البحر المحيط ٢٢٨/٣ ، والدر المصون ٦٧٤/٣ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) المغني ص ٥١٩ .

(٨) هذا صدر بيت من السريع ، يُنسبُ لبعض المولدين في التصريح ٦٧١/٢ ، وتماه :

⊙ فافقة الطالب أن يضجراً

وررد بلا نسبة على سبيل التمثيل في أوضح المسالك ١٠١/٢ ، والمجمع ٤٣/٤ ، والأشعري ٤٣١/١ .

(٩) المغني ص ٧٦٤ .

(١٠) (ج) « مثل الآية » .

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا...﴾ (١) الآية [٣٨] (٢).

ذكرها - رحمه الله - في حرف « الفاء » في الوجه الثاني من الوجه الثاني ، وأنّ الفاء تدخل في الجواب الإنشائي (٣) ، فذكر آياتٍ منها هذه ، انظره (٤).

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ...﴾ [٤٠] .

ذكرها في « ما » استطراداً لما تكلم على إفادة « إنما » الحصر ، وقدمنا ذلك (٥).

قال : وإِنَّمَا « إِنَّ » (للتوكيد) (٦) في الكلام نفياً كان أو إثباتاً ، فمثل النفي بالآية (٧).

قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ...﴾ [٤١] (٨).

ذكرها الشيخ في « كيف » (٩) . [وأنها تكون للاستفهام] (١٠) ، وأنها تكون خبراً عمّاً لا يُستغنى عنه ، مثل : « كيف زيد » ، وحالاً قبل ما يستغنى ، مثل : « كيف جاء زيد » ، قال الشيخ : (وعندي أنها تجيء في هذا النوع مفعولاً مطلقاً ، وأنّ منه : [قوله تعالى] (١١) : ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ (١٢) أي : أيُّ فعلٍ فعلَ ربُّك ؟ ولا يتّجه فيه أن يكون حالاً من الفاعل ، ومثله : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ الآية ، أي يصنعون ، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها ، وعن « إذا » كذا قيل .

(١) هذه الآية والتعليق عليها لم ترد في (ح) .

(٢) وبعدها : ﴿ فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ .

(٣) أي الإنشاء غير الطلبي ، وهو الذمّ في : ﴿ فَسَاءَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٢١٧ .

(٥) الجمع الغريب ل ٥٤ / أ .

(٦) في الأصل : « للإثبات » ، ولعلّ الصواب ما أثبت .

(٧) المغني ص ٤٠٦ .

(٨) وبعدها : ﴿ بِشَهِيدٍ... ﴾ .

(٩) المغني ص ٢٧١ .

(١٠) ما بين المعقوفين تنمة من (ح) .

(١١) زيادة يتميز بها النصّ .

(١٢) الفجر ، آية (٦) ، والفيل ، آية (١) .

قال الشيخ : (والأظهر أن يُقدَّر بين « كيف » ، و « إذا » ، وتقدَّر « إذا » خالية من معنى الشرط ...)^(١) .

قلتُ : أمَّا قوله : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ فظاهر ما ذكر فيها .

وأمَّا هذه الآية فذكر العرب فيها أوجهًا من الإعراب^(٢) ، أحدها : ما أشار إليه الشيخ ، وإنَّما قال : لا يصحَّ أن تكون حالاً من الفاعل ؛ لأنَّه لا يصحَّ في الباري أن يُقال فيه : على أيِّ حال ؛ لأنَّ ذلك من صفة الحادث .

وقوله : (يقدِّرون العامل مؤخرًا) ، إنَّما قدَّروا كذلك ؛ لأجل أنَّ الصِّدر لها ، وإنَّما اختار الشيخ أن يُقدَّر قبل « إذا » ؛ لأنَّنا إنَّما أخرنا العامل عن « كيف » ؛ لأجل الضرورة^(٣) ، فمهما أمكن موالاته لـ « كيف » فهو أولى ؛ لئلا يرتكب خروج عن الأصل من وجهين .

وإنَّما قال : (وتقدَّر إذا ظرفية) ؛ لأنَّه لا يصحُّ أن تكون شرطية في حالة هذا التقدير ؛ لأنَّ العامل فيها هو هذا الفعل المقدَّر ، والشرط لا يعمل فيه ما قبله .

فإن قلتُ : قد قيل بأنَّ العامل في « إذا » إنَّما هو « جئنا » فلا يتعيَّن ما أشار إليه الشيخ ، قيل : قد قال أبو حيَّان : هذا القول خطأ ، ولم يبيِّن خطأه^(٤) .

قلتُ : وبيانه أنَّ المضاف إليه لا يعمل في الذي قبله .

فإن قلتُ : لعلَّ هذا القائل يقول بأنَّها شرطية ، وقد نقلوا في الشرطية خلافًا في العامل فيها ، وردَّوا على من زعم أنَّ العامل فيها شرطها [بالإضافة في « إذا » ، وردَّ بهذا الردِّ ، بأنَّه إذا قلنا : إنَّ العامل فيها شرطها]^(٥) تكون غير مضافة .

(١) المغني ص ٢٧١ .

(٢) الدرّ المصون ٦٨٢/٣ .

(٣) المراد بالضرورة هنا أن « كَيْفَ » لها الصِّدارة ، فلا يتأتَّى تقدير العامل قبلها .

(٤) التَّخْطِئَةُ من ابن عطية لمكيٍّ ، انظر : المحرَّر الوجيز ١٢١/٤ ، والبحر ٢٥٢/٣ .

وهذا التقدير قال به النَّحَّاس قبل مكِّيٍّ ، انظر : إعراب القرآن ٤٥٦/١ .

واختار أبو حيَّان أن يكون العامل في « إذا » الفعل الذي بعدها . الارتشاف ١٤١١/٣ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

قُلْتُ: والصَّواب أن يستفسر القائل بأنَّ العامل « جئنا » ، فإن قال كما قال الشَّيخ هنا : بأنَّها ظرفية كان قوله باطلاً ، وإن قال شرطية فرمما يصحَّ قوله إلاَّ أنَّه ضعيف ، والله أعلم / (١) .

قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَأُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ إلى قوله : ﴿ جُنُبًا ﴾ [٤٣] .

ذكرها الشَّيخ في الجهة الأولى ، حيث تكلم على الموضع الثالث عشر منها (٢) ، فذكر آيتي الكهف (٣) ، وما يتعلَّق بهما ، ثمَّ أورد سؤالاً يتعلَّق بالفارسي ، وأنَّه يلزم أن يقول : بأنَّ الحال لا يتعدَّد بالإفراد والجملة قياساً على أصله في الخبر ، ثمَّ أنَّه ذكر أنَّ الآية هذه ليس فيها حجة لجواز مثل ذلك ؛ لأنَّ قوله : ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ عطف على الحال ، لا حال .

وذكرها الشَّيخ في الجُمْل الَّتِي لها محلٌّ مثلاً للجملة الحالية (٤) ، وذكرها في الجمل بعد المعارف (٥) فانظره .

وذكرها في الفرق بين الحال والتمييز ، وأنَّ الحال قد يتوقَّف عليها معنى الكلام مثل الآية (٦) .

وذكرها في الأشياء الَّتِي تحتاج إلى رابط ، وأنَّ من ذلك جملة الحال ، والرباط في الآية واو الضمير (٧) .

قُلْتُ: ما أشار إليه الشَّيخ في المواضع المذكورة جلياً ، واستدلَّ بالآية مَنْ جَوَّزَ عدم اشتراط الفهم في التَّكليف ، فقال : (لو لم يميز لَمَّا وضع) والتالي باطلٌ بنصِّ الآية [و] (٨) بيان الملازمة ظاهر .

والجواب من أوجه :

الأوَّل : أنَّ النَّهي إنما تسلَّط على الشَّرب عند إرادة الصَّلَاة عندما كان الخمر مُباحاً ، فهو من باب : (لا أرينك ههنا) (٩) ، و (لا تمت وأنت ظالم) .

(١) انظر : مبحث « إذا » في الارتشاف ١٤١١/٣ ، ١٨٦٥/٦ ، والمغني ص ١٢٠ ، والجنى الداني ص ٣٦٧ .

(٢) المغني ص ٦٩٣ .

(٣) قوله تعالى : ﴿ ... وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾ ، ﴿ قِيَمًا ... ﴾ [٢٠ ، ١] .

(٤) المغني ص ٥٣٦ .

(٥) المغني ص ٥٦٠ .

(٦) المغني ص ٦٠١ .

(٧) المغني ص ٦٥٦ .

(٨) زيادة يستقيم بها النص .

(٩) انظر : ارتشاف الضرب ١٨٥٨/٤ .

الثاني : أَنَّ السَّكَرَانَ أُطْلِقَ مجازاً على مبدأ السُّكْرِ .

قُلْتُ : وهذا لا يتمشى على أصل القرافي : إذا كانت الصِّفَةُ متعلِّقَ الحكم ، فَإِنَّهُ يزعم أَنَّهَا إِنَّمَا تُطْلَقُ حقيقة ، وجعل ذلك قاعدة مطَّردة^(١) .

وإن كان الشَّيْخُ ابن عرفة^(٢) ردَّ عليه في أصله ، وتأوَّل كلام ابن الحاجب ، فَإِنَّهُ قال : المراد بالسَّكَرَانَ « الثَّمَلُ »^(٣) ، وردَّ عليه من جهة اللَّغَةِ بأنَّ الثَّمَلَ هو الَّذِي بلغ غاية السُّكْرِ^(٤) .

قيل : ولا يصحَّ أَنَّ المراد به « النَّشْوَانُ » ؛ لأنَّ قوله : ﴿ حَتَّى تَعْلَمُوا ﴾ يردُّه ، فتأمَّل ذلك ، والله أعلم ، وانظر هنا كلام الطَّيْبِيِّ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا ... ﴾ الآية [٤٤]^(٦) .

ذكرها [الشَّيْخُ]^(٧) في الجملة الاعتراضية ، قال^(٨) : (وقد يُعْتَرَضُ بأكثر من جملتين ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ ... ﴾ الآية ، إِنَّ قُدْرَ ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ [٤٦] بيأنًا لـ ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيْبًا ﴾ ، وتخصيصًا لهم ؛ لأنَّ اللَّفْظَ عامٌّ لليهود والنَّصارى ، والمراد اليهود ، أو بيأنًا لـ ﴿ أَعْدَانَكُمْ ﴾ [٤٥] .

فالمُعْتَرَضُ به على هذا التقدير جملتان ، وعلى الأولى ثلاث ، وهي والله أعلم : ﴿ وَكَهَى بِاللَّهِ ﴾ مرتين ، وأما ﴿ يَسْتَرْوْنَ ﴾ فهي تفسير لمقدَّر ، إذ المعنى : (ألم ترى إلى قضية^(٩) الَّذِينَ أُوتُوا

(١) انظر : نفائس الأصول ٩/٣ ، والعقد المنظوم ٣٩٠/٢ .

(٢) سبق التعريف به ص ١٢ .

(٣) في اللسان (ثمل) : الثَّمَلُ : الَّذِي أخذ منه الشَّرَابُ والسُّكْرُ .

(٤) انتهى الوصول والأمل ص ٤٤ ، ٤٥ ، وانظر رفع الحاجب ٦١/٢ .

(٥) سبق التعريف به .

(٦) وبعدها : ﴿ مِنَ الْكُفَّارِ يَسْتَرْوْنَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴾ ، ﴿ وَاللَّهُ أَغْلَمُ بِأَعْدَانِكُمْ وَكَهَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَهَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ . مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ... ﴾ [الآيات ٤٤ - ٤٦] .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٨) المغني ص ٥١٤ .

(٩) في (ج) « قصة » .

نصيباً) ، قال : وإن عُلِّقت « من » بـ « نصيراً » مثل : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾^(١) ، أو بخبر محذوف على أَنَّ ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ صفة لمبتدأ محذوف ، أي : (قَوْمٌ يُحَرِّفُونَ) كقولهم : (مَنْ ظَعَنَ وَمَنْ أَقَامَ)^(٢) . أي : (مَنْ فَرَّقَ) ، فلا اعتراض .

قالوا : وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة^(٣) ، ثم ذكر اعتراض ابن مالك عليه بآية النحل^(٤) ، ثم ردَّ عليه الشيخ بما يأتي إن شاء الله ...^(٥) .

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ : (إن قُدِّرَا ...) [إلى آخره] .

إنما ذكره ؛ لأنه شرط في الاعتراض على مذهب النحويين^(٦) .

وأما على مذهب بعض أهل البيان ، فلا يمتنع الاعتراض أن يكون آخر الكلام .

قوله : (... كقولهم : مَنْ ظَعَنَ ...)^(٧) .

أشار بذلك إلى شروط حذف الموصوف كما هو معلوم^(٨) ، وهذا الإعراب الأخير يتعين على مذهب أبي علي ، وقد نُقِلَ عنه ، وعن سيويه^(٩) في الآية .

تنبيه :

ما نقله أبو حيان هنا في « كَفَى » أنها بمعنى « اكتف » للأمر ، وأنَّ « الباء » زائدة في المفعول^(١٠) هو مختار ابن هشام^(١١) ، واستدلَّ على ذلك ، وأطال في المسألة ، وسيأتي إن شاء الله

(١) الأنبياء ، آية (٧٧) .

(٢) انظر هذا القول في المقرب ٢٢٧/١ ، وارتشاف الضرب ١٩٣٩/٤ ، والتصريح ٤٩٩/٣ .

(٣) انظر رأي أبي علي في الشيرازيات ، والعسكريات ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٤ .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ... ﴾ [آية : ٤٣ ، ٤٤] .

(٥) المغني ص ٥١٤ .

(٦) انظر : الكشف ٥٣٠/١ ، ٩٨/٢ ، والفريد ٧٤٢/١ ، والبحر ٢٦١/٣ .

(٧) سبق تخريجه في بداية المسألة .

(٨) انظر هذه الشروط في المساعد ٤٢٠/٢ ، والتصريح ٤٩٨/٣ .

(٩) الكتاب ٣٤٦/٢ ، وانظر البحر ٢٦٢/٣ .

(١٠) البحر ٢٦٢/٣ .

(١١) المغني ص ١٤٤ . ونسبه ابن هشام للزجاج ، والذي في معاني القرآن قوله : (... الباء في موضع رفع مع الاسم ، المعنى كفى الله شهيداً ...) معاني القرآن ١٥١/٣ .

عند قوله : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ شَيْدًا ﴾ ^(١) في الآية التي ذكرها ، انظر « الباء » الزائدة ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بَمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ ... ﴾ الآية [٤٧] .

ذكرها الشيخ في الباب الثالث لما تكلم على ما لا يتعلق من حروف الجر ^(٣) ، وقد ذكرنا ذلك في سورة البقرة عند قوله : ﴿ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ فراجع ^(٤) ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا ... ﴾ [٥٨] ^(٥) .

الآية ذكرها الشيخ في « الميم » لما تكلم على « ما » النكرة الموصوفة ، قال بعد : (وقد قيل في الآية : أنَّ المعنى : « نعم هو شيئاً يعظكم به » و « ما » نكرة تامة تميز ^(٦) ، والجملة صفة ، والفاعل ضمير مستتر ، وقيل : « ما » معرفة موصولة فاعل ^(٧) ، والجملة صلة / وقيل غير ذلك ...) ^(٨) .

قلتُ : هذه المسألة فيها عشرة أقوال ، قد تقدّم لنا في البقرة التنبيه عليها ^(٩) ، وأكثرها لا يخلو ^(١٠) من ضعف ، أما الأول : فلأنَّ « ما » مبهمة لا يصحَّ ^(١١) التفسير بها .

وأما الثاني : فلأنَّ فاعل « نِعَمَ » و « بئس » لا يصحَّ أن يكون موصولاً ؛ لأنَّ الموصول لا يصحَّ نصبه على التمييز ، وقد قالوا في فاعلها : إنه يصحَّ نصبه على التمييز بعد زوال اللام ^(١٢) ، وما ذكره

(١) وردت هذه الآية كثيراً في القرآن ، منها في سورة النساء ، آية (٧٩ ، ١٦٦) ، وسورة الفتح ، آية (٢٨) ...

(٢) المغني ص ١٤٤ .

(٣) لم يستشهد ابن هشام بهذه الآية في هذا الموضع ، وإنما استشهد بآية البقرة : [٩١] .

(٤) الجمع الغريب ل ٣٥ ب .

(٥) بعدها : ﴿ يَعْظُمُ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ .

(٦) هذا الرأي يُنسَبُ للأخفش ، انظر : الارتشاف ٢٠٤٥/٤ ، والأشْمُونِي ٣٥/٣ ، والتصريح ٤١٥/٣ .

(٧) نُقِلَ هذا عن الفارسي ، وهو في البغداديات ص ٢٥٢ ، وانظر : التصريح ٤١٦/٣ .

(٨) المغني ص ٣٩١ .

(٩) عند الحديث عن الآية رقم ٢٧١ . الجمع الغريب (ح) ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

وانظر بسط هذه الأقوال في الارتشاف ٢٠٤٤ ، ٢٠٤٥ .

(١٠) في الأصل « تخلو » بالتاء .

(١١) في (ج) « يصح » بحذف « لا » . والمعنى لا يستقيم بحذفها ، وقد علّلوا جواز مجيء التمييز بها مع شدة إبهامها لاختصاصها بالنعت . انظر : شرح الجمل ٦٠١/١ ، ٦٠٧ .

(١٢) لعلَّ الشيخ يميل إلى الرأي القائل : بأنَّ ما بعد (نعم وبئس) كالشيء الواحد ؛ لا موضع لها من الإعراب . والله أعلم . انظر : معاني القرآن للفراء ٥٧/١ ، والارتشاف ٢٠٤٤/٤ ، والجنى الداني ص ٣٣٨ .

الشَّيْخ من إثبات النكرة الموصوفة في قسم « ما » ^(١) قد نازع فيه أبو حيان ^(٢) على ما نقل الشَّيْخ في الجزء الثاني ، وقد تقدّم التنبيه عليه .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ... ﴾ ^(٣) [٦٥] .

ذكرها في « لا » الزائدة لما تكلم على « لا » القسم ، وذكر أنَّ « لا » فيها توطئة وتمهيد لنفي الجواب ، مثل هذه ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ... ﴾ [٦٦] .

ذكرها - رحمه الله - في حرف « إلّا » في الاستثناء بها ، وذكر فيها كلام البصريين والكوفيين ، انظره ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ... ﴾ [٦٦] .

ذكرها في « لو » لما تكلم على ورود « أنَّ » بعدها ، وذكر الخلاف المعلوم ^(٦) ، وقدمناه في البقرة ^(٧) .

وتحرير الوجه الذي اعترض عليه أنها موصولة وهي المخصوص ، وما أخرى تميز محذوف ، التقدير : نَعَمْ شَيْئًا الَّذِي صَنَعْتَهُ ، وهو قول آخر للقرّاء . والله أعلم .

انظر : معاني القرآن للقرّاء ٥٧/١ ، والارتشاف ٢٠٤٥/٤ .

(١) المغني ص ٣٩١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٣٢٤/٢ ، ونصّه : (فما نكرة تامة ليست موصوفة ولا موصولة) .

(٣) في (ح) ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ... ﴾ فقط .

(٤) المغني ص ٣٢٩ .

(٥) المغني ص ٩٨ ، ٢١٠ ، ٧١٥ .

ولم يرد الحديث عن هذه الآية في (ح) .

(٦) المغني ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

وانظر هذه الأقوال في ارتشاف الضرب ١٥٠٨/٣ ، والدر المصون ٢٢/٤ ، والاستغناء في الاستثناء ص ١٧٩ ، والتّصريح ٥٥٢/٢ .

(٧) ١/٣٧٧ .

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ قَهْرًا﴾ [٥٣] ^(١).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «إذن» ^(٢).

قال: (تنبيه:

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت بعد الواو أو الفاء جاز فيها وجهان: نحو ﴿وَإِذْنٌ لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ^(٣)، و ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ قَهْرًا﴾ ^(٤). قال: قُريء شاذًا بالنصب في الآيتين ^(٥)، قال: والتحقيق أنه إذا قيل: (إن تَزُرُنِي أَزُرْكَ، وإذا أَحْسَنَ إِلَيْكَ) فإن قُدِّرَت العطف على الجواب جَزَمَت، وبطل عمل «إذن» لوقوعها حشوًا.

أو على الجملةتين جميعًا جاز الرفع والنصب؛ لتَقَدُّم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأنَّ ما بعدها مستأنف ^(٦)، أو لأنَّ المعطوف على الأوَّل أوَّل. مثال ذلك: «زيدٌ يَقُومُ وإذن أحسن إليك».

إن عطف على الفعلية رفعت، أو على الإسمية فالمذهبان ^(٧).

قلت: من جملة شروط «إذن» الناصبة أن تكون مصدرية، ولهذا قُسِّمَت ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه النصب، وقسم يجب فيه الرفع، وقسم يجوز فيه الوجهان، والرفع أولى، وتمثيلها ظاهر في محله، وتحقيق الشيخ هنا حسن جار على القواعد.

تنبيه:

أبو حيَّان هنا لم يذكر من أحكام «إذن» غير أنَّ النون فيها أصلية، ولهذا تكتب بالنون ^(٨)، ونُقِلَ عن الفراء أنها تكتب بالالف ^(٩).

(١) هذه الآية مكانها بعد آية [٤٧]، إلا أنها وردت في الجمع الغريب على هذا الترتيب.

(٢) في (ج) «إذا».

(٣) الإسراء، آية (٧٦).

(٤) في (ج) بحذف «نقيرا».

(٥) تُنسب هذه القراءة لابن مسعود. انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١، والكشاف ٥٣٤/١، ونسبها أبو حيَّان لابن مسعود وابن عباس. انظر: البحر ٢٧٣/٣.

(٦) في (ج) «مستأنفا» بالنصب، وهو وهم من الناسخ.

(٧) المغني ص ٣٢.

(٨) البحر المحيط ٢٧٣/٣، وفصل القول فيها في ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤.

(٩) ينسب هذا للمازني. انظر: رصف المباني ص ١٥٥، والجنى الداني ص ٣٦٦.

قُلْتُ: أمّا أحكامها فكثيرة ، من جملة ذلك : هل هي مركبة أو بسيطة ، وهل هي اسمية أو حرفية ، وهل النصب بها أو بأن مقدرة ؟

قولان في كلّ صورة ، وكذلك هل معناها الجواب والجزاء دائماً ، أو قد تتمحّض للجواب وحده ؟ قولان ، وغير ذلك من المسائل ، وتحقيق النقل هنا وعزوه ودليله يطول ^(١) .

وأما قوله : وأنها تكتب بالنون فخلاف طريق الجمهور ، كذا نقل ابن هشام ، فإنه حصّل ثلاثة أقوال ، ثالثها للفرّاء : (إن عملت كبت بالألف ، وإلاً فبالنون ؛ للفرق بينها وبين « إذا » هذا نقل ابن هشام ، وأجرى على ذلك الخلاف في الوقف عليها هل يوقف بالألف أو بالنون .

قُلْتُ : والقول الثالث الذي نقل الشيخ نقل غيره عكسه ، وكذلك أيضاً النقل [فيه] ^(٢) اضطراب عن المازني حتّى استشكل كلامه ، فإنه نقل عنه أنها تكتب بالنون ، ونقل عنه أنه إذا وقف عليها يوقف بالألف ، وبالجمله فانظر كلام ابن عصفور مع كلام ابن هشام مع كلام المرادي مع كلام أبي حيّان ، فإنك تجد اختلافاً بين الجميع في النقل ، ولولا الطول لجلبنا نصّ كلّ شخص وعرفنا وجهه ، فانظر أنت ذلك ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ ﴾ [٧٢] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في موضعين : الأوّل : في فصل « لما » لما تكلم على آية هود ^(٤) ، استطرد الكلام على هذه الآية ، وأتى بها دليلاً على صحّة وصل الموصول بجملة القسم ؛ لأنها صح بها الصّفة في هذه الآية فانظره ^(٥) .

(١) انظر : بسط هذه الآراء في الكتاب ١٢/٣ ، والمقتضب ١٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢ ، ووصف المباني ص ١٥١ ، والارتشاف ١٦٥٠/٤ ، والجنى الداني ص ٣٦١ .

(٢) زيادة يلسم بها النصّ .

(٣) تعليل هذه الأقوال كالاتي :

(أ) علّة من كتبها بالألف في الحالتين شبهها بالأسماء المنقوصة ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، فصارت كالتنوين .

(ب) وعلّة من فرّق بين كونها عاملة ، فتكتب بالنون تشبيهاً بـ (عن) ، و (أن) ، وكونها غير عاملة تشبيهاً بالأسماء

المنقوصة مثل : (يداً) و (دماً) . انظر : شرح الجمل ١٧٠/٢ ، ووصف المباني ص ١٥٦ .

واختار المالقي كتابتها بالنون إن وصلت في الكلام ؛ عملت أو لم تعمل .

وإذا وقف عليها كتبت بالألف . وصف المباني ص ١٥٦ .

ولعلّ الرّاجح ما نسب للفرّاء .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ لَأَيُوقِفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [آية : ١١١] .

(٥) المغني ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .

الثاني: في جملة جواب القسم ، لما نقل كلام ثعلب ^(١) ، ونقل عن بعضهم أنَّ جملة القسم لا يصح أن تكون صلة ، ثم بعد ذلك قال : (وزعم ابنُ عصفور : أنَّ السَّماع قد جاء / بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها في قوله ﴿ وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَوْفَيْنَهُمْ ﴾ ^(٢) . قال : ف « ما » موصولة لا زائدة ، وإلا لزم دخول اللام على اللام ^(٣) .

وليس بشيء ؛ لأنَّ امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي ، فإذا حصل الفاصل زال ذلك القبح ، ولو كان زائداً ، بدليل زيادة الألف في « أَذْهَبَان » . قال : وكان الصواب أن يستدلَّ بقوله ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُطِئَنَّ ﴾ ، ثمَّ أورد سؤالاً باحتمالهما التكررة الموصوفة ^(٤) ، وأجاب بأنه قدر مشترك بين الآيتين .

قال على أنه لا يقدح ذلك ؛ لأنَّ كُلَّ جملة صَحَّتْ صفة صَحَّتْ صلة ، فالدليل ثابت ، ثمَّ أورد سؤالاً في سرِّ ذلك مع أنَّ جملة القسم إنشاء ، وأجاب بأنها غير مقصودة ، وإنما المقصود جملة الجواب ، ولم يؤت بجملة القسم إلا للتأكيد لا للتأسيس ^(٥) .

فإن قلتَ : ما نقل الشيخ عن بعضهم أنه يمنع وصل الموصول بجملة القسم وجوابه ، ظاهره ، لا يجوز مطلقاً ، والذي نقل أبو حيان عن بعض القدماء إنما ذلك إذا لم يكن في جملة القسم ضمير ^(٦) ، يؤيد ذلك سياق كلامه ^(٧) ؛ فإنه إنما نقل هذا القول استطراداً بعد نقله كلام ثعلب في منع الإخبار بالقسم ، فذكر تأويلاً وضعفه ، ثم ذكر الثاني وهو عدم اشتغال القسم على ضمير ، ثم قال : ولهذا قال بعضهم : إنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم ، فهذا الكلام كما رأيت يدل على أنَّ النقل إنما هو إذا لم يكن ضمير ، فتأمله .

(١) وكذا نسبه إليه أبو حيان في البحر ٢٩٠/١ ، ونسب المنع ابن مالك لابن السراج . انظر شرح الكافية ٢٨٧/١ ، ولم أتمكن من الوقوف عليه في الأصول .

(٢) هود ، آية (١١١) .

(٣) شرح الجمل ١٨٢/١ .

(٤) في (ج) « والموصوفة » بزيادة الواو .

(٥) المغني ص ٥٣٠ ، ٥٣١ ، وذكرها أيضاً في حذف الموصوف ص ٨١٨ .

(٦) البحر المحيط ص ٢٩١ .

(٧) هنا اضطراب في النص إذ أنَّ ما أثبت من الأصل (ل ٨٤) وفي (ج) : (... عائد على الموصول خلافه ، قلت : ما نقله الشيخ هنا يُقيد بما إذا لم يكن في الجملة ضمير ، يؤيد ذلك سياق كلامه) (ح) ص ١٤١ .

وما نقله الشيخ عن ابن عصفور إشار إليه أبو حيان ، إلا أنه لم يعزه .

وردُّ الشيخ ظاهر على ابن عصفور ، وأبو حيان ذكر عن بعضهم أنَّ الآية رادة على من زعم عدم جواز وصل الموصول بالجملة القسمية إذا لم يذكر في جملة القسم ضمير مثل قولنا : (جاء الذي أُقسِمُ بالله لقد قام أبوه) .

قال أبو حيان : وليس في الآية ردُّ ؛ لاحتمال أن يُقدَّر في جملة القسم المقدرة ضمير يعودُ على الموصول ^(١) .

قلتُ : وهذا ردُّ ضعيف ، والصواب ردُّ الشيخ ابن هشام في هذا الفصل ، وهو أن يُقال : المعبر إنما هو ضمير جملة الجواب ؛ لأنها هي المقصودة بالذات ، والأخرى مؤكدة لها ، وهو الذي ختم به كلامه ، وما أورده الشيخ من سؤال وجواب على الآية بين ^(٢) .

ولما أن تكلم التفازاني على وصف النكرة بالجملة ، وبين أن إطلاق النكرة على الجملة مجاز من جهة سبك المفرد من الجملة ، واشترط في هذه الجملة أن تكون خبرية ، كما اشترط في الصلة ، وعُلِّل ذلك بما حاصله : أنَّ الصلة والصفة لا بُدَّ من تقدّم العلم بهما عند السامع ، ولا يتقرَّر ذلك في الإنشاء إلا بقول مقدَّر ، أورد سؤالاً على ذلك ^(٣) ، فإنَّ الزَّخْشَرِيَّ أجاز في هذه الآية ما ذكر الشيخ [عنه] ^(٤) ، وأجاب بما أجاب به الشيخ هنا ، ثمَّ أورد سؤالاً على الزَّخْشَرِيَّ أيضاً ، وهو : أنَّ ظاهر كلامه أنَّ اشتراط العلم إنما هو في الصلة لا في الصفة ، يفهم ذلك من سؤاله وجوابه في قوله تعالى : ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ ^(٥) مع آية البقرة ^(٦) ، فإنه قال : (إنَّ الصلة ^(٧) يجب أن تكون معلومة للمخاطب ، فلذا جيء بالموصول ؛ لأنهم سمعوا آية التحريم قبل) ، وأجاب التفازاني عن هذا : (بأنَّ الخطاب في التحريم للمؤمنين وهم عالمون بتلك الصفة ، والكفار سمعوا ذلك ثمَّ خاطبوا

(١) البحر المحيط ٢/٣ ، وعلل الهمداني ذلك بأنَّ ما يحتمل وجهين لا حجة فيه على تعيين أحدهما . انظر الفريد ١/٧٥٩ .

(٢) في (ج) « من النكرة » .

(٣) المطول ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) التحريم ، آية (٦) .

(٦) لعله يقصد قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ... ﴾ [الآية : ٢٤] .

(٧) في (ج) « إن العلة » .

بما عرفوه في البقرة ... (١).

قُلْتُ: وهو كلام حسن، إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِشْكَالًا (٢) مع ما قَدَّمْنَا قَبْلَ فِي صِلَةِ الْمَوْصُولِ، وَلَوْلَا الطَّوْلُ جَلْبَنَاهُ، وَلَعَلَّ يَأْتِي مِنْ ذَلِكَ مَا يَنَاسِبُهُ (٣).

قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ...﴾ [٧٣] (٤).

ذكرها الشيخ في حرف الياء لما أَنَّ تَكَلَّمَ عَلَى «يا» وَأَنَّهَا تَكُونُ لِلنَّدَاءِ، وَأَنَّهَا قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْحَرْفِ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ الْآيَةِ، وَقَوْلُهُ ~~الطَّوْلُ~~: «يَا رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٥).
فَقِيلَ: هِيَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِلنَّدَاءِ، وَالْمَنَادَى مَحذُوفٌ، وَقِيلَ: هِيَ لِلتَّنْبِيهِ (٦).

وذكرها / في «لعلَّ رادًّا بها على الحريري في زعمه أَنَّ «لعلَّ» لا يكون خبرها ماضيًا، قال: وليت مثل «لعلَّ» (٧) ...، انظره.

[قُلْتُ] (٨): ما أشار إليه في الموضع الأوَّل ظاهر، وقد ذكر في هذا الفصل أَنَّهُ لَا يُنَادِي اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِـ «يا».

والخلاف الَّذِي نَقَلَ فِي يَا فِي هَذَا الْفَصْلِ مَعْلُومٌ أَيْضًا، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ، وَتَأَمَّلْ مَا نَقَلَ التَّفْتَازَانِي هُنَا مِنْ أَنَّ (٩) الْبَعِيدَ يَجُوزُ نِدَاؤُهُ بِمَا لِلْقَرِيبِ، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى خِلَافِهِ (١٠).

(١) المطول ص ٢٤٠، وانظر الكشف ٥٤١/١.

(٢) في (ج) «إشكال» بالرفع.

(٣) انظر بسط هذه المسألة في معاني القرآن للفرّاء ٢٧٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٠/١، والكشاف ٥٤١/١، والفريد ٧٥٨/١، والبحر المحيط ٢٩٠/٣، والتصريح ٤٦٠/١، والجمع ٢٩٦/١.

(٤) وبعدها: ﴿مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العلم، برقم ١١٥، ج ١/٥٤، ومالك في الموطأ، في كتاب اللباس ٩١٣/٢.

(٦) المغني ص ٤٨٨.

(٧) المغني ص ٣٨١، وانظر درة الغواص ص ٧٠.

وذكرها عند الحديث عن مجيء «لو» للتمني ص ٣٥١.

(٨) ما بين المعقوفين تنمة من (ج).

(٩) «من أَنَّ» سقط في (ج).

(١٠) انظر: شرح الكافية ١٢٨٩/٣، والتصريح ٨/٤.

واحذر مما وقع هنا للتفتازاني في قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ﴾ ^(١) ... ^(٢) ، فإنه كلام قريب من الكفر ، نعوذ بالله من زلة العالم .

والصواب أن يُقال : إنما أتى بها في : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ لبعد ما بين منزلة الرّبوبيّة والبشريّة ، وهو أولى مما ذكر ، وقريب مما قلناه ^(٣) ، أشاروا إليه في سرّ ^(٤) قول العبد : « يا الله » وهو على العكس مما أشرنا إليه ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ ... رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ^(٥) ... ﴾ الآية [٧٥] ^(٦) .

ذكرها في الباب السادس في التحذير ، فذكر أموراً .

ثم قال : (الثالث : قولهم : إِنَّ النَّعْتَ يَتَّبِعُ الْمَنَعَاتِ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ .

فأما السببي فإنما يتبع في اثنين من خمسة : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتذكير . وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل ، تقول : (مررتُ برجلين قائم أبواهما) ، و (برجال قائم أبواؤهم) ، و (بامرأة قائم أبوها) .

ثم قال : وإنما يقول بخلاف ذلك من يقول : (أكلوني البراغيث) ^(٧) ، وفي التنزيل الآية المذكورة .

(١) المائدة ، آية (٦٧) .

(٢) المطول ص ٤٣١ ، وفيه : (وأما « يا » فقليل : حقيقة في القريب والبعيد ، ... وقيل : للبعد ، واستعمالها في القريب إما لاستقصار الداعي نفسه ، ... وإما للتنبه على عظم الأمر وعلو شأنه ، وأن المخاطب مع تهالكه على الامتثال كأنه غافل عنه بعيد نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ﴾ .

(٣) في (ج) « ... مما قلت ... » .

(٤) في (ج) « في سر » .

(٥) القرية « سقط في (ج) .

(٦) وبعدها : ﴿ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ .

(٧) انظر : الكتاب ١٩/١ ، ٤١/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٢/١ ، وأما ابن الشَّحْرِي ٢٠٠/١ ، ٤٢٦/٢ ، والبسيط لابن أبي الرِّبِّيع ٢٦٩/١ ، وابن يعيش ٨٧/٣ ، والتصريح ٥٢٥/١ ، ١٢١/٣ .

ثُمَّ قَالَ : (غير أَنَّ الصِّفَةَ الرَّافِعَةَ للجمع يجوز فيها في الفصحح أن تُفَرَّدَ وأن تَكْسَرَ ، وهو راجح ^(١) على الأصحَّ كقوله :

بَكَرَتْ عَلَيْهِ بُكَرَةً ، فَوَجَدْتُهُ * قَعُودًا ، لديه بالصَّريِّم ، عَوَازِلُهُ ^(٢)

قال : وصحَّ الاستشهاد بالبيت لأنَّ هذا الحكم ثابت أيضًا للخير والحال ... ^(٣) .

قُلْتُ : ما ذكره الشَّيْخُ ظاهر ؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا رفع مثنى أو مجموعًا فقد شابه الفعل ، فلا بُدَّ من إفراده ، إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ إِبْرَازَ العلامة مع اسم الفاعل أخفَّ منها في الفعل ؛ لأنَّ هذه العلامة في اسم الفاعل ليست بفاعلة ، وسرَّ ما ذكر في الجمع المكسَّر جليًّا لا يَخْفَى عليك .

قوله تعالى : ﴿ أَتَيْنَا تَكُونُوا ... ﴾ الآية [٧٨] ^(٤) .

ذكرها الشَّيْخُ - رحمه الله - في الثَّانِي عشر من الجهة الثَّانِيَةِ ، في مراعاة المعنى دون الصَّنَاعَةِ ^(٥) لَمَّا أَنْ قَالَ : (قول الزَّمْخَشَرِيِّ في : ﴿ ... أَتَيْنَا تَكُونُوا ... ﴾ الآية ، في قراءة من رفع ﴿ يُدْرِكُكُمْ ﴾ ^(٦) أَنَّهُ يجوز كون الشَّرْطِ متصلاً بما قبله ، أي : ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً . أَتَيْنَا تَكُونُوا ﴾ [٧٨ ، ٧٧] يعني ليكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله ، ثُمَّ يَتَدَيء :

(١) المغني ص ٨٥٥ .

(٢) البيت من الطَّوِيل ، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٥٦ ، وروايته :

بكرت عليه ، غدوة ، فرأيت .

وجاء منسوباً له في الأضداد ص ٨٥ ، وروايته :

غدوت عليه غدوة فوجدته .

وانظر اللسان (صرم) ، وروايته :

... ، ... فتركته .

وشرح شواهد المغني ٩٤٠/٢ . وشرح أبيات مغني اللبيب ١١/٨ ، والمعجم المفصل ٦٨٩/٢ .

(٣) المغني ص ٨٥٥ .

(٤) وبعدها : ﴿ يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ .

(٥) المغني ص ٧٠٥ .

(٦) تُنسَبُ هذه القراءة لـ « طلحة » بن سليمان ، انظر : المحتسب ١٩٣/١ ، والبحر المحيط ٢٩٩/٣ .

وبلا نسبة في الكشف ٥٤٤/١ ، والتبيان ٣٧٤/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٩٦/١ .

﴿... يُذَرِّكُكُمْ الْمَوْتَ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ...﴾ [٧٨] ... (١).

قال الشيخ : (وهذا مردود بأن سيويوه وغيره من الأئمة نصّوا (٢) على أنه لا يُحذفُ الجواب إلاَّ وفعلُ الشرط ماضٍ ، تقول : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ » ، ولا تقول : « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلُ » إلاَّ في الشعر (٣) .

قال : وأمّا قول أبي بكر في كتاب الأصول (٤) : « إِنَّهُ يُقَالُ : « آتِيكَ إِنْ تَأْتِي » (٥) فنقله من كُتب الكوفيين (٦) ، وهم يميزون ذلك ، لا على الحذف ، بل على أنَّ المُتَقَدِّم هو الجواب ، وهو خطأ عند أصحابنا ؛ لأنَّ الشرط له الصِّدر .

وذكرها في الميم لما أن تكلّم على زيادة « ما » بعد الجازم مثل الآية (٧) .

وذكرها أيضاً في المثال السّابع من الجهة الرَّابِعة (٨) لما أن تكلّم على قوله : ﴿وَأِنْ تَصَبَّرُوا﴾ (٩) الآية ، وتكلّم على ﴿... وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ...﴾ (١٠) الآية .

ونقل عن الزّخشيّ أنّه امتنع من رفع الجواب مع مضيّ [فعل] (١١) الشرط (١٢) ، مع أنّه أجاز ذلك في هذه الآية في قراءةٍ شاذّة ، انظره .

(١) الكشاف ١/٥٤٤ ، ٥٤٥ .

(٢) في (ج) « نص » والصواب ما أثبت .

(٣) لعلّه المفهوم من كلام سيويوه ٦٣/٣ فما بعدها . وانظر المقتضب ٦٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٨/٣ ، والبحر ٣/٣٠٠ ، والتّصريح ٤/٣٩٤ ، والجمع ٤/٣٣٤ .

(٤) الأصول ١٦١/٢ .

(٥) في (ج) « إِنْ تَأْتِي » .

(٦) انظر رأي الكوفيين في الجمع ٤/٣٣٤ .

(٧) المغني ص ٤١٣ .

(٨) المغني ص ٧١٨ .

(٩) آل عمران ، آية (١٢٠) .

(١٠) آل عمران ، آية (٣٠) .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٢) الكشاف ١/٤٢٣ .

وذكرها في زيادة « لا » لما أن قال بأنها ^(١) لا تُزَادُ أَوَّلًا ، وإنما تُزَادُ وَسَطًا كما زِيدَتْ « ما » في الآية ^(٢) .

قُلْتُ : أمّا حذف الجواب في الآية من غير تأويل فقد أحازه ابن جني ^(٣) ، وردّ عليه بمثل ما ردّ الشيخ ^(٤) .

وأمّا الزّخشي / فوق له هذا الذي ذكره ^(٥) الشيخ ، وردّ عليه بمثل ^(٦) ردّ الشيخ ^(٧) ، وذكر وجهًا آخر : زعم أنّ المضارع كأنّ الماضي حلّ محله ، فيكون تمّا روعي فيه المعنى ، واستطرد هنا العطف على التّوهم ، وردّ عليه أبو حيّان بمثل ما ردّ به الشيخ هنا ^(٨) ، وردّ المختصر ذلك : بأنّ المضارع هنا قد تنزّل منزلة الماضي ^(٩) .

قُلْتُ : والظاهر أنّ ردّ أبي حيّان مُتمكّن ، وما وقع الردّ به ؛ الأصل عدمه .

فإنّ قُلْتُ : الشيخ - رحمه الله - ما باله ذكر أحد وجهي الزّخشي ، ولم يذكر الآخر ؟

فظاهره أنّ الآخر جارٍ على الصّناعة ، فكأنّه وافق المختصر .

قُلْتُ : لا يتعيّن موافقته للمختصر ؛ لأنّ الشيخ إنّما ذكر هنا ما روعي فيه المعنى وترك الصّناعة ، والزّخشي في هذا الوجه كأنّه حافظ على الصّناعة ؛ لأجل تأويله . غايته أنّ تأويله غير صحيح .

فإنّ قُلْتُ : لعلّ التأويل الذي ذكر الزّخشي يجري في ^(١٠) وجهين ، وإنّما غاير الوجهين من جهة اتصال الشرط بما قبله ، أو عدم اتصاله ^(١١) .

(١) في (ج) « أنّها » بإسقاط الباء .

(٢) المغني ص ٣٢٩ .

(٣) المحتسب ١/١٩٣ .

(٤) انظر : البحر ٣/٢٩٩ .

(٥) في (ج) « ذكر » بحذف الهاء .

(٦) في (ج) « بما ردّ » .

(٧) البحر المحيط ٣/٢٩٩ ، والدر المصون ٤/٤٣ .

(٨) المغني ص ٧٠٥ ، والبحر ٣/٢٩٩ .

(٩) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٨٣ ب .

(١٠) في (ج) « فيه » مكان « في » .

(١١) لعله يقصد قول الزّخشي : (... ويجوز أن يتصل بقوله : ﴿ وَلَا تَقْلَمُونَ قِيلًا ﴾ [٧٧] .

قُلْتُ: لا يصحُّ ذلك ؛ لأنه إذا كان متصلاً بما قبله فَيُعَدُّ فيه التَّأْوِيلُ أبعد من الأوَّل ، وباقي كلام الشيخ بين .

قوله تعالى : ﴿... وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ ...﴾ [٧٨] .

ذكرها مثلاً لحذف جملة الجواب ، أي : (لأدرككم الموت) . انظره ^(١) .

قوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ بِاللَّهِ شَهِيدًا ...﴾ [٧٩] .

ذكرها مثلاً لما لا يتعلّق من الحروف الزوائد ؛ لأنّ الزائد إنّما دخل تقوية ^(٢) ، وقد تقدّم الكلام على نظيره في البقرة عند قوله : ﴿مُصَدِّقًا﴾ ^(٣) .

* [...،...،...] ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ...﴾ . الآية [٨٧] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إلى » لما أن قال : الخامس : موافقة « في » كقوله :

فلا ^(٥) تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي * إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ ^(٦)

ثم قال : قال ابن مالك : (ويمكن أن يكون منه قوله : ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ الآية) ^(٧) ، ثم ^(٨)

وقد ردّ هذا التوجيه عليه أبو حيّان في البحر ٣/٣٠٠ .

إلا أنّ صاحب الدرّ المصون استحسّنه ، والتمس له وجهاً ، وانظر الدرّ المصون ٤/٤٥٠ .

(١) المغني ص ٨٤٩ ، ٨٥٠ .

(٢) المغني ص ٥٧٥ .

(٣) آية (٩١) . وانظر الجمع الغريب ل ٣٥/ب .

(٤) في المغني ص ٣٦٠ قوله تعالى : ﴿... وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ...﴾ [٨٢] ، ولم ترد في الجمع الغريب .

ومثلها قوله تعالى : ﴿... أَذْأَعْوَابِهِ ...﴾ [٨٣] . المغني ص ٦٧٦ ، ٧٠٢ .

(٥) في (ج) « لا تتركني » بحذف الفاء .

(٦) البيت من الطويل ، للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٧٣ ، وانظر آمالي ابن الشجري ٢/٦٠٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٣٥ ، والجنى

الداني ص ٣٨٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٢٣ . وروي بجرّ « القار » بدل من الضمير ولا قلب .

(٧) شرح التسهيل ٣/١٤٣ .

(٨) « ثم » سقط في (ج) .

قال : وتأول بعضهم البيت على تعلق « إلى » بمحذوف ، أي : مطلي [بالقار] ^(١) مضافاً إلى الناس ، فحذف ، وقلب الكلام ^(٢) .

قال : وقال ابن عصفور : (هو على تضمين « مطلي » معنى « مُبَغِّض ») ^(٣) .

ولو صحَّ مَجِيءُ « إلى » بمعنى « في » لجاز : « زيد إلى الكوفة » ... ^(٤) .

قُلْتُ : الآية فيها أقوال ، هذا القول أحدها ، فانظر المعرب ^(٥) ، والأقوال أكثرها لا يخلو ^(٦) من تكلف وضعف ، فلك الترجيح فيها .

قوله تعالى : ﴿ فَمَالَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ ... ﴾ الآية [٨٨] .

ذكرها في الهمزة لما أنْ تَكَلَّمَ على أنَّ غيرها من أدوات ^(٧) الاستفهام يُقدِّم العاطف عليه كآلية ، انظره ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ ... أَوْجَاءُكُمْ [حَصِرَتْ] ^(٩) ... ﴾ الآية [٩٠] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١٠) في مواضع ، منها : أول الكتاب لما أنْ ذكر سبب الطول في الكتب ، وأنَّ من ذلك التكرار ^(١١) ، فتجدهم يكررون نظير الآية ، هل « أنْ » في موضع خفض على حدّ [قوله] ^(١٢) :

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٢) شرح الرضيّ ٢٧٢/٤ ، وانظر الجنى الداني ص ٣٨٨ ، والخزانة ٤٦٦/٢ ، ٤٦٥/٩ .

(٣) ضرائر الشعر ص ٢٣٨ .

(٤) المغني ص ١٠٥ .

(٥) الدرّ المصون ٥٨/٤ .

(٦) في (ح) « تخلوا » بالثاء الفوقية ، وألف بعد الواو .

(٧) كلمة « أدوات » سقط في (ح) .

(٨) المغني ص ٢٢ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١١) المغني ص ١٥ .

(١٢) زيادة يتمييز بها النصّ .

... * أَشَارَتْ كَلَيْبُ ... (١)

أو نصب على حدّ قوله :

... * كَمَا عَسَل الطَّرِيقِ الثَّغْلَابُ (٢)

وذكرها في أحكام الجمل بعد المعارف والنكرات ، فذكر الضابط المعلوم ، وما يتعلق به من الموانع والشروط ، ثُمَّ قَالَ : (ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية ، فيختلف الحكم باختلاف التقدير ، وله أمثلة (٣) .

فذكر منها قوله : ﴿ أَوْجَاءُكُمْ [حَصِرَتْ] ﴾ (٤) ... الآية .

قال : (فذهب الجمهور إلى أَنَّ ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة خبرية ، ثُمَّ اختلفوا ، فقال جماعة - منهم الأخفش - : هي حال من فاعل « جَاءَ » على إضمار « قد » (٥) ، ويؤيده قراءة الحسن (٦) : ﴿ حَصِرَ صُدُورُهُمْ ﴾ (٧) .

(١) البيت من الطويل للفرزدق ، وتماه :

إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ * أَشَارَتْ كَلَيْبُ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ

وانظر ديوانه ٤٢٠/١ ، والتصريح ٤٠٣/٢ ، والخزانة ١١٣/٩ ، ١١٥ .

وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٥١/٢ ، والارتشاف ١٧٦٠/٤ ، ٢٠٩٢ .

(٢) عجز بيت من الكامل ، « ل » ساعدة بن جُوَيَّة الهذلي ، انظر شرح أشعار الهذليين ١١٢٠/٣ ، وفيه (لَدْ) مكان (لِذْن) ، وتماه :

لِذْنٌ يَهْزُ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ * فِيهِ كَمَا عَسَل الطَّرِيقِ الثَّغْلَابُ

وانظر الكتاب ٣٦/١ ، والتصريح ٤٠٤/٢ ، وشواهد المغني ١٧/١ ، ٨٨٥/٢ ، والخزانة ٨٣/٣ .

وبلا نسبة في البغداديات ص ٥٤٩ ، وأمالى ابن السجري ٦٣/١ ، ٥٧٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/٢ .

(٣) المغني ص ٥٦٢ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢٦٣/١ ، والإنصاف ٢٥٢/١ م ٣٢٢ ، والبحر ٣١٧/٣ .

(٦) هو : الحسن بن يسار البصري ، أبو سعيد ، كان إمام أهل البصرة ، قرأ على زيد بن ثابت وغيره ، وأشهر الرواة عنه شجاع بن أبي نصر ، والدوري . ت ١١٠ هـ .

ترجمته في معرفة القراء ١٦٨/١ ، وغاية النهاية ٢٣٥/١ .

(٧) معاني القرآن للقراء ٢٨٢/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١ ، والبيان ٢٦٣/١ ، والبحر ٣١٧/٣ .

وتُعزَى هذه القراءة لـ « يعقوب الحضرمي ، وقتادة » ، وانظر البحر ٣١٧/٣ .

وقال آخرون : هي صفة ؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد ^(١) .

قال : ثُمَّ اختلفوا ، فقيل : الموصوف منصوب محذوف ، أي « قومًا حصرت صدورهم » ^(٢) ، ورأوا أَنَّ إضمار الاسم ^(٣) أسهل من إضمار حرف المعنى ^(٤) .

وقيل : مخفوض مذكور ، وهم ^(٥) قوم المتقدم ذكرهم ، فلا إضمار أَلْبَتَّة ، وما بينهما اعتراض ، ويؤيده أَنَّهُ قريء بإسقاط « أو » ، وعلى ذلك يكون « جَاءَوكم » صفة لقوم ، وتكون « حصرت » صفة ثانية ^(٦) .

وقيل : بدل اشتمال من « جَاءَوكم » ؛ لأنَّ المجيء يشتمل على الحصر ، قال : (وفيه بُعْد ؛ لأنَّ الحصر من صفة الجائي) ^(٧) .

قال : / وقال أبو العباس الميرد : الجملة إنشاء ، معناها الدعاء ، مثل : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ ^(٨) فهي مستأنفة ^(٩) .

قال الشيخ - رحمه الله - : (ورُدَّ بِأَنَّ الدُّعَاءَ عَلَيْهِمْ بتضييق قلوبهم عن قتال قومهم لا يَتَجَهَّ (١٠) ، ...) ^(١١) .

وذكرها الشيخ أيضًا في الجهة الأولى في مراعاة الصنعة من غير مراعاة المعنى ، فذكر أمورًا ، ثُمَّ نقل في التاسع عشر عن الميرد أَنَّ ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة دعائية ^(١٢) ، ثُمَّ رَدَّ عليها بما ذكر

(١) إعراب القرآن للتحاس ٤٧٩/١ ، والإنصاف ٢٥٤/١ ، والبحر ٣١٧/٣ ، والدر المصون ٦٦/٤ .

(٢) قال به أبو البقاء في التبيان ٢٩٠/١ ، وانظر الدر المصون ٦٦/٤ .

(٣) في (ج) « اسم » محذوف « آل » .

(٤) في (ج) « معنى » محذوف « آل » .

(٥) في (ج) « وهو » .

(٦) التبيان ٢٩٠/١ ، والبحر ٣١٧/٣ ، والدر المصون ٦٧/٤ .

(٧) يُنسب لأبي البقاء ، ولم أجده فيما رأيت من كتبه .

وانظر البحر ٣١٧/٣ ، والدر المصون ٦٧/٤ .

(٨) المائدة ، آية (٦٤) .

(٩) المقتضب ١٢٤/٤ .

(١٠) رَدَّ عليه الفارسي في الإيضاح ٢٨٨/١ .

(١١) المغني ص ٥٦٢ .

(١٢) المقتضب ١٢٤/٤ .

هنا عن الفارسي ، ثُمَّ قَالَ : (وَلَكَ أَنْ تَجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ الدَّعَاءَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ ^(١) يَسْلُبُوا أَهْلِيَّةَ الْقِتَالِ ؛ حَتَّى لَا يَسْتَطِيعُوا أَنْ يِقَاتِلُوا أَحَدًا أَلْبَتَّةَ ...) ^(٢) .

وذكرها في القاف لما أَنَّ أشار إلى أَنَّ « قد » تدخل على الماضي الحال ^(٣) ، إمَّا ظاهرة أو مقدّرة ، فجعل من المقدّرة الآية .

قال : وخالف الكوفيون فيه ، وقالوا : الأصل عدم التقدير ^(٤) .

قال الفقير إلى ربه : حصل المعرب في إعراب « حَصِرَتْ » سبعة أقوال ^(٥) ، خمسة منها في كلام الشيخ هنا ، فقول الشيخ : حال من فاعل جاء على إضمار « قد » . قلتُ : اختلفوا في إضمار « قد » هل هو واجب ، أم لا .

فالذي عليه الأكثر وجوبه ^(٦) ، وذكر لذلك عللاً ، منها : أَنَّ الماضي لا يدلّ على المقاربة للحال ، و « قد » تُقرِّبه من الحال ، فلذلك أتى بها لتُقرَّب من الحال ما لا حال فيه .

وهذا التعليل علل به الأكثر ، منهم الشيخ - رحمه الله - في موضع آخر .

والعلة الثانية ؛ ليفرق بين الجملة المستأنفة وبين جملة الحال ؛ لأننا إذا أتينا ب « قد » بينت أَنَّ الجملة حالية ، بخلاف إذا لم يؤت بها .

الثالث : لإزالة القبح اللفظي في كون لفظ الماضي المجرد يقع حالاً ، هو قول التفتازاني ^(٧) .

قلتُ : والعلل كلّها ضعيفة ، أمَّا الثانية والثالثة فظاهرٌ ضعفها ؛ لأنّه لو صحَّ ما ذكر لوجب ذكر ذلك في اللفظ ؛ لأنَّ الأمر المقدّر لا يزول به لبسٌ ، ولأنَّ القبح اللفظي لا يرتفع بالمقدّرة ، بل بإظهار « قد » .

فلو صحَّ التعليل بما ذكر في الوجهين الأخيرين لوجب « قد » في اللفظ .

(١) في (ح) « أن » بحذف الباء .

(٢) المغني ص ٦٩٦ .

(٣) في المغني : « الواقع حالاً » .

(٤) المغني ص ٨٣٣ .

وهذه المسألة مبسّطة في : الإنصاف م ٣٢٢ / ١ / ٢٥٤ ، والتبيين ص ٣٨٦ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٣١٧ ، والدرّ المصون ٤ / ٦٦ .

(٦) ورجّح بعضهم عدم وجوبه لكثرة ما جاء منه ، وانظر : البحر المحيط ٣ / ٣١٧ ، ٦ / ٣٥٥ ، ٧ / ٤٩٣ ، والدرّ المصون ٤ / ٦٦ .

(٧) انظر : المطول ص ٦٣ ، ٤٧١ ، وانظر : حاشية التفتازاني ل ١٨٩ ب .

وأما العلة الأولى فضعفها أشار إليه التفتازاني ، وذلك أنه قال : يَرِدُّ هُنَا إشكالٌ مذكور ؛ وذلك أنَّ المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها ، بحصول ^(١) مضمون العامل لا بزمَن ^(٢) التكلّم ، قال : فعلى هذا إذا كان عامل الحال مع الحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين ^(٣) ، كما إذا كانا مضارعين ، فاشتراط إضمار « قد » لكي تقرب من الحال لا معنى له في ذلك ، ولو سلم التقريب ، فإنما يقع التقريب للماضي باعتبار زمن التكلّم ، وزمن التكلّم هُنَا لا يُعْتَبَر ، بل ربّما تكون ^(٤) « قد » سبباً ؛ لعدم مقاربتة لمضمون العامل ، نحو : « جاء زيد في السّنة الماضية وقد ركب فرسه » .

قلتُ : هذا ما ذكره بالمعنى ، فأنت ترى كيف ضَعُفُ العلة الأولى الّتي ذكرنا ، وظاهر كلام التفتازاني أنَّ عامل الحال إذا كان ماضياً ، وهي كذلك أنها حال مقارنة ، والّذي نصَّ عليها ابنُ هشام في أقسام الحال أنها حال محكيّة ، ذكر ذلك في قولنا : « جاء زيدٌ أمسٍ راكباً » . قال : فهذه حال محكيّة ^(٥) . على أنَّ الدّمَامِيّني قال : (لا يحتاج إلى جعل الحال محكيّة ؛ لأنها هنا مقارنة) ^(٦) .

قلتُ : وهو قريبٌ ممّا أشار إليه التفتازاني ، فإن قلتُ : قول التفتازاني : (إنَّ المطلوب في الحال مقاربتة ...) [إلى آخره] .

يلزمه نفي الحال المقدّر ؛ لأنَّ الحال فيها ليست مقارنة لعاملها ، مثل قوله : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ ^(٧) وغير ذلك ^(٨) .

قلتُ : ما أشار إليه معناه فيما يمكن فيها ذلك ، وأمّا ما لا يمكن فلا يقول به ؛ لظهور ذلك ، على أنَّ بعضهم خالف في ذلك ، وزعم أنَّه لا يصحّ أن تقول : جاء زيدٌ وقد كتبت ، والحالة أنَّ الكتابة قد انقضت ، بل لا بُدَّ وأن يكون ^(٩) متلبساً بها .

(١) في (ج) « باللام » مكان الباء .

(٢) في (ج) « باللام » مكان الباء .

(٣) في الأصل : « متقارنين » ، والصواب ما أثبت من (ج) .

(٤) في (ج) « يكون » بالياء .

(٥) المغني ص ٦٠٦ .

(٦) تحفة الغريب ل ١٧١/أ .

(٧) الزمر ، آية (٧٣) . وفي النسختين بإسقاط الفاء .

(٨) في (ج) « ونحو ذلك » .

(٩) في (ج) « تكون » .

فهذا يدل [على] ^(١) أنه إنما راعى زمن التكلم ، فانظر فصل الحال ، فإن فيها أبحاثاً دقيقة ، ونظن أنه سيحيي من الآيات في ذلك ما نستوفي / فيه الكلام .

وما ردّ به الشيخ البدل ؛ ظاهر ، وإن كان أبو حيان لم يرده ، وذكر الدماميني أن ذلك لا يمنع المناسبة بين الحصر والحيي ، ورده الشُّمْنِي ^(٢) بأن بدل الاشتمال على مذهب المحققين ليس بموجود فيه .

وأشار إلى ما حققه التفتازاني في الاشتمال ، انظره ^(٣) .

وما ردّ به في الموضع الثاني من كلامه نقل ابن عطية معناه ^(٤) ؛ لأنه قال : لا يقاتلون المسلمين تعجيزاً لهم ، ولا يقاتلون قومهم تحقيراً لهم ، فهذا معنى ما ذكر الشيخ - رحمه الله - فانظره .

قوله تعالى : ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ ... ﴾ الآية [٩١] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « السين » لما أن تكلم على معناها ، قال بعد ذلك : (وزعم بعضهم أنها تكون للاستمرار ، وذلك في قوله : ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ ﴾ ...) ^(٥) ، ثم استدلل على ذلك بآية البقرة ، فذكر : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ... ﴾ [١٤٢] التي قد تكلمنا عليها ^(٦) ، ثم قال بعد هذا كله : (والاستمرار إنما استفيد من المضارع ، كما تقول : « فلان يُقْرِئ الضَّيْفَ ... » ، تريد أن ذلك دأبه) ^(٧) .

قال : (والسَّيْنُ مفيدة للاستقبال ؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل) ^(٨) .

وذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٩) أيضاً في الباب السادس ^(١٠) ، وذكر مثل ما ذكرنا هنا ، وقد

(١) زيادة يستقيم بها النص .

(٢) في (ح) « الشيخ » مكان « الشُّمْنِي » .

وانظر رأيه في المنصف ، القسم الثاني ٣٢٥/١ .

(٣) انظر : المطول ص ٤٧١ .

(٤) المحرر الوجيز ٢٠٣/٤ .

(٥) المغني ص ١٨٤ .

(٦) الجمع الغريب ل ٤٤/ب .

(٧) المغني ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٨) المغني ص ١٨٥ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

تقدّم لنا التنبيه على ذلك في سورة البقرة عند قوله : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾ [١٤٢] ، فراجع ذلك ^(١) ، وما اختاره الشيخ هو الذي اختاره ^(٢) أبو حيان هنا ^(٣) .

فإن قلت : كيف يقول الشيخ في الموضع الأول : إِنَّ السِّينَ تَفِيدُ .. ([إلى آخره] .

فظاهر هذا أَنَّ السِّينَ هي التي خلصت للاستقبال ، وأنَّ الفعل المستمرّ عليه ليس فيه استقبال .

قلتُ : هذا يفسّره ما وقع له في الموضع الثاني ، فإنّه قال : نظير ذلك : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا ﴾ ^(٤) فهذا يدلّ على أنّه قصد بقوله تخلص ^(٥) للاستقبال أَنَّ المراد الدوام على الاستمرار لا إنشاء الاستمرار ، وهو معنى ما أشار إليه أبو حيان هنا ، فتأمّله ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ ... إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ... ﴾ [٩٢] .

ذكرها في « ما » المصدريّة لما أَنَّ تَكَلَّمَ على نياتها عن الزمان ^(٧) ، قال : ولا تُشاركها في ذلك « أَنْ » خلافاً لابن جني ^(٨) ، وتبعه الرّخشي ^(٩) ، وذكر آيات على ذلك ، منها هذه ، قال الشيخ : (ومعنى التعليل في ذلك ممكن ، وهو متفق عليه ، فلا يُعدّلُ عنه) ^(١٠) .

قلتُ : عليه حملة ابن مالك ^(١١) ، ويكون الاستثناء متصلاً ، وتكلم العرب هنا كلاماً حسناً ^(١٢) .

(١٠) المغني ص ٨٧٠ .

(١) الجمع الغريب ١/٤٤١/ب .

(٢) في (ج) « ... اختار » باسقاط الهاء .

(٣) البحر ٣/٣١٩ .

(٤) النساء ، آية (١٣٦) .

(٥) في (ج) « يخلص » بالياء .

(٦) وانظر وصف المباني ص ٤٥٧ ، والجنى الدباني ص ٥٩ .

(٧) في الأصل « عن الذوات » وما أثبت من (ج) وهو الذي في المغني ص ٤٠١ .

(٨) لم أتمكن من الوقوف على رأي ابن جني في كتبه المطبوعة .

(٩) الكشاف ٣/٥٥٣ . وتبعه العكيري في التبيان ٢/١٢٦٠ ، وأبو حيان في أحد قوليّه في البحر ٣/٢٠٣ ، وأمّا في هذه الآية فمنعه وردّ على الرّخشي . البحر ٣/٣٢٣ .

(١٠) المغني ص ٤٠٢ .

(١١) شرح التسهيل ١/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(١٢) الدرّ المصون ٤/٧١ .

قوله تعالى : ﴿... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...﴾ [٩٢] .

ذكرها مثلاً لما يحتمل حذف المبتدأ أو الخبر ، انظر الحذف ^(١) ، ولا يبعد إجراء الخلاف في الآية بين الواسطي ^(٢) والعبدى ^(٣) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿... غَيْرُ أُولَى الصَّرَرِ...﴾ [٩٥] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله [تعالى] ^(٤) - في « غير » لما [أَنْ] ^(٥) ذكر لها معاني ، قال :

الثاني : أَنْ تكون استثناء ، فتعرب ^(٦) إعراب الاسم التالي « إِلَّا » في ذلك الكلام . تقول : « جاء القوم غير زيد » بالنصب ، و « ما جاء أحد غير زيد » بالنصب والرفع ، قال : (وقال تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية [٩٥] فقريء برفع « غير » ^(٧) إمّا على الصفة لـ « القاعدون » ؛ لأنهم جنس ، قال : وإمّا على أنه استثناء وأبدل على حدّ [قوله تعالى] ^(٨) ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(٩) . قال : ويؤيد ذلك قراءة النصب ^(١٠) ، وأنّ حُسْنَ الوصف في ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١١) إنّما كان لاجتماع أمرين : الجنسية ، والوقوع بين ضدين) .

(١) المغني ص ٨٢٦ . وقدره : (فالواجب كذا) .

(٢) الواسطي هو : أبو عبد الله محمد بن زيد الواسطي ، من جلة المتكلمين ، وكبارهم ، أخذ عن أبي علي الجبائي ، وله كتاب إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه ، كتاب الإمامة . توفي سنة ٣٠٦ هـ ، وقيل سنة ٣٠٧ هـ .

ترجمته في الفهرست ص ٢٤٥ ، والوافي بالوفيات ٨٢/٣ ، والأعلام ١٣٢/٦ .

(٣) العبدى هو : أحمد بن بكر بن أحمد بن بقة العبدى أبو طالب ، أحد أئمة النحلة المشهورين ، قرأ على السرياني ، والرّماني ، والفارسي . له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي . توفي سنة ٤٠٦ هـ .

ترجمته في : إنباه الرواة ٣٨٦/٢ ، ومعجم الأدباء ٢٠٤/١ ، والبغية ٢٩٨/١ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) في (ح) « بإعراب » بزيادة الباء .

(٧) قرأ بها كلّ من : (ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة) . انظر : السبعة ٢٣٧ ، والكشف ٣٩٦/١ ، والبحر ٣٣٠/٣ .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يتميّز بها النصّ .

(٩) النساء ، آية (٦٦) .

(١٠) قرأ بها : (نافع ، وابن عامر ، والكسائي) . انظر : السبعة ٢٣٧ ، والكشف ٣٩٦/١ ، والبحر ٣٣٠/٣ .

(١١) الفاتحة ، آية (٧) .

قال : (والثاني : مفقود هنا . قال : ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع ^(١) ؛ لأنه لا وجه لها ^(٢) إلا الوصف ^(٣) ، ثم قال : وانتصاب « غير » على الاستثناء ^(٤) عند تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد « إلا » عندهم ^(٥) ، واختاره ابن عصفور ^(٦) ... ^(٧) .

وعلى الحالية عند الفارسي ^(٨) ، واختاره ابن مالك ^(٩) .

وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ^(١٠) ، واختاره ابن الباذش ، انظر بقية أحكامها ^(١١) .

وذكرها في القاعدة الحادية عشر من الباب الثامن لما أن قال : من مُلِحَ كلامهم ؛ إعطاء « غير » حكم « إلا » في الاستثناء ، كآلية فيمن نصب ^(١٢) .

قال الفقير إلى ربه : أحكام « غير » كثيرة ، وقد تبهنا على بعضها في الفاتحة ^(١٣) ، ولا بُدَّ من التنبيه هنا / على [ما يتعلّق بلفظ الشيخ .

قوله : (فتعرب إعراب الاسم) إلى آخره ، قد تقدّم لنا في المنصوب [^(١٤) بعد « إلا » أقوال سبعة ، وتلك السبعة الأقوال لا تتأتّى هنا كلّها إذا قلنا : إنّ « غيراً » نصبت على الاستثناء ، فتأمل

(١) قرأ بها : (الأعمش ، وأبو حيوه) . انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٨٣/١ ، والبحر ٣٣٠/٣ .

(٢) في الأصل : « له » وما أثبت من (ح) وهو الذي في المغني .

(٣) أو على البدلية من المؤمنين ، وانظر كشف المشكلات ، وإيضاح المضلات للباقولي ٣٢٠/١ ، والتبيان ٣٨٣/١ ، وقد أعربها المبرد بدلاً في آية الفاتحة . المقتضب ٤٢٣/٤ .

(٤) في الأصل : « في الاستثناء » وما أثبت من (ح) .

(٥) التوطئة ص ٣٠٩ ، والملخص ص ٤٠١ .

(٦) شرح الحمل ٢٥٩/٢ .

(٧) من قوله : « عند المغاربة » إلى قوله : « ابن عصفور » سقط في (ح) .

(٨) نقله ابن مالك في شرح التسهيل ٣٠١/٢ عن التذكرة ، وفي الإيضاح ص ٢٢٩ ذكر الرفع أو الجرّ على الصفة ، والنصب على الاستثناء ، ولم يذكر الحالية .

(٩) شرح التسهيل ٣٠١/٢ .

(١٠) انظر : المقتضب ٤٢٣/٤ ، وارتشاف الضرب ١٨٠٣/٤ ، وشفاء العليل ٧٠٣/٢ .

(١١) المغني ص ٢١٠ ، والتصريح ٥٧٥/٢ .

(١٢) المغني ص ٩١٥ .

(١٣) الجمع الغريب (ح) ١٤ .

(١٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

ذلك ^(١) ، والمثلان اللذان أشار إليهما الشيخ أحدهما يجب فيه النصب ، والآخر يختار فيه الرفع ، وهو المثال الثاني .

قوله في الآية : (إِمَّا عَلَى الصَّفَةِ ...) [إلى آخره] .

قلتُ : قوله : (لَأَنَّهُ جِنْسٌ) كذا وقع في كلام غيره ^(٢) ، وهو مشكل ؛ لأنَّهم إِنَّمَا نَصَّوْا عَلَى ذلك في الجملة الواقعة بعد الْمُعَرَّفِ بِاللَّامِ الْجِنْسِيَّةِ ، ومنعوا ذلك على القول الصحيح في المفرد ، فلا يصح : « مررتُ بِالرَّجُلِ كَرِيمٍ » مراعاةً للجنس .

قال التفتازاني : (لأجل القبح اللفظي فكيف يقول الشيخ بهذه العلة في « غير » وهي مفردة غير معرفة ؟

فهذه العلة ضعيفة جداً ، وقد تقدّم لنا التنبيه عليه في مواضع في البقرة ...) ^(٣) .

قوله : (وَإِمَّا عَلَى الْبَدَل ...) [إلى آخره] .

قلتُ : هذا الوجه [هنا] ^(٤) أحسن من الوجه الأول ^(٥) وإن كان فيه البديل ممَّا أصله الصَّفة من المشتقات ، وقد نَصَّوْا عَلَى ضعفه ، إِلَّا أَنَّهُ جَائِزٌ ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً ^(٦) .

ويترجَّح [أيضاً] ^(٧) بما أشار إليه الشيخ من القراءة الأخرى ؛ لأنَّ الأصل توافق القراءات ، ولا يُقال : يتقابل ذلك مع البديل بالمشتق ، فلا يقع ترجيح ؛ لأنَّا نقول : ويترجَّح أيضاً بما ذكر الشيخ بَعْدُ من قوله : (وَإِنَّ حَسْنَ الْوَصْفِ ...) ^(٨) [إلى آخره] .

(١) الجمع الغريب ٤٨/٢ ، عند الحديث عن قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُمَّ إِلَهَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة : ١٦٣] .

(٢) المقتضب ٤٢٢/٤ ، والتبيان ٣٨٣/١ ، وشرح الرضي ١٢٨/٢ ، والدّر المصون ٧٦/٤ .

(٣) حاشية التفتازاني على الكشاف ٩٠/٢ .

(٤) في الأصل : « هو » مكان « هنا » .

(٥) وعلّلوا هذا بأنَّ الأفصح في النفي البديل ، وأنَّ « غير » نكرة في أصل الرفع . وانظر البحر ٣٣٠/٣ ، والدّر المصون ٧٦/٤ .

(٦) شرح الرضي ٣٨١/٢ .

(٧) في الأصل « هنا » ، وما أثبت من (ح) .

(٨) المغني ص ٢١٠ .

لأنَّ معنى ما ذكر أنَّ آية الفاتحة إنما ترجَّح فيها الوصف ؛ لأجل وجود شيئين كلَّ منهما مركَّب مُقَرَّب للوصفيَّة بغير « أل » الجنسيَّة .

الثاني : وقوعها بين متقابلين - أنَّه قد قيل فيها بالتعريف في ذلك - فيترجَّح الوصف في آية الفاتحة على الاستثناء ، وأمَّا هنا فيترجَّح الرِّفَع على البدليَّة ؛ لأجل عدم وجود مجموع ما ذكرنا في هذه الآية ^(١) .

هذا خلاصة ما أشار إليه الشَّيْخ من قوله : (وإنَّ حُسن ...) [إلى آخره] .

وأنا أقول ما أشار إليه الشَّيْخ - رحمه الله - من التَّرجيح في آية الفاتحة في قراءة الجماعة صحيح ، وأنَّ الوصف فيها أولى من البدل ، وقد تقدَّم لنا لأيِّ شيء صحَّ الوصف ، فذكروا ثلاث علل ^(٢) .

الأولى : ما نصَّ عليه سيبويه من أنَّ كلَّ إضافة غير محضة يجوز أن تصير محضة إذا أردنا ذلك ^(٣) ، وقد قرَّرنَا ذلك في الفاتحة .

الثاني : خرَّج ^(٤) الآية الكرعة على قول ابن السَّراج القائل بأنَّ « غيراً » معرفة إذا وقعت بين متقابلين ^(٥) . وقد تقدَّم ما فيه .

الثالث : أنَّ « الذين » أريد به الجنس فصَحَّ وصفه بما ليس إضافته محضة كما قيل في المعرَّف بـ « أل » . هذا الَّذي رأيتُ .

قلتُ : أمَّا العلة الأولى فقد نصَّ عليها سيبويه ، واستثنى باب الصِّفة المشبَّهة ، وقد تقدَّم لنا ما في ذلك ، فهذه العلة هي أقرب من غيرها .

وأمَّا العلة الثانية فقد تقدَّم الرَّد على ابن السراج بما فيه كفاية .

وهي علة ضعيفة ، ثُمَّ إنَّها إِنَّمَا تُخرَّج على « قول قائل » ، وهي قراءة سبعية .

وأمَّا العلة الثالثة ، فقد تقدَّم لنا في ذلك الآن من الإشكال . ثُمَّ إنَّ ذلك لم يقلوه في الموصول ،

(١) المغني ص ٢١٠ ، والبحر ٣٠/١ .

(٢) الجمع الغريب (ح) ص ١٤ .

(٣) لعله المفهوم من نصّه ٣٣٢/٢ ، وانظر البحر ٢٨/١ ، ٣٣١/٣ .

(٤) في (ج) « تخرج » .

(٥) الأصول ٣٠١/١ ، ٧٧/٢ .

وإنما قالوه في المعرف باللام التي للجنس ^(١) ، وإن كان ابن مالك قد نصَّ في باب الموصول على أنه قد يراد به ^(٢) الجنس إذا كان مفردًا ^(٣) .

فأنت ترى كلام الشيخ [رحمه الله] ^(٤) كيف ركَّب من هاتين العلتين علةً أخرى ، والركَّب من الضعيفين ضعيف ، لكن هذه علةٌ نحويَّةٌ .

وربَّما يقولون ^(٥) : العلل إذا انضمت - وإن كانت ضعيفة - انتعشت ، ولا يخفى ضعف ذلك .

ثمَّ إنَّ الدَّماميني أراد أنَّ يناقض كلام الشيخ بما تقدَّم له قبل هذا في آية الفاتحة في هذه القراءة نفسها ، فإنَّ ظاهره ثمَّ أنَّ كلَّ جزءٍ مستقلٌّ بالعلَّةِ ، وظاهره أنَّ مجموع الأجزاء هو العلة .

وأجاب عن ذلك : بأنَّ ماتقدَّم إنما ^(٦) تعرَّض الشيخ فيه لجواز الوصف . وهنا إنما تكلم لترجيح الوصف ، فلا تناقض ؛ لاختلاف المحلِّ ^(٧) .

قلتُ : فتأمل كلامه ، ففيه نظر ^(٨) .

قوله : (ولهذا لم يقرأ ...) [إلى آخره] .

قلتُ : / في قوله : لا وجه له ^(٩) إلا الصِّفة نظرٌ ؛ لجواز البدلية ، لكن البدل بالمشتق قليل ، وقد قيل بذلك في قوله : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ ^(١٠) .

قوله : (وانتصاب غير ...) [إلى آخره] .

قلتُ : الثلاثة الأقوال ظاهرة منه ، إلا أنَّه إذا كان بعض المغاربة يقول : بأنَّ النصب في الذي بعد

(١) ارتشاف الضرب ٩٨٦/٢ ، ٩٨٧ ، والتصريح ٤٨٦/١ .

(٢) في (ج) « بها » .

(٣) شرح التسهيل ١٨٧/١ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في (ج) « يقولوا » بحذف النون .

(٦) في الأصل : « فإنما » ، وما أثبت من (ج) .

(٧) تحفة الغريب ١/١٠٤٤ ب .

(٨) وانظر المنصف للشُّمْنِي ١٠٤٣/٢ .

(٩) في (ج) « لها » .

(١٠) الفاتحة ، آية (٧) . وانظر ما تقدَّم ص ٢٧٨ .

«إِلَّا» بِإِلَّا يَشْكُلُ عَلَيْهِ النَّصْبُ هُنَا ، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنْ سَيَبَوِيهِ أَنَّ النَّصْبَ بِـ «إِلَّا» ^(١) .

والقول الأول في كلام الشيخ هو المشهور ، وأبعدها القول الثالث ، ووجه الشبه عند هذا القائل أَنَّ الظُّرُوفَ إِذَا أَضِيفَتْ تُعَرَّبُ ، وَإِذَا قُطِعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَنَوِي الْمِضَافِ إِلَيْهِ تُبْنَى ، وَكَذَا يُقَالُ فِي «غَيْرَ» بَعْدَ «لَيْسَ» ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : «لَيْسَ غَيْرُ» ، وَ«لَيْسَ غَيْرًا» عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا ، هَلْ هِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ أَوْ إِعْرَابٍ ؟

تنبيهات :

الأول ^(٢) : قَدْ تَقَدَّمَ لَنَا سَوَالٌ فِي «غَيْرَ» إِذَا نُصِبَتْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ : لِأَيِّ شَيْءٍ لَمْ تُبْنِ مَعَ أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى «إِلَّا» .

وقد تقدّم الجواب بأنّ هذا الشبه عارضه لزوم الإضافة ، وقد تقدّم ما في ذلك ^(٣) .

الثاني : ذَكَرُوا هُنَا فَرْعًا ، وَهُوَ عِنْدِي مُشْكَلٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا : إِذَا عَطَفَ عَلَى الْمَخْفُوضِ بِـ «غَيْرَ» حَالَةً نَصَبِهَا ؛ فَيَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ الْخَفْضُ وَالنَّصْبُ ، أَمَّا الْخَفْضُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَقِيلَ عَنْ سَيَبَوِيهِ : أَنَّهُ عَلَى الْحَلِّ وَالْمَوْضِعِ ^(٤) ، وَقَالَ الشَّلَوِيُّ : عَلَى التَّوَهُّمِ ^(٥) .

قلتُ : وَبَيَانَ الْإِشْكَالِ أَنَّهُمْ نَقَلُوا عَنْ سَيَبَوِيهِ ، وَظَاهَرَ كَلَامَ سَيَبَوِيهِ فِيمَا نَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ : بِأَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ فِي «غَيْرَ» وَأَنَّهَا أَشْرَبَتْ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَنَقُولُ : مَا نَقَلَ عَنْهُ أَوَّلًا مُشْكَلٌ مَعَ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأول : أَنَّ سَيَبَوِيهِ يَشْتَرِطُ ^(٦) فِي الْعَطْفِ عَلَى الْحَلِّ وَجُودَ الْمُحَرِّزِ ، وَلَا مُحَرِّزَ هُنَا ^(٧) .

(١) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧٨/٢ ، وأبو حيان في الارتشاف ١٥٠٥/٣ ، وفي الكتاب بما قبل إلّا بواسطتها ٣١٠/٢ ، والعامل في المستثنى النصب مسألة خلافية ، ينظر الكتاب ٣٣٠/٢ ، والمقتضب ٣٩٦/٤ ، والإنصاف م ٣٤٤ ، وشرح التسهيل ٢٧٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ ، والمقاصد الشافية ٣٤٩/١ ، والتصريح ٥٤٩/١ .

(٢) سقط في (ج) .

(٣) الجمع الغريب (ح ١٤) . وانظر ص ٢٧٨ من البحث .

(٤) الكتاب ٣٤٤/٢ .

(٥) الارتشاف ١٥٤٣/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٥/٢ ، وحاشية الصبان ١٥٨/٢ .

(٦) في (ج) «اشترط» .

(٧) بل صرح سيبويه في هذا الموضع بالحمل على الموضع ، ولم يشترط وجود محرز . الكتاب ٣٤٤/٢ ، ولم يذكر شيئاً من هذا في [باب ما يُجرى على الموضع ...] ٦٦/١ .

الثاني : إذا كان يقول في « غَيْر » بَأَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ ، وَأَنَّ « غَيْر » أَشْرَبَتْ مَعْنَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، فَمَا النَّاصِبُ لِمَحَلِّ هَذَا الْمُسْتَثْنَى مَعَ كَوْنِهِ قَدْ نُقِلَ عَنْهُ : أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُسْتَثْنَى إِنَّمَا هُوَ « إِلَّا » ؟ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنِ الشُّلُوبِيِّنَ فَهُوَ أَقْرَبُ ^(١) ؛ لِأَنَّا كُنَّا قَدَّرْنَا دُخُولَ « إِلَّا » فِي مَحَلِّ « غَيْر » وَنَصَبَ مَا بَعْدَهَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنَّهَا نُصِبَتْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُفَصِّلَ فَيَقُولَ كَمَا قُلْنَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ ذَكَرْنَا ، وَلَا يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى الْمَحَلِّ هُنَا بِوَجْهِهِ ، لِفَوَاتِ شَرْطِهِ ^(٢) .

وَلَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَقُولُ بَأَنَّ النَّصْبَ فِي « غَيْر » عَلَى الْحَالِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَذَكَرْنَا هَذَا الْإِشْكَالَ لِشَيْخِنَا « الْقَاضِي » ^(٣) الْمَفْتِي الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ الْبَحِيرِيِّ ^(٤) ، وَأَنْكَرَ النَّقْلَ أَوَّلًا ، ثُمَّ نَظَرَهُ فَوَجَدَهُ كَذَلِكَ فَلَمْ ^(٥) يَجِبْ عَنْهُ ، فَكَأَنَّهُ سَلَّمَ الْإِشْكَالَ ، وَأَحْكَامَ « غَيْر » كَثِيرَةً فَاَنْظُرْهَا .

الثالث : تَأَمَّلْ كَلَامَ الْمُخْتَصِرِ هُنَا فِي رَدِّهِ عَلَى أَبِي الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فَإِنَّهُ قَالَ : إِنَّهُ هَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿ أَقَاعِدُونَ ﴾ ﴿ لِأَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى الَّذِي ﴾ ^(٦) . قَالَ الْمُخْتَصِرُ : (وَهَذَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَفْعُولِ ^(٧) الصَّرِيحِ لَا فِي الْحَالِ وَالظَّرْفِ) ^(٨) . قُلْتُ : وَلَعَلَّ أَبَا الْبَقَاءِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَضِيِّ لَا يَرْفَعُ الضَّمِيرَ الْمُسْتَرَّ ، وَقَدْ قَالَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ ^(٩) ، فَاحْتَاجَ إِلَى مَا ذَكَرَ .

(١) وَغَيْرُهُ يَخْتَارُ الْعُطْفَ عَلَى الْمَحَلِّ . انْظُرْ : تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ١١٥/٢ ، وَالْمَجْمَعُ ٢٨٠/٥ .

(٢) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٢٥٤/١ ، وَالْمُسَاعَدُ ٥٩١/١ ، وَالْمَجْمَعُ ٢٧٨/٣ ، ٢٧٧/٥ .

وَمِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ : إِمْكَانُ تَوْجِيهِ الْعَامِلِ .

(٣) « الْقَاضِي » سَقَطَ فِي (ح) .

(٤) سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ ضَمْنَ الشُّيُوخِ .

(٥) فِي (ح) « وَلَمْ » .

(٦) التِّيَانُ ٣٨٣/١ .

(٧) فِي (ح) « الْمَوْصُولُ » مَكَانَ « الْمَفْعُولِ » .

(٨) الْمَجِيدُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ١/١٨٦ .

(٩) مِنْهُمْ الْكَسَايِيُّ ، وَهَشَامُ الضَّرِيرِ . انْظُرْ : شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ٥٥٠/١ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٧٥/٣ .

وَجَاءَ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ٢٢٧٢/٥ : (وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا ، فَحَكَّى ابْنُ عَصْفُورٍ الْإِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّهُ يَرْفَعُهُ ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ، بَلْ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ذَلِكَ ، وَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ طَاهِرٍ ، وَابْنُ خُرُوفٍ تَلْمِيزُهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَرْفَعُهُ وَلَا يَحْتَمِلُهُ) . وَنِي

وتأمل - أيضاً - كلام العرب في قوله : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ : حال ، والعامل ﴿ يَسْتَوِي ﴾ ^(١) .
قال بعض شيوخنا : هذا مُشْكَل ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور إذا كان له محلّ فالعامل فيه مقدَّر ^(٢) ،
وكيف يقول : العامل ﴿ يَسْتَوِي ﴾ ؟ ووافقه على ذلك بعض الحاضرين .

قُلْتُ : وهذا غير ^(٣) ظاهر بوجه ، بل هي غفلة ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور إذا كان حالاً فله عامل مقدَّر
على الصحيح ، والكلام في مجموع الجارَّ والمجرور مع عامله الذي هو حال ، فيحتاج إلى عامل قطعاً .
وهذا الذي نبّه عليه أبو حيّان ^(٤) .

فلا إشكال عند من تأمل بوجه ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [٩٥] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في أوّل روابط الجملة لما أن قال : (أحدها : الضمير ، وهو الأصل) ،
ثمّ نوعه إلى مرفوع ومنصوب ، فذكر في المنصوب الآية الكريمة في سورة الحديد ﴿ وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ
الْحُسْنَى ﴾ [١٠] / في قراءة ابن عامر ^(٥) ، ثمّ قال : ولم يقرأ بالرفع في سورة النساء ، بل
بالنصب ، وذكر السرّ في ذلك أنّ آية النساء قبلها جملة فعلية ؛ فسوّى بين الجملتين في الفعلية ، قال :
بل بين الجمل ؛ لأنّ بعد ذلك : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ ... ﴾ [٩٥] .

قال الشيخ : وهذا ممّا أغفلوه ، أعني الترجيح ، باعتبار ما يعطف على الجملة ، فإنّهم ذكروا هذا
الترجيح في باب الاشتغال ، حيث رجّحوا النصب على الرفع في : (قام زيد وعمراً أكرمته) ؛

التصريح ٢٧٢/٣ : (ومحلّ الخلاف في رفعه الظاهر ، ونصبه المفعول به ، أمّا رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجاءت
اتفاقاً ...) .

- (١) الدرّ المصون ٧٥/٤ .
- (٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١ .
- (٣) في (ح) « غلط » مكان « غير » .
- (٤) الارتشاف ٢٢٧١/٥ .
- (٥) قرأ العامة بالنصب على أنّه مفعول مقدّم ، وابن عامر يرفعه . السبعة ص ٦٢٥ ، والكشف ٣٠٧/٢ .
وفي البحر ٢١٩/٨ نسبت لابن عامر ، وعبد الوارث ، وهو : عبد الوارث بن سعيد التنوري ، أبو عبيدة العنبري ، قرأ على
أبي عمرو بن العلاء . توفي سنة ١٨٠ هـ .
ترجمته في معرفة القراء ١٣٤/١ .

لأجل التناسب ، ولم يذكروا ذلك في بيت أبي النجم ^(١) ، فانظره ^(٢) .

قال الفقير إلى ربه : كأنَّ الشَّيْخَ استشعر سؤالاً ، فيقال : لأيِّ شيء قُريء في السَّبع في سورة الحديد بالرفع والنَّصب ، واتفق القراء في النَّساء على النَّصب ، إلَّا ما وقع خارج السَّبع ^(٣) ؟ فذكر الجواب الَّذي رأيت ، فكأنَّه يقول : إنَّما اتَّفَقُوا على النَّصب في سورة النَّساء ؛ لأجل التَّشاكل في الجمل الفعلية ، بخلاف الحديد فإنَّ قبلها جملة اسمية .

فإنَّ قُلْتُ : لو راعينا ما ذكر الشَّيْخ ؛ لما وجدت القراءة في الحديد بالنَّصب ؛ فإنَّه لا يوجد معها التَّشاكل في الفعلية .

فلو صحَّ ما أشار إليه الشَّيْخ في سورة النَّساء لصحَّ في آية الحديد الرَّفْعُ فقط ، فلا يَتِمُّ توجيهه بما ذكر .

قُلْتُ : هذا سؤال صحيح ، والصَّواب أنَّ يُقال في ترجيح ^(٤) قراءة النَّصب في سورة النَّساء على قراءة النَّصب في سورة الحديد ؛ لأنَّ سورة النَّساء فيها جُمْلُ فعلية تَقَدَّمت وتَأَخَّرت ، بخلاف سورة الحديد ، فإنَّ الطَّالِبَ للرفع فيها عكس ذلك ؛ لأنَّ الجمل الاسمية تَقَدَّمت على : [قوله تعالى] ^(٥) ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ . وتأخَّرت ؛ فلهذا ترجَّحت قراءة الرَّفْع في الحديد على النَّصب ، وترجَّحت قراءة النَّصب في سورة النَّساء على النَّصب في سورة الحديد ، هكذا يقرَّر الجواب جملة بجملة من غير مراعاة القراءات السَّبعية وغيرها .

ولا تخلو المسألة من نظَر ، وما أشار إليه الشَّيْخ في الأخذ من باب الاشتغال ظاهر ، وقد ذكر هو

(١) قوله من الرجز :

قد أصبحت أم الخيار تدعي * علي ذنباً كله لم أصنع

وانظر ديوانه ص ١٣٢ ، والكتاب ١٢٧/١ ، والتبصرة والتذكرة ١٠٢/١ ، وشرح شواهد المغني ٥٤٤/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٤٠/٤ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، ٣٦٣ ، ٢٠/٣ .

وجاء بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ١٤٠/١ ، والخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٠/١ ، وارتشاف الضرب ١٩٥٦/٤ .

(٢) المغني ص ٦٤٧ .

(٣) بدون نسبة في التبيان ٣٨٣/١ ، والبحر ٣٣٣/٣ .

(٤) في (ج) « يُقال : يترجح ... » .

(٥) زيادة يتميز بها النص .

بنفسه في صحّة عطف الفعلية على الاسمية والعكس ؛ ثلاثة أقوال ^(١) .

ولا منافاة [بينه] ^(٢) وبين ما ذكر هنا ، فإنه تفريع على القول بالجواز ، فانظره ، وتأمل ما وقع هنا في قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا ... ﴾ ^(٣) الآية ، فإن فيها قراءات ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ ... ﴾ الآية [١٠٠] ^(٥) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « ثم » لما أن قال : أجرى الكوفيون « ثم » مجرى « الفاء » و « الواو » في انتصاب المضارع بعدها بعد اسم الشرط . [قال : ويستدل لهم بقراءة الحسن ^(٦) : ﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ ... ﴾ الآية بنصب (يدرك)] ^(٧) .

قال : وأجراها ابن مالك أيضاً مجراها بعد الطلب ، فأجاز في قوله ﷺ : « لا يَبُولُنْ أَحَدُكُمْ ... » ^(٨) الحديث ، ثلاثة أوجه : الرّفْع ، والنّصب ، والجزم .

فالرفع على الاستئناف ، وبه جاءت الرواية .

والجزم بالعطف على موضع فعل النهي .

والنّصب بإعطاء « ثم » حكم الواو ^(٩) .

(١) المغني ص ٦٣٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) يس ، آية (٣٩) .

(٤) اختلفوا في نصب الرّاء ورفعها من قوله : ﴿ وَالْقَمَرَ ﴾ .

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو : (وَالْقَمَرَ) رفعاً .

وقرأ عاصم وابن عامر وحمة والكسائي : (وَالْقَمَرَ) نصباً .

السبعة ص ٥٤٠ ، والكشف ٢/٢١٦ ، والبحر ٧/٣٣٦ .

(٥) وبعدها : ﴿ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ ... ﴾ .

(٦) المحتسب ١/١٩٥ ، والبحر ٣/٣٣٦ .

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (ج) .

(٨) صحيح البخاري ، كتاب الوضوء ، رقم ٢٣٦ ، ج ١/٩٤ ، وصحيح مسلم ، كتاب الطهارة ، رقم ٢٨٢ ، ج ١/٢٣٥ ،

ورقمه : « ... فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يُجْرَى ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ » .

(٩) شواهد التوضيح ص ٢٢٠ .

قال الشيخ : فتوهم تلميذه أبو زكريا النووي ^(١) أنَّ المراد إعطاؤها حكم الواو في إفادة الجمع ، فقال : لا يجوز النصب ، لأنه يعطي أنَّ النهي عن الجمع بينهما دون أفراد أحدهما ، بل البول منهى عنه مطلقاً ^(٢) .

قال الشيخ : وإنما أراد ابن مالك إعطاؤها حكمها في النصب لا في المعية .

قال : ثمَّ [ما] ^(٣) أورده إنما جاز من قبل المفهوم ، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ، ثمَّ نظر ذلك بما وقع للزجاج والزخشي ^(٤) في قوله : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ ... ﴾ ^(٥) الآية . وقد تقدّم في البقرة ^(٦) .

قال الفقير إلى ربه : أمّا الاستدلال بقراءة الحسن ؛ فهو قويٌّ ، وكذلك نقل أبو حيّان عنهم أنهم استدّلوا بها ^(٧) .

وقوله : (إنما أراد إعطاؤها ...) [إلى آخره] .

لا شكَّ أنَّ النصب والمعية منه كان في غير الواو .

وقوله : (ثمَّ أورده ...) [إلى آخره] .

هذا تسليم بعد منع ، وهو يشير إلى أنَّ المفهوم لا يعارض منطوقاً ، وما ذكر الشيخ هنا جليّ ، وقد تقدّم لنا الإشارة إلى ذلك في البقرة ^(٨) .

(١) هو : يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين ، مفتي الأمة ، شيخ الإسلام ، محيي الدين أبو زكريا النووي ، الحافظ الفقيه ، ولد سنة ٦٣١ هـ ، وتوفي سنة ٦٧٦ هـ . له مؤلفات عدّة ، منها : المنهاج ، وشرح مسلم ، ورياض الصالحين ، وغيرها . ترجمته في فوات الوفيات ٢٦٤/٤ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٩٠/٢ .

(٣) تكملة يلتم بها الكلام من (ج) .

(٤) ﴿ تَكْتُمُوا ﴾ جزم دخل تحت حكم النهي ، أو منصوب بإضمار « أَنَّ » ، والواو بمعنى الجمع .

معاني القرآن وإعراجه ١٢٤/١ ، والكتّاف ٢٧٧/١ .

(٥) البقرة ، آية (٤٢) .

(٦) الجمع الغريب ل ٣٢/ب .

(٧) البحر المحيط ٣٣٧/٣ .

(٨) الجمع الغريب ل ٣٢/ب .

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ...﴾ [١٠١].

ذكرها في شروط الحذف ، لما أن قال : شرط الدليل أن يطابق المدلول ^(١) ، فلا يدلّ ضرب من السير الذي في الآية على ضرب من الضرب .

قوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ / إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى...﴾ الآية [١٠٢].

ذكرها في تمييز المعترضة من الحالية ، وأنّ المعترضة يجوز إدخال الشرط عليها ، كآية ^(٢) .

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ...﴾ الآية [١١٢] ^(٤) .

ذكرها في الواو لما أن ذكر أنها اختصّت بعطف المرادف على مرادفه ^(٥) ، قال : وزعم ابن مالك أنّ « أو » تشاركها ، وجعل الآية من ذلك ^(٦) . انظر الرّمخسري ^(٧) .

* [...،...] ، [...،...] ، [...،...] ^(٨) .

قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ...﴾ الآية [١٢٧].

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في شروط الحذف لما أن ذكر وجود الدليل بناءً على ذلك منع مسائل .

قال : ومنع حذف الجار في (رَضِيتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ) أو (عَنْ أَنْ تَفْعَلَ) ، بخلاف (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ) ، وأما قوله تعالى : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ فإنما حذف الجار فيها لقرينة ، وإنما

(١) المغني ص ٧٩٠ .

(٢) كلمة ﴿ أَذًى ﴾ سقطت من (ج) .

(٣) المغني ص ٥٢٠ .

(٤) وبعدها : ﴿... خَطِيئَةٌ أَوْ إِنَّمَا...﴾ .

(٥) المغني ص ٤٦٧ .

(٦) شرح التسهيل ٣/٣٦٥ .

(٧) الكشف ١/٥٦٢ .

(٨) استشهد ابن هشام بآيات لم ترد في الجمع الغريب . وهي :

قوله تعالى : ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا...﴾ [١١٧] . المغني ص ٣٤ .

قوله تعالى : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِ بِهِ...﴾ [١٢٣] . المغني ص ٤٣١ .

قوله تعالى : ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ قَبِيرًا﴾ [١٢٤] . المغني ص ٧٢٩ .

اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية ؛ لاختلافهم في سبب نزولها ، فالخلاف في الحقيقة في القرينة ^(١) .

وذكرها في آخر تعدية الفعل القاصر ، لما أن ذكر اسقاط الخافض ، فذكر الآية ، وقال : أي « في » أو « عن » على خلاف في ذلك بين المفسّرين ، ومما يحتمل الحذف مثل الآية قوله :

وَيَرْغَبُ أَنْ يَنْبِيَّ الْمَعَالِي خَالِدٌ * وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الْأَلَامِ ^(٢)

أنشده ابن السّيد ^(٣) ، فإنّ قُدّر « في » أوّلاً ، و « عن » ثانياً ، فمدح ، وإن عكس فذم ، ولا يجوز أن يُقدّر فيهما معاً « في » أو « عن » للتناقض .

ثمّ نقل الخلاف عن الخليل وأكثر النحويين ، أنّ المحلّ نصبٌ بعد الحذف ؛ حملاً على الغالب فيما ظهر فيها ^(٤) الإعراب ممّا حذف فيه ، وجوّزه سيّويه أن يكون المحلّ جرّاً ^(٥) .

وما عكس ابن مالك من النقل بين الإمامين سهوٌ ^(٦) .

هذا معنى ما ذكر الشّيخ رحمه الله ^(٧) .

قال الفقير إلى ربّه : ما أشار إليه من اشتراط الدليل في الحذف فلا بُدّ ^(٨) من ذلك ؛ لأنّ الحذف لغير دليل لا يجوز .

وقوله : (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ) قرينة فيه دالة ، فيجوز الحذف ؛ لأنّ (عَجِبْتُ) لا يتعدّى بغير من .

(١) المغني ص ٧٨٨ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في المغني ص ٦٨٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣٦/٧ .

والألام : جمع الألام ، من قولك : لَوُمَ الرَّجُلُ فهو لَئيم ، وهو الذّنْيءُ الأصل ، الشّحيح النّفس . (اللسان ، لأم) .

(٣) لم أجده فيما اطّلت عليه من كتبه .

(٤) الكتاب ١٢٦/٣ ، وشرح التّسهيل ١٥٠/٢ ، وشرح الكافية ٦٣٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ٥٤/٢ ، والتّصريح ٤٠٦/٢ ، والمجموع ١١/٥ .

(٥) الكتاب ١٢٨/٣ .

(٦) شرح التّسهيل ١٥٠/٢ ، وابن مالك في هذا تابع لابن العُلج ، وانظر التّصريح ٤٠٩/٢ .

(٧) المغني ص ٦٨٢ .

(٨) في (ح) « لا بُدّ » بحذف الفاء .

قوله : (وأما قوله تعالى ...) [إلى آخره] .

ذكر الآية لأنَّ المختصر وغيره استشكل الحذف فيها ^(١) ، فأما المختصر فلم يجب ^(٢) ، وأما صاحب منهج السالك ^(٣) فأجاب بأنَّ الحذف إنما كان اعتماداً على القرينة الرَّافعة للبس .

قلتُ : وهو جواب ضعيف ؛ لأنَّه لو كان ثمَّ ما يرفع اللبس لكان الدليل موجوداً ؛ لأنَّ الدليل أعمُّ من كونه لفظياً ، أو معنوياً ، والقرضُ ألا دليل .

وأجاب غيره بأنَّه قصد بذلك الإبهام ؛ ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهنَّ ، أو يرغب عنهنَّ لدامتهنَّ ^(٤) .

قيل : وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين ^(٥) .

قلتُ : وهذا أضعف من الأوَّل ؛ لأنَّه يلزم عليه أن تكون الآية فيها إجمال ، وهو خلاف ظاهر كلام أهل التفسير .

قوله : وقد أجاز فيها بعض المفسرين التقديرين .

قلتُ : هذا يوهمه كلام ابن عطية ^(٦) ، فتأمل ، ولا يُقالُ هنا : العرب لها غرض في الإبهام كما لها غرض في الإفهام ؛ لأنَّ ذلك مقصد آخر ، فإنَّ الغرض هنا بيان الأحكام ؛ لا الإبهام في ذلك .

وانظر ما يقوله أهل البيان في حذف المفعول ؛ لتذهب النفس به كلَّ مذهب هل يجري ذلك في الحذف ؟ ^(٧) .

فإن قلتُ : فهل ما أجاب به الشيخُ هنا يرجع لجواب منهج السالك ، أو يغيّره ؟

قلتُ : لا يبعد أن يكون موافقه أو قريباً منه ، فتأمل .

(١) وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢ ، وشرح الكافية ٦٣٢/٢ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٩٠/٢ .

(٣) هو أبو حيَّان في كتابه (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) . انظره ص ١٢٨ ، وانظر التصريح ٤٠٨/٢ .

(٤) انظر : الكشاف ٥٦٧/١ ، وقد نقله أبو حيَّان في البحر ٣٦٢/٣ عن أبي عبيدة ، وليس في مجاز القرآن .

(٥) التبيان ٣٩٤/١ ، والدرّ المصون ١٠٦/٤ .

(٦) المحرر الوجيز ٢٦٨/٤ .

(٧) دلائل الإعجاز ص ١٥٣ .

وما أشار إليه الشيخ في الموضع الثاني قد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع ^(١) ، وانظر الشيخ هنا فإنه جعل حذف الجرّ مع « كي » مطّردًا ^(٢) ... ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [١٢٨] .

ذكرها في أول التّأليف لما أنّ تكلم على سبب الطّول في الكُتب ، وأنّ من ذلك التكرار ، فنجدهم يكرّرون الخلاف في مثل الآية ، هل الاسم المذكور بعد « إنّ » فاعلاً أو مبتدأ ؟ انظره ^(٤) .

وذكرها أيضاً في « إمّا » لما أنّ تكلم على قوله : ﴿ إِمَّا شَاكِراً ... ﴾ ^(٥) ، ونقل عن أهل الكوفة أنّ الآية « إنّ » فيها شرطية ، وما صلة ^(٦) .

قال : وقال مكّي : لا ^(٧) يجوز عند البصريين أنّ يلي الاسم أداة الشرط حتّى يكون بعده فعل يفسّره ^(٨) مثل : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ ... ﴾ .

قال : وردّه عليه ابن الشّجري بأنّ المضمّر في الآية « كان » ^(٩) . انظر [قوله تعالى] ^(١٠) : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ ^(١١) .

وذكرها أيضاً / في النّوع السّابع من الجهة السّادسة ، لما أنّ قال : (ومن الوهم : قول [من لا يذهب إلى] ^(١٢) قول الأخفش والكوفيين في الآية : أنّ المرفوع مبتدأ وذلك خطأ ؛ لأنّه خلاف قول

(١) تقدّم مثل هذا في سورة آل عمران ص ١٠٨ من البحث .

(٢) كلمة « مطّرداً » سقطت من (ج) .

(٣) المغني ص ٦٨١ .

(٤) المغني ص ١٤ .

(٥) الإنسان ، آية (١) .

(٦) معاني القرآن للقرّاء ٢١٤/٣ .

(٧) في (ج) « ولا ... » بزيادة الواو .

(٨) مشكل إعراب القرآن ص ٢٨٧ .

(٩) أمالي ابن الشّجري ١٢٨/٣ ، ١٢٩ .

(١٠) زيادة يتميّر بها النصّ .

(١١) الإنسان ، آية (٣) . وانظر الجمع الغريب ج ٢ ل ٩٤/ب .

(١٢) في الأصل : « من ذهب إلى » ولعله الصواب كما في المغني ، ولتلا يضطرب النصّ ، إذ قال ابن هشام بعد هذا : (... من اعتمد عليهم ، وإنّما قاله سهواً ، وأمّا إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي ، فلا يُعدّ ذلك الإعراب خطأ ؛ لأنّ هذا مذهب ذهبوا إليه ، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة . نعم الصّواب خلاف قولهم في المسألة ...) . المغني ص ٧٥٧ .

من اعتمد عليهم) ، انظره فإنه أطال ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا ^(٢) ... ﴾ الآية [١٢٨] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الباب السادس لما أن قال : قولهم : إنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرة فهي غير الأولى ، وإذا أُعيدت معرفة ، أو [أُعيدت] ^(٣) المعرفة معرفة أو نكرة كانت عين الأولى ، وذكر ما استدلوا به ، ثم ردَّ عليهم ذلك ، وتتبع كل قسم ، ونقض عليهم بآيات ، فمما نقض ^(٤) بها على قولهم : أنَّ النكرة إذا أُعيدت معرفة فهي عين الأولى ، قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا ﴾ الآية . قال : (لأنَّ الصلح الأوَّل خاص ، والثاني عام ، قال : ولهذا يستدل به على استحباب كل صلح جائز ، ثم ذكر آية النحل في قوله : ﴿ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ ... ﴾ ^(٥) والشيء لا يزداد فوق نفسه . انظر بقية كلامه ^(٦) .

قال الفقير إلى ربه : الشيخ - رحمه الله - قد أطال في هذه المسألة ، وذكر فيها آيات ، والمسألة كثيراً ما تتكرر ، فلنؤخر الكلام على كل آية إلى محلها إن شاء الله ، ونتكلم على ما يعم المسألة من حيث الجملة ، فنقول : هذا القول الذي نقله الشيخ هو المتداول بينهم ، فأما أنَّ النكرة إذا أُعيدت نكرة فهي غير الأولى . قال : (لأنهم يقولون : « اشتريت فرساً ، ثم بعثُ فرساً » أي : آخر) . فهذا يدل على ذلك ، بخلاف إذا قيل : ثم بعثُ الفرس ، فإنما هي الأولى ، وكذلك عكس هذا ، يدل على ذلك قول الحماسي ^(٧) :

وانظر رأي الأخفش والكوفيين في معاني القرآن للأخفش ٥٥٩/٢ ، والبيان ٣٩٥/١ ، والفريد ٨٠٠/١ ، ٥٨٥/٤ ، والدرّ المصون ١٠٧/٤ ، ٥٩٤/١٠ .

- (١) المغني ص ٧٥٧ .
- (٢) في النسختين ﴿ ... يُصْلِحَا ﴾ وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وابن عامر ، وأبي عمرو .
- (٣) وقرأ الباقر ﴿ يُصْلِحَا ﴾ . السبعة ص ٢٣٨ ، والكشف ١٢٨/١ ، والبحر ٣٦٣/٣ .
- (٤) زيادة يلجم النص بها .
- (٥) في (ج) « ينقض » .
- (٦) النحل ، آية (٨٨) .
- (٧) المغني ص ٨٦٣ .
- (٨) هو : شهل بن شبان (الفند الزماني) (بقاء مكسورة ، ونون ساكنة ، وزاء مشددة مكسورة ، وبعدها ميم مشددة) . واسمه (شهل بن شيبان) شاعر جاهلي ، من شعراء الحماسة .
- (٩) والفند : القطعة العظيمة من الجبل ، وانظر المبهج ص ٣٥ ، واللسان (فند) .
- (١٠) البيتان من قصيدة من المزج ، قالها في حرب البسوس ، وانظر شرح الحماسة للأعلم ٣٠٥/١ ، ٣٦٠ ، وشرح شواهد المغني ٩٤٤/٢ ، والخزانة ٤٣١/٣ .

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي نَهْلٍ * وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ

عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَزْجِفَ * نَقَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا

وقيل ^(١) : وقد نقل السُّبُكِي في شرح التلخيص قولين في هذا القسم الرَّابِع ^(٢) .

قُلْتُ : قال الفخر في باب الأمر : (إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « صَلِّ رَكَعَتَيْنِ ، صَلِّ الرُّكَعَتَيْنِ » إِنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ أَوَّلًا هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ ثَانِيًا) ^(٣) . قال : (لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْعَهْدِ) فهذا مثل ما نقل الشَّيْخُ هُنَا .

قُلْتُ : وهذا الكلام نقله القرافي ولم يزد غيره ^(٤) ، ووقع له في موضع آخر لما أَنَّ نقل كلام النُّقْشَوَانِي ^(٥) في تعميم المشترك ، فنقل من جملة ذلك أَنَّهُ إِذَا قِيلَ : (اعتدى بفرد فرد) ، قال النُّقْشَوَانِي : (يُسْتَعْمَلُ كُلُّ وَاحِدٍ فِي مَعْنَى) ^(٦) ، قال القرافي : (هذا فيه نظر ؛ لاحتمال أَنَّ يُقَالُ بذلك خشية التكرار ، أو يُقَالُ : بِأَنَّ الثَّانِي تَأْكِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي مَعْنَى ، وَالْأَصْلُ اسْتِعْمَالُ الثَّانِي فِيهِ) .

ثُمَّ قَالَ الْقُرَافِيُّ : (وكذلك إِذَا قِيلَ : اعتدي ، بالإفراد محل نظر لاحتمال اللام العهد أو الجنس) ^(٧) .

قُلْتُ : فهذا الكلام الأخير يُخَالِفُ مَا قَالَهُ الْفَخْرُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَيُوجِبُ فِي مَسْأَلَةِ الْفَخْرِ الْوَقْفَ ، وَالْكَلامُ الَّذِي قَبْلَهُ يُوجِبُ - فِي مَسْأَلَةِ النَّكْرَةِ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةٌ - الْوَقْفَ عِنْدَهُ أَيْضًا .

وإن كان في كلام القرافي نظر ، وكذلك في كلام النُّقْشَوَانِي ؛ فَإِنَّ تَقْسِيمَهُ فِيهِ بَعْضُ تَنَاقُضٍ ، انظر محل تقسيم المشترك من كلام القرافي ^(٨) . وانظر كلام ابن الحاجب ^(٩) ، وشرَّاحه في باب

(١) في (ج) « قيل » بحذف الواو .

(٢) عروس الأفراح ٣١٢/١ .

(٣) المحصول في علم الأصول ١٥٠/٢ .

(٤) نفائس الأصول في شرح المحصول ٢٢٩/٢ .

(٥) لم استطع معرفة اسمه ، ولا شيئاً عن حياته ، ومكانته ، سوى أَنَّ الْقُرَافِي ذَكَرَ أَنَّهُ مِنْ شَرَّاحِ الْمَحْصُولِ ، وَاسْمُ كِتَابِهِ (التلخيص) ، وَأَكْثَرُ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُ ، وَكَذَا ذَكَرَهُ السُّبُكِيُّ ، وَنُقِلَ عَنْهُ مِنْ كِتَابِهِ (المواخذات) .

(٦) انظره في نفائس الأصول ٤٣٢/٢ .

(٧) نفائس الأصول ٤٣٢/٢ ، وانظر العقد المنظوم ١٥٧/١ .

(٨) انظر نفائس الأصول ٤٣٢/٢ . والعقد المنظوم ١٥٧/١ .

(٩) انظر منتهى الوصول ص ٨٩ .

الأمر ^(١) إذا تكررت مع هذا الكلام ، فإنه حصل في (صلّ ركعتين ، صلّ ركعتين) ثلاثة أقوال ثالثها الوقف ، والمسألة تحتاج إلى طول حذفها أولى ، واستحضر كلام الفقهاء المالكية في باب الوصية ، وما لهم فيما إذا أوصى بمائة ، ثم كرّر الوصية بمائة أو بالمائة ^(٢) .

وتأمل مع كلام أهل الأصول ، قال السبكي : (والتحقيق في هذه المسألة أن يُقال : إن كان الاسم عامًا في الموضعين فالثاني عين الأول ؛ لأن من ضرورة العموم ألا يكون الثاني غير الأول لاستيفاء عموم الأول الأفراد ، وسواء كانا معرفتين أو نكرتين عامتين بعد نفي ، وإن كان الثاني فقط عامًا ، فالأول داخل فيه ضرورة ؛ لشمول العام لذلك الفرد سواء كان معرفًا أو منكرًا ، ويلتحق بهذا القسم دخول الأول في الثاني إذا كانا عامين والأول نكرة مثل قوله : ﴿ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا ﴾ ^(٣) (٤) ... (٥) الآية .

(وكذلك عكس هذا القسم ^(٦) ...) ^(٧) .

قال : (وإن كانا خاصين ، فإن كانا مُعرّفين بأداة عهدية فذلك بحسب القرينة العهدية الصارفة إلى المعهود ، فإن صرفها إليه انصرف ، وإن / صرفت الأول ، فالظاهر أن الثاني مثله ، وإن كانا مشتملين على الألف واللام الجنسية ، فالأول هو الثاني ؛ لأن الجنس ^(٨) لا يقبل التعدد .

قال التنوخي ^(٩) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ^(١٠) : إنما كان العسر واحد ؛ لأن

(١) انظر رفع الحاجب ٤٨٥/٢ ، ومفتاح الوصول ص ٢١ ، وشرح التلويح على التوضيح ٣٠٣/١ .

(٢) الذخيرة ١١٠/١٣ .

(٣) « رزقًا » سقط في (ج) .

(٤) العنكبوت ، آية (١٧) . وبعدها : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ ﴾ .

(٥) عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٦) في (ج) « القول » مكان « القسم » .

(٧) عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٨) في (ج) « لأن الأول » .

(٩) هو : علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم ، أبو القاسم التنوخي ، ولد سنة ٢٧٨ هـ ، قاضٍ ، أديب ، عالم بأصول المعتزلة ، توفي بالبصرة سنة ٣٤٢ هـ . من آثاره : الأقصى الغريب ، وديوان شعر .

انظر وفيات الأعيان ٣٦٦/١ ، والأعلام ٣٢٥/٤ .

(١٠) الشرح ، آية (٦) .

اللام طبيعياً ، والطبيعية لا ثاني لها ^(١) .

قال : (وإن كانا نكرتين فالظاهر أنَّ الأول غير الثاني ؛ لأنه لو كان إياه لكان إعادة ^(٢) النكرة من وضع الظاهر موضع المضمَر ، وهو خلاف الأصل ، ويحتمل خلاف ذلك ...) ^(٣) .

قلتُ : هذا رأيتُه بواسطة ، وربما وقع في ذلك فساد ، وحذف بعض أقسام ، فانظره في محله في شرح التلخيص ، فإنني لم يتيسر لي في هذا المحل .

وقول الشيخ - رحمه الله - في الآية إنها زائدة على ما ذكر ، فيه نظر ؛ لأنه لم يُتَّفَقْ على أنَّ الصلح الثاني أعم ، لأنه قال قوم بأنه هو الصلح الأول ، فكيف يرُدُّ به الشيخ على القائل بذلك ؟ وأمَّا الآية الثانية فظاهرة ، لكن القائل بذلك لا يقول به مطلقاً ، بل بشرط ألا يمنع مانع عقلي أو عادي أو غير ذلك ، فالرَدُّ بها فيه نظر ، وقد أشار الشيخ بعد هذا إلى أنَّ الأمر يسهل إذا كانت قرينة ، فانظر كلامه .

تنبيه :

كما اعترض الشيخ - رحمه الله - هذه ^(٤) القاعدة بالآية ؛ اعترض عليه بها أيضاً قاعدته التي أسس في اللام العهدية ، فإنه قال : وعلامتها أنَّ يسدَّ الضمير مسدّها مع مصحوبها ، فتصدّق هذه العلامة في هذه الآية ، وليست اللام فيها للعهد ، بدليل ما ذكر من العموم ، وأجيب بمنع صحّة الضمير في الآية . إذ الأصل مساواة الضمير لما يعود عليه ، ولا يخفّاك ضعف الجواب .

فوائد :

الأولى : قال ابن الحاجب في الأمالي : (قوله **غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ** ^(٥)) ^(٦) الآية .

القاعدة في إعادة لفظ الشهر للإعلام بمقدار زمن الغدوّ ^(٧) ، وزمان الروّاح ، والألفاظ التي تأتي مبيّنة لا يحسن فيها الإضمار ؛ لأنَّ الضمير إنما يعود باعتبار خصوصيّة المتقدّم ، ألا ترى أنك لو

(١) عروس الأفراح ٣١٥/١ ، وفُسِّرَ بأنَّ الجنس كلّي ، والكلّي لا يوصف بوحده .

(٢) في (ج) « وضع » مكان « إعادة » .

(٣) عروس الأفراح ٣١٥/١ .

(٤) « هذه » سقط في (ج) .

(٥) « وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ » سقط في (ج) .

(٦) سبأ ، آية (١٢) .

(٧) « زمن الغدوّ » سقط في (ج) .

أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَكَسَوْتُهُ كَانَتْ الْعِبَارَةُ عَنْهُ : أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَكَسَوْتُهُ ، وَلَوْ أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَكَسَوْتُ غَيْرَهُ . كَانَتْ الْعِبَارَةُ : أَكْرَمْتُ رَجُلًا وَكَسَوْتُ رَجُلًا ...) .

قال : (وهذا ليس من جعل الظاهر موضع المضمَر ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالضَّمِيرِ تَغَايِيرَ الْمَعْنَى ...) ^(١) .

قُلْتُ : فَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى ^(٢) قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنَّ النَّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةً فِيهِ غَيْرِ الْأُولَى .

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ ^(٣) : ذِكْرُ الطَّبِيِّ فِي التَّمَامِ : (أَنَّ النَّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ نَكْرَةً أَنَّهَا غَيْرِ الْأُولَى ، قَالَ : مَعْنَى ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ التَّكْرِيرَ ، وَأَمَّا إِذَا قَصِدَ التَّكْرِيرَ كَأَيَّةِ قَوْلِهِ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ ^(٤) [الْآيَةُ] ^(٥) ، فَإِنَّهَا تَكُونُ عَيْنِ الْأُولَى) ، قَالَ : (وَيَدُلُّ عَلَى التَّكْرِيرِ قَوْلُهُ سُبْحَانَ : ﴿ ... رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ ... ﴾ ^(٦)) (...) الْآيَةُ .

قال : (لِأَنَّ التَّكْرِيرَ اسْتَدْعَى تَنْزِيهِ الْبَارِي عَنْ الْوَلَدِ ...) ^(٨) .

قُلْتُ : وَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الطَّبِيُّ حَسَنٌ ، وَهُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَدَّمْنَا : أَنَّ الْقَائِلَ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ إِنَّمَا يَقُولُ بِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَهُوَ جَلِيٌّ .

الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ : قَالَ الشَّيْخُ السُّبْكِيُّ : (هَذِهِ الْقَاعِدَةُ ذَكَرَهَا الْحَنْفِيَّةُ ، وَبَنَوْا عَلَيْهَا أُمُورًا ^(٩) مِنْهَا :

إِذَا قَالَ : (سِدْسٌ مَالِي لِفُلَانٍ) ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ : (سِدْسٌ مَالِي لِفُلَانٍ) . قَالَ : (يَكُونُ لَهُ سِدْسٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِذَا أُعِيدَتْ هِيَ عَيْنِ الْأُولَى ، هَذَا هُوَ الْمَعْنَى فِي اللَّغَةِ) ^(١٠) .

قال : (وَمِنْهَا : إِذَا قَالَ : (أَنْتِ طَالِقٌ [نِصْفُ] ^(١١) طَلْقَةٍ ، وَرَبْعٌ طَلْقَةٍ) إِنَّهُ يُلْزَمُهُ طَلْقَتَانِ ؛

(١) الْأَمَالِيُّ النُّحْوِيُّ ١/١٤٥ .

(٢) فِي (ح) « رَاجِعٌ لِقَوْلِ » بِاللَّامِ .

(٣) كَلِمَةُ « الثَّانِيَّةُ » سَقَطَ فِي (ح) .

(٤) « وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ » سَقَطَ فِي (ح) .

(٥) الزَّخْرَفُ ، آيَةُ (٨٤) .

(٦) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ تَكْمِلَةٌ مِنْ (ح) .

(٧) الْجَائِثَةُ ، آيَةُ (٣٦) .

(٨) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ ١/٣١٤ .

(٩) فِي (ح) « صَوْرًا » .

(١٠) عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ ١/٣١٤ .

(١١) زِيَادَةٌ مِنْ (ح) .

لأنَّ المنكَّر إذا أعيد كذلك ، فهو غير الأوَّل ، بخلاف إذا قال : (أنت طالق نصف طلقة وثلاثها) فإنَّما تلزمه ^(١) طلقة واحدة ^(٢) .

قلتُ : أمَّا ما ذكر في مسألة الوصية ؛ ففي مذهبننا ما هو معلوم . انظر فصل الوصية في ذلك ^(٣) .
وأمَّا ما ذكر في الطَّلَاق ، فقد وقع في المذهب ما يقرب منه ، إلَّا أنَّ ابن الحاجب ساقه مساق التبري ، فإنَّه قال : (قالوا : في نصف وربع طلقة طلقة ، وفي نصف طلقة وربع طلقة طلقتان) ^(٤) .
فأجرى ابن عبد السَّلام المسألة الثانية / على قاعدة النكرة إذا أعيدت نكرة فهي غير الأولى ؛ ولذا لزمه طلقتان ^(٥) .

ويفهم من كلام الشَّيخ ابن عرفة ذلك أيضًا ، وأشار إلى أنَّ ابن الحاجب استشكل المسألة الأولى ؛ لأنَّ المقدَّر فيها - وهو المضاف إليه - كالْمَذْكُور ، ولو ذكر لكان فيه طلقتان كالثَّانية ^(٦) .
قال : وجوابه على أصليْن من الفقه والعربية ، أمَّا الفقه فلو قال : أنت طالق نصف طلقة ، وربعها لزمه واحدة ؛ لإضافة الجزأين لطلقة واحدة ، كما لو قال : نصفًا طلقة .

وأمَّا العربية فهو على قول الجمهور : أنَّ المضاف إليه إذا حذف فلا بُدَّ من تنوين المضاف ، إلَّا أنَّ يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف نحو : « قطع الله يد رجل من قالها » ^(٧) .
قالوا : أصله : يد من قالها ^(٨) ورجله إلى آخر ما ذكروا ، قال : وهذا التقدير يوجب تقدير المسألة : (أنت طالق نصف طلقة وربعها) ، وقد قرَّرنَّا أنَّ اللازم فيه طلقة واحدة . هذا معنى ما ذكر .

(١) في (ج) « يلزمه » بالياء .

(٢) عروس الأفراح ٣١٤/١ .

(٣) انظر الذَّخيرة ١١٠/١٣ ، وشرح حدود ابن عرفة ٦٨١/٢ .

(٤) الأمالي ١٣٨/١ .

(٥) انظر : عروس الأفراح ١٣٨/١ .

(٦) شرح حدود ابن عرفة ٢٨٨/١ .

(٧) معاني القرآن للقرطبي ٣٢٢/٢ ، وفيه : « قطع الله الغداة يد رجل من قاله » . والخصائص ٤٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٤/١ ، وضرائر الشعر ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

وقد وردت العبارة كما رواها المصنَّف في : البسيط ٤٥٧/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٣/٢ ، وجمع الهوامع ٥٨/٣ .

(٨) في (ج) « قاله » .

قُلْتُ: استعمال هذا في المسألة حسن ، وهذا التقدير الذي أشار إليه الشيخ - رحمه الله - هو قول ابن عصفور ^(١) ، وليس قول الجمهور ، وانظر المسألة في باب الإضافة ^(٢) . والله الموفق .

وأما الاستدلال بالبيتين الذين ذكر الشيخ ؛ فما قدمناه الآن يقضي على جميع ذلك ؛ لأنَّ الكلام إنما هو عند عدم القرائن ، ولا شك أنَّ الاستعمال موجود فيما ذكر صاحب البيتين ، لكن لقربة حقت ^(٣) بذلك .

قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا...﴾ [١٣٥] ^(٤) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في فصل «أَوْ» لما أن قال : إِنَّ «أَوْ» تأتي للتقسيم ، ذكره ابن مالك ^(٥) ، ثُمَّ عدل عن ذلك في التسهيل ^(٦) ، فقال : تأتي للتفريق المجرد من الشك أو الإبهام والتخير ، قال : وأما هذه الثلاثة ، فإنَّ مع كل واحدٍ منها تفريقاً مصحوباً بغيره ^(٧) . ومثل ذلك بقوله : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا...﴾ الآية ^(٨) .

وذكرها الشيخ - رحمه الله - في الاعتراض بين الشرط وجوابه ، فذكر آيات ، ثُمَّ قال : ونحو ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا...﴾ الآية .

قال : (قاله ^(٩) جماعة ، منهم ابن مالك) ^(١٠) ، قال : (والظاهر أنَّ الجواب : ﴿فَاللَّهُ أَوْلَى﴾ ولا يَرُدُّ ذلك تنبيه الضمير كما توهموا ؛ لأنَّ «أَوْ» هُنَا للتنويع ، وحكمها حكم الواو في المطابقة ،

(١) ضرائر الشعر ص ١٩٥ .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٩٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤٨/٣ ، وارتشاف الضرب ١٨٢٢/٤ .

(٣) وانظر : عروس الأفراح ٣١٣/١ .

(٤) وبعدها : ﴿...فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْلُبُوا...﴾ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ٦٢٥/٢ .

(٦) وانظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٥٣٣ ، وابن عقيل ٢٣٣/٢ .

(٧) التسهيل ص ١٧٦ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/٣ ، ٣٦٣ .

(٩) المغني ص ٩٢ .

(١٠) في الأصل : « قال » ، وما أثبت من (ج) . وهو نصُّ المغني ، وبه يستقيم النص .

(١١) شرح التسهيل ٣٧٦/٢ ، وانظر الدرّ المصون ١١٦/٤ .

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْأُبْدِي ^(١) ، وَهُوَ الْحَقُّ ، قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَصْفُورِ تَثْنِيَةَ الضَّمِيرِ فِي الْآيَةِ شَاذَةً ^(٢) ، فَبَاطِلٌ كِبْطَلَانُ قَوْلِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ فِي إِفْرَادِ الضَّمِيرِ فِي ﴿... وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ الْآيَةُ ^(٣) ...)
ثُمَّ ذَكَرَ مَا فِي آيَةِ بَرَاءَةِ مِنَ الْأَوْجِهَةِ ^(٤) تَأْتِي فِي مَحَلِّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٥) .

وَذَكَرَهَا بَعْدَ مِثَالًا لَجَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى جُمْلَةِ الْإِعْتِرَاضِ بِخِلَافِ الْحَالِ ^(٦) .

قَالَ الْفَقِيرُ : أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ فَقَوْلُهُ : مِثْلُ ذَلِكَ ، أَيْ «أَوْ» فِي الْآيَةِ لِلتَّفْرِيقِ الْمَجْرَدِ كَمَا ذَكَرَ ، وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ التَّقْسِيمَ فِي الْوَاوِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِيهَا ، بِخِلَافِ التَّفْرِيقِ فَإِنَّهُ فِي «أَوْ» أَكْثَرُ ^(٧) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَقَرَةِ أَنَّ الشَّيْخَ بَحَثَ مَعَهُ ^(٨) فِي قَوْلِهِ : ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ ^(٩) الْآيَةُ .
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّحِيحَ أَنْ لَا ^(١٠) فَرْقَ بَيْنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ ؛ وَلِهَذَا جَعَلَهَا مُتَقَارِبَةً ^(١١) ، وَأَمَّا ذِكْرُ الشَّيْخِ الْآيَةَ فِي فَصْلِ الْإِعْتِرَاضِ فَظَاهِرٌ ، وَقَوْلُهُ ^(١٢) : إِنَّ الْجَوَابَ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِعْتِرَاضِ هُوَ قَوْلُهُ : ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾ .

قُلْتُ : هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو حَيَّانَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ الْجَوَابَ مَحْذُوفٌ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي حَيَّانَ أَنَّ الْجَوَابَ الْمَقْدَّرَ قَبْلَ قَوْلِهِ : ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ^(١٣) فَلَا إِعْتِرَاضَ فِي الْآيَةِ عَلَى قَوْلِهِ .
قَوْلُهُ : (وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجَوَابَ ...) [إِلَى آخِرِهِ] .

(١) شرح الجزولية ٦٣٦/١ ، ٦٣٧ .

(٢) شرح الجمل ٢٤٨/١ ، والمقرب ٢٣٥/١ .

(٣) التوبة ، آية (٦٢) ، وبَعْدَهَا : ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ...﴾ .

(٤) المغني ص ٥٠٩ .

(٥) سيأتي الحديث عنها ص ٥٧٦ .

(٦) المغني ص ٥٢٠ .

(٧) شرح التسهيل ٣٦٢/٣ .

(٨) الجمع الغريب ل ٤٣/ب .

(٩) البقرة ، آية (١٣٥) . وفي (ج) ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا ...﴾ .

(١٠) في (ج) «أَوْ» .

(١١) وانظر : الجنى الداني ص ٢٢٨ .

(١٢) في (ج) «قوله» بدون «أو» .

(١٣) البحر ٣٧٠/٣ ، والارتشاف ٢٠٢١/٤ .

قُلْتُ: كذلك اختاره المختصر ، لكن لا على [معنى] ^(١) ما ذكر الشيخ عن الأبيدي ، بل على معنى أَنَّ الضَّمير بعد العطف بـ «أَوْ» يصحُّ أَنْ يعود على المعنى المفهوم من القسمين ، أي: (قاله أولى بالغي ، والفقير ؛ المفهومين من لفظ غني أو فقير) ^(٢) وأبو البقاء أيضاً جوزَّ أَنْ يكون المذكور الجواب ، لكن على تأويل أَنَّ «أَوْ» بمعنى «الواو» ^(٣) ، وردَّ عليه أيضاً المختصر ^(٤) .

فالحاصل : هل الجواب محذوف أو مذكور ؟ قولان :

الأول : اختيار جماعة ، منهم أبو حيَّان وغيره ^(٥) .

وإذا قلنا بأنَّه مذكور ، ما هو ؟ هل ما بعد ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ . وهذه الجملة اعتراض / أو نفس ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ قولان أيضاً .

الأول : هو الذي نقل الشيخ عن ابن مالك هروباً من تنبيه الضَّمير ^(٦) .

والقول الثاني : قال به الشيخ هنا ^(٧) ، والمختصر ، وجوزَّه أبو البقاء ^(٨) .

واختلف أهل هذا القول على أي شيء يُخرَّج ذلك على أقوال ^(٩) :

الأول : تأويل المختصر الذي قدَّمناه الآن .

الثاني : تأويل أبي البقاء ، وقد قدَّمناه .

الثالث : ما نقله الشيخ عن الأبيدي .

الرابع : تأويل ابن عصفور أَنَّ ذلك في «أَوْ» شاذٌّ .

وكثيراً ما سمعنا من المشايخ الرَّدَّ عليه في ذلك في إطلاق هذا اللفظ في الذي ورد في القرآن ، وهو

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٢/١ .

(٣) التبيان ١/٣٩٧ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٢/١ .

(٥) البحر المحيط ٣/٣٧٠ ، وانظر شرح الرضي ٢/٣٥٢ ، والدَّرِّ المصون ٤/١١٤ .

(٦) شرح التسهيل ٢/٣٧٦ .

(٧) المغني ص ٥٠٩ .

(٨) التبيان ١/٣٩٧ ، وانظر الدَّرِّ المصون ٤/١١٧ .

(٩) في الأصل : « قول » ، وما أثبت من (ج) .

إطلاق باطل ، بل سوء أدب ، ثمَّ أنه لم يصادف كما قال الشيخ هنا - رحمه الله - ^(١) .

هذا تلخيص الأقاويل في الآية .

قال الدماميني : (وهذا ^(٢) القول الذي اختار الشيخ خارج عن التحقيق ؛ لأنَّ الجواب مسبب عن الشرط ، وكون الله أولى بهما لا تتوقف على كون أحدهما غنياً أو فقيراً ...) ^(٣) .

[ثمَّ] ^(٤) قال : (إنَّ الشيخ ذكر في باب الحذف آيات حذف منها الجواب لعدم ترتيب السببية والمسببية في الشرط مع جوابه ، وحقق ذلك في مثل : ﴿ ... فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ ... ﴾ ^(٥) الآية ...) ^(٦) .

فقال الشيخ : (التقدير : « فليبادر العمل ، فليعمل عملاً صالحاً » ، ثمَّ استطرد آيات من كلام الشيخ فيما يأتي ، كلها تدلّ على خلاف ما اختار هنا ^(٧) .

قلتُ : لا شكَّ أنَّ هذا اللازم على مذهب أهل النحو ^(٨) ، لا على مذهب غيرهم ، والإنصاف أنَّ الآيات ^(٩) التي ذكر هنا تدلّ على ذلك ، وهذا الاعتراض عامٌّ في حقِّ جميع من أعرب الآية ، فإنهم غفلوا عنه فيما رأيت ، ولا يُقال : إنَّ الذي قدَّر الجواب إنما تعرّض لأحد المانعين من جعل الجملة جواباً ، ولا يلزم أن ^(١٠) لا يكون ثمَّ مانع آخر ؛ لأنَّ قوّة كلامهم أنَّ المانع انحصر فيما ذكره ، والله أعلم .

ثمَّ إنَّ الدماميني نقل عن الشيخ كلاماً في حاشية التسهيل ^(١١) فإنه ذكر أنَّ ابن عصفور نصَّ على

(١) البحر المحيط ٣/٣٧٠ ، والارتشاف ٤/٢٠٢١ ، والدّر المصون ٤/١١٦ .

(٢) في (ج) « هذا » يحذف الواو .

(٣) تحفة الغريب ل ١٥٠/ب .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) الكهف ، آية (١١٠) . والذي في المغني قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَكَ ﴾ [العنكبوت : ٥] .

(٦) تحفة الغريب ل ١٥٠/ب .

(٧) المغني ص ٨٥٠ .

(٨) في الأصل : (الحق) ، وما أثبت من (ج) .

(٩) في (ج) « الآية » .

(١٠) في (ج) « ألا » .

(١١) تحفة الغريب ل ١٥٠/ب .

أَنَّ «أَوْ» إذا جاز فيها الجمع بين المتعاطفين نحو : «الحسن أو ابن سيرين جالس ، أو جالسهما» ^(١) جاز جمع الضمير وإفراده ^(٢) .

هذا هو التحقيق ، ونَصَّ عليه الأُبْذِي ^(٣) ، قال الدَّمَامِينِي : (انظر كلام الأُبْذِي هل يرجع في المعنى إلى ما نقله ، أو هو مغاير له) ^(٤) .

قُلْتُ : الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا مَسْأَلَتَانِ ، الْأُولَى : أَنْ تَكُونَ «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ ، وَهِيَ الَّتِي نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ عَصْفُورٍ وَالْأُبْذِي أَوَّلًا ^(٥) .

[وَالثَّانِيَّةُ : أَنْ تَكُونَ «أَوْ» لِلإِبَاحَةِ ، وَهِيَ الَّتِي نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ عَصْفُورٍ وَالْأُبْذِي ثَانِيًا] ^(٦) .

وَيُنْظَرُ الْأُبْذِي فِي ذَلِكَ كَيْفَ نَصَّهُ ^(٧) ؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَهُوَ الْمَوْفَّقُ .

وبعد أن أنجز الكلام في عود الضمير بعد حرف العطف ، فَلْنُشِيرَ إِلَى تَحْصِيلِ الْمَسْأَلَةِ بِاخْتِصَارٍ ، فنقول : قال بعض النحويين ^(٨) : (العطف لا يخلو من أقسام ، فَإِنْ كَانَ «بِالْوَاوِ» ، وَ«حَتَّى» فَلَا بُدَّ مِنَ الْمِطَابَقَةِ ، وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَمَتَأَوَّلٌ ^(٩) ، فَذَكَرَ مِثْلُ : ﴿... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِصَّةَ...﴾ ^(١٠) الْآيَةُ ...)

قال : (فَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْكَتَوِزِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ يَكْنِزُونَ) ، قَالَ : (وَكَذَلِكَ ﴾ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ ^(١١) الْآيَةُ ...)

(١) المشهور في تركيب هذا المثال : «جالس الحسن أو ابن سيرين» . وانظر الخصائص ١/٣٤٧ ، ٢/٤٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٤ ، وشرح الرضي ٢/٣٥٢ .

(٢) شرح الجمل ١/٢٣٣ ، ٢٤٨ .

(٣) شرح الجزوليّة ١/٦٣٤ .

(٤) تحفة الغريب لـ ١٥٠/ب .

(٥) في الأصل : «ثانيًا» ، وما أثبت من (ج) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) شرح الجزوليّة ١/٦٣٤ .

(٨) الرضي ٢/٣٥١ .

(٩) في (ج) «فيتأوّل» بالياء .

(١٠) التوبة ، آية (٣٤) .

(١١) التوبة ، آية (٦٢) .

فإنما أفرد الضمير ؛ لأنّ رَضِيَ أحدهما رَضِيَ للآخر) ، قال : (وما ورد من قولهم : « زيد وعمرو قائم » ^(١) فعلى حذف الخبر ^(٢) ، إمّا من الأوّل ، أو من الثاني ^(٣) . وإن كان العطف بالفاء ، أو ثمّ فلا يخلو ، إمّا أن يكون ما بعدهما خبراً ، أو صفة ، أو ما أشبههما أو لا ، فإن كان الأوّل ، ففي جواز المطابقة قولان :

الأوّل : أنّ المطابقة لا تجوز ، نحو : « زيد وعمرو قائم » ، فيجب حذف الخبر ، إمّا من الأوّل ، أو من الثاني على الخلاف ، لأنّ الاشتراك في الضمير يدلّ على انتفاء التعقيب والترتيب ^(٤) ... ^(٥) .

قلتُ : ولا يخفى ضعف ذلك ؛ لأنّه لا يلزم من الاشتراك في الضمير الاشتراك فيما وقع الإخبار به ، باعتبار كَيْفِيَّتِهِ . قال ^(٦) : وقال آخرون : تجوز المطابقة ، وهو الحقّ ؛ لأنّك تقول : قام الرجلان ، مع أنّ أحدهما قام أمس ، والآخر غداً ، [قال : وإنّ] ^(٧) لم يكن ما بعد الفاء ، أو ثمّ من باب الخبر أو ما أشبهه وجبت المطابقة اتفاقاً ، نحو : « جاء زيدٌ وعمرو فقامتُ لهما » .

وإن كان / العطف « بلا ، ولكن ، وبل ، وأم ، وأو » فمطابقة الضمير أو عدمها موكولان إلى قصد المتكلّم ، فإن قصد أحدهما وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها ، مع أنّ المعطوف عليه مُبْتَدَأٌ وجب إفراد الضمير ، نحو : « زيدٌ لا عمرو جائني » ، وكذلك باقي الأمثلة ، وتقول في غير الخبر عن المبتدأ ^(٨) : « جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو فأكرمته » .

وإن قصدت بالضمير كليهما ؛ وجبت المطابقة ، نحو : « زيدٌ لا عمرو جائني مع أنّي دعوتهما » ، وزيدٌ أو عمرو جائني وقد دعوتهما ^(٩) .

(١) في (ج) « قام » .

(٢) أي : « زيدٌ قائم وعمرو قائم » ، أو غير « زيد » .

(٣) كون المذكور خبراً للثاني ، وحذف خبر الأوّل . هو مذهب ابن السراج في الأصول ٧٦/٢ .

وذهب سيويه والمازني والمبرد إلى أنّ المذكور خبرٌ للأوّل ، ويدخل الثاني في معناه ، ولا يحتاج إلى إضمار . وانظر في هذا الارتشاف ٢٠٢٠/٤ .

(٤) في (ج) « أو الترتيب » بزيادة الهزمة .

(٥) انظر : الرضيّ ٣٥١/٢ ، والارتشاف ٢٠٢١/٥ ، والجمع ٢٧٦/٥ .

(٦) يقصد الرضي ، والنصّ في شرحه على الكافية ٣٥١/٢ ، ٣٥٢ .

(٧) في الأصل : « وإن لم » ، وما أثبت من (ج) .

(٨) « المبتدأ » سقط في (ج) .

(٩) من قوله : « وزيدٌ » إلى قوله : « دعوتهما » سقط في (ج) .

قال : وتقول في «أو» التي للإباحة بالوجهين ، قال : وكذا تقول : هذا جوهر ، أو عرض ، ثم تقول : وهما محدثان ، قال الله تعالى ^(١) : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ... ﴾ . قال : وليس «أو» بمعنى «الواو» كما قيل .

قال : (والمعنى : إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فلا بأس ، فإنَّ الله أولى بالغني والفقير) .

قال : (وأما قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ... ﴾ ^(٢) الآية ...)

فالضمير عائد على الرؤية المفهومة من قوله : ﴿ رَأَوْا ﴾ ^(٣) .

قلتُ : هذا تلخيص ما وقع للرضي بالمعنى ، مع زيادة في ذلك من كلام غيره ، وظاهر كلامه أنَّ «أو» إذا كانت للإباحة ؛ فيجوز ^(٤) في الضمير الوجهان ، وإذا كانت للتنويع ؛ فالأكثر المطابقة ، ولهذا تأول قوله : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهَوْا ﴾ الآية .

وانظر هذا مع ما قدَّمناه في نقل ابن هشام عن الأبيدي ، وما نُقلَ عن ^(٥) الدماميني ، وقد أطلت الكلام في المسألة ؛ لأجل أنَّها كثيرة الوقوع ، والحاصل من مراعاة عود الضمير بعد العطف فيما يظهر إن كان العاطف يقتضي الجمعية والاشتراك سواء كان واوًا أو فاءً أو ثم ، أو حتَّى أعيد الضمير بحسب ذلك المعنى ، وإلا أعيد بحسب ما يقتضي الانفراد كالعطف بـ «بل» ، أو «لكن» ، أو ما أشبههما . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا ... ﴾ الآية [١٣٦] .

ذكرها في الباب السادس في التاسع عشر منه استطرادًا أنَّ الأمر يكون للدوام . انظره ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ ... لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ ... ﴾ الآية [١٣٧] .

ذكرها الشيخ في «لام» الجحود ^(٧) ، وأنها هي التي تكون بعد كون منفيٍّ سواء كان مضارعًا

(١) « تعالى » سقط في (ج) .

(٢) الجمعة ، آية (١١) . وبعدها : ﴿ أُولَئِكَ أَهْضُوا إِيَّاهُ وَتَرَكَوْكَ قَانِثًا ﴾ .

(٣) الرضي ٣٥٢/٢ .

(٤) في الأصل « يجوز » ، وما أثبت من (ج) .

(٥) « عن » سقط في (ج) .

(٦) المغني ص ٨٧٠ .

(٧) المغني ص ٢٧٨ .

ك هذه الآية ، أو ماضياً مثل قوله : ﴿... وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ ﴾ ^(١) .
قُلْتُ : وقد قَدَّمْتُ الإشارة إلى ذلك في آل عمران ^(٢) فلا نُعيدُه .

قوله تعالى : ﴿... وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ﴾ الآية [١٤٠] .

ذكرها في تعدية الفعل بالتضعيف لما أن نقل كلام الزمخشري في الفرق بين « نَزَلَ ، وَأُنْزِلَ » ^(٣) ، وردَّ عليه بهذه الآية ^(٤) ، فإنَّ الإشارة بها إلى [قوله تعالى] ^(٥) : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ ﴾ ^(٦) فهي آية واحدة ، فانظره ، وانظر أوَّل آل عمران من كلامنا ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ ﴾ ^(٨) ... الآية [١٤٨] .

ذكرها في « لا » ، وأنَّه لا يجب تكرارها مع المضارع ^(٩) .

قُلْتُ : تقدَّم سرُّ تكرارها مع غيره ^(١٠) .

قوله تعالى : ﴿ وَذَرِّدُونَنَا أَنْ يَفْرَقُوا ﴾ ... الآية [١٥٠] .

ذكرها في القاعدة الخامسة من الباب الثامن لما ذكر ^(١١) أنَّهم يعبرون بالفعل عن الإرادة ، وقد يعكسون ، ومن العكس : الآية ، يدلُّ على ذلك أنَّه قولٌ بقوله : ﴿ وَلَمْ يَفْرَقُوا ﴾ ^(١٢) الآية [١٥٢] .
قُلْتُ : بيان الدليل من الآية ظاهر ، فإنَّها سيقت مساق مدح أهل الإيمان ، وذمَّ أهل الكفران ،

(١) آل عمران ، آية (١٧٩) .

(٢) الجمع الغريب ل ٧٧/ب ، وانظر ما سبق من البحث ص ٢٢٠ .

(٣) الكشاف ٤١١/١ .

(٤) المغني ص ٦٨٠ .

(٥) زيادة يتميَّز بها النصّ .

(٦) الأنعام ، آية (٦٨) . وستأتي ص ٤٠٤ من البحث .

(٧) الجمع الغريب ح ص ١٠٧ ، وانظر ص ٢٢٠ من البحث .

(٨) « بالسُّوء » سقط في (ج) .

(٩) المغني ص ٣٢٢ .

(١٠) الجمع الغريب ل ٣/أ ، وانظر تعليل وجوب التكرار في المغني ص ٣١٩ .

(١١) في (ج) « لَمَّا أَنْ ذَكَرَ » بزيادة « أَنْ » .

(١٢) المغني ص ٩٠٤ .

فمدح المؤمن بضد ما ذم به الكافر ، فتكون الإرادة أطلقت على الفعل لا على إرادة الفعل ، لا يُقَالُ : ليس رد الآية الأولى إلى الثانية بأولى من العكس ، ويكون الفعل في الثانية عبّر به عن الإرادة ، ويكون الذم على الإرادة أبلغ ؛ لأننا نقول : إتيان الأجر العظيم إنما يقع على حصول الإيمان لا على إرادته .

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾ الآية [١٥٢] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١) في الجهة العاشرة لما تكلم على حذف المعطوف ، فذكر آيات ، ثم ذكر هذه الآية ، وآية البقرة : ﴿ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ ^(٢) [٢٨٥] . قال : (أي : واحد) . قال : وقيل : أحد فيهما ليس بمعنى « واحد » ، بل الموضوع للعموم ، وهمزته أصلية لا مُبدلة من الواو ، فلا تقدير .

قال : وردَّ بأنَّه يقتضي حينئذ أنَّ المُعَرَّضَ بهم وهم الكفار فرَّقوا بين كلِّ الرسل / ، وإنَّما فرَّقوا بين محمد ﷺ مع غيره في النبوة ، ثمَّ قال : وفي لزوم هذا نظر ^(٣) .

قلتُ : قد تقدَّم لنا في آخر البقرة ما يشيعُ في المسألة ، وأطلقنا الكلام فيها ، وتعرَّضنا للفظه ، وبيان النظر في كلامه ، فراجعهُ ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ ... ﴾ الآية [١٥٣] .

ذكرها الشيخ في الباب السادس ^(٥) ناقضة على من زعم أنَّ المعرفة إذا أعيدت نكرة أنها عين الأولى ، فذكر الآية رادة على ذلك ، وكذلك قوله :

... ، ... ، ... ، ... إذا الناسُ ناسٌ والزَّمانُ زمانٌ ^(٦)

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٢) ﴿ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ « سقط في (ح) .

(٣) المغني ص ٨١٩ .

(٤) الجمع الغريب (ح) ص ١٠٥ ، عند حديثه عن آية رقم (٢٨٥) .

(٥) المغني ص ٨٦٢ .

(٦) هذا عجز بين من الطويل ، وصدره :

بِلَادٍ بِهَا كُنَّا وَنَحْنُ نُحِبُّهَا ٥

وهو لرجل من عاد ، في الأغاني ٦٦/٢١ .

قال بأنَّ الثاني لو ساوى الأوَّل في مفهومه لم يكن في الإخبار [به عنه] ^(١) فائدة ، قال : وإنما هذا من باب قول الشَّاعر :

أنا أبو النجم وشِعْري شِعْري ^(٢)

أي : وشِعْري لم يتغيَّر عن حاله ، قال : فإن ادَّعى في هذه القاعدة أنَّ الأمر كذلك إذا لم تكن قرينة ، فإن كانت قرينة صرفت إلى ذلك سَهْل الأمر .
وذكر الشَّيخ - رحمه الله - أيضًا بعض الآية ، وهو ^(٣) :

* ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى ﴾ الآية [١٥٣] .

لَمَّا أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى التَّرتِيب فِي الْفَاءِ ، فَقَالَ : التَّرتِيبُ مَعْنَوِيٌّ ، وَذِكْرِي ، فَالذِّكْرِيُّ مِثْلُ : ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَأَى اللَّهُ جَهَنَّمَ ﴾ وهو عطف مُفَضَّلٌ عَلَى جَمَلٍ ^(٤) .
قُلْتُ : أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ، وَالرَّدُّ بِهَذِهِ الْآيَةِ ؛ قَدْ اسْتَحْضَرَ الشَّيْخُ مَا يَجِبُ بِهِ عَنْهُ ، وَقَدْ أَشْرَتْ ^(٥) إِلَى ذَلِكَ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ ^(٦) ، وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْبَيْتِ مِنَ التَّغَايِيرِ لَا بُدَّ مِنْهُ لَمَّا ذَكَرَ .

فَإِنْ قُلْتُ : كَيْفَ قَالَ : وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

« وَشِعْري شِعْري » .

ورد بلا نسبة في الخصائص ٣/٣٣٧ ، وأما ابن الشجري ١/٣٧٣ .

بلاد بها كنا ونحن نُجِئُهَا ٥ إذا النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بِلَادٌ

وهي الرواية المشهورة .

وكذا في الحماسة البصريَّة ٣/١٠٧١ ق ٩٤٠ ، وانظر اللسان (أنس) ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٤٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/٢٠ .

(١) زيادة من المغني يلتم بها النص .

(٢) هذا الرَّجَزُ لِأَبِي النَّجْمِ الْعِجْلِيِّ ، وَبَعْدَهُ :

لله دري ما يُجِنُّ صَدْرِي

وانظر ديوانه ص ١٠٦ ، والخصائص ٣/٣٣٧ ، وشواهد المغني ٢/٩٤٧ ، والخزانة ١/٤٣٩ ، ٨/٣٠٧ .

(٣) في (ج) « وهي » .

(٤) المغني ص ٢١٣ .

(٥) في (ج) « أشرنا » .

(٦) الجمع الغريب (ج) ص ٨٣ ، ٨٤ ، ص ١٠٧ ، وسيأتي حديث عن المسألة ص ٦٣٦ .

مع أنه قد ^(١) صرّح أنّ الثاني في البيت الأوّل لم يساوِ الأوّل في مفهومه .

وقوله : وإنما هذا مثل : شِعْرِي شِعْرِي ، يقتضي أنه ساواه في المفهوم ؛ لأنّ شِعْرِي مع شِعْرِي متّحدان لفظاً ومعنى .. ؟

قلتُ : قولهم : إنّهما متّحدان معنى ، ليس كذلك ، إنّما يكونان بمعنى على قول من يقول : معنى ذلك المبالغة ، والشيخ لم يقصد ذلك ، وإنّما أوّلُه بأنّه لم يتغيّر ، أي : شِعْرِي الآن مثل شِعْرِي فيما مضى ، فتغيّرا ، وما أشار إليه في الموضع الثاني ظاهر .

* [.....] ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ... ﴾ الآية [١٥٩] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إنّ » لما أنّ تكلّم على أنها تكون نافية ، فذكر آيات ، منها الآية ^(٣) .

قلتُ : وقد تقدّم لنا نظائر ذلك ، وأنّها لا تختصّ بذلك بأن يقع بعدها إلّا وهو ظاهر .

تنبيهه ^(٤) :

كثيراً ما يستشكل كلام المرادي ^(٥) في هذه الآية ؛ لأنّه لما أنّ تكلّم على شرط حذف الموصوف ، فذكر شرطين :

(١) « قد » سقط في (ج) .

(٢) الآية رقم ١٥٧ من شواهد المغني ص ٧١٦ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٣) المغني ص ٣٣ .

(٤) جاء في (ج) ص ١٥٢ بالهامش :

(قال الشُّمْنِي : « فَإِنْ قُلْتَ : قال المصنّف في الكلام على الواو في قوله : العاشر : الواو الدّاخلية على الجملة الموصوف بها ، أنّه لا يجوز التّفرّيع في الصّفات ، لا تقول : « ما مررت بأحد إلّا قائم » ، نصّ على ذلك أبو عليّ ، وغيره ، ونقل أيضاً في آخر الباب الثاني عن الأخفش أنّ « إلّا » لا تفصل بين الموصوف والصّفة . وعن الفارسي أنّه قال : لا يجوز : « ما مررت بأحد إلّا قائم » ، ونقل فيه أيضاً عن الرّحشريّ وأبي البقاء أنّهما يريان جواز ذلك ، بل قال التفتازاني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية : لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصّفة ، نحو « ما جاءني رجل إلّا كريم » ، لكن في نفيه الخلاف نظر ؛ فإنّه موجود ، على أنّه يمكن أن يُقال : ما سيقوله المصنّف ليس في مطلق الصّفة ، وإنّما هو في صفة ذكر موصوفها ، كما في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر : ٤] .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١٥٤/٣ .

الأول : أن تكون الصفة خاصة .

الثاني : أن تكون الصفة يصح أن يليها العامل ، وقال : واحتزرت بذلك من الجملة والظرف ، فلا يجوز ذلك إلا بشرط أن يكون ذلك الموصوف بعض ما قبله من مجرور بـ « من » .

قال : حكى سيبويه : « ما منها مات إلا رأيته » ^(١) . أي ما منها أحد مات ، ثم ذكر الآية في الظرف ، قال : ومثال ذلك في الظرف قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ مع أن هذا الموصوف ليس هو بعضاً ^(٢) من مجرور بمن ^(٣) ، وكل ما يذكر في الجواب عنه فيه ضعف ^(٤) ، وأبو حيان لم يذكر هذا الشرط ^(٥) الذي أشار إليه ، نعم لو قدر الموصوف بعد الظرف كما قدره الزمخشري ^(٦) هنا لصح له تطبيق المثال على القسم الأول لا على الثاني ، إلا أنه يخالف القاعدة المتفق عليها ، أو المختلف فيها على طريق ، وهي أن « إلا » لا تفرغ الصفة . ولو ردّ المعرب على الزمخشري بهذا لكان أجلى في الرد فتأمل ^(٧) ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ ﴾ [١٦٠] .

ذكرها في أماكن الحذف في أوله ، فذكر آيات منها هذه ، قال : أي تناولها ، لا أكلها ؛ ليتناول شرب ألبان الإبل ^(٨) .

- (١) الكتاب ٣٤٥/٢ ، ونصه : « ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا » .
- (٢) في (ح) « بعض » بالرفع .
- (٣) أجاز ابن مالك أن تقام « في » مقام « من » في غير الشعر ، شرح التسهيل ٣٢٣/٣ .
- (٤) ما خرج عن هذه الشروط لا يجوز إلا في الضرورة . وانظر شرح التسهيل ٣٢٣/٣ ، وضرائر الشعر ص ١٧٠ ، وشرح الجمل ٢١٩/١ ، والارتشاف ١٩٣٨/٤ .
- (٥) انظر : ارتشاف الضرب ١٩٣٨/٤ ، والبحر المحيط ٣٩٢/٣ .
- (٦) قال الزمخشري : (﴿ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف ، تقديره : وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به ... (الكشاف ٥٨٠/١) .
- (٧) وما قاله الزمخشري يراه كثير من النحاة ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٠٣/١ ، والبيان ٤٠٦/١ ، والفريد ٨١٧/١ ، والدرّ المصون ١٤٨/٤ .
- (٨) لم يردّ المعرب على الزمخشري ، بل صحّح قوله ، وأخذ على أبي حيان تخطئته للزمخشري . الدرّ المصون ١٤٩/٤ .
- (٨) المغني ص ٨١٢ .

قال الفقير إلى ربه: (الآية ، وما أشبهها من دلالة الاقتضاء ، ولا إجمال في ذلك ، ولا عموم للمقتضي على الصحيح من القول في ذلك ، وقد استدلل أهل الأصول على المسألة ^(١) .

هذا كله إذا لم يكن قرينة على إرادة الخصوص في المقدّر أو العموم ، وما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - / حسن ، وانظر الأبيدي ... ^(٢) .

* [...،...،...] ^(٣) .

قوله تعالى: ﴿ خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ ^(٤) [١٧١] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجهة العاشرة لما أن تكلم على حذف الفعل ، فذكر أموراً ، ثم قال : (ويأتي حذف الفعل في غير ذلك ، نحو ﴿ أَتَاهَا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ أي : وآتوا خيراً ^(٥)) .

قال الكسائي : « يكن الانتهاء خيراً لكم » ، قال : وقال الفراء : (الكلام جملة واحدة ، وخيراً صفة لموصوف محذوف ، أي : « انتهاء خيراً لكم » ^(٦)) ... ^(٧) .

قال الفقير إلى ربه: هذا الخلاف الذي أشار إليه الشيخ جارٍ في « خير » المنتصبة بعد فعل ليس من معناها ، مثل هذه الآية ^(٨) .

وقوله: ﴿ آمَنُوا خَيْرًا ﴾ والقول الأوّل هو قول سيويه ، وهو أخفّ من قول الكسائي . وقول الفراء لا يبعد عندي ^(٩) ؛ إلا أنه لحذف الموصوف مواضع مخصوصة ^(١٠) ، والله أعلم .

(١) انظر : شرح المنهاج ١/١٨٧ ، وشرح العضد ص ٢٣٧ ، وإحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٣٩٣ .

(٢) شرح الجزولية ١/٣٥ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٧٠) في المغني ص ٤٠٤ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) في (ح) « ﴿ أَتَاهَا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ » .

(٥) هذا التقدير يأتي على قول سيويه : (... لأنك حين قلت : « الله » فانت تريد أن تخرجه من أمر ، وتدخله في آخر) . الكتاب ١/٣٨٣ .

(٦) ينظر رأي الكسائي ، والفراء في معاني القرآن ١/٢٩٥ ، ٢٩٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٠٨ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٨ ، والارتشاف ٣/١٤٧٥ .

(٧) المغني ص ٨٢٧ .

(٨) الكتاب ١/٢٨٢ ، وبجاء القرآن ١/١٤٣ ، والمقضب ٣/٢٨٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٨ ، والارتشاف ٣/١٤٧٥ ، والدرّ المصون ٤/١٦٤ .

(٩) وضعفه بعض النحاة ، وانظر الدرّ المصون ٤/١٦٤ .

(١٠) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٩ ، والمغني ص ٨١٦ ، والتصريح ٣/٤٩٨ ، والجمع ٥/١٨٦ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [١٧١] .

ذكرها في « ما » الكافة لأن وأخواتها ، انظره ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ ... ﴾ [١٧٤] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « أمّا » لما أن تكلم على أنها تكون للتفصيل ، وأنها قد يترك تكرارها ؛ استغناء بأحد القسمين ، مثل هذه الآية .

أي : وأمّا الذين كفروا ، فكذا ، وكذا ^(٢) .

قلتُ : وهو كلام حسن ، والحذف في الآية لدليل دلّ على ذلك ، وقد تقدّم لنا ذلك في أوّل آل عمران ، فانظره ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ... ﴾ الآية [١٧٦] .

ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط لما أن تكلم على أن باب التنازع لا بُدّ فيه من رابط ، وأنّ الرابط يكون بأمر ، أحدها : كون الفعل جواب سؤال كالأية ، فانظره ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ... ﴾ [الآية] ^(٥) [١٧٦] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٦) في « ألا » لما أن تكلم على قول الشاعر :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا * يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيَّتُ ^(٧)

(١) المغني ص ٤٠٤ .

(٢) المغني ص ٨١ .

(٣) الجمع الغريب (ح) ص ١٠٨ . وانظر ص ١٠٣ من البحث .

(٤) المغني ص ٦٦٠ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) البيت من الوافر ، لـ « عمرو بن قعّاس » أو « قعّاس » المرادي المذحجي ، شاعر جاهليّ . ترجمته في معجم الشعراء للمرزباني ص ٥٩ ، والخزانة ٥٥/٣ . معجم مقاييس اللغة ٦٨/٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٩٥/٢ .

وقد ورد بلا نسبة في الكتاب ٣٠٨/٢ ، ونوادير أبي زيد ص ٢٥٦ ، وتذكرة النحاة ص ٤٣ ، والجني الداني ص ٣٨٢ ، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١ ، ٢١٥ .

هذا وفي البيت رواية برفع « رجل » ، على الابتداء ، وبالجرّ على تقدير « من » . وانظر الخزانة ٥٢/٣ .

والمحصلة : المرأة التي تحصل الذهب وتخلصه من تراب المعدن . اللسان (حصل) .

وذكر فيها أوجهًا : أحدها - وهو أولها عنده - : قول الخليل ^(١) : «أَنْ» «ألا» للتحضيض ، أي «ألا» تروني رجلاً . ونقل أنه منصوب على الاشتغال ، ونقل أن الهمزة للتنبيه ، ونون رجل للضرورة ^(٢) ، قال : وإضمار الخليل أولى ، لأن حذف الفعل أكثر من التنوين للضرورة ؛ ولأنه ليس المراد أن يدعو لرجل هذه صفته ، وإنما المراد طلب رجل .

قال : وأما تضعيف ابن الحاجب القول بالتفسير بأن ^(٣) «يدل» صفة لرجل ، فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة ، وهي أجنبية ^(٤) ، فهو مردود بقوله تعالى : ﴿إِنْ أَمَرُوا هَلْكَ...﴾ الآية ، قال : ثم إن الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدّر مفسرة ، إذ لا تكون صفة ؛ لأنها إنشاء ^(٥) .

وذكر الشيخ - رحمه الله - هذه الآية في أول الجهة العاشرة لما أن عدد الأمور التي على خلاف الأصل ، أو الظاهر ، فذكر أموراً ، قال : وقول الخليل في البيت المذكور ، فنقل عنه مثل ما نقلنا أولاً ، ثم قال : مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال ، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور ، قال : وقد يجاب عن هذا بأوجه :

الأول : أن رجلاً نكرة ، ومن شرط الاسم المشتغل عنه صلاحيته للابتداء ، وأجاب عن هذا بأن النكرة موصوفة .

الثاني : أن نصبه على الاشتغال يلزم منه الفصل بالجملة المفسرة بين الصفة وموصوفها ، وأجاب بجواز ذلك ، وذكر الآية .

الثالث : أنه طلب رجلاً هذه صفته ، فهذا أهم من الدعاء له ، فكان الحمل عليه أولى ... ^(٦) .

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ : «أولى» ، أي : (ألا تروني رجلاً ...) [إلى آخره] . لا شك أن هذا القول فيه موجب ومُسقط ، فالموجب إفهام الطلب منه ، والمسقط أنه لا دليل يدل في اللفظ عليه ، بخلاف القول بالاشتغال ، هذا أشار إليه ابن الصائغ ، وليس ببعيد .

وقول يونس بتنوين الضرورة بعيد .

(١) انظره في الكتاب ٣٠٨/٢ ، ورجحه ابن الحاجب في الأمالي ١٢٥/٢ .

(٢) تنوينه للضرورة نقله سيبويه عن يونس ، وانظر الكتاب ٣٠٨/٢ . وزاد أبو حيان نسبته للأخفش . الارتشاف ١٣١٩/٣ .

(٣) في (ج) «أن» بإسقاط الباء .

(٤) الأمالي النحوية ١٢٥/٢ .

(٥) المغني ص ٩٧ ، ٩٨ .

(٦) المغني ص ٧٨٢ ، ٧٨٣ .

قوله : (ليس المراد أَنْ يَدْعُو ...) [إلى آخره] .

قيل : قد يكون الدِّعَاءُ كافياً ^(١) في حصول الطَّلَب ، هكذا قال الدِّمَامِينِي ، قال : (وهو غير بعيد في البيت ، كما إذا قال : « جزى الله خيراً رجلاً أعانني » ^(٢) ...) .

قُلْتُ : وقال ابن الصائغ : (الثناء قد يُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الطَّلَب ، مثل قوله :

إِذَا أَقْتَى عَلَيْهَا ^(٣) المرء يوماً * ... ، ... ، ... ، ... / [البيت] ^(٤)

[قوله : (مردود بقوله : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ ، قال الدِّمَامِينِي : وما أشار إليه لا يتعين لاحتمال كون الجملة الثانية في الآية حالاً من الضمير المستتر في ﴿ هَلَكَ ﴾ فلا فصل أَلْبَتَّةَ ^(٥) ...] ^(٦) .

قوله : إذ لا تكون صفة ؛ لأنها إنشاء ، قال الدِّمَامِينِي : فيه نظر ؛ إذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بأجنبي ؛ لاحتمال أن تكون معمولة لاسم مفعول من القول ، أي : (ألا رجلاً مقولاً فيه) ، هكذا نقل الدِّمَامِينِي هُنا .

ونقل في الموقع الثاني أَنَّ القائل بالحالية هو أبو البقاء والزَّخَشَرِيُّ ، ثُمَّ قال : ونازع بعضهم في ذلك محتجاً بأنَّ المسند إليه حقيقة إنما هو الاسم الظاهر المعمول بالفعل المحذوف ، وأمَّا الضمير فهو في جملة مُفسِّرة ، لا محل لها ، فصارت كالمؤكدة ، والإتباع والتغيير لما هو معتمد أولى .

(١) في (ج) « كافٍ » .

(٢) تحفة الغريب لـ ٢/٢٣ ، لـ ٢/٢٤٧ .

(٣) في (ج) « عليه » .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

والبيت من الوافر ، وعجزه :

✽ كفاه من تعرضه الثناء

وهو لأمية بن أبي الصلت في عيون الأخبار ١٧٢/٣ ، والاشتقاق ١٤٣ ، وشرح الحماسة للأعلم ٨٧٠/٢ .

(٥) تحفة الغريب لـ ٢/٢٣ ب .

والذي يرى فيه الحالية أبو البقاء في التبيان ٤١٣/١ .

ورجح الزَّخَشَرِيُّ ووافقه أبو حيان الرَّفَع على الصِّفَةِ . الكشف ٥٨٩/١ ، والبحر ٤٠٦/٣ . وعلل هذا التفتازاني بأنَّه إن جعل « امروء » فهو نكرة ، وإن جعل الضمير في « هلك » فهو مفسر غير مقصود . انظر : حاشية الكشف للتفتازاني لـ ٢/٢٠٠ ب .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

قُلْتُ: أَمَا نقله ^(١) عن أبي البقاء فصحيح ، بخلاف ما صرح به أبو حيان عنه في النسخة التي رأيت ^(٢) ، فإنَّ المختصر قال : وجوز أبو البقاء ^(٣) النَّصب على الحال من ضمير « هلك » .

ومنه الزَّخَشَرِيُّ ، ولعلَّ ذلك البعض هو أبو حيان ، ثُمَّ إِنَّ الصَّفَاقْسِيَّ ضَعَّفَ ذلك ، فإنَّ ^(٤) الذي ذكر أبو حيان لا يوجب المنع ، وإنما يوجب الأولوية ، ثُمَّ إِنَّ هذه الأولوية يعارضها الفصل ؛ فتساقط ^(٥) .

قُلْتُ: ما أشار إليه الْمُخْتَصِرُ حسن ، وذكر أنَّ الإعراب الآخر يضعف من جهة الفصل ، ولا يبعد - عندي - أن تقع الحال من الظَّاهر ، وإن كان نكرة ؛ لوقوعها بعد الشرط .

وأما ما ذكر في الموضع الثاني ، فإنما ذكر ذلك على سبيل التفنن [وإلاَّ فإنه] ^(٦) « آل » في البيت إلى اختيار ما ذكر في الجزء الأوَّل [ورجَّح هو خلاف الظَّاهر ، فالعلة الثالثة عنده التي اقتصر عليها في الجزء الأوَّل] ^(٧) ، وقد تقدَّم ما فيها ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ ^(٨) الآية [١٧٦] .

ذكرها [الشَّيْخ - رحمه الله -] في « أَنْ » لما أنْ تَكَلَّمَ على أنها تكون بمعنى « لئلا » ، قال : ومنه ^(٩) قوله تعالى : ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾ الآية . قال : ومنه قوله :

نَزَلْتُمْ مَنَازِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا * فَعَجَّأْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا ^(١٠)

- (١) في (ج) « أَمَا ما نقله » بزيادة « ما » .
- (٢) الذي نقله أبو حيان عن أبي البقاء إعراب ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ حال . وانظر البحر ٤٠٦/٣ .
- (٣) في (ج) « في النَّصب » بزيادة « في » ، والنصُّ مستقيم بدونها .
- (٤) « فإنَّ » سقط في (ج) .
- (٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/١٩٥ ب .
- (٦) ما بين المعقوفين مقدار كلمة غير واضحة ، ولعلَّ ما أثبتته قريب من رسمها .
- (٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
- (٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
- (٩) في (ج) « كما قيل في قوله تعالى » .
- (١٠) البيت من الوافر ، وهو لعمر بن كلثوم في ديوانه ص ٣٢٢ ، و ٣٧٥ ، والأزهية ص ٧١ ، وأملِّي ابن الشَّحْرِي ١٦٠/٣ ، وشرح القصائد السبع ص ٤٢٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١١٩ ، وشرح أبيات المغني ١/١٨١ .

قال : والصَّواب أنَّها مصدرية ، وأنَّ الأصل : كراهية أن تَضَلُّوا ، وخفاة أن تشتمونا ، قال : وهو قول البصريين ، وقيل : هو على إضمار « لام » قبل « أن » و « لا » بعدها ، وفيه تعسّف ^(١) .

وذكرها أيضاً في « لا » الزائدة لما أن تكلم على قوله :

أَبَى جُودَةَ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَفْجَلَتْ بِهِ

« نَعَمْ » مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَةَ ^(٢)

انظر معناه فيه ، ولعلَّ ^(٣) « لا » مفعول به ، و « البخل » في رواية النَّصب مفعول لأجله ^(٤) ، أي : كراهية البخل مثل ما قيل في الآية ، انظره ^(٥) ... ^(٦) .

قُلْتُ : ما نقله الشَّيْخُ عن البصريين منقول عن المبرِّد ^(٧) ، نعم رجَّحه الفارسيَّ بأنَّ حذف المضاف أكثرى ^(٨) ، وما قال فيه إنَّه تعسّف ، منقول عن ^(٩) الكسائي ، والفرَّاء ^(١٠) ، والزَّجاج ^(١١) .

ونقل محقّق الديوان عن الضرير الجرجاني رواية أخرى :

« ... عن تشتمونا » . الديوان ص ٣٧٥ .

وعليها فلا شاهد في البيت .

(١) المغني ص ٥٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وجاء بلا نسبة في : معاني القرآن للأخفش ٣٢١/١ ، وإيضاح الشعر ١١٧/١ ، والخصائص ٣٥/٢ ، ٢٨٣ ، وأما ابن الشجري ٥٣٧/٢ ، ٥٤١ ، واللسان (نعم) ، والجنى الداني ص ٣٠٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٣٤/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٠/٥ .

ويروي : « الجوع » مكان « الجود » في معاني الأخفش ٣٢١/١ ، والخصائص ٣٥/٢ ، واللسان .

(٣) وروي الأخفش عن يونس أنَّ أبا عمرو كان يَجُرُّ « البخل » ، ويجعل « لا » مضافة إليه ، أو بدل . انظر : معاني القرآن ٣٢١/١ .

(٤) هكذا في الأصل ، وفي (ج) : « ونقل أن » « لا » مفعول به .

(٥) في (ج) « فانظره » بزيادة الفاء .

(٦) المغني ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٧) انظر قول المبرِّد في أمالي ابن الشجري ١٦٠/٣ ، وانظر رأي البصريين في معاني القرآن وإعرابه للزَّجاج ١٣٧/٢ ، وإعراب القرآن للنَّحَّاس ٥١١/١ ، والتفسير الكبير ٢٧٥/٤ ، والبحر ٤٠٨/٣ .

(٨) لم أجد فيما طبع من كتبه ، فانظره في الدَّرِّ المصون ١٧٦/٤ .

(٩) في (ج) « على » مكان « عن » ، والنص لا يستقيم بها .

(١٠) معاني القرآن ٢٩٧/١ ، وأما ابن الشجري ١٦٠/٣ ، والبيان ٤١٤/١ .

(١١) معاني القرآن وإعرابه ١٣٧/٢ .

وقد كرّر الشَّيْخُ هذه المسألة في مواضع ، وتقدّم لنا بعض تلك المواضع ، وتأمّل إعراب البيت ومعناه ؛ فإنّه لم يظهر لي حسنه من كلام الشَّيْخِ ، والله المعين بفضله .

وهذا آخر ما رأيت من ^(١) هذه السّورة الكريمة ، أعاد الله علينا من بركاتها ، وتمّم لنا المرام على أكمل نظام في الدُّنيا والآخرة ، وصلى الله على سيّدنا ، ومولانا محمّد ، وعلى آله وصحبه ، وسلّم تسليمًا كثيرًا .



(١) في (ج) «ني» .

سورة

الْمائدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا ، وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منها آيات . أولها :

قوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [١] .

ذكرها في أماكن الحذف : في حذف المضاف لما أن قال : من ذلك ما علّق فيه الطلب بما وقع ، نحو : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ ، ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، فإنهما قولان قد وقعا ، ولا يتصور فيهما نقض ، ولا وفاء ، وإنما المراد مقتضاهما ^(٢) .

قلت : هذا كلام حسن ، وهو من باب دلالة الاقتضاء ، وانظر الكلام على قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ... ﴾ ^(٣) في البقرة ^(٤) . أول آية وقع فيها ذلك . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا ءَامِنِ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ... ﴾ ^(٥) [٢] .

ذكرها الشيخ في الجهة السادسة في النوع العاشر ، منها في تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون الآخر كالعامل من وصف ^(٦) ومصدر ، فإنه لا يوصف قبل العمل ، ويوصف بعده ، فذكر

(١) النحل ، آية (٩١) .

(٢) المغني ص ٨١٢ .

(٣) البقرة ، آية (١٥٣) .

(٤) الجمع الغريب ح/ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٥) في (٢) : ﴿ وَلَا ءَامِنِ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ... ﴾ .

(٦) في (٢) « وصف مصدر » .

مسائل ، ثم قال : (قال أبو البقاء في [قوله تعالى] ^(١) : ﴿وَلَاءَ أَمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ...﴾ ^(٢) الآية : لا يكون ﴿يَتَغَوَّنَ﴾ نعتاً لـ ﴿أَمِينَ﴾ ؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا وُصفَ لا ^(٣) يعمل في الاختيار ، بل هو حال من ﴿أَمِينَ﴾ ^(٤) ، قال : وهو قول ضعيف ، والصواب جواز الوصف بعد العمل ... ^(٥) .

قلتُ : ما أشار إليه أبو البقاء قال به جماعة من النحويين ^(٦) ، وما أشار إليه الشيخ نقله بعضهم عن البصريين ، والحاصل أنَّ النحويين اختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنَّه إذا وصف بطل عمله ، سواء كان ذلك بعد العمل أو قبله ^(٧) .

والثاني : جواز العمل مطلقاً ^(٨) .

والثالث : التفصيل ^(٩) .

ووجه الأقوال أنَّ اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل ، فإذا وصف ضَعُفَ الشَّبه ؛ لأجل وجود ما لا يمكن وجوده في الفعل ، فإذا راعينا ذلك قلنا بمنع العمل ، وإن راعينا أنَّ الوصف منفصل عن اللفظ . والشَّبه الذي راعيناه في الاسم بالفعل لا يعارض هذا الشَّبه ؛ بدليل وجود التنوين ، وجعله حالاً ، وصفة ، وغير ذلك ، أعمل وألغي العارض .

والقائل بالتفصيل استحساناً ؛ لأنَّه يقول : إنما وقع الوصف بعد العمل ، فلا يضرَّ طريانه في العمل ، وفيه نظر ، ونظير هذا أيضاً في المصدر إذا عمل .

(١) زيادة يتميز بها النص .

(٢) في (ج) : ﴿وَلَاءَ أَمِينَ الْبَيْتِ...﴾ .

(٣) في (ج) «لم» مكان «لا» .

(٤) التبيان ٤١٦/١ .

(٥) المغني ص ٧٦٦ .

(٦) الكشاف ٥٩٢/١ ، والبيان ٢٨٣/١ ، والبحر ٤٢١/٣ ، والنذر المصون ١٨٧/٤ .

(٧) هو مذهب الجمهور ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، والتصريح ٢٧١/٣ ، والصبان ٢٩٣/٢ .

ونقل الصبان المنع مطلقاً عن ابن عصفور ، وهو واهم في هذا .

(٨) ينسب هذا للكسائي في شرح التسهيل ٧٤/٣ ، والارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، والصبان ٢٩٤/٢ .

(٩) قال به ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٤/١ ، وتبعه أبو حيان في الارتشاف ٢٢٦٨/٥ ، وابن هشام في المغني ص ٧٦٦ .

فَإِنْ قُلْتُ : هل يجري هذا الخلاف في المصدر أو لا يجري ، وَإِنْ قُلْتُ بعدم جريانه فما سرّ ذلك ؟
قُلْتُ : الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي الْمَصْدَرِ أَنَّ الصِّفَةَ إِنْ كَانَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْعَمَلِ جَازَتْ وَإِلَّا فَلَا ^(١) ، وَلَمْ أَرِ مَنْ
نَبَّهَ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ ^(٢) ، نَعَمْ نَقَلَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْمُقَرَّبِ الْخِلَافَ فِي الْمَصْدَرِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ بَيْنَ الْكُوفِيِّينَ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ^(٣) .

وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَقْوَالَ لَا تَجْرِي كُلُّهَا هُنَا ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا عَدَمَ جَوَازِ الصِّفَةِ قَبْلَ الْعَمَلِ فِي
الْمَصْدَرِ بِأَنَّ ^(٤) الْمَصْدَرَ لَمَّا أَنَّ كَانَ مَنْحَلًا إِلَى أَنْ وَالْفِعْلَ ، فَصَارَ جَمِيعُ الْمَذْكُورِ بَعْدَ الْفِعْلِ صِلَةً لـ « أَنْ » ،
فَأَشْبَهَ الْمَصْدَرُ الْمَوْصُولَ ، وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ الْمَوْصُولِ ، وَلَا الْبَدَلُ مِنْهُ ، وَلَا الْخَيْرُ عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ
تَمَامِ الصِّلَةِ ^(٥) .

فَإِنْ قُلْتُ : هَبْ أَنَّ هَذَا صَحِيحٌ ، فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ إِلَّا قَوْلٌ مِنْ قَالَ يَجُوزُ وَصْفُ اسْمٍ ^(٦)
الْفَاعِلِ [مَطْلَقًا] ^(٧) بَعْدَ الْعَمَلِ وَقَبْلَهُ ، فَلَا يَجْرِي هَذَا الْقَوْلُ هُنَا بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الْعِلَّةِ ، وَأَمَّا
قَوْلُ مَنْ قَالَ : يَمْنَعُ الْوَصْفُ مَطْلَقًا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ فَلَا يَمْنَعُهُ ^(٨) هُنَا ؟

قُلْتُ : لَعَلَّ الْفَرْقَ أَنْ يُقَالَ : لَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَوَانِعِ وَالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فِي عَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ تَكُونَ
مَشْتَرِطَةً فِي عَمَلِ الْمَصْدَرِ ، بِدَلِيلِ اشْتِرَاطِ الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ فِي الصِّفَةِ ، بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ ، وَبِدَلِيلِ
اشْتِرَاطِ أَنْ يَحِلَّ الْفِعْلُ مَحَلَّ الْمَصْدَرِ ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ أَشْرَفَ فِي هَذَا الْفَرْقِ إِلَى أَمْرٍ مَا زِلْتُ أَسْتَشْكَلُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الَّذِي أَشْرَفَ إِلَيْهِ
وَقَعَ لَهُمْ ^(٩) كَمَا ذَكَرْتُ لَمَّا أَنَّ أَوْرَدُوا السُّؤَالَ فِي الْمَصْدَرِ ، لِأَيِّ شَيْءٍ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ
كَالصِّفَةِ الْعَامِلَةِ ؟

(١) وعده أبو حيان من الشاذ . الارتشاف ٢٢٥٨/٥ .

(٢) في الأصل : « على الخلاف » وما أثبت من (ج) .

(٣) لم أتمكن من الاطلاع عليه . وانظر : شرح الجمل ٢٦/٢ ، ٢٧ ، وانظر تفصيل هذا الخلاف في التصريح ٢٥٨/٣ .

(٤) في (ج) « لأن » .

(٥) شرح التسهيل ١٠٩/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٢٥٦/٥ ، والتصريح ٢٥٤/٣ .

(٦) كلمة « اسم » سقطت في (ج) .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٨) في (ج) « لم يمنع هنا » بحذف هاء الضمير .

(٩) في (ج) « لكم » .

وأجابوا عن ذلك بأنَّ المصدر لم يعمل لكونه فرعاً عن الفعل ، بل لكونه أصلاً ، أو بالنيابة على قول ، فلا يلزم ما أشرتم إليه ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه إنما عمل بالشَّبه ، فلذلك اشترطنا ما رأيت . يُقالُ لهم : هذا مشكل ؛ لأنَّه لو صحَّ ما أشرتم إليه لم يشترطوا كونه لا يعمل إلا بشرط أن لا يُصغَّر ؛ لأنَّ التَّصْغِيرَ يبعده عن الفعل ، وكذلك أن لا يجمع ^(١) ، وكذلك أن لا يُضمَر ، وغير ذلك من الشُّروط الَّتِي يبعد بها عن الأفعال ^(٢) .

فهذا يدلُّ على مراعاة الشَّبه بينه وبين الفعل ؛ فلذلك عمل ، لا أنَّه عمِل لأجل أصلته .
قُلْتُ : الظَّاهر أنَّ هذا سؤال وارد ، ولم يظهر ما يُعتمد عليه ، وما ردَّ به الشَّيخ على أبي البقاء وقع في كلام / المختصر ، وزاد في الردَّ أكثر من ذلك ، انظره ^(٣) ، ^(٤) والمسألة محتملة للبحث ، والله الموفق للصَّواب بمَنِّه وفضله .

قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ ﴾ ^(٥) ... ﴿ الآية [٢] ﴾ ^(٦) .

ذكرها في الباب السَّابع في خطاب المتدئ لما أنَّ بَيَّنَّ أنَّ ممَّا يشتبه عليه الفعل في مثل الآية ، والقرينة تُبَيِّن أنَّ الأوَّل أمرٌ ، والثاني مضارع ؛ لأنَّ النَّهْي لا يدخل على الأمر ، انظره ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ ... ﴿ الآية [٣] ﴾ ^(٨) .

ذكرها في حذف المضاف ، أي : الاتِّفَاع بها ، لا ذاتها ؛ لأنَّ الطَّلَب لا يتعلَّق إلا بالأفعال ^(٩) .
قُلْتُ : هذا أيضاً من دلالة الاقتضاء ، ولا إجمال في ذلك ، وانظر ابن الحاجب في فصل العموم ،

(١) انظر : شرح التَّسهيل ١٠٩/٣ ، والتَّصريح ٢٥٢/٣ .

(٢) « أن » سقط في (ح) .

(٣) انظر بسط هذه الشُّروط في الارتشاف ٢٢٥٧/٥ ، والتَّصريح ٢٥٤/٣ ، والصَّبان ٢٨٥/٢ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٩٧/١ ب .

(٥) ﴿ الْبِرِّ ﴾ سقط في (ح) .

(٦) وبَعْدَما : ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

(٧) المغني ص ٨٧٨ .

(٨) وبَعْدَما : ﴿ ... الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُّ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ ... ﴾ .

(٩) المغني ص ٨١١ .

وانظره في الإجمال ^(١) ، فإنَّ أبا الحسين ^(٢) والبصري ^(٣) قالاً بأنَّ الآية وما أشبهها من باب الجمل ^(٤) .
ونقل في فصل العموم الخلاف في عموم مثل ذلك ، و « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ » ^(٥) « ^(٦) »
والصَّواب خلاف ذلك كله ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ... ﴾ الآية [٣] ^(٨) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٩) في « أل » لما أن نقل عن ابن عصفور أنَّ الألف واللام التي للحضور تقع بعد اسم الإشارة ، أو « أي » ، أو « إذا » الفجائية ، وفي اسم الزَّمان الحاضر ، مثل « الآن » ^(١٠) ، فردَّ عليه الشيخ بأنَّ ذلك لا ينحصر فيما ذكر ، بل تقول : « لا تشتم الرَّجُل » لمن كان حاضراً ، قال : (والصَّحيح أنَّ الدَّاخلَةَ على « الآن » أنَّها زائدة لازمة ، ولا يعرف أنَّ التي للتعريف وردت لازمة ، والمثال الجيد في ذلك قوله : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ ^(١١) ﴿ ... ﴾ ^(١٢) انتهى .

- (١) منتهى الوصول والأمل ص ١٣٧ ، وانظر شرح العضد ص ٢٣٨ ، ورفع الحاجب ٣/ ٣٨٤ ، ٣٨٩ .
- (٢) هو : عبيد الله بن الحسين الكرخي ، فقيه ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق ، له رسالة في الأصول ، وشرح الجامع الكبير . توفي سنة ٣٤٠ هـ .
- انظر : هدية العارفين ١/ ٤٤٦ ، والأعلام ٤/ ١٩٣ .
- (٣) هو : أبو عبد الله الحسين بن علي ، أحد شيوخ المعتزلة ، وأئمة متكلميهم . توفي سنة ٣٦٩ هـ .
انظر : طبقات المعتزلة ص ١١١ .
- (٤) انظر : المحصول ١/ ٣١٢ ، والعقد المنظوم ١/ ٥٢٤ ، ورفع الحاجب ٣/ ٣٨٤ .
- (٥) « النسيان » سقط في (ج) .
- (٦) أخرجه ابن ماجه ١/ ٦٥٩ ، في كتاب الطلاق ، برقم (٢٠٥٤) ، والبيهقي في السنن الكبرى ٧/ ٣٥٦ ، في كتاب الخلع والطلاق (باب ما جاء في طلاق المكره) ، والطبراني في المعجم الصغير ١/ ٢٧٠ .
- (٧) انظر : المحصول ١/ ٣١٢ ، ورفع الحاجب ٣/ ٣٨٤ .
- (٨) وبعدها : ﴿ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ .
- (٩) ما بين المعرفين تكملة من (ج) .
- (١٠) شرح الجمل ١/ ١١١ .
- (١١) ﴿ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ سقط في (ج) .
- (١٢) المغني ص ٧٣ .

قُلْتُ: ما جعله الشَّيْخُ صحيحًا في «الآن» هو قول الفارسي^(١)، وقيل: «أل» فيه للتعريف .
وقوله: (ولا يعرف ...) [إلى آخره] .

قيل: فيه نظر؛ لأنَّه قد ذهب قوم إلى تعريف الموصولات بالألف واللام، وهي لازمة^(٢)، وحُكي عن سيبويه أنَّ اللام في «الْبَيْتَةِ» للتعريف مع لزومها^(٣)، كذا نقل صاحب اللب^(٤)، وهو خلاف ما نقل في الصَّحاح، فإنَّه قال: (يُقَالُ: لا أفعله بَيْتَةً وَالْبَيْتَةُ)^(٥) فانظره .

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...﴾ الآية [٦] .

ذكرها في فصل خروج «إذا» عن الاستقبال، وتكون للحال، لما أن تَكَلَّمَ على قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾^(٦)، وقد ذكرناه في محله^(٧)، ثُمَّ قال: والصَّحِيحُ أَنَّهُ لا يمتنع التَّعَلُّقُ «بكائن» في الآية مع بقاء «إذا» على الاستقبال بدليل صحَّة مجيء الحال المقدَّرة باتِّفاق، مثل: «مررت برجل على يده صقرٌ صائدٌ به غداً»^(٨) أي: مقدِّراً الصَّيَادَةَ [به] غداً، كذا يقدِّرون، والصَّوَابُ: مريدًا به الصَّيْدَ غداً، كما في ﴿قُمْتُمْ﴾ في الآية. أي أردتم^(٩).

وذكرها في الباب الثامن في التعبير بالفعل عن الإرادة، انظره^(١٠).

قال الفقير إلى ربه: أمَّا آية ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ فقد ذكرناها في محلِّها، واستوفينا ذلك، وأمَّا هذه الآية فإنَّما ذكرها استطرادًا لما أن تأوَّل «صائدًا» بمعنى «مريدًا» فعَبَّرَ بالفعل عن الإرادة،

- (١) المسائل الخليَّات ص ٢٩٠، والعصديَّات ص ١٦٨، وتبعه ابن جنِّي في سرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٥٣/١.
- (٢) شرح التَّسْهِيل ٢٦١/١، والارتشاف ٩٨٥/٢، ورصف المباني ص ١٦٣، والجمع ٢٧٧/١، و«الآن» في الدَّرس النحوي والاستعمال اللغوي ص ٢٥.
- (٣) الكتاب ٣٧٩/١، وانظر اللسان (ب. ت. ت.).
- (٤) لباب الإعراب، لتاج الدِّين الإسفراييني (ت ٦٨٤ هـ)، انظر التَّصْرِيح ٣٠٢/١.
- (٥) الصَّحاح (ب. ت. ت.).
- (٦) الليل، آية (١).
- (٧) الجمع الغريب ١٠٩/٢.
- (٨) من أمثلة سيبويه ٤٩/٢، وانظر النَّكْتُ ٤٦٤/١، وفيهما بدون «غداً».
- (٩) زيادة يلتم بها النَّصُّ.
- (١٠) المغني ص ١٣٠.
- (١١) المغني ص ٩٠٣.

كما وقع ذلك في الآية ، ووقع في بعض النسخ ﴿ قَمَّتُمْ ﴾ أي : فأردتم ، وصوابه « أردتم » ^(١) . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ ... ﴾ الآية [٦] .

ذكرها ^(٢) في الحادي عشر من الجهة الأولى ، أن يُراعى ما تقتضيه الصنّاعة دون المعنى ، فذكر الآية ، قال فإنَّ المتبادر تعلق « إلى » ^(٣) بـ ﴿ اغْسِلُوا ﴾ ^(٤) وقد ردّه بعضهم بأنَّ ما قبل الغاية لا بُدَّ أن يتكرّر قبل الوصول إليها ، تقول : « سرتُ إلى الصّباح » ^(٥) ، ويمتنع « قتلته إلى أن مات » .

وغسل اليد لا يتكرّر قبل الوصول إلى المرافق ؛ لأنَّ اليد شاملة لرعوس الأنامل والمناكب ، وما بينهما ^(٦) ، قال : والصّواب تعلق « إلى » بـ « أسقطوا » محذوفاً ، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل ؛ لأنَّ الإسقاط قام الإجماع على أنّه ليس من الأنامل ، بل من المناكب ، وقد انتهى إلى المرافق ، والغالب أنَّ ما بعد إلى يكون غير داخل بخلاف « حتّى » ، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخل في المأمور بغسله .

وقال بعضهم : (الأيدي في عرف الشرع للأكف فقط ، بدليل آية السرقة) ^(٧) / [وأنّه قد صحّ الخير باقتصاره ﷺ في التيمّم على مسح الكفين] ^(٨) فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمّم ^(٩) ، قال : (فعلى هذا فـ « إلى » غاية في الغسل ^(١٠) ، لا للإسقاط . قال : قلت : وهذا إن سلّم ، فلا بُدَّ من تقدير محذوف أيضاً ، أي : « ومثّلوا الغسل إلى المرافق » ، إذ لا يكون غسل ما وراء الأكف غاية لغسل الأكف ^(١١) .

(١) انظر : الكشاف ٥٩٦/١ ، والبحر ٤٣٤/٣ ، والدرّ المصون ٢٠٧/٤ .

(٢) في (ج) « ذكرها الشيخ رحمه الله » .

(٣) في الأصل : « إذا » ، وما أثبت من (ج) . وهو الصّواب .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ .

(٥) هكذا أثبت المثال ، والذي في المغني ص ٦٩١ : (« ضربته إلى أن مات » ويمتنع « قتلته إلى أن مات » ...) ولعلّه الذي تستقيم به العبارة .

(٦) في (ج) « وما فوقها » والصّواب ما أثبت .

(٧) المائدة ، آية (٣٨) ، وانظر الطّبري ٤٦٤/٤ ، والدرّ المصون ٢٠٨/٤ ، وتفسير أبي السعود ٢٤٢/٢ .

(٨) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٩) قوله تعالى : ﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ... ﴾ [النساء : ٤٢] .

(١٠) في (ج) « غاية للغسل » .

(١١) المغني ص ٦٩١ .

قال الفقير إلى الله^(١): ما أشار إليه الشيخ - رحمه الله -^(٢) في الآية ، وعزاه لبعضهم ، ذلك البعض من الخنفية^(٣) هكذا قال القرافي بعد نقله لهذا ، وهذا كلام حسن^(٤) .

قلتُ : والقرافي لم يُحرّر كلامه مثل ما حرّره الشيخ ، فانظره .

قوله : (... لأنّ اليد شاملة ...) [إلى آخره] .

فإن قلتُ : كيف يتقرّر ذلك ، مع أنّ بعض المتأخّرين وجّه الخلاف بين العلماء في التيمّم بناء على الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها ، فهذا يدلّ على أنّ اليد ليست باسم كما ذكر هذا الخنفي ، وإذا لم تكن كذلك صحّ تكرار الغاية قبل الوصول إلى المرافق .

قلتُ : قد ردّ شهاب الدّين القرافي على من زعم ذلك ، مثل ابن بشير^(٥) ، وبين الردّ عليه أحسن ردّ في هذا الباب وفي غيره ، فقال : « إنّ هذا من باب الكلّ لا من باب الكلّي »^(٦) وتلك القاعدة المشار إليها محلّها إنّما هو للثاني ، لا الأوّل ، وما ردّ به متعيّن ؛ لأنّ إطلاق اليد على ما ذكروا من باب اللفظ المشترك لا من القدر المشترك .

وانظر كلام ابن الحاجب في باب الإجمال^(٧) في آية السرقة^(٨) ، فإنّه تكلم على لفظ « اليد » لماذا هي موضوعة ؟ فتأمله مع هذا الكلام ، وكلامه حسن إلّا في تقديره الدليل المزيف لمرطضاه ، فإنّ فيه ضعفاً ؛ لأنّه غير جارٍ على قاعدة المنطق .

قوله : (قلتُ : وهذا إن سلّم ...) [إلى آخره] .

قلتُ : قوله : (إنّ سلّم) . معناه : تسليماً جدلياً ، وإلّا فيمكن أن يُقال : لا نسلم ما أشرت إليه من أنّ الأيدي اسم للأكف فقط ، بل اسم للمجموع من المناكب إلى الأنامل ؛ لأنّ الأصل في الإطلاق

(١) في (ج) « إلى ربّه » .

(٢) في (ج) « رحمة الله عليه » .

(٣) الذّخيرة ٢٥٥/١ .

(٤) انظر : رفع الحاجب ٣/٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٧٥ ، ٣٨٦ .

(٥) هو : إبراهيم بن عبد الصّمد التنوخي ، كان إماماً عالماً ... ، إماماً في أصول الفقه ، والعريّة ، توفي سنة ٥٢٦ هـ ، ومن آثاره التّنبية ، والأنوار البديعة ، ... ترجمته في الديباج ص ١٤٣ ، وتراجم المؤلفين التونسيين ١٤٣/١ .

(٦) نفائس الأصول ٩٩/٣ ، والذّخيرة ١٢/١٤٠ ، ١٨٢ ، والعقد المنظوم ١٤٥/١ .

(٧) منتهى الوصول والأمل ص ١٣٨ ، ١٤٤ ، وانظر رفع الحاجب ٣/٣٩٣ .

(٨) قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] .

الحقيقة [... ، ...] ^(١) إِلَّا أَنْ يُقَالَ : وقع الإطلاق أيضًا في اليد على الكوعين ، والأصل في الإطلاق الحقيقة ، فليس دعوى الحقيقة ^(٢) في أحدهما أولى من العكس من غير ترجيح ، ولا يصحَّ أَنْ يُقَالَ : بادعاء الحقيقة فيهما ؛ لأنه يلزم عليه الاشتراك ، والمجاز أولى منه ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّمَا يُقَالُ : المجاز أولى من الاشتراك إذا علم المجاز بعينه ، وتعيّنت الحقيقة في أحدهما ، وهنا ليس ادعاء الحقيقة في فرد ^(٣) بأولى من الآخر فتأمل ، وانظر العقباني ^(٤) في المشترك ، فَإِنَّ لَهُ نظير هذا الكلام .

والمسألة قابلة للبحث ، وليس هذا محلّه ، ولهذا اختلف العلماء في التيمّم [اختلافًا شديدًا] ^(٥) . [فَإِنْ قُلْتُ : اختلافهم في التيمّم] ^(٦) ليس يجري على ما أشرت إليه ، بل على معنى أمر ^(٧) آخر ، بل ^(٨) يقاس التيمّم على الوضوء ، ويُقَيّد بما قَيّد به الوضوء ، أو بآية السرقة ؛ لأنّ المطلق إذا أطلقه الشارع وقَيّد نظيره بقيدتين مختلفتين ، اختلف ، يبقى الإطلاق ، أو يُقَيّد بالأقيس منهما ؟

كذا ذكر القرافي ^(٩) ، ولم يحفظ ابن عرفة الخلاف ^(١٠) ، وقريب من هذا وقع في كلام ابن عطية ^(١١) .

قُلْتُ : هذا مُشْكَل ؛ لأنّهم قَسَمُوا المطلق والمقَيّد على أقسام :

فقسم ^(١٢) لا يحمل فيه المطلق على المقَيّد باتّفاق ، وهو : ما إذا اختلف الحكم والسبب ، فكيف يذكر هنا آية السرقة ؟ فتأمل ذلك ، وتأمّل كلام القرافي وابن الحاجب وغيرهما ، وما أشار إليه الشّيخ

(١) جاء هنا في الأصل قوله : « فليس دعوى الإطلاق في أحدهما أولى من العكس » ، وكرّرت مرّة أخرى ، وبقاؤها يؤدّي إلى اضطراب النصّ .

(٢) في الأصل : « الإطلاق » ، وما أثبت من (ج) .

(٣) في الأصل : « فرع » .

(٤) تقدّم ضمن شيوخ الرصّاع .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٧) في الأصل : « على معنى آخر » .

(٨) في (ج) « هل » مكان « بل » .

(٩) العقد المنظوم ٤٠٣/٢ .

(١٠) شرح حدود ابن عرفة ١٠٥/١ .

(١١) المحرّر الوجيز ٤٤/٥ ، ٤٥ .

(١٢) في (ج) « قسم » بإسقاط الفاء .

هنا من أنه لا بُدَّ من تقدير محذوف ، الظاهر أنه لازم كما قال : وسلّمنا قول هذا القائل ، فقله إذا لا ينجي من الإشكال المتقدم .

قال الدماميني : (ولا بُدَّ أيضاً من تقدير أنّ الأيدي مفعولة لفعل مقلّر ، ويكون من عطف الجمل ، إذ لو كانت « إلى » متعلّقة بـ « اغسلوا » المذكور استحالة المعنى ، قال : وإنما هو من عطف الجمل ، وحرف الغاية يتعلّق / بالمقلّر لا بالمذكور) (١) .

قلتُ : وما أشار إليه الدماميني ظاهر ؛ لأنّ الفعل المقيّد بقيد ، يوجد ذلك القيد مع مفعوليه معاً ، فيلزم وجود هذا القيد مع غسل الوجه ، وهي الإحالة التي أشار إليها ، فيكون هذا قريباً من قولهم :

عَلَفْتُهُا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا (٢) *

أي : وسقيتها ، وهو حسنٌ ، وإن كان هذا المثال قيل فيه أنه يحتمل أن يكون من التّضمين في الفعل ، أي : غذيّتها ، وتقدّم أنّ نظير ذلك يحتمل أن يكون من المجاز (٣) ، وهو التّضمين أو الحذف ، وفي ذلك خلاف أيّهما أولى ، وسيأتي من كلام ابن الحاجب قريبٌ منه .

قلتُ : وتأمل كلام أبي حيّان هنا (٤) ، وما ردّ عليه به المختصر ، فإنّ فيه شيئاً . فإنّه قال : هو من باب القدر المشترك ، ولا إجمال (٥) ، مع أنّ الشّيخ أبا حيّان نقل عن الرّخشي الإجمال (٦) ، وكيف يصحّ أن يكون من القدر المشترك ، ويلزم أنّ كلّ مشترك يُقال فيه بهذا الإجمال ، فيؤدّي إلى نفيه ؟ فانظره .

(١) تحفة الغريب ٢١٥/ب .

(٢) هذا صدر بيت من الرّجز التّام ، وعجزه :

* حتّى شتت همالة عينها

والبيت نسبه البغدادي في الخزانة ١٣٩/٣ ، ١٤٠ . لذي الرّمة ، وليس في ديوانه .

وورد منسوباً لبعض بني أسد في معاني القرآن للفراء ١٤/١ ، ١٢٤/٢ .

وبلا نسبة في الخصائص ٤٣١/٢ ، والإنصاف ٦١٣/٢ ، والارتشاف ١٤٩١/٣ ، والتّصريح ٥٣٦/٢ ، وشواهد المغني

للسّيوطي ٥٨/١ ، ٩٢٩/٢ ، والخزانة ٢٣١/٢ .

(٣) ص من البحث .

(٤) البحر المحيط ٣٤٥/٣ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد لـ ١٩٩/١/ب .

(٦) الكشاف ٥٩٧/١ .

قوله تعالى - في بقية الآية الكريمة - : ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [٦] .

ذكرها [الشيخ رحمه الله ^(١)] في مواضع :

الأول : لما أن نقل الخلاف في الباء ، هل تكون للتبويض ، فنقله عن جماعة ، فذكر ما استدلوا به ، ثم قال : قيل : ومنه : ﴿وَامْسَحُوا ...﴾ الآية .

قال : (والظاهر أن الباء في الذي ذكروا للإصاق) ^(٢) ، قال : وقيل : (إنها في آية الوضوء للاستعانة ، وأن في الكلام حذفاً وقلباً ؛ فإن « مَسَحَ » يتعدى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بالباء .

فالأصل : « امسحوا رؤوسكم بالماء » ، قال : ونظيره بيت الكتاب :

كَنَّوْاحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ

وَمَسَّحَتْ بِاللَّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِيدِ ^(٣)

قال : يقول : إنَّ لثاتك تضربُ إلى سُمرَةٍ ، فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد ^(٤) ، فقلب معمولي « مَسَحَ » ^(٥) .

الموضع الثاني : في الباب الثامن لما أن تكلم على الجوار ، قال : وقيل في الآية في قراءة الجرّ : إنها عطف على « أُيْدِيكُمْ » لا على « رُءُوسِكُمْ » لكنه خفض لأجل الجوار .

قال : والصحيح عند المحققين أن خفض على الجوار في النعت قليل ، وفي التأكيد نادر ، كقوله :

يَا صَاحِ بَلِّغْ ... ، البيت ^(٦) ❊

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) المغني ص ١٤٣ .

(٣) البيت من الكامل ، وهو لـ « خفاف بن ندبة السلميّ » في الكتاب ٢٧/١ ، والنكت ١٥٥/١ ، والإنصاف ٥٤٦/١ ، وضرائر الشعر ص ١٢٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٢٤/١ .

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢٧٢/٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٣ .

(٤) من قوله « قال » إلى قوله : « الإثمد » سقط في (ج) .

(٥) المغني ص ١٤٣ .

(٦) قطعة بيت من البسيط ، وتمامه :

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ ❊ أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

وقد نسب في الخزانة ٩٣/٥ لأبي الغريب الأعرابي .

وجاء بلا نسبة في : تذكرة النحاة ص ٥٣٧ ، وشرح شواهد المغني ص ٩٦٢ ، والأشباه والنظائر ١١/٢ .

قال الفراء : أنشدني أبو الجراح ^(١) بخفض « كل » . انظره ^(٢) .

قال : (ولا يكون في النسق الأول ؛ لأن الحرف يمنع من الجوار) ثم ذكر كلام الزمخشري ، فانظره ^(٣) .

الموضع الثالث : ذكرها في الواو لما [أن] ^(٤) ذكر أن من خصائصها العطف على الجوار ^(٥) .

الموضع الرابع : أشار إليها في حذف الخبر لما أن تكلم على قولهم : « أنت أعلم ومالك » ^(٦) ، وما في ذلك من الأوجه ، وأجاز أن يكون الأصل بمالك ، وأنييت « الواو » مناب « الباء » للتشاكل كما وقع في الآية ^(٧) .

قلت : أمّا ما أشار إليه الشيخ من الخلاف فمعلوم ، وأمّا الاستدلال بالآية ، فالمستدلّ بذلك الشافعية ، واشترط القائل بذلك أن تدخل الباء على مفعول صريح ، كما تقول : « مسحت برأسي ، ومسحت رأسي » .

وقول الشيخ : الظاهر أن الباء للإصاق هو معنى لا يفارقها ، واقتصر عليه سيبويه ^(٨) ، والمراد هنا معنى خاصّ أخصّ من الإصاق ^(٩) .

والتحقيق في « مسح » أنه يتعدّى إلى مفعولين ، أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجرّ ، وما دخل عليه حرف الجرّ هو الآلة ، فإذا قلت : مسحتُ يدي بالمنديل . فالمنديل آلة للمسح ، كذلك ^(١٠) هنا المفعول الأول مقدّر ، أي : « امسحوا ماء أيديكم برعوسكم » لأن الله تعالى لم يوجب علينا زوال شيء من رعوسنا ، بل أمرنا أن ننقل ماء أيدينا إلى رعوسنا ، هكذا ذكر القرافي في موضع ^(١١) .

(١) أبو الجراح العقيلي .

(٢) معاني القرآن ٧٥/٢ .

(٣) المغني ص ٨٩٥ .

(٤) تكملة من (ج) .

(٥) المغني ص ٤٦٧ .

(٦) من أمثلة سيبويه ٣٠٠/١ ، وفي البسيط ٥٥٥/١ : « أنت أعلم وأخوك » .

(٧) المغني ص ٨٢٥ .

(٨) الكتاب ٢١٧/٤ .

(٩) في (ج) « أخصّ من الأول » .

(١٠) في (ج) « كقولك » .

(١١) الذخيرة ٢٦٠/١ .

ويحتمل أن تكون الباء صلة ^(١) ، وهو أسهل ، وقد نُقل عن سيبويه ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : تعارض [مجاز] ^(٢) الحذف والزيادة ، وفيه خلاف .

فإن قُلْتُ : هل كلام القراني مغاير لنقل الشيخ هنا في قوله : (وقيل ..) [إلى آخره] أو موافق ؟ قُلْتُ : موافق في طرف الحذف ، مخالف له في ادعاء القلب ، فالمرال به في كلام القراني هو الرأس ، وعند غيره هو ماء الأيدي ، وما ذكر القراني هو أقرب إلى الصواب / وربما وقع [في المذهب لابن القاسم ^(٣) في مسألة الميزاب ما يقرب من مراعاته ، فانظره] ^(٤) .

والمسألة فيها خلاف ، وبه يمكن الجواب عن أبي القاسم في كونه اشترط النقل في الرأس دون غيره ، والله أعلم .

فإن قُلْتُ : أي المذهبين أخف ، هل مذهب الشافعية ، وهو مذهب كوفي ، أو مذهب المالكية ؟ قُلْتُ : قد أشار القراني في موضع آخر إلى ترجيح مذهب المالكية ؛ لأنه إذا تعارض الاشتراك والحذف ، فالحذف أولى ، فانظره في محله ^(٥) ، فإن فيه بحثاً ، وانظر ^(٦) ابن الحاجب في أصله ، في باب الإجمال ، فإنه ذكر الإجمال فيه ، وقابل كلامه بما هنا تجد فيه بعض مخالفه ^(٧) .

وأما الموضع الثاني : فالخفص على الجوار كثير من النحويين من منعه ، وتأول ما ورد من ذلك . وللتأويل في بعضها بعد ، وتأمل ما ذكر الزمخشري في الموضع الثاني ^(٨) ، فإنه لا يجري على القواعد النحوية ؛ فإنه لم يذكر وجهاً للخفص من جهة الصناعة ، وإنما ذلك معنى يحسن العطف على المسحوح ، وانظر أبا حيان فإن ما ذكر من التأويل أحسن ^(٩) ، وانظر كلام التفتازاني في

(١) هذا الاصطلاح استخدمه ابن جني في سر صناعة الإعراب ١/١٢٢ ، ١٢٣ ، والمراد الزيادة بالأفعال . وانظر شرح المفصل ٨/١٢٨ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) هو : عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي المصري ، أبو عبد الله . روى عن مالك والليث ، ... ، وخرج عنه البخاري في صحيحه ، روى الموطأ عن مالك . توفي سنة ١٩١ هـ . ترجمته في الديباج المذهب ص ٢٣٩ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٥) الذخيرة ١/٢٦٨ ، وانظر فتاوى ابن تيمية ٥٦/٢١ ، وغاية المرام (شرح مغني ذوي الأفهام) ١/١٥٢ .

(٦) في (ج) « انظر » بحذف الواو .

(٧) انتهى الوصول ص ١٣٧ ، وانظر شرح العضد ، ٢٣٨ ، ورفع الحاجب ٢/٥١٧ .

(٨) الكشاف ١/٥٩٧ .

(٩) البحر المحيط ٣/٤٣٦ .

حاشيته ^(١) ، فلولا الطّول لجلبناه هُنا ، فإنّه أُنْطِبَ في ذلك ، وما أشار إليه ابن الحاجب بعيد ، فإنّه زعم أنّ الآية من باب قولهم ^(٢) : (تَقَلَّدَتْ سَيْفًا وَرِمَحًا) ^(٣) ، و :

عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ^(٤) *

قال : والعرب إذا اجتمع عندها فعْلان متقاربان في المعنى ، ولكلّ منهما متعلّق جوّزوا ذكر أحد الفعلين ، وحذف الآخر .

قُلْتُ : ما ذكر من المثل اختلف النَّاس على أي قاعدة تُخْرَج ، فقليل : بتضمين الفعل فعلاً يَعْمُ معنى الفعلين .

وقيل : بالحذف ، وردّ على من زعم التّضمين في ذلك بأنّه لا يجوز عكس المسألة ، فنقول : « علفتها ماءً وتبناً » .

وكلام ابن الحاجب ظاهر في كونه أراد القول بالحذف ، وهو في الآية لا يتأتّى إلاّ بتجوّز كثير ، كما رأيت ، ولا يبعد سبب الخلاف في هذه الأمثال أن يكون جارياً على تعارض الجواز والحذف ، والله أعلم .

وقد أشرتُ فيما تقدّم من كلام الدّماميني إلى ذلك ، ولعلّه أخذه من كلام ابن الحاجب في أماليه ^(٥) .

والموضع الثالث من كلام الشّيخ يرُدّ ما ذكر في الموضع الثاني ، فلا اختصاص لها بما ذكر .

وما أشار إليه في الموضع الرابع يقرب ممّا في الثالث .

(١) حاشية التفتازاني على الكشاف ل ٢٠٣/ب .

(٢) هذا التمثيل جزء من مجزوء الكامل ، يُنسَبُ لـ « عبد الله بن الزبيري » :

يا ليت زوجك غداً * متقلداً سيفاً ورمحاً

وجاء بلا نسبة في معاني القرآن للقرّاء ٤٩/١ ، والمقتضب ٥١/٢ ، وكتاب الشعر ٥٣٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣ ،

٨٣ ، وشرح أبيات المغني ٩٢/٦ ، وخزانة الأدب ٢٣١/٢ ، ١٤٢/٣ ، ١٤٢/٩ .

(٣) في (ج) « السيف والرمح » .

(٤) تقدّم الكلام عليه ص ٣٢٨ من هذا البحث .

(٥) الأمالي النحوية ١٤٩/١ ، ١٥٠ .

قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ الآية [٩] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجملة التفسيرية ، في الجمل التي لا محل لها ، فذكر أموراً ، ثم قال : الثامن قوله تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ...﴾ الآية .

فجملة : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾ تفسيرية ، ولا يصح أن تكون مفعولاً ثانياً لـ ﴿وَعَدَ﴾ ؛ لأنَّ باب « أعطى وكسى » لا تكون فيه الجملة مفعولاً ^(٢) ، بل المفعول حُذِفَ دَلَّت عليه الجملة المفسرة ، تقديره : « خيراً عظيماً » أو الجنة .

قال : وعلى التقدير الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب ؛ لأنَّ الجنة مسببة عن الغفران والأجر ^(٣) انتهى [معنى] ^(٤) .

قلتُ : ما أشار إليه ظاهر ، وإنما تعرض لبيان التفسير في التقدير الثاني ؛ لأنَّ الجنة ليست ^(٥) معنى ما ذكر من الجملة ، والجملة المفسرة نفس المفسر معنى ، فاحتاج إلى ما ذكر من الجواب ، والظاهر التقدير الأول ، وما تأول به الشيخ وقع في كلام أبي حيَّان ^(٦) ، ونقل وجهاً آخر عن الزمخشري ^(٧) ، ورده المختصر ^(٨) ، فانظره في محله ، وليس فيه قوة اعتراض ؛ لأنَّ المسألة فيها خلاف ، والمُعَرَّبُ لا يلزم ما ذكر إلاَّ إنَّ ذكره على سبيل السهو والغفلة ^(٩) .

وتأمل كيف يصح تضمين « وعد » معنى القول ، فيلزم أنه لا يتعدى إلى المفعول الأول ؛ لأنَّ القول لا يتعدى إليه ، ولا يُقالُ : هذا لا يلزم لما ذكروا من حقيقة التضمنين ؛ لأنَّا نقول : إنما ذلك من جهة المعنى ، وأما الصناعة فلا يتقرر فيها ذلك ، إلاَّ أن يُقالَ : هذا لا يلزم لما ذكر الزمخشري في

(١) وبعدها : ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ .

(٢) في (ج) « مفعولة ، فالمفعول » .

(٣) المغني ص ٥٢٥ ، ٥٢٦ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في (ج) « ليس » .

(٦) البحر المحيط ٤٤١/٣ .

(٧) أنَّ قوله تعالى : ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة : ٩] بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله . البحر ٤٤١/٣ ، وانظر الكشف ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

(٨) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٠/١ ب .

(٩) بل رجحه معللاً بأنَّ تفسير الملفوظ به أولى من ادعاء تفسير شيء محذوف . الدرّ المصون ٢١٨/٤ .

التَّضْمِينُ^(١) في قوله تعالى : ﴿ وَلَتَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾^(٢) .

1/95

وتأمل أيضاً ما الفرق بين الوجهين الأخيرين في كلام الزمخشري / فَإِنَّ الأخير منهما جعله من قبيل^(٣) قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴾^(٤) أَنَّ الجملة قُصِدَ لفظها ، فصَحَّ جعلها مفعولاً لـ « وعد » ، فيقال : إن كان ضُمِّنَ الوعد معنى القول فهو الذي قبل هذا ، وإن لم يَضْمَنَّ فيمتنع جواز مثله ، والمُعْرَبُ هُنَا لم يتعرض للفرق ، وقد ذكر في الصَّافَات أَنَّ الذي ذكر هو مذهب الكوفيين ...^(٥) .

قُلْتُ : يعني به الحكاية بما ضُمِّنَ معنى القول ، فيرجع للوجه الذي قبله .

ولقائل أن يقول : إِنَّهُ لم يَضْمَنَّ « ترك » معنى القول^(٦) ، بل من باب ما سُمِّيَ به من الجمل ، وصارت^(٧) في حكم المفرد ، مثل قولنا : « لا حول ولا قوة إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ »^(٨) فجعلت مبتدأ^(٩) ، فكما صحَّ ذلك فيها جعلها مفعولاً ثانياً لـ « وعد » و « ترك » فليس يجري على مذهب كوفي كما فهم المُعْرَبُ .

قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا هَضَبْنَاهُمْ مِيثَاقَهُمْ ... ﴾ [١٣] .

ذكرها في الجهة الخامسة في آخر مسائل الموصول ، لما أن قال : (ولا أعلمهم زادوا « ما »

- (١) الكشاف ٣٣٧/١ ، وفيه : « ... ، وإنما عدِّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد ، كأنه قيل : ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم » .
- (٢) البقرة ، آية (١٨٥) .
- (٣) في (ج) « من باب » .
- (٤) الصافات ، آية (٧٨ ، ١٠٨ ، ١٢٩) .
- (٥) الدر المصون ٣١٧/٩ ، وانظر معاني القرآن للقرآء ٣٨٧/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٧/٣ ، إذ نقله عن الكسائي وأبي العباس .
- (٦) نص عليه العكبري في التبيان ١٠٩٠/٢ .
- (٧) في (ج) « فصارت » بالفاء .
- (٨) حديث شريف نصه : « يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ! قُلْ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، فَإِنَّهَا كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ » . أخرجه البخاري في كتاب الدعوات ، رقم ٦٠٢١ جـ ٢٣٤٦ .
- ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ، برقم ٢٧٠٤ جـ ٤/٢٠٧٦ .
- (٩) انظر : توضيح المقاصد ٢٧٧/١ ، والتصريح ٥٢٨/١ .

بعد الباء إلا ومعناها السببية : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ ^(١) ، ﴿فَبِمَا قَضَيْتُمْ﴾ ... ^(٢) . انظر قوله : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ﴾ الآية ^(٤) [٢٠] ^(٥) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٦) في « إذ » لما أن تكلم على أنها تخرج عن الظرفية ، فذكر أموراً ثم قال : الثالث : أن تكون بدلاً من المفعول ، فذكر [أن] ^(٧) الآية يجوز فيها الظرفية ، وكونها بدلاً من النعمة ^(٨) .

قلت : قد تقدم ما في « إذ » من الاضطراب ، هل يصح أن تكون اسماً ، أم لا ، فراجع ^(٩) .

قوله تعالى : ﴿قَالَ رَجُلَانِ...﴾ الآية [٢٣] ^(١٠) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١١) في الباب الثاني لما أن تكلم على حكم الجمل بعد النكرات ، فاستطرد الكلام ، إلى أن قال : (ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية ، فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله أمثلة ، منها : قوله تعالى : ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ الآية . فجملة قوله : ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة ، والإخبار فتكون صفة ، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً ، ولا يضعف في الصنعة لوصف النكرة بالظرف ^(١٢) .

(١) آل عمران ، آية (١٥٩) . وبعدها : ﴿لَنْتَلَهُمْ﴾ ، وفي (ح) : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ فقط .

(٢) المغني ص ٧٣٨ .

(٣) البقرة ، آية (٣) ، الأنفال ، آية (٣) ، الحج ، آية (٣٥) ، القصص ، آية (٥٤) ، السجدة ، آية (١٦) ، الشورى ، آية (٣٨) .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٥) وبعدها : ﴿... إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَدْيَاءً﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) المغني ص ١١٢ .

(٩) الجمع الغريب (ح) ٤٦/١ ، ٤٧ عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ...﴾ [البقرة : ٣٠] .

(١٠) وبعدها : ﴿... مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ...﴾ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١٢) المغني ص ٥٦٢ .

قُلْتُ: ما أشار إليه ظاهر ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ : يضعف من جهة المعنى لم يبين بيان الضعف ، وبيان الضعف : أَنَّ ^(١) القول لم ينحصر منهم في هذه الحالة ، وإن كان يمكن أن وقع كذلك إِلَّا أَنَّهُ بعيد معنى .

فَإِنْ قُلْتُ : كيف يقول : وَأَمَّا صِنَاعَةُ فَلَا ضَعْفَ ، مع أَنَّ الفعل الماضي فيه ضبط في تقدير « قد » معه إذ كان حالاً .

قُلْتُ : لعلَّ الشَّيْخَ مشى على عدم التزام ذلك ، وقد تقدّم لنا في ذلك كلام فراجع في سورة النساء عند قوله : ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [٩٠] ^(٢) ، وقد صرّح أبو حيان هنا بتقدير « قد » فانظره ^(٣) .

لكن على كلّ تقدير ليس في ذلك قوّة ضعف من جهة الصنّاعة النحوية ، والله أعلم ، وبه التوفيق .

قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾ [٢٧] .

ذكرها [الشَّيْخُ] ^(٤) في « عن » دليلاً على ورود « عن » بمعنى « من » في قوله : ﴿ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ ^(٥) انظره ... ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ يَاوَيْلَتَى أَعْجَزْتُ ﴾ [٣١] ^(٧) .

ذكرها [الشَّيْخُ - رحمه الله -] ^(٨) في أوّل الجهات ، فقال : السَّابِعَ عَشَرَ قول الزَّخْشَرِيِّ في قوله : ﴿ يَاوَيْلَتَى ﴾ الآية .

(إِنَّ انتصاب ﴿ أَوَارَى ﴾ بعد الاستفهام) ^(٩) ، ووجه فسادهُ أَنَّ جواب الشَّيْءِ مسبَّب عنه ،

(١) « أَنَّ » سقط في (ج) .

(٢) راجع ص ٢٧١ من البحث .

(٣) البحر المحيط ٣/ ٣١٧ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) التوبة ، آية (١٠٤) ، الشورى ، آية (٢٥) .

(٦) المغني ص ١٩٨ .

(٧) وبعدها : ﴿ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارَى سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) الكشاف ١/ ٦٠٨ .

والموارة لا تسبب عن العجز ، وإنما انتصابه بالعطف على ﴿ أَنْ أَكُونَ ﴾ ثم ذكر آية الحج^(١) . فانظره^(٢) .

قلتُ : الاعتراض وقع لأبي حيّان ، قال المختصرُ : (ووقع قبله لأبي البقاء^(٣) .

قلتُ : وأجاب التفتازاني بأنه يحتملُ أن يريد أنَّ الاستفهام بمعنى الإنكار ، فإذا قدرت السببية صحّت ، كأنه قال : (إن لم أعجز واريت)^(٤) ، وقيل : هذا مثل قولهم : (أتعصي ربك ليعفو عنك) بالنصب ، كأن الإنكار التويخي وقع على أمرين ، ويشعر بأن ما وقع من هذا الشخص خلاف المعقول حيث جعل سبب العقوبة سبب العفو ، فيمكن تقرر ذلك في الآية / ...)^(٥) .

قلتُ : وهذان الجوابان ضعفهما ظاهر كما رأيت .

قوله تعالى : ﴿ لَّهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ ﴾ [٤١] .

ذكرها في اللام الجارة مثلاً للاستحقاق^(٦) ، وقد قدمناه في ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾^(٧) . انظره^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ ﴾ الآية [٤٢] .

ذكرها في القاعدة الخامسة من الباب الثامن مثلاً للتعبير عن الإرادة بالفعل . انظره^(٩) .

قوله تعالى : ﴿ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ ... ﴾ الآية [٤٥]^(١٠) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -]^(١١) في الباب الثالث لما أن تكلم على كيفية التقدير ، وأن المقدّر

(١) قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴾ [آية : ٦٣] .

(٢) المغني ص ٦٩٥ .

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٢٠٤/٢ .

وانظر التبيان ١/٤٣٣ ، وانظر البحر المحيط ٣/٤٦٧ ، والذّر المصون ٤/٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٤) حاشية التفتازاني ل ٢٠٩/ب .

(٥) المصدر نفسه ل ٢٠٩/ب .

(٦) المغني ص ٢٧٥ .

(٧) الفاتحة ، آية (٢) .

(٨) الجمع الغريب (ح) ١/١١ .

(٩) المغني ص ٩٠٣ .

(١٠) وبعدها : ﴿ ... عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... ﴾ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

قد يكون عامًّا ، وقد يكون خاصًّا إذا دلَّ الدليل ، وردَّ على أبي حيَّان فيما زعم ، وذكر آية البقرة ، وهي قوله : ﴿ الْحَرْبُ بِالْحَرْ . . . ﴾ ^(١) وقد تقدَّم لنا ذلك ^(٢) ، قال : ومثل الآية : ﴿ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾ . أي : [إِنَّ] ^(٣) النفس مقتولة بالنفس ، والعين مفقوعة ^(٤) بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن مصلومة بالأذن ، والسنّ مقلوع بالسنّ هذا هو الأحسن ^(٥) .

* [. . . ، . . .] ^(٦) .

قلتُ : ما أشار إليه ظاهر في الآية ، وعليه اعتمد الزَّخَشَرِيُّ ^(٧) ، وقد تقدَّم لنا في سورة البقرة أنَّ الكون العام إذا أردت تقديره قدَّرت معه ما يتم المعنى به ، فلك هنا أن تقول : قتل النفس كائن بقتل النفس ، وهذا تقدير كثير ، فيلزم منه حذف ستة أشياء كما أشار إليه ؛ لأنَّ الضَّمائر المقدَّرة في الأسماء المقدَّرة كأنَّها موجودة ، فانظر سورة البقرة ، واعتراض أبي حيَّان ^(٨) على الزَّخَشَرِيِّ بناء على ما تقدَّم له في سورة البقرة ، وقدَّر بما قدَّر به الزَّخَشَرِيُّ أبو علي ^(٩) فانظره .

تنبيهات :

الأول : قد يتمسك مدَّع أنَّ المعرفة إذا أعيدت لا يلزم أن تكون عين الأولى مثل الآية ، وقد تقدَّم ما يُجاب به من كلام الشيخ فراجعه .

الثاني : أمَّا نصب هذه المعطوفات في الآية فلا إشكال فيه ^(١٠) ، وأمَّا الرَّفْع ^(١١) فانظر كلام أبي

(١) آية (١٧٨) .

(٢) الجمع الغريب ٥٣/ب .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) في الأصل : « مفقوع » ، وما أثبت من (ج) أولى .

(٥) المغني ص ٥٨٦ .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٨٦٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٧) الكشف ٣٣٧/١ ، ٦١٧/١ .

(٨) البحر المحيط ١١/٢ ، ٤٩٤/٣ .

(٩) الحجة ٢٢٣/٣ ، وانظر البحر ٤٩٤/٣ ، والدرّ المصون ٢٤٣/٤ .

(١٠) وهي قراءة نافع وحزمة وعاصم . وانظر السبعة ص ٢٤٤ ، والدرّ المصون ٢٧٣/٤ .

(١١) وهي قراءة الكسائي ، وانظر السبعة ص ٢٤٤ ، والدرّ المصون ٢٧٣/٤ .

عليّ هنا^(١) ، فإنّ فيه نظراً ظاهراً ، وكون كلام الشيخ^(٢) يرجع لكلامه فيه بحث لا يخفاك ، وقد جعل بعضهم في العطف على محلّ أنّ المفتوحة ثلاثة أقوال :

ثالثها : الفرق بين أن تكون بعد عِلْمٍ ، أو^(٣) « لا » فانظره^(٤) واجر ذلك في الآية ، واستحضر الفعل إذا ضُمّن معنى القول هل يحكى به أم لا ؟ [والله الموفق]^(٥) أعلم .
وانظر ما ذكر المرادي في قوله : وألحقت بـ « إنّ » « لكن وأنّ »^(٦) ، وانظر ما ذكره أيضاً في الرّفْع هناك بعد استكمال « أنّ » خبرها^(٧) ، وأنّ الصّحيح أنّه من عطف الجُمْل (٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ ... ﴾ [٤٧]^(٩) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -]^(١٠) في اللام لما أنّ تكلم على أنّ لام الأمر إذا دخل عليها حرف العطف تُسَكَّن ، فذكر آيات ، ثمّ ذكر هذه الآية ، قال : فمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطّلب ؛ لأنّه يقرأ بسكون الميم^(١١) ، ومن كسر اللام - وهو حمزة^(١٢) - فهي لام التّعليل ؛ لأنّه بفتح الميم ، وهذا التّعليل إمّا أنّه معطوف على تعليل آخر مُتّصِد من المعنى ؛ لأنّ قوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ ... ﴾ الآية [٤٦]^(١٣) معناه : وآتيناه الإنجيل للهدى والنّور^(١٤) ، كقوله : ﴿ إِنَّا زَيْنَا

(١) الحجة ٢٢٣/٣ ، وانظر الدرّ المصون ٢٧٣/٤ .

(٢) في (ج) « الزّخشي » .

(٣) في (ج) « أم » .

(٤) ذهب إليه ابن مالك في شرح التّسهيل ٥٠/٢ ، وانظر المساعد ٣٣٧/١ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) توضيح المقاصد ٣٤٨/١ .

(٧) في (ج) « أن » بحذف الواو .

(٨) ينظر بسط هذا في توضيح المقاصد ٣٤٨/١ ، والمساعد ٣٣٧/١ ، والصّبان ٢٨٧/١ .

(٩) وبعبدا : ﴿ ... بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١١) قرأ بها الجمهور عدا حمزة ، وانظر : السّبعة ص ٢٤٤ ، والبحر ٥٠٠/٣ .

(١٢) تقدّمت ترجمته ص ٢١٦ .

(١٣) تتمتها : ﴿ فِيهِ هُلْئِي وَنُورٌ ... ﴾ .

(١٤) المحرّر الوجيز ١١٨/٥ ، البحر المحيط ٥٠٠/٣ .

السَّمَاءِ الدُّنْيَا... ﴿١﴾ الآية ؛ لأنَّ المعنى : « إِنَّا خَلَقْنَا الْكَوَاكِبَ فِي السَّمَاءِ زِينَةً وَحِفْظًا » (٣) .
قال : وَإِنَّمَا أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلٍ مُّؤَخَّرٍ ، أي : « وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ أَنْزَلَهُ » (٣) .

قال : ومثل ذلك : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَى ﴾ (٤) ، أي : « للجزء
خلقهما » ثُمَّ ذَكَرَ آيَاتٍ (٥) .

قُلْتُ : أَمَّا قِرَاءَةُ الْأَمْرِ فظاهرة ، وقد تقدّم لنا الكلام على سرِّ تسكين هذه اللام ، وما في ذلك (٦) .
وَأَمَّا قِرَاءَةُ مِنْ حَرَكِ اللَّامِ ، فَيَتَعَيَّنُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ لِلتَّعْلِيلِ .

والتأويل الأول الذي أشار ظاهر ، وهو قريب من قولهم : (العطف على المعنى في القرآن ،
والتوهم في غيره) . وقد أشار الشَّيْخُ فِي الْعُطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ إِلَى ذَلِكَ (٧) ، وَأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْمَرْكَبَاتِ
كَمَا يَكُونُ فِي الْمَفْرَدَاتِ (٨) .

وأشار ابن الحاجب - رحمه الله - في الآية إلى مثل ما ذكر الشَّيْخُ (٩) ، وَأَمَّا الاحتمال الأخير
فلا يبعد أيضًا ، ويترجّح بما أشار إليه الشَّيْخُ مِنَ النَّظَائِرِ فِي الْآيَاتِ (١٠) .

فَإِنْ قُلْتُ : كَوْنُ الشَّيْخِ قَدَّرَ الْعَامِلَ مُؤَخَّرًا خِلَافَ مَا أَسَّسَهُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي أَنَّ الْعَامِلَ الْمَقْدَّرَ /
إِنَّمَا يَقْدَرُ فِي مَحَلِّهِ لِمَا لَا يَخْرُجُ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ إِلَّا لِمَنْعٍ صِنَاعِي ، وَهَذَا قَدْ رَأَيْتَ الشَّيْخَ مَشَى عَلَى
خِلَافِ ذَلِكَ (١١) .

(١) الصَّافَاتُ ، آيَةُ (٦) . وَتَتَمَّتْهَا ﴿ بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ (٧) فِي سُورَةِ الصَّافَاتِ ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾ .

(٣) قَالَ بِهِ صَاحِبُ الْكَشَافِ ٦١٧/١ ، وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ٥٠٠/٣ ، وَالتَّرَاصُوفَ ٢٨٥/٤ .

(٤) الْجَاثِيَةُ ، آيَةُ (٢٢) . وَتَتَمَّتْهَا : ﴿ ... كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ .

(٥) الْمَغْنِي ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٦) الْجَمْعُ الْغَرِيبُ ٥٥/أ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ [الْبَقَرَةُ : ١٨٦] .

(٧) فَرَّقَ أَبُو حَيَّانَ بَيْنَ الْعُطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالْعُطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ بِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْعُطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ مُوجُودٌ دُونَ مُؤَخَّرٍ ، وَالْعَامِلَ
فِي الْعُطْفِ عَلَى التَّوْهَمِ مُفْقُودٌ وَآثَرُهُ مُوجُودٌ . الْبَحْرُ الْمَحِيطَ ٢٧٥/٨ .

(٨) الْمَغْنِي ص ٥٥٣ .

(٩) الْأُمَالِي النُّحْوِيَّةُ ١٣٥/١ .

(١٠) رَقْمُ (٧٥) مِنَ الْأَنْعَامِ ، وَ (٢١) مِنَ مَرْيَمَ .

(١١) الْمَغْنِي ص ٨٥٣ .

قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ حَقَّهُ أَنْ يُقَدَّرَ مَقْدَمًا كَمَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَا مَانِعٌ صِنَاعِي ، لَا يُقَالُ : إِنَّهُ قَدَّرَهُ مُؤَخَّرًا ؛ لَكِي يَحْصُلَ الْحَصْرُ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَفْعُولِ ^(١) يُؤْذَنُ بِالْحَصْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَ عَلَى ذَلِكَ .

لَأَنَّا نَقُولُ : الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ رَدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْبَيَانِ ، وَشَنَعَ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ رَدَدْنَا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْحَلِّ ^(٢) .

وَلَكِنْ السُّؤَالُ هُنَا عَلَى التَّنَزُّلِ مَعَهُ فِي الَّذِي ذَكَرَ ، وَكُونَ الشَّيْخِ يَقُولُ : إِنَّ التَّقْدِيمَ لَا يَفِيدُ الْحَصْرَ لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ ، بَلْ قَالَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(٣) ، وَتَبِعَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ ^(٤) ، وَتَقَدَّمَ لَنَا التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْفَاتِحَةِ قَبْلَ ^(٥) ، وَالذَّوْقُ يَرُدُّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ وَمَنْ وَافَقَهُ ^(٦) فِي الْمَسْأَلَةِ .

نَعَمْ ، التَّحْقِيقُ أَنَّ يُقَالَ : كَمَا قَالَ السَّكَاكِي ^(٧) : إِنَّ التَّقْدِيمَ تَارَةً يَفِيدُ الْحَصْرَ ، وَتَارَةً لَا يَفِيدُ ، مِثْلَ قَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوْهُ ﴾ ^(٨) وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ .

وَكَانَ يَظْهَرُ لِي سَوْالٌ فِي هَذَا ، وَهُوَ : أَنَّ التَّقْدِيمَ إِذَا كَانَ يَفِيدُ الْحَصْرَ ، فَأَيْنَمَا وَجَدَ ، فَهُوَ مَفِيدٌ لَهُ ضَرُورَةٌ ؛ لَوْجُودِ سَبَبٍ ذَلِكَ ، فَلَا يَنْفَكُ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفِيدُ الْحَصْرَ فَلَا يَصَحُّ أَيْضًا وَجُودُهُ لِنَفْيِ سَبَبٍ ذَلِكَ ، وَإِفَادَتُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَخْصِيسٌ مِنْ غَيْرِ مَخْصَصٍ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَا أَفَادَ الْحَصْرَ وَالْقَصْرَ مِثْلَ « إِنَّمَا » وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَا يَنْفَكُ عَنْهُمَا ذَلِكَ إِلَّا لِمَانَعٍ . وَجَوَابُ ذَلِكَ أَنَّا نَخْتَارُ أَنَّهُ يَفِيدُ الْحَصْرَ ، لَكِنْ إِفَادَتُهُ إِنَّمَا هِيَ بِحَسَبِ الْقُرَائِنِ ، فَإِنْ عَارِضَ ذَلِكَ أَمْرٌ صَارَ مَعْطَلًا ^(٩) فَهُوَ بِحَسَبِ الْأَمَاكِنِ ، فَإِنْ لَمْ يَعَارِضْهُ مَعَارِضٌ صَحَّ مَدْلُولُهُ ، وَإِلَّا انْتَفَى .

(١) فِي (ج) « الْمَعْمُولُ » .

(٢) الْجَمْعُ الْغَرِيبُ ٢/٩٩ .

(٣) الْأَمَالِي النُّحْوِيَّةُ ٢/١٠٦ .

(٤) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١/٢٣ ، ٣/٥٠٠ .

(٥) الْجَمْعُ الْغَرِيبُ (ح) ص ١٣ ، ١٤ .

(٦) فِي (ج) « وَمَنْ خَالَفَ » وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٧) السَّكَاكِي هُوَ : يَوْسُفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَعْقُوبَ ، سَرَاجُ الدِّينِ الْخَوَارِزْمِي . إِمَامٌ فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ وَالْمَعَانِي وَالْبَيَانِ ، ... ، لَهُ مِفْتَاحُ الْعُلُومِ . مَاتَ بِخَوَارِزْمَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَسَمِئَةَ (٦٢٦) هـ .

الْبَغِيَّةُ ٢/٣٦٤ .

(٨) الْحَاقَّةُ ، آيَةُ (٣١) .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « مَعْضَلًا » بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ ، وَمَا أَثْبَتَ أَوَّلَى .

والمسألة تحتل بحثاً آخر ، فانظر هذا مع ما قدمناه في غير هذا المحل . قال التفتازاني : (والدّوق السليم يشهد للقول بالحصص في ذلك) ^(١) . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ الآية [٤٨] .

ذكرها في النوع الرابع من الجهة السادسة ، ذكرها دليلاً على أَنَّ ﴿ اسْتَبِقُوا الصِّرَاطَ ﴾ ^(٢) يجوز فيه التضمن ، وأنَّ هذه الآية أجازوا فيها التضمن في الفعل ^(٣) ، وإسقاط حرف الجر ^(٤) . قلت : تعارض في الآية الحذف والجواز ، وفي تقديم أحدهما على الآخر خلاف ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ... ﴾ [٥٠] .

ذكرها الشيخ في روابط الجملة ، وذكر الضمير ، وأنه قد يُحذف ، مثل [قراءة] ^(٦) من قرأ برفع « حكم » في الآية ^(٧) ، فانظره ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ نَحْشَى ... ﴾ الآية [٥٢] ^(٩) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « أَنَّ » المصدرية ، وأنها مع ما بعدها مفعولة ، وهو ظاهر الآية ^(١٠) .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ... ﴾ [٥٤] ^(١١) .

ذكرها مثلاً لوجوب إدخال « الفاء » في الجواب في مثل الآية . انظر الفاء ^(١٢) .

(١) حاشية التفتازاني ل ٢١١/١ ، ب .

(٢) يس ، آية (٦٦) .

(٣) ضَمَّنْ ﴿ اسْتَبِقُوا ﴾ معنى « تبادروا » .

(٤) المغني ص ٧٤٩ ، ٧٥٠ .

(٥) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ ، ٣٠١ ، والإيضاح ص ٢٨٥ ، وعروس الأفراح ١٠٨/٢ .

(٦) في الأصل : « القراءة » ، والنص لا يستقيم بها ، وما أثبت من (ح) .

(٧) قراءة الجمهور بالنصب ، وقرأ بالرفع (يحيى وإبراهيم والسلمي) . السبعة ص ٢٤٤ ، والمختص ٢١٠/١ ، والبحر ٥٠٥/٣ .

(٨) المغني ص ٦٤٨ .

(٩) وبعدها : ﴿ أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ... ﴾ .

(١٠) المغني ص ٤٢ .

(١١) وبعدها : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ... ﴾ .

(١٢) المغني ص ٢١٨ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ ﴾ [٥٦] ^(١) .

ذكرها مثلاً لحذف الجواب في حذف جواب الشرط ، أي « يَغْلِب » ، ﴿ فَإِنْ حَرَّبَ اللَّهُ ﴾ انظره ^(٢) .

* [... ، ...] ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ الآية [٥٧] .

ذكرها في ورود « إِنْ » بمعنى « قَدْ » ^(٤) ، وقد تقدّم مراراً ^(٥) ، والظاهر أنَّ المراد بالشرط هنا التهيج ^(٦) ، أو المراد من الإيمان الدوام عليه ، فلا يحتاج لذكر ما ذكروا ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ ... لِبَيْسٍ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٧) [٦٢] ^(٨) .

ذكرها في « اللام » غير العاملة ^(٩) ، لام الابتداء ، لما أنَّ نقل الخلاف في دخولها على الخبر المتقدم ، قال : زاد المالقي أنها تدخل على الفعل غير المتصرف ^(١٠) مثل الآية .

قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ... ﴾ [٦٤] .

ذكرها في الجمل ^(١١) لما أنَّ تكلم على الجمل بعد التكرات ، والمعارف ، وتكلم على آية النساء :

(١) وبعدها : ﴿ ... وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ٨٥١ . وذكرها أيضاً في روابط الجملة ص ٦٥٩ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٦٥٩ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) الصواب أنَّ ابن هشام نقل عن الكوفيين أنَّ « إِنْ » في هذه الآية بمعنى « إِذ » . المغني ص ٣٩ .

(٥) عند حديثه عن آية آل عمران (١٣٩) . الجمع الغريب ١/٧٤ .

(٦) وفي مجيئها بمعنى « إِذ » خلاف . انظره في رصف المباني ص ١٩٢ ، والجنى الداني ص ٢١٢ .

(٧) في (ح) « ... أَنَّ الشَّرْطَ هُنَا الْمُرَادُ مِنْهُ التَّهْيِجُ » بالتقديم والتأخير .

(٨) « يعملون » سقط في (ح) .

(٩) من الآية الثانية والستين إلى بداية التاسعة والستين اضطراب في النسختين ، إذ وردت في الأصل بعد الآية رقم (٧٠) ل ٩٧/ب .

وفي (ح) بعد الآية رقم (٧١) ص ١٥٩ .

(١٠) المغني ص ٣٠٢ .

(١١) رصف المباني ص ٣٠٦ .

(١٢) المغني ص ٥٦٢ .

﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [٩٠] . ونقل عن المبرد أَنَّ الجملة المراد بها الدَّعاء مثل هذه ^(١) ، انظره ، وانظر النساء ^(٢) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ... ﴾ [٦٤] .

ذكرها الشيخ في « كيف » ^(٣) لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّها تكون شرطية ، وشرط جوابها أَنْ يكون مماثلاً لشرطها ، باتفاق ، ولا يجزم ^(٤) على الصحيح ، ثُمَّ ذكر هذه الآية استشكالاً في جوابها ؛ لأنَّ جواب هذه الآية ليس موافقاً للشرط ، لأنَّهم قدروه : (كيف يشاء ينفق) .

قُلْتُ : قد تقدّم لنا في سورة آل عمران عند قوله : ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ ... ﴾ [٦] ^(٥) ، ونبّهنا على ما يتعلّق بذلك ، فانظره ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ... ﴾ [٦٧] ^(٧) ، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ... ﴾ [٧٣] ^(٨) .

ذكرها في « لَمَّا » ^(٩) لما أَنَّ ذكر الفرق بينها وبين « لم » ، وأنَّ « لم » يجوز إدخال « إِنْ » عليها مثل الآيتين .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ ... ﴾ الآية [٦٨] ^(١٠) .

ذكرها في حذف الصّفة ، وأنَّ التقدير : « لستم على شيء يتنفع به » ، وهو حسن ، فانظره ^(١١) .

(١) المقتضب ١٢٤/٤ .

(٢) ص ٢٧١ من البحث .

(٣) المغني ص ٢٧١ .

(٤) في (ج) « يجزم » بالياء .

(٥) وبعدها : ﴿ ... كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ .

(٦) الجمع الغريب (ح) ص ١٠٧ .

(٧) وبعدها : ﴿ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ... ﴾ .

(٨) ذكرت للتمثيل قبل ترتيبها ، وبعدها : ﴿ عَمَّا يَقُولُونَ لِيَمْسَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ .

(٩) المغني ص ٣٦٧ .

(١٠) وبعدها : ﴿ ... عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ ... ﴾ .

(١١) المغني ص ٨١٩ .

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا...﴾ [٦٩] ^(١).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجزء الثاني في العطف على المحل ^(٢) ، لما أن ذكر الشروط المعلومة ، وهو ^(٣) : إمكان ظهور المحل في الفصح ، وأن يكون الموضع بحق الأصالة ، ووجود المحرز على الصحيح في ذلك ، ثم ذكر العطف على محل اسم « إِنَّ » قبل الخبر أنه لا يجوز ، وحصل في ذلك الثلاثة الأقوال المعلومة ، ثالثها : إن خفي الإعراب جاز ، وإلا فلا ، وجعل وجهها مبنيًا ^(٤) على اشتراط المحرز وعدمه ، وذكر غير ذلك ، وذكر الآية دليلاً للكوفيين القائلين بالجواز ، وسمع من كلامهم : « إنك وزيد ذاهبان » .

فأجاب عن الآية بوجهين : /

الأول : [أن خبر « إِنَّ » محذوف ، أي : « مأجورون » ، و « الصابئون » مبتدأ ، وما بعده الخبر] ^(٥) .

قال : ويشهد له قوله :

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا ❊ وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دَنْفَان ^(٦)

قال : ويضعف هذا الحذف من الأول لدلالة الآخر ، والكثير ^(٧) العكس .

والوجه الثاني أن الخبر المذكور لـ « إِنَّ » وخبر « الصابئون » محذوف ، أي كذلك ، ويشهد له قوله :

(١) وبعدها : ﴿ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى ... ﴾ .

وقراءة القراء السبعة : ﴿ وَالصَّابِئُونَ ﴾ .

وقرأ عثمان وعائشة ، وابن جبير ، والجحدري : ﴿ وَالصَّابِئِينَ ﴾ . المختص ٢١٧/١ ، والبحر ٥٣١/٣ .

وقرأ الحسن والزهرري : ﴿ الصابيون ﴾ بالياء دون همز ، المختص ٢١٦/١ .

(٢) المغني ص ٦١٧ .

(٣) في (ح) « وهي » بالياء .

(٤) في الأصل : « مبني » ، والصواب ما أثبت من (ح) .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ح) .

(٦) البيت من الطويل ، وورد بلا نسبة في شرح الألفية لابن الناطم ص ١٧٨ ، وتلخيص الشواهد لابن هشام ص ٣٧٤ ، والأشموني ٢٨٦/١ ، والتصريح ٧٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٦/٢ .

(٧) في (ح) « والصواب » .

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ * (فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ) (١)

إذ لا تدخل اللام في خير المبتدأ حتى يُقدّم .

قال : ويضعف هذا الوجه تقديم بعض الجملة المعطوفة (٢) على بعض الجملة المعطوفة (٣) عليها .

قال : وأمّا المثال فيخرج على العطف على توهم عدم ذكر « إِنَّ » ، وأنه تابع لمبتدأ محذوف ،

أي : « إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » (٤) ، قال : وعلى هذا خرج « إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ » انتهى .

قال الفقير إلى ربه : أمّا ما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - من الخلاف في العطف على خير

« إِنَّ » فظاهر (٥) ، وأمّا ما ذكر في الآية الكريمة من التأويل ، فالتأويل الأول هو قول سيويه (٦) ،

وهو ضعيف ؛ لما ذكر الشيخ ، ولأجل حذف خبر « إِنَّ » بغير شرط مع إمكان غيره من التأويل .

وأمّا ما أشار إليه الشيخ من التضعيف فليس خاصاً بهذه الآية على مذهب سيويه في : « زَيْدٌ

وعمره قائم » فإنّ الحذف فيه من الأول عنده خلافاً للمبرّد (٧) ، وإن كان قد عورض أصله بقولهم :

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَغْمَلَاتِ ... (٨)

(١) البيت من الطويل ، وهو لـ « ضانيء بن الحارث الثرجمي » في الكتاب ٧٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، والأصمعيّات

ص ١٨٤ ، والكامل ٤١٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٦٧/٢ ، والخزانة ٣٢٦/٩ ، ٣١٢/١٠ ، وشرح أبيات المغني ٤٣/٧ .

وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥٨/١ ، ورفض المباني ٢٦٧ ، وجمع الهوامع ٢٩٠/٥ .

(٢) في (ج) « المعطوف » بـ « تدون تاء » .

(٣) في الأصل : « المعطوف » ، وما أثبت من (ج) ، ولعله أولى .

(٤) الكتاب ١٥٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١ ، والبسيط ٨١٠/٢ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٠/١ ، والبسيط ٨٠٣/٢ ، والتصريح ٦٦/٢ .

(٦) الذي في الكتاب قوله : « والصّابون » ، فعلى التقديم والتأخير ، كأنه ابتداء على قوله : « والصّابون » بعدما مضى الخبر . الكتاب ١٥٥/٢ .

(٧) الكامل ٤١٧/١ ، ١١٤٠/٣ ، والمقتضب ١١٤/٤ ، ٢٣٠ .

(٨) قطعة بيت من الرجز لـ « عبد الله بن راحة » في ديوانه ص ٩٩ ، وبعده :

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَغْمَلَاتِ الذُّبُلِ

تطاول الليل عليك فانزل

وجاء منسوباً له في شرح أبيات سيويه ٢٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢ ، والخزانة ٣٠٢/٢ ، ٣٠٤ .

ولبعض ولد جرير في الكتاب ٢٠٦/٢ ، وشرح المفصل ١٠/٢ .

وبلا نسبة في اللامات ص ١٠١ ، والمغني ص ٥٩٦ ، ٨٠٩ ، وجمع الهوامع ١٩٦/٥ .

واليعملات : الإبل القويّة ، والذُّبُل : جمع ذابل ، وهي التي ضمرت من الضّر ، أو من طول السّفَر . الخزانة ٣٠٣/٢ .

فإنه زعم أنَّ الحذف هُنا من الآخر لدلالة الأوَّل ، وقد تعرَّض ابن الحاجب للفرق ^(١) ، وفي قوله نظر يأتي لنا فيما يناسب محلّه من الآيات ، والبيت الّتي استشهد بها الشَّيخ متعيّنة كما ذكر فيها ، وقد أشار إليها في موضع آخر ^(٢) ، وغير ما ذكر فيها ، وهو ظاهر ؛ لعدم صحّة الإخبار في ذلك لعدم المطابقة .

وأما الوجه الثاني الّذي أشار إليه في الآية فهو اختيار ابن عصفور ^(٣) وابن مالك ^(٤) وغيرهم ^(٥) ، وما ضعّف به الشَّيخ ظاهر .

فإن قلت : أجعلها جملة اعتراضية ، ولا يرد ما ذكر الشَّيخ .

قلتُ : دخول الواو يُبعد ذلك ، وإن كان قد ورد في الاعتراض ما يشبهه إلاَّ أنَّه قليل ، وأجاز الرَّخْشَرِيّ فيها الاعتراض ^(٦) ، وما أشار إليه في البيت ظاهر ، والبيت لـ « الضابيء بن الحارث » ، وقِيَّار : اسم لناقته ، وقيل : لغير ذلك ، والرحل المراد به المنزل هُنا ، والضابيء بن الحارث أصله بالضّاد من ضبا بالأرض إذا اختبأ ^(٧) ، انظر الحواشي على التفتازاني ^(٨) ، والخبر هُنا ليس على ظاهره ؛ لأنَّ المراد منه التحسّر والتوجّع .

فإن قلتُ : قد أشار غير الشَّيخ من أهل البيان إلى أنَّ الخبر هُنا ، وهو المسند إنما حذف لأجل الاختصار ، فهل هذا مناف لما ذكر الشَّيخ هُنا ؟

قلتُ : لا منافاة ؛ لأنَّ الشَّيخ إنما تكلم على عدم صحّة جعل المذكور خبراً عن (قِيَّار) من جهة

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٨٣/٢ .

(٢) المغني ص ٨١٤ .

(٣) شرح الجمل ٤٥١/١ .

(٤) شرح التسهيل ٥٠/٢ .

(٥) انظر : الإنصاف م ٢٣ ١٨٥/١ ، والبحر المحيط ٥٣١/٣ ، والتّرّ المصون ٣٥٣/٤ .

(٦) الكشّاف ٦٣٢/١ .

(٧) في الاشتقاق ص ٢١٩ : « ضابيء » مهموز ، من قولهم : ضبأت بالأرض ، أي لصقت بها .

وانظر : اللسان (ضباً) .

(٨) انظر : المطول ص ٣٠١ ، وانظر : عروس الأفراح ٣٩٨/١ .

الصَّنَاعَةُ النَحْوِيَّةُ ، وهذا يوافق عليه أهل البيان ، وانظر التفزازاني ^(١) ، فإنه تكلم على البيت كلاماً حسناً ، إلا أنه ذكر فيه ^(٢) إعرابين ، أما أحدهما فهو ظاهر ، وأما الآخر فليس بظاهر ، فإنه منع أن يكون « قَيَّار » معطوفاً على المحلّ ، و « غريب » خبر عنها ؛ لظهور بطلان ذلك ، ثم ذكر أنه يصحّ أن يكون « قَيَّار » مرفوعاً بالعطف على محلّ اسم « إِنَّ » ؛ لأنّ الخبر مقدّم تقديرًا ، فيكون العطف بعد مضيّ الخبر ، قال : ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في : « إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا ذَاهِبَان » ؛ لأنّ لكل واحد منهما خبرًا آخر ، ثم ذكر التّأويل الثّاني مثل ما ذكر الشّيخ هُنا ، وذكر سرّ ذلك ، وذكر أنّ الرّخشريّ عليه مضى في الآية المذكورة ، ثم أشار إلى سرّ ذلك في الآية على ما نصّ عليه الرّخشريّ ، فانظر الرّخشريّ ^(٣) .

قُلْتُ : فتأمّل قوله : (يكون مرفوعاً على محلّ اسم « إِنَّ ») مع قوله : (لا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين) ، فظاهر كلامه أولاً أنّه من عطف المفردات ، وإذا كان كذلك / يتعيّن ^(٤) أن يكون الخبر المذكور خبراً عن [الجميع ، فجاءت الإحالة المذكورة ، وآخر كلامه يقتضي أنّه من عطف الجمل] ^(٥) .

فإنّ قُلْتُ : لم يختص التفزازاني بما أشار إليه ، ولقد أشار غيره من النحويين إلى ذلك كثيراً ، كما يتساعون ^(٦) فيه ، فيجعلون المسألة من العطف على المحلّ ، وفي التحقيق أنّها من عطف الجمل ، وقد وقع لكثير من شراح الألفيّة مثل ذلك ، ونبه عليه بعضهم ^(٧) .

قُلْتُ : أمّا من اشترط المحرز ^(٨) ، فيتعيّن أنّه من عطف الجمل عنده ، وأمّا من لم يشترط ذلك ^(٩) ، فقد يجوز عنده العطف على المحلّ ، ويكون الخبر خبراً عنهما إنّ أمكن كما يُقال : « زيد وعمرو قائمان » .

(١) المطول ص ١٤٠ ، وانظر : عروس الأفراح ٣٩٨/١ .

(٢) في (ج) « فيها » .

(٣) الكشاف ٣٦٢/١ .

(٤) في (ج) « فيتعيّن » .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٦) في (ج) « وكثيراً ما يتساعون » .

(٧) شرح التسهيل ٤٨/٢ ، وتوضيح المقاصد ٣٥٠/١ ، والصبان ٢٨٦/١ .

(٨) المحققون من البصريين ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٥١/١ ، والتّصريح ٦٨/٢ .

(٩) منهم سيويه في الكتاب ١٤٤/٢ ، والميرد في المقتضب ١١١/٤ ، وانظر التّصريح ٦٨/٢ .

فَإِنْ قُلْتُ : كيف يصحّ هذا مع أنّه يؤدّي إلى أن يعمل عاملان في معمول واحد ؟

قُلْتُ : المسألة مشكّلة ، وقد أشار إليها ابن مالك ، وألزم من يقول بذلك أن يقول بقول الفراء ^(١) في قولنا : « قام وقعد زيد » في باب التنازع ، فانظره ^(٢) ، وربما يفرق باختلاف العامل واتّفاقه ، والظاهر ألاّ فرق ، ولا يبعد أن يُقال بالجواز على أصل [أهل] ^(٣) الكوفي ؛ لأنّ الخبر عندهم مرفوع بما رفع به قبل الناسخ ^(٤) .

فَإِنْ قُلْتُ : ما أشار إليه التفتازاني قد وقع في كلامهم ، نظيره في قولنا : « زيد وعمرو قائم » فإنهم يقولون : زيد مبتدأ ، وعمرو معطوف عليه ، وقائم خبر عن « عمرو » على قول سيبويه ^(٥) ، وعن الأوّل على قول الآخر .

قُلْتُ : لا يخلو ذلك من تسامح ، والصواب عدم ذلك ، وأمّا ما ذكر الشيخ في المثال من التأويل ، فالأوّل منهما بعيد ، ولهذا نُزّه عنه القرآن ، على أنّ العطف على المعنى قد وجد في القرآن . وأمّا الثاني فبعيد أيضاً .

وأمّا قوله : (وخرّج عليه قولهم) [إلى آخره] .

فأشار إلى أنّ التأكيد على المحلّ كالعطف عليه ، وهو لا يجوز ، فلا بُدّ من حذف تقديره : (إنهم هم أجمعون ذاهبون) ف « أجمعون » تأكيد للمقدّر .

فَإِنْ قُلْتُ : يلزم عليه حذف المؤكّد .

قُلْتُ : أقول به ، ومذهب سيبويه والخليل جوازه ، وقد ذكر ذلك في نظير هذا ، وبهذا ردّ الشيخ في موضع آخر على من منع ذلك ^(٦) .

والكلام على العطف على خبر « إِنَّ » وتوابعها ، فيها ما هو متفق عليه ، ومختلف فيه ، ومتفق على منعه مثل « ليت ، ولعلّ » .

(١) لعله المفهوم من كلام الفراء في معاني القرآن ١٣٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣١١/١ ، وشرح التسهيل ٥١/٢ ، والكشاف ٦٣١/١ ، والبحر ٥٣١/٣ ، والتنصريح ٧٠/٢ .

(٥) الكتاب ص ١٥٠ ، ١٥٤ .

(٦) المغني ص ٧٩٣ ، ٨١٤ .

فَإِنْ قُلْتُ : يرد ^(١) هُنَا سَوَالٌ فِي سِرِّ عَدَمِ الْعُطْفِ عَلَى اسْمِ [وَخَيْر] ^(٢) « لَيْتَ وَلَعَلَّ » مَعَ أَنَّهُمْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ الْعُطْفَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ عُطْفِ الْجُمْلِ لَا مِنْ عُطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، فَيَقَالُ : أَمَّا إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْعُطْفَ هُنَا مِنْ عُطْفِ الْمَفْرَدَاتِ ، فَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْفَرْقِ رَبِّمَا يُسَلِّمُ لَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ التَّمْنِيَّ وَالتَّرَجِيَّ أَزَالَا مَعْنَى الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، بِخِلَافِ « إِنَّ » وَمَا قَارِبَهَا ، فَالْمَحَلَّ قَرِيبٌ أَنْ يَرَاعَى ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ الْعُطْفُ فِيهَا ، هَكَذَا قِيلَ عَلَى مَا فِيهِ ، وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا إِنَّ الْعُطْفَ مِنْ عُطْفِ الْجُمْلِ ، فَالظَّاهِرُ جَوَازُ الْعُطْفِ فِي الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّهُ غَايَتُهُ مِنْ عُطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ ، وَهُوَ جَائِزٌ اتِّفَاقًا ^(٣) .

قُلْتُ : قَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَوَاضِعَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْخُذْفِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي الدَّلِيلِ أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا مِنَ الْمَدْلُولِ مَعْنَى مِثْلِ : (زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ) ، فَإِنَّ الْخُذُوفَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَذْكُورِ مَعْنَى أَوْ مِثْلِهِ .

[قَالَ] ^(٤) : فَلِذَا امْتَنَعَ الْعُطْفُ عَلَى اسْمِ « لَيْتَ » وَمَا أَشْبَهَهَا ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ الْمَذْكُورَ مَتَمَّنًى بِخِلَافِ الْخُذُوفِ .

قُلْتُ : وَفِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ وَاضِحٌ ، وَلَوْلَا ^(٥) الطَّوْلُ لَبَيَّنْتُهُ ، وَالْأَقْرَبُ فِي الْجَوَابِ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ مِنْ عُطْفِ الْجُمْلِ لَكَانَ مِنْ عُطْفِ الْخَيْرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ ، وَقَدْ عَلِمَ مَا فِيهِ ، وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ .

وَانْظُرْ أَبَا حَيَّانَ ^(٦) هُنَا فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَوْجَهَا ضَعِيفَةً أَكْثَرَهَا مَرْجُوحٌ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ ، وَاَنْظُرْ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ ﴾ ^(٧) الْآيَةَ ذَكَرَهَا ^(٨) فِي مَحَلِّهَا ، فَإِنَّ الْبَحْثَ هُنَا مِثْلَ ذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ ^(٩) .

(١) فِي (ج) « أورد » .

(٢) فِي النَّسَخَتَيْنِ « اسم خير » ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

(٣) شرح الرضي ٣٥٣/٤ ، وَالتَّصْرِيحُ ٦٦/٢ .

(٤) فِي (ج) « قال : فلذا » بزيادة : قال .

(٥) فِي (ج) « لولا » بِحذف الواو .

(٦) البحر المحيط ٥٣١/٣ .

(٧) الْأَحْزَابُ ، آيَةٌ (٥٦) .

(٨) « ذكرها » سَقَطَ فِي (ج) .

(٩) الجمع الغريب ٥٧/٢ ب .

قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا...﴾ [٧٠] .

ذكرها في أوّل الجزء الثاني لما أن تكلم على الجملة الفعلية المصدرية ^(١) بفعل ولو قدم معمول الفعل كالآية ^(٢) .

وانظر كلام الزّحشريّ في هذا ^(٣) ، فإنّه صرّح أنّ «كلّما» شرط ، وتقدّم في أوّل البقرة ^(٤) التّنبّه / على [المسألة ، وتحقيقها ، فراجع ذلك] ^(٥) .

قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا...﴾ الآية [٧١] ^(٦) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «أنّ» المخففة ^(٧) لما أن قال : (تقع بعد فعل اليقين أو ما يتنزل منزلته) ، فذكر آيات ثم قال : وقوله : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ في قراءة الرّفعة ^(٨) ، وقوله :

رَعِمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلَ مَرْبَعًا * أَبَشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبِعُ ^(٩)

ثمّ ذكر الشيخ أحكام «أنّ» المخففة .

قلتُ : قد تقدّم لنا أنّ الفعل إن كان لليقين يتعيّن أن تكون مخففة ، ويجب رفع المضارع بعدها .

وإن كان للظنّ ، فيجوز الرّفعة والنّصب ، وعليه الآية ، والبيت .

و «المربّع» بكسر الميم ، وفتح الباء ، اسم لرجل ^(١٠) ، وتقدّم لنا سؤال في هذا الحرف

(١) في الأصل : «أنّ المصدرية» ، وما أثبت من (ح) . وبه يستقيم النصّ .

(٢) المغني ص ٤٩٣ ، والمستشهد به في المغني آية البقرة (٨٧) : ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَهْسَبْتُمْ أَسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ .

(٣) الكشاف ٦٣٣/١ ، وقد ردّ عليه أبو حيّان في البحر ٥٣٣/٣ .

(٤) عند قوله تعالى : ﴿...كُلَّمَا رُزِقُوا...﴾ [٢٥] ، وانظر الجمع الغريب (ح) ص ٤٢ ، ٤٣ .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ح) .

(٦) وبعدها : ﴿...أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً...﴾ . وقد وردت بعد الآية رقم (٦٨) في الأصل ، وبعد الرابعة والسّتين في (ح) ، وأعدتها إلى ترتيبها في المصحف .

(٧) المغني ص ٤٦ .

(٨) قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي (أَلَّا تَكُونَ) رفعا ، وباقي السبعة بالنّصب . السبعة ص ٢٤٧ ، والبحر ٥٣٣/٣ .

(٩) البيت من الكامل ، وهو لـ « جرير » في ديوانه ٩١٦/٢ ، والأزهية ص ٦٦ ، وشرح شواهد المغني ١٠٣/١ .

وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٥٤٨ ، ٦٨١ .

(١٠) في الديوان : مربع : لقّب رواية جرير المسمّى (وَغَوَّعة) ، وهو من بني أبي بكر بن كلاب .

مع «إن» المكسورة إذا خففت ، فراجعه ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا ... ﴾ الآية [٧١] ^(٢) .

ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، وأن من ذلك بدل البعض ، مثل الآية ^(٣) .

وذكرها في «الواو» ^(٤) لما أن تكلم على لغة «أكلوني البراغيث» ^(٥) .

قال : (وقد حمل بعضهم ^(٦) على ذلك الآية ، وتكلمنا ^(٧) على آية الأنبياء ^(٨) في محلها ^(٩) ، ثم

قال : وأما هذه الآية فإذا قدرت الواو ^(١٠) فيها علامتين ، فالعاملان قد تنازعا الظاهر ؛ ويجب

[حيثئذ] ^(١١) ... ^(١٢) أن يقدّر في أحدهما ضمير مستتر راجع ^(١٣) إليه ، وهذا من غريب العربية ،

أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين ، ويجوز كون «كثير» مبتدأ ، وما قبله خبراً . وكونه

بدلاً من الواو الأولى مثل : «اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم» ، فالواو الثانية [حيثئذ] ^(١٤) عائدة

(١)

(٢) وبعدها : ﴿ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٣)

المغني ص ٦٥٧ .

(٤)

المغني ص ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

(٥)

هذه اللغة تُنسب إلى طيء ، وأزد شنوءة ، وبلحارث ، انظر المغني ص ٤٧٨ ، وتوضيح المقاصد ٧/٢ ، والبحر ٢٩٧/٦ ، والمساعد ٣٩٤/١ .

وهذا الشاهد الشري دائر في كتب النحو دون نسبة إلا ما جاء في مجاز القرآن ١٠١/١ ، ١٧٤ ، ٣٤/٢ . إذ قال أبو عبيدة :

«سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقة» ، وانظر في الاستشهاد به : الكتاب ٧٨/١ ، ٢٠٩/٣ ، والأصول ٧١/١ ، ١٣٦ ،

١٧٢ ، ٨٢/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وكتاب الشعر ٤٧٣/٢ ، وآمالي ابن الشجري ٢٠٠/١ .

(٦)

لعله الفراء في المعاني ٣١٦/١ ، وأبو عبيدة في المجاز ١٧٤/١ .

(٧)

في (ج) «تكلّمت» بالثاء .

(٨)

قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ... ﴾ [آية : ٣] .

(٩)

الجمع الغريب ٢/ل ١٠/ب .

(١٠)

هكذا في الأصل ، ولعلّ الصواب «الواوان» لأنّ السياق يقتضيه ، ونصّ المغني يوافقه .

(١١)

ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٢)

جاء في الأصل كلمة «العاملان» ، والنصّ يستقيم بحذفها .

(١٣)

في (ج) «ضميراً مستقراً راجعاً» بالنصب ، وكذا في المغني .

(١٤)

ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

على [متقدّم رتبة ، ولا يجوز العكس ؛ لأنّ الأوّل] ^(١) لا مفسّر له ^(٢) .

قال : ومنع أبو حيّان أن يُقال : على هذه اللغة : « جاؤوني من جاءك » ^(٣) لأنّه لم يسمع ^(٤) إلاّ مع ما لفظه جمع ، قال : وأقول : إذا كان سبب دخولها بيان أنّ الفاعل الآتي جمع كان لحوقها هنا أولى ؛ لأنّ الجمعية خفيفة .

وقد أوجب الجميع علامة التانيث في « قامت هند » كما أوجبوها في : « قامت امرأتان » ^(٥) ، وأجازوها في « غلت القدر » ، وانكسرت القوس ، كما أجازوها في : « طلعت الشمس » ، ونفعت الموعظة « ثمّ ذكر كلام الرّخشري ^(٦) في ﴿ لا يَمْلِكُونَ الشّفَاعَةَ ﴾ ^(٧) ذكرناه في محله ^(٨) .

قلت : توقّف أبي حيّان في المسألة على ماورد هو الأصل ، فإنّ ذكر هذه العلامة على خلاف الأصل سيما ، وكلمة « من » يجوز مراعاة لفظها ومعناها في كثير من المواضع ؛ فضعف إلحاقها بالجمع الصّريح ، وما استدللّ به الشّيخ - رحمه الله - لا يتمّ إلاّ لو كان ما ذكر من دخول التاء في « غلت القدر » وما أشبهه بالقياس على ما سُمع ، بل الجمع سُمع من كلام العرب ^(٩) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا [عَمَّا] ^(١٠) ... ﴾ الآية [٧٣] ^(١١) .

ذكرها في لام التوطئة ، وأنّها قد يجوز حذفها ، فذكر هذه الآية دليلاً على ذلك ؛ لأنّ المذكور يتعيّن للقسم ، وأمّا من زعم إضمار الفاء في الجواب فلا يصحّ ^(١٢) . والآية ذكرها لهذا المعنى أيضاً في

(١) ما بين المعقوفين سقط في (ج) .

(٢) في (ج) « لا مفسّر لها » وكذا في المغني .

(٣) البحر المحيط ٥٣٤/٣ ، ٢٩٧/٦ .

(٤) في (ج) « لأنها لم تسمع » وكذا في المغني .

(٥) في (ج) « امرأة » وكذا في المغني .

(٦) الكشف ٥٢٤/٢ ، ٥٢٥ .

(٧) مريم ، آية (٨٧) .

(٨) الجمع الغريب ٢/٢٣١ .

(٩) انظر تحليل هذا في الدرّ المصون ٣٧١/٤ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١١) وبعبارة : ﴿ ... يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَرَّوْا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(١٢) المغني ص ٣١١ ، ٨٣٨ .

آخر فصل الكلام على العامل في (إذا) ^(١) .

وذكرها أيضاً مثلاً لاجتماع الشرط والقسم ، واكتفى بجواب القسم ، انظره ^(٢) آخر جملة القسم من كلامه ^(٣) .

وذكرها أيضاً في « مِنْ » مثلاً لـ « أَلَيْ » لبيان الجنس ^(٤) /

* [... ، ...] ^(٥) .

قُلْتُ: ولا تتعين لذلك ، بل يجوز فيها التبعض ^(٦) ، وهو الأول في كلام أبي حيّان ^(٧) .

واجتماع الشرط مع القسم تقدم لنا في البقرة [وغيرها] ^(٨) الكلام عليه ^(٩) .

قوله تعالى: ﴿ ... وَنَطْمَعُ ... ﴾ الآية [٨٤] ^(١٠) .

ذكرها مثلاً لحذف الجار ، انظره ^(١١) .

قوله تعالى: ﴿ ... فَكَاارُتُهُ ... ﴾ الآية [٨٩] ^(١٢) ^(١٣) .

هذه الآية الكريمة أشار إليها الشيخ ، وإلى آية الفدية ^(١٤) لما أَنَّ تَكَلَّمَ على أَنَّ « أو » تكون

(١) المغني ص ١٣٥ .

(٢) في (ج) « انظر » بحذف الهاء .

(٣) المغني ص ٥٣١ .

(٤) المغني ص ٤٢١ .

(٥) مثل ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٣٦٧ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٦) قال ابن هشام : « وأنكر يحيى » « مِنْ » لبيان الجنس قوم ، وقالوا هي في : ﴿ مِنْ ذَهَبٍ ﴾ ، و ﴿ مِنْ سُنْدُسٍ ﴾ للتبعض ، وفي ﴿ مِنَ الْأَوْتَانِ ﴾ للابتداء ... وهذا تكلف . المغني ص ٤٢١ .

(٧) البحر المحيط ٥٣٦/٣ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) الجمع الغريب ١/٣٥٨ عند حديثه عن الآيتين ٨٣ ، ٨٤ . من البقرة . وانظر : الجمع الغريب ١/٧٨٨ ... الآية ١٨٧ من آل عمران .

(١٠) وبعدها : ﴿ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾ .

(١١) المغني ص ٨٣٨ .

(١٢) وبعدها : ﴿ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ... ﴾ .

(١٣) جاءت في الترتيب بعد الآية رقم [٩١] فتصرفت بتقديمها .

(١٤) البقرة ، آية (١٩٦) : ﴿ فَدَيْنَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ .

للتَّخْيِيرِ ، وذكر عن بعضهم أنَّه ما يمتنع فيه الجمع ، فأورد عليه آيتي الفدية ، والكفارة هي فيهما للتَّخْيِيرِ مع إمكان الجمع ، وأجاب بأنَّ الجمع بينهما في الإطعام ، والكفارة على أنَّ كلَّ واحد كفارة ممتنع ، بل يقع واحده كفارة ، والباقي قربة ^(١) .

قُلْتُ: جواب الشيخ - رحمه الله - حسن جارٍ على المذهب المختار في التكليف بواحد لا بعينه في مثل خصال الكفارة ، وأنه إذا ترك الجميع يعاقب على واحد فقط ، وإذا فعل الجميع يثاب ثواب الواجب على واحد فقط ، ويعلق ما في المسألة من الأقوال ، والأبحاث ، انظر شراح ابن الحاجب في المسألة ، والله الموفق ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿... فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ...﴾ [٩١] .

ذكرها استطراداً في عطف الخير على الإنشاء ^(٣) لما أن تكلم على قوله : ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ و ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ...﴾ ^(٤) ، وحمل الآية أن ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بمعنى « آمنوا » مثل : ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ .

قُلْتُ: التنظير في الجملة الخبرية ؛ لأنها قد يُرادُ بها الإنشاء ، ولا فرق بين كونها اسمية ، أو فعلية ، وعند أهل البيان الاسمية أدخل في ذلك ؛ ولذا كان (هل تشكرون) أضعف في طلب الشكر من : (أنتم شاكرون) ، و (أنتم تشكرون) و ﴿هَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ ^(٥) أقوى من « هل أنتم تشكرون » وهي درجات مختلفة ، وسرها جلي في كتبهم ^(٦) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿هَدَيْتَابَالْعَلَكَبَةِ...﴾ [٩٥] .

ذكرها في الإضافة دليلاً أن هذه الإضافة غير محضة ، انظره ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿أَوْكَهَّارَةًطَعَامُ مَسَاكِينَ...﴾ الآية [٩٥] .

- (١) المغني ص ٨٨ .
- (٢) انظر : الذخيرة ٣/٣٤٧ ، وانظر : رفع الحاجب ٣/١٥٥ .
- (٣) المغني ص ٦٢٩ .
- (٤) الصف ، آية (١١ ، ١٢) . وبعدها ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾ ، ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ...﴾ .
- (٥) الأنبياء ، آية (٨٠) .
- (٦) مفتاح العلوم ص ٣٠٩ . والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٣٧ ، وشروح التلخيص ٢/٢٦٨ .
- (٧) المغني ص ٦٦٣ .

ذكرها ^(١) الشيخ - رحمه الله - في أول النوع الثاني من الجهة السادسة ^(٢) ، فقال : ومن الوهم في الأول ^(٣) قول جماعة في ﴿ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ في قراءة من نَوَّن ﴿ كَهَّارَةً ﴾ ^(٤) أنه عطف بيان على كفارة .

قال : (وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم ، وأما على قول الكوفيين ، فيرون أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فيكون في المعارف والتكرات ...) قلت : أما الاعتراض على مذهب البصريين فظاهر كما قال ، وليس البصريون كلهم منعوا ذلك ، فإنه قال به جماعة ^(٥) منهم الفارسي ^(٦) وناهيك به .

وأيضاً المَعْرَبُ لا يلزمه التزام مذهب في الإعراب ، نعم حقه أن يُعَيَّن القول ، وضعفه ، وما ردَّ به وقع في كلام المَعْرَب ^(٧) ، وأما على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين فقاعدتهم هذه غير مطَّردة ، كما سيأتي لنا بيانه في غير هذه الآية ^(٨) إن شاء الله تعالى .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ... ﴾ الآية [٩٥] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الفاء الدَّاخلَة جواباً للشرط ^(٩) ، لما أن عدَدَ المواضع التي يجب دخولها فيها ، فذكر مواضع ، ثم قال : وإنما دخلت الفاء في : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(١٠) [الآية] ^(١١)

(١) في (ج) « وذكرها » بزيادة الواو .

(٢) المغني ص ٧٤٣ .

(٣) أي : اشتراطهم التعريف لعطف البيان .

(٤) قرأ نافع وابن عامر بإضافة ﴿ كَفَّارَةً ﴾ لما بعدها بدون تنوين ، وقرأ الباكون بتنوينها ، ورفع ما بعدها . السبعة ص ٢٤٨ ، والكشف ٤١٨/١ ، والبحر ٢٠/٤ .

(٥) نسبة الأزهري للفارسي ، وابن جني ، والرخشي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن الناطم (التصريح ٥٣٩/٣ . وانظر بسط هذه الآراء في الكشف ٦٤٥/١ ، ٣٧١/٢ ، وشرح الجمل ٢٩٤/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥٩٥/٢ ، وابن الناطم ص ٥١٥ ، ٥١٦ ، والتصريح ٣٩٥/٣ .

(٦) نقله ابن مالك في شرح الكافية ١١٩٥/٣ عن التذكرة .

(٧) وانظر : الحجة ٢٥٤/٣ ، وانظر : الدر المصون ٤٢٥/٤ .

(٨) الدر المصون ٤٢٥/٤ .

(٩) منها الآية رقم (١٦) في سورة إبراهيم ، والآية رقم (٣٥) من سورة النور .

(١٠) المغني ص ٢١٨ .

(١١) « منه » سقط في (ج) .

(١٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

لأنَّ الفاء قد دخلت على مبتدأ محذوف ، والفعل خبر عنه ، فالجملة اسمية ^(١) .

وذكرها في اللام غير العاملة ^(٢) راداً بها على ابن الحاجب في منعه للإضمار في « لسوف » ^(٣) .
انظره .

قُلْتُ : إِنَّمَا أَشَارَ ^(٤) إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْفَاءَ إِنَّمَا تَدْخُلُ وَيَجِبُ دُخُولُهَا فِي مَا لَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا / ، وَأَمَّا مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا فَلَا تَدْخُلُ فِيهِ الْفَاءُ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَقَعَ فِي كَلَامٍ بَعْضُهُمْ مَا يُوْهِمُ جَوَازَهُ ، لَكِنْ قَدْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَجِبُ تَقْدِيرُ مُبْتَدَأٍ ^(٥) كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ هُنَا .

على أَنَّ أبا حَيَّانَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ قَالَ : (لَوْ قَالَ قَائِلٌ فِي قَوْلِنَا : « إِنْ يَقُمُ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرُو » إِنَّهُ جَائِزٌ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ لَكَانَ جَوَابًا ، وَيَقَعُ الرِّبْطُ بِعَمَلِ الشَّرْطِ فِي اللَّفْظِ ، أَوْ بِدُخُولِ الْفَاءِ) ^(٦) .

قُلْتُ : وَقِيلَ فِي نَظِيرِ الْآيَةِ بِحُكْمِ بَزِيَادَةِ الْفَاءِ ، فَتَأَمَّلْهُ .

فَإِنْ قُلْتُ : لَعَلَّ « مَنْ » هَذِهِ مُوَصُولَةٌ وَلَيْسَتْ بِشَرْطِيَّةٍ .

قُلْتُ : لَا يَبْعُدُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ السُّؤَالُ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ ، وَقَدْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْمُعَرِّبِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ^(٧) .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ ... ﴾ الْآيَةُ [٩٧] ^(٨) .

ذَكَرَهَا [الشَّيْخُ] ^(٩) فِي الْبَابِ الرَّابِعِ ^(١٠) لَمَّا أَنَّ تَكَلَّمَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ عَطْفِ الْبَيَانِ وَالْبَدَلِ ، فَذَكَرَ أَمُورًا ثُمَّ قَالَ : وَالزَّمْخَشَرِيُّ فِي ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ ﴾ الْآيَةِ : إِنَّ ﴿ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ عَطْفٌ بَيَانٌ

(١) في الأصل : « في الجملة الاسمية » .

(٢) المغني ص ٣٠٢ .

(٣) الأمالي النحوية ١٤٨/١ .

(٤) في (ج) « أشاروا » .

(٥) في (ج) « المبتدأ » .

(٦) الارتشاف ١٨٧٦/٤ ، والبحر ٢٢/٤ .

(٧) الدرّ المنثور ٤٢٨/٤ .

(٨) وبعدها : ﴿ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ... ﴾ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٠) المغني ص ٥٩٣ .

على جهة المدح كما في الصِّفة لا على جهة التَّوضيح^(١) ، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي^(٢) .

قُلْتُ: نقل هذا الكلام بعد أن نقل عن الكسائي جواز نعت الضَّمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فانظره .

وتخريج الشيخ ظاهر ، فكأنه يقول : كما أنَّ الكسائي أجاز الصِّفة للضمير بما ذكر ، وقد نصَّ الزَّخْشَرِيُّ على أنَّ عطف البيان يكون للمدح بمنزلة الصِّفة ، فيلزم الكسائي أن يقول بذلك في الضَّمير ، وهو إلزام ظاهر ، قيل عليه : لا يلزم أن يكون الشيء تنزل منزلة الشيء أن يُعطى حكمه ، بدليل النداء تنزل منزلة الضَّمير مع كونه وُصِفَ والضَّمير لا يوصف .

قُلْتُ: وفي هذا نظر ، فتأمله ، فإنَّ الغرضين مختلفان قطعاً .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ ... ﴾ الآية [١٠٠]^(٣) .

ذكرها مثلاً لورود « لو » بمعنى « إن »^(٤) ، وذكر من ذلك أمثلة : « أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ »^(٥) ، وقول الشاعر :

..... ولو باتت بأطهار^(٦)

انظره .

قوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ... ﴾ الآية [١٠٥]^(٧) .

(١) الكشاف ٦٤٦/١ .

(٢) المغني ص ٥٩٣ .

(٣) وبعبارة : ﴿ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾ .

(٤) المغني ص ٣٤٨ .

(٥) الموطأ (باب الترغيب في الصدقة) ٥٩٥/٢ ، برقم ٢٨٤٦ ، ومسند أحمد ٢٠١/١ .

(٦) قطعة بيت من البسيط ، للأخطل « غياث بن غوث » ، وقامه :

قوم إذا حاربوا شذوا مآزهم ☉ نون النساء ولو باتت بأطهار

وهو في ديوانه ١٧٢/١ ، وفيه « عن » مكان « دون » ، وانظر النوادر في اللغة ص ٤٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢ .

وبلا نسبة في المقرب ٩٠/١ ، ورصف المباني ص ٣٦٠ .

(٧) وبعبارة : ﴿ ... لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ ... ﴾ .

ذكرها في الجهة الرابعة في المثال السابع منها ^(١) لما أن تكلم على آية « آل عمران » ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ ﴾ ^(٢) ، واختار أن الضمة في الآية إتيان مثل الضمة في « لم يرد » ، وفي هذه الآية ، إن جعل ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ [كَيْدُهُمْ] ... ^(٣) جواباً لاسم الفعل ، فإن قدر استئنافاً ، فالضمة إعراب ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَانِ يَوْمَانِ مَقَامَهُمَا ﴾ الآية [١٠٧] ^(٤) .

ذكرها الشيخ في حكم الجمل بعد النكرات والمعارف في الباب الثاني ^(٥) لما أن تكلم على أن الجملة بعد النكرة الموصوفة محتملة للحال والصفة ، فقال :

(لأن الوصف يُقَرَّبُهَا من المعرفة حتى أن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة) ، فقال في قوله : ﴿ فَأَخْرَانِ ﴾ الآية ، إِنَّ ﴿ الْأَوَّلَيْنِ ﴾ صفة (لأخران) ، لوصفه ^(٦) ، إلى آخر ما ذكروا .

وقد ذكر الشيخ - رحمه الله - هذه الآية في النوع الثاني من الجهة السادسة ^(٧) ، فذكر فيها أيضاً قول الأخفش ^(٨) ، وذكر قولاً آخر في جواز وصف النكرة بالمعرفة مطلقاً .

قلتُ : أمّا قول الأخفش فهو معلوم ، وفي الآية أعاريب معلومة ^(٩) ، وقد أطال المُعَرِّبُ هُنا في ذلك ^(١٠) ، ووصف المعرفة بالنكرة فيه ثلاثة أقوال معلومة .

والإجماع الذي أشار إليه أبو حيان هُنا ^(١١) لا يصح ، ويلزم الأخفش أن يقول بذلك في عطف البيان ، ولم ينقل عنه ، وقد بسطت إلزامه فيما تقدّم في غير هذه السورة ^(١٢) ، وما ألزمته للأخفش

(١) المغني ص ٧١٨ .

(٢) آل عمران ، آية (١٢٠) .

(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

(٤) وبعبارة : ﴿ ... مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ ... ﴾ .

(٥) المغني ص ٥٩١ .

(٦) في (ج) « أو وصله » وما أثبت موافق لنص المغني .

(٧) المغني ص ٧٤٧ .

(٨) معاني القرآن ٢٩٠/١ .

(٩) الكشاف ٦٥١/١ ، والبحر ٤٥/٤ ، والدرّ المصون ٤٧٣/٤ .

(١٠) الدرّ المصون ٤٧٣/٤ .

(١١) البحر المحيط ٤٥/٤ .

(١٢) الجمع الغريب ١٣٥ ، عند حديثه عن آية آل عمران (٦٤) .

قريب مما أُلزم الشيخ الكسائي قبل ما ذكرناه ، فتأمل الجواب عن ذلك .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ ... ﴾ [١١٢] ^(١) .

ذكرها في الباب الثامن في كونهم ^(٢) : « يعبرون بالقدرة عن الفعل » ^(٣) في قراءة غير الكسائي ؛ بالغية ، انظره .

قلتُ : القراءتان في الآية سبعيتان ^(٤) أشار إليهما الشاطبي في قوله :

وَحَاطَبَ فِي هَلْ تَسْتَطِيعُ رَوَاتَهُ * وَرَبُّكَ ^(٥) رَفَعَ الْبَاءَ بِالنَّصْبِ رُتْلًا ^(٦)

فأفادت أنَّ الكسائي قرأ بالخطاب مع نصب الباء .

ورويت عن جماعة منهم عائشة - رضي الله عنها - ^(٧) ، وكانت تستشكل القراءة الأخرى بأنَّ الحواريين لا يشكون أنَّ الله قادر على إنزال المائدة ، وهذا / هو الحوج الشيخ في تأويل القراءة بأنَّ أول [الاستطاعة بالفعل ، وقراءة الكسائي لا بُدَّ فيها من حذف مضاف ، أي : سؤال ربك] ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً ... ﴾ الآية [١١٤] ^(٩) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب ^(١٠) ، فذكر من ذلك هذه الآية الكريمة ، فإنَّ جملة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ صفة للمائدة ، فهي في محل نصب ، قال :

(١) وبعدها : ﴿ ... رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكُمْ مُمْمِنِينَ ﴾ .

(٢) في الأصل : « قولهم » ، والصواب ما أثبت .

(٣) المغني ص ٩٠٤ .

(٤) قرأ الجمهور : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ بياء الغيبة ، ورفع (ربك) .

وقرأ الكسائي (تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ) ببناء الخطاب لـ « عيسى » و « ربك » بالنصب .

السبعة ص ٢٤٩ ، والكشف ٤٢٢/١ ، والبحر ٥٤/٤ .

(٥) في الأصل : « ركب » ، والصواب ما أثبت من (ج) ، ومن الشاطبية .

(٦) حرز الأمان ص ٥٠ .

(٧) الكشف ٤٢٢/١ ، والبحر ٥٤/٤ ، والدّر المصون ٤٩٩/٤ .

(٨) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٩) وبعدها : ﴿ ... مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ... ﴾ .

(١٠) المغني ص ٥٥٤ .

ويحتمل أن تكون حالاً من ضمير « مائدة » المستتر في ﴿ مِنْ السَّمَاءِ ﴾ على تقديره صفة لها ، لا متعلقاً به ﴿ أَنْزَلَ ﴾ . قال : أو حالاً ^(١) من ﴿ مَائِدَةً ﴾ على تقدير أنّ ﴿ مِنْ السَّمَاءِ ﴾ صفة . انتهى معنى .

قلتُ : أمّا إعراب الصِّفة ، فهو ظاهر ، وإمّا إعراب الحال ففيه بُعْدُ معنى .
وقوله : (من ضمير مائدة) [إلى آخره] . بناء على أنّ الضمير انتقل إلى الظرف ، وهو الذي صحّح - رحمه الله - .

قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ ... ﴾ الآية [١١٥] ^(٢) .
ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط لما أنّ ذكر جواب الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه إلا الضمير ، مثل الآية ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ ... ﴾ الآية [١١٦] ^(٤) .
ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٥) في الوجه الثاني في « لما » ^(٦) لما أنّ تكلم على أنّه ^(٧) حرف وجود لوجود ^(٨) لا أنّها اسم ، خلافاً للفراسي ^(٩) ، ومن تبعه ^(١٠) ؛ لأنها لو كانت اسماً لما صحّ [أنّ تقول] ^(١١) : « لما أكرمتك أمس أكرمتني اليوم » ؛ لأنها لو كانت ظرفاً كان عاملها الجواب ، والواقع في اليوم لا يكون واقعاً أمس . قال : والجواب أنّ هذا مثل قوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾

(١) في (ح) « أو حال » بالرفع .

(٢) وبعدها : ﴿ ... فَأَنِّي أُعَذِّبُهُ ... ﴾ .

(٣) المغني ص ٦٥٩ .

(٤) وبعدها : ﴿ فَقَدْ عَلِمْتُمْ ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) المغني ص ٣٦٩ .

(٧) في (ح) « أنّها » .

(٨) في (ح) « وجوب لوجوب » بالباء ، والاصطلاحين في المغني .

(٩) سبقه إلى هذا ابن السراج في الأصول ١٥٧/٢ ، وتبعه الفراسي في الإيضاح العضدي ص ٣٢٨ ، وانظر رصف المباني ص ٣٥٤ .

(١٠) ذهب ابن هشام في المغني ص ٣٦٩ إلى أنّ ابن جنّي تابع الفراسي في القول باسميّة « لما » ، والذي في اللمع إدراجها تحت عنوان حروف الجزم ص ١٩٢ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

والمعنى : إن ثبت أنني كنتُ قلتُه ، وكذا هُنا ، ويكون المعنى : لما ثبت إكرامك أمس أكرمك اليوم .
 قلتُ : لا إشكال في الآية ظاهر ؛ لأنَّ « إن » تُخَلَّص للاستقبال ، وظاهر الآية خلاف ذلك ،
 وهذا الذي أشار إليه الشيخ قريبٌ من قول أبي البقاء ^(١) ، وهو أسهل من جميع التكاليف للمُعربين
 هنا ، فلا عدول عنه ، والله أعلم .

ومن حمل « إن » في الآية على « أو » كما حملت « الواو » على « إن » في كلامهم غير بعيد .

تنبيه :

يظهر لي في تقدير هذه الشرطية من كلام عيسى عليه السلام أنها سيقت مساق إظهار الحجّة على
 الكفرة القائلين بما كذبهم الله تعالى فيه ، وهو سر استنطاق عيسى عليه السلام الباري سبحانه ، بما ذكر من
 الاستفهام ، وقد أومى عيسى عليه السلام إلى بيان الملازمة في الشرطية المذكورة ، وهو كلام جليّ ،
 والله أعلم ، فلا يغترّ جاهل بغير هذا ، [والله أعلم] ^(٢) الموق ^(٣) .

تنبيه :

تأمل كلام ابن الحاجب ^(٤) وغيره من النحويين لما أنْ ذكروا أنَّ الماضي إذا كان حقيقة لفظاً
 ومعنى ، وكان جواباً لشرط وجب اقترانه بالفاء . كيف يصحّ هذا الكلام ، ويكون الماضي لفظاً
 ومعنى مرتباً ^(٥) على الشرط المستقبل ؟ ثمَّ إنَّ ظاهر كلامهم في ذلك المحلّ يجعلونه هو الجواب من غير
 تأويل ، وظاهر ما رأيت في هذه الآية ، وكذا قوله : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ ﴾ ^(٦) ، أنه لا
 بُدَّ من تأويل ، ولا تخلو المسألة من إشكال ، وعلى فهم أنَّ جواب [الشرط] ^(٨) قد يكون ماضياً
 لفظاً ومعنى من غير تأويل ، بنى شيخُ شيوخنا ابن عرفة ^(٩) - رحمه الله - جواباً عن اعتراض ذكره في

(١) التبيان ٤٧٦/١ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) النصُّ به التواء لعلَّ صوابه : (وهو كلام جليّ ، فلا يغترّ جاهل بغير هذا ، والله أعلم الموق) .

(٤) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٨٨٥/٣ ، والتّصريح ٢٨٤/٤ .

(٥) في (ج) « مرتّب » بالرفع .

(٦) في الأصل « وإن » ، وفي (ج) بحذفها ، وهو الصّواب وفق رسم المصحف .

(٧) يوسف ، آية (٢٦) .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) سبق التعريف به ص ١٢ .

المتعة ، وذلك أنه لما أن نقل عن ابن رشد ^(١) ، إذا قال رجل لآخر : « إن جئتني بخمسين فقد زوجتك » أنه إذا أتى بخمسين لا يلزم النكاح . ونقل عن أشهب ^(٢) إذا قال رجل لخطاب : « إن فارقت زوجتك [فقد زوجتك] ^(٣) إن وقع فراق لزم النكاح ، وإن قال : إن فارقتها زوجتك ، لم يلزم القائل النكاح ^(٤) .

فأخذ ابن رشد يجمع بين قول أشهب وما نقل عن ابن القاسم ^(٥) ، أولاً بأن الذي نقل عن ابن القاسم جعل اتيانه بالخمسين سبباً لأن ينشأ عقد بعد ذلك ، لا أن العقد وقع بذلك ، بخلاف الفراق في صورة أشهب ، فإنه جعلها إنشاء للعقد ، فلزم ذلك ، واعترض عليه الشيخ - رحمه الله - بأن أشهب فرق بين قوله : « فقد زوجتك » وبين « زوجتك » في جواب الشرط ، وأجاب عن الاعتراض بأن ابن رشد لعلة / رآه ؛ لأن الفعل الماضي ودخول الفاء يعين أن المراد منه الماضي معنى .

قلت : تأمل ^(٦) هذا فإنه لا يجري على قاعدة نحوية .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ [١١٦] ^(٧) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٨) في الفصل لما أن تكلم على ما يحتمل من الأوجه ^(٩) ، فذكر آيات ، ثم قال : (ويحتمل ثلاثة أوجه ^(١٠) : قولك : (أنت أنت الفاضل) . قال : ونحوه قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ ﴾ الآية ...)

(١) هو : محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد ، قاضي الجماعة بقرطبة ، من أشهر علماء المالكية ، كان عارفاً بالفتوى ، له : البيان والتحصيل ، والمقدمات الممهدة . توفي سنة ٥٢٠ هـ .

كتاب الصلة ٥٤٦/٢ ، وبغية الملتبس ص ٥١ .

(٢) هو : أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي العامري المصري ، أبو عمرو ، فقيه ، ثبت ، ورع ، انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بعد ابن القاسم . توفي سنة ٢٠٤ هـ .

وفيات الأعيان ٢٣٨/١ .

(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

(٤) شرح حدود ابن عرفة ٢٤٦/١ .

(٥) سبق التعريف به ص ٣٣١ .

(٦) في (ح) « فتأمل » بزيادة الفاء .

(٧) وهي بعض من الآية رقم (١٠٩) .

(٨) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

(٩) المغني ص ٦٤٦ .

(١٠) الفصلية ، والتوكيد ، والابتدائية .

قُلْتُ: والأوجه فيها ظاهرة ؛ لأنَّ ضمير الرفع المنفصل يُؤكِّدُ به كلَّ ضمير متصل سواء كان رفعا أو نصبا ، والفصلية ظاهرة لتوفر الشروط ، والابتدائية ظاهرة أيضا ، والجملة خبر عن « إِنَّ » .

فإن قُلْتُ : كيف يتقرر التأكيد مع أنَّه تابع للمؤكد ، والمؤكد منصوب .

قُلْتُ : هذا مما غلبوا فيه المعنى على الصناعة ، والقياس عدم جوازه .

فإن قُلْتُ : قد ذكر الشيخ - رحمه الله - في الجهة الخامسة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ ^(١) ثلاثة أوجه : الفصل ، وهو أرجحها ، والابتداء وهو أضعفها ، ويختص بلغة تميم ، والتوكيد ^(٢) ، فهلا قال مثل ذلك في هذه الآية ؟

قُلْتُ : الظاهر أنَّه لا فرق ، على أنَّ الدَّمَامِيَّ قد ناقشه في لفظه ، وجعل فيه تناقضا ، وفي كلامه نظر ، فانظره ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ... ﴾ الآية [١١٧] ^(٤) .

ذكرها [الشيخ] ^(٥) في مواضع ، منها : في افتراق عطف البيان ، والبدل في الباب الرابع ^(٦) لما أن قال : (إِنَّ عطف البيان لا يكون في الضمير ، ولا يكون مضمرا ، ولا تابعا له ؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات ^(٧)) .

قال : وما أجازته الرُّخْشَرِيَّ في قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ^(٨) الآية . فقال : ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ بيان « لله » في ﴿ أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ^(٩) فقد مضى رده ^(١٠) . ثم ذكر عن الكسائي

(١) البقرة ، آية (١٢٧) ، وآل عمران ، آية (٣٥) .

(٢) المغني ص ٧٢٢ .

(٣) تحفة الغريب ل ٢٢٣ / ١ .

(٤) وبعبارة : ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ... ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) المغني ص ٥٩٣ .

(٧) في (ج) « في المشتق » وهي عبارة المغني .

(٨) ﴿ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ سقط في (ج) .

(٩) الكشف ٦٥٦ / ١ ، وانظر بسط هذه الأقوال في هذه الآية في البيان ٣١٠ / ١ ، والبيان ٤٧٦ / ١ ، والبحر المحيط ٦١ / ٤ ، والدرّ المصون ٥١٤ / ٤ .

(١٠) المغني ص ٤٩ .

أَنَّهُ يُنْعَتُ الضَّمِيرُ بِالرَّحَمِ (١) ، وألزمه أن يقول بذلك في عطف البيان .
ومنها أيضاً أَنَّهُ ذكرها في « أَنْ » التفسيرية لما أن ذكر فيها الخلاف (٢) ، ونَقَلَ عن الكوفيين منعها (٣) ، ومال إليه الشَّيْخ وجعله مقبولاً في الطَّبَع ، ثُمَّ ذكر لها عن المثبتين شروطاً معلومة ، ثُمَّ ذكر عن الزَّخَشَرِيِّ في هذه الآية أَنَّ « أَنْ » تفسيرية لقوله : ﴿ قُلْتُ لَهُمْ ﴾ بعد أن يسؤل القول بمعنى الأمر .

قال الشَّيْخ : (وهو حسن) ، قال : وعلى هذا يُزَاد في الضَّابِط ألا يكون قبلها أحرف القول إلا إذا أُوِّلَ بغيره .

قال : ولا يجوز في الآية أن تكون مفسرة لـ « أَمَرْتَنِي بِهِ » ؛ لَأَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ مقولاً لله تعالى (٤) ، ولا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ تفسيراً لأمره ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ عَيْنَ تَفْسِيرِهِ .
قال : ولا أن تكون مصدرية ، وهي وصلتها عطف بيان على الباء في « بِهِ » ، ولا بدلاً من « مَا » .
أَمَّا الْأَوَّلُ : فَلأنَّ عطف البيان مع الجوامد بمنزلة النَّعْت في المشتقات ، فكما أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُنْعَتُ ،

فكذلك لَا يعطف عليه عطف البيان .
ووهم الزَّخَشَرِيُّ فَأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النَّكْثَةُ (٥) ، وَمَنْ نَصَّ عَلَيْهَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ (٦) أَبُو مُحَمَّدَ بْنَ السَّيِّدِ (٧) ، وابن مالك (٨) ، والقياس معهما في ذلك .
وَأَمَّا الثَّانِي : فَلأنَّ « الْعِبَادَةَ » لَا يَعْمَلُ فِيهَا فَعْلُ الْقَوْل ، نعم إِنَّ أَوَّلَ الْقَوْلِ بِالْأَمْرِ كَمَا فَعَلَ الزَّخَشَرِيُّ فِي وَجْهِ التَّفْسِيرِ بِهِ جاز .
وقد فاتته هذا الوجه هُنَا ، فَأُطْلِقُ الْمَنْعَ .

(١) انظر رأي الكسائي في : معاني الفراء ٤٧١/١ ، وشرح الرضي ٣١٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/٣ ، والارتشاف ١٩٣١/٤ ، هذا والذي أجازته الكسائي نعت الضَّمِيرَ الْغَائِبَ .

(٢) المغني ص ٤٩ .

(٣) وانظر الجنى الداني ص ٢٢١ .

(٤) في (ج) « فلا » .

(٥) الكشاف ٦٥٦/١ .

(٦) وإليه ذهب الرَّجَّاح ، وابن جني ، والسُّهيلي . نتائج الفكر ص ٢١٤ ، والارتشاف ١٩٣٣/٤ ، والمساعد ٤١٩/٢ .

(٧) إصلاح الخلل ص ٧١ .

(٨) شرح التسهيل ٣٢١/٣ .

فإن قيل : لعل امتناعه من إجازته ؛ لأن الأمر لا يتعدى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلاً ، فكذا ما أول به .

قلنا : هذا لازم على توجيهه التفسيرية ، ويصح أن يُقدَّر بدلاً من الهاء في به . ووهم الزّخشيّ فمَنع ذلك ظناً منه أنّ المبدل منه في قُوّة السّاقط ، فتبقى الصّلة بلا عائد ، والعائد موجود حسّاً ، فلا مانع . انتهى .

وذكرها [الشّيش] ^(١) - رحمه الله - أيضاً في آخر الجهة الرّابعة في التّخريج على الأوجه البعيدة ^(٢) ، لما أن ذكر آية قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ ... ﴾ ^(٣) الآية .

ذكر ما فيها من الأعراب / وزيفها ، ومن جملة ما ضعف به بعضها [أن فيها الإبدال من العائد ، وقد منعه بعضهم ؛ لأنّ المبدل منه] ^(٤) في نية الطّرح ، فيلزم أن يبقى الموصول بلا عائد ^(٥) ، ثمّ قال : (وقد مرّ أنّ الزّخشيّ منع في ﴿ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿ أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ ورددناه عليه) ^(٦) . ولو لزم إعطاء منويّ الطّرح حكم المطروح لزم إعطاء منويّ التأخير حكم المؤخّر ، فكان يمتنع « ضرب زيداً غلامه » ، ويردّ ذلك : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ ^(٧) ، والإجماع .

وذكرها أيضاً في النوع الخامس من الجهة السّادسة ^(٨) لما أن قال : (ومن الوهم قول الزّخشيّ في الآية إذا قدّرت « أن » مصدرية : أنها وصلتها عطف بيان على الهاء ...) ، انظره .

قال الفقير إلى ربّه : أمّا الموضع الأوّل في كلام الشّيش ، فقوله : (لأنّه في الجوامد ...) [إلى آخره] .

هذه القاعدة قال بها أهل الكوفة ، وقد وقع للشّيش فيها كلام في غير هذا الموضع ، ولعله يأتي ما

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) المغني ص ٧٢١ .

(٣) طه ، آية (١٣١) . وتتمتها : ﴿ ... إِلَى مَا مَتَّعْنَاهُ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقَ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٥) شرح الرضي ٤٣٨/٤ .

(٦) المغني ص ٤٩ ، ٥٦٣ .

(٧) البقرة ، آية (١٢٤) .

(٨) المغني ص ٧٥٤ .

يناسبه ، وما ذكر عن الزّخشرّي ستكلّم عليه الآن في الموضع الآخر ، وما ألزم الكسائي ^(١) الظّاهر أنّه لازم له ، وقد تقدّم في أوّل السّورة ^(٢) .

وأما الموضع الثّاني ^(٣) فما مال إليه الشّيخ من نفي « أن » التفسيرية ، وجعله مقبولا بالطّبع ردّ عليه ذلك .

أما كونه مقبولا بالطّبع فلا مدخل للطّبع في علم العربيّة ، وأما ما أشار إليه من تغاير المفسّر والمفسّر في « كتبتُ إليه أن قم » قيل : إنّ ذلك بناء منه على تفسير الفعل بالفعل ، [لا على تفسير تقدير] ^(٤) « قم » لمعلّق الكتّب ، ولو جعل التّفسير على هذا لا تتفق المفسّر والمفسّر ، هكذا أشار إليه الدّماميني ^(٥) .

قلتُ : [هذا] ^(٦) وعندي فيه نظر ؛ لأنّه إذا كان متعلّق الأمر هو المفسّر وهو مفرد لزم أنّ التّفسير بها إنّما وقع لمفرد مقدّر ، وهي لا بُدّ من تقدير جملة قبلها هي المفسّرة إلاّ أن يُقال : إنّ ^(٧) الاعتبار وجود جملة قبلها لا تفسّر الجملة ، ففيه ما فيه .

قوله : (بعد تأوّل القول بمعنى الأمر ...) [إلى آخره] .

قلتُ : هذا كما قيل في النّواصب لما أن تكلموا على أن « أن » بعد العلم تكون مخفّفة من الثّقيلة . قال بعضهم : ما لم يتأوّل العلم بغير معناه ، فراعى المعنى لا اللفظ ، فتكون ناصبة ، فانظره ^(٨) .

قوله : (ولا تكون ^(٩) في الآية ...) [إلى آخره] .

قيل : يمكن أن يُقال : أنّ قوله : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ هو التّفسير ، وما في الآية من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام المحكيّ تعظيماً لله سبحانه ، كما قال الزّخشرّي في قوله حكاية عن

(١) انظر رأي الكسائي في الارتشاف ١٩٣١/٤ ، والمساعد ٤١٩/٢ .

(٢) ص ٣٥٧ من البحث عند حديثه عن الآية رقم (٩٧) .

(٣) في (ح) « فيما » .

(٤) في الأصل : « على تقدير » ، والصّواب ما أثبت من (ح) .

(٥) تحفة الغريب ل ١٠٨٠ / ب ، ١٨٠ / ب .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) « إنّ » سقط في (ح) .

(٨) ارتشاف الضّرْب ص ١٢٧٥ ، والتّصريح ٨٨ / ٢ .

(٩) في (ح) « يكون » بالياء .

اليهود : ﴿ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ ... ﴾ ^(١) : (يجوز أن يكون الله وضع الذكر الحسن مكان الذكر القبيح في الحكاية عنهم رفعاً لعيسى عليه السلام ...) ^(٢) . وقد نصَّ ابن الحاجب في الأمالي أنَّ الحاكِّي إذا حكى له أنَّ يصف المخبر عنه بما ليس من كلام الشخص المحكي عنه ^(٣) ، كذا ذكر الدماميني ^(٤) ، وقد أشار إلى ذلك أبو حيَّان ^(٥) ، ومنعه المختصر ^(٦) ، هو ظاهر في الضَّعف ، وتأمل كلام الشَّيْخ هنا في قوله : (المفسر عین تفسیره) . فإنَّ في لفظه مناقشة ، وربَّما يُقالُ في المعنى كذلك ؛ لأنَّه لو كان معنى أحدهما هو معنى الآخر لزم تفسير الشيء بنفسه ، والجواب أنَّ المراد أنَّ المفسر (غير) ^(٧) المفسر مصروفًا باعتبار المقام .

قوله : (فلأنَّ عطف البيان ...) [إلى آخره] .

قلتُ : هذا هو الذي أحال عليه في الموضع الذي ذكرناه أولاً .

قال الدماميني : ليست هذه النكته بالتي تصل في القوَّة إلى أنَّ يوهم الرَّخْشَرِيُّ بالذهول عنها ، ولعلَّه لم يذهل ، وإنَّما رآها غير معتبرة ، بناء على أنَّ ما يتنزَّل منزلة الشيء لا تطرُد جميع أحكامه له ، ألا ترى أنَّ المنادى المفرد منزَّل منزلة الضَّمير ، ولهذا بُني ، والضَّمير لا ينعت على المشهور ، مع أنَّه لا يمتنع نعت / المنادى عند الجمهور ، هكذا ذكر الدماميني ^(٨) .

قلتُ : هذا اللَّفْظ بعينه وقع لابن الصَّائغ الاعتراض به مع كونه قد شنع على الشَّيْخ — رحمه الله — وقال : (هذا إساءة على الرَّخْشَرِيِّ ، وذكر أموراً لا تليق ...) ^(٩) .

قلتُ : ولا شكَّ أنَّ هذه القاعدة فيها نزاع ، والشَّيْخ ممن له فيها كلام ، وهي للكوفيين أصلها ،

(١) النساء ، آية (١٥٧) .

(٢) الكشف ٥٧٩/١ .

(٣) الأمالي النحوية ١٠٩/١ .

(٤) تحفة الغريب ١٠/ب .

(٥) البحر المحيط ٥٩/٤ .

(٦) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٣/١ ب .

(٧) في الأصل : « عين » وما أثبت من (ح) .

(٨) تحفة الغريب ١٠/ب .

(٩) لم أتمكن من الوقوف على قوله .

وَأَمَّا النَّقْضُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْمُنَادَى ^(١) ، فليس من المسألة في شيء ، ولا يرد النقض به ؛ لأنَّ قولهم : عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت لا يعنون أنَّه قام مقام النعت وضمَّن معناه كما قالوا في النداء ، فأين المسألة من المسألة ، فتأمل ذلك ، وقد قدَّمت الإشارة إلى هذا ^(٢) .

قوله : (لأنَّ القول لا يعمل ...) [إلى آخره] .
قال الدماميني : (وقد تقدَّم لنا أنَّ المصدر المأخوذ من ذلك مصدر طلي ، فالتقدير هنا : ما قلتُ : لهم إلاَّ طلب العبادة ، ومعلوم أنَّ الطلب من المفردات المؤدية لمعنى الجملة ، فيصحَّ عمل القول فيه ، كقولك : « قلت كلاماً ... » ^(٣) .

قوله : (وقد فاته هذا الوجه ...) [إلى آخره] .
قيل : إنَّه لم يفته ، وقد أشار إليه في كلامه . قيل : وما أشار إليه الزَّخَشَرِيُّ من منع كون التفسير للأمر ؛ لأجل لزوم أن يكون مقولاً لله يلزم فيما أجازه من عطف البيان من الضمير ، وكذلك يلزم الشيخ الذي أجاز البدل من الضمير ، قيل : وما أشار إليه الشيخ من الرَّد على الزَّخَشَرِيِّ في البدل لا محيص عنه ، واعتراض عليه ابن الصائغ ^(٤) ؛ لأنَّ الاعتراض لأبي حيان قبله ^(٥) .
قلتُ : وليس هذا باعتراض كما رأيت ، على أنَّ أبا حيان لم [.....] ^(٦) ذلك كما أشار إليه الشيخ هنا .

تنبيهات:

الأوَّل : عادتي أوردُ على الشيخ - رحمه الله - ومن قال بقوله كأبي حيان في هذه المسألة سؤالاً في ردِّهم على الزَّخَشَرِيِّ بأنَّ من المعلوم أنَّهم ذكروا مسائل يتعيَّن فيها عطف البيان ، ولا يصحَّ فيها البدل مخافة من الأمور التقديرية التي ينشأ عنها فساد الصناعة النحوية ، منها : قولهم في قول الشاعر :

(١) في (ج) « من النداء » .

(٢) انظر ما سبق من البحث ص .

(٣) تحفة الغريب لـ ١٠٠/ب ، ١١/أ .

(٤) لم أتمكن من الوقوف على رأيه في آثاره .

(٥) البحر المحيط ٦١/٤ .

(٦) طمس بمقدار كلمتين في النسختين .

أَنَا [ابْنُ] ^(١) التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشَرٍّ * عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرَقَّبُهُ وَقُوعًا ^(٢)

فقالوا إِنَّ « بِشَرًّا » يتعين فيه عطف البيان ؛ لأجل أَنَّهُ لو جعل بدلاً للزم إضافة ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه الألف واللام ، وكذلك قولهم : « هند ضربت الرَّجُلَ أَخَاهَا » لأجل احتياج الجملة إلى رابط ، وغير ذلك من المسائل الَّتِي عَدَّدَ ابْنُ مَالِكٍ ^(٣) ، فكذا يُقَالُ هُنَا : لو حَلَّ البَدَلُ محلَّ المبدل منه بقي الموصول بلا عائد [فغاية الرَّخْشَرِيِّ أَن قال مثل ما قالوه في هذه المسألة ، فكيف يشنع عليه في ذلك ؟] ^(٤) . خصوصاً بالشيخ - رحمه الله - فإنه وقع له قريب مما راعاه الرَّخْشَرِيُّ في سورة الكهف في قوله : ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [٢٥] ^(٥) في قراءة من نَوَّنَ ^(٦) ، فَإِنَّ أبا البقاء أعرب ﴿ سِنِينَ ﴾ بدلاً ^(٧) ، فردَّ عليه الشيخ بأنَّهُ لو جعل سنين محلَّ مائة فسد ^(٨) المعنى تقديرًا ؛ لأنَّ البَدَلُ محلَّ محلَّ المبدل منه ، فأنت ترى هذا الَّذِي ردَّ به - رحمه الله - قريبًا مما اعتبره الرَّخْشَرِيُّ ، وقد تقدَّم لنا بعض آيات نبهنا عليه مما يَقْرُبُ من هذا ^(٩) .

فإِنْ قُلْتُ : أمَّا ما أشرت إليه في البيت ، ففي إعرابها خلاف بين النحويين ^(١٠) ، فَإِنَّ الفَرَّاءَ أَظَنَّهُ أعرب ذلك بدلاً فيها ^(١١) . وأمَّا ما وقع للشيخ في سورة الكهف ، فليس مثل المسألة ؛ لأنَّ ذلك معنى البَدَلُ .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) هذا البيت من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي ، شاعر أموي ، وجاء منسوبًا له في الكتاب ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، والتصريح ٥٤٤/٣ ، والخزانة ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ .

وبلا نسبة في المقرب ٢٤٨/١ ، وشرح التسهيل ٣٢٧/٣ ، والهمع ١٩٤/٥ .

ويرى « بشرًا » بالنصب ، وتنسب للميرد ، وانظر شرح الرضي ٢٣٤/٢ ، ٣٩٥ ، والارتشاف ١٩٤٥/٤ .

(٣) شرح التسهيل ٣٢٧/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) المغني ص ٦٩٦ .

(٦) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عاصم ﴿ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ بتووين كلمة ﴿ مِائَةٍ ﴾ . وقرأ حمزة والكسائي مضافًا غير منوَّن . السبعة ص ٣٨٩ .

(٧) التبيان ٨٤٤/٢ .

(٨) في (ج) « لفسد » بزيادة اللام .

(٩) منها ما جاء في البقرة : (١٦٣) . وانظر الجمع الغريب ١/٤٨/١ .

والمائدة : (٩٧) . وانظر الجمع الغريب ٣٥٧ .

(١٠) انظر بسطه في شرح التسهيل ٣٢٧/٣ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، والتصريح ٥٤٤/٣ ، والخزانة ٢٨٤/٤ .

(١١) معاني القرآن ١٣٨/٢ ، وأجازه الفارسي في الحجة ١٤٠/٥ ، وحكاها العكبري في التبيان ٨٤٤/٢ ، وانظر الارتشاف ١٩٤٥/٤ ، والمساعد ٤٢٥/٢ .

ولا يتم إلا به معنى ، فإذا كان المعنى لا يتم ، فكيف يتقرر البديل فيها ؟ والبديل على نية تكرار العامل ، فالمبديل منه يراد به الطرح لفظاً ومعنى على قول الميرد .
 قلتُ : الإنصاف أنَّ من تتبّع المسائل التي ذكرنا يجد فيها ما هو نظير كلام الزّخشي قطعاً ، فعليك بذلك ، ثمَّ إنَّ البديل معلوم ما فيه هل هو على نية تكرار العامل أم لا ، ومحلّه معلوم . انظره .
 [التّبيه] ^(١) الثاني : ممّا يرد أيضاً على الشّرخ في قوله : (لو لزم إعطاء منوي الطّرح ...)

[إلى آخره] .
 أن يُقال له : قد ذكرت / في مواضع ، فمنها عند قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ... ﴾ ^(٢) الآية [^(٣)] ؛ لأنّه ^(٤) لا يصحّ أن يكون مرتّباً على الشرط المتقدّم مع أنّ هذا إنّما هو أمر تقديري ، فلمّا قلتُ : إنّ منوي الطّرح لا يلزم أن يكون مطروحاً ، فكذا منوي أنّ الشّيء يحلّ محلّ الشّيء ألا يلزم أن يكون حالاً ، فعليك بتأويل ذلك .

فإن قيل : ما الجواب عن إلزام الشّرخ في قوله : (ضرب زيداً غلامه) ؟
 قيل : هذا ليس خاصّاً بما ذكر الشّرخ ، بل يطرد في كثير من المسائل ، مثل : أسماء الاستفهام في (من ضربت ؟) ، وغير ذلك ، وليس شيء من ذلك جازم ؛ لأنّ هذا التّأخّر فيها ^(٥) إنّما جاء من جهة أصل المفعول ، غاية الأمر أنّ التّأخير هنا منع منه مانع صناعي ، فالتّقدير المذكور هنا ليس من تمام معنى الكلام ، ولا يستلزمه ، بخلاف باب البديل ، فإنّ كون البديل محلّ محلّ البديل منه لا يتمّ المعنى إلاّ به على قول من قاله ، فتأمّله .

[التّبيه] ^(٦) الثالث : أشاروا هنا إلى أنّ القصر في الآية الكريمة قصر قلب باعتبار ما اعتقده الكفار في عيسى عليه السلام أنّه كان يدّعيه ، فردّ عليهم ذلك وقرّره .
 قلتُ : وفي تقرير قصر القلب ، هذا باعتبار شروطه وما ذكر فيه أهل البيان نظر لا يخفى ، وانظر

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) البقرة ، آية (٢٥) .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٤) في (ج) « أنّه » .

(٥) كلمة « فيها » سقط في (ج) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

الآية في الإيضاح ^(١) ، فإنه ذكرها في القلب ، ولا بُدَّ إن شاء الله أن أجمع آيات في البيان ، وأرتبها على السور من كتب أهل البيان ، ولا يسع هذا التقييد الكلام في ذلك .

الرابع : تأمل كلام أبي حيّان فإنه ذكر أموراً قابلة للبحث ، وخصوصاً ما استدلّ به في الردّ على الرَّخْشَرِيِّ في عدم صحّة البدل في الآية ، فإنه استدلّ بقولهم : « زَيْدٌ مررتُ به أبي عبد الله » قال : فإنّ البدل جائز فيها ، ولا يلزم في كلّ بدل أن يحل محلّ المبدل منه ^(٢) .

قلتُ : إن كان نقل هذا ^(٣) نصّاً متفقاً عليه ، تمّ الردّ على الرَّخْشَرِيِّ من جهة النصّ ، والإشكال المتقدّم باقٍ ، فإنّ بعض الصّور قد راعوا فيها هذه القاعدة ، وبعض الصّور لم يراعوا ذلك فيها ^(٤) ، فتأمله ، وإن لم يكن متفقاً عليه فمحلّ نزاع ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [١١٧] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الفصل فيما يحتمل التأكيد والفصلية ، ولا تصحّ الابتدائية ^(٥) .

وذكرها فيه أيضاً مثلاً لوقوع الفصل بين المبتدأ والخبر في الأصل ^(٦) .

وذكرها أيضاً فيه ^(٧) في فائدة الفصل لما أن قال : يدلّ على أنّ ما بعده خير لا تابع ، قال : عبارة التابع أولى من الصّفة ؛ لأنّ الصّفة لا تصحّ في مثل الآية ، انظره ^(٨) .

وذكرها أيضاً في أوّل التّأليف لما أن ذكر سبب الطول ، وأنّ من ذلك التّكرار ، فحيث جاءهم مثل الآية حملوا الضمير وجهين ^(٩) .

(١) الإيضاح ص ١٣١ .

(٢) البحر المحيط ٦١/٤ .

(٣) هكذا رسمت ، ولعلّها « هُنَا » بالنون .

(٤) كلمة « فيها » سقطت من (ج) .

(٥) المغني ص ٦٤٥ .

(٦) المغني ص ٦٤١ .

(٧) كلمة « فيه » سقطت من (ج) .

(٨) المغني ص ٦٤٤ .

(٩) المغني ص ١٤ .

وقد يجرون ^(١) الخلاف فيه هل له محلّ باعتبار ما قبله أم ما بعده ، أم لا محلّ له ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ ^(٢) ... [١١٨] .

ذكرها في حرف الفاء ، في الوجه الثاني من الفاء المفردة ^(٣) ، مثلاً لحذف المبتدأ ^(٤) في قراءة ابن مسعود (فعبادك) ^(٥) ، انظره .

وانظر التفتازاني في ألقاب البديع فإنه تكلم في هذه الآية كلاماً حسناً يمكن الجواب به عن السؤال الوارد في الآية ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ... ﴾ [١١٩] ^(٧) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الإضافة لما أن تكلم أن مما يكتسبه المضاف من الإضافة البناء ، وقسم اسم الزمان المبهم إلى مضاف إلى مبني ، وإلى معرب ، فالمضاف إلى المبني الأرجح فيه البناء عند ابن مالك ^(٨) ، والمضاف إلى المعرب يجب إعرابه عند البصريين .

قال : والصحيح جواز البناء ، واستدل بهذه الآية ، ثم ذكر شواهد على ذلك ، فانظره ^(٩) .

قال الفقير إلى ربه : الأصل في سبب البناء إما أنه رجع كله إلى شبه الحرف ، أو إلى شبه الحرف ، وغيره من المبتنيات ^(١٠) ، فهذه المسألة البناء / فيها ما سيبه ؟

(١) في (ح) « ويذكرون » مكان « وقد يجرون » .

(٢) ﴿ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾ سقط في (ح) .

(٣) من قوله : « في حرف » إلى قوله : « المفردة » سقط في (ح) .

(٤) المغني ص ٢١٨ ، ٨٢٣ .

(٥) لم أجدها فيما تيسر لي من كتب القراءات .

(٦) المطول ص ٤٢٠ .

(٧) قرأ نافع : ﴿ يَوْمَ ﴾ بفتح الميم ، وقرأ الباقون : ﴿ يَوْمٌ ﴾ رفعاً .

السبعة ص ٢٥٠ ، والكشف ٤٢٣/١ ، والبحر ٦٣/٤ .

(٨) شرح التسهيل ٢٥٥/٣ .

(٩) المغني ص ٦٧٢ .

(١٠) ابن يعيش ٤/١١٨ ، والمساعد ١/٤٩٤ ، وابن عقيل ١/٢٨ .

قُلْتُ: أَمَّا البصريون فَعَلَّلُوا البناءَ بالمشاكلة ؛ ولهذا قالوا : إذا كان الفعل معرباً لا يصحُّ البناء ^(١) .
 قُلْتُ: وهي علة باطلة ؛ إذ لو كانت موجبة للبناء لَبُنِيَ ما أُضيف إلى الضمير ؛ لأجل التشاكل ،
 واختار ابن مالك علة أخرى ، قال : إِنَّمَا ^(٢) بُنِيَ اسم الزَّمان في ذلك لشبهه بالحرف ^(٣) ؛ لأنَّ « قَمْتُ »
 كان كلاماً تاماً ، فإذا قلت : « حين قمتُ » احتاج إلى شيء آخر تتم به الفائدة ، فأشبه الشرط .
 قُلْتُ: وما قاله باطل ؛ لأنه يلزم على قوله لزوم البيان في جميع حالات الإضافة ، وقد جَوَّز
 الإعراب ^(٤) ، بل هو المختار في الإضافة إلى المُعَرَّب ، ولا يُقَالُ : إِنَّ لزوم الإضافة أُلغى هذا السَّبب
 كما قيل في « أي » وما أشبهها ، إذ لو صحَّ ذلك ما ^(٥) صحَّ البناءُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ : الإضافة هُنا ليست
 إلى اسم مفرد في اللفظ ، فلذا لم تقو معارضة موجب البناء ، فجعل لهذا الاسم حالة بين [حالتين] ^(٦)
 وفيه نظر .

تنبيهات :

الأوَّل : الإضافة في هذه الأسماء ليست في الحقيقة إلى الفعل ، فَإِنَّ الفعل لا يُضَاف إليه ، وإنما
 الإضافة إلى الجملة ، وليس إلى الجملة في الحقيقة ، بل إلى ما يُسَبَّك منها ، كقولهم : (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّديِّ
 خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) ^(٧) . لا يُقَالُ : إِنَّ السَّبَّكَ [إِنَّمَا يكون بحرف مصدري ، فإننا نقول : قد تقدَّم لنا
 نظائر استخفَّ النحويون السَّبَّكَ] ^(٨) فيها كما أشرنا إليه ، وهي على خلاف الأصل ، انظر ابن
 عصفور في شرح المقرَّب ^(٩) .

(١) البيان ٣١١/١ ، وشرح التسهيل ٢٥٧/٣ ، وابن يعيش ١١٨/٤ .

(٢) في (ج) « وَإِنَّمَا » بزيادة الواو .

(٣) شرح التسهيل ٢٥٧/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٢٥٥/٣ .

(٥) في (ج) « لَمَّا » بزيادة اللام .

(٦) ما بين المعقوفين سقط في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٧) من أمثال العرب ، انظر : مجمع الأمثال للميداني ٢٢٧/١ ، وفيه : « لَأَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعَيَّديِّ خَيْرٌ » ، و « أَنْ تَسْمَعَ » ، و
 « تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّديِّ لَا أَنْ تَرَاهُ » .

وانظر توجيهه في الكتاب ٤٤/٤ ، وصرَّ صناعة الإعراب ٢٨٥/١ ، ونسبه للنعمان بن المنذر ، وضرائر الشعر ص ٢٦٥ ،
 والبسيط ١٦٦/١ .

(٨) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

(٩) انظر : المقرَّب ، ومعه مثل المقرَّب ص ٢٩٠ .

الثاني : أسماء الزمان إذا خرجت عن الظرفية ؛ الصحيح جواز إضافتها إلى الجملة ، خلافاً لمن منع ذلك ^(١) ، والقرآن يدلّ عليه ، منها هذه الآية الكريمة في قراءة غير نافع ، وانظر أبا حيان هنا في توجيه قراءة الفتح فإن فيها شيئاً ^(٢) ، واختلف في إضافتها هل هي محضة تفيد التعريف ، أو ليست محضة ، والتحقيق عندي أنها ليست بمحضة تفيد التعريف ؛ لأنّ الجمل نكرات . هذا ما نقل المرادي ، انظره ^(٣) .

الثالث : استحضر الشيخ [رحمه الله] ^(٤) هنا حكاية حسنة قريية ^(٥) مما نحن فيه ، فقال : يحكى أنّ ابن الأخضر ^(٦) سئل بحضرة ابن الأبرش ^(٧) عن وجه النصب في قوله النابغة :

أتاني - أبيت اللعن - أنك لمتني * وتلك التي تستك منها المسامع

مقالة أن قد قلت : سوف أناله * وذلك ، من تلقاء مثلك ، رائع ^(٨)

فأجاب :

* ولا تصحب الأردى فتدري مع الردي ^(٩)

(١) نسبة المرادي في توضيح المقاصد ٢/٢٦٥ لـ « صاحب البسيط » .

(٢) البحر المحيط ٤/٦٣ .

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢٦٥ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في (ج) « قريب » .

(٦) ابن الأخضر هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ابن الأخضر التنوخي الإشبيلي . أخذ عن الأعلام ،

والقاضي عياض . عالم بالعربية والأدب . توفي عام ٥١٤ هـ ، ومن كتبه شرح الحماسة ، وشرح شعر حبيب .

ترجمته في الصلة ٢/٤٠٤ ، والبغية ٢/١٧٤ .

(٧) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتون الشنتريني ، يعرف بابن الأبرش ، ويكنى أبا القاسم . روى عن أبي بكر عاصم بن

أيوب ، وأبي الحسين بن سراج ، وغيرهما ، كان عالماً بالأدب واللغات ، مقلداً في معرفتهما . توفي بقرطبة في ذي القعدة سنة ٥٣٢ هـ .

ترجمته في الصلة ١٢/١٧٤ ، والبغية ١/٥٧٧ .

(٨) البيتان من الطويل ، وانظر ديوان النابغة ص ٣٤ .

ونسباً له في شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٨١٦ ، ٨٨٥ ، وشرح أبيات المغني ٧/١٢٨ ، والخزانة ٢/٤٥٩ .

وذكر البغدادى أنّ ثمة رواية أخرى هي :

ملامة أن قد قلت *

(٩) هذا عجز بيت من الطويل ينسب لـ « عدي بن زيد » ، وصدده :

إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم *

وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي ٢/٥٨٥ ، وحاشية الأمير ٢/١١٥ ، وشرح أبيات المغني ٧/١٢٩ ، والخزانة ٢/٤٦٠ ،

فقيل له : الجواب ، فقال : ابن الأبرش قد أجاب ، يُريدُ أَنَّهُ لَمَّا أُضيفَ إلى مبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب ، ومحلّه الرّفع بدلاً من

..... ، ، ، أَنكَ لَمْتَنِي *

وقد روي بالرفع ، قال : وهذا الجواب عندي غيرٌ جيّد ؛ لعدم إبهام المضاف ، ولو صحّ ذلك لزم في (غلامك وفرسه) ونحو هذا ممّا لا قائل به ، وقد مضى أَنَّ ابن مالك منع البناء في « مثل » : مع إبهامها ، فما ظنّك بهذا ، قال : وإنّما هو منصوب على إسقاط الباء ، أو بإضمار أعني ، أو على المصدرية ^(١) .

قال الشّيخ : وفي البيت إشكال لو سأل عنه سائل لكان أولى ، وهو إضافة « مقالة » إلى « أَنْ قَدْ قُلْتُ » فإنّه في التقدير : مقالة قولك . ولا يضاف الشّيء إلى نفسه ، قال : والجواب : أَنَّ الأصل مقالة ، فحذف التنوين للضرورة ، لا للإضافة ، وأن وصلتها بدل من (مقالة) أو من « أَنْكَ لَمْتَنِي » ، أو خير لمحذوف ، قال : وقد يكون الشّاعر إنّما قال : (مقالة إن) بإثبات التنوين ، ونقل حركة الهمزة ، فأنشد الناس تخفيفها فاضطروا إلى حذف التنوين ^(٢) .

قال الفقير إلى ربّه : قوله في البيت : (أَيْتَ اللَّعْنِ) بفتح التاء ، وهي تحية العرب للملوك ^(٣) ، وقوله : (تَسْتَكْ) / أي : تضيق ، والمسامع ^(٤) جمع مسمع وهي الأذن .

قوله : (من تلقاء) أي [من « ناحية » ، قوله : « رائع » أي : مفرع .

قوله في الجواب : (لَا تَصْحَبُ الْأُرْدَى ...) [إلى آخره] ^(٥) .

عجز من قوله :

عن المرء لا تسأل وسل عن خليله

فكلّ قرين بالمقارن يقتدي ^(٦)

(١) المغني ص ٦٧٣ .

(٢) عقّب البغدادي بعد نقله هذا النص بقوله : « ولا يخفى أَنَّ هذا كلّّه تعسف ، وإنّما هو من إضافة الأعم إلى الأخص ؛ لأنّ « مقالة » أعم من « قولك » وهي من الإضافة البيانية ، كشجر الأراك ... » الخزنة ٤٦٠/٢ .

(٣) نقل البغدادي عن شرح المفضليات لابن الأنباري أنّها تحية « لحم وجُذام » ، ومنازلهم الحيرة . الخزنة ٤٦٠/٢ .

(٤) في (ح) « المسامع » بمحذوف الواو .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ح) .

(٦) في (ح) « مقتدي » .

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف

الجمع الغريب في ترتيب أي معني اللبيب

لأبي عبد الله الرصاع (ت ٨٩٤ هـ)



تحقيق ودراسة

من أول سورة آل عمران إلى آخر سورة الرعد

رسالة مقدمة لنيل درجة " (الماجستير) في اللغة العربية

إعداد الطالب

جمعان بن بنوس بن جمعان السبكي

الرقم الجامعي ٨٧٧٦٦ - ٤١٧

إشراف الأستاذ الدكتور

عياد بن عيد الثبتي

١٤٢٤.١٤٢٥ هـ

المجلد الثاني

سورة

الأنعام

سورة الأنعام

ذكر الشيخ - رحمه الله - منها آيات ، الأولى :

قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [١] (١) الآية (٣) .

ذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، لما أن تكلم على حذف العائد من الصلة ، وأنَّ العائد قد يكون ظاهراً ، يقوم مقام المضمَر (٣) ، وأنشد على ذلك البيت المعلوم (٤) ، ثُمَّ قال : فعلى هذا فقول الرَّخْشَرِيَّ في قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [إلى آخره] ضعيف ؛ فإنه زعم أنَّ قوله : ﴿ ثُمَّ الَّذِينَ ﴾ [إلى آخره] معطوف على الصلة (٥) .

قال : والقاعدة أنَّ المعطوفة على الصلة صلة ، ولا بُدَّ من عائد ، فيتعيَّن أن يكون التقدير :

(كَفَرُوا بِهِ) .

قال : وأمَّا إذا قدر معطوفاً على الجملة الاسميَّة ، فلا إشكال ، هذا معنى ما ذكر الشيخ .

قال الفقير إلى ربه : ما أشار إليه من القلة في أنَّ الظاهر يقع موقع المضمَر في الرِّبْط ظاهر ،

(١) في (ج) ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ ﴾ .

(٢) وبعبارة : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ .

(٣) المغني ص ٦٥٥ .

(٤) قول الشاعر :

فيا ربَّ لَيْلَى أنت في كلِّ مَوْطِنٍ ٥ وانت الذي في رَحْمَةِ اللهِ أَطْفَعُ

والبيت من الطويل ، نسبهُ أبو تمام في ديوان الحماسة ١٢١/٢ لابن ميادة ، وينسب لـ « قيس بن الملوِّح » في شرح شواهد

المغني ٥٥٩/٢ . وليس في ديوانه .

وجاء بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٣٦/١ ، والأشْمُونِي ١٢٧/١ ، والتَّصْرِيح ٤٥٨/١ ،

والهمع ٣٠١/١ .

(٥) الكشف ٣/٢ .

حتى زعم بعضهم ^(١) أنه لا يقع في القرآن ، وأما ما أشار إليه من الردّ على الزمخشري ، فوقع ^(٢) في كلام أبي حيّان ^(٣) .

قلتُ : ولم يستحضر هنا المختصر ^(٤) ما نُقِلَ عن أبي عليّ الفارسيّ من جواز قولنا : (زيدٌ قام ، وضربتُ عمرًا) ^(٥) مع كون هذه الجملة معطوفة على الخبر ، ولا عائد فيها ، ولا ظاهر يقوم مقام العائد ، وقد نفى ذلك في أوّل البقرة ، وردّ به على أبي حيّان عند قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [آية : ٢٥] الآية . وحاصله أنّ الثواني قد يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل ، ولنا أنّ نقول ذلك ^(٦) هنا ، ولا يلزم الزمخشريّ ما ردّ ^(٧) به عليه ^(٨) ، لاسيما الشّرخ ابن هشام - رحمه الله - فإنّه قرّر في آخر كتابه هذه القاعدة ^(٩) ، وعلى تسليم [عدم] ^(١٠) صحتها .

فقولهم : إنّ الآية ممّا أُقيم فيه الظاهر مقام المضمّر ، فيه نظر ؛ لأنّ المضمّر هنا لا يحلّ محلّ الظاهر مع بقاء المعنى الذي كان موجوداً قبل ذلك ؛ لأنّ هنا مانعاً من ذلك وهو الإضافة ، فيذهب معناها بذكر الضمير ، وقد تقدّم نظير هذا البحث في كلام الشّرخ - رحمه الله - فراجع ^(١١) .

قوله تعالى : ﴿ ... وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ... ﴾ [٢] .

ذكرها الشّرخ في المسوّغات لما أنّ تكلم على أنّ المبتدأ [النكرة] ^(١٢) لا بُدّ له من مسوّغات ^(١٣) ، وحصرها في عشرة ، فذكر الأوّل منها : الصّفة لفظاً أو تقديرًا ، أو معنى .

(١) قاله أبو حيّان في البحر المحيط ٦٩/٤ ، وانظر : الدّر المصون ٥٢٥/٤ .

(٢) في (ج) « وقع » .

(٣) البحر المحيط ٦٩/٤ ، وانظر : ارتشاف الضرب ٩٩٨/١ .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٦٠/١ ، ١٦٥ .

(٥) الإيضاح العضدي ص ٩٠ ، وانظر : ارتشاف الضرب ٩٩٩/١ ، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ١٦٠/١ ، والجمع ٣٠١/١ .

(٦) في (ج) « كذلك » .

(٧) في (ج) « ردّوا » .

(٨) المسألة مبسوطة في الدّر المصون ٢٠٨/١ .

(٩) المغني ص ٩٠٨ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١١) المغني ص ٦٢٧ .

(١٢) زيادة يتضح بها النصّ .

(١٣) المغني ص ٦٠٩ .

فذكر الآية الكريمة مما وقع الوصف فيه ^(١) في اللفظ ، ثُمَّ تَبَعَ الْمَسْوُغَاتِ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْآيَةَ أَيْضًا فِي الْمَسْوُغِ الثَّلَاثِ ^(٢) ، وَهُوَ الْعَطْفُ بِشَرْطِهِ ^(٣) ، وَقَدِّمْتُ ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ ^(٤) .

قال بعد ذلك : وقد أسلفنا أنَّ تقديم الظرف إنما كان لرفع توهم الصفة ، وإنما لم / يجب هنا حصول الاختصاص بدونه ، فانظره .

قال الفقير إلى ربه : للناس في حصول المسوَّغات اضطراب شديد ، والتَّحْقِيقُ أَنَّ ذَلِكَ يَتَّبِعُ الْفَائِدَةَ وَجُودًا وَعَدَمًا ، وَمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ ، وَمَنْ أَغْرَبَ مَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ دُخُولِ إِنَّ عَلَى النَّكْرَةِ ، كَذَا ذَكَرَ التَّفْتَازَانِي عَنْ عَبْدِ الْقَاهِرِ أَظْنَهُ ^(٥) ، وَكُنْتُ أَسْتَغْرِبُهُ حَتَّى ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ ^(٦) مَا يَقْرُبُ مِنْهُ عَنْ سَيُوبِهِ ^(٧) عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ نَيْتٍ وُضِعَ . . . ﴾ ^(٨) الْآيَةَ ، فَانْظُرْ هُنَاكَ ، وَمَا عَادَتُهُمْ يوردونه مِنَ السُّؤَالِ فِي طَلَبِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَبْتَدَأِ ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ سَوْأَلُ لَازِمٍ ، وَمَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الْأَجُوبَةِ أَكْثَرُهَا تَكْلُفٌ .

فَإِنْ قُلْتُ : مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْآيَةِ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَسْوُغَ فِيهَا هُوَ الصِّفَةُ ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَكَذَا وَقَعَ لِلزَّخَشَرِيِّ ^(٩) ، وَلَا يَتَّعَيْنُ مَا ذَكَرَ لَجَوَازِ أَنَّ الْمَسْوُغَ هُوَ التَّقْسِيمُ ؛ لِأَنَّ التَّقْسِيمَ مَسْوُغٌ ^(١٠) .

قُلْتُ : الشَّيْخُ لَا يَرِدُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَمْ يَذْكُرْهَا وَحْدَهَا فِي الْاسْتِدْلَالِ ، بَلْ مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الْآيَاتِ ، وَالتَّقْسِيمُ أَيْضًا مِنْهُمْ مَنْ زَادَهُ ^(١١) ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَزِدْهُ ، فَلَعَلَّ الشَّيْخَ لَمْ يَقُلْ بِهَذَا الْقَوْلِ ، فَانْظُرْهُ .

(١) فِي (ج) « فِيهَا » .

(٢) الْمَغْنِي ص ٦١٠ .

(٣) وَهُوَ / كَوْنُ الْمَعْطُوفِ أَوْ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِمَّا يَسُوغُ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ .

(٤) عِنْدَ اسْتِشْهَادِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ﴾ [الْبَقْرَةُ : ٢٦٣] .

(٥) انْظُرْ : دَلَالَتُ الْإِعْجَازِ ص ٣٢٠ .

(٦) الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ٦/٣ .

(٧) الْكِتَابُ ١٤٢/٢ . وَفِيهِ : « إِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا ، وَإِنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ » إِنْ جَعَلْتَ الْأَوَّلَ هُوَ الْآخِرُ .

(٨) آلِ عِمْرَانَ ، آيَةُ (٩٦) .

(٩) الْكَشَافُ ٤/٢ ، ٥ .

(١٠) الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ٧١/٤ .

(١١) مِنْهُمْ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ٣٤١/١ ، وَأَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٧١/٤ ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ٢١٩/١ .

وتأمل [قوله :] ^(١) ما أورد الزمخشري هنا من السؤال ، الظاهر أنه لا يرد ؛ لأنّ الخبر جاء على أصله من التأخير ، لاسيما على قول من قال : إنّ التقديم لا يفيد الحصر ، وما ردّ به أبو حيّان في جوابه لا يصحّ ؛ لأنّ ذلك تفسير معني ، لا إعراب ، فتأمله .

وكلامه إذا تأملته تجد فيه بعض تدافع كما أشار إليه الدماميني ^(٢) ؛ لأنّ أوّله يقتضي أنّ تقديم المبتدأ جائز ، وآخره يقتضي أنّه واجب ، ويتلخّص في الجواب عنه من كلام التفتازاني أنّ الجواب الثاني لا ينافي الأوّل ، وذلك أنّه قرّر السؤال الثاني بقوله : (إنّ سلّمنا له جواز التقديم) ^(٣) .

لكن المشهور في استعمال الفصحاء ؛ تأخير المبتدأ إذا وصف عن الخير ، انظره ^(٤) ، فما الموجب أي المرجح للتقديم ؟ فأجاب ^(٥) بأنّه قدّم المبتدأ في الآية لقصد التعظيم ، ثمّ ذكر كلاماً فيه ضعف ظاهر ، وأجاب عن الذي وقع في القرآن من قوله : ﴿ ... وَلَدَيْنَا كِتَابٌ ... ﴾ ^(٦) الآية ، بأنّ المقام غير المقام .

قلتُ : وبالجمله لا تخلو عبارة صاحب الكشف من تسامح ، وإنّ صحّ المعنى من جهة البيان ، وانظر كلام التفتازاني في أحوال المسند ^(٧) ، فإنّه نقل عن بعضهم أنّه أحال عقلاً أن يكون المبتدأ نكرة ، وأخذ يذكر على دعواه شبهة ساقطة ، وتكفل بالردّ عليه ، وقد ذكرت كلامه في غير هذه الآية ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٩) ... ﴾ [٣] الآية .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٢) تحفة الغريب ل ١٨٦ / ١ .

(٣) المطول ص ١٨١ ، ١٨٣ .

(٤) انظر : دلائل الإعجاز ص ١٧٧ ، وارتشاف الضرب ٣ / ١٠٨٠ ، ١١٠٨ ، والتّصريح ٥٥٨ / ١ .

(٥) في (ح) « فأجابه » بزيادة الهاء .

(٦) المؤمنون ، آية (٦٢) .

(٧) المطول ص ١٨٤ .

(٨) منها :

آية البقرة (٢) ، وانظر : الجمع الغريب (ح) ص ١٩ ، ٢٠ .

وآية الصافات (٤٧) ، وانظر : الجمع الغريب ٢ / ٦٦ / ١ .

(٩) قوله : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ سقط في (ح) .

ذكرها - رحمه الله - في أوّل الباب الثالث ^(١) لما أن تكلم على تعلق الجار بما أوّل بالمشتقّ ، فذكر أموراً ، ثمّ قال : وقد أُجيزَ في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ... ﴾ الآية تعلقه باسم الله ، وإن كان علماً على معنى ، وهو المعبود ، [أو المسمّى] ^(٢) بهذا الاسم ، قال : وأجيز تعلقه بـ ﴿ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ ... ﴾ ^(٣) وبخبر محذوف قدره الزّخشيّ بـ « عالم » ^(٤) ، وردّ الثاني بأنّ فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم ، وليس بشيء ؛ لأنّ المصدر هنا ليس مقدّراً بحرف مصدريّ وصلته ، ولأنّه قد جاء نحو : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رِءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ ^(٥) ، والظرف يتعلّق بأحد الوصفين قطعاً ، فكذا هنا .

قال : وردّ أبو حيّان الثالث بأنّ « في » لا تدلّ على عالم ونحوه من الأكوان الخاصّة ^(٦) . وكذلك ردّ على تقديرهم في قوله : ﴿ فَطَلَقُوهُمْ ﴾ ^(٧) الآية (مستقبلات لعدّتهن) ، وليس بشيء ؛ لأنّ الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم ، فإنّ بعده : ﴿ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرُكُمْ ﴾ ^(٨) وليس الدليل حرف الجرّ ^(٩) .

قال : ويقال له : إذا كُنْتَ تُجيزُ الحذف المعنوي مع عدم ما / يَسِدُّ مَسَدَهُ ، فكيف تمنعه مع وجود ما يسدّ ، وإنما اشترطوا [الكون المطلق ؛ لوجوب الحذف ، لا لجوازه] ^(١٠) .

قال الفقير إلى ربه : قول الشيخ في اسم الجلالة ما رأيت ظاهره أنّه علم ، وفيه أقوال معلومة ^(١١) ، والصّحيح أنّه شبيه بالعلم لا علم ^(١٢) ، وما أشار إليه وقع لأبي عليّ نقله عن

(١) المغني ص ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

(٢) في الأصل : « والمسمّى » .

(٣) في الآية نفسها .

(٤) الكشاف ٥/٢ .

(٥) التوبة ، آية (١٢٨) .

(٦) البحر المحيط ٧٣/٤ .

(٧) الطلاق ، آية (١) ، وبعدها : ﴿ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ .

(٨) الأنعام ، آية (٣) .

(٩) في (ج) « حرف جرّ » بحذف « آل » .

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(١١) الكتاب ١٩٥/٢ ، اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٣ ، والكشاف ٣٦/١ ، والتبيان ٣١/١ ، والبحر ١٤/١ ، والدرّ المصون ٢٣/١ .

(١٢) هذا على خلاف الأكثر ، وانظر البحر ١٤/١ .

بعضهم^(١) ، وردّه أبو عليّ ، وأجيب بما ذكر الشيخ هنا .

وقول الشيخ : (وردّ الثاني ...) [إلى آخره] .

قلتُ : أمّا قوله تقديم معمول المصدر فمعلوم ما فيه من الخلاف إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، فقد نُقِلَ عن الأخفش وغيره جوازه اتّساعاً^(٢) ، وهو على خلاف القياس ، وأمّا التنازع مع التقديم أو التوسط في الفضلة ، ففي ذلك ثلاثة أقوال : المنع مطلقاً ، وهو الأصحّ ، والجواز مطلقاً ، والثالث يجوز التوسط ، ولا يجوز التقديم على العاملين^(٣) ، فلعلّ هذا الإعراب يتخرّج على هذه الأقوال .

قلتُ : لا نزاع أنّ الخلاف موجودٌ لكنّ حقّ المُعَرِّب بهذا الإعراب^(٤) أنّ يُنبّه على ذلك ، وسكوته يدلّ على الغفلة أو النسيان^(٥) . وقد علمت الفصل الذي ذكر^(٦) الشيخ آخر التّأليف^(٧) ، وينبغي على كلّ معرب أن يستحضره ، فلذا تُعقّب عليه .

وقول الشيخ : (لأنّ المصدر هنا ...) [إلى آخره] .

قال الدّماميني : (ولقائل أن يقول : إنّه يقدر بأنّ والفعل . قال : لصحّة ﴿ يَعلَمُ مَا تُسرُّونَ وَمَا تُعلِنونَ ﴾ ، فامتنع التقديم)^(٨) .

قلتُ : هذه غفلة منه - رحمه الله - ؛ لأنّ مُراد الشيخ [أنّ المصدر إنّما امتنع تقديم معموله عليه]^(٩) لأجل أنّه يَنَحَلّ إلى أنّ والفعل^(١٠) ، فإذا أُريد به العلاج تَعَيَّن انحلاله ، وذلك حيث يكون عاملاً عملاً صريحاً نصباً أو رفعاً ، وحيث لا يراد به العلاج لا يتعيّن حلّه إلى ذلك ، فيجوز التقديم .

(١) كتاب الشعر ٢٣١/١ .

(٢) رأي الأخفش في الارتشاف ٢٢٥٥/٥ ، والمساعد ٢٣٣/٢ .

(٣) انظر : المقتضب ١٥٧/٤ ، وشرح التسهيل ١٢٨/٣ ، والارتشاف ٢٢٥٥/٥ ، والمساعد ٢٣٣/٢ .

(٤) « بهذا الإعراب » سقط في (ج) .

(٥) ولم لا يكون من باب المسكوت عنه لاستحضاره ؟

(٦) في (ج) « ذكره » بالهاء .

(٧) المغني ص ٩١١ .

(٨) تحفة الغريب ل ١٧٣ / أ .

(٩) في الأصل : « تقديم معموله عليه إنّما امتنع » .

(١٠) نُقِلَ عن الأخفش الجواز ، والمنع ، والجمهور يمنعون التقديم ، وبسط المسألة في شرح المقدّمة الكافية ٨٢٦/٣ ، وشرح الرضي

٤٠٦/٣ ، والارتشاف ٢٢٥٥/٥ ، ٢٢٥٦ ، والمساعد ٢٤٤/٢ .

لَا يُقَالُ : إِنَّ عمله في الظُّرْفِ يَدَلُّ [على أَنَّهُ قد انْخَلَّ ؛ لَأَنَّا نقول] ^(١) : إِنَّمَا اشْتَرَطُوا ذلك في العمل الصَّريح ، وَأَمَّا مطلق تعلق فلا ؛ لَأَنَّهُ يكون في [الَّذِي فيه] ^(٢) رائحة الفعل .

وقول الشيخ : (ولأنَّهُ قد جاء ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ ...) [إلى آخره] . أترأه ردًّا على من زعم عدم جواز التنازع في المتقدم ؟

قلتُ : وهذا عندي فيه نظر ؛ لأنَّ المفهوم من كلامه أَنَّهُ سَلَّمَ أَنَّ الآيتين فيهما التنازع ، والظاهر أن لا ^(٣) تنازع في ذلك ^(٤) فتأملهُ ، ويكون قوله : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ معمولاً ^(٥) لـ ﴿ رَعُوفٌ ﴾ ، وقُدِّم ليفيد الحصر ^(٦) . وقوله : ﴿ رَحِيمٌ ﴾ لا معمول له ، كما يقوله أهل البيان في كثير من الأفعال ، والمراد ؛ الثناء على هذا النبيِّ الشَّريف ، أَنَّهُ بلغ في الرَّحمة مبلغاً عظيماً ، وناهيك بما عَظَّمَهُ اللهُ سبحانه ، لا يُقَالُ : لو صحَّ ما ذكرتم ، وأنَّ المراد ما أشرتم إليه لم يذكر لقوله : ﴿ رَعُوفٌ ﴾ معمولاً ^(٧) ؛ لَأَنَّا نقول : المقام اقتضى طلب الإيمان والحثَّ عليه ، فذكر في الآية ما يتأنس به أهل الكفر ليدخلوا في دين الله ، وهذا القدر حصل بقوله ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ في ذكره مرَّةً ، ثُمَّ عاد الكلام إلى ما ذكرناه أولاً .

فإن قيل : كيف قال : إِنَّ تقديم المعمول أفاد الحصر مع أَنَّ المفهوم هُنا قد وقع في آية أخرى ما يرده ، وهو قوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ ^(٨) .

قلتُ : الحصر بحسب المقام ، والله أعلم .

وتأمل إذا قلنا بجواز التنازع مع التقديم ، هل يبقى الخلاف المعلوم ، أو ينعكس الخلاف بين البصريين والكوفيين ؟ محلّ نظر .

(١) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٣) في (ج) « أَلَّا » بالإدغام .

(٤) وانظر : البحر المحيط ١١٩/٥ ، والدرّ المصون ١٤١/٦ .

(٥) في (ج) « معمول » .

(٦) التفسير الكبير ١٧٩/٦ .

(٧) في الأصل : « معمول » .

(٨) الأنبياء ، آية (١٠٧) .

وما زال الشيوخ ينهون على ذلك ^(١) ، وما ردَّ به الشيخ على أبي حيان وقع للمختصر مثله ^(٢) ، وكرَّر الشيخ الردَّ عليه في مواضع ، وردَّه ظاهر ، وانظر أبا حيان فإنه جعل في الآية نحو الخمسة أعاريب فيما يتعلّق به هذا الظرف ^(٣) ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿... مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ ...﴾ الآية [٦] .

ذكرها في « إن » ^(٤) / لما [أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿وَلَقَدْ مَكَانَهُمْ فِيمَا﴾ الآية ^(٥) وحملها [على] ^(٦) النفي ^(٧) ، وقوى ذلك بمعنى هذه الآية .

قوله تعالى : ﴿... لَوْلَا أَنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ...﴾ [٨] ^(٨) .

ذكرها في (لولا) ^(٩) لما أَنْ ذكر عن الهروي أنها تردُّ للاستفهام ^(١٠) . قال الشيخ : والصواب أنها في الآية للتوبيخ ، انظره ^(١١) .

* [...،...،...] ^(١٢) .

قوله تعالى : ﴿كَبَّ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ [لِيَجْمَعَنَّكُمْ]﴾ ^(١٣) الآية [١٢] .

- (١) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٠٣/١ ، والارتشاف ٢١٣٩/٤ ، والتصريح ٤٢٨/٣ .
- (٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٤/١ ب .
- (٣) البحر المحيط ٧٣/٤ ، وانظر : الدرّ المصون ٥٢٨/٤ .
- (٤) المغني ص ٣٥ .
- (٥) الأحقاف ، آية (٢٦) . وبعدها : ﴿... إِنَّ مَكَانَهُمْ فِيهِ ...﴾ .
- (٦) زيادة يستقيم بها النص .
- (٧) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .
- (٨) هذه الآية تقدّمت في الترتيب عن الآية رقم (٦) ، فأعدتها إلى ترتيبها ، وبعدها : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ...﴾ . وقد جاء في النسختين « إليه » مكان « عليه » ، والصواب ما أثبت .
- (٩) المغني ص ٣٦٢ .
- (١٠) الأزهية ص ١٦٦ ، وهي عنده بمعنى (هلاً) .
- (١١) المغني ص ٣٦٢ .
- (١٢) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني في الفصل الذي عقده للتدريب على (ما) ص ٤١٦ ، ولم يشر إليها الرصاع في الجمع الغريب .
- (١٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

ذكرها [الشيخ] ^(١) في الجزء الثاني من ^(٢) الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ^(٣) لما أن تكلم على وهم مكّي وأبي البقاء .

فقال : تنبيه ^(٤) : وقع لمكّي ^(٥) وأبي البقاء ^(٦) وهم في جملة الجواب ، فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً .

فأمّا مكّي فقال في قوله تعالى : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ^(٧) : بدل من الرحمة ، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ^(٨) .

ولكن ^(٩) زعم أن « اللام » بمعنى « أن » المصدرية ، وأن من ذلك : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنتَهُ ﴾ ^(١٠) ... ﴿ ^(١١) أي : سجنه .

قال : ولم يثبت بحجى اللام مصدرية ، وخلط مكّي ، فأجاز البدلية مع قوله : إن اللام لام جواب القسم ، والصواب أنها لام الجواب ، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم ، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن قدر الفعل أجري مجرى القسم ، كما أجري « علم » في قوله :

ولقد علمت لتأتين منيتي ^(١٢) * فانظره .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) في (ج) « في » مكان « من » .

(٣) قوله : « من الإعراب » سقط في (ج) .

(٤) المغني ص ٥٣٢ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٤٦/١ .

(٦) التبيان ٤٨٣/١ .

(٧) في (ج) « ... أن يجمعنكم » .

(٨) معاني القرآن وإعراجه للزجاج ٢٣٢/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨/٢ .

(٩) في (ج) « ولكنه » .

(١٠) ﴿ لَيْسَ جُنتَهُ ﴾ سقط في (ج) .

(١١) يوسف ، آية (٣٥) .

(١٢) صدر بيت من الكامل ، للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٨ ، وعجزه :

✻ إن الناي لا تطيش سهامها

وانظر : الكتاب ١١٠/٣ ، وشرح القصائد السبع ص ٥٥٧ ، وشرح القصائد المشهورات ص ١٥١ ، وتخليص الشواهد

ص ٤٥٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٨/٢ ، والخزانة ١٥٩/٩ .

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٠٠/١ ، والأشعوني ٣٦٨/١ ، والهمع ٢٣٣/٢ .

قُلْتُ: رَدُّ الشَّيْخِ ظَاهِرٌ ، وَالَّذِي فَهَمَ ابْنُ عَطِيَّةٍ أَنَّ الْجُمْلَةَ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ لَيْسَتْ جَوَابًا لِلْقِسْمِ ^(١) ؛ وَلِهَذَا رَدَّ هَذَا الْإِعْرَابَ بِدُخُولِ النَّوْنِ وَهِيَ ^(٢) لَا تَكُونُ فِي الْفِعْلِ الْمَثْبُتِ إِلَّا فِي الْمَقْسَمِ عَلَيْهِ ، وَمَا رَدَّ عَلَيْهِ أَبُو حَيَّانٍ ضَعِيفٌ جَدًّا ، فَإِنَّهُ قَالَ : الصَّوْرَةُ صَوْرَةُ الْقِسْمِ ، فَلِهَذَا ^(٣) دَخَلَتِ النَّوْنُ ^(٤) .

قُلْتُ: وَأَنْتَ تَرَى ضَعْفَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الصَّوْرَةَ غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ ، وَالرَّدُّ الَّذِي وَقَعَ هُنَا لِلشَّيْخِ أَشَارَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ ^(٥) .

قَالَ الصَّفَاقْسِيُّ ^(٦) : وَلَهُمْ أَنْ يُجِيبُوا بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَقْسَمَ عَلَيْهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِيهَا عَلَى الْقِسْمِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ فَلَا ^(٧) .

قُلْتُ: هَذَا بَعِيدٌ عَنْ [مَنْزِلَتِهِ] ^(٨) فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو ، إِمَّا أَنْ يَقُولَ بِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ جَوَابُ قِسْمٍ ، أَوْ « لَا » ، فَإِنْ قَالَ بِذَلِكَ ، فَيُلْزَمُ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ لَهَا مَحَلٌّ ^(٩) ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ جَوَابًا ، فَيُلْزَمُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَطِيَّةٍ مِنْ مَخَالَفَةِ الْقَاعِدَةِ فِي دُخُولِ النَّوْنِ .

[قُلْتُ:] ^(١٠) وَيَجِبِي مَا أَجَابَ بِهِ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ اعْتِبَارِ الصَّوْرَةِ .

قُلْتُ: ^(١١) وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الرَّدُّ وَقَعَ فِي الْبَحْثِ مَعَ ثَعْلَبِ الْقَائِلِ : بِأَنَّ جُمْلَةَ الْقِسْمِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَيْرًا ^(١٢) ، وَلَمْ يَقُولُوا هُنَا كَمَا قَالُوا هُنَاكَ مِنْ أَنَّ الْجَمْعَ مِنَ الْجَوَابِ وَالْقِسْمِ هُوَ الْمَحْكُومُ لَهُ بِالْبَدَلِيَّةِ ، لَا الْجَوَابُ وَحْدَهُ [كَمَا قِيلَ] ^(١٣) فِي الْخَبَرِ ، فَتَأَمَّلْ هَلْ يُقَالُ هُنَا بِذَلِكَ ؟

وَلَا يَبْعُدُ عِنْدِي فِيهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) المحرر الوجيز ١٣/٦ .

(٢) « وهي » سقط في (ج) .

(٣) في (ج) « ولهذا » بالواو .

(٤) البحر المحيط ٨٢/٤ .

(٥) الدرر المصون ٥٥٠/٤ .

(٦) في (ج) « السفاقسي » بالسّين ، وتقدّم التعريف به .

(٧) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٢٦/١ ب .

(٨) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٩) في (ج) اضطراب في العبارة نصّه « من أنّ الجملة لها محلّ لا محلّ لها » .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١١) « قلت » سقط في (ج) .

(١٢) رأي ثعلب في التسهيل ص ٤٨ ، وشرحه لابن مالك ٣٠٩/١ ، والمغني ص ٥٢٩ .

(١٣) في الأصل : « كما فُعِل » .

[قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ ... ﴾ الآية [١٥] .

ذكرها في جملة الاعتراض مثلاً لدخول الشرط عليها ، بخلاف جملة الحال ^(١) [...] ^(٢) .

[قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمَسَّ سَكَبَحِيرٍ ... ﴾ الآية [١٧] .

ذكرها مثلاً للربط [بالفاء] ^(٣) في الفاء ^(٤) .

وذكرها في خروج « إذا » عن الشرط استطراداً لما أن قدر أن الجملة الاسمية الجوابية لا بُدَّ فيها من الفاء كآلية ^(٥) .

* [... ، ... ، ...] ^(٦) .

[قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَسْتُهُمْ ... ﴾ الآية [٢٣] ^(٧) .

ذكرها في القاعدة الأولى من الباب الثامن ، وهي أن الشيء قد يُعطى حكم ما أشبهه في معناه ^(٨) ، فذكر مسائل إلى أن قال : من ذلك الحادية عشرة ^(٩) .

تذكير اسم الإشارة في قوله : ﴿ فَذَلِكَ بُرْهَانَانِ ﴾ ^(١٠) مع أن المشار إليه اليد والعصا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى ، والبرهان مذكر ، ومثله الآية فيمن نصب الفتنة وأنث [الفعل] ^(١١) .

قلت : ما أشار إليه حسن ، إلا أن في كلامه مناقشة في أن المبتدأ هو عين الخبر ، وقد تقدّم التنبيه على ذلك مراراً ^(١٢) .

(١) المغني ص ٥٢٠ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) في النسختين « بالباء » ، ولعله تصحيف . والصواب ما أثبت .

(٤) المغني ص ٢١٧ .

(٥) المغني ص ١٣٥ .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٢٠) في المغني ص ٧٠٦ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٧) وبعدها : ﴿ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ .

(٨) المغني ص ٨٨٨ .

(٩) « الحادية عشرة » سقط في (ج) .

(١٠) القصص ، آية (٣٢) .

(١١) في النسختين : « الفاعل » ، وما أثبت نص المغني ، وهو الصواب .

(١٢) انظر : ص ١١٧ ، ٢٩٣ من البحث .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ ... ﴾ الآية [٢٥] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجزء الثاني لما أَنَّ تَكَلَّمَ على الجملة التفسيرية ، فذكر أمثلة ، ثُمَّ قال :

الخامس قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ ﴾ الآية . إن قَدَّرْتَ « إذا » غير شرطية ، فجملة القول تفسير لـ ﴿ يُجَادِلُونَكَ ﴾ ، وإلاَّ فهي جواب « إذا » ، وعليه : فـ ﴿ يُجَادِلُونَكَ ﴾ (حال) ^(١) من فاعل ﴿ جَاءُوكَ ﴾ ^(٢) .

قُلْتُ : ما أشار إليه [الشيخ] ^(٣) بين لا إشكال فيه ، فَإِنَّ قُلْتُ : قد وقع للأخفش في سورة الزمر في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ / إِذَا جَاءُوهَا ... ﴾ ^(٤) الآية [٧١] . أَنَّ « إذا » مجرورة بـ « حَتَّى » فهل يقول ^(٥) بذلك هنا ؟

قُلْتُ : لا يبعد ذلك ، وقد أجاز ذلك الرَّخْشَرِيُّ في هذه الآية ^(٦) ، وابن مالك ^(٧) .

إِلَّا أَنَّ مذهب الجمهور هُنَا لزومها الظرفية ^(٨) ، ولم يستحضر الشيخ - رحمه الله - [هُنَا] ^(٩) في فصل « حَتَّى » ^(١٠) كلام الرَّخْشَرِيِّ في هذه الآية ، كما أَنَّ أبا حَيَّان هُنَا لم يستحضر كلام الأخفش في سورة الزمر ^(١١) ، فانظر ذلك ^(١٢) .

وقف هُنَا على ما ذكروا من أَنَّ « حَتَّى » الابتدائية تكون معها الغاية ^(١٣) خلاف ما وقع لهم في غير هذا ، وهو الَّذِي نقل بعضهم عن ابن خروف ، والصَّحِيح أَنَّ الغاية لازمة لها .

(١) المغني ص ٥٢٣ .

(٢) قوله : « من فاعل جاءوك » سقط من (ج) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) لم يذكر الأخفش شيئاً من هذا في كتاب معاني القرآن ٤٩٦/٢ .

(٥) في (ج) « يقول قول » بزيادة « قول » ، والنص يستقيم بدونها .

(٦) الكشاف ١٢/٢ .

(٧) التسهيل ص ٩٤ ، وانظر : شرحه ٢١٠/٢ .

(٨) انظر : التبيان ٤٨٨/١ ، والبحر ٩٩/٤ ، والدَّرِّ المصون ٥٧٩/٤ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٠) المغني ص ١٦٦ .

(١١) البحر المحيط ٩٩/٤ ، ٤٤٣/٧ .

(١٢) من قوله : « هذه الآية » إلى قوله : « فانظر ذلك » سقط في (ج) .

(١٣) انظر : الأزهية ص ٢١٤ ، ورصف المباني ص ٢٥٧ ، والجنى الداني ص ٥٤٢ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقُفُّوا ... ﴾ الآية [٢٧] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١) في « لو » لما أن تكلم على الامتناعية ^(٢) ، وفرغ منها ، وذكر ^(٣) التي بمعنى [« إن »] ^(٤) ، ونقل ما فيها من الخلاف ، وذكر آيات تشهد لذلك .
قال بعد هذا : وأما قوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقُفُّوا ... ﴾ الآية ، وقول كعب :

✽ أَرَىٰ وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفَيْلُ ^(٥)

فمن القسم الأول ، لا من هذا القسم ؛ لأنَّ المضارع في ذلك مُرَادٌّ به المضى ، ثم ذكر كلاماً أطال فيه .

ثم قال : والحاصل أنَّ الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً ، وليس المقصود فرضه الآن ، ولا فيما مضى فهي بمعنى « إن » ، ومتى كان ماضياً ، أو حالاً ، أو مستقبلاً ، لكن قصيداً فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية .

قلت : ما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - في الآية من أنَّ « لو » على بابها قد أشار إليه غيره مع حذف الجواب ^(٦) ، أي : (لرأيت أمراً ^(٧) عظيماً) ، أو غير ذلك ، ويكون سرُّ الحذف لتذهب النفس كلَّ مذهب ^(٨) ، وقيل في الآية : أنها بمعنى « إن » وأنَّ « إذ » بمعنى « إذا » ^(٩) وهو بعيد ، وما أشار إليه من الضابط حسن ، وقد استوفينا ما يتعلق بذلك في التعليق الذي جمعناه في [معنى] ^(١٠)

(١) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

(٢) المغني ص ٣٤٨ .

(٣) « ذكر » سقط في (ح) .

(٤) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

(٥) عجز بيت من البسيط ، و صدره :

لَقَدْ أَقُومُ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ ✽

انظر : ديوان كعب ص ٦٦ ، وشرح قصيدة البردة لابن الأنباري ص ١١٢ ، وشرح قصيدة كعب لابن هشام ص ٤١ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٧٠/٢ ، وشرح أبيات المغني ٥٠/٥ .

(٦) أي جواب « لو » في الآية السابقة .

(٧) كلمة « أمراً » سقط في (ح) .

(٨) المحرر الوجيز ٣٠/٦ ، والفريد ١٣٦/٢ ، والبحر ١٠٠/٤ ، والدرّ المصون ٥٨٣/٤ .

(٩) المحرر الوجيز ٣٠/٦ ، والبحر ١٠١/٤ ، والدرّ المصون ٥٨٤/٤ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

هذا الحرف ، انظر آخر الكتاب ^(١) .

قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَنَادُوا...﴾ الآية [٢٧] ^(٢) .

ذكرها في « الواو » لما أن قال إنها تأتي بمعنى لام التعليل ^(٣) .

قال : (والصواب أن « الواو » هنا للمعنى كما سيأتي) ^(٤) .

قلت : المحجج لدعاء أن « الواو » للتعليل في الآية ما فيها من الإشكال في قراءة النصب في ﴿وَنَكُونُ﴾ ^(٥) ، وقد أشار أبو حيان إلى ما في الآية وأطال ، وكلامه هنا حسن ، فطالعه ^(٦) ، وقول الشيخ : (كما سيأتي) أشار به إلى ما يذكره بعد من نصب الفعل بعد الواو ، وأنها في ذلك عاطفة على الأصح إلا أنه يجيء الإشكال الذي أشار إليه العربون ^(٧) ، ولولا الطول لجلبنا الكلام عليه ، والإشكال أورده أيضاً على قراءة الرفع في أحد التأويلات ^(٨) .

والمرضى من الأجوبة التي ذكروا هنا جواب الرّخشي ^(٩) ، ويكون ذلك مثل ما قيل في قوله

تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا...﴾ الآية ^(١٠) .

(١) تكرر ذكره لهذا الحرف ، وأفرده بتعليق أشار إليه في آية البقرة (١٠٣) ج ١/ ٣٧ ب ، وآية آل عمران (٣٠) ج ١/ ٤٣ أ ، والشعراء (١٠٢) ج ٢ ل ٤٥ ب ، والتكاثر (٥) ج ٢/ ١٠٤ ب ، وغير ذلك من الآيات . إلا أنه غير موجود بآخر الكتاب ، وقد عرفت به في مبحث مؤلفاته .

(٢) وبعدها : ﴿... وَلَا تَكْذِبْ بَيِّنَاتٍ رُكِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

(٣) المغني ص ٤٦٩ .

(٤) المغني ص ٤٧١ .

(٥) قرأ برفع (نكذب) ونصب (نكون) ابن عامر وابن بكر .

وقرأ برفعهما نافع وأبو عمرو وابن كثير والكسائي .

وبنصبهما ابن عامر وجمزة وحفص .

السبعة ص ٢٥٥ ، والكشف ١/ ٤٢٧ ، والبحر ١/ ١٠١ .

(٦) البحر ١/ ١٠١ ، ١٠٢ .

(٧) الكتاب ١/ ٢٩٧ ، والمقتصد ١/ ٦٦٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٨ ، وابن يعيش ٢/ ٤٨ ، والارتشاف ٣/ ١٤٨٣ ، والتصريح ٢/ ٥٢٨ .

(٨) البحر ٤/ ١٠٢ ، وانظر : الدرر المصون ٤/ ٥٨٥ .

(٩) الكشاف ٢/ ١٣ .

(١٠) العنكبوت ، آية (١٢) .

فإنَّ التَّكْذِيبَ ثُمَّ راجع إلى ما استلزمته الجملة من الخبر ، وقد وقع في الحديث نظيره في قوله :
« مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ » ^(١) . الحديث

إن ^(٢) قلنا إنَّ النسب التقيدي لا يعرض لها التَّكْذِيبُ .

والجواب الثالث الذي ذكر أبو حيان عن ابن الضَّائِع ^(٣) لا يصح ؛ لأنَّ اعتقاد التَّمَنِّي وظنُّه ليس
بمخبر ، وإنَّما هو راجع إلى الإدراك ، وهذا غلط قريب منه وقع في كلام القرافي في تقسيمه ^(٤) .
وجوابه الخامس أيضًا لا يخفى ما فيه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُوَ عَنْهُمْ ﴾ الآية [٢٨] .

ذكرها [الشيخ] ^(٥) في حرف اللام مثلاً للام الجواب ^(٦) .

وذكرها في « لو » لما أنَّ أشار إلى ما فيها من العبارات ، وتكلَّم على العبارة الثالثة وقسَّمَهَا إلى
أقسام ، فقال : القسم الثاني ^(٧) : أنَّ يكون الجواب مَقَرَّرًا على كلِّ حال من غير أنَّ يتعرَّض ^(٨)
لِلأُولَوِيَّةِ ، نحو : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا ﴾ فهذا ، وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على
التقديرين ، والمقصود في هذا الاسم تحقيق ثبوت الثاني ، وأمَّا الامتناع في الأوَّل فإنه وإن كان حاصلًا
لكنه ليس المقصود .

قلتُ : هذا المعنى الذي أشار إليه الشيخ كثيرًا ما يذكره المتأخرون كابن الحاجب وغيره ^(٩) ، وقد

(١) البخاري ، كتاب التوحيد ، ح ٧٤٣٩ ، ج ٤٢١/١٣ ، ومسلم ، كتاب الإيمان ، ح ١٨٣ .

(٢) في (ح) « بَأَن » .

(٣) جاء في الارتشاف ١٤٨٥/٣ ، أنَّ ابن الضائع أخذ برأي الجمهور في ناصب المفعول معه ، ولم ينسب أبو حيان له الجواب
المشار إليه ، فيما اطلعت عليه من كتبه .

وانظر : الارتشاف ١٤٨٥/٣ ، والبحر ١٠٢/٤ ، وتقريب المقرب ص ٦٥ .

ولم أجد في شرح الجمل لابن الضائع شيئًا من هذا .

(٤) الفروق ٤٩/١ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) المغني ص ٢٨٠ .

(٧) المغني ص ٣٤٢ .

(٨) في (ح) « من غير تعرض » .

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٢/٢ ، ورفض المباني ص ٣٦٠ ، والجنى الداني ص ٢٧٢ ، ٣٨٤ .

تأولوا به الحديث ، أو الأثر في « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ » ^(١) .

وقد / أشار إلى ذلك الشيخ ^(٢) والتفتازاني ^(٣) تابعين لابن الحاجب في ذلك .

ولا تجدد هذا المعنى في كلام المتقدمين ، وأكثر ما تجدد هذا للمتأخرين يذكرونه هروباً من النقض على عبارة الجمهور : (أَنَّ « لو » حرف امتناع لامتناع) ^(٤) .

فتجددهم يذكرون هذا المعنى ؛ ليتخلصوا من النقض .

فإن قُلْتُ : الآية يمكن فيها أَنْ تكون « لو » على بابها ، فلا حاجة إلى ما أشار إليه الشيخ هنا .

قُلْتُ : لا شك أَنَّ المعنى صحيح كما أشرت إليه ، إلاَّ أَنَّ سياق الكلام إِنَّمَا هو بيان تكذيب الكفار ، والإخبار عن حالهم ، عن صميم معتقدهم في جميع الأحوال ، وَأَنَّ حالهم هو ذلك .

فهذا المعنى هو أبلغ ، وليس المراد ربط شيء لشيء ، أو نفي شيء لأجل نفي آخر ؛ فلأجل ذلك ذكر الشيخ هذا . وقد أشرت إلى هذه الآية في التعليق الذي لنا في هذا الحرف .

قوله تعالى : ﴿ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ ﴾ ^(٥) ... ﴾ [٣٢] .

ذكرها الشيخ في حذف الموصوف ، أي : (ولدار الساعة خير) ^(٦) .

(١) هذا أثر ، وقبله : « نِعَمَ الْعَبْدُ صَهِيبٌ ، لَوْ ... » .

وكرر الاستشهاد به في كتب النحو ، ونسبه للنبي ﷺ ابن الحاجب في الإيضاح ٢/٢٤٢ ، والمالقي في رصف المباني ص ٣٥٩ .
والراجح أَنَّهُ لعمر بن الخطّاب رحمه الله . انظر : النهاية في غريب الحديث ٢/٨٨ ، وفيه : « نعم المرء ... » . وانظر شرح التسهيل ٤/٩٤ ، وشرح الرضي ٤/٤٥٢ ، والجنى الداني ص ٢٧٣ ، والتصريح ٤/٤١١ ، وحاشية الصبّان ٤/٣٦ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨ .

(٣) المطول ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٤) الصاحي ص ٢٥٢ ، حروف المعاني ص ٣ ، وابن يعيش ٨/١٥٦ ، و رصف المباني ص ٣٥٨ .

وقد انتقد ابن مالك هذه العبارة في شرح الكافية ٣/١٦٣١ ، وتابعه المرادي في الجنى الداني ص ٢٧٣ ، وعبارة سيويه : « لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لَوْ قَوَّعَ غَيْرُهُ » . الكتاب ٤/٢٢٤ .

(٥) قرأ الجمهور : ﴿ وَلِلدَّارِ ﴾ بلامين ، و ﴿ الْآخِرَةِ ﴾ رفعا على أَنَّها صفة للدار ، وقرأ ابن عامر (و لدار الآخرة) بلام واحدة ، وجرَّ الآخرة بالإضافة .

انظر : السبعة ص ٢٥٦ ، والحجة ٣/٢٩٧ ، والكشف ص ٢٢٩ ، والبحر ٤/١٠٩ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) في (ج) أي : الساعة الآخرة ، والذي في المغني ص ٨١٧ آية يوسف رقم (١٠٩) ﴿ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ ﴾ .

قاله المبرّد^(١) ، [و]^(٢) قال ابن الشجري : (الحياة الآخرة)^(٣) بدليل : ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴾^(٤) .

قلتُ : الخوج إلى هذا عند أهل البصرة أنهم يقولون : إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز^(٥) ، والكوفي يُجَوِّزُ ذلك مع اختلاف اللفظ ، مثل : ﴿ حَبْلُ الْوَرِيدِ ﴾^(٦) وما أشبهه ، وقد تقدّم ما فيه^(٧) ، وأنّ ذلك إنما هو من إضافة الأعم إلى الأخصّ ، وهو غيره ، وكذا يُقال فيما أشبهه من : ماهية زيد .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ... ﴾ [٣٤] .

ذكرها في زيادة « من »^(٨) لما أنّ نقل الخلاف في الشروط^(٩) ، ونقل عن الأخفش أنّه لا يشترط شيئاً^(١٠) ، قال : واستدلّ بآيات ، منها هذه ، ثمّ قال بعد ذلك : وقال المخالفون : التقدير في الآية : (ولقد جاءك هو) ، أي : (جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين) ، أو (لقد جاء نبأ من نبأ المرسلين) ، ثمّ حذف الموصوف . قال : وهذا ضعيف في العريضة ؛ لأنّ الصّفة غير مفردة ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه^(١١) .

قلتُ : الإنصاف أنّ للأخفش في الآية تمسكاً^(١٢) ، وكلّ ما ذكروا من الاحتمال بعيد .

- (١) لم أجدّه في (المقتضب والكامل) ، وانظره في أمالي ابن الشجري ٦٨/٢ .
- (٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
- (٣) الأمالي ٦٨/٢ .
- (٤) آل عمران ، آية (١٨٥) ، والحديد آية (٢٠) .
- (٥) أمالي ابن الشجري ٦٨/٢ ، والإنصاف ٤٣٦/٢ ، والارتشاف ١٨٠٦/٤ ، والتّصريح ١٣٢/٣ .
- (٦) سورة ق ، آية (١٦) ، وانظر الحديث عنها في معاني القرآن للفراء ٣٣٠/١ ، والإنصاف ٤٣٦/٢ ، والتّصريح ١٣٢/٣ ، والجمع ٢٧٦/٤ .
- (٧) الجمع الغريب ١/٨٧ .
- (٨) المغني ص ٤٢٨ . وانظر ص من البحث .
- (٩) أحدها : تقدّم نفي أو نهي أو استفهام ، والثّاني : تنكير مجرورها ، والثّالث : كونه فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ . عن المغني ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .
- (١٠) معاني القرآن ٢٩٨/١ ، والبيان ٣٢٠/١ ، والدّر المصون ٦٠٦/٤ .
- (١١) ابن يعيش ٦٠/٣ ، والرضي ٢٦٨/٤ ، والتّصريح ٤٩٨/٣ ، والجمع ٢١٥/٤ .
- (١٢) قال الأخفش في تعليقه على الآية : (كما تقول : « قد أصابنا من مطر » ، و « قد كان من حديث ») . معاني القرآن ٢٩٨/١ .

وقول الشيخ: (التقدير) [إلى آخره] .

قلتُ: كلام الشيخ فيما يظهر أشار به إلى تأويلين وقعا في كلام أبي حيان ^(١) ؛

الأول: أنَّ الفاعل الخير، والجار والمجرور حال .

الثاني: أنَّ الفاعل «نبا»، و «من نبا» في موضع الصفة، لكن النسخة التي رأيتُ ؛ بإسقاط «أو»

من قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَاِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ، والصواب إثبات «أو» في ذلك، وكذا هو في بعض النسخ.

وقول الشيخ: (وهذا ضعيف ...) .

قلتُ: وجدت في النسخ التي رأيتُ ، بأنَّ الصفة غير مفردة، وهذا صحيح ؛ لتخلف بعض شروط

حذف الموصوف على ما أشار إليه المرادي من الشرط الثاني في كلامه ^(٢) ، والذي علل به أبو البقاء ظاهر، فقال: لا يجوز ؛ لأنه يؤدي إلى حذف الفاعل ^(٣) .

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ...﴾ الآية [٣٥] ^(٤) .

ذكرها مثلاً لحذف جملة جواب الشرط ^(٥) .

قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمْثَلُكُمْ...﴾ [٣٨] ^(٦) .

ذكرها في الباب الرابع ^(٧) في الأمور التي يكسبها الاسم بالإضافة دليلاً على أنَّ «مثل» تجمع، وقد خالف المبهمات، فلا يُبنى إذا أضيف .

قوله تعالى: ﴿... مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ...﴾ [٣٨] .

ذكرها في (من) الزائدة لما أنَّ تكلم على محل زيادتها، فذكر أموراً، ثم قال ^(٨) : وتزاد في

(١) البحر ١١٣/٤ .

(٢) توضيح المقاصد ١٥٥/٣ .

(٣) التبيان ٤٩٢/١ .

(٤) وبعدها: ﴿هَاقَا فِي الْأَرْضِ أَوْسُلْنَا فِي السَّمَاءِ...﴾ .

(٥) المغني ص ٨٤٩ .

(٦) قبلها: ﴿وَمَا مِنْ ذَاتٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا...﴾ .

(٧) المغني ص ٦٧١ .

(٨) المغني ص ٤٢٦ .

المفعول به ، وتفرّدت ^(١) بالمفعول به من سائر المفاعيل ، فإنّها لا تُزاد فيها ، ثمّ نقل عن أبي البقاء في قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ^(٢) ... الآية . أنّه قال : « من » زائدة ، والشيء في موضع المصدر ، أي : تفريطاً ، مثلّ قوله : ﴿ لَا يَصْرُوكُمْ كِيدُهُمْ شَيْئاً ﴾ ^(٣) أي : « ضراً » . قال : ولا يكون مفعولاً به ؛ لأنّ فرط لا يتعدّى ، وإنّما يتعدّى بـ « في » ، وقد عُذّي بها إلى الكتاب .

قال : وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظنّ أنّ الكتاب محتوٍ على ذكر كلّ شيء صريحاً ^(٤) .

قال الشيخ : (قلتُ : وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولاً به ؛ لأنّ / المراد بالكتاب اللوح المحفوظ ، كما في قوله : ﴿ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ ^(٥) وهو رأي الزّخشي ^(٦) ، والسياق يقتضيه .

قال الفقير إلى ربّه : قول الشيخ : (من سائر المفاعيل ...) [إلى آخره] .

وقع في كلام أبي حيّان في غير هذا الموضع أنّها قد تُزاد في الظرف المتوسّع فيه ، لكن قيل الاتّسع فيه يُصيّره كأنّه مفعول به ^(٧) .

فإن قلتُ : أشار الشيخ - رحمه الله - في هذا الموضع إلى الفرق بين المفعول به ، وغيره من جهة أنّ المفعول فيه ، وما أشبهه صار كأنّه مجرور بـ « في » أو مجرور بـ « مع » ، أو مجرور « باللام » ، وكلّهُ إذا كان كذلك ، فلا تدخل عليه « من » فكَذلك هذه المفاعيل .

قلتُ : بحث معه الدّماميني في ذلك ، وبحثه في ذلك ضعيف ، فانظره ^(٨) .

والظاهر أنّ هذه دعوى عامّة ، ودليل خاص ؛ لأنّ هذا الفرق لا يعم جميع ما تُزاد فيه « من » ^(٩)

(١) في (ج) « واحتزت » .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) آل عمران ، آية (١٢٠) .

(٤) التبيان ٤٩٣/١ .

(٥) الأنعام ، آية (٥٩) .

(٦) الكشف ١٧/٢ .

(٧) البحر ٣٠٦/٦ .

(٨) تحفة الغريب لـ ١٢٣ .

(٩) « من » سقط في (ج) .

فإنَّ المصدر لا تَزَاد فيه مع خَلَوْه من جميع ما ذكروا ^(١) ، وقد استشعر الشَّيْخ - رحمه الله - ذلك ، وكأَنَّهُ مال إلى الجواز ، فانظره ^(٢) .

وما ذكره عن أبي البقاء في الآية خلاف ما مشى عليه غيره فيها .

فإنَّهم قالوا : إنَّ الفعل تَضَمَّن معنى « ما أغفلنا » « فَشَيْءٌ » مفعول به ، و « من » زائدة محافظة على القاعدة ^(٣) .

قُلْتُ : وما مال إليه الشَّيْخ هو أظهر وأخفّ ، فإنَّ التَّضَمَّن والزيادة على خلاف الأصل ، والزيادة في المصدر لم يَقم دليلٌ على منعها ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : لا يُقَدِّم على ذلك إِلَّا بشاهد من لسان العرب ، ولم يذكره ، والآية محتملة ، فلا يصحّ بها الدليل ، ففي ذلك نظر .

وردَّ أبو حيَّان ما أشار إليه أبو البقاء من سقوط الاستدلال بأنَّ النَّفي قد تسلَّط على المصدر ، فيعمّ جميع متعلقاته ، فيكون الكتاب محتويًا على ذكر كل ^(٤) شيء [قُلْتُ :] ^(٥) وفيه نظر .

وانظر المسألة في الأصول عند قولهم : (لا أكلت) عام ^(٦) في مفعولاته خلاف للحنفي ^(٧) ، وتأمل كلام القرافي في ذلك ^(٨) ، وكلام ابن الحاجب ^(٩) وما فيه من الإشكال ، وكلام الشَّيْخ ابن مرزوق ^(١٠)

(١) شرح التَّسْهِيل ١٣٨/٣ ، وابن يعيش ١٣/٨ ، والجنى الداني ص ٣١٩ ، والارتشاف ١٧٢٣/٣ ، والمساعد ١٢٥٠/٢ ، والتَّصْرِيح ٢٥/٣ .

(٢) المغني ص ٤٢٦ .

(٣) بسط هذه الآراء في البحر ١٢٠/٤ ، والذَّر المصون ٦١٢/٤ .

(٤) « كلَّ » سقط في (ج) .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) في (ج) « عامًا » بالنَّصب ، والمراد أنَّ الفعل في سياق النَّفي يعمُّ . انظر : العقد المنظوم ٥١٥/١ .

(٧) أي المذهب الحنفي .

(٨) العقد المنظوم في الخصوص والعموم ٥١٦/١ .

(٩) منتهى الأصول والأمل ص ١١١ ، وانظر : شرح العضد ص ١٩٦ .

(١٠) هو : محمَّد بن أحمد بن محمَّد بن أحمد بن بكر بن مرزوق الحفيد الحسني التلمساني ، عالم بالفقه والأصول ، والحديث ، واللغة والأدب . ولد ليلة الاثنين رابع عشر ربيع الأوَّل عام ستَّة وثلاثين وسبعمائة ، وتوفي يوم الخميس عصر رابع عشر شعبان عام اثنين وأربعين ومائتة . له عدد من التَّأليف وصفت بالحسُن والجودة ، منها : (ثلاثة شروح على البردة ، وأرجوزة على ألفية ابن مالك ، واغتنام الفرصة في محادثة عالم قصصة) وهو أجوبة على مسائل في الفقه والتفسير . ونور اليقين في شرح أولياء الله المتقين . وغيرها .

ترجمته في : الضوء اللامع ٥٠/٧ ، ونيل الابتهاج ص ٤٩٩ ، والأعلام ٣٣١/٥ .

في « انتهاز ^(١) الفرصة » فإنه أطال في ذلك ، ولا تشبه المسألة الآية من كل الوجوه ، إلا لو كان « فرط » يتعدى فتأمل .

والبحث في الآية إنما هو على أنه غير متعد ، وما ردَّ به الشيخ هنا عليه ظاهره أنه سلم عدم العموم إلا أنه زعم أن هذا قدر مشترك بين المفعول والمصدر .

قلت : وما أشار إليه بعيد ؛ لأنه إن سلم جواز المفعولية فالظاهر العموم ؛ لأنَّ التقدير : (ما أغفلنا شيئاً عن اللوح المحفوظ) ، وهذا لا شك في عمومه على الصحيح ، وإن جعلنا « شيئاً » منصوباً على المصدرية ؛ لأنه صفة لمصدر ، قلنا ^(٢) بعموم الفعل في سياق النفي مطلقاً سواء كان متعدياً أو قاصراً .

فالظاهر موافقة ذلك معنى العموم إلا أنَّ العموم في الأول باعتبار المفاعيل ، والعموم في القاصر باعتبار الأحوال على ما قررنا في ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ ... ﴾ ^(٣) الآية .

وبهذا أجاب الشيخ العالم سيدي ^(٤) ابن مرزوق عن الذي أورد عليه بعض المشاركة على كلام ابن الحاجب في كونه ذكر المسألة ^(٥) لا يستوي مع المسألة التي بعدها وهي أعم منها ، فانظر ذلك ، فكيف يقول الشيخ بمساواة أحد الإعرابين ^(٦) للآخر في عدم العموم ، ولولا الطول لجلبنا كلام العلماء في المسألة من أصول الفقه ، وما وقع فيها من التناقض لبعض الأئمة ، فإنها لها مسألتنا ، فانظر ذلك ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ أَعِزَّ اللَّهُ تَدْعُونَ ... ﴾ [٤٠] .

ذكرها مثلاً لهزمة التوبيخ ، انظره ^(٨) .

(١) انتهاز (في النسختين ، والذي في كتب التراجم) اغتنام .

(٢) في (ج) « قلنا » .

(٣) الحشر ، آية (٢٠) . وانظر : الجمع الغريب ج ٢ ل ٨٥/أ ، إلا أنه لم يتناول هذه الآية .

(٤) كلمة « سيدي » سقط في (ج) .

(٥) في (ج) « مسألة » بحذف « أل » .

(٦) في (ج) « إعرابين » بحذف « أل » .

(٧) انظر : منتهى الأصول ص ١٠٢ ، والحصول ٣٤٣/٢ ، ونفائس الحصول ٤٢٣/٢ ، ٤٧٥ ، ورفع الحاجب ١٦٤/٣ .

(٨) المغني ص ٢٥ .

قُلْتُ: قول الشيخ إنها للتويخ^(١) في الآية هو أولى مما ذكر أبو حيان ، فإنه قال إنها للتخصيص^(٢) [فإنَّ التَّحْضِيزَ لا يكون إلاَّ على طلب أمر في / المستقبل بخلاف التويخ]^(٣) والتنديم ، فإنَّهُمَا إِنَّمَا يقعان على أمر فات فعله .

فإن تَعَسَّفَ متعسَّفٌ بتأويل الآية في المستقبل فبعيدٌ جدًّا ، وأيضًا بخلاف الأصل ؛ فإنَّ الأصل في الفعل الماضي أن لا يُتَأَوَّلَ بالمضارع ، ولا يُقَالُ : هو أولى من إثبات قسيم « للولا » ؛ لأنَّه يلزم الاشتراك^(٤) .

وفي التأويل المذكور يلزم المجاز ؛ لأنَّا نقول : ثبوت ما ذكرنا « للولا »^(٥) متقرَّر من غير الآية ، والله أعلم .

وما ذكره الهروي^(٦) إبداء قسم بما فيه احتمال ، وهو لا يصحَّ ، ثمَّ بعد تسليم ما ذكر في الآية ، فمن أين جاء قوله : (ولكن جيء) [إلى آخره] .

وهذا المعنى لا يختصَّ بـ « لولا » إنَّ كانت للنفي فتأمله ، ووقع للفخر مثله ، ولو استدلَّ بورود « لكن » بعدها لكان أولى ، وأظهر ؛ لأنَّهم ذكروا أنَّ العطف بـ « لكن » في المفرد لا يقع إلاَّ بعد نفي أو نهي^(٧) ، وإذا وقعت جملة بعده فيصحَّ أن تكون بعد إيجاب ، ولا تكون^(٨) بعد استفهام تويخي أو غيره ، ولم يذكروا التخصيص « بلولا » ، والله أعلم^(٩) .

(١) قال بهذا التفسير كثير من العلماء . معاني القرآن للفراء ٤٧٩/١ ، وإعراب القرآن للتحاس ٢٦٨/٢ ، والجنى الداني ص ٦٠٦ .

(٢) الذي في البحر ١٢٨/٤ : أنَّها للإنكار .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٤) ورد التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي كثيرًا .

وانظر : التبيان ٤٧٦/١ ، والبحر ٥٨/٤ ، والبرهان في علوم القرآن ٤٢٦/٣ ، والدرر المصون ٥١١/٤ .

(٥) في (ج) « ثبوت لولا لما ذكرنا متقرَّر ... » .

(٦) الأزهية ص ١٦٩ .

(٧) هذا هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون العطف بها في الإيجاب . الإنصاف ٤٨٤/٢ ، ورفض المباني ص ٣٤٥ ، والجنى الداني ص ٥٩٠ .

وانظر : معاني القرآن للأخفش ١١٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٧٩/١ ، والطبري ١٩١/٥ ، والتفسير الكبير ٥٣٤/٤ .

(٨) من قوله « لا يقع » إلى قوله : « لا تكون » سقط في (ج) .

(٩) « والله أعلم » سقط في (ج) .

..... ، ، ، * وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعُولٍ^(٥)

ويحتمل أنه قصد الآية هنا ^(٦) ، ويكون التنظير إنما وقع في النفي فقط ، ويكون أدخل حرف العطف على الجملة المحكية في القرآن ، وتقدم في آخر البقرة نظيره ، فراجعه ، ويؤيد هذا المعنى ذكر ما يوافقه في غير هذا الموضع ، فإنه ذكر البيت وصرح بأن « هل » للنفي ^(٧) ، وذكر آيات تدلّ على ذلك بغير عطف .

- 401 -

فَإِنْ قُلْتُ : ظاهر كلام الشيخ أَنَّ « هَلْ » للنفي بأنها اختصت عن الهمزة بذلك ، ومن ^(١) المعلوم أَنَّ الهمزة تكون للإنكار .

قُلْتُ : أجاب هو عن ذلك في غير هذا الموضع في فصل الهاء بجوابين ، انظره ^(٢) .

وتأمل ما وقع هنا للمُعَرَّب ^(٣) وقدمه أيضاً في ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ ^(٤) الأولى ، في أَنَّ ﴿ هَلْ يَهْلِك ... ﴾ الآية في موضع المفعول الثاني .

وفيه نظر لا يخفاك ؛ لأنه ليس المراد بها هُنَا الْعِلْمِيَّة ^(٥) ، بل صدر في كلامه عن أبي البقاء ما يقتضي أَنَّ المفعول الأول فاعل معنى ، وإذا كان كذلك فلا يصحَّ أَنْ يقع المفعول الثاني جملة ^(٦) ، وإن جعلها [قَلْبِيَّةٌ صَحَّ] ^(٧) التعليق ، وقد صرح بالمنع عن سيبويه ، بل قد فسرها ^(٨) بأنها بمعنى (أَخْبِرْنِي) ^(٩) ، وتأمل ما أشار إليه من التنازع ^(١٠) مع أَنَّ حرف الشرط يتعداه العامل ^(١١) .

[قُلْتُ : ما أشار إليه - رحمه الله - من الدليل حسن إلا أَنَّهُ يلزم عليه حذف العايد المنصوب بالحرف والنائب في قوله : ﴿ أَتَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ ﴾ ^(١٢) الآية . وعلى ذلك مرّ ابن هاني ^(١٣) في

(١) في (ج) « من » بدون واو .

(٢) المغني ص ٥٨ .

(٣) الدرّ المصون ٤/٦٣٧ .

(٤) الأنعام ، آية (٤٠) . وانظر : الدرّ المصون ٤/٦١٥ .

(٥) في (ج) « العلم » .

(٦) الدرّ المصون ٤/٦٢٠ ، وانظر : التبيان ١/٤٩٤ .

(٧) في الأصل : « قَلْبِيَّةٌ فَهَلْ صَحَّ » .

(٨) في (ج) « بل قوله بأنها ... » .

(٩) قال سيبويه : (وتقول : رأيتك زيداً أبو من هو .. لا يحسن فيه إلا النصب في زيد ... لأن فيه معنى أخبرني) الكتاب ٢٣٩/١ .

(١٠) قال بهذا أبو حيّان في البحر ٤/١٢٧ .

(١١) في (ج) « العلم » .

(١٢) تكرّرت هذه الآية في النحل آية (٢٧) ، والقصاص آية (٦٢ ، ٧٤) ، والاستشهاد بآية القصص (٦٢) .

(١٣) ابن هاني هو : محمد بن علي بن هاني اللّخمي السّبيّ ، أبو عبد الله ، كان إماماً في العربية ميرزاً مقدّماً ، حافظاً للأقوال ، مستحضراً للحجج ، لا يشقّ في ذلك غبارُه ... قرأ على أبي إسحاق الغافقي ، وأبي بكر ابن عبيدة النحوي . توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة . من آثاره : الغرّة الطّالعة ، وشرح التّسهيل ، ولحن العامّة ، وغيرها .

ترجمته في الدرر الكامنة ٤/٥٨ ، والبغية ١/١٩٢ .

الآية ، وقد ذكرناه في محله ^(١) ، وبيان الدليل عند الشيخ أَنَّ القرآن يفسر بعضه بعضًا ، وقد صرح بذلك في نظيرها ^(٢) ، وأيضًا الغالب على زعمه أَنَّ مفعولها « أَنَّ » مع ما دخلت عليه ، والله أعلم [^(٣)] .

قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ ^(٤) ... ﴿ الآية [٤٣] .

ذكرها في « لَوْلَا » لما أَنَّ ذكر أَنَّها قد تردُّ للتوبيخ والتنديم ، وَأَنَّها قد تُفصل من الفعل بـ « إِذَا » مثل الآية ^(٥) .

وذكرها بعدُ لما أَنَّ نقل عن الهروي أَنَّها تأتي للنفي ^(٦) ، قال : في الآية معناه نفي التضرع ، ولكن جيء ^(٧) بـ « لَوْلَا » ليفاد أَنَّهُ لم يكن لهم عُذْرٌ إِلَّا عنادهم وقساوة ^(٨) قلوبهم ، وإعجابهم بأعمالهم الَّتِي زَيَّنَّهَا الشَّيْطَانُ لَهُمْ ^(٩) .

قُلْتُ : والتوبيخ فيها مقدر جار على قاعدته .

وقوله : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ ... ﴿ [٤١] ^(١٠) .

جرى الضمير على المضاف إليه ، وقد تقدَّم التقسيم في ذلك ^(١١) ، والظاهر أَنَّ القصر قصرُ أفراد في قوله : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ وتأمل ما وقع هنا للمُعْرِبِ في ردِّه على الزَّخْشَرِيِّ ^(١٢) في كون هذه الجملة جوابًا للشَّرْطِ ، فَإِنَّ ظاهره أَنَّ الشَّرْطَ إِذَا كان ماضيًا ، فلا بُدَّ من حذف الجواب ^(١٣) ، وليس

(١) الجمع الغريب ١٠٦/١ ب ، ٥٠/٢ ب .

(٢) الدرّ المصون ٦٣٦/٤ ، ٦٣٧ ، والجمع الغريب ١٠٦/١ ب ، ٥٠/٢ ب .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) المغني ص ٣٦٢ .

(٦) الأزهية ص ١٦٩ .

(٧) في (ج) « جاء » .

(٨) في (ج) « قسوة » بالواو .

(٩) المغني ص ٣٦٣ .

(١٠) يبدو أَنَّهُ ذكرها استطرادًا للتظهير والربط ، وبعدها : ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُتْرَكُونَ ﴾ .

(١١) الجمع الغريب ح ص ١٤ .

(١٢) الكشف ١٨/٢ .

(١٣) هذا الردُّ على الزَّخْشَرِيِّ لأبي حيان في البحر ١٢٧/٤ ، وانظر : الدرّ المصون ٦٢٥/٤ .

بصحيح ، وتأمل كلامه أيضاً قبل على ﴿ أَرَأَيْتُمْ ﴾ ^(١) فَإِنَّ ما اختاره من التنازع / فيه نظر يأتي ^(٢) ، وانظر بعد ﴿ هَلْ يَهْلِك ﴾ ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ ... ﴾ الآية [٥٩] .

ذكرها الشيخ في فصل « مِنْ » في زيادتها في الفاعل ^(٤) ، وهو جلي لا يحتاج إلى بيان .
وذكرها في الباء الزائدة في الفاعل استطراداً ، ودليلاً على جواز تأنيث الفعل إذا أُسند إلى مؤنث مجازي ولو مع الفصل ^(٥) .

قُلْتُ : تقدّم لنا في البقرة ما يتعلّق بزيادة « مِنْ » ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ ... ﴾ الآية [٦٨] .

ذكرها في تعدية الفعل القاصر بالتضعيف ، وذكر قوله : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ ... ﴾ ^(٧) راداً بها على الزمخشري ، قال : لأنها أشير بها إلى هذه الآية ، وهي واحدة ^(٨) .
قُلْتُ : انظر : أوّل (آل عمران) ^(٩) في كلام الزمخشري ^(١٠) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَمْرًا لِنُسَلِّمَ ... ﴾ [٧١] .

ذكرها في اللام الزائدة في أوّل أنواعها لما أن قال : واختلّف في اللام من ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ

(١) من الآية رقم (٤٧) من الأنعام ، وتقدّم الحديث عنها ص ٤٠١ .

(٢) ذكره في حديثه عن الآية رقم (٤٧) من السورة نفسها ص ٤٠١ .

(٣) من الآية رقم (٤٧) من الأنعام ، وتقدّم الحديث عنها ص ٤٠١ .

(٤) المغني ص ٤٢٥ .

(٥) المغني ص ١٤٤ .

(٦) الجمع الغريب ١/٣٩/١ عند حديثه عن الآية (١٠٦) .

(٧) النساء ، آية (١٤٠) . وبعدها : ﴿ ... فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَهْزِئُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾ .

(٨) المغني ص ٦٨٠ .

(٩) آية (٤ ، ٣) .

(١٠) الكشاف ١/٤١١ .

لَيَبِينَ لَكُمْ ... ﴿١﴾ ، و ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ﴾ إلى آخر ما ذكر ^(١) ، انظر : النساء .

قوله تعالى : ﴿ثُرَى ...﴾ [٧٥] ^(٢) .

ذكرها في اللام الجازمة ^(٤) ، لما أن تكلم على قوله : ﴿وَلَيَحْكُمَنَّ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ ^(٥) . وقد قدمناها في قراءة من كسر اللام ^(٦) ، فهي متعلقة بفعل مؤخر مثل الآية ، أي : أريد ليكون ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿هَذَا رَبِّي ...﴾ [٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨] .

ذكرها الشيخ في حذف همزة الاستفهام دليلاً للأخفش ^(٨) ، قال : (والمحققون على أن الجملة خبر ، وأن مثل ذلك يقوله من يُنصفُ خصمَهُ مع علمه بأنه مُبطلٌ ، فيحكي كلامه ثم يكرُّ عليه بالإبطال بالحجة) ^(٩) .

قلتُ : وهو حسنٌ .

قوله تعالى : ﴿أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ ...﴾ الآية [٨٠] .

ذكرها في الحذف إذا دار بين كون المحذوف أولاً ، أو ثانياً ، فكونه ثانياً أولى ، وجعل الآية من ذلك ، قال : (وهو قول أبي العباس ^(١٠) ، وأبي سعيد ^(١١) ، وأبي علي ^(١٢) ، وأبي الفتح ^(١٣) ،

(١) النساء ، آية (٢٦) .

(٢) المغني ص ٢٨٥ .

(٣) وبعدها : ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ .

(٤) انظر : الكتاب ٥١٩/٣ ، والمغني ص ٢٩٦ .

(٥) المائدة ، آية (٤٧) . وكلمة ﴿الْإِنْجِيلِ﴾ سقط في (٢) .

(٦) قرأ حمزة : ﴿وَلَيَحْكُمَنَّ﴾ بكسر اللام وفتح الميم ، وقرأ الباقر : ﴿وَلَيَحْكُمَنَّ﴾ بإسكان اللام ، وحزم الميم . السبعة ص ٢٤٤ ، والكشف ٤١٠/١ ، والبحر ٥٠٠/٣ .

(٧) الجمع الغريب ٩٥/١ ب . وانظر : ص ٣٣٩ من البحث .

(٨) على حذف همزة الاستفهام في الاختيار إذا أومن اللبس ، وانظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٤٦١/٢ ، والبحر ١٦٧/٤ .

(٩) المغني ص ٢٠ .

(١٠) المقتضب ٢٠/٣ ، والانتصار ص ٢٣٤ .

(١١) معاني القرآن ٢٥٤/١ .

(١٢) الحجة ٣٣٣/٣ .

(١٣) اللمع ص ٢٥٩ ، وانظر : شرح اللمع لابن برهان ٣٨٢/٢ .

وأكثر المتأخرين ، وقال سيبويه - واختاره ابن مالك ^(١) - : (إِنَّ المحذوفة الأولى) ^(٢) .

قلتُ : الآية فيها قراءتان سبعيتان (التخفيف والتشديد) ^(٣) ، فمن راعى التطرف قال : المحذوف نون الوقاية ، ومن راعى أنَّ نون الوقاية اجتلبت لمعنى يقول : المحذوف الأولى ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ نون الرفع أتت بها أيضاً لمعنى مع تحصنها بالتوسط ، واستدلال من استدلل بقول الشاعر :

تَرَاهُ كَالثَغَامِ (٤) *

فإنَّ المحذوفة ^(٥) الثانية باتفاق لا يصح ؛ لأنَّ الاتفاق منقوض ، بل المنقول عن سيبويه أنَّ المحذوف الأولى في البيت ^(٦) ، ولهذا شنع عليه بأنَّه يلزم حذف الفاعل ، والفاعل لا يجوز حذفه اتفاقاً من أهل البصرة . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ ... ﴾ الآية [٨١] .

ذكرها في الثاني عشر من الجهة السادسة لما أنَّ تكلم على المعملات التي يجب تأخيرها ، فعددت أموراً ثم قال : والمفعول ^(٧) الذي هو « أَنْ » وصلتها نحو : (عرفتُ أنك فاضلٌ) كرهوا

(١) شرح السهيل ٥٢/١ ، ١٤٠ .

(٢) المغني ص ٨٠٨ .

(٣) قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ﴿ أَتَحَابُّونِي ﴾ بتشديد النون .

وقرأ نافع ، وابن عامر بتخفيفها . السبعة ص ٢٦١ ، والحجة ٣/٣٣٣ ، والكشف ١/٤٣٦ ، والبحر ٤/١٦٩ .

(٤) قطعة من بيت من الوافر ، ونجاشي :

تَرَاهُ كَالثَغَامِ يُقَلُّ مِسْكًا ۝ يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فُلِّيَتِي

وهو من قصيدة لـ « عمرو بن معدي كرب » مثبتة فيما جمع من شعره ص ١٨٠ .

ونُسب له في الكتاب ٣/٥٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٩٠ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠٣ ، والخزانة ٥/٣٧٣ ، وشرح أبيات المغني ٧/٢٩٧ .

وبلا نسبة في المنصف ٢/٣٣٧ ، وابن يعيش ٣/٩١ ، والمجمع ١/٢٢٦ .

والثغام : نبت يبيض إذا يبس .

يُقَلُّ : العَلُّ ؛ السقيا الثانية ، والمراد يطيب الشعر بالمسك مرة بعد مرة .

والفاليات : اللاتي يفتشن الشعر لإخراج ما علق به من قمل ونحوه .

(٥) في (ج) « المحذوف » .

(٦) الكتاب ٣/٥١٩ .

(٧) لقوله : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ ﴾ .

الابتداء بـ « أَنْ » لئلا تلبس ^(١) « بَأَنَّ » التي بمعنى « لعل » ، وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخير في مثل : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ... ﴾ ^(٢) الآية ؛ فإن يجب تأخير المفعول الذي أصله التأخير أولى ، مثل الآية ^(٣) ، انظره .

قلتُ : هذا من العلل النحوية الضعيفة ، ثم إنَّ القياس الذي أشار إليه لا يصح ؛ لأنه لا يلزم من الحفظ على مراعاة اللبس في العمدة أن يُحافظ على ذلك في الفضلة ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ... ﴾ الآية [٨١] .

ذكرها في الهزمة لما أن تكلم على أنها إذا دخلت على العاطف قدّمت ، بخلاف غيرها من الاستفهام ، كالأية ^(٤) ، وتقدّم كثير منه في البقرة ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ كَلَّا هَدَيْنَا [وَنُوحًا] ... ﴾ الآية [٨٤] .

ذكرها [الشيخ] ^(٦) في « كُلٌّ » لما أن تكلم على أنها إذا كانت مؤكّداً بها ، فلا بُدَّ من إضافتها ، وأمّا إذا لم يؤكّد بها فإنّها تباشر العوامل ؛ إمّا مبتدأ أو مفعولة .

ثم قال : (وفي تذكرة أبي الفتح ^(٨) أن تقديم « كُلٌّ » في قوله : ﴿ كَلَّا هَدَيْنَا ... ﴾ أحسن من تأخيره ؛ لأنَّ التقدير : (كلهم) ، فلو أخرت لباشرت العوامل ؛ لأنها في المعنى مُنْزَلَةٌ [مُنْزَلَةٌ] ^(٩) ما لا يباشره ، فلما قدّمتْ أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها / عامل في اللفظ .

(١) في (ح) « يلبس » بالياء ، ومثله في المغني .

(٢) يس ، آية (٤١) . وبعدها : ﴿ ذُرِّيَّتُهُمْ فِي الْفَلَاحِ الْمَسْحُونِ ﴾ .

(٣) المغني ص ٧٦٧ .

(٤) المغني ص ٢٢ .

(٥) منها حديثه عن الآية رقم (٦) : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ ... ﴾ . الجمع الغريب (ح) ص ٢٦ .

ومنها حديثه عن الآية رقم (٢٨) : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ... ﴾ . الجمع الغريب (ح) ص ٤٦ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) لم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٩) تكملة يلتم بها الكلام من المغني ص ٢٥٨ .

قُلْتُ: هذا الذي أشار إليه أبو الفتح لم أرَ من نَبَّه عليه ، وظاهر [^(١)] كلام الشيخ أَنَّهُ استحسنة وينتج له أَنَّ استعمالها مبتدأ أحسن من استعمالها مفعولة ، وإن لم يقولوا ذلك ^(٢) .

وأيضاً يصحُّ أن تُستعمل فاعلاً ^(٣) فتقول : (جاء كُلُّ النَّاسِ ، وكُلُّ النَّاسِ جاء) ولم يفضل أحد في ذلك الرِّفْع على الابتداء إلاَّ لمعنى بياني لم يراعه النَّحْوِي فتأمله ، وقد تقدَّم لنا سؤال في (كُلُّ) كررناه مراراً ، وتقدَّم جوابه في غير هذا ^(٤) الموضع ^(٥) .

* [...،...،...] ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا دَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءُكُمْ ﴾ ^(٧) ... الآية [٩٤] ^(٨) .

ذكرها في الجهة السَّابعة دليلاً على أَنَّ التَّقْدِير في قوله : ﴿ أَتَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ^(٩) : أَنَّهُمْ شُرَكَائِي ، مثل الآية ، انظره ^(١٠) .

قُلْتُ: ما أشار إليه - رحمه الله - من الدليل حسن ، إلاَّ أَنَّهُ يلزم عليه حذف العائد المنصوب بالحرف النَّاصِب في قوله : ﴿ أَتَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ ... ﴾ الآية ، وعلى ذلك مرَّ ابن هانئ في الآية ، وقد ذكرناه في محله ^(١١) .

وبيان الدليل عند الشيخ أَنَّ القرآن يفسِّر بعضه بعضاً ، وقد صرَّح بذلك في آية ^(١٢) ، فيلزمه ذلك

(١) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ح) .

(٢) بل أعربها مبتدأ الأخفش ... معاني القرآن ٥٠٢/٢ .

(٣) في (ح) « فاعلة » .

(٤) في (ح) « ذا » بحذف الهاء .

(٥) الجمع الغريب (ح) ص ٤٢ ، ٤٣ عند حديثه عن آية البقرة (٢٥) .

وأعاد الحديث عنها في آل عمران (١٥٤) ... الجمع الغريب ٧٦/١ . وانظر ص ٢٠٢ و ٢٠٦ من البحث .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية (٩٠) في المغني ص ٣٢٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) وبعبدا : ﴿ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ .

(٩) القصص ، آية (٦٢) .

(١٠) المغني ص ٧٧٤ .

(١١) الجمع الغريب ١٠٥/١ ب ، ٥٠/٢ ب . وانظر ما سبق من البحث ص ٤٠٢ .

(١٢) الأنعام ، آية (٤٧) ، والقصص ، آية (٦٢) .

في نظيرها ، وأيضاً الغالب على زعم أن مفعولها « أن » مع ما دخلت عليه ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ... ﴾ الآية [٩٤] ^(١) .

ذكرها الشيخ في باب الإضافة لما أن تكلم على أن الإضافة توجب البناء في الأسماء المبهمة ، وذكر أموراً ، ثم قال ^(٢) :

ومنها قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ... ﴾ ^(٣) الآية فيمن فتح [بينا] ^(٤) ، قاله الأخفش ^(٥) ، ويؤيده قراءة الرفع ^(٦) ، قال : وقيل : « بين » ظرف وفي « تَقَطَّعَ » ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل أي لقد وقع التقطع ، أو إلى الوصل ؛ لأن ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ ... ﴾ يدل على التهاجر ، وهو مستلزم عدم التواصل ، أو إلى ﴿ مَا كُنْتُمْ تَرْغُمُونَ ﴾ على أن الفعلين تنازعا ، قال : ويؤيد التأويل قوله :

أَهْمُ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ اسْتَطِيعَهُ * وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعِزِّ وَالْفُزْوَانِ ^(٧)

بفتح (بين) مع إضافتها إلى مغرب .

(١) وبعبارة : ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُمَا مَا خُلِقْتُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَرْغُمُونَ ﴾ .

(٢) المغني ص ٦٧٠ .

(٣) في (ح) ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ ... ﴾ .

(٤) تكملة يلتمس بها النص من المغني .

(٥) لم أجد في معاني القرآن شيئاً من هذا ، وانظره في : مشكل إعراب القرآن ص ٢٦٢ ، والكشف ١/١٤١ ، الموضح ١/٤٨٧ ، والبحر ٤/١٨٢ .

(٦) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (في رواية أبي بكر) وابن عامر وحزمة : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ رفعاً .

وقرأ نافع والكسائي : ﴿ ... بَيْنَكُمْ ... ﴾ نصباً .

وقرأ حفص عن عاصم : ﴿ ... بَيْنَكُمْ ... ﴾ نصباً .

السبعة ص ٢٦٣ ، والكشف ١/٤٤٠ ، والموضح في وجوه القراءات وعللها ١/٤٨٧ ، والبحر ٤/١٨٢ .

(٧) البيت من الطويل ، وقائله صخر بن عمرو بن الشريد ، أخو الخنساء .

جاء منسوباً له في الأصمعيات ص ١٤٦ ، والشعر والشعراء ١/٣٤٥ ، ولسان العرب (نزا) ، والخزانة ١/٤٣٦ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/١١٦ ، والمعجم المفصل ٢/١٠٢٤ .

وبلا نسبة في المنصف ٣/٦٠ ، والمغني ص ٦٧١ .

وأمر الحزم : المراد قتل زوجته ، والتزوان بفتح التون مصدر نزا الحمار ينزو على أنثاه ؛ إذا وثب عليها للجماع .

قُلْتُ: أَمَّا قراءة الرَّفْع فظاهرة ، وما وقع الكلام لهم إِلَّا في « بَيْنَ » هُنَا هل هي ظرف متصرف أو أَنَّها اسم صريح ؟ وأَمَّا هذه القراءة ففيها نحو الخمسة أوجه ذكر منها الشَّيْخ أربعة :

أَمَّا القول الأوَّل فبناه الشَّيْخ على قول من يقول : إِنَّ الإضافة إلى مبني من المبهمات توجب البناء ، وقد تقدَّم ردُّ هذا القول في مواضع ^(١) ، وظاهر كلام الشَّيْخ أَنَّ قول الأخفش كما ذكر في الآية ، والذي نقل غيره عنه أَنَّهُ مبني على أكثر أحوال هذا الظرف ^(٢) ، وما نسبته الشَّيْخ للأخفش جعله أبو حيان احتمالاً ^(٣) ، بعد أن نقل عن الأخفش ما ذكرناه .

وأَمَّا التأويل الثاني ، فوقع في كلام الزَّخَشَرِيِّ ^(٤) وبُحِثَّ معه أبو حيان ^(٥) ، وانتصر له المختصر ، والظاهر عندي ما قال أبو حيان ، وما أشار إليه المختصر فيه تجوُّز كثير ، فانظره ^(٦) ، إِلَّا أَنَّ قصد الزَّخَشَرِيِّ ما أشار إليه ، ولذا قدَّر الفعل بقوله : (وقع) وهو الذي ذكر الشَّيْخ هُنَا ^(٧) .

والثالث الذي أشار إليه الشَّيْخ وقع في كلام أبي حيان ^(٨) ، وزعم أَنَّهُ وقع في كلام سيبويه ما يشهد له ^(٩) ، ولا يخلو من ضعفٍ .

والرَّابِع في كلام الشَّيْخ ذكره أبو حيان أيضاً ، قال الدَّمَامِينِي ^(١٠) : (وتخرِج القرآن على هذا مِمَّا لا يصحُّ لضعفه ، وقد أشار الشَّيْخ إلى ذلك ^(١١) في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ... ﴾ ^(١٢) ...) .

- (١) من ذلك حديثه عن آية البقرة (٢٨٥) ، الجمع الغريب (ح) ص ١٠٥ .
- وحديثه عن آية النساء (١٥٢) ، الجمع الغريب ١/ل ٩٠/ب .
- (٢) الحرر الوجيز ١١٣/٦ .
- (٣) البحر ١٨٢/٤ .
- (٤) الكشف ٣٦/٢ .
- (٥) البحر ١٨٣/٤ .
- (٦) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٢٤٢/أ .
- (٧) كلمة « هنا » سقط في (ح) .
- (٨) البحر ١٨٢/٤ .
- (٩) نسب أبو حيان لسيبويه قولهم : (هُوَ أَحْمَرُ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ) . البحر ١٨٢/٤ . وانظر : الكتاب ١/١٩٥ .
- (١٠) تحفة الغريب ل ٢٠٩/ب .
- (١١) المغني ص ٦٦١ .
- (١٢) البقرة ، آية (٢٥٩) .

قُلْتُ: هذا التَّخْرِيجُ هو أقربُ ممَّا ذكره (١)؛ لَأَنَّهُ فصيحٌ منقولٌ عن العرب، وليس فيه إلَّا الإضمار قبل الذكر، وهو من الأبواب المستثناة، وما أشار إليه في سورة البقرة، إنَّما ردَّ الشَّيْخُ في تلك الآية؛ أَوَّلًا من جهة عدم الرِّبْط بين الجملتين، وأمَّا هذه الآية، فالرَّابِطُ فيها موجودٌ.

فإن قُلْتُ: قد أشار الشَّيْخُ في آية البقرة إلى ضعف تخريج القرآن على هذا؛ لأنَّ الإضمار قبل الذكر قليلٌ.

قُلْتُ: نعم ذلك حيث يمكن إعراب آخر غيره جارٍ على القواعد، وأمَّا إن ضاق الأمر فهذا أولى؛ لَأَنَّهُ مسموعٌ من كلام العرب، والله الموفق.

قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ...﴾ الآية [٩٥] (٢).

ذكرها في أوَّل مسألة من الجهة السَّابعة (أَن يُخرج الكلام على شيء، ويشهد / استعمال آخر بخلافه) (٣) فقال: أحدها: قول الرَّخْشَرِيِّ في ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (إنَّه عطْفٌ على ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ ...) (٤)، ولم يجعله معطوفًا على ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾؛ لأنَّ عطْفَ الاسم على الاسم أولى، قال: ولكنَّ مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ (٥) بالفعل فيهما يدلُّ على خلاف ذلك.

قُلْتُ: الآية الكريمة أجاز أبو حَيَّان فيها الوجهين (٦)، وما رجَّح به الشَّيْخُ هُنا أحد الوجهين، قد تقدَّم لنا ما في ذلك [في (٧)] غير هذه الآية (٨)، وأنَّ هذا التَّرجيح لا يلزم؛ لاحتمال أن يُقال: جاء ذلك على أحد الجائزين.

وما اعترض به الدَّمَامِينِي، وأشار هُنا إلى معنى آخر من الاعتراض قريب ممَّا تقدَّم فإنَّه أولى. قال هذا الَّذي وقع للشَّيْخِ سبقه به ابن المُنِيرِ فأتى بكلامه بمعنى ما ذكر الشَّيْخُ، ثُمَّ ذكر عنه سرَّ التعبير

(١) في (ج) «ذكر».

(٢) وأولها: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ...﴾.

(٣) المغني ص ٧٧٣.

(٤) الكشاف ٣٧/٢.

(٥) يونس، آية (٣١).

(٦) البحر ١٨٥/٤.

(٧) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج).

(٨) وانظر ما تقدَّم من البحث ص ٢٩٣ عند حديثه عن آية النساء (١٢٨).

بالمضارع هنا لإفادة تصوير تلك الحالة الغريبة ، وهي إخراج الحي من الميت ، وإن كان الجميع غريباً ، إلا أنَّ هذا أغرب .

قال الدماميني : وفي كلام الزّخشي ما ينفي عنه الاعتراض ، لأنّه صيّر جملة ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ مبيّنة لقوله : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ لإمكان تقرر ذلك فيها ، كما أشار إليه الزّخشي ، فلو جعلنا قوله : ﴿ مُخْرِجُ الْمَيِّتِ ﴾ معطوفاً على تلك الجملة لزم أن يكون الثاني تفسيراً ، فلذلك ^(١) عدل الزّخشي إلى ما ذكر ، بخلاف غير هذا من الآيات ، فليس فيه مانع ، والحاصل أنّه لا يلزم من كون المانع في موضع ، ويحمل الكلام على إعراب لأجله أن يكون ذلك الإعراب في موضع لا يكون فيه مانع واجباً ^(٢) .

قلتُ : وما أشار إليه حسن ، ويتنفي به الاعتراض على الزّخشي ، إلا أنَّ كلام الزّخشي قابل للبحث فيما ادّعاه من التفسير ، فتأمّله .

قوله تعالى : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ ^(٣) الآية [٩٦] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٤) في مواضع : ذكرها في باب الإضافة لما أن تكلم على إضافة اسم الفاعل إن كان ^(٥) للحال [أو] ^(٦) للاستقبال فإنها غير محضة ، وإن كانت بمعنى الماضي فهي محضة ^(٧) ، ثم ذكر آية الفاتحة التي قدّمناها ^(٨) ، ونقل كلام الزّخشي فيها ، وأنّ الزّخشي حمّل ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [على] ^(٩) وجهين لها : إمّا أن اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وإمّا بمعنى الاستمرار ؛ ولهذا صحّ الوصف بذلك ^(١٠) .

(١) في (ج) « فلذا » .

(٢) تحفة الغريب ل ٢٤٥/أ .

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمر ، وابن عامر (جَاعِلُ) بألف .

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿ وَجَعَلَ ﴾ بغير ألف .

السبعة ص ٢٦٣ ، والحجّة ٣/٣٦١ ، والكشف ١/٤٤١ ، والبحر ٤/١٨٦ ، والنزّ المصون ٥/٦٠ ، وأول الآية : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ٠٠ ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في (ج) « كانت » بالتاء .

(٦) زيادة يستقيم بها النصّ .

(٧) المغني ص ٦٦٥ .

(٨) قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، وانظر : الجمع الغريب (ح) ص ١١ .

(٩) زيادة يستقيم بها النصّ .

(١٠) الكشف ١/٥٦ .

قال الشيخ : هذا معنى حسن ، إلا أنه نقض هذا عند الكلام على قوله : ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ... ﴾ قال : (قُرْيَاءُ بَجَرٍ (الشمس والقمر) عطفًا على « الليل » ، وينصبهما بإضمار فعل ، أو ^(١) عطفًا على محلّ الليل ؛ لأنَّ اسم الفاعل هنا ليس بمعنى الماضي ، فتكون إضافته حقيقية ، بل هو دالٌّ على جعل مستمرٍّ في الأزمنة المختلفة ، ومثله : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ﴾ ^(٢) ، و ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴾ كما تقول : (زيدٌ قادرٌ وعالمٌ) ^(٣) ، و (لا تقصد زمانًا دون زمان) ^(٤) .

قال الشيخ : وحاصله أنَّ إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي ، فإنه إذا كان لإفادة حدث مستمرٍّ في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية ، وكان عاملاً ^(٥) ، وليس الأمر كذلك .

الموضع الثاني : في العطف على المحلِّ لما أنَّ ذكر شروطه الثلاثة المعلومة ^(٦) فرَّع مسائل ممنوعة على ذلك ^(٧) ، فذكر من ذلك : (هذا ضاربٌ زيدٌ وعمرًا) بالنصب ، وأنه لا يجوز ، وأجاز ذلك قوم فتمسَّكوا بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ... ﴾ قال : وأجيب بأنَّ ذلك على إضمار فعل يدلُّ عليه المذكور ، قال : ويشهد للتقدير أنَّ الوصف فيها بمعنى الماضي ، والماضي المجرد من « أل » لا يعمل النصب . ويوضح مضيه قوله : ﴿ وَمَنْ رَحِمْتَهُ جَعَلْ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ... ﴾ ^(٨) الآية .

قال : وجوَّز الرَّخْشَرِيُّ ^(٩) كون « الشمس » معطوفًا على محلِّ « الليل » ، وزعم مع هذا أنَّ « الجعل » مرادٌ به فعلٌ مستمرٌّ في الأزمنة ، لا للزمن الماضي بخصوصيته مع نصّه في ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ^(١٠) .

(١) « أو » سقط في (ج) .

(٢) الأنعام ، آية (٩٥) .

(٣) تمثيل الرَّخْشَرِيِّ : (الله قادر عالم) .

(٤) الكشف ٣٨/٢ .

(٥) الإيضاح العضدي ص ٢٨١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٠/٢ .

(٦) الشُّرُوط هي :

أ - إمكان ظهوره في الفصح .

ب - أن يكون الموضع بحق الأصالة ؛ لأنَّ الوصف المستوفي لشروط العمل ؛ الأصالة وإعماله ، لا إضافته .

ج - وجود المحرز ، أي الطالب لذلك المحلِّ . عن المغني ص ٦١٦ ، ٦١٧ .

(٧) المغني ص ٦١٨ .

(٨) القصص ، آية (٧٣) .

(٩) الكشف ٣٨/٢ .

(١٠) الكشف ٥٨/١ .

على ^(١) أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة ما إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة . انتهى .

الموضع الثالث : في الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ^(٢) ، لما أن ذكر من الفروق أنه يجوز إتباع مجرور اسم الفاعل بالنصب على المحل عند من لا يشترط الحرز ^(٣) . قال : ويحتمل أن تكون الآية منه ... ، انظره .

قال الفقير إلى ربه : قد أشرنا في الفاتحة إلى ما يخصها ، و [ما] ^(٤) يتعلّق ببعض هذه الآية ، وتقدّم لنا أيضاً السؤال الذي أوردناه على من اختار أن اسم الفاعل إذا كان للاستمرار أن إضافته محضة مع أن الصفة المشبهة معناها الثبوت ، وإضافتها غير محضة ، ولا فرق عندي بين الاستمرار والثبوت ، وما تقدّم من التفريق لا يخلو من ضعف .

لا يُقال : إنها للحال لا للثبوت ؛ لأنهم نصّوا على أن الحال إنما هو لها تبع للثبوت ، فراجع الفاتحة ^(٥) ، وما أشار إليه الشيخ من المناقضة في كلام الزّخشي نقل الدّماميني عن بعضهم تأويلاً عنه في ذلك ^(٦) ، وأتى بنصّ الزّخشي ، وزعم أنه لم يقل بأنه إذا كان اسم الفاعل للاستمرار تكون الإضافة غير محضة ، ولا يتعيّن ؛ لأنّ الاستمرار يكون في الأزمنة الثلاثة فحيث كانت الإضافة محضة روعي ما شمله من معنى المضى ، وحيث كانت غير محضة روعي الحال والاستقبال ^(٧) ، وقد نقل الشُّمْنِي عن الدّماميني هذا المعنى في شرحه الكبير ^(٨) ، وأطال فيه ، وأنّ الدّماميني قال وجدته للشيخ التفتازاني وصوّبه الشُّمْنِي ، وذكر أنه من مستحسنات التفتازاني ^(٩) .

(١) كلمة « على » سقط في (ح) .

(٢) المغني ص ٦٠٠ .

(٣) الحرز هو كون اسم الفاعل منوئاً أو محليّ بـ « آل » حتّى يصحّ عمله في المفعول .

(٤) زيادة يستقيم بها النصّ .

(٥) الجمع الغريب (ح) ص ١١ ، ١٢ .

(٦) نقله الدّماميني عن اليماني إسحاق بن إبراهيم بن محمّد ، من آثاره مختصر سيبويه ، والتّلقين في النّحو ، وتعليق على الكشاف .

انظر : تحفة الغريب ١١٣/١ بتحقيق د/ عبد الجواد البابا .

(٧) تحفة الغريب ١٩١/٢ .

(٨) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٤٠/٢ .

(٩) حاشية التفتازاني على الكشاف ل ٢٣٢/٢ ، والمطول ص ١٣٧ .

قُلْتُ: وقد رأيت ما في هذا ^(١) الكلام من الخروج عن كلام أهل النحو وادعاء أنَّ هذه صفة موقوفة بحسب ما يراعي المتكلم لا يشهد له نقل ، وقد تقدّم لنا الردّ عليه في الفاتحة ، والحاصل أنَّ كلام الرَّخْشَرِيِّ فُهِمَ على أحد ثلاثة أوجه :

ما فهم الشيخ عنه - رحمه الله - وهو الَّذِي فهم عنه أبو حيان ، وهو أنَّه قصد به الاستمرار والثبوت ، ولم يراع فيه زمان ، وقياس هذا أن تكون إضافته محضة ولا عمل له ^(٢) .

الثاني : ما فهم عنه الْمُخْتَصِرُ أنَّه لم يَقُلْ الرَّخْشَرِيُّ أنَّه للاستمرار مجرداً ^(٣) عن الزّمان ، بل للاستمرار في الأزمنة ، ومحلّ الاستمرار الحال والاستقبال ، وما كان بمعناها فإنَّ إضافته غير محضة ، بخلاف ما كان مجرداً عن الزّمان بالكلية ، فإنَّ إضافته محضة ، ثُمَّ أنَّه قال : وعندي أنَّ كلام الرَّخْشَرِيِّ لا يخرج عن كلام الجماعة في أنها حكاية حال ماضية لكن عرض لها الاستمرار ، وذلك لا يبطل العمل ^(٤) .

قُلْتُ: الثالث : ما نقل الدّماميني الَّذِي قدّمنا . وهذه كلّها اضطرابات ، والظاهر الفهم الأوّل ، والمناقضة [له] ^(٥) لازمة ، وما أشار إليه الْمُخْتَصِرُ لا يخلو من تناقض أوّل كلامه مع آخره ، فإنَّ أوّلَه يقضي أنَّه صادق في الحال والاستقبال . والثّاني أنَّه حكاية حال ماضية وتبعها ما ذكر ، فتأمّل ذلك ^(٦) ، وظاهره فرق بين الاستمرار في الأزمان ، والثّبوت خلاف ظاهر كلام أبي حيان ، وعليه اعتمدتُ السؤال الَّذِي صدرت به ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ النَّخْلُ مِنْ ظُلُمَاتِهَا ... ﴾ الآية [٩٩] ^(٧) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجهة الأولى لما أن قال : الخامس عشر ^(٨) .

(١) « هذا » سقط في (ح) .

(٢) البحر ١٨٦/٤ .

(٣) في (ح) « مجرد » .

(٤) المجيد في إعراب القرآن المجيد

(٥) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

(٦) جملة « فتأمّل ذلك » سقط في (ح) .

(٧) وبعبارة : ﴿ ... قِنَوانٌ ذَليّةٌ وَجَنّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ ... ﴾ .

(٨) المغني ص ٦٩٣ .

قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُ... ﴾ الآية [٩٩] ^(١).

قال بعضهم فيمن رفع ﴿ جَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ ﴾ ^(٢) : إنه عطف على ﴿ قِنَوَانٌ ﴾ ^(٣) قال : وهذا يقتضي أنَّ جَنَّاتِ الْأَعْنَابِ تخرج من طلع النخل ، وإنما هو مبتدأ بتقدير : (وهنالك جَنَّات) ، أو (ولهم جَنَّات) ^(٤) ، قال : ونظيره قراءة من قرأ : ﴿ وَخُورٌ عَيْنٌ ﴾ ^(٥) بعد قوله : ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٦) أي : (ولهم خُورٌ عَيْنٌ) .

قال : وأما قراءة السبعة ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ فبالعطف على ﴿ نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ، وهو من باب ﴿ وَمَلَانِكِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ ^(٧) وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ... ﴾ ^(٨).

قلتُ : أما ما نُقِلَ عن بعضهم فوقع في كلام الطبري ^(٩) ، وردَّ عليه أبو البقاء ^(١٠) ، وهو الذي أشار إليه الشيخ وذكره في هذا الفصل مناسب ؛ لأنه مما روعي فيه الصنعة ، ولم يراع المعنى ، والردُّ حسن .

قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ... ﴾ الآية [١٠٢] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في أوَّل الجَهَةِ السَّادَةِ في اشتراط الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعْت ^(١١) ، فذكر أوهامًا ، ثمَّ قال : وقال الزَّخَشَرِيُّ ^(١٢) في ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ... ﴾ يجوز

(١) وبعدها : ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُ نَبَاتٍ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخِرًا مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنْ النَّخْلِ... ﴾ .

(٢) الجمهور على كسر التاء من ﴿ جَنَّاتٍ ﴾ عطفًا على ﴿ نَبَاتٍ ﴾ .

وقرأ الأعمش ومحمد بن أبي لیلی وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم (وَجَنَّاتٍ) بالرفع وهي من القراءات الشاذة ، الحجة لابن خالويه ص ٣٩ ، وإعراب القراءات الشواذ ٤٩٩/١ ، والبحر ١٩٠/٤ ، والذَرِّ المصون ٧٥/٥ .

(٣) قاله الزَّخَشَرِيُّ في الكشَّاف ٤٠/٢ .

(٤) اختلفت عبارة المُعَرِّبين في تقدير الخبر ، وبسط هذا في البحر ١٩٠/٤ ، والذَرِّ المصون ٧٦/٥ .

(٥) الواقعة ، آية (٢٢) . قرأ حمزة والكسائي (وَخُورٌ عَيْنٌ) بخفضهما .

وقرأ باقي السبعة ﴿ وَخُورٌ عَيْنٌ ﴾ بالرفع . السبعة ص ٦٢٢ ، والكشف ٣٠٤/٢ ، والبحر ٢٠٦/٨ .

(٦) الواقعة ، آية (١٧) . وفي النسختين (يطاف) بالالف ، ورسم المصحف يقتضي ما أثبت .

(٧) كلمة « ورسله » سقط في (ج) .

(٨) البقرة ، آية (٩٨) . وبعدها : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ .

(٩) تفسير الطبري ٢٨٩/٥ ، وضعفه ابن عطية في المحرر الوجيز ١١٨/٦ ، ١١٩ .

(١٠) التبيان ٥٢٥/١ .

(١١) المغني ص ٧٤٣ .

(١٢) الذي في الكشَّاف ٤١/٢ قوله : (﴿ ذَلِكُمُ ﴾ إشارة إلى الموصوف بما تقدَّم ، وما بعده أخبار مترادفة ...) ، وكرَّره ٢٤٢/٢ .

كون اسم الله تعالى صفة للإشارة ، أو بياناً ، و ﴿ رَبُّكُمْ ﴾ الخبر ، فجَوَّزَ في الشَّيْءِ الواحد البيان والصفة ، وجَوَّزَ كون العلم نعتاً ، وإنَّما العلم يُنْعَتُ ، ولا يُنْعَتُ به ، وجَوَّزَ في نعت اسم الإشارة أن يكون معرفاً / بغير لام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه ... انتهى ، معنى

قلتُ : أما إعراب الآية فظاهر ، وفيها أعراب (١) ، والعجب من أبي حيان لم يذكر كلام الزمخشري ، ولا تعرَّض (٢) له بوجه (٣) .

واعترض الشيخ ظاهر ، أما قوله : (يجوز في الشيء ...) [إلى آخره] ، فبناه على ما اعترض به على ابن عصفور الذي جَوَّزَ الثلاثة الأوجه بعد اسم الإشارة (٤) ، وزعم أنه وقع في كلام سيويه (٥) .

وأما كونه جَوَّزَ كون العلم نعتاً ، فلا وجه له ، وهو غلط (٦) ، وباقي الكلام ظاهر .

وقال الشيخ - رحمه الله - في حاشية التسهيل (٧) : ذكروا لنعت اسم الإشارة ستة شروط :

الأوَّل : أن يكون « بأل » .

الثاني : كونه جنساً لا وصفاً ، وهذا غالب لا لازم .

الثالث : كونه مفرداً ، وما ورد من [غير] (٨) ذلك فهو متأوَّل بأنه في حكم المفرد .

الرابع : اتصال الصفة باسم الإشارة ، وإن جاز في غير ذلك : مررت بالرجل في الدار الكريم .

الخامس : أنه لا يقطع .

السادس : أنه لا يخالف متبوعه في أفراد وغيره ، فلا يجوز : مررت بهذين الرجل والمرأة .

وما ذكره ابن هشام هو أحد ثلاثة أوجه ذكرها الزمخشري عند حديثه عن آية فاطر رقم (١٣) . واستبعده بقوله : (لولا أن المعنى يأباه) . الكشف ٣٠٤/٣ .

(١) بسطها في التبيان ٥٢٧/١ ، والدر المصون ٩٠/٥ .

(٢) في (ج) « ولم يتعرَّض » .

(٣) بل تعرَّض له ، وردَّ عليه في البحر ٣٠٥/٧ .

(٤) نقل ابن عصفور عن النحويين جواز إعرابه (نعتاً أو عطف بيان) فقط . شرح الجمل ٢٩٥/١ .

(٥) الكتاب ١٨٩/٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣٢٠/٣ ، وابن يعيش ٥٦/٣ ، والارتشاف ١٩٣٤/٤ .

(٧) لم أتمكن من الاطلاع عليه ، وانظر : الارتشاف ١٩٣٤/٤ .

(٨) زيادة يلتم بها النص .

قُلْتُ: وسِرُّ اشتراط هذه الشُّروط تعرّضوا له في المطوّلات ^(١) ، وفي بعضها ضعف ، فانظر ذلك ، وكلام الشَّيْخ في الحاشية المذكورة خلاف ما يظهر من كلامه في هذا المحلّ الَّذِي تكلّم عليه في الآية ، فَإِنَّهُ عَدَّ من الوهم في هذه الجهة قول النحويين : إِنَّ الرَّجُلَ صفة في قولهم : (هذا الرجل) ، وذكر كلام ابن مالك أَنَّ أكثر النحويين يقلّد بعضهم بعضاً [في ذلك] ^(٢) وما غرّهم إِلَّا أَنَّ عطف البيان لا بُدَّ أَنْ يكون أخصّ من متبوعه ، وليس كذلك ، فَإِنَّهُ في الجوامد بمنزلة النّعت في المشتقات ^(٣) ، وقد هُدِيَ ابن السَّيِّد إلى الحقّ في المسألة فجعله عطفًا لا نعتًا ^(٤) ، وكذا ابن جنّي ^(٥) ، حكاه ^(٦) الشَّيْخ ، وكذا الرَّجَّاح ^(٧) ، والسَّهيلي ^(٨) . قال الشَّيْخ : وأمّا تسمية سيويه له نعتًا فتسامح ، كما سَمِيَ التّوكيد ، وعطف البيان صفة ^(٩) ، ثُمَّ ذكر الشَّيْخ كلام ابن عصفور وإشكاله ، وقد قدّمنا ذلك في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ... ﴾ ^(١٠) فراجعه ، وهو أليقّ بذكره .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرْكُمْ ... ﴾ الآية [١٠٩] ^(١١) .

ذكرها الشَّيْخ - رحمه الله - في مواضع ؛ الأوّل : في « أَنْ » المفتوحة المشدّدة ^(١٢) . لَمَّا أَنْ ختم في كلامه أَنَّها تكون بمعنى « لَعَلَّ » كقول بعضهم : (ائْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا) ^(١٣) ، وقراءة من قرأ ﴿ وَمَا يَشْعُرْكُمْ ... ﴾ ^(١٤) الآية . وقال : فيها بحث سيأتي إن شاء الله في باب اللام .

(١) شرح التسهيل ٣/٣٢٠ ، وابن يعيش ٣/٥٧ ، والتّصريح ٣/٤٨٥ ، والصبيان ٣/٦٥ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل ، وأثبت من (ح) .

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٢١ .

(٤) إصلاح الخلل ص ٧١ .

(٥) انظر رأي ابن جنّي في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢١ ، والمغني ص ٧٤٢ .

(٦) في النسختين « زاد » ، ولعلّ الصّواب ما أثبت .

(٧) انظره في الارتشاف ٤/١٩٣٤ .

(٨) نتائج الفكر ص ٢١٤ .

(٩) المغني ص ٧٤٢ .

(١٠) البقرة ، آية (٢) . وانظر : الجمع الغريب (ح) ص ١٦ .

(١١) وبعدها : ﴿ أَنهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(١٢) المغني ص ٦٠ .

(١٣) نقل هذا القول عن الخليل في الكتاب ٣/١٢٣ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٨٣ ، والبسيط ١/٤٤٣ ، والجنّي الداني ص ٤١٧ .

(١٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ وَمَا يَشْعُرْكُمْ إِنَّهَا ﴾ مكسورة الألف ، وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي ﴿ أَنهَا ﴾ بالفتح ، واختلف النّقل عن ابن عامر . السبعة ص ٢٦٥ ، والبحر ٤/٢٠١ .

الموضع الثاني : في حرف « لا » لما أَنْ تَكَلَّمَ على « لا » الزائدة ^(١) ، وذكر آيات في ذلك .

قال في الموضع الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَشْعُرُكُمْ ... ﴾ الآية ، فيمن فتح الهمزة ، فقال قوم منهم الخليل والفارسي ^(٢) : « لا » زائدة ، وإلا لكان عذراً للكفار ، وردّه الزّجاج ^(٣) بأنها نافية في قراءة الكسر ، فيجب ذلك في قراءة الفتح .

وقيل : نافية ، واختلف القائلون بذلك ، فقال النّحاس : حُذِفَ المعطوف ، أي : (أو أنّهم يؤمنون) ^(٤) .

وقال الخليل في قول آخر : « أَنْ » بمعنى « لعلّ » ، مثل : « ائْتِ السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا لَحْمًا » ^(٥) .

ورجّحه الزّجاج ^(٦) ، وقال : إنّهم أجمعوا عليه ، وردّه الفارسي ^(٧) ، فقال : التّوقع الذي في « لعلّ » ينفيه الحكم بعدم إيمانهم ، يعني في قراءة الكسر ، وهذا نظير ما رجّح به الزّجاج كون « لا » غير زائدة ، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا : يؤيّده أَنْ « يُشْعِرُكُمْ ويدرّكم » بمعنى ، وكثيراً ما تأتي « لعلّ » بعد فعل الدراية نحو : ﴿ وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّه يَزْكِي ﴾ ^(٨) .

وَأَنْ في مصحف أبي : (وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّهَا) ^(٩) ، قال : وقال قوم : « أَنْ » مؤكدة ، والكلام فيمن حكم بكفرهم ، ويمس من إيمانهم ، والآية عذر للمؤمنين . أي : أنكم معذورون ؛ لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنّهم لا يؤمنون حيثئذ ، ونظيره : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ

(١) المغني ص ٣٣١ ، ٣٥٨ .

(٢) الحجة ٣/٣٨٠ .

وما نقل عن الفارسي سبقه إليه الفراء في معاني القرآن ١/٣٥٠ ، ونقله النّحاس في معاني القرآن ٢/٩٠ عن الكسائي ، وانظر : الدّرّ المصون ٥/١٠٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٧٤ ، وانظره في الدّرّ المصون ٥/١٠٥ .

(٥) الكتاب ٣/١٢٣ ، وفيه : (أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا) ، وانظر : الحجة ٣/٣٧٧ ، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٨٣ ، والبسيط ١/٤٤٣ ، والبحر المحيط ٤/٢٠٢ ، والجنى الداني ص ٤١٧ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢ .

(٧) الحجة ٣/٣٧٨ .

(٨) عبس ، آية (٣) .

(٩) البحر ٤/٢٠٢ ، والدّرّ المصون ٥/١٠٣ .

عَلَيْهِمْ ﴿١﴾ الآية ، وقيل : التقدير : (لأنهم) ، واللام متعلّقة بمحذوف ^(٢) ، أي : لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها ، ونظيره : ﴿ وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ ﴾ ^(٣) ... الآية ^(٤) ، واختاره الفارسي ^(٥) ، واعلم أنَّ مفعول ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ الثاني على هذا القول ، وعلى القول بأنّها بمعنى لعل محذوف ، أي : « إيمانهم » ، وعلى بقية الأقوال « أن وصلتها » / انتهى .

الموضع الثالث : ذكرها في العطف على المحل ^(٦) ، لما أن تكلم على قوله : ﴿ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ... ﴾ ^(٧) ، وذكر أنَّ الجزم في (يصير) لأجل توالي الحركات ، كما قيل في ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ ، انظره .

وذكرها في « لو » أيضًا لما أن نقل [أنها لا تجزم] ^(٨) ، وتأول ما استدلل به القائل ، باحتمال أنَّ الضمة سكنت تخفيفًا كما قرأ أبو عمرو (وَيُشْعِرُكُمْ) ^(٩) .

قلتُ : أمّا الموضع الأول ، فبيّنه الكلام على الموضع الثاني ، فأقول : لا شك أنَّ الآية الكريمة فيها قراءتان سبعيتان ؛ قراءة أبي عمرو ، وعاصم ، وابن كثير بالكسر ، وقراءة الباقين بالفتح ، فقراءة من كسر الهمزة اتفقوا فيها على أنَّ « لا » نافية ، وأنَّ المفعول محذوف اختصارًا لا اقتصارًا ، وإنّما الخلاف في الخطاب ، لمن هو ؟ هل للمؤمنين أو للكافرين ؟

وأمّا في قراءة الفتح ، فأنت رأيت الأقوال التي ذكر الشيخ ، وكلّها ذكرها الشيخ ^(١٠) أبو حيّان ^(١١) ، فأما القول الأول ؛ أنَّ « لا » زائدة ؛ فعِلته ما رأيت في كلام الشيخ ، وإن كان وقع في لفظه مناقشة ،

(١) يونس ، آية (٩٦) .

(٢) معاني القرآن للنحاس ٤٧٤/٢ .

(٣) ﴿ بِالْآيَاتِ ﴾ سقط في (ح) .

(٤) الإسراء ، آية (٥٩) .

(٥) الحجة ٣٧٧/٣ .

(٦) المغني ص ٦٢١ .

(٧) يوسف ، آية (٩٠) .

(٨) في الأصل « أنها قد تجزم » ، والصواب ما أثبت من (ح) طبقًا لنص المغني .

(٩) « ويشعركم » سقط في (ح) .

وانظر في قراءة أبي عمرو ؛ السبعة ص ٢٦٥ .

(١٠) كلمة « الشيخ » سقط في (ح) .

(١١) البحر ٢٠٢/٤ .

وهو دخول اللام على جواب الشرط ، أشار إلى ذلك الدماميني ، فانظره ^(١) ، وهذا قريب . وما أشار إليه الزجاج من الردّ ظاهر ^(٢) ، فإنّ الأصل اتّحاد القراءتين السبعيتين ، ولذا ذكروا الإشكال في القراءتين في : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ ﴾ ^(٣) بالتشديد والتخفيف ^(٤) ، واحتاجوا للجواب عن ذلك ^(٥) .

وأما القول الثاني بمحذف المعطوف مع النفي ، فظاهر أيضاً ، ويزول المحذور المذكور ، وتقدير الشيخ أحسن ، فإنّ غيره قدّر ذلك بمفردين في المعطوف والمعطوف عليه ، ولعله تفسير معنى .

وأما القول الثالث أنّها بمعنى « لعل » فهو بعيد عندي جداً ، وإن كان أنشدوا عليه أبياتاً ، إلاّ أنّه لم يرد في القرآن ، فالحمل عليه بعيد ، وإن كان قد تقدّم للشيخ مراعاة هذا المعنى حتى منع تقديم « أنّ » مع معمولها ^(٦) إذا كان مفعولاً ؛ لتلايق اللبس بهذه اللغة ، انظر ما تقدّم ^(٧) عند قوله : ﴿ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ ... ﴾ ^(٨) ، فهذا يدلّ أنّ هذه اللغة أكثرية عنده ، والله أعلم .

وقول الزجاج : (إنهم أجمعوا عليه) ^(٩) قال الدماميني : (كلام غير ملتئم مع ما نقل الآن عن الخليل فيما تقدّم ، قال : إلاّ إن كان الإجماع وقع بعد الخليل ، وأنّ الخليل رجع إلى هذا القول) ^(١٠) . قلتُ : لا يخلو كلام الزجاج من تسامح ، إلاّ أنّ يحمل الإجماع في كلامه على ثبوت المعنى من حيث الجملة في غير الآية ، أي أنّ ورود « أنّ » بمعنى « لعل » مجمع عليه ، فلا يُعدّل عنه في الآية ، إلاّ أنّهم أجمعوا عليه في الآية .

(١) تحفة الغريب ١/ل١٠٢/ب .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٢/٢ .

(٣) الأعراف ، آية (١٩٤) . وبعدها : ﴿ ... مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

(٤) الجمهور على تشديد « إنّ » ، وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف « إنّ » .

(٥) انظر : المحتسب ١/٢٧٠ ، والبحر المحيط ٤/٤٤٤ ، والدرّ المصون ٥/٥٣٩ .

(٦) من قرأ بتشديد النون جعل الموصول اسمها ، و « عباد » خبرها .

(٧) ومن قرأ بتخفيف « إنّ » ونصب « عباد » و « أمثالكم » جعل « إنّ » النافية العاملة عمل « ما » الحجازية ، وانظر : الأصول ١/٢٣٦ ، والمحتسب ١/٢٧٠ ، والدرّ المصون ٥/٥٣٩ .

(٨) في الأصل : « معموليها » ، وما أثبت من (ج) .

(٩) ص ٤٠٦ من البحث .

(١٠) الأنعام ، آية (٨١) .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٢ .

(١٠) تحفة الغريب ١/ل١٢/ب ، ١٠٢/ب .

وما ردّ به الفارسي هذا القول من أنّ التوقع المفهوم من « لعلّ » ينافي ما في قراءة الكسر من الجزم بعدم الإيمان ؛ حقّ الشّيخ أن يردّ هذا الردّ بما ردّ به المختصر ^(١) ؛ لأنّ الترجي من الله محال ، فإذا ورد شيء من ذلك كان واجباً إلاّ أن يرجع الترجي إلى المخلوق ، فالجمع بين القراءتين ظاهر ، فتأمّله .

وأما القول الرابع فأظنّه والله أعلم هو الذي اختار الشّيخ أبو حيّان ^(٢) ، وأشار إليه أبو البقاء ^(٣) ، وأنّ الآية سبقت في الكفار [الذين] ^(٤) علم الله أنّهم لا يؤمنون ، وذكرت الآية عذراً للمؤمنين ، ويكون الخطاب لهم ، و « أنّ » وما دخلت عليه معمولة لـ ﴿ يُسْعِرُكُمْ ﴾ فيكون التقدير : وما يدريكم معرفة انتفاء إيمانهم ، والعواقب لا تطلعون عليها ، إذ لو أطلعتم على حالهم لما مالت نفوسكم إلى طلب إيمانهم ، هذا معنى ما أشار إليه الشّيخ .

[فَإِنْ قُلْتَ : لِمَا أَنْ نَقْلَ الْمُخْتَصِرِ] ^(٥) الوجه الخامس في كلام أبي حيّان ، وذكر أنّ أبا حيّان اختاره ، وهو الذي يفهم من كلام الزّخشري ^(٦) حيث قال : قوله : ﴿ وَمَا يُسْعِرُكُمْ ﴾ الآية .

أنّ الآية التي يقترحونها إنّما جاءت للمؤمنين ، يعني : أنا ^(٧) أعلم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون بها ، وأنتم لا تدرون بذلك ، وذلك أنّ المؤمنين كانوا يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآيات ^(٨) ، ويتمنون مجيئها ، فقال تعالى : ﴿ وَمَا يُسْعِرُكُمْ ﴾ ^(٩) الآية . أي لا تدرون ما سبق / في علمي من أنّهم لا يؤمنون ، ألا ترى إلى قوله [كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ] ^(١٠) فَإِنْ قُلْتَ : أنّ [^(١١) « أنّ » وما دخلت عليه مفعولة لـ ﴿ يُسْعِرُكُمْ ﴾ و « لا » نافية ، والتقدير : وما يدريكم معرفة ^(١٢) انتفاء

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٢٤٥/١ .

(٢) البحر ٢٠٢/٤ .

(٣) التبيان ٥٣١/١ .

(٤) في الأصل : « والذين » بزيادة الواو .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) الكشاف ٤٣/٢ .

(٧) في (ج) « أني » .

(٨) في (ج) « الآية » .

(٩) في الأصل « وما يدريكم » ، وما أثبت هو نصّ الآية . وهو الذي في (ج) .

(١٠) الأنعام ، آية (١١٠) .

(١١) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(١٢) في (ج) « بمعرفة » .

إيمانهم ، قال : وفيه نظر ؛ لأنه يكون كما ذكر الخليل عذراً لهم .

ثم قال : ووجهه أبو البقاء على أنه جواب لمن حكم عليهم بالكفر وليس من إيمانهم ، فاقضى كلامه أنه فهم خلاف ما فهمما عن الشيخ ، وتوجيه أبي البقاء يقتضي أن الخطاب للكفار ، وهو خلاف ما قرّرتم .

قلتُ : أمّا كلام الشيخ أبي حيّان فأقرب ما يظهر فيه ما أشرت إليه .

والظاهر حمل كلام أبي حيّان عليه ، فلا يعترض عليه بما ذكر المختصر لما ذكرناه من تقرير الزمخشري ، ولا يمكن رجوع كلام أبي البقاء إليه بالتأويل .

وما أشرت إليه من أن الخطاب على توجيه أبي البقاء للكفار ليس كذلك ؛ لأنّ الكلام في قراءة الغيبة مع الفتح ، والخطاب ^(١) فيها للمؤمنين ، ولم يقل أبو البقاء أن الخطاب فيها للكفار ، وأمّا القراءة بالناء مع الفتح ، فالخطاب فيها للكفار بلا شك ، والآية فيها قراءتان بكسر « أن » ، وفتحها ، وبالغيبة ، والخطاب ، ومعنى توجيه أبي البقاء أن الجواب في الآية ، والخطاب للمؤمنين الذين حكموا بعدم إيمان الكافرين عند مجيء الآية ، ويمسوا من إيمانهم ، وتكون الآية ردّاً على من زعم ذلك من المؤمنين ، لا عذراً للكافرين ، وإذا فهمت هذا فهمت قول المختصر في رده ، أن أول الآية ، وآخرها يردّه ، فتأمل ذلك ، وما أشار إليه في باقي المواضع ، وتخفيف الضمة حسن ، وقد تكرّر منه ذلك ^(٢) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا ذَرَلْنَاهُ ... ﴾ الآية [١١١] ^(٣) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « لو » ^(٤) لما أن تكلم على عبارة الجمهور : أنها حرف امتناع لامتناع ، وردّ ^(٥) ذلك بآيات منها هذه الآية الكريمة ؛ لأنه لو صحّ ذلك لوجد الإيمان منهم مع عدم نزول ^(٦) الملائكة ، ومع عدم تكليم الموتى ، ومع عدم حشر كل شيء ، فهلاً قال : لأنّ كل شيء

(١) في (ج) « الخطاب » بحذف الواو .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٢٤٥ .

(٣) وبعبارة : ﴿ .. إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ وَكَلِمُهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٣٣٩ .

(٥) في (ج) « ردّ » بدون واو .

(٦) في الأصل : « دون نزول » ، وما أثبت من (ج) .

امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع « ما قام » ثبت « قام » وبالعكس ، هذا معنى ما أشار إليه .
قُلْتُ : وحاصله أن يقول : نفي النفي إثبات ، فيلزم في الآية على قول من قال : بأنها حرف امتناع لامتناع أن يثبت ما ذكر ، وقد استوفينا ما يتعلق بهذا الحرف في تعليق مستقل ، وأشرنا إلى هذه الآية في ذلك ، والظاهر أن الآية تخرج على ما خرجوا عليه قوله : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُوَ عَنْهُ ﴾ ^(١) ، وأن « لو » قد يوتى به لتقرر الجواب في جميع الحالات وجد الشرط أو عدم .
 وقد ذكروا لذلك نظائر ^(٢) ، فلا تطول فيها ، انظر التقييد آخر التأليف ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ ﴾ الآية [١١٢] ^(٤) .

ذكرها مثلاً لسقوط اللام من جواب « لو » إذا كان منفياً ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ ... ﴾ الآية [١١٣] ^(٦) .

ذكرها الشيخ [- رحمه الله -] ^(٧) في آخر الجملة الرابعة التي لا محل لها ^(٨) ، وهي جملة جواب القسم ، فإنه قال : مسألة : زعم الأخفش في قوله :

إِذَا قَالَ : قَدْنِي ، قَالَ بِاللَّهِ حِلْفَةً * لَتَغْنِيَّ عَنِّي ذَا إِنْسَانِكَ أَجْمَعًا ^(٩)

(١) الأنعام ، آية (٢٨) .

(٢) انظر في « لو » المقتضب ٧٥/٣ ، وابن يعيش ١١/٩ ، والجنى الداني ص ١٠٨ ، ووصف المباني ص ٣٥٨ .

(٣) لم أتمكن من الوقوف على هذا التأليف .

(٤) وبعدها : ﴿ ... مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ .

(٥) المغني ص ٣٥٨ .

(٦) وبعدها : ﴿ ... أَفَنِلَّةُ الَّذِينَ لَا يُولُون بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ ﴾ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٨) المغني ص ٥٣٤ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو لـ « خريث بن عتاب النهدي الطائي » (شاعر أموي) . الأغاني ٣٨٢/١٤ ، وورد منسوباً إليه في

مجالس ثعلب ٥٣٧/٢ ، والإفصاح ص ٢٧٢ ، والخزانة ٤٤٢/١١ ، وشواهد المغني ٥٥٩/٢ .

وبلا نسبة في المسائل العسكرية ص ١٣٢ ، وكتاب الشعر ١٨٦/١ ، وشرح الجمل ٥٢٠/١ ، وابن يعيش ٨/٣ ، والارتشاف ١٧٧٥/٤ .

وفي البيت روايات أخرى لا يعينها منها إلا ما انفرد بنسبته ابن يعيش للأخفش (لتغني) بفتح اللام والياء في شرح المفصل ٨/٣ ، وعنه نقل صاحب الخزانة ٤٤٠/١١ ، ورواية أوردها ثعلب ٥٣٩/٢ (لتغني عني) بحذف الياء ، وتشديد النون .

أَنَّ «لِتُغْنِي» جواب قسم ^(١) ، وكذا قال في قوله تعالى : ﴿وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ﴾ الآية . لأنَّ قبله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا...﴾ الآية [١١١] .

وليس فيه ما يكون ﴿لِتَصْغَى﴾ معطوفاً عليه ، والصواب خلاف قوله ^(٢) .
لأنَّ الجواب لا يكون إلا جملة ، ولام كي ، وما بعدها في تأويل المفرد ، وأمّا ما استدللّ به فمتعلق اللام فيه محذوف ، أي : (لتشرَبَنَّ لتُغْنِي عَنِّي) ، (وفعلنا ذلك لتصغى) .
قلتُ : قد نقل الشيخ - رحمه الله - هذا القول أيضاً في حرف اللام ^(٣) ، ولم يذكر هذه الآية ، وذكر آية أخرى ، وهي قوله : ﴿يَخْلَفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ...﴾ الآية ^(٤) .
وما تأوّل به الآية هنا عليه مشى الزمخشري ^(٥) ، إلا أنَّه تسامح في عبارته ^(٦) . فانظر بقيّة الأوجه في المعرب ، فإنَّ في بعضها بحثاً ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا...﴾ [١١٤] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٨) / لما أنَّ تكلم على أقسام الحال ، وذكر أنَّ منها ما يدلّ عاملها على تجدد صاحبها ، فذكر أمثلة ، ثمَّ قال : وجعل من ذلك ابن مالك بدر الدين ^(٩) قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا...﴾ ^(١٠) ، قال : وهو وهم منه ، فإنَّ الكتاب قديم ، هذا ما أشار إليه ^(١١) .

(١) معاني القرآن ص ٣٦٢ .

(٢) وانظر : البحر ٢٠٨/٤ ، والدّر المصون ١١٧/٥ .

(٣) المغني ص ٢٧٨ .

(٤) التوبة ، آية (٦٢) . وبعدها : ﴿... لِيُرْضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ .

(٥) سبق إلى تخطئة الأخفش الزجاج في معاني القرآن وإعراجه ٤٥٨/٢ .

(٦) الكشف ٤٥/٢ .

(٧) الدّر المصون ١١٧/٥ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) في (ج) « بدر الدين ابن مالك » .

(١٠) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٣١٢ . وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٢/٢ : (ومن ورودها دالة على غير معنى

منتقل قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ...﴾ (...) .

(١١) المغني ص ٦٠٥ .

قُلْتُ: قال الدماميني: (الوهم من الشيخ - رحمه الله -)؛ لأنَّ الكتاب إذا كان قديمًا فلا يعقل فيه الإنزال، فكيف يوهم غيره بما ذكره ^(١) ؟ ... ^(٢) .

قُلْتُ: لا بُدَّ من بيان هذه المسألة حتَّى يظهر فيها الحق إن شاء الله .

فأقول: قولهم: (يدلُّ عاملها على تجدد صاحبها)، أي على حدوثه، وإن كان الصحيح أنَّ التجدد أعمُّ من الحدوث عند المتكلمين؛ لأنَّه يصدق على الحال، ولا يصدق في ذلك الحدوث، كذا قيل، فإذا تقرَّر هذا ظهر لنا ذلك في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ ^(٣) فإنَّ نسبة الخلق إلى الإنسان تدلُّ على حدوثه قطعًا، وما توهم بدر الدين على تقدير صحته لا يصح؛ لأنَّ الإنزال لا يدلُّ على حدوث الشيء في نفسه كدلالة الخلق على حدوث الإنسان. نعم يدلُّ على ذلك بالالتزام، وهذا لا عبرة به عند النحويين؛ لأنَّهم ذكروا أنَّ الحال تكون لازمة في ثلاثة مواضع من حملتها ألتي دلَّ عاملها على تجدد صاحبها، كما ذكر الشيخ، وقرَّره بمثاله ^(٤)، [فلو] ^(٥) كان المراعى ما دلَّ عاملها على تجدد صاحبها، أي على حدوثه بواسطة، أو بغير واسطة، لكان قولنا: ضربت زيدًا [ضاحكًا، حال] ^(٦) لازمة؛ لأنَّ الضرب يدلُّ على حدوث المضروب قطعًا، فتعيَّن أنَّ المراد من أنَّ العامل يدلُّ على التجدد، أن يقع حدوث صاحب الحال مع ذلك العامل مثل: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ أي: وقع الخلق مع الضعف، فإذا علمنا ذلك علمنا بطلان ما ادَّعاه بدر الدين من كلِّ وجه لا من الوجه الذي أشار إليه الشيخ على ما سيأتي، ولا على تقدير أنَّ المراد بالكتاب اللفظ الدالُّ على المعنى القديم، فإنَّ اللفظ الدالَّ سابق على الإنزال، ولم يقتزن ^(٧) وجوده بالإنزال فليس هذا بمنزلة ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ .

بقي أن يُقال: ما ردَّ به الشيخ - رحمه الله - على بدر الدين لا يصح؛ لأنَّه بناء منه على أنَّ الكتاب المراد منه القديم، وهو لا يتعيَّن؛ لأنَّه يقع على المعنى القديم وعلى الحادث ^(٨) .

(١) في (ج) «بما ذكرتم» .

(٢) تحفة الغريب ل/١٨٤/آ .

(٣) النساء، آية (٢٨) .

(٤) بسط هذه المسألة في شرح التسهيل ٣٢٢/٢، وشرح اللمحة البدرية ١٨٠/٢، وتوضيح المقاصد ١٣١/٢، والتصريح ٤/٢ .

(٥) في الأصل «فإذا»، والصواب ما أثبت .

(٦) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

(٧) في (ج) «يتقرَّر» .

(٨) قال الشُّمْنِي بعد أن ساق نصَّ ابن هشام: «والجواب عن هذا أنَّ ﴿أَنْزَلَ﴾ الذي هو عامل في الحال يدلُّ على تجدد مفعوله

فَإِنْ قُلْتُ : لَعَلَّ الشَّيْخَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - اسْتَدَّ إِلَى مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْإِرْشَادِ ^(١) وَغَيْرِهِ ^(٢) ، مِنْ أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى أَطْلَقُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ ، مَنْزِلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَالْأَصْلُ فِي إِطْلَاقِهِمُ الْحَقِيقَةَ ، فَإِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِثْلُ آيَةِ الْكَرِيمَةِ فَيَحْمِلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ^(٣) مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْمَنْزَلِ وَالْمَكْتُوبِ وَالْمَحْفُوظِ هُوَ الْمَعْنَى الْقَدِيمُ فَصَحَّ مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ .

قُلْتُ : أَمَّا إِطْلَاقُ مِثْلِ ذَلِكَ ، فَلْأَصْلُ عَدَمُ جَوَازِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُوْهِمَةِ ، فَلْأَصْلُ قُصُورُهَا عَلَى مَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ .

لَكِنَّهُمْ هُنَا قَالُوا : إِنَّ الْجُمْهُورَ أَجَازُوا مِثْلَ ذَلِكَ مَعَ تَعَيُّنِ التَّأْوِيلِ فِي ذَلِكَ ، فَحَيْثُ قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ ... ﴾ وَقُلْنَا : إِنَّ الْمُرَادَ بِالْكِتَابِ الْمَكْتُوبِ ، وَهُوَ الْمَعْنَى الْقَدِيمُ ، فِإِطْلَاقِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ بِجَازٍ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَدْلَتَهُ مَكْتُوبَةً ، فَالتَّأْوِيلُ لَا بُدَّ مِنْهُ قَطْعًا .

وإلى هذا أشار الدماميني باعتراضه على الشيخ ، إلا أنه لم يتفطن لما أشرت إليه ، فالحق أن يُقال : إن أريد بالكتاب اللفظ المكتوب الدال على المعنى القديم ، فيتعين الحدوث ، لكن بأمر عقلي يقتضي ذلك ، لا أن ^(٤) الحدوث وقع من الإنزال كما تعقلنا في الخلق ؛ فبطل كلام بدر الدين فيما زعم ، وتأمل هل قرينة قوله : ﴿ مَفْصَلًا ﴾ تدل على هذا ؛ لأن الموصوف بكونه مفصلاً ومجماً ؟ إنما هو اللفظ على ما ذكر أهل الأصول ^(٥) ، أو لا يدل على ذلك ، وإن أطلق الكتاب على المعنى القديم ، فلا بُدَّ من التأويل ، إما على حذف مضاف أي أدلة الكتاب أو غير ذلك .

وإنما أطلت الكلام في ذلك ؛ لأنني كنت عام ستة وأربعين وقع لي فيها بحث مع بعض الإخوان / الفضلاء ممن له تحقيق في هذا العلم ، أعنى علم [العربية ، فتذاكرنا في كلام ابن هشام ، وانجرَّ الكلام إلى كلام أهل الأصول] ^(٦) .

الذي هو صاحب الحال ، ولا يلزم من دلالة على تجده لقيام الكليل القاطع على قدمه ، وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها ...) . المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٤/٤٣٧ .

(١) أبو المعالي الجويني ، وانظر : الإرشاد ص ١٣٢ .

(٢) انظر : الإحكام للآمدي ١/١٥٩ ، وإرشاد الفحول ١/١٦٩ .

(٣) في (ج) « ذكرناه » بزيادة الهاء .

(٤) في (ج) « لأن » .

(٥) المحصول ٣/١٦١ ، ونفائس المحصول ٣/٩١ ، رفع الحاجب ٣/٣٨٣ .

(٦) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

ووقع كلام كثير في ذلك ، وكان آخر بحثي معه - رحمة الله [عليه -] ^(١) فإنه توفي بعد ذلك بأربعة أيام أو ما قاربها .

جعل الله ذلك خالصاً لوجهه ، ورحم هذا السيد الفاضل ، وبرّد ضريحه ، وجمعنا وإياه في الجنة بفضل نبيه محمد ﷺ ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ فَصَّلْ لَكُمْ ... ﴾ الآية [١١٩] ^(٣) .

ذكرها [الشيخ] ^(٤) في شروط الحذف لما أن تكلم على حذف « قد » مع الفعل الماضي إذا كان حالاً ، وأنه لا بُد من « قد » معه إما ظاهرة كآلية ، أو مقدّره ^(٥) .

قلتُ : وقد تقدّم لنا ما في ذلك عند قوله : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ^(٦) فانظره ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَذْكُرَ اسْمُ اللَّهِ ... ﴾ الآية [١٢١] ^(٨) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٩) في العطف لما أن تكلم على عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس ^(١٠) ، ونقل الثلاثة الأقوال المعروفة ^(١١) ، ثالثها يجوز في الواو لا في غيرها .

قال بعد ذلك : وأضعف الثلاثة الأقوال الثاني ، وقد لهج به الرّازي في تفسيره ^(١٢) ، وذكر في

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٢) أي : (بفضل الله سبحانه وتعالى ؛ لأنه لا يدخل أحد الجنة بعمله ، ولا الأنبياء ، ... وإنما يكون دخول الجنة بفضل الله ورحمته) .

(٣) وبعدها : ﴿ ... مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ ... ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٥) المغني ص ٨٣٣ .

(٦) النساء ، آية (٩٠) .

(٧) الجمع الغريب ١/٨٥/ل . وانظر : ص ٢٧١ من البحث .

(٨) وبعدها : ﴿ ... عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِشَقٌ ... ﴾ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١٠) المغني ص ٦٣١ .

(١١) الجواز مطلقاً ، والمنع مطلقاً ، الجواز في الواو فقط .

(١٢) التفسير الكبير ١٣٠/٥ .

كتابه مناقب الشافعي^(١) أَنَّ مجلساً جمعه وجماعة من الخنفيّة ، وأنّهم زعموا أَنَّ قول الشافعيّ (يَحِلُّ أكل متروك التسمية) مردود بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ﴾ قال : فقلت لهم : لا دليل فيها بل هي حجة للشافعيّ ؛ وذلك لأنّ «الواو» ليست للعطف ؛ لتخالف الجملتين الاسميّة والفعلية ، و «لا» للاستئناف ؛ لأنّ أصل الواو [أَنَّ] ^(٢) تربط ما بعدها بما قبلها ، فبقي أن تكون للحال ، فتكون جملة الحال مفيدة للنهي ، والمعنى : لا تأكلوا منه حالة كونه فسقاً ، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً ، والفسق قد فسره تعالى بقوله : ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لَعْنٍ لِّلَّهِ بِهِ . . .﴾ ^(٣) .
فالمعنى ؛ لا تأكلوا منه إذا سُمّي عليه غير الله ، ومفهومه ؛ كلوه ^(٤) إذا لم يُسمَّ عليه غير الله . انتهى .

قال الشيخ^(٥) : ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صواباً ، هذا نصّ ما أشار إليه الشيخ .
قُلْتُ : وإنّما كان الصواب ما ذكر ؛ لأنّ الصحيح المنع في العطف كما هو معلوم ، وما أشار إليه الشيخ ظاهر ، وانظر كلام أبي حيّان في قوله ^(٦) : (وهذه الجملة لا موضع ^(٧) لها) .
فيحتمل عنده أنّ الجملة مستأنفة ، ويحتمل أن تكون معطوفة على مستأنف .

قوله تعالى : ﴿وَأِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ . . .﴾ الآية [١٢١] ^(٨) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٩) في اللام الموطئة للقسم ، فذكر أنّها يجوز حذفها ^(١٠) ، ومثّل ذلك بالآية ؛ لأنّ الجواب المذكور يدلّ على القسم ، ونقل عن بعضهم أنّ الجواب للشرط على

(١) إرشاد الطالبين إلى المنهج القويم في بيان مناقب الإمام الشافعيّ رحمه الله ص ٤٦١ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) الأنعام ، آية (١٤٥) .

(٤) في (ج) «كلوا» .

(٥) المغني ص ٦٣٢ .

(٦) البحر ٢١٣/٤ .

(٧) في (ج) «لا محلّ» .

(٨) وبعدها : ﴿إِنْكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٠) المغني ص ٣١١ .

تقدير الفاء ، قال : مثل قوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا ^(١) * ، ، ، ، ،

قال : ولا يصح ذلك في القرآن ؛ لأن ذلك خاص بالشعر .

وذكرها قبل في « إذا » لما أن تكلم على عاملها ^(٢) ، و تكلم على آية الجاثية ^(٣) ، وعلى آية سبأ ^(٤) ، وقرر أن الحرف الناسخ إذا كان مذكوراً في الجواب لا بُدَّ من اقترانه بالفاء ، وأجاب عن هذه الآية بأن المذكور فيها جواب قسم مقدّر ، انظره .

قلتُ : وما أشار إليه الشيخ عليه اعتمد المختصر ^(٥) ، والذي زعم أن الجواب للشرط هو أبو البقاء ^(٦) ، وردّ عليه المختصر ، والردّ متمكّن .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا ... ﴾ الآية [١٢٢] ^(٧) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٨) في أوّل الكلام على الهمزة ^(٩) لما أن تكلم على آيات حذف فيها الخير بعد همزة الاستفهام مع المعادل ، قال بعد ذلك : وقد يذكر المبتدأ والخير بعدها

(١) صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

والشتر بالشتر عند الله مثلاًن

ينسب في سيبويه ٦٤/٣ لـ « حسان بن ثابت » وليس في ديوانه .

وهو لـ « عبد الرحمن بن حسان » في نوادر أبي زيد ص ٢٠٧ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والتصريح ٣٨٦/٤ .

ورورد في ديوان كعب بن مالك ص ٢٨٨ ، ونسب لعبد الرحمن ولكعب في الخزائن ٥١/٩ .

وبلا نسبة في معاني الفراء ٤٧٦/١ ، وابن يعيش ٣/٩ ، والجمع ٣٧١/٢ .

(٢) المغني ص ١٣٥ .

(٣) قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا ﴾ [الجاثية : ٢٥] .

(٤) قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُرِقْتُمْ كُلٌّ مِرْقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبأ : ٧] .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١/٤٦١/٢ .

(٦) التبيان ٥٣٦/١ .

(٧) وبعدها : ﴿ فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَاهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ... ﴾ .

(٨) ما بين المعرفين تكملة من (ج) .

(٩) المغني ص ١٩ .

على الأصل في ذلك كقوله : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا ... ﴾ الآية .

قلتُ : ما أشار إليه جليّ ، والمبتدأ في الآية هو « من » الأولى ، والخبر هي الثانية ^(١) .

قلتُ : وتأمل هذه الآية الكريمة فإن فيها استعارة ترشيحية ؛ لأنه شبه الكافر بالميت ^(٢) ، والجامع عقليّ ، وهو عدم حصول النفع بهما ، والطرفان حسيّان إن جعلنا الاستعارة أصلية ، وإن جعلناها تبعية - وهو الظاهر ؛ لأنها في المشتقات - فالطرفان عقليّان ، ويكون ذلك نظير ما أشار إليه التفتازاني / في قوله تعالى : ﴿ مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا ... ﴾ ^(٣) فانظره ^(٤) ، وقوله : ﴿ فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ ترشيح ، وفي ^(٥) ضمنه استعارة أخرى ؛ لأنه شبه الإيمان [بالحياة] ^(٦) ، والجامع [عقليّ] ^(٧) ، أيضًا ، وقوله بعد : ﴿ نُورًا ﴾ الآية استعارة أخرى ، وهو تشبيه الإيمان بالنور ، والجامع عقليّ ^(٨) .

وقوله : ﴿ كَمَنْ مِثْلُهُ ﴾ الظاهر أنه حذف فيها ما يقابل الذي ذكر أولاً ؛ لتكون ثلاث استعارات تقابلها ثلاث ، وتأمل ما في الآية الكريمة من مراعاة النظر والطباق ، واللف والنشر ، وناهيك بالكلام المعجز ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ... ﴾ الآية [١٢٤] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في موضعين : الأول في باب ^(٩) « حيث » ^(١٠) لما أن تكلم على أنها

(١) قوله تعالى في الآية نفسها : ﴿ كَمَنْ مِثْلُهُ فِي الظَّلَمَاتِ ... ﴾ .

وانظر البحر ٢١٤/٤ ، والدّر المصون ١٣٣/٥ .

(٢) البحر ٢١٤/٤ .

(٣) يس ، آية (٥٢) .

(٤) شروح التلخيص ٤/٤٦ ، والمطول ص ٣٩٤ .

(٥) في (ح) « في » بدون وار .

(٦) في الأصل : « بالنور » وما أثبت من (ح) .

(٧) في الأصل : « جلي » وما أثبت من (ح) .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٩) في (ح) « في الحاء في حيث » .

(١٠) المغني ص ١٧٦ .

الأكثر فيها أن تكون منصوبة على الظرفية^(١) ، وقد يجوز جرّها ، قال بعد ذلك : وقد تقع مفعولاً [به]^(٢) وفقاً للفرسي^(٣) ، وحمل عليه ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ﴾^(٤) ... الآية .

إذ المعنى أنه سبحانه يعلم المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه ، لا شيئاً في المكان ، وناصبها « يعلم » محذوفاً مدلولاً عليه « بأعلم » لا « بأعلم » نفسه ؛ لأنّ أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به ، فإن أولته « بعالم » جاز أن ينصب على رأي بعضهم^(٥) .

قلتُ : وذكرها - رحمه الله - في الجهة الأولى في المسألة السادسة منها^(٦) ، قال : السادس : قوله تعالى : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ... ﴿فَإِنَّ الْمُبَادِرَ أَنَّ « حَيْث » ظرف مكان ؛ لأنه المعروف في استعمالها ، ويردّه أنّ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحقّ للرسالة ، لا أنّ علمه في المكان ، فهو مفعول به لا مفعول فيه وحيث لا ينصب « بأعلم » إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم^(٧) ، والصواب انتصابه بـ « يعلم » محذوفاً دلّ عليه « أعلم » .

قال الفقير إلى ربه : ما اختاره الشيخ - رحمه الله - في الموضعين ونقله عن الفارسي قال به التبريزي^(٨) ، وردّ عليه الشيخ أبو حيان بأنّ المعروف فيها عدم التصرف^(٩) . واختار تأويلاً آخر في الآية ، وردّ عليه المختصر ، وردّه فيه نظر ، فانظروا .

(١) في (ج) « على الظرف » .

(٢) زيادة يستقيم بها النص .

(٣) كتاب الشعر ١/١٧٨ ، وخرّج على ذلك قول الشماخ :

وحلاها عن ذي الأراكاة عامرٌ ٥ أخو الخضريزي حيث تكوى النواجز

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) الجمهور على أنّ « أفعل » التفضيل لا ينصب المفعول به ، الارتشاف ٥/٢٣٢٥ ، والتّصريح ٥/٥٠٩ ، والأشعوني ٣/٥١ .

وذهب محمد بن مسعود الغزني إلى إعماله . الارتشاف ٥/٢٣٢٦ .

(٦) المغني ص ٦٨٩ .

(٧) هو رأي أبي عبيدة ، وتبعه الميرد ، وابن مالك . المقتضب ٢/٢٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٨ ، والارتشاف ٥/٢٣٢٥ ، والمساعد ٢/١٧٦ .

(٨) هو : يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني أبو زكريا التبريزي ، صنّف شرح القصائد العشر ، وشرح اللمع ، وتفسير القرآن والإعراب ، والكافي في العروض والقوافي ، وغيرها . توفي سنة ٥٠٢ هـ ، عن البغية ٢/٣٣٨ .

وانظر رأيه في البحر المحيط ٤/٤١٦ ، والدّر المصون ٥/١٣٨ .

(٩) البحر ٤/٢١٦ .

وأحكام « حيث » يطول ذكرها هاهنا ، فانظر الشيخ في محلها ^(١) .

فإن قلت : ما معنى قول الشيخ : في آخر الموضع الأول ، فإن أولته « بعالم » جاز أن ينصب على رأي ، هل الخلاف راجع لجواز تأويله « بعالم » ، أو الخلاف راجع إلى عمله بعد التأويل ؟ قلت : ظاهر كلام الشيخ إنما هو الثاني ، وما ذكرنا من لفظه في الموضع الثاني صريح في ذلك ، ولم أذكر الخلاف في ذلك ، نعم الخلاف في المعنى الأول موجود ، واختار في التسهيل أنه موقوف على السماع وصححه ، انظره ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ ... ﴾ الآية [١٣٤] ^(٣) .

ذكرها في « ما » الكافة ^(٤) ، قال : « ما » هذه في الآية اسم باتفاق ، وكذلك قوله : ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ ^(٥) مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ ... ﴾ ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكَبِيرٍ ... ﴾ الآية [١٣٧] ^(٧) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في شروط الحذف ^(٨) لما أن تكلم على ما إذا تعارض حذف الفعل ، والباقي فاعل ، أو حذف الخبر والباقي مبتدأ .

فالثاني أولى إلا أن يدل دليل على خلاف ذلك ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الخبر عين المبتدأ ، فكأنه مذكور ، بخلاف الفعل مع الفاعل ، ثم ذكر آيات يتعين فيها حذف الفعل لأجل الأدلة الدالة على ذلك ، منها قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لَكَبِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية .

(١) المغني ص ١٧٦ .

(٢) التسهيل ص ١٣٤ ، وانظر : الارتشاف ٢٣٢٥/٥ ، والمساعد ١٧٩/٢ .

(٣) وبعدها : ﴿ ... لَا تِوَمَا أَتَمُّ بِمُعْجِزِينَ ﴾ .

وسقطت الآية وما يتعلق بها من (ح) .

(٤) المغني ص ٤٠٥ .

(٥) في الأصل « تدعون » بالياء الفوقية ، والصواب ما أثبت .

(٦) لقمان ، آية (٣٠) . والذي في المغني آية الحج (٦٢) قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ ... ﴾ .

(٧) وبعدها : ﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ... ﴾ .

(٨) المغني ص ٧ ، ٨ .

في قراءة من قرأ الفعل مبنياً للمفعول ، ورفع (القتل ، والشركاء)^(١) ، هذا معنى ما أشار إليه ، فانظره .

قُلْتُ: وجعل الشيخ - رحمه الله - نظير الآية الكريمة قول الشاعر^(٢) :

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ^(٣) *

في مرثية « يزيد بن نهشل » في رواية من بنى الفعل للمفعول ، قال : « ضارع » يترجح كونه فاعلاً لفعل مقدّر لموافقة الرواية الأخرى^(٤) ، وكذا الآية الكريمة [لأجل]^(٥) موافقة القراءة الأخرى .

(١) قرأ بها أبو عبد الرحمن السلمي ، والحسن في إعراب القرآن للنحاس ٩٧/٢ .

وأسندها ابن جني للسلمي في المحتسب ٢٢٩/١ ، وزاد ابن عطية أبا عبد الملك (قاضي الجند) صاحب ابن عامر . المحرر الوجيز ١٥٧/٦ ، وانظر البحر ٢٢٩/٤ .

وفي هذه الآية قراءات كثيرة ، والمتواتر منها اثنان :

١ - قرأ العامة ﴿ زَيْنٌ ﴾ مبنياً للفاعل ، و ﴿ قَتَلَ ﴾ نصب على المفعولية ، و ﴿ أَوْلَادِهِمْ ﴾ خفض بالإضافة ، و ﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾ رفع على الفاعلية .

٢ - قرأ ابن عامر (زَيْنٌ) مبنياً للمفعول ، و (قَتَلَ) رفعا على ما لم يسم فاعله ، و (أَوْلَادَهُمْ) نصباً على المفعول بالمصدر ، و (شُرَكَائِهِمْ) خفضاً على إضافة المصدر .

السبعة ص ٢٧٠ ، والحجة ٤٠٩/٣ ، والكشف ٤٥٣/١ ، والبحر ٢٢٩/٤ ، والدرّ المصون ١٦١/٥ .

(٢) « قول الشاعر » سقط في (ج) .

(٣) صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

= وينسب لـ « الحارث بن نهيك » في سيبويه ٢٨٨/١ ، وابن يعيش ٨٠/١ .

= ولـ « لبيد » في ملحقات الديوان ص ٢٨٠ ، وفي تلخيص الشواهد ص ٤٨٠ .

= ولـ « نهشل بن حري » في مجاز القرآن ٣٤٨/١ ، وفيه « بائس لضراعة » . ونسبه لـ « نهشل » ابن بري في شرح الشواهد ص ٩٤ ، والأزهري في التصريح ٢٥٦/٢ ، والبغدادى في الخزانة ٣١٣/١ ، وشرح أبيات المغني ٢٩٥/٧ .

= وورد بلا نسبة في المقتضب ٢٨٢/٣ ، والخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، والأصول ٤٧٤/٣ ، وشرح التسهيل ١١٩/٢ ، وتعليق الفرائد ٢٤٥/٤ .

(٤) انظر مراجع تخريج البيت .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

قال الفقير إلى ربه : وما استشهد به في البيت قيل : إنه لا دليل فيه ؛ لاحتمال أن يكون « يزيد » منادى ، ويكون « ضارع » نائباً عن الفاعل ، قيل : لا يصح^(١) ذلك في رواية البناء ؛ لأنَّ « يزيد » منصوب^(٢) . /

قلتُ : [الضَّارِع ؛ الدليل ، والخصومة متعلّق به ، وتماهه :

وَمُخْتَبِطٌ مِّمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ]^(٣) *

المختبِط : الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة .

وتطيح : من الإطاحة ، وهي الإذهاب .

انظر معنى البيت في التفتازاني^(٤) ، وقد ذكر في التلخيص أنَّ فضل هذه الرواية برفع « يزيد » على رواية النصب بتكرّر الإسناد مرتين إجمالاً وتفصيلاً ؛ لأنه لما أن قال : « ليك يزيد » كأنَّ قائلاً يقول : من ييكه ؟

قال : وليكون ذكر الفاعل بعد كِنْعَمَة غير مُتَرَقِّبَةٍ ؛ لأنه إذا بُنِيَ للمفعول لم يسق إطماع في ذكر الفاعل^(٥) .

قلتُ : وفي ذلك فوائد أخر ذكرها التفتازاني يطول جلبها هنا ، وهذا كله يتأتّى في الآية الكريمة ، والله سبحانه أعلم^(٦) .

وأما استدلال الشيخ في ترجيح حذف الخير على الفعل بما ذكر ، ففي لفظه بعض قلق ؛ لأنه لو كان المبتدأ عين الخير لما صحَّ الإخبار ؛ لأنه يؤدّي إلى الإخبار عن الشيء بنفسه ، وجوابه لو قال : لأنَّ الخير يصدق على المبتدأ ، لا أنه عين المبتدأ ، فإذا كان كذلك لا يتم له مراده ، فتأمل منه نصفاً . إلا أن يريد أنَّه عينه في الخارج لا في العقل ، فلا اعتراض عليه ، وقد أشاروا إلى مذهب من ذلك في أوائل المنطق^(٧) .

(١) في (ج) « قيل لا يصح » .

(٢) في (ج) « منصوباً » بالنصب ، والصواب ما أثبت .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٤) المطول ص ١٤٤ ، وانظر : عروس الأفراح ٤٠٦/١ .

(٥) التلخيص ص ١٠٤ .

(٦) وانظر : كتاب الشعر ٤٩٩/٢ ، والخزانة ٣٠٣/١ ، وشرح آيات المغني ٢٩٥/٧ .

(٧) إيضاح المبهم من معاني السلم ص ٧ .

فَإِنْ قُلْتَ : هذه القراءة ^(١) الَّتِي أَشار إليها الشَّيْخُ ما هي من القراءات ؟
قُلْتُ : الآية فيها ثلاث قراءات ^(٢) ؛ اثنتان سبعيتان ، وواحدة خارج السَّبع .

فالقراءة الأولى قراءة الجمهور ببناء الفعل للفاعل ، ونصب « قتل » وإضافته ، ورفع « شركاء » ، ومعناها ظاهرٌ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ كان في الجاهليَّة يحلف لمن ولد له ولد لينحرته للآلهة ، فشياطينهم وشركاؤهم زينوا لهم ذلك ، وإعرابها ^(٣) ظاهر ، فالمفعول مقدَّم على الفاعل .

وَأَمَّا القراءة الثانية فهي سبعية أيضًا ، وهي قراءة العربيِّ الصَّريح ، وهو ابن عامر ، من كبار التابعين ، تلميذ عثمان بن عفَّان ، وناهيك به . ببناء الفعل للمفعول ورفع « القتل » ، ونصب « الأولاد » ، وخفض الشركاء ، ورفع « قتل » ^(٤) على النِّبَاة ، وخفض الشركاء على الإضافة .

غاية ما في ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ومن ضاق عليه التأويل أدَّى به ذلك إلى الطَّعن في التَّنزيل ، وجزى الله ابن مالك خيرًا في جمعه الشَّواهد على جواز ذلك ، ولو لم يكن عندي شاهد إلا وجودها ، فَإِنَّ القرآن حجَّة على غيره ، وليس غيره حجَّة عليه ، وأكثر ما تجد الاعتراض على القراءات من أبي عليِّ الفارسي ^(٥) ، وكثيرًا ما يتبعه ابن عطية ^(٦) ، ونعوذ بالله من ذلك ، فَإِنَّه ربما أطلق إطلاقًا قلبيًا ، وأبو حيان هنا انتصر انتصارًا حسنًا ^(٧) ، وأكثر اعتماده على كلام ابن مالك في شرح التَّسهيل ^(٨) ، ولما أن حلَّ هذا الاعتراض على هذه القراءة محلاً عظيمًا عند الشَّاطبي رحمة الله [عليه] ^(٩) أطب في هذا الفصل فقال :

وَذَيْنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفْعٍ قَتَلَ * لَأَوْلَادِهِمْ بِالنَّصَبِ شَامِيَهُمْ تَلَا
وَيُخَفِّضُ عَنْهُ الرِّفْعُ فِي شُرَكَائِهِمْ * وَفِي مُنْخَفِ الشَّامِيِّينَ بِالْيَاءِ مَثَلَا

(١) في الأصل « القاعدة » مكان « القراءة » ولعلَّ الصُّواب ما أثبت من (ج) .

(٢) السبعة ص ٢٧٠ ، والحجَّة ٤٠٩/٣ ، والبحر ٢٢٩/٤ .

(٣) في (ج) « وإعرابه » .

(٤) في (ج) « القتل » بزيادة « آل » .

(٥) الحجَّة ٤١١/٣ ، وقد سبقه إلى هذا الفراء في المعاني ٣٥٨/١ ، والنحاس في إعراب القرآن ٩٨/٢ .

(٦) المحرر الوجيز ١٥٨/٦ .

(٧) البحر ٢٢٩/٤ .

(٨) شرح التَّسهيل ٢٧٧/٣ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ * وَلَمْ يُلَفْ غَيْرُ الظَّرْفِ فِي الشُّعْرِ فَيَصِلَا

كَأَنَّهُ دَرُ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامَتِهَا فَلَا * تَلَمَّ مِنْ مُلَيِّمِي النَّحْوِ إِلَّا مُجْهَلًا

وَمَعَ رَسْمِهِ (رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ) ^(١) * الْأَخْفَشُ النَّحْوِيُّ أَنْشَدَ مُجْهَلًا ... ^(٢)

فـ «لله» دره في هذه الأبيات ما أحسنها ، وأجملها حيث أشار للقراءة أولاً على مقتضى عرفه ، وفهمت منها قراءة الجمهور على ما أسسه في أول كتابه ^(٣) ، ثم بدأ بالترجيح ثانياً بأن هذه القراءة كذلك وجدت في مصحف الشاميين ، وهو ^(٤) مما يُستدل به في ذلك ، ثم أشار بقوله : (ومفعوله) إلى آخر البيتين إلى مستند هذا المعارض / بما رأيت ثم نقض عليه بالبيت الأخير من كلام الأخفش ^(٥) وفي ضمن ذلك ترجيح القراءة السبعية فرجحها الشيخ - رحمه الله - بوجهين :

بخط المصحف ، وبأن ما أنكره المنكر ليس كذلك ، بل ^(٦) قد نقل في كلام المغرب ما يرد به على المنكر ^(٧) ، ثم قسم المليم إلى قسمين : من مجهل وغير مجهل ، فاللوم يترتب على المجهل لا على غيره ، وما أشار إليه من الشواهد معلوم في العربية .

فإن قيل : كيف يقع الترجيح بخط المصحف مع أن المصحف سنة تتبع ، فقد ^(٨) لا يجري على العربية ؟

(١) هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدره :

فَجَجَّهَاطًا بِمَزَجَةٍ

وهو بلا نسبة في : معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١ ، ٨١/٢ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، وضرورة الشعر ص ١٨٠ ، والإنصاف ٤٢٧/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٨/٣ ، وابن يعيش ١٩/٣ ، والبسيط ٨٩٢/٢ ، والارتشاف ٢٤٢٩/٥ ، والبحر ٢٢٩/٤ .

وفي الخزانة ٤١٥/٤ أنه لبعض المدنيين المولدين .

والمزجة : الرمح القصير ، والقلوص : الناقة الشابة .

(٢) من حرز الأمان ص ١٤١ .

(٣) حرز الأمان ص ١٠ ، ١١ .

(٤) في (ج) « فهو » بالفاء .

(٥) ذكر البغدي أنه في حواشي كتاب سيبويه للأخفش . الخزانة ٤١٦/٤ .

(٦) كلمة « بل » سقط في (ج) .

(٧) الدرّ المصون ١٦٣/٥ .

(٨) في (ج) « وقد » بالواو .

قُلْتُ: الأصل عدم ذلك ، وأنه موافق ، وقد تقدّم لنا البحث في ذلك في البقرة ^(١) . وأمّا القراءة الثالثة فهي شاذّة ، وهي التي أشار إليها الشّيخ - رحمه الله تعالى - ، وخرّجها على ما رأيت ، وكذلك ذكر غيره ^(٢) ، فإن قُلْتُ ^(٣) : قد ذكر الشّيخ في غير هذا الموضع أنّ الفاعل إذا حذف وناب عنه المفعول ، لا يجوز ذكره ولو على التمييز أو غيره ، وقد تقدّم لنا الإشارة ^(٤) إليه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ ... ﴾ ^(٥) الآية .

قُلْتُ: نعم قد نبّه الشّيخ على ذلك ، وزاد أنّه لا يذكر في تلك الجملة نفسها ، وأمّا إن ذكر في جملة أخرى فجائز ^(٦) ، وقد استشهد على ذلك بقوله :

لبيك يزيد

فإن قُلْتُ : قد أشار الفاسي شارح الشاطبيّة ^(٧) في هذه القراءة إلى جواز رفع « الشّركاء » « بالقتل » ، فعلى هذا لا تكون الآية من وادي ما ذكر الشّيخ - رحمه الله - .

قُلْتُ: ما أشرت إليه في كلام الفاسي وقع لقطرب ^(٨) مثله ، إلّا أنّه عندي ضعيف صناعة ومعنى ، أمّا صناعة فلو جهين : الأوّل : ذكر الفاعل في الجملة الواحدة بعد حذفه .

الثاني : إضافة المصدر إلى المفعول مع ذكر الفاعل قليلة جدّاً ^(٩) ، فالتخريج عليها بعيد ، وإن كان ورد ذلك في قراءة من قرأ ﴿ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ ... ﴾ ^(١٠) بالرفع ^(١١) ، وأمّا من جهة المعنى ،

(١) الجمع الغريب ١/ل/٦٠/٢ .

(٢) من قوله : « الشّيخ » إلى « غيره » سقط في (ح) .

(٣) في (ح) « قلت » .

(٤) الجمع الغريب ل ٨١/٢ ، وانظر ص ٢٤١ من البحث .

(٥) النساء ، آية (١٢) . وفي الأصل « وإن رجل » ، والصواب ما أثبت ، وهو في (ح) .

(٦) المغني ص ٨٠٧ .

(٧) اللآليء الفريدة ٣/٧٩٦ ، ٧٩٧ .

(٨) انظره في المحتسب ١/٢٣٠ ، والبحر ٤/٢٢٩ ، والدّر المصون ٥/١٧٧ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠ ، وشرح الرّضي ٣/١٠٨ ، والتّصريح ٣/٢٦٢ ، والصّبّان ٢/٢٨٩ .

(١٠) مريم ، آية (٢) .

(١١) (عَبْدُهُ) بالرفع تنسب لـ « يحيى بن يعمر » . القراءات الشاذّة لابن خالويه ص ٨٣ ، وفي الكشف ٢/٥٠٢ الحسن ، وفي البحر ٦/١٧٢ « ابن يعمر » .

وغير منسوبة في التبيان ٢/٨٦٥ ، وإعراب القراءات الشواذّ ٢/٣٩ .

فليس « الشركاء هم القاتلين » ، إلاَّ أنَّ يُقالَ : هم السَّبب ، فتكون نسبة ذلك إليهم من الإسناد المجازي مثل : (بنى الأمير المدينة) .

وأيضاً ذلك لازم في قراءة ابن عامر . وإنما أطلت ^(١) في ذلك لأنَّ هذه القراءة في هذه الآية كثيراً ما يلتبس إعرابها .

أعاننا الله على طاعته ، وفهم كتابه .

قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ ظُهُورُهُمْ ... ﴾ ^(٢) [١٣٨] .

ذكرها في أوَّل أماكن الحذف لما أنَّ ذكر حذف المضاف ^(٣) (منافعها) ليتناول الركوب والتَّحميل ، انظره .

قُلْتُ : هذه الآية لا إجمال فيها على الصَّحيح ، ولا عموم على الصَّحيح أيضاً ، والخلاف في العموم محلُّه حذف المقدرات ، وهو المعبر عنه بالمقتضى بالفتح ، لأنَّ المقدَّر هل يعمُّ أو لا يعمُّ خلافاً لابن التلمساني ^(٤) ، وتأمَّل هذه المسألة في ابن الحاجب ^(٥) ، فإنَّ في آخر كلامه ضعفاً لا يخفى على ذي لب . وتقدير الشيخ حسن ، والعموم جاء من جهة المقدَّر ؛ لأنَّه أكثر فائدة ، والله أعلم .

والمسألة لا تخلو من بحث ، فإنَّ القائل بالعموم لا يجري على قاعدة العام ؛ لأنَّ العامَّ عنده في المسألة هو اللَّفظ المقتضي بكسر « الضاد » ، وأفراد العام هي المقدرات ، فكيف يُقالُ بذلك ، وأفراد العام غير محصورة ، والمقدرات محصورة إلى غير ذلك ممَّا تستشكل به المسألة على كلِّ قول ، ولولا الطَّول ليبيّن ذلك .

(١) في (ح) « أطلت » .

(٢) في الأصل ﴿ حَمَلَتْ ﴾ مكان ﴿ حُرِّمَتْ ﴾ وهي الآية رقم (١٤٦) ، والذي في (ح) وفي المغني ما أثبت .

(٣) المغني ص ٨١٢ .

(٤) مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ص ٥٦ .

وابن التلمساني هو : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن يحيى ... الحسني الشريف التلمساني ، كان عالماً بالفقه المالكي وأصوله ، وبالحدِيث ، والعريية . ومن مؤلفاته : شرح جمل الخونجي ، ومفتاح الوصول ، وكتاب في القضاء والقدر . توفي بتلمسان سنة ٧٧١ هـ .

ترجمته في نيل الابتهاج ص ٤٣٠ ، وشجرة النور الزكية ص ٢٣٤ .

(٥) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ١٣٦ .

* [...، ...، ...] ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ... ﴾ [١٤٩] .

ذكرها مثلاً لحذف المفعول ^(٢) ، وأنه يكثر بعد شاء ، مثل الآية .
قُلْتُ : ونَصَّ أهل البيان على أنه يُذَكَّرُ إذا كان غريباً ^(٣) مثل قوله :
فلو شئت أن أبكي دُمًا ^(٤) ⊗

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ... ﴾ [١٥٠] .

ذكرها مثلاً لما يجب فيه ذكر الفاء ^(٥) .
قُلْتُ : وهو حسن ؛ لأنه لا يصلح للشرطية ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ... ﴾ الآية [١٥١] ^(٦) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في موضعين :
الأوّل : في « لا » لما أنْ تَكَلَّمَ على « لا » الزائدة ^(٧) ، فقال :
الموضع الثاني قوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا ... ﴾ الآية ^(٨) .

(١) من شواهد المغني ص ٦٨١ ، آية رقم (١٤٣) ، ومثلها آية رقم (١٤٥) في المغني ص ٦٣١ ، ولم تردا في الجمع الغريب .

(٢) المغني ص ٨٢٨ .

(٣) الإيضاح ص ١٠٩ .

(٤) قطعة بيت من الطويل لـ « إسحاق بن حسان الخزرجي » ، ونماه :

ولو شئت أن أبكي دُمًا لبكيتُهُ ⊗ عليه ، ولكن ساحة الصبر أوسع

نسب له في الكامل ١٣٦١/٣ ، وفي الإيضاح للقرظيني ص ١١٢ .

وبلا نسبة في دلائل الإعجاز ص ١٦٤ .

(٥) كلمة « معهم » سقط في (ح) .

(٦) المغني ص ٢١٧ .

(٧) وبعبارة : ﴿ ... مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالَّذِينَ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ دَخَنٌ نَزَّ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِيَّاكُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

(٨) المغني ص ٣٣٠ .

(٩) الآية سقط في (ح) .

فَقِيلَ : « لا » « نافية » ^(١) ، وَقِيلَ : « ناهية » ^(٢) ، وَقِيلَ : « زائدة » ^(٣) .

والجميع مُحْتَمَلٌ ، وحاصل القول في الآية أَنَّ « ما » خبرية / بمعنى الذي منصوبة بـ ﴿ أَتْلُ ﴾ [و ﴿ حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ صلة ، و ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ متعلق بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ ، فَقِيلَ : استفهامية منصوبة بـ « حَرَّمَ » ، أي : أي شيء حَرَّمَ رَبُّكُمْ ^(٤) عَلَيْكُمْ ^(٥)] ويكون ﴿ أَتْلُ ﴾ مُعَلِّقًا ، والجملة محكية بـ أتْل ^(٦) ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَقُولُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْلَقَ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ بـ ﴿ أَتْلُ ﴾ فيمن رَجَّحَ إعمال أوّل المتنازعين وهم الكوفيون . وتكون « أَنْ » في موضع نصب بدلاً من « ما » وذلك على أَنَّها موصولة لا استفهامية ، إذ ^(٧) لم يَقْتَرَنِ البَدَلُ بهمزة الاستفهام ^(٨) .

الثاني : أَنَّ تكون في موضع رفع خبراً ^(٩) لـ « هو » محذوفاً ، أجازاه بعض المُعَرِّبين ، وعليهما فـ « لا » زائدة ، قاله ابن الشَّجَرِي ^(١٠) ، والصَّواب أَنَّها نافية على الأوّل ، زائدة على الثاني .

الثالث : أَنَّ يكون الأصل (أَيْبَنَ لَكُمْ ذَلِكَ لثَلَا تَشْرَكُوا) ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَرَّمَ رُؤْسَاؤُهُمْ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَطَاعُوهُمْ أَشْرَكُوا ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا غَيْرَ اللَّهِ بِمَنْزِلَتِهِ .

الرابع : أَنَّ الأصل أَوْصِيَكُمْ بِأَلَّا تَشْرَكُوا بِدَلِيلِ : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ معناه : وأوصيكم بالوالدين [إِحْسَانًا] ^(١١) وَأَنَّ في آخر الآية ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ ﴾ وعلى هذين الوجهين ، فحذفت الجملة وحرف الجرّ .

(١) البحر ٢٥١/٤ .

(٢) هذا اختيار الفراء ، معاني القرآن ٣٦٤/١ .

(٣) التَّيَّان ٥٤٨/١ ، والبحر ٢٥١/٤ .

(٤) قال به الرَّجَّاحُ . معاني القرآن وإعرابه ٣٠٣/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ح) .

(٦) كلمة « بـ ﴿ أَتْلُ ﴾ » سقطت في (ح) .

(٧) في الأصل « إذا » ، والصَّواب ما أثبت من (ح) والمغني .

(٨) قاله الفراء في المعاني ٣٦٤/١ ، وتبعه النحاس في إعراب القرآن ١٠٦/٢ .

(٩) في الأصل « خير » بالرفع ، والراجح ما أثبت من (ح) .

(١٠) أسالي ابن الشَّجَرِي ٧٢/١ ، ولعله المفهوم من قول النحاس في إعراب القرآن ١٠٦/٢ ، وصرَّح بالوجهين « مكِّي » في مشكل

إعراب القرآن ٢٧٧/١ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

الخامس : أَنَّ التَّقْدِيرَ : أَتَى عَلَيْكُمْ ، أَلَّا تَشْرَكُوا ، فَحُذِفَ مَدْلُولاً عَلَيْهِ بِمَا تَقَدَّمَ . أَجَازَ هَذِهِ الْأُوجُهُ الثَّلَاثَةُ الرَّجَّاحُ ^(١) .

السادس : أَنَّ الْكَلَامَ تَمَّ عِنْدَ ﴿ حَرَّمَ رَبُّكُمْ ﴾ ^(٢) ثُمَّ ابْتَدَأَ : (عَلَيْكُمْ أَلَّا تَشْرَكُوا ، وَأَنْ تَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَأَنْ لَا تَقْتُلُوا ، وَلَا تَقْرَبُوا ، ف ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ عَلَى هَذَا اسْمُ فِعْلٍ بِمَنْزِلَةِ (الزَّمُوا) ، وَ « أَنْ » فِي هَذِهِ الْأُوجُهُ السَّتَّةِ مُصَدَّرِيَّةٌ ، وَ « لَا » فِي الْأُوجُهُ الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ نَافِيَةٌ .

السابع : أَنَّ « أَنْ » مَفْسَّرَةٌ بِمَعْنَى « أَي » ، وَ « لَا » نَاهِيَةٌ ^(٣) ، فَالْفِعْلُ مُجْزُومٌ لَا مَنْصُوبٌ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ : أَقُولُ لَكُمْ : لَا تَشْرَكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ^(٤) ، وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ الْأَخِيرَانِ أَجَازَهُمَا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ^(٥) ، انْتَهَى .

الموضع الثاني : فِي الْجِهَةِ الرَّابِعَةِ أَنْ يُخْرَجَ عَلَى الْأُمُورِ الْبَعِيدَةِ ، وَالْأُوجُهُ الضَّعِيفَةِ ، فَذَكَرَ أُمُورًا ، ثُمَّ قَالَ : الثَّانِي قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي ﴿ لَا جُنَاحَ ﴾ ^(٦) إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ ^(٧) ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ ، ثُمَّ قَالَ : وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ ﴾ الْآيَةِ ، أَنَّ الْوَقْفَ قَبْلَ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ وَأَنَّ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ إِغْرَاءٌ فَحَسَنٌ ، وَبِهِ يُتَخَلَّصُ مِنْ إِشْكَالِ ظَاهِرِ فِي الْآيَةِ مَحْجُوجٍ لِلتَّأْوِيلِ .

قال الفقير إلى ربه : هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ أَطَالَ النَّاسُ فِيهَا الْكَلَامَ بِسَبَبِ ^(٨) إِشْكَالِ إِعْرَابِهَا ، وَبَيَانَ الْإِشْكَالِ فِيهَا أَنَّ « أَنْ » تَكُونُ تَفْسِيرِيَّةً ، أَوْ مُصَدَّرِيَّةً ، وَ « لَا » إِمَّا زَائِدَةً أَوْ نَافِيَةً ، أَوْ نَاهِيَةً ، فَيَتَرَكَّبُ مِنْ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْعَقْلِ سِتَّةُ أَوْجُهٍ .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٠٤/٢ ، وانظر كشف المشكلات ، وإيضاح المعضلات ٤٤١/١ .

(٢) هذا ما ذكره ابن الشجري في الأمالي ٧٤/١ ، وكذا في كشف المشكلات ٤٤١/١ ، ونُقلَ فِي مَنَارِ الْهُدَى ص ١٤٠ عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ، وَمِثْلُهُ فِي الدَّرِّ الْمَصُونِ ٢١٦/٥ ، ٢١٧ ، وَهَمَا وَاهِمَانِ فِيمَا نَقَلَاهُ .

وَفِي كِتَابِ الْقَطْعِ وَالِاتِّسَافِ ٢٤٣/١ ، الْوَقْفَ عَلَى ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ وَلَعَلَّهُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : (وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿ أَلَّا تَشْرَكُوا ﴾ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : هُوَ أَلَّا تَشْرَكُوا ، وَ « لَا » زِيَادَةٌ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا) الْبَيَانُ ٣٤٩/١ .

(٣) هُوَ أَحَدُ قَوْلِي الْفَرَاءِ ٣٦٤/١ ، وَذَكَرَهُ النَّحَاسُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١٠٦/٢ .

(٤) فِي (ج) « بِهِ » .

(٥) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٧٤/١ .

(٦) الْبَقْرَةُ ، آيَةُ (١٥٨) . وَبَعْدَهَا : ﴿ ... فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ... ﴾ .

(٧) الْمَغْنِي ص ٧١٣ ، ٧١٤ .

(٨) فِي (ج) « بِحَسَبِ إِعْرَابِهَا » .

و « ما » إمّا أن تكون استفهاميّة أو موصولة ، فهذه اثنا عشر .

و (عليكم) إمّا أن يتعلّق (بأنّ) أو (بحرّم) فهذه أربع ^(١) وعشرون صورة ، تتصوّر باعتبار العقل إلا أنّ فيها ما يمتنع من جهة الصنّاعة ، وفيها ما يجوز ، وأصولها الستة مشكلة .

بيان ذلك أنّ « أنّ » إنّ كانت تفسيرية ، فهو تفسير لـ ﴿ أَتْلُ ﴾ ؛ لأنّه في معنى القول ، فيتعيّن أن تكون « لا » ناهية ، فإذا كان كذلك فالإشكال فيها ظاهر من جهة أنّ عطف الجمل التي بعدها ^(٢) على هذه الجملة لا يصحّ ؛ لأنّه يؤدّي [إلى] ^(٣) أنّ تكون الأوامر المذكورة فيها مفسّرة أيضاً ؛ لأنّ المعطوف على المفسّر مُفسّر ، وقد أشار إلى ذلك الزّخشي ^(٤) .

وإنّ كانت (أنّ) مصدرية فلا يصحّ أن تكون « لا » ناهية ، فبقي إمّا أن تكون زائدة ، أو نافية . فإن كانت زائدة ، فلا يجوز أن تكون « أنّ » وما دخلت عليه في موضع جرّ ؛ لعدم صحّة ذلك هنا من جهة المعنى ، فبقي أنّ تكون في محلّ نصب ، أو رفع ، والنّصب إمّا على البدلية من « ما » ، أو من العائد ، ويأتي فيه الإشكال المتقدّم باعتبار عطف الجمل المذكورة عليه ، أو بفعل مُقدّر ، وهو بعيد ، والأصل عدمه .

والرفع على الخبريّة لمبتدأ محذوف ، والجملة تفسيرية ، ويأتي أيضاً الإشكال المذكور في العطف على هذه الجملة .

وإن كانت « لا » ناهية ، فالرفع لا يصحّ ، والجرّ على التعليل بعيد معنى ، ولا يتمكّن فيما بعده من الجمل ، والنّصب على المفعوليّة بفعل مقدّر لم يدلّ عليه دليل ، فهذا إتمام الإشكال الذي في المسألة ، وهو - والله أعلم - الذي / أشار إليه الشّيخ في الموضع الثّاني ، وقال : (إنّ .. يحتاج إلى تأويل) . ولم أر من لخصّ الإشكال على هذه الصّفة إلاّ أنّي لخصت ذلك من كلام الزّخشي ^(٥) ، وغيره ^(٦) ، وهذا الإشكال هو الذي أحوج الشّيخ إلى ذكر هذه الأوجه السّبعة التي ذكرها في الموضع الأوّل ، فلنتعرّض للفظه ، ومنه يظهر الجواب إن شاء الله ^(٧) .

(١) في (ح) « أربعة » بالتاء .

(٢) في (ح) « بعد » .

(٣) زيادة يتضح بها الأسلوب .

(٤) الكثّاف ٦١/٢ .

(٥) الكثّاف ٦١/٢ .

(٦) تفسير الطّبري ٣٩٠/٥ ، والبحر ٢٥٠/٤ ، والدرّ المصون ٢١٣/٥ .

(٧) المغني ص ٣٣٠ .

قوله - رحمه الله -: (وحاصل ...) [إلى آخره] .

قال الفقير إلى ربه : هذا الموضع من كلام ^(١) الشيخ نظرناه في نسخ كثيرة ، كلها بنص (...) ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ متعلق بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ والجملة محكية ...) [إلى آخره] ، وهو كلام لا يلتزم ، لا شك فيه . وكان في نفسي منه أمر عظيم ، فإني تحققت أنه كلام فيه بتر ، وإسقاط ، حتى أطلعني الله على نسخة صحيحة لبعض السادة الفضلاء اجتاز عليها من كبار أهل الجزائر ، ورؤسائها ، فنظرت منها هذا المحل ، فوجدته كما ظننت ، وشكرت الله كثيراً ، ولعل ذلك نية الشيخ (رحمه الله) فألحقت ذلك ، وصححته كما ذكرت في الأصل المذكور ، والحاصل من تحصيل الشيخ في هذا القول : أنَّ ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ يجوز فيه التنازع ، فعلى قول البصريين يترجح الثاني ، وعلى قول الكوفيين الأول ، و « ما » إما موصولة مفعولة و ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا ﴾ بدل منها أو مفعولة بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾ مع كونها استفهامية ، والجملة من ﴿ حَرَّمَ ﴾ ومعموله ، في محل نصب بـ ﴿ أَتْلُ ﴾ لأنه بمعنى أقول .

قلت : هذا خلاصة معنى ما أشار إليه الشيخ ، فأما البدلية ففيها نظر كما سيأتي ^(٢) .

وسكت الشيخ عن إعراب ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا ﴾ على أنَّ « ما » استفهامية ، فيحتمل أن يكون خير مبتدأ مضمّر ، فتأمل ذلك ، والله الموفق .

قوله : (الثاني أن يكون في موضع رفع ...) ^(٣) [إلى آخره] .

قلت : كلام الشيخ مبني على أنَّ « ما » مفعولة ، والجملة مفسرة لها ، ويجوز أن تكون الجملة المذكورة خبراً عن « ما » والمجموع محكي بـ ﴿ أَتْلُ ﴾ ؛ لأنه في معنى القول ، و « لا » زائدة ، [وما اختاره الشيخ من أنَّ « لا » نافية على الإعراب الأول ، وزائدة على الثاني] ^(٤) . قال الدماميني : هذا وهم من الشيخ ؛ لأنه جعل في الإعراب الأول كون ﴿ أَلَا تُشْرِكُوا ﴾ بدلاً من « ما » الموصولة ، وكيف يتقرر أن تكون نافية ^(٥) في البدلية ^(٦) .

(١) « كلام » سقط في (ح) .

(٢) في (ح) « نسيأتي » .

(٣) المغني ص ٣٣٠ .

(٤) ما بين المعقوفين سقط في (ح) .

(٥) في (ح) « مع » مكان « في » ، والصواب ما أثبت وفقاً لنص تحفة الغريب .

(٦) تحفة الغريب ٩٤/ب ، وعبارة الدماميني : (هذا عجيب جداً ...) .

قُلْتُ: وفي كلام الدِّمَامِينِي نظر ، فَإِنَّهُ سَلَّمَ الْبَدْلِيَّةَ عَلَى أَنَّ « لا » زائدة ، فتأمله ، والبَدْلِيَّةُ لا تَتِمُّ عليه ؛ لِأَنَّ الْبَدْلَ هُوَ الْمَقْصُودُ ، [ولو] ^(١) قال : أَتَلُّ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ لَا يَتِمُّ مَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢) .

ونظير هذا ما أشار إليه ابن هشام في قوله : ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ... ﴾ ^(٣) .

قوله : (الثالث ...) ^(٤) [إلى آخره] .

هذا الوجه لا يخلو من تكلف ، وضعف أيضا ؛ لما ^(٥) تقدّم في الإشكال من جهة عطف الأوامر عليه ، وإن كان أبو حيان تمحل في الجواب ، فانظره ^(٦) ، إِلَّا إِنْ قُلْنَا : إِنَّ ^(٧) الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها .

قوله : (الرابع ...) ^(٨) [إلى آخره] .

قُلْتُ: ظاهر كلام الشيخ أَنَّ ذلك على إسقاط الخافض ، وحذف الفعل ، وأنهما حذفاً معاً ، وظاهر كلام أبي حيان أَنَّ (وصّى) يتعدى إليه بنفسه ^(٩) .

قُلْتُ: لعلّ أبا حيان تسامح في ذلك ، وما ذكر الشيخ هو الظاهر ؛ لِأَنَّ (وصّى) يتعدى إلى مفعولين : الأوّل بنفسه ، والثاني بحرف الجرّ .

قوله : (الخامس ...) ^(١٠) [إلى آخره] .

قُلْتُ: هذا وجه حسن ؛ ويكون في الآية بيانٌ بعد إبهام ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِنَا : (أَتَلُّ عَلَيْكُمْ عَدَمَ الشَّرْكَ) ^(١١) وَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةٍ .

(١) في الأصل : « ولهذا » ، وما أثبت من (ح) وهو الأولى .

(٢) انظر : النصف من الكلام على مغني ابن هشام للشُّمْنِي ١٤٦٩/٣ .

(٣) الأنعام ، آية (١٠٠) . وليست من شواهد المغني .

(٤) المغني ص ٣٣٠ .

(٥) في (ح) « بما » والصواب ما أثبت .

(٦) البحر ٢٥١/٤ .

(٧) كلمة « إِنَّ » سقطت في (ح) .

(٨) المغني ص ٣٣٠ .

(٩) البحر ٢٥١/٤ .

(١٠) المغني ص ٣٣٠ .

(١١) في (ح) « فلا » بالفاء .

قوله : (السَّادِس ...) ^(١) [إلى آخره] .

قُلْتُ : هذا الوجه هو الَّذِي اختاره ^(٢) الشَّيْخُ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي ^(٣) ، وَزَعَمَ أَنَّهُ يُخَلِّصُ مِنَ الْإِشْكَالِ الْحُوجَ لِلتَّأْوِيلِ ، إِلَّا أَنَّ أَبَا حَيَّانَ قَالَ خِلَافَ الظَّاهِرِ ^(٤) .

قوله : (السَّابِعُ أَنَّ « أَنْ » ...) ^(٥) [إلى آخره] .

قُلْتُ : وَلَمْ يَشِرْ إِلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّخْشَرِيُّ مِنَ الْإِشْكَالِ ^(٦) ، وَقَدْ قَدِّمْتُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ ^(٧) .

وَمَا تَكَلَّفَهُ أَبُو حَيَّانَ مِنَ الْجَوَابِ بَعِيدٌ ^(٨) ، وَأَقْرَبُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ ، وَاخْتَارَهُ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِلصَّوَابِ .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا ^(٩) ... ﴾ الْآيَةُ [١٥٣] .

* [... ، ... ، ...] ^(١٠) .

ذَكَرَهَا فِي الْبَابِ السَّادِسِ فِي الْمَثَالِ الْخَامِسِ عَشَرَ ^(١١) لَمَّا أَنَّ تَكَلَّمَ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ الْعَامِلَ فِي صَاحِبِهَا .

قال : وليس بِلَازِمٍ عِنْدَ سَيُوبِهِ ، وَنَقَضَ ذَلِكَ بِأُمُورٍ ، مِنْهَا : الْآيَةُ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

هَا بَيِّنًا ذَا صَرِيحٍ النُّصْحُ فَاصْغُ لَهُ ^(١٢) ❊

(١) المغني ص ٣٣١ .

(٢) في (ح) « اختار » بإسقاط الهاء .

(٣) تقدّم ص ٤٤١ .

(٤) البحر ٢٥٠/٤ .

(٥) المغني ص ٣٣١ .

(٦) الكشف ٦١/٢ .

(٧) تقدّم ص ٤٤٢ .

(٨) البحر ٢٥٠/٤ .

(٩) كلمة ﴿ مُسْتَقِيمًا ﴾ سَقَطَ فِي (ح) .

(١٠) استشهد ابن هشام بِالْآيَةِ نَفْسَهَا فِي الْمَغْنِيِّ ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٧١٣ ، وَلَمْ تَرِدْ فِي الْجَمْعِ الْغَرِيبِ .

(١١) المغني ص ٨٦٥ .

(١٢) هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه :

❊ وَطَعُ فِطَاعَةً مُهْدٍ نَصْنَعُهُ رَشْدُ

/ فَإِنَّ العامل « هاء » التنبيه .

ثُمَّ قَالَ بعد ذلك : (وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : [لَا نُسَلِّمُ أَنَّ العاملَ فِي الآيةِ لَمْ يَتَّحِدْ ، بَلْ اتَّحَدَ تَقْدِيرًا ، إِذِ الْمَعْنَى] ^(١) أَشِيرَ إِلَى صِرَاطِي .

قُلْتُ : هَذَا مَعْنَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَلَا يَخْلُو بِالْإِنْصَافِ مِنْ تَعَسُّفٍ .

وَتَكَلَّمَ الْمُعَرَّبُ ^(٢) هُنَا كَلَامًا حَسَنًا فِي قِرَاءَةِ الْفَتْحِ ^(٣) ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ ^(٤) عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ... ﴾ ^(٥) .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [١٥٤] .

ذَكَرَهَا الشَّيْخُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) فِي مَوَاضِعَ : الْأَوَّلُ : فِي « ثُمَّ » لَمَّا أَنَّ تَكَلَّمَ عَلَى مَعْنَاهَا ^(٦) ، وَذَكَرَ ^(٧) آيَاتٍ ، مِنْهَا هَذِهِ ، وَاسْتَدَلَّ بِهَا مَنْ قَالَ بِأَنَّهَا لَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ ، وَتَأَوَّلَ الشَّيْخُ جَمِيعَ الْآيَاتِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةَ ، فَإِنَّهُ رَأَى أَنَّ بَعْضَ الْأَوَاجِهِ تَجْرِي فِيهَا ، وَهُوَ الْجَوَابُ الْخَامِسُ فِي آيَةِ الْأَعْرَافِ ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ ... ﴾ الْآيَةُ [١٨٩] ^(٨) . (وَهُوَ أَنَّهَا أُتِيَتْ بِهَا لِتَرْتِيبِ الْحُكْمِ) ^(٩) ،

وَقَدْ وَرَدَ بِدُونِ نِسْبَةٍ فِي : عَمْدَةُ الْحَافِظِ ٤٣٤/١ ، وَالْمُسَاعَدُ ٤٠/٢ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ ٩٠١/٢ ، وَشَرَحَ آيَاتَ الْمَغْنِيِّ ١٩٣/٧ .

(١) مَا بَيْنَ الْمُعَقُوفِينَ طَمَسَ فِي الْأَصْلِ ، وَاتَّبَعَ مِنْ (ح) .

(٢) الدَّرُّ الْمَصُونُ ٢٢٣/٥ .

(٣) قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ : ﴿ وَأَنَّ هَذَا ﴾ مُفَتْوحَةُ الْأَلْفِ مُشَدَّدَةُ النَّونِ .

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ ﴿ وَأَنَّ ﴾ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النَّونِ .

وَقَرَأَ الْأَخْوَانُ ﴿ وَإِنَّ هَذَا ﴾ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ النَّونِ .

السَّبْعَةُ ص ٢٧٣ ، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارِسِيِّ ٤٣٥/١ ، وَالْكَشْفُ ٤٥٧/١ ، وَالْبَحْرُ ٢٥٣/٤ ، وَالدَّرُّ الْمَصُونُ ٢٢٣/٥ .

(٤) الْجَمْعُ الْغَرِيبُ ١/١٩١/٢ .

(٥) الْجَنِّ ، آيَةُ (١٨) .

(٦) الْمَغْنِيُّ ص ١٥٩ .

(٧) فِي (ح) « ذَكَرَ » بِدُونِ وَارٍ .

(٨) وَبَعْدَهَا : ﴿ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ... ﴾ ، وَلَا شَاهِدَ فِيهَا ، وَالَّذِي فِي الْمَغْنِيِّ آيَةُ الزَّمَرِ (٦) : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ... ﴾ .

(٩) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ ، وَنَصَّ ابْنُ هِشَامٍ ، هُوَ : (الْخَامِسُ : أَنَّ « ثُمَّ » لِتَرْتِيبِ الْإِخْبَارِ لَا لِتَرْتِيبِ الْحُكْمِ ، وَأَنَّهُ يُقَالُ ...) .

وَأَنَّهُ يُقَالُ : (بلغني ما صنعت اليوم ، ثُمَّ ما صنعت بالأمس أعجب) ، أي : ثُمَّ أخيرك أَنَّ الذي صنعت أعجب ، ثُمَّ ذكر أَنَّ هذا الجواب يجري في هذه الآية ، إِلَّا أَنَّهُ يصحح الترتيب ، لا المهلة .

وأشار إليها في آخر الفصل ^(١) لما أَنَّ نقل عن بعض الكوفيين أَنَّ المهلة تتخلف عنها ^(٢) ، قال : وجعل ابن مالك الآية منه ، ثُمَّ اختار أَنَّها واقعة موقع الـ « فاء » ^(٣) مثل قول الشاعر :

كَهَزُّ الرُّدَيْنِيِّ * البيت ^(٤) . انظره .

وذكرها أيضًا في أوَّل الجهة الرَّابِعة في التَّخريج على الأوجه البعيدة ، والضعيفة ^(٥) ، ثُمَّ ذكر آيات ، منها هذه الآية ، وَأَنَّ بعضهم ^(٦) قال : إِنَّها عطف على ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ [إِسْحَاقَ] ... ﴾ ^(٧) . ثُمَّ قال : (الصَّوَاب خلاف ذلك) ^(٨) ، وَأَنَّ الآية عطف على ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم ... ﴾ ^(٩) ، وَثُمَّ لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الزَّمان ، أي : ثُمَّ أخيركم بَأَنَّا آتينا موسى الكتاب . انتهى .

(١) المغني ص ١٦٠ .

(٢) قاله الفراء في معاني القرآن ٤١٥/٢ ، وانظر : المغني ص ١٦٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣٥٤/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ٦١٢/٢ .

(٤) البيت من المتقارب ، لأبي ذؤاد الإيادي (جارية بن الحجاج) شاعر جاهلي ، كان وصافًا للخيل ، وتمام البيت :

كَهَزُّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ * جرى في الأنابيب ثُمَّ اضْطَرَبَ

وهو في ديوانه ص ٢٩٢ ، ونُسِبَ له في التصريح ٥٧٥/٣ مع تصحيف في اسمه من (جارية) إلى (حارثة) وفي غيره (جارية) الشعر والشعراء ٢٣٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٥٨/١ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٥٤/٣ .

ورود بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٥٥/٣ ، وأوضح المسالك ٣٦٣/٣ ، والجنى الداني ص ٤٢٧ ، والهمع ٢٣٧/٥ .

هذا وقد نسبت القصيدة بكاملها لـ « حميد بن ثور الهلالي » في ديوانه ص ١١ .

والأنابيب : جمع انبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

والمراد بالاضطراب هُنا تحرك جميع أعضاء الفرس ، وليس الرعدة . شرح شواهد المغني ٣٥٩/١ .

(٥) المغني ص ٧١١ .

(٦) تناقلت المراجع هذا القول دون عزوه لأحد ، ولم أتمكن من نسبه ، وانظر : الكشف ٦٢/٢ ، والبحر ٢٥٥/٤ ، والدَّرِّ المصون ٢٢٦/٥ .

(٧) زيادة من (ح) .

(٨) الأنعام ، آية (٨٤) .

(٩) المغني ص ٧١٢ .

(١٠) الأنعام ، آية (١٥١) . وقد قال به الزَّخَشَرِيُّ في الكشف ٦٢/٢ .

(٥) ضَرُّوْا مَنْ أَرَادُوا ❀ وَلَا يَأْتُوْهُمُ أَحَدٌ ضِرَارًا (٦)

وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بَقْلَج رِمَاؤُهُمْ ^(٨) ❊

ليس بالسَّهْل ، قال : والأولى قول الجماعة : إِنَّهُ بتقدير مبتدأ ، أي هو أحسنُ ، وقيد جاءت منه مواضع حتى إنّ أهل الكوفة يقيسونه^(٩) ، والاتّفاق على أنّه قياس مع «أيُّ» كقوله :

..... ، ، ، ، فسلّمَ عَلَى أَيْهِمْ أَفْضَلُ^(١٠) ... انتهى

- (١) المغني ص ٧١٦ .
- (٢) في الأصل « قال » ، والسياق يقتضي ما أثبت من (ج) وفقاً للمغني .
- (٣) المحتسب ٣٤/١ ، وقرأ بها ابن أبي إسحاق ، وانظر المحرر الوجيز ١٨٤/٦ ، والبحر ٢٥٥/٤ ، والدّر المصون ٢٢٨/٥ .
- (٤) لم أجد رأي التبريزي هذا فيما طبع من كتبه ، وانظره في البحر ٢٥٦/٤ ، والدّر المصون ٢٢٨/٥ ، والخزانة ٢٣٢/٥ .
- (٥) في الأصل : « إذا شاعوا » ، وما أثبت من (ج) .
- (٦) البيت من الوافر ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن ٩١/١ ، والإنصاف ٣٨٦/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٩٧/٢ ، وشرح
- آيات المغني ١٧٨/٧ ، والخزانة ٢٣١/٥ . والشاهد فيه (شاء) أصلها شاعوا ، فحذفت الواو ، واكتفي ببقاء الضمة دليلاً عليها .
- (٧) « قال » سقط في (ج) .
- (٨) هذا صدر بيت من الطويل ، عجزه :

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وهو للأشهب بن رُمَيْلة النَّهْشَلِيّ «البراء» المهمله ، شاعر أموي ، عدّه ابن سلام من الطبقة الرابعة ٥٨٥/٢ ، والبيت في شعره في الحماسة البصرية ٧٥٥/٢ ، و (شعراء أمويون) ص ٢٣١ .

ورود منسوباً إليه في: الكتاب ١/١٨٧، والبيان والتبيين ٤/٥٥، والمقتضب ٤/١٤٦، والمختضب ١/١٨٥، وشرح شواهد المغني ٢/٥١٧، والخزانة ٦/٧، ٢٥.

وُنُسِبَ للفرزدق في إصلاح الخلل ص ٢٠٥ ، وليس في ديوانه .

ونسبه أبو تمام في كتابه « المختار من أشعار قبائل العرب » ص إلى « حُرَيْث بن مُخَفِّض » ، وعنه نقل صاحب الدرر اللوامع ٦٢/١ .

- (٩) انظر هذه المسألة في الإنصاف ٧٠٩/٢، والرضي ٢٥/٣، وابن يعيش ١٤٥/٣، والتّصريح ٤٣٥/١، والصبان ١٦٥/١.
- (١٠) هذا عجز بيت من المتقارب، وصدّره :

إِذَا مَا لَقِيتَ بَيْنِي مَالِكٌ ۝

والموضع الرابع : في المسألة الثالثة من مسائل الموصول من الجهة الخامسة ^(١) ، قال : مسألة : يجوز في ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ... ﴾ كونُ الَّذِي موصولاً اسمياً ، فيحتاج إلى تقدير عائد ، أي : زيادة على العلم الذي هو أحسنه .

وكونه موصولاً حرفياً ، فلا يحتاج إلى عائد ، أي : تماماً على إحسانه .

وكونه نكرة موصوفة ، فلا يحتاج إلى صلة ، ويكون « أحسن » اسم تفضيل ، لا فعلاً ماضياً ، وفتحته إعراب لا بناء ، وهي علامة الجرّ ، وهذان الوجهان كوفيّان ^(٢) ، وبعض البصريين يوافق على الثاني ^(٣) .

الموضع الخامس : في الباب الثالث ^(٤) لما أنْ تَكَلَّمَ على التعلّق والعامل في الظرف المقدّر ، هل هو فعل أوصفة ؟ وعين في الصلة الفعل .

قال : وقال ابن يعيش : إنما لم يحجز الاسم على حدّ قراءة ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ بالرفع ^(٥) ؛ لقلة ذلك ، انظره .

الموضع السادس : في الكاف لما أنْ قال ^(٦) : تتعيّن الحرفيّة إذا زيدت ، وتعيّن إذا كانت هي ^(٧) مع مخفوضها صلة كما في قوله :

وهو لـ « غسان بن ولة بن مرة » ، وانظر الإنصاف ٤٢٣/١ ، والعيني ٤٣٦/١ ، والتصريح ٤٣٥/١ .

وفي تلخيص الشواهد لابن هشام أنّه لرجل من غسان ، وتابعة السيوطي في شرح شواهد المغني ٢٣٦/١ ، وانظر الخزانة ٦١/٦ ، وشرح آيات المغني ١٥٢/٢ .

ورود بلا نسبة في ابن يعيش ١٤٧/٣ ، والرضي ٢٦/٣ ، وشرح التسهيل ٢٠٨/١ ، والهمع ٢٩١/١ .

(١) المغني ص ٧٣٧ .

(٢) معاني القرآن للقرّاء ٣٦٥/١ ، والبحر المحيط ٢٥٥/٤ ، والذّرّ المصون ٢٢٧/٥ .

(٣) قراءة نسبت لـ « يحيى بن يعمر » في المحتسب ٢٣٤/١ ، والكشاف ٦٢/٢ ، وتفسير الفخر الرازي ١٨٦/٥ ، وزاد في البحر المحيط ابن أبي إسحاق ، وجاء في الكتاب ٤٠٤/٢ : « وزعم الخليل - رحمه الله - أنّه سمع عربياً يقول : ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً ... » .

(٤) المغني ص ٥٨٣ .

(٥) شرح المفصل ١٥٢/٣ ، ٤٦/٨ .

(٦) المغني ص ٢٣٩ .

(٧) في النسختين : (هي إذا كانت) ، والصواب ما أثبت .

❖ فهو الذي كالغيث ، والليث معاً ^(١)

خلافًا لابن مالك في إجازة اسميتها ^(٢) ، وحذف العائد المبتدأ كما في الآية ، قال : وفيه تخريج الفصيح على الشاذ .

قلت : ما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - في الموضع الأول ظاهر ، وما ذكره في الجواب الخامس في آية الأعراف ^(٣) تتأول به الآية هنا ، إلا أنه كما قال تتخلف عنها المهلة ، وهو الذي مال إليه قول ^(٤) الشيخ فيما ذكرنا ، والله أعلم .

ب/١١٢

وما ذكره في الموضع الثاني هو أحد الأقوال التي ضعفها أبو حيان ، واختار ما ذكر / الشيخ ^(٥) ، وهو [الظاهر في ذلك ، وأما ما أشار إليه] ^(٦) في الموضع الثالث ، فلا شك في ضعفه مع ما فيه من مخالفة خط المصحف ، وإن كان تقدم لنا في مخالفة خط المصحف في سورة البقرة في قوله : ﴿ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ ^(٧) وما أشار إليه الشيخ أحسن ، إلا أن القياس على « أي » لا يصح ؛ لأنها خرجت عن نظائرها ، (والتضعيف يكون الذي مراد به الجنس فيه ضعف) ^(٨) ؛ فإن ابن مالك نص على جوازه إلا على أنه على خلاف الأصل ^(٩) .

وأما الموضع الرابع فظاهر ، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك ^(١٠) إلا أن الوجه الثاني والثالث

(١) هذا عجز بيت من الرجز قبله :

مَا يَرْتَجَى ، وَمَا يُخَافُ ، جَمْعًا ❖

وقد ورد بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٧١/٣ ، والجنى الداني ص ٨١ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٤/١ ، وروايته : (كالليث والغيث) ، وتابعه البغدادي في شرح أبيات المغني ١٣٨/٤ .

(٢) أجاز اسميتها ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، وانظر : التسهيل ص ١٤٧ ، وشرح الكافية الشافية ٨١٢/٢ ، وفي المساعد ٢٧٧/٢ نسب للأخفش .

(٣) آية رقم (١٨٩) ، وستأتي ص ٥٢٦ .

(٤) في (ج) « أمر » والصواب ما أثبت .

(٥) البحر ٢٥٥/٤ .

(٦) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٧) آية (٢٣٣) . وانظر الجمع الغريب ٦٠/أ ، وقد اختلفت القراءة في ﴿ يُتِمَّ ﴾ ، وانظر تفسير الطبري ٥٠٨/٢ ، والبحر ٢١٣/٢ ، والدرّ المصون ٤٦٤/٢ .

(٨) هكذا في الأصلين .

(٩) شرح التسهيل ٣٥٤/٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ٦١١/٢ ، ٦١٢ .

(١٠) البحر ٢٥٥/٤ .

ضعيفان ، وقد حذر الشيخ في الجهة الرابعة من الوقوع في الأوجه الضعيفة ^(١) .

فإن قلت : كيف يصح وصف « الذي » في الموضع الرابع بـ « أحسن » ، وهو نكرة .

قلت : أما الشيخ فلم يصرح بالصفة لـ « الذي » ، وأما غيره فقد نقل عن أهل الكوفة أنه صفة

لـ « الذي » ^(٢) ، وفيه نظر ؛ لأنه صرح بأن « الذي » موصول حرفي ، فكيف يصح وصفه ؟

وقد غفل الشيخ أبو حيان عن هذا ، ووجهه بأن النكرة هنا مقاربة للمعرفة ^(٣) .

وفي جوابه نظر ^(٤) ، والأولى أنه يخرج على أصل بعض الكوفيين - والأخفش - في جوازه وصف

النكرة بالمعرفة ^(٥) ، ومعلوم أن في المسألة ثلاثة أقوال ^(٦) ، لكن ذلك إنما هو في وصف النكرة

بالمعرفة ، وهنا العكس ، فلا يلزم ذلك ، والله أعلم .

وقول الشيخ : (وهذان الوجهان كوفيّان ...) [إلى آخره] ^(٧) .

فإن ^(٨) قلت : كيف ذكر الشيخ هذا في الآية مع أنه ذكر في الجهة الثالثة ، في (التخريج على ما لم

يثبت في العربية) فذكر في الرابع منها ^(٩) قول محمد بن مسعود بن الذكوي ^(١٠) أن « الذي » ،

و « أن » المصدرية يتعاقبان ، فتقع الذي مصدرية ، وأنشد عليه :

(١) المغني ص ٧١٠ .

(٢) معاني القرآن ٣٦٥/١ ، والبحر ٢٥٥/٤ .

(٣) البحر المحيط ٢٥٥/٤ .

(٤) مذهب جمهور النحاة أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة . الكتاب ٦/٢ ، شرح المفصل ٥٤/٣ ، الارتشاف ١٩٠٧/٤ ، التصريح ٤٦٥/٣ .

(٥) رأي الأخفش في : الارتشاف ١٩٠٨/٤ ، والمساعد ٤٠٢/٢ ، والصبان ٦٠/٣ .

(٦) المنع مطلقاً ، وهو رأي الجمهور . والجواز إذا كان لمدح أو ذم ، وينسب لبعض الكوفيين ، والجواز بشرط التخصيص ، وهو رأي الأخفش ، وتبعه ابن الطراوة . الارتشاف ١٩٠٨/٤ ، المساعد ٤٠٢/٢ ، والصبان ٦٠/٣ ، وابن الطراوة النحوي ص ٢٠٥ .

(٧) المغني ص ٧٣٧ .

(٨) في (ح) « إن قلت » بحذف الفاء ، والسياق يقتضي ما أثبت بالفاء .

(٩) المغني ص ٧٠٨ .

(١٠) هو : محمد بن مسعود الذكوي الغزني ، وقد جاء في البغية ٢٤٥/١ ، (هكذا سماه أبو حيان ، وقال ابن هشام : ابن الذكوي ، صاحب كتاب البديع ...) . عالم في العربية ، له كتاب البديع ، وذكر صاحب كشف الظنون أن تاريخ وفاته ٤٢١ هـ .

انظر : البغية ٢٤٥/١ ، كشف الظنون ٢٣٦/١ .

أَتَبَوَّحُ أَكْبَادَ الْمُحِبِّينَ بِالَّذِي * البيت ^(١) ، انظره

قُلْتُ: الجواب أَنَّ الشَّيْخَ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ لِسَهْوٍ أَوْ غَفْلَةٍ ، وَأَمَّا إِنْ نَبَّهَ فِي الْإِعْرَابِ عَلَى أَنَّهُ يَجْرِي عَلَى أَصْلٍ قَلِيلٍ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ آخِرُ الْكِتَابِ ^(٢) ، وَعَيَّنَ الشَّيْخُ مِنْ قَالِ ذَلِكَ فِي الْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَهُوَ يُونُسُ ^(٣) ، وَالْفَرَّاءُ ^(٤) ، وَالْفَارَسِيُّ ^(٥) ، وَارْتَضَاهُ ابْنُ خُرُوفٍ ^(٦) ، وَابْنُ مَالِكٍ ^(٧) ، وَبَاقِي الْمَوَاضِعِ جَلِيَّةٌ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ .

قوله تعالى : ﴿ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا ... ﴾ [١٥٧] ^(٨) .

ذكرها في حذف جملة الشرط ^(٩) ، قال : أي : إن صدقت فيما كنتم تعدون به من أنفُسكم ، فقد جاءكم بيّنة من ربكم ، وإن كذبتكم ، فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم .

قال : وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط ^(١٠) ، وهي من حذف جملة الشرط والجواب ؛ لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب ، وذلك يُسَمَّى جواباً تجوّزاً كما سيأتي ، انظره ^(١١) .

(١) هذا صدر بيت من الطويل لـ « جميل بثينة » ، وتماهه :

* أرى كيدي من حبّ بثنة يقرّح

ورواية الديوان ص ٤٧ : (أنقرح ... كالذي) ، وانظر شواهد المغني ٨٩٦/٢ .

وجاء منسوباً لـ « ذي الرمة » في شرح أبيات المغني ١٧٦/٧ ، والخزانة ٣١٣/٩ . وروايته :

* أرى كيدي من حبّ مينة يقرّح ؟

وجاء بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٨/١ .

(٢) المغني ص ٧٠٩ .

(٣) انظر رأي يونس في شرح الشافية الكافية ٢٦٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/١ ، والارتشاف ٩٩٦/٢ ، والدرر

المصون ٨٤/٦ ، والجمع ٢٨٥/١ .

(٤) معاني القرآن ٤٤٦/١ .

(٥) العضديات ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٦) انظره في المساعد ١٦٧/١ .

(٧) شرح التسهيل ٢١٨/١ ، ٢١٩ ، وانظر المساعد ١٦٦/١ ، ١٦٧ .

(٨) بعدها : ﴿ أَذِلَّ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُمَّا أَهْلُهَا هَذِهِ لَكُم مِّن رِّبِّكُمْ وَهِيَ وَرَحْمَةٌ مِّنْ أَظْلَمَ مِمَّنْ كَتَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَفَ عَلَيْهَا ... ﴾ .

(٩) المغني ص ٨٤٨ .

(١٠) قاله الرّحشريّ في الكشّاف ٦٢/٢ ، وانظر : البحر ٢٥٨/٤ .

(١١) المغني ص ٨٥٠ .

قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ...﴾ الآية [١٥٨] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في مواضع :

الأول : في (لا) العاطفة ^(٢) لما أن ذكر محالها ، قال في آخر الكلام : تنبيه : كون « لا » يعترض بها بين الخافض والمخفوض ، وبين الجازم والمجزوم ، وبين الناصب والمنسوب ، ويُقدّم ^(٣) معمول ما بعدها عليها ، هذا معنى ما أشار إليه هنا باختصار .

الموضع الثاني : ذكرها في الأشياء التي يكتسبها الاسم بسبب الإضافة ، فذكر من ذلك تأنيث المذكر وعكسه ^(٤) ، ثم ذكر شرط ذلك ، وهو صلاحية المضاف للسقوط مع الاستغناء بالمضاف إليه ، فلا يُقال : غلامٌ هندٍ ذهبٌ .

قال : ومن ثم ردّ ابن مالك في التوضيح ^(٥) قول أبي الفتح ^(٦) في توجيه قراءة أبي العالية ^(٧) : ﴿ لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا ﴾ ^(٨) [بتأنيث الفعل ، إنه من باب (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ) ^(٩) لأنّ المضاف لو سقط هنا ل قيل : نفساً لا تنفع] ^(١٠) بتقديم المفعول ؛ ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع ، الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية ، ويلزم من ذلك تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهر ، نحو قولك : زيداً ظلم ، تريدُ ظلم نفسه / وذلك لا يجوز .

الموضع الثالث : في حذف المعطوف ^(١١) ، في ذكر أماكن الحذف ، فذكر آيات ، ثم قال : وقوله : ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ...﴾

(١) وبعدها : ﴿... لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ...﴾ .

(٢) المغني ص ٣٢٣ .

(٣) في (ج) « وتقدّم » بالتاء .

(٤) المغني ص ٦٦٧ .

(٥) هو شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٨٥ . وانظر التصريح ١٣١/٣ .

(٦) المحتسب ٢٣٦/١ ، وبه كلام واحتجاج جيد .

(٧) هو : رفيع بن مهران ، أبو العالية الرياحي ، من كبار التابعين ، أخذ القرآن عرضاً عن أبي بن كعب ، ... ، قرأ عليه شعيب والأعمش ، توفي سنة ٩٠ هـ . وقيل : ست وتسعين . غاية النهاية ٢٨٤/١ ، ومعرفة القراء ٤٩/١ .

(٨) وفي إعراب القرآن ١٠٩/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٨/١ ، والكشاف ٦٤/٢ ، والبحر المحيط ٢٥٩/٤ : (ابن سيرين) ، وانظر الدرّ المصون ٢٣٢/٥ .

(٩) الكتاب ٥١/١ ، وفيه (ذهب) ، ومثله في البسيط ٣٥٧/١ ، وفي المجمع ٢٧٩/٤ (قطعت) .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١١) المغني ص ٨٢٠ .

[أي : إيمانها أو كسبها] ^(١) .

والآية من اللف والنشر ، وبهذا التقدير تندفع ^(٢) شبهة المعتزلة ، الزّخشرى ^(٣) وغيره إذ قالوا : سَوَّى الله بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقرّن بالعمل الصّالح في عدم الانتفاع به ، وهذا التّأويل ذكره ابن عطية ^(٤) وابن الحاجب ^(٥) .

قلتُ : ما أشار إليه الشّيخ في الموضع الأوّل حسن ، والاستدلال من الآية ظاهر ، ولا يُقال : إنّ الظروف قد يُستخفّ فيها ذلك كما قيل في قوله : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ ^(٦) الآية .

لأنّ ذلك على خلاف الأصل ^(٧) ، والمتحصّل في (لا) ثلاثة أقوال :

قيل : لا صدر لها . وقيل : لها الصّدر .

الثّالث : التفصيل بين أن تكون جواباً للقسم في الصّدر ، وإلا فلا ، وقد ذكر الشّيخ الثّلاثة في غير هذا الموضع ^(٨) .

وأما الموضع الثّاني ، فما أشار إليه أيضاً ظاهر ، وانظر أبا حيّان ، فإنّه قد ذكر تأويلاً آخر في الآية ^(٩) فيه نظر ^(١٠) .

وأما الموضع الثّالث : فظاهر الآية كما ذكر الشّيخ فيه تمسّك للمعتزلة لا بُدّ من تأويله ، وأراد بعضهم أن يعترض على الزّخشرى بأنّ « أو » هنا ليست للتّسوية إنّما ذلك في الإيجاب ، وأما في النّفي والنّهي ، فلا يتقرّر إلّا العموم في النّفي ، أو في النّهي ، مثل : ﴿ وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ ﴾ ^(١١) .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) في الأصلين (يندفع) بالياء ، والأفصح ما أثبت .

(٣) الكشاف ٦٣/٢ .

(٤) المحرّر الوجيز ١٨٦/٦ .

(٥) الأمالي النحوية ١٣٤/١ .

(٦) هود ، آية (٨) . وبعدها : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ .

(٧) الجمهور على نصب (يوم) ، وناصبة ما بعد « لا » . وانظر البحر ٢٠٦/٥ ، والذّرّ المصون ٢٣٢/٥ ، ٢٩٢/٦ .

(٨) المغني ص ٣٢٣ .

(٩) قال أبو حيّان : « يحتمل أن يكون أنّ على معنى الإيمان ، وهو المعرفة أو العقيدة ، فكان مثل جاءته كتابي ، فاحتقرها » .

البحر المحيط ٢٦٠/٤ .

(١٠) انظر في هذه المسألة : الكتاب ٥٢/١ ، وإعراب القرآن للّخّاس ١٠٩/٢ ، والخزانة ٢٢٥/٤ .

(١١) وفي (ج) : ﴿ وَلَا تُطْعَمْنَهُمْ ﴾ .

أَوْ كُورًا ﴿١﴾ فليس للمعتزلي تمسك بالآية ^(٢) . قال التفتازاني : وهذا لا يتقرر في الآية ، لأنه يلزم من نفي الإيمان نفي الكسب ، فلا فائدة إذاً لذكر الكسب ، فلا يصح ما ذكره هذا القائل هنا ، بل الجواب أنَّ ثَمَّ مقدراً ^(٣) ، فذكر ما أشار إليه الشيخ .

قُلْتُ : وَلَا شَكَّ أَنَّ هذا الجواب أخص وأحسن ؛ غايته أنَّ فيه حذف المعطوف وهو كثير ، وانظر الطيبي ^(٤) هنا فإنَّ له كلاماً حسناً .

قوله تعالى : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ... ﴾ [الآية] ^(٥) [١٦٠] .

ذكرها الشيخ [رحمه الله] ^(٦) فيما يكتسبه الاسم من الإضافة ^(٧) ، قال : (السادس من تأنيث المذكّر كقولهم : « قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ^(٨) ، وقرئ ﴿ تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ^(٩) ، ويحتمل أن يكون منه ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ ، ويحتمل أنَّ الأصل : فله عشر حسنات أمثالها ، فالمعذود في الحقيقة الموصوف المحذوف ، وهو مؤنث) .

قُلْتُ : ما أشار إليه الشيخ حسنٌ ، وكلٌّ من الاحتمالين قال به قائل في الآية ^(١٠) [الكريمة ، وقد تقدّم لنا الإشارة إلى هذه المسألة عند قوله : ﴿ وَكُتِّمَ عَلَى شِفَاخُفْرَةٍ ﴾ ^(١١) الآية] ^(١٢) فانظر ذلك .

(١) الإنسان ، آية (٢٤) .

(٢) وانظر معاني القرآن وإعرابه ٢٦٣/٥ ، والكشاف ٢٠٠/٤ ، والبيان ١٢٦١/٢ ، والبحر المحيط ٤٠١/٨ ، والدّر المصون ٦٢٤/١٠ .

(٣) حاشية التفتازاني على الكشاف ل ٢٣٩/٢ .

(٤) لم أتمكن من الاطلاع على كتابه ، وانظر حاشية التفتازاني ل ٢٣٩/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) المغني ص ٦٦٦ .

(٨) الكتاب ٥٢/١ ، وفيه « ذهب » ، وانظر شرح آياته ٢٤١/١ ، والخصائص ٤١٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٧/١ ، والبسيط ٣٥٧/١ ، وفي التصريح ١٢٦/٣ (قُطِعَتْ) .

(٩) يوسف ، آية (١٠) . هذا وفي النسختين (تَلْتَقِطُهُ) بالناء فوقية ، ومثلها في المغني ، وقراءة التاء قراءة مجاهد وأبي رجا والحسن وقتادة ، انظر معاني القرآن ٩٤/٢ ، وتفسير الفخر الرازي ٤٢٥/١٨ ، والبحر ٢٨٤/٥ ، والدّر المصون ٤٤٧/٦ ، وقراءة السبعة ﴿ تَلْتَقِطُهُ ﴾ بالياء المثناة التحتية .

(١٠) هو الطبري ، انظر جامع البيان ٣٨٤/٣ ، وانظر ص ١٧٦ من البحث .

(١١) آل عمران ، آية (١٠٣) . وانظر ص ١٧٦ من البحث .

(١٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [١٦٢] ^(١).

ذكرها في العطف على المحل ^(٢) لما أن تكلم على قوله: ﴿مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ﴾ ^(٣) ، ونقل أن السكون في الآية لأجل نية الوقف ، كقراءة نافع في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بسكون «ياء» ﴿مَحْيَايَ﴾ ^(٤) . وصلأ ، انظره .

وهذا آخر ما رأيته من الآيات في هذه السورة الكريمة أعاد الله علينا بركاتها ، وبلغنا مرادنا في الدارين بفضل القرآن العظيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه ، وسلم أفضل التسليم ^(٥) .



(١) وبعدها: ﴿قُلْ إِنِّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

(٢) المغني ص ٦٢١ .

(٣) يوسف ، آية (٩٠) . وبعدها: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ .

(٤) قراءة الجمهور: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ بحركة الياء ، و ﴿مَمَاتِي﴾ ساكنة الياء .

وقراءة نافع بسكون الياء في ﴿وَمَحْيَايَ﴾ ، ونصبها في ﴿مَمَاتِي﴾ . السبعة ص ٢٧٤ ، والحجة ٤٤٠/٣ ، والكشف ٤٥٩/١ ، والبحر ٢٦٢/٤ ، والدر المصون ٢٣٨/٥ .

(٥) «وسلم أفضل التسليم» سقط في (٢) .

سورة

الأعراف

سورة الأعراف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا ، وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ^(١)

قال الفقير إلى ربِّه : ذكر الشيخ - رحمه الله - في هذه السورة الكرمة آيات كثيرة . أولها :

قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ الآية [٤] ^(٢) .

ذكرها [الشيخ] ^(٣) في [أول] ^(٤) « الفاء » لما أن نقل أنها تُفِيد الترتيب ^(٥) ، قال بعد ذلك : وقال الفراء : (لا تفيد الترتيب مطلقاً) ^(٦) وهذا - مع قوله : إِنَّ الْوَاوَ تُفِيدُ الترتيب - غريب ، واحتجَّ بقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا ﴾ ، وأجيب بأنَّ المعنى أردنا إهلاكها ^(٧) . أو أنها للترتيب الذكري ^(٨) ، ثُمَّ نقل عن الجرمي ^(٩) أنها لا تفيد الترتيب في البقاع ، ولا في الأمطار ^(١٠) ،

(١) من قوله : « وعلى آله » إلى قوله : « تسليماً » سقط في (ج) .

(٢) وبعدها : ﴿ فَجَاءَهَا بِأَسْنَانٍ آتَاتَا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) المغني ص ٢١٤ .

(٦) معاني القرآن ٣٧١/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١ ، والجنى الداني ص ٦٢ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٠/١ ، والجنى الداني ص ٦٢ ، والتصريح ٥٦٧/٣ .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٠/١ ، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٥٢٣ .

(٩) هو : أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق البصري ، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة ... أخذ عن الأخفش ، ويونس ... ، توفي سنة ٢٢٥ هـ . من آثاره : كتاب الفرخ ، وكتاب الأبنية ، وكتاب غريب سيبويه .

ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٨٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ، وإنباه الرواة ٨٠/٢ ، وبغية الوعاة ٨/٢ .

(١٠) انظر : رأي الجرمي في شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/١ ، والارتشاف ١٩٨٥/٤ ، والمساعد ٤٢٨/٢ .

فانظره .

$$\cdot^{(2)} [\left(\dots \right)] *$$

وذكرها في الباب الثامن في القاعدة العاشرة لما أُنْ تَكَلَّمَ على أماكن [من] ^(٥) القلب ، فنقل [أُنْ] ^(٦) الآية من ذلك ^(٧) .

قُلْتُ: ما نقل عن الفراء لَا شَكَّ فِيهِ ^(٨) أَنَّهُ غَرِيبٌ ، وَمَا تَمَسَّكَ بِهِ فِي الْآيَةِ ظَاهِرٌ ، وَالْأَقْرَبُ فِي

(١) من مطلع معلقة امرئ القيس :

قفًا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ﴿٥﴾ بسقط اللوى ، ، ،

انظر الديوان ص ٨ ، وروايته : (وحومل) بالواو .

ورود منسوباً له في الكتاب ٢٠٥/٤ ، ومجالس ثعلب ١٠٤/١ ، وشرح القصائد السبع ص ١٥ ، وشرح القصائد التسع للنخاس ٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢ ، والنكت ١١٢١/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٩/١ ، وابن عيمش ١٥/٤ ، والجنى الداني ص ٦٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١ ، وجمع المواع ٢٢٥/٥ . وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٩/٥ ، وخزانة الأدب ٢٢٤/٣ ، ٦/١١ .

وبلا نسبة في المنصف ٢٢٤/١ ، والإنصاف ٦٥٦/٢ ، ورفض المباني ص ٣٥٣ ، وفي جميعها بالفاء (فحومل) .

وانظر الخلاف في الروايتين في الخزانة ٦/١١ .

والسَّقَطُ ، والسَّقَطُ : متقطع الرَّمْلِ .

واللوى : حيث يلتوي ويرق .

(٢) استشهد ابن هشام بالأية نفسها في المغني ص ٨١٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٤) المغنى ص ٩٠٤ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) المغني ص ٩١٤ .

(۸) فی (ح) «لَا شَكَّ أَنَّهُ» .

الجواب الثاني : وهو [أَنَّهَا لترتيب الذكر] ^(١) ، فيكون من عطف المفصل على المَجْمَل ، إطناباً في الكلام ؛ ليتقرر ^(٢) العلم تفصيلاً وإجمالاً .

ويجيء في الآية ما قرره أهل البيان من الأوجه المعلومة في فائدة الإطناب ^(٣) .

وأما الجواب الأول الذي جاء به الشيخ ، فوقع في كلام غيره ^(٤) .

وأورد عليه سؤال ، وهو : إن قيل هذه الإرادة المقدرة ، إمّا أن يراد التعلّق بها الصلاحي ، أو التنجيزي .

فإن أريد الصلاحي ، فهو باطل ؛ لأنه قديم ، ولا يتعلّق تعقيب الحادث للقديم .

وإن أريد التنجيزي فهو راجع للإهلاك ، فيعود الإشكال في الآية ، وكان يمضي لنا في الجواب [أَنَّ] ^(٥) لنا أن نختار أنه الصلاحي ^(٦) ، ولا يلزم محذور على ذلك ؛ لأنهم نصّوا على أن تعقيب كلّ شيء بحسبه ^(٧) مثل : (تزوّج زيد ، فولد له) ^(٨) ، وهنا كذلك ، أي : (أردنا إهلاكها في الأزل فجاءها بأسنا فيما لا يزال) .

ولنا أن نختار الثاني ، وقولكم إنّ تعلّق الإرادة التنجيزيّة راجع للفعل باطل . بل الإرادة قديمة ، ولها تعلّقان ، تعلّق صلاحي قديم لا ينفكّ ، وتعلّق تنجيزي ، ويمكن انفكاكه ، والفعل متعلّق لا أنّه راجع إلى التعلّق ^(٩) ، فيبطل قولكم : إن تعلّق الإرادة التنجيزيّة راجع للفعل .

قلتُ : هذان الجوابان يمكن الاستئناس بهما مع ما في المسألة من البحث لمن تأمل ليس هذا محلّه ، وما أشار إليه من القلب في الموضع الثالث الأصل عدمه ، والتأويل المذكور أولى منه ^(١٠) ، والله أعلم .

(١) في الأصل : « أَنَّ لترتيب الذكر » ، وما أثبت من (ج) .

(٢) في (ج) « لكي يتقرر » بزيادة « كي » .

(٣) ليتمكن المعنى في النفس ، أو لتكتمل اللذة بالعلم به ، أو لتفخيم الأمر ، ... ، انظر مفتاح العلوم ص ٢٨١ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٨٩ .

(٤) لعله المفهوم من كلام ابن عصفور في شرح الجمل ٢٢٩/١ ، وكلام ابن النّاطم في شرحه ص ٥٢٣ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) في الأصل « الصلاحيّة » ، بالتاء .

(٧) الجنى الداني ص ٦٢ .

(٨) المغني ص ٢١٤ ، ونصّه : (تزوّج فلان ...) .

(٩) في (ج) « للتعلّق » .

(١٠) الطّبري ٤٢٧/٥ ، والمحرر الوجيز ٨/٧ ، والتفسير الكبير ١٩٨/٥ ، والمخصول ١٥٨/١ ، وابن كثير ١٤٠٦/٣ ، ونفائس الأصول ١٦٩/١ .

وتأمل كلام المُعَرَّب ، فَإِنَّ في بعضه نظراً ^(١) ، والخلاف بين أهل البيان في قبول القلب معلوم ، فالسكاكي قبله مطلقاً ^(٢) ، وغيره رده ^(٣) ، والحق ما فصل فيه التلخيص ^(٤) ، إن كان فيه نكتة قبل ، وإلا فلا ، والشيخ مضى في هذا الفصل على رده .

وانظر ما ذكر هنا أرباب البيان من التفصيل في القلب بين أن يكون لفظياً أو معنوياً ، وهو على قسمين : إما أن يكون مقبولاً أو مردوداً ^(٥) .

والمردود على قسمين ، ما يوهم خلاف المقصود وغيره ، وفيه طول ، والشيخ في هذا الفصل جمع الشواهد ، ولم يبينها ، وانظر الخطيب ^(٦) في هذه الآية ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾ [٩] ^(٨) .

ذكرها في الفصل استطراداً ^(٩) ، ودليلاً على أنَّ أعمال الكفار تُوزَن ، فيتعين حذف الصفة في آخر سورة الكهف : ﴿ لَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا ﴾ ^(١٠) انظره .

قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ... ﴾ الآية [١١] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الباب الثامن في القاعدة الخامسة منه ، لما أن ذكر أنهم يعبرون بالفعل عن الإرادة ^(١١) ، فذكر أموراً ثم قال : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ﴾ الآية ؛ لأنَّ « ثُمَّ » للترتيب ، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر ، فإذا حملنا « خلقنا » على إرادة الخلق لم يُشكَل ، قال : وقيل :

(١) حيث ضعف قول من استشهد بالآية على مجيء الفاء للترتيب . الدرّ المصون ٢٤٨/٥ .

(٢) مفتاح العلوم ص ٢١١ .

(٣) انظر : التلخيص ص ١٠٠ ، والإيضاح ٩٨/٢ .

(٤) التلخيص ص ١٠٠ ، والإيضاح ٩٨/٢ ، وانظر المطول ص ١٣٧ ، وعروس الأفراح ٣٨٨/١ .

(٥) انظر : مجاز القرآن ٦٣/١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ١٩٨ .

(٦) في النسختين (الخطي) بزيادة الياء ، والصواب ما أثبت .

(٧) الإيضاح ٩٩/٢ ، ٣٠/٥ .

(٨) وبعبارة : ﴿ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ ... ﴾ .

(٩) المغني ص ٦٤٤ .

(١٠) الكهف ، آية (١٠٥) .

(١١) المغني ص ٩٠٣ .

على حذف مضاف ، أي : (خلقنا أباكم) قال : ومثله : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ ^(١) الآية .
 أي : أردنا إهلاكها ، ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ ^(٢) أي : أراد الدنو من محمد (ﷺ) ^(٣) « فتدلى » ،
 فتعلق في الهواء .

قال : وهذا أولى ممن ادعى القلب في هاتين الآيتين ^(٤) .
 قلت : تأمل ما اختار في الآيتين ، فالبحث المتقدم يأتي في ذلك ^(٥) .
 وأشار إلى الآية أيضاً بعدد ، لما أن تكلم على القلب ، قال ^(٦) : وقد مضى تأويل ذلك ، انظره ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ ... ﴾ الآية [١٢] ^(٨) .

ذكرها - رحمه الله - في موضعين :

الأول : في « لا » الزائدة ^(٩) ، فذكر آيات ^(١٠) ، ثم ذكر هذه الآية . قال : ويدل على زيادتها
 الآية الأخرى في قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ ﴾ ^(١١) .

الموضع الثاني : في الباب الثامن من الكتاب في القاعدة الأولى منه ^(١٢) : إِنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُعْطَى حَكَمَ
 الشَّيْءِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَهُ فِي الْمَعْنَى ، أَوْ فِي اللَّفْظِ ، أَوْ فِيهِمَا .

(١) الأعراف ، آية (٤) .

(٢) النجم ، آية (٨) .

(٣) في (ج) « الطي » .

(٤) المغني ص ٩٠٤ .

(٥) انظر ص ٤٥٩ من البحث .

(٦) كلمة « قال » سقطت في (ج) .

(٧) المغني ص ٩١٤ .

(٨) وبعدها : ﴿ أَلَا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ .

(٩) المغني ص ٣٢٧ .

(١٠) في الأصل : « آية » .

والمراد قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا . أَلَا تَتَّبِعُنِ أَفْعَصَيْتَ ... ﴾ [طه : ٩٢ ، ٩٣] .

(١١) ص ، آية (٧٥) .

(١٢) المغني ص ٨٨٧ .

فذكر في الصورة الثامنة تما وقع الشبه فيه في المعنى / بزيادة « لا » في قوله تعالى : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ^(١) .

قال : وقال ابن السيد : المانع من الشيء أمر للممنوع ألا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قيل لك لا تسجد ، والأقرب عندي أن يُقدَّر في الأولى : (لم يرد الله لي) ، وفي الثانية : ما الذي أمرك ، يوضحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية .

قلتُ : أمَّا الموضع الأوَّل ، فما أشار إليه جلي ^(٢) ، وأمَّا الموضع الثاني فما نقله فيه صحيح يصلح أن يكون توجيهًا لما ذكر في الموضع الأوَّل ، وتأمل كلام ابن السيد في قوله : « أمر للممنوع ألا يفعل » ثم أنه فسره بنهي ، وهو بناء منه - والله أعلم -

على أن الأمر بالشيء نهي عن ضده ، والنهي عن الشيء أمر بضده ؛ فلهذا عبر بذلك فيما يظهر فتأمله ، والمسألة معلوم ما فيها لا يسع ذكر ذلك هنا .

وقول الشيخ : (والأقرب عندي ...) [إلى آخره] .

الأولى في كلامه راجع إلى ما ذكره قبل في الصورة السابعة ، فإنه ذكر أن العطف « بلا » لا يكون إلا بعد نفي أو ما أشبه النفي في المعنى ، فذكر قول الشاعر :

❖ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمْ وَلَا أَبِ ^(٣)

قال ^(٤) : لأنَّ تقديره : (قال الله لي لا تسم بأَمْ ولا أب) .

وكأنَّ الشيخ لم يرتض ذلك ؛ لأنَّ ذلك إنما هو نهي لا نفي ، بل الصواب ما أشار إليه الشيخ .

(١) في الأصل : (أن لا ...) بفك الإدغام .

(٢) كونها زائدة هو مذهب الكسائي والفراء ، وأبي إسحاق الزجاج ، وانظر معاني القرآن للفراء ٣٧٤/١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٢/٢ ، والذَرِّ المصون ٢٦٣/٥ .

(٣) عجز بيت من الطويل ، وصدره :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ ❖

وهو لـ « عامر بن الطفيل » : ديوانه ص ٢٨ ، والشعر والشعراء ٣٣٦/١ ، والكمال ٢١٢/١ ، وضرائر الشعر ص ٩٠ ، وابن يعيش ١٠١/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٥٣/٢ ، والخزانة ٣٤٣/٨ .

وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٢/٢ ، والمحتسب ١٢٧/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٣/٣ ، والأشباه والنظائر ١٨٥/٢ .

(٤) كلمة « قال » سقط في (ج) .

قوله : (وفي الثانية) أشار به إلى الآية ؛ لأنَّ تقدير ابن السَّيِّد يقتضي أنَّ « لا » ناهية ، فأشار الشَّيْخ إلى أنَّها نافية أولى ، لما ذكر .

تنبيه :

ذكر أبو حيان هنا شواهد على زيادة ^(١) « لا » ، من ذلك قول الشاعر :

أَبَى جُودَهُ « لا » الْبُخْلُ ، وَاسْتَفْجَلَتْ بِهِ * « نَعَمْ » مِنْ فَتَى ، لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهُ ^(٢)

وذكر أنَّه لا دليل ^(٣) فيها لاحتمال « لا » الاسمِية ^(٤) [انظره] ^(٥) .

قلتُ : هذه البيت ذكرها الشَّيْخ ابن هشام في « لا » الزائدة ، وجعلها دليلاً في رواية من نَصَب البخل « بأبي » ^(٦) ، فأما من خفضه فـ « لا » اسم مضاف لأنَّه أريد به اللَّفْظ ^(٧) .

قال : وشرح هذا المعنى أنَّ كلمة « لا » تكون للبخل (وتكون للكرم ، فإنَّ وقعت بعد قول القائل « أعطني » كانت للبخل ، وإن وقعت بعد : « أتمنعي » كانت للكرم ، ثُمَّ ذكر كلام أبي حيان ، انظره .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ ^(٨) [١٦] .

- (١) البحر المحيط ٢٧٢/٤ .
- (٢) سبق تخريجه ص ٣١٦ .
- هذا وفي البيت روايات آخر لا علاقة لها بالشَّاهد .
- (٣) في (ح) « ليس فيها دليل » .
- (٤) ويرى ابن عصفور أنَّها إذا استعملت اسماً تَمَدَّ . ضرائر الشَّعر ص ٧٧ .
- (٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .
- (٦) ذكره الرَّجَّاج في معاني القرآن ، وضعفه أبو حيان في البحر ٢٩/١ .
- وذكر الرُّمَّاني توجيهاً آخر وهو نصبها على البدلية من « لا » . معاني الحروف ص ٨٥ . وانظر : البحر المحيط ٢٩/١ ، ٢٧٢/٤ .
- (٧) يُنسَبُ هذا الرأي لأبي عمرو ، وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٢١/١ ، والمسائل العسكرية ص ١٨٠ ، وشرح أبيات المغني ٢٠/٥ .
- (٨) في الأصل : ﴿ قَالَ رَبِّمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ وهذا وهم من النَّاسِخ إذ التبت عليه بآية الحجر رقم (٣٩) ، أمَّا آية الأعراف فهي ما أثبت ، وبعدها : ﴿ لَا قَعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ .

ذكرها في ^(١) « ما » لما أن ذكر أن الجار إذا دخل على « ما » ^(٢) الاستفهامية حذفت ألفها ^(٣) ، ولا تثبت إلا في القليل ^(٤) ، وتعجب من الزمخشري في رده على من زعم ذلك في الآية ^(٥) ، وتجويزه ذلك في « يس » ^(٦) .

قلت: قف هنا على كلام أبي حيان ، فإنه نقل الخلاف في تعلق باء القسم بالجواب ، وهو غريب ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ لَا قُعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطُكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [١٦] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « على » ^(٨) لما أن تكلم عليها ، هل تستعمل اسماً أو حرفاً ^(٩) ، واختار أنها حرف ، واستدل على ذلك بأمرين :

الأول : حذفها ، ونصب ما بعدها ، فذكر من ذلك شواهد من جملة ذلك : ﴿ لَا قُعْدَنَ لَهُمْ صِرَاطُكَ ... ﴾ . على قول الأخفش ^(١٠) ، أي على صراطك ، فانظر بقية كلامه ^(١١) .

وذكرها الشيخ أيضاً (رحمه الله) في الجهة السادسة في النوع الرابع منها ^(١٢) ، لما أن تكلم على

(١) في الأصل : « في الميم » ، والأولى تركها ، وهو الذي في (ج) .

(٢) كلمة « ما » سقط في (ج) .

(٣) المغني ص ٣٩٤ .

(٤) وضعف ابن جني إثباتها . المحتسب ٣٤٧/٢ .

(٥) تنسب قراءة إثبات الألف لـ « عكرمة وعيسى بن عمر » في الكشاف ٧٠/٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٠/٣ ، ٢٠٦/٤ ، وتفسير الفخر الرازي ٢/٣١ ، وزاد في البحر ٤١٠/٨ : « عبد الله بن مسعود ، وأبي » .

(٦) عبارة الرصاع هنا مبهمة ، ولم أجد نصاً للزمخشري يميز ذلك ، ولا نصاً لابن هشام . وانظر : الكشاف ٦٩/٢ ، ٣١٣/٣ ، ٢٠٦/٤ ، وانظر المغني ص ٣٩٤ .

(٧) البحر المحيط ٢٧٥/٤ .

(٨) المغني ص ١٩٠ .

(٩) إيضاح هذا في : الكتاب ٣٨/١ ، ٢٣١/٤ ، والإيضاح ص ٢٧٢ ، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ١٢٧ ، وابن يعيش ٣٩/٨ ، والجني الداني ص ٤٧٣ ، وارتشاف الضرب ١٧٣٢/٤ ، والمساعد ٢٦٩/٢ .

(١٠) معاني القرآن ٢٣١/١ .

(١١) قال : (الثاني : أنهم يقولون : « نزلت على الذي نزلت » أي : « عليه » ...) المغني ص ١٩٠ .

(١٢) المغني ص ٧٥١ .

اشتراط الإبهام في الظروف التي للمكان ، وردَّ على الزَّجَّاج في إعرابه ﴿كُلُّ مَرَّصِدٍ﴾^(١) أنه نصب على الظَّرْفِ^(٢) . قال بعد : (ويلزمه أن يقول بذلك في قوله : ﴿لَا قَعْدَنَ لَهُمْ﴾^(٣)) الآية ، ثمَّ ذكر ما ذكره هنا .

فإن قلت : كيف يتقرَّر استدلال الشيخ - رحمه الله - ؟

قلتُ : قيل في بيان ذلك أنها لو كانت اسمًا لما صحَّ فيها الحذف ، ونصب ما بعدها ؛ لأنَّ ذلك خاصٌّ بالظرف .

فإن قيل : كيف يُقال ذلك مع أنَّ المضاف يصحَّ حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، سيما في أسماء الزَّمان ؟

فغاية الأمر أنَّ « على » اسم ، وهي ظرف حُذِفَ وأُقيم المخفوض بها مقامها .

قلتُ^(٤) : إنما يطرد ذلك في أسماء الزَّمان ، وأمَّا أسماء المكان فالحذف فيها قليل ، فتأمله .

قلتُ : والآية يجري فيها الخلاف الذي في « دخلت الدَّار » . هل ذلك على إسقاط الجار ، أو على التشبيه بالمفعول به ، أو غير ذلك ؟

والسؤال المطروح^(٥) في الفرق بين الزَّمان والمكان / في أنَّ الزَّمان ينصبه الفعل مطلقًا ، بخلاف

المكان معلوم^(٦) ، والجواب ضعيفٌ ، وقد شنع عليه الرُّضِّي في جوابه ، فلا نطيل^(٧) به^(٨) .

(١) التوبة ، آية (٥) . وبعدها : ﴿...وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ...﴾ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٣١/٢ .

(٣) كلمة « لهم » سقط في (ج) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٤/٢ .

(٥) في (ج) « قبل » .

(٦) في (ج) « المطلق » .

(٧) الإيضاح ص ٢٠٣ .

(٨) في (ج) « نطول » .

(٩) قال الرُّضِّي : (والأولى في مثله أن يُقال : « ضُمَّنَ اللازم معنى المتعدِّي ، أي : ... ، ولا لزمنَ صراطك ... ») الرُّضِّي ١٣٨/٤ .

وبه قال أبو حيان في البحر ٢٧٥/٤ .

قوله تعالى: ﴿وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ...﴾ [١٧] ^(١).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «عن» لما أن قال: تكون اسمًا بمعنى «جانب» في ثلاثة مواضع ^(٢)، ثم قال: ويحتمله عندي ﴿ثُمَّ لَا تَعْنِيهِمْ...﴾ الآية. فتقدّر معطوفة على مجرور «من» ^(٣)، لا على «من» ومجرورها، انظر بقية كلامه. قلت: وهو تخريج بعيد في الآية في غاية البعد ^(٤).

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا...﴾ [٢٣] ^(٥).

ذكرها في حذف لام التوطئة ^(٦)، وهو جلي.

* [٧] ﴿...،...﴾ ^(٧).

قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ...﴾ [٢٦] ^(٨).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في روابط الجملة لما أن ذكر أن اسم الإشارة يقع الرّبط به، فذكر آيات منها هذه ^(٩)، ونقل عن ابن الحاج ^(١٠) أن ذلك خاصّ بكون المبتدأ موصولاً، أو موصوفاً، والإشارة للبعيد ^(١١).

(١) وقبلها: ﴿ثُمَّ لَا تَعْنِيهِمْ مِنْ يَمِينِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ...﴾.

(٢) المغني ص ١٩٩.

(٣) كلمة «من» سقط في (ج).

(٤) لعلّ الرصاع يرى أن عطفه على قوله تعالى: ﴿لَا تَقْدِرُونَ﴾ في الآية السابقة، وهو تخريج الجمهور، وانظر جامع البيان ٤٤٧/٥، والكشاف ٧١/٢، والبحر المحيط ٢٤٦/٤، والدرّ المصون ٢٦٨/٥.

(٥) وبعدها: ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

(٦) المغني ص ٨٣٨.

(٧) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٢٤) في المغني ص ٤٧١، ولم ترد في الجمع الغريب.

(٨) ومنها: ﴿يَا أَيُّهَا آدَمُ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا...﴾.

(٩) المغني ص ٦٤٩، ٦٥٠.

(١٠) الذي في النسختين «ابن الحاجب»، وهو تصحيف، والصواب ما أثبت، وهو الذي في المغني ص ٦٤٩.

(١١) رأي ابن الحاج في: المغني ص ٦٤٩، وارتشاف الضرب ١١١٦/٣، والتصريح ٥٢٩/١، والهمع ١٨/٢، وابن الحاج النحوي ص ٦١.

وما ذكر هنا المُعْرِبُونَ من الاحتمالات في اسم الإشارة ضعيفة ، فأبعدها من قال بالصِّفَّة ، وعطف البيان ؛ لما علمت من شرط ذلك ^(١) ، وكذلك من قال بأنَّ اسم الإشارة يكون فصلاً ، انظر ذلك ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿... لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ...﴾ [٢٧] .

ذكرها [الشَّيْخُ فِي « لا »] ^(٣) الناهية لما أنْ ذَكَرَ أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ ، وذكر لها أمثلة ، وآيات ^(٤) ، وذكر « لَا أُرِيَنَّكَ هَاهُنَا » ^(٥) .

قال : وهذا النوع ممَّا أُقِيمَ فِيهِ الْمُسَبَّبُ مُقَامَ السَّبَبِ ، والأصل : « لَا تَكُنْ هُنَا فَأَرَاكَ » ، ومثله في الأمر : ﴿... وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلَظَةً...﴾ ^(٦) .

أي : وأغلظوا عليهم ؛ ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنَّه المقصود لذاته ، وأما الإغلاظ فلم يُقصد لذاته ، بل ليجدوه ، وعكسه ﴿ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ ﴾ أي : (لا تفتنوا بفتنة الشَّيْطَانِ) هذا معنى ما أشار إليه .

قال الفقير إلى ربه : ما أشار إليه الشَّيْخُ من إقامة الْمُسَبَّبِ مُقَامَ السَّبَبِ صحيح ، أمَّا في المثال ، فيتعيَّن التَّأْوِيلُ فِيهِ قِطْعًا ، لا يمكن أن ينهى نفسه ، فتعيَّن المجاز في ذلك ، وهذا شائع ذائع في كلامهم ^(٧) .

ثمَّ بعد ذلك يحتاج أهل البيان إلى سرِّ العدول عن مقتضى الظَّاهر ، فيذكرون سرَّ ذلك في المثال : أنَّ المراد بنهيه عن التَّعَرُّضِ [إنما هو عدم رؤيته ؛ فوقع النهي على تلك الصَّورة المقصودة بالذَّاتِ إشارة إلى تأكد النهي عن التَّعَرُّضِ] ^(٨) وغير ذلك كما أشار إليه الشَّيْخُ في الآية .

وقول الشَّيْخ : (وأما الأغلاظ ...) [إلى آخره] .

(١) قال ابن عطية : (هو أنيل الأقوال) ، المحرر الوجيز ٣٨/٧ .

(٢) في البيان ٣٥٨/١ ، والبحر المحيط ٢٨٣/٤ ، والذَّر المصون ٢٨٧/٥ .

(٣) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

(٤) المغني ص ٣٢٤ .

(٥) ذكره أبو حيان في البحر ٢٨٣/٤ .

(٦) التوبة ، آية (١٢٣) .

(٧) الكتاب ٥١١/٣ ، وشرح التسهيل ٦٣/٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٦٧/٣ ، والتصريح ٣٥٩/٤ ، وشرح أبيات المغني

١٧ ، ٣/٥ .

(٨) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْإِغْلَاطَ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُؤَلَّمَاتِ ، وَالشَّارِعَ إِنَّمَا أَدْنَى فِي الْمُؤَلَّمَاتِ ؛ لِيَحْصَلَ مَا رَتَّبَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَهُوَ حَسَنٌ .

وقوله : (وعكسه ...) [إلى آخره] .

هذا ظاهر ، وسرّ إقامة السبب في الآية مقام المسبب ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ النَّهْيُ عَنِ السَّبَبِ الَّذِي يَحْصُلُ لَهُمُ الْإِفْتِنَانُ ، كَانَ النَّهْيُ عَنْ إِفْتِنَانِهِمْ أَوْلَى ، هَكَذَا قِيلَ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وقريب من ذلك ما ذكر ابن الحاجب ^(١) ، وغيره ^(٢) في قوله : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ ^(٣) ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فَرَاغَهُ ^(٤) .

فَإِنْ قُلْتُ : مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ ، هَلْ هُوَ رَاجِعٌ لِمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ ^(٥) ، أَوْ مَغَايِرُ لَهُ ؟ فَإِنَّهُ قَالَ : النَّهْيُ فِي اللَّفْظِ لِلشَّيْطَانِ وَالْمَعْنَى لغيره ، أَي : لَا تَتَّبِعُوا .

قُلْتُ : هَذَا مُوَافِقٌ لِكَلَامِ الشَّيْخِ ، أَي / أَنَّ النَّهْيَ تَسَلَّطَ عَلَى السَّبَبِ ، وَالْمُرَادُ الْمَسَبَّبُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ... ﴾ [٢٧] .

ذكرها الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَعُودُ فِيهَا الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرٍ ^(٦) ، فَلَمَّا أَنَّ عَدَّ مِنْهَا ضَمِيرَ الْأَمْرِ وَالشَّانِ ^(٧) ، وَذَكَرَ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ ^(٨) ، فَقَالَ فِي الْوَجْهِ الْخَامِسِ : إِنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْإِفْرَادِ ، فَلَا يُنْتَى ، وَلَا يَجْمَعُ ، وَإِنْ فَسَّرَ بِمُجْدِثَيْنِ أَوْ أَحَادِيثٍ ^(٩) .

(١) منتهى الوصول والأمل ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) شرح العضد للإيجي ص ٩٣ ، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٦١/٢ .

(٣) النساء ، آية (٤٣) . وبعدها : ﴿ ... حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ... ﴾ .

(٤) ص ٢٥٦ من البحث .

(٥) البحر المحيط ٢٨٣/٤ .

(٦) المغني ص ٦٣٨ .

(٧) « الأمر » سقط في (ج) .

(٨) هي : عوده على ما بعده ، ومفسره لا يكون إلا جملة ، أنه لا يتبع بتابع ، ولا يعمل فيه إلا الابتداء ، وأنه ملازم للإفراد . المغني ص ٦٣٦ .

(٩) ليس المراد ظاهر اللفظ ، بل المراد « قصتين أو قصص » ، نحو : هو زيد قائم ، وعمرو منطلق ، ونحو : هو زيد قائم وعمرو منطلق ...) . حاشية الدسوقي على المغني ١٣٥/٢ .

قال : وإذا تقرّر هذا علِمَ أَنَّهُ لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن هُنا ضعف قول الزّخشي في ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾ إِنَّ اسم « إِنَّ » ضمير الشّأن ^(١) ؛ والأولى أَنَّهُ ضمير الشيطان ^(٢) ، ويؤيده أَنَّهُ قريء (وقبيله) بالنصب ^(٣) ، وضمير الشّأن لا يعطف عليه ، انظر بقية كلامه في غير الآية ^(٤) .

قلتُ : لا شك أَنَّهُ إذا تعارض ^(٥) الحمل على ما هو على خلاف الأصل ، وما هو على الأصل ، فما هو على الأصل أولى ، نعم إلا أن يقول القائل في غير القرآن : يجوز من الإعراب ، كذا وينبّه على ضعفه ، فهذا ضعيف . وأمّا القرآن ، فالحمل فيه على الأرجح أولى ، نعم إن كان في الإعراب خلاف فينبّه المَعْرِب على ذلك ، والله أعلم .

وقول الشيخ : (قراءة النصب ترده) .

قلتُ : لا يتعيّن العطف فيها ، ويجوز أن يكون مفعولاً معه ، وقد أجزى في الآية ، انظره ^(٦) .
[والله أعلم] ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ... ﴾ الآية [٣١] .

ذكرها في بيان أَنَّ الشّيء قد يُظنُّ أَنَّهُ ^(٨) من الحذف ، وليس منه ، مثل الآية .

قال : والتّحقيق أَنَّهُ تارة يقصد الإخبار بمجرّد وقوع الفعل من غير مراعاة من أوقعه أو أوقع ^(٩)

(١) الكشاف ٧٥/٢ .

(٢) وفي المغني ص ٧٥٦ ما يقتضي جواز أن يكون اسم « إِنَّ » ضمير الشّأن ، أو راجعاً على « من » في آية البقرة (٢٨٣) :

﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ إِثْمٌ قَلْبُهُ ﴾ . وانظر تحفة الغريب ، القسم الثاني ٤٠٣/١ ، ٦١٢/٢ ، وانظر الجمع الغريب (ح) ص ١٠٤ .

(٣) قرأ بها الزبيدي ، وانظر : الكشاف ٧٥/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٥٣٥/١ ، والبحر المحيط ٢٨٤/٤ ، والدّر المصون ٢٩٢/٥ .

والزبيدي هو : أبو عمّد يحيى بن المبارك البصري ، نحوي ، مقريء ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو بن العلاء .
ت ٢٠٢ هـ .

انظر : نزهة الألباء ص ٧٧ ، وطبقات القراء ١٢٥/١ .

(٤) المغني ص ٦٣٨ .

(٥) « إذا » سقط في (ح) .

(٦) الكشاف ٧٥/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٤/٤ ، والدّر المصون ٢٩٣/٥ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) في (ح) « بآئنه » .

(٩) في (ح) « أو وقع » .

به ، فيذكر الكون ، مثل : « حَصَلَ حَرِيقٌ » ، وتارة يُراد الفاعل فقط ، مثل الآية ، أي : ليحصل منكم شربٌ وأكلٌ)^(١) هذا معناه ، فتأمله .

* [...]^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ اَدْخُلُوا فِي أُمَمٍ ... ﴾ [٣٨] .

ذكرها الشيخ في « في » الجارة وأنها^(٣) تكون للمصاحبة ، ومثلها بالآية^(٤) ، وهو في الآية متمكن .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لَأُخْرَاهُمْ ... ﴾ الآية [٣٩]^(٥) .

ذكرها في اللام لما أن ذكر أنها تكون للتبليغ ، وذكر أن اللام تكون بمعنى « عن » وذكر آية الأحقاف : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ ... ﴾ [١١] .

وذكر أن فيها الالتفات من الخطاب إلى الغيبة إذا كانت اللام للتبليغ ، قال : (وحيث دخلت اللام على تأويل المقول له ، فالتأويل على بعض ما ذكرناه نحو الآية . وقوله :

﴿ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ ... ﴾^(٦) (...)^(٧) انظره .

قلتُ : لام التبليغ هي الداخلة على السامع للقول بعد القول ، ولا يتقرر ذلك في الآية^(٨) ، وما ذكر معها ، فتوالت اللام بمعنى « عن » ، وإن جعلنا اللام للتبليغ ، فيحتاج في الآية إلى تأويل وحذف ، الأصل عدمه إلا أنه تعارض التضمن والحذف ، والله أعلم .

(١) المغني ص ٧٩٧ ، ٧٩٨ .

(٢) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٣٦) في المغني ص ٦٤٩ ، ولم ترد في الجمع الغريب

(٣) في الأصل : « أنها » ، وما أثبت من (ج) .

(٤) المغني ص ٢٢٣ .

(٥) في الأصل « قالت أولاهم » ، والتكملة من (ج) .

والذي استشهد به ابن هشام في المغني ص ٢٨٢ ونقل تعليقه عليه الرصاع من الآية (٣٨) قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لَأُخْرَاهُمْ ... ﴾ .

(٦) هود ، آية (٣١) .

(٧) المغني ص ٢٨٢ .

(٨) هذا رأي الزمخشري معللاً بأن الخطاب مع الله ، لا معهم . الكشاف ٧٨/٢ ، ونص الفخر الرازي على أنها لام « أجل » ، وعلل بما عُلِّل به الزمخشري . التفسير الكبير ٢٣٨/٥ ، وانظر البحر المحيط ٢٩٦/٤ .

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ...﴾ الآية [٤٢] ^(١).

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٢) في روابط الجملة ، فذكر أنَّ اسم الإشارة يقع الرّبط به ، وذكر آيات منها هذه الآية ^(٣) ، قال : وخصّص ابن الحاجب ^(٤) المسألة بكون المبتدأ موصولاً ، أو موصوفاً ، والإشارة إشارة البعيد فيمتنع : زيد قام هذا ، لمانعين ، وزيد قام ذلك ؛ لمانع .

قال : والحجّة عليه في قوله : ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ﴾ [وَالْفُؤَادَ] ^(٥) ... ﴿...﴾ الآية ^(٦) ، هذا معنى ما ذكر ، فانظره .

قال الشيخ : ولا حجة عليه في قوله : ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكْ خَيْرٌ...﴾ ^(٧) ؛ لاحتمال البدلية ، أو عطف البيان .. ^(٨) [إلى آخر] ^(٩) ما ذكر .

قال الفقير إلى ربّه : قيل : ما أشار إليه من الاحتمال يطرد في أكثر الآيات المذكورة فلا يصح الاستدلال بشيء منها مستقلاً فتأمله .

قوله تعالى: ﴿وَوُودُوا أَنْ تُلَكُمُ الْجَنَّةَ...﴾ الآية [٤٣] ^(١٠).

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١١) لما أن تكلم على « أن » التفسيرية ^(١٢) ، فذكر هذه الآية ،

(١) وبعدها : ﴿... فَسَاءَ الْاَوْسَعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) المغني ص ٦٤٩ .

(٤) لعلّ هذا من وهم النسخ ؛ لأنّي لم أجد هذا الرأي فيما طبع من كتب ابن الحاجب .

(٥) وفي المغني المطبوع (ابن الحاج) ، ورأي ابن الحاج في الارتشاف ١١١٦/٣ ، والتصريح ٥٢٩/١ ، والجمع ١٨/٢ ، وابن الحاج النحوي ص ٦١ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) الإسراء آية (٣٦) ، ونظام الآية : ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ .

(٨) الأعراف ، آية (٢٦) .

(٩) المغني ص ٦٤٩ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١١) وبعدها : ﴿أَوْرِثْهُمَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ .

(١٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٣) المغني ص ٤٧ .

وقوله : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ ... ﴾ ^(١) الآية .

ثُمَّ قَالَ : (وتحتل المصدرية بأن يُقَدَّرَ قبلها حرف جرّ ، فتكون في آية الأعراف المخففة من الثقيلة ؛ لدخولها على الجملة الاسمية ، وفي الأخرى « أن » الثنائية) ^(٢) .

قُلْتُ : هذا معنى ما ذكر ، وهو جليّ ؛ لأنّ شروط « أن » المفسرة قد توفرت في الآيتين ^(٣) ، وما أشار إليه من الاحتمال يتعيّن حمل الآية عليه عند أهل الكوفة ، وقد مال الشيخ إلى قولهم .
وقد نبهنا على ذلك في غير هذا الموضع ^(٤) .

واحتجّ لهم بما فيه ضعف ، فإنّه قال : إذا / قُلْتُ : [كتبت إليه : أن افعل لم يكن « افعل » عين كتبت ، كما يتقرّر ذلك في : عندي عسجد ، أي ذهب ، ولهذا لو] ^(٥) أتيت بـ « أي » مكان « أن » تجد ذلك مقبولا في الطبع .

قيل : فهم الشيخ أنّ التفسير وقع للفظ الفعل ، وليس كذلك ، بل وقع لمتعلقه ، ومتعلقه هو ذلك الشيء الذي أمر به ، كذا قال الرضّي ، فانظره ^(٦) .
وقد أشار أبو حيّان إلى الوجهين ، فانظره ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ ... ﴾ [٤٤] .

ذكرها في « هل » لما أنّ ذكر أنّها تخصّص المضارع بالمستقبل ^(٨) ، فردّ بالآية على وهم ابن سيده في شرح الجمل ^(٩) ، فإنّه زعم أنّ الفعل المستفهم بها لا يكون إلاّ مستقبلاً ،

(١) المؤمنون ، آية (٢٦) . وبعدها : ﴿ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوبَ بِأَعْيُنِنَا ... ﴾ .

هذا ورسمت الآية في الأصل : (وأوحينا) بالواو ، والصواب ما أثبت ، وهو نصّ الآية .

(٢) أي ثنائية الوضع ، وانظر الجنى الداني ص ٢٢١ ، والارتشاف ٤/ ١٦٩١ .

(٣) انظر بسط هذه الشروط في المغني ص ٤٨ ، والارتشاف ٤/ ١٦٩١ ، والمساعد ٣/ ١١٢ .

(٤) تقدّم ص ٣٦٤ من البحث عند الكلام عن آية المائدة (١١٧) .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٦) شرح الرضّي ٤/ ٣٦ ، ٤٣٨ .

(٧) البحر المحيط ٤/ ٣٠٠ .

(٨) المغني ص ٤٥٧ .

(٩) لم أتمكن من الاطلاع على هذا الكتاب .

وردّ عليه بقوله :

فَمَنْ مَبْلَغُ الْأَخْلَافِ ، ، ، البيت (١)

وذكرها في « نعم » مثلاً لوقوعها بعد « هل » ، مثل الآية (٢) .

قوله تعالى : ﴿ ... وَتَبْغُوهَا عِوَجًا ... ﴾ [٤٥] .

ذكرها في الجهة الخامسة دليلاً على النَّصْبِ توسّعاً على إسقاط الخافض ، انظره (٣) .

وذكرها أيضاً لذلك في حذف حرف الجرّ ، انظره .

وذكرها في اللام لما أنْ قَالَ : زادوا اللام في بعض المفاعيل ، وحذفوها في البعض كالأية (٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ... ﴾ [٥٠] (٥) .

ذكرها في الإضافة لما ذَكَرَ أَنَّهَا تَفِيدُ التَّخْفِيفَ (٦) ، واستطرد الكلام على الفاتحة .

قال : (أي : مَلَكُ الْأُمُورِ يَوْمَ الدِّينِ على حَدِّ : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ ...) .

قُلْتُ : أشار بذلك إلى أَنَّهُ عَبَّرَ بِالْمَاضِي عن المستقبل لتحقيقه ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ... ﴾ [٥٦] .

ذكرها [الشَّيْخ - رحمه الله -] (٧) في الأشياء الَّتِي يَكْسِبُهَا الْاسْمُ بِالْإِضَافَةِ ، فذكر أموراً ، ثُمَّ

(١) البيت من الطّوِيل ، وهو لـ « زهير بن أبي سلمى » من معلقته ، وتماه :

... ، ... ، عُنِي رِسَالَةٌ ۝ وَذِيَّانَ هَلْ أَقْسَمْتُكُمْ كُلَّ مَقْسَمٍ ؟

انظر : ديوان زهير ص ١٧ ، وشرح القصائد السبع ص ٢٦٥ ، وشرح القصائد التسع ١١١/١ ، واللسان (حلف) ، والخزانة ٩/٣ .

(٢) المغني ص ٤٥١ .

(٣) المغني ص ٨٣٨ .

(٤) الذي في المغني آية آل عمران (٩٩) : ﴿ تَبْغُوهَا عِوَجًا ﴾ بالياء .

(٥) الذي في المغني : ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ... ﴾ ، وهي الآية رقم (٤٤) .

(٦) المغني ص ٦٦٥ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

قال : الخامس : تذكير المؤنث ^(١) كقوله :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَعِ هَوَى * وَعَقْلٌ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا ^(٢)

قِيلَ : ويحتمل أن يكون منه : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ . قال : ويَعْدُهُ قَوْلُهُ : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ ^(٣) .

فذكر الوصف حيث لا إضافة ، لكن ذكر الفراء أَنَّهُم التزموا التذكير في ﴿ قَرِيبٌ ﴾ إذا لم يُرَدَّ قَرِيبَ النَّسَبِ ^(٤) ، قصداً للفرق ، وأما قول الجوهري : (إِنَّ التذكير لكون التأنيث مجازاً) ^(٥) ، فهو وهم ^(٦) ؛ لوجوب التأنيث في نحو : (الشَّمْسُ طَلَعَتْ والموعظة نَفَعَتْ) ، وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين ، لا المضمرين . انتهى .

قال الفقير إلى ربه : ذكر المَعْرَبُونَ في الآية أوجهًا من الإعراب ^(٧) ، وأخفها أَنَّ اسم الفاعل ، واسم المفعول قد يُرَادُ بهما النَّسَبُ لا معناهما الحقيقي ، فانظره ^(٨) .

وما ردَّ به الشيخ على الجوهري لازم ، وقد ردَّ به غيره على من زعم ذلك ^(٩) .

وليس المراد بالنسب أَنَّها ألفاظ تدلُّ على النسب كما قيل ^(١٠) في فعَّال : بل المراد أَنَّها نُزِلَتْ منزلة النسب في عدم مطابقة ما تقدَّم ، والله أعلم .

(١) المغني ص ٦٦٥ ، وفي الأشباه والنظائر ٢٦٠/٥ نصُّ رسالة لابن هشام في اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه ، جمع فيها أقوال العلماء وناقشهم فيها .

(٢) البيت من البسيط ، ولم أقف على نسبه ، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٣ ، والتصريح ١٢٩/٣ ، والأشباه والنظائر ٢٦٣/٥ .

(٣) الشورى ، آية (١٧) .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٠/١ .

(٥) الصَّحاح (قرب) .

(٦) في (ج) « فوهم » .

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٤٤/٢ ، والكشاف ٨٣/٢ ، والبحر المحيط ٣١٢/٤ ، والذَّيْرُ المصون ٣٤٤/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٦٠/٥ فما بعدها .

(٨) انظر هذه الأقوال في الذَّيْرُ المصون ٣٤٤/٥ .

(٩) منهم أبو حيَّان في البحر المحيط ٣١٣/٤ .

(١٠) في (ج) « كما في » .

قوله تعالى : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ...﴾ [٥٩] .

ذكرها في حرف « قد » لما أن تكلم على معانيها ^(١) ، ونقل عن ابن عصفور أن القسم إذا أجيب بماضي مثبت متصرف إن كان قريئاً من الحال وجبت « قد » مع اللام ، وإلا جيء باللام وحدها ^(٢) ، وذكر الشيخ أنه استدلل بقوله : ﴿لَقَدْ أَثَرَكَ اللَّهُ﴾ ^(٣) في الأول ^(٤) ، ويقول الشاعر :

حلفت لها بالله حلفة فاجر ... ❊ البيت ^(٥)

للتاني .

قال الشيخ : والظاهر في الآية ، والبيت عكس ما قال ، إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين ، وذلك محكوم له في الأزل ، وهو متصف به مد عقل ، ومراده في البيت : أنهم ناموا قبل مجيئه .

قال : ومقتضى كلام الزمخشري أنها في « لقد كان كذا » للتوقع لا للتقريب ؛ فإنه قال في تفسير قوله تعالى : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ الآية ، في سورة الأعراف . فإن قلت : ما بهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع « قد » ، وقل عندهم :

حلفت لها البيت ^(٦)

❊

(١) المغني ص ٢٣٠ .

(٢) شرح الجمل ٥٢٦/١ .

(٣) يوسف ، آية (٩١) . وبعدها : ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ .

(٤) لم ترد هذه الآية في شواهد ابن عصفور فيما أطلعت عليه من كتبه .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لامريء القيس في ديوانه ص ٣٢ ، وتماهه :

❊ لنامو ، فما إن من حديث ولا صال

وانظر سر صناعة الإعراب ٣٧٤/١ ، ٣٩٣ ، والأزهية ص ٥٢ ، وشرح التسهيل ٢١٤/٣ ، وابن يعيش ٢٠/٩ ، ٩٧ ، ولسان العرب ٥٣/٩ ، والجنى الداني ص ١٣٥ ، ٧١/١٠ ، ٧٣ .

وبلا نسبة في رصف المباني ص ١١٠ ، وجمع المواع ١٢٤/١ ، ٤٢/٢ .

الفاجر هنا : الكاذب ، والصالي : الذي يصطلي بالنار .

(٦) الكشف ٨٤/٢ .

* [﴿...﴾] ^(١) .

قُلْتُ: لأنَّ الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيداً للجملة المقسم عليها التي هي جوابها ، فكانت مظنةً لمعنى التوقع الذي هو معنى « قد » عند استماع المخاطب كلمة القسم ، انتهى .

قال : ويقتضي ^(٢) كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما ذكر ابن عصفور / ثُمَّ أتى بنصّ التسهيل ، فانظره ^(٣) .

قال الفقير إلى ربه : استدلال ابن عصفور بالآية ^(٤) بعيدٌ مما أشار إليه الشيخ ، إلا أن يُتأَوَّلَ عنه بأنَّ تفضيل الله ﷻ له عليهم مستصحب في الأزل وفي ما لا يزال ، ومن جملة أن يكون ثابتاً في الحال ، إلا أنَّ قول ابن عصفور : « قريباً من الحال » ^(٥) يبعد ذلك ، وما ذكر عن الزمخشري في الآية ظاهر فيما ذكر عنه .

قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ ... ﴾ الآية [٧٣] ^(٦) .

ذكرها في « من » لما أن ذكر زيادتها ^(٧) ، وتكلم على ﴿ مَا تَسَخَّرَ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٨) ونقل كلام أبي البقاء ^(٩) ، وأنَّ « من » زائدة في الحال ، وأنَّ ﴿ آيَةٍ ﴾ حال ، كما أن ﴿ آيَةٍ ﴾ كذلك في هذه ، وردّه الشيخ بأمور قدمناها ^(١٠) .

قال : ونظراً بما لا يُناسب ، فإنَّ ﴿ آيَةٍ ﴾ في هذه الآية بمعنى علامة لا واحدة الآي ، انظر البقرة ، والعامل في هذه الحال فيه أقوال ثلاثة : أظهرها الإشارة .

(١) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٢١٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٢) في (ج) « ومقتضى » .

(٣) التسهيل ص ٢٤٢ ، وشرحه ١٠٨/٤ .

(٤) لم ترد الآية في ما طبع من كتب ابن عصفور .

(٥) شرح الجمل ٥٢٦/١ .

(٦) وبعدها : ﴿ ... لَكُمْ آيَةٍ ... ﴾ .

(٧) المغني ص ٤٢٧ .

(٨) البقرة ، آية (١٠٦) .

(٩) التبيان ٥٧٩/١ .

(١٠) الجمع الغريب ١/ل/٣٩/٢ .

قوله تعالى: ﴿وَتَحْتُونَ الْجِبَالِ ثِيُوتًا...﴾ [٧٤] .

ذكرها في الفرق بين التمييز والحال ، وأنَّ التمييز قد يأتي مشتقاً ، والحال قد يأتي جامداً كالأية ^(١) .

قُلْتُ: هذا على خلاف الأصل ، وما سُمِعَ من ذلك لا يُقاس عليه ^(٢) .

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوِي الْأَرْضَ مُفْسِدِينَ...﴾ [٧٤] .

ذكره الشَّيْخُ في الفرق بين الحال ، والتمييز ، وأنَّ الحال يصحَّ أن تكون مؤكدة لعاملها ، مثل هذه

الآية ، بخلاف التمييز ^(٣) .

قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ...﴾ [٨١] ^(٤) .

ذكرها في المسائل في « من » الجارة ^(٥) ، قال : من فيها للابتداء ، والظرف صفة لـ

﴿شَهْوَةٌ﴾ ، أي شهوة مبتدأة من دونهن .

قيل : أو للمقابلة كـ « خذ هذا من دون هذا » أي : عوضاً منه ، ويرجع إلى معنى البدل .

قال : ويردُّه أنَّه لا يصحَّ التصريح به ، ولا بالعوض مكانها هنا .

قُلْتُ: لا شكَّ أنَّ البدل لا يصحَّ دخوله على دون ، ويتمُّ المعنى بذلك ، ويفهم من كلام أبي حيان أنَّ

« مِنْ » هنا بمعنى « عن » ، فإنه أعرب ﴿مِنْ دُونَ النِّسَاءِ﴾ حالاً ، قال : أي منفردين عن النساء ^(٦) .

قُلْتُ: وهذا إنما هو على تقدير معنى لا تقدير صناعة ، وما ردُّ به المختصِّر على من أعرب

﴿مِنْ دُونَ النِّسَاءِ﴾ صفة ^(٧) ليس بصحيح ^(٨) ؛ لأنَّ الرِّجَالَ معرَّف باللام [للجنس] ^(٩) ،

فيصحَّ أن يوصف بالظرف ، وبالجمله ، وأن تكون حالاً منه إن جعلت اللام للجنس ، والله أعلم .

(١) المغني ص ٦٠٣ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٠٩/٢ ، وشرح الرُّضِّي ٣٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ١٣٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٢٨/١ ، والأشْمُونِي ٦/٢ ، والتصريح ٦٠٩/٢ .

(٣) المغني ص ٦٠٣ .

(٤) وبعدها : ﴿... شَهْوَةٌ مِنْ دُونَ النِّسَاءِ بَلْ أَتَمَّ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ﴾ .

(٥) المغني ص ٤٣٠ .

(٦) البحر المحيط ٣٣٤/٤ .

(٧) التبيان ٥٨١/١ ، والفريد ٣٣٠/٢ ، والدَّرَّ المصون ٣٧٢/٥ .

(٨) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٦٢/١ ب .

(٩) زيادة يتضح بها النص .

قوله تعالى: ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا...﴾ [٨٥] .

ذكرها في أماكن الحذف لما أن تكلم على حذف المضاف ^(١) ، قال : [أي] ^(٢) : وإلى أهل مدين بدليل ﴿أَخَاهُمْ﴾ ، وقد جاء صريحاً : ﴿وَمَا كُنْتَ ثَوْرًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾ ^(٣) [الآية] ^(٤) .
قُلْتُ : هذا ظاهر على قول من قال : إِنَّ مَدْيَنَ اسم للمكان ^(٥) ، ومن قال : اسم للقبيلة ^(٦) فلا يحتاج إلى حذف .

فإن قُلْتُ : الآية الثانية تردُّ على هذا القائل .

قُلْتُ : لا يتعين الردُّ ؛ لأنَّ مدين على هذا القول مشترك بين القبيلة وبين البقعة ، فحيث صرح بالأهل كان المراد البقعة ، وحيث لم يصرح بذلك كان محتملاً ، إلا أنَّ الأولى حمل القرآن على شيء واحد ، سيما والقصة واحدة .

قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا...﴾ [٨٦] ^(٧) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في حرف « إذا » لما أن تكلم على أنها تستعمل ظرفية واسمية ^(٨) .
قال : وزعم الجمهور أنَّ « إذا » لا تقع إلا ظرفاً ، أو مضافاً إليها ^(٩) ، ففي نحو : ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ...﴾ ظرف لمفعول محذوف ، أي : (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً) ، وفي نحو : ﴿إِذْ أَتَبَدَّتْ...﴾ ^(١٠) ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف ، أي : (واذكروا قصة مريم) ، ويؤيد هذا المذهب التصريح بالمفعول في : ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾ ^(١١) .

(١) المغني ص ٨١٢ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) القصص ، آية (٤٥) .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) قاله الفراء في معاني القرآن ٣٠٤/٢ ، وانظر : البحر المحيط ٣٣٦/٤ .

(٦) نسبه أبو حيان لـ « مقاتل ، وأبي سليمان الدمشقي » البحر ٣٣٦/٤ .

(٧) وبعدها : ﴿فَكَرَّمَكُمْ﴾ .

(٨) المغني ص ١١٢ .

(٩) المغني ص ١١٢ .

(١٠) مريم ، آية (١٦) . وبعدها : ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ .

(١١) آل عمران ، آية (١٠٣) . وبعدها : ﴿فَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ...﴾ .

قُلْتُ: وكان الشيخ [- رحمه الله -] ^(١) عنده ميل إلى أنَّ «إِذ» يجوز أن تستعمل ظرفاً متصرفاً ، وقد صرح بذلك أول كلامه ، وذكر الآية ، وجعل «إِذ» مفعولاً بـ «اذكر» ^(٢) .

قال : والغالب على «إِذ» المذكورة أول القصص أن تكون مفعولة ^(٣) .

قال : وبعض المعربين يقول في ذلك : ظرف لـ «اذكر» ^(٤) .

وهذا وهم فاحش ؛ لاقتضائه حيثئذ الأمر في ذلك الوقت ، مع أنَّ الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين ^(٥) ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه ، فتأمل كلامه .

قوله تعالى : ﴿أَوَلْتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا ...﴾ الآية [٨٨] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٦) في الباب الثامن لما أنَّ تكلم على القاعدة الرابعة : أنهم قد يغلبون على الشيء ما لغيره ؛ لتناسب / بينهما ، [أو اختلاط ، فذكر مسائل ، ثم قال : ومن التغليب] ^(٧) : ﴿أَوَلْتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا ...﴾ بعد : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا ...﴾ ، فإنه ^(٨) لم يكن في ملتهم قط ، بخلاف الذين آمنوا معه ، ثم ذكر آيات ، فانظره ^(٩) .

قُلْتُ: وهذا إنما يتعين إذا قلنا : بأنَّ «عاد» بمعنى «رجع» ، وإن قلنا : بمعنى «صار» ^(٩) فلا تغليب ، والتغليب في كلام العرب من البلاغة المستعذبة ، وقد تقدّم نظائر ذلك في قوله

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) وانظر : الكشف ٩٤/٢ ، والفريد ٣٣٢/٢ ، والبحر ٣٤٠/٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢١٨/١ ، والكشاف ٩٤/٢ ، والفريد ٣٣٢/٢ ، والارتشاف ١٤٠٢/٣ ، والجنى الداني ص ١٨٧ ، والمساعد ٥٠٠/١ .

(٤) المغني ص ١١١ .

(٥) لعله المفهوم من كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٢١٢/٢ ، وانظر الجنى الداني ص ١٨٧ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٨) المغني ص ٩٠١ .

(٩) تأتي «عاد» بمعنى صار ، انظر : التسهيل ص ٥٣ ، وشرحه لابن مالك ٣٤٤/١ ، والارتشاف ١١٦٣/٢ ، واللسان (عَوَد) ، والدّر المصون ٣٨٠/٥ .

في البقرة : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا...﴾ ^(١) فانظره ^(٢) .

قلتُ : قال التفتازاني : ومن التغليب تغليب جنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغموراً فيما بينهم ، بأن يُطلق اسم ذلك الجنس على الجميع ، كقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا...﴾ ^(٣) الآية . [أي ^(٤) : عدَّ إبليس من الملائكة لكونه جنساً واحداً فيما بينهم ^(٥) .

قال : ومنه تغليب الأكثر على الأقل من جنس بأن يُنسب إلى الجميع وصف مختص بالأكثر ^(٦) كقوله : حكاية ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ...﴾ الآية .

أدخل شعبياً بحكم التغليب في العود إلى ملتهم ، مع أنه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود إليها ، وإنما كان في ملتهم من آمن به .

قلتُ : أما الآية الأولى فقد ذكرها الشيخ ، وأشرنا إليها في البقرة ، وهو بناء منهم على أن الاستثناء متصل ^(٧) ، وأما إن كان منفصلاً فلا تغليب أثبتة ، إلا أنه إذا جعل منفصلاً ، فالصحيح فيه أنه مجاز ، لا أنه حقيقة .

فإن قلت : وكذا أيضاً التغليب مجاز ، فليس ترجيح أحد المجازين بأولى من الآخر ، بل يترجح الاستثناء المنفصل لكثرة ، وقد قيل بأنه حقيقة .

قلتُ : التغليب يترجح لأنه من مستحسنات علم البلاغة ، ولا يكون إلا لنكتة . وقد أشار الزمخشري إلى تجويز الوجهين في الآية ^(٨) . وذكره الشيخ ابن هشام وسلّمه ^(٩) .

وأما قوله : ﴿أَوَلْتَعُوذَنَّ﴾ الآية ؛ فما أشاروا إليه إنما يتمشى على أن مادة العودة تقتضي ما فر منه ، وقد قيل : لا تقتضي ذلك . [وتكون بمعنى « صار » ، ووقع له نظائر ، فانظره ، فعلى هذا

(١) البقرة ، آية (٢١) . وبالنسختين : ﴿اتَّقُوا﴾ مكان ﴿اعْبُدُوا﴾ والصواب ما أثبت .

(٢) الجمع الغريب (ح) ص ٣٦ .

(٣) البقرة ، آية (٢٤) ، وبعدها : ﴿...لَا دَعَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ...﴾ .

(٤) زيادة من (ح) .

(٥) المطول ص ٢٣٠ ، ٣٢٤ ، وشروح التلخيص ٥٣/٢ .

(٦) في (ح) « بالآخر » .

(٧) يرى الجمهور اتصاله ، البحر ١٥٣/١ ، والدر المنصور ٢٧٣/١ .

(٨) الكشاف ٢٧٣/١ .

(٩) المغني ص ٩٠١ .

فليس فيه تغليب أيضاً ، والله أعلم [(١)] .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا ... ﴾ الآية [٨٩] (٢) .

ذكرها في حذف أداة الاستثناء (٣) لما أن تكلم على قوله : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ... ﴾ (٤) الآية .

فذكر أن معنى : ﴿ أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾ ، أي : لا نعود فيها (٥) أبداً ؛ لأنَّ عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله ، وأنَّ كلمة يشاء الله أتى بها للدلالة على التأييد .

قلتُ : آية الكهف ذكرناها في محلها (٦) ، وأمّا هذه الآية ، فإن قلنا : بأنَّ الاستثناء منقطع ، فلا إشكال في الآية ، وإن قلنا : بأنَّه متصل احتيج إلى التأويل (٧) ، وقريب مما ذكر الشيخ قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ... ﴾ (٨) ، وقيل غير ذلك في الآية ، انظره (٩) .

وتأمل كلام أبي حيَّان هنا ، فإنه أجاز نيابة المصدر المؤول عن الزَّمان (١٠) ، وانظر ما وقع له في البقرة - في ذلك - (١١) في قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ ... ﴾ (١٢) الآية .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٢) وبعدها : ﴿ ... إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ... ﴾ .

(٣) المغني ص ٨٣٧ .

(٤) الكهف ، آية (٢٣) .

(٥) في (ح) « لا نعود في ذلك » .

(٦) الجمع الغريب ١/ل/١٠٦/ب .

(٧) انظر في هذا : أمالي ابن الحاجب ١/٩٢ ، والمحرّر الوجيز ٧/١١٢ ، والبيان ١/٣٦٨ ، والبحر المحيط ٤/٣٤٤ ، والدّرّ المصون ٥/٣٨٢ .

(٨) هود ، آية (١٠٧ ، ١٠٨) .

(٩) الكشاف ٢/٢٩٤ ، والمحرّر الوجيز ٩/٢٢٥ ، والبحر ٥/٢٦٣ ، والدّرّ المصون ٦/٣٩١ .

(١٠) الذي في البحر خلاف هذا ، وانظر ٢/٢٨٧ .

(١١) الجمع الغريب (ح) ص ٩٨ .

(١٢) البقرة ، آية (٢٥٨) ، وبعدها : ﴿ ... إِبْرَاهِيمَ فِي رِيهَ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ... ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ ... ﴾ [٩٥] . **إلى قوله :** ﴿ وَهُمْ نَائِمُونَ ... ﴾ [٩٧] ^(١) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٢) في أول مسألة من الجزء الثاني لما أن تكلم على أن الكلام أخص من الجملة ؛ لأنه يشترط فيه الإفادة . بخلاف الجملة ^(٣) ، ونقل عن كثير أنهم يتوهمون الترادف ، منهم الزخشي فإنه لما فرغ من حد الكلام قال : (وتسمى الجملة) ^(٤) ، قال الشيخ : وبهذا [التقرير] ^(٥) يتضح لك وجه قول ابن مالك ^(٦) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ ﴾ [الآية] ^(٧) أن الزخشي حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ^(٨) ، إذ زعم أن ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ معطوف على ﴿ فَأَخَذْنَا هُمْ ﴾ ، ورد عليه من ظن أن الجملة ، والكلام مترادفان ^(٩) .

فقال : إنما اعتراض بأربع جمل ، وزعم أن من عند : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ﴾ إلى : ﴿ الْأَرْضِ ﴾ جملة ؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه .

قال الشيخ : وبعد ، ففي القولين نظر ^(١٠) ، أما قول ابن مالك ؛ فلأنه كان من حقه أن يعدها ثنائي جمل ، إحداها ^(١١) : ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَعْرُونَ ﴾ وأربع ^(١٢) في حيز « لو » ، وهي : ﴿ ءَامَنُوا ﴾ ، و ﴿ أَتَقُوا ﴾ ، و ﴿ فَتَحْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ ... ﴾ ، والمركبة من « أن وصلتها » مع

(١) والآيات بتمامها : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَعْتَهُ وَهُمْ لَا يُسْتَعْرُونَ ﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَقْبَلُوا لَفَتَحْنَاهُمْ بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿١٧﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٣) المفصل ص ٦ .

(٤) المغني ص ٤٩٠ ، وتروى بالباء والياء ، والتأنيث أرجح ، انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٦٢/١ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) شرح التسهيل ٣٧٨/٢ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) الكشاف ٩٨/٢ .

(٩) منهم ابن الحاجب في منتهى الوصول والأمل ص ١٧ ، وانظر : رفع الحاجب ٣٥٤/١ .

ونسبه اللماميني في تحفة الغريب ١٤٣/ب للأندلسي في شرح المفصل في باب المبتدأ والخبر .

(١٠) المغني ص ٤٩١ .

(١١) في الأصل « أحدها » ، وفي (ح) والمغني « إحداها » ولعله الأرجح .

(١٢) في (ح) « وأربعة » ومثلها في المغني .

« ثَبِتَ » مقدراً ، أو « ثابت » مقدراً ، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية ^(١) .

والسادسة : ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾ / .

والسابعة : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ ... ﴾ .

والثامنة : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ... ﴾ .

فإن قلت : لعله بنى ذلك على ما اختاره ، وما نقله ^(٢) عن سيويه من كون « أَنْ وصلتها » مبتدأ لا خبر له ^(٣) ؛ وذلك لطوله ، وجريان الإسناد في ضمنه .

قلت : إنما مراده أَنْ يُبَيَّن ما لزم على إعراب الزَّخْشَرِيِّ ، والزَّخْشَرِيُّ يرى أَنَّ « أَنْ » وصلتها فاعل بـ « ثَبِتَ » ، وأمَّا قول المعترض ؛ فلأنه كان من حقه أن يعدّها ثلاث جُمْل ، وذلك أنه لا يعدّ : ﴿ وَهُمْ لَا يَسْعُرُونَ ﴾ جملة ؛ لأنها جملة حال مرتبطة بعاملها ، وليست مستقلة بنفسها ، وبعد « لو » وما في حيزها جملة واحدة : إمّا فعلية إن قدر « لو ثَبِتَ » أو اسمية ، إن قدر : (ولو [أَنْ] إيمانهم وتقواهم ثابتان) وبعد : ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾ إلى : ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ جملة ، وهذا هو لتحقيق .

قال : ولا ينافي ذلك ما قدّمنا من تفسير الجملة ؛ لأنَّ ^(٤) الكلام هنا ليس في مطلق الجملة ، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض ، وتلك لا تكون إلاّ كلاماً تاماً ^(٥) . انتهى بعضه بالمعنى .

وذكر الشيخ أيضاً كلام الزَّخْشَرِيِّ في الجملة المعترضة بين جملتين ، حيث نقل كلام الفارسي ^(٦) ، ولم يستوف ذلك ، كما ذكر هنا ^(٧) .

(١) في (ج) « اسمية أو فعلية » .

(٢) في (ج) « ونقله » بدون « ما » .

(٣) لعله المفهوم من الكتاب ١١٩/٣ ، ١٢٠ ، وانظر ٢٦٩/١ .

(٤) في الأصل « بَأَنَّ » بالباء ، وما أثبت من (ج) ، وهو الذي في المغني .

(٥) المغني ص ٥٩٢ .

(٦) جاء في شرح التسهيل ٣٧٨/٢ : (وزعم أبو عليّ أنّ الاعتراض لا يكون إلاّ بجملة واحدة ، وليس بصحيح ما زعم ...) وتابعه ابن هشام في المغني ص ٥١٥ ، وابن عقيل في المساعد ٥٣/٢ ، والسلسلي في شفاء العليل ٥٥٢/٢ ، واللمامبي في تعليق الفرائد ٢٧٢/٦ .

والذي في الحجة ٢٧٥/٦ ، وفي المسائل الحليّات ص ١٤١ ، وما نقل ابن جني في الخصائص ٣٣٧/١ ، وفي سرّ صناعة الإعراب ١/١٤٠ ، وفي شرح أبيات المغني ٢٠٥/٦ ، ٢١٢ ، ٢١٦ - لا يفيد ذلك .

ولللمامبي مناقشة لطيفة في هذه المسألة ، تعليق الفرائد ٢٧٢/٦ ، وتحفة الغريب ١٤٣/ب ، ١/١٥٢ .

(٧) المغني ص ٥١٥ .

وذكر قوله : ﴿ حَتَّىٰ عَفَوْا ... ﴾ [٩٥] . في حَتَّى الابتدائية ، لما أَنَّ ذَكَرَ أَنَّهَا تدخل على الجملة الفعلية ، والاسمية ^(١) .

قال : وزعم ابن مالك أَنَّ حَتَّى في الآية جارة ، و « أَنَّ » مضمرة بعدها ^(٢) ، ولا أعلم له في ذلك سلفاً ، وفيه تكلف حذف لغير ضرورة .

قال الفقير إلى ربه : ما أشار إليه الشيخ - رحمه الله عليه - من أَنَّ الكلام أخص ، بناء على المشهور من مذهب أهل النحو في اشتراط الفائدة في الكلام ، وكذلك أيضاً إنما يتم على قول من اشترط في الكلام التركيب ، وأمّا على قول من لا يشترط التركيب فينبهما عموم وخصوص ، وهو جلي ، وما نسبه إلى الزمخشري ، قال الدماميني : ليس فيه ما يدل ؛ لأنه يلزم من تسمية الكلام جملة ، تسمية الجملة كلاماً ^(٣) .

قلتُ : ^(٤) الدماميني يشير بذلك إلى أَنَّ الأعمّ قد يصدق عليه الأخص ، ولا يلزم منه الترادف كما تقول : الإنسان يصدق عليه حيوان .

والشيخ ابن هشام - رحمه الله - راعى لفظه .

قوله : (يُسَمَّى) فَإِنَّ التسمية لها مزيد اختصاص بالشيء ، كما تقول : (هذا ابني محمد ، ويُسمى عبد الله) ، فهذا مما يقتضي أَنَّ لـ « ابنه » اسمين خاصين به .

وراعى الدماميني أَنَّ التسمية بمعنى صار فيه الشيء على الشيء .

والإنصاف أَنَّ ما أشار إليه الشيخ أصح ؛ لأنَّ الشيء إذا كان مسمى لشيء كان من حيث الوضع له مختصاً به ، فتأمل ، ولهذا يُقال : فرق بين مسمى الشيء ومعناه ، ومصدوقه .

[قال ابن الحاجب ^(٥) : قول الزمخشري : (وتسمى) ، بالياء والتاء ، وضابط ذلك أَنَّ كل

(١) المغني ص ١٧٤ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٦/٣ .

(٣) انظر في هذا المفصل ص ٦ ، والإيضاح لابن الحاجب ٦٢/١ ، وتحفة الغريب ١٤٣/ب ، ١/١٥٢ .

(٤) في الأصل : « قال » ، والصواب ما أثبت من (ج) .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

لفظين وضعا لذات واحدة ، أحدهما ^(١) مؤنث والآخر ^(٢) مذكر ، وتوسط بينهما الفعل يجوز في ذلك التذكير ، والتأنيث ... (انظره) ^(٣) .

قوله : (إِنَّ الزَّخْشَرِيَّ جَوَّزَ الاعتراض ...) [إلى آخره] .

ما ذكره الزَّخْشَرِيَّ بناء على أصل الجمهور في صحة الاعتراض بأكثر من جملة ، خلافاً للفارسي .

قوله : (وبعد : ففي القولين ...) [إلى آخره] .

قال الدَّمَامِينِي : لم يقع في كلام الزَّخْشَرِيَّ وابن مالك ما يقتضي أَنَّ جملة ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَعْرُونَ ﴾ معدودة في الاعتراض ، وأتى بنصِّ الزَّخْشَرِيَّ ، وأتى بنصِّ ابن مالك في شرح التسهيل في آخر الحال ^(٤) .

قلتُ : وهذا الكلام لا موقع له ؛ لأنَّ الشَّيْخَ لم يَنْسَبْ ^(٥) لهما أَنَّ ^(٦) جملة : ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَعْرُونَ ﴾ اعتراض ، بل ألزهما أَنَّ يقولاً ذلك جرئاً على مغايرة الجملة للكلام ، وإن كان في الإجراء نظر ^(٧) .

ولا يتم كلام الدَّمَامِينِي إِلَّا إذا صرَّحَ الزَّخْشَرِيَّ : أَنَّ جملة ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَعْرُونَ ﴾ قيد ، لكنه لم يصرَّح به ^(٨) .

نعم لو قال : ليس في كلام الزَّخْشَرِيَّ وابن مالك الاعتراض في الآية بسبع جمل ، بل الَّذِي وقع في كلام ابن مالك ، وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جُمَل ^(٩) . وهذه العبارة مغايرة لعبارة الشَّيْخ ، لكان جواباً .

(١) في (ج) « إحداهما » بالألف .

(٢) في (ج) « والأخرى » .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٦٢/١ .

(٤) تحفة الغريب ١٤٤/١ .

(٥) في الأصل « لم ينسبها » ، والصواب ما أثبت من (ج) .

(٦) في (ج) « إلى » .

(٧) المغني ص ٤٩١ .

(٨) وانظر : الكشف ٩٨/٢ .

(٩) من قوله « بل » إلى قوله : « سبع جمل » سقط في (ج) .

قِيلَ^(١) : وكون الشيخ عد ذلك ثمانيا على أصل ابن مالك ، حقه أن يعدّها تسعا ، والجملة التاسعة هي قوله : ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ لا يقال : إنها خبر كان ، فهي من تمام الجملة ؛ لأنه قد عدّ خبر « أن » وهي : ﴿ ءَامَنُوا ﴾ .

قلت : وهذا عندي إلزام لا محيد عنه .

قال الدماميني : وما أشار إليه / من إجراء الكلام في تقدير : « ثبت » أو « ثابت » لا يحتاج إليه ؛ لأنّ التفرّيع على أصل الرّخشيّ وهو يقول : « أن » وما دخلت عليه ، فاعلة بفعل مقدّر^(٢) .

قلت : هذا اعتراض ساقط ؛ لأنه لم يذكر أنّ الرّخشيّ اختصّ بهذا الإعراب في الآية^(٣) ، بل تكلم على الإعراب الواقع في كلام الرّخشيّ ، ولعلّ ثم من وافقه ، وقال بمذهب سيّويه في إعراب ما بعد « لو »^(٤) ، وإن كان وقع في كلام الشيخ هنا ما يقرب من مراعاة ذلك فيما أورده من السؤال على ابن مالك ، فانظره .

قوله : (وهذا هو التحقيق ...) [إلى آخره] .

قال الدماميني : (وهذا لا تحقيق فيه ، والتحقيق أن يُقال : إنّ قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ يُعدّ مجموعه جملة باعتبار كونه معترضًا ، فإنّ جملة الاعتراض لا تكون إلّا كلامًا تامًا ، والكلام التام هنا هو المجموع ، وإنّ اشتمل على جمل ، وأمّا كلّ واحدة من تلك الجمل ، فهو هنا جزء كلام ، لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره ، وعدّه كلامًا بالنظر إليه في نفسه مبنيّ على إلغائه^(٥) العاطف المعتر ، وهو بعيد عن التحقيق .

قال : وقد استبان لك أنّ قول ابن مالك : (وهذا اعتراض بكلام متضمّن لسبع^(٦) جمل صواب من حيث إنّهُ جعل مجموع الجمل كلامًا واحدًا معترضًا ، لكن في عدّها سبعًا مناقشة)^(٧) .

(١) قاله الدماميني في تحفة الغريب ١/٤٤٤ .

(٢) تحفة الغريب ١/٤٤٤ .

(٣) عبارة ابن هشام : (... ما لزم على إعراب الرّخشيّ ، والرّخشيّ يرى أنّ « أن » وصلتْها هنا فاعل يثبت ...) .
المغني ص ٤٩١ .

(٤) الكتاب ٢٦٩/١ .

(٥) في (ج) « الفاء » .

(٦) في (ج) « مضمّن سبع » .

(٧) تحفة الغريب ١/٤٤٤ .

قُلْتُ: ما أشار إليه الدَّمَامِي في الآية ظاهر ؛ لأنَّ المعنى على ما ذكر . وإن كانت الجملة الأولى مستقلة بحصول الفائدة المشتركة في الاعتراض ، فقلوه : ﴿ وَلَكِنْ كَذَّبُوا ﴾ يبعد أن يكون اعتراضاً مستقلاً ؛ لوجود لكن المقتضية لذكر شيء قبلها ، لا يقال ظاهر كلامه أَنَّهُ يمنع دخول حرف العطف على جملة الاعتراض ، وهو موجود أكثرى ، وسلَّمه في هذه الآية في مجموع الجمل التي وقع بها الاعتراض ؛ لأننا نقول : لم يمنع ذلك في الجمل المذكورة في الآية إلا من حيث عدم الاستقلال في بعضها ، لا من حيث دخول حرف العطف ، فتأمله ، والله أعلم .

قُلْتُ: وكلام الشَّيْخ في الموضع الثاني جليٌّ يبينُ بما قدَّمنا .

قُلْتُ: لَا شَكَّ في بُعد ما زعم ابن مالك ، فما ^(١) ذكر الشَّيْخ في الموضع الثالث (والظاهر أنَّ حتى ابتدائية) ^(٢) .

وقول الدَّمَامِي : (ما زعمه لا تكلف فيه ، وهو سهل لكثرة ذلك) ^(٣) بعيدٌ جداً ، ودعوى من غير دليل .

تنبيه :

قيل في « حتى » ^(٤) هذه غرائب :

الأول : ما ذكر الشَّيْخ عن ابن مالك .

الثانية : ما وقع في كلام ابن عطية عند قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمُ ^(٥) بِالْعَذَابِ ﴾ ^(٦) فإنه زعم أنَّ حتى الابتدائية ليس فيها غاية ^(٧) ، وردَّ عليه ، فانظر ذلك ^(٨) . والصَّحِيح ؛ لا بُدَّ فيها من غاية ، ومعنى تقديرًا .

(١) في (ج) «تَمَّا» بالميم ، والصُّوَاب ما أثبت .

(٢) المغني ص ١٧٤ .

(٣) تحفة الغريب ١٥٢/أ .

(٤) في (ج) «قيل في هذه حتى غرائب» والصُّوَاب ما أثبت .

(٥) كلمة «بالعذاب» سقط في (ج) .

(٦) المؤمنون ، آية (٦٤) ، وبعدها : ﴿... هُمْ يَخَازُنُونَ﴾ .

(٧) المحرر الوجيز ٢٤١/١١ .

(٨) انظر في هذا البحر المحيط ٤١٢/٦ ، والدَّر المصون ٤٣٦/٣ ، ٣٥٦/٨ .

الثالثة : زعم الرضي أنها إذا دخلت على الجملة الاسمية لا بُدَّ من كون خبر المبتدأ مناسباً للفعل الذي قبلها ، فإذا قُلْتُ : (ركب الأمير حتى زيد راكب) ، وإذا [قلت] ^(١) حتى زيد ضاحك ، لم يصح ^(٢) .

قُلْتُ : وتأمل هذا مع قول الشاعر :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبِيئِي ^(٣) *

إلا أن يتأول على الحذف كما أشار إليه ابن هشام ، وقيل في « حتى » غير ذلك مما يطول ذكره ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ... ﴾ [٩٧] ^(٥) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله تعالى -] ^(٦) في أول الهمزة لما أن تكلم على دخول حرف العطف على الهمزة ^(٧) ، وأنها يجب تقديمها عليه ، والمجموع معطوف بحرف العطف على المذكور قبله ، خلافاً للزحشري ، فإنه زعم أن العطف على مقدر بين الهمزة والعاطف ^(٨) ، قال : (إلا أنه جزم في مواضع بما يقوله الجماعة ^(٩) منها : قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ... ﴾ عطف على : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً ﴾ ^(١٠) هذا معنى ما أشار إليه الشيخ .

(١) زيادة يتضح بها النص .

(٢) شرح الرضي ٢٨٧/٤ ، ومثال الرضي : (ركب القوم ، حتى الأمير راكب ، ولو قُلْتُ : حتى الأمير ضاحك لم يُقَد) .

(٣) صدر بيت من الطويل ، للفرزدق في ديوانه ٤١٩/١ ، وعجزه :

* كَأَن أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

ورواية الديوان : (فيا عَجَبِي) .

وجاء منسوباً له في الكتاب ١٨/٣ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والجمع ١٦٩/٤ ، وشرح شواهد المغني ١٢/١ ، ٣٧٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٢٢/٣ ، والخزانة ٤٧٦/٩ ، ٤٧٨ . وبلا نسبة في المقتضب ٤١/٢ ، ورصف المباني ص ٢٥٧ .

(٤) انظر في ذلك : الكتاب ٤٩/١ ، ٤١٣ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، والمسائل البصريات ٦٨٢/١ ، والأزهية ص ٢٢٣ ، ورصف المباني ص ٢٥٧ ، والجمع ١٦٩/٤ .

(٥) وبعدها : ﴿ ... أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) المغني ص ٢٣ .

(٨) الكشف ٤٧٧/١ .

(٩) أي أن حرف العطف عطف ما بعده على الجملة قبله .

(١٠) الأعراف ، آية (٩٥) . وانظر : الكشف ٩٨/٢ .

وذكرها في أول مسألة من الجزء الثاني في مسألة الاعتراض بسبع جمل^(١) .
 قلت: وقد تقدم لنا الكلام على ذلك في سورة آل عمران^(٢) عند قوله: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾^(٣) ،
 وقوله: ﴿أَفَأَنْ مَاتَ﴾^(٤) .
 فراجع ذلك ، وكذلك: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ...﴾^(٥) فإنه جوز في ذلك الوجهين^(٦)
 والله الموفق .

قوله تعالى: ﴿... أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ الآية [١٠٠]^(٧) .

ذكرها في «لَوْ» لما أن تكلم على / أنها تكون بمعنى «إن»^(٨) [الشرطية ، قال بعد ذلك :
 وأما الآية ، وقول كعب :

❖ أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفَيْلُ^(٩)

فمن القسم الأول^(١٠) لا من هذا القسم ؛ لأن المضارع مراد به الماضي ، انظر ما ذكر من
 التفريق ، وقد أشرنا في الأنعام عند قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾^(١١) إلى ذلك^(١٢) .

(١) المغني ص ٤٩١ ، ٥١٥ .

(٢) وانظر ص ١٧٥ من هذا البحث .

(٣) آل عمران ، آية (١٠١) ، وبعدها: ﴿...وَأَنْتُمْ تُقَالُ عَلَيْهِمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ...﴾

(٤) آل عمران ، آية (١٤٤) ، وبعدها: ﴿أَوْ قُتِلَ أَفَلَيْتُمْ عَلَىٰ أَغْيَابِكُمْ...﴾ . وانظر ص ١٩٦ من البحث .

(٥) آل عمران ، آية (٨٣) . ص ١٥٩ من البحث .

(٦) الكشف ٤٤١/١ ، ورد عليه أبو حيان في البحر ٥١٥/٢ .

وفي التصريح ما يفيد أن اعتراض ابن هشام على الرخشي غير مطرد . ٦٢٩/٣ .

(٧) وبعدها: ﴿بَنُوهُمْ﴾ .

(٨) المغني ص ٣٤٨ .

(٩) هذا عجز بيت من البسيط ، لكعب بن زهير في ديوانه ، وصدره :

لَقَدْ أَقَوْمٌ مَقَامًا لَوْ يَقَوْمُ بِهِ ❖

وانظر شرح قصيدة كعب لابن هشام ص ٢٥٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٧/٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤٩/٥ ، وحاشية
 البغدادي على شرح بانث سعاد ٧٣٨/٢ . وقد سبق تخريجه ص ٣٩١ .

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأكمل من (ح) .

(١١) الأنعام ، آية (٢٧) ، وبعدها: ﴿إِذْ هُوَ عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ .

(١٢) انظر ص ٣٩١ من البحث .

قُلْتُ: ومعنى قوله: (من القسم الأول) ، أي: من حرف امتناع لامتناع ؛ لأجل القاعدة التي ختم بها كلامه هُنا ، وهي أَنَّ ما بعد « لو » إن كان للمضي أو للحال أو المستقبل المراد فرضه في الزمن الماضي فهي للامتناع ، فتأمل ، ووقع في كلام الزمخشري ما يقتضي جواز أن تكون « لو » بمعنى « إن » انظره ^(١) .

قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا يُؤْمِنُوا...﴾ الآية [١٠١] ^(٢) .

ذكرها في الجهة الخامسة في مسائل الموصول لما أن قال: (وأما الآية في الأعراف فيحتمل أن الأصل (بما كذبوه) فلا إشكال ، أو (بما كذبوا به) ، ويؤيده التصريح به في يونس ^(٣) انظره ^(٤) .
قُلْتُ: الظاهر ما أشار إليه الشيخ ، وأبو حيان جعله هُنا منصوباً ^(٥) ، ولقائل أن يقول: حذف المنصوب أولى ؛ لأنَّ حذفه متحد بخلاف حذف الجرور فإنه متعدّد سواء قلنا: الحذف وقع دفعة واحدة ، أو تدريجاً ، سيما والعائد المنصوب أكثر في الحذف من الجرور ، والله أعلم ^(٦) .

ولم يذكر أبو حيان غيره .

قوله تعالى: ﴿وإنَّ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ...﴾ الآية [١٠٢] ^(٧) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٨) في « إن » لما أن تكلم عليها إذا كانت مخففة من الثقلية ^(٩) ، وأنها تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، والأكثر في الفعلية الفعل الماضي الناسخ ، فذكر آيات من جملتها هذه .
وذكرها في « اللام » غير العاملة لما أن تكلم على دخولها بعد « إن » وذكر عن الكوفيين أنها بمعنى « إلا » انظره ^(١٠) .

(١) الكشاف ٩٩/٢ ، وانظر البحر المحيط ٣٥١/٤ ، والدرّ المصون ٣٩٤/٥ .

(٢) وبعبدا: ﴿بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ .

(٣) قوله تعالى: ﴿...فَمَا كَانُوا يُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ...﴾ [آية : ٧٤] .

(٤) المغني ص ٧٣٦ .

(٥) البحر ٣٥٣/٤ .

(٦) انظر: الكشاف ٩٩/٢ ، والمحرّر الوجيز ١٢٣/٧ ، والدرّ المصون ٣٩٨/٥ .

(٧) وبعبدا: ﴿لَفَاسِقِينَ﴾ .

(٨) ما بين المعرفين زيادة من (ج) .

(٩) المغني ص ٣٧ .

(١٠) المغني ص ٣٠٦ ، وانظر رأي الكوفيين في التبيان ١٢٤/١ .

قال الفقير إلى ربّه: «إِنَّ» المكسورة إذا خَفَّتْ إنما تدخل على الجمل الاسميّة، وعملها فيها قليل، وقد تدخل على الجمل الفعلية إذا كانت ناسخة، هذا هو الغالب فيها.

قلتُ: وقد تقدّم لنا السؤال المذكور في «إِنَّ» إذا خَفَّتْ مع «أَنَّ» المفتوحة^(١)، وذلك أنّهم قالوا: إِنَّ المكسورة إذا خَفَّتْ تعمل قليلاً، والمفتوحة اسمها ضمير مستكن، ضمير شأن^(٢)، خلافاً لمن زعم خلاف ذلك، وعملها واجب، فما الفرق بينهما؟

قيل في الفرق: وذلك لأنّ المفتوحة إذا خَفَّتْ قد تدخل على أفعال غير ناسخة، فلو لم يقدّروا لها اسماً لكانت قد خرجت عن أصلها بالكلية عن العمل، وعن الاختصاص بالأسماء، بخلاف «إِنَّ» المكسورة.

قلتُ: وفي هذا الجواب نظر ظاهر.

وقال ابن الحاجب: (إنّما لم يضمروا للمكسورة اسماً؛ لأنّه قد ثبت إعمالها في بعض المواضع في قوله: ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ الآية^(٣). فيتعذر إضمار اسمها، إذ لا يكون لها منصوبان)^(٤).

قيل: لا يُقال: يلزم على مقتضى ذلك أنّ يقدّر لها حيث لم تعمل في: «إن زيد قائم»؛ لأنّا نقول: لو قدرنا لها اسماً^(٥) في ذلك لوجب امتناع العمل في اللفظ، وقد جاز العمل باتّفاق، يعني اتّفاق البصريين.

قيل على ذلك: يلزم أيضاً أن يقدّر لها حيث لا عمل لها في اللفظ. ولا يتصور كما إذا دخلت على الفعل. والجواب أنّهم ألغوا العمل لجريان الباب على نمط واحد.

قلتُ: وأنت ترى ضعف هذا، وقد قيل بإضمار اسمها أيضاً إلاّ أنّه قولٌ ضعيف، وانظر الأمالي في ذلك وتأملها^(٦).

(١) الجمع الغريب ١/٤٥٥ ب.

(٢) في (ج) «مستكن ضمير شأن» بحذف كلمة «ضمير» الأولى.

(٣) هود، آية (١١١)، وقرأ بالتخفيف «وإن» نافع، وابن كثير، وأبو بكر عن عاصم.

وقرأ الباقون بالتشديد «وإن» السبعة ص ٣٣٩، والبحر ٥/٢٦٦، والدّر المصون ٦/٣٩٧.

(٤) الأمالي النحوية ١/٦٦، ٤/٦٤.

(٥) في (ج) «اسماً لها».

(٦) الأمالي النحوية ١/٦٦، ٤/٦٤.

ومعلوم ما عليها من الأسئلة ، لا من جهة أَنَّ المكسورة يقلّ عملها ، والأخرى يجب عملها ، ولا من جهة أَنَّ المفتوحة إذا عملت يجب إضمار اسمها مع أَنَّ ضمير الشأن يصحُّ التصريحُ به .

ولا من جهة غير ذلك ، مما أشاروا إليه في تلك المواضع ^(١) .

وأجوبتهم كلّها لا تخلو من تكلف ، والله الموفق للصواب .

قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى ... ﴾ الآية [١٠٥] ^(٢) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٣) في « على » لما أَنَّ ذَكَرَ أَنَّ لها معاني ، وقال ^(٤) : وقد تكون

بمعنى الباء ^(٥) ، نحو قوله تعالى : ﴿ حَقِيقٌ عَلَى ... ﴾ الآية .

وقد قرأ أُبيُّ بـ « الباء » ^(٦) ، وقالوا : (اركب على اسم الله) ^(٧) .

وذكرها أيضاً في القاعدة العاشرة من الباب الثامن لما أَنَّ تَكَلَّمَ على القلب ^(٨) . قال : وقيل في

الآية فيمن جرَّ بـ « على » أَنَّ وصلتها : إِنَّ المعنى حقيق عليّ ، فأدخلها على ياء المتكلم كما قرأ

نافع ، وقيل : ضمَّن حقيق معنى حريص ، انظره .

قال الفقير إلى ربه : هذه الآية الكريمة فيها قراءتان / سبعتان ^(٩) : بتشديد الياء ، وهي قراءة

نافع ، وبتخفيفها ، وهي قراءة الجماعة ، وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله :

عَلَيَّ عَلَى خَصُّوْا ، ، ^(١٠) ❊

(١) انظر : الكتاب ١٣٣/٢ ، ١٦٤/٣ ، والكشاف ٣١٩/١ ، ١٠٠/٢ ، والتبيان ١٢٤/١ ، والبحر ٤٢٥/١ ، ٣٥٤/٤ ، والدّرّ

المصون ١٥٥/٢ ، ٣٩٩/٥ ، ٣٩٦/٦ .

(٢) وبعدها : ﴿ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) في (ج) « فقال » .

(٥) المغني ص ١٩٢ .

(٦) قرأ أُبيُّ : ﴿ حَقِيقٌ بِأَنْ لَا أَقُولَ ﴾ . وانظر معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١ ، وإعراب القراءات السبع ١٩٧/١ ، والبحر ٣٥٥/٤ .

(٧) الجنى الداني ص ٤٧٨ .

(٨) المغني ص ٩١٤ .

(٩) السبعة ص ٢٨٧ ، وإعراب القراءات السبع ١٩٦/١ ، والحجة ٥٥/٤ ، والبحر ٣٥٥/٤ ، والدّرّ المصون ٤٠١/٥ .

(١٠) يشير إلى قول الشاطبي :

عَلَيَّ عَلَى خَصُّوْا وَفِي سَاحِرِهَا ❊ وَيُونُسَ سَحَابٍ شَفَا وَتَسْلَسِلَا

حرز الأمان ص ١٤٥ .

فأما قراءة التشديد ، فلا إشكال فيها ، وإعرابها ظاهر ، وقد استوفاهما المعرب ^(١) ، وأما قراءة التخفيف ، فهي التي أشار إليها الشيخ ، وظاهرها مشكل ؛ لأنّ قول الحق واجب على الشخص ، لا أنّ قول الحق يجب عليه شيء .

فقل ما ذكر الشيخ في الموضع الأوّل ، لكنهم قالوا : ورود « على » بمعنى « الباء » لا يطرد ^(٢) . وذكر الزّحشرى أوجهًا من التأويل ^(٣) :

أحدها : ما أشار إليه الشيخ في الموضع الثاني ، بمعنى « أنّ قول الحق واجب عليه على معنى القلب ، مثل قوله :

❖ وَتَشْقَى الرِّمَاحُ بِالضِّيَاطِرَةِ الْحُمْرِ ^(٤)

والضّيّاطرة جمع ضيطر ، وهو الرّجل السّمين ، والحرر الروم ، وهو معنى حسن .

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ [١٠٨] .

ذكرها في « إذا » الفجائية لما [أنّ] قال : لم يقع الخبر بعدها في القرآن إلاّ مُصرّحًا به ، كآية ^(٥) .

وذكرها بعد في مسألة سيوييه والكسائي ^(٦) ، انظره ^(٧) .

(١) الدّرّ المصون ٤٠١/٥ .

(٢) نُسِبَ للأخفش في البحر ٣٥٥/٤ ، وفي الدّرّ المصون ٤٠٢/٥ ، والذي في معاني القرآن قوله : (وهو كثير في كلام العرب) عند حديثه عن تناوب حروف الجرّ في معاني القرآن ١٤٠/١ ، ٣٣٤ .

(٣) الكشاف ١٠٠/٢ .

(٤) هذا عجز بيت من الطّويل ليخداش بن زهير ، في جهرة أشعار العرب ص ٤١٦ ، وروايته :

ونركبُ خيلاً لا هوادة بينها ❖ ونعصي ... ، ... ، ... ،

وقد جاء منسوبًا له في تأويل مشكل القرآن ص ١٩٨ . وانظر الكامل ٥٨٠/٢ ، واللسان (ضطر) .

وبلا نسبة في : مجاز القرآن ١١٠/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ١٤١/١ ، والصّاحي ص ٣٣٠ .

(٥) المغني ص ١٢١ .

(٦) يقصد المسألة الزبورية ، وانظرها في مجالس العلماء ص ٩ ، والمغني ص ١٢٣ .

(٧) المغني ص ١٢٥ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ ﴾ الآية [١٠٩] ^(١) .

ذكرها في الجملة الثالثة التي لها محل ^(٢) لما أن قال : الرابع : قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به ، بل بقول مُقَدَّر ، وتلا الآية في ذلك ، قال : لأنَّ قوله : ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [١١٠] مقول بقول مُقَدَّر ؛ لأنَّ قولهم قد تمَّ عند قوله : ﴿ مِنْ أَرْضِكُمْ ... ﴾ [١١٠] قال فرعون ، بدليل : ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ... ﴾ الآية [١١١] وهو ظاهر .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كُنَّا نَحْنُ ﴾ الآية [١١٣] ^(٣) .

ذكرها في الفصل ^(٤) ، وأنه يجوز فيه الفصيحة ، والتأكيد ، دون الابتداء ؛ لنصب ما بعده ، قلتُ : تقدّم الكلام على الفصل مراراً وما فيه من الأبحاث ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَمَّا بَرَبُّ الْعَالَمِينَ ... ﴾ الآية [١٢١] ^(٦) .

ذكرها في مسائل الجهة الخامسة في التابع ، قال : يحتمل في الآية بدل الكل ، وعطف البيان ^(٧) . قلتُ : اختار غيره ألا يُعَبَّرَ ببديل الكل في أسمائه تعالى ، بل ببديل الشيء من الشيء ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ أَمْ أُتِمَّتْ بِهِ ... ﴾ [١٢٣] .

ذكرها في الواو ، لما أن تكلم على الواو المبدلة من همزة الاستفهام ^(٩) في قراءة قُتِبِلَ ^(١٠) ، انظره .

(١) وبعدها : ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٢) المغني ص ١٢٥ .

(٣) وبعدها : ﴿ الْعَالِينَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٦٤٥ .

(٥) انظر : ص ٣٦٤ من البحث .

(٦) وبعدها : ﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ [١٢٢] .

هذا وقد جاء في الجمع الغريب تقديم الآية رقم (١٢١) على الآية رقم (١١٣) ، وتصرفت بتأخيرها وتقديم الآية (١١٣) .

(٧) المغني ص ٧٣٨ .

(٨) سَمَاءُ ابْنِ مَالِكٍ (البديل المطابق) انظر متن الألفية ص ٤٤ ، وانظر شرح الألفية لابن النّاطم ص ٥٥٤ ، والارتشاف ٤/ ١٩٦٤ ، وابن عقيل ٣/ ٢٤٩ ، والأشْمُونِي ٣/ ٣ ، والتّصريح ٣/ ٦٣٤ .

(٩) المغني ص ٤٨٢ .

(١٠) رواها ابن مجاهد عن الزّبيّ ، وقُتِبِلَ رَؤْيَا ابْنِ كَثِيرٍ ، السّبعة ص ٢٩٠ ، وانظر الحجّة ص ٦٨ ، والبحر ٤/ ٣٦٥ ، والدرّ المصون ٥/ ٤١٩ .

* [...،...،...] ^(١) .

قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَوْزَيْنَا مِنْ [قَبْلَ] ^(٢) ... ﴾ الآية [١٢٩] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٣) في « أن » المفتوحة لما أن تكلم على أنها تكون ناصبة ^(٤) ،
وتقع إمّا في محل رفع أو نصب ، أو خفض ، فمثل خفض بهذه الآية .

قلتُ: هذا ظاهر ^(٥) لأنّ النحويين يتسامحون في ذلك كثيراً ؛ لأنّ المحكوم له بالحلّ إنّما هو المجموع
من الناصب والمنصوب وهو جليّ .

قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِيَانِي بِهِ ... ﴾ الآية [١٣٢] ^(٦) .

ذكرها [الشيخ] ^(٧) في « مهما » لما أن تكلم عليها ^(٨) ، وقال : إنها اسم ، بدليل عود الضمير
عليها في ﴿ مَهْمَا تَأْتِيَانِي ﴾ الآية ، قال : وقال الزّخشي وغيره ^(٩) : عاد عليها ضمير ﴿ بِهِ ﴾
و ضمير ﴿ بِهَا ﴾ حملاً على اللفظ ، وعلى المعنى ^(١٠) ، قال : والأولى أن يعود ضمير ﴿ بِهَا ﴾
إلى الآية ، قال : وزعم السّهيلي أنها تأتي حرفاً ^(١١) بدليل قول زهير :

(١) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٢٤) في المغني ص ٣٨٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٤) المغني ص ٤٢

(٥) في (ح) « ظاهراً » بالنصب ، والصواب ما أثبت .

(٦) وبعدها : ﴿ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَ بِهَا ﴾ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) المغني ص ٤٣٦ .

(٩) نصّ مكّي في المشكل ٢٩٩/١ ، والأنباري في البيان ٣٧١/١ ، والعكيري في التبيان ٥٩٠/١ على إجازة عود الضمير في

﴿ بِهِ ﴾ عليها . ووافق أبو حيّان الزّخشي . البحر ٣٧١/٤ .

(١٠) الكشاف ١٠٧/٢ .

(١١) نسب لخطار الماردي والسّهيلي وابن يسعون في الارتشاف ١٨٦٣/٤ ، والجنى الداني ص ٦١١ ، وفي التصريح ٣٧٠/٤

للسّهيلي وابن يسعون فقط .

وفي التصريح ٣٧٠/٤ للسّهيلي وابن يسعون فقط .

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ﴿١﴾ البيت

وتبعه ابن يسعون ^(٢) ، ثم ذكر ما استدلل به ، ثم ردّ عليهما ، وأطال في الردّ ، انظره . ثم قال : وقال بعضهم ﴿ مَهْمَا ﴾ ظرف زمان ، فتكون ظرفاً لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك وزعم أنّ النحويين أهملوه ، وذكر آياتاً على ذلك ^(٣) .

قال : ولا دليل في ذلك ؛ لجواز كونها للمصدر .

قال : وهذه المقالة سبق إليها غير ابن مالك ^(٤) ، وشدد الزّخشي في الإنكار على من [قال بها] ^(٥) ، فقال : (هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرّفها من لا يد له في علم العربية ، فيضعها في غير موضعها ، ويظنّها بمعنى « متى » ، ويقول : (مهما جئتني أعطيتك) . ثمّ يذهب فيفسّر بها الآية ، فيلحد في آيات الله) ^(٦) .

قال الشيخ : والقول بذلك في الآية ممتنع ، ولو صحّ ثبوته في غيرها لتفسيرها بـ ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٧) . قال الشيخ : ومعناها في الآية ما لا يعقل غير الزّمان مع تضمّن معنى الشرط ؛ ولهذا فسّرت بقوله : ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾ ^(٨) .

(١) هذا صدر بيت من الطّويل ، لزهير في ديوانه بشرح ثعلب ص ٥١ ، وهو من معلقته ، وتمامه :

﴿ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَغْلَمُ ﴾

وانظر شرح القصائد السبع ص ٢٨٩ ، وشرح القصائد التسع ١٢٥/١ ، وأما ابن الشّجري ٥٧١/٢ ، والبحر ٣٧١/٤ ، والجنى الداني ص ٦١٢ ، وشرح شواهد المغني ٣٨٦/١ ، ٧٣٨/٢ ، ٧٤٣ . وبلا نسبة في الأشموني ٢٤١/٣ ، وجمع الهوامع ٢١٦/٤ ، ٣١٩ .

(٢) ابن يسعون هو : يوسف بن يقي بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن التّجّيب الباجلي ، توفي سنة ٥٤٢ تقريباً . من آثاره : شرح أبيات سيويه ، وشرح أبيات الجمل ، والمصباح في شرح أبيات الإيضاح .

انظر : بغية الوعاة ٣٦٣/٢ ، وانظر رأيه في ابن يسعون النحوي ص ١٠٩ ، ١١١ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ ، والتسهيل ص ٢٣٦ ، وشرحه ٦٦/٤ .

(٤) لعلّ المفهوم من كلام ابن مالك في شرح التسهيل ٦٩/٤ ، والخزانة ١٨/٩ - أنّ هذا الرأي للفراسي ، وأحال البغدادي على التذكرة ، وصرّح الرّضي بمجيء (ما) و (مهما) ظرفي زمان . الرّضي ٨٩/٤ .

(٥) في الأصل : « قالها » ، وما أثبت من (ح) .

(٦) الكشاف ١٠٧/٢ .

(٧) المغني ص ٤٣٧ .

(٨) المغني ص ٤٣٦ .

قال : وهي في الآية إمّا مبتدأ ، أو نصب على الاشتغال ، فيقدّر لها عاملٌ مُتَعَدٌّ كما في : « زيداً مررتُ به » ، متأخّرٌ عنها ، لأنّ لها الصّدر ، أي مهما تحضرنا / تأتينا به ^(١) .

قُلْتُ : هذا معنى ما أشار إليه الشّيخ [من مواضع متقدّمة ، ومتأخّرة ^(٢)] ، والحاصل في هذه الكلمة [^(٣)] من الخلاف أنّها اسم تضمّن معنى الشّروط كالأية ، ليس بظرف ، ولا حرف ، ولا استفهام ، خلافاً لم قال بجواز المعنى الثّاني ، ولم قال بجواز الثّالث ، ولم قال بجواز الرّابع .

ولولا الطول لأتينا بما استدللّ به القائلون ، لكنّا لم نتصدّد لذلك ، وهل هي مركّبة ، أو بسيطة ؟

قولان : الأصحّ الثّاني .

وإذا قلنا بالبساطة فالألف إمّا للتأنيث ، أو للإلحاق .

قيل : وإنّما لم تُنوّن ؛ لأنّها مبنية ، ولا يُقال : إنّها ممنوعة من الصّرف ، فهي من باب (سَلِس ، وَقَلِقَ) ، وهو قليل كما ذكر في التّسهيل ^(٤) ، وقال ابن إياز ^(٥) : لو قيل : إنّها على وزن « مَفْعَل » هروباً من ذلك لم أر به بأساً ^(٦) .

قُلْتُ : فتكون ألفها أصلية ، والميم زائدة ، وهو غير بعيد .

وقال ابن مالك : من قال بالبساطة ، فينبغي أن يكتبها بالياء ، ومن قال بالتركيب ، فينبغي أن يكتبها ^(٧) بالألف .

قُلْتُ : وهو حسن ، وإن كان وقع في كلام بعضهم أن قال هذا إن كانت مركّبة من « مه » و « ما » ، ولم يظهر لي وجه هذا التخصيص ، مع أنّه قد اختلف : ممّاذا هي مركّبة ؟ فقليل : مركّبة

(١) المغني ص ٤٣٦ .

(٢) البحر ٣٧١/٤ ، وانظر : الدّر المصون ٤٣٢/٥ .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٤) لم أجده في التّسهيل ، بل في الجنى الداني ص ٦١٢ .

(٥) ابن إياز هو : الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد ، العلامة جمال الدّين ، إمام في العريّة ، له : قواعد المطارحة ، والإسعاف في الخلاف . توفي سنة ٦٧٤ هـ ، وقيل : ٦٨١ هـ .

ترجمته في إشارة التعيين ص ١٠٣ ، والبغية ٥٣٢/٢ .

(٦) انظره في الجنى الداني ص ٦١٢ .

(٧) في (ح) « تكتب » .

من « ما » و « ما » وأبدلت الألف [هاء] ^(١) تخفيفاً ^(٢) ، وقيل : من « مه » ، و « ما » ^(٣) .

وقول الشيخ [رحمه الله] ^(٤) : (والأولى أن يعود الضمير على آية) .

قلتُ : حسن لأنه إذا تعارض أن يعود على المعنى ، أو على اللفظ ، فعلى اللفظ أولى ، ثم أنه أقربُ مذكور .

وقول الشيخ ^(٥) : (ولا دليل فيما ذكره ابن مالك لجواز ...) [إلى آخره] .

قلتُ : هذا الردُّ أشار إليه بدر الدين ولد ابن مالك ^(٦) ، وهو متمكن ، وجميع ما ذكر الشيخ من الإعراب جلي .

وقول الشيخ : (فيقدر لها عامل) .

قلتُ : لا يبعد الابتداء فيها ، ويجري في ذلك الخلاف المعلوم في باب الاشتغال .

فائدة تستحضرُ هنا ، ذكرها الشيخ - رحمه الله - قال :

تنبيه :

من المشكل قول الشاطبي :

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً ^(٧) ⊗

قال : فيقال : لا يصحّ في « مهما » أن تكون مفعولاً به ؛ لتصل ؛ لاستيفائه مفعوله ، ولا مبتدأ ؛ لعدم الربط ، ثم أورد سؤالاً ، حاصله : لقائل أن يقول : إنَّ « مَهْمَا » واقعة على (براءة) ؛

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) هذا رأي الخليل في الكتاب ٥٩/٣ ، ٦٠ ، وشرح التسهيل ٦٨/٤ ، والارتشاف ١٨٦٣/٤ ، والجنى الداني ص ٦١٢ .

(٣) أجازة سيبويه ٦٠/٣ ، والأخفش (نقله أبو حيّان في الارتشاف ١٦٨٣/٤ ، ونُسب للزجاج ، والذي في معاني القرآن ٣٦٩/٢ اختياره لرأي الخليل .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في (ج) « قول » بدون واو .

(٦) شرح التسهيل ٦٩/٤ ، وانظر البحر المحيط ٣٧٢/٤ .

(٧) حرز الأمان ص ٢٠ ، وتتمّة البيت :

⊗ لَتَنْزِيلُهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مَبْسُومًا

وانظر : فتح الوصيد في شرح القصيد ٢٠٨/٢ ، وكنز المعاني ص ٤٦ .

ليكون ضمير تصلها عائداً على براءة ، وحيث (مهما) مبتدأ ، أو مفعول محذوف يُفسره « تصل » ، وأجاب بأن اسم الشرط عام و (براءة) اسم خاص ، فضميرها كذلك ، فلا يرجع إلى العام .

وبالوجه الذي بطل به ابتدائية « مهما » بطل كونها ^(١) مشتغلاً عنها العامل بالضمير .

قال : وهذا بخلافها في قوله ^(٢) :

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ ❊

فإنها هناك واقعة على البسمة التي في أول كل سورة ، فهي عامة ^(٣) ، فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسره « تصل » ، أي : وأي بسمة تصل تصلها .

والظرفية ، بمعنى أي وقت تصل البسمة على القول بجواز ظرفيتها ، وأما هنا فيتعين كونها ظرفاً لـ « تصل » بتقدير : وأي وقت تصل براءة ، أو مفعولاً به حُذِفَ عامله ، أي : « ومهما تفعل » ، ويكون « تصلها » وبراءة بدل تفصيل من ذلك الفعل .

قال : وأما ضمير تصلها ^(٤) فلك أن تعيده على اسم مضمَر [قبله] ^(٥) محذوف .

أي : ومهما تفعل في براءة تصلها ، أو بدأت بها ، وحذف بها ، ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بيانا له ^(٦) ، إما على أنه بدل منه ، أو على إضمار « أعني » ، قال : ولك أن تعيده على ما بعده ، وهو براءة . أما على أنه بدل منه مثل : « رأيت زيدا » فمفعول « بدأت » محذوف . أو على أن الفعلين تنازعاها ، فأعمل الثاني متسعا فيه بإسقاط الباء ، وأضمر الفضلة في الأول ،

(١) في الأصل : « كونه » ، وما أثبت من (ج) .

(٢) حرز الأمان ص ٢٠ ، ونحوه :

❊ فَلَا تَقْفَنَ الذَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

وانظر : فتح الوصيد في شرح القصيد ٢/٢١٢ ، وكثر المعاني ص ٤٧ .

(٣) في الأصل « غاية » ، ولعل الصواب ما أثبت من (ج) . وهو موافق للمعني ص ٤٣٨ .

(٤) في الأصل « فتصلها » بالفاء .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل بمقدار الكلمة .

(٦) في الأصل : « لها » ، وما أثبت من (ج) .

على حدّ قوله :

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ، * البيت (١) .

قُلْتُ: ما ختم به الشَّيْخ إعراب البيت وقع في كلام الفاسي (٣) ، وعليه عوّل ، وما أشار إليه الشَّيْخ من التصرف في الإعراب حسنٌ ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ... ﴾ [١٣٨] .

ذكرها الشَّيْخ - رحمه الله - في « ما » الكاف لما أن ذكر أنها تدخل على الكاف (٣) نحو : (كن كما أنت) (٤) / .

ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ : مِنْهُ ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾ (٥) الآية .

قال : وَقِيلَ : « ما » موصولة ، والتقدير : كالذي هو آلهة لهم .

وقيل : لا تُكْفُ الكاف بها ، وأنَّ « ما » في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية .

وذكرها الشَّيْخ - رحمه الله - أيضًا لما أن تكلم في الكاف الجارة (٦) على قولهم : (كُنْ كَمَا أَنْتَ) وذكر فيها أعراب منها : أنَّ « ما » موصولة ، و « أنت » خير حُذِفَ مبتدأة ، أي : (كالذي هو أنت) ..

وقيل بذلك في قوله : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا ﴾ الآية .

أي : (كالذي هو لهم آلهة) [ثُمَّ قَالَ : الرَّابِعُ : إِنَّ « ما » كافّة ، و « أنت » مبتدأ حُذِفَ

(١) البيت من الطويل ، ولم أقف على نسبه ، وتماه :

..... ، ، ويرضيك صاحبٌ * جهاراً فكُن في الغيب أحفظ للعهد

وجاء بلا نسبة في : تخلص الشواهد ص ٥١٤ ، وابن عقيل ١٦٣/١ ، والأشْمُونِي ٤٦٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٤٥/٢ ، والمجمع ١٤٢/٥ .

(٢) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ٨٢٠/٣ .

(٣) المغني ص ٢٣٥ ، ٤٠٨ .

(٤) من أقوال العرب ، انظره في سر صناعة الإعراب ٣١٨/١ ، ووصف المباني ص ٢٧٦ ، والارتشاف ١٧١٢/٤ ، والجنى الداني ص ٨٥ ، والتصريح ٦١/٣ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) المغني ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٤٠٨ .

خبره ، أي : عليه ، أو كائن ، وقد قيل في : ﴿ كَمَا لِهَمَّ إِلَهَةٌ ﴾ [...] ^(١) : أن « ما » كافة .

وزعم صاحب المستوفى ^(٢) أن الكاف لا تُكفُ « بما » ^(٣) ، ورُدَّ عليه بقوله :

..... ، ، ، ﴿ كَمَا النشوان ، والرَّجُلُ الحَلِيمُ ﴾ ^(٤)

وإنما يتم الاستدلال إذا لم يصح وصل « ما » المصدرية بالجملة الاسمية ، انتهى ، فانظره .

قال الفقير إلى ربه : الذي يتلخص ^(٥) من كلام الشيخ في الآية من الموضعين أن « ما » في الآية ، قيل : إنها كافة ، وهذا القول ذهب إليه الزمخشري ^(٦) .

وقيل : إنها موصولة ^(٧) إلا أن الشيخ قدّر الصلة هو ﴿ لِهَمَّ إِلَهَةٌ ﴾ .

فحذف صدر الصلة وهو المبتدأ [لتوفر شرطه ، وهو طول الصلة ، وغيره ، قال : إن ﴿ لِهَمَّ ﴾ صلة ، و ﴿ إِلَهَةٌ ﴾ بدل من الضمير العائد المستمكن] ^(٨) .

قلتُ : وهو ^(٩) بعيد لعدم تمام الفائلة قبل مجيء البدل ، وفيه أيضاً بدل من العائد ، وقيل : إنها مصدرية .

فإن قلتُ : قد ذكر أبو حيّان هنا جواز أن تكون « ما » مصدرية ، مع كونه قدّر فعلاً عاملاً في الظرف ^(١٠) .

قلتُ : يتعين ذلك على قول من قال : إنها لا توصل بجملة اسمية ، والله أعلم .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) هو : كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم .

ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٠٦ ، انظر : المستوفى ، وانظر : البحر المحيط ٢/٩٨ .

(٣) كلمة « بما » سقط في (ج) .

(٤) هذا عجز بيت من الوافر لزياد الأعجم ، وصدره :

وَأَعْلَمُ أَنتَنِي وَأَيَا حَمِيدٍ *

وجاء منسوباً له في شرح التسهيل ٣/١٧١ ، والجنى الداني ص ٤٨١ ، وشرح شواهد المغني ١/٥٠١ ، وشرح أبيات مغني

الليبي ٤/١٢٥ ، والخزانة ١٠/٢٠٦ .

ويرى : (لكشوان) ، ولا شاهد فيه على هذا .

(٥) في (ج) « تلخص » .

(٦) الكشف ١/٣٤٩ .

(٧) يُنسب لأبي علي في التذكرة ، وانظر شرح أبيات مغني الليبي ٤/١٢٦ ، والخزانة ١٠/٢٠٥ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) كلمة « وهو » سقط في (ج) .

(١٠) البحر المحيط ٢/٩٧ .

* [...، ...، ...] ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلَاخِي ... ﴾ [١٥١] .

ذكرها في أماكن الحذف ، مثلاً لحذف المضاف إليه ، وأنه يكثر مع ياء المتكلم في النداء ^(٢) .
قُلْتُ : هذا صحيح ، وهو أحد الأوجه الستة في المنادى المضاف إلى الياء ^(٣) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَهِنُونَ ... ﴾ [١٥٤] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في اللام ، لما أن قال : إنها تزداد للتقوية ؛ إذا تأخر العامل ^(٤) ، فذكر
هذه الآية ، وهو ظاهر فيها .

قُلْتُ : قد منّا سرّاً تعلق هذه اللام مراراً مع وجود الزيادة فيها ^(٥) ، وأن فيها شائبتين ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى الْآيَةَ [١٥٥] ﴾ ^(٦) .

ذكرها في الواو لما أن ذكر أنها تأتي للتخيير عند بعضهم ^(٧) ، وجعل من ذلك :

وَقَالُوا : نَأْتِ فَاخْتَرِ مِنْ ^(٨) الصَّبْرِ وَالْبُكَاءِ

فَقُلْتُ : الْبُكَاءُ أَشْفَى إِذَا ^(٩) لَغَايَ ^(١٠)

(١) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٥٠) في المغني ص ٦٨١ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٢) المغني ص ٨١٤ .

(٣) انظر بسط هذا في الارتشاف ١٨٤٧/٤ ، والتصريح ٥٦/٤ .

(٤) المغني ص ٢٨٦ .

(٥) الجمع الغريب ١/ل/٣٥ ب ، في آية البقرة (٩١) .

وانظر ١/ل/٤٦ أ . في آية البقرة (١٤٧) .

(٦) وبعدها : ﴿ قَوْمَهُ سَتِيعِينَ رَجُلًا ﴾ .

(٧) المغني ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٨) في (ج) « لها » .

(٩) في جميع المصادر « إذن » بالنون .

(١٠) البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ١٨٠ .

وجاء منسوباً له في الأمالي لأبي علي ٦٤/٢ ، وروايته « من الصبر » ، وفي الأشموني ٣٨٣/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٨١/٢ ،
وشرح أبيات المغني ٣٦٠/٤ ، ١٠٤/٦ : « لها الصبر » .

فقالوا : معناه : أو البكاء ؛ إذ لا يجتمع مع الصبر ، قال : ونقول : يحتمل ^(١) أَنَّ الأصل : فاختَر من الصبر والبكاء ، أي : أحدهما ، ثُمَّ حذف « من » كما في الآية الكريمة ، ويؤيده أَنَّ أبا عليّ القالي رواه بـ « من » ^(٢) ثُمَّ ذكر كلام الشاطبي في قوله :

❖ وَصِلْ وَأَسْكَنْ ، ، (٣)

وتأولّه ، فانظره .

قُلْتُ : التَّنْظِيرُ فِي ^(٤) الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَنَصْبِ الْمَجْرُورِ ، لَا فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ بَابُ سَمَاعِي ، فَلَا يَصَحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ^(٥) .

وَأَشَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا فِي آخِرِ الْكَلَامِ عَلَى « لَعَلَّ » ^(٦) لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ :

أَكُلْ أَمْرِيءَ ، الْبَيْتِ ^(٧) ❖

بِقَرِيبٍ تَمَّا تَقَدَّمَ .

* [.....] ^(٨) .

(١) « يحتمل » سقط في (ج) .

(٢) الأمالي ٦٢/٢ .

(٣) البيت بتمامه :

ووصلك بين السورتين فصاحة ❖ وَصِلْ وَأَسْكَنْ (كُلْ) جَلِيَاءَ حَصَلَا

حرز الأماني ص ١٩ .

(٤) في (ج) « بالآية » .

(٥) شرح التسهيل ١٥١/٢ ، والارتشاف ٢٠٨٩/٤ ، والتصريح ٤٠٣/٢ .

(٦) المغني ص ٣٨٢ .

(٧) البيت من المتقارب ، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣ ، وعجزه :

أَكُلْ أَمْرِيءَ تَحْسِينِ أَمْرًا ❖ وَتَارِتَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وجاء منسوبا له في الكتاب ٦٦/١ ، والأصمعيّات ص ١٩١ ، وأما ابن الحاجب ٤٦/١ ، ٤٣/٢ ، والتصريح ٢١٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢ ، والخزانة ٤١٧/٤ .

وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٣/٢ ، ورفض المباني ص ٣٤٨ ، وجمع المواع ٢٩١/٤ .

وينسب لـ « عدي بن زيد » في ملحقات ديوانه ص ١٩٩ ، وفي الكامل ٣٧٦/١ .

(٨) من شواهد المغني ص ٦٤١ ، ٨٤٨ ، آية رقم (١٥٧) ، ولم ترد في الجمع الغريب .

قوله تعالى: ﴿لَمْ تَعْظُونَنِي قَوْمًا﴾^(١) ... ﴿الْآيَةُ [١٦٤]﴾^(٢).

ذكرها في الجملة بعد النكرة ، وجعل الآية فيما يتعين فيه الصفة^(٣).

قلت: لا يُقال: إِنَّ الاستفهام هنا سابق على النكرة ، فهو يصحّ الحال من النكرة ؛ لأنَّ الاستفهام ليس عن القوم ، والله أعلم .

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾^(٤) [١٧٠] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الروابط التي تكون في الخبر ، فمنها : إعادة المبتدأ بمعناه^(٥) ، نحو : « زيدٌ جاءني أبو عبد الله » ، كنية لـ « زيد » .

قال أجازة أبو الحسن^(٦) مستدلاً بنحو قوله : ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ﴾ الآية .

قال الشيخ : وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ ، بل هو مجرور بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾^(٧) ولئن سلّم ، فالرابط العموم ؛ لأنَّ المصلحين أعمّ من المذكورين ، أو ضميرٌ محذوف ، أي : « منهم » ، وقال الحوفي^(٨) : الخبر محذوف ، أي : مأجورون ، والجملة دليله .

قلت: ما قدّح به الشيخ - رحمه الله - في استدلال أبي الحسن ظاهر ، لا يُقال في القدح . الثاني : كيف يجوز ذلك مع أنَّ ظاهر كلامه أنَّه لم يرتض الربط بالعموم لأنَّه / قال فيما بعد : كذا قالوا : [وألزهم مسائل أن يقولوا بها وقع ذلك الإلزام في كلام أبي حيان^(٩) ، فكيف يقول [^(١٠) هنا : إِنَّ الربط بالعموم ، مع أنَّه يعتقد فساده ؛ لأننا نقول : إنما قاله هنا على

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) وبعدها : ﴿اللَّهُ مُتَكَلِّمٌ﴾ .

(٣) المغني ص ٥٦٠ .

(٤) وبعدها : ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ .

(٥) المغني ص ٦٥٠ .

(٦) انظر رأي الأخفش في البحر المحيط ٤/٤١٨ ، والدّر المصون ٩/٤٢٠ ، والتّصريح ١/٥٣٠ .

(٧) الأعراف ، آية (١٦٩) ، وبعدها : ﴿وَالدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ .

(٨) انظره في البحر ٤/٤١٨ ، والدّر المصون ٥/٥٠٨ ، والتّصريح ١/٥٣٠ .

(٩) البحر ٤/٤١٨ .

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

أصل النحويين ، ولا يلزمه القول [به] ^(١) .

وقال الشيخ في حاشية التسهيل ^(٢) على ما نقل بعضهم عنه : مما يمكن أن يستدل به لأبي الحسن قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ ﴾ الآية ^(٣) .

قال : لأنَّ الظاهر أنَّ (أنت) ، وما بعده خير « من » ، وأنَّ الأصل « تَنَقِّذُهُ » لكن عدل عن الظاهر ؛ للإعلام بأنَّه في النار ، ودخلت الفاء لتضمَّن المبتدأ معنى الشرط .

وذكر الزجاج : أنَّ الهمزة كرّرت ^(٤) نظرية الطول ^(٥) .

قال : وفي الآية أيضاً دليل على أنَّه لا يُشترط لدخول الفاء استقبال فعل الصلّة ^(٦) .

قلتُ : ما استدلّ به الشيخ - رحمه الله - من الآية يُردُّ بأنَّ بعض الأوجه الّتي ذكرها فيما تقدّم تمكن هنا ، وهو حذف الخبر ، وقد تقدّم ^(٧) في كلام الزّحشري ^(٨) ، وليس لقائل أن يقول : دخول الهمزة يمنع من الخبريّة ؛ لأنّها لها صدر الكلام ؛ لأنَّه يُجاب بما أجاب به الشيخ في بحثه مع ابن عمرو ^(٩) في قوله : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ... ﴾ ^(١٠) ولا يجاب بكلام الزّجاج ^(١١) ؛ لأنَّ فيه ضعفاً ^(١٢) ظاهراً لا يراعيه نحوي .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٢) لم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٣) الزّمر ، آية (١٩) ، وبعدها : ﴿ أَفَأَنْتَ تَنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ .

(٤) كلمة « كرّرت » سقط في (ح) .

(٥) هذه العبارة بها التواء ، ونصُّ الزجاج : (... والألف الثانية في : ﴿ أَفَأَنْتَ تَنْقِذُ ... ﴾ جاءت مؤكدة مُعَادَةً لما طال

الكلام ؛ لأنَّه لا يصلح في العربيّة أن تأتي بألف الاستفهام في الاسم ، وألف أخرى في الخبر ...) . معاني القرآن ٣٤٩/٤ .

(٦) التذييل والتكميل .

(٧) في (ح) « وقد وقع » .

(٨) الكشاف ٣٩٣/٣ .

(٩) ابن عمرو في النسختين ، ولعله تحريف من النّاسخ ، إذ أنَّ مناقشة أبي حيّان لابن عطية ، وانظر البحر ٤٧/١ ، والبدّر

المصون ١٠٩/١ .

(١٠) البقرة ، آية (٦) ، وبعدها : ﴿ أَلَا نَذَرْنَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(١١) معاني القرآن ٧٧/١ ، ٣٤٩/٤ .

(١٢) في (ح) « حذفاً » .

وما استدلل به من أنَّ « الفاء » دخلت في الخبر مع أنَّه ليس صلة الموصول مستقلة يقدر في ذلك بما ذكرناه من الاحتمال ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقْيِ الْجَمْعَانِ ﴾ ^(١) الآية ، هي أقوى في الاستدلال على دخول الفاء ، وغيرها من الآي ، وتأمل ما ذكر المغرب هنا ^(٢) ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ الآية [١٧٢] ^(٣) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في موضعين :

الأول : لما أنَّ تكلم على « بلى » ^(٤) وأنها حرف جواب أصلي الألف على الأصح ، وأنها تختص بالنفي وتفيد إبطاله سواء كان مجرداً أو مقروناً بالاستفهام الحقيقي ، أو التقريري ، وذكر للتقرير ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ ^(٥) الآية ، ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ الآية . [قال : أجري النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ « بلى »] ^(٦) .

قال : ولذا قال ابن عباس وغيره : لو قالوا : « نعم » لكفروا ^(٧) ، قال : ووجهه : أنَّ « نعم » تصديق للخبر بنفي أو إيجاب ؛ ولذا قال جماعة من الفقهاء : (إذا قال : (أليس لي عندك ألف) إذا قال : (بلى) لزمته ، ولو قال : (نعم) لم تلزمه ^(٨)) .

وقال آخرون : تلزمه فيها ، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ، ونازع السهيلي ^(٩) وجماعة في المحكي عن ابن عباس في الآية ، متمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب ؛ ولذلك

(١) آل عمران ، آية (١٦٦) ، وبعدها : ﴿ فَيَاذَنِ اللَّهُ وَلَيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٢) الدر المصون ١/١٠٩ ، ٥٠٧/٥ .

(٣) وبعدها : ﴿ قَالُوا بَلَى ﴾ .

(٤) المغني ص ١٥٣ .

(٥) الملك ، آية (٨) ، وبعدها : ﴿ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ... ﴾ . [آية : ٩] .

(٦) ما بين المعرفين ساقط من (ح) .

(٧) انظر قول ابن عباس في شرح المقدمة الجزولية ٣/١١٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨٥ ، والرضي ٤/٤٢٦ ، والجنى الداني ص ٤٢٢ ، والارتشاف ٥/٢٣٦٩ ، والاتقان ٢/١٨٧ .

وتمن قال به أبو الحسن الرماني في معاني الحروف ص ١٠٥ .

(٨) في (ح) « لم تلزم » .

(٩) أمالي السهيلي ص ٤٤ .

امتنع سيويه من جعل « أم » متصلة في : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ ﴿ ٥ ﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴿ ١ ﴾ ؛ لأنها ^(٣) لا تقع بعد الإيجاب ^(٣) ، وإذا ثبت أنه إيجاب « فَنَعَمْ » بعد الإيجاب تصديق له .

قال الشيخ : ويشكل عليهم أن « بلى » لا يُجَابُ بها الإيجاب ، وذلك متفق عليه .

قال لكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يُجَابُ بها بعد الاستفهام المجرد ، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان : « أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قَالُوا : بَلَى ... » ^(٤) .

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة : « أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً ؟ قَالَ : بَلَى » ^(٥) .

قال : وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك ؛ لأنه قليل .

ثم قال : واعلم أن تسمية الاستفهام تقريراً ^(٦) في الآية عبارة جماعة ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب ^(٧) ، وفي الموضوع بحث أوسع من هذا في باب النون ^(٨) ... ، انتهى ، بعضه معنى .

الموضع الثاني : ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « نَعَمْ » لما أن تَكَلَّمَ على معناها وأطال فيه ^(٩) ، قال بعد : والحاصل أن « بلى » لا تأتي إلا بعد نفي ، وأن « لا » لا تأتي إلا بعد إيجاب ، وأن « نَعَمْ » تأتي بعدهما ، وذكر قبل ذلك من مثال « بلى » قوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ وغيرهما .

(١) الزخرف ، آية (٥١ ، ٥٢) .

(٢) في (ج) « لأنه » والصواب ما أثبت .

(٣) الكتاب ١٧٣/٣ .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الإيمان والنور ح ٦٢٦٦ ، ٢٤٤٨/٦ ، وروايته « قلنا : بلى » ، وورد في كتاب الرقاق ٢٣٩٢/٥ ، وروايته : « قلنا : نعم » .

انظر : صحيح مسلم (كتاب الإيمان ٢٠٠/١ ، ٢٠١) ، ومسند أحمد حديث رقم ٤٢٥١ ، ٣٦٦١ ، وفتح الباري ٣٠٩/١١ .

(٥) صحيح مسلم ١٢٤٤/٣ ، حديث رقم ١٧ ، في كتاب الهبات .

(٦) في الأصل : « تقرير » ، وما أثبت من (ج) .

(٧) المغني ص ٢٦ .

(٨) المغني ص ٤٥٢ .

(٩) المغني ص ٤٥٢ .

وذكر كلام ابن عباس في هذه الآية أيضًا ، وأجاب عن آية التنزيل في قوله : ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَكَ عَائَاتِي ﴾ ^(١) مع أنه لم يتقدم نفي ؛ لأنَّ ^(٢) ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ ^(٣) يدل على النفي ، وستأتي ^(٤) لنا إن شاء الله تعالى . ^(٥)

ثم ذكر ما وقع لسيبويه في المناظرة التي وقعت له مع بعض أهل النحو ، وأنه وقع في كلام سيبويه ، فيقال ^(٦) : ألسنت تقول كذا ، فإنه لا يجد بُدًّا من أن يقول : « نعم » ^(٧) ، ولحنه ابن الطراوة ^(٨) .

ثم نقل عن جماعة منهم الشلوين أنه إذا كان قبل النفي استفهام / فإن كان على حقيقته فجوابه جواب النفي المجرد ، وإن كان مراد به التقرير ^(٩) فالأكثر أن يُجاب بما يُجاب به النفي رعيًا للفصل ^(١٠) .

ويجوز عند أمن اللبس أن يُجاب بما يُجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه .

ثم ذكر ما يدل على ذلك ، قال : وعليه يُخرج كلام سيبويه والمخطئ مخطئ .

ثم إنه نقل عن ابن عصفور أن العرب أجرت التقرير في الجواب مُجرى النفي المحض ، وإن كان إيجابًا في المعنى ^(١١) .

قال : فإذا قيل : (ألم أعطك درهمًا ؟) قيل في تصديقه « نعم » وفي تكذيبه « بلى » قال :

(١) الزمر ، آية (٥٩) .

(٢) بالتسختين « بأن » ، والسياق يقتضي ما أثبت ، وهو الذي في المغني .

(٣) الزمر ، آية (٥٧) ، وبعدها : ﴿ لَكُنْتُ مِنَ الْمُنْتَفِينَ ﴾ .

(٤) في (ج) « وسيأتي » .

(٥) الجمع الغريب ٢/٧٢/أ .

(٦) في (ج) « فقال له » .

(٧) الكتاب ١٩/٢ .

(٨) انظر رأيه في شرح المقدمة الكبير ١١٥٩/٣ ، وابن الطراوة النحوي ص ٢١٥ .

(٩) في (ج) « التقريري » .

(١٠) شرح المقدمة الجزولية ١١٥٧/٣ - ١١٥٩ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٤/٢ ، وجواهر الأدب ص ٤٤٧ ، والارتشاف ٢٣٦٩/٥ .

(١١) شرح الجمل ٤٨٥/٢ .

وذلك [لِأَنَّ] ^(١) المقرَّ ^(٢) قد يُوافقك على ما تدّعيه ، وقد يخالفك فإذا قال : « نعم » لم تعلم هل أراد « نعم لم تعطني » على اللفظ ، أو نعم أعطيتني على المعنى . قال : فلذلك أجابوا على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى ، ثُمَّ تَأَوَّل ما وقع على خلافه ، ثُمَّ قال : وعلى هذا يُحمل كلام سيويه في استعمالها بعد التقرير .

ثُمَّ قال الشيخ بعد ذلك كله : ويتحرّر على هذا أَنَّهُ لو أُجيب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ بـ « نعم » لم تكف في الإقرار ؛ لِأَنَّ الله سبحانه أوجب في الإقرار فيما يتعلّق بالربوبية العبارة الّتي لا تحتل غير المعنى المراد من المقر .

قال : ولهذا يدخل في الإسلام بقول : لا إله إلا الله برفع « الإله » ؛ لاحتماله لنفي الوحدة .
قال : ولعلّ ابن عباس - رضي الله عنهما - إنما قال : إنهم لو قالوا : « نعم » لم يكن إقرارًا كافيًا .
قال : وجوّز الشلويين أن يكون مراده أَنَّهُمْ ^(٣) لو قالوا : « نعم » جوابًا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرًا ^(٤) ؛ إذ الأصل تطابق الجواب للسؤال لفظًا ، وفيه نظر ؛ لِأَنَّ التكفير لا يكون بالاحتمال ^(٥) .

قال الفقير إلى ربه : انتهى ما أشار إليه الشيخ بالمعنى ، فَإِنَّه أطال ، وحذفت كثيرًا من ذلك مخافة الطول ، ولنتكلّم على بعض ألفاظه في الموضوعين بما يظهر ، فنقول :

همزة التقرير معناها حمل المخاطب على الإقرار ^(٦) ، فإذا كان كذلك فالأصل فيها أن يكون ما دخلت عليه هو الذي يُطلب الإقرار به ، لكن قوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ . . . ﴿ وما أشبهه تعرّف فيه ذلك ، فاحتاجوا للجواب في نظير ذلك ، فمنهم من قال : إِنَّ التقرير بما بعد النفي لا بالنفي ، وهذا أجيب به عن ^(٧)

(١) في الأصل « أن » .

(٢) في (ح) « المقر » .

(٣) كلمة « أَنَّهُمْ » سقط في (ح) .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ١١٦٠/٣ .

(٥) وانظر الطبري ١١٠/٦ ، والفخر الرازي ٣٩٧/٥ ، والقرطبي ٢٧٦/٧ .

(٦) انظر : رصف المباني ص ١٣٦ ، والجنى الداني ص ٣٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٠ ، والمغني ص ٢٦ .

(٧) كلمة « عن » سقط في (ح) .

الرَّخْشَرِيَّ فيما تقدّم لنا في سورة البقرة ^(١) في : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ ﴾ ^(٢) وهذا جواب يلزم منه الخروج عن قاعدة الهمزة .

ومنهم من قال : الهمزة للإنكار ، وهذا وقع لابن هشام في آية البقرة ^(٣) ، ووقع لصاحب التلخيص ^(٤) في قوله : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ^(٥) .

قال التفتازاني : (وهذا مراد من قال : إِنَّ الهمزة في ذلك للتقرير ، أي حمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي لا بالنفي ..) ^(٦) .

قلتُ : وهذا الذي قال التفتازاني خالف فيه صناعتهم ؛ لأنهم نصّوا على أَنَّ همزة الإنكار غير همزة الإقرار ، فكيف يقول : وهذا مراد من قال : الهمزة للتقرير ، إِلَّا أَنْ يريد أَنَّ مثال قول القائل بالتقرير يدلّ إلى القول بالإنكار معنى لا صناعة ، ففيه نظر ، وبالجمله لا يخلو كلّ قول من تسامح ^(٧) .

ثمّ نقول : « بلى » خاصّة لجواب النفي ، فإن كانت الهمزة للإنكار فنفي النفي إثبات ، فكيف يصحّ الجواب بها ؟

وإن كانت الهمزة للتقرير فالذي حمل المخاطب على الإقرار به إنّما هو ما بعد النفي على ما أشار إليه الشيخ ، فأجيب بها أيضًا لما وقع الإقرار به ، وهو مثبت ، فكيف يبقى النفي في الآية لم يجب ، ولم يُرد ؟ وهذا أيضًا يتقوّى به الإشكال على القائل بأنّ الهمزة ثمّ لتقرير ما بعد النفي ، فيقال لقائل ذلك : وما موقع النفي هنا ؟ فلا يجد جوابًا فيما يظهر إِلَّا بتكلف .

وما وقع في كلام بعضهم هنا أنّه روعي صورة النفي ، فصحّ الجواب بـ « بلى » ، فأنت ترى ضعف هذا الجواب ، والخروج به عن القواعد ، وبالجمله ، فهذا التركيب مشكل .

(١) الجمع الغريب ١/٣٩/أ ، ب عند حديثه عن الآيتين (١٠٦ ، ١٠٧) .

وانظر قول الرّخْشَرِيَّ في الكشف ١/٣٠٣ .

(٢) البقرة ، آية (١٠٦) ، وبعدها : ﴿ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٣) المغني ص ٢٦ .

(٤) التلخيص ص ١٦٦ ، وانظر الأطول في شرح التلخيص ١/٥٤ ، ٥٩٢ .

(٥) الزمر ، آية (٣٦) .

(٦) المطول ص ٢٢٧ ، وشروح التلخيص ٢/٣٠٢ .

(٧) إيضاح ذلك في عروس الأفراح ٢/٥٤٢ .

قول الشيخ في الموضع الأول: (أجري النفي ...) [إلى آخره] .

[قلت: ^(١)] ظاهر كلام الشيخ أنَّ الجواب وقع لمجموع النفي ، والتقرير ، ويأتي له آخر كلامه أنَّ التقرير إنما وقع / [مما بعد النفي ، فظاهره أنَّ الجواب إنما وقع له وحده ، إلاَّ أنَّ يُقال : ليس في آخره ما يقتضي أنَّ الجواب وقع له وحده ^(٢) ، بل وقع لمجموع النفي والتقرير كما صرح به أول كلامه ، نعم صرح بأنَّ التقرير وقع بالإثبات .

قلت: وقوله: (وقال آخرون) ^(٣) [إلى آخره] .

هذا هو الذي ذهب إليه أهل مذهبنا على ما وقع في كلام ابن الحاجب ^(٤) ، ومن تابعه ، ووقع مثله في كلام ابن سحنون ^(٥) .

قال الشيخ ابن عبد السلام : وذلك جارٍ على العرف ، لا اللغة ^(٦) ، وإن كان بعض النحويين سوَّى بينهما .

قلت: أمَّا ما أشار إليه ابن عبد السلام من الجري على العرف ، فهو الذي ذكر الشيخ هنا ، وأمَّا ما ذكر عن بعض النحويين من التسوية ، فتأمل على أي قول يجري ذلك ، والله أعلم .

قوله: (ونازع السُّهيلي) [إلى آخره] .

قلت: قول السُّهيلي هذا يدلُّ على أنَّ المراد عنده بالتقرير الإنكار ، ولا يتقرَّر فهم كلامه إلاَّ على هذا ^(٧) ، وهذا قدَّمناه عن صاحب التلخيص . [وهو الذي فهم التفتازاني عليه كلام صاحب التلخيص ^(٨) وهو خلاف ما فهم الشيخ عليه كلام الزَّخَشَرِي ، وغيره في : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ ﴾ .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٣) المغني ص ١٥٤ .

(٤) الإيضاح ٢٢١/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٩٨٨/٣ ، وشرح الوافية ص ٤٠٣ ، وشرح الرُّضِّي ٤٢٧/٤ .

(٥) هو : محمد بن سحنون بن سعيد بن حبيب التَّوْخِي الْقِيْرَوَانِي ، المحدث الفقيه ، ولد سنة ٢٠٢ هـ ، وتوفي سنة ٢٥٦ هـ . من آثاره : كتاب تفسير الموطأ ، وكتاب غريب الحديث ، والجامع ، وغيرها .

ترجمته في الديباج ص ٢٣٤ ، وشجرة النور الزكية ص ٧٠ ، ومعجم المؤلفين التونسيين ١٩/٣ .

(٦) سبق إلى هذا ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٩٨٨/٣ .

(٧) في (ج) «على ذلك» .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

وحقّه أَنْ يَنْبَهَ عَلَى ذَلِكَ هُنَا ، فَإِنَّهُ سَلَّمَهُ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَاعْتَرَضَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى .

قول السهيلي : (ولذلك امتنع سيويه) [إلى آخره] .

حاصله يقول : إِنَّ الهمزة للإنكار ، وهي للنفي ، وقد دخلت على النفي ^(١) ، فصار الكلام موجباً من غير استفهام ولا تسوية ، و « أم » المتصلة لا بُدَّ أَنْ تقع بعد إحداهما ، هذا فهمه ..

وقول الشيخ : (وَيُشْكِلُ عَلَيْهِمْ) [إلى آخره] .

إشكال ظاهر ، وهو الَّذِي صَدَّرْتُ بِهِ أَوَّلَ الْكَلَامِ ، وَكَانَ يَظْهَرُ لِي ذَلِكَ ، وَهُوَ مَتَمَكِّنٌ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَرِدُ ذَلِكَ كَمَا قَدَّمْنَا ^(٢) عَلَى الشَّيْخِ الْقَائِلِ : (إِنَّ ^(٣) التَّقْرِيرَ بِمَا بَعْدَ النَّفْيِ) ، وَقَدْ ظَهَرَ لِي ذَلِكَ ، ثُمَّ وَجَدْتُهُ لَابِنِ الصَّائِغِ ، أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ ..

قال : (وَكَنتَ قَدِيمًا ذَكَرْتَ شَبَهَةَ السُّهَيْلِيِّ عَلَى الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ شَهَابِ الدِّينِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ لَهُ جِهَتَانِ :

جِهَةٌ إِيْجَابٌ ، وَجِهَةٌ نَفْيٌ ، فَصَحَّ اعْتِبَارُ اللَّفْظِ تَارَةً ، وَاعْتِبَارُ الْمَعْنَى أُخْرَى . فَإِذَا أُجِيبَ بِـ « بَلَى » كَانَتْ إِيْجَابًا لِلنَّفْيِ الْمَذْكُورِ لَفْظًا ، وَإِذَا جِيءَ بِنَعَمْ فَعَلِيَ مِرَاعَاةَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ كَمَا تَقَرَّرَ فِي اخْتِهَا . ثُمَّ أَطَالَ الْكَلَامَ وَأَكْثَرَهُ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي .

قُلْتُ : وَهَذَا هُوَ جَوَابُ الشُّلُوبِيِّ الَّذِي ذَكَرَ الشَّيْخُ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي ، بَلْ كَلَامُ الشُّلُوبِيِّينَ أَبْسَطَ مِنْهُ وَأَجْلَى ^(٤) .

ولعلَّ الدَّمَامِيَّيْنِ اعْتَمَدَا عَلَى هَذَا الْجَوَابِ ، فَإِنَّهُ انْتَقَدَ عَلَى الشَّيْخِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْإِيْجَابِ الْمَجْرَدِ عَنِ النَّفْيِ فَصَحِيحٌ ، وَلَيْسَ مَوْجُودًا هُنَا ، وَإِنْ كَانَ مَا صَوَّرْتَهُ صُورَةَ النَّفْيِ وَمَعْنَاهُ الْإِيْجَابُ فَأَيْنَ الْإِتِّفَاقُ ^(٥) ؟

وَالشَّيْخُ قَدْ ذَكَرَ كَلَامَ الشُّلُوبِيِّينَ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي ، وَقَدْ صَدَّرَ بِذَلِكَ هُوَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَ : أَجْرِي النَّفْيِ مَعَ التَّقْرِيرِ مُجَرَّى النَّفْيِ الْمَجْرَدِ .

(١) فِي (ج) « عَلَى نَفْيٍ » .

(٢) فِي (ج) « قَدَّمْنَاهُ » .

(٣) فِي (ج) « بِأَنَّ » .

(٤) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزْوَلِيَّةِ الْكَبِيرِ ١١٦٠/٣ .

(٥) تَحْفَةُ الْغَرِيبِ ٣٧/١ ب ، ٣٨/١ ، ١٣٣/٢ .

قُلْتُ: ظاهر كلام الدماميني أَنَّ الشَّيْخَ القائل بالتَّقرير يقول بأنَّ التَّقرير معناه أَنَّ الهمزة للإنكار ،
فلذلك كان نفي النَّفي إثباتاً ، وظاهر كلام الشَّيْخ خلاف ذلك لمن تأمل ، وقد قدَّمنا ذلك .

والحاصل أَنَّهُم ارتضوا أَنَّ « بلى » أتي بها بعد الإيجاب في الصَّورة المذكورة ؛ لأنَّ اللَّفْظ صورته
صورة نفي ، فغلب جانب اللَّفْظ ، وهو تسامح ظاهر ، وكيف وسيبويه امتنع من وقوع « أم » المتصلة
بعد قوله : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ ^(١) .

مع أَنَّ الصَّورة صورة استفهام ، فلو كان ذلك يراعى لراعاه إمام هذا الفريق ^(٢) .

وما أشار إليه الشَّيْخ من الإشكال في الأحاديث .

قال ابن الصَّائغ : لا جواب إِلَّا أَنَّهُ قد يُؤتى بـ « بلى » في موضع « نعم » ، وبنعم موضع « بلى » .

قُلْتُ: هذا تسليم للإشكال ، وما وقع لهم من تأويل ما ورد من ذلك بمعنى النَّفي ، فهو تمحل ظاهر .

قوله : (في الموضع الثاني ، والحاصل) [إلى آخره] .

قُلْتُ: ما حصَّله ظاهر على أصل الجمهور خلافاً / لمن ذكر غير ذلك مما لا يلتفت إليه ، وما

ذكر في آية التنزيل [يأتي لنا الكلام] ^(٣) فيها إن شاء الله ^(٤) .

وما ذكر عن سيبويه ، وأنَّ ابن الطراوة لحنه .

[قُلْتُ :] ^(٥) إِنَّمَا توهم ابن الطراوة ذلك ؛ لأنَّ « نعم » لا يُؤتى بها في هذا المحل كما ذكروا في

البيت المعلوم ^(٦) في قوله :

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرُو * الْبَيْتُ ^(٧)

(١) الزَّخَرَف ، آية (٥١) ، وبعدها : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَيَّنْ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ .

(٢) الكتاب ١٧٣/٣ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٤) سورة الزَّخَرَف ساقطة من النَّسختين بكاملها .

(٥) زيادة يستقيم بها النص .

(٦) انظر مناقشة هذه المسألة في شرح المقدِّمة الجزوليَّة ١١٥٧/٣ ، والخزانة ٢٠١/١١ ، وابن الطراوة النحوي ص ٢١٥ .

(٧) البيت من الوافر ، وهو لجحدر الحنفي ، وعجزه :

وَإِنَّا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي *

وبعده :

نَعَمْ ، وَتَرَى الْهَلَالَ كَمَا نَرَاهُ * وَيَعْلُوهُمَا النَّهَارُ كَمَا غَلَانِي

وقد أشار الشيخ إلى ذلك في الهمة ، فانظره ^(١) .

وإنما الموضع موضع « بلى » على ما توهمه ، وخطب الدماميني هنا خطبة في الردّ على ابن الطّراوة ، وذمه تعريضاً وتصريحاً ^(٢) ، وما ينبغي ذلك ، فإنّ لحوم العلماء مسمومة ، وعادة الله فيهم معلومة ، وكونه بحث مع إمام هذه الصناعة ليس بالذي يُضعف منزلته .

نعم حقه أن يتأدّب في مباحثه ، وذلك أمر واجب حفظه الله من الخطأ والزّلل في القول والعمل .

وما ذكره عن الشلوين يقتضي صحّة مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ، فعلى مراعاة اللفظ صحّ الإتيان بـ « بلى » ، وعلى مراعاة المعنى صحّ الإتيان بـ « نعم » ، وقد تقدّم لنا ما في ذلك ، وما نقل عن ابن عصفور مخالف لما نقل عن الشلوين ؛ لأنّ الشلوين أجاز في النّفي إذا دخل عليه الاستفهام التّقيري أنّ يُجاب بما يُجاب به ، ولا يُجاب ، فإذا قيل : (ألم يقم زيد) مراداً بذلك الإنكار ، فيصحّ الجواب بـ « نعم » تصديقاً للقيام ، وحمل على ذلك كلام سيبويه ، والواقع في الحديث ، والواقع في قوله :

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ ... ❀ البيت

وابن عصفور منع أن يقال في ذلك « نَعَمْ » مراداً بها الإثبات ، بل مراداً بها النّفي على مقتضى اللفظ ، ولا يُراعى المعنى إلاّ لقريظة حقّت بذلك ^(٣) ، وتأوّل ما وقع على غير ذلك ، والحاصل أنّ الاستفهام إذا دخل على نفي فإن كان على حقيقته ، فلا إشكال ، وأجري الجواب بـ « نعم » و « بلى » على « ما » إذا لم يدخل استفهام ، وإن دخل استفهام للإنكار ، فهو محلّ النزاع المراد ^(٤) ، وكلام السّهيلي قريب من كلام الشلوين ، والله أعلم .

ولعلّ البحث الذي أشار إليه الشيخ في الموضع الأوّل هو ما ذكره في الموضع الثاني من أوّله إلى آخره ،

وقد نُسب إليه في : أمالي القالي ٢٨٢/١ ، وأمالي السّهيلي ص ٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/٢ ،

والارتشاف ٢٣٦٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٧/٢ ، والخزانة ٢٠٨/١١ .

وبلا نسبة في الرّضيّ ٤٢٧/٤ ، ورصف المباني ص ٤٢٧ .

(١) المغني ص ٢٦ .

(٢) تحفة الغريب ١/١٣٣/١ .

(٣) شرح الجمل ٤٨٥/٢ .

(٤) في (ج) « المذكور » .

وتلخص من كلامه في قول ابن عباس : لو قالوا : « نعم » لكفروا ، ثلاثة ^(١) تأويلات :

الأول : ما ذكره في الموضع الأول أن « نَعَمْ » تصديق ، إمّا للنفي وإمّا للإثبات ، ولو ^(٢) ذكرت « نعم » لكانوا مصدقين للنفي ، وبيانه ما قرره أولاً على ما فيه ^(٣) .

الثاني : ما قرره من كلام ابن عصفور أن « نَعَمْ » لو ذكرت لما كان إقراراً كافياً لحصول الاحتمال ، وهذا مغاير للأول ^(٤) .

الثالث : ما أشار إليه الشلويين ^(٥) ، وما ردّ به الشيخ ردّ به ^(٦) الدماميني ^(٧) : إنَّ ^(٨) القائلين بذلك إنما ردّوه إلى النفي الملفوظ به ، فلا يكون في اللفظ احتمال ، وقد طال الكلام ، فلنقتصر على ما ذكرنا ، والله المعين بمنه .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ ... ﴾ الآية [١٧٦] ^(٩) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله تعالى - في حرف « لو » لما أن تكلم على النوع الثاني منها ^(١٠) ، وأنها تكون للمستقبل ، ونقل كلام بدر الدين بن مالك ^(١١) ، واعترض عليه من وجوه .

فمن جملة الوجوه التي أشار إليها : أن كلامه يؤذن بأن الشرط فيها ممتنع لامتناع الجواب ، قال : والذي قرره ^(١٢) هو وغيره : أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ، قال : ولم أر أحداً صرح

(١) في (ح) « ثلاث » بدون تاء .

(٢) في (ح) « فلو » بالفاء .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/٢ ، والخزانة ٢٠٥/١١ .

(٤) شرح الجمل ٤٨٥/٢ .

(٥) شرح المقدمة الجزوليّة ١١٦٠/٣ .

(٦) في (ح) « ردّه » بإسقاط الباء .

(٧) تحفة الغريب ١/١٣٣ .

(٨) في (ح) « بأن » .

(٩) وبعدها : ﴿ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ... ﴾ .

(١٠) المغني ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(١١) أنكر ابن مالك مجيء « لو » للتعليل في المستقبل . انظر شرح الألفية ص ٧٠٩ ، ٧١٠ .

(١٢) في الأصل : « قدر » ، والصواب ما أثبت من (ح) ، وهو الذي في المغني ص ٣٤٦ .

بخلاف ذلك ؛ إلا ابن الحاجب ^(١) وابن الخباز ^(٢) .

ثم نقل كلام ابن الحاجب ، ثم قال : أمّا ابن الخباز ، فإنه قال في شرح الدرّة وقد تلا قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ يقول النحويون : (لم ^(٣) نشأ فلم نرفعه) ، والصواب : لم نرفعه فلم نشأ ؛ لأنّ نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم ، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرّفْع ، ومن نفي الرّفْع نفي المشيئة ^(٤) .

قال : والجواب أنّ الملزوم هنا مشيئة مقيدة بالرّفْع لا مطلق مشيئة ، وهي مساوية للرّفْع ، أي : متى وجدت وجد ^(٥) ، ومتى انتفت انتفى ، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر .

وذكر الشيخ أيضًا / الآية قبل ذلك لما أن قال : ويتلخص [على هذا أنّ « لو » تدلّ على ثلاثة أمور ، ثم قال : فالنوع الأوّل منها على ثلاثة أقسام : ما يوجب فيه الشرع ، أو العقل انحصار مسببه الثاني ومسببه الأوّل ، نحو ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ ، وكذلك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا » ، ثم تمّ كلامه في ذلك ، فانظره ^(٦) .

قال الفقير إلى ربه : ما يتعلّق بهذه ^(٧) - « لو » الامتناعية - قد استوفيته في تعليق ^(٨) ، وذكرت إحدى عشرة عبارة لأئمة النحو في ذلك ^(٩) ، وذكرت آيات ، منها هذه الآية ، وذكرت

(١) الأمالي النحوية ٥١/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ١٠٠٢/٣ .

(٢) ابن الخباز هو : أبو العباس أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن عليّ شمس الدين الإربلي الموصلّي ، كان أستاذًا بارعًا في النحو واللغة ، ... مات سنة تسع وثلاثين وستمائة (٦٣٩ هـ) ، وقيل غير ذلك . له النهاية ، شرح ألفيّة ابن معط ، وشرح الإيضاح ، والغرة المخفية .

عن : بغية الوعاة ٣٠٤/١ .

(٣) في (ج) « لا » .

(٤) الغرة المخفية ٢/

(٥) في (ج) « وجدت » بالتاء .

(٦) المغني ص ٣٤٠ .

(٧) العبارة بها التواء ، ولعلّها تستقيم بحذف اسم الإشارة .

(٨) لم أتمكّن من الاطلاع عليه .

(٩) انظر المقتضب ٧٥/٣ ، وشرح ألفيّة ابن معطي ١١٤٣/٢ ، وابن يعيش ١١/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/٢ ، ورصف المباني ص ٣٥٨ ، والجنى الداني ص ٢٧٢ .

كلام ابن الحاجب والتفتازاني ، ولولا الطول لجلبت ذلك هُنا ، وسيأتي لنا إن شاء الله تعالى بعض آيات تكلم عليها ابن الحاجب ، ولعلنا نذكر فيها ما يليق بذلك .

وقول ابن الخباز في هذه الآية : (لَأَنَّ بَحِيءٌ لِّلْأَزْمِ يَلْزَمُ فِيهِ ...) [إلى آخره] ، قريب مما أشار إليه ابن الحاجب [في قوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ ﴾ ^(١) الآية .

وبحث التفتازاني مع ^(٢) ابن الحاجب في تلك الآية هُنا ، فانظره .

قوله : (والجواب ...) ^(٣) [إلى آخره] .

لا يُقَالُ : إذا كانت مشيئة مقيدة بالرفع ، فيكون الذي حصل الشرط هو الذي حصل الجواب ؛ لأنَّ الإرادة هُنا المراد منها التنجيزية ، وهي تدلُّ على صدور الفعل ، فكأنَّه قيل : لو أظهرنا الرفع لرفعناه ؛ لأننا نقول : إنما ذلك حيث تتحد الفائدة في الشرط والجواب ، وأمَّا هُنا فليس كذلك ، ولا يتوهم ذلك في الآية من كل وجه .

وقول الشيخ : (ما يوجب الشرع ، أو العقل ...) ^(٤) [إلى آخره] .

مثاله بالآية يقتضي أنَّ ذلك الرِّبط من جهة الشرع وحده ، وفيه نظر ظاهر .

وكذلك المثال الثاني إنما هو عادي ، وقد تكلمت معه في ذلك التقييد المذكور ، والله الموفق للصواب بمَنه .

قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ ﴾ [١٧٧] ^(٥) .

ذكرها في المواضع التي يعود الضمير فيها على ما بعد ، فذكر باب (نعم وبئس) وما أشبهها ، مثل : (ساء مثلاً القوم) فانظره ^(٦) .

قلتُ : كلامه هذا ظاهر ، وهو أحد المواضع التي يعود الضمير فيها ^(٧) على ما بعده ، ولا يطابق

(١) الأنبياء ، آية (٢٢) ، وبعدها : ﴿ إِلَّا اللَّهُ لَنَسُدَّنَّ ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٣) المغني ص ٣٤٧ .

(٤) المغني ص ٣٤٠ .

(٥) وبعدها : ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ ﴾ .

(٦) المغني ص ٦٣٥ .

(٧) في الأصل : « فيه » .

هذا الضمير ما بعده خلافاً لأهل [الكوفة] ^(١) ... ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [١٨٢] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « حَيْثُ » لَمَّا أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى معناها ، ولغتها ^(٣) ، قال : (ومن العرب من يُعْرِبُ « حَيْثُ » ^(٤) ، وقراءة من قرأ ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ تحتملها ، وتحتمل البناء على الكسر) .

قُلْتُ : احتمال الإعراب فيها بعيد جداً ؛ لأنها قد ثبت لها البناء في غير تلك الحال ، ومانع الإعراب موجود ، فلا يُدْعَى فيها ^(٥) احتمال الإعراب لغير دليل ، فتأمل ذلك ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ [مِنْ جَنَّةٍ] ... ﴾ [١٨٤] .

ذكرها في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ ، لَمَّا أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى مسائل التعليق ، وأنّ الجملة قد تكون في موضع مفعول مقيد بالجار كالأية ^(٨) .

ثُمَّ قَالَ : لَأَنَّهُ يُقَالُ : فَكَّرْتُ فِيهِ ، وَلَكِنْ هَاهُنَا ^(٩) عَلَّقْتُ بِالِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْوَصُولِ فِي اللَّفْظِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَهِيَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى طَالِبَةٌ لَهُ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْحَرْفِ ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ابْنِ عَصْفُورٍ : أَنَّهُ لَا يُعَلِّقُ فِعْلَ غَيْرِ « عَلِمَ » ، وَلَا « ظَنَّ » حَتَّى يَضْمَنَ مَعْنَاهُمَا ^(١٠) ، قَالَ : فَعَلَى هَذَا فَالْجُمْلَةُ سَادَّةٌ مُسَدَّةٌ الْمَفْعُولِينَ ، هَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرَ .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) انظر هذه المسألة في الخصائص ٢٩٤/١ ، والإنصاف ٦٥/١ ، وأسرار العربية ص ١٠٤ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ، والرضي ٧٢/١ ، والتصريح ٥٨٩/١ .

(٣) المغني ص ١٧٦ .

(٤) قال أبو حيان : (وعند بني الحارث من أسد ، وبني فقعس يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، ... ، الارتشاف ١٤٤٨/٣ ، وانظر : اللسان (حيث) ، المساعد ٥٢٩/١ ، والهمع ٢٠٦/٣ ، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٣٥٦/١ .

(٥) في الأصل : « فيه » ، وما أثبت من (ج) .

(٦) الكتاب ٢٨٦/٣ ، والمقتضب ١٧٥/٣ ، وكتاب الشعر ص ١٧٨ ، وشرح التسهيل ٢٢٩/٢ ، وشفاء العليل ٤٨٠/١ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٨) المغني ص ٥٤٣ .

(٩) في (ج) « وَلَكِنَّهَا هُنَا » .

(١٠) شرح الجمل ٣٢٠/١ ، ٣٢١ .

قُلْتُ: الآية إن استدلت بها ، فلا يتعين ما ذكره فيها ؛ لأنَّهم جَوَّزُوا في « ما » أن تكون موصولة ، أو نكرة موصوفة ، وظاهر كلامه أيضًا أنَّ « ما » في الآية استفهامية ، وقيل : نافية ، انظر المعرب ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا ... ﴾ الآية [١٨٥] ^(٢) .

ذكرها في أوَّل الهمزة لما أنَّ تكلم على أنَّها تُقدَّم على حرف العطف ^(٣) ، كالأية ، وتقدَّم مرارًا الكلام على ذلك ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ [١٨٦] ^(٥) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٦) في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهي الجملة الواقعة بعد « الفاء » ، أو « إذا » جوابًا لشرط جازم ؛ لأنها لم تُقدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظًا ، أو محلاً ، ثُمَّ قال : مثال المقرونة بالفاء : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ الآية ، ولهذا قريء (وَيَذَرُهُمْ) ^(٧) بالجزم ، عطفًا على المحلِّ ، انظر بقية كلامه ^(٨) .

وذكرها الشيخ بعدُ ، حيثُ تكلم على ﴿ أَخْرَجْتَنِي ﴾ الآية ^(٩) .

قال : وقيل : إنَّ العطف على محلِّ الفاء وما دخلت عليه ^(١٠) ، فيكون مثل قوله : ﴿ مَنْ / يُضِلِلِ اللَّهُ ﴾ [الآية] ^(١١) .

(١) الدر المصون ٥/٥٢٥ .

(٢) وبعدها : ﴿ فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾ .

(٣) المغني ص ٢٢

(٤) عند آية آل عمران رقم (١٠١) ، ص ١٧٥ من البحث .

وآية الأنعام رقم (٩٥) ، ص ٤١١ من البحث .

(٥) وبعدها : ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) قرأ حمزة والكسائي بالياء مع الجزم . السبعة ص ٢٩٩ ، والبحر ٤/٤٣٣ .

(٨) المغني ص ٥٥٢ .

(٩) قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون : ١٠] .

(١٠) المغني ص ٦٢٠ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

[وذكرها أيضًا في العطف على المحلّ ، مثل : ذلك ، فانظره ^(١) ...] ^(٢) .

وذكرها في إعراب أسماء الشرط والاستفهام ، إذا وقع الفعل المتعدي بعدها ، فهي مفعولة ، مثل : الآية ، انظره ^(٣) .

وذكرها أيضًا في « الواو » لما ذكر أنّ من أقسام « الواو » أنّ يرتفع ما بعدها نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بالرفع ، ومثل الآية فيمن رفع .

[قُلْتُ :] ^(٤) كان ظهر لي أنّ هذا الكلام مشكل ، ثمّ وقفتُ على كلام الدماميني ، وأطال في البحث ، فلنتذكر بعض ما يمَسّ من كلامه هنا .

قال - رحمه الله - : (الذي يظهر لي أنّ جملة الجزاء لا محلّ لها من الإعراب مطلقاً سواء اقترنت بالفاء ، أم لا ؛ لأنّ الجملة إنّما يكون لها محلّ إذا صحّ وقوع المفرد محلّها . قال : والجزاء لا يكون إلاّ جملة ، ولا يصحّ وقوعه مفرداً أصلاً ضرورة أنّ حرف الشرط لا يدخل إلاّ على جملتين يعقد بينهما السببية ، وأنّ الأولى سبب في الثانية ^(٥) ، أو يكون مضمون الثانية لازماً لمضمون الأولى على ما قال بعضهم) .

ثمّ قال : ثمّ إنّ الذي في كلام الجماعة إنّ المحلّ محكوم به لمجموع « الفاء » وما دخلت عليه ، لا لما بعد « الفاء » وحده ، بل صرّح المصنّف في باب العطف بأنّ هذا مذهب الجماعة ، وصرّح بعد هذا حاكياً له ، حيث قال : (وقيل : عطف على محلّ الفاء وما بعدها) ^(٦) .

قال : وهذا القول ربّما يتخيّل على ما فيه من المناقشة ؛ لأنّه يمكن وجه هذا أنّ الجملة المذكورة مع الفاء إنّما حكم لها بالمحلّ ؛ لأنّ المضارع المجرد لو قدر موضعها لأثر فيه عامل الجزم ، فلذلك حكم للجملة بالمحلّ .

(١) المغني ص ٦٠٨ .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٣) المغني ص ٤٧٠ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٥) في (ح) « الأوّل سبب في الثاني » .

(٦) المغني ص ٥٠٥ .

قال : ولا يخفى ضعفه ؛ لأنَّ المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء ، وما بعدها ، إنما الواقع مجموع الجملة من قولنا : (لو قام زيد قام عمرو) لها محلّ أيضًا ؛ لأنَّ المضارع المجرد يصحّ وقوعه في هذه الجملة ، ويكون مؤثرًا بالعوامل الجازمة ، ثمّ أتى بكلام الزّخشيّ في قوله : ﴿ إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ ﴾ الآية ^(١) ... ^(٢) . واعترض عليه ، واعتراضه عليه ظاهر ، فانظره ^(٣) .

ثمّ قال : حاول بعض أهل العصر الجواب عن الإشكال في كون جملة الجواب لها محلّ . قال : ومنشأ هذا الإشكال قولهم : إنّ الجملة الّتي لها محلّ هي الّتي يحلّ المفرد محلّها ، ولو أتى بمفرد في موضع تلك الجملة بقي التركيب صحيحًا بحاله ، وليس هذا معنى كلامهم ، وإلاّ تخلف ^(٤) في المحكيّة والمعلق عنها ، وإنّما معناه يحلّ المفرد مع تغيير التركيب تغييرًا ما ، أو من غير تغيير ، أي أنّه لا يشترط بقاء الكلام على حاله ، وهي هنا كذلك ، فإذا قلّت : إن جاء زيد فهو مكرم ، كان معناه : إكرام زيد مرتّب على مجيئه ^(٥) .

قال الدّماميني : ظنّه أنّ الإشكال منشؤه ما ذكر ظنّ غير صادق ؛ بل كلّ جملة لها محلّ لا بُدّ من صحّة حلول المفرد محلّها ، وكلّ من الخير والحال حكموا على الجملة فيها بأنّها ذات محلّ ، وليس النّظر إلى خصوصيّة التركيب ، وصحّة بقائه .

وما ذكره في الجملة المحكيّة والمعلّقة لا يصحّ ؛ لأنّ كلًّا منهما مفعول به ، وهو يقع مفردًا ، ألا ترى أنّك تقول : (قلت كلامًا ، وعرفت زيدًا) .

ثمّ قال : إذا تقرّر ما اخترته ، فبأي شيء وقع الجزم في الآية الكرمة في القراءة ، قال : يحتمل أن يكون الجزم بشرط مقدّر لدلالة ما تقدّم عليه ، انتهى كلامه معنى ^(٦) .

(١) البقرة ، آية (٢٧١) . وبعدها : ﴿ فَنِعْمَ آيَاتُهَا وَلَئِنْ تُخَفُّوهُمَا تُوتَوْهُمَا فَقَرَاءَ فَوَخِيزٍ لَّكُمْ وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ... ﴾

(٢) الكشاف ٣٩٧/١ .

(٣) قال الدّماميني : (فجعل المحلّ في حالة الجزم محكومًا به لمجموع الفاء وما دخلت عليه ، وفيه ما مرّ) .

تحفة الغريب ١٦٤/ب ، وانظر في هذه المسألة الدّر المصون ٦٠٨/٢ .

(٤) في الأصل « ولا يتخلف » ، والذي في تحفة الغريب : (وإلاّ لتخلف) ١٦٤/ب .

(٥) تحفة الغريب ١٦٤/ب .

(٦) تحفة الغريب ١٦٥/أ .

قال الفقير إلى ربّه: ما أشار إليه أولاً من الاعتراض ظهر لي قبل أن أراه ، وأنه صائب ، فإنه لا وجه لكونه يكون له محلّ بعد الفاء ، لا سيما وقد صرّح الشيخ في موضع آخر بخلافه ^(١) ، وكون الجملة من الفاء وما دخلت عليه لها محلّ لا يتّعد ، وما بحث به فيه الدماميني ليس بظاهر ، فإنّ الجملة المعلقة كانت قبل دخول المعلق عليها قد عمل المعلق في مفرديتها ، وبعد دخوله امتنع العمل في اللفظ ، وانتقل إلى المحلّ ، وكون المفرد يجب أن يحلّ محلّ الجملة إنّما يلزم معنى لا صناعة ، وهذا ممّا غلب فيه اللفظ على المعنى ، أليس أنّهم قسّموا كلام العرب على ثلاثة أقسام ، أحد الأقسام ما غلب فيه اللفظ على المعنى ، مثل قولنا : (أظننت أن تقوم) ، ولا يصحّ أن تقول : (ظننت قيامك) ، فلنا أن نقول كذلك / هنّا ، والجملة المعلقة في جملة الجواب التي دخلت عليها الفاء ، ولفظه قابل البحث ، إلّا أنّ الكلام يطول ، وباقي المواضع ظاهرة متقاربة ، والقراءات السبعية في الآية معروفة ^(٢) . والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقَّتِهَا إِلَّا هُوَ ﴾ ^(٣) [١٨٧] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٤) في اللام الجارة أنّها تكون بمعنى « في » وتلا الآية على ذلك ^(٥) .

* [... ، ...] ^(٦) .

قال : ومنه قولهم : (مضى لسبيله) ^(٧) ، ومنه : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ^(٨) [الآية] ^(٩) .

(١) المغني ص ٥٠٥ .

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر : (وَنَذَرُهُمْ) بالنون والرفع .

وقرأ أبو عمرو : ﴿ وَنَذَرُهُمْ ﴾ بالياء والرفع ، وقرأ بها عاصم في رواية أبي بكر وحفص .

وقرأ حمزة والكسائي : (وَنَذَرُهُمْ) بالياء مع الجزم .

انظر : السبعة ص ٢٩٨ ، والحجة ١٠٩/٤ ، والبحر ٤٣٣/٤ ، والدرّ المصون ٥٢٧/٥ .

(٣) قوله تعالى : ﴿ إِلَّا هُوَ ﴾ ليس في (ح) .

(٤) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

(٥) المغني ص ٢٨١ .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٣٤٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٧) هذا المعنى ينسب للكوفيين ، وهو في معاني الفراء ٢٠٥/٢ ، وتابعهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٨/٣ . وانظر : البحر

المحيط ٣١٦/٦ ، والجنى الداني ص ٩٧ .

(٨) الأنبياء ، آية (٤٧) .

(٩) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

قُلْتُ: وهو جليّ، ويحتمل أن تكون بمعنى عند، فلا يتعيّن الاستدلال في الآية لما ذكروا، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ الآية [١٨٩] ^(١). ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٢) في «ثم» لما أن تكلم على معناها، وذكر لها ثلاثة أمور، فقال: وأمّا الترتيب فخالف قوم في اقتضاها إياه تمسكاً بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ^(٣) (...) ^(٤).

ثم ذكر: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ الآية ^(٥). وسيأتي إن شاء الله ^(٦). ثم ذكر آية الأنعام: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ ^(٧)، وتقدّمت ^(٨)، ثم استدللّ بقوله: ^(٩) **إِنْ مَن سَادَ، ثُمَّ سَادَ * البيت**

ثم أجاب عن الآية الأولى بخمسة أوجه:

أحدها: أنّ العطف على مخوف، أي: (خلقكم من نفس واحدة، ثم أنشأها، ثم جعل منها زوجها).

- (١) وبعدها: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ...﴾.
- (٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج).
- (٣) الزمر، آية (٦).
- (٤) المغني ص ١٥٩.
- (٥) السجدة، آية (٧). وبعدها: ﴿ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾ ^(٨) ثم سَوَّاهُ وَفَخَّ فِيهِ مِنْ زَوْجِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١﴾ [٩، ٨].
- (٦) الجمع الغريب ٢/٥٥أ.
- (٧) آية رقم (١٥٤).
- (٨) انظر ص ٤٤٧ من البحث.
- (٩) البيت من الخفيف، وتماه:

... ، ... ، ... ، أيـوـه * ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

وهو لأبي نواس في ديوانه ٣٥٥/١، وروايته:

قل لمن ساد ثم ساد أيـوـه * قبّله ثم قبل ذلك جدّه

وجاء منسوباً له في الخزنة ٤٠/١١، وشرح أبيات المغني ٤٠/٣.

وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٥٠، والجنى الداني ص ٤٢٨، والأشمونى ٣٦٦/٢، والمهمع ٢٣٦/٥.

الثاني: أَنَّ العطف على ﴿وَاحِدَةٍ﴾ على تأويلها بالفعل ، أي : من نفس توَحَّدت ، أي : انفردت ، ثُمَّ جعل منها زوجها .

الثالث: أَنَّ الذرِّيَّة أخرجت من ظهر آدم ﷺ كالذَّرِّ ، ثُمَّ خُلِقَتْ حواء من قُصيراه .

الرابع: أَنَّ خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء به « ثُمَّ » إيداناً بترتيبه وتراخيه في الإعجاب ، وظهور القدرة ، لا لترتيب الزَّمان وتراخيه .

الخامس: أَنَّ « ثُمَّ » لترتيب [الإخبار لا لترتيب الحكم] ^(١) وأنه يقال : (بلغني ما صنعت اليوم ، ثُمَّ ما صنعت أمس أعجب) ، أي ثُمَّ أخبرك أَنَّ الذي صنعت بالأمس أعجب ^(٢) .

قال : والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب ؛ لأنها تصحَّح ^(٣) الترتيب والمهلة ، وهذا يصحَّح الترتيب فقط ؛ إذ لا تراخي حين الإخبار ، ولكن الجواب الأخير أعم ؛ لأنه يصحَّح أن يُجَاب به عن الآية الأخيرة ، والبيت .

وقد أُجيب ^(٤) عن الآية الثانية بأنَّ ﴿سَوَاءٌ﴾ عطف على الجملة الأولى لا الثانية ^(٥) . انظر تأويل ابن عصفور في البيت ^(٦) .

قلتُ: الآية الأولى التي صدر بها التلاوة فيها بالواو .

وتلاها الشيخ بـ « ثُمَّ » فإن كان قصدها فهي بالواو ، وإن قصد آية ﴿تَنْزِيلُ﴾ ^(٧) فليس فيها ﴿هُوَ الَّذِي﴾ وهذه التأويلات بعضها فيه تعسف ، وأقربها التأويل الرابع ، والظاهر أنَّها لم توجد فيه ، وتأويل « واحدة » ^(٨) بـ « توحدت » في غاية البعد ، والله الموفق ^(٩) .

(١) زيادة من المعنى يقتضيها السياق .

(٢) هذا رأي الفراء في المعاني ٣٩٦/١ .

(٣) في (ج) « يصحح » بالياء ، والصواب ما أثبت .

(٤) في (ج) « أجينا » .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢٣١/١ .

(٦) تحدَّث ابن عصفور عن بعض هذه الآيات ، ولم يتعرض للبيت ، انظر شرح الجمل ٢٣١/١ ، وانظر رأيه في الخزانة

٣٨ ، ٣٧/١١ .

(٧) السجدة ، آية (٢) .

(٨) في (ج) « واحد » .

(٩) انظر : شرح التسهيل ٣٥٤/١ ، والارتشاف ١٩٨٨/٤ ، ونحفة الغريب لـ ٣٩٩/ب .

قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ﴾ الآية [١٩٣] ^(١).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «أم» لما أن تكلم على أنها تكون بين جملتين في تأويل المفردين ، اسميتين أو فعليتين ، أو مختلفتين ، ومثل ذلك بالآية ، وهو ظاهر ^(٢) .
قلتُ: وقس هذه الآية مع آية البقرة في قوله ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ ^(٣) الآية ، والبحث في تلك ^(٤) يأتي هنا .

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [١٩٤] ^(٥).

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٦) في «إن» النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ^(٧) ، وأنها لا تعمل عند سيويه ^(٨) والفراء ^(٩) ، وأجاز الكسائي ^(١٠) والميرد ^(١١) إعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيد ابن جبير ^(١٢) : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾ ^(١٣) بنون خفيفة مكسورة ؛ لالتقاء

(١) وبعدها : ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ .

(٢) المغني ص ٦٢ .

(٣) البقرة ، آية (٦) .

(٤) الجمع الغريب (ح) ص ٢٥ .

(٥) وبعدها : ﴿عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ...﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) المغني ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٨) في الكتاب ١٤٠/٢ : « حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق ... يحققون وينصبون . وفي الكتاب

١٥٢/٣ : (وتكون في معنى (ما) ...) ، وفيه ٢٢٢/٤ : (وتكون في معنى « ليس ») . ولهذا نسب بعض العلماء له جواز الإعمال ، والبعض الآخر المنع . وانظر : شرح التسهيل ٣٧٥/١ ، والدر المصون ٥٣٩/٥ ، والتصريح ٦٦٥/١ .

(٩) معاني القرآن ١٤٥/٢ ، والارتشاف ١٢٠٧/٣ ، والتصريح ٦٦٥/١ .

(١٠) رأيه في أمالي ابن الشجري ١٤٤/٣ ، وشرح التسهيل ٣٧٥/١ ، والجنى الداني ص ٢٠٩ ، والارتشاف ١٢٠٧/٣ .

(١١) المقتضب ٣٥٩/٢ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ .

(١٢) سعيد بن جبير هو : الإمام سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالي ، الكوفي ، التابعي ، عرض على ابن عباس ، وعرض عليه أبو عمرو ، ... ، قتله الحجاج بواسط سنة ٩٥ هـ .

معرفة القراء ٦٨/١ ، ٦٩ .

(١٣) المحتسب ٢٧٠/١ ، وإعراب القرآن ١٦٨/٢ ، والبحر ٤٤٤/٤ .

السّاكنين ، ونصب (عبادًا ، وأمثالكم) وسُمِعَ من أهل العالية ^(١) : (إِنَّ أَحَدًا خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ) (وَإِنْ ذَلِكَ نَافَعَكَ وَلَا ضَارَكَ) ^(٢) .

قال : ومّا يتخرّج على الإهمال ، الذي هو لغة الأكثرين ، قول بعضهم : « إِنَّ قَائِمٌ » ، وأصله : « إِنَّ أَنَا قَائِمٌ » ^(٣) فحذفت همزة (أَنَا) اعتباطًا ، وأدغمت نون « إِنَّ » في نونها ، وحذفت ألفها في الوصل .

وسمع : (إِنَّ قَائِمًا) ^(٤) على الإعمال .

قال : وقول بعضهم : - نُقِلَتْ حركة الهمزة إلى النون ^(٥) ثُمَّ أَسْقَطْتَ عَلَى الْقِيَاسِ فِي التَّخْفِيفِ بِالنَّقْلِ ، ثُمَّ سَكَنْتِ النُّونَ ، وأدغمت ^(٦) - مردود ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لَعَلَّةً بِمَنْزِلَةِ الثَّابِتِ ؛ وَلِهَذَا تَقُولُ : هَذَا قَاضٍ ، بِالْكَسْرِ لَا بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْيَاءِ لِلْسَّاكِنِينَ / [فَهِيَ مَقْدَرَةُ الثَّبُوتِ ، وَحَيْثُذِيْعَمَتَعُ الْإِدْغَامِ ؛ لِأَنَّ الهمزة فاصلة في التقدير] ^(٧) ، ومثل هذا البحث في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ... ﴾ ^(٨) انتهى .

قال الفقير إلى ربه : جمهور البصريين على المنع في إعمال « إِنَّ » عمل « ليس » ، واختلف النقل عن سيبويه ، وأكثر أهل الكوفة على المنع ، واحتج ابن جني بهذه الآية للجواز ^(٩) . وسمع من ذلك أبياتًا كثيرة ، خلافاً لمن زعم خلاف ذلك ، والشيخ هنا لم يذكر شواهد ، انظر ابن مالك في شرح التسهيل ^(١٠) .

(١) في (ج) « أبي » ، والصواب ما أثبت ، وهو الذي في المغني ، وأهل العالية - بالعين المهملة ، والياء المثناة ، هي ما فوق نجد إلى أرض تهامة ، وإلى ما وراء مكة وما والاها . كذا في الصحاح (ع ل و) .

(٢) الجنى الداني ص ٢٠٩ ، والتصريح ٦٦٦/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للقرّاء ١٤٥/١ ، والدّرّ المصون ٤٩١/٧ .

(٤) انظره في الارتشاف ١٢٠٧/٣ ،

(٥) نقلت حركة الهمزة إلى النون الساكنة من (لكن) .

(٦) التبيان ٨٤٧/٢ ، والبحر ١٢٧/٦ .

(٧) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٨) الكهف ، آية (٣٨) .

(٩) المحتسب ٢٧٠/١ .

(١٠) شرح التسهيل ٣٧٤/١ ، وانظر التصريح ٦٦٥/١ .

قوله : (ومما يتخرج ...) [إلى آخره] ^(١) .

قلتُ : كُتِبَ « إن قائم » بغير ألف يبعد ذلك ، إلا أن يُقالَ : حُذِفَت الألف الأخيرة تخفيفاً ، وأورد على ابن جنّي الذي زعم أن الآية جاءت على إعمال « إن » النافية ، فإنَّ التَّخْرِيجَ على ذلك ينافي القراءة الأخرى ، فالصَّوابُ التَّخْرِيجُ على إعمال « إن » المخففة من الثَّقيلة ، وأنها عملت في الجزأين كالمشددة .

قلتُ : وهذا تخريج ضعيف ، والصَّوابُ أنَّ القراءتين لم يتحد موضعهما على معنى واحد ، بل كلَّ قراءة يمكن صرفها لمعنى ، كذا قيل ، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلتَّزْوِيلِ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ ^(٢) في القراءتين .

قلتُ : وما أشار إليه الشيخ في المثال من أنَّ الحذف في ذلك اعتباطاً ، لا قياساً . واستدلَّ على ذلك بما رأيت ، قد ذكر ذلك هنا ، وفي الجزء الثاني ^(٣) .

وظاهره أنَّه دليل ظاهر ، وكنت أضعفه بأن ^(٤) نقول : لو كان الحذف للقياس مانعاً من الإدغام لكان الحذف بقياس مانعاً من الإبدال ، والثاني باطل بمسائل معلومة في التصريف سأذكر منها ما نستحضره : (بيان الملازمة ^(٥)) . أنَّ هذا المقدَّر الذي حذف بقياس كالموجود ، فكان الفاصل بين الحرفين التماثلين موجود ، فلا إدغام ، كذلك يقال في اجتماع حرفين ينشأ عنهما البديل بعد حذف الفاصل بينهما ، إن كان الفاصل المقدَّر موجوداً ، فلا يجوز الإبدال ، وقد أجزتم ذلك ، وأوجبتموه ، وسأذكر بيان بطلان التالي ، وذلك أنَّهم قالوا : إذا بنينا (افْعول) ^(٦) من (وأي) قلنا : « إو أي » ، وأصله : « إو أو أي » ^(٧) تحرَّكت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثُمَّ قُلِبَت الواو الأولى « ياء » لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثُمَّ إذا نقلنا حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة ذهبت همزة

(١) المغني ص ٣٦ .

(٢) إبراهيم ، آية (٤٦) . قرأ الكسائي (لتزول) بفتح اللام الأولى وضمَّ الثانية . وقرأ الباقر بكسر الأولى وفتح الثانية . وعلى قراءة العامة فتحتمل « إن » أن تكون نافية ، واللام للحجود ، وأن تكون مخففة من الثَّقيلة . وأن تكون شرطية .

السبعة ص ٣٦٣ ، والمحتسب ٣٦٦/١ ، والكشاف ٣٨٢/٢ ، والبحر ٤٣٨/٥ ، والدَّر المصون ١٢٦/٧ .

(٣) المغني ص ٤٩٧ .

(٤) في (ح) « بل » مكان « بأن » .

(٥) هكذا في النسختين ، ولعلَّ الصَّواب : بياناً للملازمة .

(٦) في الأصل : « فَعول » ، والصَّواب ما أثبت من (ح) .

(٧) في الأصل « واوأي » ، وما أثبت من (ح) .

الوصل ، ثُمَّ رَجَعَت الياء لأصلها ، فاجتمع واوان في أصل الكلمة ، واجتماعهما عارض ؛ لأنَّ الفاصل المحذوف لقياس ، فلم يقل أحدٌ بمنع الإبدال في هذه الصّورة ، نعم اختلفوا : هل هو جائز أم ^(١) واجب ؟

فقد وجد هنا الحذف لقياس مع وجود الإبدال ، والإبدال أقوى من الإدغام .

وقد ذكروا في باب التصريف مسائل تشهد لما ذكرت ^(٢) ، وتردُّ على الشيخ - رحمه الله - ، وتتبعها يطول ، وتصريف (آية ، وأئمة) يدلّ على ذلك ، وما استدلّ به - رحمه الله - لا يصحّ ؛ لأنّهم إنّما أعربوا المنقوص نقصاً خاصّاً بالحركات المقدّرة ، ولم يفعلوا ذلك في النقص العام ؛ لأنّ العرب إذا حذفَت شيئاً ، فتارة تقدّره وتجعل دليلاً على تقديره ، وتارة لا تقدّره فالمنقوص نقصاً خاصّاً ، جعلت دليلاً على تقدير الحرف ، وأنّه مراد ، يدلّ على ذلك ظهور الياء في النصب ، والمنقوص نقصاً عاماً لم يجعل دليلاً على تقدير ذلك الحرف ، ويدلّ على هذا المعنى الذي أشرنا إليه ما قالوا في حذف المضاف إليه في باب الظُروف ، فإنّهم قالوا : العرب إذا حذفَت الشّيء فقد تنويه ، وقد لا تنويه ، وغير ذلك من مسائلهم ^(٣) ، والله سبحانه الموفّق [للصّواب بمنّه ، وسنذكر بعض مسائل - إن شاء الله - في سورة الكهف] ^(٤) .

قوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ ارْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا...﴾ الآية [١٩٥] ^(٥).

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في «أم» المنقطعة ، وهي مسبقة بهمزة لغير الاستفهام كهذه الآية ، قال : (إذ الهمزة في ذلك للإنكار ، فهي بمنزلة النفي ، والمتصلة لا تقع بعدها) فانظره ^(٦) .

قُلْتُ: ما أشار إليه ظاهر ، و « أم » هُنا يصحّ أن تكون بمعنى « بل » وحدها ، وبمعنى « بل » والهمزة خلافاً لمن زعم أنَّ الهمزة لا تفارقها / في التقدير ^(٧) ، وهو مردود بكثير من الآيات ^(٨) .

(۱) فی (ح) «أو» .

(٢) النصف ٢٧١/٢، والمتع ٧٦٦/٢، والرضى على الشافية ٢٩٩/٣، والمبدع ص ٢٥٦.

(٣) الارتشاف ١٨١٦/٤ ، والمساعد ٣٤٦/٢ ، والتصريح ١٩٣/٣ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) وبعدھا : ﴿ أَمْ لَهُمْ آلٌ يَبْتَاطُونَ بِمَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يَبْصُرُونَ بِمَا أَمْ لَهُمْ أَذَانٌ يَسْمَعُونَ بِمَا قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كَيْتُونَ فَلَا تَتَّبِعُونَ ﴾ .

(٦) المغنى ص ٦٥ .

(٧) ينسب للبصريين ، وانظر الأزهية ص ١٣٥ ، وأمالى ابن الشجري ١٠٨/٣ ، وأسرار العريّة ص ٣٠٥ ، وشرح التسهيل

٣/٣٦٢، ورصف المباني، ص ١٧٨، والجنى الداني، ص ٢٠٥، والارتشاف ٤/٢٠٠٨، والتّصريح ٣/٥٨٨.

(۸) انظر : دراسات لأسلوب القرآن ۳۱۳/۱ .

قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا يَنْزَغُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ [الآية (١)] [٢٠٠] .

ذكرها في « الميم » لما أن ذكر زيادة ما بعد الجازم ، فذكر الآية (٢) . وقد استوفينا ما يتعلق بهذه السورة من الآي فيما رأيناه ، أعاد الله علينا بركاتها ، وهدانا إنه سميع الدعاء .



(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) المغني ص ٤١١ ، ٤٤٤ .

سورة

الأنفال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ^(١)

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

قال الفقير إلى ربِّه : هذه السُّورة الكريمة العظيمة أعاد الله علينا بركاتها ذكر الشيخ منها فيما رأيت آيات ، أولها ^(٢) :

قوله تعالى : ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ ﴾ الآية [٥] ^(٣) .

ذكرها في الجهة الثالثة من الباب الخامس من الجهات : « أن يُخرَجَ على ما لا يثبت في العربية » وذلك إنما يقع من جهل أو غفلة ، قال : فلنذكر من ذلك أمثلة ، منها ^(٤) :

قول بعضهم في ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ ﴾ إِنَّ « الكاف » حرف قسم ، وإنَّ المعنى : (أنَّ الأنفال لله والرسول والذي أخرجك) .

وقد شنَّع ابنُ الشجري على مكِّي في حكايته هذا القول ، وسكوته عنه ^(٥) ، قال : فلو أنَّ قائلاً قال : « كَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ » ^(٦) لاستحقَّ أن يُضْصَقَ في وجهه ^(٧) :

(١) كلمة « وسلم » سقطت في (ح) .

(٢) في الأصل : « منها » ، وما أثبت من (ح) .

(٣) وبعدها : ﴿ مِنْ يَتِيكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾ .

(٤) المغني ص ٧٠٧ .

(٥) المشكل ٣٠٩/١ ، وهو تابع لأبي عبيدة في مجاز القرآن ٢٤٠/١ .

(٦) في الأصل : « لأفعل » ، وما أثبت من (ح) « لأفعلن » بالنون . ومثله في المغني ، وتمثيل ابن الشجري (لأخرجن) .

(٧) أمالي ابن الشجري ١٣١/١ ، ١٨٣/٣ .

ويبطل هذه المقالة أربعة أمور ^(١) :

أَنَّ «الكاف» لم تجيء بمعنى واو القسم ، وإطلاق «ما» على الله سبحانه ، وربط الموصول بالظاهر ، وهو فاعل «أخرج» ، وباب ذلك الشعر كقوله :

❦ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ ^(٢)

ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما .

وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء : ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ ^(٣) .

وعنه أنه قال : إِنَّ الجواب ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾ ، ويردّه عدم توكيده . وفي الآية أقوال أخر .

ثانيها : أَنَّ الكاف مبتدأ ، وخبره ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ ^(٤) ، ويفسده اقترانه بالفاء وخلّوه من رابط ، وتباعد ما بينهما .

وثالثها : أَنَّها نعت لمصدر محذوف ، أي : «يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ الَّذِي هُوَ إِخْرَاجُكَ مِنْ بَيْتِكَ جَدَالًا مِثْلَ جَدَالِ إِخْرَاجِكَ» ، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه .

ورابعها - وهو أقرب ممّا قبله - : أَنَّهُ نعت مصدر أيضًا ، ولكن التقدير : (قل الأنفال ثابتة لله وللرسول مع كراهتهم ثبوتًا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون) .

وخامسها - وهو أقرب من الرابع - أَنَّها نعت لـ ﴿حَقًّا﴾ ^(٥) ، أي : (أولئك هم المؤمنون حَقًّا كما أخرجك ربك) ^(٦) ، والذي سهّل هذا تقاربهما ، ووصف الإخراج بالحقّ في الآية .

(١) في (ج) «وجوه» .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، صدره :

فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ❦

وقد جاء منسوبًا لمجنون بني عامر في شرح شواهد المغني ٥٥٩/٢ ، وشرح أبيات المغني ٢٧٦/٤ ، والدرّ المصون ١٦٥/١ ، وليس في ديوانه .

وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ١٨٢/١ ، وشرح التسهيل ١٨٦/١ ، ٢١١ ، والأشئوني ١٢٧/١ ، ١٤٨ .

(٣) الشمس ، آية (٥) .

(٤) الأنفال ، آية (١) .

(٥) الأنفال ، آية (٤) .

(٦) ذكره الأخفش في معاني القرآن ٣٤٥/١ .

وسادسها - وهو أقرب من الخامس - أنها خبر لمخدوف ، أي : (هذه الحال كحال إخراجك) ، أي : (حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيلك الغزاة كحالهم في كراهة خروجك للحرب) ^(١) ، وفي الآية أقوال أخر كثيرة .

قال الفقير إلى ربه : ما أبعد من زعم أن الكاف للقسم ، وقد قام ابن الشجري بوظيفة الرد على [قائل] ^(٢) ذلك ، وقول الشيخ : وقد يُجاب عن الثاني : لا شك أن النحويين يقولون : قد تطلق [ما] ^(٣) على صفة من يعقل ، ويستدلون بالآية ، والمحققون لا يطلقون هذه العبارة ، بل يقولون : تطلق على صفة من يعلم ، وهو أولى ^(٤) ، ولا مانع أن تكون « ما » مصدرية ويكون الباري سبحانه أقسم بالسماء وبنيانها إلا أن الضمير في قوله : ﴿ فَالْهَمَّهَا ﴾ ^(٥) هو الذي بعد ذلك ، والرد على جعل يجادلونك هو الجواب متمكن .

قوله : (ويفسده اقتترانه ...) [إلى آخره] .

قلتُ : وهذا الإعراب أيضاً لا يتمشى على مذهب سيويه ^(٦) ؛ لأنه لا يقول باسميتها إلا في الضرورة ، نعم يجري على أصل الأخفش ^(٧) تشبيه الشيء بنفسه [و] ^(٨) فيه نظر ؛ لأنه تشبيه مطلق بمقيد .

وبالجملة : إن هذه الأعراب كلها فيها تكلف ظاهر .

(١) في (ج) « متشرة » .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) المقتضب ١/١٨٠ ، ٢/٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٣ ، والبحر المحيط ٨/٤٧٨ .

(٥) الشمس ، آية (٨) . وبعدها : ﴿ فَجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ .

(٦) الكتاب ١/٤٠٨ .

(٧) معاني القرآن ١/٣٤٥ .

وانظر في هذه المسألة سر صناعة الإعراب ١/٢٨١ ، وضرائر الشعر ص ٣٠١ .

(٨) زيادة يستقيم بها النص .

قِيلَ : وقد أشار الشيخ هنا إلى أَنَّ الرَّابِطَ بِالظَّاهِرِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، وهو خلاف ما ذكر في غير هذا الموضع ^(١) ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْقَلِيلِ مِنَ الْكَلَامِ ، وهو الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ سَمِعَ : (أبو سعيد الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الْخُدْرِيِّ ...) ^(٢) / .

[قُلْتُ : والأقوال الَّتِي أشار إليها الشيخ أنها منتشرة ، حصَّلَ الْمُعَرَّبُ فِي كِتَابِهِ سِتَّةَ عَشَرَ قَوْلًا] ^(٣) ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ ، فَاَنْظُرْهُ ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ ... ﴾ الآية [٦] ^(٥) .

ذكرها في « ما » الكافَّة لـ « أَنَّ » وذكر الخلاف هل هي حرف أو اسم ^(٦) ، والصَّحِيحُ الحرفية ، وزعم ابن درستويه ^(٧) أنها اسم بمنزلة ضمير الشأن يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ ^(٨) ، وَرَدَّه بِأَنَّهَا ^(٩) لَا يَصْلُحُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَلَا لِدُخُولِ نَاسِخٍ غَيْرِ « إِنَّ » وَأَخَوَاتِهَا ، انظر بقية كلامه . وما ردَّ به علي ابن الخباز ^(١٠) . والقول بالاسمية في « ما » الكافَّة لَا يَخْفَى ضَعْفُ وَجْهِهِ ^(١١) .

(١) المغني ص ٢٧٦ ، ٦٥٥ .

(٢) ونعم القول : (والحجَّاجُ الَّذِي رَأَيْتُ ابْنَ يُوسُفَ) : أَي : الَّذِي رَأَيْتُهُ وَرَوَيْتُ عَنْهُ . شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١ ، والارتشاف ٩٩٨/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٤) بل ذكر المُعَرَّبُ عشرين وجهًا . الدَّرُّ المصون ٥٥٩/٥ - ٥٦٣ .

وانظر أقوال العلماء ورددهم في : مشكل إعراب القرآن ٣٠٩/١ ، والكشاف ١٤٣/٢ ، والمحرر ١٥/٨ ، والتبيان ٦١٦/٢ ، والبحر ٤٥٩/٤ .

(٥) وبعدها : ﴿ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ .

(٦) المغني ص ٤٠٤ .

(٧) ابن درستويه هو : عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان النحوي ، أبو محمد الفسوي . أحد من اشتهر وعلا ذكره ، صاحب المبرِّد ، ولقي ابن قتيبة ، ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين ، وتوفي سنة سبع وأربعين وثلاثمائة ٣٤٧ هـ . صنف الإرشاد في النحو ، وشرح الفصيح .

انظر : طبقات النحويين واللغويين ص ١١٦ ، والبيغة ٣٦/٢ .

(٨) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣ ، والجمع ١٩١/٢ .

(٩) في الأصل : « بَأَنَّهُ » وما أثبت من (ح) .

(١٠) وابن الخباز يرى أن يفسر ضمير الشأن بجملة الاستفهام ، فردَّ ابن هشام هذا بأنَّ هذا سهو منه ... انظر المغني ص ٤٠٤ .

(١١) انظر : الأزهية ص ٨٨ ، وأمالى ابن الشجري ٥٤٥/٢ ، وابن يعيش ١٠٨/٨ ، ووصف المباني ص ٣٨١ ، وارتشاف الضرب ١٢٨٤/٣ .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ... ﴾ الآية [١٧] ^(١) .

ذكرها في حذف جملة الشرط ^(٢) ، لما أن قال : وجعل الزّخشري ^(٣) ، وتبعه ابن مالك ^(٤) الآية من ذلك ، أي : (إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوه) .

ويردّه أنّ الجواب المنفيّ بلم لا تدخل عليه الفاء ، انظره .

قلت : الردّ الذي ردّ به الشيخ أولى من ردّ أبي حيّان ؛ لأنّه قال : إذا تعارض الحذف ، وعدم الحذف ، فعدم الحذف أولى ^(٥) . فالأولى أنّ الفاء رابطة بين الجمل ، فهذا الكلام يدلّ منه على جواز ما ذكر الزّخشريّ ، وكلام الشيخ يدلّ على المنع .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ الآية [١٧] .

ذكرها في « لو » ^(٦) لما أن ذكر ما يردّ على الشلوين في أنها لا تدلّ ^(٨) على نفي ، قال بعد ذلك : وهذه المواضع بمنزلة هذه الآية ، في دلالتها على النفي قطعاً .

قلت : قد كابر الشلوين في كون « لو » لا تدلّ ^(٩) على النفي ^(١٠) ، وقد أشرنا إلى كلامه في غير هذا ^(١١) .

(١) وبعدها : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ... ﴾ .

(٢) المغني ص ٨٤٨ .

(٣) الكشاف ١٤٩/٢ .

(٤) ابن مالك بدر الدين في شرح الألفية ص ٧٠٦ .

(٥) لم أجد هذا النص لأبي حيّان ، بل اعترض على الزّخشريّ في البحر ٤٧٦/٤ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) المغني ص ٣٣٩ .

(٨) في الأصل « لا تدخل » ، والصواب ما أثبت من (ح) ، وهو الذي في المغني .

(٩) في الأصل : « لا تدخل » ، والصواب ما أثبت .

(١٠) لعلّه المفهوم من قوله : (أمّا « لو » فلأنّها شرط فيما مضى ، كما كانت « إن » شرطاً فيما يأتي) . شرح المقدمة الجزولية

٤٥٧/٢ ، وانظر الارتشاف ١٨٩٨/٤ ، والمغني ص ٣٣٧ ، والتّصريح ٤٠٩/٤ .

(١١) انظر ص ٥١٨ من البحث .

* [...، ...، ...] ^(١) .**قوله تعالى :** ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا ... ﴾ الآية [٢٣] ^(٢) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٣) في « لو » فذكر قوله ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ... ﴾ ﴿ لَمَّا أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى مَعْنَاهَا ^(٤) . وحصل فيها ثلاثة أقوال ، وتكلم على القول الثالث ، وأنها تفيد امتناع الشرط خاصة ، ثم ذكر ما يترتب على هذا القول من الأقسام ، وأن من جملة أقسامها أن يؤتى بها لإرادة تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد ، لكن مع فقد أولى ، فذكر من ذلك آيات ، ثم قال : وكذا قوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ﴾ فَإِنَّ التَّوَلَّى عند عدم الإسماع أولى ، ثم تم كلامه ، فانظره .

ثم قال في انتقاده على عبارة سيويه ^(٥) : وكذا التولي وعدم الاستجابة ليسا معللين بالسماع ، بل [لِمَا] ^(٦) هم عليه من العتو ، والضلال ^(٧) .

وانظر الجواب عن سيويه . وذكر الآية بكاملها بعد ، لَمَّا أَنْ قَالَ :

تنبيهان : الثاني : لَهَجَتِ الطَّلَبَةُ بالسؤال عن قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ الآية .

وتوجيهه أَنَّ الجملتين تركب منهما قياس ، وحيث ينتج : (ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا) ، وهذا مستحيل .

قال : والجواب من ثلاثة أوجه : اثنان يرجعان إلى نفي كونه قياسا ، وذلك بإثبات اختلاف الوسط .

أحدهما أَنَّ التقدير : لأسمعهم إسماعا نافعا ، ولو أسمعهم إسماعا غير نافع لتولوا ^(٨) .

(١) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٩) ص ٣٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٢) وبعدها : ﴿ لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مَغْرَضُونَ ﴾ .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) المغني ص ٣٤١ .

(٥) قال سيويه : (وأما « لو » فلما كان سيقع لوقوع غيره) . الكتاب ٢٢٤/٤ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) ابن هشام لم ينتقد عبارة سيويه ، بل بين ما يتوقعه من احتمالات خاطئة في فهمها . المغني ص ٤٤٢ .

(٨) المغني ص ٣٤٣ .

الثاني : أنَّ التقدير : ولو أسمعهم على تقدير عدم الخير فيهم .
والثالث : بتقدير كونه قياساً متحد الوسط صحيح الإنتاج ، والتقدير : ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما لتولوا بعد ذلك ^(١) ، انتهى .

قال الفقير إلى ربه : هذا الحرف الامتناعي فيه كلام طويل ، هل يُفيد الامتناع ، أو لا ؟ قولان ^(٢) .

وإن ^(٣) قلنا بالأوّل ، فقليل : حرف امتناع لامتناع ، وقيل حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم من ثبوته ثبوت غيره .

وقيل : حرف يدلّ على امتناع تالٍ يلزم من ثبوته ثبوت غيره .

وقيل : حرف يدلّ على امتناع تالٍ يلزم من ثبوته ثبوت تاليه .

وقيل : « لو » حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه .

وقيل : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقيل غير هذا من العبارات ^(٤) ، وقد جمعت إحدى عشرة عبارة في معناها ، وتكلّمت على ما يخصّ كلّ واحد منها ، وذكره هنا يورث الملل والسآمة .

وذكرت كلام التفتازاني في زعمه أنَّ النحويين راعوا معنى لم يراعه أهل المنطق ^(٥) ، وكلام أهل المنطق هو الذي عزا ابن الحاجب / فقف على ذلك كلّ ^(٦) .

فلنتكلّم على ما يتعلّق بالآية الكريمة ، فأقول :

ما أشار إليه الشيخ - رحمه الله - في الموضع الأوّل من التأويل قد تقدّم لنا نظيره في كثير من الآي ،

(١) المغني ص ٣٤٤ ، وانظر في هذه التقديرات : معاني القرآن للزجاج ٤٠٩/٢ ، والكشاف ١٥١/١ ، والمحرّر الوجيز ٣٨/٨ ، والبحر المحيط ٤٨٠/٤ .

(٢) انظر في « لو » المقتضب ٧٥/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/٢ ، وابن يعيش ١١/٩ ، ورصف المباني ص ٣٥٨ ، والجنى الداني ص ٢٧٢ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٤ ، والمجمع ٣٢٣/٤ .

(٣) في (ج) « وإذا » .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٩٥/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/٢ ، والتّصريح ٤٠٨/٤ .

(٥) المطول ص ١٦٦ ، ١٦٩ ، وانظر عروس الأفراح ٤٣٣/١ ، ٤٤٤ ، والأطول ٤٧٥/١ ، ٤٨٠ .

(٦) انظر ص ٥١٨ من البحث .

ورقع في كلام ابن الحاجب ^(١) وتبعه جماعة على ذلك ^(٢) .

ولَا شَكَّ أَنَّهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ يَظْهَرُ مَعْنَاهُ فِيهَا ، وَأُحْجِجُهُمْ إِلَى ذَلِكَ بِعِبَارَةِ الْجُمْهُورِ :
(لَا يَتَقَرَّرُ مَعْنَاهَا هُنَا) نَعَمْ يَتَقَرَّرُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ ﴾ عَلَى أَنِّي أوردتُ فِي ذَلِكَ بَحْثًا مذكورًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٣) .

وَأَمَّا التَّنْبِيهِ الَّذِي أَشارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ ^(٤) فَلَيْسَ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ فِي شَيْءٍ ، لَكِنْ مَرادُ الشَّيْخِ التَّنْبِيهِ عَلَى فَائِدَةٍ تَعَلَّقَتْ بِهَذِهِ الْآيَةِ مِنْ جِهَةِ حَرْفِ الْامْتِنَاعِ ، وَمَقْصِدُهُ حَسَنٌ ، نَفَعَ اللَّهُ بِهِ .

فَنَقُولُ السُّؤَالَ مَعْلُومٌ وَرُودُهُ ^(٥) فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ، وَإِيرَادُهُ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي أَشارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ ظَاهِرٌ .
نَقْلُ التَّفْتَازَانِيِّ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْآيَةَ مِنَ الْقِيَاسِ الْاِقْتِرَانِيِّ ، ثُمَّ [أَنَّهُ] ^(٦) وَهَمَّهُ بِأَنَّ « لَوْلا » تَسْتَعْمَلُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ فِي الْاِقْتِرَانِيِّ ^(٧) .

قُلْتُ : مَا ذَكَرَهُ لَا يَعَارِضُ مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْمَنْطِقِ مِنْ أَنَّ « لَوْ » تَسْتَعْمَلُ فِي الْقِيَاسِ ؛ وَأَنَّ الْإِهْمَالَ بِذِكْرِ « لَوْ » لِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِيهَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْفَصِيحِ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي الْجُزْءِ الثَّامِّ ^(٨) . وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ « لَوْ » فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ ، كَانَ غَيْرَ مُنْتَجٍ ، وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ فِي كَلَامِ الشَّيْخِ جَيِّدٌ ^(٩) ، وَالثَّانِي أَيْضًا كَذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُ نَوَقِشَ فِي لَفْظِهِ فِي الْجَوَابِ الثَّانِي .

فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ عَلَى تَقْدِيرِ : « عِلْمُ عَدَمِ الْخَيْرِ فِيهِمْ » لَكَانَ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ « عِلْمُ عَدَمِ الْخَيْرِ » هُوَ أَخْصَّ مِنْ « عَدَمِ عِلْمِ الْخَيْرِ » .

قُلْتُ : فِي هَذَا الْمَقَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَارِي لَا يَتَقَدَّرُ الْأَخْصَّ ، وَالْأَعَمُّ هُنَا ، فَإِنَّهُ لَا يُمْكِنُ انْفِرَادُ الْأَعَمِّ هُنَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْبَارِي ، فَتَأَمَّلْهُ .

(١) الأمالي ٥٠/٢ ، وشرح المقدمة الكافية ١٠٠٢/٣ ، وانظر شرح الرضوي ٤٥٠/٤ .

(٢) منهم ابن الخباز ، وانظر ص ٥١٨ من البحث .

(٣) في آية الأعراف (١٧٦) ص ٥١٨ من البحث .

(٤) كلمة « الشيخ » سقطت في (ج) .

(٥) في الأصل : « ورود » ، بزيادة « واو » والصواب ما أثبت .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) انظر في هذا منتهى الوصول والأمل ص ١٥ ، ورفع الحاجب ٣٣٩/١ ، وشرح العضد ص ٣١ ، ٣٢ ، ٢٨٧ .

(٨) الذخيرة ١٥٤/١ ، ٣١/٤ ، وشرح العضد ٣٢/٣١ .

(٩) في الأصل : « جلي » ، وما أثبت من (ج) .

وأما الجواب الثالث فجواب الشيخ فيه نظر ؛ لأننا نقول : كيف يقول وشروط القياس ^(١) قد توفرت ، مع أنه قياس من الشكل الأول من الجزء التام ، فيشترط فيه إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى ؟
و « لو » عند المنطقيين تدلّ على الإهمال ، والجواب أنه لما ذكر ذلك على تقدير التسليم لقوله :
(بتقدير ...) [إلى آخره] .

وقد أجاب بعضهم عن السؤال الوارد في الآية بمعنى ما ذكرت من الاعتراض ، وأنه قياس غير تام .
وأجاب أيضاً بأننا وإن سلمنا الإنتاج في الاثنين إنما ذلك لو كانا لزوميتين وهو ممنوع ، فاستحالة النتيجة ممنوعة ، لأن « علم الله فيهم خيراً » محال ، والمحال جاز أن يستلزم المحال .

قلتُ : وعبرة هذا المجيب في الجواب الثاني فيها انتقاد ظاهر أشرت لبيانه في غير هذا التقييد .
قال التفتازاني بعد هذين الجوابين : (وكيف يتقدّر في الحكم ، أو يعتقد فيه أنه تكلم بكلام أهملت فيه شرائط الإنتاج ، وأي فائدة تكون في ذلك ، وهل يكون القياس إلا لحصول النتيجة .. ؟) ^(٢) .
قلتُ : هذا راجع إلى أول الجواب في قوله : (إنهما مهملتان) .

وتقدير الجواب الثاني ، أن النتيجة إنما كانت محالاً ؛ لترتبها على مقدمتين محالتين ، كما لو قلت : (لو كان هذا الحجر إنساناً ، لكان ^(٣) حيواناً ، ولو كان حيواناً لكان متحرّكاً) .
وقد بسطت ذلك في غير هذا .

ثم إن كلام التفتازاني فيه نظر ؛ فإن ظاهره أن هذا القياس يصحّ صدوره من الحكيم ، وهو محال ؛ لأن حصول العلم من المقدمات خاصّ بالحادث ، ومحال أن يتعقّل في القديم إلا أن يقول : ذكر ذلك على سبيل التعليم للعباد في الاستدلال ، أو للاستدلال على الغير ^(٤) .

قال : التفتازاني : (والحق أن (لو علم الله فيهم خيراً) وارد على قاعدة اللغة يعني أن سبب عدم الإسماع عدم العلم بالخير فيهم ^(٥)) ^(٦) .

(١) كلمة « القياس » سقطت في (ج) .

(٢) المطول ص ١٦٩ .

(٣) في (ج) « كان » بدون لام .

(٤) انظر : عروس الأفراح ٤٤٤/١ ، والأطول ٤٨٠/١ .

(٥) في الأصل : « الخير » ، والصواب ما أثبت من (ج) .

(٦) المطول ص ١٧٠ .

ثم ابتدأ قوله : ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ ﴾ الآية .

على حدّ قوله : « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ ^(١) » .

قلتُ : هذا ظاهر ، أمّا الطّرف الأوّل فبيناه على ما تقدّم له ^(٢) من الفرق بين اعتبار أهل النّحو ، وأهل المنطق ، وأنّ المراد عند أهل النّحو الاختبار بسبب امتناع الجزاء في / الخارج .

[وأمّا الطّرف الثّاني ، فبيناه على ما تقدّم أيضاً من أنّ « لو » قد يؤتى بها لتقرّر الجواب ^(٣) وجد الشرط ، أو عدم ، مثل قولهم : (لو أهتني أثبت عليك) ^(٤) .

وقد تقدّم لنا نظيره ، والإشارة إلى المعنيين ، ثمّ أنّ التفتازاني ذكر كلاماً حاصله - فيما فهمت - : أنّ الآية الثّانية يمكن تأويلها على مذهب الجمهور في معنى « لو » أنّها حرف امتناع لامتناع ؛ لأنّ التولي هو الإعراض عن الشّيء وعدم الانقياد له ، وقد انتفى هذه الأخصّ ، وهو مجموع الأمرين ؛ لعدم الإسماع ، ولا يلزم من نفي ذلك الأخصّ ثبوت مطلق انقياد ، أو نفيه ؛ لأنّ السّالبة الجزئية لا تناقض المطلقة ، فصحّ إجراؤها على مذهب الجمهور ، ولا يخفى ما فيه من التكلّف ، ثمّ أنّه بناء على أنّ التولي هو الإعراض عن الشّيء ، وعدم الإنقياد ^(٥) ، وفيه نزاع معلوم بين المفسّرين ^(٦) .

ثمّ أنّه أورد سؤالاً على ذلك ، فقال ما معناه : (إذا قرّرت الآية على هذا المعنى فيلزم أن يكون الشرط ^(٧) منفيّاً لانتفاء عدم إسماعهم ، ونفي التولي خير ، ومعلوم أنّ الآية سيقّت مساق الذّمّ لهم ، ولا خير فيما صدر منهم) ^(٨) .

قال : (والجواب عن هذا السؤال أنّ يُقال : إنّ انتفاء التولي بسبب انتفاء الإسماع خير ، وإنّما

(١) في (ج) « لم يعص » بدون هاء ، والصواب ما أثبت .

وقد سبق تخريج هذا الأثر ص ٣٩٤ من البحث .

(٢) في (ج) « أيضاً » مكان « له » .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، فأثبت من (ج) .

(٤) انظر : شرح الرّضيّ ٤/٤٥٢ ، وفيه : « لأكرمك » . والارتشاف ٤/١٩٠١ .

(٥) المطول ص ١٧٠ ، وانظر : عروس الأفراح ١/٤٤٥ ، والأطول ١/٤٨١ .

(٦) معاني القرآن للزّجاج ٢/٤٠٩ ، وجامع البيان للطّبري ٦/٢١١ ، والكشاف ٢/١٥١ ، والمحرّر الوجيز ٨/٣٨ ، والبحر المحيط ٤/٤٨٠ .

(٧) في (ج) « التولي » مكان « الشرط » .

(٨) المطول ص ١٧٠ ، وانظر حاشية التفتازاني ل ٢٥٩/١ .

يكون خيراً لو كانوا من أهله بأن يسمعوا شيئاً ، ثم انقادوا إليه ، ولم يعرضوا . وهذا كما يُقال : (لا خير في فلان ، ولو كان به قوّة ؛ لقتل المسلمين ، فإنّ عدم قتل المسلمين خير ، لكن بالنسبة إليه ليس بحسن ؛ لأنّه بناه على عدم قوّته ، لا لغير ذلك) ^(١) هذا معنى ما ذكر .

قلتُ : والآية محتملة لغير ذلك ، وقد اختصرت كثيراً ممّا ذكرت في هذا الحرف ممّا يتعلّق بالآية ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ الآية [٢٥] ^(٢) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في مواضع :

الأوّل : في « لا » الموضوع للطلب لما أنّ تكلّم على معناها ^(٣) ، قال بعد ذلك : اختلفوا في « لا » من قوله : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ الآية على قولين : أحدهما : أنّها ناهية ، فتكون ممّا أقيم فيه المسبّب مقام السبّب .

والأصل : لا تعرّضوا لفتنة ، فتصيبكم ، ثمّ عدل عن النهي عن التعرّض إلى النهي عن الإصابة ؛ لأنّ الإصابة مسبّبة عن التعرّض ، وأسند هذا المسبّب إلى فاعله ، وعلى هذا فالإصابة خاصّة بالمتعرّضين ، وتوكيد الفعل بالنون واضح ، لاقتراحه بحرف الطلب ، مثل : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ... ﴾ ^(٤) . ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ، فوجب إضمار القول ، أي : واتّقوا فتنة مقولاً فيها ذلك ، كما قيل في قوله :

❦ جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط ^(٥)

(١) المطول ص ١٧٠ .

(٢) وبعدها : ﴿ لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةٌ ﴾ .

(٣) المغني ص ٣٢٤ .

(٤) إبراهيم ، آية (٤٢) . وبعدها : ﴿ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ﴾ .

(٥) هذا شطر من الرّجز ، وقبله :

حتى إذا جنّ الظلام واختلط ❦

يُنسب للعجاج ، ولم أجده في ديوانه ، وجاء بلا نسبة في الكامل ١٠٥٤/٢ ، والمختصّب ١٦٥/٢ ، وابن الشجري ٤٠٧/٢ ، وشرح الجمل ١٩٣/١ ، والرضي ٣٣٠/١ ، ، وابن عقيل ١٩٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٢٧/٢ ، وشرح أبيات المغني ٥/٢ ، والخزانة ١٠٩/٢ .

الثاني : أنها نافية ، واختلف القائلون بذلك على قولين :

أحدهما : أنَّ الجملة صفة لفتنة ، ولا حاجة إلى إضمار القول ؛ لأنَّ الجملة خبرية ، وعلى هذا فيكون دخول النون مثله في قوله :

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ^(١) ❊

بل هو في الآية أسهل ؛ لعدم الفصل ، وهو فيها سماعي ، والذي جوزه تشبيه « لا » النافية « بلا » الناهية ، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره ^(٢) لا خاصة بالظالمين كما ذكر الزنجشيري ^(٣) ؛ لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم .

الثاني : أنَّ الفعل جواب للأمر ، وعلى هذا فيكون التأكيد ^(٤) أيضًا خارجًا عن القياس ، وممن ذكر هذا الوجه الزنجشيري ، وهو فاسد ؛ لأنَّ المعنى حيثئذ : فإنكم إن تتقوها لا تصيب الظالم خاصة ، وقوله : (إنَّ التقدير : إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة) مردود ؛ لأنَّ الشرط إنما يُقدَّر من جنس الأمر لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنك تقدر في (آتني أكرمك) (إن تأتني أكرمك) نعم يصحَّ الجواب في قوله : ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِمَكُمْ ... ﴾ ^(٥) الآية ، فذكر ما يتعلق بتلك الآية ، فانظره ^(٦) .

الموضع الثاني : ذكرها الشيخ آخر الكلام على « لا » ^(٧) فقال :

(١) هذا صدر بيت من الطويل ، للنمر بن تولب في ديوانه ص ٩٢ ، وعجزه :

❊ ولا الضيف فيها إن أناخ موصول

وجاء منسوبا له في شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦٢٨/٢ ، وشرح أبيات المغني ٨/٥ .

وبلا نسبة في شرح الكافية ١٤٠٤/٣ ، والارتشاف ٦٥٧/٢ ، والأشئوني ١١٩/٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢١٠/٣ ، والرضي ٤٨٧/٤ ، والارتشاف ٦٥٧/٢ ، والأشئوني ١٢٠/٣ .

(٣) الكشف ١٥٢/٢ .

(٤) في (ج) « التوكيد » .

(٥) النمل ، آية (١٨) . وبعدها : ﴿ لَا يَخْطِئُكُمْ سَلِيمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَسْتَعْرُونَ ﴾ .

(٦) المغني ص ٣٢٦ وانظر : الجمع الغريب ٤٧/٢ .

(٧) المغني ص ٣٣٤ .

تنبيه :

قرأ جماعة : ﴿ وَأَقْوَاتِنَا لِنُصِيبَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(١) ، وخرّجها أبو الفتح على حذف « ألف لا » تخفيفاً ^(٢) كما قالوا في : (أم والله) ولم يجمع بين القراءتين / بأن ^(٣) تُقدّر « لا » في قراءة الجماعة زائدة ؛ لأنّ التأكيد بالنون يأبى ذلك .

الموضع الثالث : ذكرها أيضاً - رحمه الله - في الباب الثاني من الجزء الثاني لما أن تكلم على الجمل بعد النكرات ، وتكلم على ما يحتمل الإنشائية والخبرية منها ^(٤) ، فذكر آيات .

ثم قال : ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَقْوَاتِنَا ﴾ الآية فإنه يجوز أن تقدّر « لا » ناهية ، ونافية ، وعلى الأوّل فهي معمولة ^(٥) لقول محذوف هو الصّفة ، أي : فتنة مقولاً فيها ذلك ، ويرجّحه أنّ توكيد الفعل بالنون بعد « لا » الناهية قياس نحو : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ ، وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ، ويؤيده سلامته من التقدير .

الموضع الرابع : ذكرها أيضاً - رحمه الله - في النوع الثاني من القاعدة الأولى من الباب الثامن لما أن تكلم على أنّ الشيء قد يُعطى حكم الشيء لمشابهته له في اللفظ دون المعنى ^(٦) ، فذكر أموراً ، ثم قال : الثالث : توكيد المضارع بالنون بعد « لا » النافية حملاً لها في اللفظ على « لا » الناهية ، نحو : ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾ الآية . ونحو : ﴿ وَأَقْوَاتِنَا ﴾ الآية .

فهذا محمول في اللفظ على نحو : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ ، ومن أولهما على النهي لم يحتج إلى هذا .

قال الفقير إلى ربه : هذه جملة المواضع التي ذكر الشيخ فيها هذه الآية .

فقوله في الموضع الأوّل : (أنّها ناهية فتكون ممّا أقيم ...) [إلى آخره] .

(١) الجمهور على إثبات الألف من ﴿ لا ﴾ . المحتسب ٢٧٧/١ ، والبيان ٦٢١/٢ ، والبحر المحيط ٤٨٤/٤ .
وقرأ جماعة - منهم أمير المؤمنين عليّ ، وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، والباقر ، والربيع ، وأنس ، وأبي العالية ، وابن جُمّاز (لنُصِيبَ) بحذف ألف (لا) . المحتسب ٢٧٧/١ ، والكشاف ١٥٢/٢ ، والبحر ٤٨٤/٤ ، والدّرّ المصون ٥٩٢/٥ .

(٢) المحتسب ٢٧٧/١ .

(٣) في (ج) « في أن » .

(٤) المغني ص ٥٦٣ .

(٥) في المغني (مقولة) .

(٦) المغني ص ٨٩١ .

قُلْتُ: هذا كثير في كلامهم ، وقد تقدّم نظيره في آيات كثيرة ، وهو أحد ما قيل في قوله : ﴿ فَلَا تَمْوُنَنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) ، و ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ... ﴾ ^(٢) . انظر ابن الحاجب ^(٣) ، وغيره ^(٤) .

وعبر بعضهم في الآية الكريمة بأنّه نهى محوّل مثل قولهم : (لا أرينك هاهنا) ^(٥) . وهذا تخرّج الميرد ^(٦) ، والفراء ^(٧) ، والزجاج ^(٨) ، وكون الإصابة خاصّة بالمتعرّضين ظاهر .

قيل : ووقع في الآية التّسجيل بالظلم ، وهو من وقوع الظاهر موقع المضر .
قيل : ويتعيّن أن تكون « من » للبيان ، ولا يصحّ أن يكون للتبعيض ؛ لأنّه يقتضي أنّ منهم من يجوز أن يتعرّض للفتنة ، ولم يظلم ، وفيه نظر ^(٩) .

قوله : (وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ...) [إلى آخره] .

قُلْتُ: كرّر الشيخ هذا في الموضع الذي ذكرناه بعد .

قيل : إنّما لم تكن الصلّة والصفة طلباً ؛ لأنّ الصلّة والصفة إنّما يؤتى بها لتنبية المخاطب بشيء كان يعلمه ، وذلك إنّما يتقدّر في الأخبار التي مدلولاتها سوابق ^(١٠) عليها ، بخلاف الإنشاء ، فإنّ مدلوله يقع بذكره .

(١) البقرة ، آية (١٣٢) .

(٢) النساء ، آية (٤٣) .

(٣) الأمالي النحوية ٣٩/١ .

(٤) شرح التسهيل ١٨٥/٣ ، والرضي ٤٨٧/٤ ، والبحر ٤٨٤/٤ ، والدّر المصون ٥٨٩/٥ ، والتصريح ١٨٥/٤ ، وانظر الجمع الغريب ٤٢/١ ب .

(٥) انظر هذا القول في التبيان ٦٢١/٢ ، والدّر المصون ٥٩٠/٥ .

(٦) انظره في المحرّر الوجيز ٤٢/٨ ، والبحر ٤٨٤/٤ .

(٧) معاني القرآن وإعراجه ٤٠٧/١ .

(٨) معاني القرآن ٤١٠/٢ .

(٩) ذهب الرّمحشريّ إلى أنّها تكون للبيان ، والتبعيض . الكشف ١٥٢/٢ ، وردّ عليه أبو حيّان في البحر ٤٨٤/٤ ، ورجّح كونها للبيان ، وتبعه السمين في الدّر المصون ٥٩٣/٥ .

(١٠) في الأصل : « مدلولها سابق » ، وما أثبت من (ح) .

قُلْتُ: هذا الكلام وقع للرضي^(١)، وهو عندي لا يصح؛ لأنه يلزم أن يشترط العهد في الصفة، ولم يقل به أحد فيما أعلم من أهل العربية^(٢)، بخلاف الصلة، فإنه اختلف فيها، والصحيح اشتراط العهد فيها، بل الصواب في الجواب أن يُقال: إن كانت الصلة يطلب فيها العهد فظاهر اشتراط الخبرية فيها لما ذكر الجيب، وإن كانت لا يشترط فيها العهد فجوابه وجواب الحال، وجواب الصفة جواب واحد، وهو أن يُقال: إنما أتى بهذه الأمور لحصول نسبة تقييدية، والنسبة التقييدية ثابتة لصاحبها، ولو لم يطلق اللفظ الدال عليها، فيشترط فيما يحصلها أن يكون مفرداً مشتقاً، أو خيراً، بخلاف الإنشاء، فإنه لا يحصل مدلوله إلا بذكره.

هكذا فرّق بين الحال والخبر، فانظر التفتازاني، فإن المسألة قابلة للبحث^(٣)، وقيل: إن الوقف تم^(٤) عند قوله: ﴿فِتْنَةً﴾ ثم ابتداء ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾^(٥)، وهو بعيد^(٦).

قوله: (الثاني: أنها نافية ...) [إلى آخره].

قُلْتُ: من المعلوم أن الجمهور بمنعون التوكيد بعد «لا» النافية إلا في الضرورة^(٧)، وأجازه ابن جني^(٨)، وابن مالك^(٩)، وما أنشده الشيخ من البيت مما ذكره فيها هو المعلوم.

وقيل: الجارة مبتدأ، وما بعدها هو الخبر، والضمير عائد على المحبوبة، وتمام البيت:

ولا الضيف منها إن أناخ مَحَوَّل

أو قوله في البيت: «تَلَحَّيْنَهَا» من لحيته، إذا نهيته، فتأمل^(١٠).

(١) شرح الرضي ٢/٢٩٩.

(٢) يرى ابن عصفور أن «أل» للعهد في: (مررت بهذا الرجل). شرح الجمل ١/٢٩٧، وانظر الارتشاف ٤/١٩٣٤.

(٣) حاشيته على الكشاف.

(٤) في (ج) «على قوله».

(٥) انظر معاني القرآن للقرآء ١/٤٠٧، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٤٥٣، ونسبه أبو حيان للمبرد، انظر البحر المحيط ٤/٤٨٤، والدرّ المصون ٥/٥٩٢.

(٦) انظر تقرير هذا الوجه في الكشاف ٢/١٥٢، والبحر ٤/٤٨٤، والدرّ المصون ٥/٥٩٣.

(٧) ضرائر الشعر ص ٢٩، والارتشاف ٢/٦٥٧، وشفاء العليل ٢/٨٨٣، والتصريح ٤/١٨٥.

(٨) لم أحده في كتبه، وانظر شرح الكافية للرضي ٤/٤٨٧.

(٩) التسهيل ص ٢١٦، وشرحه ٣/٢١٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٣.

(١٠) وقيل: اللوم، وانظر الصحاح «ل ح ي».

وانظر بسط هذا في شرح شواهد المغني ٢/٦٢٨، وشرح أبيات المغني ٥/١١.

قوله : (وقيل : جواب الأمر) .

قُلْتُ : هذا قول الفراء ولم يستدلّ عليه ، بل ذكر مثلاً ، وهو قوله : (انزل عن ^(١) الدابة لا تطرحنك) ^(٢) .

ومثاله ممنوع ، وما ردّ / به [الشيخ على الزّخشريّ متمكّن ^(٣) ، وقد ردّ به عليه ابن الحاجب ^(٤)] .

قوله في الموضع الثاني : (تنبيه : ...) [إلى آخره] ^(٥) .

قُلْتُ : ما أبعد التأويل المذكور ، ولم يقولوا : (إنّ الوقف تمّ على قوله : ﴿ فِتْنَةٌ ﴾ [وقوله] ^(٦) (لتصينّ) جواب قسم ، وهو عندي حسن .

ومن أغرب ما قيل في ﴿ لَا تُصَيِّنْ ﴾ أنّ « لا » ليست نافية ^(٧) ، والجملة جواب قسم ، والألف إشباع ^(٨) .

قِيلَ : وهذا لا يصحّ ؛ لأنّ الإشباع باب الشعر .

وقول الشيخ : (ولم يجمع ...) [إلى آخره] .

أشار إلى أنّه قد يُقال : لأيّ شيء ارتكب ابن جنّي ذلك ، وهلاًّ زعم أنّ اللام جواب قسم ، ويقع الجمع بين هذه القراءة ، والقراءة الأخرى بأن تكون « لا » صلة ، فأجاب بما رأيت ، وباقي الموضعين ظاهر .

وقد أشار إلى أنّ في المسألة موجباً ومسقطاً ، وهو أنّ الأصل عدم الحذف ، والأصل عدم وقوع نون التوكيد ^(٩) بعد « لا » النافية .

(١) في (ج) « على » والصواب ما أثبت .

(٢) الكشاف ١٥٣/٢ ، والبحر ٤٨٥/٤ .

(٣) البحر المحيط ٤٨٥/٤ .

(٤) الأمالي النحوية ٤٠/١ .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) أي : للتوكيد .

(٨) المحتسب ٢٧٧/١ ، والدّر المصون ٥٩٢/٥ .

(٩) في (ج) « التأكيد » .

وتأمل ^(١) كلام أبي حيان هنا ، إلا أنَّ الموضوع الأخير لم يجر فيه على مذهب الجمهور ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَتَمَّ قَلِيلٌ ﴾ الآية [٢٦] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - لما أن قال : إنَّ « إذ » تجب إضافتها إلى جملة ^(٣) إمَّا اسمية مثل ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَتَمَّ ... ﴾ .

وذكرها مع آيات تقدّمت ، وذلك جليّ ، والعامل في « إذ » قد تقدّم للشيخ التنبيه عليه ^(٤) ، وأنَّ الجمهور يوجبون الظرفية لها ، وعدم التصرف ، وهي معمولية لمضاف مقدر ، أي : ﴿ نِعْمَةٌ ... إِذْ ﴾ ^(٥) وهو مفعول باذكر يدلّ عليه التصريح بذلك في آية أخرى ^(٦) ، والله أعلم ، وبه التوفيق ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... ﴾ الآية [٣٠] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - مع الآية التي قبلها في لزوم إضافة « إذ » إلى الجملة ، ثمّ قال : وقد تكون الجملة مصدرية بالفعل المضارع لفظاً ^(٨) ، وذكر غيرها من الآيات ، وذلك جليّ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ ﴾ الآية [٣٣] ^(٩) .

ذكرها في « اللام » لما أن قال : إنّ العاملة للجرّ مكسورة ، قال : ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل في الآية ^(١٠) .

قلتُ : وهي قراءة مشهورة أشار إليها هنا ^(١١) .

(١) في (ج) « وتَأَوَّل » .

(٢) البحر المحيط ٤/٤٨٤ ، والارتشاف ٢/٦٥٧ .

(٣) المغني ص ١١٦ .

(٤) المغني ص ١١١ ، ١١٢ .

(٥) من آية المائة (٢٠) ، وبعدها : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ ... ﴾ .

(٦) هي آية آل عمران (١٠٣) ، وبعدها : ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾ ، وانظر ص ١٧٦ من البحث .

(٧) انظر في « إذ » المقتضب ٣/١٧٧ ، وابن يعيش ٤/٩٥ ، ووصف المباني ص ١٤٨ ، والجنى الداني ص ١٨٥ .

(٨) المغني ص ١١٦ .

(٩) وبعدها : ﴿ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَتِ فِيهِمْ ﴾ .

(١٠) المغني ص ٢٧٤ .

(١١) المحرر الوجيز ٨/٥٣ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٥٩٣ ، ونُسبت في البحر ٤/٤٨٩ لأبي السمال ، وهو قنّب بن أبي قنّب العدوي البصري . غاية النهاية ٢/٢٧ .

قوله تعالى : ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾ الآية [٣٨] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في « إن » الشرطية ، فقال : إن تكون شرطية نحو ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾ ^(٢) الآية ^(٣) .

قلتُ : هذا أيضاً جلي ، ومن أغرب ما قيل أنَّ « إن » إذا دخلت على مضارع مجزوم بحرف « لم » التنازع فيها واقع ، وهو ضعيف من كل وجه ، بل الصواب أنَّ الجزم للموالي للفعل ، وأنَّ الجازم والمجزوم في محلّ جزم بحرف الشرط ، وإنما نبّهت عليه هنا لأنني شأهدت بعضهم يعرب ذلك ويعرب به ، وهو خلاف المعلوم ، وما عادتهم يوردونه ^(٤) ؛ لأنَّ ^(٥) الشرط إن كان عاملاً ، فلا يخلو أن يعمل في محلّ الجملة ، وهي لا محلّ لها باتفاق ، أو في محلّ الفعل ، وهو لا يصحّ لوجود الفاصل بين الحرف ومعموله بغير زائد ، فغير وارد ؛ لأننا نقول : المحكوم له بالمحلّ العامل والمعمول ؛ لأنَّ المعنى منهما فعل ماضٍ منفي ، وهو لو وجد لكان في محلّ جزم باتفاق ، فتأمّله ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ . . .﴾ الآية [٤١] ^(٧) .

ذكرها في « ما » الكافة ، وزعم أنَّ « ما » في الآية اسم باتفاق ^(٨) .

قلتُ : إنما حكى الشيخ الاتفاق على عمل (أنَّ) في « ما » في الآية وما أشبهها ؛ لأنها ليست بكافة ؛ لأنَّ الكافة إنما تكون في موضع يقبل أن يهمل ^(٩) مثل : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ^(١٠) .

فإن قلتُ : كيف يقول الشيخ : إنَّ « ما » اسم في الآية باتفاق ، وقد قيل في الآية بأنها مصدرية ، وكيف يقول : إنَّ الحرف عامل باتفاق . وقد قيل بأنَّ « ما » في الآية شرطية ^(١١) .

(١) وبعدها : ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٣) المغني ص ٣٣ .

(٤) في (ح) « يورده » .

(٥) في (ح) « بأن » .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ١٦١٤/٣ ، والارتشاف ١٨٨٨/٤ ، والتصريح ٤٠١/٤ .

(٧) وبعدها : ﴿مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ .

(٨) المغني ص ٤٠٥ .

(٩) في الأصل : « للعمل » ، والأصح ما أثبت من (ح) .

(١٠) النساء ، آية (١٧١) .

(١١) انظر : معاني القرآن للقرآء ٤١١/١ .

قُلْتُ: لَا شَكَّ أَنَّ الاتِّفَاقَ عَلَى الاسْمِيَّةِ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا إِنْ قُلْنَا بِأَنَّ « مَا » الْمَصْدَرِيَّةَ اسْمٌ ، وَأَمَّا الاتِّفَاقُ عَلَى الْعَمَلِ فَصَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِالشَّرْطِيَّةِ صَرَّحَ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ مُقَدَّرًا .

قُلْتُ: وَتَأَمَّلْ مَا وَقَعَ هُنَا لِأَبِي حَيَّانٍ مِنْ جَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ مَعَ دُخُولِ النَّاسِخِ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ إِلَّا أَنَّ الْأَصَحَّ الْجَوَازُ ^(١) .

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ ﴾ الآية [٤٣] ^(٢) .

ذكرها في « لو » ^(٣) ، وَرَدَّ بِهَا عَلَى الشَّلُوبِيِّينَ ^(٤) فِي كَوْنِهِ زَعَمَ أَنَّهَا لَا تَدَلُّ عَلَى / امْتِنَاعٍ ، فَإِنَّ الْآيَةَ مَعْنَاهَا : (فَلَمْ يَرَكْمُوهُمْ ^(٥) كَذَلِكَ) ، انظره .

قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية [٥٠] ^(٦) .

ذكرها في الباب السَّابِعِ فِي خُطَابِ الْمُبْتَدِئِ ، وَأَنَّهُ يَقُولُ فِي مِثْلِ الْآيَةِ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِيُطْلَبَ الْفَاعِلُ ^(٨) .

قُلْتُ: لِأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ : مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ تَوَجَّهَتِ النَّفْسُ إِلَى الْمَقَدَّمِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْفَاعِلُ ، وَهَذَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى .

قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ [٥٤] .

ذكرها في « كل » لَمَّا أَنَّ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُضَافَةٍ فِي اللَّفْظِ ^(٩) ، فَنَقَلَ عَنْ أَبِي حَيَّانٍ أَنَّهُ يَجُوزُ مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ نَحْوَ ﴿ قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ ^(١٠) ، وَمِرَاعَاةُ الْمَعْنَى نَحْوَ : ﴿ وَكُلُّ

(١) الأصول ٣٥٦/٢ ، والكشاف ١٥٨/٢ ، والارتشاف ١١٤٤/٣ ، والبحر ٤٩٨/٤ ، والدَّرِّ الْمَصُون ٦٠٥/٥ ، والمساعد ٢٤٧/١ ، والتَّصْرِيح ٥٩/٢ .

(٢) وبعدها : ﴿ لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ ... ﴾ .

(٣) المغني ص ٣٣٨ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية ٤٥٧/٢ .

(٥) فِي النَّسَخَتَيْنِ « يَرَكْمُوهُمْ » بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٦) ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ سَقَطَ فِي (ح) .

(٧) وَغَمَامُ الْآيَةِ : ﴿ الْمَلَائِكَةُ يُصَرِّفُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ .

(٨) المغني ص ٨٧٥ .

(٩) المغني ص ٢٦٤ .

(١٠) الإسراء ، آية (٨٤) .

كَانُوا ظَالِمِينَ ﴿١﴾ ، ﴿كُلُّ لَهْفَاتُونَ﴾ (١) ، ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (٢) ... (٣) .

قال الشيخ : والذي يظهر أنَّ المقدَّر يكون مفردًا نكرة ، فيجب الإفراد كما لو صرَّح بالإفراد ، ويكون جمعًا معرفًا فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فُعِلَ ذلك تنبيهًا على حال المحذوف فيها ، فالأوَّل : ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ التقدير : « كلَّ أحد » ، والثاني : ﴿وَكُلٌّ كَانَ ظَالِمِينَ﴾ وما أشبهها [أي كلهم] (٤) .

قلتُ : ما ذكر الشيخ حسنٌ إلى قوله : إِنََّّ المقدَّر يكون مفردًا ، فيجب الإفراد ، وهذا لا يتأتى على ما اختاره أوَّل الكلام ، فإنه فصل بين أن يراد كلَّ فرد ، أو كلَّ المجموع ، فانظره .

بل ربما يقع اللبس في ذلك على السامع ، فلا يعلم هل أريد الكلية (٥) أم الكل .

وقوله : (وإن كانت المعرفة ...) [إلى آخره] . جوابًا عن سؤال سائل كأنه قيل له : كيف يصح ذلك مع أنه لو صرَّح بالمعرفة على أصلها ، فيتعيَّن مراعاة اللفظ ؟ فأجاب بما رأيت ، وإنَّ ذلك إنما كان تنبيهًا على حال المحذوف .

قلتُ : وهذا التنبيه الذي أشار إليه فيه نظر .

وقد قدَّمناه في البقرة (٦) .

قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [٥٨] (٧) .

ذكرها في النون مثلاً ممَّا يقربُ من الواجب في تأكيد الفعل ، وذلك بعد « أما » . انظره (٨) .

* [.....] (٩) .

(١) البقرة ، آية (١١٦) .

(٢) يس ، آية (٤٠) .

(٣) انظر كلام أبي حيَّان في الارتشاف ٤/ ١٨١٩ ، ١٨٢٠ .

(٤) زيادة ليتم المعنى .

(٥) في (ج) « أو » .

(٦) الجمع الغريب ١/ ٤٠/ أ عند شرحه للآية رقم (١١٦) .

(٧) ﴿ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ ليست في (ج) .

(٨) المغني ص ٤٤٤ ، وذكرها ابن هشام في مواضع زيادة (ما) ص ٤١٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٩) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٤١٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ حَسَبَكَ اللَّهُ ﴾ [٦٢] ^(١) .

ذكرها في أول الباب الرابع لما أن ذكرَ أَنَّ النكرة إذا كان لها مسوِّغ تجعل مبتدأ .

قال : ويشهد لذلك الآية ، انظره ^(٢) .

قلتُ : قدّمنا هذا عند قوله : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ ﴾ الآية ^(٣) ... ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ ﴾ الآية [٦٥] ^(٥) .

ذكرها مثالا لحذف التمييز ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [٦٧] ^(٧) .

ذكرها في « إذ » لما أن تكلم على أن الجملة قد تحذف ويعوّض منها التنوين ^(٨) ، ونقل عن

الأخفش أن الكسرة في « إذ » إعراب ^(٩) ، وردّ عليه بقوله :

⊗ ، وأنت إذ صَحِيحٌ ^(١٠)

(١) وبعدها : ﴿ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِبَصِيرَةٍ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٢) المغني ص ٥٨٩ .

(٣) آل عمران ، آية (٩٦) .

(٤) الجمع الغريب ١/٧٠ ب ، وانظر ص ١٦٥ من البحث .

(٥) وبعدها : ﴿ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ .

(٦) المغني ص ٨٣١ .

(٧) وبعدها : ﴿ تُرِيدُونَ عَرَصَ النَّارِ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٨) المغني ص ١١٩ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ص ٢٧١ ، ونقل عنه ابن جني أن الإعراب لا يدخلها قط . سرّ الصناعة ٥٠٥/٢ .

(١٠) قطعة بيت من الوافر لأبي ذؤيب الهذلي ، وتماه :

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمِّ غَفَرٍ ⊗ بِقَاقِبَةٍ ... ، ... ، ...

جاء منسوباً له في شرح أشعار الهذليين ١/١٧١ ، ولسان العرب (أ ذ ذ) ، وشرح شواهد المغني ص ٢٦٠ ، والخزانة ٥٣٩/٦ ،

٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٤٤٩/٨ .

وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٧٦ ، وسرّ الصناعة ٥٠٤/٢ ، وابن يعيش ٢/٢٩ ، ٣١/٩ ، والجني الداني ص ١٨٧ ، ٤٩٠ .

هذا ويروى : « وأنت إذا صحيح » . الخزانة ٥٤٠/٦ .

وأجاب بأن الأصل « حيثئذ » ثم حذف المضاف ، وبقي الجرّ ، كقراءة من قرأ في الآية بخفض الآخرة ^(١) ، انظره .

وذكرها في الفرق بين اسم الفاعل والصفة ^(٢) ، وأن الصفة المشبهة لا يجوز إتباع محلّها خلافاً للفرّاء ^(٣) ، قال : وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين ، واستدلوا بقوله :

فَظَلَّ طَهَاةَ اللَّخْمِ مَا بَيْنَ مَنْضَجٍ

صَفِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ ^(٤)

قال : وخرج على أن الأصل : طابخ قدیر ، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً ، كما قرئ في الآية . انظره .

قُلْتُ : لَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ ، وَلَا يَكْثُرُ إِلَّا بِشُرُوطٍ أَشَارَ إِلَيْهَا النُّحَوِيُّونَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ ^(٥) .

* [... ، ...] ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾ الآية [٦٨] ^(٧) .

ذكرها لما أن تكلم على الجمل بعد التكرات والمعارف ، وذكر في ذلك قيوداً ، فقال :

القيد الثالث : وجود المقتضي ، فذكر الآية ^(٨) . فقال ^(٩) : يتعيّن كون « سَبَقَ » في الآية صفة

(١) قرأ بالجرّ سليمان بن جَمَّاز المدني ، وانظر توجيهها في المحتسب ٢٨١/١ ، والبحر المحيط ٥١٨/٤ ، والذّرّ المصون ٦٣٨/٥ .

(٢) المغني ص ٦٠٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٦/١ ، وانظر الارتشاف ٢٣٥٤/٥ ، وشرح آيات مغني اللبيب ١٤/٧ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لامريء القيس من معلقة في ديوانه ص ٢٢ ، وجواهر الأدب ص ٢١١ ، وشرح شواهد المغني

٨٥٧/٢ ، وشرح آيات المغني ١٣/٧ .

وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٣٣ ، والأشعري ٣٨٠/٢ ، والمجم ١٤١/٢ .

والصفيق : المرقق ، والقدير المعجل : المطبوخ في القدر .

(٥) المغني ص ٨١١ ، وانظر التصريح ٢٠٩/٣ .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية (٦٨) في المغني ص ٣٩٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٧) وبعدها : ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ .

(٨) المغني ص ٥٦٣ .

(٩) في (ج) « وقال » .

ثانية ، لا حال من كتاب ؛ لأنَّ الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا من الضمير المستتر في الخير المقدر ؛ لأنَّ أبا الحسن حكى أنَّ الحال لا يذكر بعد «لولا» كما لا يذكر الخير ^(١) ، ولا يكون خبراً لما أشرت إليه ، ولا ينقض الأوَّل بقولهم : «لَوْلَا رَأْسُكَ مَذْهُونًا» ^(٢) .

ولا الثاني بقول ابن الزبير :

لَوْلَا بَنُوها حَوْلها لَخَبَطَها ^(٣) *

لندورهما ، انظره .

قوله تعالى : ﴿إِلَّا تَقْعَلُوهُ﴾ ^(٤) الآية [٧٣] ^(٥) .

ذكرها الشيخ بعد الآية المتقدمة لما أنَّ قَالَ : إِنَّ حرف الشرط / قد تدخل على «لا» النافية ، فيزعم من لا معرفة له أنَّها استثنائية ^(٦) ، فذكر من ذلك قوله : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾ ^(٧) وغيرها من الآي .

ثمَّ قال : ولقد بلغني أنَّ بعض من يدعي الفضل سأل في ﴿إِلَّا تَقْعَلُوهُ﴾ فقال : ما هذا الاستثناء ؟ أمّ متصل أم منقطع ؟

وذكرها في زيادة «لا» بعد «إِنْ» الشرطية ، ويدلّ على أنَّه لا صدر لها ^(٨) .

قلتُ : ما أشار إليه الشيخ حسنٌ ، قال ابن الصَّايغ ، والمنقول عنه هذا الكلام : إن كان جاهلاً ، فلا يلتفت إليه ، ولا يُذكر .

(١) انظر رأي الأخفش في الجنى الداني ص ٦٠٠ ، والارتشاف ١٩٠٤/٤ ، والتصريح ٥٧٢/١ .

(٢) حكاه الكسائي عن العرب ، وانظره في ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤ ، وتماه : (لكان كذا) .

(٣) البيت من الطويل ، وهو للزبير بن العوام ، وتماه :

* كخبطة عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَمِ

وقد جاء منسوباً له في : تخلص الشواهد ص ٢٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٨٤١/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٨/٣ .

(٤) في الأصل «إِنْ لَا» .

(٥) وبعدها : ﴿تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ .

(٦) المغني ص ٣٣ .

(٧) التوبة ، آية (٤٠) ، وبعدها : ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ .

(٨) المغني ص ٣٢٣ .

وإن كان عالماً فيحمل ذلك منه على سبيل الامتحان والاختبار كما جرت به عادة كثير من المشايخ ، أنهم أكثر ما يستعملون ذلك في غير القرآن ، ولقد وقع للأصمعي وأبي يوسف ^(١) كثير من ذلك ، والله الموفق للصواب بمنه العظيم .

وهذا آخر ما رأيت من الآي في هذه السورة الكريمة العظيمة ، أعاد الله علينا من بركاتها في الدنيا والآخرة ، وتّم لنا المراد في الدارين إنه سميع الدعاء ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم .



(١) أبو يوسف الفقيه .

سُورَةُ

التَّوْبَةِ

سورة التوبة

قال الفقير إلى ربه: ذكر الشيخ - رحمه الله - من هذه السورة العظيمة الكريمة ثلاثاً ^(١) وعشرين آية فيما رأيت ، فأولها :

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا ﴾ [٤] .

ذكرها - رحمه الله - في الجهة الخامسة لما أن تكلم على المنسوب المحتمل للمصدرية والمفعولية . قال : فمنه ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا ﴾ أي : نقصاً ^(٢) ، أو خيراً ^(٣) .

قلتُ : وما ذكره ظاهرٌ ، وقد تقدّم نظيره ^(٤) ، والمعرب اقتصر على المصدر ^(٥) .

قلتُ : العجب منه - رحمه الله - فإنه في هذه السورة الكريمة عند قوله : ﴿ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا ﴾ ^(٦) قال : إنّ « زاد » ، و « نقص » يستعملان قاصرين ومتعدين إلى واحد ، ومتعدين إلى اثنين ، فذكر الآية من ذلك ^(٧) .

ونقل عن شيخه جمال الدين ^(٨) حافظ المشرق أنّ هذه خصوصية لم يرها لغيرهما انظره ^(٩) .

(١) في (ج) « ثلاثة » .

(٢) في (ج) « نقصاً » .

(٣) المغني ص ٧٢٩ .

(٤) عند آية النساء (٧٨) ، انظر ص ٢٦٧ من البحث .

والنساء (١٢٤) ، انظر ص ٢٨٩ من البحث .

(٥) الدرّ المصون ١٠/٦ .

(٦) التوبة ، آية (٤٧) ، وبعدها : ﴿ لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ ... ﴾ .

(٧) المغني ص ٧٢٩ ، والدرّ المصون ٥٩/٦ .

(٨) يقصد ابن مالك .

(٩) لم أجد هذا القول لابن هشام .

وتأمل كلام هذا الشيخ مع ما ذكروا في (كفى) أنها تارة تستعمل قاصرة ، وتارة تتعدى إلى واحد ، وتارة إلى اثنين ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ... ﴾ [٥] .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في النوع الرابع من الجهة السادسة لما أن قال : اشترط الإبهام في ظروف المكان ^(٢) ، وذكر في ذلك أوهاماً ، قال بعد ذلك :

ومن الوهم أيضاً ، قول الزجاج في قوله : ﴿ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾ أن « كلاً » ظرف ^(٣) ، وردّه أبو علي في الإغفال بأنه لا يصح ؛ لأنه يشترط فيه أن يكون مبهماً ^(٤) .

وأجاب أبو حيان بأن ﴿ أَقْعُدُوا ﴾ ليس على حقيقته ، بل معناه (ارصدوهم) ، ويصح : ارصدوهم كل مرصد ^(٥) .

قال : ويجوز : « قعدت مجلس زيد » ، كما يجوز : « قعدت مقعده » . انتهى .

قال : وهذا مخالف لكلامهم ، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر ^(٦) ، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصاً ، فيقتضي ألا يجاوز به محل السماع ، وأمّا في نحو : « قعدت جلوساً » ، فلا دافع له من القياس ، وقيل : التقدير : (واقعدوا لهم على كل مرصد) . فحذف « على » كما قال :

❖ وَأَخْفِيَ الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي ^(٧)

(١) الأصول ٢/٢٦٠ ، وضرائر الشعر ص ٦٤ ، والارتشاف ٤/١٧٠٠ ، والبحر ١/٤١٠ .

(٢) المغني ص ٧٥٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٧٦ ، وتبعية الزنجشري في الكشف ٢/١٧٥ .

(٤) انظر الإغفال ٢/٣٠٢ ، والبحر ٥/١٠ .

(٥) البحر ٥/١٠ ، وأجاز أبو حيان نصبه على الظرف .

(٦) الكتاب ١/٤١٢ ، والارتشاف ٣/١٤٣٨ ، والمساعد ١/٥٢٣ ، والتصريح ٢/٥١٨ .

(٧) عجز بيت من الطويل ، وصدده :

تَجِنُّ قَتْبِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ ❖

ويُنَسَّبُ لـ « عروة بن حزام » في شرح شواهد المغني ١/٤١٤ .

وللكلابي في اللسان (غ ر ض) (ق ض ي) .

وجاء بلا نسبة في المسائل العسكرية ص ١٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٤٨ ، ١٥٠ ، والارتشاف ٤/١٧٣٥ ،

٢٠٩٠ ، وشفاء العليل ١/٤٣٥ ، والجمع ٤/١٨٧ ، ١٣/٥ ، وخزانة الأدب ٨/١٣٠ .

أي : لقضى عليّ ، قال : وقياس الزّجاج أن يقول في : ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ^(١) مثل قوله في قوله تعالى : ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ .

والصّواب في الموضعين أنّهما على تقدير «على» ، كقولهم : (ضرب زيد الظهر والبطن) فيمن نصبهما ، أو أنّ ﴿لَأَقْعُدَنَّ﴾ و ﴿أَقْعُدُوا﴾ ضمنا معنى (لألزمنا) و (الزموا) .

وذكرها في تعدية الفعل القاصر لما أن ذكر إسقاط الخافض كآلية ^(٢) .

قال : (وقول الزّجاج : إنه ظرف ردّه الفارسيّ بأنّه مختصّ بالمكان الذي يرصد فيه ، فليس مبهما) انظره .

قلتُ : ظروف المكان المبهمة هي الجهات والمقادير وما أشبهها إلا أنّهم نزلوا منزلة ذلك ما صيغ / من الفعل نحو «مرصد» [لكنه يشترط أن يكون بعد فعله ؛ ولذا شدّ عندهم : (هو منّي مقعد القابلة ...)] ^(٣) .

وما أشار إليه أبو حيّان لا شكّ في بعده ، وما فرّق به الشّيخ في الردّ على أبي حيّان ظاهر .
قيل : وما ذكر الشّيخ واختاره من كون النّصب على إسقاط الخافض ليس بأولى ممّا قال الزّجاج لأنّ كلاّ منهما على خلاف القياس .

قلتُ : نعم هذا صحيح ، لكن ما اختاره الشّيخ أولى ؛ لأنّه قد سُمِعَ فيه سماعاً كثيراً ، فالحمل عليه أولى ، بخلاف نصب ظروف المكان الغير المبهم ، فإنّه سُمِعَ منه لَفْظَةً أو لفظتان . [والله أعلم] ^(٤) ... ^(٥) .

(١) الأعراف ، آية (١٦) .

(٢) المغني ص ٦٨١ .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

وهذا القول جاء في الكتاب ٤١٢/١ ؛ (أنت منّي ..) . وانظر ارتشاف الضرب ١٤٣٩/٣ ، والتّصريح ٥١٨/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

(٥) انظر في المسألة : الكتاب ٤١٢/١ ، والإيضاح ص ١٨٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦ ، والارتشاف ١٤٣٨/٣ ، والتّصريح ٥١٨/٢ .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ ﴾ الآية [٦] ^(١) .

ذكرها في « إن » لما أن ذكر أنها تكون بمعنى « إذ » ^(٢) ونقله وضعفه ، وتأول البيت المعلوم ^(٣) ، وضعف قول من قال : إن (أذنا قتيبة) بفتح الهمزة ^(٤) ، وأنها دخلت على الاسم ؛ لأن ذلك خاص بـ « إن » المكسورة مثل الآية ^(٥) .

وذكرها في الحذف لما أن تكلم على حذف الفعل ، فقال : يطرد حذفه مفسراً ^(٦) ، نحو : **﴿ وَإِنْ أَحَدٌ ... ﴾ الآية ، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت ﴾ ^(٧) .**

وذكرها في أول الجزء الثاني لما أن تكلم على الجملة الفعلية ، وجعل الآية منها في التقدير ^(٨) .

وذكرها في النوع السابع من الجهة السادسة ^(٩) لما أن قال : من الوهم قول من لا يذهب مذهب الأخفش والكوفيين ، فيعرب ما بعد « إن » مبتدأ ^(١٠) ؛ لأنه خلاف مذهب من اعتمد عليهم ، نعم إذا قاله الأخفش ^(١١) أو الكوفي فلا يعد هذا ^(١٢) خطأ ؛ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ، ولم يقولوه سهواً عن قاعدتهم .

(١) وبعدها : ﴿ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ ﴾ .

(٢) المغني ص ٤٠ .

(٣) قول الفرزدق :

اتغضب إن أذنا قتيبة حزتنا • جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟

وتأوله على وجهين : الأول على إقامة السبب مقام المسبب (أن يكون الانتحار سبب في الغضب ، والثاني : أن يكون على معنى التبيين ، أي إن تبين في المستقبل أن أذني قتيبة حزتنا .

(٤) قاله الخليل ، والميرد ، فعند الخليل تكون ناصبة للفعل . الكتاب ١٦١/٣ ، والارتشاف ١٦٩٣/٤ ، والمغني ص ٤٠ .

وعند الميرد أنها مخففة من الثقيلة . المغني ص ٤٠ ، والارتشاف ١٦٩٣/٤ .

(٥) انظر في المسألة : الكتاب ١٦١/٣ ، والمسائل المشورة ص ٢٣٣ ، والرضي ١١٥/٤ ، والجنى الداني ص ٢٢٤ ، والارتشاف ١٦٩٣/٤ ، والمساعد ١١٥/٣ .

(٦) المغني ص ٨٢٧ .

(٧) الانشقاق ، آية (١) .

(٨) المغني ص ٤٩٣ .

(٩) المغني ص ٧٥٧ .

(١٠) نسب الرفع على الابتداء للأخفش ، والذي في معاني القرآن - ٣٥٤/١ - أن الابتداء مرجوح عنده .

(١١) ينسب هذا للجرمي في الارتشاف ٢١٧٦/٤ .

(١٢) كلمة « هذا » ليست في (ح) .

نعم الصَّواب خلاف مذهبهم ، ثُمَّ نقل أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ ما ذهب إليه البصريون ^(١) ، وَيَجُوزُ الكوفيون وجهًا آخر ، وهو أن يكون فاعلاً بما بعده ^(٢) ، انظر بقية بحثه معهم فَإِنَّهُ أَطال .

قُلْتُ : المواضع كُلُّها جَلِيَّةٌ ، وما أشار إليه في الموضع الأخير صحيح إِلَّا أَنَّ النحويين يجعلونه من باب الاشتغال ^(٣) ، وهم يقولون : ما لا يعمل لا يفسَّرُ عاملاً ، وهذا المفسَّر لا يعمل في الاسم السَّابِق على أصل أهل البصرة ، ووقع في كلام ابن عصفور جوابٌ ضَعِيفٌ عن ذلك ^(٤) ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ ^(٥) ... [٧] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٦) في النوع الثاني من أقسام « ما » وهي الشَّرْطِيَّة ^(٧) ، وذكر أَنَّها تكون غير زمانية ، وزمانية ، قال : فالزمانية أثبتتها الفارسي ^(٨) ، وأبو البقاء ^(٩) ، وابن بَرِّي ^(١٠) ، وأبو شامة ^(١١) ، وابن مالك ^(١٢) ، قال : وهي ظاهرة في قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ ﴾ الآية .
أي : استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم .

(١) انظر في هذا : معاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٤٣١/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٢٤/١ ، والكشاف ١٧٥/٢ ، والبيان ٦٣٦/٢ ، والإنصاف ٦١٥/٢ ، والبحر المحيطة ١١/٥ ، والمساعد ١١٤/٣ ، والتَّصريح ٢٤٤/٢ ، ١٥٥/٣ .

(٢) أي : على التَّقديم والتَّأخير .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٢/١ ، وشرح التَّسهيل لابن مالك ١٤١/٢ ، والارتشاف ٢١٧٦/٤ ، والمساعد ٤١٥/١ .

(٤) شرح الجمل ٣٦٢/١ ، ٣٦٦ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) المغني ص ٣٩٨ .

(٨) المسائل المشككة ص ٣٩١ .

(٩) البيان ٦٣٦/٢ .

(١٠) انظر رأيه في المغني ص ٣٩٨ .

(١١) هو : عبد الرَّحْمَنِ بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم شهاب الدِّين الدُّمَشْقِيُّ ، قرأ على السَّخَاوِيِّ وغيره ، صَنَّفَ نظم المفصَّل ، ومفردات القراء ، وغير ذلك . توفي سنة ٦٦٥ هـ .

عن البغية ٧٧/٢ .

وانظر رأيه في المغني ص ٣٩٨ .

(١٢) شرح الكافية الشَّافِيَّة ١٦٢٥/٣ .

ثُمَّ قَالَ : وما استدَلَّ به ابن مالك من قوله :

فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِينَا

فَلَا ظَلَمًا نَخَافُ وَلَا افْتِقَارًا^(١)

ليس بقاطع لاحتماله للمصدر ، أي : للمفعول المطلق بالمعنى ، أي : تكون فينا طويلاً أو قصيراً ، انتهى . مختصراً^(٢) .

قُلْتُ : تأمل هل يقدحُ في الاستدلال بالآية^(٣) بما قدح الشيخ به في البيت ، وكيف يدعي الشيخ في الآية أنَّ « ما » شرطية زمانية ، ولما أنَّ سبك الكلام وفسره قدره بالمصدرية الظرفية ، وهذا الذي سبك به الشيخ هو الذي قدر به أبو حيان وجه المصدرية ، بل وهو الظاهر في الآية ، إلا أنَّ دخول الفاء عليها ، ودخول الفاء بعد ضعف^(٤) ذلك .

وأبو حيان صرَّح في طالعته كلامه بأنها مصدرية ظرفية ، ثمَّ نقل عن أبي البقاء ما ذكر الشيخ ، ثمَّ أنَّه ختم بكلام ابن مالك ، وظاهره : أن المصدرية الزمانية هي التي جَوَّز ابن مالك فيها أن تكون شرطية ، وهو مخالف لكلام الشيخ ، فتأملته^(٥) ..

قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا ﴾ الآية [٨]^(٦) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -]^(٧) لما أنَّ تَكَلَّمَ على (كيف) وأنها قد تكون خيراً ، وأنها قد تكون حالاً ، جميع ذلك إذا كانت للاستفهام^(٨) ، وذكر من ذلك آيات .

(١) البيت من الوافر ، وهو للفرزدق في ديوانه ١٩٣/١ ، وفيه : (وما) .

وجاء منسوباً له في مجالس العلماء ص ١١٢ ، وفي المسائل المشكلة ص ٣٩١ ، وفي شرح أبيات المغني ٢٣٧/٥ .

وجاء بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٦٢٦/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧١٥/٢ .

(٢) كلمة « مختصراً » سقط في (ج) .

(٣) في (ج) « في الآية » .

(٤) في (ج) « يضعف » .

(٥) البحر المحيط ١٢/٥ .

(٦) وبعبدا : ﴿ عَلَيْكُمْ لَا تَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا ذِمَّةً ﴾ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٨) المغني ص ٢٧١ .

نُمَّ قَالَ : وَأَمَّا ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا ﴾ فالمعنى : كيف / يكون لهم عهدٌ ^(١) وحالهم كذا ، وكذا ، فـ « كيف » حال من « عهد » إمَّا على أن « يكون » تامة ، أو ناقصة ، وقلنا بدلالتها على الحدث ، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع ، ثُمَّ ذكر الخلاف المعلوم بين سيوييه والسيرافي ، فسيوييه يقول بظرفية « كيف » ^(٢) ، وغيره باسميتها ^(٣) ، ثُمَّ ذكر ما ينبي عليه ^(٤) ، فانظره .

قال الفقير إلى ربه : ما قدره الشيخ - رحمه الله - وقع في كلام مكِّي ^(٥) ناقلاً له عن بعضهم ، والذي قدر غيره : (كيف لا تقتلونهم) ^(٦) ، وهذا أقرب من جهة المعنى ، والتقدير الذي راعى الشيخ أن يكون فيه التكرير بالنسبة إلى الآية المتقدمة ، وهو لا يستحسن قوله ، فكيف حال من عهد .. [إلى آخره] .

قُلْتُ : الظاهر أنَّ هذا الكلام فيه بترٌ ، بل الصواب أن يقال : إن كانت « كان » المقدرة تامة ، فتعين « كيف » للحال ، وإن كانت ناقصة فإن قلنا بالتعليق بالأفعال النواقص ، فيجوز في الظرف أن يكون خيراً ، وكيف نصب على الحال .

ويجوز أن يتعلّق بالفعل ، وتكون كيف خيراً لكان ، وإن قلنا بعدم التعليق فتعين أن يكون « لهم » إمَّا حالاً من « عهد » ، والخبر « كيف » ، وإمَّا خيراً ، والحال « كيف » هذا ^(٧) الذي يظهر ، والله أعلم . وتلخيص ذلك من كلام الشيخ فيه تكلف .

قُلْتُ : وتأمل كلام المغرب - رحمه الله - في قوله : (وتقدّم الكلام على وقوع الجملة الشرطية حالاً) ^(٨) ،

(١) المراد قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ ... ﴾ [التوبة : ٧] .

وابن هشام ربط بين الآيتين .

وهذا التقدير لأبي البقاء في التبيان ٦٣٧/٢ .

(٢) الكتاب ٢٦٧/٣ ، ٢٨٥/٣ .

(٣) ذهب إلى هذا الأخفش فيما نقل عنه في الدرّ المصون ٢٣٧/١ ، ولم أجده في معاني القرآن ، وتبعه السيرافي في شرح الكتاب .

(٤) المغني ص ٢٧٢ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٣٢٤/١ .

(٦) قاله مكِّي أيضاً في المشكل ٣٢٤/١ ، وفي التبيان ٦٣٧/٢ : (كيف تطمئنون إليهم) ، وفي الدرّ المصون : (أي : كيف توالونهم) ٢٣٧/١ .

(٧) في الأصل : « هو » ، وما أثبت من (ح) .

(٨) الدرّ المصون ١٧/٦ .

وقدّم ذلك في الأعراف ﴿وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ﴾ [١٦٩] ^(١) قال : ويجوز في جملة الشرط أن تكون حالاً ^(٢) .

قلتُ : ظهر لي في ذلك إشكال ، وهو أنهم نصّوا على أنَّ جملة الحال لا تصدر بدليل استقبال ^(٣) ؛ ولذا خطيء من قال في قوله تعالى : ﴿سَيَّهْدِينَ﴾ ^(٤) [حالاً] ^(٥) ، وتعابيا بعض النحويين في ذلك حتّى زعم أنَّ عامل الحال لا يُصدّر بدليل استقبال ، فيقال : والجملة الشرطيّة قد صدّرت بحرف الشرط ، والشرط يُخلّص للاستقبال بخلاف « لو » فتأمّل الجواب .

قوله تعالى : ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ﴾ [١٣] ^(٦) .

ذكرها [الشيخ] ^(٧) مثلاً للتحضيض بـ « ألا » ^(٨) ، وهو ظاهر .

قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ الآية [٢٤] ^(٩) .

ذكرها [الشيخ] ^(١٠) استطراداً في جملة الاعتراض ، وشاهدًا على أنَّ اسم التفضيل المجرد من « أل » والإضافة واجب الأفراد ^(١١) ، وسيأتي لنا ذلك عند قوله : ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَٰضَوْهُ﴾ ^(١٢) .

* [...، ...، ...] ^(١٣) .

(١) وبعدها : ﴿يَأْخُذُوهُ﴾ .

(٢) الدرّ المصون ٥/٥٠٤ ، ١٧/٦ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/٣٥٩ ، والرضي ٢/٤٣ ، والارتشاف ٣/١٦٠٢ ، والمساعد ٢/٤٣ ، والأشعوني ٢/٣٠ ، والتصريح ٢/٦٧٢ .

(٤) وردت هذه الكلمة في : الشعراء ، آية (٦٢) ، والصفات ، آية (٩٩) ، والزخرف ، آية (٢٧) . والمتكرّر في كتب

النحو آية الصفات : ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَّهْدِينَ﴾ ، وينسب هذا التوجيه للحوفي ، وانظر التصريح ٢/٦٧٢ .

(٥) زيادة يستقيم بها النصّ .

(٦) وبعدها : ﴿قَوْمًا نَّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ...﴾ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٨) المغني ص ٩٧ .

(٩) وبعدها : ﴿وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ ...﴾ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١١) المغني ص ٥٠٩ .

(١٢) التوبة ، آية (٦٢) . وستأتي ص ٥٧٦ من البحث .

(١٣) استشهد ابن هشام بالآية (٢٩) في المغني ص ٨٣٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

قوله تعالى : ﴿يُضَاهِنُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣٠] .

ذكرها في أوّل أماكن الحذف مثلاً لحذف المضاف ، أي : يضاهاى ^(١) قولهم ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ﴾ الآية [٣٠] ^(٣) .

ذكرها [الشيخ] ^(٤) في الجهة الثانية في مراعاة المعنى دون الصنّاعة ، فذكر أموراً ، ثمّ قال : [و] ^(٥) السادس من ذلك ^(٦) قول ابن عطية في ﴿أَنَّى﴾ : أنّها ظرف لـ ﴿قَاتِلْهُمْ﴾ ^(٧) . مع أنّ الاستفهام له صدر الكلام ، وأيضاً يلزم أن يكون ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ لا محلّ له ، والصّواب تعلّق الظرف بما بعده .
قلتُ : هذا معنى ما ذكر .

قوله تعالى : ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ [إِلَّا أَنْ يُتِمَّ] ^(٨) ...﴾ الآية [٣٢] ^(٩) .

ذكرها في القاعدة الأولى من الباب الثامن لما أنّ ذكر ما يُحمل على المعنى ، وأنّ الآية معناها : (ولا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نوره) ^(١٠) .

قلتُ : ما ذكر الشيخ قريب ممّا ذكر عليّ بن سليمان ^(١١) ، وفي الآية تأويلات أخرى ظاهرة ^(١٢) .

(١) في الأصل : « يضاهاون » ، وما أثبت من (ح) .

(٢) المغني ص ٨١٣ .

(٣) وبعدها : ﴿أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) المغني ص ٧٠٢ .

(٧) الحرر الوجيز ١٦٥/٨ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٩) وبعدها : ﴿نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ .

(١٠) المغني ص ٨٨٦ .

(١١) الأخفش الصغير ، وهو : عليّ بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن ، قرأ على ثعلب ، والمبرد . له شرح الكتاب ، والثنية والجمع ، وغيرها . توفي سنة ٣١٥ هـ .

انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١١٥ ، والبغية ١٦٧/٢ . وانظر رأيه في البحر المحيط ٣٣/٥ .

(١٢) معاني القرآن للقرّاء ٤٣٣/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٩٢/٢ ، والكشاف ١٨٦/٢ ، والبيان ٦٤١/٢ ، والبحر المحيط ٣٣/٥ ، والدّر المصون ٤٠/٦ .

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [٣٣] .

ذكرها في ورود «لو» بمعنى «إن» ^(١) .

قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ الآية [٣٦] ^(٢) .

ذكرها الشيخ [- رحمه الله -] ^(٣) في فصل افتراق الحال من التمييز ، فذكر أموراً ، ثم قال : السَّابِعُ أَنَّ الحال تكون مؤكدة لعاملها ، نحو : ﴿وَلِي مُدَبِّرًا﴾ ^(٤) ، ﴿فَبَسَمَ ضَاحِكًا﴾ ^(٥) .
ثم قال : ولا يقع التمييز كذلك ، فأمّا : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ الآية ^(٦) . فـ ﴿شَهْرًا﴾ مؤكدة ^(٧) لما فهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ ، وأمّا بالنسبة إلى عامله ^(٨) وهو : ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ فمبين ، وأمّا إجازة المبرد ومن وافقه ^(٩) : (نِعِمَّ الرَّجُلُ رجلاً زيد) ^(١٠) فمردودة ^(١١) .
وأمّا قوله :

تَزُوْدُ مِثْلَ زَادٍ أَبِيكَ فِينَا * البيت ^(١٢)

(١) المغني ص ٣٤٨ .

(٢) وبعدها : ﴿عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) النمل ، آية (١٠) ، ومثلها في القصص ، آية (٣١) .

(٥) النمل ، آية (١٩) .

(٦) المغني ص ٦٠٤ .

(٧) في النسختين (مؤكداً) بالنصب .

(٨) في الأصل : « عاملها » ، وما أثبت من (ج) .

(٩) منهم ابن السراج في الأصول ١١٤/١ ، والفارسي في الإيضاح ص ١٢٩ ، وابن مالك في شرح الكافية ١١٠٦/٢ .

(١٠) المبرد يميز الجمع بين التمييز والمميز على جهة التأكيد . المقتضب ١٥٠/٢ .

(١١) انظر المسألة في ابن يعيش ٧٣٢/٧ ، والخزانة ٣٩٤/٩ .

(١٢) البيت من الوافر ، وتمامه :

فَنَعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا

وُيَسَّبُ لجرير في الإيضاح ص ١٢٩ ، والخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، وابن يعيش ١٩٨/٧ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩ ،
وشرح شواهد المغني ٥٧/١ ، ٨٦٢/٢ ، والخزانة ٣٩٤/٩ ، ٣٩٩ . ولم أجده في ديوانه .
وجاء بلا نسبة في المقتضب ١٥٠/٢ ، والمقرب ٦٩/١ ، والأشعوني ٥٧/٢ ، ٢٨٦ .

فالصحيح / أنَّ « زادًا » معمول ^(١) لـ « تزود » [إمَّا مفعول مطلق ، إن أريد به « التزود » ، أو مفعول به إن أريد الشيء الذي يتزوده من أفعال البر ، انظر بقية كلامه ...] ^(٢) .

قلتُ : ما أشار إليه الشيخ ظاهر . فإن قلت : كيف يصح للشيخ أن يقول : إِنَّ ﴿ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ هو العامل في التمييز ، وهل قال بذلك أحد ؟

قلتُ : التمييز على قسمين ، تارة يكون مفسرًا لمفردٍ مجملٍ ، ولا خلاف أنَّ العامل فيه مُفسرُهُ ، كـ « عندي رطل زيتًا » . ونظيره ما ذكره الشيخ في الآية الكريمة .

وأما أن يكون مفسرًا لمضمون ^(٣) الجملة ، وهذا فيه خلاف معلوم ، والصحيح أنَّ العامل الفعل ، أو ما في معناه ^(٤) .

واعترض الدماميني كون « شهرًا » مؤكدًا « لعدة » ، أو مبينًا لا « ثنا عشر » .

قال : (لأنَّ الأول واضح أنه ليس كذلك ، والثاني « أنَّ » ﴿ اثْنَا عَشَرَ ﴾ إنما هي فيما تقدّم قبلها من الشهور ^(٥) ، واعترض الشُّمْنِي بأنَّ الأول تأكيد فلا إشكال ، « والشهر » مبين « لاثنا عشر » من حيث ذاته ، لا بالإضافة ؛ لما تقدّم ^(٦) .

قلتُ : لا يخلو الجواب من ضعف ، وما أشار إليه في : (نعم الرجل رجلا زيد) معلوم أنَّ في المسألة ثلاثة أقوال ، ثالثها : يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل ^(٧) ، ومذهب سيويه المنع ^(٨) ، وأكثروا من الشواهد للقول بالجواز ، انظر ابن مالك في شرح التسهيل ^(٩) ، وكلُّها متأولة ، ولولا الطول لجلبنا ذلك هنا ، فانظره .

(١) في الأصل : « مفعول » وما أثبت من (ح) .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٣) في (ح) « مضمون » والصواب ما أثبت .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٨٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، وابن يعيش ٧٠/٢ ، والارتشاف ١٦٢١/٤ ، وشرح التصريح ٦٩٢/٢ .

(٥) تحفة الغريب ل/ ١٨٣ / ب .

(٦) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٤٣١/٢ ، رسالة ماجستير ، إعداد أحمد الرفاعي .

(٧) أجاز هذا الميرد في المقتضب ١٥٠/٢ ، وابن السراج في الأصول ١١٤/١ ، والفارسي في الإيضاح ص ١٢٨ .

(٨) الكتاب ١٧٦/٢ .

(٩) شرح التسهيل لابن مالك ١٥/٣ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ الآية [٣٦] ^(١) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في الجهة الخامسة لما أن تكلم على أن من الحال ما يحتمل أن يكون من الفاعل ، ويحتمل أن يكون من المفعول ^(٢) نحو : (ضربت زيداً ضاحكاً) . ونحو : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ ، ثم قال : وتجويز الزّخشي الوجهين ^(٣) في : ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ ^(٤) وهم [إلى آخره] .

قلتُ : ما أشار إليه في جواز أن تكون الحال من الفاعل أو من المفعول ظاهر ، وتأمل هل يجوز أن يكون منهما معاً ؟

وقد تقدّم شرط ذلك مراراً ، فلا نطوّل به ، وتقدّمت لنا آية البقرة وما يتعلّق بها ، والرّد على الشيخ فيما زعم ^(٥) ، فانظره هناك عند قوله : ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [٣٨] ^(٦) .

ذكرها في « أم » المنقطعة ^(٧) لما أن تكلم على قوله :

أنى جزوا عامراً ، * البيتين ^(٨) .

وذكر أنّها في البيت بمعنى البدل ، مثل التي في الآية .

(١) وبعدها : ﴿ كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ .

(٢) المغني ص ٧٣٣ .

(٣) الكشاف ٣٥٣/١ .

(٤) البقرة ، آية (٢٠٨) .

(٥) الجمع الغريب ١/٥٧ .

(٦) وبعدها : ﴿ مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ .

(٧) المغني ص ٦٧ .

(٨) البيتان من البسيط ، وهما لـ « أفنون التّغلي » شاعر جاهلي اسمه « صريم بن معشر » . وتام البيتين :

أنى جزوا عامراً سوءى بفعلهم * أم كيف يجزونني السّوءى من الحسن ؟

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به * رثمان أنف إذا ما ضنّ بالبن

وقد نسباه في المفضليات ص ٢٦٢ ، ومجالس العلماء ص ٣٥ ، ولسان العرب (ع ل ق) ، وشرح أبيات المغني ١/٢٤٢ ،

والخزانة ١١/١٣٩ ، ١٤٢ .

وجاء بلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٥٩ ، والخصائص ٢/١٨٤ ، وجمع الهوامع ٥/٢٤٦ .

وذكرها في الميم مثلاً لجيء « من » للبدل^(١) ، قال بعد ذلك : وأنكر قوم مجيء « مِنْ » للبدلية^(٢) ، وقيل^(٣) : إِنَّ التَّقْدِيرَ : (أرضيتُم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة) فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ، وأما « هي » فلا ابتداء ، وكذا الباقي .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ الآية [٣٨] .

ذكرها في « في » لما أَنَّ ذَكَرَ من معانيها المقايسة ، قال : وهي الداخلة بين مفضول سابق ، وفاضل لاحق ، نحو : ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٤) .
قُلْتُ : تأمل هل هذا هو معناها ، أو هو لازم المعنى الذي استقر لها ؟ وفي ذلك نظر^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنْفَرُوا ﴾ [٣٩]^(٦) .

ذكرها في « إِنَّ » الشرطية ، وأنَّ « لا » النافية قد تدخل عليها ، وجعل من ذلك الآية^(٧) .

* [.....]^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ ﴾ الآية [٤٠]^(٩) .

ذكرها [الشيخ]^(١٠) في مواضع :

الأوّل : لما أَنَّ تَكَلَّمَ على « إِنَّ » الشرطية ، قال : وقد تقرن بها « لا » النافية ، فيظنّ من لا معرفة له أنها استثنائية نحو : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ ﴾ ثم ذكر آيات في ذلك^(١١) .

(١) المغني ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ .

(٢) من قوله : « قال » إلى قوله : « للبدلية » سقط في (ح) .

(٣) في (ح) « وقالوا » .

(٤) المغني ص ٢٢٥ .

(٥) الجنى الداني ص ٢٥١ .

(٦) وبعدها : ﴿ يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ... ﴾ .

(٧) المغني ص ٣٣ .

(٨) استشهد ابن هشام من الآية بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْصُرُوهُ شَيْئًا ﴾ في المغني ص ٧٢٩ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٩) وبعدها : ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ... ﴾ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١١) المغني ص ٣٣ .

الموضع الثاني : في «إِلَّا» بالكسر ^(١) ، قال في آخر ذلك : ليس من أقسام «إِلَّا» التي في نحو ﴿إِلَّا تَتَصَرَّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ وإنما هذه كلمتان : «إِنْ» الشرطية و «لَا» النافية ، ومن العجب أنَّ ابن مالك مع إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام «إِلَّا» ^(٢) .

قلت : قد تقدّم لنا ذلك عند قوله : ﴿إِلَّا تَعْلَمُوهُ﴾ ^(٣) ، فانظره ^(٤) .

وقد رأيتُ بعض أهل العصر من المشاركة ^(٥) مَن اعتنى بشرح هذا الكتاب أخذ ^(٦) يعتذر عن ابن مالك ، وأتى بنصه ، والإنصاف أنَّ فيه بعض إشكال فتأمله .

قوله تعالى : ﴿إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٤٠] .

ذكرها في «إِذ» لما أنَّ تَكَلَّمَ على أنها أكثر ما تكون ظرفية ، وهو الغالب / فذكر الآية ^(٧) .

وذكرها أيضًا لما أنَّ تَكَلَّمَ على أنَّ «إِذ» تُضاف إلى جملة اسمية ، أو مصدرية بفعل ماضٍ ، أو مضارع ^(٨) ، قال : وقد اجتمع الثلاثة في الآية ، فالأولى ظرف لـ «نَصَرَهُ» ، والثانية بدلٌ منها ، والثالثة قيل : بدل ثانٍ ، وقيل ظرف لـ ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ ، قال : وفيهما ، وفي إبدال الثانية نظر ؛ لأنَّ الزَّمنَ الثاني والثالث غير الأول ، فكيف يبدلان منه ، ثُمَّ لا يُعرف أنَّ البديل يتكرر إلا في بدل الإضراب ، وهو ضعيف لا يُحتمل عليه التنزيل ، ومعنى ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ واحد من اثنين ، وكيف يعمل وليس فيه رائحة الفعل ؟ .

قال : وقد يُجاب بأنَّ تقارب الأزمان ينزلها منزلة المتحدة . أشار إلى ذلك أبو الفتح ^(٩) ، والظرف يتعلّق بوجه الفعل ، وأيسر رواتحه .

(١) المغني ص ١٠٢ .

(٢) الذي في شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/٢ آية الأنفال (٧٣) ، وأوردها ابن مالك تنبيهًا على بعض المعاني التي تخرج إليها «إِلَّا» وهو «إِنْ لَمْ» .

(٣) الأنفال ، آية (٧٣) . وبعدها : ﴿تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ .

(٤) انظر ما تقدّم من البحث ص ٥٥٦ .

(٥) لعلة ابن الصائغ .

(٦) في (ج) «وأخذ» بزيادة الواو .

(٧) المغني ص ١١١ .

(٨) المغني ص ١١٧ .

(٩) المحاسب ٢٩١/١ .

وذكر قوله : ﴿ إِذْ هَمَّا فِي الْغَارِ ﴾ في « آل » لما أن قَسَمَ « آل » التي للتعريف إلى عهدية ، وجنسية ، وقَسَمَ العهدية إلى عهد ذكري ، وعهد ذهني ، فمثّل العهد الذهني بهذه الآية ^(١) ، وبقوله : ﴿ إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ ^(٢) . انظر بقية كلامه في غير الآية .

قلتُ : المواضع كلها جلّية ، ومن كلامه لا تحتاج إلى بيان ، وانظر هل يصحّ في الآية البدل من البدل ، وقد قدّمنا التنبيه عليه ، وانظر المعرب في غافر ^(٣) .

وأما تقسيم اللام إلى أقسامها فلهم في ذلك ظُرفٌ ، وأحسن ما رأيت في ذلك أنّ اسم الجنس المعرف باللام إما أن يُطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صرفت الحقيقة عليه من الأفراد ، وهو تعريف الجنس ، ونحوه علم الجنس ، وإما على حصّة معينة منها ، واحد أو اثنين أو جماعة ، وهو العهد الخارجي ، ونحوه علم الشخص ، وأما على حصّة غير معينة ، وهو العهد الذهني ، ومثله النكرة ، كـ « رجل » ، وإما على كلّ الأفراد ، وهو الاستغراق ، ومثله « كلّ » مضافة إلى نكرة .

قيل : ولا خفاء في تمييز بعضها عن بعض إلا في تعريف الحقيقة ، فإنّه بيان قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث هي هي لم تميز من أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو : (رجعي وذكري والرجعي والذكري) .

وإن قصد به الإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميّز عن تعريف العهد .

وجوابه : أننا لا نُسلّم عدم تمييزه عن تعريف العهد على هذا التقدير ؛ لأنّ النظر في المعهود إلى فرد معيّن ، أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة ، فإنّ النظر فيها إلى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن ، وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة ، وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه .

قلتُ : هذا تلخيص حسن لو ساعده كلام الناس من خارج في مواضع منه ، منها : قوله : (إلى حصّة غير معينة) ، وهو العهد الذهني ، فانظره مع قوله : ﴿ إِذْ هَمَّا فِي الْغَارِ ﴾ ، وكذلك

(١) المغني ص ٧٢ .

(٢) الفتح ، آية (١٨) .

(٣) الآيات من (٦٩ - ٧٢) .

وانظر الدرّ المصون ٤٩٤/٩ .

قوله : (نفس الحقيقة ، ونحوه علم الجنس في ذلك كلام طويل ، وهو الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس) ، وقد أطالت الناس في ذلك ^(١) .

وكان الخسروشاهي ^(٢) يقول : (ليس في الدار المصرية من يفهمه) ^(٣) ولولا الطول لجلينا كلام العلماء ^(٤) في ذلك ، وقد أطال القرافي في المسألة ، [وهول فيها] ^(٥) ، وقد كان بعض شيوخ الشيخ ابن عبد السلام يحكم بالتناقض في كلامه في بعض كتبه . ويشنع عليه أنه هول في مسألتين مشهورتين : إحداهما ^(٦) في (الجزئية) ، والأخرى في (ابن بشير) ... ^(٧) .

قلتُ : والإنصاف أن المسألة تحتاج إلى بيان ، وتحقيق ، ولم يوجد في كلام المتقدمين بسطها ، وحق لها أن يكتب فيها كتاب مستقل ^(٨) ، وأفعل ^(٩) ذلك إن شاء الله .

وتلخيص الأقوال والفرق في المسألة أن نقول : علم الجنس اختلف فيه على قولين : هل مدلوله كالنكرة ، ويقع الاختلاف في اللفظ ، أم لا ؟ قولان . الثاني عليه المحققون ، وإذا قلنا بالفرق ، فاختلف في بيانه على ثلاثة أقوال :

الأول : أن النكرة موضوعة لواحد من آحاد الجنس ، فإطلاقه على الواحد إطلاق على ما وضع له ، وإساقه موضوع للحقيقة / المتحدة في الذهن .

(١) انظر في هذا شرح التسهيل ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٣٤/١ ، وشرح الرضي ٢٤٥/٣ ، وشرح الألفية للمرادي ١٨٢/١ ، والتصريح ٣٩١/١ .

(٢) هو : عبد الحميد بن عيسى بن عمرية بن يونس ، أبو محمد ، شمس الدين ، التبريزي ، الشافعي ، ولد بخسروشاه - من قرى تبريز - عام ٥٨٠ هـ . أخذ عن الفخر الرازي ، وتلمذ عليه خلق كثير منهم القرافي . توفي سنة ٦٥٢ هـ . له : مختصر المهذب لأبي إسحاق الشيرازي ، ومختصر المقالات لابن سينا ، وتمت الآيات البيئات للرازي .

عن طبقات الشافعية ١٦١/٨ ، ومقدمة العقد المنظوم ٣٨/١ .

(٣) شرح تنقيح الفصول ص ٣٣ ، والعقد المنظوم ٢٠٠/١ .

(٤) في (ح) « الناس » مكان العلماء .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) في (ح) « إحداهما » .

(٧) هذه العبارة بها التواء ، إذ أن ابن عبد السلام (سلطان العلماء) من شيوخ القرافي ، فكيف شيخ ابن عبد السلام يرد على القرافي ؟ والصواب - ما جاء في شرح الرصاع على حدود ابن عرفة ٥٨٠/٢ ، ٥٨٦ - (قال الشيخ - رحمه الله ورضي عنه - وكان بعض شيوخ بلدنا يتعقب قول القرافي : أقمت مدة ، والفرق مذكور في أيسر الكتب ... ، وهو « التنبية لابن بشير » ...) .

(٨) في (ح) « كتاباً مستقلاً » .

(٩) في الأصل : « أو أفعل » .

قُلْتُ: [وهذا القول ذهب إليه التفتازاني ^(١) ، ووقع مثله في طالعة كلام] ^(٢) المرادي ^(٣) .

وقوله: (إطلاقه على الواحد ...) [إلى آخره] .

يتمشى على قول من قال إِنَّ الْكَلْبِيَّ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهِ يَطْلُقُ حَقِيقَةً ، وفيه قولان :
ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْوَاحِدَ مِنْ آحَادِ الْجِنْسِ هَلْ هُوَ الْكَلْبِيُّ الطَّبِيعِيُّ أَوِ الْمُنْطَقِيُّ ؟ فيه نظر يحتاج إلى ذكر
هذه الحقائق ، وبيانها ، فَإِنَّهَا مُتَقَارِبَةٌ .

القول الثاني : الفرق بين المطلق والمقيّد ، وأنَّ علم الجنس موضوع للحقيقة يفيد حضورها في
الذهن ، والآخر لا يفيد حضورها ، وهذا مذهب الخسروشاهي وابن هشام ، وهو التحقيق عند
المرادي ، على نظرٍ في كلامه .

قُلْتُ : واستحضر هنا الفرق بين الماهية المجردة والمخلوطة ، والمطلقة .

الثالث : كلام الشيخ ابن عبد السلام في زعمه أَنَّ علم الجنس لا يستعمل في الأفراد بخلاف غيره .

قُلْتُ : وهو خلاف نصّهم ، وقد نصّ التفتازاني على خلافه ، والله أعلم .

وكذلك قوله : العهد الخارجي ونحوه علم الشخص ، فَإِنَّ علم الشخص استعمل في معناه حقيقة ،
واستعمال هذا في الفرد الخارجي فيه نزاع ، هل هو حقيقة أو مجاز إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ مراده بالتشبيه
التقريب للفهم ، وما أورده من الإشكال هنا قريب منه أورد على موضوع المهمة عند المنطقيين ،
وجوابه هنا قريبٌ من الجواب هناك فتأمل ذلك كلّهُ ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾ [٦١] .

ذكرها في « من » استطراداً ^(٥) لما أَنَّ تَكَلَّمَ على قوله : ﴿ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ﴾ انظر
البقرة ^(٦) ، فَإِنَّا تَكَلَّمْنَا على المسألة ^(٧) .

(١) المطول ص ٣٢٧ .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٣) الجنى الداني ص ١٩٥ .

(٤) المقدمة الجزولية ص ٦٥ ، وشرح المقدمة الجزولية ٦٥٤/٢ ، والجنى الداني ص ١٩٤ ، والجمع ٢٧٤/١ .

(٥) المغني ص ٤٣٣ .

(٦) آية (٨) .

(٧) الجمع الغريب (ح) ٢٨/١ .

قوله تعالى : ﴿يَخْلَفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ﴾ [٦٢] .

ذكرها [الشيخ] ^(١) في موضعين :

الأول : في « اللام الجارة » لما أن تكلم على « لام » « كي » منها ، وفرع من ذلك ، قال : فرع ^(٢) :
أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام « كي » ، وجعل منه : ﴿يَخْلَفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضَوْكُمْ﴾ .

قال : إنَّ ^(٣) المعنى لِيُرْضَكُمْ ^(٤) ، قال أبو علي : وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً ^(٥)
بيخلفون والمقسم عليه محذوف ، وأنشد أبو الحسن :

إِذَا قُلْتُ قَدْ نَبِي قَالَ : بِاللَّهِ حَلْفَةٌ

لِتَغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا ^(٦)

قال : والجماعة يابون ذلك ؛ لأنَّ القسم إنما يُجَاب بالجملة ، ويروون البيت :

« لَتَغْنِي عَنِّي »

بفتح اللام ونون التأكيد ، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياءً تلي
كسرة ^(٧) ، كقوله :

وَابِكِنْ عَيْشًا تَقْضَى بَعْدَ جِدَّتِهِ ^(٨) *

(١) ما بين المعقوفين تكلمة من (ح) .

(٢) المغني ص ٢٧٨ .

(٣) في (ح) « والمعنى » .

(٤) معاني القرآن ١/٣٦٢ .

(٥) المسائل العسكرية ص ١٣٢ .

(٦) سبق تخريج البيت ص ٥٧٦ .

(٧) قال ثعلب : (ويروى في البيت ... « لَتَغْنِي » قال : وهذا إنما يكون للمرأة ، إلا أنه في لغة طيء جائز ، وفي لغة غيرهم :

« لتغني » واللام لام الأمر أدخلها في المخاطبة) . مجالس ثعلب ٢/٥٣٩ .

(٨) البيت من البسيط ، ولم أتمكّن من الوقوف على نسبه ، وتمامه :

طابت أصائله في ذلك البلد

وجاء بلا نسبة في المقرب ٢/٧٧ ، ولسان العرب (لوم) ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٦١ ، والهمع ٤/٤٠٢ ، وخزانة

الأدب ١١/٤٣٥ .

وقدّروا الجواب محذوفًا ، واللام متعلّقة به ، أي : « ليكونن » كذا « ليرضوكم » ، و « لتشربن » لتغني .

الموضع الثاني : في النوع السادس من الجهة السادسة لما أن تكلم على اشتراط المفرد في بعض المعمولات ، والجمل في بعضها ، فذكر من ذلك أوهامًا ، ثم قال :

ومن الوهم قول الكسائي ، وأبي حاتم ^(١) في : ﴿ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ ﴾ : إن اللام ، وما بعدها جواب ^(٢) ، وقد مرّ البحث في ذلك ^(٣) .

قلتُ : قد تقدّم لنا الإشارة إلى هذه الآية عند قوله : ﴿ وَلَتَصْغَى إِلَيْهِ ﴾ ^(٤) ، ونبّهنا على أن الشيخ لم يستحضر الآية في ذلك المحلّ ^(٥) ، وما تأوّل به البيت أولاً بعيد ؛ لأنّ المنقول فيها إنّما هو كسر اللام ، والصواب التأويل الثاني ، ويقع في بعض النسخ ، وقدّروا الجواب محذوفًا ؛ [وهو فساد] ^(٦) لأنّ الشيخ أشار إلى جوابين :

أحدهما : يخصّ البيت ، والثاني : يعمّ الآية والبيت .

واللغة التي أشار إليها أنشدوا عليها أبياتًا كثيرة .

انظر فصل نون التوكيد من شرح التسهيل ^(٧) .

والبحث الذي أشار إليه في الموضع الثاني في كلامه هو ما ذكرناه ، وذكرُ الشيخ - رحمه الله - هذه الآية في الجهة التي ذكرنا فيه نظر ؛ لأنّ هذه الجملة لا محلّ لها من الإعراب وهي جواب القسم ، وهو إنّما تكلم على اشتراط الجمل في المعمول ، أو الأفراد ، وأنّ المعمول هنا « لكن » وأشار إلى ذلك استطرادًا ، والله أعلم .

(١) لم أجد هذا في غير المغني .

(٢) المغني ص ٧٥٦ .

(٣) المغني ص ٢٧٨ .

(٤) الأنعام ، آية (١١٣) .

(٥) انظر ما تقدّم من البحث ص ٤٢٤ .

(٦) جاء في (ج) بدل كلمة « فساد » : « والصواب أن يُقدّر الجواب محذوفًا » ، والنصّ يستقيم بدونها .

(٧) هذا الفصل ممّا سقط من شرح التسهيل لابن مالك في آخر الجزء الثالث ، وانظره في التسهيل ص ٢١٦ ، وشفاء

العليل ٨٨١/٢ ، والمساعد ٦٧٢/٢ .

قوله تعالى : / ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ ﴾^(١) ﴿ الآية [٦٢] ﴾^(٢) .

ذكرها الشيخ في الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، لما أن تكلم على جملة الاعتراض ، وذكر لها مواضع^(٣) ، وذكر كلام ابن عصفور فيما قدمناه في سورة النساء في قوله : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا ﴾^(٤) الآية ، ووجهه في ذلك ، فقال^(٥) : وأما قول ابن عصفور : (إِنَّ تَتْنِي الضَّمِيرُ فِي آيَةِ النَّسَاءِ شَاذَةٌ)^(٦) ، فباطل كبطلان قوله في أفراد الضمير في قوله : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ ﴾ الآية .

قال الشيخ : وفي أفراد الضمير ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّ ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبر عنهما .

ويُسَهِّلُ^(٧) أفراد الضمير أمران : معنوي ، وهو أَنَّ إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله ﷺ وبالعكس : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ... ﴾^(٨) .

ولفظي وهو تقدم أفراد أحق ، وجه ذلك أَنَّ اسم التفضيل المحرّد من « أل » والإضافة واجب الأفراد ، نحو : ﴿ يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْنَا ﴾^(٩) ، ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ﴾^(١٠) الآية .

الثاني : أَنَّ ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبر عن اسم الله - سبحانه - ، وحذف مثله عن اسم الرسول ﷺ ، أو بالعكس^(١١) .

والثالث : أَنَّ ﴿ يُرْضَوُهُ ﴾ ليس في موضع جرٍّ أو نصبٍ بتقدير (بأن يرضوه) ، بل في موضع

(١) ما بين المعرفين تكملة من (ج) .

(٢) وبعدها : ﴿ أَنْ يُرْضَوُهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٣) المغني ص ٥٠٩ .

(٤) آية رقم (١٣٥) ، وبعدها : ﴿ أَوْ قَبِيْرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ﴾ .

(٥) في (ج) « قال » .

(٦) عبارة ابن عصفور : (أو في نادر من الكلام ...) . المقرب ٢٣٥/١ ، وشرح الجمل ٢٤٧/١ .

(٧) في (ج) « وسهل » وهو الذي في المغني .

(٨) الفتح ، آية (١٠) .

(٩) يوسف ، آية (٨) .

(١٠) التوبة ، آية (٢٤) . وبعدها : ﴿ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... ﴾ .

(١١) انظر الكتاب ٧٤/١ ، ٧٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٠٢٠/٤ .

رفع بدلاً من أحد الاسمين ، وحذف من الآخر مثل ذلك ، والمعنى : وإرضاء الله ، وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما ... (١)

قلتُ: عبارة ابن عصفور فيها قلق ظاهر ، وأفعل التفضيل معلوم أنَّ له ثلاثة أحوال : قسم يحب فيه مطابقته (٢) ، وقسم (٣) يحب عدم مطابقته كالقسم الذي أشار إليه الشيخ ، وقسم يختلف فيه على ما هو مقرر في بابه ، وسر كل وجه يطول هنا ، وموضعه باب التفضيل (٤) .

والتأويل الثاني هو أظهر من الأوّل ؛ لأنّ التوجيه الأوّل لا يخلو من تسامح ، ولا طراد الثاني فيما ليس فيه « أفعل » التفضيل ، إلاّ أنّه يدخل في ذلك الخلاف المعلوم بين سيبويه وغيره . فمذهب سيبويه أنّ الحذف من الأوّل ، وعورض قوله (٥) :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ ...

وتقدّم لنا الجواب عنه من كلام ابن الحاجب ، والله الموفق (٦) .

قيل : وما أشار إليه الشيخ من أنّ ﴿ يُرْضَوْهُ ﴾ بدل يلزم عليه حذف المبدل ، وهو محلّ نظر (٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَخُصِّمَ ﴾ الآية [٦٩] (٨) .

ذكرها في الجهة الثالثة في المثال الرابع لما أنّ نقل أنّ (الذي) يقع (٩) مصدرًا (١٠) ، وارتضاه ابن خروف (١١) ، وابن مالك (١٢) ، وجعلنا من ذلك الآية .

(١) يرى ابن السراج أنّ المذكور خيرٌ للثاني ، وحذف خبر الأوّل للدلالة . الأصول ٧٦/٢ ، والارتشاف ٢٠٢٠/٤ .

(٢) في (ج) « يحب مطابقته » بحذف الجار والمجرور .

(٣) في (ج) « لا يحب » .

(٤) انظر بسط هذا في شرح التسهيل ٦٤/٣ ، وابن يعيش ٩٤/٦ ، والارتشاف ٢٣١٩/٥ ، والتصريح ٤٣٨/٣ .

(٥) كلمة « قوله » سقطت في (ج) .

(٦) انظر ص ٣٤٦ من البحث .

(٧) انظر : الارتشاف ٢٠٢٠/٤ ، والذّر المصون ٢٦/٦ ، ٧٦ .

(٨) وبعدها : ﴿ كَلَّيْ خَاصُوا أُولَئِكَ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ ﴾ .

(٩) في الأصل : « تقع » بالتاء الفوقية ، وما أثبت من (ج) .

(١٠) المغني ص ٧٠٨ .

(١١) انظر رأيه في شرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ ، والارتشاف ٩٩٧/٢ .

(١٢) شرح التسهيل ٢١٨/١ ، المساعد ١٦٦/١ .

قُلْتُ: هذا القول نقله الشيخ في هذا المحلّ عن محمد بن مسعود بن الذّكي في كتابه البديع ، قال : وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في مسائل كثيرة ، منها قوله : إِنَّ «الَّذِي» و «أَنْ» يتقارضان فتقع «الَّذِي» مصدرية مثل قوله :

اتقِرْخُ أَكْبَادُ الْمُحْيِينَ بِالَّذِي

أرى كَيْدِي مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَقِرْخُ ؟ ^(١)

وتقع «أَنْ» بمعنى الَّذِي ، مثل : «زَيْدٌ أَعْقَلَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ» فأما وقوع «الَّذِي» مصدرية ، فقال به يونس ^(٢) والفرّاء ^(٣) ، والفارسي ^(٤) ، ثُمَّ ذكر ما أشرنا إليه ، [قال] ^(٥) : وأما عكس ما ذكر ، فلم أرَ قائلاً به ، ثُمَّ تأوّل ما أوجب ذلك ، وقد أشرنا إليه في غير هذا الموضع ^(٦) .

* [...،...،...] ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [٧١] .

* [...،...،...] ^(٨) .

ذكرها [الشيخ] ^(٩) في الموضع التاسع عشر من المواضع الّتي ذكر في الباب السّادس ، فقال : قولهم في السين أو سوف : حرف تنفيس ، والأحسن حرف استقبال ؛ لأنّه أوضح ، ومعناه التوسّع ، فإنّ هذا الحرف ينقل الفعل عن الزّمن الضيّق ، وهو الحال إلى الزّمن الواسع ، وهو المستقبل ، قال : وهنا تنبيهان ^(١٠) :

(١) سبق تخريجه ص ٤٥٣ .

(٢) رأيه في شرح التسهيل ٢١٨/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ ، والجمع ٨٣/١ .

(٣) معاني القرآن ٣٦٥/١ ، ٤٤٦/١ ، وشرح التسهيل ٢١٩/١ ، والارتشاف ٩٩٦/٢ ، والخزانة ٢٣٩/١١ .

(٤) نقله ابن مالك عن الشيرازيات في شرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ ، والارتشاف ٩٩٦/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) انظر ما مضى من البحث ص ٤٤٧ عند حديثه عن آية الأنعام (١٥٤) .

(٧) استشهد ابن هشام بالآية (٧١) في المغني ص ١٨٥ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٨) استشهد ابن هشام بهذه الآية في المغني ص ١٨٥ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٠) المغني ص ٨٦٩ .

أحدهما : أَنَّ الرَّخْشَرِيَّ قَالَ فِي : ﴿أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ : السَّيْنُ مفيدة وجود الرَّحمة لا محالة ، فهي مؤكدة للوعد ^(١) . قال : (واعترضه بعض الفضلاء ^(٢) : بِأَنَّ وجود الرَّحمة مستفاد من الفعل ، لا من السَّيْنِ ، وبأنَّ الوجوب المشار إليه بقوله : لا محالة ، لا إشعار للسَّيْنِ فيه ، وأجيب بأنَّ السَّيْنِ موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخير ، فإذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت ^(٣) لإفادة الوقوع ، وتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب .

قُلْتُ : / ما وجه به الشيخ كلام الرَّخْشَرِيَّ بعيد بالإنصاف ، واعتراض المعارض عليه صائب ، وقد تقدّم لنا ذلك في غير هذه الآية عند قوله : ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ ^(٤) فانظر ذلك ، فإنَّ كلام الشيخ ثم أجمع مما هنا ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿فَلْيَصْحِكُوا قَلِيلًا﴾ [٨٢] ^(٦) .

ذكرها في حذف الموصوف ، أي : ضحكًا قليلًا ، وبكاء كثيرًا ^(٧) ، قال : وفيه بحث سيأتي .
قُلْتُ : البحث الذي أشار إليه هو الذي ذكره في المثال الرابع في الباب السادس ^(٨) في قوله تعالى : ﴿وَكُلًّا مِّنْهَا رَعَدًا﴾ ^(٩) وَأَنَّهُ قِيلَ : إِنَّ قول من قال في ذلك أَنَّهُ نعت لمصدر محذوف خلاف مذهب المحققين ^(١٠) ، ومذهب سيويه ^(١١) ؛ (...) ^(١٢) أَنَّ ذلك حال من ضمير المصدر ، وأطال في ذلك ، انظر البقرة ، ولنا في ذلك كلام معه . والله الموفق ^(١٣) .

(١) الكشاف ٢/٢٠٢ .

(٢) قال أبو حيان : (وفيه دفيئة خفية من الاعتزال ...) البحر ٥/٧١ .

(٣) في (ج) « إشارة محضة » والصواب ما أثبت .

(٤) البقرة ، آية (١٤٢) .

(٥) الجمع الغريب ١/٤٤/ب .

(٦) وبعدها : ﴿وَلْيَكُونُوا كَافِرًا﴾ .

(٧) المغني ص ٨١٧ .

(٨) المغني ص ٨٥٥ .

(٩) البقرة ، آية (٣٥) . وفي النسختين « فكلًا » بالفاء .

(١٠) انظر هذا في شرح التسهيل ٣/٣٢٣ ، والارتشاف ٤/١٩٣٨ .

(١١) الكتاب ٢/١١٤ .

(١٢) في الأصل : « لأنَّ مذهبه » والأولى حذفها كما في (ج) .

(١٣) الجمع الغريب ح ص ٤٧ ، ٤٨ .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ ﴾ الآية [٩٢] ^(١) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٢) في « إذا » في خروجها عن الاستقبال ^(٣) ، قال : كما جاءت « إذ » في قول بعضهم ... ، وذلك كقوله : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ ﴾ الآية ، ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً ﴾ ^(٤) الآية ، وقول الشاعر :

وَنَدَمَانِ يَزِيدُ الْكَاسَ طَيِّبًا * سَقَيْتُ إِذَا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ ^(٥)

قُلْتُ : أمّا ظهور ذلك في الآيتين فجلي ؛ لأنّ الآيتين إنما ذكرت فيهما بعد تعذر ذلك في الواقع ، على أنّ ناظر الجيش ^(٦) قال : يمكن أن يقال في الآية الأولى : المراد حكاية حالهم حين شرعوا في الفعل ، وإذا كان كذلك كان المحلّ موضع « إذا » دون « إذ » ، وأمّا الآية الثانية فالمراد ما كانوا عليه ، وما هو شأنهم وديدنهم ، فالمعنى : حال هؤلاء إذا رأوا تجارة ، أو لهوا ، كان ما ذكر ، ولو أتى بـ « إذ » لكان المعنى الإخبار عن واقعة وقعت ^(٧) .

قِيلَ : والذي يدلّ على أنّ « إذا » ^(٨) تكون للاستمرار ما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٩) ... الآية ^(١٠) .

(١) وبعدها : ﴿ لَتَحْمِلَنَّهُمْ قُلْتُ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٣) المغني ص ١٢٩ . وذكرها ابن هشام في حذف حرف العطف ص ٨٣٢ ، ولم يذكرها الرصاع .

(٤) الجمعة ، آية (١١) .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للبرج بن مسهر بن جلاس الطائي . شاعر جاهلي . عن المؤلف ص ٦١ . وجاء منسوباً له في مجاز القرآن ٢١/١ . وانظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٧٢/٣ ، وشرح الحماسة للأعلم ٨١٩/٢ ، ولسان العرب (عرق ، ندم) ، وشرح شواهد المغني ٢٨٠/١ ، وشرح أبيات المغني ٢٣٤/٢ .

وبلا نسبة في المغني ص ١٢٩ ، والبحر المحيط ٣١/٣ .

(٦) ناظر الجيش هو : محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي ، ولد بحلب ، واشتغل بها ، ثم قديم إلى القاهرة ، ولازم أبا حيّان وغيره . من مؤلفاته : (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) . توفي بالقاهرة سنة ٧٧٨ هـ .
عن البغية ٢٧٥/١ .

(٧) انظر رأيه في تعليق الفوائد ١٦٨/٥ .

(٨) في الأصل : « إذ » ، والصواب ما أثبت من (ح) .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١٠) البقرة ، آية (١١) .

أي هذه عاداتهم المستمرة ، ومثله كثير ، أشار إليه الرضي في بحث الظروف ^(١) .

قلتُ : تأمل هذا الذي قيل في « إذا » فإنه غريب .

قيل : وأما البيت فتحتمل أن تكون سيقت بمعنى الاستقبال ، وعبر عنه بالماضي ^(٢) .

قلتُ : وهو بعيد ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [١٠٣] ^(٤) .

ذكرها في الجمل التي لها محل ، لما أن تكلم على التابعة لمفرد إذا كانت صفة ، فذكر الآية ، فانظره ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ الآية [١٠٦] ^(٦) .

ذكرها الشيخ في « إمّا » لما أن تكلم على معانيها ، فقال : من ذلك الإبهام ، نحو : ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ ﴾ الآية ^(٧) ، وهو جلي .

قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى ... ﴾ [١٠٧] .

ذكرها في « إن » النافية مثلاً لدخولها على الجملة الفعلية ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ ... لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ﴾ الآية [١٠٨] ^(٩) .

ذكرها في الجهة السابعة (أن يُحمل الكلام على شيء ويشهد الاستعمال في نظير ذلك الشيء

(١) شرح الرضي ٤٨٧/١ ، ١٨٤/٣ .

(٢) البحر المحيط ٣١/٣ ، وتعليق الفرائد ١٦٩/٥ ، وتحفة الغريب ١٣١/ب ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٢٣٥/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢١٠/٢ ، والجنى الداني ص ٣٧١ .

(٤) بعدها : ﴿ تَطْهَرُهُمْ وَتَرْكِيهِمْ بِهَا ﴾ .

(٥) المغني ص ٥٥٤ .

(٦) بعدها : ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ .

(٧) المغني ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٨) المغني ص ٣٤ .

(٩) ﴿ عَلَى التَّقْوَى ﴾ ليست في (ح) .

(١٠) بعدها : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ .

بخلافه ، فذكر آيات ، ثم ذكر الآية التي بعد هذه ^(١) ، وهي :

- ﴿ أَفَمَنْ أَتَسَسَ ... ﴾ الآية [١٠٩] ^(٢) .

فنقل عن أبي البقاء فيها أنَّ قوله على تقدير حال ^(٣) ، أي : (على قصد تقوى) ، أو « مفعول أسس » ^(٤) .

قال الشيخ : وهذا الوجه الذي أخره هو المعتمد عليه عندي ؛ لتعنيته في قوله : ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ﴾ .

وذكر قوله [تعالى] ^(٥) : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ [١٠٨] .

في الميم ^(٦) لما أنَّ ذكر الخلاف في كون « من » تأتي لبدء الأزمنة ، فذكر الآية ، والحديث : « مُطِرْنَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » ^(٧) ، وقول النابغة ^(٨) .

قال بعد ذلك : ويرد الاحتمال من تأسيس أول يوم ، وردّه السهيلي ^(٩) بأنّه لو قيل هكذا لاحتج إلى تقدير الزمان ، فتأمل .

(١) المغني ص ٧٧٦ .

(٢) وبعدها : ﴿ بُنِيَائَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ ... ﴾ .

(٣) من الضمير في (أسس) .

(٤) التبيان ٦٦١/٢ .

(٥) زيادة يتضح بها الكلام .

(٦) المغني ص ٤٢٠ .

(٧) (إلى الجمعة) ليست في (ح) . والحديث في صحيح البخاري (كتاب الاستسقاء) ، باب (من أكفى بصلاة الجمعة في

الاستسقاء) ، برقم ٩٧٠ ج ١ ص ٣٤٥ ، ولفظه (فَمُطِرْنَا) .

(٨) من قوله : « وقول النابغة » إلى « أول يوم » سقط في (ح) .

وقول النابغة هو :

تُخَيِّرُونَ مِنْ أَوْسَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ۝ إِلَى الْيَوْمِ ، قَدْ جَزَيْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

انظر ديوان النابغة الذبياني ص ٤٥ يصف السيوف .

(٩) في (ح) « وقول السهيلي » .

قُلْتُ: تقدّم للدّماميني الاعتراض على الشّيخ في ترجيح الإعراب بما ذكر في هذه الجهة ^(١) ، وتقدّم لنا الجواب عن الشّيخ في سورة البقرة عند قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ^(٢) وغيرها ^(٣) ، وتأمّل لأيّ شيء تعيّن للشّيخ في هذه الآية ما ذكر ، وما موجهه ، هل صناعة أو معنى ؟

قُلْتُ: ويظهر والله أعلم ذلك بعد التنبيه على أنّ كلام أبي البقاء بقي منه ممّا ذكر الشّيخ: أنّ التقدير: «قاصداً بُنيانه التقوى» ^(٤) .

فأقول: هذا الكلام مشكل من وجهين :

الأوّل: أنّه جعل الحال قاصداً والغرض أنّه الجار والمحرور ، فيتعلّق / بكائن ، لا بقاصد ، إلّا أنّ يُقال: دلّ عليه الدليل .

وتفسير معنى الثاني أنّه قصد صاحب الحال من الفاعل المحذوف ، وفيه بحث معلوم لا يُقال: إنّهُ أعرب ذلك على قراءة من نصب (البنيان) من أهل السّبع ^(٥) ؛ لأنّه خلاف لفظه .

فبعد هذا أقول: لعلّ الشّيخ إنّما غير ما ذكرنا عنه ؛ لأنّ القصد ^(٦) لا يتقدّر من المسجد ، وهو النائب في الآية ، والحال قد قرّرها مقاصد ، وفيه نظر ^(٧) .

قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ الآية [١٠٩] .

قد تقدّم لنا هذه الآية ، وذكرنا ^(٨) موضعها ^(٩) قبل .

(١) سقط كلام الدّماميني من نسخة تحفة الغريب ٢٤٥/أ ، وانظره في الجمع الغريب (ح ص ١٨) .

(٢) آية رقم (٢) ، وبعدها: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ .

(٣) الجمع الغريب ح ١٧/١ ، ١٨ .

(٤) التبيان ٦٦١/٢ .

(٥) قرأ نافع وابن عامر: ﴿أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ ببناء الفعل للمجهول ، ورفع (بنيانه) .

وقرأ الباقر: ﴿أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ ببناء الفعل للمعلوم ، ونصب (بنيانه) .

السبعة ص ٣١٨ ، الحجة ٢١٨/٤ ، البحر المحيط ١٠٠/٥ ، والدرّ المصون ١٢٣/٦ .

(٦) في الأصل: «المقصد» ، وما أثبت من (ح) .

(٧) البحر المحيط ١٠٠/٥ ، والدرّ المصون ١٢٣/٦ .

(٨) في (ح) «وأنّ موضعها» .

(٩) المغني ص ٧٧٦ .

قوله تعالى : ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ [١١٢] ^(١) .

ذكرها مثلاً لحذف المبتدأ بعدما الخير صفة له في المعنى ، انظر فصل الحذف ^(٢) .

قُلْتُ : معلوم أنَّ في الآية أعراب ، فلا يتعين ما ذكر ، انظر المُعَرَّب ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [١١٢] .

ذكرها في « الواو » لما أنَّ نقل ^(٤) عن جماعة من الأدباء ، ومن النحويين الضعفاء كابن خالوية ، ومن المفسرين كالثعلبي ^(٥) : أنَّ الواو تأتي للثمانية ، وأنَّ العرب إذا عدوا قالوا : سبعة وثمانية إيذاناً بأنَّ السبعة عدد تام ، وما بعده عدد مستأنف ، واستدلوا بآيات منها هذه ، قال : والظاهر أنَّ العطف إنما كان في هذا الوصف من جهة أنَّ الأمر والنهي من حيث هما فيها أمر ونهي متقابلان ، بخلاف بقيَّة الصفات ^(٦) .

قُلْتُ : أشرنا إلى هذه الواو في مواضع في الكهف ^(٧) ، انظره ^(٨) ، وتأمل كلامه في هذا المحل ، فإنَّه ذهب إلى أنَّ الأمر بالشيء ليس بنهي عن ضده .

قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [لأبيه] ^(٩) ... ﴿الآية [١١٤] ^(١٠) .

ذكرها الشيخ - [رحمه الله] - ^(١١) في « عن » لما أنَّ تكلم على أنها تكون للتعليل ، فذكر

(١) وبعدها : ﴿الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ...﴾ .

(٢) المغني ص ٨٢٣ .

(٣) الدرر المصون ١٢٩/٦ .

(٤) في الأصل « قال » ، وما أثبت من (ح) .

(٥) في النسختين (الشعبي) والذي في المغني (الثعلبي) .

وهو : أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري ، عالم في العربية . توفي سنة ٤٢٧ هـ . من آثاره : الكشف والبيان في تفسير القرآن ، وعرائس المجالس .

عن إنباه الرواة ١٥٤/١ (بتصرف) .

(٦) المغني ص ٤٧٤ - ٤٧٦ .

(٧) آية (٢٢) .

(٨) الجمع الغريب ١٥/٢ ب .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١٠) وبعدها : ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِنَةٍ﴾ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

هذه الآية وغيرها ^(١) ، وهو جلي فيها ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ ^(٣) الآية [١١٨] ^(٤) .

ذكرها الشيخ - [رحمه الله] - ^(٥) في « ثُمَّ » لما أن تكلم على معناها ، وأنها للتشريك في الحكم ، والترتيب ، والمهلة ^(٦) .

قال : وفي كل منها خلاف ، فزعم الأخفش ^(٧) والكوفيون ^(٨) أنه قد يتخلف التشريك ، وذلك بأن تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة ألّبتة ، وحملوا على ذلك قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ ﴾ الآية ، وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى

فثُمَّ إذا أمسيت أمسيت غاديا ^(٩)

(١) المغني ص ١٩٧ .

(٢) انظر : الكشف ٢/٢١٧ ، والبحر المحيط ٥/١٠٦ ، والدرّ المصون ٦/١٣٠ .

(٣) ﴿ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ سقط في (ج) .

(٤) وبعدها : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَرْضُهَا وَأَرْضَ الْأُخْرَى وَلَئِنْ كُنْتُمْ إِلَّا إِلَهِكُمْ تَابَ عَلَيْهِمْ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ الآية [١١٨] .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) المغني ص ١٥٨ .

(٧) معاني القرآن ١/١٣٢ ، والتسهيل ص ١٧٥ ، والارتشاف ٤/١٩٨٧ .

(٨) شرح اللمع لابن برهان ١/٢٤٤ ، والجنى الداني ص ٤٢٧ ، والارتشاف ٤/١٩٨٧ .

(٩) البيت من الطويل ، وقد اختلف في نسبه ، ف قيل : لـ « صرمة بن أنس الأنصاري » ، وينسب لـ « زهير بن أبي سلمى » وهو

في ديوانه بشرح ثعلب ص ٢٠٨ ، وروايته :

أراني إذا ما بثّ بثّ على هوى ٥ فثُمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

على التقديم والتأخير بين الشطرين ، و « ثُمَّ » بفتح الثاء .

وفي الديوان بشرح الأعلام ص ١٦٨ ، يروى الشطر الثاني :

٥ وأني إذا أصبحت أصبحت غاديا

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

وقد جاء منسوباً لزهير في شرح اللمع لابن برهان ١/٢٤٤ ، وشرح التسهيل ٣/٣٥٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢/٦٥٤ ،

وشرح شواهد المغني ١/٢٨٢ ، ٣٥٨ ، وشرح أبيات المغني ٢/٢٤٣ ، ٣٦/٣ ، وخزانة الأدب ٨/٤٩١ .

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٦٤ ، وشرح الرضي ٤/٤٩ ، والارتشاف ٤/١٩٨٧ ، والجمع ٥/٢٣٥ .

قال : وَخُرِجَتِ الْآيَةُ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ ، وَالْبَيْتُ عَلَى زِيَادَةِ الْفَاءِ . انْتَهَى مَعْنَى .

وذكر قوله : ﴿ بِمَا رَحَّبْتَ ﴾ في « ما » المصدرية . انظره ^(١) .

قُلْتُ : إِنَّمَا أَحْوجُ الْكَوْفِينَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْجَوَابَ لَا يُتْلَقُ بِهِ « ثُمَّ » .

فجواب الشيخ بأنَّ الجواب مقدر ، وأنَّ « ثُمَّ » عطفت على الجواب حسن ، وأمَّا البيت فجوابه عنها لا يتم إلا بزيادة تقدير جواب مع زيادة الفاء خلاف ما يقتضيه لفظه .

قوله تعالى : ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [١٢٣] .

ذكرها [الشيخ] ^(٢) في « لا » ^(٣) لما أنْ تَكَلَّمَ على قوله : ﴿ وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ ﴾ الآية . وقد قدَّمتُها في الأنفال ^(٤) ، فانظرها هناك ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ [١٢٤] .

ذكرها - [رحمه الله] - ^(٦) في « أي » لما أنْ تَكَلَّمَ على معانيها ، قال : ومنه الاستفهام ، وتلا الآية ^(٧) .

قُلْتُ : وَذَلِكَ جَلِيٌّ ظَاهِرٌ .

* [... ، ... ، ...] ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ ... رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [١٢٨] .

ذكرها في أوَّل الباب الثالث استطرادًا لما أنْ تَكَلَّمَ على آية الأنعام ، وهي : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ الآية [٣] انظرها ^(٩) .

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | المغني ص ٢٩٩ . |
| (٢) | ما بين المعقوفين تكملة من (ج) . |
| (٣) | المغني ص ٣٢٤ . |
| (٤) | آية (٢٥) . |
| (٥) | ص ٥٤٤ من البحث . |
| (٦) | ما بين المعقوفين تكملة من (ج) . |
| (٧) | المغني ص ١٠٧ . |
| (٨) | استشهد ابن هشام بقوله تعالى : ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [١٢٨] في المغني ص ٣٩٩ ، ولم ترد في الجمع الغريب . |
| (٩) | المغني ص ٥٦٩ ، وص ٣٨٣ فيما تقدّم . |

فردَّ على من قال في تلك الآية : إنَّ تنازع عاملين في متقدّم لا يجوز .

قال الشيخ : إنَّه قد جاء في هذه الآية ، فإنَّ الظُّرف يتعلّق بأحد الوصفين قطعاً .

قُلْتُ : الصَّحيح أنَّه لا يجوز ، وأشار أبو حيَّان إلى ذلك هُنا ، وتأمَّل إذا قلنا بالجواز ، هل يبقى

الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين ، أو ينعكس ؟ ^(١) .

هذا ^(٢) ما تردّد فيه شيخنا الإمام أبو عبد الله محمد بن عقاب ^(٣) - قدّس الله روحه - .

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ الآية [١٢٩] ^(٤) .

ذكرها في الباب السَّابع في خطاب المبتدئ ، لما أن قال : ممَّا ^(٥) يشتهر عليه مثل الفعل في الآية ،

والقرائن تُميز ، فهو فيها فعل ماضٍ ^(٦) .

وهذا آخر ما رأيتُ من هذه السُّورة الكريمة العظيمة ، أعاد الله / علينا من بركاتها بمَنِّه ،

وفضله ، وصلى الله على سيّدنا ومولانا ^(٧) محمد وعلى ^(٨) آله وصحبه وسلّم تسليمًا ^(٩) .



(١) انظر : معاني القرآن للفراء ١٣٩/٢ ، والإنصاف ٨٣/١ ، والرضي ٢٠٤/١ ، والارتشاف ٢١٣٩/٤ ، والبحر المحيط

١١٩/٥ ، والتّصريح ٤٢٧/٢ .

(٢) كلمة « هذا » سقطت في (ج) .

(٣) سبق التعريف به في مبحث شيوخ الرّصّاع .

(٤) وبَعْدَها : ﴿ فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ .

(٥) في (ج) « ما » والصّواب ما أثبت .

(٦) المغني ص ٨٧٨ .

(٧) كلمة « مولانا » سقطت في (ج) .

(٨) كلمة « على » سقطت في (ج) .

(٩) « وسلّم تسليمًا » سقطت في (ج) .

سُورَةُ

يُونُسَ (عَلَيْهِ السَّلَام)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا ، وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ^(١)

سُورَةُ يُونُسَ (عَلَيْهِ السَّلَام)

قال الفقير إلى ربِّه : ذكر الشيخ - رحمه الله - من هذه السُّورة الكريمة فيما رأيت ما يقرب من عشرين آية ، الأولى :

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِ الْيُونُسَ ﴾ ^(٢) [١] ^(٣) .

أشار إليها ، وإلى أوَّل هود ^(٤) في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة ، وأنَّهُ يُرَدُّ بذلك على من زعم أنَّ هذه الفواتح مقسم بها ^(٥) ، فإنَّه لا أجوبة بعدها في مثل هذه السُّورة ^(٦) ، انظر أوَّل البقرة ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ أَكَاذِبُ الْإِنْسَانِ عَجَبًا ﴾ [٢] ^(٨) .

ذكرها - رحمه الله - في الباب الثالث ، في أحكام الجارِّ والمجرور ، لما أنَّ قالَ : هل يتعلَّقان بالفعل الناقص ^(٩) ... ؟
فمن زعم أنَّه لا يدلُّ على الحدث منع ذلك .

-
- (١) من أوَّل البسملة إلى قوله « تسليما » سقط في (٢) .
 - (٢) في الأصل « أَلَمْ » ، والصواب ما أثبت .
 - (٣) وبعدها : ﴿ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ .
 - (٤) قوله تعالى : ﴿ الرِّكَابُ أَكْثَمُ آيَاتِهِ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنَ اللَّذْنِ حَكِيمٌ خَيْرٌ ﴾ [هود : ١] .
 - (٥) أجازهُ الرَّخْشَرِيُّ في الكشَّاف ٩٠/١ ، وأبو البقاء في التبيان ١٤/١ ، وانظر البحر المحيط ٣٤/١ ، والذَّخْرُ المصنوع ٨٠/١ .
 - (٦) المغني ص ٧٧١ .
 - (٧) قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ ﴾ [آية : ١] .
 - (٨) وانظر الجمع الغريب (ح ص ١٦) .
 - (٩) وبعدها : ﴿ أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ ... ﴾ .
 - (٩) المغني ص ٥٧٠ .

وَهُم الْمِرْدُ^(١) ، وَالْفَارِسِيُّ^(٢) ، وَابْنُ جَنِّي^(٣) ، وَالْجَرَجَانِيُّ^(٤) ، وَابْنُ بَرَهَانَ^(٥) ،
وَالشَّلُوبِيُّ^(٦) ، وَالصَّحِيحُ كَوْنُهَا كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ إِلَّا « لَيْسَ »^(٧) ...

قال : واستدلّ المثبتين^(٨) التعليق بقوله تعالى : ﴿ أَكُنْ لِلنَّاسِ عَجَبًا ﴾ الآية . فَإِنَّ اللامَ لَا تَعْلَقُ
بـ ﴿ عَجَبًا ﴾ ؛ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُؤَخَّرٌ ، وَلَا بـ ﴿ أَوْحَيْنَا ﴾ ؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ؛ وَلِأَنَّهُ صَلَةٌ « لَأَنَّ » ،
وَقَدْ مَضَى عَنْ قَرِيبٍ أَنَّ الْمَصْدَرَ الَّذِي لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ حَرْفِ مَوْصُولٍ وَصَلَةٍ لَا يَمْتَنِعُ التَّقْدِيمُ عَلَيْهِ^(٩) .

وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ هُوَ حَالٌ مِنْ ﴿ عَجَبًا ﴾ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ :

لَمِئَةً مَوْحِشًا طَالَ^(١٠) ❊

قال الفقير إلى ربه : ما أشار إليه الشَّيْخُ مِنْ الْخِلَافِ فِي الْفِعْلِ النَّاقِصِ هَلْ يَدُلُّ عَلَى الْحَدِثِ أَمْ
« لَا » ؟ مَعْلُومٌ ، بَلْ تَعَايَا بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ ، فَرَعِمَ أَنَّهَا حُرُوفٌ وَلَيْسَتْ بِأَفْعَالٍ^(١١) ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ « الْفَارِسِيُّ وَالْمِرْدُ » بِتَقْدِيمِ الْفَارِسِيِّ ، وَمَا أَثْبَتَ مِنْ (ح) . وَهُوَ الصَّوَابُ .

وَانْظُرْ رَأْيَ الْمِرْدِ فِي الْمُقْتَضَبِ ٨٧/٤ ، وَتَبِعَهُ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ ٨٢/١ .

(٢) الْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّةُ ص ٩٦ .

(٣) انْظُرْهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣٣٨/١ ، وَالْإِرْتِشَافِ ١١٥١/٣ ، وَالْمَعْمُوعِ ٧٤/٢ .

(٤) الْمُقْتَضَبُ ٣٩٨/١ ، ٤٠١ .

(٥) شَرْحُ اللَّعْمِ ٤٩/١ ، ٦١ .

وَابْنُ بَرَهَانَ هُوَ : أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيٍّ ... ، بَنُ بَرَهَانَ الْأَسَدِيِّ الْعَكْبَرِيِّ ، أَخَذَ عَنْ ابْنِ بَطَّةٍ الْعَكْبَرِيِّ ، وَأَبِي
الْحُسَيْنِ الْقُدْرِيِّ ، وَغَيْرِهِمَا . بَرَعَ فِي النُّحُوِّ ، وَاللُّغَةِ ، وَالْقِرَاءَاتِ . مِنْ كُتُبِهِ : أَصُولُ اللَّغَةِ ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ . تَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٦ هـ .

انْظُرْ : إِشَارَةَ التَّعْيِينِ ص ١٩٩ ، وَالْبَغِيَّةُ ١٢٠/٢ .

(٦) التَّوْطِئَةُ ص ٢٢٤ .

(٧) قَالَ أَبُو حَيَّانَ : (وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوَيْهِ) . الْإِرْتِشَافُ ١١٥١/٣ ، وَانْظُرْ الْكِتَابَ ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ .

(٨) مِنْهُمْ : ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٣٣٨/١ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ ٣٨٥/١ ، وَأَبُو حَيَّانَ فِي الْإِرْتِشَافِ ١١٥١/٣ .

(٩) الْمَغْنِيُّ ص ٥٦٧ .

(١٠) الْبَيْتُ مِنْ مَجْزُوءِ الْوَافِرِ ، وَهُوَ لـ « كَثِيرَ عِزَّةٍ » فِي مِلْحَقِ دِيْوَانِهِ ص ٥٣٦ ، وَعَجَزُهُ :

❊ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وَجَاءَ مَنْسُوبًا لَهُ فِي الْكِتَابِ ١٢٣/٢ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (وَحْشٌ) ، وَالتَّصْرِيحُ ٦٢٤/٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٢٤٩/١ ،

وِخْرَانَةُ الْأَدَبِ ٢١١/٣ .

وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٦٧/١ ، وَالْخَصَائِصِ ٤٩٢/٢ ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٤٧ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣١٠/٢ ،

وَالْخِرَانَةُ ٤٣/٦ .

(١١) انْظُرْ : الْجَمْلُ ص ٤١ ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٣٢ ، وَاللِّبَابُ ١٦٤/١ ، وَهَمْعُ الْمَوَاقِعِ ٢٨/١ .

نسبة حدث إلى زمان خاص ، لا أنها تدلّ على الحدث ؛ ولهذا ذكرها أهل المنطق في الروابط ^(١) ، على ما في ذلك ، واستدلّ لمن قال : إنها ^(٢) تدلّ على الحدث بأمور ، منها :

(أنها يستعمل منها الأمر ، وصيغة الأمر تدلّ على تحصيل الحدث لا تحصيل الزمن ^(٣) ...) ^(٤) .

قلتُ : وهو دليل ضعيف ، ومغالطة ؛ لأنه إذا قيل : (كن قائماً) فكأنه طلب منه القيام المنسوب للمضي ، فهي لم تدلّ على حدث منها ، وإنما دلّت على نسبة حدث من غيرها .

- ومنها : (أنها تقع صلة لحرف ^(٥) مصدريّ ...) ^(٦) .

قلتُ : وهذا أظهر من الذي قبله ، وإن كان أبو البقاء ، وغيره يؤوّل المصدر من غيرها ^(٧) ، إلا أنه بعيد ، ولا يقال : لا يلزم من كونها في صلة المصدر أن تدلّ على المصدر ، بدليل أن « أن » المصدرية توصل بالمبتدأ والخبر كقولنا : (أن زيداً قائم) مع أن « زيداً » لا يدلّ على المصدر ؛ لأننا نقول ذلك على خلاف الأصل ، فلا تصلح المعارضة به .

- ومنها : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالة على الزمان ؛ لأنّ الأوّل يدلّ عليه بالمادة ، والثاني بالصيغة ، فكيف يجرد عن الذي يدلّ عليه بالقوة ، ويترك الذي يدلّ عليه بالضعف ؟ ^(٨) .

قلتُ : ولا يخفى عليك ضعف هذا مع أنه استبعاد ، وهو لا يصلح أن يكون دليلاً ، ثمّ لقائل أن يقول : إنّ قولك : دلالة على الزمان أضعف إنّما يسلم ذلك إذا قلنا : إنّ الفعل يدلّ على الزمان بالالتزام ^(٩) ، وهو خارج عن مدلوله ، وأمّا إن قلنا : إنّ الفعل يدلّ على ذلك بالتضمن ، فلا نسلم أنّ أحدهما أضعف ، والآخر أقوى في الدلالة ؛ لأنّ أجزاء الشيء لا يتعقل فيها ذلك ؛ لأنّ نسبتها للفعل عند أهل المعقول نسبة واحدة ، فتأمل ذلك .

(١) انظر : أسرار العربية ص ١٣٢ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٨٥٧/٢ .

(٢) في (ج) « بأنها » .

(٣) في (ج) « الزمان » .

(٤) شرح التسهيل ٣٤٠/١ .

(٥) في (ج) « بحرف » .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/١ .

(٧) التبيان ٥٦٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/١ . وحكاة ابن عصفور عن ابن خروف . شرح الجمل ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٠/١ .

(٩) في (ج) « بالاستلزام » .

وقد ذكروا هنا أدلة آخر ظاهرة الضعف ^(١) .

وما أشار إليه الشيخ في الآية جلي ، وقد قدم هذه القاعدة مراراً ، وهي أنَّ المصدر إذا لم يدل على العلاج فيجوز تقديم معموله عليه .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ :

لَمِيقَةٍ مَوْحِشًا طَالِلٌ *

فالتشبيه الذي أراد إنما هو في تقديم ^(٢) الحال على صاحبها لا في جميع ما ذكر ، والبيت شاهد له ، فتأمله / .

وقد ذكر الشيخ البيت في آخر الباب السادس ردّاً على من زعم أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها ^(٣) ، فإنَّ الحال هنا صاحبها على مذهب سيبويه ^(٤) هو المبتدأ المؤخر ، والعامل مختلف ؛ لأنَّ عامل المبتدأ الابتداء ، وعامل الحال الظرف ^(٥) خلافاً للأخفش ؛ لأنَّ الاسم عنده مرفوع بالظرف ، قال : وتأمل جوابه عن ذلك فإنه ضعيف ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿وَأَخِرُّدَعَوَاهُمْ﴾ الآية [١٠] ^(٧) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٨) لما أنَّ تكلّم على « أنَّ » التفسيرية ، فقال : ولها عند مثبتها شروط :

أحدها : أنَّ تسبق بجملة ، فلذا غلط من جعل منها : ﴿وَأَخِرُّدَعَوَاهُمْ﴾ الآية ^(٩) .

(١) ذكر ابن مالك عشرة أدلة ردّها على المانعين . شرح التسهيل ١/٣٣٨ ، ٣٤١ .

(٢) في (ج) « تقدم » .

(٣) المغني ص ٨٦٥ .

(٤) الكتاب ٢/١٢٣ ، ١٢٤ .

(٥) في المغني : والنّاصب للحال الاستقرار الذي تعلّق به الظرف .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ١/١٦٧ ، وشرح اللّمع لابن برهان ١/١٣٤ ، وشرح التسهيل ٢/٣٣٣ ، ٣٥٥ ، وشرح

الرّضي ٢/٢٣ ، والتّصريح ٢/٦٢٤ .

(٧) وبعدها : ﴿أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) المغني ص ٤٨ .

قُلْتُ: قال ابن الصائغ: ما أخرى هذا الرَّجُلُ بالغلط ... ! لأنَّ هذا القائل لعلَّه تَمَنَّى يرى جواز ذلك في المفرد ، كضمير الشأن ^(١) ، مع أنَّه لم يعين القائل حتَّى تُعَلِّمَ طبقته في العلم ^(٢) .

قُلْتُ: هذا اعتراض ضعيف لا خفاء بضعفه ؛ لأنَّه يلزم في أكثر الأقاويل الضَّعِيفَةِ والأوهام أن تتأوَّل بذلك .

* [.....] ^(٣) .

قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي ﴾ الآية [١٥] ^(٤) .

ذكرها في [ما] ^(٥) النافية لما أنَّ ذَكَرَ أَنَّهَا تَخْلُصُ المضارع للحال ، فذكر عن ^(٦) ابن مالك أنَّه ردَّ ذلك بالآية ^(٧) ، وقال الشيخ : [و] ^(٨) أُجيب : بأنَّ ذلك ما لم يكن قرينة ^(٩) .

قوله تعالى: ﴿ إِذَا لَهُمْ مَكْرُفِيءَ آيَاتِنَا ﴾ الآية [٢١] ^(١٠) .

ذكرها [الشيخ] ^(١١) في آخر الباب الثالث ، فقال : تنبيه : ردَّ جماعة منهم ابن مالك ^(١٢) - على من قدَّر الفعل حيث يكون الخبر ظرفاً ^(١٣) - بهذه الآية ؛ لأنَّ إذا الفجائية لا يليها الفعل . قال الشيخ : وهذا على ما بيناه غير وارد ؛ لأنَّ الفعل قدَّر مؤخراً ^(١٤) .

(١) وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٢/٢ ، ٤٨٣ ، والارتشاف ١٦٩١/٤ ، والتصريح ٢٩٨/٤ .

(٢) هذا ردُّ الشُّمْنِيِّ على ابن الصائغ في المنصف ٤٠٩/١ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٢) في المغني ص ٢٨٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) وبعدها : ﴿ أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِي ... ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) في (ح) « على » ، والصواب ما أثبت .

(٧) شرح التسهيل ٢١/١ - ٢٣ .

(٨) الواو تكملة من (ح) ، وهي مثبتة في المغني .

(٩) المغني ص ٣٩٩ .

(١٠) وقبلها : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُمْ ... ﴾ .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(١٢) شرح التسهيل ٣١٨/١ ، وشرح الكافية ٣٤٩/١ .

(١٣) انظر : التبيان ٦٦٩/٢ ، وابن يعيش ٩٠/١ ، والمساعد ٢٤٦/١ ، والجمع ٩٩/١ .

(١٤) ردُّ أبو حيان على ابن مالك هذا الرأي . الارتشاف ١٤١٤/٣ ، وانظر المساعد ٥١١/١ .

هذا معنى ما ذكر الشيخ ، انظر بقيته ^(١) .

وذكرها في « إذا » الفجائية مثلاً لذلك ^(٢) .

قلتُ : وردُ الشيخ متمكّن على ما أسّسه من أنّ المقدّر قد يجب تأخيرهُ ، والله أعلم ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ ﴾ [٢٢] ^(٤) .

ذكرها في تعدية القاصر ، وأنّ من ذلك التّضعيف مثل الآية ، قال : (وزعم أبو عليّ أنّه للمبالغة ^(٥) ، لقولهم : سرتُ زيداً) ، قال : (وفيه نظر ؛ لأنّ « سرتهُ » قليل . و « سرت به » كثير ، حتّى قيلَ : لا يُقالُ : سرتهُ ، وما ورد متأوّل على إسقاط الباء توسّعاً) . انظره ^(٦) ... ^(٧)

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ الآية [٢٧] ^(٨) .

ذكرها الشيخ في الجملة الاعتراضية لما أنّ قالَ : التاسع بين أجزاء الصّلة نحو : ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ الآية ^(٩) .

قال : (فإنّ جملة ﴿ وَتَرَهَّقُهُمْ ﴾ معطوفة على ﴿ كَسَبُوا ﴾ فهي من الصّلة ، وما بينهما اعتراض ، يُبين به قدرُ جزائهم ، وجملة ﴿ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ خير ، قاله ابن عصفور ^(١٠) ،

(١) المغني ص ٥٨٧ .

(٢) المغني ص ١٢٠ .

(٣) وانظر : الارتشاف ١١١٢/٣ ، والتّصريح ٥٣٤/١ .

(٤) وبعدها : ﴿ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ... ﴾ .

(٥) الحجة ٢٦٥/٤ ، ولكن لم ينصّ على المبالغة ، ولم يرد المثال . وقد نقل العلماء ما نقل ابن هشام عن الفارسيّ وردّوا عليه .

انظر : المحرّر الوجيز ٢٥/٩ ، والبحر المحيط ١٣٧/٥ ، والدّر المصون ١٦٨/٦ .

(٦) المغني ص ٦٧٩ .

(٧) في العُباب : (وسارت الدابة ، وسارها صاحبها يتعدّى ولا يتعدّى) العباب . وانظر اللسان (سير) ، وانظر شرح أبيات

مغني اللبيب ١٣٤/٧ .

(٨) وبعدها : ﴿ ... جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرَهَّقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

(٩) المغني ص ٥١١ ، وذكر جزءاً منها في زيادة الباء ص ١٤٩ .

(١٠) قاله الأنباري في البيان ٤١٠/١ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، حديث عن المسألة ، ولم ترد الآية من شواهدهُ ،

ولم أجدها فيما طبع من آثاره الأخرى .

وهو بعيدٌ ، لأنَّ الظَّاهر أنَّ ﴿ تَرَهَّقَهُمْ ﴾ لم يؤت به لتعريف الذين ، فيعطف على صلته ، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيئات [ثُمَّ] ^(١) إِنَّهُ لَيْسَ [بِمَتَّعِينَ] ^(٢) لجواز أن يكون الخير : ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ فلا يكون في الآية اعتراض ، ويجوز أن يكون الخير جملة النفي كما ذكر ، وما قبلها جملتان معترضتان ، وأن يكون الخير ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ ﴾ .

فلا اعتراض بثلاث جُمَل ، أو ﴿ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ فلا اعتراض بأربع جُمَل ، ويحتمل - وهو الأظهر - أنَّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ ليس مبتدأ ، بل معطوف على ﴿ الَّذِينَ ﴾ الأولى ، أي : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ ^(٣) ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾ فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هنالك ، نظيرها في المعنى قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ... ﴾ ^(٤) الآية .

وفي اللفظ قولهم : (في الدَّارِ زَيْدٌ ، والحَجَرَةُ عمرو) ^(٥) ، وذلك من العطف على معمولي عاملين [مختلفين] ^(٦) عند الأخفش ^(٧) ، وعلى إضمار الجارِّ عند سيبويه ^(٨) والمحققين ، ومما يرجح هذا الوجه أنَّ الظَّاهر أنَّ « الباء » في ﴿ بِمِثْلِهَا ﴾ متعلِّقة بالجزاء ، فإذا كان (جزاء سيئة) مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر ، أي : واقع .

قاله أبو البقاء ^(٩) / أو ﴿ لَّهُمْ ﴾ قاله الحوفي ^(١٠) ، وهو حسنٌ ؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها ، وهو ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، وعلى ما اخترناه يكون (جزاء) عطفاً على ﴿ الْحُسْنَى ﴾ فلا يحتاج إلى تقدير آخر .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٣) آية (٢٦) ، وبعدها : ﴿ ... وَلَا يَرْمَقُ وُجُوهَهُمْ قَهَرٌ وَلَا ذُلٌّ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

(٤) القصص ، آية (٨٤) ، وبعدها : ﴿ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨ ، والدَّرِّ المصون ٦/ ١٨٣ .

(٦) زيادة يتضح بها النص ، وهي في المغني .

(٧) لعلَّ المفهوم من كلام الفراء في معاني القرآن ٣/ ٤٥ ، وانتظر رأي الأخفش في : الكشف ٢/ ٢٣٤ ، وشرح التسهيل لابن

مالك ٣/ ٣٧٣ ، ٣٧٨ ، والبحر ٥/ ١٤٨ .

(٨) الكتاب ١/ ٦٣ - ٦٥ .

(٩) التبيان ٢/ ٦٧٢ .

(١٠) قاله الفراء ١/ ٤٦١ . ونسب للحوفي في البحر المحيط ٥/ ١٤٧ ، والدَّرِّ المصون ٦/ ١٨٥ .

وَأَمَّا قول أبي الحسن ^(١) وابن كيسان ^(٢) : إِنَّ ﴿بِمِثْلِهَا﴾ هو الخير ، وَأَنَّ الباء زيدت في الخير كما زيدت في المبتدأ في : (بحسبك درهم) ^(٣) فمردود عند الجمهور ^(٤) ، وقد يُؤنس قولهما بقوله : ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ ^(٥) (...)

قُلْتُ : قول الشيخ - رحمه الله - في الردّ على ابن عصفور بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء عن كسبهم السيئات حسن لا شك فيه .

قوله : (يجوز أن يكون الخير (جزاء سيئة) فلا يكون اعتراض) .

قُلْتُ : هذا بعيد جداً ؛ لعدم صحة حمل الخير على المبتدأ إلا بتأويل ، وهو حذف خبر يشتمل على ضمير عائد على المبتدأ ، وهو خلاف الأصل ، لا يُقال : إذا كانت اعتراضية فهي جملة أيضاً ، وقد ذكر فيها المبتدأ ولا بُدَّ من خبر مقدّر ، فتساوى الإعرابان في الحذف ؛ لأننا نقول : إذا كانت اعتراضية فيصح أن يكون ﴿بِمِثْلِهَا﴾ خبر عن ﴿جَزَاءُ﴾ على قول من جوّز صلة الباء في الخير ، وإذا جعل ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ خبراً عن ﴿الَّذِينَ﴾ ، فلا بُدَّ من تقدير خبر ، وجعل ﴿جَزَاءُ﴾ مبتدأ على ما ذكر الشيخ بعد ، مع تقدير ضمير عائد ، فالأول أخفّ من الثاني ، وما ذكر من الاحتمالات ظاهر إلا على مذهب الفارسي ^(٦) .

وَأَمَّا ما أشار إليه من جواز ^(٧) العطف على معمولي عاملين ، فدخل [في] ^(٨) باب كثير الاضطراب ، قِيلَ بالجواز مطلقاً ، وقيل بالمنع مطلقاً ، وهو قول الإمام ، وقيل : بالجواز إن تقدّم العامل الحرفي في الظرف كالمثال المعلوم [في] ^(٩) : (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو) ، وقيل : بالجواز بشرط تقدّم الظرف ، وموالة حرف العطف للمجرور المعطوف ، فلا يجوز (وزيد الحجرة) فأنّت

(١) معاني القرآن ٣٧٢/١ ، وسرّ الصنّاعة ١٣٨/١ ، والبحر ١٤٧/٥ .

(٢) انظر رأيه في : البحر ١٤٧/٥ ، والدّر المصون ١٨٥/٦ .

(٣) في الكتاب ٢٩٣/٢ « بحسبك قول السوء » ، وفي الارتشاف ١٧٠١/٤ ، والتصريح ٤٥/٣ ، « بحسبك درهم » .

(٤) انظر : ابن يعيش ٢٣/٨ ، والجنى الداني ص ٥٥ .

(٥) الشّورى ، آية (٤٠) .

(٦) الفارسي لا يميز الاعتراض بأكثر من جملة . انظر : الخصائص ٣٣٧/١ ، ونقله ابن مالك عن التّدكرة في شرح التّسهيل ٦٣/٢ .

وقد سبق بحث المسألة مراراً .

(٧) كلمة « جواز » سقطت في (ج) .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يلصم بها النصّ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

ترى هذا الاضطراب ؛ لكن الشيخ أعرب ذلك على مذهب الأخفش ، وعلى مذهب سيبويه في تقدير حرف الجرّ ، إلاّ أنّه عنده ليس بمقيس ، وإنّما هو عنده سماعي^(١) ، ولم يستحضر الشيخ - رحمه الله - هذه الآية في باب العطف على معمولي عاملين ، وبقي الكلام ظاهر .

قوله تعالى : ﴿ فَكَلِمَۃً ۖ بِاللّٰهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۚ ﴾ الآية [٢٩]^(٢) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -]^(٣) في الباء الزائدة لما أن تكلم على أنّها تزداد في الفاعل غالباً أو وجوباً ، فذكر مواضع الوجوب ، ثمّ ذكر الغالب ، ومثله بالآية .

قال : (قال الزجاج : دخلت^(٤) لتضمن الفعل معنى « اكتفى »)^(٥) . قال الشيخ : (وهو من الحسن بمكان ، ويصحّحه^(٦) قولهم : (اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه)^(٧) ، أي : ليتق ، بدليل جزم « يثب » ، ويوجه قولهم : (كفى بهند) بترك التاء ، فإنّ أجيب بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ ﴾^(٨) .^(٩)

[قال]^(١٠) : فإن عورض بقوله : « أحسن بهند » فالتاء لا تلحق صيغة الأمر ، وإن كان معناه الخير ، وقال ابن السراج : (الفاعل ضمير الاكتفاء)^(١١) ، وصحّة قوله موقوفة على جواز تعلّق الجار بضمير المصدر ، وهو قول الفارسي^(١٢) ، والرّماني^(١٣) أجاز « مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح » .

(١) في (ج) « سماع » .

(٢) الذي في المغني ﴿ كفى ﴾ بدون الفاء ، وهي آية في النساء (٧٩) ، والرعد (٤٣) ، ...

(٣) كلمة ﴿ وَبَيْنَكُمُ ﴾ سقط في (ج) .

(٤) وبعدها : ﴿ إِنَّ كُنَّا عَنْ عِبَادِكُمْ لَغَافِلِينَ ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) في (ج) « ودخلت » .

(٧) معاني القرآن ٥٧/٢ ، ١٦/٣ .

(٨) في الأصل : « يصحح » ، بحذف الضمير ، والصواب ما أثبت من (ج) ، وهو الذي في المغني .

(٩) هذا القول في الكتاب ١٠٠/٣ ، والأصول ١٦٣/٢ ، وفي أمالي ابن الشجري ٣٩٣/١ (اتقى الله امرؤ وصنع خيراً) ، وذكر منه السهيلي في نتائج الفكر ص ١٤٦ : (اتقى الله امرؤ) ، ونسبه للحارث بن هشام ، وانظر التصريح ٣٤٣/٤ .

(١٠) الأنعام ، آية (٥٩) .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٢) الأصول ٢٦٠/٢ (بالمعنى) .

(١٣) نقله أبو حيّان عن التذكرة ، انظر الارتشاف ١٦٩٧/٤ .

(١٤) معاني الحروف ص ٣٧ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٧/٢ .

وأجاز الكوفيون إعماله في الظرف وغيره ، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقاً ^(١) ، قال : وقد جاء فاعل « كفى » هذه مجرداً عن الباء في قوله :

❖ كفى الشيب والإسلام ... ، ... البيت (٢)

قال : ووجه ذلك أنه لم يُستعمل بمعنى « اكتف » .

قال الشيخ : ولا تُزاد الباء في فاعل « كفى » التي بمعنى : « أجزأ وأغنى » ، ولا التي بمعنى « وقي » ^(٣) .

قال : والأولى متعدية لواحد ، والثانية متعدية لاثنين ... ^(٤) انتهى ، بالمعنى .

وأشار الشيخ أيضاً إلى ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ في أوّل الباب الثامن ، وأنّ الباء زيدت في فاعل « كفى » لِمَا دخله من معنى (اكتف) ، إلّا أنّه لم يَعرّف أنّهُ أراد هذه السّورة ، انظره ^(٥) .

وأشار إلى زيادتها أيضاً في فصل « مهما » ، انظره ^(٦) .

وأشار إليها أيضاً في الباب الثالث لما ذكر ما لا يتعلّق من حروف الجرّ ^(٧) .

قلتُ : / حاصل كلام الشيخ أنّ « كَفَى » تُستعمل تارة قاصرة ، وتارة متعدية إلى واحد ، وتارة إلى اثنين ، فالأولى خرج الآية عليها ، وظاهر كلام ابن عصفور أنّ الباء زائدة في فاعل « كَفَى » أنّ

(١) الإنصاف ١٦٧/١ ، والارتشاف ١٧٠٠/٤ ، والدّر المصون ٥٨٦/٣ .

(٢) البيت من الطويل ، وقامه :

غفيرة وذع ، إن تجهزت غاديا ❖ كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

وهو لـ « سُحيم عبد بني الحسحاس » في ديوانه ص ١٦ ، والكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، والكمال ٧٦٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٤١/١ ، وطبقات فحول الشعراء ١٨٧/١ ، وابن يعيش ١١٥/٢ ، والتّصريح ٣٧٣/٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٢٥/١ ، وخزانة الأدب ٢٦٧/١ ، ١٠٢/٢ .

وبلا نسبة في شرح اللّمع لابن برهان ٢٤٠/١ ، وشرح التّسهيل ٣٤/٣ ، والارتشاف ١٧٠٠/٤ .

(٣) انظر بسط هذه المسألة في أمالي ابن الشجري ٣٠٩/١ ، والارتشاف ١٧٠٠/٤ ، والتّصريح ٣٧٣/٣ ، وشرح أبيات مغني اللّيب ٣٤٥/٢ .

(٤) المغني ص ١٤٤ .

(٥) المغني ص ٨٨٤ .

(٦) المغني ص ٤٣٧ .

(٧) المغني ص ٥٧٥ .

« كَفَى » يكون متعديًا ؛ ولهذا قال : تَزَادُ في فاعلها ومفعولها ^(١) ، وانظر هذا مع ما نقل شيخ أبي حيان واستغربه في « زاد » و « نقص » وأنهما اختصّا بمجيئهما على ثلاثة أحوال ، وقد قدّمنا ذلك عند قوله : ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا ﴾ ^(٢) ، وما نقل الشيخ عن الزجاج ظاهره منع زيادتها في الفاعل ، بل تكون للتعدية ، وما استدلل به الشيخ ظاهر ، وما ذكر من المعارضة بجوابها ظاهر .

قُلْتُ : والسؤال المذكور على جواب المعارضة ليس خاصًا بهذا المحل ، وذلك أنهم قالوا : إن تاء التأنيث الساكنة مختصة بالماضي ، ونون التوكيد مختصة بالأمر والمضارع .

وقالوا : إن الماضي إذا كان معناه الأمر جاز دخول نون التوكيد عليه ، مثل قوله :

دَامِنْ سَفْذِكِ ... ، ... ، ... ، البيت ^(٣)

والأمر إذا كان معناه الخبر كقولنا : (أحسن بهند) ، في التعجب لا يجوز دخول التاء فيه ، فما الفرق بين نون التوكيد ، وبين تاء التأنيث في ذلك .

وعادتي أجيب بجوابين :

الأول : أن الأمر لو دخله التأنيث على هذا التقدير لغُيِّرَ لفظه لأجل [تاء] ^(٤) التأنيث ؛ لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ، وهو لا يكون آخره إلا ساكنًا ، بخلاف نون التوكيد إذا دخلت على الماضي ، فلا يقع فيه تغيير .

الثاني : - وهو أظهر - أن تاء التأنيث إنما دخلت لتأنيث الفاعل ، والأمر لا يتقرر فيه ذلك ، وإذا كان فاعله مؤنثًا أُتِيَ بالياء ، أو بنون الإناث ، ولو كان معناه الخبر ، والله أعلم .

وقوله : (في قول ابن السراج ^(٥) : وصحة قوله ...) [إلى آخره] .

(١) ضرائر الشعر ص ٦٤ ، شرح الجمل ٤٩٢/١ .

(٢) التوبة ، آية (٤) . وانظر ص ٥٥٩ من البحث .

(٣) البيت من الكامل ، ولم أتمكن من نسبه ، وتماه :

دَامِنْ سَفْذِكِ لَوْ رَحِمْتَ مَتِيًّا ❁ لَوْلَاكَ لَمْ يَكِ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

وجاء بلا نسبة في المغني ص ٤٤٤ ، والجنى الداني ص ١٤٣ ، والأشعوني ١٠٩/٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٠/٢ ، والجمع ٤٠١/٤ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) في الأصل : « وقوله : وقول ... » ، وما أثبت من (ج) .

قال الدمامي : (ولا يلزمه ذلك ؛ لأنه لا يلزم كون الاكتفاء فاعلاً مضمراً إن يتعلّق به ؛ لجواز أن يكون ثمّ اكتفاء آخر مقدّر وقع التعلّق به) ^(١) .

قلتُ : ولا يخفى عليك بُعد ما أشار إليه الدمامي ، وقد حصل الشّيخ الثلاثة أقوال التي ذكرها في غير هذا الموضع في الجزء الثاني فانظره ^(٢) .

* [...،...،...] ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ فَأَنى تُؤفَكُونَ ﴾ [٣٤] .

ذكرها مثلاً لتقدّم حرف العطف على غير الهمزة من الاستفهام ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرى ﴾ الآية [٣٧] ^(٥) .

ذكرها [الشّيخ - رحمه الله تعالى -] ^(٦) في أربعة مواضع :

الأوّل : في « أن » المصدرية لما أن تكلم [على] ^(٧) أنها مع ما بعدها تكون في محلّ رفع ، أو خفض ، أو نصب ، فذكر للنصب هذه الآية الكريمة ^(٨) ، وغيرها .

الموضع الثاني : لما أن تكلم على تركيب « عسى زيد أن يقوم » ، وذكر ما فيه من الأقوال ، وأن من جعلها أن « أن يقوم » خبر عن « عسى » ، واستشكل بأنّه في تأويل المصدر ، فيلزم الإخبار بالمصدر عن الجئة ، وأجيب عن ذلك بأمر ، من جعلها : أنّه من باب « زيد عدل » ^(٩) ، وأنّه قصد بذلك المبالغة ، قال : ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرى مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ الآية ^(١٠) .

(١) تحفة الغريب ١/٣٤/ب .

(٢) المغني ص ٥٧٥ ، ٨٨٤ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٣١) : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ... ﴾ في المغني ص ٧٧٣ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) المغني ص ٢٢ .

(٥) وبعدها : ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ... ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) زيادة يستقيم بها النصّ .

(٨) المغني ص ٤٢ .

(٩) تمامه : (وَصَوْمٌ) .

(١٠) كلمة « الآية » سقط في (ح) .

فانظر بقية الكلام مما لا يحتاج إليه في هذه الآية ^(١) .

الموضع الثالث : ذكرها في الباب الثامن لما أن تكلم على القاعدة السابعة منه ، فقال : إنَّ اللَّفْظَ قد يكون على تقدير ، وذلك المُقَدَّرُ على تقدير آخر ، نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْءَانُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ .

فإنَّ ﴿ يُفْتَرَى ﴾ مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى ^(٢) . قال : وقال :

لعمرك ما الفتيان أن تنبت الحلى

ولكنما الفتيان كل فتى ندي ^(٣)

ثم ذكر ما نقلناه في فصل « عسى » ، فانظره .

الموضع الرابع : في الجهة الثالثة في المثال الرابع منها لما أن تكلم على قولهم : « زيدٌ أعقل من أن يكذب ^(٤) » [و] ^(٥) تأوله بالمصدر الحال محل المفعول كما قيل في الآية ^(٦) . وقد أشرنا إلى ذلك في غير هذا .

قال الفقير إلى ربه : أمّا الموضع الأول فجلي .

وأما [الموضع] ^(٧) الثاني فما ذكر فيه كأنه مخالف لما ذكر في الموضع الثالث ؛ لأنَّ الموضع / الثالث ظاهره أنه [قدّر المصدر باسم المفعول ، والموضع الثاني ظاهر فيه أنه لم يحتج إلى ذلك ،

(١) المغني ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) المغني ص ٩٠٧ .

(٣) البيت من الطويل ، وورد بهذه الرواية ، وبلا نسبة في : معاني القرآن للقرءاء ١/١٠٥ ، ١/٢٧٤ ، والمقصود والمدود للقالبي ص ٢٥ ، والذّر المصون ٢/٤٢٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٦٤ .

قال البغدادي : والبيت ملق من مصراعين من أبيات لابن بيس ، وهي :

لعمرك ما الفتيان أن تنبت الحلى ☉ وتعظم أبدان الرجال من الهنر

ولكنما الفتيان كل فتى ندي ☉ صبور على الآفات في العسر واليسر

شرح أبيات مغني اللبيب ٨/٩٦ .

(٤) في شرح الكافية الشافية ٢/٧٥٤ : (زيدٌ اليوم أفضل منه غدًا) .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٦) المغني ص ٧٠٩ .

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

والموضع الثاني أقرب إلى قاعدة الشيخ [^(١)] فإنه ذكر في غير هذه المواضع أنَّ الكلمة الواحدة لا يجتمع عليها تجوزان .

وما أشار إليه في الموضع الثالث فيه تجوزان ، فإنه تقدير في تقدير آخر ^(٢) ، وقد تقدّم لنا الردّ عليه بمواضع ^(٣) نقضنا عليه بها الشاهد في البيت التي ذكرها ظاهر ^(٤) .

فإن قلت : لأي شيء أشار الشيخ إلى هذا التقدير في التقدير ، وعدل عن حذف مضاف إن لم يقل بالمبالغة ، ويكون التقدير إمّا في الأوّل ، أو في الثاني ، ويجري في ذلك القاعدة المعلومة إذا تعارض حذف مضاف من المبتدأ ، أو حذف مضاف من الخبر ، فالحذف من الخير أولى ، نحو : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ^(٥) وإن كان في ذلك نظر .

قلت : لعلّ الشيخ إنما عدل عن ذلك ؛ لأنه رأى أنَّ الجواز أخفّ من الإضمار ، والمسألة فيها خلاف معلوم ، إلاّ أنّه يبعد ذلك في الآية ؛ لأنّ فيها تجوزين ، فيضعف القول بالجواز هنا فتأمله .

وأبو حيّان حمل الآية وجهين ؛ لأنه قال : (ذا افتراء ، أو مفترى) فانظره ^(٦) .

وما أشار إليه من الإعراب الآخر الذي ختم به بعيداً جداً ، ولا حاجة تدعو إليه على بعده .
وأما الموضع الأخير الذي أشرنا إليه فهو جارٍ على ما ذكرنا في الموضع الثالث ، وتأويل المثال أينما ذكر ، أقرب بمن ادّعى أنَّ « أن » تقع موقع « الذي » وقال به جماعة من أهل النحو ^(٧) ، وقد قدّمنا ذلك ^(٨) ، والله أعلم .

(١) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٢) كلمة « آخر » ليست في (ح) .

(٣) الجمع الغريب ١/٥٣ ب ، ل ٥٥ ب ، ل ٧٠ أ ، وانظر ما سبق من البحث ص ١٦٢ .

(٤) يشير إلى قول امرئ القيس :

وهلّ يعمن من كان أحدث عهده * ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

وانظر المسألة في المحرّر الوجيز ٢/١٢٠ ، والمغني ص ٢٢٥ ، والبحر ٢/٨٤ ، والدّرّ المصون ٢/٣٢٢ .

(٥) البقرة ، آية (١٩٧) .

(٦) البحر المحيط ٥/١٥٧ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٨ ، وشرح الكافية ١/٢٦٥ ، والارتشاف ٢/٩٩٦ ، والمساعد ١/١٧٠ ، وتعليق

الفرائد ١/٢٥٨ ، والتصريح ١/٤١٣ .

(٨) انظر : ص ٥٧٩ من البحث عند حديثه عن آية التوبة (٦٩) .

تنبيه :

أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود ، وإظهار « أَنْ » ، واستدلّ بهذه الآية الكريمة ^(١) ، واضطرب في ذلك قول ابن عصفور ، فمرة أجاز ، ومرة منع ^(٢) ، والصحيح المنع ، ولا حجة في الآية للجواز ؛ لأجل ما ذكر الشيخ من التأويل فيها ، فأمّله .

* [...،...،...] ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ [٤٤] .

ذكرها في « ما » الكافة لما أَنْ تَكَلَّمَ على « إِنَّمَا » ، وذكرها مثلاً لتأكيد النسبة المتبقية ، انظره ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [٥١] ^(٥) .

ذكرها الشيخ [- رحمه الله -] ^(٦) في مواضع :

الأول : في حرف الهمزة لما أَنْ تَكَلَّمَ على حرف العطف إذا كان معها ، فإنها يجب تقديمها بخلاف غيرها من أدوات الاستفهام ، فذكر آيات تدلّ على ذلك ، من جملتها هذه الآية ^(٧) .

الموضع الثاني : في « ثُمَّ » لما أَنْ قَالَ : (تنبيه : قال الطبري في قوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ ﴾ ، معناه : أهناك ، وليست « ثُمَّ » التي تأتي للعطف ^(٨) ، قال : وهذا وهم اشتبه عليه « ثُمَّ » المضمومة الثاء بالفتوحة) ^(٩) .

(١) انظر : الإنصاف ٥٩٣/٢ ، الارتشاف ١٦٥٨/٤ ، وانظر المساعد ٧٧/٢ ، والتصريح ٣١٤/٤ .

(٢) شرح الجمل ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، والمقرب ٢٦٢/١ ، والارتشاف ١٦٥٨/٤ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٤٢) في المغني ص ٧١٧ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) المغني ص ٤٠٦ .

(٥) وبعدها : ﴿ ءَامَنْتُمْ بِهِ الْآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) المغني ص ٢٢ .

(٨) جامع البيان للطبري ٥٦٦/٦ .

(٩) المغني ص ١٦٢ .

الموضع الثالث : في الباب السابع لما أن خاطب المبتدي بمسائل ، وبين الوهم فيها ، قال : (وقال الطبري في الآية : إِنَّ « ثُمَّ » بمعنى « هنالك » ^(١) ...) ^(٢) انظره ^(٣) .

قلت : قد تقدّم لنا في سورة البقرة ^(٤) وغيرها ^(٥) ما أشار إليه الشيخ في الموضع الأول ، وبيان ذلك ، وما ذكره عن الطبري وهم كما قال ، والعجب من أبي حيّان في كونه لم ينبّه على كونه وهماً فيما رأيت منه من النسخ ^(٦) ، بل حمله أنه تفسير معني ، وهو بعيد جداً ، فانظره ^(٧) .

قوله تعالى : ﴿ وَسَتَنْبِئُوكَ ﴾ الآية [٥٣] ^(٨) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٩) في « إي » بالكسر والسكون ، لما أن قال : تكون حرف جواب بمعنى « نعم » فتكون لتصديق الخير ، ولإعلام المستخير ^(١٠) ، ولو غدر الطالب ، وتقع بعد نحو : « قام زيد » ، و « أقام زيد » ، و « اضرب زيدا » ، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام ^(١١) ، نحو : ﴿ وَسَتَنْبِئُوكَ ﴾ [أَحَقُّ] ^(١٢) ... ﴿

ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم ^(١٣) ، وإذا قيل : (إي والله) ثم اسقطت الواو جاز سكون الياء وفتحها ، وحذفها . وعلى الأول فيلحق ساكنان على غير حدّهما ... ^(١٤) .

(١) في النسختين « هناك » بدون لام ، والذي في الطبري ، والمغني « هنالك » .

(٢) الطبري ٥٦٦/٦ .

(٣) المغني ص ٨٧٧ .

(٤) البقرة ، آية (٦) ، انظر : الجمع الغريب ح/ص ٢٥ .

(٥) انظر ما تقدّم من البحث ص ٣٢٢ ، ٥٨٩ .

(٦) في الأصل : « من النسخة » ، وما أثبت من (ج) .

(٧) بل ردّ أبو حيّان رأي الطبري بقوله : (وما قاله الطبري من أن « ثُمَّ » هنا ليست للعطف ، دعوى ، ... وأما قوله : إِنَّ المعنى

« هنالك » فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معني ...) البحر المحيط ١٦٧/٥ .

(٨) وبعدها : ﴿ أَحَقُّ فَوْقَ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ .

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٠) في الأصل : « والإعلام المستخير » ، وما أثبت من (ج) .

(١١) شرح الوافية نظم الكافية ص ٤٠٣ .

(١٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٣/٢ ، وابن يعيش ١٢٤/٨ ، ووصف المباني ص ٢١٤ ، والجنى الدانسي ص ٢٣٤ ،

والارتشاف ١٧٩٠/٤ ، ٢٣٦٩/٥ .

(١٤) المغني ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

قُلْتُ: ما أشار إليه الشيخ عن ابن الحاجب ظاهره أَنَّ الآية استدَلَّ بها على ما ادَّعاه ^(١)، وليس فيها ما يدلُّ؛ لأنها جاءت على أحد الجائزين / عند المخالف.

وقول الشيخ: (فيلتقي ساكنان) إلى آخره. قِيلَ: إِنَّ ذلك ممَّا اختصَّ به اسم الجلالة كما قِيلَ: (ها الله) وما أشبه ذلك ^(٢).

قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾ الآية [٥٨] ^(٣).

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٤) في حرف «اللام» لما أَنَّ تَكَلَّمَ على اللام الجازمة، وهي لام الأمر، وأنها تكون للمتكلِّم، إِلَّا أَنَّهُ قليلٌ، وأقلُّ منه دخولها على المخاطب كقراءة جماعة ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾ ^(٥)، قال: وفي الحديث «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ» ^(٦) (...). ^(٧)

وذكرها أيضًا بعدُ في آخر الكلام على اللام الجازمة، لما أَنَّ تَكَلَّمَ على الأمر استطرادًا في حذف لام الأمر، ونقل عن الكوفيين أَنَّهُ معرب ^(٨) على تقدير [لام الأمر] ^(٩)، وتبعها حرف المضارعة ^(١٠)، قال: (ويقولهم أقول؛ لأنَّ الأمر معنًى، فحقه أَنْ يُؤْتَى له بحرف ^(١١)؛ ولأنَّه أخو النهي، وقد دلَّ عليه بالحرف، ولأنَّ [الفعل] ^(١٢) إِنَّمَا وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا أو

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٣، وفيه موافقة ابن الحاجب للجمهور إِلَّا مع القسم.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٣، والارتشاف ٤/١٧٩١.

(٣) وبعدها: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج).

(٥) قرأ الجمهور ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ بياء الغيبة، وقرأ عثمان بن عفَّان وأبيّ، وأنس، والحسن، وأبو رجاء، ...، بقاء الخطاب، وذكر أنها قراءة النبي ﷺ. الحجَّة ٤/٢٨٠، والبحر ٥/١٧٢، والدرِّ المصون ٦/٢٢٤.

(٦) لم أجد هذه الرواية في كتب الحديث، بل الذي في صحيح مسلم ٢/٩٤٣ «لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ»، والذي في كتاب المساجد ١/٤٢٣: «فليأخذ الناس مصافهم»، وانظر مسند الإمام أحمد ٥/٢٤٣.

ورواية المغني هي التي تناقلتها كتب النحو، وانظر معاني القرآن للفرَّاء ١/٤٦٩، والمختضب ١/٣١٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٧١، والإنصاف ٢/٢٢٥، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٦٦، والتصريح ١/٢٠١.

(٧) المغني ص ٢٩٧.

(٨) معاني القرآن للفرَّاء ١/٤٦٩، والإنصاف ٢/٥٢٤، والتصريح ١/٢٠٠.

(٩) في الأصل: «اللام»، وما أثبت من (ج).

(١٠) في (ج) «المضارع».

(١١) في الأصل: «أن يؤدى بالحرف».

(١٢) في الأصل «الحرف»، وما أثبت من (ج)، وهو الذي في المغني.

خيراً خارجاً عن مقصوده ؛ ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل ، كقوله ^(١) :

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ^(٢) *

وكقراءة جماعة في الآية بالخطاب ، وكذلك الحديث المتقدم ، ولأنك تقول : « اغزُ » [و « ارم »] ^(٣) و « اخش » كما تقول في الجزم ؛ لأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان ، كـ « بعث » و « أقسمت » ، وأجابوا عن كونها أفعالاً مع ذلك بأن مجردة عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو : « قُمْ » لأنه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ تشكل فعليته ، وإذا ادعى أن أصله « لتقم » كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل .. ^(٤) .

قلتُ : تأمل هذا المحل ففيه نظر .

أمّا قوله : (لأن الأمر معنى ، فحقه أن يؤتى له بحرف) .

قلتُ : يقابل بمثل ذلك في الخبر ، فيقال : الوعد والوعيد معنيان فيحتاجان إلى حرف ، ولا قائل بذلك .

وقوله : (ولأنه أخو النهي) . يُقال له : هذا قياس في اللغة ، وفيه نزاع معلوم ، ثم تسليمه يلزم وجوب ذكر اللام ، أو جواز حذف « لا » الناهية ، فأين الأخوة ؟ ^(٥) .

وقوله : (لأن الفعل إنما وضع) إلى قوله : (مقصوده) ^(٦) .

قلتُ : يلزمه على هذا أنه لا يدل على خبرية إلا بحرف ، وهو باطل .

(١) في كلتا النسختين (كقولهم) ، والصواب ما أثبت ، وهو الذي في المغني .

(٢) هذا صدر بيت من الخفيف ، ولم أستطع الوقوف على نسبه ، وعجزه :

* فلتقضي حوائج المسلمينا

ورود بلا نسبة في الإنصاف ٢/٢٢٥ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٦ ، والمغني ص ٣٠٠ ، ٧١٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٢ ،

وشرح آيات المغني ٤/٣٤٤ ، ٧/١٧٨ ، والخزانة ٩/١٤ ، ١٠٦ .

وفي التصريح ١/٢٠٠ « كي لتقضى » ولا شاهد فيه .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٤) المغني ص ٣٠٠ .

(٥) انظر : الإنصاف ٢/٥٢٨ ، والتصريح ١/٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٦) كلمة « مقصودة » ليست في (ح) .

وقوله : (ولأنهم نطقوا بذلك الأصل) .

قلتُ : هذه مصادرة (...) ^(١) ، فلا تجعل دليلاً ، بل إنما تلك صيغة أخرى تدلّ على الطلب .

وقوله : (لأنّ البناء لم يعهد كونه بالحذف) .

قلتُ : يقال له البناء على السكون أصل في المبني ، وهو حذف للحركة ، فقد ذكرت لفظاً مشتركاً ، والله أعلم ^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْرُبُ عَنْ رَبِّكَ ﴾ الآية [٦١] ^(٣) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٤) في فصل « لا » لما أنْ تَكَلَّمَ على ألتي لنفي الجنس ، وذكر التنبيه الذي ختم به تدريياً .

وقال في آخره : (وإذا قلت : « ما فيها من زيت ولا مصاييح » بالفتح احتمل كون الفتحة بناء مثلها في (لا رجل) أو كونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة ، فإن قلت : بالرفع احتمل كونها عاملة عمل « ليس » ، وكونها مهملة ، والرفع بالعطف على المحلّ ، ثم قال : وأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْرُبُ عَنْ رَبِّكَ ﴾ الآية ، فظاهر الأمر جواز كون (أصغر وأكبر) معطوفين على لفظ مثقال [أ] ^(٥) وعلى محله ، وجواز كون « لا » مع الفتح تبرئة ، ومع الرفع مهملة ، أو عاملة عمل « ليس » ويقوّي العطف أنّه لم يقرأ - في سورة سبأ في قوله : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ ﴾ الآية [٣] ^(٦) إلا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ (مثقال) . قال : ولكن يُشْكِلُ عليه أنّه يفيد العزوب عند ثبوت الكتاب ، كما أنك إذا قلت : (ما مررت برجل إلا في الدار) ، كان إخباراً بثبوت مرور رجل في الدار ، وإذا امتنع هذا تعين الوقوف على ﴿ السَّمَاءِ ﴾ وأنّ ما بعدها مستأنف .

(١) في الأصل : « عن » ولا معنى لها .

(٢) انظر : علل النحو للورّاق ص ١٤٩ ، والإنصاف ٥٤٠/٢ .

(٣) وبعدها : ﴿ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ .

وقراءة الجمهور ﴿ يَعْرُبُ ﴾ ، بضم الزاء ، وقرأ الكسائي بكسرها (يعزب) .

وانظر : السبعة ص ٣٢٨ ، والبحر ١٧٤/٥ .

(٤) ما بين المعطوفين تكملة من (ح) .

(٥) زيادة للتوضيح من المغني .

(٦) وبعدها : ﴿ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ .

وإذا ثبت ذلك في يونس قلنا به في سورة سبأ ، وأنَّ الوقف على ﴿الأرض﴾ ، وأنه إنما لم يجيء فيه الفتح اتباعاً للنقل ، وجوّز بعضهم العطفَ فيهما ، على أن لا يكون معنى ﴿يَعْرُبُ﴾ « يخفى » ، بل يخرج إلى الوجود ، ... (١) . /

قال الفقير إلى ربه : [ما أشار إليه الشيخ في المثال الذي صدرنا به ظاهر ؛ لتوفير شرط العطف على المحلّ على مذهب الإمام (٢)] (٣) .

قوله : (ولا مهملة) ؛ أشار بذلك إلى أنها ليست عاملة ، ولا عاطفة .

أمّا أنها ليست عاملة ، فظاهر .

وأمّا أنها ليست عاطفة فلامرين :

الأوّل : دخول حرف العطف عليها .

الثاني : تقدّم النفي قبلها ، وما أشار إليه في الآية ظاهر ، وقد أشار إليه الزّخشي ، والإشكال الذي ذكره الزّخشي (٤) ، وظهر لي في الجواب عنه أنّ الاستثناء منقطع (٥) .

ووقفت عليه بعد في كلام أبي حيّان ، فانظره ، فإنّه ذكر أجوبة ضعيفة (٦) .

قوله : (ويقوي العطف) [إلى آخره] (٧) .

قد تقدّم للدّماميني أنّ مثل هذا الاستدلال الذي ذكر الشيخ ورجّح به (٨) لا يلزم ، وتقدّم ما فيه .

وقوله : (تعيّن الوقف على في السماء) .

قلتُ : ظاهر كلام الشيخ أنّ هذا وقف واجب ، ويأتي لنا نظيره في كلام الشيخ ، والرّدّ عليه بما

(١) المغني ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٢) الإمام هو فخر الدّين الرّازي ، وانظر التفسير الكبير ٢٧٤/٦ .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٤) الكشف ٢٤٣/٢ .

(٥) التفسير الكبير ٢٧٥/٦ ، والبيان ٦٧٩/٢ .

(٦) البحر المحيط ١٧٤/٥ ، والدّرّ المصون ٢٣٠/٦ .

(٧) المغني ص ٣١٧ .

(٨) في (ج) « وما رجّح » .

ردّ به هو على غيره ^(١) ، بأنّ ^(٢) القرآن ليس فيه وقف واجب ، ويرد عليه بكلام القراء ، منهم أبو عمرو وناهيك به ؛ فإنّه قسّم الوقف إلى أقسام ^(٣) ، وما أشار إليه الشّيخ من العطف بناء على ما ذكر من التأويل الاستثناء المنفصل أسهل منه ؛ لأنّه قد قيل بأنّه حقيقة ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ ﴾ [٦٢] ^(٤) .

[ذكرها الشّيخ في « ألا » ، وأنها تكون للتنبيه ^(٥) ، وتقدّم لنا التنبيه عليه ...] ^(٦) .

[قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [٦٥] ^(٧) .

ذكرها [الشّيخ - رحمه الله -] ^(٨) في الجمل التي لا محلّ لها ، لما أنّ قال : (تنبيهات : من الاستئناف ما قد يخفى ، فذكر آيات . ثمّ قال : الثالث : ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ بعد قوله : ﴿ وَلَا يَخْزُوكَ قَوْلُهُمْ ﴾ ، وفي جمال القراء للسّخاوي ^(٩) : أنّ الوقف على : ﴿ قَوْلُهُمْ ﴾ في الآية واجب ، قال الشّيخ : والصّواب أنّه ليس في جميع القرآن وقف واجب ^(١٠) .

وذكرها أيضًا في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ ، لما أنّ قسّم الجمل الواقعة بعد القول غير المحكيّ به ، فجعل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ غير محكيّة بالقول المذكور ، ولا بقول مقدّر ، ولا يدلّ على قول آخر ، فانظره ^(١١) .

قلتُ : ما هرب منه السّخاوي ظاهر [لأجل] ^(١٢) فساد المعنى .

(١) ردّ ابن هشام على السّخاوي ، انظر : المغني ص ٥٠٢ ، وسيأتي عند الحديث عن الآية (٦٥) من هذه السّورة .

(٢) في (ح) « فإن » بالفاء .

(٣) التيسير في القراءات السبع ص ٥٤ فما بعدها .

(٤) وبعدها : ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ... ﴾ .

(٥) المغني ص ٩٦ .

(٦) ما بين المعقوفين سقط في الأصل ، وقد ذكر ذلك في آية البقرة (١٣) في الجمع الغريب ح ص ٣٢ .

(٧) وقبلها : ﴿ وَلَا يَخْزُوكَ قَوْلُهُمْ ﴾ .

(٨) ما بين المعقوفين في الأصل تعليق على الآية السابقة ، وجاء في (ح) في موضعه الصّحيح .

(٩) جمال القراء ٥٥١/٢ .

(١٠) المغني ص ٥٠٢ .

(١١) المغني ص ٥٤٣ .

(١٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

وما ردَّ عليه الشيخ به يردّه ما تقدّم له قبل ، فظاهره أنّ الوقف في تلك الآية واجب ، والصواب ما ذكر أبو عمرو ، فإنّه قسّم الوقف إلى أربعة أقسام معلومة ، فانظره ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا ﴾ الآية [٦٨] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٢) في « إن » المكسورة لما أنّ تكلم على أنّها تكون نافية ^(٣) ، قال : وقول بعضهم : لا تأتي « إن » النافية إلّا بعدها « إلّا » أو « لما » المشددة ، مثل : ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا ^(٤) عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ^(٥) في قراءة بعض السبعة ^(٦) - مردود بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ الآية ، ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ ﴾ ^(٧) و ﴿ وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ ﴾ ^(٨) . قلتُ : وهذا كلام جليّ .

قوله تعالى : ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ الآية [٧١] ^(٩) .

ذكرها الشيخ - رحمه الله - في فصل الواو لما أنّ تكلم على وقوع النصب بعدها ^(١٠) ، وهي واو المفعول معه ، كـ « سيرتُ والنيل » ، قال : وليس النصب بها خلافاً للجر جاني ^(١١) .

قال : ولم تأت في التنزيل ، وأمّا قوله : ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ ﴾ الآية ، في قراءة السبعة ^(١٢) بقطع الهمزة ، و ﴿ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴾ بالنصب ، فتحتمل الواو في ذلك أن تكون عاطفة مفرداً على مفرد

(١) المكثف في الوقف والابتداء ص ٧ ، وانظر جمال القراءة ٥٦٣/٢ .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) المغني ص ٣٤ .

(٤) قرأ بتشديد ﴿ لَمَّا ﴾ ابن عامر وعاصم وحمة . السبعة ص ٣٣٩ ، والبحر ٢٦٦/٥ ، والذّر المصون ٣٩٧/٦ ، ٧٥١/١٠ .

(٥) الطارق ، آية (٤) .

(٦) انظر في ذلك شرح التسهيل ٣٧٥/١ ، والارتشاف ١٢٠٧/٣ ، والذّر المصون ٣٩٦/٦ .

(٧) الجن ، آية (٢٥) .

(٨) الأنبياء ، آية (١١١) .

(٩) وبعدها : ﴿ وَشُرَكَاءُكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تَنْتَظِرُونِ ﴾ .

(١٠) المغني ص ٤٧١ .

(١١) الجرجاني يرى أنّ الواو تعدّي الفعل كالهزمة . المقتصد ٦٦٠/١ ، وانظر : الارتشاف ١٤٨٤/٣ ، والتّصريح ٥٢٨/٢ .

(١٢) السبعة ص ٣٢٨ ، البحر ١٧٨/٥ ، والذّر المصون ٢٤٠/٦ .

بتقدير مضاف ، أي ([و] ^(١) أمر شركائكم) ، أو جملة على جملة بتقدير فعل ، أي : (واجمعوا شركاءكم) بالوصل في الهمزة ، وموجب التقدير في الوجهين أنَّ « أجمع » لا يُعلق بالذوات ، بل بالمعاني ^(٢) ، كقولك : (أجمعوا على كذا) بخلاف (جمع) فإنه مُشْتَرَكٌ بدليل : ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ﴾ ^(٣) ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾ ^(٤) وقرئ (فاجمعوا) ^(٥) بالوصل ، فلا إشكال ، وقرئ برفع (الشركاء) ^(٦) عطفاً على الواو للفصل بالمفعول ^(٧) . انتهى .

قال الفقير إلى ربه : قوله : (وليس النصب بها خلافاً ...) [إلى آخره] .

المسألة حصّل فيها الشيخ في غير هذا الكتاب أقوالاً ، فقليل : النصب بالحرف ، وقيل : بما قبل الحرف ، وقيل : بفعل مقدّر ^(٨) ، وقيل على الخلاف ^(٩) ، وهو بعيد ، وقيل : على الظرف ^(١٠) ، ولم يذكره الشيخ ، وذلك الواو بمعنى « مع » وهي ^(١١) ظرف فأعطى إعرابها لما دخلت عليه ، ولا أبعد من هذا . والتعرض للأقوال يطول هنا ^(١٢) .

قوله : (ولم تأت في التنزيل) [إلى آخره] .

قلتُ : لا شك أنَّ النصب على المعية فيه خلاف هل هو / مقيس أو سماع ؟ ولم يجيء في القرآن إلا في الآية المذكورة مع احتمال فيها ، فإنَّ من يقول : إنَّ كلَّ موضع يجوز فيه النصب على المعية ، جاز فيه ^(١٣)

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر : الحجة ٢٨٨/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/٢ ، والبحر ١٧٩/٥ .

(٣) طه ، آية (٦٠) .

(٤) الهمزة ، آية (٢) .

(٥) رويت عن نافع في السبعة ص ٣٢٨ ، والبحر ١٧٩/٥ .

(٦) قرأ بها الحسن والسلمي وعيسى بن عمر . النشر ٢٨٦/٢ ، والبحر ١٧٩/٥ ، والدرّ المصون ٢٤٣/٦ .

(٧) أو أنه مبتدأ محذوف الخبر ، تقديره (وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم) . البحر ١٧٩/٥ ، والدرّ المصون ٢٤٣/٦ .

(٨) أوضح المسالك ٥٤/٢ ، وشرح اللمحة البدرية ١٩٥/٢ .

(٩) يُنسب هذا للكوفيين . الجنى الداني ص ١٥٥ ، والارتشاف ١٤٨٤/٣ ، والتصريح ٥٢٩/٢ .

(١٠) يُنسب هذا للأخفش في الجنى الداني ص ١٥٦ ، والارتشاف ١٤٨٤/٣ ، والتصريح ٥٢٨/٢ .

(١١) في الأصل : « وهو » ، وما أثبت من (ح) .

(١٢) انظر الهوامش السابقة .

(١٣) في (ح) « فيها » .

العطف يمنع النصب على المعية في الآية ، وهذه القاعدة فيها خلاف ^(١) ، فممن اعتبرها ابنُ عصفور ، وانظره ^(٢) ، فإنه جَوَزَ العطف في الآية على التغليب ، وهو بعيدٌ جداً .

قول الشيخ : (لأنَّ أجمع) [إلى آخره] .

قُلْتُ : هذا الذي قال ؛ عليه الأكثر ، ونُقِلَ عن ابن سيدة أنه يصح استعماله بمعنى الثلاثي ^(٣) ، قيل : فعلى هذا يصحُّ العطف في الآية إلاَّ أنه يجيء [فيها] تعميم المشترك ، وفيه نزاع معلوم ^(٤) .

قوله : (للفصل) [إلى آخره] .

ابن مالك يمنع العطف في هذه الصورة ، لأنَّ الظاهر لا يصحُّ أن يكون فاعلاً للأمر ^(٥) ، لكن الجمهور على خلاف قوله ^(٦) ، وقد تقدّم لنا نظيره ^(٧) عند قوله : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ ^(٨) ، وتقدّم ما وقع للزمخشري ^(٩) . ولم يذكر الشيخ شروط المفعول معه ، وهي معلومة ، ولولا الطول لجليناها ^(١٠) ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ بِمَا كَذَّبُوا بِهِ ﴾ الآية [٧٤] .

ذكرها في مسائل الموصول من الجهة الخامسة دليلاً على حذف العائد في نظيرها في الأعراف ^(١١) ، فانظره ^(١٢) .

(١) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٥٥ ، والارتشاف ٣/١٤٨٥ ، والمساعد ١/٥٤١ ، والتصريح ٢/٥٣٢ ، والجمع ٣/٢٤١ .

(٢) الذي في شرح الجمل ٢/٤٥٢ أنَّ النصب بفعل مضمر . وهو بيان لرأي الأخفش ، وفي المقرب ١/١٥٨ رجَّح النصب على أنه مفعول معه .

(٣) المحكم (جمع) ، والمخصص ٤/٢٣٢ .

(٤) الصحاح (جمع) ، واللسان (جمع) .

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٥٢ ، ٢٦١ .

(٦) سبق عرض الآراء في أوّل المسألة .

(٧) الجمع الغريب ح ٤٨ .

(٨) البقرة ، آية (٣٥) .

(٩) الكشاف ١/٢٧٣ .

(١٠) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٤٧ ، والارتشاف ٣/١٤٨٣ ، والمساعد ١/٥٤٢ ، والتصريح ٢/٥٢٣ .

(١١) ﴿ فَمَا كَانُوا يُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا ﴾ [آية : ١٠١] .

(١٢) المغني ص ٧٣٧ .

قوله تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ ﴾ [٧٧] ^(١) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٢) في الجملة الثالثة التي لها محل ، لما أن قسم الجملة الواقعة بعد القول الغير ^(٣) المحكية به إلى قسمين ^(٤) : محكية بقول مقدّر ، وغير محكية به ، وهو نوعان : دالة على المحكية ، كقولك : (قال زيد لعمر في حاتم : أنظن ^(٥) حاتمًا بخيلًا ؟) ، فحذف القول ، وهو : « حاتم بخيل » ، مدلولاً عليه بجملة الإنكار [التي هي من كلامك دونه ، قال : وليس من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ ﴾ الآية ، وإن كان الأصل ، والله أعلم :

(أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر) ، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً بجملة الإنكار [^(٦) لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول ، وإن لم تكن محكية بالثاني ، انظر بقية كلامه .

قلت : ما أشار إليه الشيخ في الآية ظاهر ، وإنما لم يجعل الآية داخله في القسم الذي ذكر ؛ لأجل ما صرح به ، فإنه يتكلم على القسم الذي الجملة المذكورة فيه غير معمولة لقول مذكور ، ولا مقدّر ، بل تكون دالة ^(٧) على مقول مقدّر . وحمل أبو حيان الآية وجهين باعتبار قوله : ﴿ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾ ^(٨) هل هو معمول لقوله ﴿ أَتَقُولُونَ ﴾ أو معمول لقوله : ﴿ قَالَ ﴾ ^(٩) ... ؟

قلت : هذا الذي فهمت منه ، فعلى الأول لا حذف في الآية ، وعلى الثاني حذف مفعول ﴿ تَقُولُونَ ﴾ فانظره ^(١٠) .

(١) والآية بتمامها : ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُونَ ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) كلمة « الغير » سقط في (ج) .

(٤) المغني ص ٥٤٢ .

(٥) في النسختين (أنظنون) ، والسياق يقتضي ما أثبت ، وهو الذي في المغني .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) في الأصل « داخله » ، والصواب ما أثبت من (ج) .

(٨) ذكرها ابن هشام في حذف المفعول . المغني ص ٨٢٩ .

(٩) البحر المحيط ١٨١/٥ .

(١٠) انظر : الكشاف ٢/٢٤٧ ، والبحر ٥/١٨١ ، والدرّ المصون ٦/٢٤٦ .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُ بِهِ السِّحْرُ ^(١) ﴾ الآية [٨١] ^(٢) .

ذكرها في « الميم » لما أن تكلم على « ما » الاستفهامية ، فذكر الآية ^(٣) ، قال : على قراءة أبي عمرو « بمد الألف » ^(٤) ، و « ما » مبتدأ ، والجملة خبر ، و ﴿ السِّحْرُ ﴾ إمّا بدل من « ما » ولهذا قرن بالاستفهام ، وكأنه قيل : (السحر جئت به) . وإمّا بتقدير : (أهو ^(٥) السحر ، أو السحر هو) . وأمّا من قرأ : ﴿ السِّحْرُ ﴾ ^(٦) على الخبر ف « ما » موصولة ، و ﴿ السِّحْرُ ﴾ خبرها ^(٧) . ويؤيدها قراءة عبد الله : ﴿ مَا جِئْتُ بِهِ سِحْرٌ ﴾ ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ [٨٨] ^(٩) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١٠) في حرف « اللام » لما أن تكلم على لام الصيرورة ، وهي لام العاقبة ^(١١) ، وأن البصريين أنكروها ، وذكر كلام الرّخشي ^(١٢) في ذلك على ما سيحيى إن شاء الله في قوله : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ ﴾ الآية ^(١٣) .

قال : ويحتملها قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ ﴾ .

- (١) ﴿ بِهِ السِّحْرُ ﴾ سقط في (ح) .
- (٢) وبعدها : ﴿ فَلَمَّا أَتَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُطِئِلُهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ .
- (٣) المغني ص ٣٩٣ .
- (٤) السبعة ص ٣٢٨ ، والحجة ٢٩٠/٤ ، والبحر ١٨٢/٥ .
- وزاد ابن عطية : « وبجاهد وأصحابه ، وابن القعقاع » . المحرر الوجيز ٧٥/٩ .
- (٥) في الأصل : « أهذا » ، وما أثبت من (ح) موافق لما في المغني .
- (٦) قرأ بها الجمهور ما عدا أبا عمرو .
- (٧) مشكل إعراب القرآن ٣٨٩/١ ، والبيان ٦٨٢/٢ ، والبحر ١٨٢/٥ ، والدرّ المصون ٢٤٩/٦ .
- (٨) قرأ بها عبد الله بن مسعود . الكشاف ٢٨٤/٢ ، وفي المحرر ٧٥/٩ : « والأعشى » . وانظر : البحر ١٨٣/٥ ، والدرّ المصون ٢٥٠/٦ .
- (٩) وبعدها : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴾ .
- (١٠) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .
- (١١) المغني ص ٢٨٢ ، ٢٨٣ .
- (١٢) الرّخشي يرى أنها للدعاء في « يونس » . الكشاف ٢٥٠/٢ . وفي القصص يرى أنها للتعليل . الكشاف ١٦٣/٣ .
- (١٣) القصص ، آية (٨) ، وبعدها : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ وَخِزْيَانٌ ﴾ .

ويحتمل أنها لام الدّعاء ، فيكون الفعل مجزوماً لا ^(١) منصوباً ، ومثله في الدّعاء : ﴿ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا ﴾ ^(٢) ، ويؤيده أن في آخر الآية ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ ﴾ الآية .

قلتُ : ما ذكر الشيخ أشار إليه غيره في الآية ^(٣) ، وحملوها لام « كي » أيضاً ^(٤) .

قيل : وما ذكر من الدّعاء إنما يتأتى على قراءة من فتح الياء ^(٥) ، وهو صواب ، وأمّا في قراءة من ضمّ ، فلا يوافق استدلاله ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَأَسْرَأْتِلَ ﴾ ^(٦) [٩٠] .

ذكرها في « الواو » لما أن ذكر « واو ضمير الذكور » ، وحكى الخلاف في اسميتها ، وخصوصها بالعقلاء ^(٧) ، ومن نزل منزلتهم ^(٨) ، قال : والذي جرّ القائل :

❖ إذا ما بنو نعيش دنوا فتصوبوا ... البيت ^(٩)

على ما ذكر قوله : « بنو » لا « بنات » ، والذي سوّغ ذلك أن « بنو » شبيه بجمع التّكسير ، فسهل مجيء الضمير لغير العاقل ، ولهذا جاء تأنيث فعله مثل ما وقع في الآية / ولا يجوز : (قامت الزيدون) .

(١) « لا » سقط في (ح) .

(٢) نوح ، آية (٢٤) .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٨٣/٩ ، والتبيان ٦٨٤/٢ ، والبحر المحيط ١٨٦/٥ ، والذّر المصون ٢٥٩/٦ .

(٤) المحرر الوجيز ٨٣/٩ .

(٥) قرأ عاصم وحمة والكسائي (يُضَلُّوا) بضمّ الباء ، وقرأ الباقون بفتحها .

(٦) المحرر الوجيز ٨٤/٩ ، والبحر المحيط ١٨٦/٥ ، والذّر المصون ٢٦٠/٦ .

(٧) ﴿ بِهِ بُنُو إِسْرَائِيلَ ﴾ سقط في (ح) .

(٨) انظر : رصف المباني ص ١١١ ، ٤٩٠ ، والجنى الداني ص ١٧٣ .

(٩) المغني ص ٤٧٨ .

(٩) البيت من الطويل ، وهو للناطقة الجعدي ، وصدره :

شريت بها والديك يدعو صباحه ❖

وقد جاء منسوباً له في الكتاب ٤٧/٢ ، والنكت ٤٦٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٨٢/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٣٠/٦ ، والخزانة ٨٤/٨ .

وبلا نسبة في معاني الأخفش ٤٦٠/٢ ، ومجاز القرآن ٨٣/٢ ، والمقتضب ٢٢٤/٢ ، والارتشاف ٥٩٧/٢ .

والتصوّب : الانحدار . اللسان (صوب) .

* [...،...،...] ^(١) .

[قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ﴾ [٩٨] ^(٢) .

ذكرها الشيخ في (لولا) لما أن تكلم عليها ^(٣) ، وذكر لها معاني قال بعد ذكر الهروي أنها تكون نافية بمنزلة « لم » ^(٤) ، وجعل منه ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ﴾ الآية .

قال الشيخ : والظاهر ^(٥) أن المعنى على التوبيخ ، أي : فهلاً كانت قرية واحدة من القرى المهلكة ثابت عن الكفر قبل مجيء العذاب ، فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش ^(٦) ، والكسائي ^(٧) ، والفرّاء ^(٨) ، وعليّ بن عيسى ^(٩) ، والنحاس ^(١٠) ، ويؤيده قراءة أبيّ ، وعبد الله ﴿ فَهَلَا ﴾ ^(١١) ، ويلزم من هذا المعنى النفي ؛ لأنّ التوبيخ يقتضي عدم الوقوع .

قال : وقد يتوهم أن الرّخشيّ قائل بأنها للنفي بقوله : الاستثناء ^(١٢) منقطع بمعنى [و] ^(١٣) لكن ^(١٤) ، ويجوز كونه متصلاً ، والجملة في معنى ^(١٥) النفي ، كأنه قيل : (ما آمنت) ^(١٦) ، ولعله إنما أراد ما ذكرنا ، ولهذا قال : والجملة في معنى النفي ، ولم يقل : و « لولا » للنفي .

(١) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٩٦) في المغني ص ٣٣٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٢) وبعبدا : ﴿ ءَامَنْتَ فَنَفَعْنَا إِيْمَانَهَا لِآلِ قَوْمِ يُؤُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ءَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ح) .

(٤) الأزهية ص ١٦٩ ، وهو تابع لابن فارس في الصحاح ص ٢٥٤ .

(٥) المغني ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٦) لم أجد في معاني القرآن ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٨ ، والبحر ٥/١٩٢ .

(٧) انظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٨ ، والكشاف ٢/٢٥٤ .

(٨) معاني القرآن ١/٤٧٩ .

(٩) معاني الحروف ص ١٢٤ .

(١٠) إعراب القرآن ٢/٢٦٨ .

(١١) القرطبي ٦/٦١٢ ، والكشاف ٢/٢٥٤ ، والبحر ٥/١٩٢ ، والدرّ المصون ٦/٢٦٨ .

(١٢) في (ح) « والاستثناء » بزيادة الواو .

(١٣) زيادة من الكشاف يقتضيها السياق .

(١٤) ذكره الهروي في الأزهية ص ١٧٦ .

(١٥) في الأصل « بمعنى » ، وما أثبت من (ح) . وهو الذي في المغني .

(١٦) الكشاف ٢/٢٥٣ ، ٢٥٤ .

نَمَّ قَالَ : فَإِنْ اِحْتَجَّ مَحْتَجٌّ لِلْهَرَوِيِّ بِأَنَّهُ قَرِئَ بِنَصْبٍ ﴿قَوْمٌ﴾ عَلَى أَصْلِ الْاِسْتِنَاءِ ، وَرَفَعَهُ عَلَى الْإِبْدَالِ ^(١) ، فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْإِبْدَالَ يَقَعُ بَعْدَ مَا فِيهِ رَائِحَةُ النَّفْيِ ، كَقَوْلِهِ :

✽ عَافٍ ، تَغْيِيرُ إِلَّا النَّوْىَ وَالْوَيْدُ ^(٢)

فَرَفَعَ لَمَّا كَانَ « تَغْيِيرٌ » فِي مَعْنَى « لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ » ، وَأَدَقُّ مِنْ هَذَا : ﴿ فَشَرُّوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ ^(٣) فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ لَمَّا كَانَ ^(٤) ﴿ فَشَرُّوا ﴾ بِمَعْنَى (لَمْ يَكُونُوا مِنْهُ) ، بِدَلِيلٍ : ﴿ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ ، وَيُوضَّحُ لَكَ ذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ فِي غَيْرِ الْمَوْجِبِ أَرْجَحُ مِنَ النَّصْبِ ، وَقَدْ اجْتَمَعَتِ السَّبْعَةُ عَلَى النَّصْبِ فِي : ﴿ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مُوجِبٌ ، وَلَكِنْ فِيهِ رَائِحَةٌ غَيْرُ الْإِيجَابِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ :

✽ ، تَغْيِيرُ إِلَّا النَّوْىَ وَالْوَيْدُ

قُلْتُ : قَوْلُ الشَّيْخِ : (إِنَّهَا لِلتَّوْبِيخِ) حَسَنٌ ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ أَبِي حَيَّانَ إِنَّهَا لِلتَّحْضِيضِ ^(٥) مَصْحُوبًا بِالتَّوْبِيخِ ؛ لِمَنَافَةِ أَحْكَامِ التَّحْضِيضِ ، وَالتَّوْبِيخِ ، فَتَأَمَّلْهُ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهَا أَفَادَتِ التَّوْبِيخَ عَلَى عَدَمِ التَّوْبَةِ ، وَالتَّحْضِيضَ عَلَيْهَا ، فَيُمْكِنُ ، وَلَا مَحْجُوزَ لَهُ ، وَلَعَلَّ الْحَوْجَ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الْإِيمَانِ فَكَانَ السِّيَاقُ يَقْتَضِي التَّحْضِيضَ عَلَيْهِ ، وَالتَّوْبِيخَ عَلَى عَدَمِهِ ، وَقَدْ يُرْجَّحُ كَلَامُ الشَّيْخِ بِأَنَّ التَّوْبِيخَ هُنَا إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهْلَكِينَ ، فَلَا يَتَصَوَّرُ مَعَهُ التَّحْضِيضُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِتَعَذُّرِهِ مِنَ الْمَعْدُومِ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ كَلَامٍ

(١) معاني القرآن للزجاج ٣/٣٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٨ ، والكشاف ٢/٢٥٤ ، والبحر المحيط ٥/١٩٢ .

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ، وهو للأخطل في ديوانه ٢/٢٣٤ ، وصدره :

وَبِالصَّرِيحَةِ مِنْهَا ، مَنْزِلٌ ، خَلَقَ ✽

وجاء منسوبا له في عمدة الحفاظ ١/٣٨٠ ، والتصريح ٢/٥٢٨ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٧٠ ، وشرح أبيات المغني ٥/١٢٦ .

وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٢٨١ ، والأشتموني ١/٥٠٣ .

والصريمة : الرملة المنقطعة ، وهنا اسم موضع . والخلق : البالي . والعاني : الدارس . والنوى : حفيرة حول الخيمة تمنع عنها الماء .

(٣) البقرة ، آية (٢٤٩) .

(٤) في الأصل « كانوا » ، وما أثبت من (ح) ، وهو الذي في المغني .

(٥) البحر ٥/١٩٢ .

الزَّخَشَرِيَّ قَرِيبَ مِنْهُ فِي كَلَامِ ابْنِ عَطِيَّةٍ ^(١) ، وبيان الاحتجاج الذي أشار إليه الهروي : أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى الْبَدَلِ لَا يَصَحُّ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ ، وَقَدْ قَرِئَ بِالرَّفْعِ ، وَالْجَوَابُ مَا رَأَيْتَ .

وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ مِنْ ذَلِكَ فِي آخِرِ الْجُزْءِ الثَّانِي مَسَائِلَ غُلِبَ فِيهَا الْمَعْنَى عَلَى اللَّفْظِ ^(٢) ، فَانْظُرْهَا هُنَاكَ ^(٣) ..

قوله تعالى : ﴿لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [٩٩] ^(٤) .

ذَكَرَهَا [الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -] ^(٥) لَمَّا أَنَّ قَسَمَ الْحَالِ إِلَى مُؤَكَّدَةٍ لِعَامِلِهَا ، وَإِلَى مُؤَكَّدَةٍ لِمُصَاحِبِهَا .

مِثَالُ الثَّانِي : (جَاءَ الْقَوْمُ طُرًّا) ، وَنَحْوُ ﴿لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ﴾ الْآيَةُ ^(٦) .

قُلْتُ : وَإِنَّمَا كَانَ جَمِيعًا مُؤَكَّدًا لِمُصَاحِبِ الْحَالِ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ عَامٌ ، وَجَمِيعٌ يَفِيدُ الْعُمُومَ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ لِلتَّأَكِيدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله تعالى : ﴿وَأَمَرْتُ﴾ الْآيَةُ [١٠٤] ^(٧) .

ذَكَرَهَا فِي «أَنَّ» مِثَالًا لِمُتَوَاتِرِهَا قَدْ تَكُونُ مَعَ مَعْمُولِهَا فِي مَحَلِّ خَفْضٍ ^(٨) .

قَالَ الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ : وَهَذَا جُمْلَةٌ مَا رَأَيْتَ مِنَ الْآيِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْكَرِيمَةِ ، أَعَادَ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهَا دِينًا ، وَدُنْيَا ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ^(٩) .



(١) المحرر الوجيز ٩٣/٩ .

(٢) المغني ص ٩٠٠ .

(٣) في (ج) « هنالك » .

(٤) وبعدها : ﴿كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تَكْفُرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) المغني ص ٦٠٦ .

(٧) وبعدها : ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

(٨) التي في المغني آية الزمر (١٢) ﴿وَأَمَرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ . وانظر المغني ص ٤٢ .

(٩) من قوله : « وعلى » إلى : « تسليماً » سقط في (ج) .

سُورَةُ

هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا ، وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا) ^(١)

سُورَةُ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَام

قال الفقير إلى ربِّه : ذكر الشيخ - رحمه الله - ^(٢) في هذه السُّورة الكرعة فيما رأيت سبع عشرة ^(٣) آية . أولها :

* [...،...] [...،...] ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ لِيُتْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [٧] .

ذكرها [الشيخ] ^(٥) في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محلّ ، لما أنْ تكلّم على جملة التعليق وأقسامها ^(٦) ، واستطرد الكلام في قولهم : (عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ) ^(٧) ، وحصل في ذلك أربعة أقوال ^(٨) :

-
- (١) من قوله : « صَلَّى ... » إلى قوله : « تَسْلِيمًا » سقط في (ح) .
 - (٢) كلمة « رحمه الله » سقط في (ح) .
 - (٣) في (ح) « سبعة عشر » .
 - (٤) استشهد ابن هشام بالآيتين (١ ، ٢) في المغني ص ٧٧١ ، وبآية (٣) في المغني ص ٨٧٨ ، وجميعها لم ترد في الجمع الغريب .
 - (٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .
 - (٦) المغني ص ٥٤٥ ، ٥٤٦ .
 - (٧) الكتاب ٢٣٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/١ ، والبيضا ٤٤٩/١ ، والمساعد ٣٧٢/١ .
 - (٨) انظر هذه الأقوال ، والردّ على بعضها في : شرح التسهيل ٩٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/١ ، والارتشاف ٣٧٠/١ ، ٢١٢١ ، ٢١١٨ ، ٢١٢١ ، والمساعد ٣٧٠/١ .

قيل : / إنَّ^(١) الجملة (أبو من هو) حال ، وردّه بأنها إنشائية ، وقيل : بدل اشتمال من « زيد » ، وقيل : بدل كلّ ، والأصل : (عَرَفْتُ شَأْنَ زَيْدٍ) ، وقيل : مفعول ثانٍ ، و « عرفت » بمعنى « علمت »^(٢) ، ثُمَّ قال : وعلى هذا القول فهل يُقَالُ : إنَّ الفعل معلق أم لا ؟

قال جماعة من المغاربة : إذا قُلْتُ : « علمتُ زيداً لأبوه قائم » ، أو « ما أبوه قائم » ، فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل في محلّها النصب على أنّها مفعول ثانٍ ، وخالف في ذلك بعضهم ؛ لأنَّ الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب ، وأن لا يُؤثّر العامل في لفظها ، وإن لم يوجد معلق ، وذلك نحو : « علمتُ زيداً أبوه قائم » ، واضطرب في ذلك كلام الزّخشيّ ، فقال في قوله تعالى : ﴿ لِيَلْبِسَكُمْ أَتْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ في سورة هود : (إنّما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم ؛ لأنّه طريق إليه ، فهو ملابس له ، كما تقول : (انظر أيّهم أحسن وجهًا ، واستمع أيّهم أحسن صوتًا) ؛ لأنَّ النظر والاستماع من طريق العلم)^(٣) انتهى .

ولم أقف على تعليق النّظر البصريّ ، والاستماع إلّا من جهته ، وقال في تفسير الآية في سورة الملك^(٤) : (ولا يُسمّى هذا تعليقاً ، وإنّما التّعليق أن يوقّع بعد العامل ما يسدّ مسدّ منصوبيه جميعاً كـ « علمت أيّهما عمرو » ، ألا ترى أنّه لا يفترق الحال بعد تقدّم أحد المنصوبين قبل^(٥) مجيء ماله الصّدر وغيره ؟ ولو كان تعليقاً لافترقا ، كما افترقا في « علمت زيداً منطلقاً » و « علمت أنّ زيداً منطلقاً »^(٦) هذا ما ذكر الشيخ .

قال الفقير إلى ربّه : ما ردّه به الشيخ على القول « بالحال » ظاهرٌ ، وقد تقدّم الفرق بين الخير والحال^(٧) ، وذكرنا ما في ذلك من التفريق ، والقول بالبدلية قد تقدّم توجيهه ، ولا يُقال : إنّهُ ضعيف ؛ لأنَّ المفرد لم يشتمل على استفهام ؛ لأنَّ النّصّ لهم إنّما هو في المبدل منه إذا كان فيه استفهام ، فلا بُدّ أن يكون في البدل استفهام ، وأمّا في عكسه فلا .

(١) كلمة « إن » سقط في (ح) .

(٢) في (ح) « علم بمعنى عرف » .

(٣) الكشاف ٢/٢٥٩ .

(٤) قوله تعالى : ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَتْلُوَكُمْ أَتْكُمُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [آية ٢ :] .

(٥) في (ح) « بعد » وفي المغني « بين » .

(٦) الكشاف ٤/٣٤ ، وفيه : (علمت أزيداً منطلق) .

(٧) عند حديثه عن آية آل عمران رقم (٤٤) ، وانظر ما تقدّم من البحث ص ١٢٨ .

رأية النساء رقم (٤٣) ، انظر ص ٢٥٦ من البحث .

قوله : (وخالف في ذلك بعضهم) إلى آخر ما ذكر .

قُلْتُ : أشار بذلك إلى أَنَّ الجملة المعلقة إذا زال موجب التعليق منها فلا يتسلط العامل على اللفظ ، فلم يبق للمعلق فائدة ، فَإِنَّ العمل لا يظهر للعامل في اللفظ ، فليس من التعليق في شيء ، والطبي^(١) هُنَا - رحمه الله - تأوّل كلام الرَّخْشَرِيِّ : بأنَّ آية هود التعليق وقع فيها لعلم مقدّر ، وفي آية الملك ضمّن فيه^(٢) الفعل ، والتّضمنين باب واسع .

قال الدّماميني : وما يزول السؤال عليه : لأيّ شيء فعل هذا في هود ، و لم يفعل مثله في الملك^(٣) ؟ وأخذ صاحب التقريب يستشكل وقوع الجملة مفعولاً ثانياً^(٤) لـ « علم » ، قال : لَأَنَّهُ يَتَأْتِي هُنَا كَمَا أَجِيبُ بِهِ فِي : « علمتُ أزيد قائم » . أي : جواب هذا السؤال .

وردّ عليه الطّبي : بأنّه إذا صحّ ذلك في المفعول الأوّل كما ذكره الخليل^(٥) في قوله : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ ﴾^(٦) الآية . وأنَّ « أي » للاستفهام ، فكذا يصحّ في المفعول الثّاني ، قال الدّماميني : (وفي هذا الرّدّ نظر)^(٧) ، ولم يبينه .

قُلْتُ : ولعله يقول : إنّما منع^(٨) أَنَّ « أي » للاستفهام في مريم سلّمناه ، وقياس المفعول الأوّل على الثّاني باطل ؛ لقيام الفارق ، فَإِنَّ الأوّل لا يكون جملة ، بخلاف الثّاني سلّمناه . ثمّ ما ذكرته بناء على أَنَّ الاستفهام بعد العلم يُؤْوَل بما ذكرت من حذف مضاف ، ومعلوم ما في المسألة من الخلاف ، حتّى قيل : إِنَّهُ تَمَّا غَلَبَ فِيهِ الْمَعْنَى .

(١) سبق التعريف به ص ١٠٥ من البحث .

(٢) في (ج) « فيها » .

(٣) تحفة الغريب ل ١٦٢ ب .

قال الدّماميني : « يحتمل أن يكون مراده بالتعليق المذكور في سورة هود ، ليس التعليق المصطلح عليه ، وهو الإعمال في المحلّ لمانع يمنع من الإعمال في اللفظ ، وإنّما المراد به تسليط فعل البلوى على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى ، بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال معنوي » .

ثمّ حكى أنّه وجده بعد في شرح اليميني على الكشاف . الجمع الغريب ١٦٢ ب .

(٤) لعله يقصد أبا حيّان . انظر : تقريب المقرب ص ٥٧ ، والارتشاف ٢١١٢/٤ ، ٢١٢٢ .

(٥) الكتاب ٣٩٨/٢ ، ٣٩٩ ، وانظر الدرّ المصون ٦٢١/٧ .

(٦) مريم ، آية (٦٩) ، وبعدها : ﴿ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَهْلُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ .

(٧) تحفة الغريب ١٦٢/٢ ب .

(٨) في (ج) « أنا نمنع » .

قوله : (ولم أقف على تعليق النظر البصري ، والاستماع إلا من جهته) .

قلتُ : أمّا النظر البصري^(١) ، ففيه خلاف معلوم ، وأمّا الاستماع فهو الذي اختصّ به ، وقد تقدّم لنا في غير هذه السورة الاعتراض على الشيخ بما ذكر هنا ، فإنه ذكر هنا في النظر البصري ، وصحة التعليق ، وتقدّم للدّماميني التنبيه عليه .

والقياس ؛ الجواز في كلّ ما هو طريق إلى العلم إذا^(٢) ثبت ذلك في بعض الطرق ، وقول الزّخشي : (ألا ترى) إلى آخره . وهو معني / ما أشرنا إليه في كلام [الشيخ ناقلًا له عن بعضهم ، فتأمّله .

تنبيه :

ذكر الشيخ هنا أنّ فائدة الحكم [^(٣) على الجملة بالتعليق ؛ ظهور النّصب في التّابع ، ثمّ قال : رأيتُ بخطّ الإمام بهاء الدّين ابن النّحاس^(٤) : أقمتُ مدّة أقول : القياس جواز العطف على محلّ الجملة المعلق عنها بالنّصب ، ثمّ رأيتُه منصوصًا .

قال الشيخ : ومّن نصّ عليه : ابن مالك^(٥) ، ولا وجه للتوقّف مع قولهم : (إنّ المعلق عامل في المحلّ) . قلتُ : ظاهر كلام الشيخ : أنّ كلّ عاملٍ يعملُ في محلّ الجملة يصحّ في معموله مراعاة محله ، وينقض ذلك بأمور كثيرة ، منها : الأسماء اللازمة للإضافة إلى الجملة ، فإنه لا يصحّ مراعاة محلّها بعطف مفرد على تلك الجملة ، وما أشبه ذلك إلا أن يقال : إنّما لم يصحّ العطف هنا^(٦) لمّا منع من ذلك ؛ لأنّه لو وقع العطف للزم جواز إضافة ذلك الاسم إلى مفرد ، وقد فرض أنّه لازم الإضافة إلى الجملة ، فامتنع العطف لعارض لا لمراعاة المحلّ ، وفيه نظر ؛ لجواز أن يقال : يجوز في الثانوي ما لا يجوز في الأوائل ، وفي القاعدة ما هو معلوم ، وكذا عطف المفرد على الجملة المقولة ، البحث فيه واحد .

(١) من قوله « والاستماع » إلى قوله : « البصري » سقط في (ج) .

(٢) في (ج) « إذا » .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٤) هو : أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بهاء الدّين بن النّحاس الحلبي ، شيخ الديار المصرية في علم العربية ، أخذ العربية عن الجمال بن عمرو ، وابن يعيش . له شرح المقرب . توفي سنة ثمان وتسعين وستمائة .

البغية ١٣/١ ، ١٤ .

(٥) شرح التّسهيل ٨٩/٢ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٢/١ ، وتعليق الفرائد ١٧٢/٤ ، والتّصريح ١٨٨/٢ .

(٦) « هنا » سقط في (ج) .

تنبيه ثانٍ :

قد تقدّم لنا النقل عن بعضهم أنّه استشكل قول النحويين : الجملة الّتي لها محلّ هي الّتي يحلّ المفرد محلّها ، فإنّه ينقض بأمور ، منها : جملة الحكاية ، وجملة التعليق ، وجملة الجواب للشرط الجازم إذا دخلت ^(١) عليها الفاء ^(٢) ، وتأوّل كلام النحويين بتأويل ضعيف ، وأجاب الدّماميني بجواب ضعيف . فانظر ذلك عند كلام الشّيخ على جملة الجواب إذا دخلت عليها الفاء ^(٣) ، وتأمل كلام الدّماميني هنالك ، فإنّه أطال ^(٤) ، والله الموفّق .

قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ... ﴾ الآية [٨] ^(٥) .

ذكرها الشّيخ [- رحمه الله تعالى -] ^(٦) في « ألا » الّتي للتنبيه ، وأنّها تدخل على الجملة الاسميّة ، والفعليّة ، فمثل الفعلية بهذه الآية ، ثمّ نبّه على أنّ المُعربين يذكرون محلّها ^(٧) ، ويهملون معناها ، فيقولون : حرف استفتاح ^(٨) ، وتقدّم لابن الصّائغ الاعتراض عليه ، فانظره في البقرة ^(٩) .

وذكرها - أيضاً - في الجهة الثالثة من الباب الخامس في المثال الثّاني منها لما أنّ قال : وأمّا الآية ، فنصب الظّرّف يجري على الخلاف في جواز تقديم منصوب « ليس » عليها ^(١٠) .

قلتُ : نقلوا هنا عن سيبويه جواز تقدّم معمول « ليس » ^(١١) ، وما أشار إليه هنا من أنّ تقدّم المعمول يؤذّن بتقديم العامل مردود بقولنا : (في الدّار زيد قام) على أصل أهل البصرة ، فإنّ هذا الخير لا يجوز تقديمه على المبتدأ مع جواز تقديم الظّرّف ^(١٢) .

(١) في (ح) « إذا دخل » .

(٢) أو إذا الفجائية .

(٣) المغني ص ٥٥١ - ٥٥٣ ، ٦١٥ .

(٤) تحفة الغريب ١/١٦٤/٢ ، ب .

(٥) وبعدها : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) في المغني (يبنون مكانها) وهو الذي جاء في الجمع الغريب (ح ص ٣٢) .

(٨) المغني ص ٩٦ .

(٩) عند ذكره للآية رقم (١٣) قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السّٰفِهَاءُ ﴾ . انظر : الجمع الغريب (ح ص ٣٢) .

(١٠) المغني ص ٧٠٠ .

(١١) الكتاب ٣٧/٢ . وانظر : الارتشاف ١١٦٩/٣ .

(١٢) انظر في المسألة : شرح التسهيل ٣٤٩/١ ، وشرح الحمل لابن عصفور ٣٩٤/١ ، وارتشاف الضرب ١١٦٩/٣ ، والدرّ

المصون ٢٩٢/٦ ، والمساعد ٢٦٢/١ ، والتّصريح ٦٠٧/١ .

* [...،...،...] ^(١) .

* [...،...،...] ^(٢) ، [...،...،...] ^(٣) ، [...،...،...] ^(٤) .

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي﴾ [إِنْ أَرَدْتُمْ] ^(٥) ... ﴿[٣٤]﴾ ^(٦) .

ذكرها الشيخ في الجهة لعاشرة لما أن فرغ من شروط الحذف ^(٧) ، وبين أن الشيء قد يُظن أنه من الحذف ، وليس منه ، قال بعده ^(٨) :

تنبيه:

ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر ، نحو : (إِنْ أَكَلْتَ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ) .

أنّ الجواب المذكور للسابق منهما ، وجواب الثاني محذوف ، مدلول عليه بالشرط الأول ، وجوابه كما قالوا في الجواب المتأخر عن القسم ، والشرط ، ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور : إنها لا تُطْلَقُ حَتَّى تُقَدِّمَ الْمُؤَخَّرَ وَتُؤَخِّرَ الْمُقَدِّمَ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ حِينَئِذٍ : (إِنْ شَرِبْتَ فَإِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ) ، وهذا كله حسن ، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى : ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ﴾ ^(٩) الآية . وفيه نظر ؛ إذ لم يتوال شرطان بعدهما جواب كما في المثال ، وكما في قول الشاعر :

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تَذَعَرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَاقِلَ عَزْزَانَهَا كَرَمٌ ^(١٠)

(١) جاء في (ج) : (قوله تعالى : ﴿وَأِنْ مَسَّ الشَّرَافُ مِنْكُمْ﴾ ذكرها مثلاً لحذف المبتدأ في فصل الحذف) .

وهذه الآية ليست من سورة هود ، وإنما هي الآية رقم (٤٩) من سورة (فصلت) . والسورة بكاملها مما فقد من الجمع الغريب .

(٢) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٩) في المغني ص ٧٣٠ ، والآية رقم (٢٨) في المغني ص ٩١٤ ، والآية رقم (٣١) في المغني ص ٢٨٢ ، وجميعها لم ترد في الجمع الغريب .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) وبعدها : ﴿أَنْ أَصَحَّ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ .

(٥) كلمة «الحذف» سقط في (ج) .

(٦) المغني ص ٨٠١ .

(٧) كلمة ﴿إِنْ﴾ سقط في (ج) .

(٨) البيت من البسيط ، ولم أتمكن من الوقوف على نسبه .

وجاء بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣/١٦١٤ ، وارتشاف الضرب ٤/١٨٨٥ ، وشفاء العليل ٣/٩٦٣ ، والأشعرني ٣/٢٧٦ ، والتصريح ٤/٤٠٢ ، والأشباه والنظائر ٧/١١٢ ، وجمع الهوامع ٤/٣٣٨ .

إذ ^(١) الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب ، وإنما تقدّم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول ، فينبغي أن يُقدّر إلى جانبه .

ويكون الأصل : إن أردتُ أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم ^(٢) ، وأما أن يُقدّر / الجواب بعدهما ، [ثم يُقدّر بعد ذلك مقدّمًا إلى جانب الشرط الأول ، فلا وجه له ، انتهى .

قال الفقير إلى ربه ^(٣) : هذه المسألة أطال الناس الكلام فيها ، وهي من المسائل التي تُبني عليها أحكام فرعية ، وقد سأل عنها ابن خلّكان ^(٤) كما ذكر في تأليفه لما أن عرض اجتماع مع ^(٥) ابن الحاجب ، قال : وأجاب فيها وأحسن ^(٦) ، ولولا الطول لأتينا بكلام ابن عرفة - رحمه الله - في « أنت طالق إن شاء الله » ، فإنه أطال في المسألة ^(٧) . ولعلنا نُقيّد فيها مُستقلًا إن شاء الله .

وحاصل تعدّد الشرط إمّا أن يكون بعاطف ، أو بغير عاطف ، فإن كان بعاطف فإمّا « بالواو » أو « بأو » أو « بالفاء » ، فإن كان « بالواو » فالجواب لهما ، وإن كان « بأو » فالجواب لأحدهما ، وإن كان « بالفاء » فالجواب لما دخلت عليه الفاء ، وهو وجوابه جواب الأول ، وإن كان بغير عاطف فالجواب لأولهما ، والثاني مُقيّد للأول كتنقيده ^(٨) بحال واقعة موقعه ^(٩) ، كاليبت المذكور .

قلتُ : هكذا قيل ، وظاهر كلام الشيخ أنه إنما قيل بذلك بالحمل على ما إذا اجتمع شرط وقسم ، فإنّ الجواب للمتقدّم ، وتكرّر مثل ذلك للشيخ فيما بعد ^(١٠) .

(١) في الأصل : « إن » ، وما أثبت من (ج) .

(٢) انظر : المحرّر الوجيز ١٣٩/٩ ، والبحر المحيط ٢١٩/٥ ، والدّر المصون ٣٢٠/٦ .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ج) .

(٤) هو : أحمد بن محمد شمس الدين بن خلّكان ، المتوفى سنة ٦٨١ هـ . صاحب وفيات الأعيان .

(٥) في (ج) « من » .

(٦) وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ .

(٧) انظره في شرح حدود ابن عرفة ٢٧٣/١ .

(٨) في (ج) « فتقيده » بالفاء ، والصواب ما أثبت .

(٩) في النسختين (موقع) ، والصواب ما أثبت ، وانظر في المسألة : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦١٤/٣ ، وتوضيح

المقاصد للمرادي ٢٦٨/٤ ، والتصريح ٤٠٢/٤ .

(١٠) المغني ص ٨١٠ ، وانظر اعتراض الشرط على الشرط ص ٣١ .

قِيلَ : وليس يسلم له الحمل ، فَإِنَّ المانع من جعل الجملة الشرطية الثانية ، وجوابها جواباً^(١) للأولى في المثال موجود ، وهو عدم دخول الفاء في الثانية ، فلا يصحّ الحمل ، وفي المسألة عبارات في تحصيل ذلك ، وكلّها آيلة إلى ما ذكرنا ، وما أشار إليه الشيخ هنا قريب من نصّ التسهيل ، قال فيه ما نصّه : (وتالي^(٢) الشرطين لفظاً ، أولهما معنًى في : (إن تتب إن تَذُنِبَ تُرْحَمَ)^(٣) . فكلّام صاحب التسهيل خاص من حيث أَنَّ الشرط الثاني شرط في الأوّل ، والشرط قبل المشروط ، فلا جرم أن يكون المتأخّر لفظاً متقدّماً معنًى ، كأنّه في تقدير : إن تتب وقد أذنبت تُرْحَمَ ، وهذا قريب من كلام المؤلف .

فإن قُلْتَ : كلامُ الشيخ^(٤) يعمّ ، أمّا كلام التسهيل فكما ذكرت أنّه قريب من الذي ذكر الشيخ هنا ، وأمّا كلام من صدرت كلامه أولاً ، وكذلك ما فسّرت به كلام^(٥) التسهيل فظاهره مخالف لكلام الشيخ ، لأنك جعلت جملة الشرط كأنّها حال مقيدة ، ولم تقدّر لذلك الشرط جواباً بخلاف ما حقّق الشيخ .

قُلْتُ : الشيخ ما ذكره هو التحقيق ، وما وقع في كلام غيره إنّما هو تفسير معنًى ، أو قول آخر . فإن قُلْتَ : كلام الشيخ يعمّ صورة مختلفاً فيها ، وهي : إذا اجتمع شرطان مختلفان نحو : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾^(٦) ففيها خلاف معلوم ، فسيبويه يقول : الجواب لـ « أمّا »^(٧) ، وقال الفارسي : (الجواب لـ « إن »^(٨)) .

وذكر بعضهم قولاً ثالثاً : (إنّه لأولهما) ، ولم يظهر لي هذا القول^(٩) ، ولم أره لغير

(١) في الأصل : « جواب » .

(٢) في (ح) « وتلي » والصواب ما أثبت ، وهو الذي في التسهيل .

(٣) التسهيل ص ٢٣٩ .

(٤) « كلام الشيخ يعم » سقط في (ح) .

(٥) كلمة « كلام » طمس في (ح) .

(٦) الواقعة ، آية (٨٨) ، وبعدها : ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَّعِيمٌ ﴾ .

(٧) الكتاب ٧٩/٣ .

(٨) كتاب الشعر ٦٤/١ ، ٦٥ .

(٩) ينسب هذا للأخفش في إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٤ ، والارتشاف ١٨٩٤/٤ ، والبحر ٢١٦/٨ ، والمساعد ٢٣٥/٣ .

الشيخ خليل^(١) شارح ابن الحاجب ، فإنه وقع في كلام ابن الحاجب في آخر الحسن في قوله : (أما إن عينهم ...) فانظره^(٢)] وانظر كلام المعربين عند قوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ ﴾ الآية^(٣) ، وابن مالك إنما ذكر القولين ، وكذلك أبو حيان^(٤) ، وانظر شرح التسهيل على كلام ابن مالك^(٥) ، وأظن أنني وقفت على ما ذكر خليل .

قلتُ : كلام الشيخ لا يشمل الصورة التي أشرت إليها ؛ لأنه خصص كلامه بالمثال الذي رأيت ، وكذا وقع في لفظ التسهيل ، وأجيب عنه بما ذكرنا .

وما ردّ به الشيخ إجراء هذه القاعدة^(٦) في الآية الكريمة ظاهر ، وقد كرّر الشيخ الكلام على هذه القاعدة بعد ذلك لما أن تكلم على ما إذا تعارض الحذف من الأول أو من الآخر ، وأتى بمثل هذا الكلام^(٧) .

قال القرافي في قواعده^(٨) : (أنشد ابن مالك النحوي على اجتماع الشرطين :

إِنْ تَسْتَغِيثُوا ...)^(٩) البيت ⊗

قال : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾^(١٠) الآية .

(١) هو : أبو المؤدة خليل بن إسحاق بن شعيب ، عرف بالجندي ضياء الدين ، حامل لواء المذهب بمصر ، سمع من ابن عبد الهادي ، وأخذ العربية والأصول عن الرشدي ، له شرح نفيس على ابن الحاجب ، وشرح التهذيب ، وله مختصر . توفي سنة ٧٧٦ هـ ، وقيل غير ذلك .

ترجمته في الدرر الكامنة ١٧٥/٢ ، توشيح الديباج ص ٩٢ ، وكفاية المحتاج ص ١٢٤ .

(٢) لم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٧١٤/٢ ، والتبيان ١٢٠٦/٢ ، والبحر المحيط ٢١٥/٨ ، والدرر المصون ٢٣٠/١٠ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) لم أتمكن من الاطلاع عليه ، وانظر : الارتشاف ١٨٩٤/٤ .

(٦) في (ج) « القواعد » .

(٧) المغني ص ٨١٠ .

(٨) في (ج) « في القواعد » .

(٩) لم أجده في القواعد الثلاثين ، وانظر : الفروق ١٨٤/١ .

(١٠) نصحي سقط في (ج) .

ومنه قوله : ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا﴾ الآية ^(١) ... ^(٢) .

قال : ويحتمل أن يكون في هذه الآية ^(٣) المتأخر متأخرًا ^(٤) ، والمتقدم متقدمًا ^(٥) ... ^(٦) .

قال ابن هاني ^(٧) : أمّا حيث يكون / الشرط الثاني شرطًا في الأول معني فلا يتجه ألّبتة إلا أن يكون المتأخر متقدمًا لما قرّرناه من [أن] ^(٨) الشرط قبل المشروط ، فالآية الأولى إرادة الإغواء شرط في إرادة النصح غير النافع ، لا إن ^(٩) عدم النفع المشروط فيه إرادة النصح مشروط فيه إرادة الإغواء من الله تعالى ، وهذا ظاهر ، وأمّا الآية الثانية فإن كانت إرادة النبي الاستنكاح شرط في هبة نفسها له ، تعين أن يكون من نحو ما تقدّم ممّا الثاني فيه قبل الأول معني ، وإن لم يكن ذلك لم يلزم أن يكون الثاني قبل الأول معني ^(١٠) ، بل كانا شرطين في إحلال الله له ، فهذا مراد شهاب الدين .

قلتُ : كلام القرافي ظاهر في أنّ الآية لا يُحتاج فيها إلى تقديم ، ولا إلى تأخير باعتبار الشرطين ، ويبقى النظر فيما بعد ذلك ، هل يكون كلامه موافقًا لما ذكر الشيخ هنا ، ويكون جواب الشرط الأول موليًا له في التقدير ، أو يُقدّر الجواب مؤخرًا عن الشرطين معًا ؟ وهو الذي أشار إليه الشيخ هنا ، وكلام الشيخ متمكّن ، والله أعلم ^(١١) .

وقول ابن هاني هنا مراد شهاب الدين فيه نظر ظاهر لمن تأمل كلام القرافي ؛ لأنّه لو ذكر الآية الثانية فقط لكان كلامه صحيحًا في توفيقه بين كلام ابن مالك ، وكلام القرافي ^(١٢) .

(١) الأحزاب ، آية (٥٠) ، وبعبارة : ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ .

(٢) الفروق ١٨٣/١ .

(٣) في (ح) « الآيات » .

(٤) في (ح) « متأخر » .

(٥) في (ح) « متقدم » .

(٦) الفروق ١٨٤/١ .

(٧) هو : محمد بن علي بن هاني اللخمي السبيعي ، أبو عبد الله ، كان إمامًا في العربية ، له شرح التسهيل ، والغرة الطالعة . توفي سنة ٧٣٣ هـ . عن البغية ١٩٢/١ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٩) في (ح) « لأن » .

(١٠) من قوله : « وإن لم يكن ... » إلى قوله : « قبل الأول معني » ليست في (ح) .

(١١) انظر : البحر المحيط ٢٤٢/٧ ، والدرّ المصون ١٣٣/٩ ، والأشباه ١١٠/٧ ، والخزانة ٣٥٨/١١ .

(١٢) في (ح) « بين كلام القرافي ، وكلام ابن مالك » .

وَأَمَّا الآيَةُ الْأُولَى فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْقُرَافِيِّ مَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّ الْقُرَافِيَّ أَطْلَقَ .

وَأِنَّمَا أَطْلَقَ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ كَثِيرَةَ الْوُقُوعِ فِي الْكَلَامِ ، وَكَلَامُ أَبِي حَيَّانَ هُنَا مُوَافِقٌ لِابْنِ مَالِكٍ فِي إِعْرَابِ الْآيَةِ ، وَاعْتِرَاضُ الشَّيْخِ وَارِدٌ عَلَى الْجَمِيعِ .

فَائِدَةٌ : تَنْبِيْهِه :

ظَاهِرُ مَذْهَبِنَا إِذَا قَالَ : (إِنْ دَخَلْتَ إِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ) أَنَّهُ لَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ حَتَّى يَجْتَمِعَ الْأَمْرَانِ ، وَلَمْ يَعْتَبِرُوا مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ هُنَا عَنْ مُحَقِّقِي الْفَقْهَاءِ ، انْظُرِ الشَّيْخَ ابْنَ عَرَفَةَ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى : (أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) فَإِنَّهُ أَجْرَاهَا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ .

* [...،...،...] ^(١) .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا ﴾ الْآيَةُ [٤١] ^(٢) .

ذَكَرَهَا فِي حَرْفِ « الْفَاءِ » فِي آخِرِ حَرْفِ « فِي » لَمَّا أَنَّ نَقْلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ « فِي » تَكُونُ صَلَةً ، وَمِنَ الْآيَةِ ^(٣) ، وَأَجَازَهُ الْفَارِسِيُّ فِي الضَّرُورَةِ ^(٤) ، وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ :

يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يِرْنَدَجَا ^(٥)

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ [٤٢] .

ذَكَرَهَا فِي الْجُمْلَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ لَمَّا أَنَّ نَقْلَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي الْجُمْلَةِ ، هَلْ

(١) اسْتَشْهَدَ ابْنَ هِشَامٍ بِالْآيَةِ رَقْمَ (٣٨) فِي الْمَغْنِيِّ ص ٣٨ ، وَلَمْ تَرُدْ فِي الْجَمْعِ الْغَرِيبِ .

(٢) وَبَعْدَهَا : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمَرَسَاهَا إِنْ رَكِبْتَ لَقَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

(٣) الْمَغْنِيُّ ص ٢٢٦ .

(٤) لَمْ أَجِدْهُ فِيمَا طُبِعَ مِنْ آثَارِ الْفَارِسِيِّ ، وَانْظُرْهُ فِي جَوَاهِرِ الْأَدَبِ ص ٢٨١ ، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٨٧/٢ .

(٥) هَذَا الرَّجُلُ يَنْسَبُ لـ « سُوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ الْيَشْكُرِيِّ » شَاعِرٍ مَخْضَرٍ ، وَقَبْلَهُ :

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ نَجَا ⑤

وَجَاءَ مَنْسُوبًا لَهُ فِي الْأَغَانِي ١٣/١٠٠ ، وَشَرْحَ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٤٨٦/١ ، وَخِزَانَةِ الْأَدَبِ ١٢٥/٦ ، وَرَوَاتِهِ :

دَخَلْتُ فِي سَرِيالِهِ ثُمَّ النُّجَا ⑥

وَبَلَا نِسْبَةَ فِي جَوَاهِرِ الْأَدَبِ ص ٢٨١ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٤/١٩٤ .

وَالْيِرْنَدَجُ : جِلْدٌ أَسْوَدٌ تَصْنَعُ مِنْهُ الْخِفَافُ .

تحكى بما يؤول بالقول أولا^(١) ، فقال البصريون : لا يجوز ، وأجازه الكوفيون^(٢) ، وجعل الآية محتملة للأمرين .

قلتُ : تعارض المجاز والحذف ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ الآية [٤٣]^(٣) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -]^(٤) في الجهة الثانية^(٥) في مراعاة المعنى دون الصنعة ، فذكر أمورا ، ثم قال : الثالث : تعليق جماعة الظرف من قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ لَا تَتَرَبَّصَ عَلَيْكُمْ ﴾^(٦) .

ومن قوله عليه السلام : « لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَتْ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَتْ »^(٧) . باسم « لا » ، وذلك باطل عند البصريين ؛ لأن اسم « لا » حيثن مطوّل ، فيجب نصبه وتنوينه ، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين ، وقد مضى^(٨) .

قلتُ : قد تقدّم لنا التنبيه على ذلك في غير هذه السورة ، وأظنه في سورة البقرة^(٩) .

وقول الشيخ : (وقد مضى) ؛ أشار إلى أنه نقله عند الجملة الاعتراضية ، لما أن نقل كلام الفارسي ، فانظره^(١٠) .

قال الدماميني : (الزجاج من البصريين يرى أن الحركة حركة إعراب^(١١) ، وأن التنوين حذف

(١) المغني ص ٥٣٩ .

(٢) انظر : النكت ٢٥٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٣/١ ، وارتشاف الضرب ٢١٢٩/٤ ، والتصريح ٢٠١/٢ .

(٣) وبعدها : ﴿ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٥) في (ح) « الثالثة » . والصواب ما أثبت ، وهو الذي في المغني .

(٦) يوسف ، آية (٩٢) ، وبعدها : ﴿ الْيَوْمَ يَنْفَعُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ .

(٧) صحيح البخاري ٢٤٣٩/٦ (باب القدر) ، حديث رقم ٦٢٤١ .

(٨) المغني ص ٧٠١ ، وانظر ص ٥١٥ .

(٩) آية (٢٥٤) ، الجمع الغريب (ح) ص ٩٧ .

(١٠) المغني ص ٥١٥ ، وانظر الجمع الغريب (ح) ص ٩٧ .

(١١) معاني القرآن وإعرابه ٥٤/٣ .

تخفيفاً ، فيمكن أن يخرج هذا على مذهبه (١) ، ثمَّ أورد سؤالاً - وذلك أنَّ هذا وإن أمكن في الآية الأولى ، فلا يصحَّ في الآية الثانية لضرورة الفصل بين المصدر ومعموله بخير « لا » وهو ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ ، وأجاب بأنَّ ذلك في الظُّرف مغتفر (٢) ، ثمَّ أورد سؤالاً ، وهو : أَنَّهُ لِمَ لا يجوز أن يكون ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ صفة لاسم « لا » ، ولا يلزم الفصل بأجنبي ، وأجاب بأنَّه يلزم معه عمل المصدر بعد وصفه ، وهو محذور .

قُلْتُ : ما ذكره من مذهب الرَّجَّاج معلوم / [إذا رُكِبَتْ « لا » ولم تعمل ، والمسألة فيها ثلاثة أقوال (٣) ، الصَّحيح البناء ، أمَّا إذا عملت فيبقى النَّظر عند الرَّجَّاج] (٤) هل يقول بجواز حذف التَّنوين ، أو لا ؟

وما ذكر من جواب السؤال الأوَّل فيه نظر ، فإنهم لم يذكروا ذلك فيما رأيت إلاَّ لأجل ضرورة ، أو تعذر إعراب آخر .

وما ذكر من جواب السؤال الثاني إنما ذكروه أيضاً في عمل المصدر في المفعول الصَّريح (٥) ، وأمَّا في مطلق تعلق ، فلا ، ويمثل ذلك ردُّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل إذا صُغِرَ (٦) بقوله : « وسوِّرا فرسخاً » (٧) ، فتأمَّله .

فإنَّ قُلْتُ : قد ذكر الرَّخْشَرِيُّ في آية يوسف جواز تعلق الظُّرف بـ ﴿ يَغْفِرُ ﴾ أو بما تعلق به الخير ، فهل ما ذكر الشَّيْخ يتعيَّن أم لا ؟ لما ذكر الرَّخْشَرِيُّ (٨) .

قُلْتُ : الشَّيْخ لم يتعرَّض لما تعرَّض له الرَّخْشَرِيُّ ، وإنَّما تعرَّض لبيان ما وقع الوهم فيه ، ثمَّ أنَّ الدَّمَامِيَّ قال : (قال بعضهم : كلام الرَّخْشَرِيِّ في الوجه الثاني لا يتمشَّى على مذهب سيبويه ، إنما

(١) تحفة الغريب ٢/٢١٩ .

(٢) من قوله : « ثمَّ أورد ... » إلى قوله : « مغتفر » سقط في (ج) .

(٣) الكتاب ٢/٢٩٥ ، وشرح التَّسهيل ٥٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٠/٢ ، الرُّضِّيَّ ١٥٨/٢ ، والارتشاف ١٢٩٥/٢ ، والتَّصريح ١٢١/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٥) المقتضب ٤/١٥٧ ، والأصول ٢/٢٧٢ ، وشرح التَّسهيل ٣/١٢٨ ، والارتشاف ٥/٢٢٥٥ ، ٢٢٦٠ ، والمساعد ٢/٢٤٣ .

(٦) انظر رأي الكسائي في شرح التَّسهيل ٣/٧٤ ، والارتشاف ٥/٢٢٦٧ .

(٧) شرح التَّسهيل ٣/٧٤ ، وفيه : « أظني مرتحلاً وسوِّرا فرسخاً » . وفي شرح الكافية الشَّافِيَّة ٢/١٠٤٢ : « وسوِّراً » بالهمز .

(٨) الكشَّاف ٢/٣٤٢ .

يتمشى على أصل الأخفش ؛ لأنَّ سيويه يقول : إذا كان الجارَّ والمجرور ، أو الظرفَ حريين ، أو صفتين ، فإنَّهُما نائبان عن ذلك العامل ، ولا يجوز ذكره معهما ، وإن وقع بعدهما مرفوع فسيويه يجعله مرفوعاً بالظرف ، والأخفش بالعامل المقدَّر ^(١) ، وكلام الزمخشري في هذا إنما جرى على كلام الأخفش ... ^(٢) .

فإن قلت : إذا جعل الشيخ الظرف معمولاً لمقدَّر فهو يقول بأنَّه خير لـ « لا » . قلتُ : الشيخ لم ينبِّه على ذلك ، وقد وقع في كلام غيره ، وردَّ عليه بأنَّ ظرف الزَّمان لا يُخبر به عن الجئة ^(٣) ، بل الصواب أنَّ الخير مقدَّر ، إمَّا وجوباً ، وإمَّا جوازاً على الرأيين المعلومين ، وتعرض أبو حيَّان لهذا الاستثناء هل هو متصل أم منفصل ؟ وحقَّق الكلام في ذلك ^(٤) ، وهو مسبوق به ^(٥) ، وبقي عليه أن ينقل كلام ابن مالك ، فإنَّه لما أنَّ تكلم على الاستثناء المنقطع هل يجوز فيه الرِّفع أم لا ؟ فنقل اللغتين المعلومتين ، قال : [و] ^(٦) هذا إن كان المستثنى يصحَّ الاستغناء به عن المستثنى منه ، نحو : (ما قام القوم إلا حماراً) فإنَّه يصحَّ (...) ^(٧) : يُفرغ العامل إليه ... ^(٨) .

وأما إن كان لا يصحَّ إغناؤه عنه ، نحو : (ما زاد إلا ما نقص) ؛ فيجب نصبه . ومثله قوله :

﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ ﴾ .

قلتُ : وما أشار إليه ظاهر ، وهو يتمشى على أنَّ « العاصم » على بابه ، و « مَنْ » وافقه على المرحوم ، أو أنَّ (العاصم) بمعنى مفعول و « مَنْ » وافقه على الرَّاجح ^(٩) ، والله الموفق للصواب بمنه .

(١) لم أتمكن من معرفة صاحب هذا القول ، وإن كان الرُّضي أوماً إليه ١٥٨/٢ . وانظر : الكتاب ٤٠٦/١ ، وشرح

التسهيل ٣١٧/١ ، وارتشاف الضرب ١١٢١/٣ .

(٢) تحفة الغريب ٢١٩/أ .

(٣) الكتاب ٤١٨/١ ، والأصول ٦٣/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٨/١ ، والارتشاف ١١٢٣/٣ ، والمساعد ٢٣٧/١ ، والتصريح ٥٣٩/١ .

(٤) البحر المحيط ٢٢٧/٥ .

(٥) الكشف ٢٧١/٢ ، والمحرَّر الوجيز ١٥٧/٩ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) في الأصل : « أن تقول » ، والأولى حذفها .

(٨) شرح التسهيل ٢٦٨/٢ ، ٢٦٩ .

(٩) عبارة الرصاع هنا مقتضية ، انظر لبيانها الدرّ المصون ٣٣٢/٦ .

قوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ [فَقَالَ رَبِّ] ^(١) ... ﴾ الآية [٤٥] ^(٢) .

ذكرها [الشيخ] ^(٣) - رحمه الله - في « الفاء » لما أن قال : إنَّ الترتيب على قسمين ^(٤) : معنوي ، وذكري ، فالذكري هو عطف المفصل على المَجْمَل ، فذكر آيات ، ثُمَّ قال : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ ﴾ ، ونحو [ما روي عن ابن عباس] ^(٥) : « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ » ^(٦) .

قال : وقال الفراء : لا تُفِيد الترتيب مطلقاً ^(٧) ، وهذا - مع قوله : إنَّ الواو تُفِيد ذلك - غريب . وذكرها في الجملة المحكية لما أن نقل الخلاف بين أهل البصرة والكوفة ، هل يَصِحُّ أن تكون الجملة محكية بغير القول ، أم لا ؟ ^(٨) .

فقال البصريون : لا يَصِحُّ ، بل يُقَدَّر قولٌ عامل ، وقال الكوفيون : يَصِحُّ ، وجعل الآية دليلاً لأهل البصرة ؛ لأجل التصريح بالقول .

قُلْتُ : قد تقدَّم لنا الكلام على ذلك في سورة الأعراف ، فانظره ^(٩) .

وما أشار إليه في الموضع الثاني جليٌّ ، وتعارض فيه المجاز والحذف ، فتأمله .

وذكر الرَّخْشَرِيُّ أنَّ النداء في الآية بمعنى الإرادة ، وإلا لما صحَّ العطف بالفاء ؛ لأنَّه فهم الترتيب في المعنى ^(١٠) .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٢) وبعدها : ﴿ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٤) المغني ص ٢١٤ .

(٥) زيادة يتضح بها النص .

(٦) هذا لفظ المغني ، والذي في صحيح البخاري ٦٥/١ (كتاب الوضوء) رقم ١٤٠ : « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ؛ ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَمَضْمَضَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ ... ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ الْيُسْرَى ... » . وليس في السنة « مسح رأسه ورجليه » .

(٧) معاني القرآن ٣٧١/١ ، وحكى عنه ابن عصفور أنَّه يرى فيها الترتيب إلا إذا كان أحد الفعلين سبباً للآخر . شرح الجمل ٢٢٨/١ .

(٨) المغني ص ٥٣٩ .

(٩) عند الآية رقم (٤) : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا نَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ﴾ .

وانظر في المسألة : شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/٢ ، وابن عقيل ٥٧/٢ ، والتصريح ٥٢٣/٤ ، والمجم ٢٤٢/٢ .

(١٠) الكشف ٢٧٢/٢ .

وانظر ما نقل هنا ابن عرفة عن بعضهم أنه قسم النداء إلى ثلاثة أقسام ، فهو كلام لا يشهد له بيان ولا إعراب .

قوله تعالى : ﴿ قَالَ يَأْتِيهِمْ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ الآية [٤٦] .

ذكرها في الجهة الثامنة في المثال السابع دليلاً على أن « الأهل » في قوله : ﴿ فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ ﴾^(١) المؤمنين / ، وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، انظره^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَغْرِلْ ﴾ الآية [٤٧]^(٣) .

ذكرها [الشيخ]^(٤) في « إن » الشرطية لما أن تكلم على أن « لا » النافية تتصل بها فيظن من لا معرفة له أنها استثنائية ، وذكر آيات ، منها هذه الآية^(٥) ، وذكرها تقدم لنا في الأنفال^(٦) ، وبراءة^(٧) ، فانظرها .

قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهِمْ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ ... الآية [٤٨] .

ذكرها في حرف « الباء » ، وأنها دليل على المصاحبة^(٨) ، وذكرها في آخر حرف « الياء »^(٩) ، لما أن نقل عن ابن مالك أنها في الآية للنداء ؛ لأن بعدها أمراً^(١٠) .
[قلت]^(١١) : وتأمل كلام المختصر فإنه منع إقامة الضمير نائباً ، وقد قدمنا في البقرة شروط ذلك^(١٢) .

(١) هود ، آية (٨١) ، والحر (٦٥) .

(٢) المغني ص ٧٨٠ .

(٣) وبعدها : ﴿ ... وَتَرَحَّمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٥) المغني ص ٣٣ ، وانظر ص ٨٣٨ .

(٦) عند الآية رقم (٣٨) ، انظر ص ٥٥١ من البحث .

(٧) عند الآية رقم (٣٩) ، انظر ص ٥٧١ من البحث .

(٨) المغني ص ١٤٠ .

(٩) المغني ص ٤٨٩ .

(١٠) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٨ .

(١١) الجمع الغريب ٢/ ٢٨ ب .

(١٢) الآية رقم (٣٥) . انظر : الجمع الغريب .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا دَخَنُ بَارِكِي ۖ إِلَهِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ [٥٣] .

ذكرها [الشيخ] ^(١) في « عن » الشرطية لما أن ذكر أنها تكون للتعليل ^(٢) ، وهو خلاف ما مر عليه غيره ، فإنه علقها بحال مقدرة ^(٣) .

* [... ، ...] ، [... ، ...] ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ ^(٥) ... [٦١] .

ذكرها في الباب الثالث مثلاً لتعليق ^(٦) الظرف بمقدّر ^(٧) .
قلت : لا يتعين ذلك في الآية ؛ لجواز أن تقول : (عطفت شيئين على شيئين) وهو ظاهر ، فتأمله ^(٨) .

* [... ، ...] ^(٩) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ ﴾ ^(١٠) الآية [٦٩] .

ذكرها في الجمل التي لا محل لها لما أن فرق بين الاستئناف النحوي والبياني ، قال : وقد استؤنفت جملة القول في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ ^(١١) .
وذكر أيضاً قوله : ﴿ سَلَامًا ﴾ في طالع شروط الحذف من خاتمة الجهات ، وأن دليل الحذف يكون حالياً مثل الآية ، أو مقالياً ، فانظره ^(١٢) .

(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٢) المغني ص ١٩٧ .

(٣) الزمخشري يرى أنها حال من الضمير في ﴿ تَارِكِي ﴾ . الكشف ٢٧٥/٢ .

وابن عطية يرى أنها للتعليل . الخمر الوجيز ١٧٠/٩ .

(٤) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٥٧) في المغني ص ٨٥٨ ، والآية رقم (٦٠) في المغني ص ٦١٦ ، ولم تردا في الجمع الغريب .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) في (ج) « لتعلق » .

(٧) المغني ص ٥٧٠ .

(٨) انظر : البحر ٢٣٩/٥ ، والدرّ المصون ٣٤٦/٦ .

(٩) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٦٦) في المغني ص ٦٧٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(١٠) ﴿ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ليست في (ج) .

(١١) المغني ص ٥٠١ ، وذكرها قبل ص ٥٢ .

(١٢) المغني ص ٧٨٧ .

قُلْتُ: الموضع الأول بين ، وأما الثاني ، فقد قيل في الآية بعدم الحذف ، ويكون المفرد اشتمل على معنى جملة الحكاية ، وهذا لا يبعد إلا أن يُقال : الأصل في القول أن يعمل في الجملة ، لكن يعارضه أن هذا الأصل يلزم عليه الحذف ، وأيضاً الجملة الثانية في قوله : ﴿ قَالَ سَلَامٌ ﴾ بالرفع ترجح أن الأول جملة ، والله أعلم .

ويظهر في الآية سؤال جلي لمن تأمل ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ الآية [٧١] .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٢) في العطف على المعنى ، لما أن تكلم على أنه يكون ^(٣) في المنصوب في الاسم .

قال : (قال الزمخشري في قوله : ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ ﴾ ^(٤) الآية فيمن ^(٥) فتح [الباء] ^(٦) كأنه قيل : (ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) على طريقة قوله :

مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعب إلا بيبين غرابها ^(٧)

انتهى ^(٨) .

(١) كثير من كلام المعربين في هذه الآية سبق في آية البقرة (٥٨) ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ . انظر : إعراب القرآن للتحلس ١/١٧٨ ، والكشاف ١/٢٨٣ ، ٢/٢٧٩ ، والمحرر الوجيز ١/٢٥٨ ، ٩/١٨٣ ، والبحر المحيط ١/٢٢٢ ، ٥/٢٤١ ، والبر للصبون ١/٣٧٣ ، ٦/٣٥١ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) كلمة « يكون » سقط في (ج) .

(٤) ﴿ إِسْحَاقَ ﴾ ليست في (ج) .

(٥) في (ج) « من » .

(٦) زيادة يتضح بها النص . وفتحها قراءة ابن عامر وحزمة وحفص عن عاصم . وقرأ الباقر برفعها .

انظر : السبعة ص ٣٣٨ ، والحجة للفارسي ٤/٣٦٤ ، والبحر المحيط ٥/٢٤٤ .

(٧) البيت من الطويل ، وهو للأخوص الرياحي . (شاعر إسلامي) .

في الكتاب ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ، والبيان والتبيين ٢/٢٦١ ، والخلل ص ١١١ ، والإنصاف ١/١٩٣ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧١ ، وفيه (البيروعي) ، والخزانة ٤/١٥٩ ، ٨/٢٩٥ ، ٥٥٤ ، وشرح أبيات المغني ٧/٥٦ .

وفي الكتاب ٣/٢٩ نسبة للفرزدق ، ولم أجده في ديوانه .

وبلا نسبة في : الخصائص ٢/٣٥٤ ، والنكت ١/٢٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٨٥ ، والبحر المحيط ٥/٢٤٤ ، والأشباه والنظائر ٢/٣٤٧ .

هذا وقد جاء في أكثر المراجع (الأحوص) بالحاء المهملة ، وهو تصحيف ، وانظر الخزانة ٤/١٦٣ .

(٨) الكشاف ٢/٢٨١ .

قال : وقيل : هو على إضمار (وهنا) أي من وراء إسحاق وهنا يعقوب ، بدليل : ﴿ فَبَشِّرْنَاهَا ﴾ لأنَّ البشارة من الله بالشيء في معنَى الهبة ^(١) .

وقيل : هو مجرور ، عطفاً على ﴿ يَاسْحَاقَ ﴾ ^(٢) ، أو منصوب ، عطفاً على محله ، ويردُّ الأوَّل أنَّه لا يجوز الفصل بين عاطف ومعطوف على المجرور نحو : (مررت بزيد واليوم عمرو) ... ^(٣) .

قلتُ : كلام الزمخشري قد ردَّ عليه أبو حيَّان ، وجملته كلام الشيخ ذكرها أبو حيَّان ^(٤) .

قال الدماميني : (في قوله : (عطف على ﴿ يَاسْحَاقَ ﴾) مناقشة ، فإنَّ العطف على (إسحاق) لا على ﴿ يَاسْحَاقَ ﴾ . قال : وتسليمه العطف على المحلِّ في القول الآخر ظاهر أنَّه سلَّمه وليس بصحيح ؛ لأنَّ شرطه قد فُقد ؛ لأنَّ العامل لا يتوصَّل إليه بغير واسطة ...) ^(٥) .

قلتُ : هذا أصل مختلف فيه إلا أنَّ الصَّحيح المنع ^(٦) ، والله أعلم .

ووجد في كلام الشيخ (فَبَشِّرْنَاه) ^(٧) ، والتلاوة : ﴿ فَبَشِّرْنَاهَا ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾ [٧٢] ^(٨) .

ذكرها في الجمل بعد التكرات لما أنَّ تكلم على قوله : ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ ﴾ ^(٩) ، وضعف وجه الحال في الآية بأن قال : (فإنَّ الإشارة إليه لم تقع في حال الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حال الشيخوخة في : ﴿ وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا ﴾ ...) ^(١٠) .

وذكرها في أقسام الحال لما أنَّ قال : (إنها تأتي مقارنة ، وهو الأكثر كالأية) ^(١١) انظره ...

(١) قاله الفارسي في الحجة ٣٦٥/٤ ، وانظر الدرّ المصون ٣٥٥/٦ .

(٢) نسبة مكِّي للكسائي . مشكل إعراب القرآن ٣٦٩/١ ، وانظر الدرّ المصون ٣٥٥/٦ .

(٣) المغني ص ٦٢٢ .

(٤) البحر المحيط ٢٤٤/٥ .

(٥) تحفة الغريب ل ١٩٢/أ .

(٦) انظر : الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، والإنصاف ١٩٣/١ ، وشرح التسهيل ٣٨٥/١ ، والارتشاف ٢٤٤٩/٥ .

(٧) لم أجد هذه القراءة ، وانظر المحتسب ٣٢٣/١ ، وإعراب القراءات الشواذ ٦٦٦/١ ، والبحر المحيط ٢٤٣/٥ .

(٨) وبعدها : ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾ .

(٩) الأنبياء ، آية (٥٠) ، وبعدها : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ أَفَاتَمَ لَهُ مُنْكَرُونَ ﴾ .

(١٠) المغني ص ٥٦١ .

(١١) المغني ص ٦٠٥ .

وذكرها في الجهة الخامسة في المسائل لما أن ذكر أن من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين / [مثل الآية يحتمل أن عاملها معنى التنبيه أو معنى الإشارة ، وعلى الأول يجوز (ها قائماً ذا زيد) ...] ^(١) ، قال :

ها بيّننا ذا صريح النص فاصنع له ^(٢) *

وعلى الثاني يمتنع ، وأما التقديم عليهما فممتنع في كل حال ^(٣) انظره .

وذكرها أيضاً في النوع الثالث من الجهة السادسة لما أن قال : (فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه « أل » فكذاك ما يعطف عليها ؛ ولهذا منع أبو الفتح في الآية في قراءة ابن مسعود برفع (شيخ) ^(٤) كون ﴿ بَعْلَى ﴾ عطف بيان ، وأوجب كونه خبراً ، و (شيخ) إمّا خبر ثاني ، أو خبر محذوف ، أو بدل من ﴿ بَعْلَى ﴾ أو ﴿ بَعْلَى ﴾ بدل ، و (شيخ الخبر) ^(٥) .

وذكرها في اللام لما أن تكلم على « يا لزيد » ، وقال : (و « يا » لا تحتمل ضميراً كما لا يحتمله « ها » إذا عمل في الحال مثل الآية ...) ^(٦) .

قال الفقير إلى ربه : ما أشار إليه الشيخ في الموضع الأول فيه نظر ؛ لأن الحال قد تكون محكية ، وقد تكون مقدرة ، وقد تكون محصلة ، فالآية الكريمة يتقدّر فيها الثلاثة الأوجه باعتبار الحالات المقدرة ؛ لأنه إن كانت الإشارة قبل الإنزال ، فالحال مقدرة ، أو في حال الإنزال فالحال محصلة ، أو ^(٧) بعد الإنزال محكية .

(١) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٢) صدر بيت من البسيط ، لم أتمكن من نسبه ، وعجزه :

* وطلع فطاعة مهدي نصحه رشداً

وجاء بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ٤٣٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٩٠١/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٩٣/٧ ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢١٥/١ .

والصريح : الخالص الذي لم يمازجه شيء . (شرح أبيات المغني) .

(٣) المغني ص ٧٣٣ .

(٤) المحتسب ٣٢٤/١ ، وفيه تروى عن الأعمش ، وانظر البحر المحيط ٢٤٤/٥ ، والدرّ المصون ٣٥٧/٦ .

(٥) المغني ص ٧٤٩ .

(٦) المغني ص ٢٩٠ .

(٧) في (ج) « وبعد » .

وأما ما أشار إليه في الموضوع الثالث ، فيقال : وهلاً قِيلَ : بأنَّ الابتداء في الآية يصلح للعمل على أصل الإمام ؟ ^(١) .

قُلْتُ : ولعله يقول بذلك إذا لم يكن عاملٌ لفظي ، وهنا عامل لفظي ، وهو الحرف صالح للعمل ، وإن كان اسم الإشارة ، والتنبيه أُخْتَلِفَ في عملهما في الحال ، والصَّواب العمل ^(٢) .

فإنَّ قُلْتُ : هل ^(٣) يرد على من قال : العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فإنَّ العامل في الصَّاحِبِ هو الابتداء ؟

قُلْتُ : قد أشار الشَّيْخُ إلى نظير الآية في آخر كتابه ^(٤) ، وذكر الإشكال في قوله :

هَـا بَيِّنَا ... ، ... ، ... ، البيت ⊗

وأجاب بأنَّ ذلك يتأوَّل ، أي : تنبّه لصريح النَّصِّ بينا ^(٥) ، فكذا يقال في الآية .

قُلْتُ : وهو جواب ضعيف .

وما ذكر الشَّيْخُ في الموضوع الرَّابِعِ ظاهر ، وأشار المُعَرِّبُ إلى جميعه ^(٦) ، وفي بعض الأعراب نظر .

وأما الموضوع الخامس فظاهر أيضًا ، ولا يلزم من العمل في الحرف أن يضم ^(٧) فيه ، بدليل نواسخ الابتداء وغيرها ، ولا يبعد ضعف قول من قال بأنَّ الضَّمير انتقل إلى الظَّرْفِ إذا ^(٨) عمل ؛ لأجل النِّبَاة ، بدليل هذه المسألة ، والله أعلم .

(١) التفسير الكبير ٣٧٥/١٨ ، ١٥٠/٢٢ .

(٢) مذهب الجمهور : جواز الإعمال ، وانظر : الكتاب ٧٧/٢ ، المقتضب ١٦٨/٤ ، وشرح اللمع ١٣٤/١ ، وشرح التسهيل

٣٤٤/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥٨٤/٣ ، والمساعد ٢٩/٢ .

واختار السُّهيلي المنع . انظر : نتائج الفكر ص ٢٢٩ ، وأمال السُّهيلي ١٠٤ .

(٣) في (ج) « هذا الرد » ، والسياق يقتضي ما أثبت .

(٤) المغني ص ٨٦٥ .

(٥) في النسختين : « الصَّريح النَّص » ، وما أثبت من المغني ص ٨٦٦ .

(٦) الدر المصون ٣٥٧/٦ .

(٧) في (ج) « يضمن » .

(٨) في الأصل : « إذ » ، وما أثبت من (ج) .

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ ﴾ [٧٤] ^(١) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٢) في « لَمَّا » لَمَّا أَنْ تَكَلَّمَ عَلَى معناها ، وَأَنَّهَا تكون حرف وجود لوجود ^(٣) خلافاً لمن قال باسميتها ^(٤) ، وهو مذهب الفارسي ^(٥) ، وابن السراج ^(٦) ، وغيرهما ^(٧) ، وَأَنَّهَا ظرف بمعنى « حين » ، وقال ابن مالك بمعنى « إذ » ^(٨) .

قال الشيخ : (وهو حسن ؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة ، ثُمَّ ذكر ما قدمناه عند قوله : ﴿ إِنَّ كُتِّ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ^(٩) ... ﴿ [الآية] ^(١٠) . ثُمَّ قال : ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً ^(١١) ، وجملة اسمية مقرونة بـ « إذا » الفجائية أو بـ « الفاء » عند ابن مالك ^(١٢) ، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور ^(١٣) ...) .

ثُمَّ ذكر أدلة كل قسم ، ثُمَّ قال : (ودليل ^(١٤) المضارع قوله : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ ﴾ الآية ، قال : وهو مؤول بـ (جادلنا) ، قال : وقيل : إِنَّ الجواب ﴿ جَاءَتْهُ الْبَشْرَى ﴾ على

(١) وبعبارة : ﴿ جَاءَتْهُ الْبَشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ .

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٣) المغني ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٤) مذهب سيويوه وأكثر النحويين أنها حرف . الكتاب ٢٣٤/٤ ، والأزهية ص ١٩٧ ، ورفض المباني ص ٣٤٥ ، والجنى الداني ص ٥٩٤ .

(٥) الإيضاح ص ٣٢٨ ، والبغداديات ص ٣١٥ .

(٦) الأصول ١٥٧/٢ ، ١٧٩/٣ ، وهو سابق للفارسي .

(٧) منهم ابن جني ، وانظر : المغني ص ٣٦٩ ، والارتشاف ١٨٩٧/٤ ، والمقتصد ١٠٩٢/٢ ، ١٠٩٣ .

(٨) ابن مالك يرى أنها تكون ظرفاً ، وتكون حرفاً ، في التسهيل ص ٢٤١ ، واختار في شرح الكافية ١٦٤٤/٣ ، رأي سيويوه ، وانظر شرح التسهيل ١٠٢/٤ .

(٩) قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ ليست في (ج) .

(١٠) المائة ، آية (١١٦) . وانظر ص ٣٦٣ من البحث .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٢) انظر : الارتشاف ١٨٩٧/٤ ، والمساعد ٢٠٠/٣ .

(١٣) التسهيل ص ٢٤٢ ، وشفاء العليل ٩٧٢/٣ ، والمساعد ٢٠٠/٣ .

(١٤) الذي في شرح الجمل - ١٨٧/٢ - يفيد موافقته للجمهور .

(١٥) في (ج) « دليل » بإسقاط الواو .

زيادة « الواو » ، أو محذوف ، أي : (أَقْبَلُ يُجَادِلُنَا) ... ^(١) هذا معني ما ذكر باختصار مما لا تعلق له بما نحن فيه .

قلتُ : وما أشار إليه الشيخ ظاهر في الآية ، ووقع في لفظه انتقاد أشار إليه الدماميني ^(٢) ، ولسنا متعرّضين للفظه ، فلا حاجة إلى جلبه ، وانظر الرّخشي ، فإنّه أجاز أن يكون المقدّر : (اجترأ على المجادلة) ^(٣) ، وفيه نظر ^(٤) .

[تنبيه] ^(٥) :

أشار الشيخ [هنا] ^(٦) إلى البيت المعلوم ، وهو :

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم ^(٧)

قال : فيقال : أين فعلاها ؟ والجواب : إنّ « سقاؤنا » فاعل بفعل محذوف ، وهو بمعنى « سقط » والجواب محذوف ، تقديره : قلتُ ، بدليل أقول . وقوله : « شِم » أمرٌ من قولك : « شِمْتُ البرق » إذا نظرت إليه ، والتقدير : لما سقط سقاؤنا ، قلت لعبد الله : شِمه ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَآتِيهِمْ ﴾ الآية [٧٦] ^(٩) .

ذكرها في الذي يحتمل الكبرى والصغرى ^(١٠) لما أن تكلم على قوله : ﴿ أَنَاءَاتِكَ بِهِ ﴾ ^(١١) /

(١) المغني ص ٣٧٠ .

(٢) تحفة الغريب ١/١٠٦ ب .

(٣) الكشاف ٢/٢٨٢ .

(٤) انظر : البحر ٥/٣٤٤ ، ٢/٢٤٥ ، والذّر المصون ٦/٣٥٧ .

(٥) في الأصل « قلت » ، والسياق يقتضي ما أثبت من (ح) .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) البيت من الطويل ، وهو لـ « تميم بن رافع المخزومي » في شرح أبيات المغني ٥/١٥٣ .

وبلا نسبة في الأثمنوني ٢/١٥٣ ، ٢٣٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٦٨٢ ، والمعجم المفصل ٢/٩٣٢ .

(٨) المغني ص ٣٧٠ ، وشرح أبيات المغني ٥/١٥٣ .

(٩) وبعدها : ﴿ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾ .

(١٠) أي : انقسام الجملة إلى صغرى ، وكبرى . المغني ص ٤٩٨ .

(١١) النمل ، آية (٤٠) .

وحمله وجهين ، وسيأتي محل ذلك ^(١) ، وأحد الوجهين : أن يكون ﴿ءَاتِيكَ﴾ اسم فاعل مضافاً مثل الآية ^(٢) ، وهو ظاهر ^(٣) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [٧٨] ^(٤) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٥) في « الفصل » لما أن تكلم على أنه يقع بين المبتدأ والخبر ، وما أصله ذلك ، قال : وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كـ « جاء زيدٌ هو ضاحكاً » ، وجعل منه ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ فيمن نصب (أطهر) ^(٦) .

ولحن أبو عمرو من قرأ ذلك ^(٧) ، وقد خرجت على أن ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ جملة ، و ﴿هُنَّ﴾ إمّا تأكيد للضمير المستتر في الخبر ، أو مبتدأ ، و ﴿لَكُمْ﴾ خبر .

وعليها : ف ﴿أَطْهَرُ﴾ حال ، وفيها نظر ^(٨) ،

أما الأول ؛ فلأن ﴿بَنَاتِي﴾ جامد غير مؤول ^(٩) بالمشتق ؛ فلا يتحمل ضميراً عند البصريين .

وأما الثاني ؛ فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم ... ^(١٠) .

قلتُ : ما ذكر الشيخ عن الأخفش قال به الكسائي ^(١١) ، والتخريج الأول الذي ذكر الشيخ أشار إليه ابن عصفور في شرح المقرب ، وما ردّ به الشيخ ليس بصحيح ، فإن ابن عصفور جعل

(١) الجمع الغريب ٢/٤٨ل/ب .

(٢) والآخر : ﴿ءَاتِيكَ﴾ فعل مضارع ، والكاف مفعول به .

(٣) انظر : الكشاف ٣/١٤٩ ، والبحر ٧/٧٧ ، والذّر المصون ٨/٦١٥ .

(٤) وقبلها : ﴿قَالَ يَقُومُ هَؤُلَاءِ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) قرأ الجمهور بالرفع ، وقرأ سعيد بن جبير ، والحسن ، وعيسى بن عمر ، ومحمد بن مروان (أطهر) بالنصب ، انظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٨٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٥ ، والمحتسب ١/٣٢٥ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٦٨ ، والبحر المحيط ٥/٢٤٧ .

وحكى أبو حيّان رأي الأخفش عن الأوسط ، الارتشاف ٢/٩٥٢ .

(٧) أبو عمرو بن العلاء ، وانظر قوله في : الكتاب ٢/٣٩٧ ، وارتشاف الضرب ٢/٩٥٢ ، والبحر المحيط ٥/٢٤٧ .

(٨) الكشاف ٢/٢٨٣ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٦٨ ، والبيان ٢/٧٠٩ ، والبحر المحيط ٥/٢٤٧ ، والذّر المصون ٦/٣٦٢ .

(٩) في (ج) « متأول » .

(١٠) المغني ص ٦٤١ .

(١١) انظر رأي الكسائي في إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٩٦ .

﴿ بَنَاتِي ﴾ مؤولاً بالمشقّ ، قال : (لأنك تقول : مررت بنساء بنات ، أي : مؤولات) ، فكيف يصادر الشيخ ذلك ؟!

وأما ما ردّ به الثاني فمن المعلوم أنّ المسألة فيها نحو أربعة أقوال بين النحويين ، والإعراب لا ينحصر على قولٍ من ذلك ^(١) .

قلتُ : وتأمّل كلام المُعَرَّبِ هُنا في قراءة الجماعة ، فإنّه أجاز عطف البيان في ﴿ بَنَاتِي ﴾ ، وهو خطأ يُعلَمُ بما تقدّم قبل هذه الآية في قوله : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي ﴾ ^(٢) فانظره ، وهذه القاعدة فيها كلام .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ الآية [٨١] ^(٣) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله تعالى -] ^(٤) في الجهة الثامنة : أن يُحمل الإعراب على شيء - وفي ذلك الموضع ما يدفعه - فقال : (السّابع) ^(٥) قول الزّخشي في قوله : ﴿ لَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ الآية : إنّ مَنْ نَصَبَ ^(٦) قدر الاستثناء من ﴿ فَأَسْرِبَاهُكَ ﴾ ، ومن رفع قدره من ﴿ لَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ .. ^(٧) .

وردّ باستلزامه تناقضُ القراءتين ، فإنّ « المرأة » تكون مَسْرِيّاً بها وغير « مُسْرِيّاً بها » ؛ لأنّ قراءة الرّفْعِ ^(٨) توجب الأوّل ، وقراءة النّصب توجب الثاني ، وفيه نظر ؛ لأنّ إخراجها من جملة النّهي لا يدلّ على أنّها معهم ، وقد روي أنّها تبعتهم ، وأنّها التفتت ، فرأت العذاب ، فصاحت ، فأصابها حجر فقتلها ^(٩) .

(١) انظر : المغني ص ٧٧٩ ، الكشاف ٢/ ٢٨٤ .

(٢) هود ، آية (٧٢) . وقد سبق الحديث عنها ص ٦٤٠ .

(٣) وهي : ﴿ قَالُوا يَا لَوْ طِئْنَا رُسُلَ رَبِّكَ لَنَبَصُلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِبَاهُكَ يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا أَنْ إِنَّهُ مُصِيبُهُمَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) المغني ص ٧٧٩ .

(٦) ﴿ إِلَّا أَمْرًا أَنْ ﴾ .

(٧) الكشاف ٢/ ٢٨٤ .

(٨) قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو برفع ﴿ أَمْرًا أَنْ ﴾ ، وقرأ الباقون بنصبها .

(٩) السبعة ص ٣٣٨ ، والحجة ٤/ ٣٦٩ ، والبحر ٥/ ٢٤٨ .

(٩) حكى هذه الرواية الزّخشي في الكشاف ٢/ ٢٨٤ .

وبعدُ : فقول الرَّخْشَرِيِّ في الآية على خلاف الظاهر ، وقد سبقه غيره إليه ^(١) ، والذي حملهم على ذلك ؛ أَنَّ النَّصْبَ قراءة الأكثر ، فإذا قُدِّرَ الاستثناء من ﴿ أَحَدٌ ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح ، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك ، مستدلاً بقوله : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ^(٢) ، فَإِنَّ النَّصْبَ فيها عند سيويوه على حد قولهم : « زيداً ضربته » ^(٣) ، ولم يرَ خوف التباس المفسر بالصفة مرجحاً كما [رآه] ^(٤) بعض المتأخرين ، وذلك لأنَّهُ يرى في نحو « خِفْتُ » بالكسر و « طُلْتُه » بالضم أَنَّهُ محتمل لفعلي الفاعل والمفعول ^(٥) ، ولا خلاف في أَنَّ نحو ^(٦) (تضار) محتمل لهما ، وَأَنَّ نحو : (مختار) محتمل لوصفهما ، وكذلك (مشتري) في النسبة ^(٧) .

وقال الزَّجَّاج في ﴿ فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ ^(٨) الآية : (إِنَّ النحويين يجوزون كون الأول اسمها ، والثاني خبراً ، أو بالعكس) ^(٩) .

ومن ذكر الجواز الرَّخْشَرِيُّ ^(١٠) ، قال ابن الحاج : وكذلك نحو : (ضرب موسى عيسى) ، كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية ^(١١) ، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين ^(١٢) ، والالتباس واقع في العربية ، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات ... انتهى .

والذي أجزم به أَنَّ قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة ، وَأَنَّ الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين ، بدليل سقوط : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ في قراءة ابن مسعود ^(١٣) ، وَأَنَّ الاستثناء

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٦٩/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٦/٢ .

(٢) القمر ، آية (٤٩) .

(٣) الكتاب ١٤٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٠٢/٢ ، والارتشاف ١٦١٧/٣ ، ٢١٦٩/٤ .

(٤) بالنسختين (كما لبعض) وأرى أَنَّ العبارة تستقيم بما أثبت ، وهو نص المغني .

(٥) في الأصل : « وللمفعول » ، وما أثبت من (ح) .

(٦) في الأصل : « في نحو » ، وما أثبت من (ح) .

(٧) في (ح) « النسب » .

(٨) الأنبياء ، آية (١٥) .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٦/٣ .

(١٠) الكشاف ٥٦٥/٢ ، والمفصل ص ٦٨ .

(١١) توضيح المقاصد للمرادي ١٦/٢ ، والارتشاف ١٣٤٨/٣ ، وانظر ابن الحاج النحوي ص ٣٨ .

(١٢) انظر : الأصول ٧٧/١ ، والمقدمة الجزولية ص ٥٠ ، وشرح المقدمة الكبير ٥٧٣/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٤٨/٣ ، والمساعد

٤٠٥/١ .

(١٣) البحر المحيط ٢٤٨/٥ ، والدَّرِّ المصون ٣٦٨/٦ .

منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر [٦٥] ^(١) ، ولأنَّ المراد بـ (الأهل) المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام : ﴿ يَأْنُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ ^(٢) .

ووجه الرفع أنَّه على الابتداء / وما بعده الخير ، والمستثنى الجملة [ونظيره : ﴿ لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ ﴾ ^(٣)] الآية ^(٤) ، واختار أبو شامة ^(٥) ما اخترته من أنَّ الاستثناء منقطع [^(٥)] ، ولكنه قال : (وجاء النصب على اللغة الحجازية ، والرفع على التميمية) ^(٦) .

وهذا يدل على أنَّه جعل الاستثناء من جملة النهي ، وما قدمته أولى ؛ لضعف اللغة التميمية ، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاه أبو عبيدة ، وغيره ^(٧) .

وذكرها [الشيخ] ^(٨) أيضًا ^(٩) في آخر الجمل التي لها محل لما أنَّ استدرك عليهم جملتين ، من جملتها الجملة المستثناة ، فذكر آيات ، ثم قال : (وقال جماعة في : ﴿ إِلَّا أَمْرُكَ ﴾ بالرفع إنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر ...) ^(١٠) .

قال الفقير إلى ربه : بيان التناقض الذي ذكره الشيخ في طالعة كلامه ظاهر ؛ لأنَّ الاستثناء من النفي إثبات ، والنهي في معناه ، ومن الإثبات نفي ، فيلزم ما ذكر ، والقراءتان لابن كثير وأبي عمرو ، والباقيين ، فابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، والباقيون بالنصب ، وإلى هذا المعنى أشار

(١) ونصها : ﴿ فَاسْتَرْبِطْ بِأَقْلَافِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أذْبَارَهُمْ وَلَا يَلْقَافُ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ .

(٢) هود ، آية (٤٦) .

(٣) الغاشية ، الآيتان (٢٢ ، ٢٣) .

(٤) أبو شامة هو : شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان ، أبو القاسم المقدسي ، المقرئ النحوي ، أخذ عن السخاوي ، وغيره ، من مؤلفاته : شرح الشاطبية ، والروضتين . توفي سنة ٦٦٥ هـ .

عن معرفة القراء ٥٣٧/٢ .

(٥) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٦) انظر : البحر المحيط ٢٤٨/٥ ، ٢٤٩ ، والدرّ المصون ٣٦٦/٦ .

(٧) البحر المحيط ٢٤٩/٥ ، والدرّ المصون ٣٦٩/٦ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٩) « أيضًا » سقط في (ح) .

(١٠) المغني ص ٥٥٨ .

الشَّاطِئِيَّ - رحمه الله - قال :

وَقَاسِرٌ أَنْ أَسْرَ الْوَصْلُ أَصْلُ دَنَاوِهَا * هُنَا (حَقٌّ) إِلَّا أَمْرَاتُكَ إِرْفَعُ وَأَبْدِلَا ^(١)

فأشار بحق إلى ما ذكرنا ، وأشار إلى توجيه القراءة بقوله : (وأبدلا) ، ولم يبين من أي شيء وقع البديل ، وأشار الفارسي إلى النصب من الجملة الأولى ، والرفع من الجملة الثانية ، قال : واختلاف القراءتين جائز على اختلاف الروايتين في هذه (المرأة) ^(٢) ، فقليل : إن إخراجها معه ، وأمر « أن » ^(٣) لا يلتفت أحد إلا هي ، فلما سمعت العذاب التفتت ، وقالت : (يا قوم) فأدركها حجر فقتلها ، وقيل : إنه أمر بأن يخلفها في قومها ، ولم يسر بها .

قلتُ : فعلى ما ذكر هذا الشيخ فلا تناقض ، ولا يحتاج إلى شيء مما ذكر ، وأجاب أيضاً الرضي عن التناقض المذكور ، وذلك أنه قال : (« أسر » ، وإن كان مطلقاً في الظاهر ، إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات ، فكأنه قال : « أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه إلا أمرأتك ، فإنها تسري مع الالتفات ، فالاستثناء على هذا إن شئت من « الإسراء » ، وإن شئت من « لا يلتفت » ولا تناقض ^(٤) ، وما أجاب به الشيخ أيضاً ظاهر .

قوله : (وقد التزم بعضهم ...) ^(٥) [إلى آخره] .

بيان الاستدلال ، كأنه يقول : كما جاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح وهو النصب في نظير : (زيداً ضربته) . في الآية المذكورة ، مع أن الرفع في ذلك أرجح . كذلك يصح في هذه الآية أن تجيء قراءة النصب على الوجه المرجوح ، وإن كانت قراءة الأكثر ، ثم أشار بعد ذلك إلى ما ذكر ابن مالك من أن النصب يترجح في تلك الآية ؛ لأن ^(٦) الرفع يوهم وصفاً مَخِلاً ^(٧) .

قال الفقير إلى ربه : هذه الآية الكريمة الأولى بنا أن نؤخر الكلام عليها إلى محلها ^(٨) لكن كلام

(١) حرز الأمان ص ١٥٧ ، وانظر كنز المعاني ص ٢٦٥ .

(٢) الحجة ٣٧١/٤ .

(٣) في (ج) « ألا » .

(٤) شرح الرضي ٩٩/٢ .

(٥) المغني ص ٧٧٩ .

(٦) في (ج) « أن » .

(٧) شرح التسهيل ١٤١/٢ ، ١٤٢ .

(٨) الجمع الغريب ٢/٨١ .

الشيخ هنا إنما يفهم بسيطها ، فلنذكر من كلام الإمام أبي محمد مكي ما لخصه في سورة الرعد ^(١) ، وذلك أن الشيخ المذكور ذكر عنه في آخر سورة الرعد أنه سئل عن إعراب هذه الآية ، وهي : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ^(٢) ، ف قيل له : ما وجه النصب ، وما وجه الرفع ، وما الفرق بين المعنيين ؟

قال : (فأملت عليه : اعلم أن هذه المسألة تحتاج إلى مقدمات وبسط من الكلام على أصول العربية ؛ لتقرب من فهم الطالب ، فمن ذلك : أن تعلم إذا قلت : (زيداً أكرمته) ، الاختيار عند جميع النحويين الرفع في « زيد » على الابتداء والخبر ، إذ ليس في صدر الكلام شيء هو بالفعل أولى فيجب النصب ، ويجوز النصب ، وهو فصيح أيضاً على إضمار فعل يفسره المذكور .

ثم اختلفوا إذا كان في صدر الكلام شيء قد عمل ، نحو : (إني زيد ضربته) ، فجرى سبويه وأصحابه من البصريين على اختيار الرفع كالأول ، ويجوز النصب ، وقال الكوفيون : الاختيار النصب بخلاف الأول ، إذ قد ^(٣) تقدم عامل في صدر الكلام ، وهو « إن » ويجوز الرفع عندهم ، ثم اعلم / أن الصفة والصلة ^(٤) لا يعملان في الموصوف ، ولا في الموصول ، ولا يفسران فعلاً يعمل في الموصوف ولا في الموصول ^(٥) ... ^(٦) .

هذه أصول سيبويه في كتابه ، وعليه أصحابه البصريون ، وعليه أكثر الكوفيين ، ثم اعلم أن المبتدأ إذا وقع بعده فعل واقع على ضمير المبتدأ ، وبعده ظرف جاز أن يلغى الظرف ، وتجعل الجملة خبر الابتداء ^(٧) ، وجاز أن تجعل الجملة صفة للمبتدأ ^(٨) إن كان نكرة ، وحالاً منه إن كان معرفة وتجعل الخبر هو الظرف ، وذلك نحو : (زيد قد ضربته في الدار) (رجل من بني تميم ضربته في الدار) فذكر ما أسسه في هذه الأمثلة ، ثم قال : ولنرجع إلى مسألتنا فنقول : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ﴾ الآية .

(١) لم أجده في إعراب المشكل المطبوع في سورة الرعد ، وإنما ورد بعض النص في مشكل إعراب القرآن ٧٠٢/٢ .

(٢) القمر ، آية (٤٩) .

(٣) كلمة « قد » سقط في (ج) .

(٤) في (ج) « الصلة والصفة » .

(٥) في (ج) « أو الموصول » .

(٦) مشكل إعراب القرآن ٧٠٢/٢ ، وانظر : الدرر المصون ١٠/١٤٦ .

(٧) في (ج) « خبراً للابتداء » .

(٨) في الأصل : « صفة المبتدأ » ، وما أثبت من (ج) .

الاختيار عند سيويه وأصحابه الرِّفَع على ما قدَّمت لك من الأصول ، والاختيار عند الكوفيين النَّصَب ، وإنما أجمع القراء على النَّصَب لعلتين : إحداهما ^(١) أنه الاختيار على مذهب أهل الكوفة .

والعلة الثانية أنَّ النَّصَب يدلّ على العموم ، وأنَّ جميع الأشياء مخلوقة لله بقدر ، وذلك أنك تنصب « كلا » بإضمار فعل ، تقدير الكلام : (إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ) ، ولا يمكن على ما قرَّره أن يكون (خلقنا) المذكور صفة لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ ، ولا لـ ﴿ كُلِّ ﴾ على ما قرَّره .

وإذا لم يكن صفة كان تفسيراً وتأكيذاً ، فثبت من ذلك أنَّ عموم خلق الأشياء بقدر كما يقوله أهل السنة ، لا على ما قالته المعتزلة : (إِنَّ أَعْمَالَهُمْ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ لِّلَّهِ) ^(٢) ، فأما الرِّفَع فلم يقرأ به أحدٌ فيما علمت إلاَّ أبا السَّمَّال ^(٣) ، وهو شاذٌّ لا يعتمد عليه ، وبه تعلق المخالفون في أحد الاحتمالين .

وإنما ^(٤) ترك القراء الرِّفَع لعلتين ، إحداهما ^(٥) : أنه غير مختار على مذهب الكوفيين فإنه يحتمل وجهين كمعنى النَّصَب في جميع المخلوقات ، وجميع الأشياء أنها مخلوقة لله جلّ ذكره ، وذلك إذا رفعت بالابتداء ، وجعلنا (خلقنا) خير للابتداء صار المخفوض ، وهو ﴿ بِقَدَرٍ ﴾ مُلغى ، فصار التَّقدير : (كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) ، والوجه الثاني من وجهي الرِّفَع ، وهو الَّذِي تعلق به المعتزلة أن يكون (خلقنا) صفة لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾ و ﴿ بِقَدَرٍ ﴾ خير للابتداء ، فقدَّره : (كُلَّ شَيْءٍ مَخْلُوقٌ لِّلَّهِ بِقَدَرٍ) فصارت فائدته أنَّ المخلوقات لله فهي بقدر ؛ لأنَّ الفائدة في الابتداء ، والخير .

فجاز على هذا التَّقدير ^(٦) أن تكون ثمَّ مخلوقات لغير الله ، تعالى الله عن ذلك ، ولذا تجنب ^(٧) الرِّفَع جميع القراء ، وأهل السنة ؛ إذ فيه احتمال ما لا يجوز على الله ، ويتبين لك ذلك بمثال تقول : (كُلَّ ضَعِيفٍ أَطْعَمْتَهُ فِي الْبَيْتِ) فإن جعلت (أطعمته) خبراً لـ « كل » أفدت المخاطب أنك أطعمت

(١) في (ح) « إحداهما » .

(٢) الفصل لابن حزم ٨٦/٢ ، والمعتزلة وأصولهم الخمسة ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٣) المختص ٣٠٠/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٥٤/٢ ، وزاد في البحر - ١٨٣/٨ - جماعة من أهل السنة .

وأبو السَّمَّال هو : قنبر بن أبي قنبر العدوي البصري ، له اختيار في القراءة الشاذة عن العامة .

انظر غاية النهاية ٢٧/٢ .

(٤) في (ح) « تركت » .

(٥) في (ح) « إحداهما » .

(٦) في (ح) « كلَّ التَّقدير » .

(٧) في الأصل « لحت » .

جميع الضعفاء ، ففيه دليل على العموم ، وإن جعلت « أطعمته » صفة لـ « ضعيف » ، وجعلت الظرف خبراً لم يدلّ على العموم ، وإنما دلّ على أنّ الضّعفاء الذين أطعمتهم خاصة في البيت ... (١)

انتهى ما ذكره مختصراً .

قلتُ: وما أشار إليه كلام حسن لم أره لغيره ، وبه يفهم ما أشار إليه الشيخ في الآية الكريمة ، ولعلّ قول الشيخ في الآية الكريمة (٢) : (ولم ير التباس المفسر بالصفة مرجحاً ...) [إلى آخره] [إنما أشار إلى ما ذكره مكّي هنا وغيره ...

قوله : (وذلك : أنه ...) [إلى آخره] (٣) الضمير عائد على سيويه ، أي أنّ سيويه لا يعتبر للالتباس (٤) بدليل ما ذكر في (خفته) وما أشبه ذلك على ما أشار إليه في باب النائب عن الفاعل (٥) ، وإن كان ابن مالك ومن تابعه راعوا ذلك ، فقال ابن مالك :

وإن بشكل خيفَ لَبَسُ يُجْتَنَّبُ (٦) *

وما ذكره من كلام ابن الحاجّ قد اعترض به على ابن عصفور في تعليقه على المقرّب ، واستدلّ بكلام الزّجاج ، وأجيب عن ذلك بأنّ الالتباس الواقع في المبتدأ أو الخبر أخفّ من المفعول والفاعل ؛ لأنّ المبتدأ يصدق على الخبر .

قلتُ: وفيه نظر ظاهر ؛ لأنّ الخبر مجهول ، والمبتدأ معلوم ، ولا عبرة بالصادقية المذكورة ، ثمّ إنّه جواب عن النقض فتأمّله .

قوله : (بدليل أسماء الأجناس) .

قيلَ : هذا كلّ على خلاف مقتضى الأصل ، بدليل أنّ الإعراب إنّما جيء به / ليرفع اللبس

(١) مشكل إعراب القرآن ٧٠٢/٢ .

(٢) قوله : « في الآية الكريمة » ليست في (ح) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٤) في (ح) « الالتباس » .

(٥) الكتاب ١١٨/٤ ، ٤٢٢/٤ ، ٤٢٣ ، ٢٧٩ ، وانظر الكتاب (٢٦٠ بولاق) .

(٦) عجزه :

* وما إلباع قد يرى لنحو حَبَا

ألفيّة ابن مالك ص ٢٤ ، وانظر : شرح ابن عقيل ١١٧/٢ ، والأشْمُونِي ٤١٦/١ .

الواقع [في الكلام ، والنحويون راعوا ذلك كثيراً ، فتركوا الإعلال في أمور ، وتركوا ترخيم (مُسْلِمَة) ، وغير ذلك مما نصّوا عليه ^(١) ، ثُمَّ إِنَّ المشترك لا يستعمل إلاّ مع قرينة ، فالقرينة كافية في ذلك .

قوله : (بدليل سقوطه في آية الحجر) .

قُلْتُ : بيان ^(٢) الدليل على ذلك ظاهر ؛ لأنّ الاستثناء المنقطع لا يتوقف الكلام السابق عليه ، بخلاف المتصل ، فسقوطه في آية أخرى يدلّ على أنّه منفصل ، وما أشار إليه من [أَنْ] ^(٣) الجملة تكون في محلّ نصب على الاستثناء ، فذكر ذلك ، قِيلَ : في آخر الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، وقد أشرتُ ^(٤) إلى أنّه ذكر هذه الآية هناك ، إلاّ أنّه ذكر هذا الإعراب عن جماعة .

تنبيهان :

الأوّل : ما أشار إليه الشّيخ من التأويل ذكره ابن مالك ، وأطال ابن مالك في الدليل ، وزعم أنّ أهل العربية أغفلوا ذلك ، فانظره ^(٥) . وانظر ابن خروف ، وأشار إليه أبو حيّان ^(٦) .

الثاني : قال الشّيخ : قول أبي حيّان : الخلاف بين الحجازيين والتميميّين إنّما هو مع تمكّن توجّه العامل إلى المستثنى ^(٧) .

قُلْتُ : لعله يشير بذلك إلى قول بعضهم : فإنّ لم يصحّ إغناء المستثنى المنقطع عن المستثنى منه ؛ وجب النصب ، وإنّ صحّ إغناؤه جاءت اللّغتان (فانظره .

(١) وأنّ المزوك هو الوجه الملبس ، وهو الترخيم على لغة من لا ينتظر ، وينقل الإعراب إلى آخر الباقي من الكلمة ، فيقول : يا مُسْلِمُ ، فيشته به « مسلم » المنادى غير المرخم .

وأما الوجه غير الملبس ، وهو لغة من ينتظر فلا مانع من الترخيم عليه . وانظر : شرح الجمل لابن عصفور ١١٣/٢ ، ١١٤ ، وارتشاف الضرب ٢٢٣٦/٥ ، والتصريح ١١٤/٤ ، والترخيم في الأساليب العربية ص ١٧ . قال ابن مالك :

والترخيم الأوّل في كـ « مُسْلِمَة » وجوز الوجهين في كـ « مُسْلِمَة »

الألفية ص ٤٧ ، وانظر شرح ابن النّاطم ص ١ - ٦ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٤/٣ ، والأشعوني ٧٦/٣ .

(٢) في (ج) « وبيان » .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) في (ج) « أشرت » .

(٥) شرح التسهيل ١٤٢/٢ ، ٤٢٤/٣ .

(٦) البحر ٢٤٨/٥ .

(٧) المغني ص ٧٨٠ .

وراجع قوله تعالى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ ﴾^(١) ... ﴿ الْآيَةِ ﴾^(٢) .

في كلام المُعَرَّب^(٣) ، وكلام الرّخشي^(٤) ، وما نقل عن بني تميم في قولنا : (ما قام زيد إلا عمرو) هل يجوز الإتياع ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ الآية [٨٧]^(٥) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -]^(٦) في الهمزة مثلاً لهمزة التهكم^(٧) ، وذكرها في الجملة الأولى في المثال الأول منها مما وقع من الوهم للمعربين ، قال : (أحدها : قوله تعالى : ﴿ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾^(٨) الآية . فإنه يتبادر إلى الذّهن عطف ﴿ أَنْ تَفْعَلَ ﴾ على ﴿ أَنْ تَتْرُكَ ﴾ وذلك باطل ؛ لأنّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون ، وإنما هو معطوف على ﴿ مَا ﴾ فهو معمول « الترك » ، والمعنى : (أن نترك أن نفعل) .

نعم من قرأ (أن تفعل ، وتشاء)^(٩) بالتاء لا بالنون ، فالعطف على : ﴿ أَنْ تَتْرُكَ ﴾ ، وموجب الوهم المذكور أن المُعَرَّب يرى « أن » والفعل مرتين ، وبينهما حرف العطف ، ونظير هذا سواء أن يتوهم في قوله :

لَمَّا - رَأَيْتَ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا - * أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١٠)

(١) قوله : ﴿ بِالسُّوءِ ﴾ ليست في (ج) .

(٢) النساء ، آية (١٤٨) .

(٣) الدرّ المصون ١٣٤ .

(٤) الكشف ٥٧٦/١ .

(٥) وبعدها : ﴿ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَتَّبِعُكَ أَبَاؤُنَا وَأَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) المغني ص ٢٧ .

(٨) ﴿ تَأْمُرُكَ ﴾ ليست في (ج) .

(٩) قرأ الجمهور بالنون ، وقرأ زيد بن عليّ ، وابن أبي عبلة ، والضحاك بن قيس بتاء الخطاب فيهما ، وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة : الأوّل بالنون ، والثاني بالتاء .

البحر المحيط ٢٥٣/٥ ، والدرّ المصون ٣٧٢/٦ .

(١٠) البيت من الكامل ، ولم أستطع الوقوف على نسبه .

وجاء بلا نسبة في الخصائص ٤١١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٢/٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٠١ ، وارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤ ،

وشرح شواهد المغني ٦٨٣/٢ ، وشرح أبيات المغني ١٥٤/٥ . ويرى أوله : (لن) .

أَنَّ الفعلين متعاطفان ^(١) ؛ لَأَنَّهُ يرى فعلين مضارعين منصوبين ، وقد بَيَّنَّتْ في فصل «لَمَّا» أَنَّ ذلك خطأ ، وَأَنَّ «أَدْع» منصوب بلن ، و «أَشْهَد» معطوف على «القتال ...» ^(٢) .

قُلْتُ: ما أشار إليه الشَّيْخ في الآية ظاهر جلي ، لا يُقَالُ : إِنَّهُ أَطْلَقَ التَّهْكَمَ في القرآن ؛ لَأَنَّا نقول : الاعتراض بذلك على الرَّخْشَرِيِّ ، إِنَّمَا قَالُوا إِذَا صَدَرَ الْكَلَامُ مِنَ الْبَارِيءِ ، وَأَمَّا إِذَا نَقَلَ ^(٣) [سبحانه ذلك] ^(٤) عن الغير فلا ، على أَنَّ الاعتراض المذكور لم يَسْلَمْ ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ الآية [٨٨] .

ذكرها في «ما» المصدريَّة الزَّمانِيَّة ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ﴾ الآية [٨٩] ^(٧) .

ذكرها [الشَّيْخ - رحمه الله -] ^(٨) في الأمور الَّتِي تُكْتَسَبُ بِالإِضَافَةِ ، فذكر من ذلك البناء ، وذكر لذلك أمثلة ، من جعلتها (مثل) ، فقال : ومن ذلك قراءة بعض السَّلف ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ﴾ بالفتح ^(٩) ، وقول الفرزدق :

⊗ ... ، ... ، ... ، وَإِنْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ ^(١٠)

(١) في الأصل : «متعاطفين» .

(٢) المغني ص ٦٨٦ ، ٦٨٧ .

(٣) هذه عبارة المصنّف ، ولو قال : إِذَا قَصَّ ، أو ذكر ، لكان أليق بجانب الربويَّة .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) انظر : الكشّاف ٢/٢٨٦ ، والبحر المحيط ٥/٢٥٤ ، والارتشاف ٤/١٦٤٤ .

(٦) المغني ص ٤٠٠ .

(٧) وبعبارة : ﴿قَوْمُ نُوحٍ أَوْ قَوْمُ هُودٍ أَوْ قَوْمُ صَالِحٍ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٩) في الكشّاف ٢/٢٨٨ ، (أبو حيوة ، ورويت عن نافع) ، وفي البحر ٥/٢٥٥ : (بجاءه الجحدري ، وابن أبي إسحاق ، ورويت عن نافع) . وانظر : الدّر المصون ٦/٣٧٧ .

(١٠) البيت من البسيط ، وهو في ديوانه ١/١٨٥ ، وصدره :

فأصبحوا قد أعاد اللّٰه نعمتهم ⊗ إذ هم قريش وإنّ ما مثلهم بشرّ

وقد جاء منسوباً له في : الكتاب ١/٦٠ ، والمقتضب ٤/١٩١ ، والمقرب ١/١٠٢ ، وشرح التسهيل ١/٣٧٣ ، والجنى الداني

ص ١٨٩ ، والتّصريح ١/٦٥٢ ، والخزانة ٤/١٣٣ .

وبلا نسبة في البيان ٢/٣١٢ ، وشرح جمل الزّجاجي ١/٥٣٩ ، والارتشاف ٣/١٤٠٤ ، المساعد ١/٥٠٢ .

وزعم ابن مالك أنَّ البناء لا يكون في « مثل » لمخالفتها المبهمات ، فإنَّها تُتَنَّى وتُجَمَّع كقوله [تعالى] ^(١) : ﴿ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ ^(٢) ، وقوله :

❖ وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ ^(٣)

وتأوَّل الآية ^(٤) بأنَّ فاعل ﴿ يُصِيبُكُمْ ﴾ ضميره تعالى لتقدمه في : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ ^(٥) ، و « مثل » مصدر ، وبيت الفرزدق عنه أجوبة مشهورة ... ^(٦) .

وما أشار إليه ظاهر ، إلا أنَّ القول بالبناء في هذه الأمور مشكل ؛ لأجل أنَّهم جعلوا ما أشبه الحروف من الأسماء إذا عارضه معارض ، وهو لزوم الإضافة يُضْعَفُ الشَّبه ، وهنا جعلوا الإضافة توجب البناء مع ما ذكر فتأمل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا [فِي هَذِهِ] ... ﴾ [٩٩] ^(٨) .

(١) زيادة يَضَح بها النص .

(٢) الأنعام ، آية (٣٨) .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره :

مَنْ يَقْلِلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا ❖

وقد اختلف في نسبه ، والراجح أنَّه لـ « عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، في ديوانه ص ٦١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، والتصريح ٣٨٦/٤ ، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٧ ، وأمالى ابن السَّجَرِي ١٢٤/١ ، ٩/٢ ، ١٤٤ . ويُنسب لـ « حسان بن ثابت في الكتاب ٦٥/٣ ، ولم أجده في ديوانه .

ولـ عبد الرحمن أو كعب في الخزائن ٦٤٤/٣ ، ٦٥٥ ، ٥٤٧/٤ ، وانظر ديوان كعب ص ١٠٨ .

وبلا نسبة في معاني القرآن للقرآء ٤٧٦/١ ، وسرِّ الصَّنَاعَة ٢٦٤/١ ، وشرح التسهيل ٧٦/٤ ، وابن يعيش ٣/٩ ، والارتشاف ١٨٧٢/٤ .

هذا ويروى الشَّطْر الأوَّل :

مَنْ يَقْلِلِ الْخَيْرَ ، فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرْهُ ❖

انظر : نوادر أبي زيد ص ٢٠٨ ، وسرِّ صناعة الإعراب ٦٥/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٦٢/٣ ، ٢٦٣ .

(٥) هود ، آية (٨٨) .

(٦) المغني ص ٦٧٠ ، ٦٧١ .

(٧) « في هذه » زيادة من (ج) .

(٨) وبعدها : ﴿ لَعَنَةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِشَرِّ الرِّفْدِ الْمَرْفُودِ ﴾ .

ذكرها في أقسام العطف / لَمَّا أَنَّ ذَكَرَ أَنَّ العطف على المحل^(١) ، وذكر من شرطه إمكان ظهور ذلك المحل في الفصح ، ثُمَّ قال بعد ذلك : وأجاز الفارسي في الآية أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ عطفًا على محل ﴿هَذِهِ﴾ ... ، فانظره^(٢) .

* [﴿...﴾ ، [﴿...﴾]^(٣) .

قوله تعالى : ﴿وَأِنْ كُلاًّ لَّمَّا يُؤْفِقْنَهُمْ﴾ الآية [١١١]^(٤) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -]^(٥) في مواضع :

الأوّل : في « إِنْ » المخففة من الثقل ، وأنها تدخل على الجملتين^(٦) ، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها ، خلافاً للكوفيين ، لنا^(٧) قراءة الحرمين ، وأبي بكر^(٨) : (وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا يُؤْفِقْنَهُمْ)^(٩) ، وحكاية سيويه : (إِنْ عَمراً لمنطلق)^(١٠) .

(١) المغني ص ٦١٦ .

(٢) لم أجده فيما طبع من كتب الفارسي ، وانظر البحر المحيط ٢٥٩/٥ ، والدرّ المصون ٣٨٣/٦ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٠٦) في المغني ص ٤٠٣ ، والآية (١٠٧) ص ٢٨٧ ، ٥٧٦ ، ولم تردا في الجمع الغريب .

(٤) وبعدها : ﴿رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ج) .

(٦) المغني ص ٣٦ .

(٧) (لنا) أي : (دليلنا) أو : (يشهد لنا) . وانظر حواشي المغني .

(٨) عن عاصم .

وأبو بكر هو : شعبة بن عياش بن سالم ، الحنّاط الأسدي ، الكوفي ، من أشهر رواة عاصم . توفي سنة ١٩٣ هـ .

ترجمته في الإقناع ١١٦/١ ، والأعلام ١٦٥/٣ .

(٩) نظراً للاستطرادات ، والتكرار في تخريج قراءات هذه الآية ، فإنّي مثبت عند البدء ؛ ما لحّصه السّمين الحلبي بقوله : (...) ، وتلخص

من هذا أنّ نافعاً وابن كثير قرأا : « وَإِنْ » و « لَمَّا » مخفّفتين ، وأنّ أبا بكر عن عاصم خفّف « إِنْ » وثقل « لَمَّا » ، وأنّ ابن عامر وحزمة ، وحفصاً عن عاصم شدّدوا « إِنْ » و « لَمَّا » معاً ، وأنّ أبا عمرو والكسائي شدّدوا « إِنْ » وخفّفا « لَمَّا » فهذه أربع مراتب للقراء في هذين الحرفين ... (الدرّ المصون ٣٩٧/٦ ، وانظر : السبعة ص ٣٣٩ ، الحجّة للفارسي ٣٨٠/٤ ، الكشف ٥٣٦/١ ، البحر المحيط ٢٦٦/٥ .

(١٠) الكتاب ١٤٠/٢ .

الموضع الثاني : في فصل «لَمَّا» لَمَّا أَنْ قَالَ ^(١) : (تأتي مركبة من كلمات ، ومن كلمتين ^(٢) ، فأما المركبة من كلمات فكما تقدّم في ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا﴾ الآية ، في قراءة ابن عامر ، وحمزة ، وحفص ^(٣) في تشديد نون «إِنَّ» وميم «لَمَّا» ^(٤) فيمن قال : الأصل (لَمِنْ ما) ^(٥) فأبدلت النون ميماً ، وأدغمت ، فلمّا كثرت الميمات حُذِفَت الأولى ، وهذا القول ضعيف ^(٦) ؛ لأنّ حذف مثل هذه الميم استقلالاً لم يثبت ، وأضعف منه قول آخر : الأصل (لَمَّا) ^(٧) بالتّونين بمعنى «جمعاً» ثمّ حذف التّونين إجراءً للوصول مُجَرِّى الوقف ؛ لأنّ استعمال «لَمَّا» في هذا المعنى بعيد ، وحذف التّونين من المنصوب ^(٨) وصلاً أبعد .

وأضعف من هذا من قال : إنّه «فَعَلَى» من اللَّمَم ^(٩) ، وهو بمعناه ؛ ولكنّه ^(١٠) منع الصّرف لألف التّأنيث ، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة ، وإذا كان «فَعَلَى» فهلاًّ كتبت بالياء ، وهلاًّ أماله من قاعدته الإمالة ؟ ^(١١) .

واختار ابن الحاجب أنّها «لَمَّا» الجازمة حُذِفَ فعلها ^(١٢) ، والتّقدير : (لَمَّا يُهْمَلُوا ، وَلَمَّا يَتْرَكُوا) ^(١٣) ؛ لدلالة ما تقدّم لقوله تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ^(١٤) ، ثمّ ذكر الأشقياء

- (١) المغني ص ٣٧١ .
- (٢) في (ج) «من كلمتين ومن كلمات» ، وما أثبت موافق للمغني .
- (٣) عن عاصم .
- (٤) السبعة ص ٣٣٩ ، والحجة ٣٨١/٤ ، والدّر المصون ٣٩٧/٦ .
- (٥) بكسر الميم على أنّها «مين» الجارة دخلت على «ما» .
- انظر : معاني القرآن للقرّاء ٢٩/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدّر المصون ٤٠١/٦ .
- (٦) انظر تعليل هذا في الحجة للفارسي ٣٨٧/٤ .
- (٧) قرأ بها محمد بن مسلم الزُّهري في معاني القرآن للقرّاء ٣٠/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٥/١ ، والبيان ٣٠/٢ ، وزاد في المحتسب ٣٢٨/١ ، والكشاف ٢٩٥/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٦/٥ ؛ سليمان بن أرقم .
- وبدون نسبة في إعراب القراءات الشواذ .
- (٨) في الأصل : «المتصرّف» ، والصّواب ما أثبت من (ج) .
- (٩) نُسِبَ هذا لأبي عبيد القاسم بن سلام في إعراب القرآن للتّحّاس ٣٠٦/٢ ، وانظر البحر ٢٦٧/٥ .
- (١٠) في الأصل «لكنه» ، وما أثبت موافق للمغني .
- (١١) قال به ابن الحاجب في الأمالي ٦٧/١ ، ٦٨ .
- (١٢) الأمالي النحوية ٦٨/١ ، ونسبه أبو حيّان لـ «محمد بن مسعود الغزني» . الارتشاف ١٨٦٠/٤ .
- (١٣) في النسختين (لم) مكان (لَمَّا) ، وما أثبت هي عبارة ابن الحاجب ، وهي التي في المغني .
- (١٤) هود ، آية (١٠٥) ، قبلها : ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِذِيهِ﴾ .

والسَّعداء وبجاراتهم ، ثُمَّ قال : ولا أعرف وجهًا أشبه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أنَّ مثله لم يقع في التنزيل ، والحقَّ ألاَّ يستبعد لذلك (. وفي تقديره نظر . والأولى عندي أن يُقدَّر « لَمَّا يُوفُّوا أَعْمَالَهُمْ » أي : أَنَّهُمْ إِلَى الْآنَ لَمْ يَوْفَوْهَا وَسَيُوفُّونَهَا ، ووجه رجحانه أمران : أحدهما : أن بعده ﴿لَيُوفِّيَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أنَّ التوفية لم تقع بعد ، وأنها ستقع .

والثَّاني : أنَّ منفيَّ « لَمَّا » متوقَّع الثبوت كما قدَّمنا ، والإهمال غير متوقَّع الثبوت ، وأمَّا قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون المخففة ^(١) من الثَّقلية ، وتأتي في « لَمَّا » تلك الأوجه .

والثَّاني : أن تكون نافية ، و « كَلَّا » مفعول بإضمار [أرى] ^(٢) و « لَمَّا » بمعنى « إِلَّا » . وأمَّا قراءة النحويين بتشديد النون [وتخفيف الميم] ^(٣) وقراءة الحرمين بتخفيفها « فَإِنَّ » في الأولى على أصلها من التشديد ، ووجوب الإعمال .

وفي الثَّانية مخففة من الثَّقلية ، وأعملت على أحد الوجهين ، واللام من « لَمَّا » فيهما لام للابتداء ، قيل : و ^(٤) هي في قراءة التخفيف الفارقة بين [إن] النافية والمخففة من الثَّقلية ، وليس كذلك ؛ لأنَّ تلك إنما تكون عند تخفيف « إِنَّ » وإهمالها و « مَا » زائدة للفصل بين اللامين كما زادت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو : ﴿عَاذَرْتَهُمْ﴾ ^(٥) وبين النونات في نحو « اضربنَّ يا نسوة » ^(٦) .

قيل : وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية ، وليس كذلك ؛ لأنَّ الصَّلَّة في المعنى جملة الجواب ، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد ، ويشهد لذلك قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ﴾ ^(٧) الآية ؛ لأنها حيثئذ تكون موصوفة ، وجملة الصِّفة كجملة الصَّلَّة في اشتراط الخيرية ^(٨) . انتهى

الموضع الثالث : ذكرها في الجزء الثَّاني في الجملة الرَّابعة الَّتِي لَا حِلَّ لَهَا لَمَّا أَنْ نَقَلَ كَلَامَ ثَعْلَبِ فِي

(١) في (ح) « مخففة » .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في الأصل ، وأثبت من (ح) .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٤) في (ح) « أو » .

(٥) البقرة ، آية (٦) .

(٦) التصريح ١٩٩/٤ .

(٧) النساء ، آية (٧٢) .

(٨) المغني ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .

أَنَّ جملة القسم لا تقع خيراً^(١) ، ونقل ما ذكرنا في سورة النساء^(٢) . قال بعد ذلك : (وزعم ابن عصفور أَنَّ السَّمْعَ قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا ﴾^(٣) ... الآية .

قال : و « ما » موصولة لا زائدة ، وإلا لزم دخول اللام على اللام^(٤) قال الشيخ : (وليس بشيء ؛ لأنَّ امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي ، وهو ثقل التكرار ، والفواصل^(٥) يزيله ، ولو كان زائداً ؛ ولهذا اكتفي « بالآلف » فاصلة بين النونات في : (اذهبنَّ) ، وبين الهمزتين في ﴿ وَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ .

ب/١٤٢

وإن كانت / زائدة ، ثُمَّ ذكر آية النساء ، فانظره .

الموضع الرابع : ذكرها الشيخ في الموضع الثاني عشر من الجهة السادسة لما أَنَّ ذَكَرَ فيها مسائل ، فقال^(٦) : ومن ذلك قول الفراء في ﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا يُؤْفِقْنَهُمْ ﴾ فيمن خَفَّفَ « إِنَّ » : إِنَّهُ^(٧) أيضاً من باب الاشتغال مع قوله : إِنَّ « اللام » بمعنى « إلا » و « إِنَّ » نافية^(٨) ، ولا يجوز - بإجماع - أَنَّ يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها . على أَنَّ هُنَا مانعاً آخر ، وهو لام القسم ، فانظره .

الموضع الخامس : ذكرها - رحمه الله - في آخر « إِنَّ » المشددة ، فإنه قال^(٩) : وَتُخَفَّفُ فتعمل قليلاً ، وتُهْمَل كثيراً ، وعن الكوفيين أنها لا تخفف ، قال : ويردّه حكاية سيويه : (إِنَّ عَمْرًا مَنْطَلِق) ثُمَّ ذكر قراءة الحرمين في الآية ، ... ، ...^(١٠) .

(١) المغني ص ٥٣٠ ، وانظر كلام ثعلب في شرح التسهيل ٣١٠/١ ، والمساعد ٢٣٠/١ .

(٢) النساء (٧٢) . وانظر ما تقدّم من البحث ص ٢٦٢ .

وانظر في المسألة : إعراب القرآن للنحاس ٤٧٠/١ ، والبيان ٢٥٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٨٧/١ ، وشرح الرضي ١٠/٣ ، والبسيط ٢٨٢/١ ، والارتشاف ٩٩٦/٢ ، والجمع ٢٩٦/١ ، ومسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول ٩٤٩/٢ .

(٣) زيادة من (ج) .

(٤) شرح الجمل ١٨٢/١ .

(٥) في (ج) « الفاصل » .

(٦) المغني ص ٧٦٩ .

(٧) كلمة « إِنَّهُ » سقط في (ج) .

(٨) معاني القرآن ٢٩/٢ .

(٩) المغني ص ٥٦ .

(١٠) انظر المسألة في الكتاب ٢٨٣/١ ، معاني القرآن للفراء ٢٩/٢ ، ٣٠ ، المقضب ٥٠/١ ، ٣٦١/٢ ، المسائل المنشورة ص ٧٠ ،

أما قراءة نافع وابن كثير بالتخفيف في «إِنْ» فمن الرّمز المشار إليه بقوله : «إلى صفوه دلاً» ، وقراءتهما بالتخفيف في «لَمَّا» فبالضدّ المسكوت عنه في البيت الثاني ، وباقي القراءات ظاهر ^(١) .

ثم نقول : قول الشيخ : (قراءة الحرمين) [إلى آخره] .

ظاهره أنّ عاصماً من رواية أبي بكر موافقاً لهما في القراءة ، وليس كذلك ، وقد صرّح في الموضع الثاني الذي نذكره بما هو الصواب عن عاصم ، ولفظه هُنا فيه قلق ، وهو اعتراض عليه وارد ، ثم إنّ الدماميني اعترض على الشيخ في الاستدلال بالآية ، قال : (فإنّ الشيخ في فصل «لَمَّا» حمل ما بعدها وجهين ما ذكره هُنا ، وأن يكون «كلاً» منصوباً بفعل مضمر ، قال : فإذا جاز ذلك فللكوفي أن يقول به هُنا .

قال : ولا يُقال : إنّه وإن صحّ هذا في الآية ، فمثال سيبويه لا يتقرّر فيه ذلك ، بل يحتمل ذلك مع حذف المبتدأ ، ويكون الخبر مذكوراً بعد اللام ^(٢) .

قوله في الموضع الثاني : (وهذا القول ضعيف ...) ^(٣) .

قال الدماميني : (قول ساقط ، وكيف يصحّ ذلك مع أنّه قد وقع في القرآن العزيز ما يردّه ، وذلك قوله : ﴿ قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ ﴾ ^(٤) الآية . فقد اجتمع فيها ثمان ميمات متّصلات في اللفظ .

قال ابن المنير ^(٥) : وهذا من الغرائب أن تكون ثمانية أحرف ولا يحسّ اللسان فيه ^(٦) بنقل ، ولا ينبو عنه سمع ، وذلك من خصائص القرآن ، وبيان اجتماع هذا العدد أنّ في ﴿ أُمَمٍ ﴾ ميمين ، وتويناً قلب لملاقاته الميم ، وميم «من» ونونها قلبت ميماً لملاقاتها ميماً ، وهذه النون قلبت ميماً لملاقاتها ميم مع ، فجاءت ثمانية ... ^(٧) .

قوله : (فهلاً كتبت بالياء) .

قيل : رسم المصحف سنة متبعة لا يجري على قياس .

(١) كثر المعاني (شرح شعله) ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٢) تحفة الغريب ١/٨٧ ، ١/١٠٧ .

(٣) المغني ص ٣٧٣ .

(٤) هود ، آية (٤٨) ، وبعدها : ﴿ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٥) انظر : تحفة الغريب ل ١٠٦ / ١ .

(٦) في (ج) « منه » .

(٧) تحفة الغريب ل ١٠٦ / ب .

قُلْتُ: وقد تقدّم للشيخ كثير من ذلك ، ووقع له خلافه في مواضع ، فانظر الجمع بين كلامه ^(١) .

قوله : (واختار ابن الحاجب ...) ^(٢) / .

قال الدماميني : (كلام ابن الحاجب ظاهره أنه اخترع ذلك ، وكلام الشيخ لا يوحي به) ^(٣) .

قُلْتُ: هذا اعتراض ضعيف جداً ، وليته لم يعترض به كما اعترض أيضاً على الشيخ هنا لما أن قال الشيخ : (وفي كلامه نظر) .

قال : (هذا من باب التغيير في الوجوه الحسان ...) ^(٤) .

قُلْتُ: لا يخفأك ^(٥) أن هذا كلام ساقط ، فإنّ المعلوم في تخريج قراءة متواترة ، وأنها جارية على قاعدة نخوية هو الواجب ، فذكر ابن الحاجب شيئاً لم يتم له بما أشار إليه الشيخ ، والصواب ما قرّره - رحمه الله - ؛ لأنّ الحذف لدليل لفظي أولى من الدليل المعنوي ، وهي قاعدة مقرّرة معلومة ^(٦) ، فكيف يقول : ما رأيت ... ؟! وقد صرح أبو حيّان بقريب من كلام الشيخ ^(٧) .

قوله : (وأنّ منفيّ لما ...) ^(٨) [إلى آخره] .

قِيلَ: إنّ الشيخ قد قال فيما قبل إنّه لا يلزم ذلك ^(٩) ، ولئن سلّم ذلك ؛ فكلام ابن الحاجب يصحّ فيه التوقع باعتبار الكفّار ، ولذلك كانوا يسترسلون في الأفعال القبيحة ظناً منهم أن يُتركوا سُدى ، ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلّم ، بل قد ينفي المتكلّم شيئاً بناه على أنّ السامع يتوقع ثبوته كما قيل في : « قد قامت الصلاة » ^(١٠) .

قُلْتُ: ولا يخلو هذا من تسامح .

(١) المغني ص ٣٣٥ ، ٣٧٣ ، وانظر تحفة الغريب ل ١٠٦/ب .

(٢) المغني ص ٣٧٣ .

(٣) تحفة الغريب ل ١٠٦/أ .

(٤) تحفة الغريب ل ١٠٦/ب .

(٥) في (ج) « لا يخفى عليك » .

(٦) المغني ص ٧٨٦ ، والارتشاف ٣/١٣٦٠ ، المساعد ١/٤٧٠ ، والتصريح ٢/٤٦٦ .

(٧) البحر المحيط ٥/٢٦٨ .

(٨) المغني ص ٣٧٢ .

(٩) المغني ص ٣٦٨ .

(١٠) هذا كلام الدماميني . تحفة الغريب ل ١٠٧/أ .

قوله : (وأما قراءة أبي بكر) [إلى آخره] .

قلتُ : هذه القراءة التي أشرنا إليها أولاً ، وأنها هي المنقولة عن شعبة .

قول الشيخ : (وأما قراءة النحويين) .

أشار بذلك إلى أبي عمرو والكسائي ، وقد تقدّم ذلك . وقراءة الحرمين هي قراءة ابن كثير ونافع ، وما أشار إليه الشيخ من التوجيه ظاهر ، وما ردّ به على من زعم أنّ هذه اللام هي الفارقة في قراءة التخفيف ظاهر ؛ لأنّ اللبس إنما يكون مع الإهمال ، لا مع الإعمال ، وما ذكر من أنّ « ما » فاصلة ، وأنها صلة ، هو الصواب ، وسيأتي لابن عصفور خلافه ، والردّ عليه ، وما ردّ به الشيخ على من قال بأنّ المانع من كونها موصولة ما ذكر ، تكرر له هذا الردّ في الموضع الآتي ، وهو ردّ حسن ؛ لأنّ المعتمد عليه إنما هو الجواب لا القسم ، ولهذا اعترض على ابن عصفور في حدّه بقوله : (كلتاهما خيرية) ، ويحقّق لك هذا ؛ ما ذكره في فصل اجتماع الشرط والقسم ، فانظره هناك ^(١) .

وأما الموضع الثالث الذي أشرت إليه فهو جليٌّ بما تقدّم .

وأما الموضع الرابع فما ذكره عن الفراء ^(٢) نقله الدماميني ^(٣) في الموضع الأوّل الذي بدأنا به عن ابن مالك ^(٤) ، قال : (ولم أدر ما وجهه) ^(٥) .

قلتُ : ولم يحفظ عن الفراء ، ولا أستحضر كلام الشيخ هنا ، ويردّ على ابن مالك بما ردّ به على الفراء ، وهو ردّ متمكن ؛ لأنّهم نصّوا على أنّ ما لا يعمل ، لا يفسّر عاملاً ^(٦) ، وإن كان وقع في ذلك كلام معلوم .

وأما الموضع الخامس فهو جليٌّ ، وقد أشرنا إليه أولاً ، ولولا الطّول لتبّعنا كلام الشيخ ابن الحاجب بزيادات لأهل العربية .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٨/١ ، والمغني ص ٥٣٠ ، ٧٦٨ .

(٢) معاني القرآن ٢٩/٢ .

(٣) ابن مالك حكى قول الفراء ، واعترض عليه . شرح التسهيل ٣٥/٢ .

(٤) في الأصل (نقله عن الدماميني) وهذا لا يصح ؛ لأنّ ابن هشام متقدّم . ولم ترد في (ج) .

(٥) تحفة الغريب ل ٨/أ ، ل ١٠٦/ب ، ل ٢٤٣/ب . ولم أجد فيها نقل الدماميني عن ابن مالك .

(٦) « عاملاً » سقط في (ج) .

تنبيه :

النظر الذي أشار إليه الشيخ في كلام ابن الحاجب وقع لأبي حيان ، واختار ما ذكر الشيخ ^(١) ، والأوجه الأربعة التي ذكر الشيخ من الإعراب في قراءة من شدد هي أحد الأوجه الثمانية التي أشار إليها أبو حيان ^(٢) ، [إلا أن ثانيها ضعيف جداً .

وبالجملة إن كلام الشيخ فيه زيادة ليست في كلام أبي حيان ^(٣) ، وأبو حيان هنا فيه زيادة ليست في كلام الشيخ ، ولولا الطول وما في الأوجه من الضعف للخصنا الكلامين ، فانظر فيها ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ... ﴾ الآية [١١٦] ^(٥) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٦) في فصل « ما » لما أن تكلم على قوله : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ ^(٧) وما وقع في ذلك لأبي البقاء ^(٨) ، استطرد الوهم الذي وقع للزحشري ^(٩) ، فإنه قال : (وللزحشري غلطة عكس ^(١٠) هذا الأخير ، فإنه جوز مصدرية « ما » في ﴿ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ ﴾ مع أنه قد عاد عليها الضمير ...) ^(١١) .

قلت : تقدّم لنا التنبيه على هذه الآية في سورة البقرة عند قوله : ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ فراجعه هناك يظهر لك ^(١٢) .

(١) البحر المحيط ٢٦٨/٥ .

(٢) البحر المحيط ٢٦٦/٥ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) انظر تفصيل هذا في : الدرّ المصون ٣٩٦/٦ ، فما بعدها .

(٥) وبعدها : ﴿ مَا أَتَرَفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٧) البقرة ، آية (١٠) .

(٨) التبيان ٢٧/١ .

(٩) الكشاف ٢٩٨/٢ .

(١٠) في الأصل « غير » ، والصواب ما أثبت ، وهو الذي في المغني .

(١١) المغني ص ٤٠٣ .

(١٢) الجمع الغريب (ح) ص ٢٩ ، ٣٠ .

وهذا آخر ما رأيته من [الآيات] ^(١) في هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا من بركاتها بمَنه
وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً .



(١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

سُورَةُ

يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا ، وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ^(١)

سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَام

قال الفقير إلى ربه : هذه السورة الكريمة ذكر الشيخ منها آيات ، أولها :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ الآية ^(٢) [٢] .

ذكرها في الباب السابع من الكتاب ^(٣) ، وأنه يقال في هذه الحال : موطئة ^(٤) ، انظره ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ ﴾ [٧] ^(٦) .

ذكرها لما أن تكلم على « لام الابتداء » وأحكامها ، وذكر مواضع الاتفاق فيما تدخل عليه ^(٧) ، ومواضع الاختلاف ، قال بعد ذلك : (وزاد المالقي « الماضي الجامد » نحو : ﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ^(٨) ... ^(٩) .

(١) من أول البسملة إلى قوله : « تسليما » سقط في (ح) .

(٢) كلمة « الآية » سقط في (ح) .

(٣) المغني ص ٨٧٥ .

(٤) في (ح) « مؤكدة » والصواب ما أثبت ، وهو الذي في المغني .

(٥) كلمة « انظره » سقط في (ح) .

(٦) وبعدها : ﴿ وَإِخْوَتَهُ آيَاتِ السَّائِلِينَ ﴾ .

(٧) المغني ص ٣٠١ .

(٨) المائة ، آية (٦٢) .

(٩) رصف المباني ص ٣٠٦ .

وبعضهم المتصرف المقرون بقد^(١) نحو: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاثِدُوا﴾^(٢) ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾ الآية ، والمشهور أنَّ هذه لام القسم .

قُلْتُ: الظاهر أنَّ هذه لام قسم ، وأنَّ احتمال غير ذلك بعيدٌ جدًّا ، ولا يعرب به ، والله أعلم^(٣) .

قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [٨]^(٤) .

ذكرها في مسألة : (فإذا هو إياها)^(٥) لما أنَّ خرَّج نصب الضمير على أوجه ، وذكر منها : (أنه مفعول به أصله يساويها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، قال : ونظيره قراءة علي^(٦)) (عصبة) في الآية بالنصب^(٧) ، أو : (نوجد عصبة) أو (نرى عصبة) ...)^(٨) .

وذكرها في الأشياء التي تحتاج إلى رابط ، وأنَّ من جملة الحال مثل الآية ، والرابط فيها الواو^(٩) .

قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ...﴾ الآية [١٠] .

ذكرها في الإضافة مثلاً لتأنيث المذكر^(١٠) في قراءة من أنث^(١١) ، وقد قدَّمتنا من ذلك ما يشبهه^(١٢) .

- (١) حروف المعاني ص ٤٢ ، واللامات ص ٧٥ ، معاني الحروف ص ٥٤ ، الجنى الداني ص ١٣٥ .
- (٢) الأحزاب ، آية (١٥) .
- (٣) وانظر في المسألة : كتاب اللامات ص ٦٩ ، وسر صناعة الإعراب ١/٣٩٢ ، وابن يعيش ٨/٢٥ ، ٦٢ ، ٢٥/٩ ، ورصف المباني ص ٣٠٦ ، والجنى الداني ص ١٢٤ ، ١٣٥ .
- (٤) قبلها : ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا...﴾ .
- (٥) المسألة الزنبرية بين سيويه والكسائي .
- (٦) قرأ أمير المؤمنين بنصبها ، انظر : الكشاف ٢/٣٠٤ ، والبحر ٥/٢٨٣ ، والذّر المصون ٦/٤٤٢ .
- (٧) وانظر في المسألة : الكشاف ٢/٣٠٤ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٨٣ ، والتبيان ٢/٧٢٥ ، والبحر المحيط ٥/٢٨٣ ، والذّر المصون ٦/٤٤٢ .
- (٨) المغني ص ١٢٦ . واستشهد ابن هشام بالآية رقم (١٤) من السورة ﴿لَئِنْ أَكَلْنَا الذَّنْبَ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ .
- (٩) المغني ص ٦٥٦ .
- وذكر قوله : ﴿لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ في الجملة المعترضة ص ٥٠٩ .
- (١٠) المغني ص ٦٦٦ .
- (١١) قرأ العامة ﴿يَلْتَقِطُهُ﴾ بالياء ، وقرأ الحسن ومجاهد وأبو رجاء وقتادة (يلتقطه) بالياء الفوقية .
- إعراب القرآن ٢/٣١٦ ، والبحر المحيط ٥/٢٨٤ ، والذّر المصون ٦/٤٤٧ .
- وغير منسوبة في الكشاف ٢/٢٠٥ ، والتبيان ٢/٧٢٤ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٨٥ .
- (١٢) ذكر هذا عند آية آل عمران (١٠٣) ص ١٧٦ من البحث . وآية الأنعام (١٦٠) ص ٤٥٦ من البحث .

قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ الآية [١٣] .

ذكرها في حرف « اللام » لما أن تكلم على لام الابتداء ، وأن فائدتها أمران ^(١) :

توكيد مضمون الجملة ، قال : (ولهذا زحلقوها ^(٢)) عن محلها في باب « إن » كراهية ^(٣) ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ^(٤) .

واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى : ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ^(٥) ، ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ .

فإن الذهاب كان مستقبلاً ، فلو كان ﴿يَحْزُنُنِي﴾ حالاً ، لزم تقدم ^(٦) الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره ^(٧) ، والجواب أن الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد ، وأن التقدير : قصد أن تذهبوا ، والقصد حال .

وتقدير أبي حيان : (قصدكم أن تذهبوا) مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل ^(٨) ؛ لأن ﴿أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ على تقديره منصوب .

قلت : قوله : (كراهية ابتداء الكلام) [إلى آخره] .

قيل : إنما كان كذلك ^(٩) ؛ لأن التأكيد لا يكون إلا بعد حصول المؤكد ، فإذا أكد قبل ، فكأنهم كرهوا ذلك أول الكلام ، فإن وقع شيء من ذلك فإنما هو قليل ، وجعل بعضهم - قوله [تعالى] ^(١٠) : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ ^(١١) - محل نظر ^(١٢) .

(١) المغني ص ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٢) في الأصل « خلقوها » ، والصواب ما أثبت ، وهو الذي في المغني .

(٣) في (ح) « كراهة » .

(٤) انظر : اللامات ص ٦٠ ، حروف المعاني ص ٤١ ، وصف المباني ص ٣٠٧ ، الجنى الداني ص ١٢٤ .

(٥) النحل ، آية (١٢٤) .

(٦) في (ح) « تقديم » .

(٧) شرح التسهيل ٢٢/١ .

(٨) التذيل والتكميل ٩٢/١ ، ٩٣ .

(٩) في (ح) « ذلك » .

(١٠) زيادة يتضح بها النص .

(١١) الضحى ، آية (٥) .

(١٢) لعله الرخشي ، انظر : المفصل ص ٣٣٨ ، والكشاف ٢٦٤/٤ ، وانظر : التحمير ٤٩/٤ ، والجنى الداني ص ١٢٦ ، والدر المصون ٣٧/١١ .

قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ الآية [١٧] .

ذكرها الشيخ في « لو » لما أن تكلم على أنها تكون للشرط في المستقبل ^(١) ، وذكر قوله : ﴿ وَلَيُخْشِ الَّذِينَ ﴾ ^(٢) وما يتعلق به على ما قدمنا في سورة النساء ^(٣) ، وذكرنا تأويل بدر الدين فيما يوهم أن « لو » تكون فيه / للمستقبل ، وزعم أن إنكار ذلك مذهب المحققين ^(٤) ، قال : (وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطاً لـ « لو » مستقبل في نفسه ، أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا محوج لإخراج « لو » عما عهد فيها) ^(٥) .

قال الشيخ : لا يمكن هذا التأويل في قوله : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ الآية . قال : وكون « لو » بمعنى « إن » ^(٦) قاله كثير في هذه الآية ، ثم ذكر آيات أخر ، وأطال ^(٧) ، فانظره .

قلت : الضابط الذي ختم به الشيخ الفصل ذكره هنا حسن ، وذلك أنه قال : والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً ، وليس المقصود فرضه الآن ولا فيما مضى ، فهي بمعنى « إن » ، ومتى كان ماضياً ، أو حالاً أو مستقبلاً ، ولكن قصد فرضه الآن واقعاً ، أو فيما مضى فهي الامتناعية .

وانظر ما بيان أن ما ذكر ابن مالك لا يتقدّر في هذه الآية ؟ وما يظهر إلا أن الجواب منفي بما يخلص الحال ^(٨) فتأمله ، ولولا الطول جلبنا ما ذكر الشيخ - رحمه الله - في هذا الحرف ، والله الموفق .

قوله تعالى : ﴿ فَصَبِّرْ جَمِيلٌ ﴾ [١٨] ^(٩) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١٠) في الحذف لما أن تكلم على أنه إذا تعارض حذف المبتدأ ،

(١) المغني ص ٣٤٧ .

(٢) النساء ، آية (٩) .

(٣) انظر ما تقدّم ص ٢٣٨ .

(٤) هذه عبارة أبي حيان في الارتشاف ٤ / ١٨٩٨ .

(٥) شرح الألفية ص ٧٠٩ ، ٧١٠ ، وهذا الرأي سبق إليه ابن الحاج ، انظر : ابن الحاج النحوي ص ٨٩ .

(٦) الشرطية .

(٧) المغني ص ٣٤٦ - ٣٤٩ ، وانظر : رصف المباني ص ٣٦٠ ، والجنى الداني ص ٢٧٨ ، والارتشاف ٤ / ١٨٩٨ .

(٨) في (ج) « للحال » .

(٩) قبلها : ﴿ ... قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً ... ﴾ .

(١٠) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

أو الخير^(١) ، ونقل القولين عن الواسطي^(٢) والعبدى^(٣) ، فقال الواسطي : (الأولى [كون المحذوف]^(٤) المبتدأ ؛ لأنَّ الخبر مَحْطُ الفائدة ، وقال العبدى : الأولى كونه الخير ؛ لأنَّ التجوِّز في آخر الجملة أسهل ، نقل القولين ابن إياز^(٥) .

قال : (ومثال المسألة : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ أي : « شأني » ، أو « صبر جميل أمثل من غيره » . قال : ومثله : ﴿ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ ﴾^(٦) أي : الَّذي يطلب منكم طاعة معروفة ، لا ارتياب فيها ، لا إيمان باللسان لا يواطئه القلب ، أو طاعتكم طاعة معروفة ، أي عرفناها بالقول دون الفعل ، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة) .

وذكرها في الجهة الخامسة في المسائل ، بأن يجوز في الآية ابتدائية كلّ منهما وخير الأخرى ، أي : « شأني صبرٌ جميل » ، أو « صبرٌ جميل أمثل من غيره »^(٧) .

وذكرها فيما يحتمل حذف المبتدأ والخبر بعد أن ذكر حذف المبتدأ^(٨) أو الخبر^(٩) ، انظره^(١٠) .

قال الفقير إلى ربِّه : هذه الآية الكريمة ذكرها صاحب التلخيص ، وجعلها ممّا يحتمل حذف المسند ، أو المسند إليه^(١١) ، قيل : والصبر الجميل هو الَّذي لا يشكى فيه إلى الخلق^(١٢) .

(١) المغني ص ٨٠٥ ، ٨٠٦ .

(٢) الواسطي هو : القاسم بن محمّد بن مباشر أبو نصر الواسطيّ الضرير النحوي ، تنقل في طلب العلم حتّى استقرّ بمصر ، ومن آثاره : شرح اللّمع ، وشرح الحماسة ، وغيرها . توفي بعد ٤٦٩ هـ .

عن البغية ٢/٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨/١٢٣ ، ومقدمة تحقيق شرح اللّمع ص ٩ .

(٣) العبدى هو : أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بَقِيَّة ، أحد أئمة النّحلة المشهورين قِيَمًا بالقياس ، قرأ على السيرافي والرّماني والفارسي ، له شرح الإيضاح ، وغيره . توفي سنة ٤٠٦ هـ .

عن البغية ١/٢٩٨ .

(٤) زيادة يتضح بها النصّ . وهي من المغني .

(٥) سبق التعريف به ص ٥٠٠ .

(٦) النور ، آية (٥٣) .

(٧) المغني ص ٧٢٥ .

(٨) في (ج) « الابتداء » .

(٩) في (ج) « والخبر » .

(١٠) المغني ص ٨٢٦ .

(١١) التلخيص ص ١٠٣ .

(١٢) قاله التفتازاني في المطوّل ص ١٤٢ ، وانظر شروح التلخيص ١١/٢ .

قال التفتازاني ^(١) : ورجَّح حذف المبتدأ بأنَّه أكثر ما يُحْمَلُ عليه [فهو] ^(٢) أولى ، وبأنَّ سوق الكلام للمدح لحصول الصبر له ، والإخبار بأنَّ الصَّبر الجميل أمثل لا يدلُّ على حصوله ، وبأنَّه في الأصل من المصادر المنصوبة ، أي : (صبرت صبراً جميلاً) ، وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر ، وبأنَّ قيام الصَّبرية قرينة حالية على حذف المبتدأ ، وليس على خصوص الخبر ، أعني « أجمل » قرينة لفظية ، قال : وفي هذا نظر ؛ لأنَّ وجود القرينة شرط ، فحيث لا يجوز الحذف أصلاً ، والقرينة هنا ، هو أنَّه إذا أصاب الإنسان مكروه فكثير ما يقول : « الصَّبر خير » ، حتَّى صار هذا المقام ممَّا يفهم منه هذا المعنى بسهولة ، ورجَّح ^(٣) حذف المبتدأ أيضاً بقراءة من قرأ : (فصيراً جميلاً) بالنَّصب ^(٤) ، وأنَّ معناه : « اصبر صبراً جميلاً » ، وبأنَّ الأصل في المبتدأ التعريف ، فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ فيه ^(٥) معرفة أولى ، إن كانت النكرة موصوفة .

وبأنَّ المفهوم من قولنا : « صبرٌ جميلٌ » أجمل أنَّه أجمل من « صبر غير جميل » ، وليس المعنى على هذا ، بل على أنَّه أجمل من الحرج ، وبثَّ الشكوى ...) ^(٦) انتهى كلام التفتازاني .

قلتُ : إنَّما ذكر التفتازاني ما رجَّح ^(٧) به حذف المبتدأ في الآية ؛ لأجل قرينة دلت على ذلك ، والخلاف بين الواسطيِّ والعبدي إذا لم يحصل شيء من ذلك ، فكلام التفتازاني ليس فيه ميل إلى قول الواسطيِّ كما فهم بعضهم ، نعم في طالعة كلامه ما يدلُّ على العموم مطلقاً لقوله : لأنَّ حذف المبتدأ أكثر إلاَّ أنَّه يُنَازَع في هذه الدَّعوى ويقابل بأنَّ الحذف من الآخر أكثر ^(٨) .

وما قيل إنَّ الأولى حذف المبتدأ لحصول فائدة الحصر ، فكلام ساقط ؛ لأنَّ الآية ليس فيها ما يوجب حصرًا ، فتأمَّله .

(١) المطول ص ١٤٢ ، وانظر شروح التلخيص ١٢/٢ .

(٢) زيادة يلسم بها النَّص .

(٣) في (ج) « يرجح » .

(٤) في الكشف ٣٠٨/٢ ، قرأ بها (أبي) ، وفي إعراب القرآن ٣١٨/٢ ، والبحر المحيط ٢٨٩/٥ : أبي والأشهب وعيسى بن

عمر ، ورويت عن الكسائي ، وانظر : الدرَّ المصون ٤٥٨/٦ .

(٥) « فيه » سقط في (ج) .

(٦) المطول ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٧) في (ج) « ما يرجح » .

(٨) انظر شرح اللمع للواسطي ص ٣٢ .

وما رجَّح به التفتازاني لا يخلو من بحث ؛ لأنَّ قوله : حذف المبتدأ / أكثر [محلّ نزاع ، وقوله : السياق يدلّ على المدح بحصول الصبر ، بل يقال : المدح] ^(١) وقع على طلب الصبر ، وإن كان الصبر حاصلًا ، فتأمل ^(٢) ، وانظر ما وقع للقراء في الآية ، وما رجَّح به من كون المبتدأ الأصل ^(٣) فيه التعريف ، فيرجح حذف المبتدأ . [هذا] ^(٤) الأصل فيه نزاع في مثل : « كم مالك ؟ » فإنّ المنقول عن الإمام أنّ الأوّل هو المبتدأ ، والثاني هو الخير ^(٥) ، وفيها خلاف معلوم ، فلا يصحّ الاستدلال بها .

وقوله أيضًا .: (فإنّ أصله من المصادر المنصوبة) فيه نظر لا يخفى على من نظر في حذف عامل المصدر ^(٦) . وانظر كلام الشيخ سيدي الفقيه ابن عرفة في هذه الآية ^(٧) ، فإنّه نقل عنه المفيد ^(٨) : أنّ بعضهم رجَّح أنّه مبتدأ ؛ لأنّه إذا كان خبرًا يكون التقدير : « صبري صبرٌ جميل » فيكون دعوى فيه مقابلة دعوى بدعوى .

قلتُ : وفيه نظر ؛ لأنّه بعد تسليم ما ذكر إنّما يتمّ إذا كان المقدّر « صبري » ، وأمّا إن كان [الثاني] الأمثل بي فلا يصحّ ما ذكر لما رجَّح به التفتازاني ثانيًا ، فلا يصحّ ، ويقال أيضًا : لعلّ الجملة إنشائية ، فكأنّه طالب للصبر من نفسه على جهة التجريد ، وهو من البلاغة ، وبهذا يردّ على ابن عبد السلام في ترجيحه المبتدأ بقوله بعد : ﴿ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ ﴾ ^(٩) وذكر كلامًا لا يليق ، ولا يصحّ ذكره .

وما ذكره الشيخ في الآية الثانية ظاهر أيضًا ، ويأتي إن شاء الله محله ، أو محلّها ^(١٠) ، ونظير الآيتين قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ﴾ ^(١١) فالآية محتملة لحذف المبتدأ ، أو حذف الخير ، أي :

(١) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٢) انظر : عروس الأفراح ٤٠٥/١ ، وانظر الأطول ٤٣٤/١ .

(٣) في (ج) « أصله » .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٥) التفسير الكبير ٤٣٠/٦ .

(٦) انظر : الارتشاف ١٣٦٠/٣ ، والمساعد ٤٧٠/١ ، والتصريح ٤٦٦/٢ ، والجمع ١٠٤/٣ .

(٧) لم أجده فيما طبع من كتبه .

(٨) لم أتمكن من ترجمته .

(٩) آية (٨٤) .

(١٠) في (ج) « محله » .

(١١) النساء ، آية (١٧١) ، وانظر ما تقدّم ص ٣١١ .

لا تقولوا لنا : في الوجود آله ثلاثة ، فحذف الخبر والموصوف ، أو لا تقولوا : الله والمسيح ، وأمه ثلاثة ، أي مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة ، قيل هم ثلاثة ، فحذف المبتدأ ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [٢٠] .

ذكرها [الشَّيْخ - رحمه الله -] ^(١) في الجهة الثانية : أن يراعي المُعَرَّبَ معنًى صحيحاً ، ولا ينظر ^(٢) في الصَّنَاعَة ، فعَدَّدَ أموراً ، ثُمَّ ذكر الأمر السَّادِسَ منها ، وذكر فيه آيات ، ثُمَّ قال ^(٣) : وقول آخر [في] ^(٤) : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ أَنَّ « في » متعلِّقة بـ (زاهدين) المذكور ^(٥) ، وهذا ممتنع [إذا قَدَّرْتَ « أل » ^(٦) الموصولة ، وهو الظَّاهِر ؛ لِأَنَّ معمول الصَّلَة لا يتقدَّم على الموصول ، فيجب حينئذ [^(٧) التعلُّق « بأعني » محذوفة ، أو بـ (زاهدين) محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور ، أو بالكون المحذوف الَّذِي تعلَّق ^(٨) به ﴿ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ ^(٩) ، وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَ « أل » لِلتَّعْرِيفِ ، فواضح .

قُلْتُ : أَظُنُّ أَنَّ الْأَخْفَشَ يُجِيزُ ذَلِكَ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ ^(١٠) ، وَقَدْ مَشَى أَبُو حَيَّانَ فِي الْآيَةِ عَلَى التَّعْلُقِ بِالْمَذْكُورِ ^(١١) ، وَاسْتَخَفَّ ذَلِكَ ، وَلَعَلَّ الشَّيْخَ إِلَيْهِ أَشَارَ ، وَصَرَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١٢) فِي الْأَمَالِيِّ لَمَّا أَنَّ تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿ إِنِّي لَكُمَا لِمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ أَنَّ الْمَجْرُورَ مُتَعَلِّقٌ بِالنَّاصِحِينَ ؛ لِأَنَّ

- (١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
 - (٢) في (ج) « ولا يراعي » .
 - (٣) المغني ص ٧٠٣ ، واستشهد بها ابن هشام ص ٩١٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .
 - (٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
 - (٥) ينسب هذا للمازني في الدرر المصون ٢٧٩/٥ .
 - (٦) زيادة يتضح بها النص .
 - (٧) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
 - (٨) في (ج) « يتعلَّق » .
 - (٩) هذا رأي الجمهور ، وانظر : الكامل ٣٦/١ ، والأصول ٢٢٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٠١٩/٢ ، وشرح الجمل ١٨٧/١ ، والارتشاف ١٠٤٣/٢ ، والمساعد ١٨٠/١ .
 - (١٠) لم أجد هذا الرأي للأخفش .
 - (١١) الارتشاف ١٠٤٣/٢ ، والبحر ٢٩١/٥ .
 - (١٢) في الأصل ابن مالك ، والصواب ما أثبت ، وانظر : الأمالي النحوية ١٥٢/١ .
- والَّذِي فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢٣٧/١ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٠١٩/٢ يَخَالِفُ هَذَا ، وَيُؤَافِقُ رَأْيَ الْجُمْهُورِ .

المعنى عليه وأن اللام إنما جيء بها لتخصيص معنى النصيح بالمخاطبين ، فرَّ الأكثرون لما فهموا من أنَّ صلة الموصول لا تعمل فيما قبل ، والفرق عندنا أنَّ الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءاً ^(١) من الكلمة ؛ صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدّم ، ففرّق بينها وبين الموصولات لذلك ^(٢) ...

قال الدماميني : (وما ذكره واضح ، ولا يحتاج إلى التعسف ...) ^(٣) .

قلتُ : الأصل عدم ما ذكر ، وكيف يُعدّ الأصل تعسفاً ، بل التعسف جواز تقدّم ذلك ، وقد مرّ التفتازاني في أوّل المطوّل على ما ذكر ابن الحاجب ، فانظره ^(٤) .

قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [٢٣] ^(٥) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٦) في اللام الجارة لما أنَّ قال : إنها قد تكون للتبيين ، وذكر لها مواضع وآيات ، قال بعد ذلك ^(٧) : وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ فيمن قرأ بـ « هاء » مفتوحة ، وياء ساكنة ، وتاء مفتوحة ، أو مكسورة ، أو مضمومة ، فـ « هيت » اسم فعل ، ثم قيل : مسمّاه فعل ماض ، أي : (تهيّأت) ، فاللام متعلّقة به كما تتعلّق بمسمّاه لو صرّح به ، وقيل : مسمّاه فعل أمر بمعنى « أقبل » أو « تعال » ، واللام للتبيين ، أي : (إرادتي [لك] ^(٨) ، أقول لك) .

وأمّا قراءة (هَيْتُ) مثل (جئتُ) فهو فعل بمعنى (تهيّأت) واللام متعلّقة به ، وأمّا من قرأ كذلك ، ولكن جعل التاء ضمير / المخاطب ، فاللام للتبيين مثلها في اسم الفعل ، ومعنى « تهيّئه » تيسير انفرادها به ، لا أنَّه قصدها ، بدليل : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾ فلا وجه لإنكار الفارسيّ هذه القراءة ^(٩) مع ثبوتها واتجاهها .

(١) في (ح) « من الكلمة جزءاً » .

(٢) بالنسختين : « كذلك » بالكاف ، والضّواب ما أثبت باللام ، وهو الذي في الأمالي ١٥٢/١ .

(٣) تحفة الغريب لـ ٢٢٠/٢ .

(٤) المطوّل ص ٧٩ .

(٥) قبلها : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ ... ﴾ .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٧) المغني ص ٢٩٣ .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٩) الحجة ٤١٦/٤ .

ويحتمل ^(١) أنها « فعل » في قراءة غير هشام ^(٢) بكسر الهاء ، وبإثبات الياء وفتح التاء ، ويكون على إبدال الهمزة .

قال الفقير إلى ربه : هذه الآية الكريمة فيها قراءات مختلفة ، وقد أشار الشيخ إلى بعضها ، وتحقيقها ما أشار إليه الشاطبي في قوله :

وهيت بكسر أصل كفوؤ وهمزؤه * لسان وضّم التا لوى خلفه د (لا) ^(٣)

فالخاصل من كلامه خمس قراءات ^(٤) :

الأولى : بكسر الهاء وبالياء وفتح التاء لنافع ، وابن ذكوان ^(٥) . [هَيْتَ] ^(٦) .

الثانية : بفتح الهاء وبالياء ، وضّم التاء ، لابن كثير [هَيْتُ] ^(٧) .

الثالثة : بكسر الهاء والهمزة ، وفتح التاء لهشام [هَيْتَ] ^(٨) . وكسر الهاء والهمز وضّم التاء له أيضاً ، وهي الرابعة : [هَيْتُ] ^(٩) .

الخامسة : بفتح الهاء وبالياء ، وفتح التاء ، لأبي عمرو والكوفيين . [قول الشيخ - رحمه الله - : (فيمن قرأ بها مفتوحة ...) [إلى آخره] ، قلت : قوله : (إمّا مفتوحة) هذه قراءة أبي عمرو والكوفيين] ^(١٠) .

(١) في (ح) « وتحتمل » بالتاء الفرقة .

(٢) الذي في المغني : (أنها أصل قراءة هشام) .

(٣) حرز الأمان ص ١٥٩ .

(٤) انظر هذه القراءات في : السبعة ص ٣٤٧ ، والتيسير ص ١٢٨ ، والحجة ٤/٤١٦ ، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٩٢ ، والبحر المحيط ٥/٢٩٤ ، والدرر المصون ٦/٤٦٣ .

(٥) ابن ذكوان هو : عبد الله بن أحمد بن بشر ، ويقال : بشر بن ذكوان ، له كتاب أقسام القرآن . توفي سنة ٢٤٢ هـ . ترجمته في غاية النهاية ١/٤٠٤ .

(٦) زيادة يتضح بها النص .

(٧) زيادة يتضح بها النص .

(٨) زيادة يتضح بها النص .

(٩) زيادة يتضح بها النص .

(١٠) من قوله : « قول الشيخ » إلى قوله : « والكوفيين » سقط في (ح) .

قوله : (أو مكسورة) هذه ليست سبعة ^(١) [هيت] ^(٢) .

قوله : (أو مضمومة) هذه قراءة ابن كثير .

قوله : (فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسماه) .

قلتُ : إنما تتعلق به لنيابته عن الفعل ، فهو شبهه بالفعل .

قوله : (وقيل : مسماه فعل أمر) [إلى آخره] .

قلتُ : إنما علّقه بمقدّر لثلا يقع في تعدية فعل المضمر المتصل إلى ضميره ، فعّلّقه بـ « إرادتي » ،

ولكن قوله : واللام للتبيين مع تقديره . أقول : فيه نظر ؛ لأنّ اللام بعد القول للتبليغ ^(٣) .

قوله : (وأما من قرأ) [إلى آخره] .

[قلتُ : هذه قراءة هشام ، وهي بضمّ التاء ، وحقّ الشيخ أن يبينها كذلك ، والتعلّق في اللام بهذا

الفعل ظاهر .

قوله : (وأما من قرأ كذلك ، ولكن) ^(٤) [إلى آخره] .

قلتُ ^(٥) : هذه قراءة هشام الثانية ، وإنما لم يعلق الجار بالفعل المذكور في هذه القراءة لثلا يقع في

تعدّي ^(٦) فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل .

قوله : (ومعنى تهيهته ^(٧)) [إلى آخره] .

قلتُ : أشار بذلك إلى الرّدّ على كلام أبي عليّ ، فإنّ القراءتين المذكورتين عن هشام فتح التاء فيها

هو المشهور ، وأنكرها أبو عليّ ، وقال : يمكن أن يكون ^(٨) وهما من الراوي ؛ لأنّ الخطاب

(١) في (ح) « سبعة » بزيادة الباء . وتنسب لابن عباس ، وأبي الأسود ، والحسن ، وابن محيصن . المحتسب ٣٣٧/١ ، والبحر

٢٩٤/٥ ، والدرّ المصون ٤٦٤/٦ .

(٢) زيادة يتضح بها النصّ .

(٣) الذي في البحر ٢٩٤/٥ ، والدرّ المصون ٤٦٥/٦ أنها للتبيين .

(٤) ما بين المعقوفين سقط في (ح) .

(٥) « قلت » سقط في (ح) .

(٦) في (ح) « تعدية » .

(٧) في (ح) « هيت » .

(٨) في (ح) « تكون » بالتاء الفوقية .

لـ «يوسف» ، ولم يتهيأ (لها) ، بدليل قوله : ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾ و ﴿ أَنَّى لَمْ أَخْنُهَا ﴾ ^(١) ... ^(٢) [وتابعه على ذلك قوم ، وأطالوا الكلام في ذلك ، وهو تجاسر على الرواة نعوذ بالله منه] ^(٣) ، وأجاب الفارسي وغيره بما أشار إليه الشيخ ، وهو حسن .

وقوله : (ويحتمل ...) [إلى آخره] .

قلتُ : هذه قراءة نافع وابن ذكوان ، والظاهر فيها أنها اسم فعل ، وقد أشار الفارسي إلى ما أشار ^(٤) إليه الشيخ ، وقد أشار الشيخ — رحمه الله — إلى القراءات الخمس التي ذكرنا ، وزاد قراءة شاذة ، وهي التي أشرنا إليها في كلامه .

فأما ما تبينت فعليته من هذه القراءات فلا إشكال فيه .

وأما ما تمحضت اسميته فالكسور التاء على أصل التقاء الساكنين ، والمضموم شبيه بـ « حيث » ، والمفتوح شبيه بـ « أين » ، وانظر باقي القراءات في أبي حيان ، فإنه استوفى الكلام عليها ^(٥) ، والله الموفق .

* [﴿ ﴾] ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ ﴾ [٢٦] ^(٧) .

ذكرها في الفاء الرابطة مثلاً لوجوب اقتران الفاء في جواب الشرط ، إذا كان الجواب ماضياً لفظاً ومعنى ، ثم قال الشيخ : (وقد هنا مقدرة) ^(٨) .

قلتُ : أما جواب الشرط إذا كان ماضياً ، فدخل الفاء فيه على ثلاثة أقسام ^(٩) :

- (١) يوسف ، آية (٥٢) .
- (٢) الحجة ٤/ ٤٢٠ .
- (٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
- (٤) قوله : « الفارسي » إلى « ما أشار » سقط في (ج) .
- (٥) البحر المحيط ٥/ ٢٩٤ ، وانظر : الدر المصون ٦/ ٤٦٣ .
- (٦) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٢٥) في المغني ص ٢٠٧ ، ولم ترد في الجمع الغريب .
- (٧) وبعدها : ﴿ مِنْ قَبْلِ فَصَلَّتْ ... ﴾ .
- (٨) المغني ص ٢١٨ .
- (٩) وقع في الأصل تكرار لهذا التقسيم .

قسم غير جائز ، وهو إذا كان الماضي المراد منه الاستقبال ، وليس وعدًا ولا وعيدًا .

وقسم واجب ، مثل ما ذكر الشيخ في الآية .

وقسم جائز إذا كان المراد منه المستقبل ، وهو للوعد أو للوعيد ، نحو : ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ ﴾ ^(١) . فتأمل كلامه مع هذا التقسيم ^(٢) .

وأما قول الشيخ : (وقد هنا مقدرة) .

فلعله يشير في الآية إلى تقدير « قد » في خبر « كان » ، وجواب الشرط ، وقد ذكر ابن عصفور خلافًا في خبر « كان » : هل يصح أن يكون ماضيًا ؟ انظره ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ ﴾ [٢٩] ^(٤) .

ذكرها مثالاً لحذف حرف النداء ^(٥) ، وذكرها في حرف « الياء » ^(٦) لذلك قلتُ : معلوم ما يجوز فيه حذف حرف / النداء ، [وما يمتنع] ^(٧) ، وما اختلف فيه ^(٨) ، والآية من المتفق عليه ، [وقد أشار بعض المتأخرين إلى سر] ^(٩) عدم حذف حرف النداء من اسم الجنس والإشارة ، قال : لأنَّ اسم الجنس أشبهت الياء فيه حرف التعريف ، فلا يجوز حذفها ^(١٠) ، واعترض « بأي » .

وأجيب بأنَّ المراد صفتها ، وصفتها معرفة باللام ، وذكر في اسم الإشارة ما فيه ^(١١) ضعف .

(١) النمل ، آية (٩٠) . وبعدها : ﴿ وَخُوفُهُمْ فِي النَّارِ ﴾ .

(٢) انظر : شذور الذهب ص ٣٤١ ، وشرح الألفية لابن الناطم ص ٧٠٠ ، وارتشاف الضرب ١٨٧٠/٤ ، والتصريح ٣٨٢/٣ ، والهمع ٧٢/٢ .

(٣) شرح الجمل ٣٨٠/١ ، وانظر الهمع ٧٢/٢ .

(٤) وبعدها : ﴿ عَنْ هَذَا ﴾ .

(٥) المغني ص ٨٤٠ ، وذكرها ص ٢٨ .

(٦) المغني ص ٤٨٨ .

(٧) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٨) انظر : شرح التسهيل ٣٨٧/٣ ، والارتشاف ٢١٨٠/٤ ، والمساعد ٤٨٢/٢ .

(٩) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(١٠) شرح الألفية لابن الناطم ص ٥٦٦ ، والتصريح ١٣/٤ .

(١١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ ، وتوضيح المقاصد ٢٧١/٣ .

* [...،...،...] ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ الآية [٣١] ^(٢) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٣) في موضعين :

الأوّل : في حرف « الحاء » لما أن تكلم على « حاشا » ^(٤) ، فذكر المعنى الأوّل الذي استقرّ لها ، ثم قال : الثاني : أن تكون تنزيهية نحو ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ وهي عند الميرد ، والكوفيين فعل ^(٥) ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إيّاها على الحرف .

وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى في الآية : (جانب يوسف المعصية لأجل الله) ، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ . والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا ^(٦) ؛ بدليل قراءة بعضهم ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ ^(٧) بالتّونين ، كما يُقال : (براءة لله من كذا) .

وعلى هذا فقراءة ابن مسعود (حاشَ لله) ^(٨) كـ « معاذ الله » ليسا ^(٩) جاراً ومجروراً كما توهم ابن عطية ^(١٠) ؛ لأنها إنما تجرّ في الاستثناء .

ولتوניהا في القراءة الأخرى ، ولدخولها على اللام في قراءة السبعة ، والجار لا يدخل على الجار ، وإنما ترك التّونين في قراءتهم لبناء « حاشا » لشبهها « بحاشا » الجارة ^(١١) .

(١) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٣٠) في المغني ص ٨١٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٢) وبعدها : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) المغني ص ١٦٤ .

(٥) المقتضب ٣٩١/٤ ، والمقتصد ٧١٦/٢ ، والإنصاف ٢٧٨/١ ، وابن يعيش ٨٤/٢ ، ورسف المبانى ص ٢٥٥ ، والجنى الداني ص ٥٥٩ ، وارتشاف الضرب ١٥٣٣/٣ .

(٦) يُنسب هذا للزجاج في الجنى الداني ص ٥٦٠ ، وصححه ابن مالك في شرح التسهيل ٣٠٨/٢ ، انظر : المساعد ٥٨٥/١ .

(٧) تُنسب هذه القراءة لأبي السّمّال في الكشاف ٣١٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٣/٥ ، والدّر المصون ٤٨٤/٦ .

(٨) انظر : المحتسب ٣٤١/١ ، والكشاف ٣١٧/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٣/٥ .

(٩) في النسختين (وليس) بزيادة الواو ، والنص يستقيم بدونها ، وليست في المغني .

(١٠) المحرر الوجيز ٢٩١/٩ .

(١١) في المغني (الحرفية) .

وزعم بعضهم أنها اسم فعل بمعنى : (أتبرأ) أو (برئت) ^(١) ، وحامله على ذلك بناؤها ، ويرده إعرابها في بعض اللغات ... ^(٢) .

الموضع الثاني : ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٣) في الباب الثامن من الكتاب لما أن تكلم على القاعدة الأولى ، وأن الشيء قد يُعطى حكم الشيء لمسايقته له في المعنى ، أو في اللفظ ، أو فيهما ، ثم قال : (الثامنة ^(٤) : بناء « حاشا » في ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ لشبهها في اللفظ بـ « حاشا » الحرفية ، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم (حاشا) بالتثنية على إعرابها كما تقول : (تنزيها لله) ، وإنما قلنا إنها ليست حرفاً لدخولها على الحرف ، ولا فعلاً ، إذ ليس بعده اسم منصوب بها ، وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله ، أي : (جانب يوسف المعصية لأجل الله) ، وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع ، يقال لك : أتفعل كذا ؟ أو فعلت كذا ؟ فتقول : (حاشا لله) ، فإنما هذه بمعنى (تبرأت لله براءة من هذا الفعل) .

ومن ثوبها [أعربها] ^(٥) على إلغاء هذا الشبه كما أن بني تميم أعربوا باب « حذام » لذلك ^(٦) .

قال الفقيه إلى ربه : أمّا القراءة السبعية ، فليس فيها إلا إثبات اللام مع عدم التثنية ^(٧) .

نعم اختلفت القراء في إثبات الألف في حالة الوصل ، فقرأ أبو عمرو بذلك ، وإليه أشار الشاطبي بقوله :

⊗ معاً وَصَلْ حَاشَا حَجَّ دَأْبًا لِحَفْصِهِمْ ^(٨)

قول الشيخ : (لتصرفهم فيها) [إلى آخره] .

- (١) لعله المفهوم من كلام الزجاج ١٠٧/٣ ، وصرح به ابن الحاجب في الإيضاح ٢٢٣/٢ ، وانظر تعليق الفرائد ١١١/٦ .
- (٢) المغني ص ١٦٥ .
- (٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .
- (٤) المغني ص ٨٩٣ .
- (٥) تكملة من المغني ، وفي (ح) « أتى بها » .
- (٦) انظر : الكتاب ٢٧٧/٣ ، والمقتضب ٣٧٥/٣ ، واللسان (حزم) ، ولغة تميم ص ٥٠١ ، والتصريح ٢٦٤/٤ ، والأشباه ١٨٩/٢ .
- (٧) انظر في قراءات ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ . السبعة ص ٣٤٨ ، والحجة ٤٢٢/٤ ، والكشاف ٣١٧/٢ ، والمحرر الوجيز ٢٩١/٩ ، والبحر ٣٠٣/٥ ، والذر المصون ٤٨١/٦ .
- (٨) حرز الأمان ص ١٥٩ .

قِيلَ : هذا الدليل لا يصح ، أما الأول فليس ذلك مانعاً من الحرفية بدليل « سوف » ، فإنهم قالوا : (سو) و (سوف)^(١) .

قُلْتُ : التصريف من خواص الفعل ، والاسم فلقائل أن يقول : هذه الأشياء إنما هي لغات ، كما قيل في « لعل »^(٢) ، وما أشبه ذلك ، وليس ذلك بتصريف .

وأما الدليل الثاني ، فلاحتمال أن تكون اللام زائدة ، وقد قيل به ، وأنها عوض مما حذف من (حاشا) ، ولاشك في ضعف هذا القول^(٣) من كل وجه كما أشار إليه الدماميني^(٤) .

قوله : (ولا يثبتان الفعلية) . ظاهر ؛ لأنه دليل أعم لشموله الاسم والفعل .

قوله : (والصحيح أنها اسم) [إلى آخره] .

قُلْتُ : أبو علي وقع له أنها^(٥) فعل من « الحشا » الذي يراد به الناحية ، أي : صار في ناحية ، والفاعل يوسف عليه السلام^(٦) ، والزخشي ذهب إلى أنها حرف^(٧) ، والدليل المذكور يرد على الجميع ؛ لأن الأصل اتفاق القراءة ، وإن كان هذا الأصل فيه نزاع ؛ لأن كثيراً من القراءات ما يتعين للاسمية ، والآخر للفعلية ، لكن ذلك المانع لا يمكن معه الجمع ، وما ردّ به على ابن عطية ظاهر ، إلا أنه قيل بأن الجرّ بـ « حاشا » لا يختص بالاستثناء ، وقد ذكره الشيخ في حاشية / التسهيل ، واستدرك به على ابن مالك^(٨) .

قوله : (تشبيهاً بـ « حاشا » الحرفية) .

قِيلَ : يعنى بهذا الشبه لفظاً ، ومعنى ، وأما لفظاً وحده فلا عبرة به^(٩) بدليل التي بمعنى « النعم »

(١) انظر : الإنصاف ٢٧٨/١ ، والرضي ١٢٤/٢ ، وتعليق الفرائد ١١٠/٦ .

(٢) انظر : المقتضب ٧٣/٣ ، ووصف المباني ص ٤٣٤ ، والجنى الداني ص ٥٨٢ ، والمغني ص ٢٠٦ .

(٣) هذا القول لأبي علي في البصريات ٢٥١/١ ، والمسائل المنشورة ص ٦٧ ، والحجة ٤٢٣/٤ .

(٤) انظر : تعليق الفرائد ١٠٨/٦ .

(٥) في الأصل : « أنه » .

(٦) الحجة ٤٢٣/٤ .

(٧) المفصل ص ٢٩٠ .

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢ ، وتعليق الفرائد ١١٠/٦ .

(٩) تعليق الفرائد ١١٢/٦ ، وتحفة الغريب لـ ٢٧٣/ب .

فإنها أشبهت « إلى » ^(١) الحرفية في اللفظ ^(٢) .

قُلْتُ: هذا الذي أشار إليه الدماميني خلاف ما صرح به الشيخ في الموضع الآتي ، فإن هذا الشبه إنما هو لفظي ، فلهذا لم يستحضر كلام الشيخ ، إلا أنه في آخر الكتاب اعترض على الشيخ بمثل ما ذكر هنا ^(٣) .

فإن قُلْتُ : ما أشار إليه الدماميني ظاهر ، إلا أنه أين الشبه المعنوي في (حاشا) التي للتبرئة مع (حاشا) الحرفية ؟

قُلْتُ: لما أن كانت التي للتبرئة فيها تنزيه ففيه نوع إخراج مما يتوهم ، فأشبهت التي يقع بها الإخراج .
قوله : (وزعم بعضهم) [إلى آخره] .

قِيلَ : هذا البعض يحتمل أن يكون ابن الحاجب في شرح المفصل ، فإنه ذكر كلاماً قريباً من ذلك ^(٤) .
قوله : (وحاصله) .

قِيلَ : (لا يلزم من كونها مبنية أن تكون اسم فعل ؛ لأن البناء لم ينحصر في ذلك .
قُلْتُ: وهو اعتراض حسن إلا أن يُذكر سر البناء وتقسيمه ، فلا يوجد شيء من ذلك في أقسام المبنيات إلى على تقدير أنها اسم فعل ، وليست كذلك ، فهذا عزيز .

قول الشيخ : (ويرده إعرابها ...) [إلى آخره] .

قِيلَ : المراد باللغة التي أشار إليها هي لغة التنوين ، ولقائل أن يقول : التنوين فيها لا يدل على الإعراب ؛ لجواز أن يكون تنوين تنكير .

قُلْتُ: تنبيه حسن إلا أن لقائل أن يقول : إذا كان التنوين للتنكير ، فيكون المراد تنزيهاً ما ثابتاً بغير عينه ، وإذا لم يكن تنوين [تنكير] ^(٥) فيكون تنزيه معين ^(٦) ثابت لله ، وليس المعنى على ذلك لمن تأمل ، وإنما المراد حقيقة التنزيه ثابتة للباري ، فتأمل .

(١) في (ج) : « آل » .

(٢) هنا التواء بالنص .

(٣) تحفة الغريب لـ ٢٧٣/ب .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٣/٢ .

(٥) زيادة يوضح بها النص .

(٦) في (ج) « معنى » .

قول الشيخ - في الموضع الثاني - : (لشبهها في اللفظ) .

قد تقدّم الكلام فيه .

قوله : (والدليل على اسميتها ...) [إلى آخره] .

هذا قد تقدّم ، والبحث المتقدم جارٍ هنا .

قوله : (بعضهم) [إلى آخره] .

قلتُ : هذا القول هو الذي قدّم الشيخ عن المبرّد ، ومن وافقه .

قوله : (وهذا التأويل لا يتأتى ...) [إلى آخره] .

قلتُ : ولا يتأتى في قوله : ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ على ما قرّره الشيخ أولاً .

قوله : (كما أنّ بني تميم) [إلى آخره] .

قلتُ : التّنظير الذي ذكر زاد إشكالاً^(١) ؛ لأنّ الشّبه المذكور إن كان معتبراً ، أوجب البناء ، وإن لم يكن معتبراً ، فلا عبرة به ؛ لجواز الوجهين من البناء والإعراب ، على خلاف القياس ، ولولا الطّول أشرنا إلى ما وقع في كلام أبي حيّان ، فانظره^(٢) .

قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [٣١] .

ذكرها في السّابع من الجهة السّابعة^(٣) فرجّحه لكون المجرور في محلّ نصب في قوله : ﴿ وَمَا رُبُّكَ بَغَافِلٍ ﴾^(٤) .

وذكرها في « الميم » لما أنّ تكلم على « ما » الحرفيّة ، ونقل لغة أهل الحجاز ، وتميم^(٥) ، فذكر الآية .

وذكرها فيما تقدّم في (حاشا)^(٦) .

(١) في (ح) « إشكاله » بالهاء .

(٢) البحر المحيط ٣٠٣/٥ ، والارتشاف ١٥٣٢/٣ .

(٣) المغني ص ٧٧٦ .

(٤) الأنعام ، آية (١٣٢) ، هود ، آية (١٢٣) ، النمل ، آية (٩٣) . والذي في المغني آية البقرة (٧٤ ، ٨٥ ، ١٤٠)

﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ ﴾ .

(٥) المغني ص ٣٩٩ ، ٩١٧ .

(٦) المغني ص ١٦٤ .

قُلْتُ: الاستدلال على أهل الحجاز ظاهر ، وأمّا على لغة تميم ، فلا يلزم ما ذكر ، فتأمله ^(١) .

قوله تعالى : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لَمْتُنْنِي فِيهِ ﴾ [٣٢] .

ذكرها - رحمه الله - في « في » لما أن قال : إنها تأتي ^(٢) للسببية ، فانظره ^(٣) .

وذكرها في أماكن الحذف دليلاً لحذف المضاف ، إذ الذوات لا يتعلّق بها لوم ^(٤) ، أي : (في حبه) ، بدليل ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ ^(٥) ، أو في مرادوته ، بدليل ﴿ وَرَاوَدَتْهُ ﴾ ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَيَكُونَا ﴾ [٣٢] ^(٧) .

ذكرها في حرف الألف الهاوي لما أن ذكرَ المبدل من النون ، انظره ^(٨) .

وذكرها في أوّل النون مثلاً للخفيفة ^(٩) .

وذكرها في « لن » دليلاً لإبدال الألف من النون ^(١٠) .

قُلْتُ: يعني بإبدال النون [ألفاً] إنما هو حالة الوقف ، وأمّا في حالة غير الوقف ، فليس فيها إبدال ، نعم كتبت بالألف للدلالة على تخفيف النون .

قوله تعالى / : ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ... ﴾ [٣٣] ^(١١) .

(١) انظر : الإيضاح العضدي ص ١٤٦ ، وشرح التسهيل ٣٦٩/١ ، والارتشاف ١١٩٧/٣ ، والدّر المصون ١٢٢/١ ، ٤٨٥/٦ ، والتصريح ٦٤٥/١ .

(٢) في (ح) « دليلاً على أنها للسببية » .

(٣) المغني ص ٢٢٤ .

(٤) المغني ص ٨١٢ .

(٥) يوسف ، آية (٣٠) .

(٦) يوسف ، آية (٢٣) . والذي في المغني : ﴿ تَرَاوَدُّنَاهَا ﴾ [آية : ٣٠] .

(٧) وبعدها : ﴿ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَاءَ أَمْرَةٍ يُسَجِّنْ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴾ .

(٨) المغني ص ٤٨٦ ، والهاوي الذي لا يمكن الابتداء به .

(٩) المغني ص ٣٤٣ .

(١٠) المغني ص ٣٧٤ .

(١١) وبعدها : ﴿ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ ﴾ .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١) في « إلى » ^(٢) لما أن ذكرَ [أنها تأتي للتبيين] ^(٣) وهي الميئة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حُبًا ، أو بُغضًا من فعل تعجّب ، أو اسم تفضيل ، نحو قوله : ﴿ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ وهذا ظاهر .

قوله تعالى : ﴿ وَالْأَتَصَرَّفَ ... ﴾ [٣٣] ^(٤) .

ذكرها في « إن » الشرطية مثلاً لدخول « لا » عليها ، فانظره ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ بَدَأَ لَهُمْ ﴾ الآية [٣٥] ^(٦) .

ذكرها [الشيخ] ^(٧) في مواضع :

الأول : في الجمل التي لا محل لها لما أن تكلم على الجملة التفسيرية ، فذكر آيات ، ثم قال : السادس ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ ﴾ الآية ^(٨) .

قيل : جملة ﴿ لَيْسَ جُنَّةً ﴾ مفسرة للضمير في « بدا » الرجوع إلى البداء المفهوم منه .

قال : والتحقيق أنه جواب لقسم مقدّر ، وأنّ المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء ؛ لأنّ المفسر ^(٩) هنا إنما هو المعنى المتحصّل من الجواب ، وهو خبري لا إنشائي ، وذلك المعنى سجنه ^(١٠) ، فهذا هو البداء الذي بدا لهم فيه ، ثمّ اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ، ويقع ذلك في موضعين : أحدهما : أن يكون المفسر إنشاء أيضاً نحو : (أحسن إلى زيد ، أعطه ألف دينار) .

(١) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

(٢) المغني ص ١٠٤ .

(٣) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٤) وبعبدا : ﴿ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبَتْ إِلَهُنَّ وَأَكْنَ مِنَ الْبَاطِلِينَ ﴾ .

(٥) المغني ص ٣٣ .

(٦) وبعبدا : ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً حَتَّى حِينٍ ﴾ .

(٧) ما بين المعقوفين تكلمة من (ج) .

(٨) المغني ص ٥٢٣ .

(٩) في الأصل : « القسم » ، والصواب ما أثبت من (ج) .

الثاني : أن يكون مفردًا مؤدّيًا معنًى ^(١) جملة ، نحو : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٢) الآية ، وإنّما قلنا فيما مضى أنّ الاستفهام المراد به النفي تفسيرًا لما اقتضاه المعنى ، وأوجبته الصّناعة ^(٣) لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أنّ التفسير أوجب ذلك له ، ونحو : « بلغني عن زيد كلام ، والله لأفعلنّ كذا » .

ويجوز أن يكون ﴿ لَيْسَ جَنْنٌ ﴾ جوابًا لـ ﴿ بَدَأَ ﴾ لأنّ أفعال القلوب لإفادتها التحقيق يجاب بها القسم ، قال :

ولقد علمت لتأتين منيتي ^(٤) *

وقال الكوفيون : الجملة فاعل ^(٥) ، ثمّ قال هشام : وتعلب وجماعة : يجوز ذلك في كلّ جملة نحو : « يعجبني تقوم » ، وقال الفراء وجماعة : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً ، وباقتزائها بأداة معلقة ، نحو : « ظهر لي أقام زيد » ، و « علم هل قعد عمرو » ، وفيه نظر ^(٦) ؛ لأنّ أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوّزة ، وكيف يُعلق الفعل عمّا هو كالجزم منه ... ؟

وبعد ، فعندي أنّ المسألة صحيحة ، ولكن مع الاستفهام خاصّة دون سائر المعلقات ، وعلى أنّ الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة ، ألا ترى أنّ المعنى « ظهر لي ^(٧) جواب : أقام زيد ، أي :

(١) في الأصل : « عن » ، وما أثبت من (ح) . وهو الصواب .

(٢) الأنبياء ، آية (٣) ، وقوله : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ليست في (ح) .

(٣) المغني ص ٢٥ ، ٥٠٥ ، ٥٢١ .

(٤) هذا صدر بيت من الكامل ، ينسب للبيد ، والذي في ديوانه ص ٢١٨ :

صادقن منها غيرة فأصبحتها * إن العنايا لا تطيش سهاها

ومثله في شرح القصائد السبع ص ٥٥٧ ، وشرح المعلقات لابن النحاس ١٥١/١ .

وجاء منسوباً له برواية النحويين في : الكتاب ١١٠/٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣٩٦/٢ ، والتصريح ١٧٩/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٢٩/٢ .

وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٤٠٠/١ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ ، والارتشاف ٢١١٤/٤ .

(٥) البحر المحيط ٣٠٧/٥ ، والدّر المصون ٤٩٤/٦ .

(٦) انظر بسط هذه الآراء ومناقشتها في شرح اللمع ٣٩٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٣/١ ، وشرح التسهيل ٨٨/٢ ، والارتشاف ٢١١٤/٤ ، والمساعد ٣٦٧/١ ، والهمع ٢٢٢/٢ .

(٧) في (ح) « من » والصواب ما أثبت ، وهو الذي في المغني .

جواب قول القائل ذلك « ، وكذا في « علم أقعد عمرو » ، وذلك لا بُدَّ منه دفعًا للتناقض ، إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام عند المقتضي للجهل به .

فإن قلت : ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجملة .

قلت : قد مضى لنا عن قريب أنَّ الجملة التي يُراد بها اللفظ ^(١) يُحكّم لها بحكم المفردات ^(٢) .

الثاني : في آخر الكلام على جملة القسم لما أن ذكرَ وهَمَ مكِّي في : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ ^(٣) ، وَوَهَمَ من ذكر في ذلك أنَّ اللام مصدرية ، كما وهَمَ في هذه الآية ، انظره ^(٤) .

* [... ، ...] ^(٥) .

الثالث : في آخر الجمل التي لها محلّ لما أن تكلم على الجملة التي زاد ، وقال ^(٦) : واختلف في الفاعل ونائبه ، هل يصح أن يكون جملة ؟ فالمشهور المنع مطلقاً ، وأجازه هشام ^(٧) وثعلب ^(٨) مطلقاً نحو : « يُعجبني قام زيد » ، وفصل الفراء وجماعة ، ونسبوه لسيبويه ^(٩) ، فقالوا : إن كان الفعل قلبياً ووجد معلق جاز ، وإلا فلا ، وحملوا على ذلك الآية ، قال : واحتج هشام وثعلب بقوله :

وما راعني إلا يسيرُ بشرطة ^(١٠) *

(١) في (ج) « العطف » ، وما أثبت هو الذي في المغني .

(٢) المغني ص ٥٠٠ ، ٥١٦ .

(٣) الأنعام ، آية (١٢) ، وبعبارة : ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ... ﴾ .

(٤) المغني ص ٥٣٢ ، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٤٦ ، وقد قال بهذا : الفراء في معاني القرآن ١/٣٢٨ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٣٢ .

(٥) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٥٣٨ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٦) المغني ص ٥٥٩ .

(٧) انظر رأيه في الخصائص ٢/٤٣٥ .

(٨) مجالس ثعلب ١/١٣٣ ، ٣١٧ .

(٩) انظر : الكتاب ٣/٩٩ ، والنكت ١/٧٤٨ .

(١٠) صدر بيت من الطويل ، لمعاوية بن خليل النصري الأسدي ، وعجزه :

☉ وعهدي به قيناً يقش بكير

وقد جاء منسوباً له في الخزانة ٨/٥٨٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٦/٣٠٦ .

وبلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٣ ، وابن يعيش ٤/٢٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٠ ، والمعجم المفصل ١/٤٥٤ .

ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأولوا الآية بأنَّ فاعل « بدا » ضمير « البداء » و « يسير » على إضمار « أن » ، انظره ^(١) .

الموضع الرَّابِع : في عود الضمير على ما بعده لما أنَّ فرغ من المسائل المعلومة ، قال بعد ذلك ^(٢) : ومن الغريب أنَّ أبا حيَّان منع عود الضمير على ما تقدَّم لفظاً ^(٣) ، وأجاز عود الضمير على ما تأخَّر لفظاً ورتبة ، فذكر الطرف الأول في قوله : ﴿ وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ ﴾ ^(٤) ، وقد قدَّمنا ذلك ، وما يتعلَّق به ^(٥) ، قال : وأمَّا الثاني فإنه قال في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ جَنَّتْ ﴾ الآية : إنَّ فاعل « بدا » عائد على السَّجن المفهوم من ﴿ لَيْسَ جَنَّتْ ﴾ ^(٦) .

* [﴿ ... ، ... ﴾] ^(٧) .

الموضع الخامس : أشار إليها في النوع / السادس من الجهة السادسة لما أنَّ قال ^(٨) : إنَّ المفرد اشترط في مواضع منها الفاعل ونائبه ، قال : (وأمَّا الآية فتقدَّم البحث فيها) ... ^(٩) .

قُلْتُ : قوله : (ولا يمنع من ذلك كون القسم) [إلى آخره] .

قِيلَ : هذا الكلام فيه تدافع ؛ لأنَّ أوَّل الكلام اقتضى أنَّ المفسِّر مجموع الجملتين ، وآخره اقتضى خلاف ذلك .

قُلْتُ : لا تدافع في ذلك ؛ لأنَّ أوَّل الكلام بيَّن المصنِّف أنَّه ليس المراد ظاهره ، ولا بُدَّ فيه من تجوُّز ، فأين التدافع ؟

(١) انظر : إيضاح الشعر ٤٠٢/٢ ، والخصائص ٤٣٤/٢ ، وضرائر الشعر ص ٢٦٢ ، والخزانة ٥٨٣/٨ ، ٥٨٤ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٠٤/٦ .

(٢) المغني ص ٦٤٠ ، ٦٤١ .

(٣) البحر المحيط ٤٢٧/٢ .

(٤) آل عمران ، آية (٣٠) ، وبعدها : ﴿ تَوَدُّ لَأَنْ يَنْتَهَا بَيْنَهُمَا مَدَّةٌ بَعِيدًا ﴾ .

(٥) انظر : ما سبق من البحث ص ١١٩ .

(٦) البحر المحيط ٣٠٧/٥ .

(٧) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٦٦٢ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٨) المغني ص ٧٥٥ .

(٩) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

قوله : (وإنما قلنا فيما مضى) [إلى آخره] .

قلتُ : مضى له ذلك في طالعة الجملة التفسيرية ^(١) ، وما قرره هنا يخالف ما تقدم له من أنَّ الاستفهام إذا أوّل بالنفي تكون الجملة خبرية ، وقد تقدم ذلك في سورة آل عمران ، عند قوله : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [١٣٥] فانظره هناك ^(٢) .
ولنؤخر الكلام على آية الأنبياء إلى محلها ، وما يتعلق بالمسألة ^(٣) .

قوله : (ونحو : بلغني عن زيد ...) [إلى آخره] .

قلتُ : لا يقال : هذا كلام مشكل ، وهنا يقال : ما أسرع ما نسي الناس ؛ لأنه قرّر الآن أنَّ جملة القسم مع جوابها خبرية ، وهذا المثال اقتضى عنده أنها إنشائية ؛ لأنه إنما تكلم على الجملة الإنشائية المفسرة للمفرد ؛ لأننا نقول : معنى قوله في الموضع الأول : (والتحقيق) [إلى آخره] .
أنه لما قرّر أنَّ التفسير وقع لجموع القسم والجواب ، كأنه أورد عليه سؤالاً : وهو أنَّ المعنى المفسر خبري ، فكيف يفسر بالإنشاء مع الخبر ، فأجاب بأنَّ التفسير إنما وقع بالجواب الخبري للمعنى الخبري ، وليس فيه منع التفسير بالإنشاء مطلقاً ، ولا « أنَّ » القسم مع جوابه كما ذكر السائل .
ثم قرّر أنَّ الإنشاء يصحّ التفسير به للإنشاء في موضعين :

الأوّل : جليّ ، والثاني : كذلك ، فإنَّ الكلام اشتمل على خبر وإنشاء ، ووقع التفسير بما فيه خبر وإنشاء ، وليس فيه ما يقتضي أنَّ المجموع إنشاء من الجواب والقسم ، فتأمل ، والله الموفق للصواب .

قوله : (يحوز ذلك في كل جملة) .

قلتُ : انظر كلام الكوفيين ، هل يقولون بأنَّ المصدر المأخوذ من الفعل هو الفاعل ؟ أو الجملة على ظاهر كلامهم ، وكلا الوجهين بعيد .

أمّا الأوّل ، فلا أنَّ الفاعل هو المصدر المفرد ، لا الجملة ، وأنَّ إبقاء الجملة على حالها . فلا يتقرّر كونها فاعلاً إلا إذا قصد لفظها ، وإذا قصد لفظها صارت مفرداً ، وما ذكر عن الفراء ضعيف أيضاً ، ولا وجه له .

(١) المغني ص ٥٢١ .

(٢) المغني ص ٤٣١ ، ٥١٨ ، وانظر ما سبق من البحث ص ١٩٢ .

(٣) الجمع الغريب ل ٢٨/ب .

قوله : (إِنَّ الْمَسْأَلَةَ صَحِيحَةٌ) [إلى آخره] . يعني أَنَّ التَّركيبَ صحيحٌ إِلَّا أَنَّهُ ليس فيه تعليق الفعل المذكور حتى يعلق الشيء جزءه .

قُلْتُ : وقوله : (وكيف يعلق الشيء) [إلى آخره] .

قد يُقَالُ : هذه حكاية ، بل لو صحَّ ذلك لصحَّ أَنْ يُقَالَ : كيف رفع الفعل الفاعل مع أَنَّهُ كالجُزء منه ، وكيف يعمل الشيء في جزئه ؟ وما ذكره الشيخ هُنا ، واختاره أشار إليه النحويون في باب التعلق واختلقوا في الانفصال عن ذلك بأجوبة يطول ذكرها هُنا ، حتى قِيلَ : إِنَّ هذا التَّركيبَ ممَّا غُلِبَ ^(١) فيه المعنى على اللَّفظ ، وقسموا كلام العرب إلى ثلاثة أقسام ، فانظره ^(٢) .

والموضع الثَّاني بَيَّن ، وما أشار إليه في الموضع الثَّالث يُبحث فيه بما ذكرنا في الموضع الأوَّل .

وما ردَّ به على المُعَرَّب مِمَّا مَنَّ ، والبحث الَّذي أشار إليه في الموضع الخامس هو ما ذكرنا في هذه المواضع .

قُلْتُ : يتلخَّص من كلام الشيخ وغيره في فاعل « بدا » في الآية أقوال :

قِيلَ : المصدر المفهوم من « بدا » مضمراً ، وقيل : كذلك إِلَّا أَنَّهُ محذوف ، والجملة قامت مقامه ، وهو بعيد ، وقيل : الضَّمير المفهوم من الجملة ^(٣) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُم لِلرُّؤُوسِ تَعْبُرُونَ ﴾ [٤٣] .

ذكرها في « لام » الجرِّ ، وَأَنَّهُا تأتي للتقوية في مواضع ، إذا ضعف العامل ، وضعفه إمَّا بتأخره كالآية ، فانظره ^(٤) .

وذكرها في الحروف الَّتِي لا تتعلَّق ، وعدَّ الزوائد من ذلك إِلَّا ما كان مقوِّياً للعامل كالآية ^(٥) .

قُلْتُ : وقد قدَّمنا الكلام / على نظيره مراراً ^(٦) ، انظر قوله : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ ^(٧) .

(١) في (ج) « غلبوا » .

(٢) انظر : شرح اللَّمع ٣٩٦/٢ ، وشرح التَّسهيل ٨٨/٢ ، والارتشاف ٢١١٤/٤ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٠/١ ، والجمع ٢٢٢/٢ .

(٣) انظر : البحر المحيَّط ٣٠٦/٥ ، والدَّرِّ المصون ٤٩٤/٦ .

(٤) المغني ص ٢٨٧ .

(٥) المغني ص ٥٧٦ .

(٦) الجمع الغريب ١/٣٥ ل/ب عند حديثه عن آية البقرة رقم (٩١) . وانظر ما سبق من البحث ص ٦٥٧ عند حديثه عن آية هود رقم (١٠٧) .

(٧) البقرة ، آية (٩١) . والَّذِي في النَّسخَتَيْنِ ﴿ مَعَكُمْ ﴾ من الآية (٤١) ، إِلَّا أَنَّ الاستشهاد في المغني ، وحديث الرِّصَّاع عما أثبت من الآية (٩١) .

[قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَتُكِّمُكُمْ ﴾ ^(١) الآية [٤٥] .

ذكرها الشيخ مثلاً لحذف أكثر من جملة ، تقديره : (فأرسلون إلى يوسف ؛ لأستعبره الرؤيا) ^(٢) وهو جلي ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ ﴾ [٦٤] ^(٤) .

ذكرها في « الباء » دليلاً على أنها ترد بمعنى « على » ^(٥) في قوله : ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنُ ﴾ ^(٦) .

قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا ﴾ الآية [٦٥] ^(٧) .

ذكرها - رحمه الله - في « قد » لما أن قال : إنها تدخل على الماضي إذا كان حالاً ، فقال : الثاني ^(٨) : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً ، إما ظاهرة ، أو مقدرة .

فالظاهرة مثل قوله : ﴿ وَمَالْنَا ﴾ الآية ^(٩) .

والمقدرة : ﴿ هَذِهِ بَضَاعَتُنَا ﴾ الآية .

وخالف الكوفيون ^(١٠) ، والأخفش ^(١١) ، فقالوا : لا يحتاج لذلك ؛ لكثرة وقوعها بدون « قد » ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله .

(١) وبعدها : ﴿ بَتَّوِيلُهُ فَأَرْسَلُونِ ﴾ .

(٢) المغني ص ٨٥٢ .

(٣) الآية الخامسة والأربعين وما يتعلق بها لم ترد في الأصل ، وأثبت الكلام من (ج) .

(٤) وبعدها : ﴿ عَلَيْهِ إِلا كَمَا أَمِيتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ﴾ .

(٥) المغني ص ١٤٢ .

(٦) آل عمران ، آية (٧٥) ، وبعدها : ﴿ يَقْنَطَارِ ﴾ .

(٧) وبعدها : ﴿ رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ .

(٨) المغني ص ٢٢٩ .

(٩) البقرة ، آية (٢٤٦) ، وبعدها : ﴿ أَلَا هَاتِلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِيَارِنَا ... ﴾ .

(١٠) بل الفراء يرى أن تُقدَّر « قد » معاني القرآن ٢٤/١ ، ٢٨٢/١ .

وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٧٩/١ ، والارتشاف ١٦١٠/٣ .

(١١) لم أجد في معاني القرآن ٢٦٣/١ ما يفيد هذا . وقد نقل عنه ابن الشجري جواز وقوع الماضي حالاً ، و « قد » مقدرة فيه .

الأمالي ١٢/٣ ، ونقل عنه مرة أخرى جواز إعراب (حصرت صدورهم) صفة لحال مخوفة . أمالي ابن الشجري ١٤٦/٢ .

وانظر في المسألة معاني القرآن للفراء ٢٤/١ ، ٢٨٢ ، ومعاني الزجاج ٨٩/٢ ، والأصول ٢٥٤/١ ، وأمالي ابن الشجري

١٤٦/٢ ، ١٢/٣ ، والإنصاف ٢٥٢/١ ، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣ ، والمغني ص ٥٦٢ ، ٨٣٣ .

قُلْتُ: وقد تقدّم لنا الكلام على هذه القاعدة في سورة «النساء»^(١)، و«آل عمران»^(٢)، وتوجيه ذلك، وما أورد عليه، فانظر ذلك في محله عند قوله: ﴿حَصِرَتْ﴾ على أن لقائل أن يقول: ما الذي أوجب للشيخ أن عيّن الحال في الآية؟ وهلاً أجاز تعدّد الخير؟ ويكون الخير وقع بكلّ من الشّيتين، غايته أن الخير الأوّل مفرد، والثاني جملة، والصّحيح جواز ذلك.

ويمكن الجواب: أن الخير لا تتمّ به الفائدة، فقوله: ﴿هَذِهِ بَضَاعَتُنَا﴾ لا يفيد كونها مردودة، ولو اقتصر على الأوّل، لاحتمل أن تكون بضاعة أخرى، فتعيّن الحال عنده، وفيه نظر.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ﴾ الآية [٧٧] (٣).

ذكرها في «الفاء» لما أن ذكر الفاء الرّابطة، وأنها تجب في مواضع، منها: إذا كان الجواب فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، مثل الآية^(٤).

* [...،...،...]^(٥).

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَطْتُمْ﴾ [في يوسف] (٦) ... الآية [٨٠].

ذكرها في «ما» في فصل التّدريب، فذكر آيات، ثمّ قال^(٧): (قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَطْتُمْ﴾ الآية، «ما» إمّا زائدة، ف«من» متعلّقة بـ ﴿فَرَطْتُمْ﴾^(٨).

وإمّا مصدرية، فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره ﴿مِنْ قَبْلُ﴾، ورُدّ بأنّ الغايات لا تقع أخباراً، ولا صلاتٍ، ولا صفاتٍ، ولا أحوالاً، نصّ على ذلك سيّويه وجماعة من المحقّقين^(٩).

(١) عند الآية رقم (٩٠)، وتقدّم الكلام عليها ص ٢٧١ من البحث.

(٢) انظر ص من البحث.

(٣) وبعبارة: ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخُوهُ مِنْ قَبْلُ...﴾.

(٤) المغني ص ٢١٧، ٢١٨، ونظر بها ص ٨٢١.

(٥) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٧٨) في المغني ص ٢٧٥، ولم ترد في الجمع الغريب.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من (ج).

(٧) المغني ص ٤١٨.

(٨) انظر هذا التوجيه وغيره في جامع البيان ٢٧١/٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٠/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٩١/١، والكشاف ٣٣٧/٢، والمحرر الوجيز ٣٥٣/٩، والتبيان ٧٤٢/٢، والبحر المحيط ٣٣٦/٥، والدّر المصون ٥٣٩/٦.

(٩) انظر: الكتاب ٢٩١/٣، وأسرار العربية ص ٧٣، واللباب ٨٢/٢، وشرح المفصل ٨٥/٤، والرضي ٢٢٤/١، ٢٤٨، والارتشاف ١٨١٦/٤، والمساعد ٣٥٣/٢، والدّر المصون ٥٤٠/٦.

قال الشيخ : ويشكل عليهم ﴿ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ ﴾^(١) .

وقيل : نُصِبَ عطفًا على « أَنْ » وصلتها .

أي : (ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم) ، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف^(٢) .

فإن قيل : وقد جاء في قوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ يَمِينِ أَيْدِيهِمْ [سَدًّا] ﴾^(٣) ... ﴿ الآية ﴾^(٤) . [وقوله]^(٥) : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾^(٦) .

قلنا : ليس هذا من ذلك كما توهّم ابن مالك^(٧) ، بل المعطوف شيثان على شيئين .

قال الفقير إلى ربه : قوله : (وَرُدَّ بِأَنَّ الْغَايَاتِ) [إلى آخره] .

هذا الرّد وقع أيضًا لأبي حيّان^(٨) ، قيل : وعلة ذلك ؛ أنها^(٩) ناقصة غير تامة ، فكأن الفائدة لم تتم بها ، وفيه نظر .

وقيل : تشبيهًا بالأصوات .

والآية التي أورد الشيخ الظاهر أنها واردة ، والتأويل فيها متعذر .

قوله : (وقيل : نصب ...) .

(١) الرّوم ، آية (٤٢) .

(٢) ضَعَفَهُ أَبُو الْبَقَاءِ فِي التَّبْيَانِ ٧٤٢/٢ ، وَتَبِعَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ ٣٣٦/٥ ، وَالْمَنْعُ لِأَبِي عَلِيٍّ ، وَعَدُّ مَا جَاءَ مِنْهُ ضَرْوْرَةً . انظر : الإيضاح ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

وَأَجَازَ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ابْنُ مَالِكٍ . انظر : شرح الكافية الشافية ١٢٣٩/٣ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٤) يس ، آية (٩) .

(٥) زيادة يتميز بها النصّ .

(٦) البقرة ، آية (٢٠١) .

(٧) شرح التسهيل ٣٨٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٩/٣ .

(٨) البحر المحيط ٣٣٦/٥ ، والارتشاف ١١٣٤/٣ .

(٩) في (ج) « لأنها » .

هذا وقع لابن عطية^(١) ، وردَّ عليه أبو حيان^(٢) بما ذكر الشيخ ، وما أجاب به الشيخ عن آية البقرة ظاهر ، وليس في الآية العطف على معمولي عاملين إنما فيها على معمولي عامل واحد ، ولا خلاف في جوازه .

ثم إنَّ اللازم المذكور في العطف من النحويين مَنْ أجازوه ، ومثله بعضهم بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ ﴾ الآية^(٣) .

ومنهم من أجاب في الآية هنا بما فيه ضعف^(٤) ، والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [٨٢]^(٥) .

ذكرها في « الميم » استطراداً لما أنَّ تَكَلَّمَ على فصل التدريب^(٦) ، وعلى آية الحجر في قوله ﴿ فَاصْدَعْ ﴾ الآية [٩٤]^(٧) ، [وذكر أنَّ الآية]^(٨) حُذِفَ فيها مضاف ، مثل ما حُذِفَ في هذه ، وذكرها في الباب الثالث في كيفية تقدير عامل الظرف ، قال في أثناء الفصل ، (وإنما حُسِّنَ الحذف أن يُعْلَمَ موضع تقديره ، نحو^(٩) : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ ...)^(١٠) .

وذكرها في أماكن من الحذف لما أنَّ تَكَلَّمَ على حذف المضاف ، فذكر آيات ، منها هذه ، أي : أهلها ، وأهل العير ، انظره^(١١) / .

[قُلْتُ : الموضع الأوَّل ظاهر ، وأمَّا [^(١٢) الثاني فمعتز ، قال الدماميني : (موضع التقدير ليس

(١) المحرَّر الوجيز ٣٥٣/٩ .

(٢) سبق إلى الردَّ أبو البقاء . التبيان ٧٤٢/٢ ، وانظر : البحر ٣٣٦/٥ .

(٣) النساء ، آية (٥٨) ، وبعدها : ﴿ أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ .

(٤) انظر هذه الأقوال ، ومناقشتها في : الدرّ المصون ٩/٤ .

(٥) وبعدها : ﴿ الَّتِي كُفِّيَتْهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴾ .

(٦) المغني ص ٤١٥ .

(٧) وبعدها : ﴿ بِمَا تَوَمَّرُوا عَرِضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

(٨) ما بين المعرفين تكملة من (ح) .

(٩) كلمة « نحو » سقط في (ح) .

(١٠) المغني ص ٥٨٦ .

(١١) المغني ص ٨١٢ .

(١٢) ما بين المعرفين طمس في الأصل .

الفعل والقرية ، ولا يعلم المحذوف إلا بعد ذكر القرية ، وليس هو موضع المحذوف ، قال : قال بعض المتأخرين ^(١) : ولقائل أن يقول : يحتمل أن الله خلق في القرية قدرة على الكلام ، ويكون ذلك معجزة لذلك النبي ويبقى اللفظ على الحقيقة ، لا يقال : الأصل عدم هذا الاحتمال ؛ لأننا نقول : والأصل عدم المجاز ، قال على أن هذا مفرع على أن القرية اسم للأبنية المجتمعة ، أما إن قلنا : إنها مشتركة بينها وبين الناس ، إما باشتراك لفظي ، أو معنوي ، فلا استدلال ساقط بالكلية ، ثم الذي يدل على أن القرية حقيقة في الناس المجتمعين : قوله : ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ ﴾ الآية ^(٢) ، [وقوله] ^(٣) ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا ﴾ ^(٤) .

قال : (ولأن القرية مشتقة من « القرء » ، وهو الجمع ، ومنه : (قرأت الماء في الحوض) ، أي جمعته ...) ^(٥) .

قال الدماميني : (المادتان مختلفتان ، فلا يتأتى القول باشتقاق إحداها من الأخرى ، لكن قال ابن سيدة في المحكم : (إنه يقال : قرئت الكتاب ، لغة في قرأت عن أبي زيد ، ويقال : قرى الماء في الحوض أي : جمعه) ^(٦) ...) ^(٧) .

قال : (والقول بأن التقدير سؤال أهل القرية هو المرتضى ، وقد نص عليه الإمام الشافعي في الرسالة ^(٨) ، ونقله عن أهل [العلم] ^(٩) باللسان) ^(١٠) انظره .

قلت : اعترضه على الشيخ بعيد ؛ لأن ذلك هو موضع المحذوف أصلاً ، وما نقله عن بعض المتأخرين باحتمال المعجزة رد عليه : « بأن التحدي لم ينقل لنا » .

(١) نسب هذا الفخر الرازي في التفسير ٤٩٥/٦ لأبي بكر الأنباري ، ولعله المفهوم مما جاء في كتاب الأضداد ص ٣١٤ .

(٢) الأنبياء ، آية (١١) .

(٣) زيادة يتميز بها النص .

(٤) الحج ، آية (٤٨) .

(٥) تحفة الغريب ل/١٧٨/٢ .

(٦) المحكم ٣٠٧/٦ ، ٣٠٨ (ق ر ي) .

(٧) تحفة الغريب ل/١٧٨/٢ .

(٨) الرسالة ص ٦٤ .

(٩) زيادة من الرسالة .

(١٠) تحفة الغريب ل/١٧٨/٢ .

قُلْتُ: وهذا ضعيف ؛ لأنَّ التَّحْدِي في السَّابِق في الرِّسَالَةِ كافٍ .

وَأَمَّا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ وَ^(١) الْمَعْنَوِيِّ فَبَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ الْجَازَ مَقْدَمٌ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ ، وَلَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا بِالْمَعْنَوِيِّ لَمَا^(٢) تَبَادَرَ عِنْدَ النَّطْقِ الْأُبْنِيَّةُ .

وَقَدْ ذَكَرَ الْأَمَدِيُّ الْآيَةَ دَلِيلًا عَلَى وَقُوعِ الْجَازِ فِي الْقُرْآنِ^(٣) .

قُلْتُ: واختلف أهل البيان في هذا الجاز ، هل هو راجع إلى الجاز في الكلمة باعتبار أنواعها ، أو إلى الإعراب في نفسه^(٤) ، وذلك أَنَّ النَّصْبَ مَثَلًا فِي الْقَرْيَةِ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ الْمُضَافِ ، وَكَذَلِكَ الرَّفْعُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَجَاءَ^(٥) رَبُّكَ ﴾^(٦) .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ فِي الْآيَةِ : إِنَّ الْخُذْفَ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى غَرَضِ الْمُتَكَلِّمِ حَتَّى لَوْ وَقَعَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَقَامِ لَمْ يَقْطَعْ بِالْخُذْفِ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ رَجُلٍ مَرَّةً بِقَرْيَةٍ قَدْ خَرِبَتْ دِيَارَهَا ، فَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ لِصَاحِبِهِ وَاعْظًا وَمَذْكِرًا : (اسأَلِ الْقَرْيَةَ عَنْ أَهْلِهَا ...)^(٧) .

كَمَا يَقَالُ : (سَلِ الْأَرْضَ : مِنْ شَقِّ أَنْهَارِكَ ، وَغَرَسِ أَشْجَارِكَ ، وَجَنِّ ثَمَارِكَ ؟)^(٨) .

قُلْتُ: الْمَعْنَى [الثَّانِي]^(٩) الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَاهِرِ يَكُونُ مِنَ الْإِسْنَادِ الْجَازِي إِلَى الْمَفْعُولِ ، أَوْ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ بِالْكُنَايَةِ عَلَى قَوْلِ السَّكَاكِيِّ^(١٠) ، وَلَا يَبْعُدُ فِي الْآيَةِ .

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَعَالَى ﴾ الْآيَةُ [٨٥]^(١١) .

(١) فِي (ح) « أَوْ »

(٢) فِي (ح) « تَمَّا » .

(٣) لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ .

(٤) انْظُرْ : عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ ٣١٠/٢ ، وَالْأَطُولُ فِي شَرْحِ تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ ٩٤/١ ، ٣٣٦/٢ .

(٥) فِي (ح) « جَاءَ ... » بِدُونِ الْوَاوِ .

(٦) الْفَجْرِ ، آيَةُ (٢٢) .

(٧) أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ ص ٣٩٢ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، وَدَلَائِلُ الْإِعْجَازِ ص ٣٠١ .

(٨) نَهَايَةُ الْإِعْجَازِ فِي دَرَايَةِ الْإِعْجَازِ ص ١٨٤ ، وَالتَّخْمِيرُ ٥٥/٢ ، وَعُرُوسُ الْأَفْرَاحِ ١٠٨/١ ، ١٠٨/٢ ، وَالْأَطُولُ ٣٣٨/٢ .

(٩) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ تَكْمِلَةٌ مِنْ (ح) .

(١٠) مِفْتَاحُ الْعُلُومِ ص ١٣٠ ، ٤٠٢ .

(١١) وَبَعْدَهَا : ﴿ تَذَكَّرْ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَصًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ .

قال : إن ثبت هذا يخرج على أنَّ «إِنْ» جواب لقسم مَقْدَرٌ ، وحذفت «لا» كحذفها في الآية (٣) .
وذكرها في أوَّل شروط الحذف لما أنَّ ذَكَرَ أنَّ الدليل إِنَّمَا يشترط في حذف الجملة ، أو حرف
ينبغي المعنى عليه كالأية (٣) .

وذكرها في حذف « لا » لما أن قال : أكثر ما يكون بعد القسم ، انظره ^(٤) .

وأشار إليها في اللام غير العاملة ، انظره ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي ﴾ [٨٦] ^(٦) .

ذكرها في «إِنَّمَا» دليلاً لأبي حَيَّان في أَنَّ الضَّمير بعد «إِنَّمَا» لا يفصل ، وما ورد متأوَّل ^(٧) ، قال الشَّيْخ : (وهو وهم ؛ لأنَّ الحصر في الآية ، وما أشبهها إِنَّمَا هو باعتبار الظَّرْف لا الفاعل ^(٨) . وذكرها في «الواو» لما أَنَّ ذَكَرَ أَنَّها تعطف المرادف ^(٩) .

(١) قطعة من بيت من الطَّويل ، ولم يُعرف قائله :

..... ، ، ، بأهله ☺ وما صاحب الحاجات إلا مُعَذِّبًا

وقد جاء بلا نسبة في المحتسب ٣٣٨/١ ، وفيه : « إِلَّا مَعْلَا » مكان « إِلَّا مَعْذِبَا » .

والرواية المشهورة : وما الدهر ...

وانظر : شرح التيسيل ١/٣٧٤ ، والرضي ٢/١٨٧ ، وتعليق الفرائد ٣/٣٤٩ ، والتصريح ١/٦٤٧ ، وشرح شواهد المغني ١/٢١٩ ، وفيه : قال ابن جني (في ذا القدر) قائله بعض بني سعد .

والخزانة ١٣٠/٤ ، و ١٣٢ ، وفيها : نسبه ابن جني ... لبعض العرب .

والمنجنون بفتح الميم : الدولاب الذي يستقى عليها . اللسان (منجنون) .

(٢) المغني ص ١٠٢ .

(۳) المغنی ص ۷۸۷ .

(٤) المغنی ص ٨٣٤ .

(٥) المغنى ص ٣٠٤ .

(۶) وبعدها : ﴿ وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ .

(٧) ارتشاف الضرب ٩٣٧/٢ .

(٨) المغنى ص ٤٠٧ .

(٩) المغنی ص ٤٦٧ .

قوله تعالى: ﴿أَتُنْكَلِاتُ﴾ الآية [٩٠] ^(١) .

ذكرها في « هل » لما أن فرَّقَ بينها وبين « الهمزة » ، وأنها لا تدخل على « إن » ، بخلاف الهمزة ^(٢) .

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [٩٠] ^(٣) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٤) في العطف على التوهم لما أن تكلم على أنه يكون في المجزوم ^(٥) ، قال بعد ذلك : (وقال الفارسي في قراءة قبيل ^(٦) : ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ بإثبات « ياء » « يتقي » ، وجزم / ﴿يَصْبِرْ﴾ : إن « مَنْ » موصولة ^(٨) ، فلذلك ثبتت ياء « يتقي » ، وأنها ضمنت معنى الشرط ، ولذلك دخلت الفاء في الخير ، وإنما جزم ﴿يَصْبِرْ﴾ على معنى (مَنْ) ^(٩) .

وقيل : بل جزم ^(١٠) ﴿يَصْبِرْ﴾ بنية الوقف ، كقراءة نافع ^(١١) : ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ ^(١٢) بسكون « ياء » ﴿مَحْيَايَ﴾ وصلًا ^(١٣) ، وقيل : بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين

(١) وبعدها : ﴿يُوسُفُ﴾ .

(٢) المغني ص ٤٥٨ .

(٣) وبعدها : ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ .

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

(٥) المغني ص ٦٢١ .

(٦) قبيل هو : محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المكي المخزومي ، ويكنى أبا عمر ، ويلقب قبلا . أحد رواة ابن كثير . توفي سنة ٢٩١ هـ .

انظر : السبعة ص ٩٢ ، والإقناع ٧٩/١ .

(٧) في (ح) « يتقي » بالياء .

(٨) الحجة لابن خالوية ص ١١٣ ، والسبعة ص ٣٥١ ، والتيسير ص ١٣١ ، والبحر ٣٤٢/٥ .

(٩) لعله المفهوم من كلامه في المسائل الحليات ص ٨٥ ، والبغداديات ص ٤٣ . وجاء صريحًا في التصريح ٢٨٨/١ .

(١٠) الذي في المغني « وصل » .

(١١) السبعة ص ٢٧٩ ، والكشف ٤٥٩/١ ، والبحر ٢٦٢/٤ .

(١٢) الأنعام ، آية (١٦٢) .

(١٣) قاله ابن خالوية . انظر : إعراب القراءات السبع ٣١٦/١ .

كما في [قوله تعالى] ^(١) : ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ ^(٢) و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ ^(٣) ... ^(٤) .

وقيل : « من » شرطية ، وهذه الياء إشباع ، ولام الكلمة حذفت للجازم ، أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفي بحذف الحركة المقدرة ... ^(٥) .

وذكرها في القاعدة الحادية عشرة من الباب الثامن ^(٦) لما أن ذكر قوله ^(٧) في رواية : « فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ » ^(٨) .

فخرجه على أوجه ، منها : ما ذكر في الآية من إجراء المعتل مجرى الصحيح ، انظره .
قلت : هذه الأوجه أكثرها فيه ضعف ، والصواب الوجه الأخير ، وهو الذي اختاره أبو حيان ^(٩) ، بل يُقال : إنه لا محيد عنه ؛ لحفته .

قوله تعالى : ﴿لَقَدْ أَثَرَكُمُ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ الآية [٩١] .

ذكرها [الشيخ] ^(١٠) في حرف « قد » لما أن قال ^(١١) : (ذكر ابن عصفور أن القسم إذا أجيب ^(١٢) بماض متصرف مثبت ، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام مع « قد » ^(١٣) ، نحو : ﴿لَقَدْ أَثَرَكُمُ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ ، ثم قال : والظاهر أن المراد في الآية : (لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين) ، وذلك محكوم له في الأزل ، وهو متصف به منذ عقل) ، ثم أتى بما ذكرناه في سورة الأعراف عند

(١) زيادة يتميز بها النص .

(٢) البقرة ، آية (٦٧) . ومثلها في آل عمران (٨٠) ، والنساء (٥٨) . وهي قراءة أبي عمرو . البحر المحيط ٢٤٩/١ .

(٣) الأنعام ، آية (١٠٩) .

(٤) لم تُنسب في المحتسب ٢٢٧/١ ، ونُسبت في انحاف فضلاء البشر ٢٦/١ .

(٥) انظر توجيه هذه الآية في التبيان ٧٤٤/٢ ، والدرّ المصون ٥٥٢/٦ ، والتصريح ٢٨٧/١ .

(٦) المغني ص ٥١٦ .

(٧) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ٣٧/١ ، ٣٩ ، وروايته : « فإن لم تكن تراه » « فإنك إن لا تراه » .

ورواه البخاري في كتاب الإيمان ٢٧/١ ، وروايته « فإن لم تكن تراه » .

(٨) أي : (الجزم بحذف الحركة) . البحر المحيط ٣٤٣/٥ ، وانظر : اختيارات أبي حيان النحوية ٨٢٢/٢ .

(٩) ما زيادة من (ح) .

(١٠) المغني ص ٢٢٩ .

(١١) في (ح) « أجبه » .

(١٢) شرح الجمل ٥٢٦/١ .

قوله : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ ^(١) فانظره ^(٢) ، فَإِنِّي تَكَلَّمْتُ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ .

* [﴿...،...﴾] ^(٣) .

وذكرها في حذف «قد» ، انظره ^(٤) . والله أعلم .

قوله تعالى : ﴿لَا تَقْرِبْ عَلَيْكُمُ﴾ ^(٥) الآية [٩٢] ^(٦) .

ذكرها في حرف «اللام» ^(٧) [لَمَّا أَن تَكَلَّمْتُ عَلَى أَنَّ «لا» تعمل عمل «إِنَّ» وتبنى للتركيب ، فذكر الآية دليلاً ، وقد تقدّم نظائر ذلك] ^(٨) ، انظره ^(٩) ...

[وذكرها في اللام الزائدة ، انظره ^(١٠)] ^(١١) .

وذكرها في الجهة الثانية في وهم من علق الظرف باسم «لا» ^(١٢) ، وقد بينّا ذكر ذلك ^(١٣) في نظيرها ^(١٤) ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ﴾ ^(١٥) . انظره ^(١٦) .

(١) الأعراف ، آية (٥٩) .

(٢) انظر ما سبق من البحث ص ٤٧٨ .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني في «لام الجواب» ص ٣١٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) المغني ص ٨٣٣ .

(٥) ﴿عَلَيْكُمْ﴾ سقط في (ج) .

(٦) وبعدها : ﴿الْيَوْمَ يَنْفَعُ اللَّهُ لَكُمْ فَوَافِقَهُمُ الرَّاحِمِينَ﴾ .

(٧) المغني ص ٣١٣ . ولعل الصواب حرف (لا) .

(٨) ما بين المعقوفين تكملة في الأصل .

(٩) كلمة «انظره» سقطت في (ج) .

(١٠) لم أحده في المغني .

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(١٢) المغني ص ٧٠١ .

(١٣) قال به الزّخشي . انظر : الكشاف ٣٤٢/٢ .

(١٤) في (ج) «نظائرها» .

(١٥) هود ، آية (٤٣) ، وبعدها : ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَافًا مِّنْ رَّحِمٍ﴾ .

(١٦) انظر ما سبق من البحث ص ٦٣٣ .

قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ [١٠٠] ^(١) .

ذكرها [الشيخ] ^(٢) في فصل « الباء » لما أن قال : إنها تكون للغاية ، فذكر الآية ^(٣) .

وقيل : تُضَمَّن ﴿ أَحْسَنَ ﴾ مَعْنَى لَطْفَ ^(٤) .

* [... ، ...] ^(٥) .

وذكرها في التعلق لما أن تَكَلَّمَ على تعلق الظرف بمقدَّر ، وقال : ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ ^(٦)

[أي] ^(٧) (وأحسنوا) استشهد بهذه ، انظره ^(٨) .

قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ آيَةٍ ﴾ [١٠٥] ^(٩) .

ذكرها في « كَانِ » لما أن ذَكَرَ عن ابن عصفور أنه [قال] ^(١٠) : يجب جَرِّ تَمْيِيزِهَا ^(١١) ، قال :

وليس كذلك ، بل هو غالب ^(١٢) ...

قوله تعالى : ﴿ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾ [١٠٥] .

ذكرها في أوَّل حرف « الباء » في مَعْنَى التَّقْوِيَةِ . انظره ^(١٣) .

- (١) وبعدها : ﴿ إِذْ أَخْرَجْنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَنَاتِ ﴾ .
- (٢) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
- (٣) المغني ص ١٤٣ .
- (٤) انظر : البحر ٣٤٩/٥ ، والدرّ المصون ٥٥٨/٦ .
- (٥) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ١٥١ ، ولم ترد في الجمع الغريب .
- (٦) البقرة ، آية (٨٣) .
- (٧) زيادة يستقيم بها النص .
- (٨) المغني ص ٥٧٠ ، واستشهد بقوله : ﴿ وَرَفَعَ أَبْوَتَهُ ﴾ في المغني ص ٩٠٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .
- (٩) وبعدها : ﴿ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا ﴾ .
- (١٠) زيادة يستقيم بها النص .
- (١١) شرح الجمل ٥١/٢ ، والمقرب ٣١٣/١ .
- (١٢) المغني ص ٢٤٦ . (هذا ولم يأت في القرآن إلا مجروراً ، وجاء في الشعر منصوباً) . الدرّ المصون ٤٣٠/٣ ، وانظر : « أي » في اللغة والقرآن ص ١٥٥ .
- (١٣) المغني ص ١٣٨ .

قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [١٠٩] .

ذكرها في الهمزة لما أن تَكَلَّمَ على أنها لها الصدر ، ولذا تُقدَّم على حرف العطف ^(١) .

وهذه الآية تكررَّت في القرآن ^(٢) ، والله أعلم .

* [.....] ^(٣) .

قوله تعالى: ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾ [١٠٩] ^(٤) .

ذكرها في حذف الموصوف ^(٥) ، انظر سورة الأنعام ^(٦) ، وانقل الآية من ثم إلى هنا .

قال الفقير إلى ربه: وهذا آخر ما رأيته من هذه السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركتها ديناً ودنيا ، وتم لنا المرام بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً ^(٨) .



(١) المغني ص ٢٢ .

(٢) انظر : الحج (٤٦) ، والرّوم (٩) ، فاطر (٤٤) ، غافر (٢١ ، ٨٢) ، محمد (١٠) ،

(٣) استشهد ابن هشام بالآية نفسها في المغني ص ٧٣٥ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) وبعبدا : ﴿ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفْلا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٥) المغني ص ٨١٧ .

(٦) آية (٣٢) ، وقد تقدّم الحديث عنها ص ٣٩٤ من البحث .

(٧) كلمة « على » سقطت في (ج) .

(٨) « تسليماً كثيراً » سقطت في (ج) .

سورة

الرعد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا ، وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ ^(١) .

سورة الرعد

قال الفقير إلى ربِّه : هذه السُّورة الكريمة - أعاد الله علينا بركتها - لم يذكر الشَّيخ منها من الآيات - فيما رأيت - إلا خمس آيات ^(٢) . أوَّها :

* [...،...،...] ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ ﴾ الآية [٦] .

ذكرها الشَّيخ - رحمه الله - في حرف « العين » لما أَنَّ تَكَلَّمَ على معاني « على » ، فقال ^(٤) :
(الثالث : أن تكون للمصاحبة كـ « مَعَ » ^(٥) ، نحو : ﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ ^(٦) ،
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ ﴾ ^(٧) ...) .
قلتُ : ما ذكر ^(٨) الشَّيخ في الآية هو الَّذي يُفْهَم من كلام المُعَرَّب ، وإن لم يصرِّح به ^(٩) ،

(١) من أوَّل البسملة سقط في (ح) .

(٢) بل ذكر ابن هشام ثلاث عشرة آية ، سأحيل على كلِّ منها في موضعه إن شاء الله .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٢) في المغني ص ٢٨٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) المغني ص ١٩٠ .

(٥) هذا منذهب الكوفيين ، وابن مالك . شرح التسهيل ١٦٣/٣ ، والجنى الداني ص ٤٧٦ ، والارتشاف ١٧٣٤/٤ ، والتَّصريح ٥٢/٣ .

(٦) البقرة ، آية (١٧٧) .

(٧) وبعدها : ﴿ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

(٨) في (ح) « ما ذكره » بزيادة الهاء .

(٩) الدَّر المصون ٢٠/٧ ، وانظر التبيان ٧٥٢/٢ .

ولا يصح أن تكون « على » بمعنى « اللام » لوجهين :

الأول : قلة ذلك .

الثاني : أن المغفرة ثابتة / للباري [غير معللة بظلم العباد ، وتأمل سرّ العدول عن قوله تعالى (وَإِنَّ رَبَّكَ لَغَفُورٌ لِلنَّاسِ) ^(١) ...] ^(٢) إلى قوله : ﴿ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ مع أنه قال في طرف الوعيد : ﴿ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ ولم يقل : (لذنو شدة وعقاب) .

وما سرّ الإتيان بالتأكيد مما يقع في المقام الإنكاري ، وما سرّ عدم ذكر السبب في الجملة الثانية ، وذكره في الأولى ؟

وما سرّ التقييد في الأولى بالناس ، ولم يقيّد في الثانية ؟

وأسرار ذلك جليلة عند من فتح الله عليه ، والتّبيه على هذه الأسئلة يفضي إلى الجواب إن شاء الله .

* [... ، ...] ^(٣) .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾ الآية [١٦] ^(٤) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(٥) في فصل « أم » لما أن تكلم على « أم » المنقطعة ، وقسمها إلى ثلاثة أقسام ^(٦) :

مُسبوقة بالخبر المحض ، مثل قوله : ﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٧) الآية .

أو مسبوقة بهمزة لغير استفهام ، نحو : ﴿ أَلَمْ يَأْتِ الْفُلَّانَ الْيَمِينُ ﴾ ^(٨) . فالهمزة في ذلك للإنكار بمنزلة النفي ، والمتصلة لا تقع بعده .

(١) اللفظ للرصاص ، وليس آية .

(٢) ما بين المعقوفين طمس في الأصل .

(٣) استشهد ابن هشام بالآية رقم (١٢) في المغني ص ٧٣٠ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٤) وبعبدا : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ ... ﴾ .

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

(٦) المغني ص ٦٥ .

(٧) السجدة ، آية (٢) . وبعبدا : ﴿ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(٩) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ... ﴾ . (آية ٢ ، ٣) .

(٨) الأعراف ، آية (١٩٥) . وبعبدا : ﴿ بِهَا أَمْ تَنْهَى أَتِدْبِطُشُونَ بِهَا أَمْ تَنْهَى أَتَبْصُرُونَ بِهَا أَمْ تَنْهَى أَذَانُ تَسْمَعُونَ بِهَا ... ﴾ .

ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة ، فذكر الآية الكريمة ^(١) ، ثُمَّ قَالَ : ومعنى « أَمْ » المنقطعة التي لا يفارقها الإضراب ، ثُمَّ تارة تكون له مجردًا ، وتارة تكون له مع استفهام إنكاري ، أو طلي .

فمن الأول : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى ﴾ الآية .

أَمَّا الأول فلأنه لا يدخل استفهام على استفهام .

وأما الثاني فلأن المعنى على الإخبار عنهم ، باعتقاد الشركاء .

قال الفرّاء : يقولون : (هل لك قِيلْنَا حقُّ أم أنت رجل ظالم) ^(٢) ، يريدون : بل أنت .

ومن الثاني : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾ ^(٣) الآية ؛ إذ لو قدر الإضراب المحض لزم المحال .

ومن الثالث : قولهم : « إنها لا بل أم شاء » ^(٤) . التقدير : بل أهي شاء .

ثُمَّ نقل عن أبي عبيدة أنه نقل أنها تأتي بمعنى الاستفهام المجرد ^(٥) ، ثُمَّ نقل عن ابن الشجري أنها عند البصريين أبدًا بمعنى « بل والهمزة » ، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك ^(٦) ، ثُمَّ قَالَ : والذي يظهر [لي] ^(٧) قولهم ؛ لأنَّ ^(٨) المعنى في قوله : ﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ ليس على الاستفهام ، ولأنَّه ^(٩) يلزم البصريين دعوى التأكيد في قوله : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ﴾ إلى آخر ما ذكر ... ^(١٠) . هذا معنى ما ذكر .

وذكرها في « هل » لما أن ذكر الفرق بينها وبين « الهمزة » ، وأنَّ « الهمزة » تتقدّم على العاطف ، بخلاف « هل » ، فذكر الآية ^(١١) .

-
- (١) الرّعد ، آية (١٦) .
 - (٢) معاني القرآن وإعرابه ٧٢/١ ، وفيه : (أم أنت رجل معروف بالظلم) .
 - (٣) الطّور ، آية (٣٩) ، وبعدها : ﴿ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ﴾ .
 - (٤) راجع الكتاب ١٧٢/٣ ، والمسائل المشورة ص ١٩٠ ، وأسرار العريّة ص ٣٠٥ ، وشرح التّسهيل ٣٦٢/٣ ، والارتشاف ٢٠١١/٤ ، والمساعد ٤٥٦/٢ .
 - (٥) مجاز القرآن ٥٦/١ ، ٥٩ ، والارتشاف ٢٠٠٨/٤ .
 - (٦) راجع أسرار العريّة ص ٣٠٥ ، وأمالى ابن الشجري ١٠٨/٣ ، والارتشاف ٢٠٠٧/٤ ، والخزانة ١٤٠/١١ ، ودراسات لأسلوب القرآن ٤٠٠/١ .
 - (٧) زيادة من المغني يستقيم بها النصّ .
 - (٨) في (ج) « إن » .
 - (٩) في (ج) « وأنّه » .
 - (١٠) المغني ص ٦٥ ، ٦٦ .
 - (١١) المغني ص ٤٥٨ .

قُلْتُ: تقسيمه أولاً ثلاثة أقسام؛ اعترض عليه بمثل قولنا: (أعمرو عندك أم عندي)، فإنها فيه منقطعة، ولا واحد من الأقسام المتقدمة كذا ذكر الدماميني^(١)، وفي كلامه نظر؛ لأن مراد الشيخ أنها تختص بهذه الثلاثة، بخلاف المتصلة، فلا يبعد أن يكون ذكر الشيخ ما تختص به «أم» المنقطعة بخلاف ما يقع الاشتراك بينها وبين المتصلة، وفي هذا البحث نظر لا يخفى^(٢).

ولما أن ذكر ابن الصائغ الثلاثة الأقسام^(٣)، قال: (سبحان الله...!)، جعل الهمزة في قوله: ﴿اللَّهُمَّ ارْجُلْ﴾ الآية للاستفهام الذي بمعنى النفي، وقابله بالقسم الأول، ثم قال في: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ إنه استفهام بـ «هل»، فظاھر أنه استفهام حقيقي، وليس كذلك، بل للإنكار مثل الهمزة هناك، فهل هذا كلام من يصلح أن يرد كلام العلماء؟ ...)

قُلْتُ: وهذا تشنيع [وتبشيع]^(٤) لا طائل تحته، فإن الشيخ ليس في كلامه ما يقتضي أن «هل» هنا ليس معناها الاستفهام الحقيقي، نعم غايته أن يُقال له: كيف تجعل هذا قسيماً للذي قبله مع أنه قسم منه؟ فله أن يقول: إنما جعلته قسيماً له^(٥) باعتبار أن ما قبله أتى فيه بالهمزة، وهذا أتى فيه بـ «هل»، وأحكامهما مختلفة، فلذلك صح أن يجعل قسيماً له.

قوله: (وأما الثاني...) [إلى آخره].

قُلْتُ: اعترض عليه الدماميني (بأنه لا مانع من أن تكون الهمزة للاستفهام التوبيخي)^(٦)، فيقتضي أن ما بعدها واقع، وهو: «جعل الشركاء»، وأنهم ذموا على ذلك، وهو أبلغ.

قُلْتُ: وقريب من هذا الاعتراض اعترض عليه ابن الصايغ، وذلك أنه قال: (لم لا يجوز أن تكون فيه متضمنة معنى الإضراب للاستفهام الإنكاري، ويكون / المعنى الإنكار عليهم في اعتقاد الشركاء، نظير قوله: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا﴾^(٧) ...) الآية، انتهى.

فإن قلت: أي الكلامين أجرى على ما أسسه الشيخ في الفروق بين التوبيخ والإنكار؟

(١) تحفة الغريب ١/١٤٤ ب، وانظر حواشي التصريح ٥٩٠/٣.

(٢) رد الشمني على الدماميني، انظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٤٧٢/١، وانظر حاشية الدسوقي ١٢٢/١.

(٣) في (ج) «ثلاثة أقسام».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج).

(٥) كلمة «له» سقط في (ج).

(٦) تحفة الغريب ١/١٤٤ ب، وانظر حاشية الدسوقي ١٢٣/١.

(٧) الصفات، آية (١٢٥)، وبعدها: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾.

قُلْتُ: ما ذكره الدَّمَامِينِي أَظْهَرَ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا شَرِيكًا ، وَهِيَ الْأَصْنَامُ ، وَنَحْتُوها بِأَيْدِيهِمْ ، فَهَمْ قَدْ وَقَعَ مِنْهُمْ ذَلِكَ ، وَيُمْكِنُ أَنْ نُرْجِعَ ذَلِكَ إِلَى الْإِنْكَارِ الْإِبْطَالِي ؛ لِأَنَّهُمْ ادَّعَوْا ذَلِكَ وَكَذَّبُوا فِيهِ ، وَالْآيَةُ الَّتِي نَظَرَ بِهَا ابْنُ الصَّائِعِ إِنَّمَا ذَكَرَهَا الشَّيْخُ مَثَلًا لِلتَّوْبِيخِ ، فَانْظُرْهُ ^(١) .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا سَرُّ عَدُولِ الشَّيْخِ عَمَّا ذَكَرَاهُ ؟

قُلْتُ: لَعَلَّهُ إِنَّمَا عدل عن ذلك ؛ لِأَنَّ الإنكار والتَّوْبِيخَ فِي الغالبِ إِنَّمَا يكونان مع مخاطب ، وليس في الآية خطاب ، وَإِنَّمَا أمر النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(٢) أَنْ يقول ما ذكر ، إِلَّا أَنَّ المعنى على ما ذكرنا ، والله أعلم .

وما ذكر من كلام أبي عبيدة ... [إلى آخره] .

قيل : بيت الأخطل ^(٣) محتملة ، فإن سيويه ذكر فيها أن :

كَذِبَتِكَ ، ، ، ، ، *

يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ خُلِفَتْ مَعَهُ هَمْزَةُ الْاِسْتِفْهَامِ ^(٤)، وَمِنْ هُنَا أَخَذَ بَعْضُهُمْ لـ «سَيِّوِيَه» جَوَازَ حَذْفِ هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ ^(٥).

قوله: (ونقل ابن الشَّجْري) [إلى آخره] .

قال الذمّاميني : (وقع في كلام سيويوه نصّاً أنّ « أم » إذا دخلت على الاستفهام إنّما هي للإضراب ، وأنّ حرف الإضراب لا يجوز حذفه للبس) ^(٦) ، وأتى بنصّ الإمام هنا ، فانظره ^(٧) .

(١) **الَّتِي فِي الْمَغْنِي آيَةُ الصَّافَاتِ** رقم (٩٥) ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْنُونَ﴾ . المغني ص ٢٥ .

(۲) « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » سقط في (ج).

(۳) قوله :

كَذَّبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَسْطِ ۝ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الزِّيَابِ خِيَالَا

البيت من الكامل ، انظر ديوان الأخطل ١٠٥/١ ، والكتاب ١٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٩٠/٣ ، والخزانة ٩/٦ ، ١٠ ، ١٢٢/١١ ، ١٣١ .

(٤) الكتاب ١٧٤/٣ ، هذا وقد خصّه سيّويه بالشُّعر . وأجازّه الأخفش في الاختيار .

(٥) منهم الهروي في الأزهية ص ١٢٩ ، وابن الشجري في الأمالي ٣/ ١٩٠ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٦١ ، وابن عصفور في الضرائر ص ١٥٨ ، وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٥ ، ٢٦ .

(٦) الكتاب ١٧٢/٣ .

(٧) تحفة الغريب ل ١٤/أ ، وانظر الكتاب ١٧٣/٣ .

قوله : (وَأَنَّ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : ﴿ أَمْ جَعَلُوا ﴾ ...) [إِلَى آخِرِهِ] .
قُلْتُ : قَدْ تَقَدَّمَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ .

قوله : (وَلَأنَّهُ يُلْزَمُ الْبَصْرِيِّينَ ...) [إِلَى آخِرِهِ] .

قال ابن الصائغ : يُقَالُ لَهُ : (وَيُلْزَمُ الْكُوفِيِّينَ دَعْوَى الْإِشْتِرَاكِ ، وَالتَّوَكُّيدُ لَا خِلَافَ فِي وَقْعِهِ ، وَالْإِشْتِرَاكِ فِيهِ خِلَافٌ) ^(١) .

قُلْتُ : وَهَذَا يُمْكِنُ الْبَحْثُ فِيهِ مَعَهُ ، إِلَّا أَنَّ يُقَالُ : إِنَّ ذَلِكَ لِلْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ لَا لِفِظِيٍّ مَشْتَرَكٍ ، وَقَدْ أَجَابَ بِذَلِكَ الشَّيْخُ فِي نَظْمِ الْمَسْأَلَةِ ، وَوَقَعَ لِلْفَخْرِ ^(٢) ، وَغَيْرِهِ ^(٣) كَثِيرٌ مِنْ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ بَعِيدٌ بِالْإِنْصَافِ هُنَا ، أَوْ مُتَعَذِّرٌ ^(٤) .

تَنْبِيْهٌ :

ذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانٍ هُنَا دُخُولَ « أَمْ » عَلَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ ، وَذَكَرَ آيَاتٍ ^(٥) مِنْ ذَلِكَ ، وَأَبْيَاتٍ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْتَ الْمَشْهُورَ الَّذِي ^(٦) ذَكَرَ الشَّيْخُ ^(٧) ، وَهُوَ ^(٨) قَوْلُهُ :

أَنْسَى جَزْوَاً عَامِراً سَوْءاً بِفَعْلِهِمْ

أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السَّنْؤَى مِنْ الْحَسَنِ ؟

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تَعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ

رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنَّ بِاللَّبَنِ ؟ ^(٩)

(١) حاشية ابن الصائغ على المغني ولم أتمكن من الاطلاع عليها .

(٢) التفسير الكبير ٢٦/٧ .

(٣) المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٢٤٧٨/١ ، وانظر حاشية الدسوقي ١٢٤/١ .

(٤) في (ج) « يتعذر » .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٠٨/٤ - ٢٠١٠ .

(٦) في الأصل : « التي » .

(٧) بل ذكره في الارتشاف ٢٠١٠/٤ .

(٨) في الأصل : « وهي » .

(٩) البيتان من البسيط ، وهما لأفنون التعلبي - صريم بن معشر ، شاعر جاهلي - في المفضليات ص ٢٦٣ ، ومجالس العلماء ص ٣٥ ،

والمسائل المثورة ص ١٩٣ ، وشواهد المغني ١٤٥/١ ، والخزانة ١٣٩/١١ ، ١٤٢ ، ٢٨٨/١١ ، ٢٩٣ .

وذكر الشيخ أنَّ البيت أنشده الكسائي بحضرة الرشيد ، فأنكر عليه الأصمعي الرّفع في (رئمان) ، وردّ عليه الكسائي بأنّه يجوز ثلاثة أوجه :

فالرّفع على البدل من « ما » ، والنّصب على المفعوليّة ، والخفض بدل من « الهاء » . وانظر بقيّة الكلام ، فإنّ الشيخ أطال ، ولولا الطّول لجلبنا ذلك ^(١) .

وذكر أيضاً القضية المعلومة للرياشي ^(٢) مع ثعلب في قوله :

ما تنقم الحرب العوان مني * بازل عامين حديث سنّي

لمثل هذا ولدتنّي أمّي ^(٣)

فسأله الرياشي عن « بازل » هل هو مرفوع ، أو منصوب ؟

فقال ثعلب : المثلّي تقول هذا ...؟! يُروى بالرّفع ، وبالنّصب ، وبالحفض ^(٤) ، فانظره .

قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَانِكَةُ يَدْخُلُونَ﴾ الآية [٢٣] ^(٥) .

ذكرها في الجملة التفسيرية لما أنّ أجاز في ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ^(٦) أن يكون معمولاً

وبلا نسبة في البغداديات ص ٤١٩ ، وأمالى ابن الشجري ٥٤/١ ، وشرح التسهيل ٣/٣٦١ ، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١٠ .

والعلوق : الناقة التي تعلّق قلبها بولدها . فتعطف على جلده بعد أن يحشى تبناً .

رئمان أنف : ترأم بأنفها ، وتمنع بثديها .

(١) المغني ص ٦٧ ، وانظر مراجع تخريج البيتين .

(٢) هو : العباس بن الفرّج أبو الفضل الرياشي ، اللغوي ، النحوي ، قرأ على المازني ، عالماً باللغة والشعر ، صنّف كتاب الخيل ،

وكتاب الإبل ، وغيرها . توفي سنة ٢٥٧ هـ .

انظر : إنباه الرّواة ٢/٣٦٧ ، وبغية الوعاة ٢/٢٧ .

(٣) هذا الرّجز يُنسب لـ « عليّ بن أبي طالب عليه السلام في ديوانه » ، ولسان العرب (نقم) .

ولأبي جهل بن هشام في جمهرة اللّغة ص ٦١٦ ، ولسان العرب (بزل) ، و (سنن) ، وشواهد اللّغني ١/١٤٧ ، وخرانة الأدب ١١/٣٢٥ .

وبلا نسبة في المقتضب ١/٢١٨ ، ومجالس العلماء ص ٤٧ ، والمتع ٢/٦٩٦ ، والأشباه والنظائر ٦/١٩٧ .

والحرب العوان : التي قوتل فيها غير مرّة .

والبازل : البعير الذي ظهر نابيه .

(٤) في (ج) « بالحفض » مقدّم على « بالنّصب » .

(٥) وبعدها : ﴿عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ ^(٧) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿

(٦) الأنبياء ، آية (٣) ، وقبلها : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ .

لقولٍ مقدّر مثل هذه الآية ^(١) .

وذكرها في حذف الفعل لما أن قال : وأكثر من ذلك حذف القول ، مثل الآية ^(٢) .

حتى قال أبو علي : (حذف القول من حديث البحر : قل ^(٣) : ولا حرج) ^(٤) .

وذكرها أيضًا في حذف الحال ، أي : (قائلين ذلك) ^(٥) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ ... ﴾ الآية [٣١] ^(٦) .

ذكرها في حذف جواب الشرط ، قال ^(٧) : (أي : (لما آمنوا به) ، بدليل ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ

بِالرَّحْمَنِ ﴾ ^(٨) . وهو أولى من قولهم : (لكان هذا القرآن) ^(٩) .

قلت : ظاهر كلام الشيخ أنه اختصر بهذا التقدير ، وقد وقع التقديران في كلام الزمخشري ^(١٠) .

قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَاتِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ ﴾ [٣٣] ^(١١) ... ﴾ الآية [٣٣] ^(١٢) .

ذكرها [الشيخ - رحمه الله -] ^(١٤) في موضعين :

- (١) المغني ص ٥٢٢ .
- (٢) المغني ص ٨٢٧ .
- (٣) في الأصل : « قال » ، وما أثبت من (ج) . وهو الذي في المغني .
- (٤) لعله يقصد قوله ﴿ هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ ، الْحُلُّ مِيتَتُهُ ﴾ رواه أبو داود (٨٣) ، والترمذي ٦٩ ، والإمام مالك ٢٢/١ ، وانظر بلوغ المرام ص ١٩ ، وانظر رأي أبي علي في الحلييات ص ٢٤٠ .
- (٥) المغني ص ٨٣٠ .
- (٦) وبعبدها : ﴿ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ ... ﴾ .
- (٧) المغني ص ٨٤٩ .
- (٨) الرعد ، آية (٣٠) .
- (٩) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٤٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥٨/٢ ، والبيان ٧٥٨/٢ ، والبحر المحيط ٣٩١/٥ . قال الكسائي : (المعنى : وددنا أن قرأنا ...) ، فهذا بغير حذف . انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٥٨/٢ . والفراء يرى أن الجواب ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ على التقديم والتأخير ، وما بينهما معترض . معاني القرآن ٦٣/٢ ، وانظر : الدرر المصون ٥١/٧ .
- (١٠) الكشاف ٣٦٠/٢ ، وانظر : البحر المحيط ٣٩١/٥ .
- (١١) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
- (١٢) وبعبدها : ﴿ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ... ﴾ .
- (١٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .
- (١٤) ما بين المعقوفين تكملة من (ج) .

الأول : / في الهمزة لما أن تَكَلَّمَ على حذف معادلها ، قال بعد ذلك : وقيل : لا يحتاج إلى ذلك ، بل حذف الخير كاف ^(١) .

وقد قالوا : إن قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ أَقْبَلُ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ ﴾ ... الآية : إنَّ التقدير : (كمن ليس كذلك) أو (لم يوحِّدوه) ، ويكون ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾ معطوفاً على الخير على التقدير الثاني .

والموضع الثاني : في الهمزة - أيضاً - لما أن تَكَلَّمَ عليها إذا دخل عليها العاطف فإنَّها تُقدِّم ^(٢) ، ونقل مذهب الجمهور ^(٣) ، ومذهب الرِّخشي ^(٤) ، ونقلناه مراراً فيما تقدَّم لنا ^(٥) .

وردَّ على الرِّخشيَّ بأنَّه لا يطرد له ذلك ^(٦) ، ولا يمكن في قوله : ﴿ أَفَمَنْ هُوَ أَقْبَلُ ﴾ .

انظر سورة البقرة عند قوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ [٢٨] ^(٧) ، وآل عمران في قوله : ﴿ أَفَأَنْ مَاتَ ﴾ [١٤٤] ^(٨) .

قال الفقير إلى ربه : أمَّا الموضع الأول فالجملة من قوله : ﴿ وَجَعَلُوا ﴾ ؛ يتحصَّل فيها ثلاثة أعراب ^(٩) :

الأول : الاستئناف ، وهو قليل في الواو .

والثاني : أنَّ الجملة في محلِّ نصب على الحال ، وهو قليل أيضاً لعدم قد ، وإن كان في المسألة خلاف .

(١) المغني ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) المغني ص ٢٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٨٠ ، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢ ، ٢٠١٧ ، والجمع ٤/ ٣٦٠ .

(٤) الكشف ٢/ ٢٤٠ ، ٣/ ١٦٢ ، ٣/ ٤٧٨ ، وانظر الجني الداني ص ٣١ ، والارتشاف ٤/ ١٨٦٢ .

(٥) وهذا ليس على الإطلاق عند الرِّخشيَّ ، بل وافق الجمهور في آية البقرة (٤٤) ﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ، والأعراف (٩٥ ، ٩٧) ، والواقعة (٤٧ ، ٤٨) .

(٥) الجمع الغريب / ح ٤٦ .

وانظر ما سبق من البحث في الأنعام عند الآية ٨١ ص ٤٠٦ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٥/ ١٦٦ ، والدَّر المصون ٦/ ٢١٤ .

(٧) المغني ص ٢٧١ .

(٨) المغني ص ٦٠ .

(٩) انظر : الكشف ٢/ ٣٦١ ، والتبيان ٢/ ٧٥٩ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٩٤ ، والدَّر المصون ٧/ ٥٦ .

الثالث : قول الزمخشري - وهو الذي أشار إليه الشيخ - أنه معطوف على الخير ، فتكون الجملة في محل رفع على ما قدره الزمخشري ^(١) .

قال الدماميني : والزمخشري ، والشيخ تسامحا في قولهما : إِنَّ المعطوف هو : ﴿ وَجَعَلُوا ﴾ ، بل المعطوف ﴿ جَعَلُوا ﴾ مجردا عن الواو ^(٢) .

قلتُ : وهذا قريب ، فإنَّ المُعْرِين يتسامحون في ذلك ، والمناقشة بذلك ضعيفة .

قال الدماميني : وانظر لأي شيء لم يصحَّ العطف على التقدير الأول الذي ذكر الشيخ ؟ ^(٣) .

قلتُ : كان يشكل عليَّ ذلك ، وما علمتُ سببا له ^(٤) .

قال الدماميني : فإن قلتَ : لعلَّ العدول عن ذلك أنَّ الهمزة ^(٥) إذا جُعِلت للإنكار الإبطالي وهي داخلة على الجملة الأولى ، فتعلق الإنكار بمضمونها فيلزم تعلقه بمضمون الثانية التي هي معطوفة عليها ، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه ، وهو غير متأتٍ هنا ضرورة .

إن مضمون الثانية إشراك بالله ، وهو ثابت لا يتطرقُ إليه إبطال .

قلتُ : لا نسلم أنَّ الهمزة للإنكار الإبطالي ، بل هو للتوبيخ ، وهو متعلق بمضمون الجملتين جميعا ، ولا إشكال عليه ؛ وذلك [أَنَّ] ^(٦) مضمون الأولى على التقدير الأول هو اعتقادهم أَنَّ من هو متَّصف بالقيام على كلِّ نفس مماثل لمن ليس كذلك ، ومضمون الثانية إثباتهم للباري سبحانه شركاء ، وكلا الأمرين واقع منهم ، واللوم عليه متوجّه ، فكون الهمزة فيه للإنكار التوبيخي واضح ، كما أنَّها كذلك على التقدير الثاني ، قال : وقد وقفنا بعد كُتِبَ هذا على تعليق لبعض المعارضين ، وضعه على هذا الكتاب ، فرأيت فيه في هذا المحلَّ التعرُّض للامتناع من جعل الجملة معطوفة على الخير على التقدير الأول ، فقال ما نصُّه : (لأنَّ على التقدير الأول ، وهو (كمن ليس كذلك) لا يحسن عطف (وجعلوا) على (ليس) لنفي الحال ، و (جعلوا) للماضي ، فلا يحسن العطف عليه إلا لنكته .

(١) الكشاف ٣٦١/٢ .

(٢) تحفة الغريب ١/٤/١ .

(٣) تحفة الغريب ١/٤/١ .

(٤) لعلَّ أبا حيان علَّله بأنَّ فيه إقامة الظاهر مقام المضمَر ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ ﴾ أي (له) ، وفيه حذف الخير عن المقابل . البحر المحيط ٣٩٤/٥ ، والذَرَّ المصون ٥٦/٧ .

(٥) بي (ح) « إلى الهمزة » .

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .

قال الدماميني : وهو غلط ؛ لأنَّ الجملة المصدرية بـ « ليس » صفة للموصول لا خير للمبتدأ ، والعطف إنما هو على الخبر لا على الصلة ^(١) ، وما ردَّ به الدماميني على هذا المصدر متمكن ، وهو وهم ظاهر ، وما أشار إليه الدماميني من السؤال والجواب لا يحتاج إليه ، ولا يخلو من تعسف ، ويظهر لي أنَّ موجب العدول عن العطف فيه على التقدير الأوَّل أن يُقال : إن قلنا بأنَّ الكاف لا تتعلق بشيء ، فصار الخبر كأنَّه اسم مفرد غير مؤول بفعل ، فلا يصحَّ عطف الفعل عليه ، وإن جعلنا الكاف متعلِّقة بمحذوف ، ذلك المحذوف في باب الخبر الأوَّل فيه الإفراد ، فيلزم أيضًا عطف الجملة على المفرد ، لكنَّ ظاهر كلامهم إنما يجوز ذلك إذا اتحد فاعل المفرد مع فاعل الفعل ، وأمثلة النحويين في الغالب تدلُّ على ذلك ، فانظر باب العطف ^(٢) .

وأيضًا يضعف من جهة / البيان العطف على ذلك المذكور إلا بتأويل فيه ضعف ، والأصل عدمه .

وأما ما ذكر الشيخ في الموضع الثاني فقد تقدَّم الكلام عليه .

قال ابن الصائغ بعد نقله كلام الشيخ : (يُقال له : وإذا تعذَّر شيء عليك كيف تحكم بتعذُّره على غيرك ، أي مانع من تقدير المدبِّر للموجود ؟ أي قبل : ﴿ أَفَمَنْ هُوقَاتِمٌ ﴾ على الاستفهام التقريري ، والتقدير : أينتهي المدبِّر للموجودات ^(٣) ، فلا أحد قائم على كلِّ نفس بما كسبت ؟ لا يمكن ذلك ، بل المدبِّر موجود ، فالقائم على كلِّ نفس هو هو ^(٤) .

زادنا الله رزقًا وفهمًا ، هذا كلام المعترض ، ومخايل التعصّب ظاهرة ، وعلاماته بيّنة ، حفظنا الله من التعرّض لعرض العلماء بفضله .

* [... ، ...] ^(٥) .

* [... ، ...] ^(٦) .

(١) لم أجد هذا النص ، ولعله المفهوم من كلامه في تحفة الغريب ١/٥١ ب .

(٢) انظر : المقتضب ٢/٢٥ ، والأصول ٢/٣٥٧ ، وارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٢ . وانظر المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٣٠٨/١ ، وحاشية الدسوقي ٣٥/١ .

(٣) في (ج) « للموجود » .

(٤) حاشية ابن الصائغ على مغني اللبيب لم أطلع عليها .

(٥) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٣٥) في المغني ص ٨٢٤ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

(٦) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٣٨) في المغني ص ٦١١ ، ولم ترد في الجمع الغريب .

* [﴿ ... ﴾] ^(١) .

* [﴿ ... ﴾] ^(٢) .

وهذه آخر آية رأيت من هذه السورة [الكرعة] ^(٣) أعاد الله علينا بركاتها من فضله ^(٤) .
وصلّى الله [وسلّم] ^(٥) على سيّدنا [ومولانا] ^(٦) محمّد ، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً ،
والحمد لله ربّ العالمين ^(٧) .

نجز الجزء الأوّل من الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب بحمد الله تعالى وحسن عونه وتوفيقه
أواسط شعبان المكرّم من عام ستّة وتسعين وتسعمائة ، على يد كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمّد بن
إبراهيم بن يوسف بن محمّد الأنصاريّ الأندلسي ، وفقّه الله وسدّده ، وإلى كلّ خير وصالحه ألهمه ،
وأرشدّه بجاه سيّد المرسلين وأفضل خلق الله أجمعين .

يتلوّه إن شاء الله في الجزء الثاني سورة إبراهيم عليه السلام .

وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد ، وعلى آله عدد ما ذكره الذّاكرون ، وعدد ما غفل عن
ذكره الغافلون ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم ^(٨) .



- (١) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٤١) في المغني ص ٦٥٦ ، ولم ترد في الجمع الغريب .
- (٢) استشهد ابن هشام بالآية رقم (٤٣) في المغني ص ١٤٤ ، ٥٧٥ ، ٨٨٤ ، ولم ترد في الجمع الغريب .
- (٣) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .
- (٤) كلمة « فضله » سقط في (ح) .
- (٥) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .
- (٦) ما بين المعقوفين تكملة من (ح) .
- (٧) من قوله : « وسلّم » إلى قوله : « العالمين » سقط في (ح) .
- (٨) هذا الإيضاح والدعاء من قوله : « نجز الجزء الأوّل » إلى قوله : « العليّ العظيم » سقط في نسخة (ح) .

الختام

الحمد لله الذي يسّر وأعان ، وأتمّ النعمة ، وأكمل الدين ، وسهّل طريق العلم ، وهدى إلى الصراط المستقيم ، وبعد :

فقد كان عنوان البحث :

الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ، لأبي عبد الله الرّصّاع ت ٨٩٤ هـ . تحقيق ودراسة ، من أوّل سورة (آل عمران) إلى آخر سورة (الرّعد) .

وجاء في قسمين سبقهما مقدّمة بيّنت فيها سبب اختيار الموضوع ، واشتمل القسم الأوّل على ثلاثة فصول ؛ كشف الأوّل منها عن الدّراسات السابقة لهذا البحث ، وعن المؤلّف . اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ونشأته ، وشيوخه ، ومكانته العلميّة ، والاجتماعيّة ، ووفاته ، وتلاميذه ، وآثاره .

وخصّصت الفصل الثّاني للتعريف بالكتاب ، توثيق نسبته ، وموضوعه ، ومنهجه ، ومصادره ، وشواهده ، وقيّمته العلميّة ، ونسخه ، وبيّنت منهجي في التحقيق .

وأما الفصل الثالث ، فقدّمت فيه دراسة للكتاب ، فعرضت لموقف الرّصّاع من ابن هشام خاصّة ، ومن بعض العلماء السّابقين له ، ثمّ عرّجت على آرائه وتعليّلاته ، ثمّ الخلاف النحوي في كتاب الجمع الغريب ، والمباحث البلاغيّة فيه ، ثمّ بيّنت منهجي في التحقيق .

أما القسم الثّاني من البحث ، فهو النّصّ المحقّق وأهمّ النّائج الّتي استنتجتها ما يلي :

بعد تحقيق ودراسة الكتاب ، ودراسة بعض المسائل الخلافيّة فيه ، يمكن أن أوجز هذه الثّمّار في الآتي :

١ - أنّ أبا عبد الله الرّصّاع ذو شخصيّة علميّة متميّزة ، تتسم بالدّقّة ، والأمانة ، وسعة الثّقافة ، له آراؤه وتوجيهاته ، وتعليّلاته الّتي تشهد بطول باعه ، ورسوخ قدمه في علوم العربيّة وغيرها ، يستحضر النّصوص المناسبة في أماكنها ، مع النّقّد والترجيح ، والإضافة والتّعليّل .

٢ - كتاب الجمع الغريب يُعدّ من الكتب المتخصّصة في هذا الفنّ ، وليس كتاباً تعليميّاً ؛ لأنّه يعرض ويناقش مسائل دقيقة في مسائل النّحو والصّرف ، غزير في مادّته ، دقيق في عبارته .

- ٣ - يحتوي الكتاب على مسائل خلافة قمنة بالبحث والدراسة .
- ٤ - يهتم بالأصول النحوية ، فيرجح بها بعض الأوجه ، ويرد البعض الآخر .
- ٥ - أن كتاب الجمع الغريب بمادته العلمية الغزيرة ، وما جُمع فيه من آراء وأقوال ، ومناقشات ، وترجيحات قُدمت في منهج يتميز بسهولة وحسن ترتيبه يُعد مرجعاً أساساً لفهم كتاب مغني اللبيب خاصة ، وبياناً لكثير من آراء ونصوص العلماء خاصة .
- ٦ - يُعد كتاب الجمع الغريب مصدراً رئيساً لعلم القراءات تأصيلاً وتوجيهاً .
- ٧ - إضافة معانٍ جديدة لبعض الحروف ، بينها النص القرآني .
- ٨ - كشف الستار فيكشف الستار عن علماء تبين أن لهم منزلة علمية كبيرة ، وضحت آراؤهم ومناقشتهم .
- ٩ - ورد بكتاب الجمع الغريب آراء واختيارات لعلماء مشاهير لم ترد في كتبهم المطبوعة المتداولة .
- ١٠ - عرفنا أبو عبد الله الرضا ع بثقافته الواسعة ، وحضوره الذهني من خلال كتابه على أسماء كتب لم تر النور بعد ، ونقل عنها .
- ١١ - التوسع في بعض القواعد النحوية نتيجة لتوسع دائرة الخلاف النحوي في العصور المتأخرة .
- ١٢ - تصحيح فهم بعض النصوص ، وتأويل البعض الآخر .
- ١٣ - تضمن الفصل الأول من الدراسة إضافات واستدراكات على الدراسات السابقة ، تتمثل في :
 - تحرير وضبط اسم الرضا ع ، ونسبه ، ونسبته .
 - تصحيح بعض الأخطاء في أسماء الأعلام .
 - اجتهدت في ترتيب وتصنيف المادة العلمية في القسم الأول عامة ، وفيما يتعلق بحياة المؤلف على وجه الخصوص لما لمست من تداخل المباحث عند السابقين .
 - إضافة أكثر من عشرين شيخاً لم يسبق ذكرهم عند السابقين ، مع التعريف بهم ، وبمصادر ترجمتهم .

- وكذلك أضفتُ إلى تلاميذ الرِّصَّاع تلاميذ لم يُذكروا من قبل ، وعرَّفتُ بهم بعد أن تيسَّرت لي المصادر بتوفيق الله .
 - عرَّفتُ بآثار الرِّصَّاع تعريفًا دقيقًا بأسمائها ، وأماكن وجودها ، مستدرِّكًا ما لم يُذكر قبل ، ومصوِّبًا ما ذكر ورأيتُه يحتاج إلى تصويب ، مع أنني أفدتُ من عمل السَّابقين فوائد كثيرة ، جزاهم الله خيرًا .
- وآخر داعوانا أن الحمد لله ربَّ العالمين ، والصَّلاة والسَّلام على أفضل الأنبياء والمرسلين .



الفهارس

ونُشِئَ كُلُّ :

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

فهرس القراءات القرآنية

فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

فهرس أبيات الشاطبية في القراءات للشاطبي

فهرس الأبيات والأرجاز

فهرس الأقوال والأمثال

فهرس الأعلام

فهرس النماذج النحوية

فهرس اللغة بالمتن

فهرس اللغة بالحواشي

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس المدارس النحوية والقبائل

فهرس إجمالي للأبواب النحوية والصرفية

فهرس تفصيلي للأبواب النحوية والصرفية

فهرس المسائل البلاغية

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الكريمة

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ	(١)	(الفاتحة)	٩٨ ، ١٠٠
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ	(٤)	(الفاتحة)	١٢٢ ، ٤١٢
غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ	(٧)	(الفاتحة)	٢٧٨ ، ٢٨٢
ذَلِكَ الْكِتَابُ	(٢)	(البقرة)	٤١٨
وَمَعَارِزُ قَنَاقِهِمْ	(٣)	(البقرة)	٣٣٥
سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ	(٦)	(البقرة)	٥٠٨ ، ٥٢٨
ءَأَذْنَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	(٦)	(البقرة)	٢٥٢
وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ	(٨)	(البقرة)	٥٧٥
بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ	(١٠)	(البقرة)	٦٦٥
وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا	(١١)	(البقرة)	٥٨٢
أَوْ كَسِبَ مِنَ السَّمَاءِ	(١٩)	(البقرة)	١٣٢
يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا	(٢١)	(البقرة)	٤٨٣
وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا	(٢٥)	(البقرة)	٢٤٦ ، ٣٧١
كَلَّمَآ رَزَقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ	(٢٥)	(البقرة)	٢٢٢
فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ	(٢٦)	(البقرة)	١٠٥
وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا	(٣٤)	(البقرة)	٤٨٣
اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ	(٣٥)	(البقرة)	٦١٤
وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا	(٣٥)	(البقرة)	٥٨١
بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ	(٣٦)	(البقرة)	١٩٨ ، ٢٢٣
وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ	(٤٢)	(البقرة)	٢٨٨

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
يَا مُرُوكُمْ	(٦٧)	(البقرة)	٧٠٢
تَقِيرُ الْأَرْضَ	(٧١)	(البقرة)	٢٢٠
وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ	(٨٣)	(البقرة)	٢٢٣
بِالْوَدِّينِ إِحْسَانًا	(٨٣)	(البقرة)	٧٠٤
ثُمَّ أَكْثَمَ هَؤُلَاءِ يَتَّقُونَ	(٨٥)	(البقرة)	١٣٧
مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ	(٩١)	(البقرة)	٦٩٣ ، ٢٥٩ ، ٢٢١
وَمَا هُوَ بِمُرْخِجِهِ	(٩٦)	(البقرة)	٦٦٦
وَمَلَا نَكَبِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكَالَ	(٩٨)	(البقرة)	٤١٦
مَا تَسْخُ مِنْ آيَةٍ	(١٠٦)	(البقرة)	٤٧٩ ، ١٥١
أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ	(١٠٦)	(البقرة)	٥١٣
كُلُّ لَه قَاتُونَ	(١١٦)	(البقرة)	٥٥٣
وَدَخُلْهُ مُسْلِمُونَ	(١٢٣)	(البقرة)	١٤٠
وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ	(١٢٤)	(البقرة)	٣٦٦
إِنَّا أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ	(١٢٧)	(البقرة)	٣٦٤
فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ	(١٣٢)	(البقرة)	٥٤٧
وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى	(١٣٥)	(البقرة)	٣٠٠
سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ	(١٤٢)	(البقرة)	٥٨١ ، ٢٧٦
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا	(١٥٣)	(البقرة)	٣١٩
لَا جُنَاحَ	(١٥٨)	(البقرة)	٤٤٢
كَمَثَلِ الذِّي يَنْعِقُ	(١٧١)	(البقرة)	١٣٢
وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ	(١٧٧)	(البقرة)	٧٠٧
الْخُرُ بِالْخَرِّ	(١٧٨)	(البقرة)	٣٣٨
شَهْرُ رَمَضَانَ	(١٨٥)	(البقرة)	١٠٢
وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ	(١٨٥)	(البقرة)	٣٣٤
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ	(١٩٦)	(البقرة)	٢٣٣
رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً	(٢٠١)	(البقرة)	٦٩٦
فَمَنْ تَجَلَّ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ	(٢٠٣)	(البقرة)	٢٤٨
اذْخُلُوا فِي السَّلَامِ كُلَّةً	(٢٠٨)	(البقرة)	٥٧٠
كَمَا أَرْسَلْنَا	(٢٣٢)	(البقرة)	٢٣٢

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
يُتِمُّ الرِّضَاعَةَ	(٢٣٣)	(البقرة)	٤٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩
وَمَا لَنَا أَلْهَاتٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	(٢٤٦)	(البقرة)	٦٩٤
فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي	(٢٤٩)	(البقرة)	٦١٩
شَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ	(٢٤٩)	(البقرة)	٦١٩
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	(٢٥٥)	(البقرة)	١١٥
أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ	(٢٥٨)	(البقرة)	٤٨٤
فَأَمَاتَهُ اللَّهُ	(٢٥٩)	(البقرة)	٢٣٢
فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ	(٢٥٩)	(البقرة)	١٢٣
إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ	(٢٧١)	(البقرة)	٥٢٤
لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخَافًا	(٢٧٣)	(البقرة)	١١٥
لَا تُهْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ	(٢٨٥)	(البقرة)	٣٠٧
أَلَمْ	(١)	(آل عمران)	١٠١ ، ٩٨
نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ	(٣)	(آل عمران)	١٠١
يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ	(٦)	(آل عمران)	١٠٣
هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ	(٧)	(آل عمران)	١٠٤
وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمْنَاهُ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا	(٧)	(آل عمران)	١٠٥ ، ١٠٤
رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا	(٨)	(آل عمران)	١٠٥
رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ	(٩)	(آل عمران)	١٠٦
إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ	(١٠)	(آل عمران)	١٠٦
شَهِدَ اللَّهُ	(١٨)	(آل عمران)	١٠٨
أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	(١٨)	(آل عمران)	١١٦
إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ	(١٩)	(آل عمران)	١١٦
ءَأَسْلَمْتُمْ	(٢٠)	(آل عمران)	١١٧
قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ	(٢٦)	(آل عمران)	١١٧
لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ	(٢٨)	(آل عمران)	١١٨
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ	(٢٨)	(آل عمران)	١١٨
يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ	(٣٠)	(آل عمران)	٢٢٥ ، ١١٩
وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ	(٣٠)	(آل عمران)	٦٩١ ، ٢٦٨
قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ	(٣١)	(آل عمران)	١٢٤

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ	(٣٥)	(آل عمران)	٣٦٤ ، ١٢٥
رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ	(٣٦)	(آل عمران)	١٢٦
وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ	(٤٤)	(آل عمران)	١٢٧
ذَلِّقُونَ أَفْلا مَهُمُ أَتَيْتُمُ مَرْيَمَ	(٤٤)	(آل عمران)	١٢٨
فَأَهْلَحُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ	(٤٩)	(آل عمران)	١٢٩
إِنْ مِثْلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ	(٥٩)	(آل عمران)	١٣٠
كُنْ فَيَكُونُ	(٥٩)	(آل عمران)	١٣٣
فَإِنْ تَوَلَّوْا	(٦٣)	(آل عمران)	١٣٣
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ	(٦٤)	(آل عمران)	١٣٥
هَآ أَتَمُّ	(٦٦)	(آل عمران)	١٣٧
أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ	(٧٣)	(آل عمران)	١٣٨
مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ	(٧٥)	(آل عمران)	٦٩٤
مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ	(٧٥)	(آل عمران)	١٤١
بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ	(٧٦)	(آل عمران)	١٤٢
مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ	(٧٩)	(آل عمران)	١٤٤
وَلَا يُأْمُرُكُمْ	(٨٠)	(آل عمران)	١٤٨
أَرْبَابًا	(٨٠)	(آل عمران)	١٤٤
وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ	(٨١)	(آل عمران)	١٤٩
مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ	(٨١)	(آل عمران)	١٥٨
أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ	(٨٣)	(آل عمران)	١٥٩ ، ١٩٦ ، ٤٩٢
وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ	(٩١)	(آل عمران)	١٦٢
لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ	(٩٢)	(آل عمران)	١٦٢
وَمَا تَنفِقُوا مِنْ شَيْءٍ	(٩٢)	(آل عمران)	١٦٥
إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ	(٩٦)	(آل عمران)	٥٥٤ ، ١٦٥
ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ مِّمَّا أَنْزَلْنَا	(٩٧)	(آل عمران)	١٧٠
وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ	(٩٧)	(آل عمران)	١٧٢
وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ	(١٠١)	(آل عمران)	١٧٥ ، ٤٩٢
وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ	(١٠٣)	(آل عمران)	١٧٥ ، ٤٨١
وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا	(١٠٣)	(آل عمران)	١٧٦

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ	(١٠٣)	(آل عمران)	٤٥٦
فَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَوْدَتْ وُجُوهُهُمْ	(١٠٦)	(آل عمران)	١٧٨
لَيْسُوا سَوَاءً	(١١٣)	(آل عمران)	١٨١
مَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ	(١١٥)	(آل عمران)	١٨١
يَأْتِيَهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً	(١١٨)	(آل عمران)	١٨٢
هَآ أَتَمُّ أَوْلَاءِ	(١١٩)	(آل عمران)	١٨٩
وَلَنْ تَصْبِرُوا	(١٢٠)	(آل عمران)	٢٦٨ ، ١٩٠
لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ	(١٢٠)	(آل عمران)	٣٥٩ ، ١٢١
وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ	(١٢١)	(آل عمران)	١٩١
وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ	(١٢٣)	(آل عمران)	١٩٢
أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ	(١٢٤)	(آل عمران)	١٩٢
وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ	(١٣٥)	(آل عمران)	١٩٢
إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	(١٣٩)	(آل عمران)	١٩٣
إِنْ يَمْسَسْكُمْ	(١٤٠)	(آل عمران)	١٩٤
وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا	(١٤٢)	(آل عمران)	١٩٤
وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ	(١٤٣)	(آل عمران)	١٩٥
وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ	(١٤٤)	(آل عمران)	١٩٥
أَفَإِنْ مَاتَ	(١٤٤)	(آل عمران)	٤٩٢ ، ١٩٦
وَكَايِنِ مِنْ نَبِيِّ	(١٤٦)	(آل عمران)	١٩٧
وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ	(١٥٢)	(آل عمران)	١٩٩
حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ	(١٥٢)	(آل عمران)	١٩٩
وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ	(١٥٤)	(آل عمران)	٢٠٢
إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخَفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ	(١٥٤)	(آل عمران)	٢٠٦
وَلَكِنْ مَتَّمَّ أَوْ قَتَلْتُمْ	(١٥٨)	(آل عمران)	٢٠٨
فَبِمَا رَحْمَةٍ	(١٥٩)	(آل عمران)	٣٣٥ ، ٢٠٩
لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ	(١٦٤)	(آل عمران)	٢١٠
أَوَلَمَّْا أَصَابَكُم	(١٦٥)	(آل عمران)	٢١٣
وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ	(١٦٦)	(آل عمران)	٥٠٩
وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا	(١٦٩)	(آل عمران)	٢٢٥ ، ٢١٣

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ	(١٧٢)	(آل عمران)	٢١٤
إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ	(١٧٥)	(آل عمران)	٢١٥
وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا ذُكِّرُوا لَهُمْ	(١٧٨)	(آل عمران)	٢١٦
تَنبِئُ بِمِيزِ الْحَبِيثِ مِنَ الطَّيِّبِ	(١٧٩)	(آل عمران)	٢٢٠
وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظِلَّكُمْ عَلَى الْغَيْبِ	(١٧٩)	(آل عمران)	٢٢٠ ، ٣٠٦
كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ	(١٨٥)	(آل عمران)	٢٢١
وَأَنَّمَا تُوفَّنَ	(١٨٥)	(آل عمران)	٢٢٢
وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ	(١٨٥)	(آل عمران)	٢٢٢
وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ	(١٨٧)	(آل عمران)	٢٢٣
فَتَبَيَّنُوا وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ	(١٨٧)	(آل عمران)	٢٢٣
لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيَجْهَلُونَ	(١٨٨)	(آل عمران)	٢٢٤ ، ٢١٤ ، ١٢٠
مَتَاعَ قَلِيلٍ	(١٩٧)	(آل عمران)	٢٣٠
وَلَا تَأْكُلُوا	(٢)	(النساء)	٢٣٢
فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ	(٣)	(النساء)	٢٣٣
وَلْيَخْشَ الَّذِينَ	(٩)	(النساء)	٢٣٨ ، ٦٧٢
يُوصِيكُمُ اللَّهُ	(١١)	(النساء)	٢٤١
فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً	(١١)	(النساء)	٢٤٢
فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ	(١١)	(النساء)	٢٤٣
وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ	(١٢)	(النساء)	٢٤٣ ، ٤٣٨
وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ	(١٨)	(النساء)	٢٤٨
أَتَاخُذُوهُ بُهْتَانًا وَإِفْثَامِينَا	(٢٠)	(النساء)	٢٥٠
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ	(٢٣)	(النساء)	٢٥٠
فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ	(٢٤)	(النساء)	٢٥٠
يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ	(٢٦)	(النساء)	٢٥١ ، ٤٠٥
وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا	(٢٨)	(النساء)	٢٥٢ ، ٤٢٦
وَاعْبُدُوا اللَّهَ	(٣٦)	(النساء)	٢٥٣
وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا	(٣٨)	(النساء)	٢٥٤
إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ	(٤٠)	(النساء)	٢٥٤
فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ	(٤١)	(النساء)	٢٥٤

الآية رقمها السورة رقم الصفحة

لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى	(٤٣)	(النساء)	٢٥٦ ، ٤٧١ ، ٥٤٧
أَلَمْ تَقْرَأْ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا كِتَابًا	(٤٤)	(النساء)	٢٥٧
يَأْتِيهِمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ	(٤٧)	(النساء)	٢٥٩
إِذَا لَا يُوَثِّقُونَ النَّاسَ هَيْدَرًا	(٥٣)	(النساء)	٢٦١
إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ	(٥٨)	(النساء)	٦٩٧ ، ٧٠٢
إِنَّ اللَّهَ نَعِمًا	(٥٨)	(النساء)	٢٥٩
فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ	(٦٥)	(النساء)	٢٦٠
مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ	(٦٦)	(النساء)	٢٦٠ ، ٢٧٨
وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا	(٦٦)	(النساء)	٢٦٠
وَلَوْ أَنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ يُبْطِلُنَّ	(٧٢)	(النساء)	٢٦٢ ، ٦٥٩
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا	(٧٣)	(النساء)	٢٦٥
رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ	(٧٥)	(النساء)	٢٦٦
وَلَا تَطْلُبُوهَا قَبِيلًا	(٧٧)	(النساء)	٢٦٧
أَتَيْنَاكُمْ كُنُوزًا	(٧٨)	(النساء)	٢٦٧
وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ	(٧٨)	(النساء)	٢٧٠
وَكَلَّمَ بِاللَّهِ شَهِيدًا	(٧٩)	(النساء)	٢٥٩ ، ٢٧٠
لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ	(٨٧)	(النساء)	٢٧٠
فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ	(٨٨)	(النساء)	٢٧١
أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ	(٩٠)	(النساء)	٢٧١ ، ٤٢٨
حَصِرَتْ	(٩٠)	(النساء)	٦٩٥
حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ	(٩٠)	(النساء)	٣٣٦ ، ٣٤٤
سَتَجِدُونَ أَخْرَيْنَ	(٩١)	(النساء)	٢٧٦
فَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ	(٩٢)	(النساء)	٢٧٨
إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا	(٩٢)	(النساء)	٢٧٧
غَيْرَ أُولَى الصَّرَرِ	(٩٥)	(النساء)	٢٧٨
وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى	(٩٥)	(النساء)	٢٨٥
وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ	(١٠٠)	(النساء)	٢٨٧
وَإِذَا صُرِفَتْ فِي الْأَرْضِ	(١٠١)	(النساء)	٢٨٩
وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أُنْزَى	(١٠٢)	(النساء)	٢٨٩

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ (١٠٥)	(١٠٥)	(النساء)	١٠٢
وَمَنْ يَكْسِبْ	(١١٢)	(النساء)	٢٨٩
وَتَزْعُمُونَ أَن تَنكِحُوهُمْ	(١٢٧)	(النساء)	٢٨٩
إِن أَمْرًا خَافَتْ	(١٢٨)	(النساء)	٢٩٢
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا	(١٢٨)	(النساء)	٢٩٣
وَالصُّلْحُ خَيْرٌ	(١٢٨)	(النساء)	١١٧
إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا	(١٣٥)	(النساء)	٢٩٩ ، ٥٧٨
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا	(١٣٦)	(النساء)	٢٧٧ ، ٣٠٥
لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ	(١٣٧)	(النساء)	٣٠٥
وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ	(١٤٠)	(النساء)	١٠٢ ، ٣٠٦ ، ٤٠٤
لَا يَحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ	(١٤٨)	(النساء)	٣٠٦ ، ٦٥٤
وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا	(١٥٠)	(النساء)	٣٠٦
وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ	(١٥٢)	(النساء)	٣٠٧
يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تَنزِلَ عَلَيْهِمْ	(١٥٣)	(النساء)	٣٠٧
إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ	(١٥٧)	(النساء)	٣٦٨
وَلِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ	(١٥٩)	(النساء)	٣٠٩
حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ	(١٦٠)	(النساء)	٣١٠
وَكُفِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا	(١٦٦)	(النساء)	٢٥٩
وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً	(١٧١)	(النساء)	٦٧٥
خَيْرًا لَكُمْ	(١٧١)	(النساء)	٣١١
إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ	(١٧١)	(النساء)	٣١٢ ، ٥٥١
يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ	(١٧٤)	(النساء)	٣١٢
يَسْتَفْتُونَكَ	(١٧٦)	(النساء)	٣١٢
إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ	(١٧٦)	(النساء)	٣١٢
يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا	(١٧٦)	(النساء)	٣١٥
أَوْفُوا بِالْعُقُودِ	(١)	(المائدة)	٣١٩
وَلَاءَ آمِنَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ	(٢)	(المائدة)	٣١٩
وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ	(٢)	(المائدة)	٣٢٢
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ	(٣)	(المائدة)	٣٢٢

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ	(٣)	(المائدة)	٣٢٣
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ	(٦)	(المائدة)	٣٢٤
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ	(٦)	(المائدة)	٣٢٥
امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ	(٦)	(المائدة)	٣٢٩
وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا	(٩)	(المائدة)	٣٣٣
فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ	(١٣)	(المائدة)	٣٣٤
اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ	(٢٠)	(المائدة)	٣٣٥
نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ	(٢٠)	(المائدة)	٥٥٠
قَالَ رَجُلَانِ	(٢٣)	(المائدة)	٣٣٥
فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا	(٢٧)	(المائدة)	٣٣٦
يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ	(٣١)	(المائدة)	٣٣٦
لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ	(٤١)	(المائدة)	٣٣٧
وَأِنْ حَكَمْتَ	(٤٢)	(المائدة)	٣٣٧
وَكُنَّا عَلَيْهِمْ	(٤٥)	(المائدة)	٣٣٧
وَأَتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ	(٤٦)	(المائدة)	٣٣٩
وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْإِنجِيلِ	(٤٧)	(المائدة)	٣٣٩ ، ٤٠٥
فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ	(٤٨)	(المائدة)	٣٤٢
أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ	(٥٠)	(المائدة)	٣٤٢
يَقُولُونَ فَخَشَى	(٥٢)	(المائدة)	٣٤٢
مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ	(٥٤)	(المائدة)	٣٤٢
وَمَنْ يَقُولِ اللَّهُ	(٥٦)	(المائدة)	٣٤٣
وَأَتَوْا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	(٥٧)	(المائدة)	١٩٣ ، ٣٤٣
لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	(٦٢)	(المائدة)	٣٤٣ ، ٦٦٩
غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ	(٦٤)	(المائدة)	٢٧٣ ، ٣٤٣
يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ	(٦٤)	(المائدة)	٣٤٤
يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ	(٦٧)	(المائدة)	٢٦٦
وَلَوْ لَمْ تَفْعَلْ	(٦٧)	(المائدة)	٣٤٤
قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ	(٦٨)	(المائدة)	٣٤٤
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا	(٦٩)	(المائدة)	٣٤٥

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
فَرِيقًا كَذَّبُوا	(٧٠)	(المائدة)	٣٥١
وَحَسِبُوا	(٧١)	(المائدة)	٣٥١
ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا	(٧١)	(المائدة)	٣٥٢
إِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا	(٧٣)	(المائدة)	٣٥٣
وَنَطْمَعُ	(٨٤)	(المائدة)	٣٥٤
فَكَهَارُثُهُ	(٨٩)	(المائدة)	٣٥٤
فَهَلْ أَتَمُّ مُتَّبِعُونَ	(٩١)	(المائدة)	٣٥٥
هَذَانِ بَالِغِ الْكِبَرِ	(٩٥)	(المائدة)	٣٥٥
أَوْ كَهَارَةَ طَعَامٍ مَسَاكِينَ	(٩٥)	(المائدة)	٣٥٥
وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ	(٩٥)	(المائدة)	٣٥٦
جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ	(٩٧)	(المائدة)	٣٥٧
وَلَوْ أَعْجَبَكَ	(١٠٠)	(المائدة)	٣٥٨
عَلَيْكُمْ أَهْسَكُم	(١٠٥)	(المائدة)	٣٥٨
فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا	(١٠٧)	(المائدة)	٣٥٩
هَلْ يَسْتَطِيعُ	(١١٢)	(المائدة)	٣٦٠
رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً	(١١٤)	(المائدة)	٣٦٠
فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مَنكُم	(١١٥)	(المائدة)	٣٦١
إِنْ كُنْتُمْ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ	(١١٦)	(المائدة)	٣٦١ ، ٦٤٣
إِنَّكَ أَتَيْتَ عِلَامَ الْغُيُوبِ	(١١٦)	(المائدة)	٣٦٣
مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَأْمُورَتِي بِهِ	(١١٧)	(المائدة)	٣٦٤ ، ١٣٧
كُنْتُ أَتَى الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ	(١١٧)	(المائدة)	٣٧٢
إِنْ تُعَذِّبْتَهُمْ فَاهْلِكْ	(١١٨)	(المائدة)	٣٧٣
قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ	(١١٩)	(المائدة)	٣٧٣
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ	(١)	(الأنعام)	٣٧٩
وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ	(٢)	(الأنعام)	٣٨٠
وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ	(٣)	(الأنعام)	٣٨٢ ، ٥٨٨
مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ	(٦)	(الأنعام)	٣٨٦
لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْهِ مَلَكٌ	(٨)	(الأنعام)	٣٨٦
كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ	(١٢)	(الأنعام)	٣٨٦

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
لِيَجْمَعَنَّكُمْ	(١٢)	(الأنعام)	٦٩٠
قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ	(١٥)	(الأنعام)	٣٨٩
وَلَنْ تَمْسُكَ بِخَيْرٍ	(١٧)	(الأنعام)	٣٨٩
مُمْ لَمْ تَكُنْ فَتَسْتَهُم	(٢٣)	(الأنعام)	٣٨٩
حَتَّى إِذَا جَاءَ وَلَدٌ يُجَادِلُوكَ	(٢٥)	(الأنعام)	٣٩٠
وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَعُوا	(٢٧)	(الأنعام)	٣٩١ ، ٤٩٢
بِالْتَّنَادِ	(٢٧)	(الأنعام)	٣٩٢
وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُوَ عَنْهُ	(٢٨)	(الأنعام)	٣٩٣ ، ٤٢٤
وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ	(٣٢)	(الأنعام)	٣٩٤
وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِإِ الْمُرْسَلِينَ	(٣٤)	(الأنعام)	٣٩٥
فَلِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ	(٣٥)	(الأنعام)	٣٩٦
أُمَمٌ مِمَّا لُكُم	(٣٨)	(الأنعام)	٣٩٦ ، ٦٥٦
مَا فَطَنَّا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ	(٣٨)	(الأنعام)	٣٩٦ ، ١٩١
أَرَأَيْتُمْ	(٤٠)	(الأنعام)	٤٠٢ ، ٤٠٤
أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ	(٤٠)	(الأنعام)	٣٩٩
بَلْ إِثْمُهُ	(٤١)	(الأنعام)	٤٠٣
فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا	(٤٣)	(الأنعام)	٤٠٣
هَلْ نُهَلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ	(٤٧)	(الأنعام)	٤٠١
وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ	(٥٩)	(الأنعام)	٤٠٤ ، ٥٩٩
وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ	(٦٨)	(الأنعام)	٤٠٤ ، ١٠٢
وَأَمْرًا لِنُسْلِمَ	(٧١)	(الأنعام)	٤٠٤ ، ٢٥١
ذُرَى	(٧٥)	(الأنعام)	٤٠٥
هَذَا رَجَى	(٧٦)	(الأنعام)	٤٠٥
أَتَحَابُّونِي فِي اللَّهِ	(٨٠)	(الأنعام)	٤٠٥
أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ	(٨١)	(الأنعام)	٤٠٦ ، ٤٢١
فَلْيُفْرِقَيْنِ أَحَقُّ	(٨١)	(الأنعام)	٤٠٧
وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ	(٨٤)	(الأنعام)	٤٤٨
كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا	(٨٤)	(الأنعام)	٤٠٧
وَمَا ذُرَى مَعَكُمْ شَفَعَاءُكُمْ	(٩٤)	(الأنعام)	٤٠٨

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
لَقَدْ قَطَعْتُمْ بَيْنَكُمْ	(٩٤)	(الأنعام)	٤٠٩
فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى	(٩٥)	(الأنعام)	٤١٣
يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ	(٩٥)	(الأنعام)	٤١١
جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا	(٩٦)	(الأنعام)	٤١٢
فَاخْرَجْنَاهُ	(٩٩)	(الأنعام)	٤١٦
وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا	(٩٩)	(الأنعام)	٤١٥
وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ	(١٠٠)	(الأنعام)	٤٤٥
ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ	(١٠٢)	(الأنعام)	٤١٦
وَمَا يُشْعِرُكُمْ	(١٠٩)	(الأنعام)	٤١٨
كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ	(١١٠)	(الأنعام)	٤٢٢
وَلَوْ أَنَّا ذَرَلْنَاهَا	(١١١)	(الأنعام)	٤٢٣
وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ	(١١٢)	(الأنعام)	٤٢٤
وَلَتَصْنَعِيَ إِلَهُهُ	(١١٣)	(الأنعام)	٤٢٤ ، ٥٧٧
وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا	(١١٤)	(الأنعام)	٤٢٥
وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ	(١١٩)	(الأنعام)	٤٢٨
وَلَا تَأْكُلُوا أَمْثَالَهُ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ	(١٢١)	(الأنعام)	٤٢٨
وَلِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ	(١٢١)	(الأنعام)	٤٢٩
أَوْ مِنْ كَانَ مِثْلًا	(١٢٢)	(الأنعام)	٤٣٠
اللَّهُ أَغْلَمُ حَيْثُ يُجْعَلُ رِسَالَتُهُ	(١٢٤)	(الأنعام)	٤٣١
وَمَا رُبُّكَ بَغَافِلٍ	(١٣٢)	(الأنعام)	٦٨٦
إِنْ مَا تَوْعَدُونَ	(١٣٤)	(الأنعام)	٤٣٣
وَكُنَّا لَكُمْ رُزْقًا	(١٣٧)	(الأنعام)	٤٣٣
خَرَّمَتْ ظُهُورَهَا	(١٣٨)	(الأنعام)	٤٣٩
أَوْ فَسَقًا أَهْلَ بَيْتِ اللَّهِ بِهِ	(١٤٥)	(الأنعام)	٤٢٩
فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ	(١٤٩)	(الأنعام)	٤٤٠
فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ	(١٥٠)	(الأنعام)	٤٤٠
قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ	(١٥١)	(الأنعام)	٤٤٠
ذَلِكُمْ وَصَّاكُمُ	(١٥١)	(الأنعام)	٤٤٨
وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا	(١٥٣)	(الأنعام)	٤٤٦

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ	(١٥٤)	(الأنعام)	٥٢٦ ، ٤٤٧
أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا	(١٥٧)	(الأنعام)	٤٥٣
يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ	(١٥٨)	(الأنعام)	٤٥٤
نَ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرَ مَثَلًا	(١٦٠)	(الأنعام)	٤٥٦
وَمَخِيلَ	(١٦٢)	(الأنعام)	٤٥٧
وَمَخِيلَ وَمَمَاتِي	(١٦٢)	(الأنعام)	٧٠١
وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ	(٤)	(الأعراف)	٤٦٣ ، ٤٥٩
وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ	(٩)	(الأعراف)	٤٦٢
وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ	(١١)	(الأعراف)	٤٦٢
قَالَ مَا مَنَّكَ	(١٢)	(الأعراف)	٤٦٣
قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي	(١٦)	(الأعراف)	٤٦٥
لَا تَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ	(١٦)	(الأعراف)	٥٦١ ، ٤٦٦
وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ	(١٧)	(الأعراف)	٤٦٨
وَلَوْ لَمْ تَعْفُرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا	(٢٣)	(الأعراف)	٤٦٨
وَلِبَاسِ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ	(٢٦)	(الأعراف)	٤٧٤ ، ٤٦٨
لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ	(٢٧)	(الأعراف)	٤٧٠
إِنَّهُ يَرَأَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ	(٢٧)	(الأعراف)	٤٧١
وَكُلُوا وَاشْرَبُوا	(٣١)	(الأعراف)	٤٧٢
فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ	(٣٤)	(الأعراف)	٢٤٩
ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ	(٣٨)	(الأعراف)	٤٧٣
وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لَأُخْرَاهُمْ	(٣٩)	(الأعراف)	٤٧٣
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ	(٤٢)	(الأعراف)	٤٧٤
وَنُودُوا أَنَّ نُلْكَمُ الْجَنَّةَ	(٤٣)	(الأعراف)	٤٧٤
فَهَلْ وَجَدْتُمْ	(٤٤)	(الأعراف)	٤٧٥
وَيَعْبُودُهَا عِوَجًا	(٤٥)	(الأعراف)	٤٧٦
وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ	(٥٠)	(الأعراف)	٤٧٦
إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ	(٥٦)	(الأعراف)	٤٧٦
لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ	(٥٩)	(الأعراف)	٤٧٨
لَقَدْ أَرْسَلْنَا	(٥٩)	(الأعراف)	٧٠٣ ، ٤٧٨

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ	(٧٣)	(الأعراف)	٤٧٩
وَتَنجُتُونَ الْجِبَالَ بَيُوتًا	(٧٤)	(الأعراف)	٤٨٠
وَلَا تَقْعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ	(٧٤)	(الأعراف)	٤٨٠
تَأْتُونَ الرِّجَالَ	(٨١)	(الأعراف)	٤٨٠
وَالِى مَدِينٍ أَخَافَهُمْ شُعَبِيًّا	(٨٥)	(الأعراف)	٤٨١
وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا	(٨٦)	(الأعراف)	٤٨١
أَوْ تَعْبُدُونَ فِي مِلَّتِنَا	(٨٨)	(الأعراف)	٤٨٢
وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا	(٨٩)	(الأعراف)	٤٨٤
ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ	(٩٥)	(الأعراف)	٤٨٥
فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً	(٩٥)	(الأعراف)	٤٩١
وَهُمْ يَافِكُونَ	(٩٧)	(الأعراف)	٤٨٥
أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى	(٩٧)	(الأعراف)	٤٩١
أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَغْنَاهُمْ	(١٠٠)	(الأعراف)	٤٩٢
فَمَا كَانُوا يَظُنُّونَ	(١٠١)	(الأعراف)	٤٩٣
وَلِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ	(١٠٢)	(الأعراف)	٤٩٣
حَقِيقٌ عَلَى	(١٠٥)	(الأعراف)	٤٩٥
فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ	(١٠٨)	(الأعراف)	٤٩٦
قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمٍ فِرْعَوْنَ	(١٠٩)	(الأعراف)	٤٩٧
إِنْ كُنَّا نَحْنُ	(١١٣)	(الأعراف)	٤٩٧
قَالُوا أَمَّا بَرَبُ الْعَالَمِينَ	(١٢١)	(الأعراف)	٤٩٧
قَالَ فِرْعَوْنُ أَمْ أَتَمَّتْ بِهِ	(١٢٣)	(الأعراف)	٤٩٧
قَالُوا أَوْ ذِينَا مِنْ قَبْلِ	(١٢٩)	(الأعراف)	٤٩٨
وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ	(١٣٢)	(الأعراف)	٤٩٨
اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ	(١٣٨)	(الأعراف)	٥٠٣
ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ	(١٤٢)	(الأعراف)	٢٣٣
قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي	(١٥١)	(الأعراف)	٥٠٥
هَؤُلَاءِ وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ	(١٥٤)	(الأعراف)	٥٠٥
وَاخْتَارَ مُوسَى	(١٥٥)	(الأعراف)	٥٠٥
لَمْ تَعْطُوا قَوْمًا	(١٦٤)	(الأعراف)	٥٠٧

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
الَّذِينَ يَقُولُونَ	(١٦٩)	(الأعراف)	٥٠٧
وَأَن يَأْتِيَهُمْ غَرَضٌ مِّثْلَهُ	(١٦٩)	(الأعراف)	٥٦٦
وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ	(١٧٠)	(الأعراف)	٥٠٧
كَسْتُمْ بِرُكُومِكُمْ	(١٧٢)	(الأعراف)	٥٠٩
وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ	(١٧٦)	(الأعراف)	٥١٨
سَاءَ مَثَلًا لِّلْقَوْمِ	(١٧٧)	(الأعراف)	٥٢٠
مِنَ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ	(١٨٢)	(الأعراف)	٥٢١
أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ	(١٨٤)	(الأعراف)	٥٢١
أَوَلَمْ يَنْظُرُوا	(١٨٥)	(الأعراف)	٥٢٢
مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ	(١٨٦)	(الأعراف)	٥٢٢
لَا يَجْلِيهَا لَوْحٌ مِّمَّا إِذَا هُوَ	(١٨٧)	(الأعراف)	٥٢٥
هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ	(١٨٩)	(الأعراف)	٥٢٦
سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُكُمْ أَوْ أَسْعَفْتُكُمْ	(١٩٣)	(الأعراف)	٥٢٨
إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ	(١٩٤)	(الأعراف)	٥٢٨ ، ٤٢١
أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ	(١٩٥)	(الأعراف)	٧٠٨ ، ٥٣١
وَأَمَّا يَنْزِعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ ذَرْعًا	(٢٠٠)	(الأعراف)	٥٣٢
فَاتَّقُوا اللَّهَ	(١)	(الأنفال)	٥٣٥
وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ	(٣)	(الأنفال)	٣٣٥
حَقًّا	(٤)	(الأنفال)	٥٣٥
كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ	(٥)	(الأنفال)	٥٣٤
كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ	(٦)	(الأنفال)	٥٣٧
فَلَمْ يَهْتَلَوْهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ	(١٧)	(الأنفال)	٥٣٨
وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا	(٢٣)	(الأنفال)	٥٣٩
وَأَتَوْا فَتْنَةً	(٢٥)	(الأنفال)	٥٤٤
وَأَتَوْا فَتْنَةً لِّلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ	(٢٥)	(الأنفال)	٥٨٨
وَأَذْكُرُوا إِذْ أَتْتُمْ قَلِيلًا	(٢٦)	(الأنفال)	٥٥٠
وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا	(٣٠)	(الأنفال)	٥٥٠
وَمَا كَانَ اللَّهُ	(٣٣)	(الأنفال)	٥٥٠
إِنْ يَشَاءُوا يُغْفِرْ لَهُمْ	(٣٨)	(الأنفال)	٥٥١

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ	(٤١)	(الأنفال)	٥٥١
وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَيْدًا	(٤٣)	(الأنفال)	٥٥٢
وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا	(٥٠)	(الأنفال)	٥٥٢
كُلُّ كَاذِبٍ ظَالِمٍ	(٥٤)	(الأنفال)	٥٥٢
وَأَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ	(٥٨)	(الأنفال)	٥٥٣
إِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ	(٦٢)	(الأنفال)	٥٥٤ ، ١٦٦
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ	(٦٥)	(الأنفال)	٥٥٤
وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ	(٦٧)	(الأنفال)	٥٥٤
لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ	(٦٨)	(الأنفال)	٥٥٥
إِلَّا تَعْلَمُوهُ	(٧٣)	(الأنفال)	٥٧٢ ، ٥٥٦
ثُمَّ لَمْ يَنْقُصْكُمْ شَيْئًا	(٤)	(التوبة)	٦٠١ ، ٥٥٩
وَأَقْبَلُوا إِلَيْكُمْ كُلٌّ مَرَّصِدٍ	(٥)	(التوبة)	٥٦٠
كُلٌّ مَرَّصِدٍ	(٥)	(التوبة)	٤٦٧
وَإِنْ أَحَدٌ	(٦)	(التوبة)	٥٦٢
فَمَا اسْتَعَاثُوا إِلَيْكُمْ فَاستَقِيمُوا إِلَيْكُمْ	(٧)	(التوبة)	٥٦٣
كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا	(٨)	(التوبة)	٥٦٤
أَلَا تُقَاتِلُونَ	(١٣)	(التوبة)	٥٦٦
قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ	(٢٤)	(التوبة)	٥٧٨ ، ٥٦٦
يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا	(٣٠)	(التوبة)	٥٦٧
فَاتَّخَذُوا اللَّهَ	(٣٠)	(التوبة)	٥٦٧
وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ	(٣٢)	(التوبة)	٥٦٧
وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ	(٣٣)	(التوبة)	٥٦٨
وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ النَّعْثَ وَالْفِصَّةَ	(٣٤)	(التوبة)	٣٠٣
إِنَّ عِلَّةَ الشُّهُورِ	(٣٦)	(التوبة)	٥٦٨
وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً	(٣٦)	(التوبة)	٥٧٠
أَرْضِيْعُكُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا	(٣٨)	(التوبة)	٥٧٠
فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	(٣٨)	(التوبة)	٥٧١
إِلَّا تَنْفَرُوا	(٣٩)	(التوبة)	٥٧١
إِلَّا تَنْصُرُوهُ	(٤٠)	(التوبة)	٥٧١ ، ٥٥٦

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا	(٤٠)	(التوبة)	٥٧٢
مَا زَادَكُمُ إِلَّا خَبَالًا	(٤٧)	(التوبة)	٥٥٩
وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ	(٦١)	(التوبة)	٥٧٥
يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لَعْنَتَهُمْ	(٦٢)	(التوبة)	٥٧٦
وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ	(٦٢)	(التوبة)	٥٧٨ ، ٥٦٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٠
يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ	(٦٢)	(التوبة)	٤٢٥
وَحُصْنَتُمْ	(٦٩)	(التوبة)	٥٧٩
أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ	(٧١)	(التوبة)	٥٨٠
فَلْيَصْحُقْهُوا قَلِيلًا	(٨٢)	(التوبة)	٥٨١
وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ	(٩٢)	(التوبة)	٥٨٢
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً	(١٠٣)	(التوبة)	٥٨٣
يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ	(١٠٤)	(التوبة)	٣٣٦
وَأُخَرُونَ مَرْجُوعُونَ لَمَعَ اللَّهُ	(١٠٦)	(التوبة)	٥٨٣
إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى	(١٠٧)	(التوبة)	٥٨٣
لَمَسْجِدًا أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى	(١٠٨)	(التوبة)	٥٨٣
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ	(١٠٨)	(التوبة)	٥٨٤
أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ	(١٠٩)	(التوبة)	٥٨٥ ، ٥٨٤
الْمُتَّيِّبُونَ الْعَابِدُونَ	(١١٢)	(التوبة)	٥٨٦
وَالْمُتَّيِّبُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ	(١١٢)	(التوبة)	٥٨٦
وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ	(١١٤)	(التوبة)	٥٨٦
حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ	(١١٨)	(التوبة)	٥٨٧
وَلَبِجْدُوا فِيكُمْ غَلْظَةً	(١٢٣)	(التوبة)	٥٨٨ ، ٤٧٠
أَنْبَكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا	(١٢٤)	(التوبة)	٥٨٨
رُءُوفٌ رَحِيمٌ	(١٢٨)	(التوبة)	٥٨٨
فَإِنْ تَوَلَّوْا	(١٢٩)	(التوبة)	٥٨٩
الرَّ	(١)	(يونس)	٥٩١
أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا	(٢)	(يونس)	٥٩١
وَأَخْرَجُوا نَفْسَهُمْ	(١٠)	(يونس)	٥٩٤
قُلْ مَا يَكُونُ لِي	(١٥)	(يونس)	٥٩٥

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
إِذَا هُمْ مَكْرُوفٌ ۚ آيَاتِنَا	(٢١)	(يونس)	٥٩٥
هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ	(٢٢)	(يونس)	٥٩٦
وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ	(٢٧)	(يونس)	٥٩٦
كَلَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ	(٢٩)	(يونس)	٥٩٩
يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ	(٣١)	(يونس)	٤١١
فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ	(٣٤)	(يونس)	٦٠٢
مَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ	(٣٧)	(يونس)	١٦٥
وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ	(٣٧)	(يونس)	٢١٧ ، ٦٠٢
إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا	(٤٤)	(يونس)	٦٠٥
إِذَا مَا وَقَعَ	(٥١)	(يونس)	٦٠٥
وَيَسْتَنْبِئُونَكَ	(٥٣)	(يونس)	٦٠٦
قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ	(٥٨)	(يونس)	٦٠٧
وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ	(٦١)	(يونس)	٦٠٩
أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ	(٦٢)	(يونس)	٦١١
إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا	(٦٥)	(يونس)	٦١١
إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا	(٦٨)	(يونس)	٦١٢
فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ	(٧١)	(يونس)	٦١٢
بِمَا كَذَّبُوا بِهِ	(٧٤)	(يونس)	٦١٤
أَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ	(٧٧)	(يونس)	٦١٥
قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ	(٨١)	(يونس)	٦١٦
رَبَّنَا اضْلُمُوا عَن سَبِيلِكَ	(٨٨)	(يونس)	٦١٦
إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ	(٩٠)	(يونس)	٦١٧
إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ	(٩٦)	(يونس)	٤٢٠
فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ	(٩٨)	(يونس)	٦١٨
لَأَمِنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا	(٩٩)	(يونس)	١١٠ ، ٦٢٠
وَأُمِرْتُ	(١٠٤)	(يونس)	٦٢٠
يَسْأَلُوكُمْ آلُكُمْ أَخْسَنُ عَمَلًا	(٧)	(هود)	٦٢٢
أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ	(٨)	(هود)	٤٥٥ ، ٦٢٦
وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ	(٣١)	(هود)	٤٧٣

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَلَا يَفْعَلْكُمْ نَفْسِي إِنْ أَرَدْتُ	(٣٤)	(هود)	٦٢٧
وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا	(٤١)	(هود)	٦٣٢
وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ	(٤٢)	(هود)	٦٣٢
اِعَاصِمِ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ	(٤٣)	(هود)	٦٣٣ ، ٧٠٣
وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ	(٤٥)	(هود)	٦٣٦
قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ	(٤٦)	(هود)	٦٣٧
يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ	(٤٦)	(هود)	٦٤٨
وَلَا تَغْزُلِي	(٤٧)	(هود)	٦٣٧
يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا	(٤٨)	(هود)	٦٣٧
وَمَا نَدْنُ بِتَارِكِي آلِ نُوْحٍ عَنْ قَوْلِكَ	(٥٣)	(هود)	٦٣٨
وَالِى نَمُودَ أَحَافِئِهِمْ صَالِحًا	(٦١)	(هود)	٦٣٨
وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ	(٦٩)	(هود)	٦٣٨
وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ	(٧١)	(هود)	٦٣٩
وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا	(٧٢)	(هود)	٦٤٠ ، ٦٤٦
فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ	(٧٤)	(هود)	٦٤٣
وَالَهُمْ آلِيهِمْ	(٧٦)	(هود)	٦٤٤
بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ	(٧٨)	(هود)	٦٤٥
وَلَا يُلَفِّتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ	(٨١)	(هود)	٦٤٦
فَاسْرُ بِأَهْلِكَ	(٨١)	(هود)	٦٣٧
أَصْلَافَكَ تَأْمُرُكَ	(٨٧)	(هود)	٦٥٤
إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ	(٨٨)	(هود)	٦٥٥
وَمَا تَفْقِي إِلَّا بِاللَّهِ	(٨٨)	(هود)	٦٥٦
أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ	(٨٩)	(هود)	٦٥٥
وَاتَّبِعُوا فِي هَذِهِ	(٩٩)	(هود)	٦٥٦
فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ	(١٠٥)	(هود)	٦٥٨
مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ (١٠٧ - ١٠٨)	(١٠٧ - ١٠٨)	(هود)	٤٨٤
وَأَنْ كُلًّا لَنَا فَوْقَهُمْ	(١١١)	(هود)	٢٦٣ ، ٦٥٧
وَاتَّبِعِ الَّذِينَ ظَلَمُوا	(١١٦)	(هود)	٦٦٥
وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ	(١٢٣)	(هود)	٦٦٦ ، ٦٨٦

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا	(٢)	(يوسف)	٦٦٩
لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ	(٧)	(يوسف)	٦٦٩
يُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا	(٨)	(يوسف)	٥٧٨
كَحْنُ عُصْبَةٍ	(٨)	(يوسف)	٦٧٠
يَلْبِسُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ	(١٠)	(يوسف)	٦٧٠ ، ٤٥٦
إِنِّي لِيُخْرِئِي أَنْ تَذْعَبُوا بِهِ	(١٣)	(يوسف)	٦٧١
وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا	(١٧)	(يوسف)	٦٧٢
فَصَبِّرْ بِمِثْلِ	(١٨)	(يوسف)	٦٧٢
وَكَاثِرٍ فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ	(٢٠)	(يوسف)	٦٧٦
وَرَأَوْا دَنَّهُ	(٢٣)	(يوسف)	٦٨٧
وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ	(٢٣)	(يوسف)	٦٧٧
إِنْ كَانَ قَاصِصُهُ قَدْ مِنْ قَبْلِ	(٢٦)	(يوسف)	٦٨٠ ، ٣٦٢
يُوسُفَ أَعْرَضَ	(٢٩)	(يوسف)	٦٨١
قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا	(٣٠)	(يوسف)	٦٨٧
وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ	(٣١)	(يوسف)	٦٨٢
مَا هَذَا بَشَرًا	(٣١)	(يوسف)	٦٨٦
فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ	(٣٢)	(يوسف)	٦٨٧
وَلْيَكُونَا	(٣٢)	(يوسف)	٦٨٧
قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ	(٣٣)	(يوسف)	٦٨٧
وَالْإِصْرُفَ	(٣٣)	(يوسف)	٦٨٨
ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ	(٣٥)	(يوسف)	١٢٠
بَدَأَ لَهُمْ	(٣٥)	(يوسف)	٦٨٨
إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ	(٤٣)	(يوسف)	٦٩٣
أَنَا أَجْنُكُمْ	(٤٥)	(يوسف)	٦٩٤
أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ	(٥٢)	(يوسف)	٦٨٠
هَلْءَ أَمْنُكُمْ عَلَيْهِ	(٦٤)	(يوسف)	٦٩٤ ، ١٤١
هَذِهِ بَضَاعَتُنَا	(٦٥)	(يوسف)	٦٩٤
قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ	(٧٧)	(يوسف)	٦٩٥
وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ	(٨٠)	(يوسف)	٦٩٥

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ	(٨٢)	(يوسف)	٦٩٧
يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ	(٨٤)	(يوسف)	٦٧٥
تَاللَّهِ قَتَلْنَا	(٨٥)	(يوسف)	٦٩٩
نَمَّا أَشْتَكُوبَى	(٨٦)	(يوسف)	٧٠٠
أَشْكَ لَا أَتُ	(٩٠)	(يوسف)	٧٠١
إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ	(٩٠)	(يوسف)	٧٠١ ، ١٤٨
مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ	(٩٠)	(يوسف)	٤٥٧ ، ٤٢٠
لَقَدْ أَثَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا	(٩١)	(يوسف)	٧٠٢ ، ٤٧٨
لَا تَقْرِبْ عَلَيْكُمْ	(٩٢)	(يوسف)	٧٠٣ ، ٦٣٣
وَقَدْ أَحْسَنَ بِي	(١٠٠)	(يوسف)	٧٠٤
وَكَايِنَ مِنْ آيَةٍ	(١٠٥)	(يوسف)	٧٠٤
يَمُرُّونَ عَلَيْهَا	(١٠٥)	(يوسف)	٧٠٤
أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ	(١٠٩)	(يوسف)	٧٠٥
وَلَذَارُ الْآخِرَةِ	(١٠٩)	(يوسف)	٧٠٥
وَلِنْ رَبِّكَ لَنُومَغْفِرٍ لِلنَّاسِ	(٦)	(الرعد)	٧٠٧
قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ	(١٦)	(الرعد)	٧٠٨
هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى	(١٦)	(الرعد)	٧٠٩
وَالْعُلَايَكَةُ يَدْخُلُونَ	(٢٣)	(الرعد)	٧١٣
وَهُمْ يَكْهَرُونَ بِالرَّحْمَنِ	(٣٠)	(الرعد)	٧١٤
وَلَوْ أَنَّ قُرْءًا نَاسِرَتْ	(٣١)	(الرعد)	٧١٤
أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ	(٣٣)	(الرعد)	٧١٤ ، ١٥٩
وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا	(٤٢)	(إبراهيم)	٥٤٤
وَلِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَيُزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ	(٤٦)	(إبراهيم)	٥٣٠
فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ	(٦٥)	(الحجر)	٦٣٧
أَيْنَ شَرَكَايَ	(٢٧)	(النحل)	٤٠٢
وَلَذَارُ الْآخِرَةِ	(٣٠)	(النحل)	٢٢٣
أَرْسَلْنَا	(٤٣)	(النحل)	١٤١
بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ	(٤٤)	(النحل)	١٤١
زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ	(٨٨)	(النحل)	٢٩٣

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ	(٩١)	(النحل)	٣١٩
وَلَنْ رُبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	(١٢٤)	(النحل)	٦٧١
إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ	(٣٦)	(الإسراء)	٤٦٩ ، ٤٧٤
مَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ	(٥٩)	(الإسراء)	٤٢٠
قُلْ كُلُّكُمْ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِهِ	(٨٤)	(الإسراء)	٥٥٢
وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ إِبَى فَأَعِثْ	(٢٣)	(الكهف)	٤٨٤
ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ	(٢٥)	(الكهف)	١٣٦ ، ٣٧٠
وَلَا تَقْدُ عَيْنَاكَ	(٢٨)	(الكهف)	٢٣٢
لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي	(٣٨)	(الكهف)	٥٢٩
ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا	(٦٥)	(الكهف)	١٢٨
لَا يُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرَنًا	(١٠٥)	(الكهف)	٤٦٢
فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ	(١١٠)	(الكهف)	٣٠٢
ذَكَرَ رَحْمَةً رَبِّكَ	(٢)	(مريم)	٤٣٨
إِذَا تَبَدَّدَتْ	(١٦)	(مريم)	٤٨١
لَا يَمْلِكُونَ الشِّفَاعَةَ	(٨٧)	(مريم)	٣٥٣
وَمَا تَأْتِيكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى	(١٧)	(طه)	٢١٠
فَجَمَعَ كَيْدَهُ	(٦٠)	(طه)	٦١٣
هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ	(٣)	(الأنبياء)	١٩٣ ، ٧١٣
وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا	(٣)	(الأنبياء)	٦٨٩
وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ	(١١)	(الأنبياء)	٦٩٨
فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ	(١٥)	(الأنبياء)	٦٤٧
لَوْ كَانُوا فِيهِمَاءَ آلِهَةٍ	(٢٢)	(الأنبياء)	٥٢٠
وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ	(٤٧)	(الأنبياء)	٥٢٥
وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ	(٥٠)	(الأنبياء)	٦٤٠
وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ	(٧٧)	(الأنبياء)	٢٥٨
هَلْ أَتَيْتُمْ شَاكِرِينَ	(٨٠)	(الأنبياء)	٣٥٥
وَلِنْ أَدْرِي لَعَلَّ فِتْنَةَ لَكُمْ	(١١١)	(الأنبياء)	٦١٢
وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ	(٣٥)	(الحج)	٣٣٥
وَكَاثِبِينَ مِنْ قَرْيَةٍ أَتْلَيْتُ لَهَا	(٤٨)	(الحج)	٦٩٨

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ	(٦٢)	(الحج)	٤٣٣
فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ	(٢٦)	(المؤمنون)	٤٧٥
حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ	(٦٤)	(المؤمنون)	٤٩٠
سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا	(١)	(النور)	١٠٢
يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا	(٣٦)	(النور)	٢٤٦
يَخَافُونَ يَوْمًا	(٣٧)	(النور)	٢١٥
طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ	(٥٣)	(النور)	٦٧٣
وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً	(٣٢)	(الفرقان)	١٠١
سَيَّهَدِينَ	(٦٢)	(الشعراء)	٥٦٦
أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ	(١٩٧)	(الشعراء)	١٣٦
لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ	(٢٠١)	(الشعراء)	٢٣٩
فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا	(٩)	(النمل)	٥٦٨
وَلَّى مُدْبِرًا	(١٠)	(النمل)	١٠٩ ، ٥٦٨
ادْخُلُوا مَسَاجِدَكُمْ	(١٨)	(النمل)	٥٤٥
أَنَاءَ آتِيكَ بِهِ	(٤٠)	(النمل)	٦٤٤
وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ	(٩٠)	(النمل)	٦٨١
وَمَا رُبُّكَ بَغَافِلٌ	(٩٣)	(النمل)	٦٨٦
مُدْبِرًا	(٣١)	(القصص)	٥٦٨
وَمَا كُنْتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ	(٤٥)	(القصص)	٤٨١
وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ	(٥٤)	(القصص)	٣٣٥
أَيْنَ شُرَكَائِي	(٦٢)	(القصص)	٤٠٨ ، ٤٠٢
أَيْنَ شُرَكَائِي	(٧٤)	(القصص)	٤٠٢
مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ	(٨٤)	(القصص)	
لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا	(١٧)	(العنكبوت)	٢٩٥
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ	(٥٨)	(العنكبوت)	١٥٦
كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ	(٤٢)	(الروم)	٦٩٦
وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ	(٣٠)	(لقمان)	٤٣٣
فَلَمَّا دَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ	(٣٢)	(لقمان)	٢٠١
تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ	(٢)	(السجدة)	٧٠٨

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ	(٧)	(السجدة)	٥٢٦
وَمِمَّا زَكَّاهُمْ	(١٦)	(السجدة)	٣٣٥
وَلَقَدْ كَانُوا عَافِيًا	(١٥)	(الأحزاب)	٦٧٠
وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا	(٥٠)	(الأحزاب)	٦٣١
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ	(٥٦)	(الأحزاب)	٣٥٠
عُدُّهَا شَهْرًا وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ	(١٢)	(سبأ)	٢٩٦
أَعْظَمَكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا	(٤٦)	(سبأ)	١٧١
وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا	(٩)	(يس)	٦٩٦
وَالْقَمَرَ قَدْرَ نَازٍ	(٣٩)	(يس)	٢٨٧
وَكُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ	(٤٠)	(يس)	٥٥٣
وَأَيُّهُمْ أَنَا حَمَلْنَا	(٤١)	(يس)	٤٠٧
مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا	(٥٢)	(يس)	٤٣١
إِنَّا زَكَّيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا	(٦)	(الصافات)	٣٤٠
وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ	(٧٨)	(الصافات)	٣٣٤
سَيِّدِينَ	(٩٩)	(الصافات)	٥٦٦
وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ	(١٠٨)	(الصافات)	٣٣٤
أَتَدْعُونَ بَقْلًا	(١٢٥)	(الصافات)	٧١٠
وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ	(١٢٩)	(الصافات)	٣٣٤
مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ	(٧٥)	(ص)	٤٦٣
هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ	(٦)	(الزمر)	٤٤٧
خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا	(٦)	(الزمر)	٥٢٦
أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ	(١٩)	(الزمر)	٥٠٨
أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ	(٣٦)	(الزمر)	٥١٣
لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي	(٥٧)	(الزمر)	٥١١
بَلَى قَدْ جَاءَ تِلْكَ آيَاتِي	(٥٩)	(الزمر)	٥١١
فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ	(٧٣)	(الزمر)	٢٧٥
عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ	(٣٥)	(غافر)	٢٢٢
لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ	(١٧)	(الشورى)	٤٧٧
يَقْبِلُ النَّوْبَةَ عَنْ	(٢٥)	(الشورى)	٣٣٦

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ	(٣٨)	(الشورى)	٣٣٥
وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا	(٤٠)	(الشورى)	٥٩٨
سَيِّدِينَ	(٢٧)	(الزخرف)	٥٦٦
وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ	(٣٩)	(الزخرف)	١٠٦
أَفَلَا تُبْصِرُونَ	(٥١)	(الزخرف)	٥١٠ ، ٥١٦
أَمْ أَنَا خَيْرٌ	(٥٢)	(الزخرف)	٥١٠
وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ	(٨٤)	(الزخرف)	٢٩٧
وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلَتُجْزَى	(٢٢)	(الجاثية)	٣٤٠
رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ	(٣٦)	(الجاثية)	٢٩٧
إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ	(١٠)	(الفتح)	٥٧٨
إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ	(١٨)	(الفتح)	٥٧٣
وَكَلَى بِاللَّهِ شَهِيدًا	(٢٨)	(الفتح)	٢٥٩
حَبَّ الْحَصِيدِ	(٩)	(ق)	٣٧٧
حَبْلُ الْوَرِيدِ	(١٦)	(ق)	٣٧٧
أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ	(٣٩)	(الطور)	٧٠٩
ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى	(٨)	(النجم)	٤٦٣
كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	(٤٩)	(القمر)	٦٤٧ ، ٦٥٠
الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ	(٤ - ١)	(الرحمن)	١٨٢
وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ	(٤٦)	(الرحمن)	٢١٥
يَطُوفُ عَلَيْهِمْ	(٧)	(الواقعة)	٤١٦
وَحُورٌ عِينٌ	(٢٢)	(الواقعة)	٤١٦
لَقَسَمٌ	(٧٦)	(الواقعة)	١٢٦
فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ	(٨٨)	(الواقعة)	٦٢٩
مَا لَهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ	(٢)	(المجادلة)	٦٦٦
مُصَدِّقًا لِمَاتِنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا	(٦)	(الصف)	١١٢
يَغْفِرْ لَكُمْ	(١٢)	(الصف)	٣٥٥
وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً	(١١)	(الجمعة)	٣٠٥ ، ٥٨٢
أَخَّرْتَنِي	(١٠)	(المنافقون)	٥٢٢
أَسْكُنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ	(٦)	(الطلاق)	١٧٠

الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا	(٦)	(التحريم)	٢٦٤
أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ	(٨)	(الملك)	٥٠٩
ثُمَّ الْجَحِيمِ صَلْوُهُ	(٣١)	(الحاقة)	٣٤١
وَلَا تَرِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضِلَالًا	(٢٤)	(نوح)	٦١٧
وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ	(١٨)	(الجن)	٤٤٧
قُلْ إِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ	(٢٥)	(الجن)	٦١٢
هَلْ أَتَى	(١)	(الإنسان)	٢٩٢
إِنَّمَا شَاكَرَا	(٣)	(الإنسان)	٢٩٢
يَخَافُونَ يَوْمًا	(٧)	(الإنسان)	٢١٥
وَلَا تُطْعَمُهُمْ إِلَّا مَأْكُورًا	(٢٤)	(الإنسان)	٤٥٦
وَمَا يَذْكُرُكَ إِلَّا نَجْمٌ يُرْكَى	(٣)	(عبس)	٤١٩
إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ	(١)	(الانشقاق)	٥٦٢
إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ	(٤)	(الطارق)	٦١٢
لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسيطرٍ	(٢٢)	(الغاشية)	٦٤٨
إِلَّا مَنْ تَوَلَّى	(٢٣)	(الغاشية)	٦٤٨
كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ	(٦)	(الفجر)	٢٥٥ ، ٢٥٤
وَجَاءَ رَبُّكَ	(٢٢)	(الفجر)	٦٩٩
وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا	(٥)	(الشمس)	٥٣٥
فَالْتَهُمَهَا	(٨)	(الشمس)	٥٣٦
وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى	(١)	(الليل)	٣٢٤
نَارًا تَلَطَّى	(١٤)	(الليل)	١٣٤
وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ	(٥)	(الضحى)	٦٧١
أَلَمْ نَشْرَحْ	(١)	(الشرح)	٢١٣
إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا	(٦)	(الشرح)	٢٩٥
الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدْدَةً	(٢)	(الهزلة)	٦١٣
كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ	(١)	(الفيل)	٢٥٥ ، ٢٥٤



فهرس القراءات القرآنية^١

القراءة	طاحبها	السورة رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ اَلَمْ اَلله ﴾ بفتح الميم وقطع الهمزة	عاصم	آل عمران ١	١٠٠
﴿ بما وضعت ﴾ بضم التاء وإسكان العين	عاصم ، وابن عامر	آل عمران ٣٦	١٢٦
﴿ اَلَّا يُؤْتَى ﴾ بهمزة	ابن كثير	آل عمران ٧٣	١٣٩
﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ بالنصب	ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة	آل عمران ٨٠	١٤٤
﴿ وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ ﴾	ابن مسعود	آل عمران ٨٠	١٤٤
﴿ لِمَا آتَيْنَاكُمْ ﴾ بكسر اللام	حمزة	آل عمران ٨١	١٤٩
﴿ لَمَّا آتَيْنَكُمْ ﴾ بتشديد الميم	الأعرج	آل عمران ٨١	١٥١
﴿ حَتَّى تَفْقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾	ابن مسعود	آل عمران ٩٢	١٦٣
﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ بضم الراء وتشديدها	ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي	آل عمران ١٢٠	١٩٠
﴿ قَتَلَ ﴾ بضم القاف وتشديد التاء	قتادة	آل عمران ١٤٦	١٩٨
﴿ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ بالرفع	أبو عمرو	آل عمران ١٥٤	٢٠٦
﴿ لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ بكسر اللام	ثم تنسب	آل عمران ١٦٤	٢١١
﴿ لَا يَخْسِنَ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ ﴾ بالياء	هشام	آل عمران ١٦٩	٢١٤
﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّ ﴾ بالتاء	حمزة	آل عمران ١٧٨	٢١٦
﴿ فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَارَةِ ﴾ بضم الباء	ابن كثير ، وأبو عمرو	آل عمران ١٨٨	٢٢٤ ، ٢٢٦
﴿ فَإِذْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ هَدًى ﴾	ابن مسعود ، وابن عباس	النساء ٥٣	٢٦١
﴿ يَدْرُكُكُمْ ﴾ بالرفع	طلحة بن سليمان	النساء ٧٨	٢٦٧
﴿ حَصِيرَةً صَلُوتُهُمْ ﴾ بالتثنية وتاء مربوطة	الحسن	النساء ٩٠	٢٧٢
﴿ وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى ﴾ بالرفع	ابن عامر	النساء ٩٥	٢٨٥ ، ٢٠٧
﴿ ثُمَّ يَدْرُكُكُمْ ﴾ بالنصب	الحسن	النساء ١٠٠	٢٧٨
﴿ وَيُخَيِّطُكُمْ ﴾ بكسر اللام وفتح الميم	حمزة	المائدة ٤٧	٣٣٩ ، ٤٠٥
﴿ أَفَحُكِّمُ ﴾ بالرفع	يحيى ، وإبراهيم السلمي	المائدة ٥٤	٣٤٢
﴿ كَفَّارَةً ﴾ بدون تنوين	نافع ، وابن عامر	المائدة ٥٤	٣٤٢

(١) ذكرت فيه القراءات المخالفة لقراءة الجمهور .

القراءة	صاحبها	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ فَعَادَكَ ﴾	ابن مسعود	المائدة	١١٨	٣٧٣
﴿ أَمَّا جُونِي ﴾	نافع ، وابن عامر	الأنعام	٨٠	٤٠٦
﴿ يَبْنِكُمْ ﴾	نافع ، والكسائي	الأنعام	٩٤	٤٠٩
﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ... ﴾	ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو	الأنعام	٩٦	٤١٢
﴿ حَنَاتٍ مِنْ أَغْنَابٍ ﴾	الأعمش ، وأبو بكر	الأنعام	٩٩	٤١٦
﴿ وَيُشْعِرُكُمْ ﴾	أبو عمرو	الأنعام	١٠٩	٤٢٠ ، ٧٠٢
﴿ زَيْنٌ ﴾	ابن عامر	الأنعام	١٣٧	٤٣٤
﴿ قُتِلَ ﴾	ابن عامر	الأنعام	١٣٧	٤٣٤
﴿ أَوْ لَا دَهْمٌ ﴾	ابن عامر	الأنعام	١٣٧	٤٣٤
﴿ شُرَكَائِهِمْ ﴾	ابن عامر	الأنعام	١٣٧	٤٣٤
﴿ وَأَنْ ﴾	ابن عامر	الأنعام	١٥٣	٤٤٧
﴿ عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾	يحيى بن يعمر	الأنعام	١٥٤	٤٤٩
﴿ لَا تَنْفَعُ هَهُنَا إِنَّمَاتُهَا ﴾	أبو العالقية	الأنعام	١٥٨	٤٥٤
﴿ وَمَحْيَايَ ﴾	نافع	الأنعام	١٦٢	٧٠١
﴿ حَقِيقَ بِي ﴾	أبي بن كعب	الأعراف	١٠٥	٤٩٥
﴿ وَآمَنَ بِهِ ﴾	قُتَيْبٌ	الأعراف	١٢٣	٤٩٧
﴿ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	ثم تنسب	الأعراف	١٨٢	٥٢١
﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾	حمزة ، والكسائي	الأعراف	١٨٥	٥٢٢
﴿ إِنْ الَّذِينَ ﴾	سعيد بن جبير	الأعراف	١٩٤	٥٢٨
﴿ وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	علي بن أبي طالب ، وابن مسعود	الأنفال	٢٥	٥٤٦
﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾	سليمان بن جهماز	الأنفال	٦٧	٥٥٥
﴿ وَلَا أَوْضَعُوا ﴾	ثم تنسب	التوبة	٤٧	٢٤٨
﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّجُوا هُوَ خَيْرٌ ﴾	عثمان بن عفان ، وأبي	يونس	٥٨	٦٠٧
﴿ يَعْرِبُ ﴾	الكسائي	يونس	٦١	٦٠٩
﴿ فَاجْمَعُوا ﴾	نافع	يونس	٧١	٦١٣
﴿ آسَحَرُ ﴾	أبو عمرو	يونس	٨١	٦١٦
﴿ سِحَرُ ﴾	ابن مسعود	يونس	٨١	٦١٦
﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا ﴾	عاصم ، وحمزة ، والكسائي	يونس	٨٨	٦١٧
﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾	سعيد بن جبير ، والحسن ، وعيسى بن عمر	هود	٧٨	٦٤٥
﴿ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا ، أَنْ تَشَا ﴾	زيد بن علي ، وابن أبي عبلة ، والضحاك	هود	٧٨	٦٥٤
﴿ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا ، أَنْ تَشَا ﴾				في الأولين
بالنون والثاني بالتاء	عبد الرحمن ، وطلحة	هود	٧٨	٦٥٤
﴿ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ ﴾	رويت عن نافع ، وقرأ بها أبو حيوة	هود	٧٨	٦٥٥
﴿ إِلَّا أَمْرًا تَكُ ﴾	ابن كثير ، وأبو عمرو	هود	٨١	٦٤٨

القراءة	صاحبها	السورة رقم الآية	رقم الصفحة
﴿فَهَلْ كَانَتْ قَرْيَةً﴾	أبي ، وعبد الله	هود ٩٨	٦١٨
﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ بالتخفيف	نافع ، وابن كثير ، وأبو بكر	هود ١١١	٦٥٨ ، ٤٩٤
﴿عَصْبَةٍ﴾ بالنصب	علي بن أبي طالب	يوسف ٨	٦٧٠
﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ بالتاء	مجاهد وأبي رجا والحسن	يوسف ١٠	٦٧٠ ، ٤٥٦
﴿فَصَبْرًا جَمِيلًا﴾ بالنصب	أبي ، والأشهب ، وعيسى ، والكسائي	يوسف ١٨	٦٧٤
﴿هَيْئُ﴾ بكسر الهاء وهمزة . وضم التاء	هشام	يوسف ١٨	٦٧٧
﴿هَيْئُ﴾ بكسر الهاء وهمزة . وفتح التاء	هشام	يوسف ١٨	٦٧٧
﴿هَيْئُ﴾ بكسر الهاء وياء . وفتح التاء	نافع وابن ذكوان	يوسف ١٨	٦٧٧
﴿هَيْئُ﴾ بكسر الهاء وياء . وضم التاء	ابن كثير	يوسف ١٨	٦٧٧
﴿حَاشَ اللَّهُ﴾ بالتثنية	أبو السَّمَّان	يوسف	٦٨٢
﴿حَاشَ اللَّهُ﴾	ابن مسعود	يوسف	٦٨٢
﴿إِنَّهُ مِنْ يَتَقِي﴾ بالياء	قتيل	يوسف ٣١	٦٨٢
﴿وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ بالتثنية	ابن مسعود	الإسراء ٧٦	٢٦١
﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ بغير تنوين	حمزة ، والكسائي	الكهف ٢٥	٣٧٠ ، ١٣٦
﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾ بفتح الباء	ابن عامر	النور ٣٦	٢٤٤
﴿لَا أَذْبَحَتْهُ﴾ بالهمزة بعد (لا)	لم تنسب	النمل ٢١	٢٤٨
﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ بالجر والتثنية	حمزة ، والكسائي	الواقعة ٢٢	٤١٦
﴿وَمَا يَذْرُوكُ لَعَلَّهَا﴾	أبي	عيس ٣	٤١٩
﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	عامر ، وابن عامر ، وحمزة . والباقون بالتخفيف	الطارق ٤	٦١٢



فهرس الأحاديث الشريفة

والآثار

- ٥١٠ أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبَّعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟
- ٣٥٨ أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ
- ٢١٢ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ سَاجِدًا
- ٢١٢ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ
- ١٨٠ أَمَّا بَعْدُ : مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ
- ١٥٠ إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ
- ٥١٠ أَيَسْرُكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءٌ ؟
- ٦٣٦ تَوَضَّأَ فَفَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ
- ٢٠٤ دَخَلَ وَبُرْمَةً عَلَى النَّارِ
- ٣٢٣ رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ
- ٧٠٢ فَإِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ
- ٦٣٣ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ
- ٢٨٧ لَا يَبُولُنَّ أَحَدُكُمْ
- ٢٤٢ لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ
- ١٠٧ لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ
- ٥٤٣ ، ٣٩٤ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ (أثر)

- ٦٠٧ لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ
- ٣٩٣ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ
- ٢٤٧ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظِلٌّ
- ٢١٥ مَنْ خَافَ مِنَ النَّارِ لَهَا عَنِ الشَّهَوَاتِ
- ٥٨٤ مُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ (أثر)
- ١٧٣ وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا
- ٢٣٨ وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا
- ٢٦٥ يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ



فهرس أبيات الشَّاطِبيَّة في القراءات للشَّاطِبي

- وَكَفَّلَهَا الْكَوْفِي ثَقِيلًا وَسَكَنُوا ١٢٦
وَضَعْتُ وَضَعُوا سَاكِنًا صَحَّ كَفَّلَا
- ورفع ولا يأمركم رُوحه سما ١٤٥
وبالتاء آتينا مع الضمَّ خوَّلا
- وَكَسَّرُ لِمَا فِيهِ ، وبالفِغِيبِ ترجعو ١٥٧
عاد وفي تبغون حاكيه عولا
- وَحَقَّ بِضَمِّ الْبَاءِ فَلَا يَحْسَبُهُمْ ٢٢٦ ، ٢٢٨
وغيب وفيه العطف أو جاء مُبدلاً
- صفا (حق) غيب يَكْتُمُونَ يُبَيِّنُونَ ٢٢٦
(ن) لا تحسبن الغيب كيف سما اعتلا
- وَحَاطَبَ فِي هَلْ تَسْتَطِيعُ رَوَاتَهُ ٣٦٠
وربك رفع الباء بالنصب رُتلاً
- وَزَيْنَ فِي ضَمِّ وَكَسَّرِ وَرَفَعَ قَتَا ٤٣٦
ل أولادهم بالنصب شاميههم تلاً
- وَيُخَفِّضُ عَنْهُ الرُّفْعُ فِي شُرْكَائِهِمْ ٤٣٦
وفي مُصْحَفِ الشَّامِيِّينَ بِالْيَاءِ مُثْلًا
- وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ ٤٣٧
ولم يُلَفَّ غَيْرُ الظَّرْفِ فِي الشَّغْرِ فَيَصِلَا
- كَ ((لِلَّهِ)) دَرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا فَلَا ٤٣٧
تلم من مليمي النخو إلا مجهلاً
- وَمَعَ رَسْمِهِ (زَجُّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ) ٤٣٧
الأخفش النحوي أنشد مجملًا
- بِخَلْفٍ (م) خَى فِي الرُّومِ لَا يَخْرُجُونَ (ف) فِي ٤٦٩
رضا وليباس الرفع في حق نهشلاً
- عَلَى عَلَى خَصُّوا وَفِي سَاحِرِ بِهَا ٤٩٥
ويونس سحار شفا وتسلَّسلاً
- وَمَهْمَا تَصِلُهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً ٥٠١
لتنزِيلها بالسيف لست مبسلاً
- وَمَهْمَا تَصِلُهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ ٥٠٢
فلا تقفن الدهر فيها فتثقلًا
- وَوَصَلَكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ ٥٠٦
وصل وأنكتن (كل) جلاياه حصلاً
- وَقَاسِرٍ أَنْ أَسْرَ الْوَصْلُ أَصْلُ دَنَاوَهَا ٦٤٩
هنا (حق) إلا أمرأتك إرفع وأبدلاً

- ، ، ، ، ،
 ٦٦١ وَخِيفَ وَإِنْ كَلَّا إِلَى صَفْوِهِ دَلَا
 ٦٦١ وَفِيهَا وَفِي ((يَس)) وَالطَّارِقِ الْعَلَا
 ٦٧٨ وَهِيَ بِكْسِرِ أَصْلِ كَفَوٍ وَهَمْزُهُ
 لِسَانٍ وَضَمُّ التَّالِيَةِ خَلْفَهُ دَ (لَا)
 ٦٨٣ مَعًا وَصَلُ حَاشَا حَجَّ دَابَّا لِحَفْصِهِمْ



فهرس الأبيات والأرجاز

(البيت) قائله بحره الصفحة

(أ)

لَمَّا رَأَيْتَ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا
أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

الكامل ٦٥٤

(ب)

كَهَزَّ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ
جَرَى فِي الْأَتَائِبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

المتقارب ٤٤٨

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مَنْجُونًا، بِأَهْلِهِ
وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا

الطويل ٧٠٠

يَبْسُطُ لِلْأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا
بَسَطَ ذِرَاعِيهِ لِعَظَمِ كَلْبَا

رجز ٢٤٤

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي
إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

الطويل ٢٧٠

وَلَوْ تَلْتَقَيْ أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ

الطويل ٢٣٨

لَظَلُّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
لِصَوْتِ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ

الطويل ٢٣٨

أبو صخر الهذلي ،
وقيل لمجنون بني عامر

أبو صخر الهذلي ،
وقيل لمجنون بني عامر

البيت	قائله	بحره	الصفحة
أَرَبُ يَبُولُ الثُّغْلَانُ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مِنْ بَالَتٍ ، عَلَيْهِ ، الثُّغَالِبُ ! لَدُنْ بِهِزُ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثُّغْلُبُ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَأَنِّي وَقَيَّارُ بِهَا لَغَرِيبُ شَرِبْتُ بِهَا وَالْدَيْكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا فَمَا سَوْدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمْ وَلَا أَبِ فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاكِبِ يَا صَاحِبِ بَلْعِ نَوِي الزُّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلُ إِذَا انْحَلَّتْ غُرَا الذَّنْبِ	العباس بن مرداس ساعد جُوَيْة ضابئ بن الحارث النابعة الجعدي عامر بن الطفيل الحارث المخزومي أبو الغريب الأعرابي	الطويل الطويل الطويل الطويل الطويل الطويل البسيط	١٤١ ٢٧٢ ٣٤٦ ٦١٧ ٤٦٤ ١٧٩ ٣٢٩

(ت)

أَلَا رَجُلًا جَزَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّتْ فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ زَجُّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةٍ	عمرو بن قعاس -	الوافر مجزوء الكامل	٣١٢ ٤٣٧
---	-------------------	------------------------	------------

(ج)

دَخَلْتُ فِي سَرِبَالِهِ ثُمَّ النُّجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْنَدَجَا	سويد اليشكري	الرجز	٦٣٢
--	--------------	-------	-----

البيت قائله بحره الصفحة

(ح)

يا ليت زوجك قد غدا	متقلداً سيفاً ورمحا	عبد الله بن الزبيري	مجزوء الكامل	٣٣١
دامن سغذك لو رحمت متيماً	لولاك لم يك للصباية جانحا	-	الكامل	٦٠١
ليبك يزيد ضارع لخصومة	ومختبط مما تطيح الطوائح	الحارث بن نهيك	الطويل	٤٣٨ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤
اتقرح أكباد المحيين بالذي	أرى كبدي من حب مئة يقرح	جميل بثينة	الطويل	٥٨٠
أتبوح أكباد المحيين بالذي	أرى كبدي من حب بثنة يقرح	جميل بثينة	الطويل	٤٥٣
نهيتك عن طلابك أم عمرو	بعاقبة وأنت إذ صحيح	أبو ذؤيب	الوافر	٥٥٤

(د)

تزود مثل زاد أبيك فينا	فنعم الزاد زاد أبيك زادا	جرير	الوافر	٥٦٨
بلاد بها كنا ونحن نحبها	إذا الناس ناس والبلاد بلاد	رجل من عاد	الطويل	٣٠٨
ها بيئنا ذا صريح النصح فاصغ له	وطع فطاعة مهدي نصحه رشداً	-	البسيط	٤٤٦
ولكنما أهلي بواب أنيسه	ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد	ساعد بن جؤية	الطويل	٢٣٣

البيت قائله بحره الصفحة

٤٤٩	الطويل	الأشهب ابن رميلة	وإن الذي حانت بقلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد وبالصريمة ، منها ، منزل ، خلق عاف ، تغير إلا النوى والوتد وابكن عيشا تقضى بعد جدته طابت أصائله في ذلك البلد تقي ، نقي ، لم يكثر غيمة بنهكة ذي قربى ، ولا بحقلد كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثنتين عصف الإثميد إذا كنت ترضيه ، ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب أحفظ للعهد
٦١٩	البسيط	الأخطل	
٥٧٦	البسيط	-	
٢٤٣	الطويل	زهير بن أبي سلمى	
٣٢٩	الكامل	خفاف السلمي	
٥٠٣	الطويل	-	

(د)

٥٦٤	الوافر	الفرزدق	فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا إذا ما شاءوا ضرؤا من أرادوا ولا يألوهم أحد ضرارا على لاحب لا يهتدى بمناره إذا سافه العود النباطي جرجرا أطلب ولا تضجر من مطلب فأفة الطالب أن يضجرا
٥٠٦	الطويل	أبو ذؤاد	
٤٤٩	الوافر	-	
١١٥	الطويل	امرؤ القيس	
٢٥٣	السريع	بعض المولدين	

البيت قائله بحره الصفحة

٤٧٧	البسيط	-	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
٦٥٥	البسيط	الفرزدق	أنا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يالللناس من عار قوم إذا حاربوا شدوا مأزهم دون النساء ولو باتت بأطهار
١١٣	البسيط	سالم اليربوعي	ونركب خيلاً لا هوادة بينها وتشقى الرماح بالضيطة الحمر وما راعني إلا يسير بشرطة وعهدي به قينا يقش بكير
٣٥٨	البسيط	الأخطل	حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الذنب قط
٤٩٦	الطويل	خداش بن زهير	
٦٩٠	الطويل	معاوية بن خليل	
٥٤٤	رجز	ينسب للعجاج	

(ع)

٤٥١	مشطور الرجز	-	ما يرتجى ، وما يخاف ، جمعا فهو الذي كالغيث ، والليث معا إذا قلت : قدني ، قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا
٥٧٦ ، ٤٢٤	الطويل	حريث بن عتاب	أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا
٣٧٠	الوافر	المرار الفقعي	إذا قيل : أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع
٢٧٢	الطويل	الفرزدق	

البيت	قائله	بحره	الصفحة
زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْيَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْيَعُ يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عليه ، ولكن ساحة الصبر أوسع فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبَ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ أَتَانِي - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - أَنْكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُ مِنْهَا الْمَسَامِعُ فَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ	جرير	الكامل	٣٥١
	جرير البجلي	مشطور الرجز	١٩١
	إسحاق الخزاعي	الطويل	٤٤٠
	الفرزدق	الطويل	٤٩١
	النابعة	الطويل	٣٧٦ ، ٣٧٥
	مجنون بني عامر	الطويل	٥٣٥ ، ٣٧٩ ، ١٥٠
	أبو النجم	مشطور الرجز	٢٨٦ ، ٢٠٦

(ق)

رَضِيعَتِي لِبَانٍ ثُدَيَّ أَمْ تَحَالَفَا بِأَسْحَمٍ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ	الأعشى	الطويل	١٥٣ ، ١٤٩
	الأقشير الأسدي	البسيط	١٧٣

(ل)

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خِيَالَا	الأحطل	الكامل	٧١١
---	--------	--------	-----

البيت	قائله	بحره	الصفحة
أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَفْجَلَتْ بِهِ « نَعَمْ » مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَةً وإن مُدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكَرَةً ، فَوَجَدْتُهُ قُعُودًا ، لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ ، عَوَازِلُهُ فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجَلَةٍ أَشْكَلُ لِمِيَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلَحَّيْنَهَا وَلَا الضَّيْفَ مِنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ لَقَدْ أَقَوْمُ مَقَامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ أَرَى وَأَسْمَعُ مَا لَوْ يَسْمَعُ الْفَيْلُ حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا ، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلْ فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّخْمِ مَا بَيْنَ مُنْضَجٍ صَفِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ وَخَالِدٍ يَحْمَدُ سَادَاتَنَا بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ	- الشَّنْفَرَى غَسَّانُ بْنُ وَعْلَةَ زَهِيرُ بْنُ أَبِي سُلَمَى جَرِيرُ كَثِيرُ عَزَّةَ النَّمْرُ بْنُ تَوَلْبٍ كَعْبُ بْنُ زَهِيرٍ أَمْرُ الْقَيْسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ أَمْرُ الْقَيْسِ الْأَسْوَدُ بْنُ يَعْفَرَ	الطَّوِيلُ الطَّوِيلُ مُقَارِبُ الطَّوِيلُ الطَّوِيلُ مَجْزُوءُ الرَّجْزِ الطَّوِيلُ الْبَسِيطُ الطَّوِيلُ رَجْزُ الطَّوِيلُ السَّرِيعُ	٤٦٥ ، ٣١٦ ٦٦٦ ٤٤٩ ٢٦٧ ٢٠١ ٥٩٤ ، ٥٩٢ ٥٤٨ ، ٥٤٥ ٤٩٢ ، ٣٩١ ٤٧٨ ٥٧٩ ، ٣٤٦ ٥٥٥ ٢٠٧

البيت قائله بحره الصفحة

٤٦٠	الطويل	امرؤ القيس	قفأ نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل وإن شفائي عبّرة إن سفحتها وهل عند رَسَمِ دارسٍ مِنْ مَعُولٍ أريدُ لأنسى ذِكْرَهَا ؛ فَكَأَنَّمَا تُخِيلُ لي ليلي بكلّ سبيلٍ
٤٠١	الطويل	امرؤ القيس	
٢٥١	الطويل	كثير عزة	

(م)

٢٤٣	السريع	المرقش الأكبر	لا يَبْعِدُ اللهَ التَّلَبُّبَ والـ غارات ، إن قالَ الخُميسُ : نعم إِنْ تَسْتَفِيثُوا بِنَا إِنْ تَدْعُوا تجدوا مِنَا معاقلَ عزّ زانها كَرَمٍ وندمان يزيّدُ الكأسَ طيبًا سَقِيَتْ إذا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ وأَعْلَمَ أَنَّنِي وأبا حَمِيدٍ كَمَا النُّشْوَانِ ، وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ لَوْلَا بَنُوها حولها لخبطتها ك « خبطة » عَصْفُورٍ ولم أتلعثم تجنّبَ صديقًا مثل « ما » ، واحذرِ الذي يكونُ كعمرو بين عُرْبٍ وأعجمٍ فإنّ صديقَ السوءِ يُزري ، وشاهدي « كما شَرِقَتْ صدرُ القنّاةِ من الدّمِ » وتَشَرَّقَ بالقول الذي قد أذعته كما شَرِقَتْ صدرُ القنّاةِ من الدّمِ
٦٢٧	البسيط	-	
٥٨٢	الوافر	الرج بن مسهر	
٥٠٤	الوافر	زياد الأعجم	
٥٥٦	الطويل	الزبير بن العوام	
١٧٦	الطويل	ابن حزم	
١٧٧	الطويل	ابن حزم	
١٧٧	الطويل	الأعشى	

البيت	قائله	بحره	الصفحة
فَمَنْ مَبْلَغُ الْأَخْلَافِ عَنِّي رَسُولَةٌ وَذُبْيَانِ هَلْ أَقْسَمْتُمْ كُلَّ مَقْسَمٍ ؟	زهير بن أبي سلمى	الطَّويل	٤٧٦
أَقُولُ لـ «عبد الله» لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بَوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ	تميم المخزومي	الطَّويل	٦٤٤
وَأَنَا لَمِيمًا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تَلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ	أبو حية النميري	الطَّويل	١٦٤
وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ	زهير بن أبي سلمى	الطَّويل	٤٩٩
جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فَتَرَكْنِ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ	عنزة	الكامل	٢٢١

(ن)

فَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيُّ رِجَالٍ بَادِيَةٍ تَرَانَا	القطامي	الوافر	١٤٣
نَزَلْتُمْ مَنَزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا	عمرو بن كلثوم	الوافر	٣١٥
بِلَادُهَا كُنَّا وَنَحْنُ نُحِبُّهَا إِذَا النَّاسُ نَاسُ وَالزَّمَانُ زَمَانُ	رجل من عاد	الطَّويل	٣٠٧
صَفَحْنَا عَنْ بَنِي دُهَلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ	شهل بن سنان	هزج	٢٩٤
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِفَ مَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا	شهل بن سنان	هزج	٢٩٤
أَنَّى جَزَاوَا عَامِرًا سُوءًا بِفَعْلِهِمْ أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ ؟	أفنون التغلبي		٥٧٠

البيت **قائله** **بحره** **الصفحة**

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به	أفنون التغلي	البسيط	٧١٢
رثمان أنف إذا ما ضن بالبن	-	الطويل	٣٤٥
خيل لي هل طب ؟ فإني وأنتم	-	الطويل	٣٤٥
وإن لم تبوحا بالهوى دنفا	-	الطويل	٣٤٥
من يفعل الحسنات الله يشكرها	عبد الرحمن	البسيط	٦٥٦ ، ٤٣٠
والشر بالشر عند الله مثلاً	ابن حسان	البسيط	٦٥٦ ، ٤٣٠
أهم بأمر الحزم لو أستطيعه	صخر بن عمرو	الطويل	٤٠٩
وقد حيل بين الغير والنزوان	صخر بن عمرو	الطويل	٤٠٩

(هـ)

علفتها تبناً وماءً بارداً	ذو الرمة	رجز تام	٣٣٢ ، ٣٢٨
حتى شئت همالة عيناها	ذو الرمة	رجز تام	٣٣٢ ، ٣٢٨
مشانم ليسوا مصلحين عشيرة	الأخوص الرياحي	الطويل	٦٣٩
ولا ناعب إلا ببين غرابها	الأخوص الرياحي	الطويل	٦٣٩
إن من ساد ، ثم ساد أبوه	أبو نواس	الخفيف	٥٢٦
ثم قد ساد قبل ذلك جده	أبو نواس	الخفيف	٥٢٦

(يـ)

ولقد علمت لتأتين منيتي	ليبد بن ربيعة	الكامل	٦٨٩ ، ٦٨٣ ، ٣٨٧
إن المنايا لا تطيش سهامها	ليبد بن ربيعة	الكامل	٦٨٩ ، ٦٨٣ ، ٣٨٧
أحاد أم سداس في أحاد	المتني	الوافر	٢٣٤
ليئلتنا المنوطة بالتنادي	المتني	الوافر	٢٣٤
عن المرء لا تسأل وسل عن خليله	عدي بن زيد	الوافر	٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥
فكل قرين بالمقارن يقتدي	عدي بن زيد	الوافر	٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥

البيت	قائله	بحره	الصفحة
إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ولا تصحب الأردى فتدري مع الردي	عدي بن زيد	الطويل	٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧
أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما يجن صدري	أبو النجم	مشطور الرجز	٣٠٨
وقالوا : نأت فاختر من الصبر والبكا فقلت : البكا أشقى إذا لغيلي	كثير عزة	الطويل	٥٠٥
ألين الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني	جحدر الحنفي	الوافر	٥١٦ ، ٥١٧
تحن فتبدي ما بها من صبا وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني	عروة بن حزام	الطويل	١٨٧
ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني	علي بن أبي طالب	رجز	٧١٣
لمثل هذا ولدتني أمي ترأه كالثغام يعل مسكا	علي بن أبي طالب	رجز	٧١٣
يسوء الفاليات إذا فليني أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هو	عمرو بن معدي كرب	الوافر	٤٠٦
فتم إذا أمسيت أمسيت غاديا عميرة ودع ، إن تجهزت غاديا	صرمة الأنصاري ، أو زهير	الطويل	٥٨٧
كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا لعمرك ما الفتیان أن تنبت اللحى	سحيم عبد بني الحسحاس	الطويل	٦٠٠
ولكنما الفتیان كل فتى ندي	-	الطويل	٦٠٣



فهرس الأقوال والأمثال

الصفحة

القول أو المثل

٤١٨	أنتِ السَّوقُ أنْكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا
٥٣٧	أبو سعيد الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الْخُدْرِيِّ
٥٩٩	اتَّقَى اللَّهَ أَمْرُ فَعَلْ خَيْرًا يُثَبِّ عَلَيْهِ
٢١١	أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا
٢١١	أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
٥٦٢	أُذْنَا قَتِيْبَةُ
٤٩٥	ارْكَبْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ
١٨٠	أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ بَابٍ مِنْ يَغْلِقُ مِنْ خَارِجٍ
٣٥٢, ٢٦٦	أَكْلُونِي الْبِرَاغِيبَ
٥٢٩	إِنْ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ
٦٢٣	انْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهًا ، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنَ صَوْتًا
٧٠٩	إِنَّهَا لِأَبْلُ أَمْ شَاءَ
٤٤٨	بَلَّغْنِي مَا صَنَعْتَ الْيَوْمَ ، ثُمَّ مَا صَنَعْتَ بِالْأَمْسِ أَعْجَبُ
٣٧٤	تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ
٣٣٢	تَقَلَّدْتُ سَيْفًا وَرِمَحًا
١٩٨	جَاءَ زَيْدٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ
٣١٤	جَزَى اللَّهُ خَيْرًا رَجُلًا أَعَانَنِي
٢٥٣	خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا
١٨٧, ١٨٣, ٩١, ٥٤	رَحِبْتَكُمْ الدَّارَ

الصفحة

القول أو المثال

٥٨٠	زيدٌ أعقل من أن يكذب
٢٠٣	السمن منوان بدرهم
٤٧٧	الشمس طلعت والموعظة نفعت
٥٦١	ضرب زيد الظهر والبطن
٢٢٥	غلامه ضرب زيد
٦٧٠	فاذا هو إياها
٢٩٨	قطع الله يد ورجل من قالها
١٧٦	قطعت بعض أصابعه
٥١٢، ١١٤	لا إله إلا الله
٣٥٢	اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم
٥٥٦	لولا رأسك مدهونا
٦٠٩	ما فيها من زيت ولا مصابيح
٢٢٥	مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجهما
٣٢٤	مررت برجل على يده صقر صائداً به غداً
٢٠١	مرض حتى أنهم لا يرجونه
٢٥٨	منّا ظعن ومنّا أقام
٧٠٩	هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم
٥٦١	هو مني مقعد القابلة
٥٢٩	وإن ذلك نافعك ولا ضارك



فهرس الأعلام

.....	الأبدي	٣١١، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠١، ٣٠٠
.....	ابن الأبرش	٣٧٦، ٣٧٥
.....	الأبي	٢٤٧
.....	أبي بن كعب	٦١٨، ٤٩٥، ٤١٩
.....	ابن الأخضر	٣٧٥
.....	الأخفش	١٢٩، ١٧١، ١٧٢، ٢٠٠، ٢١٢، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٧٢، ٢٩٢، ٣٥٩
.....		٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢٤، ٤٣٧، ٤٥٢، ٤٦٦، ٤٣٦، ٥٥٤، ٥٦٢، ٥٨٧، ٥٩٤، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦١٨
.....		٦٣٥، ٦٤٥، ٦٧٦، ٦٩٤
.....	الأخفش الصغير (علي بن سليمان)	٥٦٧
.....	أشهب	٣٦٣
.....	الأصمعي	٧١٣، ٥٥٧
.....	ابن إياز	٦٧٣، ٥٠٠
.....	ابن الباذش	٢٧٩، ٢١٩
.....	البحيري (أبو محمد عبد الله)	٢٨٤
.....	ابن برهان	٥٩٢
.....	ابن بري	٥٦٣
.....	ابن بشير	٥٧٤، ٣٢٦
.....	البصري (أبو عبد الله الحسين بن علي)	٣٢٣
.....	أبو البقاء	١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٥١، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ٢٠٢
.....		٢٠٤، ٢٠٥، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٨٤، ٣٠١، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٧، ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٨٧، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٢
.....		٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٦٩، ٤٧٩، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٩٣، ٥٩٧، ٦٦٥
.....	أبو بكر بن عياش	٦٥٩، ٦٥٧
.....	بلقاسم القسطيني	١٨٦
.....	بهاء الدين ابن النحاس (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم)	٦٢٥
.....	التبريزي	٤٤٩، ٤٣٢
.....	التفتازاني	١٠٠، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٢٧، ١٤٨، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٨٤
.....		١٨٥، ١٨٦، ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٧٣
.....		٣٨١، ٣٨٢، ٣٩٤، ٤١٤، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٥٦، ٤٨٣، ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٨، ٥٧٥، ٦٧٤
.....		٦٧٥، ٦٧٧
.....	ابن التلمساني	٤٣٩
.....	التنوخى	٢٩٥

٧١٣، ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٥٩، ٣٨٨، ٢٦٣، ١٥٦	ثعلب
٥٨٦	الثعلبي
٣٣٠	أبو الجراح
٦١٢، ٥٩٢	الجرجاني
٤٥٩	الجرمي
٢٤٣	الجزولي
٦١٨، ٤١٩، ٢٢٠	أبو جعفر النحاس
١٥١، ١٥٦، ١٥٧، ٢٦٩، ٢٧٧، ٤١٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٩٢	ابن جني
٤٧٧، ١٠٧	الجوهرى
٥٧٧، ٢٢٠	أبو حاتم السجستاني
٦٥٢، ٦٤٧، ٤٦٨، ٢٣٩	ابن الحاج
١٠٤، ١٢٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٦، ٢٠٤، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨	ابن الحاجب
٣١٣، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩	
٤٣٩، ٤٥٥، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٨٧، ٤٩٤، ٥١٤، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٧٩، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٢٨، ٦٣٠	
٦٥٨، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٧٧، ٦٨٥	
١٧٨، ١٧٦	ابن حزم
٥٩٨، ٥٧٦، ٥٥٦، ٥٠٨، ٥٠٧، ٣٥٩	أبو الحسن
٢٨٨، ٢٨٧، ٢٧٢	الحسن البصري
٣٢٣	أبو الحسين الكرخي
٦٨٣، ٦٦١، ٦٥٨	حفص
٢٩٣	الحماسي (شهل بن سنان)
١٤٩، ١٥٣، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٧، ٣٣٩، ٤٦٩، ٦٥٨، ٦٦١	حمزة القارئ
٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧	حمزة بن الحسين الأصفهاني
٥٩٧، ٥٠٧، ٤٦٩	الحوفي
٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤	أبو حيّان
١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٣	
١٦٤، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١	
٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥	
٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٠، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٣	
٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٦	
٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٠، ٤١١، ٤١٥، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٦	
٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٤، ٤٩٣، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥٣٨، ٥٥٠، ٥٥٢، ٥٦٠	
٥٦١، ٥٦٤، ٥٨٩، ٦٠١، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦١٠، ٦١٥، ٦١٩، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٣٥، ٦٤٠، ٦٥٣، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٧١، ٦٧٦	
٦٨٠، ٦٨٦، ٦٩١، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧١٢	
٥٣٧، ٥٢٠، ٥١٩	ابن الغبيان
٦٥٣، ٥٧٩، ٤٥٣، ٣٩٠	ابن خروف

.....	الخسروشاهي	٥٧٥، ٥٧٤
.....	الخطيب القزويني	٦٧٣، ٥١٤، ٥١٣، ١٢٧
.....	ابن خلّكان	٦٢٨
.....	الخليل	٦٢٤، ٤٢٣، ٤٢١، ٤١٩، ٣٤٩، ٣١٣، ٢٩٠، ٢٥٢
.....	الشيخ خليل (أبو المودة)	٦٣٠
.....	ابن درستويه	٥٣٧
.....	ابن دقيق العيد	١٠٨
.....	اللماميني	١٣٩، ١٣٥، ١٣١، ١٣٠، ١٢٥، ١٢٢، ١١٨، ١١٤، ١١٠، ١٠٩، ١٠٧
.....	ابن ذكوان	٦٨٠، ٦٧٨
.....	ابن الذكي (محمد بن مسعود)	٥٨٠، ٤٥٢
.....	ابن رشد	٣٦٣
.....	الرّشيد	٧١٣
.....	الرّضي	٦٤٩، ٥٨٣، ٥٤٨، ٤٩١، ٤٧٥، ٤٦٧، ٣٠٥، ٢٠١، ١٩٤
.....	الرّماني	٦١٨، ٥٩٩
.....	الرياشي	٧١٣
.....	الرّجّاج	٥٤٧، ٥٠٨، ٤٦٧، ٤٤٢، ٤٢١، ٤١٩، ٤١٨، ٣١٦، ٢٨٨، ١٣٢، ١٠٠
.....	الرّمخشري	٦٥٢، ٦٤٧، ٦٣٤، ٦٣٣، ٦٠١، ٥٩٩، ٥٦١، ٥٦٠
.....		٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١٢١
.....		١٢٢، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦
.....		١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٢، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦
.....		٢١١، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٧، ٢٦٤
.....		٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٧، ٣٤٨
.....		٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣
.....		٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٤٣، ٤٤٦
.....		٤٥٥، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٦، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٤، ٥٠٨
.....		٥١٣، ٥١٤، ٥٢٤، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٧٠، ٥٨١، ٦١٠، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٣٥
.....		٦٣٦، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٨٤، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦
.....	أبو زيد	٦٩٨
.....	السبكي	٢٩٧، ٢٩٥، ٢٩٤
.....	ابن سحنون	٥١٤
.....	السخاوي	٦١١
.....	ابن السراج	٦٤٣، ٦٠١، ٥٩٩، ٢٨١، ٢٦٨

٥٢٨	سعيد ابن جبير
٦٩٩ ، ٤٦٢ ، ٣٤١ ، ١٤٨	السكاكي
٦٥١	أبنا السَّمَل
٥٨٤ ، ٥١٧ ، ٥١٥ ، ٥١٤ ، ٥٠٩ ، ٤٩٨ ، ٤١٨	السَّهْلِي
١٧٢ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٥ ، ١٢٩ ، ١٢٤ ، ١١٤ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨	سيبويه
٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٤ ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٢٩٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٦٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٢ ، ٢٤٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٧٧ ، ١٧٦	٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٤ ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٢٩٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٦٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٢ ، ٢٤٧ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٧٧ ، ١٧٦
٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٨١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٤٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧	٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٨١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٤٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧
٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٢٦ ، ٦٢٩ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤٧ ، ٦٥٠ ، ٦٥١	٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦٢٦ ، ٦٢٩ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤٧ ، ٦٥٠ ، ٦٥١
٦٥٢ ، ٦٥٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٦٩٠ ، ٦٩٥ ، ٧١١	
١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢٩٠ ، ٣٦٥ ، ٤١٨ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥	ابن السيد
٤٧٥ ، ٦١٤ ، ٦٩٨	ابن سيدة
٥٦٥	السِّيرَافِي
١٢٦ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٣٦٠ ، ٤٣٦ ، ٤٦٩ ، ٤٩٥ ، ٥٠١	الشَّاطِطِي
٥٠٦ ، ٦٤٨ ، ٦٦١ ، ٦٧٨ ، ٦٨٣	
٤٢٩ ، ٦٩٨	الشَّافِعِي
٥٦٣ ، ٦٤٨	أبو شامة
١٦٤ ، ٢٢٢ ، ٢٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٧٠٩ ، ٧١١	ابن الشجري
٢٤٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٣٨ ، ٣٥٢ ، ٣٩٢	الشُّلُوبِيْن
١٨٧	شمس الدين محمد بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي
١٦٨ ، ٢٧٦ ، ٤١٤ ، ٥٦٩	الشُّمِّي
١٤٢ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ٣١٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٩٥	ابن الصَّانِع
٦٢٦ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٧	
٣٤٧	الضَّايء بن الحارث
٣٩٣	الضَّايِع
١١٦ ، ١٧٧ ، ٤١٦ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦	الضَّابِرِي
٥١١ ، ٥١٦ ، ٥١٧	ابن الطَّراوَةِ
١٠٥ ، ٢٥٧ ، ٢٩٧ ، ٤٥٦ ، ٦٢٤	الطَّيْبِي
١٢٦ ، ٤٢٠ ، ٤٦٩ ، ٦٦٢	عاصم
٤٥٤	أبو العالِيَةِ
١٢٦ ، ٢٨٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٦٥٨ ، ٦٦١	ابن عامر
٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٨ ، ٦٣٦	ابن عَبَّاس
١٨٦	أبو عبد الله المنهلي
٢٤٧ ، ٢٩٨ ، ٥١٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٦٧٥	ابن عبد السَّلام
٢٧٨ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤	العَبْدِي
١٠٧ ، ٦٤٨ ، ٧٠٩ ، ٧١١	أبو عبيدة
٤٣٦	عثمان بن عفَّان (رضي الله عنه)

ابن عرفة.....	١٨٧، ٢٥٧، ٢٩٨، ٣٢٧، ٣٦٢، ٣٧٧، ٦٢٨، ٦٣٢، ٦٣٧، ٦٧٥
ابن عصفور.....	١٣٦، ١٥٤، ١٥٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٥١
٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٤٧، ٣٧٤، ٤١٧، ٤١٨، ٤٧٨، ٤٧٩، ٥١١، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٦٣، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٩٦، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦١٤، ٦٤٣، ٦٤٥، ٦٥٢، ٦٦٠، ٦٦٤، ٦٨١، ٧٠٢، ٧٠٤	
ابن عطية.....	١١١، ١١٦، ١٤٠، ١٤٦، ١٧٧، ١٨١، ٢٢٦، ٢٥٢، ٢٧٦، ٢٩١، ٣٢٧
٣٨٨، ٤٣٦، ٤٥٥، ٤٩٠، ٥٦٧، ٦٢٠، ٦٨٢، ٦٨٤، ٦٩٧	
ابن عقاب.....	١١٢، ٥٨٩
العقباني.....	٣٢٧
ابن عقيل.....	١٢٣
أبو علي القالي.....	٥٠٦
أبو عمرو.....	١٤٦، ١٤٨، ٢٠٨، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٤٢٠، ٤٦٩، ٦١١، ٦١٢
٦١٦، ٦٤٥، ٦٤٨، ٦٦١، ٦٦٤، ٦٧٨، ٦٨٣	
ابن عمرو.....	٥٠٨
عنارة.....	٢٢١
الفارسي أبو علي.....	١١٦، ١٣٢، ١٤٠، ١٤١، ١٤٦، ١٦٣، ١٧٧، ٢٠٩، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٥٦
٢٥٨، ٢٧٤، ٢٧٩، ٣١٦، ٣٢٤، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤، ٤٠٥، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٥٣، ٤٦٩، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٩٢، ٥٩٦، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٢٩، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٤٣، ٦٤٩، ٦٥٧، ٦٦٦، ٦٧٧، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٤، ٧٠١، ٧١٤	
الفاسي (أبو عبد الله).....	١٥٧، ٢١٨، ٤٣٨، ٥٠٣
أبو الفتح.....	٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٥٤، ٥٤٦، ٥٧٢، ٦٤١
الفخر الرازي.....	١٦٦، ١٨٣، ٢٠٩، ٢٩٤، ٤٠٠، ٤٢٨، ٦١٠، ٧١٢
الفراء.....	١٠٠، ١٩٨، ٢١٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٣١١، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٧٠، ٤٥٣
٤٥٩، ٤٦٠، ٤٧٧، ٥٢٨، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥٥، ٥٨٠، ٦١٨، ٦٣٦، ٦٦٠، ٦٦٤، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩٢، ٧٠٩	
ابن أم قاسم.....	١٤٢
أبو القاسم.....	٣٣١
ابن القاسم.....	٣٣١، ٣٦٣
القراقي.....	١٦٦، ٢٥٧، ٢٩٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٩٣، ٣٩٨، ٥٧٤، ٦٣٠
٦٣١، ٦٣٢	
قطرب.....	٤٣٨
قنبل.....	٤٩٧، ٧٠١
ابن كثير.....	١٣٩، ١٤٠، ١٤٦، ٢٢٦، ٤٢٠، ٦٤٨، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٧٨، ٦٧٩
الكساني.....	١٤٦، ١٥٠، ١٧٤، ٣١١، ٣١٦، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٦٧، ٤٩٦، ٥٢٨
٥٧٧، ٦١٨، ٦٣٤، ٦٤٥، ٦٦١، ٦٦٤، ٧١٣	
كعب بن زهير.....	٣٩١، ٤٩٢
ابن كيسان.....	٥٩٨

المازني	٢٦٢، ١٦٠
ابن مالك	١١١، ١١٢، ١١٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٤، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٩٠، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٣٦، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٢٩، ٥٣٨، ٥٤٨، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٩، ٥٧٢، ٥٧٩، ٥٩٥، ٦١٤، ٦٢٥، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٤٩، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٦، ٦٦٤، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٦
٦٩٦، ٦٨٤	
المبردة	١٢٤، ٢٧٣، ٣١٦، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٧١، ٣٩٥، ٥٢٨، ٥٤٧، ٥٦٨، ٥٩٢
٦٨٦، ٦٨٢	
المتنبي	٢٣٤، ٢٣٥
محمد بن إبراهيم بن يوسف الانصاري الاندلسي	٧١٨
المختصر (الصفاقي)	٩٩، ١٠٠، ١١٠، ١١٢، ١١٦، ١٢٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٢، ١٨٧، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٦٩، ٢٨٤، ٢٩١، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٦٨، ٣٨٠، ٣٨٦، ٣٨٨، ٤١٠، ٤١٥، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٨٠، ٦٣٧
المراي	١٤٢، ١٩٩، ٢٢١، ٢٦٢، ٣٠٩، ٣٣٩، ٣٧٥، ٣٩٦، ٥٧٥
ابن مرزوق	٣٩٨، ٣٩٩
ابن مسعود	١٦٣، ٣٧٣، ٦١٦، ٦١٨، ٦٤١، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٨٢
المعرب (السبن الحلبي)	١١٠، ١١١، ١٢٧، ١٤١، ١٥٦، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٥، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٣٤، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٨٤، ٤٣٧، ٤٤٧، ٤٦٢، ٤٧٢، ٤٩٦، ٥٠٩، ٥٢٢، ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٥، ٥٧٣
٥٨٦، ٦٤٢، ٦٤٦، ٦٥٤، ٦٩٣، ٧٠٧	
ابن ملكون	٢١٩
ابن المنير	١٧٨، ٤١١، ٦٦٢
النايفة	٣٧٥، ٥٨٤
ناظر الجيش	٥٨٢
ابن الناطم (بدر الدين بن مالك)	٢٣٩، ٢٤٠، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٥٠١، ٥١٨، ٦٧٢
نافع (القارئ)	١٤٦، ٢١٨، ٢٢٧، ٣٧٥، ٤٥٧، ٤٩٥، ٦٥٧، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٧٨، ٦٨٠، ٧٠١
أبو النجم العجلي	٢٠٦، ٢٠٨، ٢٨٦، ٣٠٨
النقاسي	٢٣٨
النقشواني	٢٩٤
النووي (الإمام أبوزكريا)	٢٨٨
ابن هانئ	٤٠٢، ٤٠٨، ٦٣١
الهروي	٣٨٦، ٤٠٠، ٤٠٣، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠
هشام بن عمار (القارئ)	٢١٤، ٢٢٥، ٦٧٨، ٦٧٩
هشام الكوفي (الضريز)	١٣٤، ٦٨٩، ٦٩٠
الواحدي	١٨٢

الواسطي	٦٧٤ ، ٦٧٣ ، ٢٧٨
يحيى بن يعمر	٤٤٩
يزيد بن نضل	٤٣٤
ابن يسعون	٤٩٩
ابن يعيش	٤٥٠
أبويوسف	٥٥٧
يونس بن حبيب	٥٨٠ ، ٤٥٣ ، ٣١٤



فهرس النمادج النحوية

الصفحة

القول أو المثل

٥٤٥	أتني أكرمك
٦١٥	أتظن حاتمًا بخيلًا ؟
٦٨٨	أحسن إلى زيد ، أعطه ألف دينار
٦٠١ ، ٥٩٩	أحسن بهند
٢٩٣	أشترتُ فرسًا ، ثمَّ بعْتُ فرسًا
٥٢٥	أظننت أن تقوم
١٦٢	أعجبني ما صنعت
٧١٠	أعمرو عندك أم عندي
١٩٧	أعندك صليت
٢٣٨ ، ٢٣٤ ، ٥٤ ، ٣٩	اقتسموا هذا المال درهمين درهمين
٢٩٧	أكرمت رجلاً وكسوت غيره
٢٩٧	أكرمت رجلاً وكسوته
٣١٣	ألا تروني رجلاً
٥٠٩	أليس لي عندك ألف
٦٢٧	إن أكلت إن شربت فانت طالق
٥٤٥	إن تأتني أكرمك
٦٢٩	إن تبت إن تذب ترحم
٣٦٣	إن جئتني بخمسين فقد زوجتك
٤٩٤	إن زيد قائم
٦٦٠ ، ٦٥٧	إن عمراً لمنطلق

الصفحة

القول أو المثل

٣٦٣	إن فارقت زَوْجَتَكَ فقد زَوْجَتَكَ
٥٢٩	إنَّ قائمٌ ، وأصله : (إنَّ أنا قائمٌ)
٣٥٧	إنَّ يَقمَ زَيدٌ فيقوم عمرو
١١١	أنا أبوك عطوفا
٣٦٣	أنت أنت الفاضل
٦٣٢	أنت طالقٌ إن دخلتِ الدَّارَ إن شاء الله
٦٢٨	أنت طالقٌ إن شاء الله
٢٩٨	أنت طالق نصف طلقة وثلاثها
٢٩٨	أنت طالق نصف طلقة ، وربعا
٢٦٨ ، ١٠٣	أنتَ ظالمٌ إنَّ فَعَلْتَ
٣٤٥	إنَّكَ وزيدٌ ذاهبان
٣٤٩ ، ٣٤٦	إنَّهم أجمعون ذاهبوان
٦٠٦	إي والله
٦٨٩	بلغني عن زيد كلام ، والله لأفعلنَّ كذا
٤٦١	تزوّج زيد ، فولد له
٢٧٥	جاء زيدٌ أمسٍ راكباً
٣٠٤	جاء زيدٌ فعمر و فقمْتُ لهما
٢٧٥	جاء زيد في السَّنة الماضية وقد ركب فرسه
٦٤٥	جاء زيدٌ هو ضاحكاً
٢٠٤ ، ٢٠٢	جاء زيد والشمس طالعة
٤٠٨	جاء كُلُّ النَّاسِ ، وكُلُّ النَّاسِ جاء
٣٠٤	جاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرو فأكرمته
٣٥٣	جاؤوني من جاءك
٣٠٣	الحسن أو ابن سيرين جالس ، أو جالسهما
٦٥٠	رجل من بني تميم ضربته في الدَّار

الصفة

القول أو المثل

٢٨٩	رضيت عن أن تفعل
٢٨٩	رضيت في أن تفعل
٤٩٠	ركب الأمير حتى زيد راكب
٢٠١	ركب القوم حتى الأمير ضاحك
١١١	زيد أبوك عطوفا
٥٠٧	زيد جاءني أبو عبد الله
٦٠٢ ، ١٦٥	زيد عدل
٣٠٤	زيد فعمرو قائم
٤١٣	زيد قادر وعالم
٦٥٠	زيد قد ضربته في الدار
١٣١	زيد كالأسد في الشجاعة
٢٠٤	زيد كعمرو ، أي : (مثل عمرو)
٣٠٤	زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما
٣٧٢	زيد مررت به أبي عبد الله
٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٣٤٦ ، ٣٠٤	زيد وعمرو قائم
٦٥٠	زيدا أكرمه
٦٤٩ ، ٦٤٧	زيدا ضربته
٣٠٤	زيدا وعمرو جاءني وقد دعوتهما
٢٩٧	سدس مالي لفلان
٦٣٤	سويرا فرسخا
٦٤٤	شمت البرق
٢٩٥	صل ركعتين ، صل ركعتين
٣٧١ ، ٣٦٦ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢٠	ضرب زيد غلامه
٥٧٠	ضربت زيداً ضاحكاً
٢١٢	ضربي زيداً قائماً

الصفحة

القول أو المثل

٣٥٣	طلعت الشمسُ
٥٢٥	ظننت قيامك
٦٨٩	ظهر لي أقام زيد
٢٩٠ ، ٢٨٩	عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ
٦٢٢	عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مِنْ هُوَ
٦٢٣	عَرَفْتُ شَانَ زَيْدٍ
٦٠٢ ، ٢١٩ ، ٢١٦	عسى زيدٌ أَنْ يَقُومَ
٦٩٠	علم أقعد عمرو
٦٨٩	علم هل قعد عمرو
٦٢٤	علمتُ أزيد قائم
٦٢٣	علمتُ أَنْ زَيْدًا مِنْطَلَقَ
٦٢٣	علمتُ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ
٦٢٣	علمتُ زَيْدًا لِأَبُوهِ قَائِمٌ
٦٢٣	علمتُ زَيْدًا مَا أَبُوهُ قَائِمٌ
٦٢٣	علمتُ زَيْدًا مِنْطَلَقًا
١٦٥	الفاضل أنت
٦٢٦	في الدار زيد قام
٣٥٣	قامت امرأتان
٣٥٣	قامت هندُ
٢٠٤	قَبَضْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، أَي : (بعض الدراهم)
٥٦٠	قعدت جلوسًا
٥٢٤	قلت كلامًا ، وعرفت زيدًا
٦٤٤	قلت لعبد الله : شيمه
٦٥١	كلّ ضعيف أطعمته في البيت
٥٩٣	كن قائمًا

الصفحة

القول أو المثل

٢٥٤	كيف جاء زيد
٢٥٤	كيف زيد
١٨٤	لا آلوك جهداً
٥٤٧ ، ٤٧٠ ، ٢٥٦	لا أرينك ههنا
٤١٣	لا تقصد زماناً دون زمان
٢٥٦	لا تمت وأنت ظالم
٥١١	ألم أعطك درهماً ؟
٣٦١	ما أكرمتك أمس أكرمتني اليوم
٢٧٨	ما جاء أحد غير زيد
٦٥٤	ما قام زيد إلا عمرو
٦٠٩	ما مررت برجل إلا في الدار
٢٦٦	مررتُ بامرأة قائم أبوها
٢٦٦	مررتُ برجال قائم أبائهم
٢٦٦	مررتُ برجلين قائم أبواهما
٦٤٠	مررت بزيد واليوم عمرو
٥٩٩	مروري بزيد حسن وهو بعمره قبيح
٣٣٠	مسحت برأسي
٣٣٠	مسحت رأسي
٤٩٩	مهما جئتني أعطيتك
٥٦٩ ، ٥٦٨	نعم الرجل رجلاً زيد
٣٥٣	نفعت الموعظة
٦٨٩	يعجبني تقوم
٦٩٠	يعجبني قام زيد



فهرس اللغة بالمتن

- ٥٤٨..... تَلَحَّيْنَهَا : من (لَحَيْتُهُ) ؛ إِذَا نَهَيْتَهُ
- ٢٥٧..... (الثَّمَل) هو الَّذِي بلغ غاية السُّكْرِ
- ١٤٣..... (الحِضَارَة) بالفتح ، وبالكسر في « الحاء » وهي ضدّ البادية
- ٦٤٥..... (شِيمَ) أَمَرٌ من قولك : (شِيمْتُ البرق) إِذَا نظرت إليه
- ٤٩٦..... الضَّيَاطِرَة جمع ضيطر ، وهو الرَّجُل السَّمِين ، والحمر الروم
- ٦٩٨..... (الْقَرَاءِ) : هو الجمع ، ومنه : (قرأت الماء في الحوض) ، أي جمعته
- ٦٩٨..... و (قرئت الكتاب لغة في قرأت) عن أبي زيد ، ويقال : قرئ الماء في الحوض أي : جمعه
- ٢٢٠..... (مَازَ) (يَمِيزُ) بمعنى « فَصَلَ »



فهرس اللغة بالحواشي

القلوص.....٤٣٧	الخميس.....٢٤٣	أسحم داج.....١٤٩
القواقيز.....١٧٣	الذُّبُل.....٣٤٦	أشكل.....٢٠١
الكبش.....١٦٤	رئمان أنف.....٧١٣	الألائم.....٢٩٠
اللاحب.....١١٥	سافه.....١١٥	أمر الحزم.....٤٠٩
اللبان.....١٤٩	السَّقَط.....٤٦٠	الأثايب.....٤٤٨
اللوى.....٤٦٠	الصالي.....٤٧٨	أهل العالية.....٥٢٩
المحصلة.....٣١٣	الصريح.....٦٤١	البازل.....٧١٣
المرجة.....٤٣٧	الصريمة.....٦١٩	البرمة.....٢٠٤
المُسرَح.....١٢٨	الصفيف.....٥٥٥	التصوب.....٦١٧
المنجنون.....٧٠٠	طُرّاً.....١١٠	التلاد.....١٧٣
المنوطة.....٢٣٤	العافي.....٦١٩	التلُبُّ.....٢٤٣
ميز.....٢٢٠	العلُّ.....٤٠٦	تمجُّ.....٢٠١
النوى.....٦١٩	العلوق.....٧١٣	التنادي.....٢٣٤
النزوان.....٤٠٩	العود.....١١٥	الثغام.....٤٠٦
النشب.....١٧٣	عوض.....١٤٩	الثمل.....٢٥٧
النهكة.....٢٤٣	الفاجر.....٤٧٨	جرجرا.....١١٥
اليرندج.....٦٣٢	القاليات.....٤٠٦	الحرب العوان.....٧١٣
اليعملات.....٣٤٦	الفند.....٢٩٣	الحقلد.....٢٤٣
	القدير المعجل.....٥٥٥	الخلق.....٦١٩



فهرس الكتب الواردة في المتن

الكتاب	المؤلف	أماكن وروده
الإرشاد	الجويني	٤٢٧
إرشاد الطالبين إلى المنهج القويم في بيان مناقب الشافعي	الفخر الرازي	٤٢٩
الأمالى النحوية	ابن الحاجب	١٢٧, ١٥٥, ٢٩٦, ٣٣٢, ٣٦٨, ٤٩٤, ٦٧٦
انتهاز الفرصة	ابن مرزوق	٣٩٩
الإيضاح العضدي	الفارسي	١٧٧
الإيضاح في شرح المفصل	ابن الحاجب	٦٨٥
الإيضاح في علوم البلاغة	الخطيب القزويني	٣٧٢
البديع	محمد بن مسعود بن النكي الفرزي	٥٨٠
التذكرة	ابن جنى	٤٠٧
التسهيل	ابن مالك	١٥٥, ٢٠٤, ٢٩٩, ٤٧٩, ٥٠٠, ٦٢٩, ٦٣٠
التعليق (التعليقة)	الفارسي	١٧٧
التفسير الكبير	الفخر الرازي	٤٢٨
التلخيص	الخطيب القزويني	١٢٧, ٤٣٥, ٤٦٢, ٥١٣, ٥١٤, ٦٧٣
التمام	الطبيبي	٢٩٧
التوضيح	ابن مالك	٤٥٤
الجزولية	الجزولي	٥٧٤
جمال القراء	السغاوي	٦١١
حاشية الدماميني على التسهيل	الدماميني	٣٠٢
حاشيته التفتازاني على الكشاف	التفتازاني	١٠٥, ١١٣, ٣٣٢
الرسالة المعربة عن شرف الإعراب	حمزة بن الحسين الأصفهاني	٢٣٣
شرح التسهيل	ابن مالك	٤٣٦, ٤٨٨, ٥٢٩, ٥٦٩, ٥٧٢, ٥٧٧

الكتاب	المؤلف	أماكن وروده
شرح التسهيل (التذيل والتكميل)	أبو حيان	٦٨٤، ٦٣٠
شرح التسهيل	المرادي	١٩٩
شرح التلخيص (عروس الأفراح)	السبكي	٢٩٤
شرح الدرّة	ابن الخباز	٥١٩
شرح المقرب	ابن عصفور	٦٤٥، ٣٧٤، ٣٢١
شرح المنفرجة	النقاوسي	٢٣٨
الكتاب	سيبويه	٣٢٩
الكشاف	الزمخشري	٣٨٢، ١٩٨، ١١٢، ١٠٠
المختصر الأصولي	ابن الحاجب	٣٣١
المختصر الأصولي	ابن عرفة	٣٧٧، ٢٥٧
المختصر الفقهي	ابن عرفة	٢٥٧
المفصل	الزمخشري	٢٤٣
نقد ابن الحاجب على المقرب	ابن الحاجب	٦٥٢، ٢٣٩
نهاية التأويل في أسرار التنزيل	كمال الدين الأنصاري	١٨٠



فهرس المدارس النحویة والقباثل

البصريون..... ٢٠٧، ٢٢١، ٤٥٠، ٥٢٩، ٥٦٣، ٥٨٩، ٦٠٠،

٦٢٦، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٥٠، ٦٩٤.

التميميون..... ٣٦٤، ٦٥٠، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٦٦، ٦٨٦، ٦٨٧.

الحجازيون..... ٦٤٨، ٦٥٣، ٦٦٦، ٦٨٦، ٦٨٧.

الكوفيون..... ١٠٠، ١٥٠، ٢٢١، ٢٩٢، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠،

٤٩٣، ٥٦٢، ٥٨٨، ٥٨٩، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٥٠،

٦٥١، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٩٤.



فهرس إجمالي للأبواب النحوية والصرفية

- ٧٨٨ - المَعْرَب والمَبْنِي
- ٧٨٩ - المَبْتَدَأ والخَبَر
- ٧٩٠ - نَوَاسِخُ الجُمْلَةِ (الاسميَّة)
- ٧٩٠ - الفَاعِل
- ٧٩١ - تَعَمُّدِي الفِعْل ولزومه
- ٧٩١ - المَفْعُول بِهِ
- ٧٩٢ - المَفْعُول المَطْلُوق
- ٧٩٢ - المَفْعُول لِأَجْلِهِ
- ٧٩٢ - المَفْعُول فِيهِ
- ٧٩٢ - المَفْعُول مَعَهُ
- ٧٩٢ - (الاسْتِثْنَاءُ)
- ٧٩٣ - (الْحَالُ)
- ٧٩٣ - التَّمْيِيزُ
- ٧٩٤ - حَرْفُ الجَرِّ
- ٧٩٥ - (الإِضَافَةُ)
- ٧٩٦ - (المَصْطَرَفُ)

- ٧٩٦ - عمل اسم الفاعل
- ٧٩٧ - نهر وبئس
- ٧٩٧ - أفعل التفضيل
- ٧٩٧ - انمّنت
- ٧٩٨ - التوكيد
- ٧٩٨ - عطف البيان
- ٧٩٨ - عطف النسق
- ٧٩٩ - البطل
- ٧٩٩ - النداء
- ٨٠٠ - إعراب الفعل
- ٨٠٠ - الفعل المضارع
- ٨٠٠ - نواصب المضارع
- ٨٠١ - جزم المضارع
- ٨٠٢ - مسائل متفرقة
- ٨٠٣ - مسائل صرفية



فهرس تفصيلي للأبواب النحوية والصرفية

المُعرب والمبني

- اتحاد الماضي والمضارع في الصورة ٤٠٥، ٣٣٨، ١٣٤ .
- المعرفة إذا أعيدت هل هي الأولى ، أو غيرها ؟ ١١٧ .
- الكناية اللغوية (الضمير) ١٧٨ .
- إفراد الضمير بحسب اللفظ ١٩٨ .
- أسماء الإشارة ١٨٩ .
- وقوع « أل » التي للحضور بعد اسم الإشارة ٣٢٣ .
- الأسماء الموصولة ١٥١ .
- « ما الموصولة » ١٥٤، ٣٧٩، ٦١٤ .
- شروط حذف العائد المجرور ١٦٢ .
- « ما » تأتي بمعنى الذي ١٨٠ .
- حذف العائد المجرور وحده لا يجوز ١٨٠ .
- حذف الضمير المضاف إليه العائد لا يجوز ٢٢٣ .
- ورود (ما) لمن يعقل في الموصول ٢٥٣ .
- « أل » تكون للاستغراق ٢٥٩ .
- ما النكرة الموصوفة ٢٦٢ .
- وصل الموصول بجمله القسم ٢٨٣ .
- عدم بناء « غير » ٣٠٧، ٢٩٣ .
- النكرة إذا أعيدت نكرة فهي غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة ٣٢٤ .
- القول بتعريف الموصولات بـ « أل » ٤٩٧، ٣٦٣ .
- الفصل (ضمير الرفع المنفصل يؤكد به ضمير متصل) ٤٢٨ .
- حذف (قد) مع الفعل الماضي ٦٤٥ .
- الفصل يقع بين المبتدأ والخبر ، وما أصله ذلك ٣٨٠ .
- إقامة الظاهر مقام المضمرة

- حذف العائد المنصوب ٤٠٢ .
 عود الضمير على متأخر ٤٧١ .
 الخلاف في اسمية واو الجماعة ٦١٧ .
 معمول الصلة لا يتقدم على معمول ٦٧٦ .
 تحذف الجملة ويعوض عنها التنوين ٥٥٤ .
 حذف أكثر من جملة ٦٩٤ .

المبتدأ والخبر

- من روابط الجملة الواقعة خبر العموم ١٤٢ .
 اللام المقوية يصح فيها التعلق ١٥٨ .
 جواز الابتداء بنكرة مع وجود معرفة ١٦٥ .
 الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ١٦٨ .
 حذف جملة القسم ١٩٩ .
 اللام الموطئة ٤٢٩ ، ٣٥٣ .
 واو الابتداء الداخلة على الجملة الحالية الاسمية ٢٠٢ .
 ورود « الواو » بمعنى « إذ » ٢٠٢ .
 من المسوغات للابتداء بالنكرة وقوع الجملة بعد واو الحال ٢٠٢ .
 روابط الجملة الواقعة خبراً ٢٨٥ ، ٢٠٦ .
 حذف الخبر ونيابة الحال عنه ٢١٢ .
 دخول الفاء على خبر المبتدأ ٢٥١ .
 اللام الزائدة ٤٠٥ ، ٣٤٣ ، ٢٥١ .
 إعراب « كيف » خبراً عما لا يستغنى عنه ٢٥٤ .
 حذف المبتدأ ٦٧٢ ، ٥٨٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ .
 حذف الخبر ٢٨٩ ، ٦٧٢ ، ٤٣٣ ، ٢٧٧ .
 من مسوغات الابتداء بالنكرة الوصف ٣٨٠ .
 حذف الخبر بعد همزة الاستفهام مع المعادل ٤٣٠ .
 الربط باسم الإشارة ٤٧٤ ، ٤٦٨ .
 من روابط الجملة إعادة المبتدأ بمعناه ٥٠٧ .
 الفصل بين المبتدأ والخبر ٦٤٥ .
 لام الابتداء ، أحكامها ومواضعها ٦٦٩ .

نواسخ الجملة الاسمية

- المصدر المؤول بعد « عسى » ٢١٦، ٦٠٢ .
- الجملة التفسيرية ١٣٠، ٣٣٣، ٥٩٤ .
- « ما » التيمية والحجازية ٦٦٦، ٦٨٦ .
- وورد « أن » بمعنى « ما » ١٣٨ .
- وورد « أن » بمعنى « لعل » ٤١٨ .
- دخول اللام على خبر « إن » ١٦٠ .
- (إن) تكون حرف جواب بمعنى (نعم) ٦٠٦ .
- « ما » الكافة لإن وأخواتها ٣١٢، ٥٠٤، ٥٣٧، ٥٥١، ٦٠٥ .
- فصل الضمير بعد (إنما) ٢٢٢ .
- « إن » المخففة بين الأعمال والإهمال ٥٨٣، ٥٢٨، ٤٩٣ .
- « لعل » لا يكون خبرها ماضياً ٢٦٥ .
- (لا) النافية للجنس ٧٠٣ .
- التعليق ١٢٨ .
- حذف مفعولي (ظن) أو إحدى أخواتها ٢٢٤ .
- تعدي فعل المضمر المتصل خاص بأفعال القلوب ٢٢٧ .
- وقوع الجملة مفعولاً به (الحكاية بالقول ومرادفه) ٢٤١، ٤٩٧ .
- « أن » المخففة تقع بعد فعل اليقين ٣٥١ .

الفاعل

- عود الضمير على ما بعده ١١٩ - ١٢٣ .
- حذف الفاعل وحده لا يجوز ، ومع الفعل يجوز ١٨٠ .
- حذف الفاعل ١٨٠ .
- زيادة (من) في الفاعل ٤٠٤ .
- زيادة (الباء) في الفاعل ٤٠٤، ٥٩٩ .

الاشتغال

- النصب على الاشتغال ٣١٣ .
- من شروط الاسم المشتغل عنه صلاحيته للابتداء ٣١٣ .

التنازع

- التنازع لا بُدَّ فيه من رابط (تعدي الفعل ولزومه) ٣١٢ .
- تعدي الفعل القاصر ٢٩٠ ، ١٠١ .
- إسقاط الجار ١١٦ .
- من معاني الهمزة (الأمر) ١١٧ .
- النصب على نزع الخافض ٢١٥ .
- التعدي بالتضعيف ٥٩٦ ، ٤٠٤ ، ٣٠٦ ، ٢١٥ .
- حذف الفعل ٤٣٣ ، ٣١١ .
- يطرد حذف الفعل إذا كان مفسراً ٥٦٢ .
- « مسح » فعل متعدي إلى مفعولين ٣٣٠ .
- التضمن ٣٤٢ ، ٣٢٨ ، ٢٧١ .
- تضمن (وعد) مَعْنَى القول ٣٣٣ .
- تضمن (ترك) مَعْنَى القول ٣٣٤ .
- التعبير عن الإرادة بالفعل ٤٦٢ ، ٣٣٧ ، ٣٠٦ .
- تضمن (ما فرطنا) مَعْنَى (ما أغفلنا) ٣٩٦ .
- مجيء (كفى) بمعنى (اكتف) ٢٥٨ .
- (كفى) تستعمل قاصرة ومتعدية ٦٠٠ .

المفعول به

- حذف المفعول به ٤٤٠ ، ٢٥٠ .
- زيادة (من) في المفعول به ٣٩٧ .
- تأخير المفعول به المؤول ٤٠٧ .
- النصب على نزع الخافض ٤٧٦ .
- الجملة قد تكون في موضع مفعول مقيد بالجار ٥٢١ .

المفعول المطلق

- همزة التوبيخ ٢٥٠ .
حذف همزة التوبيخ ٣٩٩ .

المفعول لأجله

- شروط المفعول لأجله ٢٥٠ .

المفعول فيه

- الأكثر في (حيث) النصب على الظرفية ٤٣٢ .
اشتراط الإبهام في ظروف المكان ٥٦٠ .
« إن » أكثر ما تكون ظرفية ٥٧٢ .

المفعول معه

- العامل في المفعول معه ٦١٢ .

الاستثناء

- العامل في المستثنى ١٤٠ .
من أدوات الاستثناء (غير) ٢٧٨ .
إعطاء (غير) حكم (إلا) ٢٧٨ .
حذف أداة الاستثناء ٤٨٤ .
الاستثناء المتصل والمنقطع ٦٤٧ .
« حاشا » تأتي للتنزيه ٦٨٢ .

الحال

- انقسام الحال إلى لازمة ومتنقلة ١٠٨ .
- الحال المؤكدة تؤكد مضمون جملة ١١٠ .
- العامل في الحال ٤٨٠ ، ٢٧٥ ، ١١٣ .
- اشتباه الجملة المعترضة بالحالية ٢٨٩ ، ٢٥٤ ، ٢٢٤ ، ١٩٢ ، ١٣٨ .
- الجملة الحالية (الجمل بعد المعارف) ٢٧٢ ، ٢٥٦ ، ١٨٦ .
- يحصل الربط بالضمير وحده في جملة الحال ٢٢٣ .
- تقديم الحال على عاملها ٢٢٥ .
- من أقسام الحال ما يدلّ عاملها على تجدد صاحبها ٤٢٥ ، ٢٥٣ .
- « كيف » تكون حالاً قبل ما يُستغنى عنه ٢٥٤ .
- تأخير عامل الحال ٢٥٥ .
- الفرق بين الحال والتمييز ٢٥٦ .
- من الحال محكية ٢٧٥ .
- الحال تأتي جامدة ٤٨٠ .
- تأتي الحال مؤكدة لعاملها ، ولصاحبها ٥٦٨ ، ٦٢٠ ، ٤٨٠ .
- الحال من الفاعل ٥٧٠ .
- الحال من المفعول به ٥٧٠ .
- الحال الموطئة ٦٦٩ .

التمييز

- تمييز (كآين) الأكثر فيه الجر ١٩٧ .
- التمييز بالفاعل بعد حذفه ٢٤٤ .
- الفرق بين الحال والتمييز ٢٥٦ .
- التمييز يأتي مشتقاً ٤٨٠ .
- حذف التمييز ٥٥٤ .

حرف الجرّ

- تأتي (من) للبدل ١١٨، ١٠٧ .
- تأتي (من) بمعنى (عند) ١١٠ .
- تأتي الكاف اسمًا على مذهب الأخفش ١٢٩ .
- مجي الباء للاستعلاء ١٤١ .
- شروط (من) الزائدة ١٥٠ .
- اللام الزائدة غير العاملة ١٥٣ .
- مجيء (من) للتبعيض ، وعلاقة ذلك ١٦٣ .
- حذف الخافض ١٨٨ .
- الباء تكون ظرفية ، وتكون للمصاحبة ١٩٢ .
- (حتّى) الابتدائية ، دخولها على الجملة الاسمية والفعلية ٣٩٠، ٢٠٠ .
- (حتّى) الداخلة على (إذا) حرف جرّ ٤٩٠، ٢٠٠ .
- (ما) الزائدة الداخلة على حرف الجر غير الكافة ٢٠٩ .
- مجيء (ما) لبيان الجنس ، أو للتبيين ٢١٤ .
- (من) للفصل إذا دخلت على ثاني المتضادين ٢٢٠ .
- ما لا يتعلّق من حروف الجرّ ٢٥٩ .
- ما يتعلّق من الحروف الزائدة ٢٧٠ .
- مجيء (إلى) بمعنى (في) ٢٧٠ .
- تأتي « الباء » للتبعيض ٣٢٩ .
- تجيء « الباء » للإلصاق ٣٣٠ .
- زيادة (ما) بعد (الباء) ٣٣٥ .
- مجيء (عن) بمعنى (من) ٣٣٦ .
- (من) لبيان الجنس ٣٥٤ .
- حذف الجار ٣٥٤ .
- تعلّق الجار بما أوّل المشتقّ ٣٨٣ .
- (على) بين الاسمية والحرفية ٤٦٦ .
- مجيء (في) الجارة تكون للمصاحبة ٤٧٣ .
- (على) تجيء بمعنى (الباء) ٤٩٥ .

٥٢٥ .	اللام الجارة تكون بمعنى (في)
٥٣٤ .	مجيء الكاف حرف قسم
٥٥٠ .	اللام العاملة للجر مكسورة ، وفتحها لغة
٥٧١ .	من معاني (في) المقايضة
٥٨٤ .	(من) تأتي لبدء الأزمنة
٥٨٦ .	(عن) تكون للتعليل
٥٩١ .	تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص
٦٧٧ .	مجيء اللام الجارة للتبيين
٦٩٣ .	لام الجر تأتي لتقوية العامل
٧٠٤ .	الباء تكون للغاية ، وللتقوية
٧٠٧ .	(على) تكون للمصاحبة

الإضافة

١٠٥ .	« إن » تستعمل ظرفاً أو اسماً
٥٥٠ ، ١٩١ ، ١٠٦ .	« إن » من الظروف الملازمة للإضافة في الجمل
١١٩ .	الخلاص في إعراب (يوم تجد)
١٢٧ .	مجيء (عند) بمعنى (لدى)
١٢٨ .	مجيء (عند) بمعنى (لدن)
١٦٥ .	العامل في (إذا)
١٧٥ .	خروج (إن) عن الظرفية
١٩٣ .	مجيء (إن) بمعنى (إن)
٢١٠ .	(إن) في الغالب لا تكون إلا ظرفاً
١٧٦ .	ما يكتسب التأنيث من الإضافة
٢٠٧ .	إضافة (كل)
٢٢١ .	(كل) إذا أضيفت إلى مؤنث يراعى معناها
٢٢٢ .	إضافة (كل) إلى نكرة
٢٤٣ .	لام الاختصاص
٤٣٩ ، ٣٢٢ ، ٣١٦ ، ٢٥٠ .	حذف المضاف
٣٣١ ، ٣٢٩ .	الخفض على الجوار

- الإضافة غير محضة ٣٥٥
- مما يكتسبه المضاف من الإضافة البناء ٦٥٥ ، ٤٠٩ ، ٣٧٣
- أسماء الزمان إذا خرجت عن الظرفية تصح إضافتها إلى الجملة ٤٠٩
- (كل) إذا أكد بها تجب إضافتها ٤٠٧
- مما يكتسبه المضاف بسبب الإضافة ؛ التأنيث والتذكير ٤٧٧ ، ٤٥٦ ، ٤٥٤
- الإضافة تفيد التخفيف ٤٧٦
- حذف المضاف إليه ٥٠٥
- قطع (كل) عن الإضافة لفظاً ٥٥٢

المصدر

- إعمال المصدر ١٢١
- الفصل بين المصدر ومعموله ١٢١
- الحرف المصدرى مع ما بعده بمنزلة المعرفة ١٣٦
- جواز تأول الفعل بالمصدر والمصدر باسم المفعول ١٦٥
- الائتيان بالفاعل مع إضافة المصدر إلى اسم المفعول ١٧٣
- عمل المصدر المقدّر من (أن) والفعل ١٧٦
- مجيء (ما) مصدرية غير زمانية ١٨٣
- نيابة (ما) المصدرية عن الزمان ٢٧٧
- تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفاً أو مجروراً ٣٨٤

عمل اسم الفاعل

- جواز وصف اسم الفاعل ، وغيره من المشتقات ٣١٩
- عمل اسم الفاعل لشبهه بالفعل ٣٢٠
- الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ٤١٤
- يجوز اتباع مجرور اسم الفاعل بالنصب على المحل ٤١٤
- مما تفترق به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل أن الصفة المشبهة لا يجوز إتباع محلها ٥٥٥

نعم وبئس

عود الضمير على متأخر في باب (نعم ، وبئس)

أفعل التفضيل

اسم التفضيل المجرد من (أل) ، والإضافة واجب الأفراد . ٥٦٦

النعته

وضف النكرة . ١٧١

تعدّد الصفة بغير عاطف . ١٨٢

شروط حذف الموصوف . ٢٥٨ ، ٢٢٢

تقديم معمول الصفة . ٢٢٥

النعته الحقيقي يتبع المنعوت في أربعة من عشرة . ٢٦٦

النعته السببي يتبع المنعوت في اثنين من خمسة . ٢٦٦

إجراء « ثم » مجزئ الفاء . ٢٨٧

من شروط حذف الموصوف (أن تكون الصفة خاصة) . ٣٠٩

جواز وصف اسم الفاعل ، وغيره من المشتقات بعد العمل . ٣١٩

وعدم جواز الوصف قبل العمل . ٣٢٠

الفصل بالجملة المفسرة بين الصفة وموصوفها . ٣١٣

الجمل بعد النكرات . ٦٤٠ ، ٥٤٦ ، ٥٠٧ ، ٣٥٩ ، ٣٤٣ ، ٣٣٥

حذف الصفة . ٣٤٤

حذف الموصوف . ٥٨١ ، ٣٩٤

شروط نعت اسم الإشارة . ٤١٧

التوكيد

- ضمير الفصل ١٢٥ .
التأكيد في النكرة ٢٠٧ .

عطف البيان

- بين البدل وعطف البيان ١٧٠ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧٢ .
الأصل في عطف البيان ألا يكون إلا في المعارف ١٧١ .
عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت بالمشتق ١٧٢ .
عطف البيان لا يكون في الضمير ، ولا ضميرًا ، ولا تابعًا له ٣٦٤ ، ٣٧٢ .
اشتراط الجمود لعطف البيان ٤١٦ .

عطف النسق

- حذف حرف العطف ١١٦ .
الفصل بين المتعاطفين ١١٦ .
دخول الهمزة على الفاء العاطفة ١٥٩ .
العطف على محذوف ١٥٩ .
وجوب تقديم الهمزة على حرف العطف ١٩٦ .
هل تنوب الواو عن (أو) ٢٣٣ .
عطف النهي على الأمر ٢٥٤ .
تقديم العاطف على أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة ٢٧١ .
إجراء (ثم) مجزئ الفاء ٢٨٧ .
الواو تختص بعطف المرادف على مرادفه ٢٨٩ .
« أو » تأتي للتقسيم ، أو للتفريق المجرد من الشك ، أو للإباحة ٢٩٩ ، ٣٠٣ .
في العطف بـ « لا » و « لكن » و « بل » و « أم » ، و « أو » مطابقة الضمير أو عدمها ٣٠٤ .
حذف المعطوف ٣٠٧ ، ٤٥٥ .
العطف على المحل ٣٤٥ ، ٤١٣ ، ٤٢٠ ، ٤٥٧ ، ٦٠٩ .

٣٤٩	حكم العطف على خبر « إن » وتوابعها
٣٥٥	عطف الخبر على الإنشاء
٤١٦	اشتراط الجمود لعطف البيان
٥٨٧	(ثم) تأتي للتشريك والترتيب والمهملة
٤٢٨	عطف الجملة الاسمية على الفعلية
٤٥٧	« الفاء » لا تفيد الترتيب على الإطلاق
٤٩٠	« حتى » تأتي حرف عطف
٤٩١	دخول حرف العطف على الهمزة ، وتقدير فعل معطوف عليه
٥٠٥	ورود « الواو » للتخيير
٥٢٢	تقدم الهمزة على حرف العطف
٥٢٢	العطف على محل « الفاء »
٥٢٦	« ثم » لا تفيد الترتيب على الإطلاق
٥٩٨	جواز العطف على معمولي عاملين
٦٠٢	تقدم حرف العطف على غير الهمزة من أدوات الاستفهام
٦٣٩	العطف على المعنى
٧٠١	الواو تعطف المرادف
٧٠١	العطف على التوهم

البدل

٣٧٢ ، ٣٦٤ ، ٣٥٧	الفرق بين البدل وعطف البيان
٣٥٢	وجوب الرابط في بدل البعض

النداء

٢٦٥	ياء النداء
٦٣٧	أقسام النداء
٦٥٣	ترخيم (مسلمة)
٦٨١	حذف حرف النداء

الفعل المضارع

- حذف تاء المضارعة ١٣٤ .
المضارع يفيد الاستمرار ٢٧٦ .
السين للاستمرار ، أو للاستقبال ٥٨٠ ، ٢٧٦ .
(هل) تخصص المضارع بالمستقبل ٤٧٥ .
(ألا) للتنبيه ، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ٦٢٦ ، ٦١١ .
توكيد المضارع بالنون ٥٥٣ .

نواصب المضارع

- « لا » الزائدة ١٤٤ .
الخلاف في توجيه قراءة النصب والرفع في (ويأمركم) ١٤٤ .
العطف على المعنى ١٤٨ .
لام التعليل ١٤٩ .
الواو الناصبة ١٩٤ .
لام الجحود ٣٠٥ ، ٢٢٠ .
(إذن) إذا وقعت بعد الواو والفاء ٢٦١ .
هل (إذن) اسمية ، أو حرفية ٢٦٢ .
هل النصب بـ « إذن » أو « بأن » مقدرة ٢٦٢ .
مجيء (أن) بمعنى (لئلا) ٣١٣ .
(ألا) للتخصيص ٥٦٦ ، ٣١٣ .
العطف على المحل ٤٢٠ .
الجملة التفسيرية المصدرة (بأن) ٣٣٣ .
مجيء الواو للتعليل ٣٩٢ .
(حتى) الداخلة على المضارع ٤٩٠ .

جزم المضارع

- وقوع « كيف شرطاً » ١٠٣، ٣٤٤ .
- (لا) تجيء للطلب ١١٨ .
- دخول الفاء في الفعل غير المتصرف ١١٨ .
- « ما » الشرطية ١٢١ .
- جواز الجزم بعد الماضي في الجزاء ١٢٤ .
- أطراد حذف جملة الشرط بعد الطلب ١٢٥ .
- اجتماع الشرط والقسم ١٥٥ .
- عطف الخبر على الإنشاء ١٦٢ .
- وجوب دخول الفاء في جواب الشرط المستقبل ١٨١ .
- الجملة المستأنفة ١٨٢ .
- حذف جواب الشرط ١٩٤، ٢٦٩، ٣٤٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٧١٤ .
- دخول الاستفهام على جملة الشرط ١٩٦ .
- الجملة المجاب بها عن القسم ٢٢٣ .
- « لو » المصدرية ١١٩ .
- « لو » الشرطية ٢٣٨، ١٦٢ .
- الفاء تدخل على الجواب الإنشائي ٢٥٤ .
- ورود « أن » بعد « لو » ٢٦٠ .
- اتصال الشرط بما قبله ٢٦٧ .
- زيادة (ما) بعد الجازم لا يجوز أن يلي أداة الشرط ٢٦٨ .
- اسم حتى يكون بعده فعل يفسره ٢٩٢ .
- عدم وجوب تكرار « لا » مع المضارع ٣٠٦ .
- خروج « إذا » عن الاستقبال ، وتكون للحال ٣٢٤ .
- لام الأمر إذا دخل عليها حرف العطف تُسكن ٣٣٩ .
- وجوب إدخال الفاء في الجواب ٣٤٢، ٣٥٦، ٦٨٠ .
- تأتي (إن) بمعنى « قد » ٣٤٣ .
- الفرق بين (لما) و « لم » ٣٤٤ .
- جواز إدخال « إن » على « لم » ٣٤٤ .

- إذا اجتمع شرط وقسم يكتفى بجواب القسم . ٣٥٤
- مجيء (لو) بمعنى (إن) . ٣٥٨
- جواب الشرط المرفوع بالابتداء لا يربطه إلا ضميره . ٣٦١
- (لما) حرف وجود لوجود . ٣٦١
- الماضي إذا كان حقيقة لفظاً ومعنى وجب اقترانه بالفاء . ٣٦٢
- « لولا » ترد للاستفهام . ٣٨٨
- دخول الشرط على جملة الاعتراض . ٣٨٩
- خروج (إذا) عن الشرط . ٣٨٩
- « لولا » للتقديم والتوبيخ . ٤٠٣
- اللام الجازمة . ٤٠٥
- العطف على المحل . ٤٢٠
- سقوط اللام من جواب (لو) . ٤٢٤
- حذف جملة الشرط . ٥٣٨، ٤٥٣
- لا الناهية تختص بالمضارع . ٤٧٠
- القسم إذا أجيب بماض مثبت وكان قريباً من الحال ؛ وجبت « قد » مع اللام . ٤٧٨
- الاعتراض بين الشرط وجوابه . ٤٨٥
- « لو » تكون بمعنى « إن » الشرطية . ٤٩٢
- مجيء (مهما) اسماً بدليل عود الضمير عليها . ٤٩٨
- « لو » للمستقبل . ٥٥٢، ٥١٨
- (لو) الامتناعية . ٥١٩
- (لو) هل تدل على النفي . ٥٣٨
- (إن) الشرطية . ٥٥١
- حروف الشرط قد تدخل على (لا) . ٥٥٦
- (إن) تأتي بمعنى (إذ) . ٥٦١
- « ما » الشرطية تكون زمانية وغير زمانية . ٥٦٣
- خروج (إذا) عن الاستقبال . ٥٨٢
- (لولا) تكون نافية بمنزلة (لم) . ٦١٨
- اعتراض الشرط على الشرط . ٦٢٧
- (عن) الشرطية تكون للتعليل . ٦٣٨
- لما حرف وجود لوجود . ٦٤٣

٦٥٨ .	(لما) مركبة
٦٧٢ .	(لو) تكون للشرط في المستقبل
٦٨٨ .	دخول (لا) على إن الشرطية
٢٣٥ .	الأعداد المعدولة
٣٩٦ .	جمع (مثل) خلافا للمبهمات
٤٠١ .	مجيء (هل) للنفي
٤٠٥ .	حذف همزة الاستفهام
٤١٥ .	حذف معادل الهمزة
٤٦٦ .	إذا دخل الجار على « ما » الاستفهامية حذف ألفها
٤٩٧ .	الواو المبدلة من همزة الاستفهام
٥٠٩ .	(بلى) حرف جواب يختص بالنفي
٥١٠ .	(نعم) معناها واستخدامها
٥١٣ .	مجيء الهمزة للإنكار والتقرير
٥٢٨ .	(أم) تقع بين جملتين في تأويل مفردين
٦٥٤ .	تأتي الهمزة للتهكم
٧١٢ .	(أم) المنقطعة
٧١٢ .	دخول (أم) على حرف الاستفهام

مسائل صرفية

٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٩٨ .	التقاء الساكنين
-	حركته الأصلية
-	العدول إلى الفتح
١٠٤ .	الوقف
١٨٨ .	(آلى) بالمد
١٨٨ .	(ألا) بالقصر
١٩١ .	الاتباع
٢٦١ .	نون (إذن) أصلية
٢٣٦ .	تصغير (ليلة) بين القياس والسماع
٦٥٨ ، ٤٠٥ ، ١٣٤ .	الحذف لتوالي الأمثال



فهرس المسائل البلاغية^٣

الصفحة

المبحث

٦٣٩ ، ١٨٦	الاستئناف
٤٣١	الاستعارة الترشيفية
٥١٢ ، ١٦٢	الاستفهام الإنكاري
٢٠٩	الاستفهام التعجبي
٥٣١	« أم » المتقطعة تسبق بغير الاستفهام
٥١٠	(بلى) لا تأتي إلا بعد نفي
٥١٠	« لا » لا تأتي إلا بعد إيجاب
٥١	(نعم) بعد الإيجاب تصديق
١٩٢	(هل) مختصة بالإيجاب
٦٩٩	الإسناد المجازي
١٢٧	إظهار التحسر (من أسرار التأكيد)
٤٧٣ ، ١٤٨ ، ١٤٥	الالتفات
٢١٣	الإنكار الإبطالي
١٨٣	التضمن
١٨٤	التعليل
٤٨٢	التقليب
١٩٤	التهيج
٤٤٠	ذكر المفعول به وحذفه
١٦٢	عطف الخبر على الإنشاء
١٩٩	القسم

الصفحة

المبحث

١٩٥	القصر
٣٧١	قصر القلب
١٦٧	القلب اللفظي
٢٤٥	القلب
٤٦٢ ، ٤٦٠	بين القلب اللفظي والمعنوي
٤٥٥ ، ١٠٢	اللف والنشر
١٠٢	المجاز
١٣٣ ، ١٣٢	المشبه والمشبّه به



فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرّسائل العلميّة :

- الألبدي ومنهجه في النّجوم مع تحقيق السّفر الأوّل من شرحه على الجزوليّة ، إعداد د / سعد حمدان الغامدي . رسالة دكتوراه ، مكتبة مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى (٧٧٥) .
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللّبيب ، للدّماميني . الجزء الثاني . رسالة دكتوراه - إعداد د / عبد الجواد حسين عبد الرّحمن البابا ، جامعة الأزهر ، ١٤٠٤ هـ .
- الجمع الغريب في ترتيب أي مغني اللّبيب ، لأبي عبد الله الرّصاع . رسالة دكتوراه — إعداد الطالبة / نوال أحمد الصّالح ، تحقيق ودراسة ، من أوّل الكتاب إلى آخر سورة البقرة ، كلّية التربية للبنات بالرياض .
- اللّآلي الفريدة في شرح القصيدة ، لأبي عبد الله الفاسي . رسالة ماجستير - إعداد الطالب / عبد الله بن عبد المجيد نمّكاني ، جامعة أمّ القرى - مركز البحث العلميّ ، ١٤٢٠ هـ .
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، للشّمّني . القسم الأوّل ، تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير ، إعداد أ. عبد الحميد عبد المبيدي أحمد محمّد ، دار العلوم ، ١٤١٦ هـ .
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، للشّمّني . القسم الثاني ، تحقيق ودراسة ، رسالة ماجستير ، إعداد أ. أحمد محمود السيّد الرّفاعي ، دار العلوم ، ١٤١٥ هـ .

ثانياً : المخطوطات :

- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللّبيب ، للدّماميني . مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى . رقم ٨٧١ ، نحو ، عن المكتبة الوطنية بتونس ، برقم ٥٢١٨ .
- حاشية الكشاف ، للتفتازاني . مكتبة الإسكندريّة ، برقم ١١٩٨ ، ب / تفسير .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، للصفاسي . مصوّرة مركز البحث العلميّ برقم ٦١٠ ، نحو . ج١ - ٢ ، برقم ٦١١ نحو .

ثالثاً: المصادر والمراجع المطبوعة :

- ابن الحاج النحوي ، الدكتور / حسن الشاعر . دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ابن الطراوة النحوي ، د. عياد التبيتي . مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- الإبهاج في شرح المنهاج ، علي السبكي ، وولده تاج الدين . دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- الإتيقان في علوم القرآن ، السيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث - القاهرة - ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، ابن دقيق العيد . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- إحكام الفصول في علم الأصول ، أبو الوليد الباجي . تحقيق : عبد المجيد التركي - دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم ، وأخذ بعضهم عن بعض ، أبو سعيد السيرافي . تحقيق : د/ محمد البنا - دار الاعتصام ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- اختيارات أبي حيّان النحويّة في البحر المحيط ، جمع ودراسة الدكتور / بدر بن ناصر البدر . مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- أدب الكتاب ، ابن قتيبة . تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان الأندلسي . تحقيق : د/ رجب عثمان محمد ، ومراجعة د/ رمضان عبد التوّاب - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، الجويني . تحقيق : د/ محمد يوسف ، وعلي عبد المنعم - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السّعود) ، أبو السّعود الحنفي . وضع حواشيه / عبد اللّطيف عبد الرّحمن ، دار الكتب العلميّة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمّد الشّوكاني . تحقيق : سامي الأثري - دار الفضيلة - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- الأزهية في علم الحروف ، عليّ الهروي . تحقيق : عبد المعين الملوحي - المجمع العلمي - دمشق - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء ، شهاب الدّين القرافي . تحقيق : محمّد عبد القادر عطا - دار الكتب العلميّة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري . تحقيق : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي بدمشق ، مطبعة الفرقى بدمشق ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م .
- إشارة التّعيين في تراجم النحاة واللّغويين ، عبد الباقي اليماني . تحقيق : د/ عبد المجيد دياب - مركز الملك فيصل - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الأشباه والنظائر ، للسيوطي . تحقيق : د/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، ابن السيّد البطليوسي . تحقيق : د/ حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- الأصمعيّات ، أبو سعيد الأصمعي . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون - بيروت - الطبعة الخامسة .
- الأصول في النحو ، ابن السراج . تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الأضداد ، محمد الأنباري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، إبراهيم عريشاه . تحقيق : د/ عبد الحميد هنداي - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الاعتصام ، أبو إسحاق الشاطبي . تحقيق : سليم بن عيد الهلالي - دار ابن عفان للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس . تحقيق : د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- إعراب القراءات الشواذ ، أبو البقاء العكبري . تحقيق : محمد السيّد عزوز - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- الإعلام ، خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثامنة ١٩٨٩ م .
- الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني . دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، الفارقي . تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الإقناع في القراءات السبع ، ابن الباذش . تحقيق : د/ عبد المجيد قطامش - دار الفكر بدمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

- الأمالي ، أبو عليّ القالي . دار الكتب العلميّة - بيروت - الطّبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- أمالي ابن الشجري ، ابن الشجري . تحقيق : الدكتور / محمود الطّناحي ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، الطّبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- أمالي السّهيليّ ، أبو القاسم السّهيليّ . تحقيق : د/ محمّد البنا - دار السّعادة - الطّبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- الأمالي النّحويّة (أمالي القرآن) ، ابن الحاجب . تحقيق : هادي حسن حمودي - عالم الكتب - بيروت - الطّبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- إنباه الرّواة على أنباء النّحاة ، القفطي . تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة ، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة ، بيروت ، الطّبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الانتصار لسيبويه على المبرد ، أبو العبّاس بن ولاد . تحقيق : د/ زهير عبد المحسن سلطان - مؤسّسة الرّسالة - بيروت - الطّبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف . تحقيق : محمّد محيي الدّين عبد الحميد ، دار الباز ، الطّبعة الرّابعة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، ابن هشام . تحقيق : مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شليبي ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت الطّبعة السّادسة ١٩٨٠ م .
- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي عليّ القيسي . تحقيق : د/ محمّد الدعجاني ، دار الغرب ، الطّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- الإيضاح العضدي ، أبو عليّ الفارسي . تحقيق : د/ حسن شاذلي فرهود ، دار العلوم ، الطّبعة الثّانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب . تحقيق : د/ موسى العليبي ، وزارة الأوقاف والشئون الدّينيّة بالعراق ، مطبعة العاني ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- البحر المحيط ، أبو حيان . دار الكتاب الإسلاميّ ، القاهرة ، الطّبعة الثّانية ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ .
- البداية والنهاية ، ابن كثير . تحقيق : د/ أحمد أبو ملحّم ورققاه - دار الريّان للتراث - القاهرة - الطّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- البدر الطّائع بمحاسن من بعد القرن العاشر ، محمّد الشّوكاني . تحقيق : د/ حسين العمري - دار الفكر - دمشق - دمشق - الطّبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدّين الزّركشيّ . تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلميّة - بيروت - الطّبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- البسيط في شرح الجمل ، ابن أبي الرّبيع . تحقيق : د/ عياد الثّبيتي ، دار الغرب الإسلاميّ ، الطّبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- **البغداديات** ، الفارسي . تحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، مطبعة العاني ، بغداد .
- **بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس** ، أحمد الضبي . دار الكاتب العربي ١٩٦٧ م .
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، السيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- **البلاغة في تراجم أئمة النحو واللغة** ، الفيروزآبادي . تحقيق : محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- **بلوغ المرام من أدلة الأحكام** ، ابن حجر العسقلاني . تحقيق : محمد حامد الفيقي - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة السابعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- **البيان في غريب إعراب القرآن** ، أبو البركات بن الأنباري . تحقيق : د/ طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م .
- **البيان والتبيين** ، أبو عثمان الجاحظ . تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الحامسة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة . تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار التراث بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- **التبصرة والتذكرة** ، للصيمري . تحقيق : د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- **التبيان في إعراب القرآن** ، أبو البقاء العكبري . تحقيق : محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، ابن هشام . تحقيق : د/ عباس مصطفى الصالحي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- **التغمر (شرح المفصل)** ، صدر الأفاضل الخوارزمي . تحقيق : د/ عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
- **تذكرة النحاة** ، لأبي حيّان . تحقيق : د/ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- **تراجم المؤلفين التونسيين** ، محمد محفوظ . دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٩٤ م .
- **الترخيم في الأساليب العربية** ، د/ عبد الهادي فرّاج . مطبعة الأمانة - مصر - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- **التسهيل** ، لابن مالك . تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- التّصريح بمضمون التّوضيح ، خالد الأزهري . تحقيق : د/ عبد الفتاح البحيري - الزّهاء للإعلام العربي - القاهرة - الطّبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، الدّماميني . تحقيق : د/ محمّد المقدّي - الطّبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م إلى ١٤٢٢ هـ .
- التّعليقة على كتاب سيّويه ، أبو عليّ الفارسي . تحقيق : د/ عوض القوزي ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ، الطّبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ج ١ ، دار المعارف ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ج ٢ .
- تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير . تحقيق : د/ محمّد إبراهيم البنّا - دار ابن حزم - بيروت - الطّبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- التفسير الكبير ، الفخر الرّازي . دار إحياء التّراث العربي - بيروت - الطّبعة الثّانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- تقريب المقرب ، أبو حيّان الأندلسي . تحقيق : د/ غيف عبد الرّحمن - دار المسيرة - بيروت - الطّبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- التّليخيص في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني . عناية / عبد الرّحمن البرقوقي - دار الفكر العربي - الطّبعة الثّانية .
- تهذيب إصلاح المنطق ، الخطيب التّبريزي . تحقيق : د/ فوزي مسعود - الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ١٩٨٦ م .
- توشيح الدّيباج وحبلىة الابتهاج ، القرافي . تحقيق : أحمد الشّتيوي - دار الغرب الإسلامي - الطّبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- توضيح المقاصد بشرح ألفيّة ابن مالك ، المرادي . تحقيق : الدكتور / عبد الرّحمن عليّ سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطّبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- التّوطنّة ، أبو عليّ الشّلوّبين . تحقيق : د/ يوسف المطوّع - مطابع سجل العرب - الطّبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- التّيسير في القراءات السّبع ، أبو عمر الدّاني . دار الكتاب العربي ، الطّبعة الثّانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- جامع البيان في تآويل القرآن ، الطّبري . دار الكتب العلميّة - بيروت الطّبعة الثّالثة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- الجامع الصّغير في النّحو ، جمال الدّين بن هشام . تحقيق : أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي . تحقيق : عبد الرزّاق المهدي - دار الكتاب العربي - بيروت - الطّبعة الرّابعة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الجمل في النّحو ، للزّجاجي . تحقيق : د/ عليّ توفيق الحمد ، مؤسّسة الرّسالة ، دار الأمل ، الأردن ، الطّبعة الثّانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **جمهرة اللغة** ، ابن دريد الأزدي . مكتبة المثنى - بغداد .
- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، المرادي . تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ .
- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، علاء الدين الإربلي . تحقيق : حامد أحمد نيل - مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- **حاشية الأمير** . دار إحياء التراث العربي - عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- **حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد** ، عبد القادر البغدادي . تحقيق : نظيف محرم خواجه ، ومراجعة : محمد الحجيري - فرانز شتايز شتوغارت (الألمانية) الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** ، مصطفى الدسوقي . تحقيق : عبد السلام محمد أمين - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني** . دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- **الحجة في القراءات السبع** ، ابن خالويه . تحقيق : د/ عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الخامسة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الفارسي . تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، مراجعة : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق - دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- **حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع (متن الشاطبية)** .
- **حروف المعاني** ، أبو القاسم الزجاجي . تحقيق : د/ علي أحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- **الحلل السندسية في الأخبار التونسية** ، محمد الوزير السراج . تحقيق : محمد الخطيب الهيلة . دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- **الحلل في شرح أبيات النجمل** ، ابن السيد البطليوسي . تحقيق : الدكتور / مصطفى إمام ، الدار المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .
- **الجماسة البصرية** ، صدر الدين بن الحسن البصري . تحقيق : د/ عادل سليمان جمال - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- **خزانة الأدب وللباب لسان العرب** ، للبغدادي . تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- **الخصائص** ، لابن جني . تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، السّمين الحلبي . تحقيق : د / أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- دراسات لأسلوب القرآن القرآن ، محمد عبد الخالق عزيمة . دار الحديث - القاهرة .
- درة البحال في غرة أسماء الرجال ، أبو العافية المكناسي . تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني . عناية : عبد الوارث محمد عليّ - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني . تحقيق : محمود محمد شاكر - مكتبة الخانجي - القاهرة - طبعة ١٤٠٤ هـ .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، ابن فرحون المالكيّ . تحقيق : مأمون بن محيي الدين الجنّان - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ديوان أبي دؤاد .
- ديوان أبي النجم ، جمع وتحقيق وشرح الدكتور / سجيح جميل الجبيلي . دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .
- ديوان أبي نواس . تحقيق : أحمد عبد المجيد الغزالي - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٤ هـ .
- ديوان الأخطل ، برواية محمد بن حبيب ، وشرح وجمع السّكري . تحقيق : د / فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) . تحقيق : الدكتور / محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة السابعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ديوان الأقيشر ، جمعه وحقّقه : د / خليل الدويهي . دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ديوان امرؤ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ١٩٦٩ م ، والطبعة الرابعة .
- ديوان جرير . تحقيق : الدكتور / نعمان محمد أمين طه ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة .
- ديوان جميل بثينة . تحقيق : الدكتور / حسين نصّار ، دار مصر للطباعة ، مكتبة مصر .
- ديوان رؤية بن العجاج . تصحيح وليم بن الورد البروسي ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى . صنعة أبو العباس ثعلب ، تحقيق : الدكتور / فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ديوان الشّنفري (السّليك بن سلكة) ، إعداد / طلال حرب . دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٦ م .
- ديوان طفيل الغنوي . تحقيق : محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م ، بيروت .

- ديوان عامر بن الطفيل ، برواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب . دار صادر - بيروت - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ديوان العباس بن مرداس ، جمعه وحققه : الدكتور / يحيى الجبوري . مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ديوان عبد الله بن راحة ، مع دراسة في سيرته وشعره ، جمع الدكتور / وليد قصاب . دار العلوم ١٤٠٨ هـ - ١٩٨١ م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسان .
- ديوان العجاج (رواية الأصمعي) . تحقيق : الدكتور / عزّة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت .
- ديوان عمرو بن كلثوم ، جمعه وحققه : إميل يعقوب . دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- ديوان عنتر ، تحقيق : محمد سعيد مولوي . دار عالم الكتب - الرياض - الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- ديوان الفرزدق . دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، توزيع دار الباز .
- ديوان قيس بن الملوّح ، جمع الإمام أبي بكر الوالي . حققه وعلّق عليه وقدم له / محمد إبراهيم سليم ، دار الطلائع .
- ديوان كعب بن مالك . تحقيق : سامي الكناني ، نشرته مكتبة النهضة ببغداد ، طبع في مطبعة المعارف ببغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الثانية .
- الذخيرة ، شهاب الدين القرافي . تحقيق : د/ محمد حجي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٤ م .
- الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة ، لابن عبد الملك المراكشي . القسم الأول ، تحقيق : الدكتور / إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي . تحقيق : الدكتور / أحمد الخراط ، دار القلم ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، عبد الوهاب السبكي . تحقيق : عليّ محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد . تحقيق : الدكتور / شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح ابن جني . تحقيق : د/ حسن هنداي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- السراج الوهاج في شرح المنهاج ، فخر الدين الجاربردي . تحقيق : د / أكرم أوزيقان - دار المعراج الدولية - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- سنن البيهقي ((السنن الكبرى)) . تصحيح دائرة المعارف بجيدر أباد ، دار المعرفة .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد مخلوف . دار الفكر .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح أبيات إصلاح المنطق ، أبو محمد السيرافي . تحقيق : ياسين السوأس - مركز جمعة الماجد (الإمارات) - وطبع بمطابع الدار المتحدة - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي . تحقيق : الدكتور / محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ١٩٧٩ م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، عبد القادر البغدادي . تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨ م .
- شرح أشعار الهذليين ، صنعة السكري . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه / محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق : حسن حمد ، إشراف د / إميل يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح الألفية ، لابن النازم . تحقيق : د / عبد الحميد السيد - دار الجليل - بيروت .
- شرح التسهيل ، لابن مالك . تحقيق : الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التصريف ، عمر الثماني . تحقيق : د / إبراهيم سليمان البعيمي - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .
- شرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- شرح جمل الزجاجة ، لابن عصفور . تحقيق : الدكتور / صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٠ هـ - ١٤٠٢ هـ .
- شرح حماسة أبي تمام ، للأعلم الشنتمري . تحقيق : د / علي الفضل حمودان - دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقي . تحقيق : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- شرح الرضي على الكافية . تحقيق : يوسف حسن عمر . منشورات جامعة بنغازي ، مطابع الشروق ، بيروت ١٢٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي . تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام . عناية / عبد الغني الدقر ، مؤسسة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- شرح شواهد الإيضاح ، عبد الله بن بري . تحقيق : د/ عيد درويش ، ومراجعة د/ محمد مهدي علام - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح شواهد المغني ، السيوطي . لجنة التراث العربي - دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر .
- شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ، عضد الملة الإيجي . تحقيق : فادي نصيف ، وطارق يحيى - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ، ابن مالك . تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري - مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- شرح القصائد التسع ، أبو جعفر النحاس . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شرح القصائد السبع ، لأبي بكر الأنباري . تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح قصيدة البردة ، أبو البركات الأنباري . تحقيق : محمود حسن زيني - دار البلاد - جدة - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شرح قصيدة كعب بن زهير ، ابن هشام . تحقيق : د/ محمود حسن أبو ناجي - مؤسسة الرسالة - دمشق - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، ابن جمعة الموصل . تحقيق : د/ علي الشمولي - دار الكندي للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك . تحقيق : الدكتور / عبد المنعم هريدي ، وإشراف عبد العزيز الدقاق . مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، دار المأمون ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، ابن هشام . تحقيق : د/ صلاح روي - دار جرجان للطباعة - الطبعة الثانية .
- شرح اللمع ، ابن برهان . تحقيق : د/ فائز فارس - الكويت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- شرح مشكل شعر المتنبي ، ابن سيده . تحقيق : د/ محمد رضوان الداية - دار المأمون - دمشق - الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- شرح المفصل ، لابن يعيش . عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب (الموسوم بالتخمير) ، لصدر الأفاضل الخوارزمي . تحقيق : الدكتور / عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
- شرح المقدمة الجزئية الكبير ، للشلويين . تحقيق : الدكتور / تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، طبع بمكتبة الخالجي ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، ابن الحاجب . تحقيق : جمال عبد العاطي خمير - مكتبة الباز - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش . تحقيق : د/ فخر الدين قباوة - المكتبة العربية بحلب - الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- شرح الوافية نظم الكافية ، ابن الحاجب . تحقيق : د/ موسى العليلي - مطبعة الآداب - النجف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شروح التلخيص . دار السور - بيروت .
- شعر عمرو بن معدى كرب الزبيدي ، جمع وتنسيق / مطاع الطرايشي . مكتبة المؤيد - الرياض - الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- شعراء أميون ، نوري القيسي . عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله السلسلي . تحقيق : د/ عيد الحسيني - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الصاحب ، ابن فارس . تحقيق : السيد أحمد صقر - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة ١٩٧٧ م .
- الصّاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- صحيح البخاري . بتحقيق : الدكتور / مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - دمشق - الطبعة الخامسة ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- صحيح البخاري ، مع شرحه فتح الباري . دار الريان .
- صحيح مسلم . بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ضرائر الشعر ، لابن عصفور . تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- ضرورة الشعر ، للسيرافي . تحقيق : الدكتور / رمضان عبد التّوّاب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس السخاوي . نشر دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين السبكي . تحقيق : د/ محمود الطناحي ، ود/ عبد الفتاح الحلو ١٩٧٦ م .
- طبقات النحويين ، أبو بكر الزبيدي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - مصر - الطبعة الثانية .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، بهاء الدين السبكي . تحقيق : د/ خليل إبراهيم خليل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- العقد المنظوم في الخصوص والعموم ، شهاب الدين القرافي . تحقيق : د/ أحمد الحتم عبد الله - المكتبة المكية - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- غاية المرام (شرح مغني ذوي الأفهام) ، عبد المحسن العبيكان . شركة العبيكان للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، أبو الخير الجزري . غني بنشره : ج . برجتاسر - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- غريب الحديث ، للخطابي . تحقيق : عبد الكريم العزاوي ، مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، طبع بمطبعة دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، صلاح الدين الصفدي . نشر دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني . تحقيق : فؤاد عبد الباقي - السلفية بمصر ١٣٩٠ هـ .
- الفروق (أنواء البروق في أنواء الفروق) ، شهاب الدين القرافي . تحقيق : د/ محمد سراج ، ود/ علي جمعة - دار السلام - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، لأبي العزاهمدي . تحقيق : الدكتور / فهمي حسن النمر ، والدكتور / فؤاد خيمر . دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ابن حزم . عناية / أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- الفهرست ، ابن النديم . نشر دار المعرفة - بيروت .
- فهرست الرصاع ، أبو عبد الله الرصاع . تحقيق : محمد العنابي - المكتبة العتيقة - تونس .
- فوات الوفيات ، محمد شاکر الکتبي . تحقيق : الدكتور / إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، وطبع بمطابع دار صادر ، بيروت ١٩٧٣ م - ١٩٧٤ م .

- القطع والانتفاف ، أبو جعفر النحاس . تحقيق : د / عبد الرحمن المطرودي - دار عالم الكتب - الرياض - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- القواعد الثلاثون في علم العربية ، شهاب الدين القرافي . تحقيق : د / عثمان الصيني - مكتبة التوبة - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- الكامل ، للمبرد . تحقيق : محمد أحمد الدالي . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- الكتاب ، لسيويه . تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت . والنسخة التي نشرتها مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- كتاب الشعر ، للفارسي . تحقيق : الدكتور / محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري . حقق الرواية / محمد صالح قماوي ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة . نشر دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣ هـ - ١٤١٤ هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب . تحقيق : د / محيي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، أبو الحسن الباقولي . تحقيق : محمد أحمد الدالي - مجمع اللغة العربية بدمشق .
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (في تراجم المالكية) ، أحمد بابا التبكي . تحقيق : أبو يحيى الكندري - دار ابن حزم - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- كنز المعاني في شرح حرز الأمان (شرح شعلة) ، أبو عبد الله شعلة . تحقيق : زكريا عميرات - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- اللامات ، الزجاجي . تحقيق : د / مازن المبارك - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- الباب في علل البناء والإعراب ، العكبري . تحقيق : غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- لسان العرب ، لابن منظور . دار الفكر .
- لغة تميم ، الدكتور / ضاحي عبد الباقي . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح ابن جني . تحقيق : حامد المؤمن - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج . تحقيق : هدى محمود قراة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مطابع الأهرام ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ابن الأثير . تحقيق : د/ أحمد الحوفي ، ود / بدوي طبانة - دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة . تعليق : الدكتور / محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي .
- مجالس ثعلب . تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ١٩٨٧ م .
- مجالس العلماء ، أبو إسحاق الزجاج . تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة ، ومطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- مجمع الأمثال ، أبو الفضل الميداني . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية . جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مطابع دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .
- المجيد في إعراب القرآن المجيد ، إبراهيم الصفاقسي . تحقيق : موسى محمد زين - منشورات كلية الدعوة الإسلامية - طرابلس - الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٩٢ م .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، والدكتور / عبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي . تحقيق : المجلس العلمي بفاس ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- المحصول في علم الأصول ، فخر الدين الرازي . تحقيق : د/ طه جابر فياض - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، علي بن سيدة . تحقيق : مصطفى السقا ، والدكتور / حسين نصار - معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية - الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م .
- المذكر والمؤثّر ، أبو بكر الأنباري . تحقيق : طارق عون الجنابي ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الطبعة الأولى .
- المسائل البصريّات ، أبو علي الفارسي . تحقيق : د/ محمد الشاطر - مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- المسائل الحليّات ، للفارسي . تحقيق : الدكتور / حسن هنداي ، دار القلم .
- مسائل الخلاف النحويّة والتصريفيّة ، د/ إبراهيم بن صالح الحندود . مؤسسة عبد الحفيظ البساط - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- المسائل العسكريّة ، أبو علي الفارسي . تحقيق : محمد الشاطر - مطبعة المدني - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

- المسائل العضديات ، للفارسي . تحقيق : الدكتور / علي المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المسائل المشككة (البغداديات) ، أبو علي النحوي الفارسي . تحقيق : صلاح الدين السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد ١٩٨٣ م .
- المسائل المنثورة ، أبو علي الفارسي . تحقيق : مصطفى الحدي - مطبوعات مجمع اللغة العربية - بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل . تحقيق : الدكتور / محمد كامل يركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، طبع بدار الفكر ومطبعة المدني ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٠ م .
- المستوفى .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني . دار قرطبة - مصر .
- مشكل إعراب القرآن ، مكّي بن أبي طالب . تحقيق : د/ حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م ، والطبعة الرابعة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- المطول (شرح التلخيص) ، التفتازاني . المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة ١٣٣٠ هـ . ونسخة أخرى بتحقيق : د/ عبد الحميد هندواي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- معاني الحروف ، المنسوب للرّماني . تحقيق : د/ عبد الفتاح شلبي - مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .
- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس . تحقيق : محمد الصابوني ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- معاني القرآن ، للأخفش . تحقيق : الدكتورة / هدى فراعة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن ، للفرّاء . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م ج ١ ، ج ٢ - تحقيق : محمد علي النجار ، الدار المصرية ، مطابع سجل العرب ، ج ٣ تحقيق : الدكتور / عبد الفتاح شلبي ، ومراجعة / علي التجدي ناصف ، الهيئة المصرية ١٩٧٢ م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج . تحقيق : الدكتور / عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- المعتزلة وأصولهم الخمسة ، وموقف أهل السنة منها ، د/ عوّاد المعتق . مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الرابعة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- معجز أحمد (شرح ديوان المتنبي) ، أبو العلاء المعري . تحقيق : عبد المجيد دياب - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٦ م .
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، ياقوت الحموي . تحقيق : الدكتور / إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .

- معجم البلدان ، ياقوت الحموي . دار الكتاب العربي ، بيروت .
- المعجم الصغير ، الحافظ الطبراني . عناية : كمال يوسف الحوت - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- المعجم الكبير ، للطبراني . تحقيق : حمدي السلفي ، الطبعة الأولى ، مكتبة العلوم والحكم .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة . مكتبة المتنبّي ، بيروت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- المعجم المفصل في شواهد النحو ، الدكتور / إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام . تحقيق : د/ مازن بن المبارك ، ومحمد علي حمد الله - راجعه / سعيد الأفغاني - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي . عناية : نعيم زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .
- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول ، أبو عبد الله محمد التلمساني . تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة - الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- المفصل في علم العربية ، للزمخشري . دار الجيل ، بيروت .
- المفضليات ، للمفضل الضبي . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ١٩٨٣ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني . تحقيق : الدكتور / كاظم المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد ١٩٨٢ م .
- المقتضب ، للمبرّد . تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مطابع الأهرام ١٣٩٩ هـ .
- المقدمة الجزئية ، أبو موسى الجزولي . تحقيق : د/ شعبان بن عبد الوهاب - راجعه حامد أحمد نيل ، والدكتور / فتحي أحمد جمعة - مطابع أم القرى ، القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- المقرب ، ابن عصفور . تحقيق : أحمد عبد الستار الجوّاري ، وعبد الله الجبوري - الطبعة الأولى ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- المكتفّي في الوقف والابتداء ، أبو عمرو الدّاني . تحقيق : الدكتور / محيي الدين رمضان - دار عمّار - عمّان - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- الملخص في ضبط قوانين العربية ، أبو الحسين بن أبي الربيع . تحقيق : الدكتور / علي بن سلطان الحكمي - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الممتع في التصريف ، لابن عصفور . تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار المعركة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ، أحمد الأشموني . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . ونسخة أخرى بتحقيق : شريف العدوي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م .
- مناقب الشافعي ، فخر الدين الرازي . دار الجليل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- منتهى الأصول والامل في علم الأصول والجدل ، ابن الحاجب . دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- المنصف ، لابن جني . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مكتبة مصطفى الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- موارد البصائر لفرائد الضرائر ، محمد عبد الحليم . تحقيق : د/ حازم يونس - دار عمّار - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ابن أبي مريم . تحقيق : د/ عمر حمدان الكبيسي - الجماعة الخيرية - جدة - الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الموطأ ، مالك بن أنس . تحقيق : د/ بشار عواد معروف - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- النبأغة الجعدي ، حياته وشعره ، د/ خليك أبو ذياب . دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- نتائج الفكر ، للسّهيلي . تحقيق : الدكتور / محمد البنا ، دار الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- نزهة الالباء في طبقات الادباء ، أبو البركات بن الأنباري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ١٣٨٦ هـ .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري . عناية / زكريا عميرات ، مراجعة / علي الضباع - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- نفائس الأصول في شرح المحصول ، القرافي . تحقيق : محمد عبد القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم . تحقيق : زهير سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، فخر الدين الرازي . تحقيق : بكري شيخ أمين ، دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- النّوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري . تحقيق : الدكتور / محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، التبكي . إشراف عبد الحميد الهامة - منشورات كلية الدعوة - طرابلس - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٩ م .
- الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية (شرح حدود ابن عرفة) ، لأبي عبد الله الرصاع . تحقيق : محمد أبو الأجفان ، والطاهر المعموري - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي . تحقيق : الأستاذ / عبد السلام هارون ، والدكتور / عبد العال سالم مكرم . (ج ١) ، وأكمل تحقيق الأجزاء الباقية الدكتور / عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة ١٤٠٠ هـ - ١٤١٣ هـ ، ١٩٨٠ - ١٩٩٢ م ، بالتعاون مع جامعة الكويت ودار البحوث العلمية ، الطبعة الأولى .
- وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس بن خلكان . تحقيق : د / إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت .



فهرس الموضوعات

٣ ملخص الرسالة

٣ - و المقدمة

٩٨ - ١ القسم الأول : الدراسة

٣١ - ٢ الفصل الأول : وفيه ثلاثة مباحث

٦ - ٣ المبحث الأول :

٥ - ٣ أولاً : عرض موجز للدراسات السابقة عن المؤلف وآثاره

٦ - ٥ ثانياً : أبو عبد الله الرضا (اسمه ونسبه) (مولده ونشأته)

٢٦ - ٧ المبحث الثاني :

٨ - ٧ أولاً : حياة المؤلف العلمية والاجتماعية

٢٣ - ٨ ثانياً : شيوخه

٢٥ - ٢٣ ثالثاً : ثقافته ، ومكانته العلمية

٢٦ - ٢٥ رابعاً : مكانته الاجتماعية

٣١ - ٢٧ المبحث الثالث :

٢٧ أولاً : وفاته

٢٩ - ٢٧ ثانياً : تلاميذه

٣١ - ٢٩ ثالثاً : مؤلفاته

٦٤ - ٣٢ الفصل الثاني : كتاب الجمع الفريد في ترتيب آي مغني اللبيب

المبحث الأول :

أولاً : توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى الرُّصَّاع ٣٣ - ٣٤

ثانياً : موضوع الكتاب ٣٤ - ٣٥

ثالثاً : منهج كتاب الجمع الغريب ٣٥ - ٣٨

المبحث الثاني :

أولاً : مصادر كتاب الجمع الغريب ٣٨ - ٥٢

ثانياً : شواهد كتاب الجمع الغريب ٥٢

١ - القرآن ٥٢ - ٥٣

٢ - الحديث ٥٣ - ٥٤

٣ - الشعر ٥٤ - ٥٦

ثالثاً : القيمة العلمية لكتاب الجمع الغريب ٥٦ - ٥٧

المبحث الثالث :

أولاً : نسخ الجمع الغريب في ترتيب آي مغني اللبيب ٥٨ - ٦٢

ثانياً : منهجي في التحقيق ٦٢ - ٦٤

الفصل الثالث :

المبحث الأول :

أولاً : موقف أبي عبد الله الرُّصَّاع من ابن هشام ٦٥ - ٦٧

ثانياً : موقف الرُّصَّاع من بعض العلماء الآخرين ٦٧ - ٧٣

المبحث الثاني :

آراؤه وتعليلاته ٧٤ - ٨٥

أولاً : الرُّصَّاع وعبارة ابن هشام ٧٥ - ٧٧

ثانيًا : آراؤه في الحروف والأدوات ٧٦ - ٧٧

ثالثًا : آراؤه في الإعراب والتراكيب ٧٧ - ٨٠

المبحث الثالث : ٨١ - ٩٤

الخلاف النحوي في كتاب الجمع الغريب ٨١

١ - الخلاف في الحروف والأدوات ٨٣

٢ - الخلاف في بنية الكلمة ٨٤ - ٨٦

٣ - الخلاف في الجمل والتراكيب ٨٦ - ٨٨

٤ - الخلاف في التوجيه النحوي ٨٨ - ٨٩

٥ - الخلاف في التعليل ٨٩ - ٩٠

٦ - الخلاف في التأويل ٩٠ - ٩٢

٧ - الخلاف في فهم النص ٩٢ - ٩٤

المبحث الرابع : : المباحث البلاغية في كتاب الجمع الغريب ٩٤ - ٩٦

القسم الثاني : النص المحقق ٩٧ - ٧١٨

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ٩٨ - ٢٣٠

سُورَةُ النَّسَاءِ ٢٣١ - ٣١٧

سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٣١٨ - ٣٧٧

سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٣٧٩ - ٤٥٧

سُورَةُ الْأَعْرَافِ ٤٥٩ - ٥٣٢

سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٥٣٣ - ٥٥٧

سُورَةُ التَّوْبَةِ ٥٥٨ - ٥٨٩

سُورَةُ يُونُسَ (عَلَيْهِ السَّلَام) ٥٩٠ - ٦٢٠

سُورَةُ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَام ٦٢١ - ٦٦٧

٧٠٥ - ٦٦٨ سُورَةُ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَام

٧١٨ - ٧٠٦ سُورَةُ الرَّعْدِ

٧١٩ الخاتمة

٧٢٢ الفهارس

٧٢٣ فهرس الآيات القرآنية الكريمة

٧٤٩ فهرس القراءات القرآنية

٧٥٢ فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

٧٥٤ فهرس أبيات الشاطبية في القراءات للشاطبي

٧٥٦ فهرس الأبيات والأرجاز

٧٦٧ فهرس الأقوال والأمثال

٧٦٩ فهرس الأعلام

٧٧٦ فهرس النماذج النحوية

٧٨١ فهرس اللغة بالمتن

٧٨١ فهرس اللغة بالخواشي

٧٨٣ فهرس الكتب الواردة في المتن

٧٨٥ فهرس المدارس النحوية والقبائل

٧٨٦ فهرس إجمالي للأبواب النحوية والصرفية

٧٨٨ فهرس تفصيلي للأبواب النحوية والصرفية

٨٠٤ فهرس المسائل البلاغية

٨٠٦ فهرس المصادر والمراجع

٨٢٥ فهرس الموضوعات



إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم

ولا تصحب الأردى فتردى مع الردي

ورُدُّ الشَّيْخِ قَرِيبٌ ^(١) مَّا رَدَدْنَا بِهِ عَلَى عِلَّةِ الْبَصْرِيِّينَ فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا الْإِشْكَالُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصَصِ .

قُلْتُ : وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ ، وَكَثِيرًا ^(٢) مَا يُجِيبُ بِهِ النُّحَوِيُّونَ ، وَقَدْ رَدَّ بِمَثِيلِ ذَلِكَ شَيْخُ الشُّيُوخِ ابْنَ عُرْفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَخْتَصَرِهِ الْأَصُولِيِّ ^(٣) عَلَى بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : (مَا هِيَ زَيْدٌ) مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ - وَعِنْدِي أَنَّهُ يَرُدُّ بِهِ أَيْضًا كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ عَدَّهَا بَعْضُهُمْ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ كـ ﴿ حَبْلُ الْوَرِيدِ ﴾ ^(٤) ، وَ ﴿ حَبُّ الْحَصِيدِ ﴾ ^(٥) فَتَأَمَّلْهُ ^(٦) .

قوله : (وقد يكون الشاعِر ...) [إلى آخره] .

قيل : هذا فتح إلى التصرف في كل ما يستدل به ، وهو بعيد جدًا .

قال الفقير إلى ربه : وهذا آخر ما رأيته من السورة الكريمة ، أعاد الله علينا بركاتها بمنه وفضله .



(١) في الأصل : « قَرِيبًا » بالنصب .

(٢) في (ج) « كَثِيرٌ » بالرفع .

(٣) لم أتمكن من الاطلاع عليه .

(٤) ق ، آية (١٦) .

(٥) ق ، آية (٩) .

(٦) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٩/٣ ، وارتشاف الضرب ١٨٠٧/٤ ، والمساعد ٣٣٣/٢ .